صلاح عيسى

مثقفون وعسكر

مراجعات وتجارب وشهادات عن حالة
المثقفين فى ظل حكم عبد الناصر والسادات

مكتبة مدبولي

مثقفون
وعسكر

الغلاف خطوط وتنفيذ
الفنان حامد العويضي

صلاح عيسى

مثقفون وعسكر

مراجعات وتجارب وشهادات عن حالة
المثقفين في ظل حكم عبد الناصر والسادات

مكتبة مدبولي
القاهرة

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

« جئت إلى هذا العالم .. لاعترض . . . »

« مكسيم جوركي »

خروج عن النص

مُفْتتح :

حين إكتملت فصول هـذا الكتاب ، أزحتـه في ركن قصي ظل مقيماً بـه أياماً حتى عثرت عليه صـدفة ، فقـرأته كـأنني لست كاتبـه ، فلما إنتهيت منه ، دهشت ، إذ تنبهت ! ربما لأول مرَّة ـ أنه يخط ملامح من السيرة الذاتية لجيلنـا ، مع أنني لم أقصد لذلك تحديداً حين شرعت أجمع فصولـه المتناثرة من الصحف والدوريات التي نشرت بها على امتداد ربع القرن الذي انقضى ، فأرمم ما هشمه الرقيب من أفكاري ، وما أحالته المطبعة ركاكة في أسلوبي وعباراتي .

فإذا شجعت هذه الملامح ـ التي لم أقصد نشرها ـ آخرين ، أن يرتكبوا مـا ارتكبت من إثم ، فسوف يسعدني ذلك ، حتى لو لم تسعد مبادرتي هـذه ، قارئـاً كاتباً ، فقد عاش جيلنا تجربة عريضة ومريـرة ، تستحق أن تروى ، وينبغي ألا يمضي العمـر ، دون أن نترك مـلامح من حصـادها المرّ ، لمن يأتي بعـدنا ، ولست سوى شاهد واحد ، يقف في شرفة واحدة ، وما أكثر الشرفـات ، وأكثر الشهود في عمر هذا الجيل الغريب ! .

ومن الحق أن أعترف ، أنني كرهت دائماً أن أنشر هذا النوع من الكتب ، وإن كنت لم أكرهه حين ينشره الآخرون ، بل أحببت كثيـراً من نوعـه ، حين لا أكـون مؤلفـه . فقـد رأيت دائـماً أن « الكتب » ينبغي أن تؤلَّف خصيصـاً بهـذه الصفة ، أي لتقدم موضوعاً لا يمكن أن يكتب في « كتاب » ، واعتقدت ـ دائماً ـ أن الأبحـاث والمقـالات تكتب بهـذه الصفـة ، لتنشـر في الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة ، وأن تجميع « كتاب » ، من مجموعة دراسات أو مقالات هو إستخدام سيىء لشكل الكتاب ، فيما لا يتواءم معه . .

وطـوال السنوات الخمس الأخيـرة ، كانت هـذه الفكـرة تتلقى تحـديـات مستمـرة ، فقد إكتشفت أن بعضـاً مما كتبتـه من أبحاث ودراسـات ومقالات في الدوريات العربية المختلفة ، قد لفت نظر كثيرين من القراء والباحثين ، العرب والمستعربين ، فاستشهدوا بفقرات أو أفكار أو وثائق مما ورد بها ، وأن بعضاً ممن يطلعون على هذه الإستشهادات يرغبون في العودة إلى النصوص الأصلية ، فيلجأون إليّ ، فأهديهم ما أحتفظ به منها ، فلا يردونه ، وأعجز في دوامة الحياة غير المستقرة التي عشتها عن إسترداده أو إستعواضه . .

وحين بدأت أفكر ـ بتردد شديد ـ في أن أجمع بعضاً من هـذه الفصول في كتاب ، إكتشفت ، أنني ـ كغيري من الكتّاب ـ قد وقعت ضحية لمخافر الحدود العـربية ، التي تصـادر من الكتب والصحف ، أكـثر ممـا تضبط من المخـدرات وحبوب الهلوسة ، باعتبارها من المواد المقلقة للراحة ، والمكـدرة للنظام العـام ، فلا تحول بينها وبين قارئها فحسب ، بل تمنعها أحياناً عن كاتبها . . وهكذا كان عليَّ أن أطارد فصول هذا الكتاب في دور الكتب وأرشيفات الصحف والمجـلات في أكثر من قطر عـربي ، حتى إستطعت أخيـراً أن « أضبط » كتلتها الـرئيسية ، فوجه ما بذلته من جهد شاق في هذه المطاردة ، ضربة موجعـة لترددي ، وبـدا لي أن جمع هذه الفصول في كتاب ، هو ـ على الأقل ـ تحد واجب لمخافر الحدود التي لم تصـد عن الأمة ـ في الأغلب الأعم ـ عـدواً ، ولكنها صـدت ـ بإقـتـدار يدعـو للإعجاب ـ كتباً . . وأفكاراً وأصدقاء !

أما وقد تجمعت ـ أخيراً ـ فصول هذا الكتـاب ، فقد وجهت إلى تـرددي في نشره ، ضربة قاصمة ونهائية ، إذ وجـدت خطأ عـاماً ينـتـظمها ، وهمَّاً ثابتـاً ومقيماً ، ظل يشغلني طوال عشرين عاماً أو يـزيد ، ويفـرض نفسه عـلى كل مـا أكتب عنه ، أو أبحث وراءه ، أو ما أتأمل فيه ، وأنها كانت عراكاً مع الواقـع ، وإعتـراضاً عليـه ، وأن بعضها قـادني إلى السجن ، فسحلت عـلى بـلاطـه غـير المصقول ، وعلقت على صلبانه غير المقدسة ، وعانيت الوحدة الطويلة في زنازين كـالقبور ، وقـادني بعضها الأخـر ، إلى التحقيق أمام المـدعي العام الإشتـراكي مرتين ، فجـربت عذاب أن يقتحم الآخـرين عقلك ، فيستخرجـون خلايـاه ،

ويلقونها بجلافة على منضدة ملوثة ، ويفتشونها بأصابع طويلة الأظافر ، وأثار بعضهامعارك بلغت من الحدَّة ، حدّاً ظن معه الذين كاد يخنقهم غبارها ، أنها ستنتهي بإختناقي ، وكانت إذاعة ما بها من آراء - قبل أو بعد نشرها - فيما ألقيته من محاضرات أو شاركت به في ندوات أو مناقشات عامة ، أو خاصة ، سبباً غير معلن - فيما أظن - لضيق أجهزة الأمن السياسي بي ، على امتداد ثلاثة عهود ، إختلفت في الرؤى والسياسات ، لكنها لم تختلف على إعتبار أفكاري ، جزء من التيارات المقلقة للراحة ، التي نبغ جيلنا في إذاعتها . .

ولا أدري أهو مدح للذات ، أم إعتراف بالخطأ ؛ أن أقول أنني إكتشفت إذ أراجع هذه الفصول ، ان رؤيتي العامة لمشاكل الوطن الذي أعيش فيه ، والأمة التي أنتمي إليها ، قد ظلت ثابتة نسبياً طوال ربع القرن الذي نشرت خلاله هذه الفصول ، لتعبر عن هذه الرؤية ، ومع أنني حاولت دائماً ألا أصد عقلي عن مناقشة فكرة أو رأي ، وألا أرفض الآخرين لأنهم « غيري » ، ودافعت بإستماتة ، ضد نفسي ، عن حيويتي العقلية ، إلا أن تفهم ما يقوله الآخرين ، والقبول بهم ، قد أكد لي صحة رؤيتي لما عاصرت من ظواهر ، فلم تضف السنوات إليها ، إلا محاولات لتعميق هذاالملمح أو ذاك ، أو لتنويع الظواهر التي تخضع للتحليل . .

وربما لم أكن - في هذه الناحية بالذات - نموذجاً طيباً لجيلي من المثقفين العرب والمصريين ، فقد شهد هو والجيل السابق عليه ، إنقلابات فكرية ، بطريقة الإنقلابات العسكرية ، مفاجئة . . وغير مبررة أو مؤصلة ، نقلت البعض من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين . . ومن صلابة الإعتراض إلى مذلة التبرير . .

بين صبانا وكهولتنا ، عرفنا أنماطاً من المثقفين يفهمون الثقافة والفكر على أنها لسان ذرب ، وقلم سيال ، وعقل يملك مهارة الإحتيال على الحق ليصبح باطلاً ، وعلى الأسود ليجعله أبيضاً . . يلعبون بالأفكار ويضحكون على الذقون ، ويسربلون أدنأ الأغراض بأنبل الشعارات ، ومعظم هؤلاء للأسف الشديد ، من أصول إجتماعية متواضعة ، نحتوا بأظافرهم - في الصخر ، طريقا

صعباً ودامياً ليصعدوا من أسفل السلم الإجتماعي ، إلى حيث يصبحون أقرب ما يكونون إلى القمة ، وحين يجدون أنفسهم هناك ، تأسرهم أضواء الكاميرات ، ويفقدون تقدير أنفسهم ، فيستكثرون ما وصلوا إليه ، ويعضون بالنواجذ عليه ، حتى لا يضيع ، ويتملكهم رعب السقوط إلى القاع الذي صعدوا منه ، وتصطك أوصالهم وأسنانهم فرقاً من أعباء الإنتماء للفقراء الذين كانوا منهم يوماً ، ورعباً من السجون والفصل والتجميد فيتطوعون لتبرير كل ما يفعله السادة ، ويقنعون أنفسهم ، أن الثقافة حرفة كالحدادة والسباكة والنجارة ، وكما أنه ليس من حق الحرفي أن يرفض عملاً ، إعتراضاً على رب العمل ، فليس من حق المثقف أن يضن بحرفته على أي نظام حكم ، وبذلك أصبحوا بعضاً من حاشية السلطان ، يدافعون بشراسة عن الذين لا يؤمنون به ، ويهاجمون بشراسة ، ما يعتقدون أنه الصواب والحق ، يقفون كالحجاب على أبواب السلاطين ، لا يغادرون مكانهم حين يغادر السلطان عرشه ، ولكنهم يغيرون مواقفهم إذا ما عنّ للسلطان أن يغير مواقفه ، أو يوم يخلفه خليفة يسير على خط سلفه بممحاة !

وهؤلاء المثقفون الحرفيون ، يعيشون بضمير قلق ، ووجدان سقيم ، فهم ممزقون بين ولائهم لذواتهم التي لا يعبدون سواها ، وإحساسهم الزري بالعار لأنهم أعجز وأجبن من أن يضحوا دفاعاً عما يؤمنون في أعماقهم ، بأنه الحق والعدل ، وهم يغطون أنفسهم أمام أنفسهم ، بمبالغة في الإعتزاز بالكرامة ، التي يعرفونها بالإلتحاق والإرتزاق ، والفخر بالمكانة التي يمنحونها لأنفسهم دون إعتراف من أحد . . والتي صنعوها على حساب كل ما هو قيمة حقيقية ، تمنح الكرامة والمكانة ، وهم يكرهون المخلصين والمضحين ومن يملكون جسارة ركل القمة التي يلهثون هم للوصول إليها ، ويتنازلون حتى الركوع للبقاء عليها ، ويحقدون عليهم ، لأنهم يكشفونهم أمام الآخرين ويعرونهم أمام أنفسهم ، ولأنهم رمز لذلك الجزء الذي يرفض أن يموت من ضميرهم الذي قتلوه !

لكني أظلم نفسي ، وأشهد زوراً ، إذا قلت أن هذا النموذج ـ الذي كان شائعاً وذائعاً ـ هو كل ما عاشرناه من نماذج المثقفين ، إذ الحقيقة أننا عرفنا منهم

تنويعات لا أول لها ولا آخر ، تستحق قصتها أن تروى ، بل وتستحق أن تلهم فنا ، أبدع مما كان أصحابها يكتبون ، وعرفنا مثقفين أقوياء فيهم صلابة حقيقية وشجاعة داخلية ، تتوزع على مدى العمر ، وتنمو مع التجربة ، وتؤثر إيجابياً في بناء الآخرين ، وأخرى فيها صلابة هشة تتجمع في موقف ، أو تتركز في بضع سنوات ، ثم تتكسر مع العمر فتنثني ولا تعتدل !

ولأنه كان مستحيلاً ، آنذاك ـ كما هو الأمر الآن وفي كل أوان ـ أن نقفز خارج الزمان والمكان ، فقد كان طبيعياً أن نكون ثمرة لظروف نشأتنا وتكويننا : ما ورثناه دون إختيار ، وما اكتسبناه دون مقاومة ، الطبقات التي لم نخترها حين ولدنا ، وحين اخترنا غيرها ، قاومنا ما ورثناه عنها ببسالة ، وربما دون انتصار حقيقي ، الآباء والأمهات الذين أجبرونا على نأتي من أصلابهم ، لأن حق تقرير المصير لا يمارس قبل الميلاد بل بعده ، القرى أو الشوارع التي عشنا فيها ، والوطن الذي رفرفت علينا ـ ونحن لحم طري ـ راياته ، والأمة التي ينتمي إليها هذا الأمن ، بما كانت ، وبما هي كائنة ، وكلها امور لا خيرة لنا فيها . .

ولسنا بالطبع ـ مسؤولين عما لم نختره ، لكننا ـ بالقطع ـ مسؤولون عما اخترناه فيما بعد من مواقف ، وهي مسؤولية لا تخرج عن إطار الزمان والمكان ، ولست أعتذر عن جيلنا ، حين أنبه أننا عشنا إنقلابين هائلين في عمر واحد ، ولذلك قلت مرَّة ، أن جيلنا من المثقفين العرب ـ مصريين وغير مصريين ـ سيدخل التاريخ من باب السيكولوجيا ، لا من باب الأدب أو الفن أو الفكر . فاذكروا أن طفولتنا شهدت وطننا وهو يتعمد بالدم ، الأربعينات : فرنسيون وأمريكان وألمان وطليان . هاي هتلر . سنغال وأفريكان وهنود وطبرق والعلمين ودي جول وفرنسا الحرة . بيتان وروميل وكاترو وترومان وماجينو . وايزمان وبيجين وقرار التقسيم واسرائيل المزعومة . الأسلحة الفاسدة والأنظمة الفاسدة . في الخمسينات شهدنا معارك الإستقلال والأحلاف والتسليح وتأميم القناة وتحدي ١٩٥٦ الجسور . وحدة مصر وسوريا . ثورة ١٩٥٨ في العراق . ثورة الجزائر والمليون شهيد . إستقلال الإمارات والمشيخات . غنّينا : . حنحارب . حنحارب . كل الناس حنحارب . . راجعين بقوة السلاح . .

راجعين نحرر الحمى . . راجعين كما رجع الصباح ، من بعد ليلة مظلمة . حين جاء الصباح ، كان الإسرائيليون قد دمروا كل الطائرات على الأرض : سماؤنا المحرقة ، أصبحت برداً وسلاماً على موشى ديان . إمتدت الليلة المظلمة عشر سنوات وقبل أن نحتفل بالعيد الخامس لنصر أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت نبوءة جولدا مائير قد تحققت . تأخر الإتصال الهاتفي الذي كانت تتوقعه في العاشر من يونيو ١٩٦٧ ، وعوضاً عن هذا التأخير ، ذهب أكبر رئيس دولة عربية ، بلحمه ودمه . . إنحنى أمامها ـ هكذا يفعل الدبلوماسيون عادة ـ قال :

ـ أنا سعيد برؤيتك !

قالت :

كنت أنتظر هذا اللقاء من وقت طويل .

لم تعد إسرائيل مزعومة كما قرأنا ونحن أطفال صغار . إكتشفنا ـ على مشارف الكهولة ـ أنها ليست بغاثا يستنسر في أرضنا كما قالت كتب المدارس ، وكما زعمت خطب الساسة ـ ربما نفس الساسة ـ وتصريحات المسؤولين . .

في القمة . . يتبادل الزعماء عادة كلمات تختلف تماماً عما تعودنا نحن القراء والكتاب أن نسمعها منهم ، أو نقرأها لهم ، فللساسة ـ وخصوصاً العرب ـ كالقمر وجوه سبعة ، لكننا نحن المثقفين العرب ـ مصريين وغير مصريين ـ ورثة حلم أمتنا بالعدل والحرية والأمن . نقرأ عيون الأطفال نشم عطر الأشواق تلهث خلف الذي سيأتي . لا نعرف شيئاً اسمه فن الممكن . .

ربما لهذا السبب ـ فإن جيلنا من المثقفين العرب ـ مصريين وغير مصريين ـ سيدخل التاريخ من باب السيكلوجيا . . لا من باب الأدب !

٢٦ فبراير (شباط) ١٩٨٠

حين غادرت منزلي ـ ذلك الصباح ـ كنت مكتئباً بطريقة لم أستطع أن أفهمها إلا فيما بعد ، وبدلاً من أن أتجه إلى ميدان طلعت حرب ، لأنضم إلى

مسيرة كان « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » قد أعلن أنه سينظمها إحتجاجاً على بدء تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل لأمل مرَّة ، توجهت إلى مكتبي مباشرة . . كانت المسيرة قد ألغيت . .

الصحف الرسمية تعاملت مع الأمر بذكاء غير مسبوق . مانشتاتها عن الرخاء القادم . وخبر تقديم « **الياهو بن اليسار** » لأوراق اعتماده تروى في ركن صغير . من نظرات العابرين في الطريق أدركت أن ملامحي جهمة بشكل مروع . تجاهلت النظر في عيونهم . داخل جمجمتي زحام من الأشخاص والأفكار والأسماء لا تجعل لأي منها معنى : بيجين . السادات . عبد الناصر . كفر قاسم . بحر البقر . القدس . المستوطنات . فيصل . الضفة مازن أبو غزالة . ليلى خالد . ياسر عرفات . كوسيجين . كارتر . ١٩٤٨ . ١٩٥٦ . ١٩٦٧ . ١٩٧٣ . ١٨ و ١٩ يناير . ميناهوس . الكنيست . العرب . المقاطعة . الإسماعيلية . النفط . الكيلو ١٠١ . أمين الهنيدي . عادل إمام حسن الإمام .

قذف بائع الصحف في وجهي بجريدة الشعب ـ الصحيفة المصرية المعارضة الوحيدة التي كانت تصدر آنذاك ـ قلبتها شارداً . في الصفحة الأخيرة نشروا علم فلسطين . التقط العلم عيني الشاردة فلم يفلتها . لا بد أن شيئاً ما قد حدث . حين رفعت رأسي ، إكتشفت أن ملامحي لم تعد تستفز بجهامتها نظرات العابرين . تنهدت أزيح ما يملأ رأسي من زحام الأسماء والتواريخ . فكرت أن ألوان العلم جميلة رغم السواد . بين إشعال عود الثقاب ، وخروج أول أنفاس اللفافة ، كنت أقول لنفسي بأسى :

ـ هل عاش جيلنا حقاً حتى أصبح مجرد نشر علم فلسطين في صحيفة مصرية أمر يدعو للفرح ؟ من خرج على النص . . نحن أم هم ؟ ! .

كان خالي رياض هو أقرب أخوالي الخمسة إلى قلوبنا ونحن أطفال ، فقد كان ـ بعكس الكبار الآخرين في أسرتنا ـ قليل الأوامر ، نادر النواهي ، متسامحاً مع كل أخطائنا . . وكانت ـ غالباً ـ جسيمة !

كان قد غادر المدارس إلى غير رجعة ، قبل أن يحصل على شهادة الكفاءة

(الإعدادية) بعد واقعة من أهم أحداث الجانب الفكاهي في تاريخ عائلتنا . . فقد حفظ مفردات اللغة الإنكليزية كما تلقنها بالضبط . تعلقت عيناه بالسبورة . قرأ ما عليها من كلمات عربية ، وما يناظرها من معان بالإنجليزية . سمعت أذناه تلاوة المدرس لكل كلمتين معاً . . هز جسده على الطريقة الأزهرية القديمة في الحفظ ، ردد ، وزملاؤه ، كل كلمتين مع :

ـ تماماً Just . منحدر Slow .

وهكذا حفظ خالي النص ـ كما رآه وسمعه وردده ـ كل كلمتين معاً . وحين جاء أوان التسميع سأله المدرس : تماماً يعني آية يا رياض ؟ . فقال خالي بآلية : تماماً جست . منحدر سلو .

وأراد المدرس أن ينبهه لما ظنه سهواً ،فعاد يسأله: أمال منحدر يعني إيه ؟ . فعاد خالي يردد بآلية ودون ابتسام : تماماً جست . . منحدر سلو . ويئس المدرس ـ فيما تلا ذلك من أسابيع ـ من إقناعه بأن النص الذي يردده بآلية ، يضم كلمتين مختلفتين ، لكل منهما معنى منفصل ، فأهمل شأنه ، ولم يعد يسمع له .

ولأن خالي رياض ، كان أطول تلاميذ الفصل ، وأضخمهم ، فقد كان أول من تقع عليه عادة عين الناظر والمفتش ، وكل من يدخل الفصل من الغرباء . فيختارونه دون كل التلاميذ ، ليختبروا معلوماته في الإنجليزية ، ويقيسوا بها مدى إتقان المدرس لعمله . . فيسألونه : تماماً يعني إيه يا رياض ؟ . فيجيب بنصه الخالد تماماً جست . منحدر سلو .

ويقلبون السؤال ، فلا تنقلب الإجابة ، لأن خالي كان مصراً على ألا يخرج عن النص الذي حفظه بثلاث من حواسه . والنتيجة : نظرة سخط يلقيها المفتش على المدرس ، يغادر بعدها الفصل ، لتتحول نظرته إلى عِصيّ تنهال على كفّيْ خالي رياض ، يتلقاها بصبر ، فلا يتوجع ولا يحتج ، ولا يسحب كفيه من مرمى العصا ، حتى تكل يد المدرس ، فيعود خالي إلى مكانه في الفصل ، شامخ الرأس ، ككل صاحب رسالة يتحمل تكاليف الأصرار على التمسك بمبادئه ،

والصمود في الدفاع عنها . .

ولأن المدرسة كانت أهلية ، تعيش على معونات من وزارة المعارف ، تنقطع إذا ما ساءت تقارير المفتشين عنها ، فسرعان ما جاء اليوم الذي نفد فيه صبر الجميع . دخل الناظر الفصل ومعه جوقة من المفتشين . واختار أحدهم - كالعادة - أطول التلاميذ قامة . وسأله عن إسمه . ثم قال بأبوة مصطنعة : تماماً يعني إيه يا رياض ؟ . فكرر - بالطبع - نصه الخالد . وما كاد الجمع يغادر الفصل ، وقد أصبح مؤكداً أن المدرسة لن تحصل على الإعانة ، حتى انهال المدرس والناظر على خالي رياض ضرباً ، وطاشت ضرباتهما بالغيظ فطالت كل مكان من جسده ، فإذا بصبره الطويل - كصبر الجمال - ينفد ، وإذ به يرد على العدوان بمثله ، بل بما هو أقسى منه ، وانجلى غبار المعركة ، بنقل المدرس إلى المستشفى وجلاء الخال العنيد عن المدرسة إلى الأبد .

وحين وصلت إلى السن الذي أستطيع فيه أن أفهم ما جرى أدركت أن خالي رياض كان على حق ، وحكمت بأن المدرس يستحق ما ناله من عقاب . وربما أقسى منه ، فهو الذي وضع النص كل كلمتين معاً ، وهو الذي كتبه على السبورة كل كلمتين معاً ، وهو الذي تلاه على خالي وزملائه كل كلمتين معاً ، وطالبهم أن يرددوه خلفه بهذه الطريقة . وفجأة ، ودون سابق إنذار ، وأمام الناظر والمفتش ، خرج عن النص ، وابتدع نصاً جديداً ، وغير من طرف واحد قواعد اللعبة ، فاستحق العقاب الذي أوقعه به خالي ، الذي أصر على أنْ يلعب اللعبة طبقاً للأصول التي إتفق عليها الجميع ، وتمسك بالنص ، وتحمل في سبيل ذلك ، عدوان الخارجين عنه ، وحين نفد صبره ، أمام عقوبات لا يفهم لها سبباً ، أدبهم الأدب الذي يليق بالخارجين عن النص ! .

وفيما بعد ، شهدت معركة أخرى من معارك الخال رياض ، تطلبت زمناً ، لكي أستوعب معانيها وأفهم دلالاتها . .

كنا يومها نلعب في فناء البيت حين وقف بالباب غريب يطلب صدقة . ومع أن صورته كانت تختلف تماماً عن هيئة متسولي قريتنا والقرى المجاورة ، فقد

ألقينا نظرة عابرة عليه ، دون أن يعنى أحدنا بأن يدخل إلى المنزل لكي يأتيه برغيف من «مشنة الشحاتين» ، التي تقبع في إحدى قاعات المنزل الداخلية كان طاعناً في السن جداً : كل شيء فيه قديم ومكرمش . . ملامحه ونظراته وقامته المنحنية الضئيلة رغم زحام الأسمال التي يرتديها . . . صديري وجلباب وجاكتة وبالطو ومركوب . وكان أبرز ما فيها شملة مبرقشة يغطي بها رأسه الصغير وتلتف حول عنقه . لم يقل ـ كعادة المتسولين في قريتنا : حسنة قليلة تمنع بلاوي كثيرة . لم يقل : إلهي يجعل بيوت المحسنين عمار . تمتم بكلمات لم نفهمها إلا بعد وقت : كسرة خبز الله يرجحك !

وعبرت أمي الفناء ، فلفتت هيئة الرجل الغريبة نظرها ، فسألته : انت منين يا عم ؟ غمغم بكلمات ، لم أفهمها لكنها فهمتها ، فأمرتني بحسم أن أترك ما بيدي لأعود برغيف من مشنة الصدقة ، وعدت مسرعاً لأجد خالي رياض واقفاً مع الرجل أمام البوابة ، وقد تحلق الكل حولهما تبادر إلى أذهاننا جميعاً أن الرجل ريس طبل ، يصحب غوازي من سنباط . وأننا سنشاهد رقصاً ، وسنسمع الغازية تغني كالعادة : يا رياض أفندي يا أبهة . . يا كايد الناس كلها . .

أخفيت الرغيف وراء ظهري ، وأقسمت ألا أعطيه للرجل إلا إذا غنت الغازية يا صلاح أفندي . يا أبهة . . يا كايد الناس كلها . لكن الرجل كان ريساً بلا طبل ، شحاتاً دون غازية وكان خالي غاضباً بصورة لم أره عليها من قبل . غطى صوته الجهوري الغاضب على ردود الرجل ، فلم أفهم منها إلا أنه من بلد إسمها فلسطين وأنه غادر بلده ليسيح في بلاد الله وعلى أبواب خلقه ، هرباً أمام اليهود الذين قتلوا أهله ، فلم يبق من أسرته سواه .

ولا أدري لماذا أغضبت كلمات الرجل خالي ، فعاد يصرخ في وجهه بكلمات لم أفهمها لتدافعها ، لكنه ختمها ، بأن جال ببصره في الفناء ، والتقط أول ما صادفه ، وكان سيراً من الصاج الذي تحزم به البراميل ، وانهال به على الرجل العجوز، يضربه بقسوة وغضب وهو يصيح : سبت أرضك ليه يا ابن الكلب ؟ !

وتوالت الضربات. تدعور الرجل.. انفرطت مخلاته ففرشت محتوياتها الطريق: كسر من الخبز، وحزم من الفجل وفحل بصل، وقطعة جبن قديمة، ومسامير وقطع كاوتشوك، وشراب ممزق، وشملة متسخة، وكل ما يمكن أن يجمعه سائح بين بلاد الله، يقف على أبواب خلقه. وأغلق خالي البوابة وواصل الصياح فينا مهدداً بأن يقطع رقبة كل من يعطي الرجل - أو أمثاله - شيئاً، حتى لو كان شربة ماء.. ثم اندفع - رداً على احتجاج والدتي - يتحدث عن مبررات ما فعل، حديثاً لم أفهم منه شيئاً، فقد تعكر كل شيء: باخ حماسنا للعب. ولم يعد يهمني أن ألقب بالأفندي أو الأبهة. وكان خالي يواصل دفاعه عما فعل، حين تسللت إلى مشنة الصدقة، فأخذت رغيفين آخرين، وتسحبت من باب المنزل الخلفي حتى لا يراني، وأدركت الرجل في نهاية الشارع، وكان يسير ببطء مستنداً إلى عكاز عجوز مثله، فأعطيته الأرغفة، فوضعها بيده المرتعشة المكرمشة، في مخلاته، وعاد يتحسس بكفه مكان الضربات على ظهره.. وقال بصوته الواهن:

-.. الله يربحك!.

في خريف تلك السنة (١٩٤٨) غادرت قريتي إلى القاهرة. فأكلت - لأول مرة - الحلاوة الطحينية بالعيش الفينو، و «سندويكشات» الطعمية، وشاهدت فريد الأطرش ولوريل وهاردي على شاشة السينما. وسمعت - لأول مرة أيضاً - زمارات الإنذار وأصوات المدافع المضادة للطائرات، وعرفت أن هناك حرباً. وهتفت في الظلام: طفي النور. وفي الصباح كنت أجمع وإخوتي شظايا المدافع المضادة للطائرات التي كانت تتساقط على سطح عمارتنا. وكنت أقلب الشظايا بين كفي، وأسأل نفسي أحياناً.

- هل واحدة منها هي التي قتلت زوج حمدية؟!

ولم يكن زوج حمدية طياراً، بل نجاراً. وكنت أعتبرها أيامها أجمل نساء العالم، فقد كانت أول من رأيت عن قرب من «نسوان» مصر، حين قدمت في الصيف لالتحق بالمدرسة الإبتدائية. ولأنها كانت صغرى بنات السيدة التي

تعمل في منزلنا . فقد شهدت ليلة زفافها : رأيت وجهها في النور الساطع ، وكان فرحاً ومتلألئاً ببهجة كالنشوة ، وحين عدت في الخريف ، كان النجار الذي تزوجته قد أصبح جندياً ، وكان الجندي قد أصبح شهيداً ، وكانت حمدية حاملاً في شهرها الرابع . . وكانت ترتدي السواد . وقالت أمها وهي تبكي : قتلوه اليهود في فلسطين !

ومضت السنوات تحفر كل يوم على القلب خطا من هم ، وتقطيبة من حزن ، لكنها لم تخل من الضحكات ازدحمت المكتبة بكتب عن فلسطين . وصور من حياة اللاجئين . ويوماً شغفت بأن أتخيل كيف يعيشون بالضبط . فظللت أسأل وأقرأ حتى بنيت في رأسي « ماكيت » شبه حقيقي لمعسكر اللاجئين . وازدحم العمر بفلسطينيين من كل لون وعمر . قابلتهم في المقاهي وبيوت الأصدقاء والندوات في القاهرة وفي بغداد وفي دمشق وفي الجزائر وفي بيروت وفي معتقل طرة .

وحين قابلت « مازن أبو غزالة » في شقة عبد الرحمن الأبنودي في نهاية عام ١٩٦٧ ، أمضينا الليل نعبث في جرح النكسة ، كان طرياً لم يزل وتأملت شبابه الفتي بإعجاب مشوب بالحسرة . تداخلت ملامحه الوسيمة بمشاهد من وجه حمدية ليلة زفافها . وفكرت : هل يطعن في السن يوماً فتقترب ملامحه من ملامح ذلك الرجل الذي وقف على بوابة منزلنا في القرية يطلب كسرة خبز ؟ وأين ذهبت حمدية في زحام الدنيا ؟ وهل خلعت السواد ، وماذا يفعل ابنها اليتيم الذي حملته بين ذراعي وهو رضيع وهشكته ، وفحصت وجهه باحثاً عن الفرق بين ملامح اليتيم وملامح غيره من الناس . وكان الليل قد تقدم ، وكنا قد أشبعنا النص الفلسطيني الذي يسكننا تشريحاً وتفسيراً وتحليلاً . ولم يكن الفجر قد أشرق بعد ، حين استأذن مازن أبو غزالة لينصرف ، أغلق الباب خلفه ، وأرهفت سمعي مرتعباً ، خشيت أن يعود ، فيطرق الباب ليقول :

- كسرة خبز الله يربحك ! .

لكنه لم يعد . بعد شهور . سمعت آخر أنبائه في آخر نشرات الأخبار التي نقلها عن الإذاعة المصرية - ذات ليلة من ربيع العام ١٩٦٨ - ميكروفون عنبر ٤

بسجن ملحق مزروعة طرة . في نابلس ، تحزم مازن أبو غزالة بالديناميت . لفه على وسطه . وضع المفجر بين أصابعه تقدم تجاه قول من « آليات » العدو ضغط بأصابعه على المفجر . لم يتدعور على الأرض . لم تتفرط مخلاته . طارت في السماء أشلاؤه . لم يقل خالي رياض : سبت أرضك ليه ؟ كان مازن قد دفن نفسه في أرضه عنوة .

أضفت قصة مازن أبو غزالة إلى النص الفلسطيني الذي أمضيت وجيلي نصف أعمارنا نحفظه ، وكان نصاً مطولاً يزدحم ببشر وخرائط وبخطب وكتب وذكريات . نحن حفظنا النص ورددناه : في العام ١٩٤٩ أصدرت الجامعة العربية توصية بألا تصف أجهزة الإعلام العربية إسرائيل إلا بعبارة إسرائيل المزعومة ، ففعلنا . نحن صفقنا حتى فط الدم من أكفنا لزعماء خطبوا فأقسموا ألا يستريح لهم مضجع إلا وقد تحررت الأرض السليبة نحن غنينا مع المغنين « يا مجاهد في سبيل الله . . دا اليوم اللي بتتمناه » و « دع سمائي فسمائي محرقة » . . واترك الأرض فأرضي مغرقة » . نحن أنشدنا « راجعين بقوة السلاح . . راجعين نحرر الحمى راجعين كما رجع الصباح . . من بعد ليلة مظلمة » نحن عشنا نتحدث بصوت خفيض كالهمس ، ومع ذلك طرت شواربنا في المعتقلات والمنافي ، لأن أصواتنا الخفيضة علت على صوت المعركة . إعترفنا بالذنب . تلونا قول الله عز وجل « أن أنكر الأصوات لصوت الحمير » . لأنها على صوت المعركة تعلو . نحن من جيل التهمت الكتب والمقالات التي صدرت عن فلسطين في حياته ٩٠ ٪ من أحبار المطابع والمستورد من الورق ، فالتهمت بالتالي كل قدرتنا على الأبصار وطاقتنا على الحفظ . وصنعت جماجم الذين ماتوا في سبيلها جبالاً أعلى من المقطم والجولان وطوروس . ذلك كله أضيف للنص المغمور بالدم والأشلاء والأناشيد والأشعار وقليل من الضحكات . لذلك لم يعد جيلنا بشراً ، خلت أجساداً من الأعضاء وحشي الجلد بالنص الفلسطيني .

ومرت في النهر مياه كثيرة . غمرت النص لكنها لم تغرقه . وحين خرجت ذات صباح من منزلي دون أن أغسل وجهي ، جابهتني سيارات حشدوها بالبشر لتستقبل السادات العائد من القدس المحتلة . كانوا قد وضعوا في أيديهم

أغصان الزيتون . تذكرت حزمة الفجل التي انفرطت ذات يوم من محلاة اللاجىء الفلسطيني . . ودهشت لأن قانوناً كان قد صدر في اليوم نفسه بتغليظ العقوبة على الممثلين الذين يخرجون عن النص . . وقال لي محام صديق : إن القانون لا يطبق عادة على كبار الممثلين ولكن على الكومبارس فقط .

وفي الأسبوع الأخير من يناير ١٩٨١ ، كنت واحداً من صف طويل ينتمي بعضه لجيلنا، وينتمي آخرون لجيل الآباء ولجيل الأبناء ، وقفوا جميعاً أمام الجناح الصهيوني في معرض القاهرة الدولي الثالث عشر للكتاب ، يوزعون بياناً يدعو لمقاطعته ويلفون أعناقهم بتلك الشملة المبرقشة التي عرفت فيا بعد أنها لباس الرأس الفلسطيني ، ويعلقون على صدورهم علم فلسطين .

وفي اليوم التالي كنت وحلمي شعراوي في نيابة أمن الدولة ، وقعنا في يد الصائدين ، وانتشر الآخرون في بقية أنحاء المعرض يوزعون البيان ، وحين دخلت إلى مكتب الأستاذ عاصم عبد الحميد رئيس النيابة ، كنت أظن أن أقصى ما يمكن أن يوجهه لي من تهم ، هي التهمة التقليدية : الإثارة والبلبلة والتشكيك والتحريض . وبعد أن شربت القهوة ، خطر لي فجأة أن أسأله عن التوصيف القانوني للتهمة التي سيوجهها إلي . . فقال بحرج :

ـ المادة ١٠٢ من قانون العقوبات ؟ ! ظلت نظرتي المستفهمة معلقة . وأخرجت محاميتي أميرة بهي الدين قانون العقوبات من حقيبتها . . وقرأت بصوت عال :

ـ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من يقوم بعمل عدائي ضد دولة أجنبية ، يكون من شأنه قطع العلاقات الدبلوماسية معها . .

لم تعد إسرائيل مزعومة . . ولم يعد العمل العدائي ضدها شرفاً ، لذلك يستحق زوج حمدية الموت ، ويستحق مازن أبو غزالة لقب الخارج على القانون ، ويستحق كل الشهداء ما حاق بهم ، فتلك هي العقوبة الواردة في قانون العقوبات ، والعدل ـ كما قال نجيب سرور ـ يلبس طرابيش ، أو يلبس طاقية الحاخامية ، ولأنني لم أكن شجاعاً كخالي رياض ، ولأن عاصم عبد الحميد بدا لي ضحية مثلي ، لمن خرجوا عن النص ، فقد إنفجرت غاضباً في

الهواء . وإندفعت أغادر الحجرة وأنـا ألعن وأسب ، وخلفي أميرة بهي الـدين ، تذكرني بصوت كظيم . . أنني متهم . . ومقبوض علي . .

وحين وجدت نفسي وحلمي شعـراوي وحيدين تمـاماً في معتقـل القلعـة الذين كانوا قد أخلوه بسبب تدهور مرافقه ، لم أجد ما أفعله ، سـوى أن أتأمـل تلك « الخـوارق » التي حـدثت في جيـل واحـد ، إنقلبت خـلالـه الأوضــاع ، وتبـدلت الطبــاع ، كما قـال شيخنا الجبـرتي . كان نصف الحقيقـة محفـوراً عـلى حوائط الزنازين الحالية ، بسبب تصدع المبنى ، وليس بسبب ديمقراطية الحكم . وكنت أسلّي نفسي بالتجول بينها : أزور الزنازين التي سكنها من قبل، وتلك التي سكنها أصدقاء لي، والتي لم اسكنها ولم يسكنوها،لكنتا سمعنا يوماً صراخ الذين كانوا يعانون العذاب بين جدرانها الجهمة ، وأعوض الصحف والكتب الممنوعة عني ، بقراءة ما خطه من سبقني إلى سكناها عن جدرانها ، وأبحث عما كتبته ذات يوم على تلك الجدران : أسماء من كل الأعمار والأقطار والأفكار ، تحتها شعارات واضحة الدلالة ، تؤكد أن الكل سكن هذا المعتقل ، عملاء الإستعمار والصهيونية ، وأشرس المعادين لهما ، اليمين واليسار والبين بين ، الإقطاعيون والرجعيون ، والبروليتاريون والتقدميون . وكنت أنا وحلمي شعراوي شاهدان حيان على النصف الثاني من الحقيقة ، فقد كنا أول مواطنين عربيين ، توجه إليهما في بلدهما تهمة إهانة إسرائيل . . لذلك فقد تلبسنا إحساس طاغ ، بأن عليّ أن أضيف إلى هذه الجدران الوثائقية ، ما انتهى إليه الحال ، كأنني أعتذر عن جيلنا ، أو أحذر جيلاً قادماً . . وهكذا أمسكت بقطعة من الحجارة المدببة ، مررت على الزنازين جميعها ، كتبت على كل الحوائط وبخط عريض إسمينا وتحتها : التهمة . . إهانة إسرائيل . وكأنني أكتب كلمة النهاية لفصل ميلودرامي في التاريخ العربي ! .

ذلك مشهد النهاية . . أما البداية . . وما بعدها . . فهذه الفصول تـروى بعضـاً منها . . لذلك نشرتها ! .

« صلاح عيسى »
القاهرة ـ اكتوبر (ت ١) ١٩٨٥

١

دقات جنائزية على دفوف السيتينيات

نحن في واقع الأمر . . عينة سابقة لدراسة أثر القهر على الأدب . . والفن . . . والمهم على الإنسان » .

١ ـ تعليق على الأنباء :

لأننا في زمن القصص الرديئة نعيش ، فقد مات فارس القصّ المقتدر في حدث صدفي مفاجىء ، وغير مبرر من الناحية الفنية المحضة[١] .

« صرخ ، هو الجائع الحافي العاري ، صرخته الأخيرة ، وارتمى على سطح أمه الأرض ليستريح : عليه سلام الله »[٢] .

سمعت نبأ وفاة « يحيى الطاهر عبد الله » على رأس نشرة أنباء من زمن القصص الرديئة : حصد زوار الفجر فوجاً جديداً من الرفاق . أكد « بيجين » للمرة الألف أن القدس الموحدة ستظل إلى الأبد عاصمة لإسرائيل ، وإجتاح الطيران الإسرائيلي سماء لبنان في حين تدهورت صحة « بوبي ساندز » ، وإختفت خمس فتيات جدد ـ في سن السادسة عشرة ـ من منازلهن وأنهى الطيارون الأمريكيون والمصريون مناورة مشتركة على طائرات الفانتوم . وفي القاهرة بدأت

---

(١) نشر هذا المقال في العدد الخاص الذي أصدرته مجلة « خطوة » عن صديقي وابن جيلي القاص يحيى الطاهر عبد الله ، الذي مات في حادث سيارة وهو في الأربعين . ومع أن المقال قد نشر في خريف ١٩٨١ ، إلا أنني جعلته مفتتحاً لهذا الكتاب ، لأنه أقرب الى سيرة موجزة لتاريخ جيلنا .

(٢) ما لم يذكر غير ذلك . . فكل . بين حاصرتين من أقوال يحيى الطاهر عبد الله .

محاكمة ثلاثة فلسطينيين بتهمة العمالة لمنظمة التحرير الفلسطينية . إحتجت زوجتي لأن جزار الجمعية الإستهلاكية أعطاها اللحم شحماً ، علقت جارتنا على تسلؤ لها الإستنكاري قائلة :

ده مش للأكل يا حبيبتي . . ده للطبيخ . بنطبخ عليه حلة خضار تكفي العيال .

كان هو في تلك اللحظة يفك الحزام الواقي الذي يربطه إلى مقعده ليربط به « أسماء » .

والسيارة تتقدم في طريق الواحات البحرية ، قلت لصديقي : أنني قلق لأن مدير الأمن أعلن أن عدد الفتيات القاصرات اللواتي تختفين قد زاد بمعدل كبير في الشهور الأخيرة ، وسألته : أين تظنهن يذهبن ؟ . عبث بسن قلمه في الثقب الذي تركناه بالخريطة . وقبل أن يرد قال « تخالي » : بالجمعية فراخ .

ومع أن طريق الواحات البحرية كان أقل زحاماً ، فقد انفتح باب السيارة ووقع « يحيى الطاهر عبد الله » فأصيب بكسر في قاع الجمجمة ، بلا سبب ظاهر غير الطابور خطوته من إيقاع السلحفاة إلى إيقاع فراشة ، وحين توقف لاهثاً ، كانوا هناك تحت أعمدة الكرنك يحفرون قبره في ضوء المشاعل ، وأسكافي المودة أعلاهم نحيباً .

فلتهنأ الزنازين بما التهمت من عمر الوطن ، ولتزغرد القبور ، وترقص الغربان ، وتبتل فرحاً صدور الكلاب الشامتين : تخلصنا من واحد ، العقبى للباقين .

مات الطاووس المشاغب . أمير الحكي ونديم الحي ، المتقمِّص العظيم ، المتلوِّن كالطيف ، المتعدد كريش الطواويس ، الغمَّاز ، اللمَّاز ، الهجَّاء ، الغضوب ، المتشاجر مع ذباب وجهه ، طفل البراري ، ابن الموت الذي عمل لدنياه دائماً كأنه يموت غداً .

كانوا قد ذهبوا بالمشاعل ، وحين تقدمت إلى القبر كان إسكافي المودة ينتحب في الظلام . سألته :

ـ ألا يأتي على هذا الوطن يوم نجد أمامنا خياراً رابعاً غير الموت أو الهجرة أو الزنازين ؟ !

قال :

ـ « هو الربيع ، وتلك طيور الربيع عند عين الماء تطلب الماء ، أحبّ الموت وكلما أجدني على حافته أحب الحياة . أحب الحياة وكلما أجدني فيها أعرف أنها الموت . ثمة زهور سوداء بالعالم . . ثمة زهور سوداء . ثمة زهور بيضاء بالعالم ثمة زهور بيضاء » .

عليك سلام الله يا يحيى .

(٢) التلقين :

ـ إذا جاءك الملكان فسألاك من أنت ، فاحمد الله الذي « لم يسلبك كل نعمة ، ومنحك نعمة الخيال ، وصلّ على النبي الذي أجار غزالة البر لما استجارت به من شر صاحبها اللئيم » . وقل إني عبد الله ، عبد الفتاح يحيى بن الطاهر عبد الله رحمه الله ورحمني ، بقرية الكرنك ، بالقرب من طيبة القديمة ، ولدت في ربيع مثل هذا من زمن ليس أسوأ من هذا .

« قريتي منفية منسية كما أنا منفي منسى » فالسلام على « كل الحاضرين من صعايدة وأهل حرفة ، السلام على الرجال يبنون العمارات ويعمرون أم المدن ، نحن الصعايدة نبني العمارات . ونحن وأهل الحرفة لا نسكن العمارات » .

عشقت الشعب والقصّ والخمر وبعض النساء ، ورفضت أن أكون إلا ما اخترت . لذلك لم أجد شقة ولم أملك سيارة ، ولم يدخل الطائرة سوى نعشي .

مِتُ في حادث صدْفي ؛ احتج عليه من وجهة نظر فنية بحتة ، كنت أتوقع ميتة نبأتني بها لمبات الشوارع حين غمزت لي ، وإلّا فلم « يطاردني بشر ينظرون إلى ساعاتهم فور دخولي أي مكان ؟ . يضربونني بالكتف من غير سبب ،

يتخطاني الأتوبيس المسرع ولا يقف إلا وهو مزدحم . تتقطع على المياه وأنا أستحم . . يعاملني الكل - الباعة والمارة والصحاب تلك المعاملة التي لا تليق بكلب ، تطاردني الوساوس ، ولا يقف التاكسي . حوالي دوماً عربات : عربات اسعاف (حملتني من طريق الواحات إلى نفق الهرم فمت قبل أن يتوارى عني هرم خوفو) وعربات شرطة (ركبتها كثيراً مناسبات غير سارة) وعربات جيش (١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٧) وعربات صحافة ، وعربات القطاع الخاص والعام » .

أما لماذا أنا مطارد فلأنني « عشت مربوطاً بسلاسل من حديد إلى أبدان أهلي الفقراء التي نخرها دود القبور منذ زمان بعيد » ولأنني أعرف « كل خمارات المدينة ، أسعى إليها برغبة دائمة في الكلام والمشاركة ، والتقى فيها بأصحاب ميول سياسية تجلب السخط على أهلها » ، فاليهود يا سيدي « صار لهم وطن يبيع اللحم والخضار في علب ، والفلسطيني الذي لا يملك الأرض لم يبع الأرض ، بينما الفلسطيني الذي يملك الأرض باع الأرض ، فأنا « أشرب الخمر والخمر تأكل كبدي ، وأنا أحب كبد الحيوان . ناس تحب أكل لحم الناس ، وناس لا تأكل لحم الناس ، ولا لحم الحيوانات » .

ألا يدعوكم هذا للشك في ذلك الحجر الذي إعترض سيارتنا وكسر قاع جمجمتي ؟

- قادم أنا من دنيا السوق « حيث الغلاء الأزرق بيننا يجلجل ، والغلاء الأسود في وجهنا ينبح ،والغلاء الأبيض كاره يمسك المنجل بيد - بينما الأخلاق تسوء ، والشجار يومي ، والعربات تأتي للسوق تجرها البغال الغبية لتأخذ الخضار والفاكهة » .

مشوق أنا للنخيل والأعناب وكل الثمرات . لأنهار العسل المصفى ، للبن الجنة . . فأنا من دنيا السوق السوق قادم ، حيث « . . . البوابون سادة بملابس بيضاء ، والقوادون يتاجرون في بنات الناس أمام عيون الكل . وفي الغرف المفروشة أولاد عرب مثلنا ، لكنهم سعداء يتكلمون الكويتية والليبية والسعودية ، ويلتهمون اللحوم مشوية ومقلية وطازجة من عجيزة غلام ،

ويطيبون رائحة أفواههم بشراب الويسكي والنقل المقشرة ، وينادمون مع عجائز الغسالات » ، فأدركوني بالرحيق المختوم ، واملأوا أنفي بعطر الجنة ، وأجيبوني على حائر السؤال « لماذا يا رب بنت بائعا الكرشة تصبغ شفتيهـا بالأحمـر وهي لم تبلغ بعد عامها الرابع عشر ؟ . وبنت الفراز تلبس الثوب القصير بورد والحذاء بكعب عـال بتجويفة جرس ؟ وبنت بـائعـة الفجـل من شارب الكحول تلون جفنيها بالأخضر تارة ، وبالأزرق تارة ، وبيـدها شنـطة بها كـل الألوان ، بينـما كانت بالأمس حافية القدمين ممزقة الثوب ! » .

أما وقد غلب حماركم ، فاسقـوني من خمر الجنـة ، حيث لا يعقب النشوة صداع ، لأنها ليست كخمر نخالي مغشوشة ! .

يوم الثلاثاء السابق على موتي ، كنت مع أكابر القوم في البورصة « يلعبون لعبة الإنسان والقدر بالخيط ودمية الخشب : فيذبح الجزار البقرة ويرتفع سعر الطماطم من قرش إلى قرشين ، وتفقد الأم إبنها في زحام اليوم العظيم ، فتسأل عنه المتسول الأعمى . وتصرخ أخت الأيتام : الغشاش سرقني في الميزان وباعني البطاطس معطوبة » .

وفي خمارة نخالي ، قال لي صاحبي ذو الشأن « سيرتفع ثمن علبة الدخان ولن ينخفض ثمن البيضة واللحمة » .

من دنيـا السوق أنـا قادم . يصحبني شهـودي : إسكافي المودة والـدركي وعبـاس الدنـدراوي وأسماء « الـطوق والأسورة » وأسـماء ابنتي ، وأسـماء أمي ، وأسماء بنت أبي بكر ، وسميي السيء السمعـة : عبد الفتـاح يحيى باشـا ، بطل الإنقلاب الدستوري الذي أعقب انقـلاب صدقي بـاشا عـام (١٩٣٤) ورأس يوحنا المعمدان وشاهد من جيلي ذمته نصف نصف اسمه : صلاح عيسى .

أودع خزينة الله مستندات دفاعي : بـطاقة تـوصية من سميي عبـد الفتاح يحيى باشا (في دنيا السوق ـ والسوء ـ تفتح بطاقة مثـل هذه مغلق الأبـواب) أما رأس يوحنا فلأنه رفض أن يكون الا نفسه ، فطار كما كسـرت جمجمتي ، أودع خـزينة الشعب رواياتي وأقاصيصي: فـرحي الذي زغـردت به وأنـا أنزف آخـر

قطرات الدم . شرنقتي التي إليها أهرب من دنيا السوق ودنيا السوء وروائح العفن والعنف الذي أخافه والقسوة التي أزدريها .

أنا دائماً أقصُّ ، حتى وأنت تستجوبني ـ ملاكُ الموت ـ أقص . أنا لم أكتب قصصاً لكني عشتها . لا تصدق من يقول أني كاتب قصة ، لأني في الواقع قصة ، لم يفهمني الناس لأنهم ليسوا قصصاً ، إنهم موضوعات لقصص . حين أجد نموذجي أتقمصه ، أعيشه ، أصبح أنا هو ، ولا يصبح هو أنا ، أتكلم لغته ، أتفاعل به مع الآخرين فلا يفهمون .

إليكم ـ قضاتي ـ أبطالي ، كل في قفصه . ثلة من المقهورين المضغوطين المحبطين المسجونين . يتشاجرون مع ذباب وجوههم لأنه النصيب الذي خصهم من ثروة وطنهم ، دون خطوات الدركي وأزيز السياط ولذعة الحرمان والخمر المغشوشة . وهم مطاردون : بالعنف القبيح وبالقسوة المجردة . بشراهة الإستغلال وجبروت القوة وتسلط التقاليد وتمرد الغريزة المكتومة وضغط الحلم على قشرة الرأس كبخار يجاهد لدفع غطاء القزان » .

إسكافي المودة قال لي :

ـ « الطاحونة يا سيدي بحجر ثقيل . . لقد عشت حياة الفرد المكشوف العورة . . طعامي تافه ورخيص وبلا طعم ، ما بلَّ العطر جلدي قط ، وهذا ثوبي والشتاء بأسنان » .

لكنه حين يواجه الدُّركي « يخاطبه مخاطبة من لم يذق قطرة من خمر العرق الحارق » يقول :

ـ « وهل من جائع في ربوع وادينا الخصيب ؟ ! هل من عراة في بلادي . . . وها أنت تراني يا سيدي الدَّرَكي متنعلاً ، وها أنا أراك كذلك . . وكلنا متنعلون ، وسيد أقليمنا السعيد عادل . . وفي صحيفة اليوم صورة له : يحمل ميزان العدل بيمناه سلمت يمناه ، ويسراه ـ سلمت يسراه ، تلوح لنا نحن جموع شعبه الوفي الأبي الخالد : باسياً بقبضة من عيدان القمح والسمسم والقرطم الأبيض » .

أنا أدركتهم ـ نماذجي ـ بين أعمدة الكرنك ، يضطربون في تلك القرية الصغيرة الجديبة ، محبوسون في أقفاص عيدانها جوع للطعام وللحب وللجنس وللتحقق ، مطاردون من الداخل ومن الخارج . أنا قرأتهم نقوشاً في هيكل الآله آمون . رأيتهم مجعيدة على إنسان عين وتقطيبة في حَلَمة ثدي . . وحين قرأتهم (كتبتهم ـ تقمصتهم) لم أجدهم معاصرين ، لكني المعاصر ، تاريخانيون هم ، أنا قرأت الرنوك[1] على جلودهم : هكسوس وبطالمة ورومانيين وأتراك وشراكسة وإفرنسيين وإنجليز وأمريكان وصهاينة . . من كل ملة ودين ، بالمسامير المحمية وقعت بأنها داست هنا : على الرأس .

لذلك يجري أبطالي في الزمان وفي المكان ، وأجري معهم ، يطاردنا رجال يحملون مسامير محمية ، وتتشقق فروة رؤوسنا من ضغط بخار الحلم المحبوس سبعة آلاف سنة . والواقع أنني لا أكتب أبطالي ، بل أعيشهم . إنني هم ، لذلك عشت أجري من حارة لزقاق ومن مقهى لغرزة لخمارة وورائي كلاب صيد التاريخ : ستّ الشرير والحجاج بن يوسف ، والسلطان سليم ، الذي لعب سيفه في رقاب أهل مصر سبعة أيام بلياليها ، خاير ابن ملباي ، والمصيلحي ، وإيزنهاور ، ومخالي الذي يغش الخمر ، والدركي الذي يجرجرني وأبطالي إلى المَخْفَر القريب لأنظف مرابط الخيل .

وأنا أسكر . . وأبطالي يسكرون . . فأنت حيث تسكر تكون حراً ، يخف ضغط البخار المحبوس على فروة الرأس ، وتطل زهور العالم البيضاء ، وتتخلص من مطارديك بأن تحيل نفسك خروفاً وتندس بين أحضان زوجة الدركي كما فعل اسكافي المودة .

وأنت حين تسكر لا تكذب ولا تحلم ، لأنك تعيش الحلم فعلاً . وحين أسكر ـ أو يسكر أبطالي ـ نشعر بالأمان : تتلاشى أصوات سنابك الخيل التي تطاردنا من داخلنا ومن خارجنا . نجد فسحة من الوقت لنجلس ، يهدأ

---

(١) رمز السلاطين المرسوم في عصر المماليك الجراكسة ، يوقعون به المراسيم ، ويزينون به الصحون والمشكاوات وعلب المصاحف . .

هـاتنا .. ونتـأمل جمـال السماء وحين نأمن ، نتحـدث عن المطاردة ، ونـروي أقاصيصها . أحكي لأوغـاد « الأتيليه » و « ريش » و « مقهى الحرية » مـا جرى طـوال اليوم : المخبـرون الذين تحـرشوا بي ، والسيـارات التي كادت تـدهمني ، وإعلانات أمريكانا التي تكاد تفقأ عيني ، يهمس وغد : بارانويا .

ذلـك أن أحـداً منهم لم يكن أبـطالـه ، وأبـطال أيهم ليسـوا أبـطالي : تاريخانيون هم . تخلَّق الواحـد منهم عبر عقـود وقرون ، يتخلق أمـامك ـ حين أحكيه ـ محسوساً ، تقرأه وتجلس معه وتحدثه فإذا مددت إليه اليد : شفَّ فأصبح رمزاً .

أنـا أيضـاً (شخص/ رمـز) ، أنت لا تلتقي بمثـلي كثيـراً . فـإذا لقيتني يصعب أن تنساني ، وسوف تصـدر بالقـطع حكماً رديئـاً علي (وقـد تحبني . هذا يتوقف عليك) . ويـوم يعتني مؤرخ ابن كلب بجمع أقـوال الناس عني فسـوف يكتب ـ تفاعل اجتماعي رديء .

لـدي سؤال وتوضيـح : أيستطيـع متفاعـل رديء أن يلتقط من قاع دنيـا السوق ما إلتقطت من نماذج ؟ .

أما التوضيح : كنت أنا نفسي ، ولم يكن بعض النـاس أنفسهم ، لذلـك تصادمنا . أنا لم أتقمش إذ بالكفن .

ولأني نفسـي ، فـأبطالي أنفسهم ، وتلك مشكلتهم ـ كـما كانت مشكلتي ، فـأنت حـين تكـون نفسـك تكـون حـراً ، وتـرفض أن تجـوع أو تُـطارد ، وهي مطالب ـ رغم بساطتها ـ تنشد عالماً غير هذا العالم ، وهذا مـا يجعلني (شخص/ رمز) كما أن أبطالي (شخوص/ رموز) .

حين كان الزمن حرباً ولدنـا ، فدونـوا في خانـة الظروف المخففـة أننا من جيل كان رضيعاً يوم خرج آباؤه يسألون عن الخبز ، ويرحبـون بـ « روميل » فـما ظهر الخبز وما تقدم روميل . وقد تسـألون : أثمـة علاقـة بين الخبـز وروميل ؟ . فأقول : كالعلاقة بين عم الطاهر عبد الله وعبد الفتاح يحيى باشـا . هي الحرب سادتي ، تختل فيها الأوضاع وتنعكس الطباع كما قال شيخنا الجبرتي .

لقد توحدت شخوصي فيّ . . وتوحدت فيهم . وحيث اعترضت الطوبة اللعينة السيارة فكسرت جمجمتي ، حرصت على ألا يتسربوا من داخلها مع الدم النازف . وجئت بهم معي شهوداً على ما جرى .

اعترافات شاهد من جيل الستينات :

وحين كان الـزمن حربياً شح الخبـز ونقص الأدام ، وكثر في حـانة مخـالي الكلام : الفاشية والنازية والديمقراطية والماركسية ، النحاس والملك ولامبسون ، ٤ فبراير (١٩٤٢) و ٢١ فبراير (١٩٤٦) الله أكبر ولله الحمد . القرآن دستورنا والرسول زعيمنـا والموت في سبيـل الله أشهى أمانينـا ، الله أكبر والمجـد لمصر . مصر والسودان لنا وانجلترا إن أمكننا . تشرشل وروزفلت . هتلر وموسوليني ، بيتان ودي جول . الحريات الأربع والنقط الأربع .

جنـود مُجْهـدون يعيشـون في ظـل المـوت ، يعانقون العبث والقســوة والـلاجدوى . أفـريكان وأمـريكان وسنغـاليون وهنـود وانجليز ومن كـل ملة . حانات مـزدحمة بعـواطف محمومـة لكنها كـالخمر مغشـوشة . في خـطاب العرش يقول الملك كل مرة : وستعمل حكومتي بإذن الله على محاربـة الأعداء الثـلاثة : الجهـل والفقر والمـرض . قال سعـد زغلول قبل أن يمـوت : كـانت غلطتنـا أن صدقنا أننا مستقلون . وقال النحاس : إحنا تعبنا يا ست . . .

بـاشاوات كـلاسيكيون يـراهنون عـلى الخلفاء لانهم تعبـوا . وبـاشـاوات مُجَدّد ن يراهنـون على المِحْـور أو يحلمون ببلد الكـوكاكـولا والشكلس وإيزنهاور وهيروشيما ونجازاكي (دونوهما أيضاً في خانة الظروف المخففة) ، وشبان يهتفون للخبز والحريـة ويتحدثـون عن ستالينجـراد ، ويربـون شوارب كثـة . يتحملون قسـوة العصى تنهال بهـا عليهم أيد عصبيـة تهتف : الموت في سبيـل الله أشهى أمانينا ، عالم يلعب بالسلاح ، ويفجر القنابل وقناديـل المغنسيوم . المخـزن رقم ١٣ مـليء بكل إبتكـارات الموت منـذ طوبـة قابيـل التي حطمت رأس هـابيل . والناس يشربون الخمر المغشوشة ويـدعون ـ في صـلاة الجمعة ـ أن ينتصـر الحاج محمد هتلر .

حين يكون الزمن حرباً ، فإن الأسر المستورة تجاهد حتى تدفع عن نفسها عار الفضيحة . قليلون منهم يملكون موهبة الصعود في دنيا السوق إذ العالم مشتبك في حرب . ومع أنهم يعيشون بالكاد ، فهم يرفضون بإباء وشمم أن يمتهنوا القوادة .

وحين كنا صغاراً انتشر الوباء يحصد الزائد منا تطبيقاً لنظرية مالتس . بعوض الجامبيا الزنان يخترق بخرطومه اللحاف السميك والناموسية المستوردة من اليابان ولحافنا غير سميك وناموسيتنا لم نشترها من شارع الشوارببي .

ميكروب الكوليرا العنقودي كان ملفوفاً في صفائح قمامة الجيش الإنجليزي التي تسربت للأسواق فاشتراها الناس بالثمن الرخيص الفادح : أمسكت الحمى اللعينة بالدماغ ، تطرد الماء الذي عاش الجوعى يأكلونه ، والقيء يطرد قمامة الجيوش المتحاربة من جوفهم ، وحين يتطهرون من هذا وذاك يموتون في المعازل ، ليشيع الناس أن جثثهم قد أحرقت ، فتزدحم الطرقات المتربة بالهاربين يحملون القفف ويلفون الوسائد في الحصيرة ، يبحثون عن أرض لا تُحرق جثث الموتى ولا جثث الأحياء ، يحاصرهم جنود الهجانة . تنهال السياط على أبدانهم المحمومة . إلى المعازل يعودون يتبلغون فصوص الثوم وحبوب الكنين ، وينزّون طوال الليل عرقاً وقيئاً حتى الموت : نصيبهم الوحيد من ثروة وطنهم .

صدفةً محضةً أنّا نجونا من الفاشية والنازية وفلتنا من منجل الوباء ومن إشعاعات قنبلة هيروشيما ، فاذكروا هذا إذا ما جلستم على منصة القضاء ، وعوجتم الطربوش على ناحية، ذلك أننا أبناء القهر ندعي، وقهرنا كان كونياً وليس محلياً .

نحن أيضاً كنا نحلم ، فأبعدوا نصوص « زادنوف » من قانون العقوبات النقدي . دفعنا أهلونا إلى الكتاتيب لعلنا نفلح فنسند ظهورهم التي أحنتها الحرب ، نرتدي البنطلون « والزاكتة » ونضع على رؤوسنا طربوشاً يقينا ضربة الشمس ، ونتقاضى ، آخر الشهر ، مرتباً ثابتاً . وليس كثيراً على الله أن يكون ابن عم الطاهر عبد الله ، « باشا » ، كعبد الفتاح يحيى ، أما نحن فكنا نحلم

بخبز المدينة الطري ، وبالطعمية والحلاوة الطحينية وفي الذاكرة صور للسياط التي تكوي الظهر والنساء اللواتي متن قهراً وجوعاً ، والجدة التي تروي الأساطير ، والراوية الذي يغني على الربابة .

وحين زحفنا من (القرى/ الشقوق) إلى المدن الكبيرة ، لم تمنعنا عساكر الهجانة ، جئنا في الدرجة الثالثة لأنه لا توجد درجة رابعة بالقطار . على ظهورنا قفف البتّاو وزلّع المش والأرز المعمّر بلا شيء، تسربنا في الغرف السطوحية في الحارات الخلفية . نقرأ كتباً مدرسية وكتباً صفراء ، وكتباً بيروتية ، وكتباً مترجمة والدنيا قد تغيرت : الحرب الساخنة صارت باردة . والملك فاروق غار في داهية والنحاس في الإسكندرية يعانق الصمت والوحدة بعد أن قال كلمته الأخيرة :

ـ مالكوش دعوة بالعَسْكر . . دول زي دبّابة طالعة جبل ، اللي يقف في وشها تدوسه ، حتطلع لفوق . . وتقع من هناك تدشدش ! .

حين قرأنا « أرض » الشرقاوي ، لم نهتم كثيراً بمن قالوا أنه نقلها عن « أجنازيو سيلوني » . بطرف اللسان عرفنا طعم قرانا على صفحاتها . كانت « وصيفة » بواسة حضانة كما كانت « زينب » لكن قرية « زينب » لم يكن فيها رجال ينزفون مع البول دماً وصديداً وتتبخر الحياة من أجسادهم عرق حمى ، أما « يوسف ادريس » فقد علمنا أن القصص يمكن أن تحكي عن ناس كالذين عشنا ونعيش معهم .

لم نكن نعرف شيئاً عن « ريري » ابنة عبد الرحيم بك فتحي أحد كبار مهندسي وزارة الأشغال . ولم يخطرنا أحد بموعدها مع حبيبها إذ القمر بدراً بين غابات النخيل في عزبة النخل ، شاهد اللقاء كان « محمود كامل » المحامي والقصاص .

بطلة « النظارة السوداء » كانت متمصرة لم نلتق بمثلها في قرانا ، أو في خيالنا ، لذلك تصيبنا على أسطر النقط التي تفصل بين ضرب حبيبها لها واستسلامها له .

في قصص « يوسف إدريس » التقينا بالناس الذين نعرفهم . بالخادمة التي

تحمل صواني الكحك وتتأمل نظيراتها تلعبن بالكرة في الشوارع . بالمجنونة التي خلعت ثيابها في القطار ووقفت عارية تهتف بحياة الملك وسقوط الريس إسماعيل أبو بطة .

زعيم الثورة ينحدر من صلب وكيل مكتب بريد الخطاطبة ، ويشيع الباشوات أن الإذاعة منعت أغنية « البوسطجية اشتكوا من كتر مراسيلي » ،مع أن الصحف نشرت صورة البيت الذي كان يسكنه في حارة « خميس العهد » . أولاد المستورين يتقدمون ليحكموا الوطن ويحمل الإستعمار عصاه على كاهله ويرحل . الغيت الألقاب والطرابيش وغنى المونولوجست محمد الجندي « ولله وحركة وفيها البركة . . يحيا اللي فيها اشتركا « مجلة « الغد » القديمة . « الأدب في سبيل الحياة » . كتب دار الفكر ودار النديم وشعار : الثقافة معركة . جناح حديثو في مجلس الثورة . خميس والبقري . محاكمة ستاد كفر الدوار التي انتهت بالمشانق ، كمحاكم دنشواي كانت ، معركة حلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية ، صوت عبد الناصر المشروخ من فوق منبر الأزهر والطائرات تئز في سماء المدينة . حنحارب . . حنحارب . . كل الناس حتحارب » . الشرقاوي وإدريس والعالم ولويس عوض وعبد العظيم أنيس وكمال عبد الحليم وإبراهيم عبد الحليم وإبراهيم عامر وإسماعيل المهدوي .

أولاد المستورين يتقدمون ليحكموا الوطن : تأملوهم جيداً فهؤلاء هم الذين أنجبوا المشايخ المهدي ، والدواخلي والشرقاوي والسيد عمر مكرم . من أسرة مستورة (ثمانية أفدنة ونصف) جاء عرابي ، ومصطفى كامل (باشويته مزورة . أفنديا كان أبوه) وسعد زغلول (له أخت اسمها ستهم وأخرى اسمها فرحانة) والنحاس (محمد أفندي النحاس تاجر بسمنود) وابن وكيل مكتب بريد الخطاطبة الذي كان معجباً بأبطال الإتحاد والترقي فسمى ابنه جمال باشا .

قومسيوريون نحن المسمون بالبرجوازية الصغيرة : جاهزون دائماً للتحدث باسم التقاليد والعادات ، محافظون ومتمردون ، وخائفون دائماً من الوقوع في هوة الفقر ، ننجو من الأوبئة ومنها وباء الأمية . ندرس ونقرأ ونتعلم وقد نعي ، آنذاك على كل لون تجدنا : فاشست وشيوعيون وبرجوازيون وأمريكان

وصهاينة ، تلتوي رقابنا من النظر لفوق . نسيج في التاريخ العربي المميز ، تلعب دوراً يستحق وقفة مؤرخ جاد : فنحن قومسيريو لعبة الصراع الإجتماعي ، نحن البرجوازية الكبيرة ونحن البروليتاريا ، ونحن الفن المحافظ والأدب الملتزم ، ونحن المظاهرات التي هتفت : مصر والسودان لنا . . وإنجلترا إن أمكنا ، وصاحت : إلى أمام يا روميل .

وحين كان الزمن عبد الناصر ، عجننا ابن وكيل مكتب البريد في خلطة واحد ، فاشتست على شيوعيين إخوان على أمريكان على برجوازيين . وسك منا عملة اسمها : الإتحاد والنظام والعمل ، وهيئة التحرير والإتحاد القومي والإشتراكية الديمقراطية التعاونية والإتحاد الإشتراكي والإشتراكية التي هي علمية من واقعنا .

واحترنا نحن ، حتى غنت صباح « من الموسكي لسوق الحميدية أنا عارفة السكة لوحديا » ، فإذا بأولاد المستورين يصبحون قياصرة يفتحون افواه السجون : الأوردي والواحات والعزب . وشهدي عطية الذي مات وهو يهتف بحياة عبد الناصر ، « وفرج الله الحلو » الذي أذابه « عبد الحميد السراج » في الأحماض ولم تبق منه سوى رغوة على سطح الحامض .

انضم أولاد المستورين إلى التجار وأخذوا قومسيرية تجارة الموسكي وسوق الحميدية ، أما نحن ، فنصبح شيوعيين ، لم يبذل أحداً مجهوداً جدياً لتجنيدنا ، ولم يختلف الأمر عما كان عليه قبل ذلك : فنحن نفس الشلة ، نقرأ ونكتب ونحضر إجتماعات الخلية ، ونلتقي دائماً في مقهى إيزافتش . ونتبادل مطبوعات التنظيم ، وننسخ الكتب الماركسية ، ونتبادل أنباء ما يجري في الواحات وأبو زعبل ، ونمارس لذة الإحساس بالمطاردة ، ونؤكد لأنفسنا بصوت عال بأننا للشعب ننتمي .

نجيب محفوظ ، ما بعد الثلاثية ، خاصة « اللص والكلاب » هو علمنا المُطارد المُحاصر المُحيط الذي يحيط به المخبرون . . هو الذي يمنحنا أسماؤنا الحركية التي نمارس بها لعبة النضال ، تقاسمت أنا ويحيى اسم « سعيد مهران » دون إتفاق مسبق وعرفت فيما بعد أنه اختار اسم سعيد ولما كنت قد سبقته

فأخذت الإسم لنفسي فقد اكتفى باللقب .

كانت يد الله قد دفعتنا في التجربة فوجدنا أنفسنا بين مصراعي عقد الستينات ، السجون والمعتقلات وقرارات يوليو ١٩٦١ ، وانفراجة ١٩٦٤ الديمقراطية وقرارات الحل : حطمت المعبد الذي عشنا زمن الحلم بين جدرانه . ويوم نشرت « الأهرام » قرار حل « الحزب الشيوعي المصري » ، قال شاعر من خريجي الواحات :

ـ أنا ساقاضي الحزب ، أين اشتراكاتي . . . أم أن أموال التنظيم قد إنتقلت إلى الإتحاد الإشتراكي .

حين تأملنا الأمر بعد ذلك أدركنا أننا لم نتمرد على أولاد المستورين إلا كما يتمرد عليهم بعضهم . وأننا لم نستطع أن ننفيهم من جلودنا، وحين هُزم عبد الناصر عام ١٩٦٧ ، هَزِمنا معه، وتلون عالمنا بالفجيعة ، ونزّ أدبنا ندبا للذات ولوما ، لكتنا حين كنا نلهث وخلفنا تحبريه ، كنا نهتف دون أن ندري بحياته ، كما فعل شهدي عطية الشافعي ، وكما وقف « عبد المعطي حجازي » وهو في زنزانته يهتف بحياته ، لأننا هُزمنا حين هُـزم ، فقد مات بعد أن ضيعنا صغاراً وحمّلنا دمه كباراً . وامتلأت حانة « مخالي » بالتجار الكبار ، يبيعون عرض البنات وعرض الوطن ، ويتمخطون في علم البلاد .

نحن في الواقع كما مشُوقين للإنتماء للوطن وللشعب ، ونحن حاولنا ذلك ، فسجّلوا في خانة الظروف المخففة أن جيلنا صدّع رأسه بالبحث عن الفلكلور واستلهامه حتى شعر أن العامية بدأ في أوائل الستينات دعوة للكتابة بلغة الشعب ، وتطرفنا فبدأنا نكتب قصصاً بالعامية ، وتحدثنا عن اللغة الطبقية حديثاً لا يخلو من فجاجة ، ثم أنقذنا « ستالين » في مؤلفه ، « الماركسية وعلم اللغة » ، ونحن مدمنو قراءة الكتب الصفراء من مكتبة محمد علي صبيح : حمزة البهلوان وسيرة عنترة وسيف بن ذي يزن والهلالية . تقودنا رغبة للتوحد بذلك الكائن المقدس إذ نحن في العمر الرومانسي : الشعب ، ويوماً بعد آخر نكتشف أننا لسنا هو . نتدحرج من الزحام إلى الشلة إلى الخلية التي تمارس لذة

المطاردة . نقترب إلى الرفاق المنفيين كأننا ننتظر المهدي المنتظر . ولا نستطيع أن نتخلص من إنتمائنا لظاهرة عبد الناصر ، وبعد أعوام يتعقد شعر العامية ، ويدق فهمه على المثقفين ويمتلىء برموز سيزيفية وأساطير إغريقية ، وتضيع هدراً تلك المناقشات المجهدة التي جعلتنا نتحمس للفن التعليمي الذي دعي إليه ماوتسي تونج في « مشكلات الأدب والفن » . .

نحن في واقع الأمر عينة صالحة لدراسة أثر القهر على الأدب والفن ، والمهم على الإنسان ، فنحن كنا مطاردين من الداخل : بأحلام أهلنا أن نصبح أفندية ، بذكريات الوباء والهزيمة ولا تنسوا ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، بكتب قرأناها ، برفاق حلمنا بهم . بعجز يمنعنا أن نكون من الشعب حقاً . مطاردون من الخارج . بالمخبرين وأصحاب العمارات ورؤساء تحرير الصحف ومقالات هيكل وسياط ضباط المباحث العامة في معتقل القلعة ١٩٦٦ . وحلقتنا المسكينة التي لم تزد عنا نحن . ولم تمنحنا أكثر من الإحساس بأننا رفضنا ما يجري . وعجزت ـ أو عجزنا نحن ـ أن نمدها للشعب الذي نحلم به ونفكر فيه ، لأننا أبناء المستورين ندعي .

٣ ـ البشارة :

زارني إسكافي المودة في حجرة الشهود بالمحكمة . قال :

حاسب نفسك على سوء فعالك . ضم القبضة وأشهر السبابة . بذا تكون قد صنعت مسدسك المميت .

٢ مختارات من الحياة اللذيذة

« . . . وهكذا بدأ السفير الجديد . . « تعبيد » العرب . . للرب الأمريكي » .

في صيف ١٩٤٣ امتلأت صحف القاهرة بإعلانات ضخمة تبشر بمولد مجلة جديدة هي « المختار من ريدرزدايجست »[1] . . وهز الذين قرأوا الإعلان رؤوسهم في عجب : مجلة جديدة ؟ ! ذلك أن الصحافة المصرية كانت تعيش - في ذلك الوقت - قمة أزمتها . فمصر بلد لا تصنع - إذ ذاك - الورق ، والحرب الكونية الثانية ، قد مزقت خطوط المواصلات بين العالم ، فلم يعد ممكناً أن تسد سوق الورق في أوربا حاجة الصحافة المصرية منه ، وحتى لو لم يكن ذلك الحائل قائماً ، فإن معظم مصانع الورق في العالم كانت قد تحولت إلى الصناعة الحربية ، وبسبب الأزمة الطاحنة في أسعار الورق وفي وجوده ، إستولت وزارة التموين المصرية على كل ما يستورد من ورق الصحف وبدأت توزعه بنظام خاص كان يقضي بأن تصدر الصحف اليومية ستة أيام فقط في الأسبوع ، على ألا تزيد صفحات الجريد عن ثمان صفحات ، تباع بعشرة مليمات ، وهو نصف عدد الصفحات الذي كان شائعاً قبل الحرب ، وضعف ثمن البيع ، ومعنى هذا أن الحروب قد رفعت سعر الصحف إلى أربعة أضعاف ، ومن ناحية ثانية فإن الشركات العالمية الكبرى - التي تحولت إذ ذاك إلى الإنتاج الحربي - كانت قد توقفت عن نشر إعلاناتها لتوقفها عن الإنتاج المدني ، وبذلك كله تعرضت الصحف المصرية لهزات إقتصادية كثيرة ، ولولا أنها جميعها كانت تستند إلى

---

(١) نشرت هذه الدراسة لأول مرة بمجلة « الحرية اللبنانية » في عام ١٩٦٥ ، وأعيد نشرها في جريدة « المساء » القاهرية ، في يوليو ١٩٦٧ ، في أعقاب الهزيمة ، وأسفر النشر الثاني لها ، عن توقف الإصدار الثاني للمختار ، الذي كان يصدر آنذاك عن دار أخبار اليوم .

أحزاب سياسية وتعوض خسائرها من خزائن تلك الأحزاب لتوقفت جميعها عن الصدور .

وعلى الرغم من كل هذا ، فإن « المختار » قد صدر في سبتمبر ١٩٤٣ ، لتكون طبعته العربية هي خامس اللغات التي تصدر بها مجلة الريدرز دايجست ، وحسب ما جاء في ظهر الغلاف فإن المجلة الأمريكية الشهيرة كانت تصدر قبل ذلك باللغات الإنجليزية والإسبانية والسويدية والبرتغالية وتوزع في جميع بلدان العالم تقريباً . فالطبعة الانجليزية تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر والصين واستراليا ، والطبعة الاسبانية تباع في ثمانية عشر بلداً من البلدان المتكلمة باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية ، والطبعة البرتغالية تباع في البرازيل والبرتغال ، والسويدية تباع في السويد ، وصدرت الطبعة العربية لكي توزع في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والمملكة السعودية واليمن وسائر الجزيرة ، ووصفت « المختار من الريدرز دايجست » نفسها بأنها « المجلة التي يقرؤها ١٢ مليوناً من البشر ، وهي أعجب المبتكرات الأمريكية . بدأت كفكرة في عام ١٩٢٢ أساسها ـ كما تقول « المختار » نفسها في عددها الأول ـ « أن ما تصدره المطابع كل شهر من مجلات عامة وفنية خاصة وكتب ، تتعذر مطالعته كله ، والإفادة منه على كائن من كان ، ومطالعة هذه المجلات والكتب ، واختيار أجودها ، وتلخيصه وإباحته لمن يريد ، فكرة عظيمة ، ان محرري المجلة يطالعون عشرات الكتب الجديدة التي تصدرها المطابع كل شهر ويختارون أجودها وأهمها شأناً وأقومها أدباً ، ثم يلخصونه تلخيصاً يحوي لباب الكتاب وروح كتابته وأسلوبه » .

وبصدور الأعداد الأولى من « المختار » وضح أن هناك أسراراً تختفي خلف هذا الضيف الجديد على عالم الصحافة العربية . فقد صدرت « المختار » ـ في ١٨٠ صفحة طبعت على ورق ستانيه فاخر ، وأحياناً كانت تطبع كلها على ورق كوشيه، أو يحتوي العدد على الأقل، ملزمة أو ملزمتين منه، أما الغلاف فهو كوشيه ملون ، وطبعة من الداخل بثلاثة ألوان . كل هذه الوجبة الدسمة كانت تباع بثلاثة قروش مصرية فقط .

وارتبط اسم المجلة ـ آنذاك ـ بإسم رئيس تحريرها ومديرها العام الأستاذ

« فؤاد صروف » ، وهو واحد من أبناء « المقطم » العزيز . ولم يكن الناس قد نسوا بعد كلمة اللورد « كرومر » ـ أول ممثل للإحتلال الإنجليزي في مصر ـ أو حكمته التي قال فيها :

ـ « إنني أستطيع أن أحكم مصر بخمسين جندياً فقط ومعهم جريدة « المقطم » .

ذلك أن المقطم كانت بما تعبر عنه من أفكار أغنى من جيش مسلح .

وهكذا صدرت « المختار » لتكون طليعة للنفوذ الأمريكي في الوطن العربي ، ولكي تبشر بالسيد الجديد الذي كان يطمع آنذاك في الحلول محل دول الإستعمار التقليدية ، ووراثة تركتها من المستعمرات ، وعلى رأسه الأمة العربية .

كانت سنوات الحرب الثانية قد خلقت في مصر فئات إجتماعية جديدة ، فعشرات الألوف ممن إلتحقوا بخدمة الجيوش المتحاربة ، وذاقوا أموالها التي كانت تطبع بدون غطاء ذهبي ، وتصدر بدلاً منها سندات على الخزينة البريطانية ، وهكذا خلقت الحرب ، أنماطاً من عمال المعسكرات والذين يوردون لها ما تحتاجه ، والذين يعيشون على خدمة الجيوش المتحاربة ، أو ينشطون في مجال الترفيه عنها ، أو يعملون على هامش هذا كله ، وهي أنماط تولدت لديها رغبات عارمة للتطلع إلى مجتمع السادة المستعمرين ، بكل ما يميز السادة من شهوات دنيا : الخمر والنساء والملابس الأنيقة والسينما والمسرح وأيضاً ـ ولإستكمال مشاعر السيادة ـ القراءة .

ولأن القسم الأكبر من تلك الفئات لم يكن قد تلقى سوى تعليم بسيط لا يتعدى أولويات القراءة والكتابة ، فقد وجدت في « المختار » طلبتها ، فهي مجلة خفيفة ومسلية ، وطريفة ، لا ترهق تفكيرها ، ولا تزعجها أو توقظ مشاعر الإحساس بالذنب في نفسها . وكانت هناك أيضاً تلك الفئات التي بدأت ترى أن « أمريكا » هي القبلة التي ينبغي أن تتجه اليها ، وأن حل المشكلة الوطنية للشعوب العربية بعد الحرب ، سيكون بواسطة « واشنطن » خاصة وأن

الإستعمار النازي كان قد لفظ أنفاسه ، ولم يعد هناك أمل في الحصول على مساعدته .

وكان هناك الذين يودون قراءة أي شيء :

من هؤلاء جميعاً تكون أصدقاء المختار ، بعد أن قدمت نفسها لهم بشعار حسي يتوام مع ما جاءت تبشر به ، هو « في كل مقالة لذة دائمة » .

وتساءل الناس : لمن ؟ ! .

وسرعان ما بدا واضحاً أن السياسة الأمريكية قد أحسنت إختيار سفيرها للأمة العربية ، ذلك الذي جاء يبشر بالسيد الجديد الفتي ، الذي سيحل محل السيد القديم المنهار ، سواء كان إنجليزياً أم فرنسياً ، برتغالياً أم إيطالياً ، وكانت أمريكا ـ التي دخلت الحرب الكونية الثانية متأخرة بعض الشيء ، تدرك أن دول الإستعمار القديم سوف تتدمر جميعاً في الحرب ، وأنها بمواردها ، وبشبابها الإحتكاري قادرة على الصمود ، ومؤهلة دون غيرها لقيادة الجبهة الإمبريالية ، لذلك أرسلت سفيرها المتاز والمقتدر « المختار من ريدرز دايجست » ليحرث الأرض ، ويمهدها ، لكي يسحب البساط من تحت أقدام الإنجليز في مصر والعراق وفلسطين والسودان ويلتهم الشام من بين انياب الفرنسيين ، وينفرد بالليبيين دون الإيطاليين . .

وهكذا جاءت « المختار » لتصوغ « وعياً جديداً » للشعب العربي ، وعياً يجعله يقبل السيد الجديد بكل ما فيه : نظامه الإقتصادي ، « وإيديولوجيته، ويستتيم للعبودية ويعترف له بالتفوق الكامل في كل شيء . .

وهكذا بدأ السفير الجديد مهمته في « تعبيد » العرب للرب الأمريكي . .

وكان لا بد أن تبدأ « المختار » ، بتقديم تفسير للحرب التي كانت تنوء بكلكلها على الجماهير العربية الكادحة ، حتى لا تربط هذه الجماهير بين الحرب وبين الرأسمالية كنظام إقتصادي يقوم على السعي للربح ، وينتهي بالصراع على الأسواق ، وهو ما تخلصت منه الدعاية الأمريكية بذكاء ، فأرسلت « المختار » لكي يلقي بتبعة الحرب العالمية الثانية على الشعب الألماني ، بدعوى أنه شعب

ذو طبيعة محاربة ، وأنه قد أشعل خمسة حروب كبرى في مدى قرن من الزمان ، منها حربان عالميتان ، وأن حماية العالم من الحروب رهن بقهر الطبيعة الحربية التي يتميز بها الشعب الألماني ، وليس بالقضاء على الرأسمالية ، كنظام يولد الحروب العدوانية ، وفي بعض الأحيان كان المختار يلقي تبعة الحرب على « هتلر » شخصياً ، باعتباره إنساناً عدوانياً شاذاً ، وكأن الحروب ـ حتى العالمية منها ـ مصادفات تنتج من جوف القدر . وليست طبيعة ملازمة للنظام الرأسمالي .

وبدأت « المختار » تمهد الأرض العربية أمام الدور الذي كانت الإحتكارات الأمريكية تعد نفسها لكي تلعبه بعد الحرب فبدأت حرب الدعاية المغرقة في المبالغة والذكية في الوقت ذاته تحتل صفحاتها عن الجيش الأمريكي : قوته البالغة ، إنتصاراته الفذة ، تلك الإنسانية العميقة التي تملأ قلوب أفراده حتى نحو أعدائهم ، فأفردت الفصول الضافية للحديث عن الأسطول الأمريكي ، وسلاح الطيران الأمريكي ، و « بيرل هاربر » الدامية ، كأن معركة لم تدر في الحرب سوى « بيرل هاربر » ، ومن خلال تلك الفصول الضامنة بدا وكأن كل النضال العالمي من أجل قهر الإحتكارات الألمانية ، صنعته الجيوش الأمريكية ، وكأن أمريكا هي التي حمت العالم ، وهي التي انتصرت له .

وفي وسط هذا الركام من الحكايات ، إختفت أنباء المقاومة الفرنسية الباسلة ضد النازي ، وإختفى دفاع « ستالينجراد » العظيم ضد الغزو الألماني ، وضاعت الإنتفاضات الوطنية ، التي ظلت تقاوم الإحتلال النازي في أوروبا وآسيا ، وأهملت كل المساعدات ، التي قدمتها شعوب العالم ، لجيوش الحلفاء . .

وهذا الفضل الذي طوقت به أمريكا عنق العالم ، حين حمته من النازية هو ـ في رأي المختار ـ منحة بلا ثمن ، فالولايات المتحدة ـ كما قالت في عدد يوليو ١٩٤٦ ـ تحت عنوان « الترف مهلكة للحضارة » من « هي أول دولة عظيمة في التاريخ لا تحتاج لأن تسيطر على أية دولة أخرى ، وذلك لأن وفرة مواردها تغنيها عن موارد الدول الأخرى » ليس هذا فقط بل إنها تصدر

المصنوعات الأمريكية إلى كثير من بلدان العالم الظامىء إليها وهو ما أدى - كما قالت المختار في نفس المقال - إلى رفع مستوى تلك الشعوب » .

ولكي يكون السفير الأمريكي الجديد منطقياً مع نفسه ، كان لا بد « للمختار » من تشويه حركة النضال العالمي ضد الإستعمار ، تلك الحركة التي بدأت تتبلور خلال الحرب ، وأن تعزل مصر وشقيقاتها العربيات عنها ، فكتبت المختار - في عدد إبريل ١٩٤٤ - عن « سمسطس » - شيخ ساسة جنوب أفريقيا ، معجبة بذكائه وروعة سياسته فقالت :

- في سنة ١٩١٤ لم يكن بد من إستعمال القوة لقمع معارضة البوير في دخول الحرب ، أما في سنة ١٩٣٩ فقد استبعد « سمسطس » مثل ذلك الإحتفال ، بأن طلب إلى من تكون في حوزته أسلحة أن يبيعها الى الحكومة . .

وقد كان من شأن التجنيد الإجباري أن يملأ صفوف الجيش بالعناصر المعادية للبريطانيين ، فاتخذ سمسطس سياسة ناجحة لإبعاد هذه العناصر . وذلك بأن طلب إلى المتطوعين أن يتنازلوا عن حقهم الدستوري في الخدمة العسكرية داخل جنوب أفريقيا وحدها ، ولم يقبل في الجيش سوى الذين نزلوا عن هذا الحق ، ولما كانت العناصر الموالية لبريطانيا لا تقل عدداً أو حماسة عن خصومها ، فسرعان ما وجد أمامه أعداداً ضخمة من المتطوعين » .

وينطلق المقال ليتحدث عن « سمسطس » الإنسان المتواضع الذكي ، الصديق المخلص الصدوق لونستون تشرشل وعن هوايته للحشرات ، وكيف وجده سكرتيره منذ بضعة أشهر « مكباً في ركن مكتبه على صرصور يفحصه ، إذ تبين في صريره نغمة صوتية تميل إلى أن ينسبه إلى نوع معين غريب غير معروف » .

وكان منطقياً أن يتناسى « المختار اللذيذ » كل شيء آخر عن جنوب أفريقيا : التفرقة العنصرية التي كانت وما زالت حكومة جنوب أفريقيا تمارسها ، الجحيم الذي يعيش فيه الأفارقة ، أبشع أنواع الإستغلال الذي كانت تمارسه الإحتكارات الإستعمارية والذي جعل العامل الأفريقي يعيش بأجر لم يزد خلال

ثلاثين عاماً قبل الحرب بنسأ واحداً . الحركة العمالية النشطة التي هددت أمن الاحتكارات الأوروبية وأقلقت مضاجعها . تلك أمور لا يخوض فيه المختار ، وإلا افتقد قراءه اللذة فيما يقرأونه .

وكانت حركة التحرر الأسيوية فقد كانت أتعس حظاً في موازين المختار ، من زميلتها الأفريقية ، ففي « باب الكتب » ـ من عدد مايو ١٩٤٦ ـ عرض « المختار » كتاباً بعنوان « ٤٠٠ مليون زبون » يروي « مغامرات مسلية لمعلق أمريكي في الصين » ، تحدث فيه عن نساء « شنغهاي » اللواتي تتمتعن بأجمل سيقان في العالم ، وكيف أنهن قد بدأن يتأثرن بالغربيات في تقصير الثياب إلى ما فوق الركبة ، ومن بين مغامراته التي سردها ، قال المعلق الأمريكي :

ـ كانت شركتي التي أنشأتها في شنغهاي للإعلان تحث في ذلك الوقت ، على إقتناء نوع إنجليزي من الدبلان ، فخطر لنا أن الفتيات الصينيات إذا قصَّرن ثيابهن ، سيقل ما تشترين من الدبلان تبعاً لذلك ، ولم يسرنا هذا الخاطر بالطبع .

غير أنه حدث لحسن حظنا أن مبتكري الأزياء في شنغهاي ، إهتدوا إلى حل وسط ، فاحتفظوا بالجونلات الطويلة المحبوكة المألوفة ، ولكنهم شقوا الجانب الأيسر إلى ما فوق الركبة ، فصارت الخطوة بعد الخطوة تبدي حُسن الساق ، وقد بلغ من رضا الفتيات عن هذا الزي أنهن في الموسم التالي شققنَ الجونلات من الجانبين .

وواصل المعلن الأمريكي التحدث إلى الجماهير العربية ، راويا مائة حكاية طريفة ، عن الصين ، فذكّر العرب ، الذين « لا شك قد لاحظوا أن آخر فرشاة أسنان استعملوها لم تكن جيدة كآخر واحدة استعملوها » بأن « الحكومة الصينية قد أرسلت جنودها ليستأصلوا شأفة العصابات الشيوعية في تخوم التبت » ، ونبههم إلى أن بين الأمرين علاقة ما ، ذلك أن « كل فرشة أسنان جديدة تصنع من شعر الخنزير ، وخير أصناف الشعر الذي تصنع منه الفرشة الممتازة التي تستعملها ، تؤخذ من جلود الخنازير البيض في سيشوين وهي المنطقة التي يحتلها الشيوعيون » .

فكل ما كان يعني المختار آنذاك ، أن يطلع عليه الجماهير العربية ، عن حركة التحرر الوطني العظيمة التي كانت الصين تخوضها وراء « ماوتسي تونغ » هو أنها تحرمهم من فرشاة الأسنان أما نضاله البطولي ضد الغزاة التي جعلتها المختار شعاراً لكل ما تنشر .

ولم تكن أمريكا اللاتينية ـ بكل إنتفاضاتها التي لم تهدأ ـ أسعد حظاً ، في موازين المختار ، هذا تقرير من الفردوس « يكتبه « ماكس إيسدمان » ـ في عدد ديسمبر ١٩٤٤ من المختار يحدد للقارىء المكان الذي يحلم به لقضاء عطلة طويلة بعد الحرب إن الفردوس هو « جواتيمالا » التي وصفها السيد « ماكس » بأنها « بلد الخمارات والنساء والطبيعة الجميلة وبلد الريفيات والأسواق المزدحمة ، فهي مكان لا يصلح إلا للإجازة » . .

والحقيقة التي أخفاها « المختار » هو أن « جواتيمالا » كانت تموج ـ آنذاك ـ بحركة ثورية عظيمة وأن « شركة الفواكه المتحدة » كانت تلعب الدور الذي تلعبه الشركات الاحتكارية في إقامة ديكتاتوريات عميلة في كل بلاد أمريكا اللاتينية ، وكان طبيعياً أن يخفي المختار أيضاً ، إنتفاضة الشعب « الجواتيمالي » التي أطاحت ـ آنذاك ـ بالجنرال « أوبيثوا » الصديق الطريف لأمريكا ، وأحد كبار المساهمين في « شركة الفواكه المتحدة المجففة » وأن يتستر على مؤامرة « باترسون » السفير الأمريكي في « جواتيمالا » الذي كان يتحرك علناً في الشوارع يحرض الإقطاعيين على قلب الحكومة الوطنية الجديدة .

وهكذا ، لم يقرأ قراء « المختار » على صفحاته كلمة واحدة . . عن « ماوتسي » الشاعر الكوبي الثائر ، أو عن « برستس » فارس الأمل البرازيلي ، ولم تختر المختار يوماً ، مقال أو كتاب يتحدث عن « إيزاكوا » أو « زاباتا » أو غيرهم من أبطال أمريكا اللاتينية ، لأن « المختار » لا يختار إلا الحديث اللذيذ ، عن خمارات هافانا ونسائها وخمرها وموائد القمار التي يتكسب منها شعبها السعيد .

وكان ذلك كله منطقياً تماماً يومها ـ وما زال منطقياً إلى الآن ـ فليس ثمة

ضرورة - في رأي المختار - أن تفتح الولايات المتحدة الأمريكية ، عيون الشعب العربي الذي كان يتوثب آنذاك للنضال ضد الإمبريالية والتجزئة والتخلف ، على سيرة أشقياء من أمثال « زاباتا » أو « برستس » أو « إيزاكو » . . قد يتعلم منهم كيف يتمرد . . أو يقاوم .

ولم يكتف « المختار من ريدرز دايجست » بتقديم سبب مزيف للحرب ، والتمهيد للدور الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها لكي تلعبه على مسرح الأمة ، ولم يكتف بتشويه حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فذلك هو الجانب المظلم من العالم ، الذي أراد المختار أن يغلق العرب عيونهم عنه ، أما الجانب الإيجابي والمضيء ، فهو الإشتراكية الأمريكية .

ولأن الملايين من أبناء الشعوب التي اكتوت بنار الحرب ، كانوا قد استطاعوا بفطرتهم وبظروف الوعي المحدود الذي انتشر خلال الحرب العالمية الثانية وبجهود الحركات الإشتراكية المختلفة ، أن يصوغوا أحلاماً متواضعة ، بعالم يسوده العدل الإجتماعي ، ويتأثرون بالزحف الإشتراكي على الصعيد العالمي بعد تعاظم حجم البروليتاريا الصناعية في البلاد المتخلفة والمستعمرات ، فقد كان حتماً ، أن تواجه المختار ذلك ، بحلم مضاد هو « اشتراكية ترومان الأمريكية » .

هذا هو « أريك جونستون » - « الرئيس السابق للغرفة التجارية الأمريكية - يكتب : إن علينا ، « أن نختار بين المجتمع الرأسمالي القديم والمجتمع الرأسمالي الجديد ، إن القديم مثقل بآرائه البالية ، الجامدة ضد جماهير العمال المنظمة ، وضد نشاط الحكومة وضد الإقتصاد الموجه ، أما الرأي الجديد المتطلع للأمام فهو أن الرأسمالية نظام إنساني ، يفوز بالحياة ويسير على سنن التطور ، وفي وسعه أن يلائم بين أصوله وبين الأحوال الجديدة » . ويعترض « أريك جونستون » على التعريف الموجود في المعجم لكلمة « الرأسمالية » مقترحاً أن يكون التعريف هو « أن الرأسمالية نظام إقتصادي يسمح بالمنافسة

ويرمي إلى زيادة ثروة الكثيرين لا زيـادة ثروة رجـال قلائـل فحسب » (المختار ـ أكتوبر ١٩٤٦) .

ويعـود الكاتب نفسـه في عدد يـوليـو ١٩٤٧ ، لكي يكتب مقـالاً بعنـوان « ينبغي أن يكون للعمال نصيب في النظام الرأسمالي » مؤكـداً أن سنوات قـد مضت ، وأهل التجديد من رجال الأعمال يسعون إلى إشراك العمال في دراسـة المشكلات الخاصة بالعمـال ، وإعطائهم نصيبـاً عادلاً من نـاتج عملهم وقـال : « إننا نتوسل بوسـائل خـاصة بنـا لتحقيق هذا الغـرض في شركـاتنا ، ونـظن أن منهجنا يخفف ثورة الجفاء التي تسود علاقات العمال بأصحاب العمل ، بيـد أننا نعلم أن التـوفيق يخطىء في هـذا المنهج ، إذا لم يعن رجـال الإدارة أشد عنـايـة بصنع بضائع جديدة تعود بربح وفير » .

وفضلاً عن دعوة الرأسماليين لتقديم بعض التنازلات ـ خوفـاً بالـطبع من الإشتراكية ـ فقد دعت « المختار » أيضاً ، وبشكل صريح لـدمج العمـال في بنية الإستثمار الرأسمـالي ، من خلال حيلة نفسيـة يشعرون معهـا ، بأنهم أصحـاب المصانع التي يعملون بها ، وخلق ولاء لتلك المصانـع ، وهكذا طـرحت في عدد ابريل ١٩٤٧ سؤالاً نصه : « ماذا يحفـز العمال للعمـل ؟ » ، أجابت عليـه بأن تجربة أجرتها شـركة « وسـتـرن إليكتريـك الأمريكيـة » ، قد كشف عن أن رفـع الأجور ليس هو الحافز الذي يرفع إنتاجية العمال ، كما أن تقليل ساعات العمل وتنظيم الحياة العمالية لا تبدو حوافزاً بالشكـل الذي يتصـور البعض ، بل « إن هذه العوامـل كلها لا أثـر لها في رفـع إنتاجيـة العمال » ، فعنـد المختار ، أن في نفس العـوامل « سـراً هو الـطريق إلى الإنتاج الـوفير والسـلام في المصانـع » هو « إشعار العامل بكيانه عن طريق ربطه بالمصنع ، وإشعاره بأنه واحد من جماعـة متآلفة همها أن تعين الشركة على حل مشاكلها » .

ولم يكن من النـادر أن تهتم « الـريـدرز دايجست » بهمـوم العـرب ، ففي مقال بعنوان « العرب يسيرون قدماً » لمحرر المختار الـطواف « أدورين مولـر » ـ المختار سبتمبر ١٩٤٦ ـ قدم له « فؤاد صروف » رئيس تحرير الطبعة العربيـة من « الريدرزدايجست » بقوله أنه يتضمن « وصفـاً مشوباً بالعطف لما يجول بصدورنا

من آمال وما نواجهه من مشكلات » وفي هذا المقال قال السيد مولر « في خلال الحرب أماطت أمريكا اللثام قليلاً للعرب عن قوتها المادية ، ثم خرجت ولم يبق هنالك سوى ما لشعبها ـ شعب أمريكا ـ من مصالح في آبار النفط ، وخطوط المواصلات الجوية ، ومعاهد الثقافة والتعليم ، والعرب لا يرون أمريكا اليوم تبذل سعياً ما لتعينهم على حل مشكلاتهم الكثيرة ، فضعفت مودتهم للولايات المتحدة ، ولكن منزلة أمريكا لا تزال عظيمة ، فإذا بذلت سعياً متواصلاً ، إستطاعت أن تفتح لإنتاجها أسواقاً رائجة بين خمسين مليوناً من العرب ، فالحاجة ماسة هناك إلى آلات تبريد الهواء ، ولكن ينبغي أن تعدل حتى تلائم درجات الحرارة العالية التي تبلغ أحياناً ٦٥ درجة » . وختم السيد مولر مقاله « المشوب بالعطف لافتاً النظر إلى أن « مطلب النفع التجاري مطلب قصير النظر فينبغي أن نذهب إلى الشرق الأوسط حين نشد ازر أولئك العرب الذين يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم دولاً ديمقراطية حرّة » !! .

وهكذا وضع السيد مولر النقط على الحروف ، فنحن العرب - في نظره - مجرد مستهلكين لأجهزة تبريد الهواء الأمريكية، وعلينا أن نعرف قيمة أنفسنا في هذه الحدود وحدها ، وأن نشكر للأمريكي العطوف الذي أرسلته « المختار » لكي يطوف في ديارنا ، فنصح أهله بتعديل مكيفات الهواء لكي تناسب صحارينا المليئة بالنفط ، أما تحررنا من المستعمرين ، وجوع أهلنا ، لذلك لا يهمه . . ولن يهمه يوماً . .

وعبر هذه الدوائر كانت « المختار » تنطلق ، لكي تقدم للعرب الرأسمالية كحل لمشاكلنا، والإرتباط بالولايات المتحدة كشرط لتقدمنا، حريصاً على أن نظل غافلين تماماً عن الدروس الأخرى التي كانت تقدمها في الزمن نفسه ، حركات التحرر الوطني اللاهبة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بل وحركات التحرر التي انفجرت في داخل أقطار عدة من أمتنا ذاتها . . .

ولكي يتثقف العرب على الطريقة الأمريكية ، كان عليهم ـ آنذاك ـ يقرأوا ما زعمت « المختار » أنه «خلاصة فكر وثقافة العالم ، وهو في مجموعه لا يخرج عن كل ما هو غث وتافه وسطحي ، وبالغ الخطورة » .

كان طبيعياً أن يتشرب العرب « البراجماتية الأمريكية » حتى النخاع ، في قضاياهم المصيرية ، وفي وجدانهم وفي أسلوب مواجهتهم للحياة . . وفي نظرتهم للعالم . . .

ومن خلال مئات القصص الصغيرة ، والحكايات التافهة ، تسربت « المختار » إلى وجدان قرائها بأطنان من المخدرات الفكرية الأمريكية على شكل حكايات ذكية عن المغامرين والأفاقين .

- « هل أنت فقير ؟ » .

سؤال على شكل عنوان لمقال ، أما الإجابة فهي قصة طويلة تروى حياة « جون وليامز » ذلك الذي كان فقيراً مثلك لا يجد ما يأكله ، ثم أصبح ملك الماس في « تنجانيقا » . وهي حكاية تجيب على كل شيء ، فليجهل فقراء العرب سبب فقرهم ، ثم لماذا لا يذهبون إلى هناك ، يستغلون الرجل الأسود ، وينهبون الماس والعاج بنفس شطارة وليامز .

والمختار هو الذي صنع من « ديل كارينجي » أسطورة يتبادل العرب إسمها ، ويطبعون كتبها ، ولم لا ؟ أليس هو الأمريكي الشاطر الذي جاء لكي يعلم كل عربي كيف يكسب الأصدقاء ويؤثر في الناس ؟ أليس خبيراً في الإنتهازية على الطريقة الأمريكية : إذا كنت موظفاً صغيراً فإن السيد كارينجي ينصحك بأن تنافق رئيسك وتمتدح ملابسه ، وأهم ما ينبغي لك أن تلتفت له هو « زوجة المدير » ، عليك أن تحرص على رضاها ، وأن تمتدح ذكاءها ، وأن تعرض خدماتك لمرافقتها في السوق ، ولا بأس أن تدفع نقوداً من جيبك لتقنعها بأنك قادر على الحصول على سلع بأرخص مما يستطيعه أي رجل آخر !! .

وأهم ما ينصح به « ديل كارينجي » ، العمال والموظفين والتكنوقراطيين عموماً ، هو « الحصول على رضا الرئيس » . . وهو شعار تستطيع بالقياس ، أن تمنح نفسك رخصة بارتكاب كل جرائم الدنيا وشرورها ، وبذلك تصل وتنجح وتصبح رجل أعمال ناجح ، وربما مليونيراً مثل ملك الماس في تنجانيقا .

والعالم الأمريكي - في رأي « المختار » - هو مصدر البهجة الوحيد ، لذلك

توجع بشدة وهو يروي حكاية « الكوكاكولا ـ القصة الحافلة بآيات الشهرة » لأن هناك بلاداً تحرم نفسها من هذا السائل الأمريكي السحري ، وتساءل في دهشة « عن أثر صندوق الكوكاكولا الذي قدمه الجنرال إيزنهاور إلى المارشال الروسي جوكوف . . هذا الرجل المسكين الذي حرم من التمتع بلذة الكوكاكولا . . ذلك لأن « روسيا السوفيتية هي الرقعة الجغرافية الكبيرة التي لم يدخلها شراب الكوكاكولا » !

إن جهازاً كاملاً للمخابرات كان أعجز من أن يفعل ما يفعله المختار ، تلك التي ظلت تصدر ـ في مرحلتها الأولى ـ خمس سنوات كاملة بين (١٩٤٣ و ١٩٤٨) وعبر كل تلك السنوات ، لم تنشر كلمة واحدة عما كان يعانيه العرب في مصر ، وفي غير مصر ، تلك سنوات المخاض التي أنجبت فيها بعد أمة عربية جديدة ، كانت نذر الإنتفاضات الشعبية العربية تتجمع في الأفق عبر سنوات الحرب لتنفجر بعدها في مصر وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين . . لكن ذلك كله لم يهم « المختار » . . فلم تذكره بكلمة . . وفي الشهر نفسه الذي تمرد فيه الطلاب المصريون في إنتفاضة ٢١ فبراير ـ شباط ـ ١٩٤٦ ، ضد الإحتلال الإنجليزي لمصر ، فإخترقت سيارتان عسكريتان بريطانيتان صفوف المتظاهرين ، وقتلت عشرة منهم ، كانت المختار تنشر قصة عن إنسانية جيوش الحلفاء الذين دخلوا إيطاليا بعد هزيمة الفاشست ، وكيف أن جنديين أحدهما أمريكي ، والآخر إنجليزي ، وجدا فتاة صقلية في الخامسة عشرة تكاد تموت جوعاً فأعطياها ما يحملانه من غطاء وطعام وتعرضا للمحاكمة إذ بدءا بذلك مهماتها الحربية !

عاد كأن شيئاً لم يكن :

وفي قصة المختار سؤال ، لم يطرح نفسه ، إلا بعد أن عادت للصدور مرة أخرى في العام ١٩٥٦ ، وهو سؤال مركب يقول نصه :

● ما سر هذا الإرتباط الغريب بين صدور « المختار » . . وبين تطورات ما يحدث على أرض فلسطين ! .

● لماذا توقفت « المختار » فجأة مع الحرب العربية الصهيونية الأولى في عام ١٩٤٨ ؟!

● ولماذا عادت للصدور فجأة - أيضاً - في بداية عام ١٩٥٦ ، بعد أن تبلورت الإتجاهات العربية ، في صفوف قيادة ثورة يوليو - تموز - ١٩٥٢ ، والتي كانت بدايتها الحقيقية - على النحو الذي رواه عبد الناصر في الكثير من أحاديثه ، عدوان إسرائيل على « الصيحة » في ١٢ فبراير - شباط - ١٩٥٥ ؟!

ففي صيف ذلك العام - ١٩٥٥ بدأت الصحف العربية تبشر مرة ثانية بعودة « المختار » بحملة إعلانات ضخمة وغير مسبوقة . .

وهزَّ الذين قرأوا الإعلانات رؤوسهم للمرة الثانية . . ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التي دفعتهم لهز رؤوسهم عندما صدرت للمرة الأولى عام ١٩٤٣ . ذلك أن معركة الدفاع عن الثقافة القومية والوطنية ، كانت قد تبلورت في صراع حاد ومتفجر طوال الأعوام التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومنذ بداية الخمسينات بدا واضحاً أن الحرب على جبهة الوعي قد إشتد أوارها، وكان عود المثقفين والتقدميين والقوميين قد إشتد عبر نضالهم ، دفاعاً عن الوجه العربي والطابع الإنساني والوطني للثقافة العربية . . فلم يكفوا - طوال سنوات ما بعد الحرب - عن التنديد بالدور المخرب الذي تلعبه الثقافة الإستعمارية . وربما كان ما أدهشهم - أن تسمح مصر « الثورة » بإعادة ترجمة « المختار » ، ضمن مشروع كان مطروحاً آنذاك لترجمة سلسلة من المجلات الأمريكية .

وأيامها كان عشرات من الكتاب المصريين قد نبهوا إلى خطورة مثل تلك المنابر ، فطالب « رجاء النقاش » في كتابه - في أزمة الثقافة المصرية (١٩٥٤) بتصفية مؤسسة فرانكلين . . وكتب « كامل التلمساني » كتابه « سفير أمريكا بالألوان الطبيعية » منبهاً إلى خطورة تأثير الفيلم الأمريكي على الوجدان العربي ، وكتب عشرات من الكتاب العرب يطالبون بحماية الثقافة القومية من سفراء أمريكا على الورق الكوشيه ، أو على الشاشات البانورامية !

وشن محمود أمين العالم » حملة ضخمة ضد مبدأ إباحة ترجمة المجلات الأمريكية إلى العربية . . وقال إن الولايات المتحدة تعمل بواسطة تلك المجلات على « تخدير وجداننا القومي وإعداده إعداداً مفتعلاً لقبول سياستها . . وعلى هذا فإن الموافقة على مبدأ ترجمة المجلات الأمريكية وصدورها بلغتنا ، يعني إدخال عامل غير وطني في تاريخنا القومي الحديث ، يعني أن تفقد صحافتنا وظيفتها الأساسية كمؤسسة إجتماعية تعبر عن الرأي العام المصري وتعكس إتجاهه ، يعني أن يفقد كثير من الكتاب المصريين والصحفيين المصريين ملكاتهم الإبداعية وتنحصر رسالتهم في الترجمة أو كتابة المقالات التي تتفق والإتجاهات الأمريكية العامة ، يعني إفلاس كثير من دور الصحف الوطنية وتشريد عدد كبير من الصحفيين المصريين . . يعني محاولة تضليل الرأي العام العربي وتوجيهه وجهة غير وطنية تخدم الأهداف الأمريكية » (روز اليوسف ١٩٥٥) .

ورغم كل ذلك ـ وتطبيقاً لسياسة التوازن ـ صدرت « المختار » . أصدرتها هذه المرة « دار أخبار اليوم » ، وهكذا توحد أصدقاء الولايات المتحدة ، والمبشرين بسياستها في مكان واحد[1] ، كان العصر الأنجلوسكسوني قد إنتهى ، وإنهارت الإمبريالية الإنجليزية ، ولم تعد بريطانيا عظمى ، فالعظمة للدولار الفتي ، وزحفت العنجهية السكسونية لتأكل من فتات مشروع مارشال ، ولهذا كان طبيعياً أن يترك أولاد صروف « المختار » ، فزمن « المقطم » قد مضى ، والعصر عصر « أخبار اليوم » ، تلك التي صدرت لأول مرة في عام ١٩٤٤ ـ وبعد عام واحد من صدور المختار لأول مرة ـ وعلينا نحن العرب أن

---

(١) حين كتب هذا المقال ونشر ، لم يكن قد قبض عليه في قضية التجسس الشهيرة للولايات المتحدة ، وفيما بعد قال « مصطفى أمين » في الإعتراف الذي كتبه في ٦٠ صفحة ، على شكل رسالة لجمال عبد الناصر ، أنه لم يتقاضى مقابل صلاته بالأمريكيين مالاً أو مرتباً شهرياً أو سنوياً . ولكنه تقاضى خدمات كان من بينها أخبار هامة انفردت به االصحف التي كان يصدرها ، مما يؤدي « إلى زيادة توزيع صحف أخبار اليوم وبالتالي أدت إلى زيادة أيراداتها » ومنها « امتياز إصدار مجلة المختار ، وهو يدر على أخبار اليوم مبلغاً طائلاً سنوياً » ، وأضاف مخاطباً عبد الناصر « وقد وافقتم سيادتكم على أن نحصل على إمتياز إصدار هذه المجلة » . ومنها : امتياز طبع مجلة الصداقة ، وإعلانات من الشركات الأمريكية (نص الإعتراف في : محمد حسنين هيكل ـ بين السياسة والصحافة ـ ١٧ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥) .

نلقي بعقولنا في البحر ونقول أنه مجرد صدفة أن تصدر المختار وأخبار اليوم في سنة واحدة ، وأن تتحدا معاً في عام ١٩٥٦ ، ولم لا فرب صدفة خير من ألف ميعاد !(١) .

عادت « المختار » كأن شيئاً لم يكن في مصر . . كأن ثورة لم تقم فيها . . وكأن الحركات القومية لم تملأ أمة العرب ، وكأن معارك الأحلاف لم تنشب .

عادت « المختار » قوية ـ بعد أن كبرت في العمر حوالي عشر سنوات ، أصبحت خلالها « المجلة الأم » تصدر في أثنتي عشرة لغة كل شهر بدلاً من عشر لغات ، وأصبحت توزع في أمريكا والهند واليابان وسويسرا والسويد واستراليا وإنجلترا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وطوكيو وكوريا والنرويج والبرتغال وأسبانيا وبلاد أمريكا اللاتينية وليبيريا » .

وقدمها رئيس تحريرها الجديد ـ **محمد زكي عبد القادر**(٢) ـ للقارىء العربي

---

(١) ينقل محمد حسنين هيكل في « بين السياسية والصحافة» عن تقرير للجنة خاصة شكلها الكونجرس الأمريكي برئاسة السناتور تشرشي ، لتقصي نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، في الجزء المخصص لرصد نشاط الوكالة في مجال إنشاء دور صحف ونشر في عدد كبير من بلدان أوروبا والعالم الثالث ، أن المختار من ريدرز دايجست كانت من بين المجلات التي ساعدت المخابرات الأمريكية على نشرها . ويقول هيكل : « ومن الغريب أن أول رئيس تحرير للطبعة العربية من الريدرز دايجست، كان هو الأستاذ فؤاد صروف ، الذي يشير أليه مصطفى أمين ، [في رسالته الإعتراف] ، ويقول أنه هو الذي قدمه إلى كيرميت روزفلت سنة ١٩٤٤ ، وهي السنة التي صدرت في نهايتها أخبار اليوم ، كذلك فإن المختار صدرت فيما بعد عن أخبار اليوم » (ص ٢٣٠) .

(٢) كان اختيار محمد زكي عبد القادر لرئاسة تحرير الإصدار الثاني من المختار غريباً ، فقد كان عبد القادر ؛ من دعاة الإصلاح الإجتماعي ، وكان مهتماً بمشاكل الريف ، وقد أصدر في العام نفسه الذي صدرت فيه « المختار » مسلسلاً جديداً من مجلة قديمة كان يرأس تحريرها ، هي « الفصول » وكانت تصدر في نصف عدد صفحات المختار وعلى ورق رخيص ، وتباع مع ذلك بثمنها ، وكانت الفصول أساساً لمدرسة السياسية إصلاحية في الصحافة وخارجها ، وقد تمخض عنها فيما بعد ، لجنة لنشر الثقافة القومية ، تبنت عدداً من المشروعات ، وأصدرت كتاباً عن إصلاح أداة الحكم ، والإصلاح الزراعي ، وكانت المدرسة الصحفية الأولى التي بدأ فيها الكاتب المعروف أحمد بهاء الدين حياته ، ومن المفكرين المنتمين إليها : مريت بطرس غالي وإبراهيم بيومي مدكور . وقد توقفت حوالي عام ١٩٥٥ ، وصدرت المختار عقب ذلك ، وتولى زكي عبد القادر رئاسة تحريرها ! .

بإعتبارها « مجلة تنقل لك في كل شهر مجموعة من المواد تعد في نظر محرريها خير ما ظهر خلال الشهر من مجلات العالم وصحفه » وببساطة شديدة خاطب ناشر المختار قارءه مؤكداً له أن المختار « لا يفرض عليك رأياً من الآراء بل يهيىء لك الفرص حتى تظل على صلة بالإتجاهات والتيارات المختلفة في جميع فروع النشاط العالمي ، وينقل إليك الأعمال الإنسانية التي تثير إنتباهك » (العدد الأول من الإصدار الثاني ـ يناير سنة ١٩٥٦ .

ولأن العرب لا يعرفون جيداً ما يريدون فقد سمحوا للمختار أن تصدر في قلب العاصمة التي كانت ـ آنذاك ـ تقود حركة التحرر الوطني العربية ضد الإمبريالية ! وسمحت كل الأقطار العربية لها ـ قياساً على ذلك ـ بالتسلل إلى عقل العرب . . ووجدانهم .

أما « المختار » فقد كانت تعرف جيداً ما تريد :

لذلك عادت وبراءة الأطفال في عينيها ـ لكي تلعب دوراً جديداً يتلاءم مع ما كان الأمريكيون يسعون إليه ، في وطن عربي بدأ يتمرد على التبعية والتجزئة ، ويهدد بتمرده ذاك مصالح الإمبريالية ككل ، ويتحدى عنجهية الإستعمار الأمريكي القائد المقتدر لجبهتها بعد الحرب ، وطن تسوده موجة تمرد راديكالي على صعيد القمة والقاعدة ، تندفق لكي يساعد حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، « ويغيظ » الأمريكيين مهدداً إياهم بالتعاون مع أعدائهم السوفييت ! .

عادت « المختار » لكي تلعب دورها بذكاء خبيث وشرير ، فالقتل بالبنادق يقود القاتل إلى قفص الإتهام ، ويثير خوف الضحية ، ولا يصنعه عادة إلا البلهاء من الناس ، أما القتل بطريقة المختار ، فأمره أهون وأيسر : مقالة لذيذة ، مسلية ، لا تستطيع أن تقاومها ، ولا تجد فيها كلمة واحدة مباشرة تستفز شعورك الوطني أو القومي ، أو تشعرك بأن من كتبها يتآمر عليك ، والسم فيها هين وخفيف ، لا تشعر بمذاقه . . أو تحس بخطورته . سوف تموت ، ولكن ليس اليوم . . بعد عام . . أو أعوام ولن يجد أحداً دليلاً واحداً يدين من قتلك .

عـادت « المختار » لتـظل تصدر لمدة عشر سنـوات ، بين ينـاير (كـانون الثـاني) ١٩٥٦ ويـونيـو (حـزيـران) ١٩٦٧ . . ورب صـدفـة خـير من ألف ميعاد ! .

عادت لكي تقوم بإستعراض قوة أمريكي ، لكي نظل نحن العرب أسرى أفكـار الذين كـانوا - ومـا يزالـون - يـرددون أن الإستعمـار لا يمكن قهـره ، في الأربعينـات ، كان أمـين عثمان - العميـل الإنجليزي المصـري الشهير - يجمـع الشبان المصريين في مقر رابطة « النهضة » التي أنشأها لتدعيم الصلات بين مصر وبريطانيا العظمى ، لكي يقول لهم :

- إنجلترا غلبت ألمانيا في الحرب . . فيه ناس مجانين بتفكر تحاربها !

ذلـك نفس مـا عـادت « المختـار » تقـولـه ، ولكن دون فجـاجـة « أمين عثمـان » ، ودون أي تعليق ، نشـرت مجلة « المختـار » - في سلسلتهـا الثـانيـة - عشرات المقالات تكفي للتأكيد على أن كل من يفكر في تحدي أمريكا هـو إنسان أخرق وأحمق ومجنون . .

في مـارس - آذار - ١٩٥٦ ، وأيام كـانت الإتصالات دائـرة بين حكـومـة مصر الناصرية وأمريكا بشأن تمويل مشروع السـد العالي ، ومعـركة حلف بغـداد لم تزل في عنفوانها ، نشرت « المختار » مقالاً عن « الغواصة الذريـة الأمريكيـة - التي تستطيع بقدرتها الذرية أن تسير تحت الماء بسرعة عظيمة وتدور حول الـدنيا عدة مرات دون حاجة إلى تجديد وقودها ، والتي سترجح كفـة القتال في الحـرب القـادمـة » . وفي الشهـر التـالي نشـرت مقـالاً بعنـوان « هنـا تصنـع القنبلة الهيدروجينية » تحدث فيه كاتبه عن « أضخم مصنـع أقامـه الإنسان هـذا المصنع الذي يحتل مساحة أكبـر من مدينـة القاهـرة والذي بلغت تكليف إنشـائه بليـونا و٤٠٠ مليون دولار » .

والقوة الأمريكية ، ليسـت مجرد أسلحة ، ولكنها أيضاً ذكاء نادر وقدرة على معرفة خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، فجهاز المخابرات الأمريكية ، لا تفـوته شاردة ولا واردة ، وهو يشـرف - والعهدة عـلى عدد « المختـار » الذي صـدر في

ديسمبر (ك١) ١٩٦٣ ـ على عمليات واسعة المدى ، مسؤولياته التي منها الجاسوسة التقليدية أي جمع الأسرار بواسطة عملاء يعملون تحت غطاء أو آخر ، والجاسوسية الفنية مثل طائرات «ى ٢» وأقمار الإستطلاع أو الرادار ، وهناك العمليات الخاصة التي تهدف إلى قلب حكومة معادية أو دعم حكومة صديقة أو التغلب على معارضة برلمانية» .

والتطور المنطقي لإستعراض القوة الأمريكي على صفحات «المختار» هو أن يشدد ـ كما كان يفعل في إصداره الأول هجماته على حركات التحرر الوطني التي تمردت على التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة تلك التي قد تعطي العرب نموذجاً لإمكانية الإنتصار ، وإختص الثورة الكوبية بعنايته ، ففي عدد أكتوبر ١٩٦٤ نشرت «المختار» ملخصاً لكتاب ألفه «ماريو لانزو» ـ الـذي يدير واحداً من أبرز مكاتب المحاماة في أمريكا اللاتينية ، ويعمل وكيلاً للعديد من شركات الإحتكار ، فضلاً عن وكالته القانونية عن الحكومة الأمريكية ذاتها ـ وهو كتاب يرد على سؤال نصه : «لماذا فشل غزو كوبا في سنة ١٩٦١ ؟» ـ قدمته بلهجة شديدة الإعتداد بإعتباره يضم «الحقائق والأسرار التي استغرق جمعها ٣ سنوات من التحقيق والبحث المستمر عن خفايا أكبر قصة شائنة في تاريخ أمريكا» . . .

وهكذا فإن عليك أن تصدق أن محامياً يدير واحداً من أكبر مكاتب المحاماة ويعمل وكيلاً لإحتكارات أمريكية عملاقة في أمريكا اللاتينية ، يمكن أن يروي «الحقائق» و«كاملة» ، كأن تلك الإحتكارات لم تؤمم في كوبا ، وكأن نفوذها الإقتصادي والسياسي لم يضرب . . . وحقائق «المختار» ـ الذي أكد رئيس تحريره للقارىء أنه لا يحاول أن يفرض عليه رأياً معيناً ـ تتحدث عن «الكوبيين الأحرار» باعتبارهم مسؤولون عن فكرة الغزو ، فهم وطنيون يريدون تحرير بلادهم من حكم كاسترو ، ولأن الولايات المتحدة تدافع عن الوطنيين والأحرار (!!) فقد ساندتهم ، أما لماذا أصبحت قصة خليج الخنازير ، أكبر قصة شائنة في تاريخ أمريكا ، فذلك يعود لفشل المؤمرة وليس لتدبيرها . . وما يدينه «ماريو لانزو» هو عجز المخابرات المركزية الأمريكية عن وضع خطة

متقنة تسقط حكم كاسترو . .

أما لماذا كانت « هافانا » تحت ظل السادة « الكوبيون الأحرار » مبغى للرقيق وموطناً للعصابات ، وسوقاً مستنزفاً لا يجد الناس أمامهم فيه سوى واحد من خيارين ، أن يموتوا جوعاً ، أو يتاجروا في لحمهم . . فذلك ما لا يهم السيد ماريو ، ولا يهم « المختار » ، الذي أراد لقارئه ـ من خلال قصة شبه بوليسية ـ أن يتوجع لفشل هذه المغامرة الطريفة ، التي حرمت الكوبيون ـ الأحرار ـ من تحرير كوبا من كاسترو ! .

ومنذ العدد الأول في الإصدار الثاني و « المختار » حريصة على إبراز ذلك الوجه المشرق للإستعمار ، وعلى كتابة تاريخه من جديد ، وبنفس المنهج الذي كان مستشار التعليم الإنجليزي في مصر والعراق ، والفرنسي في سوريا ولبنان ، والإيطالي في ليبيا ، يحرص على تلقينه للطلاب العرب في دروس التاريخ ، جاءت « المختار » لتشيد ـ في يناير (ك ٢) ١٩٥٦ ـ بالدور الذي لعبه الإستعمار الهولندي في حياة أندونيسيا وكيف أن الهولنديين « أقاموا الجسور ومدوا السكك الحديدية وأنشأوا مدناً جميلة ، كما أدخلوا فلاحة البساتين والمزروعات الأخرى » . في ظل التعمير الهولندي ، الذي اشتق منه مصطلح مكروه هو « الإستعمار » ! .

ولما كانت علاقة الدول العربية بأمريكا موضوعاً لا يمكن للمختار أن تتجاهله ، في وقت إتسم بتوتر شديد في العلاقات بين أولاد العم سام ، وحركة التحرر العربي بمجملها ، فقد حرصت مجلة الحياة اللذيذة على أن تستكتب « ستيفن نيروز » ـ المدير السابق للجامعة الأميركية ببيروت ـ مقالاً بعنوان « لماذا لا يحب العرب أمريكا ؟ » . . وفيه أشار السيد ستيفن إلى حالة عدم الثقة التي تنتشر في البلاد العربية تجاه أمريكا ، خاصة بعد تشجيعها للصهيونية ، فرفضوا سياسة أمريكا المرسومة لاكتساب صداقتهم ، ومنها مشروع النقطة الرابعة الذي يرمي إلى مساعدة البلاد غير المتقدمة على النهوض بنفسها ، والذي لم يقبله العرب نتيجة لضعف وسوء توحيد علاقتنا بهم ، لقد بدأ المشروع بداية سيئة . فقد أعلن عنه بأن أمريكا تقدم المعونة الفنية بلا مقابل ، وهذا ما

لم يصدقه العرب الذين يعتقدون أن المغفل هو الذي يعطي أموالاً بلا مقابل » . .

ووجه السيد « ستيفن » نفس النقد إلى مشروع مقترحات قيادة الشرق الأوسط ، الذي كان يقوم على إشراك كل من إنجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا والأقطار العربية في حلف واحد ـ هو الذي تطور فيما بعد إلى ما يعرف بحلف بغداد ـ يهدف إلى مساعدة البلاد العربية للدفاع عن نفسها ضد الغزو الشيوعي . . . ، مؤكداً أن المشروع قد رفض لأنه قدم عن طريق إنجلترا وهي دولة سيئة السمعة في المنطقة » . .

وإذن فإن مشروع المعونة الفنية ـ النقطة الرابعة ـ لم يكن له أهداف سياسية . . ولم يكن له إلا هدف إنساني واحد هو مساعدة الدول العربية على التقدم الإقتصادي ، كما أن المقترحات الرباعية كانت تهدف لإيقاف الغزو الشيوعي ، أما القول بأن مشروع النقطة الرابعة كان سيحول العرب إلى متسولين ، يعيشون على عطايا ، فيتلقى أبناؤ هم في المدارس قليلاً من الدقيق وبعضاً من الكعك والمسلى هدية من الشعب الأمريكي الصديق ، بدلاً من إنشاء المصانع أو تطوير الإنتاج بما يسمح باستقلال إقتصادي حقيقي . . فهذا كلام الشيوعيين وأما القول بأن المقترحات الرباعية كانت تهدف إلى تحويل الأمة العربية إلى إحتياطي لأمن الولايات المتحدة ذاتها ، وتنقلها إلى تبعية سياسية وإقتصادية للمعسكر الإمبريالي ، وتجعلها تحشد قواتها ضد خطر وهمي هو الخطر الروسي بينما الخطر الحقيقي قائم في أقطارهم ممثلاً في الصهاينة الذين يحتلون فلسطين ، والإنجليز الذين كانوا حتى ذلك الوقت يحتلون العراق وليبيا والسودان والفرنسيين الذين كانوا يحتلون الشمال العربي الأفريقي ، فهذا كلام الشيوعيين . . والدليل الذي لم يذكره « السيد ستيفن » على ذلك ، هو أن هذا الكلام قاله الشيوعي الكبير « **مصطفى النحاس باشا** » إبان مفاوضاته مع الفيلد مارشال سليم حول جلاء بريطانيا من مصر في عام ١٩٥١ . .

وحتى « الإسلام » ، وجد « المختار » فرصة للدفاع عنه ، ولم لا ؟ . أليس إتهام كل من يدافع عن إستقلال بلده بأنه ملحد ، وكافر ، هو لعبة

الداعرين منذ زمن طويل ؟ . . ما المانع في أن تتحدث صحافة « أخبار اليوم » - أول من تسللت إلى غرف النوم وحولتها إلى مصادر أنباء - عن الإلحاد ، وما المانع في أن تستغل « المختار » الإسلام ، لكي تدعو العرب للتحالف مع الأمريكيين ، فهم ليسوا ملحدين ، وطالما أن العرب في ذلك الوقت كانوا يتعاونون مع السوفييت ، فلا بد من أن يتقدم « المختار » - عدد مارس - آذار - ١٩٥٦ - لإقناع العرب بأن الإسلام يدعو للتعاون مع النصرانية ، مؤكداً أن الإسلام كدين يعد خصماً سافراً للإلحاد ، ويضيف « من الصعب أن نعتقد أن المسلمين يتزلون بإرادتهم عن إيمانهم بالله من أجل أية فلسفة تنكر وجود الله » ، وهو يذكرنا نحن المسلمين والمسيحيين بأن « التقارب بين الغرب والمسلمين ممكن ، إذا عرفنا أن محمداً ﷺ نزل عليه قول الله عز وجل **﴿ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا ، الذين قالوا إنا نصارى ﴾** . .

وهكذا حمل « صاحب الفضيلة المختار من «ريدرزدايجست» المسبحة ، ومضى يعظ العرب ، لكنه لم يقل ما إذا كان الإسلام أو النصرانية أو حتى اليهودية تسمح بإعطاء أسلحة تستخدم في بقر بطون الحوامل في أرض فلسطين المحتلة ، وها هو السيد « كارتر » - المسيحي المؤمن - قد منح مصر - بعد عمر طويل - إيمانه ، فامتلأ شارع الهرم بالمساجد والكنائس ، وها هو الإنفتاح عليه بعد كتابة هذا الكلام بربع قرن قد حوّل مصر ألى بلد مؤمن لا تضبط فيه - باعتراف الصحف المصرية الرسمية ذاتها - كل شهر شبكة دعارة ، أو مخزن خمور مهربة يصل ثمنها إلى نصف مليون جنيه ، ولا تفسد فيه الشركات الأمريكية المؤمنة مسؤولين مصريون ، ظلوا شرفاء في « زمن الإلحاد » ثم هانوا وضعفوا ، أمام الرشاوى والعمولات التي تقدمها شركة الوستنجهاوس الأمريكية فاشتروا بضاعة الله أعلم بنوعها ، وهو - عز وجل - أعلم بما خفي ! .

جاءت « المختار » لكي تقدم في كل سطر لغم ، ولكي تلف كل قنبلة بفكاهة . . المهم أن يظل العرب وظهورهم إلى الحائط الأمريكي ، فإذا صادق العرب السوفييت روت المختار في سطرين هذه الفكاهة .

« تقابل موظف بوزارة الخارجية ، مع أحد أعضاء السفارة البولندية في

واشنطن ، ورآه يلبس معطفاً ثقيلاً ويحمل مظلة فقال له :

ـ هل تتوقع مطراً . . ؟ .

فقال الموظف البولندي :

ـ كلا ولكننا تلقينا إشارة من موسكو أن المطر يهطل هناك » ! .

فلنضحك نحن العرب على خفة دم أصدقاءنا الأمريكيين ولكن ما رأي « المختار » في « نكتة الحشود الأمريكية على سوريا في عام ١٩٥٧ ، ما رأيهم في النكتة التي رواها ضابط المخابرات « مايلز كوبلاند » ، عندما ظلت البعثة المصرية ـ في أعقاب ثورة يوليو مباشرة ـ ستة أشهر في بلادهم تحاول أن تحصل على أي قطعة سلاح ، فلم تحصل على شيء وظل عبد الناصر ـ والكلام لمايلز كوبلاند نفسه ـ ستة أشهر ينتظر شحنات الأسلحة ، ولكن الشحنة الوحيدة التي وصلته كانت رئيس البعثة العسكرية الذي كان وقتها السيد « علي صبري » ! .

ذلك أمر أرادت لنا « المختار » ـ في إصدارها الثاني بين ١٩٥٦ . و ١٩٦٧ ـ أن نشغل عنه ، بحرصها الدائب على تخريب وجدان كل الأجيال الصاعدة ، وإقناعها بأن الحياة فهلوة وشطارة ونصب وارتزاق ، لهذا أخذت تحرث الأرض أمام أبناء الطبقات الشعبية ، لكي تقطع جذورهم مع طبقاتهم ، بإقناعهم بأن فقرهم ليس وليد نظام إجتماعي فاسد ، وليس إبناً شرعياً للنهب الرأسمالي ، فالفقير يستطيع أن يصعد إلى أعلى قمة في السلم الإجتماعي دون مشاكل . .

هذا مقال عنوانه « أملأ فراغك بالذهب » يتحدث عن التلاميذ الذين دخلوا إلى ميادين التجارة والصناعة ليتعلموا الحياة العملية وأسرارها (يناير ١٩٥٦) وآخر عن قصة النجار الذي أصبح مديراً لمؤسسة « بيلدرز » وهي شركة ضخمة تنتج حالياً ما قيمته ٤٨ مليون دولار من المساكن (سبتمبر ١٩٦٤) . وهي أحلام لم تتوقف المختار عن نشرها ، وخاصة في السنوات التي تلت صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، إعلان عبد الناصر عن فكره الإشتراكي ، لتكون معارضة غير مباشرة ، لما أعلنه ، وما قرره ! .

ومن هـذه المقالات : مقـال بقلم « هربـرت موريسـون » وزيـر خـارجيـة بريطانيا الأسبق « عن « الرجل الذي قابلني وأنا صبي بقـال فظل أثره في حياتي إلى أن أصبحت وزيـراً للخارجيـة (مارس ١٩٥٦) ، وعـرض لكتـاب بعنـوان « أبي رجل غريب » عبارة عن مجموعة من أغرب الحكايات والنـوادر عن الرجـل الذي وصفته الصحف في أحد الأيام بأنه أسعد مليونير في العالم ، لم يجـد وسيلة لحمـل الناس عـلى عبادة الله إلا بمـلاكمتهم « اشتغل مغنيـاً وملاكـماً ومهرجـاً في سيرك » .

ولمـا كان « المختـار » يعلم أنـك قد تحـاول أن تصبح مليـونيـراً ، وأنـك ستفشل بالقطع فهو يقدم لك الـوجه الآخـر للمسألـة فيؤكد لـك : « إننا حـين نـرضى عن الشقاء والألم واليـأس والأسف ، فـأننـا نخضـع لإرادة الله ، وهـذا الرضا والإيمان المشرق هو الذي يرينا الله ، فالعقل مهـما تبلغ قدرتـه لا يبلغ إلا قشرة واهية من الأبدية والله يتجلى للقلب لا للعقل (يناير ١٩٥٦) .

إن المختـار بـوتيـك يبيـع كـل شيء : الإسـلام والمسيحيـة واليهـوديـة والإشتراكية الـرأسمـاليـة ، والرأسمـالية الإشتـراكية ، وهـو لا يهتم كثيراً بـذكاء قارئه ، أحياناً ، فلا مانـع لديـه من أن يغرقـك بأشيـاء لا تعرف بـالضبط مدى عـلاقتها بـالله . . وهاك نمـاذج بسيطة منها : « النهود مشكلة » مقـال مسل عن « الجاذبية النهدية عند المرأة الحديثة » (فبراير ١٩٥٦) . كيف تهتدي النملة إلى طريقها . حكاية ماري أنطوانيت وكيف ظهـرت في إحدى حفـلات التشريفـات بـالقصر الملكي وقـد زينت شعرهـا بحبات من البـطاطـا . وقصـة أعجب محـل تجاري في العالم ما عليك إلا أن تذكر اسم ما تريد مهما يكن نـوعه فيقـدمه لـك مخـزن « هارودز » . مـاذا تفعل الـزوجة إذا أصيب زوجهـا بالشخـير . ومشكلة العالم الغربية « لقد بدأنا جميعاً نعتقد أننـا دون المستوى الجنسي العـادي بطريقـة تدعو إلى الحزن والإرتباك واليـأس ، وينمو هـذا الإعتقاد مـع كل فيلم نشـاهده وكل رواية نقرأها وعندما نقـارن أنفسنا بهؤلاء الـرجال والسيـدات ذوي الرغبـة الجنسية العارمة ، الذين يظهرون في الأفلام والروايات يبدو لنا بوضوح تام أننـا لا يمكن أن نضارعهم (أكتوبر ١٩٦٤) . وكيف إستطاعت أحب نجمة هـزلية

في أمريكا أن تشق طريقها من الظلام إلى الشهرة حتى أصبح « العالم كله يحب لوسي » . وقصة الفولكس واجن ، السيارة الصغيرة التي تحظى بإعجاب أصحابها رغم كل ما يقال عنها .

هكذا عاشت « المختار » - في مسلسليها الأول والثاني - ستة عشر عاماً كاملة ، وتلك هي خلاصة ثقافة العالم وفكره التي زعم « المختار » أنه جاء ليقدمها للعرب . . .

وها هو يعود في الإصدار الثالث ، وقد زاد عدد اللغات التي يصدر بها فأصبحت ١٥ لغة ، وارتفع عدد البلاد التي يوزع بها إلى ١٨٠ بلداً ، وهو يعود ليصدر هذه المرة من باريس ، ويطبع في « إيطاليا » ، عاد ليكرر نفس النغمة القديمة وليكتب « إدمون صعب » رئيس تحريره ، مؤكداً أن هدف المسلسل الجديد أن يكون « عقد الإتصال بين الشرق والغرب » وأن هدفه « تحقيق التقارب بين الشعوب والثقافات » ، وهو يضيف هدفاً لم يطرح عبر المسلسلين السابقين وهو أن « ينقل إلى اللغات الـ ١٤ لدى ريدرزدايجست » أفضل ما في حضارة العرب وثقافتهم ! .

كثيرون من العرب ذوي النيات الطيبة سيقولون :

- رب صدفة خير من ألف ميعاد ، سيقرأ العرب المختار ، ويقرأ بعضهم الطبعة العربية من « ها - آرتس » و « اليديعوت أحرنوت » . . .

ويا عصر كامب ديفيد : أهلاً ! .

٣ الثورة بين المسير والمصير

« اكتشفت أنني ، بسذاجة ، إن لم يكن بحماقة ، مارست ما أظنه حريتي فدست بأقدامي أسلاكاً عارية كثيرة ، وأحدثت إنفجاراً لم أكن أقصده » .

مُفْتَتَح :

كتبت هذه الدراسة في يوليو ١٩٦٦ ، ونشرت في الأعداد ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ من مجلة « الحرية » البيروتية ، حين كنت أعمل مراسلاً سياسياً لها بالقاهرة وقد أثار نشرها غضب كثيرين في دوائر الحكم المصري ، قيل لي فيما بعد ، أن الرئيس « جمال عبد الناصر » ، كان على رأسهم . وانتهى هذا الغضب ، بأن كتب « علي صبري » ـ الأمين العام للإتحاد الإشتراكي العربي ـ مذكرة للرئيس عبد الناصر ، لخص فيها المقالات ، وأشر الرئيس في ذيلها : يُعْتَقل ويُفْصل ! .

وكان وراء هذا الغضب غير المبرر ، سيناريو وهمي صنعته عقلية النظام التي كانت سائدة في أجهزة الأمن ، سمي فيما بعد « محاولة اليسار المتطرف التسلل الى الإتحاد الإشتراكي والتمركز في جناحه الشبابي وهو منظمة الشباب الإشتراكي » ، مما أدى إلى تصفية شبه شاملة للعناصر المستنيرة من قيادات المنظمة ، في حملة إعتقالات أكتوبر (ت ١) (١٩٦٦) التي شملتني ، ضمن حوالي ٢٠٠ من كادرات المنظمة والتنظيم الطليعي ، وأساتذة المعهد العالي للدراسات الإشتراكية ، ومعظم الذين كانت لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة ، إسمها « وحدة الشيوعيين » .

وكنت في حوالي العام ١٩٦٦ ، قد تركت هذه الحلقة الشيوعية الصغيرة ، التي كانت قد واصلت النشاط ، رغم الظروف السيئة ، التي كانت سائدة في فترة الجذر الديمقراطي بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، إذ كان كل الشيوعين المصريين تقريباً قيد الإعتقال ، كما أن « وحدة الشيوعيين » تمردت على قرارات الحل التي أصدرتها بقية التنظيمات والأحزاب الشيوعية في غضون عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، فاحتفظت بكيانها ، لكن مشاكل تنظيمية وفكرية ، سرعان ما خلقت داخلها خلافات ، أدت إلى إستقالة عدد كبير من أعضائها ـ عقب صراع سياسي ـ كنت من بينهم .

وكنت وقتها أعمل إخصائياً إجتماعياً بوزارة الشؤون الإجتماعية ، وأكتب في عدد من الصحف والمجلات المصرية والبيروتية ، كان من بينها مجلة « الحرية » اللبنانية ، وكانت الكتابة في التاريخ وبعض قضايا الفكر هي الطابع الغالب على كتاباتي .

كانت « الحرية » مجلة بسيطة الشكل متواضعة الطباعة ، تنطق باسم « حركة القوميين العرب » ، وهي إحدى فصائل الحركة القومية ، عُرفت في نشأتها ، بموقفها اليميني المتطرف ، فقد كانت تعادي الشيوعية بعنف ، وتطالب بإعادة فلسطين ، من منطلق ثأري ، وكانت تتخذ لها ـ آنذاك شعار : وحدة ـ تحرر ـ ثأر .

وفي ظروف لا أعرفها ، نشأت علاقة ما ، بينها وبين مصر الرسمية ، إبان عهد « جمال عبد الناصر » ، وبدأت الحركة تغير من خطها السياسي ، وتتبنى رؤى سياسية أقرب إلى التطابق مع رؤية النظام الناصري ، وأصبحت تُعد من الفصائل الناصرية ، في لبنان ، حيث توجد قيادتها القومية ، وفي البلاد الأخرى التي كانت تضم فروعاً قطرية لتنظيمها القومي ، وقد كتب « محسن إبراهيم » أحد قادتها ـ وكان يرأس تحرير مجلة « الحرية » آنذاك ، سلسلة مقالات تحت عنوان « حاضر اليسار في المشرق العربي ومستقبله » إنتقد فيه كلاً من الشيوعيين والبعثيين ، وإنتهى منها إلى أن مستقبل اليسار العربي ، رهين بأن يعترف بقيادة عبد الناصر وأن يلتحم بها . ولعل هذا النقد للشيوعيين

والبعثيين ، كان أحد عوامل التقارب بين قيادة عبد الناصر ، والحركة فقد إستعر الخلاف بينه وبينهما ، منذ إعلان الوحدة المصرية السورية ، وعقب الإنفصال في العام ١٩٦١ .

وكنت أنشر - منذ عام ١٩٦٢ - مقالات متفرقة على صفحات « الحرية » وفي عام ١٩٦٤ تكثفت كتاباتي فيها - وكانت لا تدفع أجوراً على ما تنشره - وفوجئت دون سابق معرفة ، بخطاب يصلني في البريد على عنواني ، يطلب فيه « محسن إبراهيم » مني ، أن أكون مراسلاً للمجلة في القاهرة ، ويخطرني بأن المجلة ستتجدد في الشكل والمضمون ، وطلب مني أن أستكتب عدداً من الكتاب اليساريين المصريين ، وأن أكتب تحليلاً إخبارياً في السياسة أو الفكر ، مرتين في الشهر على الأقل .

وتبادلنا عدداً من الخطابات ، كنت أحتفظ بصور منها في ملف خاص ، ولا أدري ما الذي دفعني في أكثر من واحد منها ، إلى أن أؤكد لمحسن إبراهيم أن مراسلتي للمجلة ، هي عمل مهني ، وانني لست ملتزماً بخط حركة القوميين العرب السياسي ، ولا ينبغي معاملة مقالاتي - أو مقالات من استكتبهم - على هذا الأساس غير الصحيح .

ولأنني كنت في ذلك الوقت ، شبه متعطل سياسياً ، فقد أخذت أشبع إحتياجاتي السياسية بالكتابة للحرية ، وسرعان ما لفتت مقالاتي في السياسة - وكنت أكتب فيها لأول مرة - الأنظار وأثارت الضجيج ، وكان السبب الرئيسي في ذلك ، أنها كانت أكثر شجاعة مما كان معهوداً ، وأنها كانت تنتقد كثيراً من الأوضاع السياسية في مصر ، ومع أنها كانت تفعل ذلك بكياسة ولباقة ، وفي جو واضح من الحرص على ثورة يوليو ، إلا أنها في الواقع ، كانت تعكس النقد الماركسي لها ، في حدود ضوابط النشر ، ومخاوف المناخ .

وقد إكتشفت فيما بعد ، أنني لم أكن شجاعاً ، لكنني - بسبب سذاجتي - لم أكن أقدر العواقب ، فتصرفت - كما قال لي بعض أصدقائي فيما بعد - وكأن هناك ديمقراطية ، أو كأن هناك إشتراكية تهم أحداً ، وكأن المعتقلات قد أغلقت إلى الأبد ، ولأن أحداً لم يتصور أن هناك « أحمقاً » في الدنيا ، يمكن أن يكتب

هذا الكلام ، ويتحمل مسؤولية نشره ، فقد شَغَلت الأوساط الصحفية نفسها بالبحث عن تفسيرات لتلك الحماقة ، أما أحْسنهم ظنّاً ، فقد أعتقد أنني « إسم مستعار » يتقنع به كاتب مصري ، حتى لا يضار من نشر آرائه المتطرفة ، وقال آخرون ، أنني لبناني ، أقيم في بيروت ، وأدعى أنني أكتب من القاهرة ، أما أوسعهم خيالاً ، فقد كانوا يجزمون بأنني أكتب تلك المقالات ، بتكليف من « عبد الناصر » شخصياً ، وأنه يهدف من ذلك لمواجهة الجناح الرجعي في الحكم الذي يقاوم إندفاعاته الثورية ، وأنه اختار مجلة لبنانية حليفة له ، أو كان يمولها بالفعل ، وكاتباً يكتب لأول مرة ، حتى لا يقال أنني أعبر عن إتجاهات رسمية ، وأن الهدف من نشر تلك المقالات ، هو تكوين رأي عام ضاغط ، لتمرير الإتجاهات الجديدة .

وكنت غافل الذهن عن كل هذا ، ولم أعرفه إلا فيما بعد ، وعلى فترات متفاوتة ، ولكنني على أي الأحوال لم أغفل عن أن مقالاتي ، تُحدث رد فعل قوي ، وأنها أنعشت الرغبة في نقد الثورة ، من على يسارها ، وكان النقد اليميني لها هو الغالب آنذاك ، وكان هذا أحد أسباب إنتشار مجلة « الحرية » في مصر ، وإزدياد عدد قرائها ! .

وكانت هذه الدراسة ، التي نشرت في الأصل على ثلاث حلقات في « الحرية » هي ذُروة وآخر ما كتبته فيها ، خلال فترة لم تزد عن ثمانية أشهر ـ من فبراير إلى أكتوبر ١٩٦٦ ـ وقد كتبتها بمناسبة الإحتفال بإتمام ثورة ٢٣ يوليو لعامها الرابع عشر ، وبدء العام الخامس عشر لها ، وهو ما جعلها ـ بعكس ما سبقها من مقالاتي في « الحرية » ـ أقرب إلى التحليل النظري الشامل لمسير الثورة ومصيرها ، وخرج بها عن إطار نقد جزئي لهذه الظاهرة أو تلك ، وهذا الموقف إذ ذاك ، إلى نقد يكاد يكون جذرياً للثورة .

وكان الزميل والصديق « محمد كشلي » ـ المحرر آنذاك بالحرية ـ قد جاء من بيروت في زيارة للقاهرة ، في بداية يوليو ١٩٦٦ ، وقد تعرفت به في هذه الزيارة لأول مرة وقابلته عدة مرات ، وأجرى معي مناقشات مطولة ، ضمن جولة ، إلتقى خلالها بعدد من المسؤولين في الإتحاد الإشتراكي ، وربما في

الحكومة ، وسافر ، بعدها ، ليبدأ في نشر دراسة في سبع حلقات ، بعنوان « التجربة الإشتراكية في مصر » ، تضمنت نقداً عنيفاً للتطبيق الإشتراكي ، وبدا إتجاهها واضحاً حين إستعرض « كشلي » في الحلقة الأخيرة منها ، كتابين هامين كانا قد صدرا آنذاك بالفرنسية ، يتضمنان نقداً ماركسياً جذرياً لإشتراكية عبد الناصر ، هما كتاب « أنور عبد الملك » ، « مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون » وكتاب « مصر الناصرية » ، الذي إتضح فيما بعد ، أن اسم مؤلفه ، حسين رياض ، هو إسم مستعار للمفكر المعروف « سمير أمين » .

وبسبب التحالف بين الشيوعيين المصريين و « عبد الناصر » من ناحية ، وبينه وبين الإتحاد السوفيتي من ناحية أخرى ، فقد كان الشائع ـ بعد العام ١٩٦٥ ـ هو إتهام كل نقد يساري للظاهرة الناصرية بأنه نقد صيني ، متطرف ، ويعبر عن طفولة يسارية ، ليتوقى النظام المصري التناقض بين ادعائه أنه إشتراكي علمي ، وبين إضطهاده للشيوعيين إذا ما نقدوه ، وإستثماراً للخلاف الصيني السوفيتي ، الذي كان آنذاك في ذروته ، بعد أن بدأ الزعيم الصيني الراحل « ماوتسي تونج » الثورة الثقافية العظمى .

وكان الشيوعيون المصريون ، في جملتهم ـ وخاصة على صعيد القيادات ـ قد أقروا عبد الناصر على أنه إشتراكي ، وارتضوا حل تنظيماتهم المستقلة ، ليدخلوا في التنظيم الإشتراكي الموحد ـ أي الإتحاد الإشتراكي ـ ولم يحل ذلك ، دون أن يكون هناك بعض من رفضوا ذلك ، كما أنه كانت هناك بالفعل عناصر متأثرة بالفكر الصيني ، وكانت الحلقة الماركسية الصغيرة ، التي انضممت لعضويتها لعدة سنوات ، تتفق مع الصين في نقطة واحدة من تحليلها ، وترى أن التناقض الرئيسي على مستوى العالم ، هو بين الإمبريالية ومعسكر التحرر الوطني ، وليس المباراة بين المنظومة الإشتراكية ، والمعسكر الرأسمالي ، كما كان التحليل السوفيتي يقول آنذاك .

وكنت قد إنتظرت وقتاً طويلاً حتى نشرت « الحرية » الحلقة الأولى من دراستي « الثورة بين المسير والمصير » ، في بداية سبتمبر ، وبعد أن نشرت دراسة « محمد كشلي » ، وبانتهاء نشر الدراستين ، كانت « الحرية » قد ظلت

عشر أسابيع ، تتناول ثورة يوليو بالنقد ، وهو ما بدا - ظاهرياً - كما لـو كان حملة نقد يساري متشدد لعبد الناصر .

وعقب نشر الحلقة الثالثة من الدراسة ، بـدأت أشعر ببعض القلق من رد فعلها الذي أدركته في تعليقات من قابلتهم من الأصدقاء المشتغلين بالسياسة ، حيث بـدا الأمر أمـامهم تهـوراً بـالغـاً ، ولم أدرك أنني بحسن نيـة - إن لم يكن بسـذاجة - قـد وطأت كـابلاً كهـربـائيـاً ، وأحدثت إنفجـاراً ، لم أكن بـالقـطع أقصده .

فيما بعد عرفت أنه كان لحركة القوميين العرب ، فرعاً قطريـاً في مصر ، مسؤوله السياسي ، محام شاب حديث التخرج هو « سمير حمزة » ويضم حوالي ٢٥ من طلاب الجامعات المصرية أو من المتخرجين منها حديثاً ، وبعد مفاوضات سياسية بـين « محسن إبراهيم » - أحـد مسؤولي الحـركـة في لبنـان - والسلطات المصرية ، إتفق الطرفان على حل الفرع وأن ينضم أعضائه كأفراد ، إلى « منظمة الشبـاب الإشتراكي » ، وبمقتضى هـذا الإتفاق إنتخب « سمـير حمزة » ، نـائبـاً لأمينهـا العام ، « د . حسـين كامـل بهاء الـدين » ، وكان طبيبـاً خاصـاً لأطفال السيـد « علي صبـري » ، كما دخـل عدد آخـر من قياداتهـا إلى عضويـة اللجنـة المركزية للمنظمة .

وكانت « منظمة الشباب » قد تشكلت قبل هذا التاريـخ بعامـين تقريبـاً ، وأشرف على إنشائها السيد « زكريـا محي الدين » ، وإستعـان في ذلك بعـدد من الماركسيين المصـريين ، كـان من أبرزهم المـرحوم « الـدكتور محمـد الخفيف » ، الذي أقام عدة معسكرات تثقيفية ، تم خلالها تدريب عدد من الكوادر الشابة ، أصبحوا فيما بعـد « موجهـين سياسيـين » لأعضاء المـنظمة ، التي سـرعان ، ما إحتدمت داخلها - بحكم شبابية أعضائها - معارك فكرية حادة ! .

كان التيار الرئيسي في المنظمة - الذي يسانده السيد علي صبري - يرى أن عـلى ثورة يـوليو أن تنشيء يسـارهـا الخـاص ، المعـادي والـرافض ، للعـدوين الرئيسيين للثورة ، وهما « الشيوعيين » و « الأخوان المسلمين » ، باعتبارهما - بعد ضرب وتصفية الـطبقات الـرجعية - الخـطر الحال عليهـا ، وهو مـا كانت تقـوله

صراحة أدبيات « طليعة الإشتراكيين » أو الحزب الثوري ، الذي كانت مهمته ، أن يلعب دور القيادة ، داخل تحالف قوى الشعب العامل ، الذي يمثله الإتحاد الإشتراكي ، أسوة بالدور الذي تلعبه « عُصبة الشيوعيين اليوغسلاف » داخل التحالف الإشتراكي في يوغوسلافيا ، التي كانت تجربتها ، مؤثرة كثيراً على التجربة الناصرية ! .

وأمام حماس هذا الاتجاه لتأكيد ذاتيته وخصوصيته ، وبسبب خطته في التسوية بين موقف « الشيوعيين » وموقف « الأخوان المسلمين » ، وخطته في إدارة الصراع معهما معاً ، ومع كل منهما على حدة ، فإن المعركة الفكرية المحتدمة داخل المنظمة ، شدته إلى مواقف متعصبة ، ضد الشيوعية والماركسية ، وقادت الرغبة في التميز إلى بروز الإتجاه المعادي للشيوعية داخل المنظمة ، التي كانت تضم بين صفوف موجهيها ، وبين أعضائها عدداً من الماركسيين ، كان من بينهم ، بعض أعضاء « وحدة الشيوعيين » ، الذين غادروها ، ولم يتحملوا - هم الذين تعودوا على العمل السياسي - أن يظلوا عاطلين سياسياً ، فقبلوا - على سبيل التجربة - أن ينضموا إلى « منظمة الشباب » لإستكشاف الموقف . وعن طريقهم إستطعت أن أكون فكرة عامة عن الصراع السياسي داخل منظمة الشباب ، وقرأت أدبياتها - وكان توزيعها قاصراً على أعضائها - وعرفت فيها بعد ، أن مجموعة « حركة القوميين العرب » في قيادة المنظمة ، كانت قد إعتمدت مجلة « الحرية » كأحد مصادر التثقيف ، لأعضائها وموجهيها ، وكان هذا أحد أسباب الظن الذي تولد لدى البعض ، بأن ما أكتبه ، هو محل رضاء رسمي ، بل والظن بأنني أكتبه بتكليف من « عبد الناصر » شخصياً ، كما كان - وهذا هو الأخطر - أحد أسباب شك أجهزة الأمن بأن لي صلة ما « بحركة القوميين العرب » ، وبمجموعتها في قيادة منظمة الشباب .

وبسبب طبيعة سلطة يوليو ، فإن « سمير حمزة » ومجموعته ، سرعان ما أصبحوا محل شك وإتهام : كان الإتحاد الإشتراكي متخماً بالصراعات ومراكز القوى والنفوذ ، وكان من بينها صراع مكتوم بين أمينه العام « علي صبري » ، والمرحوم « كمال الدين رفعت » ، الذي كان أميناً للدعوة والفكر ومشرفاً على

إصدار نشرة « الإشتراكي » نصف الشهرية ، وهي بمثابة النشرة الداخلية للإتحاد .

وبالمصادفة المحضة ، نقلت « الإشتراكي » أحد مقالاتي التي كتبتها ونشرتها في « الحرية » ، وكانت تناقش «ميثاق المثقفين » الذي وضعته أمانة الدعوة والفكر وطرحته لمناقشة عامة ، وقادني صديقان لي من الصحفيين إلى مبنى الإتحاد الإشتراكي ، وهناك التقيت بكثيرين وناقشتهم ، وعرفت أن هناك تنظيماً يتبع أمانة الدعوة ، اسمه « الدعاة » ، وحضرت بعض إجتماعاته ، وأثرت بعض الإشكاليات ، كان من بينها أنني سألت المشرف على التنظيم ، عما إذا كان مباحاً القراءة في الماركسية أو دراستها ، وقد أدهشني ، أنه أخرج من درج مكتبه لافتة صغيرة ، تضم نصاً من الميثاق يقول « فكر مفتوح لكل التجارب . . لا يصد نفسه عنها بالخوف أو التعصب » ، لكن أصدقائي ـ الذين قادوني إلى المبنى انتقدوا عقب الإجتماع ـ سؤالي ، وحذروني من مَغَبَّة ما فعلت ، ونبهوني ألَّا أعود إلى مثله ، والواقع أنني لم أعد إلى المبنى ، إلَّا لزيارة هؤلاء الأصدقاء ، حيث كنت حريصاً على أن أستمع وأتفرج ، وأن أحصل على أعداد « الإشتراكي » ومطبوعات الإتحاد ، إشباعاً لهواية متأصلة عندي في الإحتفاظ بالوثائق السياسية والفكرية . لكنني كنت قد أدركت أن المكان ليس مكاني ، وأن من فيه ليسوا أهلي .

وقد عرفت فيما بعد ، أن السيد « علي صبري » ، كان ضيق الصدر ، بتنظيم الدعاة ، الذي يشرف عليه « كمال رفعت » ، فقد اعتبره محاولة من الأخير ، لإنشاء تنظيم موالٍ له ، ومواز للإتحاد الإشتراكي ، ومنافس لمنظمة الشباب ، التي كان « علي صبري » يعتبرها موالية له ، بحكم أن أمينها العام كان طبيب أطفاله ، كما كان « علي صبري » ضيق الصدر بالمعهد العالي للدراسات الإشتراكية ، وهو مدرسة كادر مركزية ، كان يشرف عليها « د. إبراهيم سعد الدين » ، وتستمر دورة الدراسة فيها حوالي ستة أشهر يشهدها دارسين من قيادات « الإتحاد الإشتراكي » في الأحياء والأقاليم ، ويشارك بالتدريس فيها ، عدد من الماركسيين .

وكنت قد زرت « المعهد الإشتراكي » بدعوة من الأستاذة « أمينة

شفيق « ، التي كانت تدرس آنذاك في أحد دوراته ، ولا أدري من أين حصلت على رقم تليفون عملي ، ولكنها إتصلت بي ، وأبلغتني إعجابها بما أكتب في « **الحرية** » ودعتني لزيارتها في « **الأهرام** » ، حيث تعرفت عليها وعلى زوجها الفنان « **عبد المنعم قصاص** » ، وعرفتني بالأستاذ « **لطفي الخولي** » ، وأسرة « **الطليعة** » وطلبوا مني أن أكتب لهم ، ودعتني أمينة لزيارة المعهد الإشتراكي ، حيث قضيت يوماً أتجول بين أبهائه ، وناقشت الدارسين ، وفيها بعد عرفت منها أنها إندفعت ، ورشّحت اسمي لكي أكون عضواً بطليعة الإشتراكيين ، وبعد إجراء « التحريات » اللازمة لم يرفض الترشيح فحسب ، بل وعوقبت « **أمينة شفيق** » بإيقافها لمدة ستة أشهر ، لأنها تعرف امثالي من المتطرفين ! .

في حوالي ذلك الوقت ، عقدت « **حركة القوميين العرب** » في بيروت ، أحد مؤتمراتها وأسفر ـ كما قال لي فيها بعد العقيد « **سيد زكي** » مدير مباحث الصحافة آنذاك ـ عن تبنيها « للخط الصيني في الحركة الشيوعية وإتخاذها موقفاً نقدياً من ثورة **٢٣** يوليو » ، ولفتت مقالاتي في « **الحرية** » نظر مكتب في « **أمانة شؤون الأفراد** » في « **الإتحاد الإشتراكي** » ، كان يشرف عليه الكاتب الصحفي « **محمد جلال كشك** » ، ويصدر نشرة يومية ، يحلل فيها ما تنشره الصحف وتذيعه محطات الإذاعة وشبكات التليفزيون المحلية ، ويوجه إليه إنتقادات إيديولوجية ، إستناداً للميثاق ، وكان من سلطته إستدعاء بعض الكتاب والصحفيين ، ـ وحتى الإذاعيين ! لمناقشتهم فيها يكتبون ويذيعون . وكانت تقارير الأستاذ « **كشك** » قد وجهت أكثر من إنتقاد إلى مقالاتي في « **الحرية** » بسبب جنوحها ، ونظرتها الطبقية المتزمتة ، وقد طلب من أحد أصدقائي **أن يخطرني** بالمرور عليه ليناقشني فيها أكتب ، لكنني لم أسترح للدعوة ، وسألت الأستاذ « **لطفي الخولي** » رئيس تحرير الطليعة ، عما إذا كان « **جلال كشك** » يملك سلطة إستدعائي ، **فأشار علي بأن أهمل الطلب** ، وألمح إلى أنه سوف يخاطب الأستاذ « **عبد الفتاح أبو الفضل** » ، **أمين شؤون الأفراد** بالإتحاد الإشتراكي ، والرئيس المباشر لجلال كشك ، لكي يرفع يده عني .

وكان « **حسين كامل بهاء الدين** » ، الأمين العام لمنظمة الشباب ، قد

ضاق ذرعاً بالأمين المساعد « سمير حمزة » ، بعد أن استشرى نفوذه في المنظمة ، فقد كانت اللجنة المركزية لها تضم حوالي ١٣ من زملائه في الفرع القطري لحركة القوميين العرب ، فضلاً عن أنه كان مسنوداً من السيد « سامي شرف » - سكرتير الرئيس « عبد الناصر » للمعلومات - الذي كان زميلاً لوالد سمير في الكلية الحربية ، وهكذا تفجر الصراع بينهما ، وإتهم بهاء الدين ، حمزة ، بأنه يقود تكتلاً حزبياً ، داخل اللجنة المركزية للمنظمة ، يعمل لحساب تنظيمة الأصلي ، ويوجه المنظمة في خط بعيد عن خط الميثاق ، وأن التكتل الذي يقوده يعقد إجتماعات في المنازل ، وينسق مواقفه ، وساند السيد « علي صبري » موقف بهاء الدين ، وفي اليوم المحدد لإجتماع اللجنة المركزية لمنظمة الشباب ، وبعد قليل من بدء الإجتماع ، دخل اللواء « حسن طلعت » مدير المباحث العامة آنذاك ، وبعض ضباطه فاعتقلوا « سمير حمزة » والمتعاطفين معه من داخل الإجتماع .

وهكذا . . وفي مساء ٤ أكتوبر ١٩٦٦ ، بدأت حملة بوليسية ضخمة ، هدفها تطهير الإتحاد الإشتراكي ومنظماته ، من اليسار ، فوجهت الضربة إلى المعهد الإشتراكي ، وقبض على عدد من أساتذته والدارسين به ، والعاملين في أجهزته الفنية ، كان على رأسهم عميده « د . إبراهيم سعد الدين » ، كما قبض على « سمير حمزة » ومجموعته ، وقبض عليّ ، وعلى كل من كان عضواً في « وحدة الشيوعيين المصريين » ، وعلى أعضاء في تنظيم آخر ، هو « طليعة الشيوعيين » ، كان قد اتحد لوقت قصير مع وحدة الشيوعيين .

وبدأ الضرب بالفلكة للبحث عن المؤامرة ! .

استمر التحقيق معي حوالي عشرة أيام ، وعلى أوقات متفرقة ، كانت الأيام الخمسة الأولى هي أقساها وأحفلها بالتعذيب ، وقد دار الجزء الأول من الإستجواب حول مقالاتي « الثورة بين المسير والمصير » ، وتولى التحقيق معي ، في كل الموضوعات ، الرائد - آنذاك - « فتحي قته » وهو الذي أشرف على تعذيبي ودون أقوالي الرائد « عصام الوكيل » الذي تولى عملية التعذيب بمعونة عدد من المخبرين ، وشهد جانباً من التحقيق معي العميد « أحمد صالح داود »

مفتش المباحث العامة بالقاهرة وقتها ، والعقيد « سيد زكي » المسؤول عن مباحث الصحافة ، وقد عرفت من « فتحي قته » فيما بعد ، أن « سيد زكي » هو الذي لفت النظر إلى خروج مقالاتي عن الخط .

وقد إستطعت رغم قسوة الموقف ، أن أستنتج مواطن الشبهة في مقالاتي ، من وجهة نظر الذين يحققون معي ، إذ كانوا يعتقدون ، أنها دعوة للعدول عن قرار حل التنظيمات الشيوعية ، كما أنها كانت تقول بصراحة ، أن ما يطبق في مصر ليس إشتراكية علمية ، وتنتقد فكرة المجموعة الإشتراكية في قمة السلطة ، التي كانت أساس حل التنظيمات الشيوعية ، وقد إهتم المحقق كثيراً بالنقد الوارد في المقالات لمنظمة الشباب الإشتراكي ، وناقشني طويلاً ، فيما أقصده منه . . . وسألني عمن أعرفهم من أعضاء المنظمة ، ورغم أنني كنت أعرف البعض منهم بالفعل ، إلا أنني توقيت ذكر أسماءهم ، وأشرت إلى أنني إعتمدت في معرفة فكر المنظمة من مطبوعاتها ، وأنني حصلت عليها من الإتحاد الإشتراكي .

وبعد مناقشة إستغرقت حوالي خمس ساعات حول المقالات ، بدأ التحقيق الشفهي معي ، أثناء تعذيبي ، حول المعلومات ، وقد دار حول علاقتي بمجلة « الحرية » وكيف نشأت ، وعما أتقاضاه من مكافآت مقابل عملي بها ، ومن حسن الحظ ، أن الضابط الذي فتش مكتبي في المنزل ، كان قد حصل على ملف ، يتضمن الرسائل المتبادلة بيني وبين محسن إبراهيم ، وكانت صريحة في تأكيدي المستمر ـ إلى حد التهديد بالتوقف عن العمل ـ على إستقلالية موقفي السياسي والفكري ، وحريتي في إبداء آرائي ، وحرية من استكتبهم في إبداء آرائهم ، ومع أنني كنت قد عملت في المجلة حتى ذلك التاريخ ، حوالي ثمانية أشهر ، فقد كانت الرسائل تؤكد أنني لم أتقاضى مليماً من المكافأة التي إتفقنا عليها ، وكانت عشرون جنيهاً شهرياً ، بل إنني لم أتقاضى هذه المكافأة على الإطلاق ، فقد إنقطعت صلتي بالمجلة ، وَمُنِعت من دخول مصر ، منذ التاريخ وإلى سنوات طويلة تالية .

وانتقل الإستجواب ـ وكان يتم بين وجبات التعذيب ـ إلى اللقاء الوحيد

الذي تم بيني وبين « محسن إبراهيم » ، وهو لقاء قصير لم يستغرق سوى نصف ساعة ، ودار كله حول المجلة ، وقد أدهشني أن الرائد « قته » قد سألني عن الذين قابلهم « محسن إبراهيم » إبان زيارته لمصر ، فقلت له ببرد فعل لم أحسن التحكم فيه :

ـ أظن أنه قابل الرئيس « عبد الناصر » ! .

وهو رد ، عوقبت عليه ، بنقلي إلى الزنزانة ، حيث علقت في مشجب حديدي في حائطها حوالي ساعة ، إستعادني بعدها « فتحي قته » ليواصل التحقيق معي . وكان أعجب ما تطرق إليه التحقيق ، هو إغرائي بشكل ناعم ، بأن أعترف بمن حرضني على كتابة المقالات ، وقد قال لي « فتحي قته » برقة زائدة :

ـ إذا كان أحد المسؤولين قد طلب منك كتابة المقالات وراجعها معك فإن ذلك يلغي مسؤوليتك ، فاذكر لنا اسمه حتى نغلق ملفك ؟ . وسألته :

مسؤول زي مين يعني ؟ .

فقال بنعومة : السيد « كمال رفعت » أو السيد « أنور السادات » ؟ ! .

وقد نفيت تماماً معرفتي بالرجلين ، ولم أكن أعرفهما فعلاً ، وإن كان السؤال قد أعطاني إنطباعاً على طبيعة الصراع على النفوذ في كواليس الحكم ، وأكد لي ، أن أجهزة الأمن ، هي الحقيقة الرئيسية الثابتة في النظام الحاكم ، وأنه لا كبير أمام سلطتها ونفوذها ! .

وحين تطرق التحقيق إلى علاقتي « بسمير حمزة » ، إشتدت وطأة التعذيب ، حتى بلغت الذروة ، وتواصل الضرب بالفلكة والسحب على البلاط ، والتعليق على مشجب الزنزانة ، حتى أعترف بطبيعة صلتي بسمير حمزة ، الذي لم أكن ـ لحسن الحظ ـ أعرفه ، وإن كان هو نفسه ، قد قال لي فيما بعد ، أنه طلب إلى صديق مشترك ، أن يدبر له لقاء معي ، والأرجح أن الرسالة وصلتني فرفضت بعد أن فقدت أي رغبة في التفرج على مزيد مما يجري داخل الإتحاد الإشتراكي ومنظماته .

ومضت ليال طويلة كنت في معظمهـا أظل حتى الفجـر معلقاً في مشجب زنـزانتي ، أسمع طـوال الوقت صـرخات عشـرات من أعضاء منـظمة الشبـاب الإشتراكي ، الذين كانوا يضربون بـالعصى أمام زنـزانتي ، وأنا معلق وفي شبـه إغماءة فيستغيثون هاتفين : أنا في عرض عبد الناصر .

وقـد إنتهى التحقيق معي ، لأظل قيـد حبس إنفرادي مـطلق حـوالي ٣٥ يوماً ، عـوملت خلالهـا معاملة حـرف (ج) ، وظل « عـاصم الوكيـل » يضربني بالعصي على أقدامي ، قبيل الإفطار والغذاء والعشاء ، وهو ما أكد لي أن هنـاك جهة ما ، تشعر بالغيظ مني ، وكان « فتحي قته » قد قال لي في اليـوم الأخير من التحقيق :

ـ أنا قلت لهم من الأول أنك هايف ومفيش حاجة وراك مصدقونيش !

ولم أسأله عمن هم ، ولا عن « الحاجة » التي كانوا يـظنون أنني ورائهـا ، لكنني لحظتها فقط ، إكتشفت ، أنني بسذاجة ـ وربما بحماقـة ـ مارست مـا أظنه حريتي ، فدست بـأقدامي أسـلاكـاً عـاريـةً كثيـرة ، وأحـدثت إنفجـاراً لم أكن أقصده ! .

وهـذا هو نص دراستي « الثـورة بين المسـير والمصير » التي لم تكن آخـر ما ارتكبت من حماقات[1] :

(١) المسير الثوري وحتمية الإنتهاء الطبقي

ما أكثر القضايا التي تستقطب انتباه هذه اللحظات من عمر ثورة يـوليو . إن ركـاماً هـائـلاً من التفصيـلات الصغيـرة والقضـايـا الفـرعيـة يتضمن إغـراء شـديداً ، ولكنـه لا يؤدي إلى شيء ذي قيمة . والـذين يصرون عـلى إستيعاب الـظاهرة الثـورية في مصـر إستيعاباً متكـامـلاً ، يقلقهم إلى حـد المرض ذلـك

(١) قـال الرئيس عبـد الناصـر ، لبعض من حاولـوا التوسط لي عنـده ، لـلإفـراج عني ، أن المقـالات ، كتبت بأسلوب استعلائي ، ويروح من خارج النظام ، أي معادية له ! .

التناقض الواضح بين المسير الثوري وبين المصير الذي قد يقود إليه ، ومن هنا فهم يصوغون قضيتهم في أسئلة حول هذا المسير : ما هي خصائصه ؟ ومن أي المنابع يأخذ قواه المحركة ؟ وإلى أي مصير تقوده أقدامه ؟ . والقضية عندهم لها من العمومية ما يستوعب كافة التفاصيل والتفريعات ـ التي تستقطب الإنتباه ، ونحن ندخل العام الخامس عشر من عمر الثورة ـ في تناسق مفهوم . . وليس العكس صحيحاً .

أما أمامنا في البدء تقييم للموقف يعتقد أصحابه أنه يجيب على الأسئلة المطروحة ، ونحن مطالبون بأن نتغلب على غثاثة القول ، لأن خطورته تدعو إلى إحتمالها ، بل تحتم ذلك . أن هذا التصور يؤكد أن أقساماً كبيرة من المُنظِّرين والمُتَنظِّرين ينشرون الإصابة « بالغرور الثوري » كمرض معد وخبيث . وهم ينشرون الإصابة على مستويين :

● في المستوى الأول يضعون الإنجازات التي حققتها ثورة يوليو ، في موضع المقارنة مع الأوضاع التي كانت قائمة قبل الثورة في مصر وفي الأمة العربية ، أو موضع المقارنة مع المحاولات الإصلاحية التي قامت بها تجارب تمثل ذكاء الثورة المضادة وحرصها على الإستمرار . وكان حصاد المقارنة تلال من الأرقام يكفي تأملها لتزايد الشعور بالرضى ، الذي ينقلب مع التحليل ، إلى ثقة متزايدة بالذات ، تتعدى حدود الثقة الدافعة إلى العمل ، إلى الثقة التي قد لا تُحسن تقدير ظروفها ، أو التي قد توهم بأن ما أنجزته الثورة ، هو آخر ما يمكن عمله . وتلك بعض أعراض الإصابة بالغرور الثوري الذي يتغذى على الإحباط المتكرر الذي إلتهم تجارب الثورة العربية تجربة بعد تجربة ، بحيث أصبحت مجرد القدرة على الفعل الثوري ـ ولو في أدنى مرحلة ـ شيئاً له قيمة لا حد لها .

● وفي المستوى الثاني : هناك من المُنظِّرين من يحرصون على إبراز ما يسمونه التناقض بين « ظاهرة يوليو »[1] وبين ما كشفت عنه التجربة الإنسانية

---

(١) كان وصف ثورة يوليو بـ « ظاهرة يوليو » أحد الموضوعات التي دار معي حولها تحقيق مرهق ، إنطلاقاً من =

من منهج إشتراكي علمي يفسر ظواهر المجتمع ، ويستوعب قوانين تطوره . وكل ما يعني هؤلاء هو الإعلان بأن « ظاهرة يوليو » ، دليل على إفلاس المنهج العلمي ، وصولاً إلى ضرورة شق طريق ثوري شديد الخصوصية ، يهمل تماماً ، بل يعادي ، الفرضيات الأساسية التي يطرحها هذا المنهج ، ويصوغ في النهاية « الطابع القومي الخاص لتجربة يوليو » . الذي يصل « الغرور » أحياناً إلى حد وصفه بأنه « مسار جديد تماماً لقضية الثورة » ، ليس في مصر ، ولكن في المعمورة !

وليس إنتشار هذه العدوى الخبيثة دليلاً على جهل هذه الأقسام من المُنَظِّرين والمتنظرين ، ولكنها دليل على أن فكر الثورة في مصر لم يصغ بعد صياغة متكاملة ، وهذا هو ما يسمح بتفريخ هذه الأمراض وتزايد أعداد المصابين بها .

والمشكلة الحقيقية هي أن هذا المرض يصيب كثيرين ممن قد يكونون بالفعل في معسكر الثورة ، دون أن يجدوا من يصدهم عن دعواهم أو يعالجهم من مرضهم أو يفتح أعينهم على أن ما يقولون يمثل موضوعياً وجهة نظر أعداء الثورة ، بل ويقلل بالفعل ، من حجم ما أنجزته ظاهرة يوليو ، فالمقارنة الرقمية بين الثورة وما كان قبلها تنطلق من تصور بأن ظاهرة يوليو إستمرار للمجتمع القديم ، وإمتداد معاصر لتركيبة الإجتماعي وهي فكرة تقلل من قيمتها وتهبط بمستواها ، خاصة حين يصل إنزلاق المنظرين إلى الحد الذي قارنوا معه « ظاهرة يوليو » « بالظاهرة السعودية » و « بالظاهرة الهاشمية » أيضاً .

وعلى عكس هؤلاء ، فإن الذين يصرون على أن الظاهرة نفسها أصبحت تتضمن إمكانية موضوعية وضعتها على عتبة التناقض الرئيسي مع المجتمع القديم ، بحيث أصبحت مطالبة بأن تقتلع من الأساس كل جذوره ، يطالبون بأن يكون فهمنا لها وتقييمنا لما أدته ، مرتبطاً تماماً بالطموح الثوري الذي

= تفسير يرى أن إستخدام هذا التوصيف ، يعني أنني أنكر صفة الثورة عنها ، ولم يكن ذلك بالطبع ما قصدت إليه ، ولكني قصدت أن أحدد خصوصيتها ، وقد عرفت من بعد ، أن إستخدام هذا المصطلح ، كان مصدر إستفزاز لا حدَّ له ، في دوائر الحكم .

تستهدفه ، والذي ينبغي أن ينطلق من موقع طبقي واضح تماماً والخطر الأساسي لإفتقاد مثل هذا التصور ، هو أن نفتقد إلى إستراتيجية ثورية طويلة المدى وأخرى قصيرة . أو أن نظل ندور في إطار المُثُل واضعين أملنا كله في مبادرة القيادة السياسية وحصيلة حساباتها للواقع .

وأيضاً فإ أخطر التصور اليميني القائل بأن ظاهرة يوليو الثورية هي التعبير عن تناقض الإشتراكية العلمية ، مع الواقع المصري ، وعدم صلاحيتها للتطبيق فيه ، وهو تناقض ينفخ اليمين فيه ، وهدفه أن يعرقل الثورة ، معتمداً على إثارة النعرات البطولية القائمة على السعي للتميز بهدف التميز ، ولهذا فإن الإلحاح المبالغ فيه على طرح شعار « الطابع القومي الخاص لإشتراكيتنا » هدفه في الواقع إجهاض ثورية الظاهرة إذ ما أسهل أن تُسْتَدرج مع هذه الإغراءات إلى دروب فرعية ، تنحت فيها طاقتها الثورية في مزيد من التجريبية العقيمة .

ذلك خطر مفهوم ، ولكن ضربته الرئيسية لمعسكر الثورة هي نجاحه في سحب اليسار إلى فكرة . إن مرحلة كاملة من الوقوع في المذهبية الجامدة ضيقة الأفق قد إنتهت بالإدانة وهذا مفهوم ، ولكن بوادر تعرض اليسار لفقدان التوازن قد بدأت ، لأن الإدانة لم تشمل فقط المذهبية الجامدة ، ولكنها تتصاعد حتى لتكاد تصل إلى إدانة أصول الفكر الإشتراكي العلمي جميعها ، بعد أن تَمَيَّعت الحدود ، بين ما هو مذهبية جامدة ، وبين ما ليس كذلك . وصحيح أن إستيعات الإشتراكيين العلميين في مصر لظاهرة يوليو ، كان مفاجئاً ، وتم عبر عمليات معقدة تماماً ، شملت خطأ في التحليل ، بسبب جِدَّة الظاهرة ، وطابعها الخاص ، وعدم وضوح رؤاها ، إلا أن الإنتقال من الخطأ إلى الصواب ، لا يعني أن يصبح الإشتراكيون العلميون هم ، المدافعون عن الحلول الوسطى والعمل التجريبي ، والداعين لإنتظار المبادرات العلوية وأن يشمل فكر اليسار كله إستراتيجية متعلقة بالأمنية وليس بالواقع ، وأن تتحرك الخطوات في مسير ليس يدري أحد المصير الذي يمكن أن ينتهي إليه ، وأن تتضخم أخطار وفئات إجتماعية ، صنعها الوهم قبل كل شيء .

هذا كله خطر حقيقي يفرض علينا أن نعيد تقييم العلاقة الجدلية بين

المسير الثوري والمصير الثوري ، فذلك ضروري لكي لا تطيش خطواتنا ، وهو ممكن إذا ما وضعنا في الإعتبار الخصائص النوعية لظاهرة يوليو ، بهدف فهمها ، لا البرهنة على مخالفتها للآخرين .

و « ظاهرة يوليو الثورية » ظاهرة نوعية خاصة ، تنبع خصوصيتها من الطابع النوعي لتطور حركة التاريخ المصري ، وذلك الإضطراب الشديد في مواقعة الطبقية وخاصة في العقدين السابقين لقيام الثورة . وطبيعة الصراع الذي نشب خلال السنوات الأولى التي طرحت خلالها الظاهرة نفسها ، وهما مصدران لحقائق أساسية تفيد في فهم الظاهرة ، منها :

ان الكتلة الكبرى من العناصر التي تصدت لقيادة الظاهرة الجديدة تنتمي إلى الفئات الصغيرة من الطبقة الوسطى ، فتلك الفئات التي كانت دائماً محرومة من حق تولي المناصب القيادية وشبه القيادية في الجيش المصري، بحكم احتكار أبناء الفئات العليا من الارستقراطية الزراعية والتجارية لها .

ومن هنا فليس غريباً أن العناصر القيادية التي خططت ـ ونفذت ـ الثورة كانت أبناء دفعات قليلة متقاربة من خريجي الكلية الحربية المصرية ، هي دفعات ١٩٤٠ وما بعدها . ففي تلك الفترة كانت معاهدة ١٩٣٦ وقد وضعت موضع التنفيذ ، بما تضمنته من توسع في تسليح الجيش المصري وزيادة في أعداد ضباطه وجنوده ، فأتيحت أخيراً للفئات الصغيرة من الطبقة الوسطى ، فرصة الالتحاق بالكلية الحربية ، التي كانت مصدراً وحيداً لتولي المناصب القيادية وشبه القيادية في الجيش المصري وقتذاك ، وكانت قاصرة قبل ذلك التاريخ على أبناء الارستقراطية الزراعية والمالية ذات الأصول الشركسية أو التركية .

● وهناك الخريطة السياسية لإنتماءات هذه العناصر سياسياً أثناء الإعداد للثورة وهي متعددة الألوان ، ولكنها جميعاً تظل في إطار الحركات السياسية التي ولدتها مرحلة الغضب ، عندما تمردت الفئات الصغيرة من البرجوازية المصرية على الفئات الصناعية والتجارية التي قادت ثورة ١٩١٩ ، بسبب مواقفها المهادنة تجاه قضية التحرر من الإستعمار وطغيان القصر ، لتصوغ يوتوبيا جديدة هي مزيج من التعصب الديني والإحياء الفرعوني والإشتراكية العلمية . ولكنها في

جملتها دليل على ذلك الحس الـطوباري الـذي تتميز بـه البرجـوازية الصغيـرة . والمشتـرك بينها ، هـو أنها كانت تعـاني من رغبتها في تغييـر الأوضاع الإجتمـاعية دون مفاهيم واضحة أو محـددة لهذا التغيـير ، وهي تهدف بـدرجات متفـاوتة إلى إحداث إنقلاب إجتماعي ، وهي في الأغلب الأعم قادرة على نشر السخط بـين الأقسام الكبيرة من الجماهير ، ولكنها عاجـزة عن تنظيم هـذه الجماهيـر ، لعدم وضوح فكرها أحياناً أو لتقطّع نَفَسها الثوري ، وعدم تصاعده في مسـار ثابت . والمؤكـد أن هذه الحـركات لم تستـطع أن تستوعب طـويلاً ـ في إطـار تنـظيمي ـ العناصر الساخطة في الجيش . فقد كانت أوعيتها التنظيمية مهلهلة ، ولكنها بـلا شك تركت تأثيرات متعددة في « أولاد الأفندية » الذين دخلوا الكلية الحربيـة في سنوات ما بعد العام ١٩٣٦ لذلك أثـر الضباط الإستقـلال بعمل تنـظيمي أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تنفيذ مطامحها .

● ولعل السنوات الأولى التي شكلت طفولة الظاهرة الجديدة هي أكثر السنوات دلالة عـلى طابعهـا . إن الخطوات لم تكن مضـطربة فقط ـ كـما يلاحظ « الـزوجان لاكـويتر » في كتـابهما عن « تحـول مصر » ـ ولكنهـا كانت ـ أحيـاناً ـ متناقضة ، لـذلك كـانت الضربـات توجـه في كل الإتجـاهات ، وتصيب مختلف الفئـات ، ولم يكن هنـاك من قـائـد للعمـل السيـاسي يـومـذاك ســوى حلم « طـوباوي » عن مجتمـع تنفذ فيـه الشعارات التي كـانت تسـود الشـارع طـوال العامين السـابقين لثـورة يوليـو : « الإصلاح » ، و« التـطهير » و« القضـاء على فساد أداة الحكم » و« القضاء على الرشـوة والمحسوبيـة » . بل أن المبـادىء الستّة نفسها كانت تعبيـراً عن ذلك الحلم ، ففي داخلهـا كان هنـاك العجز عن رؤيـة مغزى السيطرة السياسية لرأس المال ، لـذلك سـاد ظن ، بأن من الممكن إقـامة حكومة لا تخضع لسيطرة رأس المال ، رغم أنه يسيـطر على الإقتصـاد ، ولم تكن الوسائل مُحددة ، وربما كانت العدالة الإجتماعية كشعـار في ذلك الـوقت لا تعني أكثر من مجرد مجموعة من الإصلاحات مـع بقاء التـركيب الإجتماعي كـما هو . أما بقية الشعارات فلم يكن هناك اختلاف عليها بين فئات المجتمـع ، فالجميـع يريدون جيشاً وطنياً قوياً ، ويريدون تحرير مصر ، ويسـاندون مطلب إقامة حيـاة ديمقـراطية سليمـة . وكانت القضيـة هي مدى شمـول هذه الشعـارات ونـوعيـة

محتواها ، وعكس هذا الغموض في المفاهيم حقيقة هامة هي : أن قيادة الظاهرة الجديدة لا تنتمي إلى المواقع الطبقية الرئيسية في المجتمع ، وإنما تنتمي إلى تلك الفئات الهامشية التي لا قضية طبقية حقيقية لها ، ومن هنا نشأ لدى قادة الثورة تصور بأن حزب الوفد ـ حزب البرجوازية التقليدية ـ يمكن أن ينفذ مثل هذه الأهداف ، ولولا رفضه لبعض الشروط لكان قد تسلم القيادة من الضباط الأحرار ولدخلت ثورة يوليو في إطار الإستمرار المعاصر للبناء البرجوازي .

● وفي الثمانية عشر شهراً الأولى ، أخذت الظاهرة الجديدة فرصة العمل الهادىء نوعاً ، ذلك أن مقاومة طبقية حقيقية لما تريد لم تتحرك ، لأنه لم يكن معروفاً ماذا تريد ؟ ربما حاول واحد أو أكثر من الإقطاعيين الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي المقاومة ، لكن ذلك على أي الأحوال لم يصنع حركة مقاومة متناسقة . وسادت حالة من السكون الظاهري ، تموج من الداخل بكثير من الصراع المكتوم . كانت كل الفئات الإجتماعية والسياسية تحاول إستلاب القيادة الجديدة إلى صفها ، وحين فشلت هذه المحاولات انفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ ، التي كانت تعبر عن قلق جميع الفئات الإجتماعية والسياسية وعن رغبتها في تحديد واضح لحالة سياسية بلغت من عدم التحدد ، حداً جعلها مصدراً لقلق وخوف الجميع . وليس هناك أغرب ولا أكثر تناقضاً من التوصيفات التي صنعت بها الأحزاب السياسية القديمة الظاهرة الجديدة ، فهي « فاشية عسكرية معادية للطبقات الشعبية » عند البعض ، وهي « حركة شيوعية ملحدة » عند الآخرين ، وأيضاً فهي تعبير عن « سيطرة رأس المال الأجنبي المتحالف مع الإستعمار » ، كل هذه الصفات لا تكشف عن قحط الفكر السياسي لهذه الفترة، بقدر ما تكشف عن مدى الإرتباك الفكري والسياسي الذي حيرت به سلطة يوليو كل الفئات .

وحين تفجرت أزمة مارس ، فإن الجماهير الشعبية لم تتحرك حركة موحدة مع أو ضد الظاهرة الجديدة ، ولم تعكس رضاء كاملاً عن القيادات السياسية المعارضة يومذاك . ان الجبهة العريضة التي ضمت الأحزاب السياسية القديمة

من الأخوان والشيوعيين حتى الأحزاب التي كانت تمثل كبار ملاك الأراضي ، وأخذت موقفاً معادياً فطالبت بإطلاق الحريات الديمقراطية ، وعودة الجيش إلى ثكناته ، ولكن الجماهير الشعبية تحركت حركة عفوية لكنها لم تتحرك خلف هذه الجبهة ، وهي أيضاً لم تكتشف طريقاً آخر ، لذلك تناقضت مواقفها ، تحرك بعضها تحت ستار الجبهة ، بينها تحرك قسم آخر لتدعيم مجلس قيادة الثورة ولعب دوراً حاسماً في إنهاء الأزمة .

● ولا بد أن نقف هنا عند نتيجة حاسمة لأزمة مارس ، تلك هي خروج الجيش من حلبة الصراع السياسي المباشر[1] وهذه النتيجة تؤكد عدم صحة ما يذهب إليه البعض من أن الجيوش أصبح لها في العصر الحديث قدرة متزايدة على قيادة العمل السياسي التقدمي ، وأن وضعيتها التاريخية قد تغيرت . كما أنها توضح أسباب عدم وقوع « ظاهرة يوليو » في منطق الإنقلابات العسكرية التقليدية والمغامرات السياسية التي تقوم بها الجيوش في العالم منذ الحرب العالمية الثانية والتي تنتشر في المشرق العربي بصورة متزايدة . لقد عزل الجيش عن الصراع السياسي المباشر ولم يعد طرفاً فيه منذ أزمة مارس ، إذ ألزمته السلطة النابعة أصلاً منه موقفه الطبيعي كجزء من جهاز الدولة . وقد نجحت ظاهرة

---

(١) تأملت هذه الفكرة ، فيما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والصراع بين « المشير عبد الحكيم عامر » والرئيس « عبد الناصر » ، فبدت غير صائبة تماماً ، أو هي حقيقة ناقصة ، وفي كل الأحوال فلم يكن ممكناً ، ذكرها أو نشرها ، والواقع أن الجيش خرج من حلبة الصراع السياسي المباشر على السلطة ، حين اختار عبد الناصر صديقه عبد الحكيم عامر ، لقيادته ، وتأمينه ضد أي إنقلابات ، وضمان ولاءه للثورة ، وبذلك حال بين المجموعة التي قادت الثورة يوم ٢٣ يوليو ، وبين إستخدام الجيش للقيام بانقلابات ، لكن ذلك لم يحل دون قيام الجيش بدور سياسي رئيسي ، إذ الواقع أن نفوذ المؤسسة العسكرية كان قوياً في حياة مصر الناصرية ، ولم يتكشف ذلك إلا حين انفجر الصراع المكتوم بين « عامر » و « عبد الناصر » . وكان « عامر » يعتقد ، كما قال لحاشيته ، بعد الهزيمة ، وقبل وفاته أنه الوحيد القادر على موازنة « ديكتاتورية عبد الناصر » ، بسلطة ونفوذ الجيش (!!) . ولم يعد سراً ، أنه كان راضياً بأن يكون الجيش هو حزب الثورة الحقيقي ، فهو مصدر الكوادر التي تلعب الأدوار السياسية من رؤساء الوزارات إلى الوزراء إلى المحافظين والسفراء ورؤساء المدن ورؤساء المؤسسات الصحفية ، لذلك كان « عبد الحيكم عامر » ساخطاً على إنشاء الإتحاد الإشتراكي ، وكان يعتبره مؤسسة مدنية منافسة للمؤسسة العسكرية في سلطاتها .

يوليو في ذلك نجاحاً كاملا واعتمدت في تـدعيم سلطتها ، عـلى المنطق الـطبيعي وهو حركة الفئات الإجتماعية في إطار توازن مفترض .

● وكـان بروز قيـادة « عبد النـاصـر » في هـذه الفتـرة عـامـلاً لـه أهميتـه الشديدة . إذ كان « عبد الناصر » هو العقل التنظيمي لحركة الضباط الأحـرار . وتشير الوثائق التي نُشرت عن هـذه الحركـة ، إلى أن « عبد النـاصر » قـد رفض الإستجـابة لكـل المغـريـات التي كـانت تفـرزهـا مـرحلة السخط . فقـد رفض الإرهاب الفردي ورفض الإغتيـالات السياسيـة كأسلوبـين منتشرين يـومذاك ، ورفض الـذوبان في التنـظيمات السـاخطة ، وإن كـان قـد حـرص عـلى تـنظيم إتصالات بينها وبـين حركـة الضباط الأحـرار . وبظهـور قيادة « عبـد النـاصـر » تبلور الموقف أكثر ، وتحددت إلى درجة أكثر المطامح الكبرى للظاهرة ، صحيح أنها لم تصل إلى تحديد موقف متكامل ، ولكنها تحركت خطوات إلى الأمام .

● ولكن هذا لم يكن يعني أن السلطة الحقيقية في المجتمع كانت بلا محتوى ، فقد كانت هناك العناصر البرجوازية الجديدة التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تعاني معاناة كاملة من سيطرة كبار ملاك الأراضي سياسياً ، ومن رحلة رؤوس الأموال إلى الإستثمار في الزراعة وإهمال الصناعة . وكانت تعاني أيضاً من ضغط الكومبرادوريين الذين يشاركون رأس المال الأجنبي ، وكانت ترتعب من الإنتفاضات العفوية للجماهير ، والخلاصة أنها كانت تطمح إلى نظام جديد لا إستعمار فيه ولا ملك ولا شعب أيضاً .

وقد تلقفت هذه الفئات فكرة « المجتمع القوي الذي يسيطر عليه الرخاء » والتي عبرت عن الطموح الثوري لظاهرة يوليو ، وتقدمت تؤكد أهليتها لصنع هذا التقدم . ولأن النموذج الرأسمالي التقليدي ، كان ما يزال يجتذب الإهتمام في ذلك الوقت ، وكانت الدولة القوية التي يرفرف عليها الرخاء واقعاً صنعه هذا النموذج في عديد من دول العالم ، فقد أخذت البرجوازية الجديدة فرصة تجريب أسلوبها . ولأن قيادة يوليو السياسية لم تكن منتمية سياسياً أو طبقياً لهذه الفئات فقد كانت هناك دائماً مسافة ، وإختلاف ، ثم تناقض .

وكان موقف الإستعمار ـ وبالذات الأمريكي ـ من قيادة الظاهرة الجديدة عاملاً له أهميته في إنضاج الأمور ، فالعداء للإستعمار بمفهوم رومانسي يتمثل في الإحساس المتزايد بالذات الوطنية ـ وهو المفهوم الذي ساد بين قيادة يوليو ، ذات الأصول البرجوازية الصغيرة ـ لم يحتمل طويلاً المنطق غير اللائق الذي جرت به المحاولات الإستعمارية لإحتواء الظاهرة الجديدة ، وعبر عمليات معقدة من الفعل ورد الفعل كان أسلوب الوصول إلى الرخاء يتحدد في صورة تتجدد :

ـ أخذت رؤوس الأموال الأجنبية فرصة لتجريب قدرتها على صنع الرخاء ، فرفضتها لا تعففاً ولكن خوفاً .

ـ أما البرجوازية المصرية فكانت منذ أمد قد تقوقعت في أنشطة صناعية محددة ، تعطيها أرباحاً متزايدة نتيجة لإنخفاض التركيب العضوي لرأس المال ، ولم تكن لديها رغبة في أن تغامر في صناعات ثقيلة لذلك رفضت المشاركة في تمويل مصنع للحديد والصلب ، أو للكيماويات أو غيرها من الصناعات الأساسية ، فمصانع النسيج والعقارات ، والأنشطة الطفيلية ، أكثر ربحاً بالتأكيد وأقل خسائر. ولكن العقارات ومصانع النسيج لا تصنع التقدم ، ولا تصنع الرخاء الذي يحلم به أولاد الأفندية ! .

● وهنا تبرز فكرة التنمية الإقتصادية في خفوت وعلى إستحياء ، وإذا كان رأس المال الأجنبي خائف ، والمحلي ضعيف ، فسوف تتقدم دولة الظاهرة لتصنع الرخاء بالتنمية عن طريق الإقتراض من السوق الوطنية ، وبقانون يفرض على الشركات القائمة ، أن تساهم بجزء من أرباحها في مشروعات الصناعة الثقيلة التي تطرح الدولة أسهمها للبيع ، وتُذعر البرجوازية المصرية ، ويصيح « عبود باشا » :

ـ إنها ضريبة الدم .

ولكن شركاته تصدر ميزانيات مزورة لكي تؤكد أنها تخسر ، فتتهرب بذلك من القانون الذي حتم أن تشترك كل المنشآت الإقتصادية بـ ١٠٪ من

صافي ربحها في التنمية . وتتطور فكرة التنمية لتصبح « التخطيط الشامل والبرمجة الكاملة » دون أن يكتشف قادة يوليو التناقض البديهي بين التخطيط الشامل وبقاء الملكية في إطار الحقوق الخاصة المكفولة بالحماية . ومنذ حرب السويس ، وقيادة يوليو ، ترفض تسليم ممتلكات الأجانب والأعداء التي مصرتها إلى البرجوازية المحلية رغم إلحاحها ، ومع ذلك تسللت إليها عناصر من هذه البرجوازية لكي تديرها ، وفقط وعندما أقلقت مواقع رأس المال فكر ظاهرة يوليو ، أكثر مما تطيق ، وحين ثبت لها أنه لن ينمي ، ولن ينشيء صناعة ، وأنه يهدد مشروعها بالإنهيار ، إكتشفت التناقض بين التخطيط الشامل وبين بقاء الملكية حقاً مصوناً ، عندئذٍ كان لا بد من الإصطدام .

● ولم تكن الجماهير الشعبية خارج الحلبة تماماً ، أو داخلها تماماً ، فمن البدء كانت أحلام قيادة يوليو ، في مجتمع متقدم تتجاوب مع أحلام الجماهير ، وكانت هناك مكاسب متجددة قد حصلت عليها . إن البرجوازية رغم أنها قد أخذت الفرصة لتجريب أسلوبها لم تنجح تماماً في عزل قيادة يوليو عن الجماهير ، ومن هنا تمتعت بمستوى من الخدمات ذات فاعلية أكثر . ولكن أخطر ما نجحت فيه البرجوازية هو أنها حرمت الجماهير حق التعبير السياسي المنظم ، كان الخوف من مواقع الجماهير يرعب البرجوازية ، وليس غريباً أنها كانت أكثر العناصر تهليلاً لإسقاط المؤسسات الليبرالية التقليدية : الدستور والبرلمان والأحزاب والحجر على الحريات ، ولا شك أن كثير من تلك المؤسسات كان قد تلوث بدرجة تدعو إلى عدم البكاء عليه ، لكنه غاب بلا بديل . لذلك ظلت البرجوازية تمارس نشاطاتها من خلال مؤسساتها الإقتصادية المعروفة : البورصة والشركات وإتحادات الصناعات . بينما كانت الجماهير تشق الطريق في إصرار للتعبير عن نفسها .

● وكانت قرارات يوليو ١٩٦١ التي ضربت حق الملكية ضربة موجعة هي خاتمة المطاف لتلك المرحلة . كان قد تأكد أنه لا مفر من الإصطدام الحتمي بواحدة من طبقات المجتمع ، بعد أن وعت قيادة يوليو أن الرخاء هو قضية طبقية شأنه شأن كل الأشياء . وهكذا صاغت ظاهرة يوليو رؤيتها التي عبرت

عن نفسها بعد ذلك في «الميثاق الوطني» ، وأعلنت أن البرجوازيات القومية في المستعمرات لم تعد قادرة في الظروف العالمية المعاصرة على صنع التقدم .

وصدرت قرارات يوليو ١٩٦١ تحتضن الجماهير الشعبية إلى حد التدليل فخصصت للعمال ٢٥ ٪ من أرباح المنشآت الصناعية وقللت ساعات العمل ، رغم أن هذا يتنافى مع متطلبات التنمية نفسها .

وعاملت - مع ذلك - رؤوس الأموال التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة معاملة رحيمة ، فقررت لها التعويضات الكاملة . وفقط ، وبعد كارثة الإنفصال ، تقطعت الخيوط تماماً بين قيادة يوليو ، وبين مختلف الفئات الإجتماعية التي كانت صاحبة النصيب الأوفى قبل ذلك . وبدأ البحث عن وعاء تنظيمي يضم الطبقات التي إستطاعت أخيراً أن تؤكد أنها الوحيدة القادرة على تحقيق أحلام يوليو وبدأ البحث عن فكر ، يعبر عن هذه الفئات ، ويحشدها في صفوف الثورة ويرسم لها خطوات العمل القادمة .

● وعندما صدر بيان ٤ نوفمبر ١٩٦١[1] الذي حدد خطوات العمل السياسي المقبلة ، بدأت ظاهرة يوليو تدخل عصراً جديداً من تاريخها . . لم تكن كل الظروف مهيأة . . كانت البرجوازية قد نجحت طوال سنوات في حرمان الجماهير من التنظيم السياسي والإقتصادي ، كما نجحت في تشويه الفكر الإشتراكي تشويها مقززا ، من خلال الصحافة التي كانت تملكها وتوجهها ومن خلال بعض المعارك السياسية الداخلية والعربية ، وهكذا تشكلت اللجنة

(١) هو بيان سياسي صدر بعد أسابيع من فك الوحدة المصرية السورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وفيه أعلن عبد الناصر ، عن تشكيل لجنة تحضيرية تكون مهمتها ، الإعداد لمؤتمر قومي عام للقوى الشعبية ، على أساس قاعدة « الحرية كل الحرية للشعب . . ولا حرية لأعداء الشعب » ويختص هذا المؤتمر بمناقشة ميثاق للعمل الوطني ، وهي الخطوات التي نفذت في شتاء ١٩٦١ ، والشهور الأولى من عام ١٩٦٢ ، حيث اجتمع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢ ، وتلى عليه عبد الناصر الميثاق ، ودارت مناقشات حوله ، إنتهت بإقراره ، مع وضع قيود حادة عليه .

التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية من عناصر لا تاريخ سياسي لها ، وطرحت مفهوماً مضحكاً للإشتراكية ، ووضعت أسس إنتخابات المؤتمر وبدىء في إعداد مشروع الميثاق ، الذي كان مقرراً ، أن يناقشه المؤتمر وأن يقره ، باعتباره ، برنامج يوليو ، أو فكرها ، أو عقدها الإجتماعي . .

٢ ـ الفكر الثوري ومحنة الإنزلاق الطبقي :

إنتهى المسير الثوري بعد عشر سنوات من عمر ظاهرة يوليو ، إلى حتمية الإنتماء الطبقي وصولاً إلى الرخاء ، لكن هذه الحتمية لم تتخلص تماماً من الطابع الخاص للمسيرة التي شكلت طابع الظاهرة ، والذين ينظرون لظاهرة يوليو باعتبارها قيادة سياسية متفتحة فقط يخطئون في إدراك ما أحاط ويحيط بها من صعوبات ، وإذ كانت القيادة قد لعبت دور له خصوصيته ، فإن مسار الظاهرة كان يخضع للحركة الديناميه للمجتمع ، التي لا يستطيع أحد أن يتحكم في مسارها بمجرد مشيئته[1] .

وهكذا كان طبيعياً ، أن تنتقل ظاهرة يوليو ، إلى البحث عن طبقات تنتمي اليها ، وهي محملة بكل رواسب ماضيها . ولأن عديداً من الأفكار غير الطبقية كانت قد دخلت في إطار الخبرة السياسية للظاهرة ، وأسلوباً خاصاً للعمل السياسي كان قد تكون ، ولأن فئات إجتماعية كان وزنها قد إزداد ، كما زادت قدرتها على التأثير السياسي في غياب الحركة الطليقة لبقية الفئات ، ولأن الإنتهازية الفكرية والإتجاهات الموغلة في اليمينية كانت قد خلقت مناخاً من التعصب ضد التراث الفكري للإنسانية دون أن تجد من يصدها عن دعواها .

(١) هذه الإشارة ، وإشارات سابقة وتالية كثيرة ، أوردتها هذه الدراسة تلمح وترد على فكرة كانت سائدة في أوساط الماركسيين المصريين والعرب ، في النظر إلى ثورة يوليو ، وهي فكرة « المجموعة الإشتراكية في قمة السلطة » ، إذ كان هناك رهان مبالغ فيه على عبد الناصر شخصياً ، وعلى دور قيادته ـ التي كانت عند أصحاب هذا الرأي تضم أشخاص آخرين في قمة السلطة ، كان البعض يعتبر عبد الحكيم عامر منهم ـ في دفع مصر إلى الإشتراكية . وكانت هذه المبالغة في تقييم دور قمة السلطة في الإنتقال إلى الإشتراكية ، موضع نقد شديد في أوساط الشباب من الماركسيين المصريين ، لعل هذا أول تعبير يكون قد نشر آنذاك عنه .

فقد كان طبيعياً أن تكون المرحلة الجديدة صعبة ، وشاقة!

وهكذا تقدمت ظاهرة يوليو ، لتنتمي للعمال والفلاحين ، فلم تجد أمامها تنظيمات طبقية واضحة ، بعد أن فقدت هذه التنظيمات ، وجودها الفعلي وتأثيرها على جماهيرها ، وصلتها بهم ، وهي صعوبة واجهت اللجنة التحضيرية التي أنيط بها تحديد الفئات التي يمكن أن تدعى لإنتخابات ممثلين لها في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، إذ فشلت اللجنة في أن تحدد من هم أعداء الشعب - على النحو الذي عالجه مقالنا بالعدد ٣١٨ من « الحرية » - ولأنها لم تكن تحمل أي مفهوم طبقي واضح ، فقد فشلت أيضاً في تحديد من هو الشعب . وحددت اللجنة أعضاء المؤتمر بألف وخمسمائة عضو ، ووضعت معايير رياضية غريبة ، إنتهت منها إلى توزيع مقاعد المؤتمر ، بحيث خص « القوى الشعبية الأصيلة » بالمفهوم الإشتراكي لها ، فتات هذ المقاعد .

فقد إختص الفلاحون والعمال مثلاً بـ ٤٥ ٪ من المقاعد ، ولكن توزيع هذه النسبة جاء غريباً ، ففي القطاع الفلاحي خصص ٢٦٥ مقعداً - أي بنسبة تصل إلى ١٥٪ من جملة أعضاء المؤتمر - لممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية ، وهذه الجمعيات كما جاء على لسان بعض أعضاء المؤتمر أنفسهم « يسيطر عليها كبار الملاك ولذلك فإن كل الذين فازوا من أعضائها في المؤتمر هم كبار الملاك » .

أما في القطاع العمالي فقد أجريت الإنتخابات من خلال النقابات بوضعيتها التي كانت موجودة عليها يومذاك ، والتي تعرضت لنقد شديد بعد ذلك لحيادها المريب بين العمال وأصحاب الأعمال ، فضلاً عن أنها كانت تضم كل العاملين في الوحدات الإنتاجية سواء كانوا يعملون عملاً ذهنياً أو يدوياً .

وكانت الفئات الوحيدة التي تملك منظمات حقيقية وفعالة في تلك المرحلة هي ما يعرف بالرأسمالية الوطنية (غير المستغلة) ، وكانت ممثلة في الغرف التجارية وإتحادات الصناعات ، وقد خصها ١٠ ٪ من مقاعد المؤتمر . أما بقية المقاعد فقد خصصت لأنشط المنظمة في مرحلة تسودها شعارات لا طبقية ،

وهي شرائح الانتلجنسيا البرجوازية التي تغلب عليها عقلية البرجوازية الصغيرة ، ومنها المهنيين كالمهندسين والأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات وأئمة المساجد ، والصحفيين والكتاب .

وهكذا شكلت المنظمات الوَسَطية مركز الثقل في المؤتمر : النقابات المهنية وموظفو الحكومة وموظفو الشركات ، وهيئات التدريس بالجامعات والطلبة والمنظمات النسائية المهلهلة . وفي البرامج التي سادت أثناء معركة إنتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كان واضحاً أن ممثلي الرأسمالية الوطنية أنضج سياسياً ، وأن فهمهم للمهمة الملقاة على عاتق المؤتمر كان واضحاً ، وتعبيرهم عن مصالحهم كان صارخاً ، وكان ممثلو العمال والفلاحين دليلاً حياً على مدى حرمانهم الفكري والسياسي كنتيجة حتمية لإنضغاطهم إجتماعياً . أما ممثلو المنظمات الوسطية فقد رفعوا مطالب إقتصادية تافهة تدل على مدى تشوش فكرهم . ومع هذا فقد كانوا العنصر الحاسم في بلورة إتجاهات المؤتمر .

وهكذا جاءت الإتجاهات الفكرية التي أفرزها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (١٩٦٢) تعبيراً حقيقياً عن واقع ظاهرة يوليو في تلك الفترة ، لذلك فمن الخطأ أن نهمل دراستها فهي لا تصف واقعاً ثم تجاوزه ، كما يقول البعض ، بل إنها تعمل حتى اليوم بنشاط وفاعلية ، صحيح أن بعض الوجوه التي طرحت هذه الإتجاهات قد إختفت ، ولكن الأغلبية العظمى من الأفكار والأشخاص ، ما تزال باقية وقائمة ومؤثرة[1] .

وثمة نقطة أخرى لا بد من التنبيه اليها ، قبل تحليل إتجاهات المؤتمر

---

(١) حين كتبت هذه المقالات (١٩٦٦) كانت سنوات أربع قد مرت ، على إعلان الميثاق الوطني وتنفيذه ، وكان السائد آنذاك ، أن نقلة كيفية قد حدثت ، وخاصة خلال عام ١٩٦٣ ، الذي شهد مزيداً من قرارات التأميم ، وعدول نسبي عن التعويضات الشاملة عن الأموال المؤممة في ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، يقضي بتعويض لا يتجاوز ٣٠ ألف جنيه لأصحاب هذه المنشآت . وكان المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، قد ألحق بالميثاق ، تقريراً عرف بتقرير لجنة المائة ، وهي اللجنة التي كلفت بصياغة آراء المؤتمر في الميثاق ، فجاء قيداً يمينياً قوياً على النص الأصلي له ، وقد أهمل هذا التقرير فيما بعد ، ومن هنا ساد ظن ، لدى أوساط الإشتراكيين العلميين والناصريين الراديكاليين ، بأنه قد تم تجاوز هذه المرحلة .

الوطني للقوى الشعبية ، فمن الظلم أن نهمل العلاقة بين مشروع « الميثاق » وبين اتجاهات المؤتمر ، فمشروع « الميثاق » كان مصاغاً بدرجة من المرونة تسمح لكل الفئات بأن تعبر عن نفسها شرحاً وتفسيراً ، والنصوص نفسها كانت مطواعة بالدرجة التي يمكن أن يستفيد منها كل من يريد إملاء وجهة نظره ، وفضلاً عن ذلك فإن المؤتمر قد أخذ فرصة تفسير أهم «المفاهيم الحاكمة » التي وردت بالميثاق : فهو الذي وضع تعريف العامل والفلاح ، وهو الذي عرف الإشتراكية العلمية . . . الخ .

ووجد فكر المؤتمر الوسطى المنحاز للتراث الفكري البرجوازي ، زاداً لهجمته اليمينية على « الميثاق » في الحملة التربية التي شُنّت على الفكر الإشتراكي العلمي لسنوات طويلة سابقة . فاتخذ المؤتمر منه موقف خصومة وقطيعة ، وعجز حتى عن الحوار معه ، بسبب الجهل المتفشي بين أعضائه بالمصطلح السياسي والفكري .

ومنذ اللحظات الأولى للمؤتمر صفق بحماس ، وبصورة حادة ومتصلة لفقرات « الميثاق » التي تعترف بالملكية الخاصة ، ومن سيل الأسئلة الذي انهال على عبد الناصر يطلب شرحاً وتفسيراً للميثاق ، ثم الكلمات التي ناقشت أفكاره ، وأخيراً تقرير لجنة المائة الذي يعتبر الصياغة النهائية لإتجاهات المؤتمر الفكرية ، وضحت مجموعة إتجاهات تلتقي جميعاً في القضاء على المضمون العمالي لإشتراكية الميثاق ، وتأكد أن القوى « الشعبية » التي احتشدت في المؤتمر ، هي في الواقع شبه معارضة للميثاق .

● كان أول ما أثار إنزعاج المؤتمر ، هو الأمور المتعلقة بالملكية ، حتى أن عدداً ضخماً من الأسئلة التي وجهت لعبد الناصر تطلب شرحاً للميثاق كانت تطلب تأكيداً بأن حق الملكية المقدس ، لن يناله مزيد من الأضرار بعدما ناله بقوانين يوليو . وأن حريته في النشاط مكفولة . بينما كانت التعليقات الأكثر ذكاء ، تتجه إلى تفسير ما ورد بالميثاق حول هذا الموضوع ، تفسيراً يخدم هذا الهدف . كان هناك من تساءل :

ـ ما هي العلاقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة ؟ .
ـ وما مدى إشراف القطاع العام على القطاع الخاص ؟ .
ـ وكيف نضمن ألا يتحكم الأول في الثاني ؟ .
ـ وكيف نترك النشاط الفردي مع النشاط التعاوني على خط تسابق واحد ، بينما يتمتع النشاط التعاوني بميزات كثيرة لا تتوافر للنشاط الخاص كالأعفاء من الضريبة والتسهيلات الإئتمانية ؟ .

ـ ولماذا نؤمم المصانع بينما تقوم أشتراكيتنا على قاعدة توسيع الملكية ؟ . أليس من الأفضل أن نوزع اسهم المصانع على العمال كما نوزع الأرض على الفلاحين ؟ .
ـ وما هو معنى الإستغلال ؟ .

ـ كيف تحدد مفهوم العامل والفلاح ؟ ، هل يتم هذا على أساس معايير الملكية ؟

ـ كيف نطبق حد المائة فدان ؟ وهل سنملك كل الفلاحين ؟ .

وهكذا كان الدفاع عن حق الملكية المقدس صارخاً فطالب أكثر من صوت « بحماية الملكية الفردية الوطنية وتشجيعها حتى لا نعدم الحافز على التقدم ونقتل الطموح ، وذلك مع مراعاة الصالح العام للأمة وفي إطار من النظام والثقة . ولذا يجب ألا يكون القطاع العام خصماً للقطاع الخاص وأحدهما أصيل والآخر دخيل » (ص ١٨٤ من المحاضر الرسمية للمؤتمر) .

وأكد آخرون بأن هدف الميثاق هو « تنظيم الملكية وتحديدها وليس القضاء عليها » ، بل واستهدف مشروع الميثاق للتقدير لأن البعض فهم أنه « أعاد للقطاع الخاص غير المستغل في الصناعة إعتباره ، لكي يقوم بجانب القطاع العام بدور هام ومسؤول في عملية الإنتاج ، ولهذا أكدوا أن « التعاون وروح المحبة بين الرأسمالية الوطنية بنوعيها ـ في القطاع العام والقطاع الخاص ـ والعمال هي الكفيلة بالقضاء على الفوارق الطبقية وتذويبها » .

وفي المفاهيم الكلية ركز المؤتمر على وجه الإنتاج من وجود الإشتراكية ، لا

وجه العدل ، فاعتبر أن هـدف الإشتراكيـة هو صنـع التقدم والـرخاء ، وتنميـة الإقتصـاد ، وأهمل وجههـا الآخر الـذي لا يقل أهميـة وهـو صيـاغـة عـلاقـات إجتماعية جديدة ، وكـان منطقيـاً ، مع ذلـك أن تسود في أبهـاء المؤتمر مقـولة : « ان الملكيـة يجب أن تؤدي وظيفة إجتمـاعية » ، وبهـذا لم يعد إستعمـال العمل للأجور في حـد ذاته يتضمن إستغـلالاً . فالمسـألة عنـد المؤتمر هي « أخـلاقيـة الملكية » وليـس طبيعتها التي تتضمن الإستغلال كحقيقة ملازمة .

هـل نبتت هـذه الأفكـار التي.تعبـر عن مصـالـح طبقيـة واضحـة من الفراغ ؟ . بالقطع لا ، لكنها لم تكن تعبيـراً عن تكوين المؤتمـر فحسب ، ولكن أيضاً ، عن محتوى الميثـاق ، الذي قـام على التفـرقة بـين نوعـين من الملكية همـا « الملكيـة المستغلة » و « الملكية غـير المستغلة » . وهي نظرة مثـاليـة وغـير علميـة للملكية ، نظرة أخلاقية بـالدرجـة الأولى ، ولهذا عـولج مفهـوم الإستغلال عـلى أساس أنه مسألة نسبيـة ، وتميع إلى الحـد الذي اعتبـرت رشوة عسكـري المرور إستغلالاً ، وجاء تقرير لجنة المائة - التي بلورت أفكار المؤتمر فيها عرف بعـد ذلك بتقرير الميثاق - ليؤكد أنه « قد إستقامت في إشتراكيتنا تفرقة هامة بين نـوعين من الملكية الخاصة ، هما الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة . فإننـا نسمع بـالملكية الخاصة في الإطار الذي حدده « الميثاق » عـلى أساس أن تبعـد عن الإستغلال ، فنحن لا نسمـح للملكية الخـاصـة بـأن تكـون أداة إستغـلال » واعتبـر التـأميم ضرورة إنتهت وليـس معاملة طبيعية للملكية ، وحدد مفهومه بأنه « ليس مصادرة بلا تعويض » .

● والنتيجة الحتمية لسيادة فكرة الملكيـة المقدسـة ، هي المزيـد من التميع الطبقي ، فلا حدود طبقية مع إعتبار الإستغلال مسألة نسبية وذاتية ، يراهـا كل إنسان كما يتراءى له[1] ، إن خـطورة الإنزلاق الـطبقي هنا ، تكمن في أن ثـورة

---

(١) من الأفكار التلفيقية ، التي سادت في هذا الوقت ، في اعداد كوادر الإتحاد الإشتراكي ومنظمة الشباب ، والتنظيم الطليعي ، تعريف الإستغلال بأنه ما تحدد القيادة السياسية أنه كذلك ، وذلك توقياً لتطبيق الرؤية الإشتراكية التي تقول بأن الإستغلال هو الإستيلاء على فائض قيمة العمل المأجور ، وهو ما يعني أن إستخدام العمل المأجور هو في ذاته إستغلالاً ، وبذلك تنهار نظرية الميثاق ، القائمة على فكرة رأسمالية

بلا هوية طبقية واضحة ، يمكن أن تفقد حلفاءها وتتصالح مع أعدائها طالما المواقع غير محددة وغير مفهومة . ومفهوم « الإستغلال » في تراث الإشتراكية العلمية يقوم - كما هو معروف - على التحليل الأساسي لنشأة الرأسمالية ، وهو فائض القيمة ، ورفض قانون فائض القيمة هو في الواقع رفض كامل للتراث الإشتراكي العلمي ، وبقاء بجداره في أسر الرؤى الطوبارية ، لأنه يعني التميع الطبقي في أعلى مراحله .

كيف نرفض الإعتراف بقانون فائض القيمة ، ثم نتصور أننا سنصل إلى تعريف صحيح للعامل والفلاح ؟ .

إننا بهذا نفتقد إلى الأساس العلمي الوحيد لفهم وتحليل وتصنيف الطبقات الإجتماعية ونقر - بهذا الرفض - شرعية إعتبار العمل سلعة ، ونقدس الإستغلال باعتبار أن هناك ربحاً « معقولاً » وربحا « مشروعاً » ، وهناك ربح « لا معقول » ولذلك فهو « لا مشروعية فيه » وهي فكرة لا تصدر عن رؤية إشتراكية ، ولكنها قد تصدر عن رغبة رأسمالية في تسوية معدلات ربح وسطية في ظروف إرتفاع التركيب العضوي لرأس المال بفعل التنمية .

وهكذا وبحكم تركيب المؤتمر ، الوسطي ، ومرونة الميثاق الزائدة عن الحد ، هجم المؤتمر على المحتوى الطبقي للميثاق ، في محاولة لكي يظل تعبيراً عن الطبقات المستمرة . . وتتالت التساؤلات الإستنكارية ، والإقتراحات البرجوازية:

- هل يعني تذويب الفوارق بين الطبقات الغاء الفوارق حتى ما كان منها ذاتياً أو طبيعياً أو قائماً على الجهد الشخصي المشروع في ظل الفرص المتاحة ؟ .

= مستغلة ، وأخرى غير مستغلة ، وهو ما وصفته في المقال الثالث من هذه الدراسة ، بأنه نوع من التكتيك الإيديولوجي . وهذا بالطبع لا ينفي إمكانية بقاء شرائح من الرأسمالية المنتجة في إطار الملكية الخاصة ، في مرحلة التحول . وكان منظرو المرحلة يقولون ، بأن علينا أن نترك للقيادة السياسية فرصة للمناورة مع القوى الرجعية ، حتى لا تُستفز ، وأنها تقوم بالتأميم تدريجياً ، وحين تحدد أن هذا إستغلالاً ، يمكن تأميمه .

- ولماذا لا يعتبر الموظفون من قوى الشعب العاملة مثلهم في ذلك مثل الرأسمالية الوطنية غير المستغلة ؟ .

- وما معنى أن الصراع الطبقي يجب أن يحل سلمياً ؟ .

- كيف تمنع « الصراع الطبقي بكل عنفه وبكل دمويته ، وبكل عدم آدميته ، وبكل بعده عن تقاليدنا - « سحقاً للتصارع وبُعداً للتناحر » .

- إن إشتراكيتنا « تؤمن بأن لا سيطرة لطبقة على طبقة أخرى .ويجب أن نسد المسالك والمنافذ حتى لا تنقلب الطبقة العاملة إلى حزب».

لذلك لم يكن غريباً أن تنطلق الأفكار التي تعتبر أن الفلاح هو « كل من تظلله سماء القرية وأن العامل هو كل من تظلله سماء المدينة » لتنتقل طبقات الميثاق من الإقتصاد إلى الجغرافيا . ولأن الإشتراكية هي أساساً تنمية الإنتاج فالمهندس الزراعي يجب إعتباره من الفلاحين « فهو الذي يفلح الأرض (!!) ويخدمها للحصول على أكبر غلة ممكنة لزيادة الإنتاج والدخل القومي على أساس علمي سليم . وبذلك يوفر للدولة إحتياجاتها الحيوية » .

وطالما أن الإستغلال يفهم بشكل اجرائي ، بمعنى أن المستغل هو من مسته القوانين الضاربة لحق الملكية فقط ، فمن الممكن أن يقال أن الفلاح « هو كل من يعيش على ما تخرجه الأرض كمورد رزق له ، سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو عاملاً زراعياً ، فلا ضرورة لحرمان المالك لمائة فدان من صفة الفلاح ما دام يعيش على غلة الأرض ، وما دام القانون قد سمح له بأن يتملك هذا القدر ولم يستغل» .

وطالما أن الملكية كانت موضوعاً أساسياً للدفاع عن قدسيتها فقد صدرت صوات تفهم « تذويب الفوارق بين الطبقات » باعتباره « إسقاطاً للميزات الموروثة عن وارثيها لكي يكون العمل هو مصدر الثروات » .

وكنتيجة طبيعية لموقعه وموقفه الطبقي - فقد تعرض المؤتمر لحق الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين بهجوم مستتر . . وتتالت الأسئلة الإستنكارية :

- كيف تخصص ٥٠ بالمئة للعمال والفلاحين وهم ناقصوا الوعي ولا ثقافة

عندهم ؟ .

ـ ولماذا يتميزون بهذه الميزة التي تعطيهم مركزاً خاصاً في التنظيم السياسي ؟ الا يتعارض هذا مع مبدأ الوحدة الوطنية لا سيما وأن حقوقهم مكفولة في المجتمع .

ـ لماذا لا تخصص نسبة للطلبة والموظفين في المجلس النيابي ألسنا جميعاً عمال ؟ .

ـ ما هي الحكمة من تقسيم المجتمع لطبقات ، وكيف نقول : عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ، وأن هذا يخلق الطبقات في المجتمع (!!) ويعرقل تذويب الفوارق ؟ .

وجاء تقرير لجنة المائة ليضع مفاهيم غريبة . فقد وضع تعريف العامل والفلاح على النحو المعروف اليوم . والذي يعمل به حتى الآن في جميع التنظيمات السياسية ، إن العامل هو كل من يعمل في منشأة إقتصادية وتنطبق عليه قوانين النقابات ما عدا رؤساء مجالس الإدارات ومديري المنشآت . ومن هنا اعتبر المهندسون والأطباء والمحاسبون عمالاً . والفلاح هو كل من لا تزيد ملكيته عن ٢٥ فداناً . ولم يكن هذا غريباً، فعندما ترفض تقسيم المجتمع على أساس الموقع من شراء أو بيع قوة العمل ، وعندما نرفض فكرة الإستغلال بإعتباره الإستيلاء على فائض قيمة ، عندما نفعل ذلك نكون قد فقدنا الأساس الإشتراكي العلمي للمفهوم الطبقي . لقد بلورت لجنة المائة مفهومها لتذويب الفوارق بين الطبقات بإعتباره « البديل السلمي لما نرفض الأخذ به من الصدام الدموي بين الطبقات » بأنه يعني « التقريب بين الطبقات بإعادة توزيع الثروات والدخول ورفع الإنتاج لضمان الكفاية ، وتكافؤ الفرص وإعتبار العمل مصدراً للثروات » ورأت أن « تحديد الملكية يستتبع بالضرورة إتساع قاعدة الذين يعيشون على عملهم وهو ما يؤدي إلى القضاء على التناقض الطبقي الصارخ الذي قسم المجتمع إلى طبقة تملك ولا تعمل ، وطبقة تعمل ولا تملك » .

وهكذا أصبحت الإشتراكية العلمية في موقف الدفاع ، أما الذي تقدم

ليهجم فهو فكر المالكين ، المتحالف مع اليمين، بكل درجاته : التعصب الديني والتعصب القومي . . وهكذا برز في المؤتمر ، إتجاهان هجوميان :

● إتجـاه يطالب بحكـومة دينيـة ، معبراً بـذلك ـ مـوضوعيـاً ـ عن الفكر السياسي للأخوان المسلمين وقد طالب أصحابه « باعتماد في قوانيننا ، على الفقه الإسلامي وتقاليدنا العظيمة لأن فيها الكفاية » وأشاروا إلى أن شيئاً لن يجري « مـا لـم تلتئم كافـة القوانـين لتستمد حيـاتها من منبـع واحـد وهـو الأديـان » . وإنـطلاقاً من هـذا تحفظ أصحاب هـذا الإتجاه بقـوة عـلى النصـوص الـواردة في الميثاق حول حق المرأة في المساواة بـالرجـل ، وطالبوا بأن تعـود إلى المنزل ، وألا تعمل ، وأن تُجبر بسلطة الدولة على لبس ملابس خاصة ، وأثاروا حقوق الإرث وقوامة الرجل على المرأة ، ووصلوا في النهاية الى ضـرورة توثيق وتقـوية الـروابط بين العالم الإسلامي . وقد أزعج هذا الإتجاه الغالب كثيرين ، ولكن واحد فقط وجد القدرة لينبه المؤتمر إلى أن « عصر القوميات هو عصر التزمين ، وهو العصـر الذي تتوقف فيه السلطة عن أن تكون دينية لكي تصبح زمنية».

ولعـل البعض قد أدهشهم ، أن ينتهي مؤتمـر إنعقد لكي يصـوغ طـريقـاً للتطبيق الإشتراكي ، برفض الزمنية والقومية ، كأنمـا جاء ليصوغ فكر « مجتمـع اقطاعي » !!

● وجاء الإتجـاه الثاني ، ليؤكد على فكرة خصوصية الإشتراكية الميثاقية ، بما يجعلها تياراً وَسَطيًّا يدافع في جوهره عن التراث الفكري البرجوازي ، وهكذا نحت مصـطلح « الاشتراكية العـربية المؤمنـة » ـ بالإسـلام فقط ـ مؤكـداً أنها « إنعكاس أمين لكل تاريخنا ، بما إستقر فيه من مبـادىء وما تفـاعل فيـه من قيم دينية وخلقية ، مما جعلها إشتراكية عربية في قِيَمِها وحلولها». ولـذلك حـرصت لجنة المائة على وضع تعريف للإشتراكية العلمية في أكثر من مكان من تقريرهـا ـ كنـوع من الفرملة الضـاغطة ـ فـأكدت أنها « إشتـراكية علميـة تعتمـد في تحقيق الكفاية والعدل على الأسس العلمية وعلى كـل ما وصـل اليه العلم الحـديث من نتائج » وهي ترتبط أساساً « بأن عمليـة بناء مجتمعنـا لا بد وأن تقـوم على أسس علميـة وأن تسير عـلى منهج سليم يـرتكـز عـلى التخـطيط العلمي ويستنـد عـلى

البحث العلمي ويستخدم في التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث في مختلف ميادين الإنتاج والخدمات ، وهذا ما قصد إليه الميثاق عندما نص على أن الإشتراكية العلمية هي السياسة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم »[1] .

٣ ـ الإستراتيجية الثورية وخطر التكتيك الإيديولوجي :

بعد سنوات أربع على صدور الميثاق ، وقبل سنوات أربع[2] من طرحه للمناقشة والحوار حوله ، تقفز الحاجة الماسة إلى دراسة المهمات الأكثر الحاحاً ، والتي تكفل إتاحة مناخ صحي تتفجر خلاله إيديولوجية إشتراكية متكاملة ، تتجاوز محنة الإنزلاق الطبقي وتقود إلى تحقيق مصير الثورة الحتمي : مجتمع لا طبقي يلغي فيه إستغلال الإنسان للإنسان .

والعام الخامس عشر لثورة يوليو ، هو بداية ينبغي أن تحدد خلالها تلك المهمات ، وأن تتجه حركة الثورة نحو إنجازها بأسرع ما يمكن ، صحيح أن السنوات الأربع التي تلت صدور « الميثاق » فقد تضمنت إنجاز بعض تلك المهمات ، ولكنها لم تتجاوز عثرات المسير الثوري ، وأنما كانت ذات دلالة على طبيعته ، وتولدت من خبرته التاريخية ، ومن رؤيته المحددة التي ما زالت تحتفظ بعناصر ضارية في القدم ، ولا تعني المهام المطروحة أن المطلوب هو نمط من الإجراءات العلوية « الفجائية » غير الممهدة ، التي ثبت أنها غير ذات فاعلية ، وأما م ظاهرة يوليو فرصة حقيقية تستوعب فيها مدى ثورية الإجراءات التي تصدر عنها ، من خلال قياسها بالمصير الثوري .

---

(١) قال عبد الناصر فيما بعد ، حين أثار مصطلح الإشتراكية العلمية ، قلق العناصر اليمينية ، أن الإشتراكية العلمية ، هي التي تعتمد على منجزات العلم ، وأن كل شيء في الحياة يعتمد على العلم ، حتى كرة القدم لها قواعد علمية .

(٢) كان عبد الناصر ، قد ذكر أثناء مناقشات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، أن الميثاق ، هو برنامج مرحلي ، يطبق لمدة ثماني سنوات ، تنتهي عام ١٩٧٠ ، يعاد بعدها النظر فيه ، والإشارة هنا إلى تاريخ كتابة المقالات (١٩٦٦) التي تتوسط هذه المرحلة . وفي عام ١٩٧٠ ، لم يطرح الميثاق للنقاش ، بسبب ظروف الإحتلال الإسرائيلي .

إن التناقض بين « المسير الثوري » و « المصير الثوري » يأخذ أحياناً طابعاً عدائياً ، والوحدة الجدلية بين المسير والمصير تفرض حركة متناسقة تخدم خلالها الأهداف القريبة واليومية خلالها ، أبعد الأهداف وأكثرها مناقضة للصورة الحالية . فالحركة اليومية ، هي جزء من مصير الثورة من تحقيق أهدافها النهائية . .

وقضية ظاهرة يوليو الأساسية منذ البداية ، هي طبيعة الإنتماء الطبقي ، للظاهرة ، والإنتقال من سيادة وسيطرة البرجوازية الكبيرة - خلال التصادم المتصاعد معها - إلى محتوى طبقي يتميز بطبيعة إنزلاقية ، وهو ما يسود المرحلة الحالية فكراً وتنظيماً ، يعرض البدء في التحولات الإشتراكية لأشد الأخطار . فالثورة الإشتراكية في جوهرها ، ثورة طبقية ، ذات مفاهيم طبقية واضحة ، ونقية ، لا تحتوي أي إنعكاسات أخرى لأفكار طبقات أخرى ، وحتمية الثورة الإشتراكية ، ليست حتمية ميكانيكية ، تتحقق بلا فعل ثوري إرادي ، وهي لا تتحقق بالنوايا الطيبة ، ولكن بالفعل الموضوعي . .

وبهذا المفهوم ، فإن هناك أسلوباً علمياً لتحقيق الإشتراكية ، يحدد أشكال النضال والتنظيم ، ويحدد الأهداف المرحلية تبعاً لخطة مدروسة وواضحة تعتمد على فهم كامل للقوى الأساسية للثورة وإحتياطياتها ولقوى الأعداء ، ويبني حركة قوى الثورة بناء سلبياً ، واضعاً في إعتباره ، الظروف المحلية والعالمية التي قد تسمح بالمد الثوري أو تفرض حركة الجزر . وهذا الأسلوب صالح تماماً للتطبيق في مرحلة الإعداد للثورة ، كما أنه صالح في المرحلة التالية للإستيلاء على السلطة وإجراء عمليات التحول والتغيير . فعملية الثورة الإشتراكية كل متكامل ، لأن ما يحكمها أساساً هو فهمها المتكامل لحركة التغيير الإجتماعي وللقوانين الطبيعية التي تحدد هذه الحركة .

ومع أن فقدان المسير الثوري الراهن لظاهرة يوليو ، للطابع العلمي ، لا ينفي طبيعته الثورية بلا جدال ، إلا أن اتباع هذا الأسلوب في تحديد مسار العملية الثورية هو وحده الكفيل بإنجاز تحولات تسمح بالبدء في التحول الإشتراكي[1] ، وهو الضمان الوحيد لإستمرار الطبيعة الثورية للظاهرة

---

(١) كان الإتجاه الرسمي السائد ، حين نشرت هذه المقالات ، يقول بأن مرحلة التحول إلى الإشتراكية قد أنجزت بالفعل .

والعصر الذي نعيش فيه يؤكد الطابع العلمي للثورة الإشتراكية ، إستناداً لتراث أكثر من قرن من الفكر الإشتراكي العلمي ، ونصف قرن من التطبيق الإشتراكي . وفي ضوء التراث الإشتراكي العلمي . فإن علمية الثورة ترفض العفوية ، والتلقائية ، وردود الفعل، وإنحصار العمل الثوري في موقف الدفاع تجاه الإيديولوجيات المناهضة والمعادية . ولكنها تعتمد في الأساس على الوضوح الإيديولوجي المتكامل النابع من أرضية طبقية واعية ومنظمة ومتحركة .

والسؤال الذي يقفز الآن هو : ما مدى علمية المسير الثوري الحالي لظاهرة يوليو ، وما الإمكانيات التي تملكها وتستطيع بها أن تتجاوز الطابع الحالي له ؟ .

والإجابة على هذا السؤال ستقودنا الى محاولة تحديد خصائص ظاهرة يوليو وأبعاد حركتها الإجتماعية ، وهي عملية لا بد وأن تبدأ من الميثاق الوطني ، بإعتباره الإطار الفكري لمسيرة الثورة ـ منذ سنوات أربع سابقة ولسنوات أربع قادمة ـ وأمام الميثاق لا بد من وقفة ، لا يتغلب على طولها ـ الذي لا يسمح به المجال ـ إلا التركيز الشديد .

● إن القول بأن الميثاق نظرية إشتراكية علمية متكاملة، وهو قول تنطق به الكثير من الأقلام ، يحتاج إلى تأمل . فافتراض أن ظاهرة يوليو ـ مع كل الظروف التي أحاطت بها ـ إستطاعت أن تكشف قوانين جديدة تماماً للتغير الإجتماعي ، قول يصعب قبوله . وقد سبق أن أشرنا إلى إلتحام الميثاق بالإتجاهات الفكرية التي سادت جو المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، والحصاد النهائي لهذه العملية لا يصوغ فكراً إشتراكياً ولكنه يصوغ مجموعة من الأفكار التوفيقية والوسطية [1] .

(١) اعتبرت هذه العبارات في حينها ، رفضا للميثاق ، وتعالياً عليه ، وإتهاماً له بأنه ليس نظرية إشتراكية ، وكان الشائع آنذاك ، هو تقديس الميثاق كنص . وكان عبد الناصر ، في خطبه شديد المباهاة بوثيقته الفكرية ، وقد بدا هذا واضحاً في الحوار الذي دار بينه وبين ميشيل عفلق وصلاح البيطار وعبد الكريم زهور ، من قادة ومفكري حزب البعث العربي الإشتراكي ، حيث واجههم بأن لدى مصر نظرية فكرية ، بينما لا توجد في أفكار البعث إلا تهويمات عامة . أنظر : محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين كل من مصر وسوريا والعراق ـ الأهرام ١٩٦٣ .

إن الميثاق لم يزعم لنفسه هذا على أي الأحوال وإنما انصب إهتمامه على إمكانية ـ وضرورة ـ شق طريق جديد لإجراء التحول الإشتراكي . وشرح الظروف العالمية الجديدة التي توجب تجديد أساليب التحول الإشتراكي مؤكداً « أن الحاجة إلى طريق جديد لا تصدر عن رغبة في التجديد لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وإنما لأن الثورة العربية تواجه ظروفاً جديدة ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها . وليس معنى ذلك أن النضال الوطني للشعوب والأمم مطالب اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب بأن يجد الأساليب المسايرة لإتجاه التغير العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة » .

وهذا الطريق الجديد لا ينفي ـ من وجهة نظر الميثاق ـ « التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الإجتماعي » ولكنه فحسب يرفض « القبول بالنظريات الجاهزة والإستغناء بها عن التجربة الوطنية » .

قد تحتاج وجهة نظر « الميثاق » تلك إلى مناقشة بعض أجزائها . ولكن الذي يهمنا منها هنا أن الإصرار على أن « الميثاق » نظرية إشتراكية مضادة ، ومختلفة تماماً عن الإشتراكية العلمية ، بل وتتجاوز ما وصلت إليه من قوانين وحلول ، إتجاه لا يهدف ـ في جوهره ـ إلا إلى حصر المسير الثوري في فكر الميثاق .

وقد كان من الطبيعي أن يعمد أصحاب هذا القول إلى تناسي ما قيل أكثر من مرة من أن الميثاق برنامج محلي وجزئي ، لإستيعاب مرحلة إستكمال الخطة الثانية . وأن طرحه للمناقشة بعد ذلك بثماني سنوات ، ناتج من أن هناك إحتمالات في أن يأتي آخرون يرون تجاوز ما به من أفكار وحلول .

ويلاحظ أن « لجنة المائة » قد تناست في تقريرها هذا التحديد الزمني وتركته في محاولة لتأييد الميثاق وتقريرها المكمل له . ولكن الحريصين على إستمرار الثورة الإشتراكية ، قد ذكروا دائماً بهذا المعنى ، فارتفعت في مواجهة هذا نغمة تقول بأن « إن الميثاق لن يطرح كله للمناقشة ، لأن به جزء ثابت وآخر متغير ، فهو « نظرية » « وبرنامج » معاً ، وليس برنامجاً فقط . وفي مقال

أخير للدكتور « رفعت المحجوب » ـ وكان أحد أعضاء لجنة المائة ـ قال « إن الإشتراكية العربية قد قامت لمعالجة مشكلات المجتمع العربي في مصر في حدود قيمه ، وقد تم إختيار مبادئها والتأليف بينها في ضوء هذه المشكلات والقيم . وهي يجب أن تنمو دائماً في ضوء هذه المشكلات والقيم ، دون التزام باتباع المبادىء الإشتراكية الأخرى ، التي لا تلائم مثل هذه المشكلات والقيم » .

وفي تحديده للخصائص الخاصة للإشتراكية العربية « التي وضعت في ضوء مشكلات المجتمع العربي في مصر وفي ضوء قيمه » ذكر منها « المحجوب » وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، مع بقاء الزراعة في أطار الملكية الفردية ، وخلق قطاع عام يشرف على قطاع خاص ، والتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية ، دون تغليب إحداهما على الأخرى ، بالسماح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج حتى لا يؤدي عدم السماح بها إلى تحويل المجتمع إلى أجراء . إذ أن الإشتراكية العربية تحول الجميع إلى عمال سواءأكان ذلك بصفتهم مُلاَّكاً أو أجراء[1] (دراسات عربية ـ عدد أغسطس ١٩٦٦) . هذه هي الخصائص التي يرى الدكتور « المحجوب » أنها غير مطروحة للمناقشة بحكم أنها من ثوابت « الميثاق » أو من نظريته ، لأنها تتناسب تماماً مع « قيم المجتمع العربي ومشكلاته » .

ومثل هذه الأفكار التي يضعها عديد من المنظرين والمتظرِّين ، وليدة المسير التجريبي لظاهرة يوليو . الذي خلق فئة ممن نظروا لكل تجاربها ، حتى أصبحوا أسرى لتنظيراتهم السابقة ، والقائلون بهذه الفكرة هم الذين هللوا لأفكار مثل « الإقتصاد الموجه والإقتصاد المختلط » وأفكار مثل « الإشتراكية الديمقراطية التعاونية » التي أكدوا ـ من قبل ـ بأنها أفضل من

---

(١) كان د . رفعت المحجوب يتزعم جناحاً يمينياً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية واستمر بعد إنفضاض المؤتمر ، يدافع بضراوة عن فكرة « الإشتراكية العربية » في مواجهة فكرة « التطبيق العربي للإشتراكية» ، وكانت الفكرة الأولى تصب في الدعوة المحمومة للتميز القومي ، التي كانت تخدم موضوعياً قوى اليمين . هذا ولم يُسْمع للدكتور المحجوب بعد ذلك رأى في الإنقلاب الذي حدث على الناصرية ، في المرحلة الساداتية ، وقد إستعان به السادات فيما بعد ، كما استعان به الرئيس مبارك ، على قاعدة تأييد سياسة كامب ديفيد (!!) .

الإشتراكية ألف مـرة ، وأنها ملائمـة « لقيم المجتمع العـربي ومشكلاتـه » . ولو طرح فكر « الميثاق » عليهم منذ خمس سنـوات فقط ـ من أي إتجاه غـير حاكم ، ـ لأدانوه ، وأصروا على أنه غير ملائم لما يسمونه بقيم المجتمع العربي . ولكنهم على أي الأحوال لا يشكلون مراكزاً منفصلة عن حركة الجدل الإجتماعي ، إنهم عـرض من أعراض سيـطرة الفكر الـوسطي المـالىء للطبقات المـالكة والمعـادي للطبقة العاملة .

لقد كان من الـطبيعي أن يصدر الميثـاق متضمناً فكـراً توفيقيـاً ، وأن يمثل المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (الـذي كان في الحقيقـة مؤتمراً للقـوى البرجـوازية وحلفائها من البـرجوازيـين الصغار) قـوة جذب يمينيـة تتمثل في تـأكيد سلبيـاته الفكرية وإفراغ أكثر عناصره ثورية من محتـواها . إن طبيعيـة هذا المـوقف وليدة القوى الطبقيـة التي كانت تسيـطر قبل صـدور « الميثاق » ومـا كانت تعمـل على تسويده من مناخات فكرية .

والقول بأن الميثاق لا يمكن تحويله إلى قيد على العمل الوطني ، وأنـه يجب أن يكون دائماً في خـدمة التحـولات الإجتماعيـة ـ وهو مـا ردده عبد النـاصر في العديد من خطبه وأحاديثه ـ يتضمن إمكانية تنامي قوة جذب إشتراكيـة . ولكن المشكلة تكمن في الإعتمـاد على المبادرة القميَّـة . وهي خـاصيـة أسـاسيـة من خصائص المسير الثوري طوال السنوات الأربع الماضية ، تتضمن منزلقاً خطراً ، إذا استمرت القوى التقدمية تعتمد عليها . خـاصة إذا وضعنـا في الإعتبار ، أن ظاهرة يوليو ، حين اصطدمت بالبرجوازية الكبيرة لم تفعل ذلك كاختيـار انتقائي نتج عن مبادرة علوية ، ولكنها فعلته تعبيراً عن تناقضات الـواقع الإجتمـاعي ، والصـورة التي أفرزهـا هذا الصـدام ـ بصدور قـرارات يوليـو ١٩٦١ ـ لم تتجاوز الصـدام مـع البـرجـوازيـة الكبيـرة إلى إجـراء تحـولات إشتـراكيـة وديمقـراطيـة وإيـديولـوجية متكـاملة ، وان صدور الميثـاق لم يحقق هذا أيضـاً . ولذلـك فـإن العمل الذي يتيح الفرصة لحدوث مثل هذه التحولات ما زال هـو المهمة الأكـثر إلحاحاً .

وصحيح أنه لا يمكن أنكار أثر المبـادرات القمية كـأحد العـوامل في تحقيق

حتمية ذلك الصدام مع البرجوازية الكبيرة وما تبعه من تحولات جزئية ، ولكن المحصلة النهائية لتدخلات القمة ، لا يمكن إلا أن تظل معتمدة على حساباتها الشخصية لحركة القوى الإجتماعية المتناقضة في المجتمع . وحتى لو طرحنا جانباً مدى صواب فكرة الإعتماد على المبادرة القمية للبدء بتحولات إشتراكية فإن الحساب الموضوعي لقدرة « الأبنية العلوية » على التأثير لوجدنا أن ما يسودها في مختلف الجبهات هو الطابع التوفيقي ، والجناح المتقدم في كلا البنيتين التحتية والعلوية شديد الضآلة ، (فالقطاع العام متفوق في الصناعة ومع هذا فهو يتضمن سلبيات كاملة ، والزراعة كلها في إطار القطاع الخاص ، والحزب الرجعي أنشط من الإتحاد الإشتراكي ، الذي يبنى هو نفسه بفكر توفيقي) . وهذا التناقض داخل الأبنية الفوقية يجعل إمكانية الإعتماد عليها كقوة موازية ، لمواجهة قوة الجذب اليمينية ضعيفاً إن لم يكن معدوماً ؟ .

وإذا فما الذي يبقى ؟ .

إن ما يبقى هو مراكز محدودة جداً داخل القيادة السياسة العليا . والمراهنة على هذه المراكز وحدها لتكون قوة جذب إشتراكية هو مثالية مغرقة، ولا أهمية هنا لنفي أو تأكيد موقف هذه المراكز الإشتراكي العلمي، ومدى وضوح الإيديولوجية العلمية لديها ، فإفتراض صحة ذلك ، لا يحل قضية إجراء التحولات الايديولوجية الضامنة لإستمرار الثورة ، فالمراكز العلوية ـ مهما كانت درجة تأثيرها كبيرة ـ لا تستطيع أن تكيف تناقضات الواقع بحسب مشيئتها وحدها .

في هذا الموقف « الحاد » تقف ظاهرة يوليو على مشارف عامها الخامس عشر ، وتجاوزه يتطلب أرساء الأسس اللازمة لتفجير الإيديولوجية الثورية ، من خلال بناء طبقي « تحتي » متكامل . من هنا يبدو موقف الإشتراكيين العلميين التبريري والدفاعي موقفاً غير صحيح ، فهو في المدى الطويل يؤدي إلى تكريس الأوضاع الحالية ، ويعزلهم عن التفاعل بالطبقة العاملة وحلفائها ، ومن بينها بالطبع المراكز التقدمية في سلطة يوليو ، وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى تفجير العناصر التقدمية في فكر الميثاق التي حرصت قوى اليمين على إبقائها في منطقة

الظل ، وقاومت تنفيذها بمختلف التعقيدات .

وتفجير هذه العناصر وتحويلها إلى كيان حي متحرك ، هو الذي يواجه سلبيات الفكر التوفيقي ويسمح - عند نضوج الظروف الملائمة - بتفجير ايديولوجية ثورية متكاملة . أما الإعتماد على أن التكتيك الإيديولوجي يمكن أن يقود الموقف ، فهو يتجاهل ما نجم عن « المرحلية الإيديولوجية » من سلبيات شديدة . كرست ، خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ صدور الميثاق ، تراث المرحلة التي تجاوزها الميثاق نفسه ، وأنشأت مزيداً من الصعوبات والعقبات ، وغذت الأعداء لا الأصدقاء :

● فعلى المستوى السياسي مثلاً ، تعثرت الخطوات الأولى لبناء التنظيم السياسي نتيجة لعدم وضوح طبيعة المرحلة الجديدة ، وإفتقادها إلى المضمون الطبقي ، وبذلك تسللت الطبقات المعادية للإشتراكية إليه . وامتد هذا إلى « مجلس الأمة » الذي تصدت لقيادته مجموعات من البرجوازية الزراعية في الريف والتجار والمثقفين الوسطيين في المدن . وفي الوقت نفسه ، فإن الإعتماد على البرجوازية الصغيرة في تشكيل قيادات الإتحاد الإشتراكي ، مهما بلغت درجة ثوريتهم - خطر حقيقي ، إذ أن نقاء الإيديولوجية الثورية يظل رهيناً بالإعتماد الأكبر على العناصر المنتمية للطبقة العاملة ، والحركة النشطة للرجعية ، التي يضمها - كما قال عبد الناصر مرة - الحزب السري غير المنظم للرجعية في الداخل ، لن يوقفها سوى نسف الجسور الوسطية التي يخلقها الفكر التوفيقي بين هذه الأحزاب وبين التنظيم الثوري .

● وفي المستوى الإقتصادي أدى تبني الميثاق للمنهج البرجوازي الصرف في علاج المسألة الزراعية إلى قلة كفاءة القطاع الزراعي إنتاجياً وخلق صعوبات كان في الإمكان تجاوزها . فقد أدت محاولة تجميع الإنتاج الزراعي للتغلب على مضار تفتيت الملكية وأثرها في خفض الإنتاج - إلى معارضة فلاحية ، ورغم أن التجميع الزراعي ليس حلاً إشتراكياً ، إلا أن معارضته من قبل الفلاحين كشفت عن أن الإستمرار في خلق الملكيات الصغيرة لدى الذين لم تكن لديهم ، يبلور معارضة يخلقها المسير الثوري لنفسه ويستمر في تأكيدها .

● وعلى المستوى الفكري تزايد العداء للإشتراكية العلمية ، ولم يعد مقصوراً على المراكز اليمينية الواضحة بل تسلل بالفعل إلى بعض مراكز التنظيم السياسي ومنظماته . بحيث تبلور داخله تيار يميني قوي يهمل كل قضايا المرحلة - حتى ما كان منها عاماً مثل العداء للإمبريالية والإقطاع - ليركز على التناقض العدائي جداً بين « الإشتراكية العربية » وبين « الإشتراكية الماركسية » وهو تيار يركز بشدة على فكرة « دولة الشعب كله » في مواجهة « دولة العمال والفلاحين » . معتمداً على الأوضاع التي تضع شباب البرجوازية الصغيرة من الطلاب وشباب المدن والمهنيين في منطقة الضوء الباهر لمجرد معرفتهم القراءة والكتابة . وهو تيار يخلق تعاكساً شديداً بين شباب البرجوازية الصغيرة وبين العمال والفلاحين بإثارة مخاوفهم . ومشكلته الحقيقية أنه لا يقوم بأي دور نضالي حقيقي سوى إثارة الغبار حول القضايا الأساسية .

والمشكلة الأخطر أن هذا التيار يلتقي مع حساسية المسألة الدينية بالنسبة لظاهرة يوليو . ورغم الوضوح الكامل لدى كل الإشتراكيين بأن عملية التغير الإجتماعي ليست معركة ضد الأديان . ولكنها أساساً عملية صياغة جديدة للعلاقات الإجتماعية ، فإن ضراوة المعركة بين قوى الثورة والثورة المضادة في المنطقة العربية قد زادت من حساسية المسألة الدينية ووضعتها في منطقة ضوئية ، أدت مع التزام المسير الثوري أصلاً موقف الدفاع تجاه القوى المضادة ، إلى إستغلال اليمين للدين لتعويق أي تطوير اشتراكي . «والميثاق» عندما أقر يقينه « بأن الرسالات الدينية في جوهرها كانت ثورات عظيمة إستهدفت شرف الإنسان وسعادته » لم يكن يعبر عن حقيقة غير علمية ، بل إن الإمكانيات الثورية التي تضمنها الفكر الإسلامي ظلت حية ومؤثرة لفترة طويلة ، وعبرت العديد من المدارس الفكرية الإسلامية - بعد ذلك - عن وجهة نظر الطبقات المقهورة إجتماعياً ، ولكن هذا الإقرار بإحترام العقيدة الدينية والفكر الديني المتطور إجتماعياً ، يتحول في يد اليمين إلى المطالبة بإقامة حكومة دينية ، بينما يلعب شباب البرجوازية الصغيرة ، المنتمي للثورة ، دور الوقود الذي ينفخ في نار هذه الأفكار اليمينية ، بأصراره على أن التناقض الرئيسي هو مع الماركسية الملحدة . وقد يبدو غريباً - في بلد غير مصر - أن يكون هناك « تحول إشتراكي »

في الوقت ذاته ، الذي ترفض فيه الإتجاهات العلمانية وتتزايد فيه الإيديولوجيات المعادية للزمنية ، وتتحكم في صياغة بعض العلاقات الإجتماعية الأساسية كالعلاقة بين الرجل والمرأة ، مما يخلق لهذه العلاقة الهامة طابعاً ينتمي إلى القرون الوسطى وهو ما يعني أن الفكر « الثوري » في مصر ، يقدم صياغة ليست متخلفة فقط عن الفكر الإشتراكي ، ولكن حتى عن الليبرالية !! .

●وعلى المستوى الإجتماعي فإن سقوط الإقطاع والبرجوازية الكبيرة ، لم يفتح الباب أمام العمال والفلاحين - باعتبارهم أغلبية المجتمع - لتولي السلطة الحقيقية داخله ، وهذه الحقيقة هي التي تشكل العمود الفقري لكل سلبيات المسير الثوري الحالي . إن إسهام العمال والفلاحين في إنجاز متطلبات التنمية لم يتوقف أبداً ، بل إن العبء الأساسي في إنجاز هذه المتطلبات ما يزال يقع عليهم . ولكن هذه الإسهامات تتحول إلى مزيد من المميزات للفئات المشكلة للطبقة الجديدة ، إن ما يوزع من فائض قيمة على العمال والفلاحين على شكل أجور - بعد إقتطاع الجزء الذي يعاد استثماره في التنمية - يقع القسم الأكبر منه في يد الطبقة الجديدة . ومن مراكزها الخاصة والقوية تحاول هذه الطبقة الجديدة تطويع ظاهرة يوليو بحيث تستقر الأوضاع الحالية على كافة المستويات ، ومن هنا فلن يكون غريباً أن تتحالف الطبقة الجديدة مع قوى الثورة المضادة التقليدية . ومن المنطقي جداً أن تعمل على زيادة الفواصل بين جماهير الشعب وبين الظاهرة ككل لإبقاء الجماهير في منطقة الظل عاجزة عن التأثير في القيادة !

وهذه الظواهر هي النتيجة الحتمية للإعتماد على الأبنية الفوقية ، وللتصور بأن في إستطاعتها وحدها حسم كل القضايا ، وهي تؤكد أن التكتيك الايديولوجي لا ينجز تحولات جزئية تساهم في الوصول إلى مصير ثوري ، ولكنه يرسي بالضرورة قواعد معادية لهذا المصير . . وإذن فيا العمل !! .

لا بد وأن نعترف أولاً بأن المسير الحالي لظاهرة يوليو لا يتضمن إمكانيات قوية تمكنه من تفجير إيديولوجية إشتراكية ، ولكنه يملك - مع تفاعل كل القوى الثورية في إتجاه قوة جذب متكاملة شكلاً ومضموناً - أن يرسي الأوضاع الضرورية لخلق قوة التفجير المطلوبة ، وأن نعترف بأن الإعتماد على قدرة الأبنية

الفوقية على التوالد ذاتياً من أوضاعها الحالية ، يشل الفعل الثوري الجاذب تماماً . فحتى مع إفتراض أن لدى تلك الأبنية قوة أسطورية تجعلها تتوالد ذاتياً ، فلا بد من الإعتراف ، أنها ترسي الآن أوضاعاً يمينية ، سوف تشكل معارضة ، لأي إنعطاف لمزيد من اليسار ، ولا تخلق قوى وأوضاع قادرة على الدفاع عن تحولات القمة المنتظرة ! .

وهكذا فإن المصير الثوري لظاهرة يوليو ، يكمن الآن في إطلاق الحركة الكاملة للطبقات الشعبية الثورية : للعمال وفقراء الفلاحين ، وحشد قواهم مع كافة حلفائهم الطبقيين لخلق الجسر الطبقي المنتظم ، الذي يعزل كل التأثيرات الطبقية المضادة للإشتراكية . ومن هنا فإن تفاعل الإشتراكيين العلميين في الوطن كله - وفي مصر - مع ظاهرة يوليو ، ومع قيادة عبد الناصر ، ينبغي أن يكون هدفه إنجاز أشد مهمات هذه المرحلة الحاحاً : العمل على نقل السلطة إلى الطبقات الشعبية .

والصيغة التي طرحها « الميثاق » لنقل السلطة إلى الطبقات الشعبية ، تتضمن رافدين أساسيين ، من أنصع الروافد في فكر « الميثاق » :

● قيام المجالس الشعبية المنتخبة التي يجب أن تتأكد سلطتها فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية « فذلك - كما يقول الميثاق - هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائداً للعمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الإندفاع الثوري من أن تتجمد » .

● كذلك فإن الحكم المحلي « يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطة الشعبية ، فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها » .

وقد شرح عبد الناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية أهمية إنشاء المجالس الشعبية بإعتبارها الوعاء الصحيح لسلطة الشعب ، وديمقراطية التطور الإشتراكي ، وطرح في ذلك الحديث عدة أفكار أساسية وهامة (الجلسة المسائية في ١٣ /٤/ ٦٣) .

● فقد أكد أن الطابع الديمقراطي للمجالس الشعبية ، يفرض الإعتماد عليها في إنجاز أهم متطلبات التحول الإشتراكي ، وخاصة في المراحل الأولى لممارسة الحزب لسلطته ومع قلة عدده ، وضرب مثلاً بما لجأت إليه التجربة السوفيتية بعد الإستيلاء على السلطة من إعطاء مجالس السوفيات كل السلطة وخاصة في السنوات الخمس الأولى وفوق سلطة الحزب الشيوعي نفسه .

● وأشار إلى خطورة الإعتماد على الحزب فقط في قيادة العمل السياسي وإحتكاره له « ديكتاتورية الحزب معناها أن الحزب سينعزل إنعزالاً كاملاً عن الشعب الذي سينقلب عليه » إن الصيغة الملائمة كما حددها عبد الناصر هي « ديكتاتورية الشعب العامل ، أو ديمقراطية الشعب العامل » إن معنى قيام المجالس الشعبية التي تضم ممثلي العمال والفلاحين والمثقفين هو تحقيق هذه الديمقراطية « وبهذا ما يقاش فيه ديكتاتورية الحزب ، يبقى توجيه الحزب وقيادة الحزب » .

وتفاعل هاتين الفرضيتين مع تجارب السنوات الأربع ، يطرح إنشاء المجالس الشعبية كأكثر المهمات إلحاحاً . وقد كان المشروع الذي طرح لإنشاء هذه المجالس منذ حوالي عام ونصف مشروعاً شكلياً ، ولعل هذا السبب في عدم تنفيذه ، إن المجالس الشعبية ينبغي أن تبدأ أصلاً من وحدات الإنتاج ، وأن تعطى الصلاحيات التي تكفل حصر نفوذ الطبقة الجديدة ، وتصفيته تدريجياً . وأن تكفل لها فرصة التعبير عن مصالحها بأوسع المعاني ، ومنها الوقوف ضد المميزات المتزايدة التي تنتزعها الطبقة الجديدة من عائد التنمية . وأن تناقش الخطة السنوية في إطار وحدات الإنتاج الصغيرة والمتكاملة . وأن ترسي دعائم المراقبة والمحاسبة لكل الأجهزة القيادية التنفيذية ، ثم تكون المصدر الرئيسي للقيادات الحزبية والسياسية . وتشكيل المجالس الشعبية في الريف من فقراء الفلاحين ـ الذين لا يستعملون العمل المأجور ـ والعمال الزراعيين ، هو الكفيل بزيادة فاعلية الخدمات التي يحصل عليها الفلاحين ، وهو القادر ، وحده على تصفية العناصر الإقطاعية بعيداً عن محاولات التصفية الإدارية . وهو ما إلتحامه وتفاعله مع بقية الجوانب الثورية في الظاهرة ما يسمح بإجراء التحولات

الإشتراكية في الريف .

وطرح هذه الفرضيات كلها للحوار الموسع يخلق الجسر الحديدي الذي يسمح بتفجير الإيديولوجية الإشتراكية دون مزالق وفوق كل الأخطار . والمهمة الأساسية للإشتراكيين العلميين في الوطن العربي ليست مشاهدة التجربة الناصرية ، أو ممالاتها بالمدح والثناء، ولكن في التفاعل الحيّ والخلاق معها ، لتوفير أوسع الإمكانيات أمامها للتطور ، في إتجاه إنشاء المجتمع العربي الموحد : مجتمع لا طبقي ينتهي فيه إستغلال الإنسان للإنسان .

٤

المنظور السياسي والديمقراطي لمسألة الوحدة الوطنية

الرغبة في التنوع . .

من تكرار القول أن ننبه إلى تأثير كل ما يحدث على الجبهة الداخلية في مصر ـ سلباً أو إيجاباً ـ على جبهة القتال(1) . . وبالتالي على مشكلة الوطن بأكمله .

وعلى الرغم من أن التأثير المتبادل بين الجبهتين مفهوم لنا جميعاً ، إلا أن هذا الفهم ما زال فهماً نظرياً ، بدليل أننا نغفل كثيراً عن حجمه الحقيقي ، فضلاً عن أننا في مصر نتعامل واقعياً على أن هناك « جبهتين » منفصلتين . . وليس جبهة واحدة ممتدة ومتصلة ينبغي أن تحكمها قوانين واحدة في التعامل السياسي ، ومن البديهي أن هناك « طابع نوعي » لكل من الجبهتين ، لكن إدراك هذا الطابع ينبغي أن يكون في إتجاه شحذ قدرتنا على التعامل مع كل منهما على حدة في إتجاه الإندماج والتوحد ، ومن الخطر أن يقود منطق الطابع النوعي

(*) نشر هذا المقال في « مجلة دراسات عربية » البيروتية ـ في عدد مارس ١٩٧٣ ، وكان قد كتب أساساً لينشر في جريدة « الجمهورية » ، إلا أن رئيس تحريرها ـ آنذاك ـ مصطفى بهجت بدوي ، رآه أصرح مما تحتمله المرحلة ، فدفعت به لينشر في مجلة «الطليعة» لكن الرقابة على النشر ، شطبت ٧٥٪ منه ، فأرسلته إلى دراسات عربية حيث نشر .

(1) كتب هذا المقال ونشر قبل حرب أكتوبر ، أيام كانت هناك جبهة للقتال مع العدو .

إلى المفهوم السائد والرائج عندنا الآن ـ وعلى مختلف المستويات ـ بأن هناك جبهتين إحداهما في خدمة الأخرى ، ويتم التعامل مع كل واحدة بمنطق مختلف تماماً . . وأحياناً يكون متناقضاً . .

وإذا كان علينا أن ننظر إلى الوطن بإعتباره وحدة سياسية واحدة ، تشغلها قضية واحدة ، فإنه مما يخدم هذه الوحدة ويؤدي إلى المواجهة الأمثل للقضية أن نعي مفهوم الجبهة الواحدة : جبهة سياسية ديمقراطية في الداخل ، تعني بين ما تعني « تسيس الجيش » و « عسكرة الشعب » وتقوم على إدراك أن الجبهة تكون ديمقراطية حقاً إذا قامت الوحدة من خلال التنوع . .

ويرتبط بهذا الإدراك أيضاً ، أن نتعمق في فهم الأبعاد السياسية لأي ظاهرة جزئية أو فرعية ، من هنا . . فإن من الخطر أن ننظر لحادث الخانكة[1] ـ برغم محدوديته ـ نظرة جزئية تبعد به عن السياسية ، أو تكتفي بالتنبيه إلى آثاره دون أن تمد البصر إلى أسبابه ، ذلك أن سياسة التنبيه إلى « الآثار » لم تقض على الظاهرة ، بل إن اللجوء إلى التقنين ، لم يقض عليها . . وإذن فإن المنظور السياسي والديمقراطي هو وحده الكفيل بفهمها ومعالجة آثارها . .

والواقع أننا لا نختلف مع الذين ينظرون للمسألة على أساس آثارها ، فنحن نقر معهم بأنه ليس من حق أحد ـ أياً كان ومهما كان ـ أن يشغل الناس بشيء لا يتعلق بما ينبغي لهم أن يُشغلوا به . .

ونحن نتفق معهم على أنه عندما يكون هناك عَلَم غريب يرفرف فوق جزء من أرض هذا الوطن . فينبغي أن توجه إليه كل البنادق ، وأن تطلق عليه كل المدافع فإذا وجه إنسان همه لتخريب بيت يُعبد فيه الله ، مسجداً كان أم كنيسة ، فمعنى هذا أنه يدير بندقيته إلى صدورنا نحن ، ويطلق مدفعه على

(١) من أوائل أحداث التوترات الطائفية في بداية عهد السادات . إذ اشتعلت حرائق مجهولة ، في أحد كنائس مدينة الخانكة ، إتخذت أساسا ، لمخاوف طائفية إنتشرت إنذاك .

أجسادنا ، وذلك كله خيانة وطنية صريحة وفي وضح النهار ! .

ونحن نقرهم في النظر إلى ما حدث باعتباره محاولة لتمزيق أعلام الوطن ، وتنكيس رايات الله .

على أننا نضيف إلى هذا كله ، أن القضية في منظورها السياسي هي تعبير عن هذا « التنوع » المفتقد في حياتنا السياسية ، ونقد لأسلوب الوحدة الوطنية والسياسية السائد لدينا ، وليس لنا أن ندهش عندما يتميز الناس « دينياً » ، ويتنوعون « طائفياً » ، فإن هذه الرغبة في التنوع ظاهرة في حياتنا كلها ، نراها في الإنقسام في آراء الناس تجاه سياسة العالم ، حتى تلك السياسات التي لا تمسنا بشكل مباشر ، بل ونراها حتى في « التنوع الكروي » ، الذي لم ننتبه لدلالته السياسية إلى الآن ، كما نراها في ذلك الصراع الذي بدأ يطل برأسه بين الأجيال . .

ومفتاح هذه الرغبة السياسية في التنوع ، هو الإحتجاج النفسي على محاولات الإدماج المفتعلة وربما القسرية أحياناً . . لكنها قد تكون مقبولة ومحتملة أحياناً ، فإذا وصلت إلى ذلك الذي نرصده منذ بدايات هذا العام من التقسيم الطائفي ، فإنها تصبح خطراً حقيقياً . . بل أفدح الأخطار . .

وبسبب طبيعتها الخاصة ، فإن أول المطالبين بالتصدي لظاهرة الإقتتال الطائفي ، هم الديمقراطيين المصريين من كل الإتجاهات . . هؤلاء الذين يهمهم أن تتأكد القيم المتقدمة والمتحضرة في حياتنا ، وأن تنتصر الحريات الديمقراطية على الإتجاهات الفاشستية الجديدة التي تطل بروؤسها ، لتعيد الوطن إلى ظلمات العصور الوسطى . .

والمنهج الذي إختاره الرئيس السادات لمعالجة هذه المسألة ، هو المنهج الوحيد الملائم لمعالجتها ، فقد رفض أسلوب التكتم على الأمر ، أو التغطية عليه . كما رفض أن يعتبر قضية جنائية عادية ، تترك لأجهزة الأمن لتتحرى عنها ، وللقضاء ليحكم فيها ، وإنما إعتبرها ـ هي وما سبقها ـ دلالة على ظاهرة أكبر من هذا وأشمل ، بحيث رأى ضرورة لأن يضيف إلى ذلك كله ، تحقيقاً سياسياً لكي تتكامل صوره وأبعاد المحاولات الهادفة لإفتعال الفتنة الطائفية ،

ويتحدد حجمها الحقيقي . .(1) .

ودون تعرض لما وقع في الخانكة من حوادث . أو لما سبقها في أماكن أخرى هي الآن محل تحقيق جنائي متشعب النواحي نتركه لحكم القضاء ، فإن التطبيق العملي لمنهج « الرئيس السادات » في مواجهة هذا الأمر ، يتطلب أن يتناقش الجميع في الضوء الباهر ، لتتكشف الحقائق وليلتزم الجميع حدود مسؤوليتهم ، ولكي لا يتصور أحد أن في إستطاعته أن يعبث بالنار ليلهو فيحرقنا جميعاً . . ونسكت عنه .

وطالما أن للقضية وجه سياسي ، ومن المؤكد أنه وجهها الغالب ، فإن مناقشة ما تعبر عنه من دلالات هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز آثارها ، وللقضاء على ما يمكن أن تقود إليه ، بشكل متسلسل ، من أخطار ، على مختلف الحريات العامة المكفولة للمواطنين تلك التي يسعون بجهد شديد لتأكيدها وتوسيع نطاقها .

المشجب الأميركي :

وتنبع خطورة الظاهرة من ندرتها في تاريخنا القومي كله ، فلم يحدث إلاّ فيما ندر - أن تعرضت بيوت الله في هذا الوطن - مساجد أو كنائس أو معابد - لتخريب أو تدمير ، والمذابح الطائفية . . بالمعنى الدقيق للكلمة - من الأحداث التي لم يشهدها التاريخ المصري ، وفي مواجهة هذه الندرة ، فإن علينا أن ننظر إلى ما يحدث - على محدوديته - على أساس أن أهميته أخطر من حجمه .

ومن الثابت في تاريخنا ، أن الشعب المصري بسبب طبيعته الحضارية ، شخصيته القومية ، من أكثر الشعوب تسامحاً في المسائل الدينية ومن أكثرها إنفتاحاً لتقبل الجديد والمتغير من القيم والعادات ، ولم يكن هذا التسامح في أي وقت من الأوقات دليل على وهن العواطف الدينية ، لأن الشعب المصري ملك

(1) ضمن سياسة السادات القائمة على الصدمات ، كان قد قرر آنذاك ، تشكيل لجنة برلمانية لتقصي بوضوح الفتنة الطائفية . ويقول هيكل أنه عارضه في ذلك لحساسية الموضوع .

دائماً وباستمرار القدرة على التفريق بين « العصبية الدينية » و « التعصب الديني » ! .

والعصبية الدينية حالة من الإرتباط بين الذين يدينون بدين واحد ، تشدهم للتقارب ، وتدفعهم للقيام بفرائض دينهم ، وللحفاظ على شعائره وتلقينه لأبنائهم ، وقد تتسع لبعض أشكال التكافل الإجتماعي بينهم . . فإذا تجاوزت العصبية الدينية ذلك إلى كراهية للأديان الأخرى . أو عدوان عليها ، أو مصادرة لحق من يعتنقونها في ممارسة شعائرهم الدينية وإحترام فرائضها ، هنا تنقلب إلى « تعصب » ينكره الله . . ويشمئز منه العرف . . ويعاقب عليه القانون . .

ومن المؤكد أن الذين يفهمون في الدين خيراً مما أفهم ، يستطيعون أن يجدوا في نصوص القرآن والإنجيل ما يبرهن على إستنكار الإسلام لهذا الذي حدث وكراهة المسيحية له ، كما أنهم يستطيعون أن يجدوا في كتب الفقه والتفسير واللاهوت أمثلة وشواهد عليه ، مما كان يفعله السلف الصالح فأساء إليه الخلف الطالح . . .

والأهم من هذا كله ، هو أن يلتفت المهتمون بالفكر السياسي للدلالة الإجتماعية والسياسية لمثل هذه الظواهر ، وأن يربطوا بينها وبين القضايا الأساسية للنضال الوطني ، وهي التي ينبغي أن تكون المحك الرئيسي الذي تقاس عليه أي قضية أو مسألة . .

ولقد سبق للرئيس السادات أن أشار في خطابه أمام الدورة السابقة للمؤتمر القومي في يوليو الماضي - إلى أن هناك أصابع للمخابرات الأميركية في إفتعال بعض الخلافات بين الأقباط والمسلمين ، بما يؤدي ألى فتنة طائفية ، ومن البديهي أن مثل هذه المحاولات مستمرة ، لكن ما يجب علينا أن ندركه هو ألا نستسهل المسألة ونلقي بكل المسؤولية على عاتق المخابرات الأميركية ونستريح . . ونريح أنفسنا من مسؤولية هذا الذي يحدث .

ونحن كمواطنين ، مسلمين ، ليس فقط لأن هناك أقساماً منا تفتقد

الوعي السياسي لإدراك مؤامرات الأعداء ، وإفشالها ، بل لأن هناك آخرين ـ بوعي أو بدون وعي ـ يسعون لتلغيم الجو بين الأغلبية المسلمة والأقليات غير المسلمة . . أما بالشائعات الكاذبة ، أو بالمنشورات المزورة[1] ، وهو ما تقع في اساره عناصر من المتعصبين من الكثرة أو القلة ، فتروح تروج لمضمون هذا وذاك ، وتنتهي بنشر أفكار سياسية خاطئة ، تترتب عليها نتائج أكثر خطأً وخطورة . كذلك الذي حدث في الخانكة وغيرها ، وكذلك الذي يمكن أن يحدث إذا لم نتصدى بالوعي السياسي كل هذه الأفكار الخاطئة . .

دار المصريين جميعاً :

وفي حدود هذا التصور ، فإن البعض يروج لأفكار تتعارض تمام التعارض ، مع ما إستقر عليه الفكر السياسي المصري ، على إمتداد الخمسين عاماً الماضية ، من طبيعة لهذه الدولة ، ولنظام الحكم فيها ، وما أُلحق بهذا كله من تطورات أكدت هذا الطابع وبلورته ، ويعتبر ما حدث خروجاً عن إطاره ، وهو ما ينبغي أن نجد له حلاً ديمقراطياً حقيقياً . .

ومنذ ثورة ١٩١٩ ، والنظام السياسي المصري ، قد إستمد وجوده من الإقرار بالعمود الفقري لأي حركة قومية ، وبما إستقر عليه الفكر الليبرالي ، وبهذا أصبحت مصر « دولة علمانية » تستمد شرائعها من الزمن المتغير والمتطور ، وهو ما إستتبع تأكيد مجموعة من الحقائق الأساسية .

● أولها أن السلطة المعبرة عن جموع المصريين ، هي سلطة مدنية وليست سلطة دينية ، وهي تلي الحكم بالإقرار الجماهيري وبناءً على رضا المحكومين ، وتستمد شرعيتها من الإختيار أو الإقرار ، وهي ليست مفوضة عن أي قوة علوية ، فالحاكم هو « الملك » وليس الخليفة ، وهو رمز الدولة وليس ـ كما زعم بعض الخلفاء ـ ظل الله على الأرض . .

---

(١) إشارة لمنشور سري ، كان يوزع بكثافة قد تدعو للريبة بين المسلمين آنذاك ، ويتضمن ما سمي بمحضر إجتماع سري ، ضم البابا شنودة الثالث ، وقادة الكنيسة ، ونسب هذا المحضر للبابا شنودة ، تحريضه للأقباط ، على ما يسمى بتحويل مصر الى دولة قبطية .

وفي النظام الملكي ، كان الملك يملك ولا يحكم ، وهو يلي الحكم طول حياته وتتولاه بعده ذريته ، ولأنه رمز للدولة ، فليس مسؤولاً بشكل مباشر ، خاصة أنه غير قابل للعزل - دستورياً - ومن هنا فهو يمارس بواسطة وزرائه ، والوزراء مسؤولون ومتضامنون في المسؤولية أمام مجلس النواب ، الذي ينتخبه جموع المصريين ، ليصدر نيابة عنهم القوانين والشرائع في حدود مصلحتهم .. وفي النظام الجمهوري الرئاسي ، وهو السائد منذ ١٩٥٦ وإلى الآن ، فإن رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشعب ، وهو ينتخب بواسطته ، ويعبر عنه ويستمد سلطته منه .

● وترتيباً على هذا ، فإن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، هي علاقة موضوعية وليست شخصية ، كما أنها ليست علاقة مقدسة وأنها ليست علاقة بين « الخليفة » و « الرعايا » ولكنها علاقة بين « الدولة » و « المواطن » والفرق بين العلاقتين واضح وصريح فالخليفة يعتبر نفسه إمام المسلمين ، ومفسر دينهم ، وهو يحكم - فيما يزعم لنفسه - على أساس تطبيق أحكام الله ، لذلك فإن سلطته مقدسة ، أما في الدولة المدنية ، فإن السلطة تعبر عن مصلحة المواطنين الدنيوية ، وهي تطبق شرائع يضعها ممثلون لمجموع الأمة تحمي مصالحهم المتطورة والمتغيرة .

● وأساس العلاقة بين الدولة والمواطن في أي نظام ديمقراطي ، هو كفالة « حقوق المواطنة » للجميع ، فالمواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق .. فكل المواطنين يدفعون الضرائب التي تمول منها الخدمات العامة ، وليس فيهم من يدفع « الخراج » أو « الزكاة » في مقابل من يدفع « الجزية » ، وليس هناك في الدولة المدنية من يعفون من التجنيد ويقوم آخرون بحمايتهم والدفاع عنهم فالتجنيد إجباري على كل المواطنين ، والجميع ملزمون بالخضوع لأحكام القانون لصيانة الأمن والنظام العام[1] وفي مقابل هذا فللمصريين جميعاً

---

(١) في أثناء صياغة دستور ١٩٢٣ ، دارت بعض المناقشات حول حق الانتخاب ، وكان محك المناقشة هو أن « المواطنة » حقوق ، وواجبات .. ومن هنا أقرت اللجنة مبدأ أن « الإقتراع العام » أو « حق الإنتخاب » هو من حقوق كل المصريين ، لا فرق في ذلك بين أمي وجاهل ، ورفضت ما طالب به البعض من قصر =

حقوق متساوية في تولي الوظائف العامة وفي الإستفادة من الخدمات العامة والإجتماعية كما أنهم متساوون أمام القانون ، ولهم جميعاً حقوقهم في ممارسة كافة الحريات العامة ، وعلى رأسها حرية الرأي والعقيدة . .

وجوهر هذا كله هو أنه لا يجوز التفرقة بين المصريين في الحقوق والواجبات بسبب ما يدينون به ، أو يعتنقونه من معتقدات دينية أو دنيوية ، إجتماعية أو سياسية ، أو فلسفية ، كما أنه لا يجوز التفرقة بينهم بسبب جنسهم ، فالمرأة كالرجل أمام القانون ، ولها كل حقوقه ، أو بسبب أصولهم ، فالقانون لا يفرق بين أبناء الأسر وأبناء السبيل . وبمقتضى هذه القواعد ، فليس هناك في مصر درجات للمواطنة وينبغي ألا نسمح لأحد بأن يفتعل هذه الدرجات .

وهذا كله ينظمه الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ الذي ينص على أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة . لا يتميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[1] ، كما أنه ينص على أن الدولة تكفل « حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية[2] .

علمانية الدولة في المنظور الديني :

والواقع أن فكرة الدولة المدنية لا تخالف الدين الإسلامي ، الذي لم ينص على شكل معين للدولة الإسلامية ، فقد كانت الخلافة إجتهاداً خاصاً للصحابة الأولين ، بدليل أن الخلاف حول نظام الحكم في دولة الإسلام قد

= الإنتخاب على المتعلمين وكان منطقها في ذلك ، أن الإنتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية ، وما دام هذا الذي يفلح الأرض ، يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه في الإنتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع (راجع مذكرات في السياسة المصرية ـ د . محمد حسين هيكل ـ ح ١ ص ١٣٤) . ودفع الضرائب والجندية محكان رئيسيان في حق المواطنة . .

(١) المادة ٤٠ من دستور ١٩٧١ . والمادة بنفس النص تقريباً وردت في دستور ١٩٢٣ ـ المادة الثالثة منه ـ وكذلك وردت بنفس النص تقريباً في دستور ١٩٥٦ ـ المادة ٣١ .

(٢) المادة ٤٦ من دستور ١٩٧١ . والمادة بنفس النص تقريباً وردت في دستور ١٩٢٣ ـ المادة ١٣ ، كما وردت بنفس النص في دستور ١٩٥٦ المادة ٤٣ .

إستمر وتزايد بعد أقل من ربع قرن على وفاة الرسول ، وكثر فيه الحوار والخلاف بين مدارس الفكر الإسلامي .

والمدرسة العقلانية المستنيرة في هذا الفكر ، لا ترى في الدولة « العلمانية » أو « الزمنية » خروجاً على شرائع الإسلام ، وهي تذهب إلى القول بأن الله لا يمكن إلاّ أن يقصد مصلحة عباده ، وأن نصوص القرآن ما نزلت إلا لذلك ، فإذا اتضح من ظاهر نص قرآني أنه - ظاهراً - يخالف هذه المصلحة ، جاز تأويل تفسيره بما يحقق مصلحة المسلمين ، فإذا كان النص حديث نبوي جاز الحكم ببطلانه على أساس أنه ضعيف الإسناد . . والمفهوم عند هذه المدرسة أن « العقل » هو الذي يحدد الصالح والطالح من الأمور ، كما أن جموع المسلمين هي التي تحدد مصالحها على ضوء المتغير من الظروف والأوضاع الزمنية ، وهو ما يكفله أي تمثيل ديمقراطي ، بما لا يجعل من اللجوء إلى التشريع الزمني مخالفة لأي فهم مستنير في الإسلام(1) .

ومن الحق أن نقول أن هذه المسألة هي من المسائل التي يطول حولها الخلاف والجدل في الفكر الإسلامي .

بيد أن هناك مدرسة تقبله بالفعل ، وفي تحليل الدكتور « طه حسين » لنظام الحكم الإسلامي حتى في ظل الرسول ، ذهب إلى القول بأن نظام الحكم النبوي كان نظاماً مدنياً ، ولم يكن نظاماً تيوقراطيا ، وأن له تميزه الخاص والمتفرد في أنظمة الحكم التي كانت سائدة آنذاك . .(2) .

وقد تصدى المفكر الإسلامي الكبير « علي عبد الرازق » لهذه القضية في العشرينات . . وحسم المسألة وناقشها منتهياً إلى القول بأن محمداً ﷺ ، ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ، ولا دعوة لدولة ، وإنه لم يكن للنبي ﷺ مُلْكٌ ولا حكومة ، وإنه ﷺ ، لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ، ما كان إلا رسولاً

---

(1) راجع في ذلك - أحمد أمين - ضحى الإسلام - الجزء الثالث - الطبعة الأولى من ص ٢١ الى ٢٠٧ .
(2) راجع - الفتنة الكبرى - ج ١ : عثمان .

كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك »[1] .

ولا يعنيني هنا أن أدخل طرفاً في هذا الحوار ، إذ من المؤكد أن الفكر المصري في مجمله قد إستقر على الأخذ بنهج هذه المدرسة المستنيرة عملاً وفعلاً بل وتصدى المفكرون الإسلاميون المستنيرون للتيار الذي يدعو للدولة الدينية من منظور الإسلام نفسه ، حرصاً منهم على تجنيب دين الله الدخول في صراعات الحكم والسياسة ، وصيانة للعقيدة الإسلامية من أن تُحمَّل بأوزار الذين يزعمون أنهم يحكمون بإسمها ، أو باعتبارهم خلفاء عن الرسول .

وقد شهدت الفترة بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ دفاعاً مستميتاً من الليبراليين المصريين ، من أجل الحفاظ على الطابع العلماني للدولة المصرية ، وتأكيده ، سواء في قضايا حرية الفكر أو التشريع . وهناك العديد من المناقشات الحادة التي دارت في المجالس النيابية انتصاراً لهذا الإتجاه ، خاصة أن القوى الديكتاتورية كانت تحاول التقنع بدعوى الدولة الدينية « لكي تضرب بها كل الحقوق الديمقراطية للشعب ، وتقضي على مبدأ « الأمة مصدر السلطات » وهو جوهر النظام الديمقراطي وحجر الأساس في علمانية الدولة . . »[2] .

ومن بين هذه المناقشات ، مناقشة جرت في مجلس الشيوخ المصري عام ١٩٤٣ حول قانون الميراث ، إذ كان مشروع القانون المعروض يتضمن مادة تقول أن الميراث يحجب عن « الوارث » إذا قتل « مورثه » ، واستثنت المادة من هذا الحجب الزوج الذي يقتل زوجته وهي متلبسة بالزنا ، فأباحت له أن يرثها ، وأراد بعض أعضاء المجلس أن يتوسعوا في هذه الرخصة ، فطالبوا بأن

---

(١) علي عبد الرزاق ـ الإسلام وأصول الحكم (بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام) الطبعة الثالثة ١٩٢٥ ـ مطبعة مصر ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(٢) راجع في ذلك كتاب خالد محمد خالد ـ من هنا نبدأ ـ وقد ناقش المسألة في فصل بعنوان « قومية الحكم » ، ويمكن الإستثارة بوجهة النظر الأخرى في كتاب محمد الغزالي « من هنا نعلم » ـ راجع كذلك رأياً آخر في هذا الموضوع في مقال سامي خشبة « التفكير الليبرالي ومفهوم الدولة المعصومة » ـ الآداب البيروتية أغسطس ١٩٧٢ ، وهو يعتبر تنبيه مبكر لخطر إنبعاث ظاهرة المطالبة بدولة تيوقراطية بعد النكسة . .

يشمل هذا الإستثناء الأب الذي يقتل بنته الزانية ، والأخ ، والإبن اللذان يفعلان نفس الشيء . .

وكادت المادة تمر ، لولا أن إعترض الدكتور « محمد حسين هيكل » ـ وكان عضواً بالمجلس ـ وبنى إعتراضه على أساس أن إباحة الميراث للأخ والأب والإبن الذي يقتل مورثته الزانية هو حكم أخلاقي ، وأن الإستثناء أعطي للزوج لأنه يكون في حالة نفسية لا يمكن أن نبيحها للآخرين ، إلا إذا كنا بذلك نؤثم الزانية ونهدر دمها ، وهذا غير وارد ، لأن الدستور المصري (١٩٢٣) قائم على الأسس الزمانية وليس على أي أسس غيرها . . وقبل إعتراض الدكتور « هيكل » . . ولم تمر المادة . .

وقد دخل الوفد المصري ـ وكان قلعة من قلاع الديمقراطية الليبرالية في عمومه ـ معارك طويلة في هذا الصدد ، فعند الإعداد لتولي الملك السابق « فاروق » لسلطته الدستورية ، اقترح بعض أمراء الأسرة المالكة ، أن يتوج الملك في حفلة دينية يسلمه فيها شيخ الأزهر سيف جده « محمد علي » ، ثم يتلو هو والمشايخ دعاء خاصاً . . وقد تصدى « مصطفى النحاس » لهذه الفكرة بشراسة ، وأصر على ألاّ ينفذ إلا ما جاء في الدستور ، من أن الملك يحلف اليمين أمام مجلس البرلمان ، وعندما إقترح البعض ـ كحل وسط ـ أن يصلي الملك صلاة الجمعة في ثاني أيام تتويجه بالجامع الأزهر ، رفض « النحاس » أيضاً ، وقال أن جلالته يستطيع أن يصلي وقتما شاء ، وفي أي مسجد يريد ، ولكن هذا لا يكون بين مراسيم التتويج لأي سبب .

وقد بنى « النحاس » إعتراضه على نفس الأساس ، وهو أن الملك يتولى السلطة من الشعب ، وليس من شيخ الأزهر ، على أساس أن الأمة هي مصدر السلطات ، وهي التي تعطي العرش للملك ، لأن تناوله لسيف جده من شيخ الأزهر يخلق شبهة أنه يحكم لطائفة من الأمة دون أخرى [1] .

---

(١) راجع التفاصيل في كتاب محمد التابعي ـ أسرار الساسة والسياسة وصحف صيف ١٩٣٧ . . وخاصة الأهرام والمقطم والمصري . .

والمسألة بالنسبة للفكر المسيحي أيسر منالاً . . « فمنذ البداية ، رفضت الكنيسة القبطية ربط السلطة الزمنية بالدين . ولقد حفظ لنا تراث البطريرك المصري « أثناسيوس » الذي تولى البطريركية بين ٣٢٨ و ٣٧٣ م ، حديثاً موجهاً إلى الإمبراطور الروماني « قسطنطين » ، قال له فيه : لا تحكم نفسك في المسائل الكنسية . ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل ، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة . . فليس مسموحاً لنا بأن نمارس حكماً أرضياً ، وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي [١] .

وفي حين نشأ إرتباط بين الكنيسة والدولة في أوروبا . فإن الكنيسة المصرية ، ظلت تصدر على أساس فهمها الصحيح أوصية السيد المسيح لأتباعه « أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » ، وهو ما عنى لديها فصل الدين عن الدولة . . وهذا هو السبب في أن الأقباط المصريين رفضوا تقديم أي مساعدة للصليبيين للإستيلاء على مصر ، إذ إعتبروا أن مثل هذه الحروب إنما تتم لحساب قيصر وليس لحساب الله [٢] .

عودة الروح للأفكار القديمة :

وبرغم أن علمانية الدولة كانت قد أصبحت قضية منتهية تقريباً . . على أساس أن كل الدساتير التي صدرت بعد الثورة قد تضمنت ما يؤكد هذا كما سبق أن أوضحنا ، فإن كثيرين قد أطلوا بوجوههم ، ليطالبوا من جديد بالقضاء على زمنية الدولة . .

ومن الحق أن نقول أن هذا التيار كان يعمل بإستمرار طوال العشرين عاماً الماضية تحت السطح ، وقد طرح نفسه واضحاً وصريحاً أثناء مناقشة الميثاق عام ١٩٦٢ أمام « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » ، وبهذا إتضح أن عشرة أعوام من الثورة ، قد ركزت بعض عيوب المرحلة السابقة ، وهذا يعود إلى الصراع الحاد

---

(١) د . وليم سليمان : الكنيسة المصرية تواجه الإستعمار والصهيونية ـ دار الكاتب العربي ١٩٦٧ ص ـ ٨ .
(٢) نفس المصدر من ص ١٥ ـ ١٨ .

الذي نشب في بداية الثورة بينها وبين « الأخوان المسلمين » الممثلون السابقون لهذا الإتجاه ، إذ دفع التكتيك السياسي الثورة ، إلى محاولة عزل هذه الجماعة عن الجماهير ، دون إثارة حساسيتها الدينية ، وذلك بإقرار بعض المنطلقات السياسية لها ، ومنها فكرة الحكم الديني . .

وفي مواجهة هذا التيار الذي تقنع به المدافعون عن « حرية التملك » من أغنياء الفلاحين ، في مؤتمر ١٩٦٢ . . قال الدكتور « صلاح الدين نخيمر » في المؤتمر : « أن عصر القوميات يا إخواني هو عصر التزمين ، إنما هو العصر الذي تتوقف فيه السلطة عن أن تكون دينية لتكون زمنية » .

وقد إلتفت « د . نخيمر » لمفارقة غريبة في هذا الإتجاه . . فبينما طالب كثيرون بالحد من حرية المرأة بحكم الدين، لم يجدوا في أنفسهم الشجاعة للمطالبة بإلغاء الخمور مثلاً لعلمهم أن تنفيذ هذا غير عملي وغير ممكن (١) .

غير أن هذا التيار عاد للتصاعد بشراسة بعد النكسة ، وإستمر تصاعده في الفترة الأخيرة ، بفعل نشاط عدد من العناصر المتعصبة ، التي تعبر عن مطامح أغنياء الفلاحين في إرساء أوضاع سياسية تكون أكثر ضماناً لحرية التملك والإستثمار ، خاصة في ظروف الأزمة التي تحيط بوطننا ، والتي تسعى كل القوى الوطنية والمستنيرة من أجل حلها شعبياً ديمقراطياً ، بجعل من جهد الجماهير الشعبية في تحرير الوطن وإنجاز وأستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، المقدمة الطبيعية للدخول في آفاق الثورة الإشتراكية .

والمشكلة كلها أن هذه العناصر تدعو لرأيها بطريقة أصبحت مثار خوف للمصريين من غير المسلمين ، ثم أصبحت تمثل إستفزازاً للمتعصبين منهم ، وهو ما أدى تصاعده إلى الموقف الراهن . .

ويتقنع المطالبون بالدولة الدينية ، وراء الزعم بأن إنشاء هذه الدولة هو الكفيل بالنصر على العدو الإسرائيلي ، وهي فكرة خاطئة تماماً ، ولا حاجة بنا

---

(١) المحاضر الرسمية لجلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (مايو ١٩٦٢) - محضر الجلسة ١١ في ١٩٦٢/٧/٦ - ص ٣٧٤ من المضبطة الرسمية - المطابع الأميرية .

للتذكير بما ارتكبه « الخلفاء » من جرائم في حق الشعب المصري ، سواء كانوا أمويين في دمشق أو عباسيين في بغداد ، أو عثمانية على ضفاف البوسفور . .

ويكفي أن نذكر بأن أمير المؤمنين « السلطان عبد الحميد » هو الذي أصدر منشور عصيان « عرابي » الشهير . . الذي قال فيه بأن عرابي « كافر وخارج عن دين الإسلام لمخالفته لولي الأمر الشرعي » ، وولي الأمر « الشرعي » في نظر خليفة رسول الله ، هو الخديوي توفيق . . ومن المؤكد أن « عرابي » كان أقرب لله ولرسوله من « المجنون » الذي كان يزعم ذلك لنفسه ، وهو يحكم المسلمين من أحضان الجواري ، ويسلم أوطانهم للمحتلين في وقت كان أقباط مصر ومسلموها يحاربون العدو ، وكان البطريرك المصري كيرلس الخامس قد أصدر بياناً بأن الإنجليز خارجون عن دين المسيح لعدوانهم على شعب مصر . .

ومن المضحك أن يزعم البعض بأن إسرائيل قد إنتصرت لأنها دولة دينية ، وبرغم أن هذا غير صحيح على إطلاقه ويتضمن تبسيطاً مخلاً للقضية ، فإننا لو إعتمدنا هذه الحجة ، فسوف نفقد وجاهة ومعقولية المنطق الذي نواجه به إسرائيل على المستوى العالمي . . فنحن نبني كل منطقنا على أساس أن إسرائيل دولة عنصرية متعصبة ، وأن جوهر الوجود الإسرائيلي جوهر غير متحضر ، أذ لا توجد دولة في العالم المعاصر ، تبنى على أساس ديني . . فكيف نبني دولتنا على نفس الأساس الذي ننكره على إسرائيل ؟ . .

وليس صحيحاً أن بناء الدولة الدينية هو الكفيل بالنصر ، فقد تمزقت الدولة الإسلامية شيعاً وإمارات وحروباً وفتن داخلية قبل أن يمر نصف قرن على وفاة الرسول ، والحروب التي جرت بين المسلمين بعضهم البعض ، أكثر من تلك التي جرت بينهم وبين المشركين أو المرتدين أو الملاحدة .

والواقع أن بناء دولة دينية ، يجعل من الصعب علينا أن نحارب إسرائيل بحكم المنطق الأساسي الذي يحكم المسألة كلها . . فهل نحاربها لأنها تدين باليهودية . . كيف نفعل هذا واليهودية في النهاية دين سماوي ، يعترف به القرآن ، والمعتنقون له من أهل الكتاب الذين أوصانا بهم القرآن . .

وهكذا تفشل هذه الدعوة في أن تقدم أي خدمة حقيقية لقضيتنا . . بل وتضر بها ، ثم هي تضر أيضاً بوحدتنا القومية ، لأن المتعصبين من المسيحيين يواجهونها بدعوى أخرى . . هي دعوى التمثيل الطائفي .

مصريون لا طوائف :

وليس المهم هنا أي الدعوتين « فعل » وأيهما « رد فعل » فالواقع أمامنا يكشف عن أن المسألة أصبحت « فعلاً » و « رد فعل » مستمرين ، وفي تصاعد لولبي يأخذ بخناق كل الذين يشعرون بأن « المواطنة » وحقوقها هي الأساس في كل شيء . .

ودعوى التمثيل الطائفي ، لا تقل خطراً عن المطالبة بالحكومة الدينية ، فهي تحول الأديان المتعددة ، التي قد توجد في الوطن الواحد ، إلى « قوميات » تطالب بحقوق منفصلة ، وبتمثيل نسبي وظائفي وقد سبق أن تعرضت اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٣ لهذه المسألة فيما يتعلق بامتيازات العربان وبتمثيل الأقباط في مجلس النواب . .

يقول الدكتور « محمد حسين هيكل » ـ وكان عضواً بلجنة الثلاثين التي وضعت هذا الدستور ، ان « صالح باشا لملوم » قد طالب بأن يقر في الدستور على إمتيازات العربان التي كانت سارية يومئذ . . وكان ولاة مصر في العصور الوسطى قد عهدوا للعربان بالدفاع عن الحدود . وفي مقابل ذلك كانوا يعفون من الجندية وقد رفضت اللجنة الإقرار بهذا الإمتياز ، على أساس أن الدولة هي التي ستدافع عن الحدود ، وأنه لا يجوز أن يعفى أحد من واجب الدفاع عن الوطن . .

أما نظرية تمثيل الأقليات فقد عرضها « توفيق دوس باشا » . وقد قدمها موضحاً بأنه لا يقصد خلق إمتيازات للأقباط . ولكنه يقصد إسقاط حجة الإنجليز الذين إحتفظوا في تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات . كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . وأنه لو نص في الدستور على

تمثيلهم سقطت الحجة . لأن الأقباط سيجدون من ممثليهم في البرلمان من يدافع عنهم . .

وفي تبرير فكرته قال « توفيق دوس » أن الأقليات محدودة العدد ، لا يبلغ عددها عشر عدد السكان ، فإذا مثلوا بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ، ولم يجز عليه . ولكن اللجنة إعترضت على الفكرة وإعترض عليها الأقباط المستنيرون ، وبنى هؤلاء موقفهم على أن الدستور ينص على حرية الإعتقاد وحرية الرأي ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، والتمثيل الطائفي يهدم هذه الأسس ، ويحول مصر من دولة قومية موحدة ، إلى مجموعة من الطوائف الدينية تنتهي بالتمزق الكامل لأرض الوطن[1] .

وقد ظهر صواب رأي اللجنة ، عندما أجريت الإنتخابات العامة في أواخر ١٩٢٣ تطبيقاً للدستور ، فقد تمت على أسس سياسية ، وإختار المواطنون ممثلوهم على أساس إنتماءاتهم الحزبية فنجح مرشحون أقباط في دوائر كلها من المسلمين وسقط منافسيهم المسلمين ، ولم يكن الدين عاملاً من عوامل السقوط أو الفوز إذ حدث العكس في دوائر أغلبيتها من المسيحيين وجاءت نتائج الإنتخابات بعدد من النواب الأقباط يزيد عن المقاعد التي كانت ستخصص لهم ، فيما لو إتبعت قاعدة التمثيل الطائفي . .

وليس هناك في الدستور المصري القائم حالياً أي شروط تحول دون تولي أي مصري لأي منصب من المناصب الكبرى أو الصغرى ، التنفيذية أو التشريعية ، بما في ذلك رئيس الجمهورية نفسه الذي لم يشترط الدستور فيمن تولاه سوى أن يكون مصرياً ومن أبوين مصريين ، ولم يشترط أن يكون مسلماً ، ونفس المسألة بالنسبة لتولي المناصب الوزارية . وقانون مجلس الشعب لا يشترط لعضوية المجلس أي شروط تتعلق بالدين أو الجنس أو الأصل .

وفي ضوء هذه الحقوق المكفولة . تسقط دعوى التمثيل الطائفي . التي لا

---

(١) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق ص ١٣٥ .

نتيجة لها إلا تقسيم الوطن . وإفتعال المشاكل وضرب الوحدة الوطنية وأساسها القومي في الضميم . وليس معقولاً أن يكون رد الفعل لدعوى متعصبة هو دعوى مناظرة لها . . والحقيقة أن الدعوتين هما وجهين لعملة واحدة وضررهما متماثل . .

الخطر الوهمي على الأديان :

وقد يبدو غريباً أن يصاب الفكر السياسي المصري ، بعد عشرين عاماً من الثورة القومية الثالثة ، وأكثر من خمسين عاماً من الثورة الثانية ، بنكسة تطرح للنقاش قضايا سبق أن حسمها بما لا يدع سبيلاً لمناقشتها من جديد أو حتى للإختلاف حولها .

ومن المدهش أن يحدث هذا في ظروف كتلك التي نواجهها . ويحجم يتجاوز تأثير العناصر الأجنبية . ويتجاوز حتى تأثير النشاط الذي تبذله العناصر الرجعية في الداخل تلك التي تحاول تصوير المسائل كما لو كان هناك خطر يحيق بالأديان . . دون أن تقدم دليلاً واحداً على هذا فالمؤمنون من كل الأديان يمارسون حريتهم الدينية . ويعبدون الله في سماحة ويدعون إليه بالموعظة الحسنة بعيداً عن العصبية والتحجر والجمود . . عن الشعوذة التي تنفر الناس أكثر مما تجذبهم . .

والواقع أن هذا كله يخرج من معطف الذين يريدون أحكام الحصار حول الجماهير الشعبية ، لكي لا تشارك في أمور بلادها ، أو في صياغة المستقبل على أرض الوطن ، وذلك بمداعبة وإستفزاز غرائزها وعواطفها الأولية ، بهدف التمكين لرؤى هؤلاء المحاصرين من الإنتشار بينها ، وهو ما يضع الجماهير في جيوب معاطف الساعين لعرقلة التطور ، والذين يخافون من أن يكنسهم المستقبل .

على أن الآثار المترتبة على ترك مثل هذه الآثار تنتشر أخطر مما تظن فكثيرين ممن يزعمون لأنفسهم فهم الإسلام وهم في ذلك أميون أو شبه أميون ، قد نصبوا أنفسهم لإصدار الأحكام على الناس : فهذا كافر وهذا مؤمن ، وتلك

الفكرة توافق الإسلام وتلك تعارضه . ويعض ما يصدرون من أحكام تتعلق بقواعد هي من أسس نظامنا الإجتماعي لا يجوز لأحد أن يتخذ الدين ستاراً لمارستها ولإستثارة الجماهير ضدها خاصة إذا لم يملك من الثقافة الدينية ما يمكنه من ذلك .

والنتيجة الخطيرة لهذا كله ، أن تسود بلادنا نغمة من الضيق بالآراء المخالفة وأن تسد أبواب الإجتهاد في الدين أو في السياسة ، وأن يفرض علينا مناخ متزمت في كل شيء ، وهو ما سوف يقود بالتأكيد إلى المصادرة الكاملة لحرية الفكر والتعبير والرأي ، وسيادة مناخ من الإرهاب الفكري . يعوق تقدمنا ، ويعرض الحريات الأساسية للمصريين للخطر الشديد ، فضلاً عن أن بعض الأساليب المتبعة قد تؤثر في الأمن العام . .

ولن نستطيع أن نجد حلاً لهذا الذي حدث ، سوى تعميق الهياكل الديمقراطية في بلادنا ، بما يسمح للجميع بحقوق التعبير في الضوء الباهر . والمناقشة العلنية ، وفي حدود حقوق المواطنة التي كفلها الدستور لجميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم أو أجناسهم أو أصولهم . وأن تكون حقوق المواطنة محل رعاية من الدولة ، وتتولى المحكمة الدستورية العليا ، والقضاء الحكم في أي إجراء أو قانون ، أو تطبيق لأحدهما ، ينجم عنه ، هضم حق من حقوق المواطنة ، لأي مواطن بسبب أي لون من ألوان التفرقة .

ولا بد بعد هذا كله من أن يتفجر المناخ السياسي في بلادنا بالعمل الدؤوب في إتجاه تحرير الوطن ، لتشد الأرض الضائعة إنتباه الذين يتوهون في دروب فرعية ، ففي هذه الأرض التي يرتفع فوقها علم غريب من ذكريات المسلمين والمسيحيين ومن آثارهم المقدسة ، ما يستحق عناء الإهتمام بها وليس الإنشغال عنها بما يضر ولا يفيد .

ولن يتفجر هذا المناخ إلا إذا أدركنا عمق هذه الرغبة في التنوع داخل إطار الوحدة ، التي قد تأخذ أشكالاً غريبة ، لكنها جميعاً تتضمن إحتجاجاً مراً وصارخاً وقد يكون ضاراً على محاولات التوحيد المتعسفة .

ولـو أدركنا ذلـك ، فسوف يفضـح المشعوذون والـدجـالـون والمتعصبـون وسيكتشف كل المتدينين ، أن ما كادوا يشعلونه من فتن ، لا يخدم الدين ، إنما كان محاولة لتمزيق أعلام الوطن . . وتنكيس رايات الله . .

٥ طلقات لا تطيش على جبهة الفكر

« . . كثيرون كانوا يظنون . . ـ وبعض الظن إثم . . إن البرجوازية المصرية . . مكنت للعلمانية . . » .

القضية التي يسعى بها هذا الحديث[١] هي قضية « جبهة المثقفين » تلك التي ينبغي أن ننهض لإقامتها بأسرع ما نستطيع ، وأن نهتم بالحوار حولها ، حوار جاداً وحاداً ، متواصلاً وحاسماً ، يشترك فيه كل المثقفين الذين تشغلهم مأساة هذا الوطن ، وينتمون لتراب أرضه ، وتراث فكره ، ويشعرون بالضياع ، إذ يرون طاقاتهم الإبداعية تهدر فيما لا طائل من ورائه ، تتسرب إلى حيث ينمو القحط ، فتكرس ـ على غير ما يرغبون ـ أوضاعاً هم أشد الناقمين عليها ، وأكثر المتألمين منها . .

وينبغي أن تتعدد أطراف هذا الحوار ، وليس معنى هذا أن تتشوش ، فمن البديهي أن الذين يعبرون هم طرفه الأ[illegible]ل ، مهما يعد ما يقولون عما نقول أو يقول غيرنا ، وما يعتقدون غير هؤلاء وأولئك ، ومهما إختلفت بيننا الرؤى ، وتنوعت المسالك ، طالما يجمعنا ذلك الإطار الواسع الذي إصطلح على تسميته

---

(١) نشر هذا المقال في مجلة « الكاتب » القاهرية ـ في العدد ١٤١ (ديسمبر ١٩٧٢) وقد شطبت الرقابة على النشر بعض صفحاته ، ولم أستطع أن أرده إلى أصله ، لأنني لم أحتفظ بمسودته ، ولم أسترد مخطوطته . وهو يعالج ـ بدرجة من الحذر تتناسب مع إمكانيات النشر آنذاك ـ إتجاهات إدارة السادات ، نحو حل القضية الوطنية في إطار المعسكر الإمبريالي من خلال تحليل الصراع على الجبهة الفكرية ، خلال العام الذي سبق حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو يعتبر نبوءة مبكرة .

بالعداء للإستعمار والإمبرالية ، وقد يكره البعض المصطلحين ، وليس لنا حيلة فيها أقره قاموس الفكر العالمي ، فإذا طلبوا أن نطلق على هذا كله « الإرتباط بالوطن » فلن نختلف معهم على ألفاظ .

ومن الواجب أن ندعو الدولة لكي تشترك في هذا الحوار ، ومن الواجب أن تستجيب لما ندعوها إليه ، فما نظنه يتكامل بدونها ، ونحن في بلد تتولى الدولة فيه من أموره أكثرها ، ولا تترك للناس إلا القدر اليسير من أمورهم ، ثم إن ذلك كله حقنا عليها ، تكفله لنا نصوص في دستور هذا الوطن ، وتكفله دروس في تجربته ، وتحتمه فوق هذا وذاك مصلحته .

وما أكثر منظمات الدولة التي تشرف على الثقافة والإعلام وأمور الفكر ، فهناك وزارات ومؤسسات تتبع الحكومة ، وهناك تنظيم سياسي تقول وثائقه أنه تعبير عن تحالف شعبي ، ويضم بين ما يضم لجاناً للثقافة والإعلام والفكر[1] ولهذا التنظيم « هيئة برلمانية » هي مجلس الشعب ، به لجان بهذا كله ، وهناك مجالس عليا للبحث العلمي وأخرى للبحث الإجتماعي ، وثالثة لرعاية الآداب والعلوم والفنون ، ثم هناك الجامعات ومراكز البحث وما أكثر عددها .

فإذا تركنا تلك المنظمات الرسمية أو شبه الرسمية وقد قبلت دعوتنا، فلنلتفت أيضاً لتلك المنظمات القليلة والمبعثرة التي تضم أدباء وفنانين وكتاباً ومفكرين ، أنشأوها بمبادراتهم الذاتية ، وتعيش بحماس العدد القليل منهم ، تتفاوت في نشاطها ، وتتفاوت في رؤيتها ، بيد أنها جميعاً أبعد ما تكون عن النشاط الفعال ، تخنقها الصراعات الشخصية ، ويقتلها الإحساس بأنها بلا دور حقيقي ، مهما أرضى أصحابها أنفسهم بزعم هم أول المدركين أنها عارية عن الصدق . . وبعض تلك المنظمات في العاصمة ، لبعضه دور باذخة التكاليف خاوية المحتوى ، ولبعضه دور فقيرة التكاليف ، فقيرة المحتوى ، ولغيره مقاعد المقاهي تمتلىء بالمثرثرين في أعراض الكتاب ، وفي أعراض أنفسهم ، يحط عليها الذباب من عفونة الكلمات ، وتتعقد فيه اللغة من مرض النفس ، وعقد

(1) كان التنظيم السياسي الواحد ، القائم آنذاك ، هو الإتحاد الإشتراكي العربي ، الذي إستولى السادات على قيادته ، بعد أن طرد منها مجموعة علي صبري .

النقص ، ونرجسية طافحة كطفح المجاري في أحياء الفقراء . .

وليست المنظمات التي تتخذ لها من عواصم المحافظات والمدن الصغيرة مقاراً ، ببعيده عن كل تلك الأمراض المعدية ، يضاف إليها أمراض الحياة في مجتمعات أقرب إلى القيم الزراعية ، وأبعد ما تكون عن رحابة الفكر المرتبط بالمدينة ، يحصرها القحط الفكري ، وتقتلها الغربة الموحشة . .

وإذن فإن كل تلك المنظمات الرسمي منها وشبه الرسمي ، والشعبي مدعوة كلها لتشارك في ذلك الحوار الذي ندعو إليه حول « الجبهة الثقافية المعادية للإستعمار » ، فإذا قبلت الدعوة ، فسوف نجد أنفسنا أمام ممثلين لتيارات الفكر المصري المعاصر . فإذا لم يتحقق هذا ، فنحن مطالبون بأن نستكمل تمثيل هذه التيارات ، بما تضمه من مفكرين يمثلونها ويعبرون عنها .

وإذا شئنا أن ننظر للأمر بإعتباره تصنيفاً فكرياً محضاً ، فلنقل أن في بلادنا الآن من تيارات الفكر أربع تيارات رئيسية :

● هناك من يعتمدون اليسارية وسيلة للنهم ، وكشافاً له ، وقد يغلو بعضهم ، وقد يعتدل بعضهم ، وقد يسحب هذا من ذاك حتى الإنتهاء ، وقد يلج بابهم من يسمون أنفسهم باليسار الجديد ، فيهم من رومانسية البداية حماس ، وبعض من قِلَّة تَدبر ، وكثير من إيمان مع قليل من فهم ، وعلو في الصوت مع خفوت الوعي ، تتوثق صلاتهم بأنفسهم عبر المرآة ، أكثر مما تتوفق بمن يزعمون لأنفسهم أنهم تعبير عنهم ، لكنهم في النهاية مخلصون لوطنهم أشد الإخلاص ، وحريصون عليه أبلغ الحرص .

● ولنقل أن هناك تياراً ليبرالياً يقتنع بفكرة الحرية كما صاغتها الثورة الفرنسية ، وبعضه يغلو في المثالية ، فيرى الفكرة كما نبضت بها تلك الثورة ، نقية ، وبعضه يعتمدها كما أقرها الواقع عندما قَوْلَبها الصناعيون والتجاريون لمصالحهم ، وبعض هؤلاء ينظرون لقضية الحرية بإعتبارها مفتاح كل شيء وقد تضيق رؤيتهم لها ، وخاصة عند بعض العناصر التي لا تخلو من الإحساس بأرستقراطية المفكر ، فتعتبر أن كل المشاكل قد حلت إذا لم يقم بينها وبين ما

تريد أن تسوقه للناس من آراء حائل أو مانع . وقد تتسع هذه الرؤية ، فتعتمد الحرية للجميع .

● وبين هذين التيارين ، يقيم التيار الثالث : ينحو بالليبرالية إلى اليسار قليلاً ، فيصوغ منها راديكالية مصرية ذات طابع خاص ، عُمِّدت رسمياً في يولية ١٩٦١ ، ويكاد يتكون منها أكثر أجنحة التيار الناصري تقدماً وثورية ، وهو تيار يعيش على الإنتقاء ، يأخذ من الأنظمة الشمولية فكرتها على الحرية ، باعتبارها حرية النُخبة الممتازة ، ويأخذ من الليبرالية المستنيرة فكرة أن الملكية تلعب وظيفة إجتماعية ، ويأخذ من الماركسية أفكاراً شديدة العمومية ، كفكرة العدل الإجتماعي ، ويرفض تفسيرها للإستغلال باعتباره إستيلاءً على فائض قيمة العمل ، كما يرفض منها فكرها الفلسفي كله ، ويعتمد من فلسفة التاريخ فيها ، فكرة الصراع الطبقي ، بإعتبارها فكرة فاعلة في الماضي ، وليست كذلك في الحاضر .

● ولنقل بعد هذا أن لدينا تياراً آخر ، يتميز برؤية أقرب إلى فكر المجتمعات الزراعية المتطورة ، وينظر للحضارة نظرة خاصة ، ويكره كثيراً من مقولات التيارات السابقة ، ويشك كثيراً بها ، ويزعم له فهمه أنه بذلك يكون أقرب ألى تراثنا ، وخاصة في جانبه الديني ، وهو مع ذلك يتقنع بهذا التيار أو ذاك ، يدعو إلى دولة ثيوقراطية . ويسحب أحياناً بعض المفاهيم المرنة للتيار الثالث ، فيفسر لحسابه نصوصاً من « الميثاق » ، ومن تراث « عبد الناصر » ، أو من بعض الممارسات السياسية القديمة ، فلا تستعصي عليه ، ولا ترفض أن تعمل لحسابه ، فهي حَمَّالَةُ أوجه ، وبها مرونة وعمومية تجعلها صالحة للإرتداء ، تتوشح بها الأجسام على إختلاف حظها من الطول والقصر ، أو النحافة والسمنة .

بيد أن التصنيف الفكري ، سيكون خاطئاً تماماً ، إذا لم ننظر إليه كتعبير عن الصراع الطبقي في بلادنا ، فهو في النهاية مولود لهذا الصراع ووالد له في نفس اللحظة ، ينتج عنه ، وقد يسبقه ، ويتفاعل معه فيقوده إلى خطوات بعضها بسيط يمكن إدراكه ، ومعظمها معقد وعسير الفهم . .

فإذا أردنا أن نسهل الأمر على أنفسنا ، فنستطيع أن نقول أن التيار الأول يعبر عن مصلحة الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ، ويسعى لتأكيد وجودها في مناخنا السياسي .

ولن يكون عسيراً أن نضع بطاقة التيار الثاني على صدر تلك الشرائح المالكة والمستثمرة في الصناعة التي يسميها بعضنا بالقطاع الخاص ، ويفضل آخرون أن نسميها بالبرجوازية الوطنية ، والتي تسعى بدأب منذ أكثر من عشر سنوات لتزيح من أمامها العقبات التي وضعت أمام حريتها في تكوين تراكمها الرأسمالي ـ تزعم أن ذلك أوفق لتطورنا ، وأدعى لتنميته إقتصادياً .

والتيار الثالث يعبر عن تحالف يضم تلك العناصر الأكثر إستنارة وتحرراً من الرأسمالية الوطنية ، التي ترى أن نقل الإقتصاد الوطني ، إلى آفاق التصنيع الثقيل بحيث يواجه ضراوة الإحتكارات العالمية ، يتطلب إقامة مشروعات ضخمة تتصدى لها الدولة ، لتتيح إستقلال السوق الوطني ، وتبني معدات دفاعه ، ثم تتركه بعد ذلك لهذه الرأسمالية الوطنية تكسب منه كما تريد ، وكما تشتهي .

وليس التيار الأخير ، إلا تعبيراً عن فكر « الكولاك » ، تلك الفئة من أغنياء الفلاحين ، وملاكهم المتوسطين ، الذين ضربت الملكية الزراعية الكبيرة لحسابهم منذ صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول ، وعبر العمليات التي انتهت بتوزيع الملكية الزراعية ، على النحو الذي إنتهت إليه في وقتنا الراهن . .

والواقع أن هذا الربط يتضمن نوعاً من الإعتساف والتبسيط ، وفيه من العيوب ما في أي عرض عام ، ومن عيوبه الواضحة أن هناك بعض الشرائح الإجتماعية ، التي تقتنع بفكر ليس هو فكرها ، بل ويكون أحياناً معاد لمصلحتها ، وربما وجدنا من الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين ، شرائح ـ قد تضيق أو تتسع ـ ، تظاهر « الكولاك » فيما يدعون إليه مخدوعة بالنصوص المقدسة حيناً ، وبالطموح الفردي حيناً ، وبنقص الوعي وضحالته في معظم الأحيان .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الربط ، لا يحدد لتلك العناصر الطفيلية في العملية الإنتاجية مكانها ، ولقد كانت تلك العناصر إلى زمن قريب من دعاة الراديكالية والمحتضنين لإنجازاتها وأفكارها ، ولقد سمّيت كثيراً بالبيروقراطية البرجوازية ، أو بالطبقة الجديدة ، أو غيرها من المسميات . . وكانت من أحرص الناس على « قَوْلَبَة » هذ الراديكالية لمصالحها الخاصة ، بحيث تتاح لها فرصة سلب فائض قيمة العمل على شكل أجور ودخول ، ومن هنا كانت معادية لكثير ممن يدعون لليبرالية ، عداء قاسياً ، وقنّعت موقفها ذاك بحديث طويل عن الإشتراكية ، وهو ما خدع فيه كثيرون . . وما زال يخدع به آخرون . .

وأغلب الظن أن هناك شرائح من هذه الطبقة البيروقراطية تظاهر الآن ألكولاك فيها يدعون إليه ، واعية بالخطر المحيق بها إذا ما تفجر المناخ السياسي في بلادنا بديمقراطية شعبية ، تتيح رقابة حقيقية فعالة على وحدات الإنتاج ، وتمنع ذلك الإستنزاف الخطير لفائضه . . بيد أن هناك شرائح أخرى من نفس هذه الطبقة قد رحلت بمكاسبها إلى القطاع الخاص ، تستثمر ما إدخرته في مشاريع رأسمالية تقليدية . . وقد يرتفع صوتها بين الحين والآخر مطالباً بليبرالية تتيح له أن يكون تراكماته . .

ولنقل بعد هذا كله ، أن الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها - وخاصة الشرائح الصغرى منها - هي أنشط طبقات هذا المجتمع فكرياً . . وأن كل التيارات السابقة إنما تخرج من معطفها ، بعضها يعبر عن مصالح الطبقة ككل ، وبعضها يعبر عن شرائح منها ، والقليل منها يخرج على هذه الطبقة ككل وينتمي لفقراء الفلاحين وللعمال ، وهم الذين لم تتح لهم فرصة العمل السياسي الطويل الذي يكفل لهم تبني وجهات نظر محددة في قضاياهم . . أو في قضايا الوطن . .

وفي ذلك شر قليل وخير قليل ، إذا الواقع أن « نقاء الإيديولوجية » شرط يصعب توفيره مع هذا التعقد في الخريطة الطبقية للمجتمع المصري . . وهو ما رصده الراصدون لتطور الفكر السياسي والإجتماعي في بلادنا ، فما أكثر

الرواسب الزراعية في فكر الليبراليين المصريين ، وما أكثر الرواسب البرجوازية في فكر اليساريين المصريين ، بل أن تمثل بعض هؤلاء للفكر المادي الجدلي لا يخلو من رواسب إقطاعية شديدة ، وخاصة في قضايا الإجتماع . .

ومن الواضح في ضوء هذا كله أن تناول قضية « جبهة المثقفين المعادين للإستعمار » سيكون صعباً وعسيراً ، لكن لا حيلة لنا فيها لا مفر منه ، ولا مندوحة عنه ، ذلك أن هناك ضرورات تلح علينا الآن ، أن نلج هذا الباب ، مهما وعرت المسالك وضاقت الدروب ، وربما الصدور ، بل أن تلك الضرورات تتجاوز في أهميتها كل ما يمكن أن نتصوره . .

ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الجبهة الثقافية والفكرية في مصر ، لنجد ظواهر تثير دهشة البعض ، وغضب الآخرين ، وتستفز الكل من الكل . بسبب العديد من الرواسب التي دُفنت طويلاً . . تجاهلاً أو كَبْتاً : فانفجرت بما يشبه البركان ، وليس كل إنفجار بشير خير ، إنما يكون كذلك إذا كان في إتجاه التقدم ، أو إذا خدم بشكل فعال هدف يتجاوز بنا ما نحن فيه .

ولعل أنصار التقدم أكثر قلقاً من غيرهم ، فيما يتعلق ببعض الظواهر الفكرية ، التي تنقلب أحياناً إلى تحرك إجتماعي أو سياسي خطير ، ومن ذلك أن دعاة « الثيوقراطية » قد أطلوا من محابئهم فطاولت الحاهم ألسنتهم الذَّرِبة المدربة على الكلام ، وكثر حديثهم المكتوب والمنشور ، داعياً للعودة إلى الوراء ، ناسفاً كثيراً مما أرساه الفكر المصري ، في أزهى عصور عقلانيته[1] .

ومن الغريب أن وجد هؤلاء منابر عامة تنشر لهم ما يقولون ، بل وتحتفي به ، وتنقل عنهم ما يخطبون وما يذيعون . . وليس من حق أحد ونحن دعاة حرية أن يعترض على حقهم في الكلام ، لكنهم ينفردون به ، ويحرجون أنفسهم

---

(١) كان السادات ، قد أعطى ضوءاً أخضر للجماعات الإسلامية ، لكي تنشط ، لمواجهة من كان يعتبرهم الد خصومه آنذاك ، وهم الماركسيين والناصريين ، وكانت الدعاية الرسمية تركز آنذاك ، على تسميته بـ « الرئيس المؤمن » ، وتحرص على إستخدام اسمه في شهادة الميلاد « محمد أنور السادات » ، وهو إسم لم يكن معروفاً به قبل توليه الرئاسة ، في محاولة لإستدعاء التيار الديني الإسلامي لتأييده من جانب ، وللإيحاء بأن خصومه على السلطة لم يكونوا مؤمنين أو محمديين .

وغيرهم ، ويتجاوزون الدعوة الهينة الرفيقة ، إلى الحركة المستفزة والتحريض غير البريء . . بما أعطى دوائر معادية لحرية الوطن الفرصة للعبث وللتآمر ، ولتوسيع الخرق على الراتق [(1)] .

ومبعث الدهشة في هذا كله ، أن كثيرين كانوا يظنون - وبعض الظن إثم - أن مصر في الحلقة الثالثة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، تلك التي نعرفها باسم ثورة ١٩١٩ ، قد مكنت للفكرة العلمانية في نظامها السياسي ، وبذلت في سبيل ذلك جهداً مركزاً ، في كفاحها ضد أطماع السراي أن ترث الخلافة العثمانية التي أسقطها « الأتاتوركيين » على ضفاف البوسفور ، فطمح إليها « الملك فؤاد » على ضفاف النيل ، وفي كفاحها ضد محاولات هذه السراي لتحويل « الأزهر » من معهد للعلوم الدينية ، إلى مؤسسة سياسية كهنوتية الطابع ، تتبعها ، وتحقق أهدافها وتوازن بها الصراع بين الديمقراطيين وأعداء الديمقراطية لصالح الأخيرين . .

ويجيء هذا البعث الجديد للثيوقراطية مخيباً لظن كثيرين ويدفعهم للتساؤل عن هذا الذي يجري على جبهتنا الثقافية من أين ؟ وإلى أين ؟ ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا !

وكان كثيرون يظنون - وبعض الظن إثم - أن فكرة مثل « حرية المرأة » لم تعد قابلة للنقاش ، وكان ما إستقر منها في الفكر المصري أدناه ، وأقله ، ففي عصر التعصب المذهبي لفكرة حرية المرأة تلك ، لم يتجاوز الأمر حقها في التعليم ، وضاق عند الرواد إلى الحد الذي يجعل هذا التعليم مجرد تلقين لفنون الطبخ والتطريز والتدبير المنزلي ومجالسة الرجل ومسامرته . . ثم إتسع بعد ذلك إلى حق العمل ، ثم المطالبة بالحقوق السياسية . . والتأكيد على ضرورة مساواة المرأة بالرجل في تقاضي نفس الأجر عن نفس العمل . .

---

(1) شهد عام ١٩٧٢ ، أول التوترات الطائفية بين المسلمين والأقباط ، حين بدأت حرائق غامضة ، في بعض كنائس الخانكة .

ثم إتسع عند بعض المغامرين ، إلى الدرجة التي طالبت معها « منيرة ثابت » على صفحات مجلتها « الأمل » بمساواة المرأة بالرجل في حق الإرث ، ودخلت معركة حادة وقاسية إنتصاراً لرأيها المتطرف ذاك [1] . . .

وقد يبدو غريباً مع هذا أن يتزايد الهجوم على فكرة حرية المرأة ، وأن ترتفع الدعوة لعودتها إلى المنزل ، وأن تأخذ هذه الدعوة صورة أو أخرى من صور الجهد العملي ، فتمتنع بعض الإدارات في بعض المصالح عن تشغيل النساء ، بشرط صريح أو بتحايل قبيح ، وتثار قضية الأخلاق إثارة غريبة ، فيتعسف البعض في الربط بين ما يسمونه تدهور الأخلاق ، وبين خروج المرأة للعمل ، ويتوصل هؤلاء جميعاً إلى المطالبة بعودة المرأة الى « رَجم » الحياة ، لتبقى قعيدة المحبسين : الرجل والمنزل . .

ويجيء هذا البعث الجديد « للنظرة الإقطاعية للمرأة » مخيباً لظن كثيرين . . ودافعاً للتساؤل عن ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية ، من أين ؟ وإلى أين ؟ ، ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا ؟ ! .

ولعل كثيرين كانوا يظنون ـ وبعض الظن إثم ـ أننا قد أرسينا مبدأ حرية الرأي والعقيدة ، وأن شرائعنا الوضعية تلك التي جاء بها دستورٌ أشبعناه نقداً ، وكرهنا منه الكثير ـ وهو دستور ١٩٢٣ ـ قد استقر في رأيها أن من حق الإنسان أن يكون ما يكون ، وأن يعتقد ما يشاء ، وأن يعبر عن معتقده ذلك بما يريد ، وخاصة بالوسائل المشروعة والعلنية ، ولنا ـ عبر ثلاثين عاماً ـ مضت بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢ ـ تراث طويل . . أرسى فيه القضاء بأحكامه هذه المقولة البسيطة ، وأرستها مؤسسات أخرى تنتمي « لدولة الباشوات » التي أشبعناها نقداً وكرهنا منها الكثير . .

وبرغم هذا فإننا نلتفت حولنا ، فنرى كثيرين يكرهون من يخالفهونهم في الرأي كراهة لا تليق ، ويجدون الشجاعة للمطالبة بالقضاء عليهم ونفيهم ،

(١) صدرت « الأمل » عام ١٩٢٤ ، وبعد تشكيل الوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول .

والتضييق عليهم في أرزاقهم ، وفي فرص العمل التي هي من حقهم . . بل من أبسط حقوقهم . . وأن مظاهر الضيق بالخلاف في الرأي لتزيد بطريقة تتضمن مخاطر حقيقية على وجدان الإنسان المصري ، بحيث يغلب على ظننا أننا نخلق مناخاً من الحصر الفكري والعقلي القاتل ، الذي يبعد بالإنسان عن طبيعته السوية ، ويبعد بالعقل عن رحابة الحرية . .

وإن هذا البعث لدعاوى « التكفير » ليقلق كثيرين ، ويخيب ظن كثيرين . . وإنه ليدفع هؤلاء وأولئك ليتساءلوا على ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية : من أين ؟ وإلى أين ؟ . . ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا ؟!

وعلى جبهتنا الفكرية أيضاً ، نوع من التعبير عن عدم الرضى بالإشتراكية ، قد نلمح له أثراً صريحاً أو مقنعاً في هذا المنبر أو ذاك من منابر الرأي والتوجيه ، يسفر حيناً إلى حد الرجعة الشجاعة ، ويستخفي حيناً شأن المحترفين من القتلة ، ومن حق كثيرين ألّا يرضوا بالإشتراكية ، ومن حقهم أن يختلفوا معها ، لكن الذي يبدو عجيباً أن يتناول بعض هؤلاء كثيراً مما إستقر طوال العشرين عاماً الماضية ، وهو ما يصوغ ملامح الراديكالية المصرية على النمط الناصري ، يبحث فيه كثير من الشك ، وكثير من الرفض ومن المضحك أن يتحدث البعض عن أن هذا حصانة ضد الشيوعية ، أو تمصير وتعريب للإشتراكية التي ينبغي أن تكون إسلامية ، فما أظن أن ما أرسى من قواعد الإصلاح الإجتماعي في بلادنا ، إلا بعيد كل البعد عن الإشتراكية الشيوعية فكراً وتطبيقاً ، وربما صلح للتعبير عن قيمته ، قول قديم للدكتور طه حسين ، ساقه وهو يتحدث عما أرساه « الخليفة عمر » من معالم الإسلام ، قال : « وما أذكر الإشتراكية ، وما أذكر الشيوعية ، فلم يكن عمر صاحب إشتراكية ولا شيوعية ، لأنه أقر الملك كما أقره النبي والقرآن ، ولأنه أذن في الغنى كما أذن فيه النبي والقرآن »[1] .

---

(1) طه حسين ـ الفتنة الكبرى (1) الشيخان ـ دار المعارف .

ذلك شيء يعرفه الذين يهاجون هذه الراديكالية، ولا يرضون بها، لكنهم يخيفون الناس بما يظنونه يخيفهم، ويستفزون فيهم حرصهم على ما يدينون به، وما يقدسونه، والحقيقة أنهم لا يعنون كثيراً بالمقدسات وإنما الذي يعنيهم هو أن يتيحوا للمكيتهم فرصة الإنتشار والنمو والتراكم، وألا يقف أمام إستثمارهم للمال خطر موجود، وما أيسره، أو محتمل، وما أضعفه! . وإنهم ليرغبون حقاً، ويضغطون بلا هوادة، لكي يتيحوا لذلك كله مناخاً سياسياً ملائماً، ونظاماً للحكم يسمح به صريحاً . . واضحاً . . وبلا أقنعة .

وإن هذا الطموح لإقتلاع ما أرسته الراديكالية المصرية من إنجازات ليقلق كثيرين، وإنهم ليتساءلوا عن ذلك الذي يجري على جبهتنا الفكرية : من أين؟ وإلى أين؟ ولعل بعضهم يقول : أليس ذلك رصاص طائش ينطلق من جبهة الفكر . . سيصيبنا أكثر مما يصيب أعداءنا؟! .

ويتزايد الإرتباك على جبهة الفكر . . فيدير بعض الوطنيين من المفكرين، الذين لا يشك أحد في إنتمائهم للوطن، ظهورهم لذلك الذي يجري كله، فلا يهمهم ذلك الإنبعاث المرعب للثيوقراطية، ولا حتى تلك الدعوات الصريحة والمباشرة المعادية لكل معطيات التحرر، يديرون ظهورهم لهذا كله، ويوجهون كلماتهم الساخنة ـ كطلقات بندقية ـ إلى صدور فصائل أخرى من القوى الوطنية، وقفت دائماً معهم، وساندتهم، وداست على مرارتها من مواقفهم الشخصية، هنا يتقلب الذاتي على الموضوعي . . ولعل هذا الموقف هو أخطر المواقف على جبهتنا الفكرية، لأنه يفتت في جهد المفكرين الوطنيين ويجعل بعضهم ضحايا للبعض الآخر . .

وليس فهم هذا الموقف بعسير، فمناخ العمل الفكري في بلادنا، يضم في أغلبيته العظمى مفردات تنتمي ـ من حيث أصولها الإجتماعية ـ للبرجوازية الصغيرة غالباً، هذه الشرائح الشديدة الفردية، التي تجد نفسها في منابر إعلامية، تركز عليها الأضواء، وتعابث فيهم غرائزهم الدنيا . . من هنا فلا بد أن تتزايد بينهم الصراعات القاتلة، على هذه القمة التي تعابث فرديتهم . . وتخرج بهم عن الموضوعية، خاصة في الظروف التي مكنت من كبت بعض

التيارات لحساب البعض الآخر . .

وبرغم هذا فإن الرصاص المنطلق من هؤلاء ، يدفع البعض للقول : أليس ذلك رصاص طائش من هؤلاء . . هو بالتأكيد موجه إلى صدورنا . . وليس لصدور أعدائنا ؟ .

تلك كلها ظواهر تصب وتنتهي في مجرى قضيتنا الرئيسية ، التي ينبغي ألا يكون لنا شاغل سواها : قضية الإستقلال الوطني التي تعني طرد المحتل من أرض إحتلها بهزيمتنا ، وفاز فيها لأننا لم نستطع ذلك ، ولو لم تكن لتلك الظواهر علاقة مباشرة ومؤثرة على تلك القضية ، لما كان لها أهمية عاجلة . . ولانتظرت كغيرها من القضايا التي تنتظر منذ سنوات خمس . . !

ولو فكرنا في أن نرصد التيارات الفكرية التي تعالج هذه القضية ، رصداً علمياً ، لأجهدنا ذلك أشد الإجهاد ، فما أكثر الإجتهادات التي يصعب تصنيفها ، ويصعب بالتالي إكتشاف الترتيب المنطقي التي تبنى عليه نتائجها ، ومن الخطر أن نتجاهل هذه الإجتهادات لإختلال منطقها ، لأننا مطالبون كذلك بتفسير هذا الإختلال الغريب في أجهزة المنطق على جبهتنا الفكرية ، فما أكثر ما نقرأ آراء لا تؤدي مقدماتها إلى ما تتوصل إليه من نتائج . . وتعارض سطورها الأولى سطورها الأخيرة ، ذلك نراه مثلاً فيمن ينقدون موقف الإتحاد السوفيتي لموقفه من قضية فلسطين ، ثم يبنون على هذا النقد المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ، أو الدعوة للصلح مع العدو . . . على نحو ما يفعل « الملك حسين » في الأردن . .

وبالرغم من ذلك فنحن أمام ثلاثة محددات رئيسية تبلور موقف التيارات الفكرية والطبقات الإجتماعية من قضية التحرير . .

● أول هذه المحددات . . هو الموقف من طبيعة الصراع العالمي ، ذلك الصراع الذي كثر الحديث عن طبيعته ، وعن بدايته المتفجرة ، التي انتهت ـ كما زعم الزاعمون ـ الى صلح في قمة موسكو[1] .

---

(1) إشارة إلى لقاء نيكسون وبريجنيف في صيف ١٩٧٢ بموسكو ، وهو اللقاء ، الذي قيل بعده ، أن الدولتين =

وللطبقة الوسطى المصرية ، بسبب ظروف نشأتها ونموها ، خبرة محددة ، وتراث طويل حول هذه القضية ، فعند أي متابعة سريعة لمسار حركة التحرر الوطني ، سنواجه دائماً بمحاولة برجوازية مصرية للإستفادة من التناقضات الثانوية بين القوى الدولية المتصارعة . هذه محاولة متكررة حاولتها حركة المقاومة المصرية المسلحة ضد الغزو الفرنسي على عهد الحملة الفرنسية . ثم حاولها « عرابي » الذي ركز كثيراً على التناقض بين إنجلترا وفرنسا في ذلك الحين ، واعتمد « مصطفى كامل » على نفس هذا التناقض ، ثم لاحظ أن ألمانيا تصعد كقوى دولية ، وأن تناقضها مع قوى الإستعمار التقليدي يتزايد ، ومن هنا أشار في كتابه « المسألة الشرقية » إلى هذه النقطة ، وإعتبر أن ألمانيا هي الحليف المنتظر بالنسبة لحركة التحرر الوطني المصرية ، وهو ما طبقه « محمد فريد » عملياً بتحالفه مع ألمانيا خلال الحرب الأولى . .

وكان طبيعياً وقد انتهت الحرب بحل التناقضات داخل المعسكر الإستعماري ، أن تغير حركة التحرر الوطني المصرية من إستراتيجيتها في الإعتماد على هذه التناقضات ، وأن تلجأ إلى المفاوضة مع إنجلترا مباشرة وذلك بعد محاولة قصيرة وفاشلة للإعتماد على أمريكا إستناداً إلى مبادىء « ولسن » الشهيرة . .

وتحويل القضية الوطنية من قضية دولية إلى قضية ثنائية يرتبط أشد الإرتباط بحل التناقض الثانوي على الجبهة الإستعمارية . . وفي أحد رسائله من باريس ، كتب « سعد زغلول » لعبد الرحمن فهمي « أن مسألة إما أن تحل بالتقاضي أو بالتراضي ، فأما بالتقاضي فلا يمكن حلها إلا بطريقة دولية ، أي بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم ، وأما بالتراضي فلا يكون ذلك إلا بالمفاوضة بين إنجلترا ومصر[1] .

= العظمتين قد إتفقتا على إبقاء الوضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط على ما هو عليه ، والحفاظ على حالة الإسترخاء العسكري على جبهة الصراع ، وهي الفكرة التي استند إليها السادات ، في طرد الخبراء السوفييت من الجيش المصري ونقل ولائه إلى واشنطن .

(١) راجع د . محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ـ الجزء الأول ـ الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي .

وقد ظل هذا هو خط « الوفد » طوال عمره ، برغم أن أقساماً أخرى من الحركة الوطنية ، كانت تحتفظ برؤيتها للطابع الدولي للقضية ، وأيدت المحْور قلبياً وعملياً في الحرب العالمية الثانية .

وخلال هذا المسار كله ، فإن الحركة الوطنية قد طُعِنَت بإستمرار ، وثبت لها فشل الإعتماد على التناقضات داخل المعسكر الإستعماري ، فهي بطبيعتها تناقضات ثانوية ، وسرعان ما يتفق الإستعماريون على حساب حرية مصر وعلى حساب القوى الوطنية فيها . . وهكذا خانت فرنسا « عرابي » ، وخذلته في حرب ١٨٨٢ ، ثم خانت « مصطفى كامل » بالإتفاق الودي الشهير « ١٩٠٤ » وإعترف « ولسن » بالحماية على مصر ، وقضى بسرعة على آمال « سعد زغلول » في أن تساند أمريكا الحركة الوطنية المصرية .

وهذا كله يعني أن البرجوازية المصرية كانت دائماً تحاول أن تحل القضية الوطنية داخل الإطار الإستعماري ، وهو ما يتضح من محاولاتها المستمرة للعب على التناقضات الثانوية داخل هذا المعسكر والإعتماد عليه بشكل أساسي .

ويستتبع هذا بالضرورة إستخدام أسلوب المفاوضة كأسلوب وحيد لحل القضية الوطنية ، ورفض الأسلوب البديل لذلك وهو تنظيم الجماهير وتجنيدها . . أما لعجز البرجوازية عن ذلك أو لخشيتها منه وهو الأرجح .

ومنذ حاول مشايخ الأزهر أن يتفقوا مع « كليبر » في أثناء ثورة القاهرة الثانية لكي يوقف ضرب المدينة مقابل إيقاف الثورة مما أثار الجماهير ودفعها إلى « ضربهم وبهدلتهم لأنهم برطلوا ومرادهم يعملوا فرنسيس »[1] وعبر محاولة « عرابي » للتفاوض مع البريطانيين ، ثم دعوة « حزب الأمة » ومجموعة الجريدة لسياسة « المسالمة بدل المعاندة » تم منهج « سعد زغلول » ، ومدرسة المفاوضة المصرية تسير على دربها الطويل . .

ولهذه المدرسة مبرراتها المعروفة من واقع خبرتها . . قال « سعد زغلول » مرة :

---

(١) الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن) : عجائب الآثار في التراجم والأخبار - ج ٣ .

« أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي ، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة ، فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لإستخلاص حقوق الأمة فوضحه لي ، وأنا أكون أول العاملين في هذا السبيل »[1] .

ولسعد بعد ذلك كلمته الشهيرة عندما أحرجه « عبد الرحمن الرافعي » في مجلس النواب ، وسأله عن موقف حكومته من مشروعات الري التي ينفذها الإستعماريون في السودان ، فأكد سعد أنه إحتج على هذا ببرقية ، ورأى الرافعي أن هذا لا يعني شيئاً . . وسخنت المناقشة بينهما . . فقال سعد مستفزاً : هل عندكم تجريده (يقصد حملة عسكرية) [2] .

وفي تحليل « مكرم عبيد » ـ سكرتير الوفد بعد ذلك ـ لهذا الإتجاه قال « ما من سبيل لإسترداد إستقلال أمة ، أو إستخلاص حق من حقوقها إلا بواحد من أمرين أولهما النضال الحربي ، وعماده قوة الجيش المسلحة ، وثانيهما النضال السلمي وعماده قوة الحق غير المسلحة ، وهي تنحصر في الإقناع بجميع وسائله ، والجهاد والتضحية في سبيل هذا الإقناع » ، وقال إن قيادة ثورة ١٩١٩ كان عليها أن تختار بين هذين الأسلوبين « ولم يكن في مصر عاقل أو مجنون يفكر في إعلان الحرب لسبب بسيط ، وهو ، أنه لم يكن لنا من القوات المسلحة ما يسمح بحرب ما »[3] .

ومن المؤكد أن البرجوازية المصرية لم تكن تملك هذه التجريدة ، ولم يكن يملكها ذلك الجيش الذي ورثته من الإستعمار ، وهو جيش إحتفالات مسلح بأدوات فَضّ المظاهرات ومعدات تشييع الجنازات ، لكنها لم تمد البصر أبداً إلى آفاق أبعد من أقدامها . . فلم تر في بحر الجماهير الزاخر هذا الجيش ، ولم تتنبه لقيمة ما فعله في شهري مارس وإبريل ١٩١٩ ، وإلى ما يمكن أن يفعله إذا ما

---

(١) مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة (راجع توسعاً في تحليل هذه الفكرة في كتاب صلاح عيسى : البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) محاضرة مكرم عبيد باشا حول معاهدة ١٩٣٦ بالجامعة المصرية .

نظمت قدراته العظيمة .

وحقيقة الأمر أننا لم نسمع عن برجوازية في التاريخ إستولت على السلطة بجيشها ، فهي كطبقة محدودة عددياً ، ومحدودة في طاقات نضالها ، لكن ما أعطى الثورات البرجوازية ـ على النمط التقليدي ـ تطرفها ذاك ، وقوتها تلك ، إنما جاء أساساً من تدفق الفقراء في مجرى الثورة ، وتحويل شعاراتها من مطالب متواضعة أشبه بالتسول أو التوسل إلى شعارات جذرية ، لا ترضى بأقل من عالم جديد تماماً .

لكن إشتراك العمال والفلاحين في الثورة ، لا يكون دائماً بلا ثمن ، فهم من خلال هذه المشاركة يستطيعون دائماً الوعي بأنفسهم وبمطالبهم ، وينتظمون أثناءها في كيانات سياسية مستقلة وهو ما يعطيهم حق الوجود على خريطة السلطة ، ثم الطموح للمشاركة فيها ، وذلك شيء لا ترضى به البرجوازية ولا تأمن له . .

وكان قدر البرجوازية التاريخي أن تعتمد على التناقض الدولي داخل الجبهة الإستعمارية ، فإذا فشلت ـ ولا بد أن تفشل ـ لجأت إلى المفاوضة مع الطرف المعتدي وحلت القضية الوطنية حلاً ثنائياً ، في إطار هذه الجبهة الإستعمارية نفسها .

● والمحدد الثاني من هذه المحددات التي ننظر على ضوئها إلى هذه القضية الوطنية ، يرتبط بالمُحَدِّد الأول تمام الإرتباط ، فالبرجوازية لا تكره مشاركة الطبقات العاملة لها في السلطة ، حرصاً على مقاعد الحكم أو أُبّهته ، ولكن الخطر الرئيسي على مصالحها ينجم دائماً من طموح هذه الطبقات ـ الذي تعتبره البرجوازية شرها غير مشروع ـ لتوزيع فائض قيمة العمل على منتجيه الحقيقيين ، ومن فائض هذه القيمة تثرى البرجوازية ، وعليه تعيش ، وإقصاء المنتجين الحقيقيين للقيمة ، عن السلطة هو الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها البرجوازية لسلب عرقهم .

ومن هنا إرتبط التصاعد في مواجهة الإستعمار بتبلور الطبقة العاملة

الصناعية ونموها ، وظهور المنابر السياسية المعبرة عنها ، وهو ما بدأت بشائره في مصر عقب الحرب العالمية الثانية ، عندما أدركت أقسام جديدة من القوى الوطنية أن إستقلال مصر لا يتأكد إلا بتنظيم القوى الشعبية المصرية أولاً . . وتدعيم وعيها بالظاهرة الإستعمارية ثم التحالف مع القوى المعادية بطبيعة موقفها ومصالحها وفكرها للإمبريالية . .

ولقد أدركت القوى التقليدية من البرجوازية المصرية ، وقواها الجديدة النامية خطر ذلك كله ، فسارعت ، بسرقة الكاميرا ، قبل أن تسرقها القوى الصاعدة مبرر الوجود نهائياً . . وتبلور الجناح المستنير من البرجوازية المصرية الصناعية ، ليجد نفسه في عالم مختلف تماماً ، فيصوغ لذلك أفكاراً جديدة ، وينشأ في الوفد ـ حزب البرجوازية التقليدي ـ جناح متطرف ، أكثر ذكاء ، يدعو للإشتراكية ، ويتبلور الراديكاليون المصريون فكرياً ، فيمدون البصر إلى القضية المصرية ، وينشأ ذلك التيار الذي تعيش في ظله منذ أكثر من ربع قرن ، تيار يدعو لإشتراكية غير بروليتارية ، تعتمد الصراع الطبقي كقوة فاعلة في الماضي ، عاجزة عن العمل في الحاضر . .

وما كان هذا التيار ـ كما لم يكن الخليفة عمر ـ صاحب إشتراكية ولا صاحب شيوعية ، ولكنه تيار برجوازي إصلاحي ، هو أكثر تيارات البرجوازية المصرية تحرراً وليبرالية ، رأى أن يخفض الجناح قليلاً قبل أن يكتسحه التيار . .

وحصيلة التجربة التي خاضها هذا التيار هي الآن بين أيدينا . . ولكننا نستطيع أن نميز في ملامحه الفكرية ، ملامح التصور الذي سارت على أساسه البرجوازية المصرية عبر تاريخها كله ، سواء في تناوله للصراعات الدولية ، أو حرصه على إبقاء الجماهير الشعبية خارج الحلبة تماماً . . أو ما إنتهى إليه الأمر من ظواهر فكرية قد تدهش البعض ، ولكنها لا تدهش المتتبعين لتراث البرجوازية المصرية الفكري والسياسي .

وإننا لنجد أقساماً من الطبقة الوسطى المصرية تنظر للصراع الدولي نفس النظرة التي كانت تنظرها إليه عندما كان هذا الصراع محتدماً في داخل الجبهة الإستعمارية ، وتحاول الإستفادة من التناقض بين الدول الإشتراكية ودول

الإستعمار ، بنفس الطريقة ، وتدعو للأخذ من هذا للضغط على ذاك ، والإقتراض من هذا لإحراج ذاك . .

وصوت هذه الفئات يرتفع دائماً ، ليبدو ساخناً ومتطرفاً ، بدعوى أن هناك إتفاقات في عالم الكبار . . وبصرف النظر عن قيمة هذا القول الحقيقية . . فإن إختلال البناء المنطقي لأقوالهم يظهر في أنهم لم يلتفتوا أبداً للدعوة إلى إشراك الجماهير في الحرب . . وإلى تنظيم هذه الجماهير ، بإعتبار أن هذا هو البديل الوحيد لمواجهة الموقف ، ولكن خبثهم الحقيقي يكمن في أنهم يتطرفون في الهجوم على إتفاقات الكبار ، لينتهوا إلى القول بأن لا مفر أمامنا في هذا العالم القاسي من قبول شروط العدو والإستسلام له .

● وعند النظر للمحدد الثالث ، تتضح القضية أكثر ، فثمة إصرار على أن حرب التحرير الوطنية لا يمكن أن يخوضها إلا جيش نظامي مسلح بآخر صيحات الحرب الإليكترونية ، ومثل هذه النظرة هي وليدة العناصر الرئيسية في رؤية البرجوازية المصرية للموقف ، فالحرب النظامية هي في الأساس حرب محددة بالكيان الشرعي الموجود ، ومحسوبة النتائج ، لا من حيث النصر والهزيمة ، ولكن من حيث ولاء القوى التي تخوضها إجتماعياً ، ثم إن هذه القوى لا تنظر بعيداً عن التركيب الإجتماعي القائم . .

ولا يصبح الأمر كذلك إذا تصاعدت الدعوة للحرب الشعبية ، فمثل هذه الدعوة ، تفترض درجة من المشاركة الجماهيرية ، وما يستتبعها من وعي وتنظيم وإحساس بالوجود المستقل ، وخروج من حلبة الذيلية للكيانات السائدة ، وهو ما يرفضه البعض ويصر على رفضه بمختلف الحجج .

والشيء الملفت للنظر هنا ، أن معظم إنجازات حركة التحرر الوطني المصرية ، كانت تصاب في الصميم عند هذه النقطة ، لقد أجهضت الثورة العرابية ، لأن « عرابي » ظل يعتمد على التناقض الدولي كوسيلة لحل القضية الوطنية ، ولأنه لم يحاول أن يضمن برنامج الثورة ، نقاطاً تخدم مصالح الجماهير العريضة للفلاحين ، وتكفل تحشيدهم حوله ، ولم يبذل أي مجهود لتنظيمهم . . وقد التفت لهذا في آخر لحظة ، فرسم برنامجاً يتضمن مصادرة أراضي الهاربين

والخونة والذين إنضموا للخديو، وصرح بعض الضباط بأنهم سيوزعون الأراضي على الفلاحين بعد الحرب[1] .

ونفس الأمر حدث في ثورة ١٩١٩، التي وجهت قيادتها همها الرئيسي لقولبة الحركة الجماهيرية في إطار مطامح البرجوازية وفي حدود مطالبها، وهكذا رفضت الإنتفاضات العفوية للفلاحين، ولويت عنقها عن كل الذين رفعوا السلاح ليحاربوا الإستعمار، وحرصت على طرقها المشروعة.. وبرأت ساحتها من تهم التهادن والمساومة بقولتها الشهيرة : هل عندكم تجريدة؟[2] .

وهذا كله طبيعي في إطار المحددات الثلاث التي طرحناها للنظر إلى القضية الوطنية، وجوهر هذه المحددات، هو النظر اليها من منظار الصراع الإجتماعي في الداخل، أن ذلك هو الذي يحدد أسلوب الحرب، ويحدد النظرة للصراع الدولي، وهو ما يحدد في النهاية وضع الكيان السياسي الراهن. كما أنه هو الذي يشخص أمراضنا الفكرية والنفسية المتفشية الآن، فلا نظن أن الوضع المؤسسي للفكر المصري، ـ كما يتمثل في مختلف الظواهر التي رصدنا بعضها في بداية هذا الحديث ـ إلا تعبير عن إنعكاس ذلك التيار من تيارات الفكر المصري، الذي ساد أكثر من ربع قرن، وطرح رؤاه الخاصة عن حل القضية الوطنية وحل القضية الإجتماعية بمنهج البرجوازية المستنيرة، ساعياً «لسرقة الكاميرا» من أبطال المسرحية الجدد، خشية أن يسلبوه مبرر الوجود.

والبرجوازية مهما إستنارت لا تنفي نفسها، ولا تتهاون في حق الملك، ولا تتنازل عن فائض القيمة الموروث، وبرغم أن هذه العناصر المستنيرة قد حققت كثيراً، فقد كان الطريق أمامها مسدوداً منذ البداية، وكانت الهزيمة هي شهادة الوفاة الرسمية له، وإذ شعر بذلك بدأ يدافع بإستماتة عن حقه في التواجد، فلجأ إلى أضعف الأساليب : معابثة الغرائز الأولية للجماهير.. سواء كانت قومية أو دينية.. ووصل الى درجة من الإبتذال تذكر بعهود الإنحطاط الإجتماعي والفكري في أواخر العصر المملوكي..

---

(١) راجع ـ صلاح عيسى ـ ' . ة العرابية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٢ .

(٢) راجع عبد الرحمن الرافعي ـ مذكراتي ـ دار الهلال ١٩٥٢ .

ومن الطبيعي مع هذا كله أن تتشتت جهود الأدباء والفنانين والكتاب والمفكرين ، وأن تزداد خشيتهم من أن تكون بلادنا قد فقدت الطريق إلى المستقبل وإنعكس هذا في أضطراب خطواتهم . . ولا نظن أن بلداً من بلاد العالم الرأسمالي أو غير الرأسمالي يأخذ كتابها وفنانوها من قضاياها هذا الموقف الغريب . .

وأبلغ الأمثلة على هذا ما عكسته المناقشات التي دارت في أوساط الأدباء والكتاب عندما طرحت قضية تشكيل إتحاد يضمهم . . فقد بلورت هذه المناقشات ، إتجاهاً غالباً ، وغريباً . . يركز على الجانب المهني بالنسبة لهذا الإتحاد . . فيرى أنه لا توجد ضمانات حقيقية لمستقبل الأدباء والكتاب في بلادنا ، في الوقت الذي تتزايد فيه أعدادهم ، ويتزايد إعتماد الكثيرين منهم على العمل الفني والأدبي كمورد أساسي ووحيد ، يعتمدون عليه في معاشهم ، وهو ما يؤدي إلى إفتقاد الكثيرين منهم للإحساس بالأمن ، إذا ما تعرضوا لأي إصابة أو مرض يحول بينهم وبين العمل . . وفي نفس الوقت فإن المشاكل المتعلقة بعلاقة الأدباء والكتاب بالناشرين والمسائل التي ترتبط بحماية حق الملكية الأدبية والفنية ، وكافة الحقوق المادية للأدباء والفنانين تثير الإهتمام والقلق . .

وقد ركز أصحاب هذا الإتجاه على هذه المهمة ، ونظروا لإتحاد الكتاب بإعتباره عمل نقابي وقاوموا بضراوة أي فكرة ترمي لأن يكون الإتحاد عملاً سياسياً ، وإعتبروا أن هذه محاولة لتخريبه قبل إنشائه ، لأن هذا سيفتح الباب للخلاف في الرأي ، وبالتالي لعدم إنشاء الإتحاد[1] . .

ومن الواضح أن أصحاب هذا الإتجاه ، يريدون للكتاب والفنانين أن

---

(١) كان وراء هذه الفكرة المرحوم يوسف السباعي ، الذي كان حقيقة ثقافية ثابتة ، إبان حكم الرئيسين عبد الناصر والسادات ، إلى أن قتل في عام ١٩٧٨ في هيلتون نيقوسيا ، بسبب مصاحبته للسادات إبان زيارته للقدس المحتلة . وكان السباعي ، أحد أهم أدوات النخبة العسكرية في المجال الثقافي ، وكان يحكم هذا المجال ، بنفس الأسلوب ، وهو تكوين شلل تدين بالولاء الشخصي له ، وتقديم الخدمات اليها ، ومقاومة أي تنظيم مستقل للمثقفين المصريين ـ وسوف ترد إشارات متعددة لدور السباعي في الفصول التالية . حول تجربة ميلاد إتحاد الكتاب المصريين ، اقرأ في هذا الكتاب الفصل المعنون « أسلحة اليمين الفاجرة . . وأسلحة اليسار الفاسدة » .

يكونوا قوى غير فاعلة في الوطن ، وأنهم يُنَظِّرون لفكرة « الوحدة » نفس النظرة التقليدية التي سادت بلادنا خلال العشرين عاماً الماضية ، بإعتبارها وحدة بلا تناقض ولا إختلاف وباعتبارها كم عددي لا محتوى له . .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية المطالب الإقتصادية والنقابية ، لكن النظرة النقابية تتسم غالباً بضيق أفق شديدة لا يستطيع أن يصل بها إلى رحابة النظرة السياسية ، التي تتصف بالشمول ورحابة الأفق . . ومن المؤكد أن الكتاب والفنانين قد أدوا بعض الأدوار في نضالنا الوطني والتحرري ، وساهموا على إمتداد القرن ونصف القرن الأخير ، في صياغة الوجدان المصري ، ونقل العقلية المصرية إلى آفاق الحضارة الحديثة بكل منجزاتها . . لكن هذا الدور لم يكن منظماً بطريقة تجعل لهم رأياً جماعياً ومعلناً ومؤثراً في مختلف القضايا السياسية ، وخاصة الآنية منها . .

ولا يكفي بالطبع أن يكون للكاتب موقفه الشخصي والفردي المناصر لقضية ما . . فنحن نعيش في عصر التنظيم ، حيث يكتسب الرأي الجماعي قيمة كبيرة ، ويؤثر تأثيراً هاماً في الرأي العام المحلي والعالمي . . وفي نفس الوقت فإن الموقف الجماعي لأي فئة من قضايا سياسية أو فكرية معينة ، يساهم في تضييق نطاق الإختلاف حول الآراء ، ويجمع الكتاب والأدباء حول برنامج حد أدنى يتضمن موقف المعاداة للإستعمار والإمبريالية ولأي عدوان على حرية الشعوب ، ومناصرة قضية التقدم الإجتماعي على المستوى الوطني والعالمي . .

ومن البديهي أن أحداً لا يطالب الآخرين بالتنازل عن أفكارهم وآرائهم ، فليس العمل المشترك على جبهة الفكر ، نوعاً من تذويب التيارات الفكرية المتناقضة في تيار واحد ، أو للمصالحة بينها ، ولكنها دعوة للحوار الصحي بينها ، بحيث يصبح جهد أصحابها فاعلاً في هذه المرحلة . . كما أن هذا الحوار هو الوسيلة الوحيدة لكي تعي بعض الفصائل الوطنية والمعادية للإستعمار دورها الحقيقي فلا تطلق رصاصها الطائش على القوى الوطنية الأخرى ، وتفتعل عداء وهمياً معها ، تاركة ـ خوفاً أو جهلاً ـ الحرية للقوى التي تتآمر بالجميع ، تتم مؤامرتها على حرية التعبير . .

والخطوة الأولى في هذا كله هو الحوار العلني والمنظم في كل المنابر الملتزمة بالأهداف الرئيسية للنضال الوطني في هذه المرحلة .. وهو ما يعني أن تزداد منظمات الأدباء والكتاب فاعلية ، وأن ينفضّ « سامر المقاهي » لينتقل رواده إلى منظمات ثقافية محددة الإتجاه في مسائل الفكر والثقافة .. تستطيع باتحادها أن تصنع إتحاداً يليق بكتاب مصر ، إتحاد للأدباء والفنانين الذين يعنون بأشياء أهم من المعاشات والعلاوات ، يعنون بالسياسة وبحرية الفكر والتعبير ..

وليكن مؤتمر الأدباء والفنانين الذي يدعو إليه هذا الإتحاد ، الفرصة للحوار مع أجهزة الثقافة في الدولة .. تتكلم وتسمع .. وتحاور .. وتبرر .
ثم تتفق ما يجب أن تكون عليه الأمور في هذه المسائل كلها .. مؤتمر يناقش ذلك الذي يجري على جبهة الفكر بحيث لا ينطلق الرصاص من هذه الجبهة إلى صدورنا .. ولكن إلى صدور أعدائنا ! .

٦

صُنِعَ في حزيران

« الحرب هي حربنا نحن ، لا حربكم أنتم أيها اليساريون الصائبون والنظام نظامنا لا نظامكم » . .

مع أول بيان عسكري صدر ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ تكشفت الأوضاع الثقافية في مصر على حقيقتها وفيما تلا ذلك من أيام وحتى هذه اللحظة[١] فإن حركة المثقفين المصريين والتيارات الغالبة على العطاء الثقافي والفكري في مصر ، لا تعكس صورة مجتمع محارب ، ولا تقدم ثقافة مقاومة : في معظم الكلمات المطبوعة أو المسموعة أو المرئية ستفجؤك التشنجات لكن أعيدها نظرات منك صائبة أن تحسب اللحم فيمن شحمة ورم . عالم المثقفين المصريين الحقيقي هو فصائل منفصلة بلا إتصال ، وشراذم متفرقة بلا لقاء . جزر من عالم الأنا المتورم : نرجسيته ضيقة الأفق . لا ينظر خارجه ولو حتى ليرى موطأ أقدامه . هل نتوقع منه بعد هذا أن يكون ذا رؤية شاملة للحظته الراهنة أو لمستقبله القادم ؟ ! .

وما حدث ـ ويحدث ـ على الجبهة الثقافية في مصر ، ليس غريباً على من يتابعون تطورها ، ذلك أن « المثقف المصري المتكس » هو نمطها الغالب

(١) يستعرض هذا المقال ، ردود فعل المثقفين المصريين ، تجاه حرب أكتوبر خلال أيام الحرب الفعلية ، وقد كتب غالباً في نهاية اكتوبر (ت ١) ١٩٧٣ ، ونشر في مجلة « الثقافة » البغدادية في ديسمبر (ك ١) ١٩٧٣ .

والسائد . (صنع في حزيران) : هذا ما يقوله وشم على الجلود . أما التشخيص السيكولوجي للحالة فيقول : إن نكسة حزيران قد صدمت وزلزلت ـ إلى حد التحطيم لدى بعض المفردات ـ عالم الأنا قومياً وشخصياً .

على امتداد خمسة عشر عاماً سابقة على حزيران ١٩٦٧ تورمت الذات القومية وإنتفخت . في صحف تلك السنوات لن تقرأ عن دولة صغيرة تجتهد للتحرر وللتقدم ولبناء نفسها ، وسط عمليات انتهاب من الداخل ومؤامرات حصار من الخارج ، لكنك ستقرأ دعاية نظام يحرك العالم ويصنع كل شيء فيه . نظام أنهى تماماً كل مشاكله وألقى عن كاهله كل همومه وفرغ لتخطيط مستقبل المعمورة ، طوّر نظريات الثورة وتجاوزها ، وصنع ثورات في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلاد واق الواق ! .

وبعنف الإلحاح ـ وأساساً بسيف المُعِزّ القطّاع وذهبه اللّماع ـ وجد المثقفون المصريون أنفسهم جزءاً من هذ اللعبة الكبيرة . إنتزعت تلك السنوات من عقولهم جراثيم الأصالة بعملية « بَسْتَرة » عنيفة : تسخين شديد إلى درجة الموت سجناً وجوعاً ، يعقبه تبريد شديد إلى درجة الموت تُخمة ونعمة . بعد هذا التعقيم يصلح المثقف للتصدير إلى الشارع المصري ، فهو مضمون النتائج خال من المرض . ولأن « المُبستر » فاقد لذاته ، فإنه يغطي خواءه ، الداخلي بالذات الكلية : أنت ميت لأن ذاتك منفية ، ولكنك جزء من شعب يحرك العالم ، هذا ما تقوله صحف تحررها أنت نفسك .

لكن إدراك ذلك كان خطراً على الذات وصعباً على النفس فهذه الذات المُخَربة من الداخل لا بد لها من تغطية أمام نفسها . والحل : الإنغماس في اللعبة بجدية شديدة . التحدث عن العالم من أطراف الأنوف . الهدم : مجرد كلمة . البناء : مجرد كلمة أخرى . الشعب : معنا . مقالي : قرأه ثلاثة أرباع المعمورة وأحدث تأثيراً شديداً . شهودي على صحة ذلك ثلاثة من أصدقائي قرأوه وهنأوني (رداً على عمل مماثل قمت أو سأقوم به بالنسبة لمقالاتهم) .

غطت الرطانة كل شيء ! .

على كثرة ما كذب « مايلز كوبلاند » - الخبير الشهير للمخابرات المركزية الأمريكية - في كتابه « لعبة الأمم » فإنه كان صادقاً حين لاحظ أنه كان من الطبيعي في قاهرة الستينيات أن ترى فلاحاً مصرياً يقف على خشبة المسرح - أو أمام ميكروفون إذاعة أو كاميرا تليفزيون - يناقش بيروقراطياً فيزعق في وجهه بفصاحة عن حقوقه ، لكن هذا يحدث على المسرح فقط ، أما في الواقع فإن الزعيق حق مكفول للبيروقراطي ، والتذلل والرجاء هو الحق الوحيد المتروك للفلاح ! .

على خشبة المسرح تحرر الفلاح زاعقاً ، وفي ميكروفون الإذاعة أخذ العامل حقوقه ، وإنتشرت الحرية لأن التليفزيون يقول ذلك ونحن نحرك العالم لأن نظريتنا « الثورية » طورت الإشتراكية الدوجماتية ، وليس مهماً أن نصف الذين يقولون ذلك لا يفهمون المعاني الحقيقية . لكل كلمة على حدة من جملتهم الحماسية .

ويجيء حزيران فيهدم عالماً من الورق المقوى على رؤوس أثقلتها النرجسية ، ويشنق المثقفون بكلماتهم ، وكالقذائف تصيبهم أعمدة الرصاص التي جمعها عمال اللينوتايب ، وهم يستعيذون بالله من الكذب . أمام المرآة وقف « المثقف المتكس » عارياً هذه المرة لا يخفى خواءه رداء ، ولا تغطي « بَسْتَرته » كلمات . وتبدأ سنوات مريرة من أدب لوم الذات : أدب الخطيئة الأولى .

بعد ثمانية أشهر من النكسة - وإبان محاكمة المسؤولين عن الهزيمة العسكرية - كتب الشاعر « أحمد عبد المعطي حجازي » مطالباً بمحاكمة المثقفين لأنهم « قصروا - وهم قادة الحياة - في أداء واجبهم » وحيثيات الإتهام تقول « إذا كان من أهم الأسباب التي أضعفت قدرة المجتمع على خوض الحرب هي غياب الديمقراطية وجهلنا بحقيقة أنفسنا ، وحقيقة العدو ، فالمثقفون مسؤولون مسؤولية مباشرة في هذا المجال [1] .

---

(١) كتب « أحمد عبد المعطي حجازي » هذا المقال في فبراير ١٩٦٨ ونشره في روز اليوسف ، إبان محاكمة قادة سلاح الطيران المصري ، الذين نسبت إليهم آنذاك مسؤولية الهزيمة العسكرية .

لم يستجب أحد وقتها لدعوة حجازي . ربما لأنهم طرحوا هذا السؤال :

- من يزعم لنفسه صفة القاضي والكل قتلة وقتلى ؟ .

لكن الدعوة تحققت في الواقع العملي . نصب كل مثقف متنكس لنفسه محكمة في سطور إنتاجه . رثى « حجازي » ذاته ، عمره الجميل في قصيدة طويلة[1] هذا رجل تغنى بالمحبوب وهو في جُبِّ أودعه فيه المحبوب : نحن عشنا عمراً من تدني المشاعر . فاظلم أيها المحبوب واسجن ، سننشدك أناشيد الفداء ونحن معلقون في مشانقك . نحن ولدنا لنخطيء ، وأنت ولدت لتصيب . يمر موكبك على زنازين أودعتنا إياها فنهتف باسمك . لكن أين كان رجال الحدود يوم هجم الجراد ؟ ! .

وتأمل عالم « ليلى والمجنون » - مسرحية « صلاح عبد الصبور » الشعرية - هؤلاء ثوار بين الخيانة والأحباط - رثاء عنيف للذات وإحساس مرير بالفجيعة : الثائر المنهار هو بطل العصر .

ليس الوجه الآخر للإنهيار إلا إنهيار آخر : أمسك آخرون السكين ليغرِزوا بها لحومهم ولحومنا . على لسان « سبارتاكوس » وهو على الصليب ، صاغ « أمل دنقل » نص قانون عالم ما قبل حزيران - وهو من قوانين السببية - والنص هو (علموه الإنحناء) .

بنفس القسوة ينفجر حمدي - بطل مسرحية « ميخائيل رومان » : الزجاج[2] - ضائقاً بعالم الشعور المستعارة . عالم الواجهات الزجاجية الأنيقة المليئة بقتينات العفن فيراه عالم « فساد . فساد متكامل . عصابة . عصابة بتأكل من بيت المال بتخطف طعام الأطفال » . وبينما كان الكل يجعجعون بالإشتراكية فإن

---

(١) هي قصيدة « مرثية العمر الجميل » ، التي منحت عنوانها لديوان من أجمل دواوين حجازي . والقصيدة في رأيي بيان شعري ، حول طبيعة العلاقة المعقدة التي جمعت بين نظام عبد الناصر ، والمتحمسين له ، من الأدباء والكتاب والمثقفين .

(٢) نشرت مسرحية « ميخائيل رومان » ، « الزجاج » في بداية عام ١٩٦٧ ، ومثلت باسم « العرضحالجي » في نهاية العام نفسه ، وبعد الهزيمة ، وكانت حفلات عرضها ، مظاهرات تأييد سياسية ، لمضمونها ، الذي كان هجوماً لا ينقطع ، على عصر الشعور المستعارة ، والباروكات السياسية والإيديولوجية والقومية .

المؤثرين حقاً كانوا دائماً يتقتقون بإسم أمريكـا . بلد السلع الإستهلاكيـة المثاليـة ويهتف حمدي :

ـ لبيـك حلف الأطلنـطي لبيـك . لـك هنـا أتبـاع . أتبـاع كـلاب ولاد كلاب .

لكنهم ليسوا وحدهم كذلك نحن أيضاً ـ المتفرجون ـ مثلهم :

ـ الأوبرا يا ولاد الكلب . ياللي عاملين عليَّ وحوش وأنتوا أرانب . الأوبرا بالعمدان الذهب والمرمر . وأنتم في الأرض بتاكلوا طين .

في صالة المسرح يصفق بعض الناس لحمدي الذي يشتمهم . يفعل ذلك النقاد أيضاً ، في الصحف ، مع بعض الحرص . الإحساس المر بالمهانة والخيانـة يلف الكل . تتزايد حاجتهم إلى من يملك شجاعة مـواجهة ذاتهم ـ وذاتـه ـ بدلاً عنهم . لأنهم أنفسهم ـ في عملية البسترة القاسية ـ قد فقدوا كل شجاعتهم . في حومة هذا الصراع الضـاري تنتشر عـلى المستوى الشخصي الإنهيـارات العصبية والنفسية ويرحل كثيرون إلى مصحات الإستشفاء . الفقـراء إلى مصحات مصـر والأحسن حـالاً إلى مصحـات أوربـا[1] يسير الآخـرون في الشـوارع يحملون إنهياراتهم على أكتافهم ، ويستنزفون الدمع حتى ينفد من مآقي الناس[2] وتنتشـر الكتابة السرية ، شعر بذيء يشتم النفس والآخرين ، وكأنـه بعض فصول ألف ليلة وليلة في أزهى عصور إنحطاط الأدب العربي .

---

(١) لعلها ليست صدفة ، إن إثنين من ألمع كتاب مصر ، الذين ارتبطوا بشكل ما ، بفترة الإنتعاظ القومي ، قد أصيبوا بدرجة من الإكتئاب تطلبت علاجهم في مصحات خارج مصر ، في أعقاب المزيمة ، هما : « صلاح جاهين » « ويـوسف إدريس » وفي تلك المرحلة نفسهـا ، بـدأت مشكلة « نجيب سـرور » و « إسمـاعيـل المهدوي » ، التي تفاقمت فيما بعد ، وانتهت بالأول إلى حالة أشبه بـالإنتحار ، وقـادت الثاني إلى مستشفى الأمراض العقلية ، حيث مـا يزال يعيش حتى الآن (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) ، وكـان الإحساس بـالإضـطهـاد ومطاردة الخيانة ، ملموساً في حالة الإثنين الأخيرين .

(٢) انتشر الشعر السري المعارض بعد هزيمة يونيو ، ومع أنه أصبح سرياً لأنه سياسي ومعارض ، إلا أن السرية أتاحت له فرصة إستخدام التعبيرات والألفاظ الجنسية الخـادشة للحيـاء العام ، أيضـاً ، فيما يمكن إعتبـاره نـوعاً من الإيـلام المقصود ، وحـالة مشتهـاة من تعذيب النفس . ومن أشهـر هذه الأعمـال « ربـاعيـات » سرية ، كتبها الشاعر الراحل « نجيب سرور » .

وربما لهذا السبب تـوج الشيخ « إمـام عيسى » و « أحمد فؤاد نجم » ملكـا المرحلة . عمّدهمـا المثقفون ولا أحـد غيرهم عـلى هذه المملكـة . فبرغم بسـاطة الكلمات والتعبيرات وطابعها المنتزع من الشارع مباشرة فـإنها لا تعود إليـه مرة أخرى . وأصبـح فن (امام ـ نجم) هـو فن الـذين يملكـون أجهـزة تسجيـل كهربائية . ولم يتح له أن يصل إلى كثافة المصـانع أو تجمعـات الفلاحـين إلا فيما ندر . ووجد المثقف المتكس نفسه في هذه الأعمال ، التي قد لا يعتـرف بقيمتها الجمالية ، لكنها تتيح له شجاعة سب نفسه التي يفتقدها . وتـظهره للحـظة من إحساسه المفجع بأنه فريسي وكاذب وبهلوان .

في تجمعات (المثقفين) يبدو [أمام/ ونجم] مشهداً فولكلورياً يتفرج عليه ويسمعـه مجموعـة من الأجانب يسجلون جلسـة إعتراف نفسي بـطريقة التحليـل الفرويدي . ويموت « جيفارا » فيفجع باستشهاده ـ الذي يجمع بين توحد الكلمة والحياة ـ المثقف المصري المتكس الذي عاش هذا الإنفصال وكـرسه ويغني أمـام كلمات نجم المتسائلة :

« ما رأيكم دام فضلكم
يا جونسونات
يا بتوع نضال آخر زمن
في العوامات »

فيتأوه الذين يسمعون ، لأنهم هم أنفسهم دون كيشوتـات إنتصار الفـلاح على خشبة المسـرح ، وتحقيق الإشتراكيـة على يـد أعدائهـا ، والديمقـراطية عـلى ألسنـة مذيعي التليفـزيون . وفي العـوامـة التي يسمعـون فيهـا ـ أو يستـرجعـون أشرطتهم المسجلة ـ يهتف المغني بحياتهم .

« يعيش المثقف على مقهى ريش .
مِزَفْلط مِقْلَط . . كتير الكلام
عديم الممارسة
عدو الزحام »

يضرب الكل جبـاههم بأيـديهم ألماً ونـدماً . هـا نحن في يوم عـاشوراء .

إستشهد الحسين وحيداً ظامئاً وكان في يدك أن تنقذه فما فعلت ؟ . العكس ما فعلت . فإذا دار الزمن وعادت الذكرى فادم جبهتك ، وسُبَّ نفسك ، وادع الآخرين ليفعلوا ذلك . كنت من شهود يوم العيد وسألك بيلاطس :

- المسيح أم باراباس ؟ .

صحت مع الصائحين .

- باراباس .

صاح بيلاطس :

- إني بريء من دم هذا البار . دمه عليكم وعلى أبنائكم الى يوم الدينونة (1) .

لذلك يحلو الشراب في جلسات الإستماع إلى « نجم » و « امام » . ليغيب العقل الواعي الذي يدبر المصالح ويعقل التطرف : العقل المبستر .

وفي الصباح يعود المثقف إلى مقهى ريش - وكل تجمعات المثقفين في مصر تنويعه على لحن مقهى ريش - يتحدث أو يكتب عن الحرب الشعبية ، وهو لا يعرف كيف يطلق بندقية . ولا يريد أن يعرف . ان مهمته أن يكتب عن الحرب الشعبية لا أن يمارسها .

وعندما يسخر (إمام - نجم) من :

« الثوري النُّوري . الكَلَمَنْجي
شفَّاط الدين النهبنجي
قاعد في الصف الأكَلَنجي
شوكولاته وكرامله »

يضحك البعض . ويتشاغل آخرون عن النظر في عيون الآخرين بالنظر

(1) بعد محاكمة السيد المسيح ، وقبل صلبه ، جاءت مناسبة ، يحق فيها إطلاق أحد المحكوم عليهم ، وسأل بيلاطس الناس ، هل يطلق سراح المسيح ، أم سراح لص حكم عليه في الفترة نفسها بتهمة السرقة ، فاختار الناس إطلاق سراح اللص وكان اسمه باراباس ! .

في السقف ، ويفتحون حفرة في الأرض لتبتلعهم ـ ذلك أنهم جميعاً ـ بدرجة أو بأخرى ـ هم هذا الثوري النوري الذي :

« يتْمركس بعض الأيام
يتْمسلم بعض الأيام
ويصاحب كل الحكام
بيتكتك لا تقول بركان
ولا بوتاجاز ولا حلّة »

ولأن الضربة مباشرة وقاضية ، فإنها تنشر جانباً آخر من نتائج عالم الأنا المحطمة ، هو عمليات الإسقاط النفسي . يتحني المستمعون كل على الآخر . ويرشح كل إثنان منهم ثالثاً ، ليكون بطل القصيدة أو الموديل الذي رسم عارياً بأبياتها . بينه وبين نفسه ، يرشح كل طرف من أطراف « الدويتو » الهامس لزميله الآخر لهذا الدور .

في عمليات الإسقاط النفسي الفظيعة هذه يتلوث الكل : فكل الناس خونة ويتعاملون مع أجهزة الأمن . وكل الأدباء يكتبون تقاريراً للمخابرات أفضل مما يكتبون قصصاً أو شعراً ، فإذا أعوزتكم ـ بعد عمر طويل ـ نماذج لخط كاتب أو أديب تضعونها في متحف باسمه فعليكم بأرشيف دوائر الأمن . وكل النساء مومسات . وكل الرجال منحلون . ولا أدب ثوري إلا ما أكتبه ، أو يكتبه أصدقائي الذين يبادلونني نفس النفاق . وحتى أعضاء التنظيم الطليعي[1] ـ الذين كانوا يتعلمون في تعميماتهم أن الشيوعيين والأخوان المسلمين هم ألد أعداء ثورة ٢٣ يوليو ـ يصبح لا هم لهم إلا إتهام الشيوعيين بخيانة الماركسية . هذه الماركسية نفسها التي هاجموها وشوهوها وفهموها بشكل سطحي وقشري . وحرصوا بمناسبة ـ ودون مناسبة ـ على تلويثها وزعموا

---

(١) إشارة إلى طليعة الإشتراكيين ، الذي أنشىء تنفيذاً للنص الوارد بالميثاق الوطني ـ ١٩٦٢ ـ بأن يكون هناك جهاز سياسي داخل الإتحاد الإشتراكي ، يكون أشبه بالحزب . وقد أنشىء بشكل سري ، ومن خلال مجموعات أنشأها قادة النظام ، والمحافظين ، وجمع كل المتناقضات ، وكان من بين أعضائه ، ماركسيون قليلون ممن حلوا تنظيماتهم المستقلة في عام ١٩٦٥

لأنفسهم تجاوزها .

ذلك كله طبيعي : إذ كيف يحتمل إنسان يعاني شعوراً مُرًّا بالعار أن يعيش دون أن يلوث الكل ليستريح ، من إحساسه هذا ويستعيد توازنه النفسي ، ولا يصبح ما فعله إستثناء بل قاعدة ؟ . بيد أنه دون أن يدري يدور في دوامة التشهير باحثا عن موقف يتميز منه فيطفو به من قاع الإحساس بالسقوط إلى سطح التيار . فإذا كان مثقفاً يسارياً فإنه لا يهاجم مثقفي اليمين ـ الذين إنتشروا كالوباء وسيطروا كالأسطورة ـ إن ذلك لن يعطيه تميزاً ، وإذن فعليه أن يزايد على اليساريين ، هنا تنقلب المسألة فتصبح لوناً من الكوميديا السوداء ، فالمعركة على الجبهة الفكرية ليست معركة بين مراجعين ودوجماتيين ولا بين ستالينيين وتروتسكاويين أو خروتشوفيين وماويين ، أنها حتى ليست معركة بين ليبراليين وماركسيين ، فالتيار الزاحف في مصر هو خليط من الفكر الإقطاعي الثيوقراطي الكولاكي ، والليبراليون في موقف الدفاع العسير ! ورغم أن هذا واضح كالشمس لمثقفي اليسار فإن جهدهم الأساسي منصرف ضد أنفسهم . وهم يرفضون اليمين بكل فصائله ـ حتى تلك الفصائل المعادية للإستعمار منه ـ رفضاً مضمونه نفيه من الواقع بعملية تجاهل غبية لا تلغي هذا اليمين من الواقع ـ فهو ذري الإنتشار كالأوبئة ـ لكنها تلغي فقط الصراع معه من أرضية الإعتراف بوجوده ، والإشتباك معه في أشكال مختلفة من الصراعات والتحالف ـ وهو غير الذيلية بالطبع ـ شكل من أشكال الجدل الإجتماعي .

وفي محاولة إنقاذ « الأنا » سادت الرؤية الفاشستية لكل الظواهر ، وأثبت المثقفون من النمط اليساري المتكس ، أنهم إثر عمليات البَسْتَرة ، استمرأوا الشعور بالتدني تجاه الزعيم المنزه عن الخطأ . وهو شعور أشاع في معظم أعمال الستينيات ذات النَفس اليساري ، رؤية تُنَزِّه الزعيم عن الخطأ ، وتجعله ضحية للحاشية الفاسدة ، التي ترتكب ـ دون علمه وعلى عكس ما يريد ـ كل المعاصي والجرائم ، ولذلك ناشده اليساريون ، شعرا ومسرحاً وقصصاً ، أن يقضي حاشيته الفاسدة ، ليرى الشعب الذي يحبه ، ويرمي قلبه تحت أقدامه ، وهذا التدني تجاه الزعيم المعصوم ، كان تعبيراً عن خلل في الفهم والوعي ، وربما عن خلل

في الشجاعة ، آثر أن يحمل الفروع جرائم ، يخشى أن يواجه بها الأصول ، لكنه ـ في كل الأحوال ـ انتهى بتتويج الفرد « الأهـا » في وجدان المثقف المصري ، الذي شغل بتقييم من يحيطون به من أفراد ، ونصل لهم محاكم داخلية وعلنية . وهكذا أصبح النقاش المجهد حول ما إذا كان فلاناً ثورياً أو إنتهازياً هو طابع مناقشات المثقفين ، كأنْ حسم هذه المسألة هو الذي يقرر مستقبل كل شيء ، بينها يكون هذا « الفلان » غالباً مجرد وجه إنسحب من العمل العام ، أو يكون محدود التأثير ، ولكن الرؤية السائدة فاشستية المنظار . وحدتها وخليتها هي الأنا : الفرد هو كل شيء ، فإذا خان فلان ـ وقد لا يكون هذا صحيحاً بل مجرد تشهير ـ ضاعت الثورة ، وينبغي أن نتفرغ تماماً لرصد الخونة ، والتنديد بهم من وراء ظهورهم ، فإذا قابلناهم إبتسمنا في وجوههم خوفاً من سلطتهم ، أو رجاء لمنفعة وهو الأرجح .

ذلك أيضاً هو حال « المثقف اليميني المتكس » لكن مأساته الحقيقية هي جهله المزري وأميته المضحكة ، وسنكون مكفوفي البصيرة إذا تجاهلنا أن هناك توالداً سرطانياً في هذا اليمين الجهول . . وصحيح أن هناك فرق بين المثقف اليميني وبين الذي التزم اليمين لجهله ـ حتى بذلك الذي يلتزمه ـ لكن المشكلة هي الحجم الهائل لهذا اليمين الجهول وسيطرته الفولاذية ودفاعه الشرس عن مصالح متدنية وصغيرة .

وقد يقول قائل : ليس في هؤلاء خصم يُحترم . وهذا صحيح لكن تجاهل الواقع لا يعني إلا الإنعزال عنه والعجز عن التأثير فيه .

كان اليمين المتكس جزءاً من لعبة عالم ما قبل حزيران الكذوب فقد تاجر بالإشتراكية ونحت لها أسماء رقيقة ، فهي « عربية » مرة و« إسلامية » مرة أخرى : رضى عن كل شيء ، ومدح كل شيء ، لكنه فعل ذلك ليحمي نفسه ، ومع أن عناصره الذكية كانت قد اكتشفت مبكراً أنه لا إشتراكية هناك ولا يحزنون ، لكنها ـ لفرط حساسيتها تجاه المساس بحق الملكية المقدس ـ توقعت أن يؤدي الإلحاح الدعائي الرسمي ، على فكرة الإشتراكية إلى نشر وبائها وخاصة بين الشباب ، ورأت أن اللعبة بمجملها سلاحاً ذا حدين .

ولأن الحزيراني اليميني مُخَرِّبٌ هو الآخر من الداخل ، و (مُبْسْتَرٌ) أيضاً فإن إحساسه بالعار والخزي قد قاده إلى مواقع الإسقاط النفسي ذاتها فتنصل تماماً من مسؤولية النكسة ـ من لحظة حدوثها ـ وألقاها على عاتق اليسار . دليله المكذوب أن هذا اليسار هو الذي كان يحكم ، وأن سلاحه الملحد هو الذي هُزم ، وتخطيطه الكافر هو الذي جرى وإنسحب . في لعبة التبرير والإسقاط هذه راح اليمين لاهثاً يلصق كل رذائله السرية باليسار ، ويزعم لنفسه أنه كان بطلاً فصمت عن كل الرزايا وقلبه يتمزق ، وبصرف النظر عما إذا كان الصمت بطولة أم لم يكن ، فإن جرائم اليمين الفظيعة مسجلة ومكتوبة : فهو المادح لكل شيء ، والمعجب بكل شيء ، أما ضراوته فهي دليل على معدنه الرخيص ، مشكلته الحقيقية أنه كان ينفس على بعض اليساريين ، ما ظنه قرباً من السلطة ، وهذا هو الوجه الآخر لنفس اللعبة : الصراع على التبعية ! .

المثقف اليميني المتكس يتطهر خارج نفسه : يتحرر من إحتقاره لذاته بإحتقار اليساري بشكل عنصري وفاشستي وبكراهية مركزة تلجأ للتصفية البدنية وللتجويع أحياناً . . لا ترتفع عن التشفي في الوطن تشفياً في اليسار المضروب ـ على ما يظن اليمينيون ـ بالنكسة . (وذلك نوع من الإنحطاط الخلقي سببه الحقيقي تصور اليمين بأنه يعيش آخر سنوات عمره ، وهو إحساس غير صحيح ، إذا أدركنا مواقع اليمين الطبقية وتسلله المرضي في المواقع الطبقية لليسار وخاصة وسط العمال والفلاحين) .

وكان الحل الذي لجأ إليه اليمين يسيراً وسريعاً : إغتراب كلي إلى الماضي يصوغ (يوتوبيا رجعية) ترفع أعلام الأمس ، وتتحسر على زمن الخلفاء ـ راشدين كانوا أم غير راشدين ـ وبَعْثُ لجثث الموتى من الأفكار والقادة ، ليتبتلوا في محرابها ـ وذلك كله يقدم تبريراً لعجزهم المزري عن تقديم أي رؤى صحيحة للسيطرة على الحاضر ، وإرتعاش أيديهم أمام حجم التحديات التي تواجه الوطن ، وإدراكهم أن الرضى بهذا الحاضر صعب بل ومستحيل .

وبرغم الإنتشار الذري لهذه اليوتوبيات الرجعية فإن أمرها هين ويسير لا لأن واقع الحياة يهزمها كل يوم ، ولكن أيضاً للثنائية التي يعيشها المفكر اليميني

الـذي يدافـع عن الله وعن الرسـول وفي يده كـأس من الخمـر [١] ـ كـما يـطالب اليساري بالحرب الشعبية وفي يده ورقة وليس بندقية ـ والذي يفتعل خـطراً وهمياً على الأديان وميزانية الدولة تنفق على المسجد الـواحد مـا لا يقل عن مـائتي ألف جنيه ، هارباً من مواجهة المشاكل الحقيقية للنـاس ، الذين لا يعـانون من نقص المساجد ، بل من نقص المساكن .

مشكلة اليميني المغترب أنه يعيش الواقع بشكل عملي وعقلي ويتعامل معه بقوانينه لأنه لو لم يفعل فستضار مصـالحه . ومعـظم الذين يـطالبون مثـلاً بعودة المرأة لتكون حبيسـة المقعدين : البيت والـرجل ، يعلمـون بناتهم ، ويـوظفـون زوجـاتهم ، ويحلمون بـأن يحبسوهن عـلى أن تدفـع الحكومـة لهن المـرتبـات بـلا عمل [٢] .

وإذا كـانت تلك مشكلة اليمين ، فـإن خطره هـو تأثيـراتـه المـدمـرة عـلى الجماهير . ذلك أن اليميني المغترب ينفي بعض إغترابه بثنائيته المفضوحة ، لكن تكريزه المستمر بفكرة العودة للماضي ينتشر كالوباء بين الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في المستقبل معابثاً عجزها عن فهم أزمتها ، ومفسراً هذه الأزمة بأسباب ليست حقيقية ، فيشل قدرتها على السيطرة على الحاضر ، وبالتالي يعرقـل التطور

---

(١) كنت أزور يوماً ناشراً عربياً صديقاً في حجرته بفندق « هيلتون النيل » فوجدت لديه رجل أعمـال مصري ، كان يفكر آنذاك في إفتتاح دار للنشر ، وكنا نتحدث في الموضوع ، ونناقش مشروعاته لنشر التراث ، وخطر لي فجأة أن أسأله عن الإسم الذي إختاره للدار الجديدة ، وكان لحظتها مشغـولاً بإضـافة الثلج إلى كـأس مترع من الويسكي ، لكنـه قال لي بجـدية شـديدة : دار الإسـلام . والغريب أنه دهش حين إنفجرت ضاحكاً ! .

(٢) فيما بعد تحمس أحد أعضاء مجلس الشعب المصري ، لفكرة تقضي ، بتخيير النساء العـاملات ، بين وضعهن ، وبين البقاء ، في المنزل مع الحصول على نصف مرتباتهن بـلا عمل . . والغـريب أن الفكرة قـد وجدت تأييداً إعلامياً واسعاً ، وحماساً نسائياً عريضاً ، دون أن يربط أحد بين ما تحصل عليه المرأة من أجر وبين ما تقوم به من عمل ، وكان عبد الناصر قد واجه مناقشة من هذا النـوع ، ابان اجتمـاعات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في عام ١٩٦٢ ، تعترض على الفقـرة الواردة بـالميثاق التي تنص عـلى مساواة المرأة بالرجل ، ولاحظ ـ بدهشة ـ أنه تلقى طلباً من المرحوم « حسن الهضيبي » ، المرشد العام الثاني لجماعة الأخوان المسلمين ، عقب الثورة ، يقضي بتدخل الدولة لمنع توظف النساء ، ثم اكتشف أن بنـات الأستاذ « الهضيبي » تدرسن في الجامعة وتعملن .

ويسد بعض منافذه .

على الجانب الآخر يغترب اليساري المتكس إلى المستقبل ، يفعل ذلك من مظلة اليميني المتكس : الضيق بالحاضر وعدم الثقة به والعجز عن فهمه أو السيطرة عليه . وهو ما قاد اليسار إلى مجموعة من الممارسات العملية تنتمي لعالم التمرد الرومانتيكي الذي يستهدف في معظم الأحيان تأكيد الذات أو تدميرها . وهكذا غاب في وعي اليساري أن الثورة علم وليست أسطورة ، وتأكيد لذاتية « الجماعة الطبقية » وليست تأكيداً لنرجسية الفرد . وإنمحى الفرق بين الهدف البعيد والأهداف القريبة ، وبين المطلوب والممكن ، وبنوع من التشوش الذهني الغريب راح اليساريون يتخبطون ثم ينقسمون ويتشرذمون ، وسادت الرؤى المرضية للبرجوازية الصغيرة بين صفوفهم ، وغلبت الرطانة اللفظية على أفكارهم ، والمظهرية والمزايدات على نشاطهم العملي الضئيل ، بل الذي يكاد ينعدم . بحيث أصبحوا في مجملهم مجرد مُغْتربين إلى المستقبل . إن الثورة هنا تصبح يوتوبياً وليست علماً ، فالوعي بالضرورة لا ينسجم مع العمل من أجل تحقيقها . والعجز عن الوعي بالحاضر وفهمه والتأثير فيه ، هو أيضاً عجز عن تحقيق الضرورة .

ولا شك أن مأساة المثقف اليساري المتكس ، كانت أقسى وأدعى للفجيعة ، من مأساة اليميني من النمط نفسه ، فعلى مشارف الثمانينات ، فوجىء اليساريون بالواقع يجهض كل أحلامهم ، بعملية قيصرية ، تكاد تعلنْ أن ما مضى كان وهماً ، وكما يحدث في الكوابيس ، وجدوا أنفسهم أمام ديناصورات الماضي الوحشية ، تسد الطريق : اللاعقلانية تزحف ، والزمنية تخفت ، وحتى فكرة حرية العقيدة أصبحت محل رفض وازدراء . وكأن كل دساتير مصر منذ دستور عرابي (١٨٨٢) إلى دستور السادات (١٩٧١) لم تعتمدها . وهكذا بدا وكأن الخطيئة الكبرى قد إرتكبت بلا ثمن أو بلا جزاء . حل اليساريون كياناتهم التنظيمية المستقلة ، وسكتوا سنواتَ عن جرائم كانت ترتكب ، لأن النظام يبنى الإشتراكية ، وفتحوا أعينهم في الصباح ، فإذا الليبرالية حلم ، وإذا الرأسمالية تقدم ، وإذا فكر الإقطاع يزحم الصحف ، وأذا بثمرة الخطيئة الكبرى خديعة كبرى ! .

كـانت تلك مأسـاة اليسـار ، امـا خطره ، فكـان فقده أحيـاناً لـلإتـزان ، وتآكله الذاتي ، كأنه يعوض بهذا التآكل ، عجزه عن الصراع حـين كـان لا بـد وأن يصارع ، لذلك ارتفعت نغمته ، وأرتفع صوتـه ، وتعالى عن السيـطرة على مواقع يومية صغيرة ، أو فهم طبيعة الكارثة القادمة ، فكانت النتيجة ، أنـه نفى نفسه إلى عالم وردي ، سيتحقق بلا عمل ، ورفع شعار : إمـا كل شيء . . أو لا شيء ! .

وهكذا أطلت الحرب ، والمثقفون جزر ! .

عقدة شباط :

ومع أول بيان عسكـري صدر يـوم ٦ أكتوبـر (ت ١) ١٩٧٣ ، تكشفت أوضـاع المثقفين عـلى حقيقتها . وقبـل صدور البيـان ، كانت الجبهـة الثقافيـة ، تخضع لسيكلوجية المثقف الحزيراني ، بشكل عام ، لكن عقـدة الشهور الثمـانية السابقة عـلى هذا اليـوم ، كانت مؤثـرة بشكل فعـال وخاص ، وفي البؤرة منهـا الهجمـة اليمينية الشـرسة التي قـادتها لجنـة النظام السـابقة بـالإتحاد الإشتـراكي العـربي ، وإنتهت بفصل ١٠٧ من الصحفيـين والكتاب المصـريـين ونتـج عنهـا (تطهير) الصحافة المصرية من كل العناصـر الماركسيـة تقريبـاً ، ومعظم الـذين كـانوا ينتمـون لتنظيم طليعـة الإشتراكيـين ـ الجهاز السـري للإتحـاد الإشتراكي العربي ـ وعدد من المتعاونين مع وكالات الأنبـاء الغربيـة . . وآخرون ممن فصلوا لضغـائن شخصية أو لصـراعات بـين أجهزة الأمن والأجهـزة السيـاسيـة ، وقـد إستخدمت الفئتان الأخيرتان للتعمية ولتغطية إتجاه الضربة الرئيسية .

وكشف حجم الضربة عن أكـاذيب اليمين وإفتـراءاته ، فمن بـين أعضاء نقابة الصحفيين البالغ عددهم ١٤٠٠ عضواً فإن الماركسيين والطليعيين لم يزيـدوا عن ١٠٧ ، والرقم يشمل آخرين أيضاً ـ ومن هنا كان الزعم بسيطرة اليسار على مجالات الثقافة والفكر أكذوبة دعائية لا أكثر ولا أقل[١] .

---

(١) .كانت قوائم لجنة النظام ، أبرز أحداث ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد نتجت عن رد فعل عصبي من « السادات » ، على تحالف المثقفين المصريين مع الحركة الطلابية التي كانت أعلى أصوات الإحتجاج ، وأقوى عوامل =

الضغط ، لكي يحسم « السادات » موقفه المائع وغير الواضح ، تجاه قضية تحرير الأرض المحتلة ، وكانت أولى التحركات الطلابية قد بدأت في ديسمبر ١٩٧١ بعد أن انتهى عام الحسم دون حسم ، واعتذر « السادات » بأن الحرب الهندية الباكستانية قد أدت إلى ضباب في الرؤية منعه من حسم المعركة في ذلك العام كما كان قد وعد في خطبة شهيرة له في الإحتفال بالمولد النبوي ، ثم تكررت - بشكل أقوى - في العام التالي - وفي المرتين أشارت تقارير الأمن إلى أن هناك عددا من الصحفيين والكتاب ، تعودوا إلقاء محاضرات في الجامعة ينتج عنها اثارة طلابها ، وقد إكتفت السلطات في عام ١٩٧٢ باستدعاء ثلاثة منهم للتحقيق أمام النيابة ، هم « محمد عودة » ، « ونبيل زكي » ، « وصلاح عيسى » . وقبل نهاية العام كان البيان الشهير الذي وقع عليه « توفيق الحكيم » وعدد كبير من الكتاب والصحفيين ، قد صدر ، متضمناً نقدا للسلطة التي كانت قد عادت للإصطدام بالطلاب ، لأنهم عادوا يتظاهرون طلبا للحرب ، وعلى إثر نشره في بيروت ، ثار « السادات » ، وبحث عن غطاء قانوني ودستوري يبيح له فصل الصحفيين ، حتى لا يبدو أمام الرأي العام ، أنه قد عاد إلى الأساليب التي كان يتبعها من سماهم بـ « مراكز القوى » ، وتوصل الى فكرة هزلية ، هي دعوة لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي ، لفصل الصحفيين من عضوية الاتحاد ، فيفقدون بالتالي وظائفهم ، إذ كان يشترط آنذاك للعمل بالصحافة ، أن يوافق الاتحاد الاشتراكي على ذلك .

وهذا هو نص البيان الرسمي ، الذي نشرته الصحف المصرية في ٤ فبراير ١٩٧٣ متضمناً الإتهامات التي استندت إليها لجنة النظام ، لفصل الصحفيين من الإتحاد الإشتراكي ، وقوائم بأسماء هؤلاء المفصولين :

« إجتمعت هيئة النظام بالإتحاد الإشتراكي العربي أمس برئاسة « حافظ بدوي » رئيس مجلس الشعب وعضوية « محمد حامد محمود » ، و « أحمد عبد الآخر » ، « والدكتور أحمد كمال أبو المجد » و « يوسف مكادي » ، ومثل أمانة التنظيم « محمد عثمان إسماعيل » .

« وقد إستعرضت الهيئة في إجتماعها التقارير السياسية التي قدمت إليها بالنسبة لعدد من أعضاء الإتحاد الإشتراكي العربي ، الذين أخلوا بواجباتهم الأساسية ، كأعضاء عاملين بالتنظيم السياسي الذي يحقق تحالف قوى الشعب العاملة .

« كما بحثت الهيئة كل التقارير التي تجمعت لدى لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب ، خلال دراستها المستفيضة ، للأسباب التي أدت عن عمد وتدبير إلى المخطط الذي كان يعمل لإثارة الجماهير بالأكاذيب والإشاعات والتحريض ضد نظام الدولة وتحالف قوى الشعب العامل ، وكان يشكك في كل تصرف بهدف إشاعة البلبلة ، وتشويه سمعة مصر ، سواء بإمداد الصحافة ، والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كاذبة أو التوقيع على بيانات مضللة ، لكي تنشر في الخارج بهدف إظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الإستقرار والفوضى . وقد إستغلوا في ذلك الأجواء الديمقراطية التي حققتها حركة الجماهير في ١٥ مايو لضرب الديمقراطية وأرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون إلى إرهاب فكري وتحد لاحترام القانون وإهدار للحريات .

« وقد وضعت هيئة النظام في إعتبارها أن عدداً من هؤلاء الخارجين على الخط الوطني ، والمحرضين ضد الوحدة الوطنية وعلى الإعتداء على المرافق العامة والمشجعين لمخططات التشكيك والبلبلة في هذه المرحلة الخطيرة التي تواجهها البلاد . . وضعت هيئة النظام في إعتبارها أن عدداً منهم ، يتولون أعمالاً حساسة في مواقع مسؤولية هامة ، تفرض الإلتزام بمواثيق الثورة ، والحرص على دعم الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام في المسار الوطني ، القومي الأمين ، وخاصة في مواقع إعلامية ، مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة =

= أو التلفزيون ، أو وكالات الأنباء .

ه كما وضعت الهيئة في إعتبارها أن عدداً آخر من هؤلاء أعضاء في النقابات المهنية . . وقد حاولوا عن عمد وأصرار إستغلال النقابات التي ينتمون إليها بإصدار بيانات لا تعبر عن رأي جماهير قوى الشعب العامل ، بهدف مساندة المخططات التي دبرت إشاعة الفوضى وتقويض المبادىء الديمقراطية وتشويه عمل المؤسسات الدستورية الشرعية .

وقد قررت الهيئة إسقاط العضوية العاملة عن الأتية أسماؤهم من عضوية الإتحاد الإشتراكي وفيما يلي القائمة الأولى (لأن الأسماء رباعية أو ثلاثية . . فقد وضعت بين حاصرتين ما ليس شائعاً في أسماء أصحابها) .

١ ـ فيليب (زكي) جلاب .
٢ ـ محمد (عبد الفتاح أحمد) عودة
٣ ـ حسين (محمد حسين) عبد الرزاق
٤ ـ مصطفى نبيل (عبد الخالق مصطفى)
٥ ـ كمال (محمد) سعد
٦ ـ محمود (أحمد محمد حسن) المراغي
٧ ـ يوسف إدريس علي وشهرته (يوسف أدريس) .
٨ ـ عادل (محمود) حسين .
٩ ـ أحمد عبد المعطي حجازي
١٠ ـ فريدة (عبد المؤمن) النقاش
١١ ـ مكرم محمد أحمد (حسين)
١٢ ـ سمير (أمين) تادرس
١٣ ـ الأمير (مأمون) العطار
١٤ ـ صلاح (السيد متولي) عيسى
١٥ ـ صافيناز (محمد) كاظم (أصفهاني) وشهرتها صافيناز كاظم .
١٦ ـ مصطفى الحسيني (شحاته)
١٧ ـ محمد (جاد الحق) العزبي
١٨ ـ أمير إسكندر (بولس)
١٩ ـ السعيد حبيب (السعيد حبيب) وشهرته متعيد حبيب
٢٠ ـ نبيل زكي (لطفي)
٢١ ـ (محمد) محسن (إسماعيل) الخياط
٢٢ ـ فتحي عبد الفتاح
٢٣ ـ جمال (الدين) الغيطاني
٢٤ ـ شوقي (المدبولي) مصطفى

= ٢٥ ـ أسعد حسني (منصور)
٢٦ ـ (أحمد) فاروق (عبد المنعم) الطويل
٢٧ ـ زيد (محمود) الشريف
٢٨ ـ الإمام (أحمد كمال) الجميعي
٢٩ ـ محسنة توفيق (عبد العزيز)
٣٠ ـ سامي (عبد السلام) السلاموني
٣١ ـ علي عبد الخالق
٣٢ ـ صلاح (الدين عثمان) السعدني وشهرته : صلاح السعدني
٣٣ ـ عدلي فخري (منصور)
٣٤ ـ (أحمد) فؤاد (محمد) التهامي وشهرته : فؤاد التهامي
٣٥ ـ (محمد) رجائي الميرغني
٣٦ ـ أحمد فؤاد نجم
٣٧ ـ الدكتور علي الراعي (محمد الراعي)
٣٨ ـ محمود أمين العالم
٣٩ ـ الفريد (مرتضى) فرج (بشارة)
٤٠ ـ (محمد) أمل (فهيم محارب) دنقل وشهرته : أمل دنقل
٤١ ـ إبراهيم (فهمي) منصور (غنيم)
٤٢ ـ لويس (حنا خليل) عوض
٤٣ ـ زكي مراد (إبراهيم)
٤٤ ـ عبد الله (عبد العزيز) الزغبي
٤٥ ـ يوسف (موسى) درويش
٤٦ ـ حامد (رضوان حامد) الأزهري
٤٧ ـ أحمد نبيل (أحمد نجيب) الهلالي
٤٨ ـ عادل حسين (أمين)
٤٩ ـ عبد المحسن (سيد أحمد) شاشة
٥٠ ـ عادل كامل (فانوس)
٥١ ـ سعد عبد الواحد (حماد)
٥٢ ـ جلال (محمد يوسف) رجب
٥٣ ـ عبد العظيم (محمد) الجزار
٥٤ ـ محمد (محمد عبد العزيز) علوان
٥٥ ـ لوقا جرجس قلس النخيلي
٥٦ ـ رشوان (مصطفى) فهمي
٥٧ ـ علي (طه) نويجي

وقد نتج عن هذه الهجمة أن توتر الجو على الجبهة الثقافية توتراً عنيفاً، فقد سارع اليمين إلى الهجوم العلني والمنشور ضد المفصولين فكشف بذلك عن عدم التزامه بأبسط قواعد الديمقراطية التي تباكى دائماً بأن اليسار قد داس عليها بالنعال، فانحاز بكل ثقله إلى الحكومة، وانهمك بتشفٍ يندد باليسار الذي لم يكن آنذاك يملك وسيلة للدفاع عن نفسه أو تفنيد ما يوجه إليه من إتهام. وتورط اليمين أكثر وخاصة حين إلتزم بتبرير هذه الأجراءات البالغة الشذوذ أمام الرأي العام محلياً وعربياً ودولياً، ولأنه خاضها بهدف كسب معركة الصراع حول التبعية - فأخرج من جيبه الإتهامات التقليدية مثل التآمر على حرق القاهرة، وقبض النقود من السفارات الأجنبية، والأفكار المستوردة، والكفر بالله، والدعوة للإستسلام والصلح مع إسرائيل. وهي إفتراءات رأى بعض الذين وجهت إليهم أنها تشكل جريمة قذف وتشهير بحسب نصوص قانون العقوبات المصري فأبلغوا الأمر إلى النيابة ورفعوه إلى القضاء الذي لم يبت فيه إلى الآن[1] .

- ٥٨ - دكتور مصطفى مصطفى علي السماع
٥٩ - عبد المحسن (علي) حمودة
٦٠ - عبد الرحمن (إسماعيل) شوقي
٦١ - نزيه أحمد أمين
٦٢ - عبد الرزاق محمد عبد العال
٦٣ - بديع أحمد الشرملي
٦٤ - سمير عبد الباقي (عوض)

ونشرت الصحف في اليوم نفسه، ما وصفته بأنه مذكرة تفسيرية صادرت عن هيئة النظام، توضح ما يترتب على الفصل، يقول نفسها!.

« من المعروف أن الفصل من العضوية العاملة للإتحاد الإشتراكي، يترتب عليه إسقاط عضوية أي تنظيم نقابي أو مجلس أدارة أو وحدة إتحاد اشتراكي أو أي مستوى من التنظيمات السياسية المساعدة، كما يترتب عليه إبعاده عن أي عمل تكون العضوية العاملة شرطاً لممارسته مثل الصحفيين ولا يجوز تبعاً لذلك أن يعتبر صحفياً، لأن ممارسة العمل الصحفي تشترط أن يكون عضواً عاملاً بالإتحاد الإشتراكي، على أن تسوى حالته في المؤسسة الصحفية التابع لها ويحال إلى المعاش ».

وقد تبع نشر هذه القائمة، قائمة أخرى نشرت في ٧ فبراير ١٩٧٣، تضمنت قراراً بفصل ١٦ عضواً آخرين، كان من بينهم ٧ كتاب وصحفيين هم : « لطفي الخولي » - « ثروت أباظه » - « بهيج نصار » - « إبتسام الهواري » - « أمينة شفيق » - « ميشيل كامل » - « خيري عزيز ».

(١) تبقى المرحوم « يوسف السباعي » الذي عين وزيراً للثقافة والإعلام، في تعديل وزاري، أعقب إعلان =

وقد جاءت هجمة اليمين الشرسة بنتيجة مضادة لما كان يتوقعه ، الأمر الذي منع توسع الحملة من ناحية ، وأخرج الوسط الليبرالي من جموده وجبنه .

كانت الحملة قد ذهبت بخمسة من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين ، هم : « مصطفى نبيل » و« محمود المراغي » و« مكرم محمد أحمد » و« أمينة شفيق » و« كمال سعد » ، وحاول أن يضغط على الباقين من أعضاء المجلس ، لكي يستصدر منهم قراراً بإسقاط عضوية النقابة عن الصحفيين الذين تضمنتهم قوائم لجنة النظام ، حتى يفتقدون لأية صفة تلزم النقابة بالدفاع عن حقوقهم ، وكانت تلك هي المحاولة التي أيقظت الوسط الليبرالي ، فتنبه لأن تكريس أوضاع مثل هذه ، سيهدده في المستقبل ، بفقد رزقه .

ولأن شجاعة الوسط الحقيقية لا تظهر إلا سراً ، فإنه حين إنفرد بتذكرته الإنتخابية ، حمل إلى مجلس نقابة الصحفيين ، في الإنتخابات التي حل آنذاك أوانها ، هؤلاء الذين التزموا علناً بحل مشكلة المفصولين . وهكذا وازن الوسط الأمور ، وإختار مجلساً منه كذلك الذي جاءت به إنتخابات ١٩٧١ وذهبت هجمة لجنة النظام ، بنصف أعضائه ، فإستطاع المجلس الجديد أن

= هذه القرارات بأسابيع ، الدفاع عنها وتبريرها ، وكانت القرارات قد أعلنت في وقت كان السباعي فيه ، يرأس وفداً لمصر ، في أحد إجتماعات الإتحاد العام للأدباء العرب ، فأثارت ضجة بين الوفود العربية ، وتزعم الكاتب اللبناني « سهيل إدريس » الإحتجاج على القرارات ، بينما نشط السباعي ، مدافعاً عنها ، ومحاولاً منع الإتحاد من إستصدار قرار صريح بإدانة تصرفات السلطة المصرية ، وهو ما لفت نظر السادات ، فعينه بعد عودته وزيراً للثقافة والإعلام ، حيث إلتزم هو « وشلته » في الوسط الصحفي والثقافي ، بالدفاع عن الإجراءات ، بإعتبارها إنقاذ للديمقراطية من القرامطة ، أي الشيوعيين . .

وقد إنتهز اليمين الفرصة ليصفي حسابات شخصية بين قادته وبين عدداً من شملتهم القائمة . ومن ذلك أن المرحوم « صالح جودت » ، وكان شديد الضيق والكره ، « لاحمد بهاء الدين » ، كتب مقالاً إتهمه بأنه يتزعم المفصولين ، في تنظيم مشبوه الهدف منه حرق القاهرة ، وإثارة القلاقل فيها . وكان هذا المقال موضوع قضية قذف رفعها بعض المفصولين ـ كنت منهم ـ ضد المرحوم « صالح جودت » . وقد أستشهد دفاع جودت بأن التهم التي نسبها لنا وردت في البيان الرسمي الصادر عن لجنة النظام والمنشور في الصحف ، وطلبنا ضم صورته الرسمية ، فتبين أنه بلا أصول ، أما دفاعنا قد ركز على تلاوة أشعار وأغنيات التي كتبها المرحوم « جودت » في مدح الملك السابق فاروق ، وهي من أشهى وأرق أشعار النفاق في ديوان الشعر العربي ، وقد إستمع المرحوم جودت ، لتلاوة محامينا « المرحوم زكي مراد » ، لأشعار نفاقه ، في جمود تام ! .

يدخل مفاوضات مع الحكم ، عبر النقيب الجديد « **عبد المنعم الصاوي** » ، لحل المشكلة ! .

وبرغم أن المشكلة قد حلت بإعلان الرئيس « **السادات** » في خطابه يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣ ، عودة جميع الصحفيين المفصولين وحفظ الإتهامات التي وجهت لقادة الحركة الطلابية ، بأنهم كانوا ينفذون مخططاً للشغب ، والإفراج عن المحبوسين منهم : بقصد « فتح الباب لكل فرد في هذا الوطن لكي يدرك أننا أمام مرحلة جديدة . يجب أن نعالج فيها كل أمورنا وأن نفكر فيها في مشاكلنا » فإن ٦ أكتوبر قد أطل ، وظلالها الثقيلة تحيط بعالم المثقفين ففي بعض الدور الصحفية واجه الصحفيون العائدون العديد من المتاعب ، فلم يجد بعضهم مكاتبه التي كان يمارس منها عمله أو مناصبه التي كان يشغلها . فضلاً عن إستشراء اليمين في دور الصحف ، وتصويره قرارات العودة كما لو كانت قرارات بالعفو عن مجموعة من الخطاة لا سحباً لتهم ملفقة لا أساس لها .

وفي مقابلة تمت في أوائل تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٧٣ بين الصحفيين العائدين وبين « **محمد حسنين هيكل** » رئيس تحرير الأهرام ـ لشكره على مساندته لقضيتهم ـ أشاروا إلى هذه المتاعب وطالب بعضهم مستخدماً المصطلحات السياسية السائدة منذ النكسة ـ بالعودة إلى حدود ٣ فبراير (شباط) ، وأضاف آخرون بأن الشهور الثمانية السابقة ـ بين قراري الفصل والعودة ـ قد شهدت توالداً سرطانياً للأفكار اليمينية والقيادات اليمينية في دور الصحف ، فتوسع اليمين بما يخل بالتوازن المفترض بين القوى السياسية في مصر ، وبما أن الإخلال بهذا التوازن ـ في ظروف مصر الراهنة ـ يعرض القضية الوطنية لأخطار بالغة ، فإن التصحيح الذي أعلنه الرئيس السادات للموقف ، لا يجب أن يتحول إلى عملية شكلية تنتهي بالبقاء عند حدود ٤ فبراير وأن التصحيح الحقيقي يقتضي الرجوع إلى حدود ٢ فبراير . وإقترح هؤلاء أن تكون النقاط السبعة التي أعلنها الرئيس السادات في خطابه برنامجاً تعود بمقتضاه كل القوى إلى مواقعها التي كانت فيها قبل هجمة ٣ فبراير ، وبالذات النقاط الأربع الأولى وهي : تحرير

الأرض ـ مواصلة التنمية الشاملة ـ إستمرار التحول الإجتماعي لصالح قوى الشعب العاملة ـ تعميق الممارسة الديمقراطية . وهو أمر لا يمكن أن يحدث مع إصرار اليمين على عدم الإنسحاب من المواقع التي يشغلها الآن والتي كسبها بهجمة فبراير (شباط) ١٩٧٣ .

ورد « هيكل » على ذلك بأن العودة لحدود ٢ فبراير (شباط) كالعودة لحدود ٥ يونيو (حزيران) ، لا يمكن أن تتم بحل سلمي ، وبما أن الصحفيين الذين أعيدوا لم يعودوا إلا بهذا الحل السلمي ، فالأمل ضئيل في عودة حقيقية إلى خطوط ٣ فبراير ، وإذن فعلى العائدين أن يبدأوا من الأوضاع الراهنة ، وربما تساعد ظروف المستقبل في تحسين الموقف .

وبرغم قسوة التوصيف فقد كان حقيقياً بدرجة ما ، أنه على الأقل يعكس إدراك أحد المطلعين على حقائق الأمور لطبيعة الموقف . وحين أصبحت العودة لحدود ٢ شباط هي المشكلة ، تدنت أهداف المثقفين اليساريين ، فقد كانوا يطالبون في ٣ فبراير بحرية الصحافة ورفع الرقابة عنها وإطلاق الحريات النقابية وتفجير المجتمع المصري بديمقراطية حقيقية . فأصبحت أهدافهم بعدها ، مجرد العودة لحدود ٢ فبراير (شباط) ، وحتى هذا كان عسيراً أن يصلوا إليه .

في هذا الجو صدر البيان العسكري الأول عن عملية العبور وشملت الجميع رجفة إهتمام بالغ بالعملية ، التي كانت مفاجئة تماماً ، وغير متوقعة على الإطلاق ، وقلبت التصورات التي كان الجميع قد رتبوا أوضاعهم على أساسها . وفي أيام الحرب الأولى عقل الذهول الجميع ، ولم يفكر أحد في أن يفعل شيئاً ، وسط قلق بالغ على العمليات العسكرية ، وإكتفى آخرون بنشر مجموعة من الكلمات الحماسية والقصائد الغليظة على صفحات الصحف عكست كلها المواقع الحقيقية للقوى الثقافية في مصر :

فقد سارع ـ اليمين للتدليل على فطنته وذكائه ـ يؤكد أنه كان يعرف منذ البداية أن الحرب ستنشب رغم إنهزامية اليسار وهجومه على السلطة ، وببساطة ، وكأن الجميع يرددون تلقيناً واحداً ، أعلن اليمين أن الحرب حربه هو وليست حرب أي تيار آخر ، وأكد أن نشوبها حرق لليسار وقضاء عليه ،

وحكم بـإستسـلاميتـه وجبنـه . ونسي اليمين في هـذا أن معـركـة اليســار مـع السلطة ، كانت بسبب إلحاحه في المطالبة بدخـول الحرب أو تهيئـة الأوضاع التي تساعد على ذلك .

في اليوم الرابع للقتال بدأ التفكير جدياً في عقد إجتماع لـلأدباء والفنـانين ليناقشوا دورهم في المعـركة . وكـالعادة فـإن بعض فصائـل من اليسار هي التي فكرت في ذلك ، إذ كان اليمين يفتقد لأي رغبة في دعوة آخرين للعمل ، وهـو يعتبر المعركة معركته ، تتم برواءه وبتصوراته وهو ما جعله يشمر عن سواعـده ، لكي يقتطف لنفسه ـ منفرداً ـ ما يتوهم أنه ثمارها ، ويحرم الآخرين من ذلـك .
ولأن أدباء مصر وكتابها بـلا إتحاد يضم صفـوفهم كما أن العـدد المشترك منهم في جمعيات عدد ضئيل للغاية ، فضلاً عن شكلية هذه الجمعيات ، وإفتقادهـا تمامـاً لأي إمكـانيات مـادية أو عنـاصر بشـرية نشـطة . فإن هـذا كله أدى إلى افتقـاد الدعوة إلى شكل شرعي أو قانوني تقوم به هيئة إعتبارية لها إحترامها . وانـتســاب الـداعون إلى المقـاهي والبارات ، يـدعون الأدبـاء الجالسـين على مقهى ريش ، الواحد منهم : مخطط مزفلط كثير الكلام . عديم الممارسة . عدو الـزحام ، إلى مؤتمر لمناقشة دور الأدباء في المعركة .

ولم يتصل الداعون « بيوسف السباعي » وزير الثقافة أو يفكـروا في الإتفاق معه على عقد المؤتمر ، وإكتفوا بأن طلبوا من « توفيق الحكيم » أن يخطره بموعـد ومكان المؤتمر . ولم يتـأكدوا من إتمـام الإتصال ـ رغم أن المكـان الذي إختـاروه لعقـد المؤتمر هـو : « جمعيـة الأدبـاء » التي يتـولى « يـوسف السبـاعي » منصب سكرتيرها العام .

وكانت النتيجة العملية لذلك أن « يوسف » أنكر تماماً في مكالمة بينه وبين « محمود أمين العالم » ـ الذي اتصل به يسأله عن صحة الدعـوة للمؤتمر ـ علمـه بأي شيء وقال أن على « من يشاء » أن يفعل « ما يشاء » لكن جمعية الأدبـاء لن تفتح أبوابها إلا لعمل شرعي يصدر عنه هو نفسه .

وقـد نُسب إليه فيـها بعد أنـه قال تعليقـاً على مـا ذكر لـه من أن « تـوفيق

الحكيم » سيتصل به : أن الكاتب الكبير لم يتصل به في شيء ، وأن على المغامرين أن يبعدوا عن توفيق ، ويكفي أنهم كادوا يقودونه إلى (داهية) . وكان « السباعي » يشير بذلك إلى بيان « توفيق الحكيم » الشهير الذي كان أحد أسباب فصل الكتاب والصحفيين .

وقد اعتذر « توفيق الحكيم » بعد ذلك بأن مرضه حال بينه وبين الإتصال بالسباعي وإبلاغه بالدعوة .

وعندما ذهب « من يشاء » ليفعل « ما يشاء » وجد مبنى « جمعية الأدباء » مغلقة بالسلاسل ، وتعليمات محددة للحارس بعدم السماح لأحد بالدخول . ووقف أدباء مصر يفاوضون البواب الذي سمح لهم أخيراً بالدخول ، على أن يجتمعوا بكامل الوقار ، وينصرفوا بمنتهى الأدب ! .

وسرعان ما اكتشف المجتمعون عدم جدوى ما فعلوا ، فالبرنامج المقترح لنشاط الأدباء والفنانين في الحرب ، كان في معظمه برنامج تعبوي ، يقوم على إصدار صحف وملصقات فنية ، والسفر إلى القرى لإلقاء القصائد ، وزيارة الجرحى ، وزيارة جبهة القتال ، وتخصيص برامج إذاعية للتعبئة والحشد ، وكل هذا لا يمكن تنفيذه دون إمكانيات الدولة ودون صلة بأجهزتها الرسمية ، إذ أن خطوط القتال ، خطوط عسكرية ، لا يباح المرور بينها ، لكل من هب ودب ، لمجرد أنه أديب . هكذا إكتشف الأدباء أن حضور « السباعي » للإجتماع مهم ، وأن شعار الإجتماع للإجتماع ، لا فائدة منه ، فاجتمعوا ليبدءوا من الصفر ، وشكلوا وفداً ، ليقابل يوسف السباعي ويتفق معه على موعد جديد لعقد المؤتمر .

وبسبب الظلال الكثيفة التي كانت سابقة على الحرب فإن العلاقات بين « يوسف السباعي » وبين مجموع المثقفين المصريين اليساريين كانت قد تدهورت بشكل مرعب ، فمن ناحية كان « يوسف السباعي » - بحكم سكرتيرته العامة لجمعية الأدباء وإتحاد كتاب آسيا وأفريقيا والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ورئاسته لمجلس إدارة مؤسسة دار الهلال الصحفية - قد تورط في المشاركة في حملة الهجوم على الصحفيين والكتاب الذين هجمت عليهم لجنة النظام هجمتها

اليمينية الشرسة . ثم تورط بعد ذلك في الدفاع عن هذه الإجراءات وتبريرها ، ووقف بضراوة ضد أي محاولة لإستصدار إحتجاج على عمليات الإضطهاد التي جرت بحقهم أو على الأقل التوصية بإعادتهم ، عن مؤتمر الأدباء بتونس ـ وكان يرأس الوفد المصري فيه ـ وعن إجتماع المكتب الدائم لإتحاد كتاب آسيا وأفريقيا الذي عقد في موسكو . الأمر الذي كان رد فعله الطبيعي مزيد من الهجوم عليه في أوساط اليساريين ، وهو ما إستغلته بطانة من اليمين الجهول تحيط « بيوسف السباعي » دفعته إلى مزيد من التورط في الهجوم ـ دفاعاً عن نفسه ـ لتستفيد هذه البطانة من مناصبه المتعددة في الحصول على مكاسب لا تتيحها لها مواهبها الأدبية المتدنية .

وكان منطقياً أن يرفض « يوسف السباعي » مقابلة الوفد الذي كلف بالإتفاق معه وكان منطقه ، هو ذاته منطق الجوقة التي تحيط به ، فالحرب هي حربنا نحن ، وليست حربكم أنتم أيها الصائبون ، والنظام نظامنا لا نظامكم ، وقد كنتم تهاجمونه منذ شهور ، وتدّعون أنه لن يحارب ، فلماذا تطلبون الآن مشاركته في ثمار الحرب التي أقسمتم أنه لن يقيم لها قائمة .

ويبدو أن « السباعي » لم يستطع أن يقاوم طويلاً الإلحاح العام على ضرورة أن ينشط الأدباء والكتاب في المعركة ، فسارع يدعو إلى عقد إجتماع لمجلس إدارة جمعية الأدباء وإستصدر منه قرارات وتوصيات تحدد دور الأدباء في المعركة . ثم أعلن في الصحف عن دعوة عامة للأدباء والفنانين لمناقشة دورهم في المعركة . مؤكداً شعار « حرب اليمين وحده » .

الشعاع اليتيم :

في الساعة السابعة من مساء ١٥ أكتوبر ـ وبعد عشرة أيام كاملة من بدء المعركة ـ عقد المؤتمر المنتظر ، وكان واضحاً من اللحظة الأولى أنه مليء بعوامل الإحباط وأن نجاحه يتوقف على خروج الأدباء والفنانين من قواقع وثياب المثقف الحزيراني ليتطهر كل منهم بالرغبة في العمل ولو في أدنى مستوياته ، فينفي إغترابه بفهم الواقع ومحاولة التأثير فيه حيث هو واقع وكائن ، وأن يدرك كل

طرف قوته الحقيقية وقوة الآخر ، ونقاط الإتفاق التي يمكن أن تقود إلى أرضية مشتركة تمكن المثقفين من آداء أي دور ممكن ، وكان نجاحه أيضاً رهيناً بوعي اليسار - بكل هذا - ووعيه أيضاً بأن العمل المشترك ليس نفياً للعمل المستقل ، أذا أراده أو قدر عليه .

بدأ «يوسف السباعي» المؤتمر بأنه يريد إجتماعاً (منضبطاً) - وهو تعبير عسكري يعني الإلتزام بالنظام - وأشار إلى ظروف الحرب التي يعيشها الوطن ، والتي تتطلب وحدة وطنية قوية لا تقبل بالمغامرة السياسية ، أو الشغب . ثم قرأ بعد ذلك قرارات جمعية الأدباء والتي تتضمن تنظيم رحلات للأدباء والفنانين لعقد أمسيات شعرية وندوات فكرية وإجتماعات في القرى والمصانع وعرض أفلام فيها ، وأصدار مجلة أسبوعية للأدب وثقافة الحرب ، وتنظيم زيارات لجبهة القتال عندما تسمح الظروف بذلك ، وتنظيم زيارات لجرحى الحرب ، وتنظيم التبرع بنسخ من مؤلفات الكتاب والأدباء للناقهين منهم .

ولم يكن هناك إختلاف حول هذه الخطط كأسلوب للعمل . وإن كان آخرون يطمحون إلى تشكيل كتيبة مقاتلة من الأدباء والفنانين تحمل السلاح ، ولكن هذا الطموح لم يلق حماساً ، ذلك أن مشاركة الشعب في الحرب بحمل السلاح لم تكن واردة لدى أي مستوى من مستويات الحكم في مصر من ناحية ، ولأن طبيعة الأدباء والكتاب المصريين تفضل الكلام والكتابة والثرثرة على حمل السلاح .

النقطة المحورية التي جرى بشأنها الخلاف كانت : من ينظم هذا كله ؟ أي بإختصار : مَنْ يقود مَنْ ؟ ، في قرارات جمعية الأدباء نص على أن تشكل « أمانة عامة » مقيمة من مجلس إدارة الجمعية ، تتولى تنظيم إسهام الأدباء والفنانين في الأنشطة التي حددتها مقررات الجمعية ، وينوب عنها أحد الموظفين الإداريين في تسلم مقترحات الأدباء ومشروعاتهم للعمل ، على أن يكون مقر جمعية الأدباء مفتوحاً يومياً للقاء الأدباء وللنقاش حول نشاطهم .

وعندما فتح « يوسف السباعي » باب الحوار حول هذه المقررات ، تقدمت مجموعة من الإقتراحات :

● إقتراح قدمه « محمود أمين العالم » بأن يصدر عن المؤتمر بيان سياسي يتضمن تحية « الرئيس السادات » « والرئيس الأسد » وتحية الجيشين المصري والسوري والدعوة لإستمرار القتال في كل الظروف ، حتى تتحقق المطالب الوطنية للشعوب العربية ، وتحية الصداقة المصرية السوفيتية ، ومساندة الشعوب والحكومات العربية للحرب ، والعمل بإلحاح على تهيئة أوضاع الجبهة الداخلية لحرب طويلة وشرسة مع العدو ، وشجب موقف الولايات المتحدة العدواني .

● إقتراح آخر من « محمود أمين العالم » ، أيضاً بتوجيه رسالة إلى كتاب وأدباء العالم يوضح موقف المثقفين المصريين من قضية العدوان بإعتبار أن معركة الشعوب العربية هي جزء من حركة التحرر الوطني العالمية الهادفة إلى تحرير الشعوب العربية وقهر الصهيونية التي تمثل نازية جديدة .

● إقتراح من القصاص « محمد صدقي » بإستخدام إمكانيات الثقافة الجماهيرية في تحرك الأدباء والفنانين وسط القرى وبين صفوف الفلاحين وخاصة في القرى المجاورة لجبهة القتال .

ووافق المجتمعون على الإقتراحات الثلاثة وأعلن « يوسف السباعي » أنه سيحيل مشروعي البيانين المرفقين بالإقتراحين المقدمين من « محمود أمين العالم » ، لتعيد الأمانة العامة صياغتها مع مقدم المشروعين ، وهو إعلان بدأ غريباً ، لأن أحداً من الحاضرين لم يعترض على شيء مما ورد بمشروع البيانين مما أكد أن لدى الوزير تحفظات على ما ورد بهما .

وحتى ذلك الوقت . فإن المشكلة التي كانت تطوف بالرؤوس هي مشكلة الأمانة العامة ، فجمعية الأدباء ـ أو مجلس إدارتها بالتحديد ! ينتمي لتيار واحد ومدرسة واحدة من تيارات ومدارس الأدب والفن ، وفيها بعد قال أحد شعراء العامية أن هذه الأمانة مكونة من أعضاء معادين للشعر الحديث ولشعر العامية من الناحية الفنية ولا يستلطفون كثيراً الحديث عن العمال أو الفلاحين من الناحية السياسية ، وترك أمر إختيار ما ينشر في المجلة الأسبوعية ، أو يلقى في الندوات والتجمعات من أشعار ، لها تكرار المهزلة التي كان يمثلها الكاتب الكبير

الراحل « عباس العقاد » الذي كان يرأس لجنة الشعر بالمجلس الأعلى للفنون والآداب ، ويحيل قصائد الشعر الحديث بتأشيرة منه إلى لجنة النثر .

وبينما يفكر البعض في طرح تعديل لتركيب الأمانة العامة حدث تصرف أحدث توتراً حاداً في الإجتماع فقد طلب المخرج المسرحي « محمد عبد العزيز » الكلمة وهاجم « يوسف السباعي » هجوماً عنيفاً وقال إن المشروع المطروح بيروقراطي ، وأن المطلوب عمل ثوري يتيح العمل لكل الفنانين ، وذكر أنه ومجموعة من المخرجين المسرحيين متعطلين عن العمل منذ سنوات طويلة ، وأنه قابل « يوسف السباعي » في نفس الصباح لحل المشكلة ، ولكن الوزير عامله بفظاظة وطرده من مكتبه .

وقد علق « السباعي » على ذلك بأن مشكلة « محمد عبد العزيز » مشكلة معقدة وأن المؤتمر عقد لمناقشة دور الأدباء والفنانين في المعركة وليس لحل المشاكل الشخصية .

وقام الشاعر « أحمد فؤاد نجم » ليتكلم والتوتر الذي أحدثه هجوم « محمد عبد العزيز » يسود الجو ، فأيد الجزء الأول من كلام عبد العزيز من أن المشروع المطروح ذو طابع بيروقراطي ، وطالب بتشكيل الأمانة العامة بالإنتخاب وأن ينتخب الحاضرون من بينهم أمانة عامة بالإنتخاب السري المباشر ! .

وكما توقع البعض إستفزت كلمة نجم « يوسف السباعي » إستفزازاً شديداً وقد وصفها هؤلاء بأنها جاءت تجاهلاً تاماً لخطوط الحدود بين القوى الثقافية في مصر ، وحجم اليمين ومواقعه ، ودعوة له لكي يتخلى عن القيادة ، بينما هو في قمة تصوره بأنه هو الذي عبر بثقافته وبمساندته فكرياً للسلطة ، وجاءت كلمة نجم أيضاً لتعكس مبالغة في تصور جماهيرية اليسار .

وهكذا رفض « السباعي » الفكرة بعنف وأعلن أن ليس لديه إلا المقررات التي صدرت عن جمعية الأدباء وأنه سوف يعرضها للتصويت ، وحين فعل فازت بأصوات اليمين فقط . وأعلن اليسار أنه يوافق عليها مع بعض التعديل . والتزم الوسط الحياد وكان هو القوة الغالبة في المؤتمر . وإزاء بعض التعليقات

الغاضبة قال « يوسف السباعي » أنه أخطأ إذ دعى للمؤتمر وأنه كان يتوقع هذه النتيجة وأعلن فض الإجتماع ، وجمع أوراقه وغادر منصته إلى حجرته بمبنى جمعية الأدباء .

ساد الإنفعال جو الإجتماع وتحول بعد نهايته المؤسفة إلى مجموعة من الإنهيارات النفسية والتوترات التشنجية ، وكشف المثقف الخزيراني عن طبيعته العصابية فوقف كثيرون يتحدثون في إنهيار بالغ عن لهو الأدباء بينما الشهداء يسقطون كل لحظة . وزاد الطين بلة أن تسلل إلى مقر الإجتماع مشعوذ ينتمي إلى أحد الطرق الصوفية تحدث مطالباً المجتمعين بتنظيم نشاط المريدين في حلقات الذكر لدعم المجهود الحربي ـ ووزع كتيباً يتضمن أوراداً وأذكاراً كفيلة بتحقيق النصر بإذن الله ، وببركة سيدي الرفاعي ، وطالب الأدباء بتأليف مثلها .

وتزعم بعض أدباء الشباب الدعوة لأن يستمر المؤتمر بصرف النظر عن وجود « السباعي » أو عدم وجوده ، وحتى هذه اللحظة فإن أحداً لا يعلم ماذا كانوا يقصدون بالإستمرار فيه ، وهم يعلمون أن إمكانياتهم الذاتية الضئيلة والمحدودة خاصة أنهم سبق لهم عقد المؤتمر السابق ، ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً وأجلوه حتى يحضره السباعي .

ورأى « محمود أمين العالم » و « يوسف أدريس » و « سهير القلماوي » أن هناك ضرورة لإقناع « يوسف السباعي » بالعودة إلى رئاسة الإجتماع لمحاولة الوصول إلى تصور مشترك يضمن وحدة الأدباء والفنانين ويضمن إسهاماً إيجابياً لهم في المعركة فغادروا القاعة للإجتماع في مكتبه والتفاهم على برنامج حد أدنى للقاء .

وتحول الجو في القاعة إلى معركة حربية من النوع البذيء . . فأمام إصرار بعض أدباء الشباب ودعوتهم المتشنجة إلى البقاء في القاعة ولتفعل بنا القوة ما تشاء وإنشادهم (بلادي . . بلادي) لسيد درويش ، ثار « عبد العزيز الدسوقي » ـ وهو نائب يوسف السباعي في سكرتارية جمعية الأدباء وفي رئاسة

تحرير مجلة « الثقافة » ـ وأعلن بأن المبنى ملك لجمعية الأدباء ، وأن على الجميع أن ينصرفوا فوراً ، وعارضه البعض قائلين بأن حق الكلام للأدباء فقط . واعتبر الدسوقي ذلك تعريضاً بمستواه الأدبي والفني . فرد عليهم بأنه أديب أباً عن جد . وإستخدم عضلاته القوية ـ في جسده وفي لسانه ـ في الرد عليهم ، فأنكر أنهم أدباء أو يعرفون الكتابة ، وردوا عليه بقولهم أنه أحد حملة حقائب « يوسف السباعي » ، وأنه لولا هذا لما صح ـ ولا في الأحلام ـ أن يكون مثله نائباً لرئيس تحرير المجلة الثقافية الشهرية الوحيدة في مصر ، ووقف « عبد العزيز الدسوقي » يعيرهم بأنهم خونة وعملاء لمراكز القوى ، وأنهم « كتاب عرائض » لا أكثر ولا أقل ولا شأن لهم بالمعركة ولا بالحرب ، فهم منذ ثمانية أشهر يهاجمون رئيس الجمهورية ، ويشهرون بالجيش المصري ، ويطالبون بالصلح مع إسرائيل ، وأن أدبهم الأسود هو أدب كتابة العرائض ، وجمع التوقيعات ، من المقاهي على مطالبات سياسية . وحدث إشتباك بالأيدي بينه وبين بعضهم وارتفعت المقاعد وكثرت الإنهيارات النفسية والتشنجات العصبية .

وأصبح المؤتمر ، قاعة في مستشفى للأمراض العقلية ، وحاول البعض أن يناقش « عبد العزيز الدسوقي » بهدوء داعياً إلى إستمرار الإجتماع لمحاولة الوصول إلى تصور مشترك ، يجمع بين كل وجهات النظر . فرفض وقال أن ما يجري مؤامرة . وبمجهود شديد اقتنع بأن يستمر الإجتماع . وقبل أن يرأس الإجتماع بنفسه ليطمئن أن لا مؤامرة هناك ، على أساس أن يعبر المجتمعون عن آرائهم ، لترفع إلى يوسف السباعي ، بإعتبارها توصيات غير ملزمة ، ووافقت أغلبية المجتمعين على هذا الحل على أساس أن المطلوب هو عمل مشترك يحفظ وحدة المثقفين ـ من كل الإتجاهات والتيارات ـ ضد الإستعمار والإمبريالية .

على أن رئاسة الدسوقي للإجتماع لم تستمر إلا فترة قصيرة إذ عاد « محمود أمين العالم » و« يوسف إدريس » و« سهير القلماوي » من الداخل وتولت الأخيرة رئاسة الإجتماع ، فعبرت عن إستنكارها لما حدث ، وقالت أن المقررات المعلنة هي مقررات جمعية الأدباء ، وأن على من يوافق عليها أن يعمل

في أظافرها وعلى من يرفضها أن يتفضل إلى جمعيته إن كانت له جمعية أو أن يعود إلى مقهاه .

وتكلم « محمود أمين العالم » فقال أن العمل هو مقياس الإخلاص للأهداف المشتركة وأن جمعية الأدباء ستفتح أبوابها على أساس برنامجها التي أعلنته ، ودعى الأدباء الوطنيين الراغبين في مشاركتها جهدها لدعم الحرب أن يتواجدوا في مقر الجمعية ، وأن يجعلوا بذل الجهد هو الأساس . وأشار إلى أن هناك معركة وطنية محتدمة ـ كان هذا يوم ١٥ أكتوبر وفي اليوم العاشر للقتال ـ تتطلب تناسي الخلافات والأحقاد ، وهو ما لن يتم بمناقشات تفتح الجروح القديمة . ولكن بعمل مشترك كفيل بالتغلب على كل التناقضات الثانوية .

ونبه « يوسف إدريس » في كلمته إلى أن المعركة المتفجرة بين الأدباء لا تعبر عن تناقضات عامة . فمع أن الأدباء المصريين مختلفون في مدارسهم الفنية وفي إنتماءاتهم الفكرية وفي مواقعهم السياسية وفي أجيالهم المتتالية ، فإن ما ظهر في الإجتماع لا يعبر بالضرورة عن هذه التناقضات الراقية ، ولكنه يعبر عن تناقضات أخرى متدنية ومنها المنافسات في العمل ، والأحقاد الشخصية ، والمصالح الدنيوية القصيرة النظر .

واتفق الثلاثة على أن المعركة الوطنية المحتدمة الآن تتم بقيادة الرئيس السادات ومعاونية التنفيذيين ومنهم « يوسف السباعي » وأن هذه القيادة مقبولة لديهم . وفي ختام كلمته إقترح « يوسف أدريس » أن يوجه المؤتمرون دعوة إلى « يوسف السباعي » للعودة إلى رئاسة المؤتمر ، فوافقوا على ذلك .

بعودة « يوسف السباعي » إلى رئاسة الإجتماع بدأ الجو أكثر تفاؤلاً بالنجاح وبدأ « السباعي » أكثر ميلاً للتفاهم ، فمع أنه قد أصر على أنه لا يقبل أي تعديل في المقررات التي أعلنها ، إلا أنه قبل أن ينظر ، في توصية غير ملزمة بأن يوسع الأمانة العامة بضم عضوين أو أكثر لضمان تمثيل التيارات الأدبية ، وإقترح « عبد العزيز الدسوقي » عليه ـ هامساً ـ ضم « يوسف إدريس » و « محمود العالم » ولكن العالم ـ الذي كان يجلس بجوار السباعي مباشرة ـ طلب

ترك الأمر للسباعي يدبره كما يريد .

وأشار « أحمد عبد المعطي حجازي » إلى أهمية التعاون المشترك بين الجميع ، وقال للسباعي : إننا نسينا كل ما نالنا منك شخصياً من متاعب وإساءات ، وأن عليك أيضاً أن تنسى ، ورد « السباعي » بأنه دعى « حجازي » للتعاون معه مراراً ، ولكنه هو الذي يرفض وأنه يوافق أن ينسى الجميع كل ما فات . وبدا واضحاً أن الأمانة العامة ستوسع بضم العالم وحجازي ويوسف إدريس إليها .

قبلات الود كانت ما تزال ساخنة حين عدل « يوسف السباعي » عن كل وعوده ، فقد تقلصت الأمانة العامة لتصبح عبد العزيز الدسوقي وحده ، الذي رفض في مساء نفس اليوم أن يضمن البيان السياسي أي نقاط برنامجية كانت فيه ، وحذف منه كل البنود عدا تحيات الأدباء للرؤساء وللجيوش ، ورفض أن يتضمن أي عبارة شكر أو تقدير أو حتى تحية للإتحاد السوفيتي ، واستبدل كلمة الولايات المتحدة الأميركية بكلمة الإستعمار دون تحديد لهويته ، وهي تعديلات لحقت أيضاً الرسالة التي وجهها الأدباء إلى نظرائهم في بلاد العالم .

من ناحية أخرى فإن الأدباء الشبان رفضوا العمل المشترك، وأعلنوا في نهاية الإجتماع أنهم لن يعملوا من خلال « جمعية الأدباء » وكان إعلانهم هذا يعني أنهم لن يعملوا على الإطلاق ، إذ ليست لديهم أي إمكانيات مادية للعمل ، وهم لا يحصلون على أي إعانة من وزارة الثقافة ، بل إن العدد المنظم منهم في جمعيات لا يتجاوز خمسين أو أقل ، وهي جمعيات فقيرة تدفع إيجار الغرف التي تؤجرها كمقر لها بصعوبة شديدة .

وقد رفضوا بعصبية شديدة ، أي محاولة لإقناعهم بأن العمل المشترك يتم دائماً على أساس الحد الأدنى وأنه لا يمنعهم من العمل المستقل لو أرادوه أو قدروا عليه ، وأن الممارسة العملية هي التي ستكشف أمام الجميع من هم المخلصين حقيقة لقضية تحرير الوطن ولدور الثقافة الجاد في ذلك ، وأنهم أكثر وعياً من فصائل اليمين وأكثر نشاطاً وعليهم بجهد صبور أن يقنعوهم بفائدة العمل

المشترك وجدواه ، وأن هناك مشاكل متعددة يمكن حلها عن طريق هذا العمل المشترك ، على رأسها ما أعلنه « السباعي » من موافقته على إقتراح قدم إليه بأن يبذل نفوذه لإلغاء القوائم السوداء التي تضم أسماء بعض الأدباء والكتاب الممنوعين من التعامل مع الإذاعة والتليفزيون والصحف ، أو من أحدها لإتاحة الفرصة لكل الإتجاهات للتعبير عن نفسها ولتدعيم مرافق الإعلام بكفاءات حقيقية ، وما أعلنه عن إصدار مجلة أسبوعية لثقافة المعركة . . الخ .

وقاد تمرد اليسار الرومانتيكي إلى ما كان طبيعياً أن يحدث ، عادوا إلى المقاهي يثرثرون بالحرب الشعبية ، وثقافة المعركة وغلبتهم طبيعتهم الحزيرانية ، طبيعة المثقف المتكس ، فقادوا حملة تشهير ضد أنفسهم وتركوا كل شيء لليمين ، فأصدر نشرة رديئة وشديدة التخلف اسمها « التحرير » ملأها بكلام لا معنى له ولأسماء نصفها لا علاقة له بالأدب ولا بالفن .

إن هو إلا شعاع واحد من يوم واحد من تشرين : عرى كل شيء ، طفيلية اليمين وضراوته وسيطرته ، وإغتراب اليسار الطفولي وحرصه على أن يحقق إما « كل » أو « لا شيء » .

٧

والمعجزات.... لا تتكرر

« بدت نكسة ١٩٦٧ ضربة قدرية ، غير مفهومة وغير مبررة .. لا يتم تجاوزها إلا بمعجزة قدرية أخرى .. »

كان نشاط الصحفيين المصريين أبان حرب أكتوبر هو نقطة الضوء الوحيدة في حركة المثقفين المصريين . وبقدر ما كشفت عنه الحرب من تعرية كاملة لمجتمع المثقفين المصريين وعجز كل فصائلهم عن العمل المنفرد أو المشترك وسط سيطرة اليمين الجهول وتردد الوسط وصمته ، وإغتراب اليسار وطفولته ، فإنها قد كشفت وبنفس القدر عن مأساة سيطرة الخرافة على العقل المصري والحرية المطلقة التي منحت للمكرزين بها لكي يقضوا على كل التراث المجيد للعقلانية المصرية دون معترض أو محتج . وفي كلا الأمرين - وبرغم تحفظات عديدة - كانت الصحافة المصرية والصحفيين المصريون نقاط ضوء قليلة ووحيدة .

ومع اللحظات الأولى للقتال كانت نقابة الصحفيين أولى المراكز المستنيرة التي تحركت بحيوية وفاعلية وسط جماهيرها للعمل وكانت النقابة ما تزال تعيش شعوراً بالإنتصار لم يمض عليه أسبوع ، عقب صدور قرار الرئيس السادات بعودة الصحفيين المفصولين والذي كان تتويجاً لنضال مجلس النقابة الجديد الذي إنتخب على أساس برنامج يلتزم نقابياً بقضية إعادة كل الكتاب الذين هجمت عليهم زعانف اليمين في لجنة النظام السابقة بالإتحاد الإشتراكي العربي . وكانت نقابة الصحفيين هي أسرع المنظمات الثقافية حركة فمنذ اليوم الأول للحرب

(*) مراجعة تتناول الخريطة الفكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كتبت في ديسمبر ١٩٧٣ ، ونشرت في مجلة الثقافة العراقية - في فبراير ١٩٧٤ .

بدأت تعد لإجتماع عام للصحفيين ليتدارسوا فيه الدور الذي يجب عليهم أداؤه وتمهيداً للمؤتمر أصدر مجلس النقابة نشرة يومية بعنوان « الصحافة في المعركة » بدأت بالفعل في الصدور يوم ١٠ أكتوبر ـ تشرين ـ في أربع صفحات من قطع ـ التابلويد ـ .

وعقد المؤتمر المنتظر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٣ ورأسه « عبد المنعم الصاوي » نقيب الصحفيين وحضره « إبراهيم شكري » أمين المهنيين بالإتحاد الاشتراكي العربي، والدكتور « رفعت المحجوب » امين الدعوة والفكر بالاتحاد، و «علوي حافظ » عضو مجلس الشعب ، و « محمد أحمد » الوزير بمجلس إتحاد الجمهوريات . وصدر عن الإجتماع بيان سياسي من أهم البيانات التي صدرت خلال الحرب ، وأكثرها تبلوراً وتحديداً . إن لم يكن البيان الوحيد الذي يعكس وجهة نظر مشتركة للقوى الوطنية والتقدمية في مصر وسط ركام من بيانات الهيئات الأخرى تفتقد لأي رؤية سياسية لها معنى .

وقد تضمن البيان في بنوده الأولى تأييداً وتحية للرئيس « السادات » الذي اتخذ قرار الحرب . وتحية وتقديراً للرئيس « الأسد » وللجيشين المصري والسوري وقياداتها . والتقدير الكامل لكل الجهود العربية التي تشارك في المعارك سنداً لمصر وسوريا « واثقين من أن هذه المشاركة سوف تتصاعد إلى ذات المستوى الذي يتطلبه المصير العربي المشترك » كما تضمن قراراً بشكر كل الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب الحق العربي ، وقدموا السند الذي يمكن من تأكيد هذا الحق وحمايته وصونه وخاصة الإتحاد السوفيتي والدول الصديقة على إمتداد العالم الثالث وقوى السلام والتقدم والإستنارة في أوربا وفي كل مكان .

وحدد البيان جوهر المعركة في أنها معركة«ضد قوى الإمبريالية الأمريكية التي تساعد إسرائيل والتي حرضتها ومولت عدوانها المتكرر وصنعت منها أداة لضرب حركة التحرر الوطني في العالم العربي » .

وانطلاقاً من كل ذلك رصد الصحفيون في بيانهم مجموعة من المطالب هي :

● تأكيد وحدة كل القوى الوطنية تجاه الهدف الواحد والممثل في جبهة

القتال حشداً لكل الطاقات وإدراكاً لأن الهدف الراهن للمرحلة هو تحرير الأرض المحتلة وهو هدف ينبغي أن يعلو على أية تناقضات أخرى وأن يتأكد للمواطنين جميعاً أن مصر لن تفض اشتباكها مع العدو طالما أن له قدماً في الأرض العربية وهذا يعني أن نعد الجماهير لمعركة طويلة وشرسة يمكن أن تمتد إلى كل مكان من أرض وطننا[1] .

● إن روح الإلتزام والإنضباط التي سادت الشعب المصري منذ بدء القتال وحتى الآن ينبغي تعميقها حتى تذوي في الجماهير مشاكلها الصغيرة وذلك أن كثيراً من مشاكل الحرب سوف تجد حلولاً من خلال المشاركة المسؤولة والمطلوبة من جانب الجماهير ، عندما تصبح عوناً للسلطة وللأجهزة التنفيذية سواء فيما يتعلق بأعمال الدفاع المدني والإصلاح السريع لأي دمار يمكن أن يلحق في مرافقنا . وكذلك ضبط الإستهلاك ومراعاة سلوك الحرب في كل المستويات .

● إن تسليح الجماهير في المناطق المتاخمة والمواجهة لمواقع القتال وفي المناطق ذات الطبيعة الإستراتيجية أو التي تضم أهدافاً حيوية - كمرحلة أولى - فوق أنه يشكل إحتياطياً فعالاً لقواتنا المسلحة ، فإنه يسهم في ضرب وإفشال محاولات الإسرائيليين التي لا شك سيقومون بها في العمق المصري إنتقاماً لعمليات رادعة في جبهة سيناء .

● إن على الشعوب العربية وخاصة في الدول المصدرة للبترول أن توجه على الفور ضرباتها للمصالح الأمريكية ، ان على الأمر يكين أن يعرفوا أن أساطيلهم العسكرية التي تهدد حرية الوطن العربي وطائراتهم التي تنقل المؤونة إلى إسرائيل تتحرك بالبترول العربي . إن عليهم أن يعرفوا أن دولة الرفاهية التي أقاموها إنما كانت حصيلة النزح المستمر للثروة والطاقة البترولية العربية .

---

(١) يعكس هذا المطلب فيما هو واضح من نصه مخاوف ترتبط بالماضي القريب، أو بحرب ١٩٦٧ ، وهي مخاوف أثبتت صحتها فيما بعد .

● إن الصحفيين المصريين يطالبون كل السكان العرب في الأرض المحتلة بأن يعلنوا فى الفور العصيان المدني على سلطات الإحتلال ، ويطالبون العمال الفلسطينيين بالإمتناع الفوري عن العمل في منشآت العدو ، ويطالبون المقاومة الفلسطينية المسلحة بالإنطلاق للعمل وراء خطوط العدو لقطع خطوط إمداداته .

وطالب البيان بعد ذلك كله الأصدقاء في العالم كله « أن يزيدوا من دعمهم المادي والسياسي لمصر وسوريا والبلاد العربية المشتركة في القتال » . وطالب الدول الإفريقية « بقطع علاقاتها بإسرائيل » وأن تتأكد كل قوى الإستنارة والتقدم في أوربا الغربية « بأن معركتنا هي معركة تحرير ودفاع عن الإنسان العربي وأن إنتصارنا في هذه المعركة هو الأساس الحقيقي لإقامة جسور الثقة والتفاهم والمصالح المشتركة بين أوربا الغربية والعالم العربي » .

وأنهى الصحفيون البيان بالتزام بأن يقف « القلم والعلم جنوداً في معركة التحرير التي لن تكون مجرد تحرير لأرض مصرية أو عربية جرى إحتلالها في إنتصار إسرائيلي خاطف ، وإنما ستكون إحدى علامات التفوق البشري وتحرير الإنسان » .

وبعد مناقشة طويلة حول ضرورة مشاركة الصحفيين في المعركة الدائرة تقرر إنشاء غرفة عمليات في مبنى نقابة الصحفيين تعمل على تنسيق جهودهم وحشدها في المعركة .

وبرغم إستنارة البيان وفاعلية المرحلة الأولى من نشاط الصحفيين إلاّ أن الوقف المفاجىء لإطلاق النار ، قد ألقى بظله على غرفة العمليات التي أنشأتها النقابة ، والتي تضمنت خطاً رئيسياً ـ كفكرة ـ من البداية ، إذ لم تشكل جماعات فرعية لها أو لجان فنية تنظم المبادرات التي تصدر عن القاعدة الصحفية العريضة وظلت الغرفة منظمة قيادية معزولة تضم عدداً من العناصر النشطة ، لكن إسهام المثقفين عموماً في الحرب لم يكن مطلوباً أن يكون قاصراً على نخبة ممتازة أو نشطة ، بل أن يتعدد ويمتد إلى القاعدة الجماهيرية ذلك أن الحرب ليست في حاجة إلى كل الناس ، فحسب ولكن الناس أيضاً ـ وخاصة المثقفين ـ في حاجة

أيضاً إلى الحرب ليتطهروا بها ويندمج كلاً منهم في ممارستهم ويتوحدون من ذلك الإنقسام المرعب بين الوعي والفعل وبين الكلمة والبندقية .

وقد عكست (المعركة) - النشرة اليومية التي أصدرتها نقابة الصحفيين - أكثر الرؤى إستنارة في الصحافة المصرية على وجه العموم وكانت تقدم تحليلاً سياسياً يومياً للأوضاع العسكرية والسياسية في كل جبهات الحرب المحلية والعربية والدولية وجمعت حولها ، وصبت فيها كل التيارات الوطنية والتقدمية وأخذت فرصة التعبير عن نفسها وعن تصورها لقضايا الحرب والسلم . لكن هدوء الجبهة العسكرية قد إنعكس على صفحات الأعداد الأخيرة منها فتوراً وهدوءاً وفقد الذين كانوا يصدرونها حماسهم لها ، ثم ما لبث موعد صدورها أن أصبح إسبوعياً . . ثم ماتت فجأة كما ولدت فجأة .

العقل في محنة :

وما لبثت التيارات المستنيرة التي عكست نفسها على صفحات (المعركة) أن انتقلت لتمارس نفس الدور على صفحات الصحف اليومية ولكنها فعلت ذلك على إستحياء ووسط ركام من الأفكار المتخلفة والمحنطة . وكان أهم ما أنجزته هذه التيارات المستنيرة هو دفاعها عن العقل وتصديها لتيار من الخرافة المتقنعة بالدين والمعادية لجوهره والجاهلة - أو العازفة عن فهم - التراث العقلاني الباهر للإسلام ، والتي كانت بعيدة كل البعد عن أي فهم مستنير لجوهر أي رسالة دينية ، فضلاً عن تأجيجها المستمر لنيران الفتنة الطائفية ، في غفلة عما يمكن أن تحدثه من آثار خطيرة على حرية الوطن ومستقبله .

وكان تيار الخرافة قد توج نفسه بخطبة شهيرة ألقاها أحد كبار رجال الدين المسلمين الذين يتولون منصباً رسمياً وفي صلاة أول جمعة بعد الحرب وأعلن فيها أن شخصاً أميناً صادقاً يعرفه قد أنبأه بأنه رأى في المنام رسول الله ﷺ وأنه تجول معه على الضفة الشرقية لقناة السويس وقال الخطيب أن الشخص الصادق الذي رأى المنام طلب منه إبلاغه للرئيس السادات وبنى على

ما نقل إليه نتيجة بأن الرسول - ﷺ - يقاتل بين صفوف المقاتلين[1] .

وأحدثت الخطبة رجفة شعبية عارمة إذ عابثت المشاعر الدينية العميقة للمسلمين من المصريين ولكن كثيرين - ومنهم بعض رجال الدين - رأوا أن إشاعة مثل هذه الأفكار قد يخلق حالة من التواكل على جبهات القتال ، وتوقعوا أن تتزايد هذه النغمة وأن تتسع ليبنى عليها مناخ من الأفكار غير العلمية وسط جماهير الشعب ، وهو ما حدث بالفعل إذ تناولتها أقلام أشباه الأميين من الذين يزعمون لأنفسهم علماً بالإسلام ، وبنت منها - وعليها - أخباراً وقصصاً واساطير ، أثارت القلق العام لأنها غلّفت المعركة بجو من الخرافة والإعتماد على القوى الغيبية غاب في ضبابه الوعي السياسي العام بطبيعة المعركة ونوعيتها والأعداء فيها والأصدقاء ووسائل الحشد والتنظيم والمواجهة .

ومن الذين أقلقهم هذا الإنتشار المرعب للخرافة - وهناك فرق حاسم بالطبع بين الدين والخرافة - بعض رجال الدين المستنيرين وقد رأى هؤلاء أن مسألة الحرب مسألة إنسانية محضة وأن ربطها بالنبي ﷺ - هذا الربط المباشر يعرض شخصية الكريم لأي إهتزاز يمكن أن يحدث في المعارك أو أي هزائم مؤقتة في المعركة وأبدى هؤلاء رغبتهم في تجنيب الشخصيات المقدسة والإرتفاع بها عن إقحامها في عمليات هي بالأساس مسؤولية إنسانية وتساءلوا بدهشة وإستنكار أن القول بأن رسول الله - ﷺ - يحارب في صفوف المقاتلين يفرض أن يكون النصر حتمياً فإذا حدث - لا قدر الله - هزيمة . أفلا يؤثر هذا في ايمان الذين تيقنوا من صحة هذا القول وصدقوه؟ وقد أحس هؤلاء بألم بالغ خاصة بعد أن أعلنت أنباء « الثغرة » التي حدثت في منطقة البحيرات المرة ففوق الإحساس

---

(١) تطلبت ظروف الملاءمة السياسية ، وقت كتابة هذا المقال ، إغفال الأسماء في هذه الواقعة ، وهذه الظروف نفسها تتيح الآن ، أن نقول ، أن صاحب الرؤيا ، هو السيد حسين الشافعي ، نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، وقد أبلغها لفضيلة الشيخ عبد الحليم محمود ، الذي كان شيخاً للأزهر آنذاك ، وقد ألقى هذه الواقعة في خطبة له ، بالجامع الأزهر ، أذيعت في التلفيزيون ، والشيخ محمود ، هو صاحب القول المشهور ، تعليقاً على قرار السادات بإخراج الخبراء السوفييت من الجيش المصري « تضيع سيناء . . ولا تضيع عقيدتنا » .

العام بالألم لهذه المسألة فقد شعر هؤلاء بأن تنبؤهم قد تحقق وقلقوا على مشاعر المسلمين الدينية .

وقد أعادت هذه الواقعة إلى الأذهان ذكرى معركة فكرية ضارية ، نشبت على صفحات مجلة ـ سنابل ـ في عام ١٩٧٠ وكانت مجلة ـ سنابل ـ منبراً إقليمياً محترماً لثقافة الأقاليم البعيدة عن العاصمة صدر بإشراف وتوجيه عدد من الأدباء الشبان في محافظة كفر الشيخ بشمال الدلتا كان علىٰ رأسهم الشاعر محمد عفيفي مطر وكان المشرف العام على تحريرها الأستاذ عقيل مظهر ـ الذي كان سكرتيراً عاماً لمحافظة كفر الشيخ ـ وبسبب إختلاطه المستمر برجال الطرق الصوفية فإن الأستاذ عقيل كان يخصص جانباً من صفحات المجلة لحديث كأحاديث المتصوفين يكتبه هو أو غيره ممن يقتنعون بمثل ما يقتنع به .

وفي شهر إبريل ـ نيسان ـ ١٩٧٠ كتب الأستاذ « عقيل مظهر » في « سنابل » مقالاً بعنوان « قطره من بحر القرآن ـ دولة أبي العينين » . وفي هذا المقال إستعرض ظاهرة تزايد إنتظام المريدين في سلك الطرق الصوفية ، وخاصة أتباع «سيدي إبراهيم الدسوقي» وقال أن الدسوقي هو رابع رؤساء الأولياء الأربعة ويعني بهم : أحمد الرفاعي وعبد القادر الجيلاني وأحمد البدوي وإبراهيم الدسوقي ورداً على سؤال طرحه على نفسه حول أسباب ذلك النشاط الملحوظ لأبناء الطريقة في ترديد أحزاب الدسوقي والإلتزام بأوراده وأذكاره ، بل وإنخراط الكثيرين في طريقته ، قال الأستاذ « عقيل » : إن لكل قطب من الأقطاب الأربعة الكبار أهل الحقيقة ، دورة كونية ومساحة من الزمن ، يكون هو فيها صاحب التصريف في الملك كله بسماواته السبع وأراضيه السبع وبحاره السبع ومن فيهن . فأذا أظلت دولة القطب أو قارب فجرها على الظهور كان ذلك أيذاناً بتجمع المريدين من حوله يقرؤن أحزابه ويرددون أوراده ويدعون بدعائه ويذكرون الله بما يختاره لهم من أسماء .

وإستطرد الأستاذ « عقيل مظهر » ، يقول ما يلي بالنص : « وإني بعد إذن من شيخي ، أسأله أن يأذن لي فيه : أقول أن دولة أبي العينين خاتم الأقطاب وخبير الخبراء قد ظهر فجرها وأطل زمانها وقاربت شمسها أن ترى للعين المجردة

واستأذنه أيضاً أن أقول : إنني وأبناء طريقنا كمريدين ، وخداماً لصاحب الوقت ، نسأله أن يتخذ من مصر مظهراً لدولته الباطنية ، فيؤيدها ويناصرها فتنتشر بلادنا لواءاها على العالم أجمع ، وتتحقق وحدة العرب والمسلمين في دولة كبرى ، تبسط رواقها على الدنيا بأسرها ، نعم لقد بشرنا شيخنا خليفة الدسوقي بأنه عند قيام دولة أبي العينين ، فإن ذلك سوف يكون إيذاناً بنهاية دولة الصهيونية ومحو أسرائيل ، والقضاء عليها قضاء مبرماً لا إنفكاك عنه بل ونهاية لكل من عاون إسرائيل مهما كانت سطوته وجبروته» .

وأثار المقال ضجة عكستها الأعداد التالية من ـ سنابل ـ ورفضه بشدة المتدينون ورأوه خطراً على الأديان ، فقال الأستاذ عبد البديع شلبي «انه دعوة لعبادة الأولياء فهو وثنية . وطالب بعدم الخوض في أشياء بعيدة عن المعقول وإختراع أشياء ما أنزل الله بها من سلطان . وعلق ساخراً على زوال إسرائيل بظهور دولة أبي العينين فقال : إن ذلك لا يكون بتكوين الفرق الصوفية وحمل المسابح وتلاوة الأوراد فحسب . وإلّا كان أوْلى بذلك رسول الله ﷺ المؤيد بعناية السماء ، ولكان إكتفى بذلك وأراح نفسه من الدعوة للجهاد وتكوين الجيوش ، وتحمل مشاق الحرب والطِّعان ، ولما جعل الجهاد رأس الأمر كله وأعلى درجة في الإسلام . وختم رده بقوله : كفانا إتكالاً وتواكلاً على ترهات إخترعناها فالقوم قد وصلوا إلى آفاق أمرنا نحن قبلهم بارتيادها كمسلمين من ١٤ قرناً . وما زلنا قابعين في غمرة الأوهام والأحلام » .

وقال الأستاذ عبد الواحد بيومي المدرس بمعهد منوف الديني : « هل يعني ارتباط زوال اسرائيل بقيام دولة أبي العينين أن إسرائيل لن تزول إلا إذا بزغت هذه الدولة هل معنى ذلك أننا لن نتخلص من إسرائيل[1] .

أعاد إنتشار هذا التفكير الخرافي أثناء الحرب القلق إلى عقول المثقفين الذين كانوا يدركون أن الحرب معركة علمية صعبة المراس ، وأنها عمل دنيوي

---

(١) مجلة سنابل ـ عدد مايو ١٩٧٠ .

بحث ، تتطلب وعياً سياسياً فائقاً بأهداف العدو وأهداف حلفائه ، ووعياً بالقضية التي يقاتل من أجلها المقاتلون ، والتي يتحمل من أجلها الشعب ما يتحمل من نقص في إحتياجاته وتعطيل لتطوره الديمقراطي ، وهبوط في مستواه المعاشي لذلك لم يكن غريباً أن تكرز منابر متعددة بفكرة الحرب كقضية إستشهاد صوفي وموت من أجل محبوب مجرد ، هو مصر التي ينبغي أن نعطيها كل شيء ، ولا نطالبها بشيء إن علينا ألا   أل ماذا أعطتنا مصر ؟ . ولكن ماذا نعطي نحن لمصر ؟ . لقد أصبحت الحرب ـ على أقلام وألسنة هؤلاء ـ تدور من أجل رموز مجردة وليس من أجل مطالب محددة . ومن الطبيعي أن البرجوازيين الذين كانوا ينصحون الشعب بأن يعطي ولا يطالب بالأخذ ، لم يطبقوا نصيحتهم هذه على أنفسهم ولم يكفوا عن الأخذ ووضحت بشكل مضحك أشعبيتهم وأطماعهم ، ولكنهم قد أقنعوا كثيرين ـ وسط التدني الشامل للوعي السياسي ـ بتلك المعابثة التي دربوا عليها لعواطف الجماهير الدينية وغرائزها ، بأن الحرب تدور من أجل هذه الرموز المجردة المجيدة ، وضاعت في زحام هذا الهوس الديني والقومي ، أية محاولة لتنبيه الناس إلى أن الحرب قضية سياسية بالأساس . فالناس لا تموت من أجل مجردات فوق الواقع أو وراء الطبيعة ، ولكن من أجل أحلامها الإجتماعية ، والإستقلال لا يعيد معاني مثالية كالكرامة والكبرياء ، ولكنه يفتح الباب لبناء المستقبل . وبالتالي فإن أيام الحرب القليلة لم تتح فرصة لإقتراح برنامج سياسي للحرب يتيح الفرصة لحشد أوسع الجماهير الشعبية حولها وفي صفوفها .

ومن العوامل التي لعبت دوراً في صياغة ذلك المناخ الفكري المتدني حول مسألة الحرب ، توحد المتعصبين دينياً بالمتعصبين قومياً للتركيز بفكرة اليهودي القذر الجبان الذي يجب إستئصاله من الوجود ، والربط المضحك بين يهود بني قريظة وخيبر وبني النضير وبين صهاينة تل أبيب ، واعتبار معارك القرن السابع هي نفس معارك ١٩٧٣ ، وهو مناخ ساعد على إفشال كل المحاولات الرامية لكي تصب الحرب فكرياً في بؤرة محددة ومفهومة ، فقد إمتلأت الصحف بأنهار طويلة تتحدث عن اليهودية والصهيونية بإعتبارهما شيئاً واحداً ، وتنظر إلى الحرب بإعتبارها حرباً دينية بين اليهود والمسلمين وهو أمر جرى التنبيه ـ من

خلال غرفة عمليات نقابة الصحفيين ـ إلى خطره على الوحدة الوطنية داخل مصر نفسها لأنه يعزل عن المعركة غير المسلمين من أبنائها ، وهم كثيرون في صفوف الجيش وخلف جبهة القتال وقد لقى هذا التنبيه إستجابة لا بأس بها وازنت المسائل .

إنتفاضة العقل :

كانت القدرة على مواجهة كل هذا ، تتجاوز طاقة الموازين التي تحكم مجتمع المثقفين المصريين وخاصة بعد الهجمة اليمينية الشرسة التي بدأت في فبراير ١٩٧٣ . وبرغم أخطار هذه الأفكار على قضية الإستقلال فإن مناقشتها كانت تفتح الباب لأخطار أخرى ، فالأغلبية العظمى من الشعب ـ والمقاتلون منهم ـ كانت قد إستقطبت إلى هذه الأفكار التي تلتقي مع عواطفهم الدينية ، من هنا فإن التصدي لها يفتح الباب لجدل قد يؤثر في هذه الصفوف دون أن تكون لهذا الجدل أي نتيجة عملية مفيدة .

ومع ذلك ـ وإستناداً إلى مرحلة الهدوء النسبي التي سادت عقب وقف إطلاق النار ـ تقدم عدد من الكتاب المستنيرين على حذر وبهدوء شديد ، ينبهون إلى أهمية النظر إلى الحرب ، ما إنقضى منها وما يحتمل أن يستجد من مراحلها ، على أساس أنها عملية عقلية وعلمية بالأساس . وبرغم أن ما فعله هؤلاء كان مجرد إشارات لا تغني ولا تفيد في تبديد الأفكار الخرافية فقد كان رمز إحتجاج على هذا الركام من الخرافة الذي لف جو الحرب .

وكان الدكتور « فؤاد زكريا » أستاذ الفلسفة بكلية آداب عين شمس أول من تصدى بصراحة للمعركة في مقال بعنوان ـ معركتنا والتفكير اللاعقلي [الأهرام في ١٩٧٣/١١/١٨] يعتبر من أخطر ما كتب أثناء الحرب ، وفي هذا المقال قال الدكتور فؤاد أنه كان يستطيع أن يفهم ـ لا أن يغتفر ـ إنتشار ألوان من التفكير اللاعقلي بعد يونيو ١٩٦٧ لكن ما لا يستطيع أن يفهم أو يغتفر ـ أن تظهر ألوان جديدة من هذا التفكير بعد النكسة كان طبيعياً لأن قسوة الهزيمة غير

المتوقعة والإحساس بالهوان والمذلة والعجز ، والشعور بأن كل شيء يسير في طريق مسدود كل هذه كانت عوامل ساعدت على إنتشار موجات من التفكير اللاعقلي وجعلت الأذهان أكثر إستعداداً لقبول تفسيرات غيبية للظواهر وهيأت العقول لنوع من الإستسلام جعلها تفقد ملكاتها النقدية وتركن إلى التصديق الساذج لكل بدعة وكل خرافة تجد فيها أي نوع من التعويض[1] وقال انه حتى بعد النكسة كان هذا الإنتشار للفكر اللاعقلي خطراً في وقت كنا في حاجة إلى كل ذرة من عقلنا وعلمنا وفكرنا السليم حتى نحارب بها عدواً ماكراً يجيد إستخدام كل أسلحة العصر . خاصة وأن من أكثر التعليلات التي شاعت بصدد الهزيمة أنها قد حلت بنا لأننا ابتعدنا عن طريق التقوى ، وهو تعليل يعمي عيون الناس عن العوامل الأساسية التي كان لا بد أن يفهموا أنها صنعت الهزيمة كمؤامرات الصهيونية المتعاونة مع الإمبريالية ، وكالأخطاء التي ارتكبناها نحن أنفسنا فضلاً عن أن عدونا كان طول تاريخه أشد منا إبتعاداً عن التقوى طوال عمره . فلماذا إذن يكتب النصر لعدو كهذا إذا كان مقياس النصر أو الهزيمة هو التقوى ؟ .

وأبدى الدكتور « فؤاد زكريا » دهشته لإنتشار هذا الفكر اللاعقلي بعد العبور الذي كان عملاً علمياً عقلياً ، ومع ذلك فقد عادت التعليلات اللاعقلية تطل برأسها من جديد وكان ما يثير الإشفاق من هذه التعليلات هو أنها تهيب بقوى غير منظورة قيل أنها حاربت معنا ولم يدرك مرددوا هذه الأقاويل ، أن تصديقها معناه أن الذي إنتزع النصر ليس هو الجندي المصري ، بدمه وعرقه وشجاعته ، ومعناه أن العلم والتخطيط والحساب الدقيق لم يكن له إلا دور ثانوي في كل ما حدث .

وقال د . زكريا : إن تصديق هذه الأقوال يعني أن ما حدث كان معجزة

---

(1) كانت حكاية ظهور السيدة العذراء ، فوق قبة كنيسة الزيتون ، هي أشهر الخرافات التي أعقبت نكسة ١٩٦٧ ، اقرأ الدراسة الممتعة ، التي كتبها صادق جلال العظيم في تحليل الظروف الإجتماعية التي خلقت هذا الوهم في كتابه « نقد الفكر الديني » .

وأن الأمور لو تركت لكي تسير في مجراها الطبيعي لأمكن أن يحدث ما حدث ، وهو ما وصفه د . فؤاد بأنه « جحود شديد لتضحية الجنود » ، لينتقل مفسراً العلم والإيمان الذي قاد إلى النصر فالعلم هو الذي نعرفه جيداً ؛ أما الإيمان فهو الرغبة الجارفة التي زادت إلحاحاً طوال السنوات الست في تحرير الأرض والإيمان بأن هناك قضية عادلة تستحق أن يضحي المرء من أجلها حياته هؤلاء كانوا جنود الخفاء الذين وقفوا يحاربون معنا . ورصد الكاتب خطراً آخر لهذا التفكير اللاعقلي ، إذ هو يؤدي إلى أضعاف موقفنا العام تجاه إسرائيل التي تقوم على خرافة غير علمية ، وفي وسعنا أن نستغل الميول العلمانية القوية التي تسود المجتمعات الغربية أما إذا إلتجأنا إلى اللاعقل فنحن نفوت على نفسنا التفوق المعنوي على العدو . فالأهداف الحقيقية التي نحارب من أجلها ، أهداف يستطيع أن يفهمها ويقدرها أكثر الناس تمسكاً بالعقلانية . فليس هناك ما هو أقرب إلى العقل من الكفاح ومن أجل إستعادة جزء مغتصب من أرض الوطن وإسترداد حقوق شعب شرده غزاة دخلاء .

وطالب د . زكريا بأن ينسجم هدفنا العام الطويل الأجل فيما دام هذا الهدف متمشياً مع العقل فمن الواجب أن تكون تصرفاتنا الجزئية القصيرة الأجل منسجمة مع هذا الهدف العام ، ولو حدث غير ذلك لكانت الصورة النهائية منطوية على مفارقة غريبة : إذ يكون أحد طرفي النزاع مسايراً في أهدافه العامة لإتجاه التاريخ والتطور والتقدم ، ومع ذلك يسلك في تصرفاته اليومية مسلكاً مضاداً للعقل . على حين أن الطرف الآخر يتخذ لنفسه أهدافاً مضادة للعقل ولمسار التاريخ ، ولكل ما شيدته حضارة الإنسان الحديث من قيم ، ولكنه يخدم هذه الأهداف عن طريق مسلك يومي عقلاني علمي يرد كل حادث إلى أسبابه الحقيقية ويعلل الظواهر بقوانينها الفعلية .

أحدث المقال كما كان متوقعاً من البداية ضجة واسعة وسارع عدد من خطباء المساجد بالهجوم على صاحبه وإتهامه في دينه وسارع آخرون من الذين كانوا أكثر رغبة في الفهم وفي الحوار بالرد عليه في مقالات لم تنشر « الأهرام » نصها الكامل بل لخصتها ، ورد عليها الدكتور فؤاد رداً موجزاً رغبة من

« الأهرام » في عدم توسعة النقاش ويبدو أنها كانت رغبة رسمية . وسارع بعض من أهل اليمين باعتبار فتح الموضوع للحوار « دسيسة يسارية » ، وجزء من حركة يسارية منظمة » فكتب عبد العزيز الدسوقي يقول : « ما السر في أن بعض الأقلام القليلة جداً أخذت في هذه الأيام تصرفنا عن قضية المصير العربي أو بمعنى أدق تشغلنا عنها بإثارة بعض الأفكار الجانبية التي شبعت جدلاً وحواراً منذ طلع هذا القرن بدعوى تحرير العقل من الخرافة والجمود وعبادة الماضي وأنا بطبيعة الحال لست ضد هذا الهدف الجليل ، ولكنني ضد هذا التخليط المبتذل ، وترديد الشعارات الجوفاء والتمسح في المنهج العلمي ، فقد لاحظت أن الحديث عن هذه الأمور قد أخذ صورة الحملة المنظمة التي تديرها وتسيطر عليها يد واحدة في محاولة للتأثير النفسي وإبراز الأمر وكأنه حرب مقدسة ضد الخرافة والجهل والتقوى الساذجة » .

ومن الطريف أن كلام عبد العزيز الدسوقي هذا قد نشر في ملحق مجلة الثقافة الأسبوعي « التحرير » وهو المجلة التي كان يفترض أنها مخصصة لثقافة المعركة والمعبرة عن كل المثقفين [العدد ٧ في ١٩٧٣/١٢/٧] .

وبرغم هذا فإن مثقفين يساريين كثيرين ، إعتبروا أن فتح الموضوع - من حيث التوقيت - هو خطر يجب درؤه وكان منهم الكاتب الكبير « نجيب محفوظ » الذي أشار في أحد دروسه التي كان يكتبها في « الأهرام » بعنوان - دروس ٦ أكتوبر - إلى أن الإنقسام حول هذا الموضوع يحدث بَلْبَلَة في صفوف المقاتلين وهو ما نبه إليه آخرون كانوا يوافقون « د . فؤاد زكريا » فيما تصدى له ولكن عيونهم كانت على المناخ الفكري العام الذي سادته منذ سنوات طويلة وعقب النكسة ، رغبة رسمية في نشر الأفكار اللاعقلية والتركيز بها ، لأنه كانت الوسيلة الوحيدة التي تفسر ظروف النكسة بعوامل لا تضع المسؤولين عنها في قفص الإتهام السياسي للجماهير .

والظاهرة الغريبة في المناخ الفكري الذي ساد الحرب هي ظاهرة إنتفاء أي مظهر للوعي السياسي الحقيقي بأسبابها على المستوى العام ، وفي الجبهات المدنية ، وغير المدنية ، ولعل هذا كان الأساس الذي إنطلقت منه كل الأفكار

اللاعقلية لتسود في مناخ من الهوس اللاعقلي أزعج كثيرين وربما ذهل هؤلاء بالفعل لأن النصر الذي تحقق في الحرب على محدوديته ـ قد تم بلا شعارات سياسية ذات بال ، ومع ذلك فإن هذه الأفكار غير السياسية ، كانت حافزاً هاماً بل أهم الحوافز لدى المقاتلين وهو ما أجمع عليه كل العائدين من الحرب وما عكس نفسه في أحاديثهم الحية في الصحف والإذاعة والتليفزيون . وإذا كان من البديهي أن تسود رؤى البرجوازية ورغبتها في أن تتم الحرب في إطار بعيد عن السياسة وبالتالي بعيد عن أي شكل من أشكال المطالب الإجتماعية فإن المسألة تصبح مفهومة على مستوى الفرد العادي ـ وبالذات المقاتل ـ ذلك أن نكسة ١٩٦٧ التي ما زالت أسبابها الحقيقية ـ سياسية وعسكرية وفكرية ـ بعيدة عن فهم وتناول المواطن العادي . والتي حرصت الجهات التي توجه المناخ العام على حصر مسؤوليتها في فرد أو مؤسسة دون أن تتجاوز ذلك لتعرية المرحلة نفسها في رؤاها وقياداتها ، هذه النكسة قد بدت للرأي العام ـ مع تدني الوعي وافتقاد التنظيم ـ كضربة قدرية غير مفهومة وغير مبررة ، الأمر الذي عكس إحساساً بأن تجاوزها لن يتم إلا بمعجزة قدرية أخرى ، وخاصة وأن السنوات الست السابقة قد شهدت تشجيعاً رسمياً على نشر الفكر اللاعقلي والخرافة (ظاهرة ظهور العذراء فوق كنيسة الزيتون عام ١٩٦٨ مثلاً) للسبب الذي ذكرناه آنفاً ، كما أنها شهدت ـ ولتبرير العجز عن الفعل خلال هذه السنوات ـ نشراً واسعاً لفكرة أن العدو قوى وهرقلي ، والإنتصار عليه يكاد يكون مستحيلاً ، وبالتالي فإنه يحتاج إلى معجزة ، وليس إلى تنظيم شعبي وبناء سياسي ، ووعي فكري ، وترتيب جديد للقوى الطبقية ومن خلال هذا المناخ تولدت كل الأفكار اللاعقلية التي سادت طوال معركة أكتوبر ، وبعدها وما زالت إلى الآن واقفة بالمرصاد لأي محاولة لتسييس ، الحرب في أهدافها أو تنظيمها إذ كان طبيعياً أن يعتبر العبور معجزة . . وكل ما يخشاه المخلصون لقضية وطنهم من المثقفين ، أن يكمل المُكرزين بهذا اللاعقل ، الجملة المحفوظة والتي تقول : والمعجزات لا تتكرر .

٨

حرب المذكرات السياسية في الفكر العربي

يوماً قال لي أكبر ناشر وموزع للكتب في العالم العربي :

- علمتني تجربتي في نشر الكتب أن أي كتاب مهما كانت قيمته وأيا كان مؤلفه لا بد وأن يظل في السوق عامين على الأقل حتى تنفد نسخه .. لكن السنوات الأخيرة جاءت بظاهرة غريبة ، جعلت كتباً لا قيمة لها تنفذ في أقل من أسبوع وتطبع ثلاث طبعات في شهر !!

والكتب التي يشير إليها الناشر العربي الكبير كلها من نوع واحد .. إنها ملايين من الكلمات المرصوصة تدور حول شخصية سياسية واحدة هي الرئيس المصري الراحل « **جمال عبد الناصر** » ، بل أن الوسيلة الوحيدة لكي تصبح مؤلفاً وتكسب نقوداً هي أن تكتب كتاباً يتضمن أية حوارات مع أية شخصيات سياسية ، ممن كانوا على مسرح الحوادث في عصر « **عبد الناصر** » أو أن تكتب أي كلام « هجوماً على الرجل » أو « أي كلام » دفاعاً عنه ! .

ومنذ عامين أصدر أحد محرري دار « **أخبار اليوم** » هو الأستاذ « **سامي جوهر** » كتاباً بعنوان « **الصامتون يتكلمون** » ضمنه مجموعة من الأحاديث مع ثلاثة كانوا شركاء لعبد الناصر في الحكم حتى عام ١٩٦٣ ، وهم السادة « **عبد اللطيف البغدادي** » و « **كمال الدين حسين** » و « **حسن إبراهيم** » ، وبرغم أن الكتاب لا قيمة حقيقية له ، إلا أنه طبع ست طبعات في ستة أشهر متوالية ! .

وبمجرد نفاذ الطبعة الأولى وفي ظرف شهر واحد ، سارع إثنانْ آخران من

لا يحتمله البلد ... وتفاديا لخديعة اعلامية كانت خيوطها قد بدأت تظهر على صفحات الصحف في مقالات كتبت في جريدة الجمهورية وصور بها مجلس القيادة وكأنه يبتغي الديموقراطية . وكان الاختلاف بيننا لا يعدو المسائل الشخصية .

وكان مرور الايام دون اعلان موعد محدد للانتخابات يدخل الامور، في ضباب ، يفقد الناس بعضا من الثقة في التزامي امامهم .

وتعددت الآراء في أسلوب عبور الفترة المبقية على تنفيذ قرارات ٥ مارس ... وكتب القائمقام يوسف صديق بطل الثورة الشجاع مقالا في جريدة المصري يوم ٢٤ مارس اقترح قيام وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لاجراء انتخابات البرلمان الجديد .

وجد هذا الراي صدى طيبا في نفسي ... اذ يعيد الحياة للاحزاب فيضمن الديموقراطية ... ويحقق تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج اطارها قوى سياسية ذات بال .

وظهر راي الوفد في الحالة موضحا ان النحاس لا يفكر في الترشيح لرئاسة الجمهورية وانه يتمسك بالنظام الجمهوري والاصلاح الزراعي ويطالب بعودة الحياة النيابية فورا حتى تستقر الاوضاع .

وصرحت للصحافة قائلا انني لن اتراجع عما استهدفته من عودة الحياة النيابية ورددت على الذين يتخوفون من عودتها بقولي اننا ما نزال الا لاعادتها سليمة من الشوائب ... كما صرحت ايضا بأنني لا انوي تكوين حزب .

وكانت هناك معركة فكرية واضحة على صفحات الصحف ... جريدة المصري تتبنى قضية عودة الاحزاب والديموقراطية وتدافع عن ذلك دفاعا حارا ... وجريدة الاخبار تهاجم فكرة الانتخابات وتحذر من جهل المواطنين .

اذكر ان جريدة الاخبار في هذه الفترة كانت تواصل اسلوبها في الاثارة لتحويل أنظار الجماهير عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ، فنشرت مثلا يوم ٢٢ مارس مانشيت يقول « فتاة مصرية تتحول غدا الى رجل » ونشرت صورة الفتاة على ٣ اعمدة .

وكان مصطفى امين حامل رتبة البكوية من الملك واحد المقربين له من الصحفيين ، قد تحول بعد الثورة فجأة لمهاجمة الملك والسراي وفضح اخبارهم الشخصية جريا وراء الاثارة وزيادة التوزيع ... وكان هذا يحرف أنظار الناس عن الاهتمام بحاضرهم ومستقبلهم لمتابعة فضائح الماضي ، الامر الذي جعل الصحف تسايرهم في هذا التيار حتى لا تتخلف في التوزيع ...

كان هذا الموقف اللاأخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي .

١٣٣

ص ١٣٣ من الطبعة البيروتية لمذكرات محمد نجيب مصطفى أمين يحرف الناس عن الاهتمام بحاضرهم !.

فيضمن الديموقراطية ... ويحقق تشكيل جبهة وطنية لا توجد خارج إطارها قوى سياسية ذات بال .

وظهر رأى الوفد فى الحالة موضحاً أن النحاس لا يفكر فى الترشيح لرئاسة الجمهورية وأنه يتمسك بالنظام الجمهورى والإصلاح الزراعى ويطالب بعودة الحياة النيابية فوراً حتى تستقر الأوضاع .

وصرحت للصحافة قائلا إننى لن أتراجع عما استهدفته من عودة للحياة النيابية ورددت على الذين يتخوفون من عودتها بقولى إننا ما ثرنا إلا لإعادتها سليمة من الشوائب ... كما صرحت أيضاً بأننى لا أنوى تكوين حزب .

وبعد جلسة المؤتمر المشترك يوم ٢٠ مارس التى تكهرب فيها الجو بعد مناقشة موضوع الانفجارات التى حدثت فى القاهرة أصبحت أتوقع حدوث شيء ما ... ولم يطل بى الانتظار .

وكان ذلك فى جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس .

كانت جلسة حاسمة ... ابتسامات المجاملة اختفت من الوجوه ، التعابير واضحة وصريحة ، خطورة الموقف تفرض نفسها على جو الجلسة .

بدأ عبد اللطيف بغدادى الحديث مقترحاً إلغاء قرارات ٥ مارس .

جمال عبد الناصر قال فى هدوء إن مجلس الثورة ينتهى عمله يوم ٢٣ يوليو والأحزاب تعود إلى وضعها السابق .

خالد محيى الدين اقترح التمسك بقرارات ٥ مارس ، وطلب شكلا جديداً للديموقراطية يحرم النواب الذين صوتوا تأييداً لأية قوانين مقيدة للحريات ، والذين رفضوا رفع ضريبة الأطيان . ورؤساء الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى من حق الترشيح للجمعية التأسيسية

٢٠٧

ص ٢٠٧ من الطبعة المصرية من المذكرات نفسها وقد شطب كل ما يمس مصطفى أمين !! .

الصحفيين المصريين يردون على « سامي جوهر » فصدر كتاب بعنوان « الصامتون يكذبون » وآخر بعنوان « الصامتون في الميزان » وكان الكتابان أتفه من الكتاب الأصلي ، وسخر مثقفوا القاهرة من ظاهرة الإرتزاق من وراء « عبد الناصر » ، وقالوا أن هناك كتاباً ثالثاً في الطريق بعنوان « الصامتون يرقصون » ورابع بعنوان « الصامتون يضحكون » وهكذا ! .

ومشكلة هذا النوع من الكتب أنه يفسد التاريخ ويفسد السياسة ، وفيما عدا كتب قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة ، فإن كل الذي كتب دفاعاً عن « عبد الناصر » أو هجوماً عليه ، هو في معظمه كلام فارغ حقيقة ، خاصة أن الهدف من ورائه في ٩٠ بالمائة من الحالات كان هدفاً تجارياً محضاً . .

والمسؤول الأول عن حملة الهجوم على « عبد الناصر » ، وحملة الدفاع المبتذلة عنه ، هو « عبد الناصر » نفسه ، فخلال سنوات حكمه التي امتدت ثمانية عشر عاماً طويلة كان هناك تصور خاطىء بأن نشر الحقائق مهما كانت تافهة ولا معنى لها ، يهز هيبة الحكم ، ويشجع « الغوغاء » على الحديث فيما ليس من حقهم ، وهكذا حدثت عشرات بل مئات التصرفات غير المفهومة ظلت من وجهة نظر الناس ، طوال سنوات ، ألغازاً تتطلب تفسيراً ، منها الخلاف في كواليس الحكم ، وإستقالة وزير أو نائب لرئيس الجمهورية ، دون سابق إنذار ، ودون أي إشارة للسبب الحقيقي ، وهو ما جعل مصر أكبر مصنع للإشاعات السياسية طوال حكم « عبد الناصر » . . والغريب أن عشرات الإذاعات التي كانت تعادي حكمه ـ كل أو بعض الوقت ـ كانت تذيع هذه الحقائق . . وكان رجل الشارع في مصر يعرفها . . وينقلها إلى غيره ، حتى أصبحت واحداً من مبررات السرور العصبي للناس ، في وقت تحالفت فيه مجموعة من الإحباطات النفسية على الشعب العربي عموماً ـ والمصري خصوصاً ـ جعلت تبادل هذه الإشاعات نوعاً من المَطْهَر النفسي لكثيرين ممن أحبطتهم نكسات الإنفصال والهزيمة وغيرها .

ومسؤولية « عبد الناصر » لا تعني أن الذين هاجموه ، بذلك الأسلوب المبتذل والرخيص كانوا على حق . . خاصة أن معظم المهاجمين كانوا هم الذين

مدحوا الرجل وشببوا به ، بل إنهم ، عندما كان قوياً ، ساعدوا على ترسيخ وتأكيد سلبيات حكمه ، وهم في هجومهم عليه الآن لا يهاجمون السلبيات . لأنها - بحكم المنطق - أصبحت تاريخاً غير قابل للتكرار - لأن « عبد الناصر » نفسه ليس موجوداً لكي يمارس سلبيات جديدة - لكنهم يستهدفون ما أرسى الرجل من إيجابيات في حياة وطنه وأمته العربية . .

وذلك هو وجه الفساد السياسي في حملة الهجوم على الرجل ، ووجهه الآخر ، أن الذين تحمسوا للدفاع عنه ، إفتقدوا الذكاء البسيط الذي يجعلهم يدركون حقيقة بديهية ، وهي أنه من المستحيل أن يكون هناك نظام بلا أخطاء ، والدليل البسيط على هذا أن حكم عبد الناصر قد صفى نفسه بنفسه ثلاث مرات ، وبطريقة بالغة القسوة :

● كانت الأولى إبان أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤ المعروفة ، التي انتهت بخروج اللواء « محمد نجيب » - الزعيم الواجهة لثورة يوليو ١٩٥٢ - ومعه الجناح اليساري لثورة يوليو الذي كان يراهن آنذاك على قضية الديمقراطية الليبرالية ، وهي تصفية شملت عدداً من ضباط الصف الثاني من حركة الضباط الأحرار التي صنعت الثورة . .

● وكانت الثانية عقب نكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ عندما صُفِّي جناح « المشير عبد الحكيم عامر » وتخلص « عبد الناصر » من المؤسسة العسكرية كمؤسسة حاكمة وشمل هذا تصفية قاسية للمخابرات المصرية ، وصفها « صلاح نصر » - مدير المخابرات المصرية الأسبق - بأنها إختراق قامت به المخابرات الأمريكية للمخابرات المصرية .

● وكانت الثالثة عندما صفى الرئيس السادات في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ جناح « علي صبري » ، تصفية جذرية ، شملت تقليص الظل الناصري عن ثورة ٢٣ يوليو ، ليحكم بمنهج لا أحد ينكر أنه مختلف كل الإختلاف عن منهج « عبد الناصر » .

ولا معنى لهذه التصفيات إلا أن الحكم كان يدرك أن هناك أخطاء فيه ،

وأن هناك أجنحة منه لا تسير على الخط المقبول من قيادته ، بصرف النظر عن التقييم الحقيقي لهذه التصفيات من وجهة نظرنا ، لكن « الناصريين الحنابلة » يخطئون جداً عندما يدافعون عن الرجل من منطق أنه بلا أخطاء ، فيخسرون بذلك معركتهم السياسية ضد خصومهم ، ويفسدون هم الآخرون السياسة كما يفسدها من يهاجمون الرجل ولا يرون فيه خيراً وينسبون إليه كل شرور العالم !! .

وإذا كان الإفساد السياسي في حملة الهجوم على « عبد الناصر » هو الخطر الأكبر والأدعى للإهتمام وللمواجهة ، فإن إفساد التاريخ هو خطر مترتب على الخطأ الأول .. وكثير من الناس يظنون أن أي كلام هو « تاريخ » وأن أي « مذكرات » هي صادقة مائة في المائة ، بينما المؤرخون أنفسهم ينبهون دائماً إلى أن «المعاصرة حجاب» ومعنى هذا أن كل الذين يعاصرون ظاهرة معينة لا يمكن أن يحكموا عليها حكماً موضوعياً لأن المعاصرة تعني العاطفة : تعني الحب والكره والحقد والتورط والمصلحة وبهذا فهي مفسدة للرأي الموضوعي عن الظاهرة ..

وعلى عكس ذلك فإن مرور سنوات طويلة ، كفيل بأن تهدأ الأعصاب وتختفي العاطفة ، ليأتي الذين يستطيعون أن يعالجوا الأمر بهدوء ورَويَّة ، ويحكموا من خلال الوثائق والحقائق الباردة ، لا من خلال العواطف والمصالح ! . والوحيد الذي وضع الأمر موضعه الصحيح في دفاعه عن « عبد الناصر » هو « محمد حسنين هيكل » ، الذي يعتبر الناصري النقي الوحيد في العالم العربي ، والذي لم يسقط على « عبد الناصر » أحلامه كما فعل بعض اليساريين العرب ، ممن صوروا عبد الناصر بما لم يكن فيه ، والذين يتشنجون أحياناً في الدفاع عن أهداف لم يزعمها الرجل لنفسه ، كما أنه ليس في حاجة إليها عموماً ، فقد كان زعيماً عربياً أدى لأمته الكثير ، وما زال على آخرين أن يستكملوا ما عجز عنه بحكم تكوينه أو بنية نظامه أو ظروف المرحلة التي حكم خلالها .

إن « محمد حسنين هيكل » مُنَظِّر الناصرية الذكي و « الإيديولوجست » المعتمد لديها .. يقول في مقدمة كتابه « الطريق إلى رمضان » ـ الذي يتناول جزءاً من تاريخ عبد الناصر « ـ وأنا لم أدع لنفسي صفة المؤرخ .. الذين عاشوا

وقائع من التاريخ لا يستطيعون التأريخ لها ، لأن رؤيتهم مشوبة بتجربتهم الذاتية ، وقصارى ما يستطيعون تقديمه هو شهادة للتاريخ وليست تأريخاً . . وهناك فارق ضخم بين الإثنين ، وبعكس الشاهد فإن المؤرخ صاحب معمل يقوم بتجميع الشهادات والوقائع والوثائق ، ويعمل في مناخ متحلل من القيود السياسية بمعناها الآني والضيق الأفق ـ وخاصة في عالمنا العربي الذي حول الصراع السياسي إلى نوع من الصراع القبلي ـ والنتيجة المعملية تنتهي في النهاية إلى حكم أقرب للموضوعية ! » .

والمناسبة التي تدعونا إلى إثارة هذا الموضوع من جديد ، هي صدور الطبعة المصرية من مذكرات « اللواء محمد نجيب » ، الزعيم الواجهة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي المذكرات التي تضمنت فيها هو معروف هجوماً ضارياً على الرئيس الراحل « جمال عبد الناصر » ، وصل إلى حد الإيحاء بأنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية . . !!

وصدور هذه الطبعة المصرية من مذكرات « اللواء محمد نجيب » ، يحمل الدليل على مدى ما ارتكبته « حرب المذكرات » من آثام في حق السياسة . . وفي حق التاريخ ! .

والمسألة ببساطة أن الطبعة المصرية من مذكرات « اللواء محمد نجيب » تختلف عن الطبعة اللبنانية . . ففيها فقرات محذوفة . . وأخرى أعيد صياغتها . . وهذا نموذج للإفساد الذي تلحقه السياسة بالتاريخ ! .

فقد خرج اللواء نجيب من عزلته قبل أكثر من عامين لينشر مذكراته في مجلة « الحوادث » اللبنانية ، فأثارت ضجة كبرى عند نشرها ، وتدخل « محمد حسنين هيكل » رئيس تحرير الأهرام ـ وكان له نفوذه القوي في السلطة المصرية حينذاك ـ ومنع دخول أعداد مجلة « الحوادث » التي تتضمن المذكرات إلى مصر . . إذ كانت تتضمن تعريضاً به ، فضلاً عن تعريضها بعبد الناصر . .

ويرغم أن الرقابة على النشر في القاهرة منعت دخول أعداد المجلة إلا أنها سمحت بدخول نسخ محدودة لا تتجاوز الألف من الكتاب الذي ضم مذكرات

اللواء نجيب وقد نفذت في أيام قليلة - ولاحظ الذين قرأوها أن المذكرات تتضمن هجوماً واضحاً على الأخوين «علي ومصطفى أمين»، صاحبا دار «أخبار اليوم»، وزعيما التيار المعادي للناصرية في الصحافة والسياسة المصرية.. وكانا - عندما صدرت المذكرات في كتاب قد عادا إلى مكانتهما في الصحافة المصرية.. وشُلّح «هيكل» من مكانه العتيد في «الأهرام» وفقد نفوذه السياسي بعد خلافه الشهير مع «الرئيس السادات» حول ما سماه هو نفسه «إدارة الصراع السياسي بعد حرب أكتوبر».. وقد ذهب بعض المراقبين وقتها إلى القول بأنه لولا شلح «هيكل» لما حدث ولا في الأحلام أن يقرأ مصري واحد مذكرات تتهم كلا من هيكل وعبد الناصر بأنهما عميلان للمخابرات الأمريكية.

ولم يكن في هجوم اللواء «محمد نجيب» على أخبار اليوم أمر غريب.. فمن المعروف أن «أخبار اليوم» قد وقفت موقفاً معادياً للواء «محمد نجيب» إبّان أزمة مارس - آذار - ١٩٥٤، وساندت «عبد الناصر» بكل قوتها، ولم تكن في مساندتها له تنطلق من أسس مبدأية، ولكنها كانت تعلم أن «عبد الناصر» هو مركز الثقل الأساسي في حركة الضباط الأحرار، وأن إنتصاره مؤكد على خصمه العجوز وهكذا راهنت «أخبار اليوم» على الجواد الرابح.

وفي تلك الفترة هاجمت «أخبار اليوم» اللواء «محمد نجيب»، ولعبت كما يقول اللواء نجيب نفسه في مذكراته، دوراً «مخرّباً» للإيقاع بين الضباط، ولمنع التوصل إلى قرار يسمح بإطلاق الحريات الديمقراطية.

ومن أطرف الذكريات التاريخية عن موقف «أخبار اليوم» وقتها، ما يرويه أحد الضباط الذين كانوا بالقرب من «محمد نجيب»، آنذاك فعندما أقال مجلس قيادة الثورة «محمد نجيب»، الذي كان يتمتع بشعبية هائلة، خرجت «أخبار اليوم» بالخبر على صدرها، وبحكمة، في زاوية «حكمة اليوم»، التي كانت - وما زالت - تتضمن من خلال «التورية» رأي أخبار اليوم في الأحداث، وكانت حكمة الأسبوع الذي أقيل فيه «محمد نجيب» هي «من

كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت » .

وبعد ثلاثة ايام من ذلك التاريخ ـ ونتيجة لوقائع أزمة مارس ـ آذار **١٩٥٤** ـ المعروفة ـ عاد « اللواء **محمد نجيب** » إلى منصبه في رئاسة الجمهورية ، وتصادف أن قابل « **مصطفى أمين** » صدفة في مجلس قيادة الثورة في اليوم التالي لعودته للسلطة فقال له :

هو صحيح محمد مات ؟ ! .

وأسرع « **مصطفى أمين** » يتوارى من وجه « **اللواء نجيب** » ويفكر في حكمة أخرى تحسن علاقته برئيس الجمهورية الذي ظنه ذهب ولن يعود ، فإذا به يعود بعد ثلاثة أيام ! .

كان طبيعيا إذن أن يهاجم « **اللواء نجيب** » في مذكراته « أخبار اليوم » وصاحبيها وأن يفضح دورهما في أزمة مارس ـ آذار **١٩٥٤** ، لكن ما لم يكن طبيعياً هو أن إسم **اللواء نجيب** بدأ يتكرر في صحف دار أخبار اليوم رغم ذلك الهجوم . .

وكانت أول مرة ظهر فيها اسم « اللواء نجيب » بعد شهور قليلة من صدور مذكراته في طبعتها البيروتية ، عندما نشرت « أخبار اليوم » في باب « عزيزتي أخبار اليوم » رسالة من قارىء يسألها عن مذكرات « **اللواء محمد نجيب** » ، وقد أجاب عليه « **مصطفى أمين** » ـ الذي كان آنذاك يرد على أسئلة القراء ويصوغ آراءهم ، وغالباً ما يؤلفها عندما تخدم ذلك غرضاً من أغراضه ـ قائلاً : إن مذكرات محمد نجيب الكاملة « والحقيقية » ستنشر قريباً في مصر .

وكان هذا أول إعلان بأن مذكرات **نجيب** التي نشرت في لبنان ليست حقيقية وهو ما جعل كثيرين ينتظرون هذه الطبعة الحقيقية . وبينما هم ينتظرون كشفت أخبار اليوم من نشرها أراء لقراء تدافع عن « **اللواء محمد نجيب** » ، وتتهم عبد الناصر بشرّ التهم ، كان أقساها مقال كتبه « **أحمد حسين** » ـ وهو زعيم سياسي سابق لحزب مصر الفتاة ـ يتهم عبد الناصر بأنه سرق الثورة من

صانعها الحقيقي « اللواء محمد نجيب » !

وهكذا تأكد أن هناك تحالفاً جديداً بين « اللواء نجيب » وبين « أخبار اليوم » وأن اللواء العجوز قد إنضم إلى الجوقة التي نظمتها « أخبار اليوم » للهجوم على عبد الناصر .

ومع أنه كان واضحاً أن هناك صفقة عقدت بين الطرفين ، إذ يفيد كليهما لا شك الهجوم المكثف والمستمر على عبد الناصر ، فإن السؤال الذي أطل برأسه كان : ماذا قدم اللواء نجيب لدار « أخبار اليوم » . . مقابل هذا التحالف الجديد ؟ ! .

ومنذ أسابيع ليست بالقليلة صدرت الطبعة المصرية من مذكرات اللواء « محمد نجيب » تتحمل الإجابة على هذا السؤال : فقد شطب اللواء نجيب من المذكرات كل ما يتعلق بأخبار اليوم . . وموقف التوأمين قبل الثورة وبعدها . . والغريب أن الطبعتين اللبنانية والمصرية بلا ناشر معروف . فليس على الطبعة اللبنانية اسم أي دار للنشر . . والطبعة المصرية عليها اسم ناشر وهمي ! !

وفي صفحتي ١٠٥ ، ١٠٦ من الطبعة البيروتية من كتاب « كلمتي للتاريخ » الذي يتضمن مذكرات اللواء نجيب ، قال وهو يتعرض للظلم الإجتماعي الذي كان سائداً في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وموقف الصحف منه : أن « أخبار اليوم » كانت تبرز هذه المظالم وجاء في نص المذكرات وكثير من الأفكار والفلسفات كانت تصور الأمور للناس بأنها سنة الحياة وأن على النفس أن تقبل ما قسم لها به بل ونشرت جريدة « أخبار اليوم » تقول : « إن الملك فاروق هو المحسن الأول . . وأنه الطارق الذي يطرق أبواب بعض الناس في ليلة القدر » .

وفي الطبعة المصرية (ص ١٩٦) غير اللواء نجيب هذه الفقرة وجعلها : « ونشرت صحيفة » ، متستراً على « أخبار اليوم » وحاذفاً إسمها من هذه الواقعة الثابتة ! .

وفي صفحة ١٣٣ من الطبعة البيروتية من المذكرات استعرض اللواء

نجيب اتجاهات الصحف المصرية إبان أزمة مارس - آذار **١٩٥٤** تجاه قضية **الديمقراطية** مؤكداً أن أصحاب أخبار اليوم شاركوا في صنع ما يعتبره « **اللواء نجيب** » ديكتاتورية عبد الناصر » بأساليب مختلفة ، كان منها أنها أثناء الأزمة عملت على تحويل أفكار الناس عن معركة الديمقراطية :

« أذكر أن جريدة **أخبار اليوم** في هذه الفترة كانت تواصل أسلوبها في الإثارة لتحويل أنظار الجماهير عن مشكلتها الحيوية الرئيسية ، فنشرت مثلاً في يوم **٢٢** مارس (آذار) مانشيت يقول : « فتاة مصرية تتحول غداً إلى رجل » ونشرت صورة الفتاة على **٣** أعمدة .

ويواصل « **اللواء نجيب** » في نفس الصفحة من الطبعة البيروتية الحديث عن . **مصطفى أمين** » فيقول :

« وكان **مصطفى** أمين حامل رتبة البكوية من الملك وأحد المقربين له من الصحفيين ، وقد تحول بعد الثورة فجأة لمهاجمة الملك ونسرايه وفضح أخبارهم الشخصية جرياً وراء الإثارة وزيادة التوزيع . . وكان هدا لصرف أنظار الناس عن الاهتمام بحاضرهم ومستقبلهم بمتابعة فضائح الماضي ، الأمر الذي جعل الصحف تسايرهم في هذا التيار حتى لا تتخلف عن التوزيع ، كان هذا الموقف اللاأخلاقي في ذاته لا يرضيني ولا يريح نفسي » .

وكل هذا الكلام شطب من الصفحة **٢٠٧** من الطبعة المصرية للمذكرات . . فلا تتضمن هذه الصفحة أي إشارة إلى الإثارة ولا أي موقف « **مصطفى أمين** » الذي لم يكن يرضى **اللواء نجيب** عندما أصدر الطبعة البيروتية من المذكرات ، وأصبح فيما يبدو يرضيه بعد شهور قليلة هي الفرق بين صدور الطبعتين البيروتية والقاهرية ! .

وفي صفحتي **١٣٥** ، **١٣٦** نشر « **محمد نجيب** » واقعة إتصاله « **بمصطفى النحاس** » زعيم حزب الوفد للتأكد من أنه ألغى قرار تحديد الإقامة الذي كان مفروضاً عليه والذي كان الإتفاق بين « **محمد نجيب** » ومجلس القيادة قد تم على إلغائه والإفراج عن كافة الزعماء السياسيين الموقوفين لتهيئة الجو لعودة الحياة

الديمقراطية وقال :

« وكانت هذه المكالمة فيما بعد سبباً في أشاعة أراجيف نشرتها صحيفة « الأخبار » عن إتصالات سرية بيني وبين الأحزاب » .

وجاءت الطبعة المصرية في ص ٢١٠ تغفل إسم الجريدة وتجهله ليصبح النص : « سببا في إشاعة اراجيف نشرتها أحدى الصحف عن . . » .

وجاء في الطبعة البيروتية (١٤٢) إشارة ذكرها محمد نجيب عن موقف جريدة « الأخبار » في عام ١٩٥٤ عندما كانت تعرض في عودة الديمقراطية آنذاك ، إذ ذكر أنه من « مظاهر الاثارة المتعمدة في ذلك الوقت ما نشرته صحيفة « الأخبار » من صورة كبيرة في صفحتها الأولى لخالد محيي الدين وهو يسبقني بخطوات عقب الخروج من جلسة ٢٥ مارس وكأنها توحي للناس بأن الشيوعيين قادمون لتخيفهم من الديمقراطية ! .

أما الطبعة المصرية فقد أوردت الفقرة في صفحة (٢١٩) وقد حذف اسم « الأخبار » لتحل محله عبارة « إحدى الصحف » ! .

ولا معنى لهذا التغيير الذي حدث في مذكرات اللواء محمد نجيب إلا أن الرجل يخضع للهوى فيما كتب عن عبد الناصر : أنه شاهد يغير شهادته في خلال شهور قليلة لأسباب قد لا تهم . . وربما لو أصدرطبعة أردنية أو كويتية أو مغربية من المذكرات لعدّل في صفحات أخرى . . ! وهذا هو خطر الإعتماد على حرب المذكرات في تقييم حوادث التاريخ ! فهي حرب أفسدت التاريخ . . وأفسدت السياسة وخلقت مؤلفين من العدم وناشرين من الهواء . . والأخطر من ذلك كله . . أنها جعلت من الخونة أبطالاًومن الأبطال خونة ! .

٩

معركة الناصرية والحوار في الدروب المسدودة (*)

كانت معركة الناصرية أهم المعارك الفكرية التي تابعها المصريون باهتمام نسبي ـ خلال الشهرين الماضيين ـ وسط هموم متعددة فكرية ومعاشية وسياسية يعانونها في هذه المرحلة ، لكن القضية ـ للأسف ـ قد عرضت ونوقشت بشكل سيء تماما من كل الأطراف التي دخلت فيها ، بحيث لا نستطيع أن نعتبرها معركة من النوع الذي يشحذ الحاسة النقدية لدى جماهير الشعب ، تلك الحاسة التي أدى إفتقادها لوقت طويل ـ بل وتعمد إفتقادها ـ إلى معظم ـ إن لم يكن كل ـ المآسي التي عانتها وتعانيها مصر على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والإجتماعية . وهكذا لم تستطع المعركة أن تلعب دورا في تكثيف وعي الجماهير بقضاياها المصيرية الراهنة والمستقبلة ، وتاه الجوهر الحقيقي للمناقشة لتتحول إلى حوار هو خليط من الرؤى التاريخية أو الأخلاقية بالدرجة الأولى ، ولا شك أن سوق أي قضية من هذين المنظورين فقط يبعد بها درجات عن الواقع الراهن وعن المستقبل القريب ، وبينما تعيش مصر ـ والمنطقة العربية عموما ـ مرحلة تفرض تناول موضوع كهذا الموضوع بالذات تناولا يربطه بهذه المرحلة ، فإن هذا الإرتباط قد فك هو الآخر . وتاه ما تبقى من جوهر الموضوع ليتحول إلى قضية خلقية تماما من النوع الذي يصلح الإحتجاج فيه بالحديث الشريف « اذكروا محاسن موتاكم » أو بالمثل الشعبي الدارج « يا بخت من قدر وعفا » أو بعبارة

(*) نشرت في مجلة الثقافة الجديدة ـ مصر ١٩٧٤

دعاء مثل « ربنا يسامحنا كلنا » !! .

وعلى الرغم من أن المعركة بهذا المنظور تغري تماماً بالإنصراف عنها ، إلا أنها - ومن هذا المنظور نفسه - تغري أيضاً بتناولها . ذلك أننا مطالبون - في كل الأحوال - ألا نفقد صبرنا تجاه واقعنا الفكري ، وأن نحاول تحليل ظواهره وفهمها وتشخيص علله وأمراضه ، ويقدم رصد الإتجاهات المتعددة لهذه المعركة مادة علمية تصلح لتحليل وفهم وتقييم الوضع الراهن على الجبهة الفكرية في مصر . وما تعانيه من قحط شديد ، وما ألقته عليها الظروف من ظلال ثقيلة الوطأة . ومهام بالغة التعقيد .

وكالعادة كان موقف اليمين واضحاً تمام الوضوح ، ولكنه ليس الوضوح الذي تشعه رؤوس تملك عقولاً ، وإنما إفرازات جهل وجاهلية ونفاق ، لكنه في كل الأحوال - مع اختلال بنائه المنطقي - كان منسجماً مع واقع أصحابه ومع رؤيتهم ورؤاهم ، ومع مصالح الشرائح الإجتماعية التي ندبتهم أو ندبوا أنفسهم للدفاع عنها . لكن موقف بعض فصائل اليسار - مع صحة منطقهم - لم يكن في كل الأحوال منسجماً مع رؤى أصحابه ولا مع الأهداف الاستراتيجية التي يزعمون لأنفسهم العمل من أجلها .

العودة إلى البداية :

ومن الصعب أن نحدد بدقة البداية الفعلية للهجوم على « **عبد الناصر** » ، ذلك أن الشهور الثمانية التالية لوفاته كانت قد شهدت تركيزاً شديداً عليه وعلى ضرورة إستمرار خطه ومبدئه وبرامجه ، وكتب وقيل وقتها الكثير في هذا الإتجاه على الأصعدة الرسمية والشعبية . وقد أستمر هذا التركيز بعد أن انفرد الرئيس «**السادات**» بالسلطة ، وخلال عملية تصفية ومحاكمة جناح « **علي صبري** » ، لكن نغمة أخرى بدأت - على صعيد المعالجة الدعائية - في خلال هذه الفترة ، هي إستخدام مصطلح « ثورة **١٥** مايو » بدلاً من التعبير الذي إستخدمه الرئيس « **السادات** » نفسه وهو « حركة **١٥** مايو » ، وما لبثت هذه النغمة أن علا صوتها تدريجياً لتعطي الإيحاء صراحة بأن هناك « ثورة جديدة » في

مصر ، وهو ما أثار قلق الناصريين الأرثوذكسيين الذين رأوا في هذا المعنى إستبدالاً لثورة ٢٣ يوليو بثورة جديدة وبقيادة جديدة .

وزاد من تعقيد الموقف أن الصراع على السلطة الذي إستمر حوالي شهرين قبل أن ينتهي في ١٤ مايو ١٩٧١ بهزيمة واعتقال جناح « علي صبري » - كان قد جذب إليه قوى متعددة - ولكنها محدودة العدد - راهن كل منها حسب مصالحه الشخصية في الغالب - مع إحتمال ضئيل لوجود موقف سياسي - على أحد طرفي الصراع ، وكانت النتيجة التي انتهى إليها الصراع تعني هزيمة البعض فكرياً ، وإنتصار الآخرين ، وضياع مصالح هؤلاء وازدياد مكاسب أولئك . وقد تركز هذا الرهان في ميدان الفكر والصحافة وفي الأبنية الفوقية لبعض المؤسسات ، ولم تكن له أية علاقة على « الإطلاق بحركة الجماهير الشعبية ، فالنظام الناصري بمجمله وبكل أجنحته ، وباعتراف أصدقائه المتيمين به . . وأعدائه المشهورين به ، وحلفائه الذين يتفقون معه في بعض ما دعا إليه ، كان حريصاً دائماً على أن يضع الجماهير الشعبية خارج الحلبة ، وأن يتصارع بعيداً عنها وبسرية مطلقة . وأن لا يسمح لها بأن تكون - لا سمح الله - طرفاً في أي صراع !

وكانت المشكلة التي واجهتها القوى الوطنية المستقلة عن النظام الناصري بكل أجنحته ، والتي تتحالف معه في خطه العام المعادي للإمبريالية ، والتي كان تناقضها الثانوي معه يأخذ درجة من الحدة في بعض الظروف ، وخاصة إصراره المستميت على كبت الحريات الديمقراطية ، وعداؤه الدائم والمستمر للعناصر الديمقراطية والماركسية ، وأصراره على عدم التعاون مع العناصر المستقلة عنه إلا بعد أن يتأكد من تحطيم ذاتيتها وإفقادها هويتها وتحويلها إلى ذيل تابع له ، كانت المشكلة من وجهة نظر هؤلاء هي حيرتهم في تحديد موقف في ظرف صراع حاد على السلطة ، يدركون أنه ليس صراعاً سياسياً بالأساس ، وأن ما يدفع بعض أطرافه للظهور بمظهر « المعاقبة » هو مجرد الرغبة في إحكام قبضتهم على السلطة ، كما أن مراهنة الأطراف الأخرى على قضية الديمقراطية يدعو للريبة لا للثقة ، فمراهنتهم على قضية الديمقراطية لعبة قديمة مارستها كثيراً

لمجموعات المختلفة لسلطة ٢٣ يوليو خاصه عندما تدفعها الظروف إلى صراع بين أجنحتها ترى معه كل جناح ، ضرورة الرهان على شيء محبوب ومطلوب جماهيرياً لتصفية من ينافسونها على السلطة . وكانت كل تجارب « الثورة » تؤكد هذا ، فأزمة مارس (آذار) ١٩٥٤ كانت صراعاً على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة ، ولإدراك العناصر المتصارعة أن الجماهير الشعبية تشتاق بشدة لأي إنفراج ديمقراطي ، فقد سارع كل منها إلى إرتداء مسوح الديمقراطية ، مؤكداً أن يسعى إليها بينما يسعى الآخرون إلى الدكتاتورية .

وعندما اشتد الصراع بين « عبد الناصر » و « عبد الحكيم عامر » في عام ١٩٦٢ - لإحساس « عبد الناصر » بأن المشير قد أحكم قبضته على الجيش - سارع عامر إلى الرهان على الديمقراطية وقدم إستقالته مسببة ، أعاد طبعها وتوزيعها كمنشور بعد النكسة - وإبان تجدد وإشتداد الصراع بينهما في صيف ١٩٦٧ - وكان منشوراً مضحكاً بالفعل ، لدرجة أنه أثار سخرية « علي نور الدين » - النائب العام وممثل الإتهام في قضية « شمس بدران » ومجموعة المشير - فتساءل في مرافعته ضد المتهمين « أي ديمقراطية كان يقصدها » شمس بدران » : ديمقراطية المعتقلات والتعذيب والزنازين والمباحث الجنائية العسكرية ؟ !! .

وكان من رأى بعض مفردات هذه القوى الوطنية المستقلة ، إن المحك الذي يخرجها من حيرتها هو تغليب التناقض الرئيسي على التناقض الثانوي ، ولما كان لا خلاف هناك على أن التناقض الرئيسي - كان وما يزال - مع الإمبريالية الأمريكية وحلفائها ، فإن لا ديمقراطية الجناح الذي كان يسمى باليساري ، لا تدفع لعدم تأييده ، طالما يأخذ موقفاً صحيحاً ومتشدداً في المسألة الوطنية ، ورد عليهم آخرون بضرورة ربط التناقض الثانوي بالرئيسي ، ومع ثانوية التناقض مع السلطة الناصرية بمجملها حول قضية الديمقراطية ، إلاّ أن الإرتباط بين التناقض الثانوي والرئيسي يفترض موقفاً مختلفاً ، فسيادة الظروف اللاديمقراطية قد أدت إلى انصرف في القضية الوطنية بشكل يهدد مستقبل الوطن ، وضربوا مثلاً لذلك بقبول مبادرة روجرز ، وتقديم النظام المصري

لمبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ - التي وافق عليها الجناح « اليساري » في السلطة وقتها بتعديلات شكلية .

ورأى فريق ثالث أن الموقف كله خارج أطار العمل السياسي الممكن ، فليس في مصر أي قوى سياسية منظمة قادرة على الحركة ، والدخول في الصراع بشكل شخصي ، مسألة مضحكة ، وليس لها أي معنى على الإطلاق ، لأنها لن تغير في نتائجه ، هذه النتائج التي لم تكن معروفة أصلا ، لتعود النظام الناصري على صراعات موقية وسلطوية ، ولعل هؤلاء كانوا يفضلون أن ينجح النظام في رأب الصدع الذي وقع في صفوفه ، والذي حدث بشكل مبكر وفي ظروف لم تكن بالقطع أفضل الظروف .

في ضوء هذا كان موقف هذا الفريق الثالث هو الحياد التام ، وإنتظار النتائج النهائية للتغيير الجديد في السلطة لمعرفة إتجاهه ثم الحكم عليه ، في ضوء أهداف محددة وواضحة ، هي المزيد من السياسة الوطنية المعادية للإمبريالية ، وما يتضمنه هذا من تحالف مبدائي مع كل القوى العالمية المساندة لحركة التحرر الوطني العربية وإطلاق الحريات الديمقراطية الحقيقية لكل القوى السياسية التي تخدم هذا الهدف .

لكن كثير من الناصريين الأرثوذكسيين في مصر ، كانوا قد تكونوا سياسيا وفكريا في ظروف معقدة ، الأمر الذي جعل منهم نماذج سياسية شديدة التعقيد ومختلفة تماما عن أي قوى سياسية أخرى في أي بلد من بلاد العالم ، فقد افتقدوا دائما - وبسبب طابع النظام الناصري نفسه - عملية التربية السياسية الحقيقية التي تكفلها التنظيمات والأحزاب السياسية - علنية وسرية - أعضائها وكوادرها ، من حيث العلاقة التنظيمية الموضوعية ، والإخلاص للأهداف وليس للأشخاص ، وللبرامج وليس للأجهزة البوليسية ، والصراع السياسي وليس الشخصي ، كما أنهم أميون تماما فيما يتعلق بالنشاط السياسي العملي ، وديماجوجيون بشكل مزري ، ولهذا عجزوا بإستمرار عن أي قدرة على التحريك الجماهيري البطيء والعملي ، وفهمهم لخريطة التحالفات السياسية فهم خاطىء تماما ، فلا هم لهم إلا تحطيم حلفائهم ، وهم يستدرجون غالبا إلى المواقع اليمينية بينما يظنون

أنفسهم يعاقبه متطرفون ، ولهذا ينجحون دائماً في إتخاذ مواقف « عنترية » شديدة مظهرية ، قليلة الجدوى ، ويتخاذلون في الغرف الضيقة وفي المساومات التحتية ، وتصورهم لجماهيريتهم مضحك ، فهم شديدو المبالغة في جماهيرية فكارهم ، وخاصة في مصر التي لا جماهيرية لأي تيار سياسي فيها ، لأن النظام الناصري قد وهبه الله قدرة غير محدودة على تحطيم أي جماهيرية حتى جماهيريته هو نفسه ! .

والغريب أن النموذج الناصري ، قد إفتقد تماماً لأي شجاعة للنقد والنقد الذاتي ، لهذا كان يغير آراءه بطريقة تدعو للدهشة الشديدة ، فقبل قبول « عبد الناصر » لمبادرة روجرز سارع منظرو الناصرية ، يهاجمون المقترحات ويرفضونها ويحللون مبررات الرفض من خلال موقفهم السياسي والإيديولوجي ، ثم فوجئوا بعبد الناصر يقبلها ويربك لهم غزلهم ، فلم يصمتوا لكنهم سارعوا يناقشون المقترحات ويكتشفون الوجاهة في قبولها . . دون أن يتداولوا أنفسهم أو يعلنوا بشجاعة أنهم أخطأوا الفهم .

ومن الصعب أن تجد النموذج الناصري سياسياً خالياً من التناقض فالناصرية التي إعتمدت فكراً تلفيقياً يقوم على مصالحة مضحكة بين الطبقات وعلى نفي دائم ومستمر لقانون الصراع الطبقي ، قد خلقت هذه الإزدواجية في نفوس وعقول أتباعها المتشنجين ، فقد ظل الناصريون يروجون مثلاً أن « محمد حسنين هيكل » هو عميل للمخابرات الأمريكية : فإذا سألت أحدهم أن يقدم لك مبررا لقربه الشديد من عبد الناصر ، قال إن عبد الناصر لا يعلم ، وهو نوع من التفكير لا أجد ما أطلقه عليه ، إذ كيف يعلم تابع يقف في الصف العاشر معلومة خطيرة كهذه ، وتغيب عن الذي كانت في يده أجهزة من أخطر أجهزة التنصت والتجسس في العالم كله . والمناقشة المنطقية المعقولة لا بد أن تقوم على معادلة أن « هيكل » إذا كان عميلاً للمخابرات الأمريكية فلا بد أن « عبد الناصر » هو الآخر كذلك ، ولما كان هذا الإحتمال غير وارد ، فلا جدال أن إتجاهات « هيكل » الغربية عموماً ليست عمالة ، ولكنها تعكس وجهة نظر مشتركة بينه وبين عبد الناصر .

وسنخطىء جميعاً وفي كل أنحاء الوطن العربي إذا تجاهلنا هذه الحقيقة الواضحة . هي أن « **هيكل** » هو المُنَظِّر المعتمد لدى الناصرية والمتحدث الرسمي بإسمها ، وأن دراسة مقالاته وكتبه والخطب التي كان يصوغها لعبد الناصر ، هي المصدر الأساسي لفهم الناصرية كما هي في الواقع ، ولكن كثيرين أسقطوا على « **عبد الناصر** » ما ليس فيه ، ومنحوه دوراً يتجاوز دوره الحقيقي ، وسنظلمه ونظلم الحقيقة إذا تصورنا وحشاً ، أو قيمنا حكمه تقييماً سلبياً . فلا جدال في أنه كان أكبر وأهم وأعظم زعماء البرجوازية المصرية في كل تاريخها الطويل ، وأن الثورة البرجوازية المصرية في ظل حكمه قد حققت ما لم تحققه في أي حلقة أخرى من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي ، وأنه كان في أطار هذا الأفق أكثر زعماء البرجوازية المصرية وطنية وعداء للإستعمار ، ولكن الوطنية البرجوازية ـ وخاصة في مرحلة تحقق الثورة البرجوازية في عصر الإمبريالية ـ دائماً محل نظر !!

وكان طبيعياً أن يأتي النموذج الناصري ـ الأرثوذكسي بالتحديد ـ بهذا الشكل ، فهو نموذج ناضل وهو في السلطة . وتربى في أحضانها ، ووجد نفسه مطالباً دائماً بتبرير كل تصرفاتها . فإذا هجمت هذه السلطة الشيوعية والشيوعيين وشنت حملة صليبية منحطة ضدهم . ارتدى مسوح أعتى مفكري اليمين وأخذ يتحدث ـ بسطحية وشعوذة فكرية ـ عن الإستعمار الروسي ، والغزو الفكري وغيرها من حثالات الأفكار ونفايات النظريات ، التي تروجها وكالة المخابرات الأمريكية . وبينما كانت البرجوازية مسيطرة في مصر ، خرج « **عبد الناصر** » بنظرية الإشتراكية الديمقراطية التعاونية ، اسرع منظرو الناصرية يتحدثون عن التجديد النظري العبقري الذي أدخلته هذه النظرية على عالم الفكر الثوري ، وقارنوا بينها وبين الليبرالية والماركسية ، وانتهوا بأنها أفضل منهما . وأنها أتت بما لم يأت به الأوائل . ذلك نفس ما حدث أيام الحديث عما سمي بـ « الإشتراكية العربية » و « التطبيق العربي للإشتراكية العلمية » ، فقد جاء تقرير الميثاق ليحدد بالضبط معنى « الإشتراكية العلمية »مؤكدا أنها الإشتراكية التي تعتمد في التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث في ميادين الإنتاج والخدمات » (محضر المؤتمر

القومي لقوى الشعبية ص ٤٧٠) ، وقال « عبد الناصر » انها إشتراكية علمية تعتمد على العلم ، كل حاجة بتعتمد على العلم حتى كرة القدم !! » . لكن هذا التفسير العبقري للإشتراكية العلمية كان يصدر لليمين الإجتماعي والفكري لطمأنته بينما كان يصدر لليسار همسات تؤكد أن عبد الناصر ماركسي متنكر، وأنه لا يريد إستفزاز الرجعية ولذلك فهو يتقنع ويضحك على أهل اليمين . . وأن هذا تكتيك ذكي !! .

ولأن الإيديولوجية لا تعرف بدعة « التكتيك الإيديولوجي » ، فقد وقع « التنظيم الطليعي » ـ وهو الجهاز الخاص أو الحزب الإشتراكي الذي أنشىء بشكل سري داخل أطار الإتحاد الإشتراكي ـ في خطر شديد ، أشار إليه « الدكتور جمال العطيفي » ـ وكيل مجلس الشعب المصري في مقال أخير له بالأهرام ـ هو خطر التحول إلى منظمة فاشية نتيجة لإفتقاده لإيديولوجية حقيقية سوى إيديولوجية الذيلية للسلطة والتبعية لها والدفاع عنها ظالمة ومظلومة ! . وإنعكس واقع السلطة في مصر على هذا التنظيم الغريب ، فقد بدأ يتشكل بتكليف من « عبد الناصر » لعدد من معاونيه بأن يجند كل منهم مجموعات يختار أعضاءها بمعرفته . وكان من هؤلاء « سامي شرف » ـ وزير شؤون رئاسة الجمهورية حتى ١٥ مايو ١٩٧١ ـ و « شعراوي جمعة » ـ وزير الداخلية الأسبق ـ و « محمد حسنين هيكل » وآخرون . كانوا مختلفي الإتجاهات متناقضي الإيديولوجيات ـ إذا فرضنا أن هناك إيديولوجية محددة لكل منهم ـ وتحكمت عوامل شخصية ونفسية في إختياراتهم ، وما لبث الشيوعيون ـ أو بعضهم ـ أن استدرجوا إلى متاهات هذا التنظيم الطريف فصدروا له أفكارهم ليتاجر بها مع اليسار العربي ، ويستخدمها في إبقاء الجماهير بعيدة تماماً عن الحلبة . ويساوم بها مع الإتحاد السوفيتي ، فيستدرجه ليكون عملية طُعْماً للولايات المتحدة الأمريكية ، يبتزها به . ويحاول عن طريقه أن يدلف إليها .

وكان طبيعياً أن ينتهي الصراع على السلطة بإنشقاق التنظيم الطليعي فسارعت بعض قياداته إلى الإتفاق مع المنتصر ، بينما ظلت عناصر أخرى متشبثة بتأييدها للعناصر التي هُزمت في المعركة مبررة موقفها بأنها تعتبر هذه العناصر

أكثر يعقوبية وتطرفاً في المسألة الوطنية ، وانه تشكل المجموعة الناصرية في السلطة ، وأنها ذات إتجاهات إشتراكية بل وقيل انها مجموعة ماركسية أو كانت على وشك أن تصبح كذلك !! .

وكان طبيعياً أن تسارع أفواج من اليمين الناصري للتحالف مع المنتصرين والدفاع عنهم ، كان على رأسهم « محمد حسنين هيكل » المنظر الرسمي للناصرية ، وأقرب الناس جميعاً إلى عبد الناصر ، وأن تشن معركة ضارية ضد العناصر التي سقطت عن السلطة بتهمة خيانتها للثورة ومعاداتها للقومية العربية وإستغلالها نفوذها وأضطهادها المواطنين وفتحها المعتقلات والسجون . . الخ .

وظلت المعركة من الناحية السياسية قاصرة على الهجوم على من عرفوا بمراكز القوى ـ وهو تعبير أطلقه « عبد الناصر » لأول مرة في أواسط الستينات إبان صراعه مع « عبد الحكيم عامر » ـ فلم تطل شخص « عبد الناصر » . وإن كان الناصريون قد أخذوا يرصدون عديداً من التصرفات كدليل على إهمال قيمة الزعيم الراحل ، ومنها عدم الإحتفال اللائق بذكراه الأولى ثم الثانية ، وعدم إذاعة فقرات من تراثه أو خطبه في الإذاعة أو على شاشة التليفزيون ، وتوقف مشروعات تمجيده ، فلم يتم له أي تمثال يخلد ذكراه ، وتوقفت مطابع [illegible] عن إعادة طبع خطبه وأحاديثه ـ فيما عدا ما فعله « هيكل » في « الأهرام » ـ وارتفعت نغمتهم عالياً وهم يرصدون نشر مذكرات « اللواء محمد نجيب » ـ رئيس الجمهورية الأسبق ـ في إحدى مجلات القاهرة ، ونيل [illegible] ، أن هذا كله لم يتم بعيداً عن موافقة ورضا الأجهزة الرسمية في مصر .

وكانت قوى اليمين الإجتماعي والسياسي والفكري قد سخرت نفسها مدافعة ومؤيدة للنظام الجديد ، ومن هنا جاءت الفرصة لكي تنشر على نطاق واسع أفكارها المتدنية وترديها ، وحرصت على التأكيد المستمر على أفكار منها « أن مصر قد عادت إلى الإيمان » ، وهي عبارة تبدو بريئة المظهر ولكنها كانت تعني لكل من يتلقاها أن مصر كانت ملحدة في عصر « عبد الناصر » ، وظلت الأمور تتعقد خاصة بعد أن ساءت العلاقات بين مصر والإتحاد السوفيتي . وبعد أن شن النظام حملة دعائية واسعة ضد كل فصائل اليسار إبان الحركة الطلابية في

أواخر ١٩٧١ وأواخر ١٩٧٢ .

وسط هذا الجو وقعت حرب أكتوبر ! .

عودة الشبح الأمريكي :

كانت الحرب بلا شك مفاجأة مذهلة لكل المراقبين السياسيين في مصر ، إذ لم تكن متوقعة على الإطلاق ، فقد أعطى النظام إيحاء بأنه لن يطلق رصاصة واحدة في حياته ، ومن هنا فقد كان رد فعلها - لدى كل القوى الوطنية عموماً واليسارية خصوصاً - هو الفرح الغامر والتأييد المطلق ، وإستطاع الجميع أن يبدوسوا مرارتهم من المناخ العام الذي كان يسود مصر ، في الشهور السبع السابقة على الحرب ، والتي إنطلقت خلالها قوى اليمين كالكلاب المسعورة ترهب وتهدد وتسيطر بالجهل والجهالة .

وقد تنبه الناصريون في وقت مبكر إلى أن بعض الأقلام اليمينية التي كتبت عن الحرب ، تحاول التنكر لدور « **عبد الناصر** » في الإعداد لها ، وأنها تروج لنغمة أن مصر قد إنتصرت لأنها إتبعت سياسة جديدة تماماً . عادت بها إلى الإيمان ، وخططت بشكل جديد ، وإبتعدت عن المزايدات والمغامرات ، وإتبعت سياسة عربية تُجمع ولا تفرق .

ورغم أن هذا كان من وجهة نظر كل القوى الوطنية - أو بعضها - يتضمن إنكاراً لدور الزعيم الراحل « **عبد الناصر** » في إعادة بناء الجيش المصري وشن حرب الإستنزاف ، كما أنه يتضمن إفتراء واضحا . إذ أن الذين يتهمون « **عبد الناصر** » بالإلحاد ، يعرفون قبل غيرهم كذب هذه الدعوى ، فقد كان معظمهم من رجال الدين الرسميين الذين أغرقهم عبد الناصر بالإمتيازات والمنح ، فضلا عن رصد في عهده من أموال طائلة لبناء المساجد والبعثات الدينية . . . الخ ، برغم هذا الإنكار والإفتراء ، فقد رأت ، قوى وطنية متعددة أن فتح معركة مع المفترين هو نوع من الصّغار ، الذي لا مبرر له ، وأن الظروف التي يمر بها الوطن - خاصة بعد وقف إطلاق النار - تفرض الإهتمام بشيء أكثر جدية ، من

مجرد إنصاف « عبد الناصر » إذ أن مهام ومتطلبات المرحلة ، لم تكن توزيع الفضل ، ولكن إكتشاف الطريق لتأكيد إستمرار النضال ضد الإمبريالية ، ـالذين ماتوا واستشهدوا في النهاية هم أبناء الشعب وهم أصحاب الفضل الأكبر في أي إنجاز عسكري تحقق أو سوف يتحقق ، وليس هذا الفرد أو ذاك .

على أن ما فجر المناقشة بشكل سياسي أكثر عمقاً كان مجموعة من العوامل الهامة :

● العامل الأول : الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الفصل بين القوات على الجبهة المصرية ، وهو ما صحبته حملة دعائية واسعة في الصحف المصرية قامت بها الأقلام الموالية للغرب ، وكان الإهتمام الدعائي بزيارات « الدكتور كيسنجر » مبالغاً فيه بصورة تدعو للدهشة فقد صُوِّرت أمريكا كما لو أنها حليفة العرب ، تحارب في صفوفهم وتتبنى قضيتهم ، الأمر الذي أدهش رجل الشارع العادي الذي كانت الصحف قبل أسابيع قليلة من الحرب وأثنائها تنقل له أنباء معدات الدمار والقتال التي إستخدمت في قتل المصريين على الجبهة المصرية ، والعراقيين والمغاربة والأردنيين والفلسطينيين والسوريين على الجبهة السورية ، والتي نقلتها الولايات المتحدة إلى أرض الحرب مباشرة ! . .

وكان طبيعياً أن تعطي هذه الحملة ـ التي تزعمتها أقلام قريبة الصلة بدوائر الحكم ـ الإيحاء بأن مصر قد رتبت علاقاتها الدولية ، بحيث تدور في الفلك الأمريكي ، وقد إنتقد « إحسان عبد القدوس » ـ وهو وثيق الصلة بالدوائر الرسمية ـ متأخراً جداً هذا الإهتمام ، ونفى الإستنتاجات التي بنيت عليه . وإرتبط بهذا كله تركيز شديد ـ على أصعدة سياسية رسمية وشعبية ـ على علاقات مصر الدولية التي أفسدها ما سُمّي بالتصرفات الخاطئة والمغامرات ، وهو ما أعطى الإيحاء بأن « عبد الناصر » أفسد علاقة مصر بأمريكا ، وفُهم بأنه هجوم عليه . وقد فهم تيار التقارب بين مصر وأمريكا ـ داخل مصر وخارجها ـ على أنه يتضمن عدولاً عن خط « عبد الناصر » ، وقيل بأن « عبد الناصر » كان معادياً من الناحية المبدأية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يتم العدول عنه

رسميا الآن في مصر . وإذا نحينا جانبا الدلالات المتعددة للتقارب المصري الأمريكي الآن ، فإن تصوير هذه العلاقات في عهد « عبد الناصر » بأنها علاقات عداء كامل أمر غير صحيح . ولا بد من الإعتراف بأن عبد الناصر ، قد ترك تراثاً وخبرة وشخصيات ، أنشأت مؤسسة أمريكية داخل بنية نظامه ، قد تكون إنكمشت أحياناً ، ولكنها ظلت باقية وكامنة . . وقادرة على الحركة .

● العامل الثاني : سوء العلاقات مع الإتحاد السوفيتي ومصر كنتيجة طبيعية لإنفراد أمريكا بحل المشكلة ، ولإنكار دور السوفيت في دعم الدول العربية أثناء الحرب وقبلها ، وقد تبع هذا القول بأن هذا هجوم على علاقة مبدأية أرساها « عبد الناصر » وعدول عن خطه ، وبالمثل فإننا إذا نحينا جانباً الدلالات المتعددة للتنافر المصري السوفيتي الآن ، فإن تصوير علاقات عبد الناصر بالسوفيت بأنها علاقات تحالف مبدأية وإستراتيجية ، أمر غير صحيح هو الآخر . فمن الصحيح أيضاً ، إن مؤسسة العداء للسوفييت ، كانت مؤسسة ثابتة من مؤسسات النظام الناصري ، قد يخفت دورها أحياناً ، وقد يختفي تماماً ، ولكنه يظل دائماً قائماً . .

● العامل الثالث : تقارب مصر مع مجموعة الأنظمة العربية اليمينية في المنطقة ، وتنافرها مع الأنظمة التقدمية ، وهو التقارب الذي كان من دلالاته التركيز الشديد على دور الأنظمة الأولى في الحرب والمبالغة في هذا الدور ، ورغم محدوديته ، وبالمثل إهمال دور الأنظمة الأخرى ، فضلاً عن برود العلاقات وفتورها مع الأنظمة الثورية ، وهو ما فُسِّر بأنه عدول عن الخط الذي كان ينتهجه عبد الناصر في التصدي بالعداء للأنظمة التقليدية والتقارب مع الثوريين العرب .

● العامل الرابع : انتشار الدعوة إلى العدول عن الإنجازات والمكاسب التي تحققت لجماهير الشعب المصري خلال السنوات العشرين الأولى من حكم ثورة يوليو ، فقد طالبت لجنة الخطة والميزانية في مجلس الشعب المصري ببيع القطاع العام إلى الرأسماليين المحليين أو العرب ، وصورت بعض الأقلام سياسة الإنفتاح الإقتصادي كما لو كانت سياسة لا يحدها قيد ، ودعوة علنية

لرأس المال الأوروبي والعربي لإستثمار نفسه في مصر ، وخرج ساسة العهد الملكي ومفكريه يكتبون في الصحف يمدحون الرئيس « السادات » بقصد ذم « عبد الناصر » لا بقصد مدح « السادات » ، وتكاثرت الشكاوى من الظلم الذي وقع في « الماضي » ، والإلحاح في المطالبة برفع الحراسات . . الأمر الذي ثار مع كل العوامل السابقة قلقاً شديداً في صفوف القوى الوطنية الحريصة على إستقلال السوق المصرية ، والتي كانت وما زالت ترى أن الإستقلال هو قضية السوق بالدرجة الأولى ، وأنه ليس إسترداداً للأرض فقط . ولكنه أصلاً وأساساً الحفاظ على عدم تحول الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تابع للإحتكارات الدولية .

ولكن الأمر الذي فجر هذا كله ، وحوَّل الأمر إلى أزمة ، كان صدور قرار بالإفراج عن الصحفي المصري « مصطفى أمين » ، الذي كان قد حوكم في يوليو ١٩٦٥ بتهمة عمالته للمخابرات الأمريكية ، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاماً ، وقد سبق الإفراج عنه عودة شقيقه التوأم « علي أمين » من بيروت ، وقد أثار القرار دهشة شديدة ، وإعتبره البعض دلالة على التقارب المصري الأمريكي ، وذهب آخرون إلى أنه كان شرطاً من شروط « كيسنجر »[١] في مباحثات الفصل بين القوات . وكان ممكناً أن يمر الأمر بسهولة - رغم هذا كله - لو أنه إقتصر على مجرد الإفراج الصحي عن صحفي إتهم بالتجسس وعودة شقيقه ، لكن ما أثار القلق كان السماح للأخوين بالكتابة في اليوم التالي للإفراج عن « مصطفى أمين » ، إذ أفردت جريدة الأخبار القاهرية العمودين الأخيرين من الصفحة الأولى لخبر الإفراج ولم تذكر أنه « إفراج صحي » ، وكتب « مصطفى أمين » بعنوان « عصر العبور » إعتبر نفسه فيها واحداً من « المظلومين » الذين عبروا من الظلم إلى العدل ، وقال أن مصر تمر في عصر جديد هو عصر العبور « عبور الجيش المصري من الهزيمة إلى النصر ، وعبور الشعب العربي من الإنقسام إلى الوحدة ، وعبور سمعة العرب من الهوان إلى

(١) فيما بعد ذكر محمد حسنين هيكل في كتابه « بين الصحافة والسياسة » (ص ٣٧٣) أن السادات ألمح أمامه إلى أن الإفراج عن مصطفى أمين تم بطلب من كيسنجر .

الكرامة ، وعبور المظلومين من الظلم إلى العدل ، وعبور الخائفين من القلق والرعب إلى الطمأنينة والأمان والاستقرار وعبور المقيدين من الأغلال إلى حياة الأحرار » .

وهي مقارنة لم تخف دلالتها على الذين قرأوها إذ كانت تتهم عهد « عبد الناصر » بأنه عصر الهزيمة والإنقسام وهوان السمعة والظلم والخوف والرعب . وهي نفس المعاني التي كررها « علي أمين » في كلمته بعنوان « يا رب » التي قال فيها أنه كان واثقاً أن الله لن يتخلى عنه « لأنه ينصر كل مظلوم » وقال أنه كان وأخيه « ينتظران دورهما في الإنصاف » (الأخبار القاهرية - ٢٧ - ١ - ١٩٧٤) .

وتزايدت دهشة الكل بعد ذلك عندما أدى إعتراض « محمد حسنين هيكل » على حجم دور الولايات المتحدة في حل الأزمة في ثلاث مقالات متتالية[1] إلى إقالته من منصبه بعد أقل من أسبوع من الإفراج « عن مصطفى أمين » ، وعين « علي أمين » مديراً لتحرير « الأهرام » - ثم رئيساً لتحريره - مكان هيكل ، وهكذا رد التوأمين لهيكل الجميل بشكل أخلاقي حقاً ، فقد أصر « هيكل » على أن يلقب « مصطفى أمين » طوال فترة محاكمته على صفحات الأهرام بلقب « الأستاذ » وحتى بعد الحكم عليه ، وكان يقوم بزيارته في السجن مع « سعيد فريحة » ، وكتب كلمة في الصفحة الأولى بالأهرام يهنيء بالإفراج عنه ، وتردد أن مصطفى أمين سيعين رئيساً لتحرير « الأخبار » ، وصدر قرار بذلك الفعل ، ولكنه لم ينفذ بسبب مرض مصطفى وحاجته للعلاج .

وبمجرد تولى « علي أمين » لرئاسة تحرير « الأهرام » بدأ يمارس دوره في الهجوم على عهد عبد الناصر ، وذلك من خلال بابه اليومي الشهير « فكرة » ، وقام هذا الهجوم على عدة محاور رئيسية :

● المحور الأول : هو تصوير نفسه وشقيقه بأنهما كانا مظلومين عصف

---

(١) جمع هيكل هذه المقالات ، بعد ذلك في كتاب صدر بعنوان « عند مفترق الطرق » .

بحريتها وحقوقها ، مركزاً بشدة على هذا المفهوم ، فقد اعتذر في أول فكرة كتبها للقاريء لأنه تأخر عن الكتابة « فمعذرة لهذا التأخير . . ولا أتصور أنه سيتكرر بعد أن نزع الساعاتي « عقارب » الأمس من كل ساعات بلادي » . ولأن حكام الأمس كانوا « عقارب » فقد كان هو مظلوماً « كان أخي « مصطفى أمين » في زنزانة . . كان في زنزانة كل مظلوم » (الأهرام - ٤ فبراير ١٩٧٤) ، وهو يتحدث عن نفسه فيقول « فلقد ذقت الظلم واكتويت به ، ولا أحب أن يذوق عربي واحد ولا مصري واحد ما ذقته من سياط الظالمين ، ولولا إيماني بأن أنوار الفجر ستبدد يوماً ما سحب الظلام لكفرت ببلادي ، نريد أن نبدأ عصر العبور . . عبوراً من عصر المظلومين المنتظرين إلى عصر الإنصاف الفوري لكل مظلوم (الأهرام ٨ مارس ١٩٧٤) ، وروى من مظاهر إضطهاده أنه منع من زيارة قبر أمه ، بل أن « أحد صغار الموظفين كان يضع باقة الورد في عيد الأم على قبر أمي ، ثم رأى ولاة الأمور أن باقة الورد تقول للناس إنني ما زلت على قيد الحياة ، فاشتروا ولاءه بلقمة عيش لأطفاله الجائعين » (الأهرام ٢١ - ٣ - ١٩٧٤) .

وتدعمت هذه الفكرة بسيل من الكتابات ملأت صحف القاهرة ترحب بعودة الأخوين ، وكان غريباً أن إيحاءًا ما قد خلق لدى كثيرين بأن الكتابة عن التوأمين أمر مطلوب ومرضى عنه رسمياً : فسارع كثيرون يبشرون الشعب بعودة البطلين ، لدرجة تورط معها « عبد المنعم الصاوي » نقيب الصحفيين فأرسل برقية يؤيد فيها الإفراج عن « مصطفى أمين » ، كانت محل مسألة في مجلس نقابة الصحفيين ، الذي كان من رأيه ورأى جماهير الصحفيين والكتاب الوطنيين والتقدميين ، أن الإفراج عن « مصطفى أمين » ، كانت محل مسألة في مجلس نقابة الصحفيين ، الذي كان من رأيه ورأي جماهير الصحفيين والكتاب الوطنيين والتقدميين ، أن الإفراج الصحي عن « مصطفى أمين » هو مسألة إنسانية محضة لا يمكن أن تنسحب إلى إسقاط التهمة التي ثبتت عليه بحكم قضائي ، ولا يمكنه أن تسقط عنه إلاّ بإعادة محاكمته ومحاكمة الذين لفقوا له التهمة محاكمة علنية أمام القضاء العادي ، فإذا برأه وأدان من لفّقوا له التهمة ، رد إليه اعتباره ، لأن قضايا التجسس ليست من القضايا السياسية ، ولكن هذا

الرأي لم يلق آذاناً صاغية ، وسار تلاميذ « مصطفى أمين » و « علي أمين » ، يكتبون عنه ليقدمونه في صورة البطل المطلوب المضطهد ، فكتب « موسى صبري » يقول « أنه قرأ جميع محاضر تحقيقات قضية « مصطفى أمين » أربع مرات ، وكل مرة إزداد إقتناعاً بقسوة ظلم الإنسان ، م (الأخبار ٧ - ٣ - ١٩٧٤) ، وكتب كثيرون منهم « محمد الحيوان » و « ابراهيم الورداني » و « عبد الرحمن فهمي » في الجمهورية ، و « أحمد زين » و « حامد دنيا » في « الأخبار » في هذا الإتجاه .

● في المحور الثاني : حرص « علي أمين » على تأكيد جماهيريته الشعبية الفائقة مؤكداً أنه يمثل الشعب المصري ، فذكر « أن حب الناس الذي دخل زنزانتي وزنزانة أخي ، كان هو الهواء النقي الذي يملأ صدورنا وأشعة الشمس التي تحمل لنا أنوار الفجر » وقال أنه « وجد الشعب المصري في إنتظاره وقد فتح ذراعيه ، وأنه لم يخطر ببالي أن في إستطاعة شعب أن يفتح ذراعية تسع سنوات » (الأهرام ٤ - ٢ - ١٩٧٤) ، وروج « محمد فهمي عبد اللطيف » لهذه الفكرة الغريبة فزعم أنه « بعد جولة مع جموع الشعب امتدت أكثر من ساعتين . خرجتُ بتلك الحقيقة الواضحة ، وهي أن الشعب المصري شعب أصيل بطبيعته يقظ الروح والوجدان دائماً لا ينسى أبداً ، لقد وجدت « مصطفى أمين » عند الشعب ملء القلب والنفس ، ملء الوجدان والجنان ، لم نستطع تسع سنوات في السجن أن نفصله عن ضمير هذا الشعب أو نبعده عن تفكيره وتقديره ، بل لقد زادته السنون التسع حباً وقرباً ومكانة في نفس الشعب وقلبه وجعلت منه في تقدير هذا الشعب معنى من معاني النصر الأكبر » (الأخبار ٦ - ٢ - ١٩٧٤) .

ومع التأكيد على الشعبية أكد « علي أمين » أيضاً على الرسمية ، فحرص في كل ما يكتب على التأكيد بأنه قريب الصلة بالرئيس السادات » فمرة يكتب « رأيت الرئيس السادات ، وهو يفتح الباب للصحافة لينطلق ، كنت أجلس أمامه في الصحراء الغربية وهو يصدر هذا القرار التاريخي » ، ومرة يقول « قال

لي الرئيس « أنور السادات » أنه يفكر في مستقبل مئات الألوف من الجنود والضباط الأبطال الذين حققوا لمصر معجزة العبور . . . » (الأهرام ٨ - ٢ - ١٩٧٤) ، وتزايد الشك ليصبح شبه يقين بأن « علي أمين » يعبر عن رأي مصر الرسمي ، مع حرصه على تكرار هذا القول ، وعلى ذكر أنه يعرف الرئيس « السادات » منذ ثلاثين عاماً ، وعلى الكثير من الأخبار في بابه الأسبوعي « أخبار الغد » - الذي حل محل مقالة « هيكل » بصراحة - منسوبة للرئيس حتى الأخبار التافهة التي لا يمكن أن يكونَ رئيس الجمهورية مصدرها .

●واستكمالاً لهذين المحورين ، حرص الأخَوان على تلميع تاريخهما الماضي ، وبرغم أنه تاريخ لا يتضمن شيئاً يدعو للفخر ، بل لعلهما لو كانا أكثر حصافة - لأخفياه ، إلا أنهما قدما نفسيهما في مقابلة تليفزيونية ، بإعتبارهما مبعوثا العناية الإلهية ومنقذا الصحافة الأمريكية ورجلا الثورات الصحفية اللذان أحدثا الثورة الصحفية الأولى ، ثم اختفيا عن مصر تسع سنوات ظلت فيها الصحافة المصرية خامدة راكدةً ، وأكدا أنهما عادا ليشورا الثورة الصحفية الثانية ، وعلق « علي أمين » على المستوى الحرفي لجريدة « أخبار اليوم » فترة غيابه عنها ، فقال أنه « كان يقرأها في الخارج فيراها أحياناً ترتدي قبقاباً ، وفي أحيان أخرى كان يراها تمشي حافية » ، وقال عن « الأهرام » أنه بعد عودته « تمكن من شراء ملابس داخلية لها ، وأنه بسبيل إحضار فستان الزفاف » ، وقال « مصطفى أمين » أن أحد الضباط قد أنبأ ، وهو في السجن بأن إسمه وإسم شقيقه قد رفعا من فوق جريدة « الأخبار » وصحف دار الأخبار بإعتبارهما مؤسسين لها ، وأنه رد على ذلك بأن « الهرم الأكبر لم يكتب عليه اسم خوفو ومع ذلك،فكل الدنيا تعرف من أنشأه » !

وأثارت هذه المقابلة التلفزيونية ضجة هائلة ، وعقد محررو « الأهرام » إجتماعاً تكلم فيه باسمهم « لطفي الخولي » ، وحضره رئيس مجلس إدارة « الأهرام » - د . محمد عبد القادر حاتم - وإحتجوا فيه بشدة على ما قاله « علي أمين » وقالوا أنه يتضمن إهانة لهم . وأن « الأهرام » قد أخذ مكانته لا بجهد

« هيكـل » فقط ، ولكن أصلاً بجهـد محرريـه وصحفييه وكتـابه وعمـالـه ، وأن « علي أمين » لن يضيف شيئاً إليه ، وأنه بما قـال يهدر جهـدهم طوال السنـوات السـابقة ، ويـريد أن يفـرض تياره كمـدرسة لـلإثارة وصحـافة المـانشت الأحمر ومعابثة الغرائز ، وبعد مناقشة حادة رأى الدكتور حاتم ـ حرصـاً على إسترضاء محرري « الأهرام » ـ أن يدبر مقـابلة تليفزيونية أخرى تحدث فيهـا « علي أمـين » عن « الأهرام » فعبر عن إحترامه لكتابه ومحرريه وإعترافه بفضله على الصحافة المصرية .

لكن « علي أمين » لم يستوعب هذه التجربة بشكل صحيح ، فهو يتحدث عن عودته حيث « لم أجد في بلادي شجرة واحدة من أشجار الحقد والكراهية ، بذور الحقد رأيتها منذ تسع سنوات تغـطي كل شبـر من أرض بلادي ، لم تنبت شجرة واحدة ، وكان المفروض أن تنبت غـابات من أشجـار الحقد والكـراهية » (الأهرام ٧ فبراير ١٩٧٤) .

● وحرص « علي أمين » على الكتابة الدائمة في هـذا الإتجاه الـذي يوحي بأن عصر « عبد الناصر » كان عصر الحقد على الناجحـين واللامعـين والأغنياء ـ وهي فكرة برجوازية مضحكة يبررها بها البرجوازيون عادة لصـوصيتهم محاولـين تصـوير جهـد الطبقـات العاملة في الحصـول على حقـوقهم بأنـه حقد طبقي من كسالى أفقرهم كسلهم وأغنيـاء أضاع غبـاؤهم فرصـة الغنى منهم ـ فكتب مبشراً بأننا « سنزرع الحب في كل شبر من الأرض ونغسل بلادنا من الحقد والكراهية والحسـد ، لن نحقـد عـلى النـاجحين ونحـطمهم بـل سنحـاول أن نضـاعف عددهم » .

وفي هذا الإتجاه نفسه كتب « علي أمين » يعلن بأننا « سنرد للقانون إعتباره وقـداسته ، ولن نسمـح لحاكم أن يـدوسه بقـدمه أو يتحـايـل عـلى مـواده ، أو يستخدمه للإنتقام من خصـومه ثم يحـرم هؤلاء الخصوم من إستخـدام القانـون لرفع الظلم الذي وقع عليهم ، نحن نعيش في عصر العبور . . العبور من عصر

الصمت على الظلم إلى عصر لا صمت فيه ، من عصر خوف الشعب من طغيان الأقوياء إلى عصر احترام الحاكم لشعب شجاع عظيم » (الأهرام ٢٦ - ٣ - ١٩٧٤) ، وقد بلغ هذا الهجوم المتوارى قمته عندما كتب « علي أمين » فكره عن النظافة ختمها بقوله « ليس من المعقول أن تتمتع النظافة في بلادنا بإجازة عمرها أكثر من عشرين سنة » (الأهرام ١٤ - ٢ - ١٩٧٤) .

وتوازى مع هذا التيار تيار آخر يهاجم « عبد الناصر » في الصحف الأخرى بشكل ضمني ، فكتب « ممدوح رضا » في الجمهورية يقول « ما أحوجنا لأن ندرك جميعاً أننا نعيش مناخاً جديداً لا تربطه بأي مناخ سابق سوى الذكرى والعبرة » (الجمهورية ١٢ - ٣ - ١٩٧٤) .

وكتب الدكتور « وحيد رأفت » - وهو أستاذ قانون سابق بالجامعة ومحامي مشهور ، يقول بوضوح « بدأ شعب مصر وللمرة الأولى من حوالي عشرين عاماً يستنشق نسيم الحرية ، ولا مغالاة في القول أنه بفضل هذا المناخ الجديد الذي بدأت تلوح في الأفق معالمه منذ أواخر عام ١٩٧٠ - يلاحظ أن « عبد الناصر » مات في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - حقق جيش مصر معجزة العبور في العاشر من رمضان (الأخبار ١٥ مارس ١٩٧٤) .

ثم تقدم الأستاذ « صالح جودت » نائب رئيس تحرير « المصور » يضع النقط على الحروف ولا شك أن المعسكر اليميني الضاري ، قد أساء إختيار الفارس الذي يدافع عنه ، فالأستاذ « صالح جودت » معروف كشاعر من شعراء كل الملوك ، مدّاح من الذين مدحوا شعراً ونثراً كل من حكموا مصر من « الملك فؤاد » إلى « الرئيس السادات » ، ولكنه اختار بطريقة الإسقاط النفسي ، أن يحاسب « عبد الناصر » لأنه يتكلم ولا يفعل ، فقال أن الأعوام العشرين السابقة ، كانت مواجهة رائعة ، بهرتنا في البداية كما بهرت الأمة العربية كلها . وهكذا آمن العرب بهذا الماضي إيماناً يقترب من حد العقيدة ، وأصبح صاحب هذا الماضي نصف إله تقام له التماثيل وتقدم له القرابين ، وتنشأ باسمه الهيئات والمنظمات ، التي تهتف بإسمه وتعتنق إيديولوجيته .. هذه هي الواجهة أما

التطبيق فقد كان شيئاً مختلفاً بالمرة . . كان التطبيق هنا ، عانيناه نحن المصريين ـ وَحْدَنا ، ولم يكن فيه من سمات الواجهة شيء ، النظام الإجتماعي الذي طبق علينا كان ظاهره العدالة الإجتماعية ، ولكنه إنتهى إلى إفقار الأغنياء وتجويع الفقراء » . وهاجم علاقات مصر الدولية في عهد « عبد الناصر » وإتهمه بتفريق العرب وليس لم شملهم ، وذكر بأن « عبد الناصر » كان يهاجم « الملك حسين » ويهدد « الملك فيصل » بنتف ذقنه ، وأن نظامه هو الذي أدى إلى النكسة ، وأنه إضطهد كل القوى وكل الطبقات ، وقال أن « من حقنا أن نطلق الرصاص على كل من يفكر في أن يحرك فمه يبعث هذا الماضي من القبر » (المصور ـ ١٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٤) .

وتواكب مع هذا الهجوم الشخصي على عبد الناصر هجوم على أسس النظام الناصري الإجتماعية والسياسية ، وعلى كوادره المشتغلة بالعمل العام ، فكتب « زهير جرانة » ـ وهو محام سابق وكان عضواً بالحزب الوطني ـ يهاجم فكرة الوحدة العربية فقال « ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننبه إلى أن ما ندعو إليه من تكامل الروابط الثقافية والإقتصادية والمالية بيننا وبين الدول الشقيقة العربية ، لا يعني بالضرورة قيام وحدة سياسية بينها ، ذلك أننا ممن يعتقدون أن مثل هذا التعامل الذي نرجوه يكفل لكل دولة من الدول المذكورة من التناسق والترابط فيا بينها ما يغني عن الجري وراء ألوان أخرى من التلاصق قد يكون ضررها أكبر من نفعها » (الأهرام ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٤) .

وهوجمت نُظم وإجراءات الحراسات والتأميم ومصادرة الأموال التي لجأ النظام الناصري عام ١٩٦٤ ، عندما وجد أن مبدأ التعويض الذي وضعه يستلب جزءاً هاماً من الأموال التي قصد بالتأميم توجيهها إلى التنمية ، فكتب « سعد فخري عبد النور » يقول « ومن المفارقات المخجلة التي يثيرها بعض فلول مراكز القوى السابقة للإعتراض على إنهاء الحراسات ، أن رد الأموال أو مقابلها إلى أصحابها ، سوف يُحَمِّل الخزانة العامة للدولة غبناً لا قبل لها به ، وهو منطق أقل ما يمكن أن يوصف به ، أنه منطق اللصوص وقطاع الطرق ، لأن

هـذه الأموال لم تكن مملوكـة أصلاً للدولـة ، حتى تتملكها قسـراً من أصحـابهـا وبدون أن تؤدى عنها الثمن المشروع ، والإشتراكية بريئة عن إستلاب الأموال ، والعدالة الإجتماعية لا معنى لهـا إذا لم تقم على معنى العـدالة ذاتهـا » (الأهرام ٩ - ٣ - ١٩٧٤) .

وزعم أكـثر من قلم ، وأكثر من مؤسسـة ، أن القـطاع العـام يخسـر ولا يحقق فائضاً ، وقال الدكتور « أحمد أبو إسماعيـل » رئيس اللجنة الإقتصـادية في مجلس الشعب أن « القـطاع العام في مصـر ، لم يعد قـادراً على تغـذية النمـو في الإقتصـاد المصري ، إذ أصبـح هذا النمـو يتـوقف عـلى الفـوائض التي يمكن أن تتحقق من أنشـطة القطاع الخـاص ، أو من مـوارد سيـاديـة أو من إستثمـارات أجنبية أو عربية » ، (أخبار اليوم ٦ - ٤ - ١٩٧٤) .

وهاجم « علي أمين » التأميم ، وطالب بأن « ترد الدولـة للأفـراد كل مـا إغتصبت منهم (الأهـرام ١٤ - ٣ - ١٩٧٤) وأن تعـوض كـل الـذين صـادرت ملكيتهم ، وبدأ يهاجم القطاع العام من طـرف خفي ، فزعم بـأن الداخلين إلى أحد المحلات التجارية المعروفة رأوا منظراً عجيباً ، بائعة واقفة خلف المائدة التي توضع فوقها المعـروضات ، وقـد أجلست طفلها الصغـير فوق قصـرية ليتبـرز » وزعم أن هـذا حـدث في أحـد محـلات القـطاع العـام (الأهـرام ٢٧ - ٢ - ١٩٧٤) .

وكان طبيعياً أن ينتقـل الهجوم إلى الشيـوعيين ، باتهام النـاصريـين بأنهم شيوعيون ، وهو ما ينفونه هم أنفسهم بشدة ! ثم الهجوم على الإتحاد السـوفيتي بضراوة شديدة ، فكتب « صـالـح جودت » و « إبـراهيم البعثي » في « المصور » يطالبان بتطهير الصحافة من الـذين يعتنقون المـذاهب المستوردة ، وكتب « علي الدالي » في الجمهورية يقول : « يجب أن يعود الكهنوت الإشتراكي المنحرف إلى حجمه الطبيعي أما أن يختلط الأمر على الرأي العام فيصبح هـذا الكهنوت حـراً في إحتلال المنابر التي يملكها الشعب بنص القانون ، فإن هذا يعطي فرصة كبيرة للبلبلة الشورية وعـدم الثقة في الصحـافة ، فـالشعب المصري العـربي لا يـدين

بالولاء العقائدي لهذا الكهنوت الخطر ، لذلك يصبح من العجب العجاب أن يعبر هذا الكهنوت الإشتراكي عن الشعب ، وثورة الشعب من فوق منابر الشعب » (١٤ - ٣ - ١٩٧٤) ، وكتب « ممدوح رضا » و « إبراهيم الورداني » في نفس الإتجاه (الجمهورية في ٧ - ٣ و ٢١ - ٣ و ٤ - ٤ و ١١ - ٤) .

أما الإتحاد السوفيتي ، فقد كان سيء الحظ للغاية ، ففجأة أصبح هو وليس أمريكا - الذي يسقى المصريين المُرّ ، وقال « أنيس منصور » : « كان الروس يحتكرون السلاح المصري وذقنا الويل على أيديهم ، وشربنا المرّ أيام الحرب الأخيرة وبعدها ، فقد رفضوا أن يرسلوا لنا أسلحة تمكننا من الدفاع عن أنفسنا » (الأخبار ١٩ - ٤ - ١٩٧٤) ، وأكد « علي أمين » أننا « لن نسدد الحساب من حريتنا ومن إستقلالنا ، ولن نمشي في الطابور مغمضي العيون ، وراء الإتحاد السوفيتي ، ولن نرتدي المعاطف إذا هطلت الثلوج في سيبيريا . . لن نقبل أن يتحول السفير الروسي في بلادنا إلى مندوب سامي ولن نسمح لأحد أن يكون ولي أمرنا . . أو أن يتوهم أنه الوصي على بلادنا » (الأهرام ٤ - ٤ - ١٩٧٤) . وفي هذا المعنى كتب أيضاً - في ٣٠ مارس و ١١ فبراير ١٩٧٤ - ، وإتهم « علي أمين » الإتحاد السوفيتي بأنه كان يورد لمصر الحقد فقال « إن طبيعة أرض بلاد النيل تصلح لزراعة الحب ولا تصلح لزراعة الكراهية ، حتى السماد الذي إستوردناه من الخارج وغطينا به أرضنا ، فشل في تحويلها إلى أرض صالحة لزراعة الكراهية » (الأهرام ٧ فبراير ١٩٧٤) .

وحتى عندما قرر علي أمين أن يمدح شيوعياً هو الرئيس اليوغسلافي « تيتو » ، فقد مدحه بطريقة تشبه الذم ، فقال أنه زار قصور ملوك الدنيا « فلم أر قصراً كقصور « تيتو » ، القصر الذي يعيش فيه والقصور التي أعدت له لإقامة الزوار من الملوك والرؤساء . . . رأيت وأنا أتجول مع زميلي « إحسان عبد القدوس » أجمل حديقة في الدنيا . . الزهور الملونة التي لم نر مثلها منسقة بأناقة وسحر رسام عالمي . . . » (الأهرام ١ - ٤ - ١٩٧٤) .

على الناحية المقابلة بدأ المدح في كل أعداء عبد الناصر التاريخيين فكتب

« زهير جرانة » يتباكى لأن مصر حرمت نفسها من الرأسماليين الأجانب ، فقال إن مصر كانت مأوى ومقاماً لجاليات أجنبية من مختلف الجنسيات إختلطوا بأهلها وجلبوا معهم ألواناً متنوعة من الخبرة والثقافة والمشارب وأضاف أن من رأيه « وجوب المحافظة على تلك الروافد الوافدة إلينا بغير إرهاق لطاقتنا ، فإنها تصلح لنا أبواق دعاية طيبة على المسرح الدولي ، وهو الإعتبار الذي غفلنا عنه حين سلطنا على تلك الجاليات الأجنبية التي أقامت بمصر أسلحة تعسفية قاسية ، لم تفد منها المصلحة العامة شيئاً وخسرنا صداقات كان أولى بنا أن نصونها ونبقى عليها (الأهرام ٢٤ - ٣ - ١٩٧٤) . وهاجم « علي أمين » القانون الذي يمنع المصريين من أن يكونوا وكلاء لشركات أجنبية وقال إن هذا غباء .

وفي الوقت نفسه بالغت كل الأقلام اليمينية في الدور الذي سيلعبه رأس المال الأجنبي ، ونشرت حملة من الدعاية له ، مؤكداً للشعب الذي يعانيّ من نقص شديد في إحتياجاته الأساسية أن الرخاء في الطريق ، وأن الغرب سيقدم لنا كل شيء ، وأعلن « علي أمين » أن ألوف الملايين تدق أبوابنا اليوم » (الأهرام ٢٩ - ٣ - ١٩٧٤) وربط بين دخول رؤس الأموال الأجنبية مصر وبين تعويض الرأسماليين والإقطاعيين السابقين عن أموالهم المصادرة ، لأنه إذا حدث هذا « ستتأكد الدنيا أن مصر عندما تقول أنها لن تصادر أموال أي أجنبي أو مصري في المستقبل إلاّ بحكم قضائي ، فإنها تعني ما تقول ، والدليل على ذلك أنها ردت كل حق ضاع بالأمس » (الأهرام ١٤ - ٣ - ١٩٧٤) ، وهو ما ستكون نتيجته أن « ترد للجنيه المصري قيمته العالمية القديمة ، وستتضاعف قيمته في عواصم العالم ، سيشتري الجنيه المصري ضعف ما يشتريه اليوم من البضائع ، ويومها ستنخفض الأسعار ، فإن مصر ستدفع في البضائع والحبوب المستوردة نصف ما تدفعه اليوم ، ولن يهرب بعدها جنيه واحد من مصر . إن كل جنيه سيعود إلى مصر مع ألوف الملايين من الدولارات والعملات الصعبة التي ستتدفق على مصر (الأهرام ٥ - ٣ - ١٩٧٤) . وهكذا وقع عبد الناصر في مصيدة اليمين ! .

اليمين الفائق الشجاعة :

على الرغم من أن الرقابة على الصحف قد رفعت في الأسبوع الأول من فبراير ـ شباط ـ ١٩٧٤ ، إلاّ أن المناخ العام الذي رفعت فيه لم يسمح بالفعل لأحد أن يمارس هذه الحرية ، ذلك أن الوسط الصحفي كان يعيش أيامها صدمة العصف « بمحمد حسنين هيكل » الذي ظل ثابتاً في مكانه ١٧ عاماً وفي كل الظروف ، بسبب معارضته للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في حل الأزمة . ولما كان « هيكل » معروفاً بتعاطفه مع الغرب عموماً ، فقد كان لإعتراضه دلالات خطيرة بالنسبة للمعارضين لهذا الغرب ، كما أن عودة « علي أمين » وحلوله محل « هيكل » قد أحدثت إرتباكات عنيفة وجعل كثيرين يتنبأون بأخطار جديدة قادمة في الطريق .

وعندما حاولت الأقلام الوطنية واليسارية أن تتحرك لتدافع عن الخط الوطني المعادي للإمبريالية ، ولتلح في الحفاظ على إستقلال السوق القومية من الوقوع في براثن التبعية ، فوجئت بأن رؤساء تحرير الصحف يتصرفون بحساسية شديدة ، لأن الأقلام التي تتولى الهجوم على عبد الناصر معروفة بصلتها ببعض دوائر الحكم فالأستاذ « صالح جودت » وثيق الصلة بالدكتور حاتم ـ وكان نائباً لرئيس الحكومة وقتها ـ و « علي أمين » لا يكف عن الإعلان عن أنه قريب جداً من أعلى سلطة في البلاد ، وهكذا غامت الرؤية وتصرف رؤساء التحرير الآخرين على أساس أن الحملة تحوز الرضى . ومن هنا تحرجوا أن يسمحوا للأقلام الوطنية واليسارية أن تدخلها مرافعة .

ومما زاد في تعقد الموقف أمام هذه الأقلام أن القضية الوطنية نفسها كانت ما تزال مطروحة ، صحيح أن الإشتباك قد فُكَّ على الجبهة المصرية ، لكن ذلك لا يعني من وجهة نظر هذه القوى أن الحرب قد إنتهت ، فهي مشتعلة من ناحية على الجبهة السورية ، ثم إن الإغراق في الحديث عن التعمير وفتح القناة وعودة

المهجرين والإستقرار والإنفتاح والرواج ، يثير القلق إذ أن معناه أن الحرب لن تُستأنف ، وإن الضغط العسكري على إسرائيل سيتوقف في الوقت الذي ما زالت فيه تحتل أرضاً مصرية وسورية وأردنية فضلاً عن أن المنافذ أمام هذه القوى للتعبير عن رأيها كانت معدومة لذلك التزمت الصمت كارهة بعد أن كتبت عشرات المقالات رفضت أو منعت من النشر أو أجلت إلى أجل غير مسمى .

لكن الموقف لم يستمر مجمداً بهذا الشكل لتحرك عدة عوامل :

● الأول ما أثارته عودة « علي أمين » وتعيينه في منصبه من إعتراضات تمثلت في إحتجاج محرري « الأهرام » الذي أجبره على الإعتذار في التلفزيون ، ثم المساهمة التي قدمها « علي أمين » نفسه لخصومه بتورطه في الدفاع عن قضايا خاسرة من وجهة النظر العامة . والغالب أن « علي أمين » قد حدث له تثبيت فكري ونفسي على مرحلة الأربعينات ، فهو ما زال يتصور أن صحافة الإثارة ، وعالم الأزرار الوهمي يجوز رضى القراء ، وما زال يفهم الدعاية بشكل فج ، ومن المؤكد أنه أساء للرئيس السادات حيث تصور أنه يخدمه ويدعو لحكمه ، وذلك بحكايات مضحكة ، كقوله « رأيت في ساعات الفجر منذ أيام عمال بناء يعملون في بناء عمارة تحت أنوار المصابيح الكهربائية ، ودهشت وسألتهم عن سبب استمرارهم في العمل تلك الليلة طوال الليل ، فنظروا لي في دهشة وقالوا : منذ يوم ٧ أكتوبر نتبادل العمل في ساعات الليل ، بل لن تتغيب في أيام العيد يوماً واحداً من عملنا . . سألتهم هل طلب منكم المقاول ذلك . . قالوا باسمين : نحن الذين طلبنا من المقاول أن نتناوب العمل في ساعات الليل والنهار . . لقد تغيرت الدنيا بعد ٦ أكتوبر » (الأهرام ٨ - ٤ - ١٩٧٤) ، وقد أثارت حكايات مثل هذه سخرية المصريين رغم تقديرهم العميق لما أداه جيشهم في الحرب ، وذلك لفجاجة أسلوب الدعاية نفسه ، وكذبه ، فالقاهرة كانت مظلمة تماماً في ٧ أكتوبر فكيف عمل البناؤن في ضوء الكهرباء ؟ .

ثم ما لبث « علي أمين » أن هاجم عمال البيع في محلات القطاع العام بالحكاية الوهمية التي رواها عن البائعة التي إصطحبت طفلها الرضيع إلى محل عملها ودعته لقضاء حاجته على منصة البيع وأمام الزبائن ، فأرسلت له النقابة العامة لعمال البيع تطلب منه إسم العاملة أو المحل الذي وقعت فيه ، أو تصحيح الواقعة لأنها غير صحيحة ، وإستفزته العزة بالإثم فكتب لِيُسَبَّ مجلس إدارة النقابة ، مؤكداً أنهم هلافيت ، وأصدرت النقابة بياناً حاداً ، رفض « علي أمين » نشره ، وكتب يشتمها مرة أخرى متهماً مجلس إدارتها بأنه مجموعة من البلطجية ، ورفعت النقابة ضده قضية قذف ووزعت بياناتها التي أصدرتها على أوسع نطاق ! .

وإنتقل الأمر إلى الصحف الحائطية في الجامعة التي أخذت تهاجم « علي أمين » بشدة وتذكره بماضيه في خدمة الملكية والإستعمار البريطاني والأمريكي ، وتأييده لمعاهدة « صدقي - بيفن » وفيها بعد تساءل المؤتمر العاشر للطلاب عن الظروف التي عين فيها « علي أمين » رئيساً لتحرير أكبر صحيفة يومية في مصر ، في حين أن شقيقه قد حكم في قضية خيانة وتجسس ، وما لبثت الضجة التي حدثت في أوساط الطلبة والشباب أن عكست نفسها على مجلة « الشباب » التي تصدر عن منظمة الشباب ، فكتبت تهاجم « علي أمين » و « صالح جودت » وأجرت مع الأخير حواراً صدامياً ، وسألته عن تقييمه لحكم عبد الناصر هل هو في مجمله سلبي أم إيجابي ، فلم يرد على السؤال ولكن أبدى دهشة لأن « واحد يأخذوا منه ٣٠٠ فدان ملكه ويعطوا له ٢٠ جنيه مرتب هو ومراته . . طب إزاي ده الحمار بتاعه بياكل بعشرين جنيه لوحده والحمار بعشرين جنيه ؟ » ، ويمثل هذا المنطق المضحك والذي يتجاهل أن هناك مصريين من البشر - لا من الحمير - يتقاضون مرتباً من الدولة لا يزيد عن ستة جنيهات في الشهر ، أجاب « صالح جودت » عن سؤال عن السبب الذي لا يجعله يمارس شجاعة في نقد الأوضاع الحالية بدلاً من نقد الماضي ، فقال : إن هناك سلبيات الآن ولكن لا يكتب عنها بل « يتصل بالوزير الفلاني مثلاً أو المسؤول عن القطاع وأقول له فيه

عندك كذا وكذا وهو عليه الإصلاح لأن الصحافة مش تشهير (الشباب ـ ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٤) .

ثم دخل الاتحاد العام للعمال المعركة فأصدر بياناً حاداً هاجم الذي أداه ، والمكاسب التي يكفلها للطبقة العاملة ، من حيث الأجور وشروط العمل والتأمينات الإجتماعية المتعددة ضد العجز والبطالة وأمراض المهنة ، ودوره في دعم الإستعداد العسكري والأعباء العامة التي يتحملها ومنها تحمله بمرتبات خريجي الجامعة الذين يعينون جميعاً في وحداته ، وإعترض على سياسة الإنفتاح كما يروج لها اليمين ، مطالباً بأن يكون في إطار خطة قومية تحرص على إستقلال السوق القومية وعدم وقوعه في براثن التبعية ، وطالب بترتيب أولويات لرؤوس الأموال الوافدة ، فتبدأ برأس المال المحلي ثم العربي ، ثم القروض الأجنبية رؤوس الأموال الفردية الأجنبية ، وقد صدر البيان بضغط شديد من النقابات الفرعية التي ضغطت على الاتحاد ، الذي يسيطر عليه مجلس يميني، فاضطر لأصداره خوفاً من حدوث اضطرابات من جماهير العمال ولم ينشر هذا البيان في صحف القاهرة الصباحية ونشره الاتحاد في صحيفته الأسبوعية المحدودة التوزيع ، وعندما حاول بعض الكتاب اليساريين التعليق عليه في الصحف اليومية الواسعة الانتشار لم تنشر تعليقاتهم .

وكتب « مصطفى بهجت بدوي » رئيس تحرير الجمهورية أول مقال صريح ومباشر في قضية الهجوم على عبد الناصر ، رد فيه على « صالح جودت » ، مفجراً القضية التي حاول اليمين أن يستخدم فيها الطرق والأساليب التحتية ، وقد أشار « مصطفى بهجت » في مقاله إلى « البلبلة التي تجرح عهد الثورة وعبد الناصر ابتداء من سنة ١٩٥٢ حتى توفاه الله في سبتمبر ١٩٧٠ ، ونحن لا يمكن أن نلغي تاريخنا هكذا بجرة أقلام أو شطحاتها أو أهوائها » وأشار إلى مقال « صالح جودت » الذي « لم يتفرد بمثل هذا الإتجاه ، وإنما شاركه البعض ، ولكن كان أكثرهم صراحة وضراوة وخطأ » ، وأبدى دهشة « لأن بعض الصحف العربية تبحث في هذا الإتجاه بينما تقف نحن موقف المتفرج » وتحفظ فقال : إنه لا يصادر حرية أحد ، ولا يرغب في إرهاب أحد ، وأنه ليس بينه

وبين « صالح جودت » إلا كل خير ، كما أنه ليس ممن يتشنجون بالناصرية ، ولا من عباد الأشخاص » ، وإنتهى إلى أن لـه « بعض تحفظات وإنتقادات على فترة حكم « عبد الناصر » شأني في ذلك شأن الكثيرين ومن بينهم رجل الشارع العادي الذي أحبه وهو يعرف فيه أخطاء البشر ، وتلك طبيعة أي فترة يمكن أن تطول فيكون لها وعليها » ، وذكر أنه قد يكون أشار إلى هذه الأخطاء في قليل مما كتب خلال حكم « عبد الناصر » ، وقد يكون إنساق مع التيار الحماسي ، وربما أجفل أحياناً ولكنه « أعجب كثيراً جداً بالإنجازات الوطنية الجسور والمكاسب الإشتراكية خلال فترة طويلة حافلة » . وانتهى إلى أنّ « عبد الناصر كان شخصية فذة في تاريخ مصر والوطن العربي وإبناً باراً يمثل بعث وإنطلاقة مرحلة بعيدة الأثر في المنطقة والعالم. وأن تقييمه الحقيقي ملك الأجيال القادمة» وخلص الى أن الرئيس السادات لا يمكنه أن يوافق على هذا الإتجاه، لا لحبه « عبد الناصر » فقط ولكن لأنه « يحب ثورة يوليو كثيراً جداً . . حب أحد البناة الشرعيين المباشرين » .

وانتقل « مصطفى بهجت بدوي » إلى الرد على « صالح جودت » فقال أن محاولته إنكار شرعية الماضي هو « تزيد يتنكر للتطور الطبيعي لأن لا شيء يبدأ من فراغ » وقال إنه لا يود أن يحاسب « صالح جودت » على ما كتب شعراً ونثراً عن عبد الناصر ، ولكن الذي يأخذه عليه « هو هذا التعميم المتعسف ، الذي يسلب الماضي من كل إيجابيته وكان عشرين سنة ذهبت في الهباء تماماً لم ينجز إلا واجهة براقة كما يردد » . واستعرض إنجازات ثورة يوليو وأبدى دهشة من تنكر « صالح جودت » لها ، وإستخفافه بحرب الإستنزاف وقال إنه « ضد الظلم والإضطهاد والطغيان : أستبشعه ولا أرضاه ، ولكنني أعتقد أن من الظلم التشيع أيضاً ، رفع العشرين سنة الماضية والغاءها من تاريخنا بما فيها من تجربة وخطأ ، ومن مكاسب وإنجازات ومن قصور وسوء تطبيق » . وقال : « وليس بالأمر الشاذ ـ رغم ما قد يعارضه بعض المتطرفين ـ أن يكون أبناء الطبقة المتوسطة البرجوازية مؤمنين بالثورة ، بل بحتمية الحل الإشتراكي في بلد من البلدان النامية كبلدنا ، ما داموا وطنيين مدلهين بحب بلادهم » . وأشار إلى أنه

واحد من أبناء هذه البرجوازية أمم لأسرته مصنع ، ووضع بعض أقاربه تحت الحراسة ، ولكن ذلك لم يمنعه من تأييد الثورة ، وأنهى « مصطفى بهجت » مقاله ببرنامج هام يدعو كل القوى الوطنية للقاء حوله يطالب فيه « بالكف عن تبادل الإتهامات وعن المطالبة بعزل فريق أو آخر ، فالوحدة الوطنية تتطلب حشد كل الجهد للوطن ، وباحترام الماضي إحتراماً للنفس ، مع رفع المظالم بغير إلتواءات أو تشويهات تحت أي شعار ، والإلتفاف إلى المعركة الوطنية التحريرية فهي ضخمة وشاقة وتحتاج للجميع ، (الجمهورية ٢١ مارس ١٩٧٤) .

وأحدث مقال « مصطفى بهجت بدوي » صدى هائلاً ، وتلقى تأييدات واسعة النطاق بالبريد والبرق والهاتف ، وفي صحف الجامعة ، وفي المؤتمر العاشر للطلاب ، خاصة أنه نشر في فترة كان مد الهجوم على « عبد الناصر » قد تصاعد فأحدث رد فعل عربي ، من الناصريين في الوطن العربي وصل إلى حد الهجوم الضاري على النظام المصري الأمر الذي عكس الإحساس بأن الحملة التي تصور بها اليمين المصري أن يخدم ويدعم النظام قد تحولت إلى حملة ضده ، وأتت بنتائج لم تكن متوقعة ، وعقب زيارة « كمال شاتيلا » أمين التنظيم الناصري بلبنان لمصر ، ولقائه بالرئيس السادات ، كتب في « الأهرام » مدافعاً عن الناصرية ، وانسحب « علي أمين » في تعليقه على كلمة شاتيلا إنسحاباً غير كريم ، وتنكر لكل ما كتب حتى السد العالي الذي قال أن عبد الناصر نفى مهندساً مصرياً لأنه وصفه بأنه مشروع فاشل أصبح فجأة ـ من فرط إخلاص علي أمين لمواقفه وشجاعته ـ عملاً بطولياً . . وأصبح عبد الناصر ـ في رأيه الحر الشجاع ـ صاحب فضل « لم ينكر مصري واحد فضل عبد الناصر ، فقد حقق الجلاء عن مصر وبنى السد العالي وإسترد قناة السويس من الأجنبي وردها للمصريين « والذين ينتقدون الثورة » لا يقللون من شأنها بل يعتزون بها ويريدون أن تبلغ أقصى درجات الكمال . . إننا لا نخاف على ثورة عبد الناصر من النقد لأننا عرفناها وعشناها ودفعنا مع الشعب المصري ثمنها » (الأهرام ٢٦ - ٣ - ١٩٧٤) .

الحرية إلى مصيدة اليسار الناصري :

الشيء الغريب في هذه المعركة كلها كان موقف بعض فصائل اليسار ، وهو موقف ساهم في بلبلته الناصريون الأتوذكسيون ، الذين يستثمرون بذكاء القلق الذي يثيره التقارب المصري الأمريكي ، وعدم تحدد مفاهيم سياسة الإنفتاح الأمر الذي يخلق إحساساً يترابط هذا التقارب مع هذا الإنفتاح ، ويخلق ظناً بأن مصر سوف تدور في الفلك الأمريكي فكرياً وإقتصادياً وسياسياً ، والإستثمار الذكي لهذا القلق يتمثل في التصرف العملي على أساس أن عبد الناصر طالما يهاجم من مفكري اليمين ودعاة التأمرك فلا بد من الدفاع عنه وعن أخطائه وسلبياته ، وتكريس ما سمي بإستمرار خطه ، ورغم أن هذه الدعوى لا تبدو مقبولة من أحد في مصر ، فهي عالية الصوت ، كما أنها غير عملية لأن خط عبد الناصر قد ارتبط به وهو في قمة السلطة ، أما وقد مات فإن إستمرار هذا الخط أمر مشكوك فيه ، لتناقيه في كثير من جوانبه مع القوانين الحتمية لتطور المجتمع من ناحية ، ولأنه لم يترك حركة سياسية للدفاع عنه ، بل ترك بالعكس من ذلك ظروفاً مكنت من التعديل في بعض السمات الفرعية لهذا الخط .

والخطأ البالغ الذي يقع فيه الناصريون والمتمركسون منهم ، والماركسيون المتنصرون ، ينتج من تحليلهم الخاطىء لثورة يوليو وتصورهم أنها أنجزت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ودخلت في مرحلة التحول الإشتراكي ، وعلى ضوء هذا يتصورون أن الدفاع عن خط عبد الناصر هو دفاع عن الإشتراكية ، وهو عندما يطالبون باستمرار ثورة ٢٣ يوليو بنفس هياكلها التنظيمية وإيديولوجيتها التلفيقية ، يضحكون على أنفسهم وعلى الجماهير لأنهم بذلك يداقعون عن كبت عملية الجدل الإجتماعي ، ويتركون لليمين المتأمرك واليمين الوطني ، الفرصة لكي يظهر بصورة الديمقراطي المدافع عن الحريات الديمقراطية ويضربون قضية الإشتراكية في الصميم بدفاعهم عن إستمرار البرجوازية تنفرد بالحكم ، ويركزون جهدهم على تصور أثبتت التجارب أنه تصور تخريبي وهو أن وجود ما يسمى بمجموعة إشتراكية في السلطة ، تنزل عليها الإلهامات الإشتراكية ، كفيل بالإنتقال بمصر الى الإشتراكية !! .

وثورة ٢٣ يوليو ظاهرة برجوازية تنطبق عليها السمات العامة التي إنطلقت منها كل الحلقات السابقة من الثورة البرجوازية المصرية ، مع بعض السمات التي لا تنفي طبيعتهـا ، وكظاهـرة برجـوازية فـإن قيادتهـا تنقسم دائماً إلى « يعـاقبة » « وجيروند » ، ومن هنا فإن محاولة تصوير السـادات كما لـو كان يلغي خط عبـد الناصر هي خطأ مقصود ، إذ الحقيقـة أن السادات هـو إستمرار طبيعي لظاهرة يوليو في ظروفها الجديدة . والرؤى التي يطرحها لحل القضية الوطنيـة والصراع المصري الإسرائيلي هي نفسها الرؤى الناصرية ولـو رصدنـا بعد إتجاهات عبـد الناصر منذ المهمة التي لم تتم حين كلف زكريا محي الدين في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالذهاب إلى واشنطن وإعطاء الأمـريكيين وعـدا بالسمـاح للسفن الإسرائيليـة بالمرور في مضايق تيران بأعلام غير إسرائيلية ، ثم تنازله عن الحكم لزكريا محي الدين بعد النكسـة مع علمه بإتجاهاتـه الغربيـة ، وقبولـه لمبادرة روجـرز ، ونظرتـه للحل السلمي كحل إستراتيجي للقضية الوطنيـة . . .الخ ، ثم لـو لاحظنـا أن معاوني السـادات الآن الذين يـطالبون بسيـاسة الإنفتـاح كان عبـد النـاصـر هـو الـذي اختارهم ـ ومنهم « د . عبد العزيز حجازي » ـ ، ومشاريع مثل مشاريع المناطق الحـرة وتشجيع القـطاع الخاص مشـروعات قـديمة طرحهـا عبـد النـاصـر عـام ١٩٦٦ ، وكذلك رفـع الحراسـات وتصفيتها . . . الـخ ، هذه دلائـل تؤكد أن السـادات لا يلغي الناصرية ، ولكنـه ابن مخلص للجناح اليميني منهـا ، الذي كان حقيقة ثابتة من حقائقها ، ولم يكن عرضاً جانبياً ، أو ظاهرة صدفية .

ورغم هذا فقد سارعت القوى الـوطنية اليسـارية ـ غـير الماركسيـة ـ تنظر للموضوع من زاوية خاطئة . ومنهم الأستاذ « محمـد عودة » الـذي كتب يدافـع عن القطاع العام فـأكد أنـه « ليس القطاع الحكـومي أو قطاع الـدولة ، ولكن قطاع شعبي إشتراكي » ، وصرح بأننا لا نقيم « دولة غنية أو دولة قوية لصـالح الأغنيـاء أو الأقـويـاء ولكننـا نقيم دولـة اشتـراكيـة تحقق الـرخـاء والعـدالـة » [الجمهورية ١٨ ـ ٤ ـ ١٩٧٤] ، وناقش قضية الـديمقراطيـة فأشـار إلى أن هناك أزمـة ديمقراطيـة في هذا العصـر بدأت من « قصـور وفشل الـديمقراطيـة الغربيـة البرلمانية ، ثم عجز الديمقراطية الأخرى الشرقية الماركسية عن أن تقـدم البديـل الأفضل ثم البحث المستمر المضني في دول العالم الثالث عمن لا تريد أي النظامين

ولا بـد لهذا أن نبحث عن نموذج جديـد » ، وناقش مـا حدث في عهـد « عبـد الناصر » من عصف بـالحريـات وقال إن هـذا كان طبيعيـاً لكثرة التـآمر عـلى الثورة ، وقال إن الأجهزة البوليسية إنحرفت بسبب عدم تسييسها تسيساً عميقاً يضمن ولاءها وإستقامتها ثم خضوعها لرقابة ويقـظة سياسيـة صارمـة يقوم بهـا التنظيم السياسي « (الجمهورية ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٧٤) ، وطالب لهذا بتقوية الإتحاد الإشتـراكي الذي أصـابته عيـوب وسلبيات نتيجـة لتخليه عن أول مهـامه وهي « تنظيم المشاركة الشعبية اليومية في البناء وفي النقد المستمر » . وطالب بأن يموج التنظيم بالفكر السياسي الإشتراكي إذ يجب أن تسلح به الجماهير ليمنحهـا الثقة وليحميهـا من كل محـاولات الغـزو أو الإنحـراف الفكـري ، ففي مصـر يشتـد الصـراع المذهبي ، وفي الصـراع يصبح الإستيـلاء على منـطقة ، إستيـلاء عـلى عقول وقلوب الجماهير أولاً ، وطالب بتحصين الجماهير وتحصين الشباب خاصة وهم المستقبـل إذ « لا يمكن أن نترك فـراغاً أو قلقاً أو انفصاماً تنفـذ منهـا كـل التيارات الفاسـدة » (الجمهوريـة ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٤) ، ولم يحدد « محمـد عودة » مـا هي التيارات الفـاسـدة التي يـريـد تحصيـن الشبـاب منهـا ، وهـل من بينهـا الماركسية مثلاً !!

ومن الـواضح أن أي محـاولـة لكبت عمليـة الجـدل الإجتمـاعي ، وبقـاء البرجوازية تحكم منفردة ، هي في النهاية ضـد مصـالـح الجماهـير الشعبية ، ومن هنا جاء الخطأ الرئيسي في المعالجة اليسارية لقضية الناصرية ، من محاولة إضفـاء قداسة على « عبد الناصر » ومنع اليمين من الهجوم عليه أو نقده نقداً موضوعياً ـ ومن البديهي أن التجريح والسباب ليس حواراً ولا نقداً ـ بدلاً من المطالبة بحوار واسع بين مختلف الإتجاهات لتقييم المرحلة السابقة من كل وجهـات النظر ، وفي حين يندد اليمين بالمعتقلات والسجون تبررها بعض الأقـلام اليساريـة ، وترفـع شعـارات مضحكة تطالب السلطة بمنع الأقلام اليمينيـة من الكتابـة ، بدلاً من القتـال مع هـذه السلطة لكي تصبح الـديمقراطيـة التي تـدعـو إليهـا ديمقـراطيـة حقيقية ، تتيح لكل الإتجاهات أن تعبر عن نفسها تعبيراً حقيقياً ومستقلاً ، ومن خلال منابر فكرية وسياسية وكيانات تنظيمية مستقلة ، والتصور المضحـك الذي ساد طوال « عهد عبد النـاصر » بـأن السلطة تختار إنتمـائها السيـاسي ، بشكل

إنتقائي ما زال قائماً لدى البعض ، من هنا يجيء إنتظارهم بأن ينزل الوحي على السلطة فتصبح يسارية دون جدل أو ديمقراطية أو نضال ، ولا شك أن الوضع العام في مصر يدعو للقلق الشديد ، ولو كانت ورقة أكتوبر قد حسمت بعض القضايا ، فإن ما ينبغي أن تهتم له القوى اليسارية هو أن تجهد بكل السبل للحصول على حرياتها الديمقراطية ، لقد كانت هذه القضية مطروحة أيام « عبد الناصر » ومازالت مطروحة إلى اليوم ، والناصريون يخطئون لأنهم ما زالوا يتصورون أنفسهم القوة الوحيدة في الساحة ، وأن إجتهادهم هو الإجتهاد الوحيد الصحيح ، ولهذا يطالبون بتقوية الإتحاد الإشتراكي لكي يكرروا المهزلة التي أعلنها « هيكل » في عام ١٩٦٥ ، عندما كتب يقول أن الشيوعيين ألقوا بأعلامهم الحمراء أمام أبواب الإتحاد الإشتراكي » ، ويتصورون أن الشيوعيين والماركسيين مطالبين بمساعدتهم في إعادة بناء تنظيمهم الورقي الذي لم يكن له هم ولن يكون له هم ، إلا بأن تتحول كل القوى الإجتماعية إلى ذيل للبرجوازية تعطيها تفويضاً للحكم باسمها ، وأن يلقي الجميع أعلامهم الحمراء والخضراء والصفراء ، لكي تتحول مصر إلى بلد لا ذاتية سياسية لأحد فيها ، الأمر الذي أثبتت كل الظروف أنه أخطر على مصر من السماح للأقلام المتآمركة بالكتابة ، فهذه الأقلام ستنحسر معركتها بالقطع في أي مناخ ديمقراطي حقيقي ، يسمح لقوى اليسار ـ بمن فيهم الناصريون ـ بتعريتها وفضحها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

والواقع أن الناصريين لا يقلون في عدائهم للماركسية عن قوى اليمين الضارية الآن في مصر ، وينبغي عليهم أن يعيدوا تقييم أفكارهم وأساليبهم ، ذلك أن نرجسيتهم المرضية ستؤدي بهم إلى الهزيمة ، وعندما يكتب « كمال شاتيلا » فيقول أن المطالبة بعودة الأحزاب في مصر هو خروج على الناصرية ، يثبت أنه ابن مخلص لتياره ، لكنه بالتأكيد نعتقد للوعي بالمصالح التاريخية للشعب المصري والشعوب العربية ، هذه المصالح التي لن يحققها إلا إطلاق عملية الجدل الإجتماعي من القفص الذي وضعها فيه عبد الناصر ، ومهما كانت قيمة ما أنجزه عبد الناصر من دور حركة التحرر الوطني المصرية

والعربية ، فإن هذه الإنجازات لا تصلح بديلاً عن هذا الجدل ، كما أن هذه الإنجازات قد توقفت فعلاً بموت عبد الناصر . إن الناصرية إتجاه في مصر وليست كل مصر ، وينبغي أن يعترف الناصريون بهذا قبل أن يدعو الآخرين للتحالف معهم ، ليستخدمونهم ثم يصفونهم ! .

حوار مع محمد عودة

١٠

الناصرية والماركسية
تجربة الماضي وآفاق المستقبل

أكثر من أي وقت مضى[١] ، فإن العلاقة بين القوى الثورية في الوطن العربي ، لم يعد ممكناً أن تترك للصدفة أو لعلاقات الود غير المبدئية ، أو لعقد الماضي وحساسياته . وإذا كانت السمة الأساسية للواقع العربي الراهن ، هي التكثيف المستمر للهجمة الإمبريالية الأمريكية الشرسة على الثورة الوطنية في المنطقة ، وما يستتبع ذلك من ردود أفعال تنتعش معها قوى اليمين العربية ، سواء تلك المتحالفة مباشرة مع الإمبريالية والعميلة لها ، أو تلك التي تغلب تناقضها الثانوي مع القوى الثورية على تناقضها الرئيسي مع الإمبريالية ، نتيجة لتدني الوعي ، أو لمحدودية تناقضها مع الإمبريالية أصلاً .

ولقد كان ضرورياً ـ قبل وقت طويل ـ أن يكون الحوار بين القوى الثورية قضية مطروحة وملحة ، فالهجمة الإمبريالية لم تكن شيئاً مفاجئاً ، بل كانت متوقعة ، ولكن الذي لم تنتبه إليه القوى المعادية للإمبريالية بمختلف فصائلها ـ هو أن تقليل حجم هذه الضربة أو شحذ القوى لمقاومتها رهين بتحقيق تحالف جبهوي فعال بين هذه القوى .

---

(١) نشر هذا الحوار في مجلة « الثقافة » البغدادية ، في مايو ١٩٧٤ ، وبعد أن بدأت ملامح الردة الساداتية تتضح ، وكان من المحاولات المبكرة ، لوضع أسس جديدة للحوار بين الشيوعيين والناصريين .

ومن الأسف أن القضية بهذا الشكل قد طرحت نفسها على الفكر الثوري العربي في أواسط الستينات[1] ، لكن تناولها كان أقل حيوية من ضرورتها ، وبمعدل أبطأ من إلحاحها ، ومن هنا جاءت الهجمة اليمينية الشرسة لقوى الإمبريالية بعدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ففاجأت هذه القوى وضربتها ضربة قوية وألزمتها التذبذب بين موقفي الدفاع والتراجع .

ومرة أخرى ونتيجة للواقع المعقد الذي فرضته أوضاع هزيمة حزيران ، تاهت قضية وحدة القوى الثورية بين قطبي موقفي الدفاع والتراجع ، في حين أن حسم هذه القضية كان أحد المداخل الرئيسية لحل القضية الوطنية في عالمنا العربي ، حلا صحيحاً يتسجيب ، وينسجم ، مع المطامع المشروعة لجماهير الشعوب العربية .

برغم كل شيء فإنه ـ وأكثر من أي وقت مضى ـ لا مفر ولا بديل من الحوار بين مختلف الفصائل الثورية المعادية للإمبريالية ، وخاصة تلك التي تنتظر للقضية الوطنية في إرتباطها بالإنتقال إلى الآفاق الإشتراكية ، حوار يستهدف الوصول إلى تحالف جبهوي فعال بين هذه القوى على المستوى النظري والعملي . وليس من الإخلاص في شيء للقضية الوطنية في وطننا العربي ، أن تترك قضية هذا التحالف للصدفة ، أو أن يفتقد الحوار لشجاعة الإلتزام بالهدف الأساسي ، فيخضع للمجاملات أو المزايدات أو تتحكم فيه عقد الماضي وحساسياته ، أو يخضع للعوامل الشخصية ، تلك كلها محاذير ينبغي أن نتنبَّه ـ وأن نُنَبِّه لها ـ باستمرار ، وأن نقاومها بشراسة في أنفسنا وفي الآخرين .

وإنطلاقاً من هذا يجيء هذا الحوار مع الأستاذ « محمد عودة » . الكاتب والمفكر المصري المعروف الذي ارتبط اسمه ـ أكثر ما ارتبط ـ بالتجربة الناصرية ، فقد قضى الأعوام العشرين السابقة من عمره ـ وعمرها ـ يدعمها

(١) كان عبد الناصر قد طرح في الميثاق ، فكرة وحدة الهدف بديلاً لوحدة الصف ، وفي عام ١٩٦٦ طرحت للحوار العام قضية وحدة القوى الثورية . وأجرت مجلة الطليعة ، بتكليف منه سلسلة حوارات مع الأحزاب العربية التقدمية ، لكن ذلك ، لم يتطرق لحوار مع القوى التقدمية في الداخل ، التي كان عبد الناصر يرفض استقلالها وتمايزها أصلاً .

بجهده وفكره كواحد من ألمع الكتاب السياسيين في الصحافة المصرية ، وعبر منابر متعددة بدأت بـ « المصور » ثم « صباح الخير » ، و « روز اليوسف » ، و « الأخبار » ، حيث استقر الآن في « الجمهورية »[1] وفوق هذا وذاك فقد أتيحت للأستاذ عودة فرصة التفاعل مع الفكر الثوري والواقع العملي لعصرنا من خلال زيارات متعددة لمعظم بلاد العالم كان يهتم خلالها بدراستها والتفاعل مع واقعها الإجتماعي وإتجاهاتها الفكرية والثورية .

والأستاذ عودة ينتمي سياسياً إلى ما اصطلح على تسميته بـ « اليسار الناصري » ، وهو يمثل إجتهاداً خاصاً في فهم (الناصرية) ، ويحاول في كل ما يكتبه أن يتفاعل مع تجربتها في ضوء هذا الإجتهاد ، وقد بلور هذا المفهوم في كتابه « ميلاد ثورة » الذي صدر الجزء الأول منه عام ١٩٧١ .

وقد سمحت لنفسي ـ لكي يؤتى هذا الحوار ثمرته ـ أن أتمثل موقف الفصائل المختلفة من الماركسيين المصريين من التجربة الناصرية ، وأن أنقل وجهات نظرهم ـ أو بعضها ـ في محاولة للحصول على رد منه عليها ، ولكني ـ بالطبع ـ لم أسمح لنفسي بالرد على ما أدلى به من أفكار ، إذ كان هدف الحوار منذ البداية هو تحديد نقاط الإتفاق والإختلاف وحصرها ، لكي تكون أمام كل المهتمين بالفكر الثوري والمتحاورين حول قضية الجبهة الوطنية في عالمنا العربي .

وإضافة إلى كل هذا أود أن أوضح أنني فيما نقلت من أفكار وفيما تلقيت من إجابة ، لم أكن ـ ولم يكن الأستاذ عودة أيضاً ـ نمثل أي كيانات سياسية ، لكن الحوار بمجمله قد دار في إطار النقاش والإجتهاد الفردي ، الذي يتلمس إتجاهات القوى ، وليس بالضرورة أن ينتمي إليها عضوياً .

وهذا هو نص الحوار :

صلاح عيسى : أستاذ عودة . . . يتردد في كتاباتك القول بأنك إشتراكي

---

(١) ضمن تصفية محرري اليسار من الجمهورية ، نقل الأستاذ عودة في مارس ١٩٧٥ ، إلى روز اليوسف .

ثوري ، فما هي ماهية هذه « الإشتراكية الثورية » ؟ وكيف تتميز عن الماركسية من جهة ، وعن الإشتراكية الديمقراطية من جهة أخرى ؟

محمد عودة : الإشتراكية الثورية هي فهم خاص للإشتراكية العلمية على ضوء ظروف مجتمعات العالم الثالث ، أو هي تطبيق الإشتراكية في هذه المجتمعات . وأنا أنظر للإشتراكية العلمية باعتبارها وسيلة للتغلغل في مشاكل ومتناقضات مجتمع معين ، للوصول إلى أفضل الطرق لمواجهة هذه المشاكل ، وحل تلك التناقضات . وفي عصرنا الراهن سنجد ثلاث نماذج للإشتراكية : الإشتراكية الماركسية والإشتراكية الديمقراطية ثم الإشتراكية الثورية أو إشتراكية العالم الثالث .

وليس صدفة أن الإشتراكية الماركسية قد ضربت جذورها في البلاد الأسيوية ، وأن الإشتراكية الديمقراطية قد زرعت نفسها في أوربا الغربية ، هذه كيانات إجتماعية لها خصوصية ونوعية ، تفرض أن يكون إستيعابها للإشتراكية ذا نوعية خاصة ، وبعد ظهور العالم الثالث في الخمسينات ، كان لا مناص من أن تبرز مفاهيم أخرى لتحقيق الإشتراكية ، ذلك أن حقائق من نوع جديد قد طرحت نفسها على المفاهيم الإشتراكية ، فماذا تفعل في مشاكل مجتمع كالمجتمع الهندي ، يموج بمتناقضات إجتماعية من نوع غريب ؟ . وكيف تستوعب الإشتراكية مشاكل المجتمع الهندوكي أو العربي الإسلامي . هذه مجتمعات فرضت على الإشتراكيين أن يستوعبوا الإشتراكية العلمية ، على ضوء الحقائق التي تطرحها تناقضات هذا العالم الذي يعاني من النهب الإستعماري ، وتنتشر فيه الإيديولوجيات المتخلفة ، ويفتقد لأي تبلور طبقي حقيقي ، والإستيعاب الخلاق للإشتراكية العلمية هو الوحيد القادر على الوصول بهذه المجتمعات إلى مفاتيح لحل مشاكلها .

إن الإجتهادات الإشتراكية السابقة لم تكن كافية لمواجهة واقع هذه البلاد المتخلفة ولا يعني هذا أن هذه الإجتهادات خاطئة ، ولكنها أساليب لمجتمعات محددة ، حققت نجاحاً لا شك فيه في مجتمعاتها ، وليس بالضرورة أن تحقق نفس النجاح في واقع ذو خصوصية معينة كواقع بلاد العالم الثالث .

وإذن : هل كان الطريق السوفيتي المعتمد على حزب لينيني قوي صالحاً ؟ ربما . ولكن ما العمل إذا كان هذا الحزب اللينيني غير موجود ؟ .

وهب كان الطريق الصيني الذي يعتمد على حزب فلاحي قوي وجيش ثوري شعبي صالحاً ؟ . ربما . ولكن السؤال السابق ما زال مطروحاً .

وهو أيضاً يواجه التساؤل الثالث حول صلاحية طريق أوروبا الشرقية في الإنتقال إلى الإشتراكية ، عن طريق جبهة وطنية في ظل وجود الجيش الأحمر .

وقد كان على إشتراكيي العالم الثالث أن يستوعبوا بعقل مفتوح هذه الطرق الموصلة إلى الإشتراكية ، وأن يدرسوا بعض عيوب التطبيق : هل كانت « الدولية » مثلاً في مصلحة الحركة الإشتراكية ؟ . ألم تؤدي إلى تعدد مراكز الإشعاع ؟ ألم تلق قيوداً على حركة وتفكير العديد من الأحزاب الإشتراكية ؟ .

في هذا الإطار من الفهم ، فإن الإشتراكية الثورية ليست سوى الأشتراكية العلمية كما ينبغي أن تواجه ظروف العالم الثالث . وهي حرة في الحركة وفي البحث ، أنها ملتزمة بالإشتراكية العلمية وليست ملتزمة بأنماط معينة ، وهي متحررة من هذه النمطية التي يتصور البعض أنها شيء ملازم للإشتراكية . والتحرير هنا ليس تمرداً يرفض ، ولكنه إستيعاب ودراسة وتمثل ثم إختيار . إن التجربة السوفيتية مثلاً تصبح بهذا المعنى مدرسة وليست معبداً . . وفي المدرسة يتناقش الناس ، أما في المعبد فهم يسمعون فقط ! .

صلاح عيسى : المتفق عليه بداهة أن الإشتراكية هي ايديولوجية طبقة . . فإذا كانت الماركسية هي إيديولوجية الطبقة العاملة ، وبالذات البروليتاريا الصناعية ، فإن الإشتراكية الديمقراطية قد إنتهت إلى أن أصبحت تيار وسطي برجوازي ، فأي الطبقات تمثل الإشتراكية الثورية ؟ هل هو تيار فكري قائم في الهواء ، أم أنه يمثل مصالح طبقات محددة . . وما هي ؟ .

محمد عودة : لا إختلاف في أن الإشتراكية العلمية هي - بشكل عام - إيديولوجية الطبقة العاملة ، سواء الشرائح التي تعمل باليد أو بالفكر ، ولكن الإشتراكية لا بد أن تصهر في الواقع ، فعندما يتوفر في مجتمع ما أغلبية من

الطبقة العاملة اليدوية ، فإن الإشتراكية تنصب في هذا القالب وهو ما سيؤثر في موقف الطبقة العاملة التي تبيع قوة العمل الذهني ويحدد موقعها ، والعكس صحيح .

في العالم الثالث فإن الأمر مختلف فلا طبقة عاملة ولا برجوازية ولا بروليتاريا بالمفهوم الكلاسيكي . ما نواجه به هو خليط من الطبقات المحرومة التي تنتهبها الإحتكارية العالمية ، طبقات مختلطة ومهملة من الداخل ، هناك بالقطع إختلافات قد تجد تبلوراً طبقياً في بلاد كالهند ومصر ، ولكن ماذا تجد في بلاد أفريقيا السوداء ؟ أو في اليمن ، هنا لا تجد صراعاً إجتماعياً أو طبقياً بالمعنى المفهوم ، فدرجة تطور المجتمع نفسه تتدنى بالصراع ليصبح صراعاً قبلياً أو طائفياً . إن الماركسية قد ظهرت في ظل تبلور طبقي واضح ، أو ما يمكن أن نسميه في ظل إزدهار برجوازي بروليتاري . . ومن هنا كانت إيديولوجية البروليتاريا . . لكن من أين نجيء بهذه البروليتاريا في العالم الثالث ! .

الجانب الآخر من الإشتراكية ـ غير أنها إيديولوجية طبقة ـ هو أنها إنتقال بالإنسانية من مرحلة متخلفة إلى مرحلة متقدمة ، من مرحلة إستغلال الإنسان للإنسان إلى مرحلة نفي هذا الإستغلال ، وهي بهذا المعنى تعبىء المحرومين لمواجهة المستغلين في معركة إجتماعية . وفي بلاد العالم الثالث يتركز الإستغلال في عمليات القهر الإستعماري الذي ينهب ثروات هذه الشعوب ، وفائض قيمة عملها في الزراعة أو حتى في الغابات ، فضلاً عن بعض الأوضاع الإجتماعية التي تتضمن إستغلالاً ما وبدرجة ما ، ومهما كانت درجة تخلف المجتمع وبدائية وسائل إنتاجه فإن هناك إستغلال بلا جدال .

والإشتراكية الثورية تعبر عن هؤلاء المحرومين كطبقة عريضة أو طبقات عريضة غير متبلورة أو مختلطة . وهي تسعى للعمل على نمو وعيهم وتبلور تنظيمهم بهدف تعبئة حلف طبقي من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ـ أو أشباه هؤلاء في البلاد الأكثر تخلفاً ـ للدخول بهم في معركة طبقية ضد النهب الإستعماري والقهر الإستغلالي وإقامة سلطتهم الثورية . والمطلوب ـ بالدرجة الأولى ـ أن يدرس المجتمع المعين دراسة خاصة . ندرس خريطته الإجتماعية

وأشكال ومعدلات الإستغلال ، لكي نحدد قوى الثورة الإشتراكية وقوى أعدائها في كل مرحلة . إن الإستغلال في بلاد العالم الثالث يأخذ أحياناً شكل إستغلال الكيان القومي كله . ومن هذه الدراسة تكون البداية لحشد حلف طبقي من المستغلين والإشتراكية الثورية هي إيديولوجية هذا الحلف وهي وسيلته للوعي وللتنظيم .

صلاح عيسى : ربما يقود هذا إلى خلاف في مفهوم التنظيم ، فالماركسية تنظر للأحزاب كطلائع سياسية لطبقات محددة ، فكيف تنظر الإشتراكية الثورية إلى هذه القضية ؟ .

محمد عودة : هل نبدأ مما هو كائن أم بما يجب أن يكون ؟ الصحيح في منظور الإشتراكية ـ بمختلف طرقها المتعددة للتحقق ـ هو الحزب ذي: الإيديولوجية الواضحة والتكوين الطبقي المحدد ، والبرنامج السياسي الواضح ، والكوادر المتمرسة والمناضلة والمرتبطة بالجماهير . هذا هو الطريق الأمثل . ولكنه لا يصنع ولا يُفرض . لماذا كان هناك حزب شيوعي قوي في الصين ، بينما لم يكن هناك حزب بنفس الدرجة من القوة في الهند ، وهما متجاورتان ، وتخضعان لظروف حضارية متقاربة ؟ . إن عدم وجود الحزب لا يعني أن نضع يدنا على خدودنا وننتظر وجوده . وفي حالة وجوده بشكل قوي وفعال ودون أخطاء في الممارسة أو في التنظيم ، فهو يحقق ما تنادي به الإشتراكية الثورية . لكن في كل الأحوال لا بد من إقامة التنظيم الأصلح لقيادة الناس ، كل ما يمكن أن يقود . قد يكون حزب ماركسي لينيني . وقد يكون حزباً وطنياً ينمو وعيه بالمشكلة الطبقية . قد يكون جيشاً وطنياً يأخذ مهمة الحزب والجيش ويؤدي في ظروف خاصة دور التحول الثوري . أن هذا كله يعني الإيمان بحقيقة أساسية وهي أن قوة الجماهير الحقيقية في تنظيمها وأن يعبر عنها حزب سياسي ثوري ولكن تحت أي شعارات ؟ . هذه مسألة تبدأ من الواقع المحدد لكل بلد في إطار المبادىء الأساسية العامة للإشتراكية .

صلاح عيسى : في ضوء هذا الطرح النظري العام .. هل تعتبر « الناصرية » من ضمن تيار الإشتراكية الثورية ؟

محمد عودة : بالقطع .. بل إن عبد الناصر ساهم مساهمة فعالة في صياغة هذا التيار .. ولكني أفضل إستخدام تعبير « التطبيق العربي المصري للإشتراكية الذي بدأه وقاده جمال عبد الناصر » .

صلاح عيسى : أوافق على أن نستخدم مصطلح « الناصرية » بالمفهوم الذي حددته .. على أن نستخدمه كتعبير لتسهيل مهمة التحاور . فهل توافق ؟ .

محمد عودة : أوافق .

صلاح عيسى : أود أن أطرح عليك الخطوط العامة للنقد الذي يوجهه الماركسيون للناصرية ، ولست في موقف الدفاع عن هذه الإنتقادات ، لأنها لا تعبر كلها عن رأيي بالتحديد ـ الذي قد يكون أقسى أو أهدأ من ناحية ، ولأني أود أن أتيح لك فرصة للرد تحدد نقاط الإختلاف والإتفاق بين الناصرية والماركسية كتيارين ثوريين معادين للإستعمار من ناحية أخرى . وفي ضوء هذا فإن فصائل كثيرة من الماركسيين ترى في أحلام العدل الإجتماعي التي طرحتها الناصرية نوعاً من إشتراكية البرجوازية الصغيرة ، تلك الإشتراكية التي تنتمي في النهاية للتيار البرجوازي ككل . فماذا تقول ؟ .

محمد عودة : أرحب بالطبع بأي حوار ، وأظن أنه ضروري ومطلوب . وبشكل عام فإن هناك نقداً يسارياً للناصرية من كل الفصائل التي تتصور أو تقف بالفعل على يسارها ، وهذا نقد إيجابي للناصرية لا بد أن نشجعه وأن نخلق حواراً بين الناصرية وبين الماركسية وبين كافة الإتجاهات اليسارية الأخرى كالتيارات القومية اليسارية (القوميين العرب ـ البعثيين ـ المقاومة الفلسطينية) ، وأنا أعتقد بأن على كل الإتجاهات التقدمية والثورية أن تتحاور ، ذلك أن مأساة الثورة العربية كانت في المعارك غير الضرورية بين فصائل الثورة العربية . وهذه المعارك كانت هي المصدر الرئيسي لقوة اليمين العربي والرجعية العربية . وفيما يتعلق بالنقد الماركسي للناصرية فإن هناك نقداً ماركسياً حقيقياً لها يريد أن يطورها ويدفعها إلى الأمام ويتحاور ويتفاعل معها . وهناك نقد ماركسي ساذج يرفض الناصرية رفضاً تاماً ويصفها بأنها إجهاض للثورة أو ثورة مضادة ، ومثل

هذا النقد في رأيي لا هـو ثوريـة ولا هو وطنيـة ، وبالـطبع فـإن الهجمة اليمينيـة الضارية على الناصرية والتي تتخذ الناصرية قناعاً لتهجم بالهجوم عليه على كـل فصائل الثورة وتصفيها تماماً ليست موضوعنا .

صـلاح عيسى : هـذه بـدايـة مـوفقة . . وإذن فمـاذا تقـول في مسـألـة « إشتراكية البرجوازية الصغيرة » ؟ .

محمـد عودة : لا شـك أن الناصـريـة بـدأت من البـرجـوازيـة المصـريـة الصغيرة . لكن ما أود أن أوضحه هنا هو الإختلاف بين البرجوازية الصغيـرة في العالم الثالث وبين برجوازية أوروبا الصغيرة . في أوروبا فإن البرجوازية الصغيرة هي آخر حدود البرجوازية ، أو آخر مواقع دفـاعها ، لـذلك فهي تستميت دائمـاً في الدفاع عن البرجوازية لأنها تخشى أن تقع إلى أسفـل ، والبرجـوازية الكبيـرة تعرف هذا وتشجعه لتكون البرجوازية الصغيرة خط دفاع قـوي ـ بحكم أنها فئة عريضة نسبياً ـ يحمي المجتمع البرجوازي الإستغلالي .

في بلاد العالم الثالث يختلف الوضـع فهي طبقة ـ أو فئـة ـ تقع عليهـا كل أعباء الإستغلال الطبقي والإستعماري ، لذلك فإن إتجاهاتها الثورية تكون أكثر تبلوراً ووضوحاً ، كما أن المشكلة الإجتماعية تطرح نفسها على وعيها . ومن حيث الإتجاهات السياسية فإن البرجوازية الصغيـرة في بلاد العـالم الثالث تنقسم عـادة وتتوزع بين ثلاثة إتجاهات :

الأول : عنـاصـر ذات وعي وطني وإجتمـاعي تعي مصلحتهـا في إرتبـاط بمصـالح الجمـاهـير الشعبيـة عمـوميـاً وهؤلاء يتجهـون بـالثـورة إلى مـزيـد من الإنجازات المعادية للإستغـلال الإستعماري ولـلإستغلال الـطبقي ، أن هؤلاء يتحون إلى التحالف مع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، ويقودون الثـورة إلى التحالف مع أسفل السلم الإجتماعي .

الثاني : عناصر ذات وعي وطني ووعي إجتماعي متخلف ، وهي قد تقود ثورة تشترك في الكفاح الوطني ولكن لتزيح البرجوازية الكبيرة وتقود هي المجتمع في ظل توازن طبقي أو في ظل إصلاح شكلي في إطار النظام القائم .

الثالث : عناصر يقودها تدني الوعي الوطني والإجتماعي معاً إلى مواقع فاشية في الرؤية أو في الممارسة ، أو يبعث آراء وأفكار خاطئة كالأفكار الثيوقراطية أو المتعصبة قومياً ، وهي أفكار تخدم في المدى القصير - والبعيد - البرجوازية الكبيرة وربما الإستعمار أيضاً .

وهناك بالطبع فئة لا منتمية من البرجوازية الصغيرة تتمثل في العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية .

في ضوء هذا ليس عيباً أن تكون الناصرية تعبيراً عن البرجوازية الصغيرة ، ولكن أي شرائح من تلك البرجوازية الصغيرة ، وأي إتجاه سياسي ؟ . لقد كانت الناصرية تعبيراً عن الشرائح الصغيرة والثورية من البرجوازية التي تعي وتخطط لتقود المجتمع إلى أشتراكية كاملة .

صلاح عيسى :أترى إذن أن البرجوازية المصرية الصغيرة كانت هي وحدها المؤهلة لنقل المجتمع المصري إلى الإشتراكية ؟ .

محمد عودة : في الواقع المصري لم يكن هناك طريق اخر ، فقد كانت الناصرية تعبيراً عن فشل الأحزاب السياسية القديمة والجديدة ، وعجزها عن تحقيق الثورة والوصول إلى ، إلى السلطة ، إذ لو كانت الأحزاب الوطنية التقليدية ويمثلها الوفد المصري ، قادرة على تحقيق ثورة في الإطارات التي كانت قائمة وقتها ، ولو كانت الحركات الجديدة كالشيوعيين والأخوان المسلمين والإشتراكيين الديمقراطيين قادرة على ذلك لفعلته . ولقد قامت الحركة الناصرية وبدأت وطنية ولكنها إكتشفت في مواجهة القضية الوطنية الطريق الذي سارت فيه . ولقد كان ممكناً للقوى اليسارية وقتها أن تدفعها للأمام بالنقد وليس بالهجوم ، بالحوار وليس بالعداء .

صلاح عيسى : أيمكن من وجهة نظر الإشتراكيين الثوريين تعميم فكرة حتمية قيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية والإشتراكية ؟ .

محمد عودة : البرجوازية الصغيرة في بلادنا وبلاد العالم الثالث لا مناص لزمن طويل أن تتصدر قيادة قضيتنا الوطنية والإجتماعية حتى تقوم طبقة عاملة

حقيقيـة ، وحتى يتصحح الكيـان الإجتماعي وتقـوم طبقة عـاملة قويـة وتتحطم علاقات الإنتاج الإقطاعية أو شبه الإقطاعية وهـذه حتمية تـاريخية لا مفـر منها . كيف يمكن أن تقـوم ثورة بـروليتاريـة بلا بـروليتاريـا أو فلاحـين أو إنتلجنسيـا ماركسية ! .

صلاح عيسى : أليس هناك احتمـال أن تخون هـذ البرجـوازية الصغيـرة الثورة ؟ .

محمد عودة : هو إحتمال ضئيل ، وبالطبع فإن تصدرها للثورة رهـين بألا تخون ، وأظن أنه محتوم عليها ان تسير في طريق الثـورة ، لكن هذا لا يمنـع من أنها قد تتأرجح بين العداء للإستعمار والتهادن معه ، ولا بد أن نقبل حقيقة أنها القيادة الوحيدة المتوفرة ونلائم أنفسنا لها .

صلاح عيسى : يلاحظ بعض المتتبعين لتطورات الحركة الشعبيـة في مصر على مشارف ثورة يوليو ١٩٥٢ . أن تفسيخ النظام القديم قد تم بنضال شعبي منـظم ، لم يكن قـويـاً تمـامـاً ، ولكن كـان في اتجـاه التبلور وهـذا تمكن « عبـد الناصر » بجهد قليل من هز نظام كانت تناقضاته الداخلية قد هزتـه . وفي حين كان منتظراً أن تستفيد حركة « عبد النـاصر » من هـذا المد الشعبي الـديمقراطي فإنها ـ وهذا مـا يركـز عليـه العـديـد من المـاركسيين ـ قـد وضعت الشعب في القفص ، وطردته من الحلبة ، وحكمت بالأجهزة الإدارية والبـوليسية ، وبـرغم أن بعض إنجـازاتها كـانت لمصلحة الشعب في المـدى المبـاشـر والتاريخي ، فـإن الناقدين يرون أن الخسارة بـوضـع الشعب في القفص أكـثر فداحـة من المكاسب التي تحققت بالفعل ، فمن ناحية أدى هـذا إلى العصف بهذه المكـاسب عند أول منحنى ، ومن نـاحية أخـرى فان الشعب المنـظم هـو وحـده القـادر عـلى تحقيق مكاسب أفضل وحمايتها . فماذا تقول ؟ ! .

محمد عودة : أود أولاً ألا ننسى أن « عبد النـاصـر » كان بـطلاً تاريخيـاً ، والأبطال التاريخيون لا يحاسبون بالحسابات العادية أو بـالموازين الشـائعة . أذكـر أن أحـدى الصحف الهنـديـة نشـرت مـرة مقـالاً عنـوانـه « نهرو . . . هـل هـو ديكتاتور ؟ » وأخذت تتحدث عن ديكتاتورية « نهرو » وأنه يستطيع أن يفعـل ما

بيشاء . ثم تساءل الكاتب : هل هذا في صالح الهند أم ضدها ؟ . وقال في النهاية إنه لصالحها . وقد إتضح فيما بعد أن صاحب هذه المقالة هو « نهرو » نفسه ! . ولا أظن أن أي مقاييس عادية تصلح لتقييم أدوار شخصيات مثل « نهرو » أو « غاندي » أو « عبد الناصر » أو « ستالين » أو « لينين » أو « ماوتسي تونج » . فعند النظر إلى هذه الشخصيات سنواجه على الفور بأن لهم سطوة شخصية وتأثير فردي على الظواهر السياسية في بلادهم ومنطقتهم وعالمهم . وهذه ظواهر لا يفسرها المنطق العادي .

لقد كان عبد الناصر استمراراً لـ« محمد علي » و «ابراهيم» «وعرابي» وسعد زغلول » « ومصطفى النحاس » ، والملاحظة العامة أن من يقود مصر لا بد أن يكون دائماً عملاقاً ذلك أن موقع مصر الإستراتيجي يجعلها دائماً في مركز من يلعب دوراً قيادياً في منطقة حساسة في العالم ، وهي بذلك تواجه تحديات لا حد لها ، ومن هنا كانت دائماً عَمْلَقَة من يقودها . ومن الملاحظ أن كل القيادات التاريخية المصرية قد إتهمت بنفس التهمة : الديكتاتورية والجبروت الغاشم . وجهت هذه التهمة الى « عرابي » ، وأن تعلم من الذين إتهموه بهذا ، أنهم أنفسهم الذين اتهموا بها « سعد زغلول » فوصفهم بأنهم برداع ـ أو مطايا ـ الإنجليز ، واتهم « مصطفى النحاس » بأنه ديكتاتور ، بينما كتب صحفي مشهور يرد ، فقال إنه حاكم ضعيف لأنه يترك أعداء الشعب وأعداء الديمقراطية يتآمرون به لأنه ديمقراطي .

إن من يقود مصر لا بد أن يكون في حجم التحديات التي تواجه مصر . ولقد كان « عبد الناصر » في إطار الزعامة التاريخية لمصر تحدياً لكل النظام الإستعماري الإستغلالي ، كان الآخرون يتحدون هذا النظام نسبياً ، أما هو فقد تناقض معه تناقضاً عدائياً وتحداه تحدياً كاملاً ، من هنا كان حجم زعامته ، ومن هنا كان محتاجاً إلى قوة مركزية كبيرة ، تمكنه من الصدام مع النظام الإمبريالي والإستغلال الطبقي ، وكانت هذه القوة هي مصدر إتهامه بالديكتاتورية بأقسى وأشرس ما اتهم به الآخرون . وليس صحيحاً أنه قهر الجماهير المصرية أو نفاها أو أبعدها ، وقد كان طول حياته في صفها وكانت في

صفه ، وأذكرك بأفواج الجماهير التي خرجت في عامي ٥٢ و١٩٥٣ بعد الثورة ، وفي ١٩٥٦ أيام تأميم القنال، ويوم خطبة الأزهر أثناء العدوان الأول في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، وجماهير يوم الإنفصال في سوريا ، وجماهير ٩ و١٠ يونيو والذين ودعوه يوم وفاته عام ١٩٧٠ ، ولا أظن أن جماهيرنا المصرية التي عركتها السياسة منذ حملة نابليون ، وأنت من المهتمين بدراسة التاريخ وتعرف هذا ، فهل تظن أن جماهيرنا مسحوقة بهذه الدرجة . لقد وزع « عبد الناصر » الأرض وبنى الجيش والمصانع وأدخل أبناء الفلاحين الكليات العسكرية ، ومعنى هذا أنه أدخل الجماهير إلى حلبة التقدم وإلى نسيج قيادة النظام الإجتماعي ، وأطلق حريتها الحقيقية . في بلاد العالم الثالث فإن الحرية الحقيقية للجماهير تبدأ بتحريرها من الإستعباد والإستغلال . . من الجوع والجهل . وهذه حرية « عبد الناصر » ، وتلك هي ديمقراطيته .

صلاح عيسى : نحن نتحدث فيما أظن عن الجماهير باعتبارها « ذوات سياسية » أنا لا أشك في أن عبد الناصر قد حاز حب أقسام عريضة من الشعوب العربية ، لكن الجماهير تكون في الأوضاع الثورية حيث هي واعية ومنظمة ، أما المواكب فإن عوامل عديدة قد تتدخل فيها ، ولعلك تذكر أن حفل زفاف « الملك فاروق » و« الملكة ناريمان » في عام ١٩٥٠ قد شهد زحاماً لا مثيل له . وما أود أن أسألك عنه : هل تظن أن العلاقة بين « عبد الناصر » والجماهير كانت سليمة تماماً وكما ينبغي أن تكون ؟ .

محمد عودة : أظن أن خطأ « عبد الناصر » الرئيسي والكبير أنه كان الوحيد القادر على تعبئة وتنظيم هذه الجماهير في تنظيم سياسي يعبر عنها ، ويجند أفضل عناصر الشعب المصري ، ولكنه اعتمد على العلاقة المباشرة بينه وبين الجماهير ، وصحيح أنه لم يتنبه لهذا الخطأ مبكراً ، لكنه على أي الأحوال ظل يبحث ويعاني للوصول إلى هذا التنظيم . وتطور من « هيئة التحرير » الخاوية والفاقدة لأي محتوى إلى « الإتحاد القومي » الزاخر بالتناقضات ، وانتهى إلى « الإتحاد الإشتراكي » الذي كان في سنواته الأخيرة وعقب برنامج مارس ١٩٦٨ قد وضع قدمه إلى بداية الطريق الصحيح . وربما كان « عبد الناصر »

ينوي أن يواصل البحث للوصول ، ولكنه مع هذا مسؤول عن أنه لم يترك لنا تنظيماً شعبياً وترك هذ الثغرة الكبيرة .

وهناك نقطة أخرى ، كان « عبد الناصر » يحكم وسط تناقضات ضارية داخلية وخارجية لقد كانت مصر محاطة بالتهديدات التي شنتها المخابرات الإسرائيلية والألمانية الغربية والأمريكية ، ووسط هذه التهديدات الأخطبوطية الدولية كان لا بد أن يبنى أجهزة أمن قوية . ولكن ربما كانت غلطة « عبد الناصر » الكبيرة أنه لم يضع لهذه الأجهزة الحدود التي كان يجب ألا تتجاوزها ، الأمر الذي أدى إلى تجاوز هذه الأجهزة لحدودها في حالات . ولكن عند المقارنة بالثورات الأخرى فإن إنتهاك الشرعية في مصر كان في أضيق الحدود ، وكان نسبياً ، ومهما كانت الحالات إلا أنها كانت حالات ، وهذا ليس تبريراً ولكنه رد على من يريدون تصوير « عبد الناصر » كما لو كان سجاناً كل مهمته إيداع الأبرياء في المعتقلات والسجون .

صلاح عيسى : المشكلة لم تكن في الخطأ في أيداع أفراد في المعتقلات فقط ، ولكن أساساً في تحطيم الكيانات الحزبية الثورية التي كانت قائمة وقت الثورة ، والتي لم يكن ثمة تناقض رئيسي بينها وبين النظام الجديد ، وبعضها كان ينتمي لجماهير هذه الثورة ! .

محمد عودة : لقد واجه « عبد الناصر » مؤسسات سياسية قوية : الوفد . الأخوان المسلمون . الشيوعيون . الحزب الإشتراكي . . . الخ . لقد رفض الوفد التعاون معه بسبب الإصلاح الزراعي . والأخوان رفضوا التعاون معه إلا إذا حول مصر إلى دولة ثيوقراطية . وانقسم الشيوعيون إلى قسمين أحدهما كان راغباً في التعاون معه بشرط والثاني رفضه تماماً وأعلن أنه عميل للمخابرات الأمريكية . ثم لجأ « الأخوان » إلى الإرهاب الدموي وهو طريقهم التقليدي ، فكانوا أول من أطلق الرصاص . وحينما تطلق الرصاص ضد ثورة ، فإن الإرهاب حلقة مفرغة ، فالإرهاب الثوري لا بد وأن يواجه الإرهاب الرجعي . بالنسبة للشيوعيين فلم يكن لديهم تشخيص حقيقي للثورة أو ميزان دقيق لقوتهم ، ومن هنا تعقدت الخريطة أمامه . وإذا كانت معظم هذه القوى لم

تستطع أن تحدد موقفاً صحيحاً فلماذا نتصور أن « عبد الناصر » ، ـ وكان في هذا الوقت مجرد ضابط وطني معادي للإستعمار ـ كان مفروضاً أن يعي بالضرورة وأن يتصرف على أساسها .

صلاح عيسى : ألا تعتقد أنه كان الأوفق وقتها أن تجمع ثورة يوليو ١٩٥٢ الأحزاب الوطنية المعادية للإستعمار والأحزاب التقدمية واليسارية في جبهة وطنية كانت قادرة على التفاعل والتأثير المشترك .

محمد عودة : لا شك أن هذا كان التصرف السليم ، ولو حدث لما حدثت مشاكل كثيرة . . على الأقل لما حدثت نكسة ١٩٦٧ .

صلاح عيسى : يعتقد كثيرون من الماركسيين ، أن العلاقة بين « عبد الناصر » وبين المعسكر الإشتراكي لم تكن علاقة مبدئية ، وأنه كان يبني سياسته على أساس الأخذ من أحد المعسكرين لمساومة المعسكر الآخر .

محمد عودة : أذكر لك أنني كنت في موسكو ذات يوم وسألت متحدثاً رسمياً في وزارة الخارجية السوفيتية : لماذا تحتفون بعبد الناصر هذا الإحتفاء غير العادي وهو ليس متحمساً للشيوعية . فقال لي : نحن نحترم « عبد الناصر » لأن ما يقوله في موسكو هو نفس ما قد يقوله في واشنطن . وهذا هو الفرق بينه وبين كثيرين من زعماء العالم الثالث . كانت سياسة « عبد الناصر » الخارجية سياسة مبدئية . لقد كان على « عبد الناصر » في عام ١٩٥٤ أن يختار ويحدد مصير مصر في المعترك الدولي : هل ينضم لحلف الشرق الأوسط وتصبح مصر قاعدة أطلنطية كما فعلت تركيا أو إيران . أو أن يختار باندونج . وعبأت قوى الغرب نفسها واحتشدت كما لم يسبق لها أن فعلت لارهابه وترغيبه ، فقد كانت تدرك أن مصر ما لم تصبح أطلنطية فان الشرق الأوسط كله سيضيع من قبضة الأطلنطي . وكانت المعركة غير متكافئة ومع ذلك ـ وبرغم أنها كانت ، أولى معاركه الكبيرة ـ فقد خاضها « عبد الناصر » وقبل التحدي واختار باندونج . وباختياره لها نجحت باندونج . كان يمكن أن تقتصر فتصبح سياسة آسيوية فقط تنتهي عند حدود الهند ، لكن «عبد الناصر» نقل إليها الشرق الأوسط كله . وكانت سياسة باندونج مكسباً لحركة التحرر الوطني وللجبهة العالمية المعادية

للإستعمار وللإمبريالية . وكانت بداية سياسة عدم الإنحياز وهي تعني الحرية في تأييد المواقف الدولية حسب المواقع والمصالح لمجموعة باندونج .

صلاح عيسى : يذهب « مايلز كوبلاند » العميل الشهير للمخابرات الأمريكية إلى القول بأن القروض التي أخذتها مصر من المعسكر الإشتراكي برغم التسهيلات الإئتمانية الكبيرة وضآلة الفوائد ، تكاد توازي القروض التي حصلت عليها من الدول الغربية برغم أن قروض الدول الغربية كانت بفائدة مرتفعة جداً وبشروط في الإستثمار . وهو يقول من ناحية أخرى أن سياسة باندونج كانت مكسباً في النهاية للولايات المتحدة الأمريكية لأنها عزلت عن الشيوعية دولاً آسيوية كانت بها حركات ثورية قوية . فماذا تقول ؟ .

محمد عودة : إنني أعترض أولاً على الإستشهاد بكوبلاند ، فنحن لا ننتظر من عميل للمخابرات الأمريكية إلا إثارة الشك في الزعماء الوطنيين المعادين للإمبريالية الأمريكية ، ولعلنا نذكر « لعبة الأمم » و « الطائرات تتحطم في الفجر » ، و « خروشوف يتذكر » و « مذكرات بانوكوفسكي » . . الخ . وبالنسبة لمسألة باندونج ، فليس صحيحاً أن الأمريكيين قد رحبوا بها ، فقد هاجمها « دالاس » هجوماً عنيفاً ، وقد أدت سياسة باندونج إلى فشل السياسة الأطلنطية لأنه لا معنى للأطلنطي دون الشرق الأوسط ، ومنذ الخمسينات والسياسة الأمريكية في العالم كله تبنى على أساس السيطرة والتحكم في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، ولم تكن معركة ١٩٥٦ سوى هجوم أمريكي غربي بدأت خطوطه الأولى من الإنزعاج الأمريكي من باندونج . وقد تشكك الإتحاد السوفيتي في البداية بباندونج ، ولكنه أدرك بعد ذلك أهمية هذه السياسة ودورها الفعال في مقاومة الإمبريالية ، وفي دعم التحالف بين حركات التحرير الوطني والعالم الإشتراكي . وفي دعم هذا التحالف كان عبد الناصر من أكثر زعماء العالم الثالث صلة وإرتباطاً وصداقة بالمجموعة الإشتراكية .

صلاح عيسى : وماذا عن القروض ؟ ! .

محمد عودة : نحن نتعامل مع عالم معقد ، وفي التعامل معه لا يمكن أن نعزل أو أن نتجاهل حقيقة وجود الكتلة الغربية ، إن العالم العربي ـ ومصر في

قلبه ـ لا يمكن إلا أن تكون له سياسة تجاه الغرب ، سياسة تقوم على التعامل معه وحماية أنفسنا منه ، إما تجاهله والتصرف على أساس أنه غير موجود فهذه حماقة لا يتحمل إنسان أو سياسي مسؤوليتها . لقد خاض « عبد الناصر » حرب ١٩٥٦ ضد الغرب الأوروبي . وخاض حرب ١٩٦٧ ضد الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقد كان مطالباً بأن تكون له سياسة عملية تجاه هذا الغرب . والمعسكر الإشتراكي نفسه له سياسة عملية تجاه المعسكر الغربي ، وهناك فرق بين التسليم للغرب وبين التعامل معه ، ومع ذلك فإن قروض المعسكر الإشتراكي ـ وعلى رأسه المعسكر السوفيتي ـ كانت هي القروض الفعالة ، إنها قروض التسليح والتصنيع الثقيل والسد العالي ، أما قروض الغرب فكانت تكميلية وفي أنشطة فرعية . وأيضاً فإن الإرتباط الدولي الوثيق كان مع المعسكر الإشتراكي . ولكن هذا شيء والإنضمام إليه ككتلة دولية شيء آخر .

صلاح عيسى : لكن هذه العلاقات المالية مع دول الغرب كانت تؤثر بالفعل في السياسة المصرية ، والمثل على ذلك هو العلاقة مع ألمانيا الغربية .

محمد عودة : لا أظن أن المسألة كانت بهذه الدرجة ، فقد كانت مصر طليعة الحملة العربية على ألمانيا الغربية برغم القروض والبعثات ، وكانت مصر على علاقة ودية بألمانيا الديمقراطية لدرجة أن « أولبرخت » زار مصر ضيفاً على « عبد الناصر » في أوج العلاقة مع ألمانيا الغربية . وهناك تعبير مشهور لنهرو يقول فيه أن هناك انتهازية مشروعة وأخرى ساقطة . وطالما أن « عبد الناصر » كان يحاول الإستفادة من التناقضات الدولية لصالح وطني فما كان يفعله ليس خطيئة . وفكرة « عبد الناصر » الأساسية كانت تنطلق من الإيمان بقاعدة الدفاع من الداخل والإعتماد على الذات ، وكان ذلك العامل الحاسم في فكره وهو في السياسة الدولية قد أخذ شكل عدم الإنحياز .

صلاح عيسى : فيما يتعلق بالسياسة العربية . فإن ممارسات عبد الناصر في السياسة العربية تتهم عادة بأنها قامت على قاعدة الإعتماد على الأجراء وليس الشركاء ، وأن المجهود الأساسي لأجهزة النظام المصري قد وجه لتحطيم القوى

الثورية ذات الكيانات الحزبية ، وأن هذه الأجهزة قد أفسدت ودمرت القوى الثورية العربية بظن أنها تستطيع أن تقيم إنقلابات عسكرية فيها تكون بديلة عن هذه الأحزاب الجماهيرية . فما رأيك في هذا الإتهام ؟ ! .

محمد عودة : الواقع أن تجربة الوحدة المصرية السورية ، أول وآخر تجارب الوحدة العربية في عصرنا ، تكشف عن خطأ كل الأطراف التي شاركت فيها وأخطاء منطلقاتها ، فلماذا تحمل الناصرية وحدها العبء ؟ . لقد ابتسرت الوحدة وجرت بسرعة لاهثة ، ولأسباب عارضة ، فقد كان الخوف من الشيوعية هو الذي حرك الأطراف السورية التي جاءت تطلبها ، وفي فترة الوحدة الأولى لم يكن ثمة خوف من شيء وظهرت الوحدة باعتبارها حلاً لمشاكل سوريا كلها . وأذكر أنني سألت « أكرم الحوراني » عما إذا كان هناك خوف على الديمقراطية في سوريا من وحدتها مع مصر ، فكان رده : أن نصف أعضاء البرلمان السوري - وقتها - يقبضون من السعودية . وكان الشيوعيون السوريون من أشد المتحمسين لعبد الناصر . وقد قال لي « خالد بكداش » أيامها وكنت أقارن بين « عبد الناصر » و «سوكارنو » أن المقارنة بينهما ظلم فادح لعبد الناصر ، وأن « عبد الناصر » لا يقارن إلا بماوتسي تونغ . ومؤتمر « الحزب الشيوعي العراقي » عام ١٩٥٦ - ووثائقه موجودة - يعبر عن رأي متحمس في قيادة « عبد الناصر » . فما الذي حدث ؟ لماذا أصبحت قضية الحزبية هي القضية الأولى بعد الوحدة ، ولماذا انتشر القول بديكتاتورية « عبد الناصر » . ولماذا غضب « الحوراني » لمجلس النواب الذي كان نصف أعضائه يقبضون من السعودية . وكيف تصرف « بكداش » كما تصرف ؟ ولماذا أخطأ الشيوعيون العراقيون فقالوا : « إن روانتري - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية - قد وجد له في مصر عملاء جدداً » في حين أن مصر كانت طوال حكم نوري السعيد هي ملاذ الشيوعيين وملجأهم .

صلاح عيسى : أتعني أنه لم تكن هناك أخطاء ؟ .

محمد عودة : لا أريد أن أبتر الموضوع، ولا أن أحوله إلى كشف حساب بارد ، ولكن تعال نتناقش لنعرف بالتحديد ماذا فعل « عبد الناصر » في الساحة

العربية . . إذا حللنا دوره فسنصل إلى الخطأ الذي أنت شغوف بالبحث عنه ، ولكن في إطار ظروفه ، أنا مثلك شغوف بالبحث عن هذا الخطأ لا للتشفي في الأموات ، كما يفعل اليمين العميل المتدني أخلاقياً والخائن سياسياً ، ولكن لأنني أثق أنك تريد أن نصل إلى مستقبل أفضل من ماضينا ، وهذا ما أريده أيضاً . .

صلاح عيسى : أوافقك على هذا التشخيص لهدف الحوار ، وفي رأيي أن عبد الناصر كان خطوة على الطريق ، وربما نحن نتحاور للبحث عن مزيد من الخطوات . . فكيف ترى الموقف الناصري على الساحة العربية من هذا المنطلق ؟ .

محمد عودة : لا يستطيع أحد أن ينكر أن « عبد الناصر » حدد الإختيار العربي والثوري لمصر . وأنت تعلم أن إستراتيجية الإستعمار الغربي منذ أيام محمد علي كانت إبقاء مصر مصرية داخل حدودها . وكانت أول تجربة في إقامة دولة عربية هي التي بدأها « محمد علي » « وإبراهيم » ثم ضربتها أوربا كلها مجتمعة . ووضع بالمرستون القاعدة التي قالت أن مصر كأساس لقوة عربية هي أكبر خطر يهدد المصالح الأوروبية ، وليس فقط المصالح البريطانية ، ولهذا اجتمعت أوروبا كلها لأول مرة وآخر مرة بما فيها فرنسا صديقة « محمد علي » وضربت التجربة ، وأصبحت القاعدة أن إمبراطورية الرجل المريض في تركيا ، أكثر مناسبة لأوروبا من دولة عربية فتية . وظلت مصر مصرية حتى قيام الجامعة العربية التي قامت بوحي من « أنتوني إيدن » بهدف إنشاء قوة عربية تحت الوصاية البريطانية لمواجهة الخطر الأمريكي وما سمي بالخطر السوفيتي . وبرغم ذلك ظل الصراع الفكري والسياسي قائماً في مصر يتساءل عن موقفها : هل هي عربية ؟ هل هي إفريقية ، أم أوروبية بحر متوسطية ، أم هي شيء فريد في ذاته ؟ . وجاء « عبد الناصر » وحطم كل الأطواق الإيديولوجية والإستراتيجية التي كانت تحيط بمصر وحدد الإختيار العربي الثوري والتزم به طوال حياته ، واختار شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة كأهداف لهذا الإختيار .

وعندما حل « عبد الناصر » أولى مشاكله العربية ، وهي مشكلة السودان حلاً يقوم على الفهم الديمقراطي لقضية الوحدة ، وجد أمامه المشكلة الثانية

وهي المشكلة السورية . . ومنذ الحرب العالمية الثانية وسوريا ميدان لصراع عنيف وجاد بين بريطانيا وأمريكا اللتين أرادتا الحلول محل فرنسا المطرودة . كانت الولايات المتحدة تريد سوريا قاعدة لحماية خطوط البترول وخط دفاع ثان عن إسرائيل ثم قاعدة لحلف الشرق الأوسط ، وكانت بريطانيا تريدها ضرورة إستراتيجية لتحقيق الهلال الخصيب وموازنة النفوذ الأمريكي . وهكذا أصبحت سوريا ميداناً لأول تجربة للإمبريالية الأمريكية لنقل أسلوبها الإستعماري وهو حكم الكولونيلات المأجورين الذي طبقته وإعتمدت عليه في إمبراطوريتها في أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وذلك بانقلاب « حسني الزعيم » الذي دبر ونفذ من الألف للياء عن طريق السفارة الأمريكية في دمشق ، ثم أصبحت سوريا حقل تجارب للانقلابات كما هو معروف ، حتى جاء الإنقلاب الوطني الذي لم يكد ينجح حتى تهددها حلف بغداد وبدأ الضغط لإرغامها على دخول حلف بغداد ، وفي تلك المرحلة الدقيقة تطلعت القوى الوطنية والتقدمية في سوريا إلى مصر ، ومدت الثورة المصرية التي كانت في عمرها الأول يدها إلى سوريا ، وبهذا فقط أمكن حماية المسيرة التقدمية لدمشق . . وجاءت معركة حلف بغداد وكانت فاصلة . . . حددت مصير الشرق الأوسط ولعبت دوراً أساسياً في تاريخ هذا العصر كله ، وكان إفشال حلف بغداد ضربة قاصمة للسياسة الغربية التي أرادت تكملة حلف الأطلنطي ومحاصرة الإتحاد السوفيتي بأحزمة متصلة ومترابطة من الأحلاف والقواعد ، وتكملة لهذا الجهد كانت سياسة باندونج بديلة لسياسة الحزام المحاصر للثورة الإشتراكية الأولى ، وما سبقها وتلاها من ممارسات « عبد الناصر » كشراء السلاح من المعسكر الإشتراكي ، كل هذا أبقى السياسة الأطلنطية محاصرة في أوروبا وهزيلة في جنوب شرق آسيا ، وهكذا فشلت سياسة الغرب تحت الزعامة الأمريكية في حصار الإتحاد السوفيتي ثم « تحريره » كخطوة تالية كما كان يقال أيامها . ومن المؤسف ـ وهذا مجرد استطراد ـ أن المعسكر الإشتراكي وعلى رأسه أصدقاءنا السوفيت لا ينسون أبداً دور « عبد الناصر » في إفشال السياسة الأمريكية ضد الثورة العالمية ، ويعتبرونها إنجازا هاماً في حماية حركة التحرر الوطني والتقدم الإجتماعي في العالم كله . في حين هذا هو ما ينساه بعض العرب ! .

المهمة التالية التي قام بها « عبد الناصر » هي تحطيم حائط العزلة بين المشرق والمغرب العربيين وبذلك أفشل أيضاً السياسة الإمبريالية لتقسيم الوطن العربي إلى مغرب من نصيب فرنسا ، ومشرق من نصيب بريطانيا ، ثم الإنتقال بليبيا من إيالة إيطالية إلى منطقة حرام تعزل الأنصبة . وعندما دخلت أمريكا بعد الحرب لتحل محل الجميع فوجئت بعبد الناصر في الساحة ، يؤيد ويدعم إنتفاضات تونس والمغرب وإستقلال ليبيا في مواجهة كل المؤامرات الدولية لتقسيمها بين مناطق النفوذ . ولا جدال في أن وقوف « عبد الناصر » مع ثورة الجزائر كان موقف المشارك فيها وليس المتفرج أو المؤيد بالكلمات .

وكانت الإمبريالية الأمريكية قد أرادت أن تجعل من شبه جزيرة العرب إمبراطورية للبترول وقدساً للأقداس وأن تكون القوة السائدة فيها هي السعودية ، بحيث تدور كل دول وإمارات البترول في فلكها . كانت إمبراطورية البترول هي القضية التي تضع الولايات المتحدة كل مواردها وخبراتها في حمايتها وضمانها . ثم وقعت ثورة اليمن في البلد الذي لم يكن يخطر ببال أحد أنها ستقع فيه وأدرك « عبد الناصر » برؤيته التاريخية مغزى هذه الثورة وماذا تعتمد في المنظور المستقبلي ولهذا أرسل الجيش المصري إلى هناك في عمل من أعظم الأعمال الثورية في تاريخ الأمة العربية وزعزع الجيش المصري كل مشاريع أمبراطورية البترول الآمنة وقلب موازين القوى وولدت جمهورية عربية يمنية ساعدت في ولادة جمهورية يمنية ديمقراطية شعبية ، لا شك أن قيامها قد تم بمساندة مصر مهما حاول كثيرون إنكار هذا .

صلاح عيسى : أود أن نقف بصورة أكثر تركيزاً وتفصيلاً عند تجربة الوحدة المصرية السورية لتحللها من المنظور الناصري .

محمد عودة : عندما بدا واضحاً أن سوريا مهددة من كل جانب ، تركيا والعراق وإسرائيل ولبنان والسعودية والأسطول السادس في البحر المتوسط ؟ تأكد أنها الهدف الإستراتيجي للإمبريالية الأمريكية . وأصبح سندها العربي هو مصر ، وسندها الدولي هو الإتحاد السوفيتي ، وكان تطلعها للوحدة مع مصر تطلع طبيعي ومشروع ، بل ضرورة وجود ، ولكن شكل الوحدة

وطريقة تحقيقها وتوقيتها كان هو المشكلة، كان « عبد الناصر » يريدها أن تتم ناضجة وفي اللحظة الملائمة تماماً أما الأطراف السورية فكانت متعجلة بالنسبة للخطر ، وكما قلنا خوفاً من الحزب الشيوعي السوري الذي كان قوته تتزايد . وبعد فشل عدوان ١٩٥٦ قررت أمريكا إسقاط الحكم الوطني في الأردن فأسقطته ، وقررت إسقاط الحكم الوطني في سوريا وأعدت بالفعل خطة مفصلة بإشراف رجل الإنقلابات « لوي هندرسون » لتنفيذها بمساعدة تركيا والعراق ، وكان إرسال الجيش المصري إلى سوريا عام ١٩٥٧ أول خطوة لإفشال هذا المخطط .

وإذن فإن الأطراف السورية قد تعجلت الوحدة ، لأسباب موضوعية وذاتية أو حزبية . والبناء الفوقي في سوريا - أي الأحزاب والتنظيمات السورية على إختلاف اتجاهاتها - يتميز بأنه دون مستوى القاعدة السورية الشعبية ، ولهذا لم يستطع أي حزب منها أن يستقطب الأغلبية العظمى من الشعب السوري ، وبعد الوحدة ربما كانت أنسب فرصة لحل الأحزاب السورية كلها وإعادة جبهة القوى الوطنية والتقدمية والثورية التي كانت متكاملة في التجمع الوطني وإقامة تنظيم سياسي سوري حقيقي في مستوى الجماهير السورية التي كانت أغلبها بعيدة عن الأحزاب والتي وجدت في الوحدة وفي قيادة عبد الناصر خلاصها .

وكان التطور السليم أن يندمج حزب البعث في القوى التقدمية الأخرى وتندمج فيه وأن يلتصق بالقيادة الثورية لعبد الناصر وبذلك تتكامل مقومات قيادة وإيديولوجية وتنظيم سياسي شعبي عريض ويستقطب الجمهورية كلها . ولكن حزب البعث السوري الذي قام يملأ الفراغ بين تجاهل الأحزاب البرجوازية للقضية الإجتماعية وتجاهل الحركة الشيوعية العربية للقضية الوحدوية ، كان مفروضاً أن يجمع مزايا الأحزاب البرجوازية والشيوعية ويضيف إليها ويعتمد توسيع قاعدته الجماهيرية وعلى تعميق فكره وعلى إجتذاب أوسع قطاعات ممكنة من الوطنيين والإشتراكيين . ولكن ما حدث هو العكس تماماً . كانت قوة حزب البعث في إعتماده على الجيش والضباط الإنقلابيين وأهمل جماهيره ، ولم يلعب الدور الذي كان مؤهلاً له ، ثم انه تعامل مع عبد الناصر على أساس أن يكون عبد الناصر وسيلته في النفاذ الى مصر والى العالم

العربي لتحقيق سياسات حزبية ضيقة الأفق .

وبالنسبة للعراق فان « عبد الناصر » كان يدرك تماماً مغزى العراق بالنسبة للثورة العربية ، وقد قاد المعركة الفاصلة ضد « نوري السعيد » الذي كان رجل الغرب في المنطقة ، ووقفت مصر مع كل الأحرار والثوار العراقيين بلا تميز قبل الثورة العراقية ، واثر قيامها وإذن فإن القوى الثورية العراقية قد أخطأت لا شك وأساءت لعبد الناصر وجرحت عبد الناصر ، وخاصة عندما اتهمه الشيوعيون بالعمالة لروانتري .

صلاح عيسى : ماذا كان الحل الأمثل في نظرك وقتها ؟ .

محمد عودة : الحوار . . كان الحوار بين القوى الثورية ، الناصريين والبعثيين والشيوعيين وكل العناصر القومية الأخرى ، كان المطلوب، حوار مهما كان حاداً فلا شك أنه كان سيكون إيجابياً ورفاقياً ، ولو حدث هذا الحوار الرفاقي الإيجابي لخرجنا بمزيج من الناصرية والبعثية والماركسية ، كان يمكن أن تكون أساساً لإيديولوجية عربية ثورية أصيلة . ولا أشك في أن الصراع بين « عبد الناصر » والقوى الثورية في العراق كان بداية الإنحسار الذي بلغ ذروته في عام ١٩٦٧ ، ولو كانت الوحدة بين مصر وسوريا والعراق قد تمت عام ١٩٦٣ لقامت دولة عظمى كانت تستطيع تحرير العالم العربي كله وتغيره ، وكنا وفرنا ١٦ سنة من سنة ١٩٥٨ إلى الآن . . هي سنوات الإنحسار الثوري العربي .

صلاح عيسى : لكننا لم نحدد بعد مسؤولية « عبد الناصر » في هذا الإنحسار . . أتعني أن الآخرين أخطأوا ولكنه لم يخطىء ؟ ! .

محمد عودة : طبعاً كانت هناك أخطاء . فلو فرضنا أن ممارسات هذه الأحزاب كلها خاطئة من منطلق أن تناقض « عبد الناصر » معها لم يكن تناقضاً إيديولوجياً أو طبقياً ، ولكن كان تناقضاً سياسياً ، فقد كان على « عبد الناصر » أن يبني الحزب الثوري العربي في سوريا وفي مصر ، ولكن الإتجاه القومي الذي كان ميتاً في مصر كان معادياً في سوريا ، وهذا قاد الإنفصال . وبالطبع فإن الحملة الدعائية التي نشبت في أعوام ٥٩ ـ ١٩٦٥ بين القوى الثورية العربية

كانت خطأً بالغاً من كل الأطراف التي اشتركت فيها . ولقد وددت لو كان « عبد الناصر » أرحب صدراً في تعامله دعائياً مع البعثيين والشيوعيين ولكن فعله كان رد فعل ، وفي كل الأحوال فينبغي ألا نسمح بتكرار هذه الأخطاء ! .

صلاح عيسى : ما هو في رأيك الخطأ الرئيسي في النظام الناصري الذي ولد أخطاءه الأخرى وخاصة في السياسة العربية ؟ .

محمد عودة : تبدأ سلبيات عبد الناصر وتنتهي في العالم العربي بأنه لم يكن يعتمد على تنظيم سياسي ثوري عربي ، يتعامل تعاملاً سياسياً وثورياً مع كل التنظيمات والقوى ، ولهذا اعتمد على الأجهزة الإدارية . ولا نريد أن نغمط حق كثيرين في الأجهزة المصرية لعبوا أدواراً بطولية ولكن الإعتماد على أجهزة بوليسية وبيروقراطية مهما كانت وطنية رجالها ، يتضمن منزلقات خطيرة وعلى الأقل فإن هذ الأجهزة كانت أبعد ما تكون عن فهم إيديولوجية العصر وحركة الجماهير .

ومن ناحية أخرى فإن « عبد الناصر » كان محاطاً بعبادة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، وقد خلق لديه هذا إحساساً متزايداً بالكرامة الشخصية والإعتزاز بثوريته ، ومن هنا كان شديد الحساسية تجاه النقد والحوار الحاد وخصوصاً العلني منه ، ولكنه ـ رحمه الله ـ كان ينبغي أن يكون أرحب صدراً ، وأن يلعب دور الأخ الأكبر والأقوى وأن يدرك كثيراً من الحساسيات العربية ، وخاصة لدى القوى الثورية .

صلاح عيسى : والآن . . أن عبد الناصر ليس في الساحة . . وحتى في حدود التصور الذي قدمته عن أهدافه فإن هذه الأهداف لم تستكمل ولم تتحقق كلها . . فكيف تتصور العلاقة بين القوى الثورية العربية والناصريون بالطبع فصيلة من فصائلها ؟ ما هي أوضاعها الراهنة وكيف تتجاوزها ؟ .

محمد عودة : مهما كانت مواقفنا من « عبد الناصر » فإنه كان تاج جيله أو عصره ، ومهمتنا بعد ذهاب « عبد الناصر » أن نسيطر على عواطفنا وعقولنا وأن نستخلص بموضوعية كاملة كل دروس وعظات المرحلة التي قادها : القوى

الثورية التي بدأت قواها في الصراع فيا بينها لا بد أن تبتدع صيغ وطرق عمل مشتركة جديدة ، إن المنطقة العربية في إخصاب وتفاعل وتوالد مستمر لا يستطيع أحد أن يتنبأ بما قد تتمخض عنه أن هناك ثورة في اليمن ، ودولة ديمقراطية شعبية فيها ، وهناك ماركسية في حضرموت ، وعبوراً في السويس ، والجزائر التي كانت مقاطعة فرنسية أصبحت دولة ثورية . إن كل ما تستطيعه القوى الثورية أن تواصل كهدف دفع الأمور في الإتجاه الثوري باستمرار . فالثورة العربية كالثورة الروسية والثورة الصينية والثورة الفيتنامية سوف تتمخض عن أشكال جديدة ، أن وضع القوى الثورية الآن به نقاط ضوء وظلال أيضاً . إن الخلافات بين جناحي حزب البعث الحاكمين في سوريا والعراق يجب أن تحل لا لمصلحة الحزب فقط ، ولكن لمصلحة الثورة العربية ككل . وصحيح أن كثيراً من العقد والتعصبات ضد الماركسية والشيوعية في العالم العربي قد ذابت ، كما انتهت الى حد كبير المواجهة بين القومية العربية والشيوعية ، ولكن الشيوعيين الى الآن لم يعربوا الماركسية بالدرجة المطلوبة ، ولم يلتصقوا بالواقع العربي ، ولم يصلوا إلى صيغة عمل حقيقية ، والتجربة الفريدة والممتازة التي تجري في اليمن الجنوبية يعيبها بعض التزمت والتعالي الذي لا مبرر له ، والذي يعزل هذه التجربة الثورية الطيبة عن التأثير في عالمها العربي . ومشكلة الناصرية هي أنه إستقطبت أعمق وأعرض الجماهير وليس لها تنظيم حقيقي يعبر عنها ولا قيادة بحجم هذه الجماهير . إن الحوار مطلوب وملتقى فكري للقوى الثورية العربية مطلب حيوي .

صلاح عيسى : وبالنسبة لأوضاع مصر ؟ .

محمد عودة : هناك مهمة طليعية على المثقفين المصريين الناصريين والتقدميين والماركسيين هي أن يقدموا نموذجاً لوحدة القوى الثورية العربية ، هي أن يعملوا لخلق الحزب الناصري . أن صيغة الإتحاد الإشتراكي ثبت فشلها ولا بد أن نملك الشجاعة للإعتراف بذلك . وأما أن نعلن الإتحاد الإشتراكي حزباً واحداً يضم القوى الوطنية والإشتراكية على أن يكون لها وجود ذاتي داخل الحزب كما هو الحال في حزب العمال البريطاني حيث يوجد اليمين واليسار

والوسط محدد المعالم . . وأما أن نطلق حرية حزبية وطنية يقوم فيها حزب ناصري جماهيري يكون حزب الأغلبية واستمراراً لأحزاب مصر الكبيرة والتاريخية ويكون هناك حزب ماركسي لينيني يضم الكوادر المثقفة ، ويلعب دور المعارضة اليسارية ، ثم حزب ديمقراطي برجوازي للبرجوازية الوطنية المعادية للإستعمار يمثل المعارضة اليمينية الوطنية ، على أن يحدد الإطار والحوار والصراع بين هذه الأحزاب في ميثاق جبهة وطنية[1] هذه الصيغة لا بد أن تكون مصرية صرفة تثبت نجاحها في مصر قبل أن تتطلع إلى العالم العربي وتكون نواة التنظيم السياسي الأم الذي تلتف حوله التنظيمات العربية التقدمية .

---

(١) طرحت هذه الفكرة ، قبل التطورات التي انتهت بالإقرار بالتعددية الحزبية في مصر في عام ١٩٧٦ .

١١ شياطين صاحب الفضيلة

أؤكد لفضيلة الشيخ « أحمد حسن الباقوري » أننا لسنا شياطين خرساء ، ولسنا شياطين متكلمين ، فليطمئن فضيلته أننا لم نسكت عن الحق ، ما صمتنا عنه قبل اليوم وإلى يوم يسترد الله وديعته فينا ، حتى لو قطعت منا الألسنة ، أو مزقت الأشلاء ، أو نفيت الرؤوس عن الأبدان .

ولفضيلته علينا حق الشكر ، فقد تذكر وحده دون كل المصريين والعرب ، كاتبين وقارئين وأميين ، أن يوم الإثنين أول يوليو هو يوم عيد الإستقلال الأمريكي فكتب على صفحات « الأخبار » يحيى هذه الذكرى ، ويهنئ الشعب الأمريكي العظيم بها ، وينقل إلينا أقوالاً مجيدة حقاً قالها مناضلون أمريكيون ما أنكر أحد فضلهم يوماً ، ولا جحد أحد - على مر التاريخ وتناقض المواقف - ما قدموه للبشرية من جهد ، من ذا ينكر جيفرسون أو آدمز أو فرانكلين أو واشنطن . أما وقد ناب فضيلته عن شعب جمهورية مصر العربية في تقديم فروض التهنئة وآيات التبريك ، فله منا شكر إذ سبق بالفضل ، ذلك أن شعباً يجهد لتحرير نفسه كشعبنا العربي في مصر - وغيرها من أقطار العالم العربي - من واجبه أن يتذكر دائماً كل دروس التاريخ الكبرى ، وأن يدرس كل حركات التحرر الوطني المعادية للإستعمار وأن يذوب حباً وتقديراً لكل الذين

(*) نشر هذا المقال في الجمهورية ، في ٤ يوليو ١٩٧٤ .. وهو يشير إلى واحدة من الإيماءات الأولى ، للغزل الأمريكي باللغة الأزهرية .. الذي مارسه تيار مسلمي البترودولار فيما بعد ..

حملوا السلاح لتحرير أوطانهم من الدخلاء ، ومن واجبه أيضاً أن يحتقر ويعادي كل الذين يحملون السلاح للإعتداء على أوطان الآخرين أياً كانوا ومهما كانوا . .

وقد إعتبر فضيلة الشيخ الباقوري أن السكوت عن قول كلمة حق للشعب الأمريكي في هذه المناسبة ، يجعل الساكتين في مكانة الشياطين الخرس ، وعندنا أننا سنكون شياطين حقاً إذ سكتنا عن حق أوسع بكثير من ذلك الحق المحدود الذي يعتمده فضيلة الشيخ ، فمن الحق أن يتذكر فضيلته وأن يذكر شعبنا بأمجد البشرية ، فيوم إعلان الإستقلال الأمريكي يوم عظيم كعظمة يوم تحطيم الباستيل ، وعظمة يوم سقوط القيصرية الروسية ، نبيل ورائع كيوم إنهيار سور الصين تحت ضغوط الفلاحين العراة المتشوقين للعدل والحرية والخبز ، كيوم أطلقت فتح أول رصاصة ، كيوم إنطلقت أولى شرارات الثورات في فيتنام ولاوس وكمبوديا والجزائر وبغداد وطرابلس ودمشق . . كيوم حاصرت الدبابات قصر عابدين وطردت الملك الذي كنت تعاديه يا فضيلة الشيخ ! .

لكن ذلك الحق الذي سكتنا عنه فكنا شياطين خرساً ، يتضمن عند شيخنا الباقوري قوله أن الولايات المتحدة الأمريكية « دولة عظيمة في نشأتها لأنها قامت على أيدي رجال أحرار ، كما أنها عظيمة في حاضرها لأنها ساعية لإقرار سلام العدل أو عدل السلام ، وإذا كان المستقبل وثيق الصلة بالحاضر والماضي ، فإن أغلب الظن أن هذه الدولة العظيمة سوطن آمال الذين يؤثرون الحرية على العبودية والعدالة على الطغيان والأخوة الإنسانية التي أثرها الله لعباده على ما لا إختيار لهم فيه من التعالي بالأجناس والعروق » .

أما وقد قال فضيلته ذلك فليأذن أن نقول : ذلك حقك يا سيدنا . . ولكنه ليس حق الرسول الكريم الذي قصد إليه عندما قال أن الساكت عن الحق شيطان أخرس ! .

وما أظن يا شيخنا أن تعسفك هذا في تناول التاريخ الأمريكي واعتباره كله دفعة واحدة شيئاً مجيداً ، يحدق في أمريكا نفسها ، فهم ينقدون تاريخهم بقسوة ويعرضون علينا أفلاماً تدين كثيراً من فصوله ، بل إن فضيلتك تكتب

أحياناً عن تاريخ أمتنا العربية والإسلامية ، في عصور الخلفاء الراشدين ومن تلاهم فترى فيه عيوباً وتنقد منه مثالب ، فكان كيف التاريخ الأمريكي كله وبلا إستثناء جيداً في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل ـ وما يعلم غيب الله إلا الله ـ وهلا تريد لنا أن نساوي بين عهود جيفرسون وآدمز وواشنطن ولنكولن ، وبين عهود روزفلت وترومان وإيزنهاور وكينيدي وجونسون ونيسكون ؟ . ذلك لا يقوله تاريخ ، وليس من الحق الذي عناه الرسول الكريم ـ وقد علمتنا ـ أن نساوي بين عهود كان الأمريكيون فيها يقاتلون من أجل حريتهم وبين عهود ساعدوا فيها ـ أو انتهكوا ـ حرية الشعوب الأخرى ، فهلا فرقت موازينك بين مجد لنكولن الشهيد دفاعاً عن حرية الإنسان وكرامته ، وبين مجد جونسون . مجد الفانتوم وأطنان الدولارات ، وأذا جاز أن يرى بن جوريون ووايزمان عظمة في ترومان ومجداً في جونسون ، فإن ذلك لا يجوز عندك يا مولانا . . ولا ينتظر منك ! .

فلماذا نكون شياطين لأننا تذكرنا ذلك في طاوعتنا قلوبنا أو أقلامنا أن نقول ما قلت ، والرسول العظيم ـ وقد تعلمنا منك ـ لم يكن يعني بالسكوت عن الحق . . السكوت عن مدح كل شيء في التاريخ الأمريكي . . فلماذا تلقي بنا فتاواك يا شيخنا وأمامنا إلى النار دون موجب ؟ ! .

ولقد يكون من حق فضيلتك أن ترى في الولايات المتحدة موطن آمالك شخصيـاً ، أما وقد اعتبرتها موطن آمال الذين يؤثرون الحرية على العبودية والعدالة على الطغيان ـ ونحن منهم ـ فهلا سمحت أن نقول أنك تفرض علينا وعلى الشعب المصري ـ الذي كتبت نيابة عنه ـ كعبة أحلام وموطن آمال قد لا يكون راغباً فيها ، وما نظن أننا أخطأنا فهم ذلك الذي جاء في ورقة أكتوبر ، أو في خطب الرئيس السادات من أن تحرير الإرادة المصرية هو الهدف ، وليس من تحرير الإرادة أن يكون لمصر كعبة أحلام أو موطن آمال .

وهل تأذن لبعض مريديك يا شيخنا الجليل أن يتجاسروا فيسألونك : في أي بلاد العالم توجد تلك العبودية التي تفضل عليها حرية تراها في الولايات المتحدة فتعتمدها كعبة آمالك ؟ ! . وأين بالتحديد على الخريطة يوجد ذلك

الطغيان الذي تؤثر عليه عدالة واشنطن ؟ لعل ذلك لا يكون في بلاد يعطي فيها من لديه فضل زاد لمن لا زاد له ، ويصبح الناس فيها شركاء في ثلاثة : النار والكلأ والنار ولا يبيت إنسان فيها على الطوى فيخرج على الناس شاهراً سيفه .

وهل أجهدك البحث يا قطبنا الجليل في سيرة الرسول الكريم والخليفة عمر والصحابي أبي ذر ، وعشرات غيرهم ممن دافعوا وانتصروا للمستضعفين في الأرض من النساء والرجال والولدان فما وجدت بعد ذاك البحث ما يزودك بعدل وحرية تتوق إليهما . .

ظننت يا شيخنا ـ وليس كل الظن إثماً ـ أنك واجد في القرآن والسنة وما تركه السلف الصالح من الأئمة عدلاً وحرية يفضلان عندك عدل واشنطن وحريتها . . فهلا يدلك مثلي ، بضاعته من ذلك العلم جد متواضعة ، انها لكبيرة ، أن يقولها مريد لشيخه ، فهلا غفرت لنا تطاولنا .

ولقد يكون من حقك أن تكون صديقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، ونظراؤك في ذلك حقهم أن يعبروا عن آرائهم ، وأنهم ليفعلون ـ ربما أكثر مما يفعل أي أحد في هذا الوطن ـ لكن أمثالنا ممن يوصون بالحذر ولا يفرطون بالتفاؤل ، يرون أن القضية تبلغ درجة بالغة من التعقيد ، مختلطة تفاصيلها ، متشابكة خيوطها ، فلماذا هذا القفز على النتائج ، ولماذا تندفع يا صاحب الفضل والفضيلة . . ومن يقفون حيث تقف ـ وأن أعوزهم فضلك وفضيلتك ـ بهذا الفيض المتدفق من الحب غير الجذر للولايات المتحدة ، وإني لا أظن أن حبك ليس حباً في معاوية ولكنه كراهة في عليّ ، فعلاً فكرت ونظراؤك أن كراهة على تدفعكم إلى تطرف يتنكب السبيل ، فلم لا يكون حب مصر والعروبة وفلسطين هو الأصل ، ولنترك كراهة على دون أن نغيظه بحب معاوية ، ذلك أن تطرفكم يجرم السياسة الرسمية من أوسع الفرص للتعامل مع بحر السياسة الدولية المليء بالحيتان والأطماع . ونحن الآن في بداية الطريق ، فلماذا تتطوعون بتقديم كل هذا ؟ أليس من الأفضل لكم أن تعتمدوا على الأقل السياسة الرسمية المعلنة ، تلك التي لا تبرىء الولايات المتحدة مما ارتكب في حق شعبنا في مصر وسوريا والعراق واليمن وفلسطين من أخطاء فادحة ، بل

تعتبر أن هناك تغييراً في الموقف الأمريكي لم يصل إلى الإنحياز إلينا ، بل مجرد تفهم موقفنا فكيف يفوت على حصافتك أن يكون ثمن مجرد تفهم موقفنا أن تصبح واشنطن موطن آمالنا . . إذ ما الذي يبقى لفضيلتك لكي تقوله عنها لو إنحازت إلينا . . إننا لم نسكت عن الحق يا شيخنا ، وإننا لنجهد لكي تعود أمريكا إلى عصر البراءة ، إلى زمن جيفرسون وفرنكلين ولنكولن ، الى سنوات تحرير العبيد ووثيقة حقوق الإنسان . فهلا صليت لله معنا لكي يعود ذلك العصر فلا نسمع عن فيتنام ، أو إضطهاد الزنوج وهلا جاهدت دفاعاً عن الإنسان ليتحرر حقاً ويمتلك مصيره ، إننا نجلك يا صاحب الفضيلة ونحترم جهداً قدمته لهذا الوطن حبا لله وفي الناس يوم قلت - قبل الثورة - كلمة حق في وجه إمام ظالم وفاجر . . ونحن نختلف معك حباً في الله وفي الناس ، ودفاعاً عن النفس أيضاً ، فقد أفتيت يا شيخنا بأننا شياطين خرس ، فهلا خففت عن بعض مريديك هذا الحكم القاسي ؟ ! .

١٢

يحيا الوفد...
مانيفستو السماسرة والكومبرادور

« لا يهم ما إذا كانت مسرحية أم مهزلة ، لأنها ليست كذلك ، المهم أنها بشارة ملوك العهد الجديد ».

المسرحية إسمها : « يحيا الوفد »[1] والمخرج والمؤلف والبطل هو الفيلسوف كلي الإحرام الأستاذ « فايز حلاوة » آخر صيحات الفكر المصري التعس الحظ ، الذي تتكون روافده الآن من مادحي الملوك ، والمتغزلين في الطواغيت ، والباكين على زمن الإستعمار السعيد ، ممن تلقوا « ثقافتهم » - مع الإعتذار الشديد للكلمة - من فتات الكلمات المتناثرة على موائد « كباريه بديعة مصابني » ومن أفواه جنود الحلفاء السكارى أثناء الحرب الكونية الثانية ، ومن التراث البديع والرائع الذي تركته لفلاحي مصر « زوبه الكلوباتيه » و « حضرة الضباطي » و . . . . . « السلطانة زبيدة » وغيرهن من مشاهير العوالم والغوازي والراقصات وأصوات أحياء البغاء !!!

مشهد واحد من هذه المسرحية يلخص كل شيء :

عبد الودود : فلاح مصري تعس وفقير وجائع ، رفع رأسه إلى السماء ، بسط كفيه داعياً ومبتهلاً إلى الله ، وخلفه جوقة من أمثاله : فلاحين مصريين ، أكثر جوعاً منه وأبلغ فقراً ، حفاة وعراة وموجوعين وبُلْهاء وتعساء ، لعلها صلاة عيد الأضحى ، أو ليلة قدر يستجاب فيها للدعاء . لذلك يؤيد الفلاحين كل عبارة في الدعاء بكلمة : آمين . وأما نص الدعاء فهو شعار طبقة إجتماعية ، وفلسفة مرحلة ، وإيديولوجية عصر على وشك أن يبدأ ، يقول الدعاء :

(١) نشر هذا المقال في مجلة « الثقافه » البغدادية - عام ١٩٧٥ .

ـ اللهم ارحمنا يا أرحم الراحمين من الناس الفَقْرِيِّنْ ، اللهم لا تجعلنا من أهل اليسار ، بل من أهل اليمين ، اللهم ارزقنا المال بالملايين ، واجعل لنا نصيباً من الدولار والاسترليني !

ومن المؤكد أن « عبد الودود » ليس ممثلاً لفقراء الفلاحين أو بروليتاريا الريف ، هؤلاء الذين يُصلون لله ، ويحلمون أن يأتي يوم قد تتحسن فيه الأحوال فيمتلكون مصيرهم حقاً ويقلقهم أن ترتفع إيجارات الأراضي الزراعية ، وأن تتضاعف الأسعار ـ كما قال تقرير رسمي ـ مرة كل سنة ، ويرتعبون من يوم يعود فيه المرابون اليونانيون والأرمن والسماسرة الإنجليز والفرنسيون ـ أو ورثة كل هؤلاء في عصرنا الراهن : الأمريكيون ـ فيصبح سعر الإنسان كالتراب ، وينتشر الفقر والجوع كما كان الحال أيام اسماعيل ، وتصبح مصر سوقاً للبغايا والقوادين ، وتنتهك أعراض الرجال وكرامات النساء وتتفكك الأسرة ، ويفكرون وقتها في وأد بناتهم خشية العار والإملاق .

ولأن « عبد الودود » فلاح في مسرح « تحية كاريوكا » ، فإن مهمته أن يُضحك هؤلاء الذين يسيرون وقد علقوا لافتاتهم الكومبرادورية فوق ظهورهم ، لذلك يصلي ويصلون للدولار والاسترليني ، ويدعون الله أن يرحم العالم من الناس « الفقرين » ـ أي الذين يجلبون الفقر ـ وهم في هذه المسرحية « السوفييت » الذين وصفهم « عبد الودود » ـ أكثر من عشر مرات ـ بأنهم « أولاد كلب وحيوانات » ، ولأن جمهور الصالة ليس من الفلاحين ـ بل ليس من المصريين أصلاً ـ فإن عاصفة من التصفيق تُدوِّي مؤيدة دعاء عبد الودود وسبابه البذيء ، عاصفة يطلقها تجار الشنطة ، والسماسرة والذين أثروا من مقاولات الحرب ، ومن يعدون أنفسهم بالربح الوفير عندما تصبح القاهرة هونج كونج أخرى ، والذين ينزون شبقاً لأموال الإحتكارات الأمريكية ويريدون أن يبيعوا مصر ـ وكل أقطار الوطن العربي ـ لواشنطن بثلاثين قطعة من الفضة .

الأمعاء الغليظة لبرجوازية السبعينات

ولأن مصر ـ كوطنها العربي ـ بلد العجائب ، فإن برجوازيتها ـ موديل الستينات والسبعينات ـ لا تطرح فكرها في نصوص محترمة إلاّ نادراً ، وما أقل

الوثائق الفكرية التي يستطيع من يقفون في القطب المناقض للبرجوازية طبقاً أن يجدوا فيهاما يستحق عناء التفكير أو المواجهة ، وربما كان شيئاً مضحكاً بالفعل أن تطرح البرجوازية المصرية - في عهود مختلفة - أفكارها وإيديولوجيتها في اسكتشات راقصة ، أو مسرحيات من نوع « يحيا الوفد » أو مقالات من تلك التي يكتبها « صالح بك جودت » و مصطفى بك أمين » و « إبراهيم بك الورداني » ! .

تلك ظاهرة لا نستطيع أن نفهمها إلا بإدراك تلك الملاحظة التي تصدق على مراحل متعددة في حياة أقطار عربية أخرى ، كما تصدق على بلدان العالم الثالث ، فعندما تواجه طبقة مُهَجَّنة ، كوّنت فائضها من الزراعة أساساً ، وتمت على أجنحة المحاولة الإمبريالية لإستنزاف السوق ، وتبنت وهي تصحو قومياً شعارات ثيوقراطية ، وكرزت بمقولات فاشستية ، ووقعت في أواخر أيامها في أيدي العسكريتاريا ، فلا تتوقع أن تجد طبقة أصيلة في فنونها أو آدابها أو فكرها ، ويجوز لك عندئذ أن تعتمد « يحيا الوفد » باعتبارها مانيفستو العصر الجديد .

وأيضاً ، فأمام تلك المسرحية - كما هو الحال أمام ثقافة هذه الشرائح الكومبرادورية مّن البرجوازية - فليس هناك مبرر على الإطلاق للحديث عن الفن ، ولكن هناك داعياً للحديث عن ظاهرة « مسرح كاريوكا » نفسه ، هذه الظاهرة التي فهمت خطأ لدرجة دفعت فنانين كبار للدفاع عنه ، ومنحه شهادات بأنه مسرح « النقد السياسي » أو « الضحك الهادف » ، هذا الإدعاء الذي بدأ « مسرح كاريوكا » به حياته ، فصدقه فنان كبير مثل « يوسف إدريس » وكتب مرة يقول عن مسرحية « البغل في الإبريق » أن مخرجها ومؤلفها « فايز حلاوة » قد إستطاع بحق أن يضع اصبعه على ما تهفو إليه النفوس في المسرح عام ١٩٦٧ بلغة ١٩٦٧ وسرعة ١٩٦٧ » .

وأضاف يوسف إدريس يقول : أن « فايز حلاوة » بمسرحيته « روبابكيا » و « البغل في الإبريق » قد « وجد طريقه الخاص إلى قلب الجمهور ، بحيث يستطيع بقدرة وبقوة ، أن يبقيه في حالة تَمَسْرُح تام طوال العرض المسرحي ،

مستفيداً من كل تجارب المسرح المصري ، ملبياً تلك الدعوة التي تصاعدت من الأعماق ، تطالب بخلق أشكال مصرية للمسرح ومواضيع مصرية » .

وتحمس الأستاذ « رشدي صالح » في المرحلة نفسها ، فوصف مسرحية « البغل في الإبريق » بأنها تنتمي إلى « المسرح الإنتقادي الساخر ، وتتصف بارتفاع درجة السخونة في النقد ، والسرعة في الحركة وإنتشار الموضوع على مساحة واسعة ، وقد أتيح لي أن أشاهد هذا الجنس الأدبي والفني في زيارتي لألمانيا الغربية ، ولا أظن أن « فايز حلاوة » قد تابع هذا المسرح الألماني الذي أتحدث عنه ، ولكنه يعرف عن دراية أنه يمكن أن يستجمع فن الكوميديا قوته ، ويحقق غرضه إذا ضم عنصر التسلية إلى عنصر الرأي ، وقد صنع هذا بمهارة شديدة في مسرحيته « روبابكيا » وعاد يُضيفه في مسرحيته الجديدة البغل في الإبريق » .

ولا ملامة على هؤلاء فقد إستطاع مُنَظِّرو الفن البرجوازيين أن يخلقوا - بالدعاية - من « نجيب الريحاني » فيلسوفاً ، لكن ذلك لم يُخف حقيقة مسرحه الذي حرص دائماً على أن يقدم لمجتمع السادة في المدينة موضوعاً ليسخروا منه ، وعندما كان هؤلاء السادة هم الباشوات الأتراك وتجار القطن الأجانب والإرستقراطية المتمصرة ، كانت شخصية « كشكش بيه » هي شخصيةالمصري الذي كان يجتهد في تلك السنوات - الحرب العالمية الأولى - لتأكيد ذاته ، فوقع بين براثن « نجيب الريحاني » ليقدمه موضوعاً لسخريته : رجل ضعيف أمام أي امرأة ، ساذج وغبي ومسرف ، عمدة ريفي أبله يأتي إلى القاهرة ومعه ثمن القطن فتحيط به الراقصات والعاهرات وتسرقه منه ، هكذا كانت مصر أيامها تُقدم للسادة في مسرح الريحاني .

وعندما أصبح السادة شيئاً آخر : البرجوازية المصرية الصناعية والتجارية الصاعدة - ربما كان هذا العمدة الريفي ذاته واحداً من مفرداتها - إنتقل الريحاني إلى مرحلة تقديم البرجوازي الصغير ، ابن المدينة المسحوق والمنضغط ، الذي يقع في مشاكل ضارية ثم تهبط عليه فجأة ثروة من السماء في شكل ورقة يانصيب أو زوجة ثرية تهتم بفحولته الجنسية وتسعى إليها .

والهدف في كلتا الحالتين أن يضحك السادة على من يستغلونهم ، وأن يتطهروا من أي إحساس بالإثم قد يخالجهم تجاه هؤلاء المستغلين (بالعين المفتوحة)[1] .

وقد بدأت فرقة تحية كاريوكا المسرحية عملها في أوائل الستينيات ، مستغلة شهرة الراقصة التي لمعت في كباريهات الحرب الكونية الثانية ، والتي حفظ اسمها المميز كل جنود الحلفاء الذين ألقت بهم أقدارهم إلى القاهرة في تلك السنوات ، خاصة أنها - وهي فلاحة فقيرة خرجت هاربة من قريتها - أضافت إلى إسمها لقباً أمريكياً ، إستعارته من اسم رقصة الكاريوكا أحدث وأشهر الرقصات الأمريكية في ذلك الزمن ، الذي كان فيه « السيدة تحية » موضة العصر لجنود الحلفاء في « صالة وكباريه بديعة مصابني » نضر الله أيامها ، وسقاها بالخير العميم !! .

ومنذ البداية كانت الفرقة مهددة بالتوقف وبأن تلقى مصير فرقة « إسماعيل ياسين » ، التي نشأت على أنقاضها ، فشباب بطلتها - تحية كاريوكا - كان قد أوشك على الأفول ، وأصبح صعباً أن تروج الفرقة برقصة لراقصة غرب شبابها وترهل جسدها الرشيق الذي طالما تأود على مشهد من جنود الحلفاء في ليالي السمر وسهرات الترفيه عن أبطال الدفاع عن الديمقراطية أمام جحافل النازية .

وفضلاً عن هذا ، فإن مؤلف مسرحيات الفرقة « فايز حلاوة » - المذيع السابق بإذاعة القاهرة - ليس موهوباً كمؤلف مسرحي ، وكل إمكانياته تكمن في القدرة على صياغة مشاهد تمثيلية من النمط الإذاعي الذي اتقنه في عمله الأصلي ، ثم صقلت هذه الإمكانيات من خلال التفاعل مع جمهور ذي نوعية خاصة أقبل على الفرقة أصلاً لمشاهدة الأيام الأخيرة لتحية كاريوكا في الرقص .

وسرعان ما إكتشفت الفرقة الوليدة عالماً كاملاً من « الفن المسرحي » سداه

---

(١) كان أول من قال بهذا التحليل لمسرحيات الريحاني وصدم به الإتجاه الدعائي « الذي كان يقيّم أعماله ، باعتبارها فلسفة ساخرة ، هو الكاتب الكبير يحيى حقي ، في بداية الخمسينات .

وحمته هو الجنس : يعابث غرائز جمهوره بالكلمات البذيئة ، وبالحركات البذيئة ويستخدم المؤلف تطبيقاً له الكلمة الواحدة بمعنيين أحدهما بريء للرقابة والآخر جنسي وقح للمتفرج ، وتدريجياً أصبحت صالة مسرح تحية كاريوكا ـ ككل صالات مسارح القطاع الخاص في مصر ـ مكاناً تنفجر منه ضحكات عصبية تنز شبقاً ، وتفح رغبة ، وتحول الحياة إلى ذكور وإناث ولا شيء غير هذا .

ولكن ذلك لم يكن كافياً لكي تتميز فرقة « تحية كاريوكا » عن مثيلاتها من الفرق الخاصة في وقت كانت مسارح الدولة فيه تنتشر وتغري المتفرج بثمن رخيص للتذكرة ، أيامها كان الموضوع المفضل للمسرح التجاري يقوم على « تيمة ثابتة » هي الزوج والزوجة والعشيقة ـ أو والعشيق ـ » وكانت هذه التيمة » تتيح للمستثمرين في هذا النوع من الفن الإقتصادي فرصة لأقصى الربح ، لأنها تخلق مجموعة من المواقف المعقدة ، ظن أباطرة المسرح التجاري أنها الدراما ، كما أن الموضوع بطبيعته يتيح أوسع الفرص لملأ المسرحية بالتوريات الجنسية ، وفضلاً عن هذا فهو لا يتطلب مجهوداً في التأليف أو في الإخراج أو حتى في حفظ الأدوار ، لكن هذا الموضوع كان قد أصبح بشعاً وسمجاً لدرجة أنه أدى إلى إفلاس فرقة « إسماعيل ياسين » التي ظلت أسيرة له طوال عمرها بحكم أن مؤلف مسرحياتها « أبو السعود الأبياري » كان يعيد صياغة الأوبريتات التي كان يؤلفها لكباريه « بديعة مصابني » أيام الحرب ويحولها إلى مسرحيات . وكان معظمها يدور حول هذا الموضوع ولا شيء سواه .

كانت مصر الخمسينيات والستينيات هي مصر تكوين الطبقة الجديدة ، عندما نمت شرائح جديدة من البيروقراطية البرجوازية ، أصبح « المُنَظِّم » ملك العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التقليدي مفهوماً مجرداً ، فهو لا يملك ولا يدير ملكيته ، ولكنه يسيطر على المِلكية ، التي وصفت فيما بعد بأنها ملكية الشعب ، أصله في الغالب من العسكريتاريا ، ثقافته صِفْر ، أفقه لا يتسع لأبعد من أقدامه ، التي تعودت أن تصطك مع إرتفاع كفه إلى جبهته مؤكدة شعار السمع والطاعة ونفذ الأوامر دون مناقشة ، نفذها ثم تظلم بعد ذلك . !

بحكم تكوينها ذاك ، افتقدت هذه الطبقة لكل ذوق فني حقيقي : إنها

ليست البرجوازية الأوروبية التي نمت الرومانسية على جناحها ، والتي تفاعلت مع الإنسكلوبيديين ، فولدتهم وتولدت منهم ، وربما يلخص كل شيء ملاحظة رصدها أحد الراصدين ، فحتى نمط الأثاث ، في بيوتهم كان نموذجاً لذوقهم : حجرة نوم استيل ، وحجرة صالون مودرن ، لوحات مقلدة في الكلاسيكية ، وأثاث لا معقول ، يعجبون بالكلاسيك من الموسيقى ، « وبالطشت قالي » من الأغاني ، في واحدة من تلك السنوات ـ بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ قال كبير من هؤلاء لألفريد فرج بعد أن شاهد إحدى هزليات مسرح أمين الهنيدي :

ـ شايف المسرح . . عايزين من ده ؟ ! .

وبالقطع فإن هذا الكبير قد أحرج « الفريد فرج » الذي وجد كل مواهبه تخسر في منافسة ظالمة أمام قاض لا يعرف من مؤلفي الدراما سوى « سمير خفاجي » و « بهجت قمر » وأمثالهما من مؤلفي هزليات القطاع الخاص ، فإذا علمنا أن الكبير صاحب هذا الرأي كان ـ بشهادة كثيرين ـ من أفضلهم ، أدركنا مدى وعي هذه العسكريتاريا ومدى تذوقها الفني ، لكن المسألة مع هذا لم تكن شخصية ، كانت البنية الإجتماعية نفسها تفرض سيادة فنون تلك الطبقة ، لهذا لمع « عبد المنعم مدبولي » و « فؤاد المهندس » وملوك الكوميديا من خلال موضوع كان هم مفردات تلك الطبقة وشاغلها المقيم هو الجنس !! .

من خلال سيطرة الأجهزة البوليسية وصراعها على السلطة دخل الجنس ضمن موضوعات أمن الدولة وحماية الوطن طويلاً ، وبينما كانت المخابرات الإسرائيلية تجمع أدق وأوفى المعلومات عن مصر عسكرياً وإقتصادياً ، كانت المخابرات المصرية مشغولة بجمع أوفى المعلومات عن فسيولوجيا الأعضاء الجنسية لكل المهتمين بالعمل العام[1] . وبرغم أصولهم العسكرية فقد إفتقدوا للخصائص السيكولوجية لفرسان العصور الوسطى ، وتبقى لديهم الوهم بأنهم مقبولين لدى النساء .

---

(١) مصطفى أمين ، شريك هذه الأجهزة ، والمتمرد عليها ، ثم ضحيتها كتب يقول أنها كانت تعلم بالموعد الأسبوعي الذي يلم فيه الجنرال موشى ديان بعشيقته ، في الوقت الذي جهلت فيه تماماً بخطته لضرب المطارات المصرية في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

وقد ثبت فيما بعد ـ وفي محاكمات المسؤولين عن نكسة حزيران ١٩٦٧ ـ أن المؤسسة العسكرية المصرية كانت غارقة لأذنيها في المخدرات والخمر والنساء وكل مظاهر الإنحلال الخلقي . وبرغم ذلك كانت مؤسسة طويلة اللسان فاجرة الإدعاء . كانت تملك مجموعة من الكهنة وفريق من الجلادين . نجح الكهنة في خلق أجهزة دعاية عملاقة قامت بعملية غسل مخ ضارية ومستمرة ، وبأسلوب مقتدر ، بينما تكفل الجلادون ـ أكثر من ٢٠ جهازاً للرقابة والتصنت ـ بالتصدي لمن يقاوم محه عمليات الغسيل .

في تلك السنوات تقدم المسرح التجاري ليطرح إيديولوجية تلك الشرائح من البرجوازية ، أو على الأقل ليكون رافداً هاماً من روافد تكوين تلك الإيديولوجية ـ التي رفعت شعار « شايف المسرح ؟ . . عايزين من ده » ذلك أن هذا النوع من المسرح كان قد توصل ـ بالتجربة والخطأ ـ إلى إشباع كل ما تريده وتتطلبه، إنه لا يرضى مزاج مفرداتها الشخصي فحسب ، ولا تتطهر بما تراه على خشبته فقط ، لكنه أيضاً كان أنفس السلع التي صدرتها إلى الجماهير الشعبية ـ وخاصة في المدن ـ من خلال التليفزيون والإذاعة وتكتلت وسائل الإعلام مجتمعه لتحويل نجم هذا المسرح إلى أبطال لا يخلو برنامج إذاعي أو تلفزيوني أو صحيفة أو مجلة من أخبارهم وتصريحاتهم وصورهم ، الأمر الذي مهد الجو تماماً لكي يؤثر بوسائله ، ويساهم مساهمة إيجابية في عملية « غسيل المخ الطبقي » التي كانت تجري آنذاك بهمة لا تعرف الكلال .

بطريقة ما وبشكل متكرر لا يخلو من الحاح ، خلق هذا المسرح « دويتو القرد والحسناء » « أو ثنائي الرجل القبيح الخلقة والمرأة الجميلة . الرجل فقير وتعس وسيء الحظ ، والمرأة حسناء وبيضاء وغندورة وصوتها حسي وشكلها جنسي ، ليس صدفة أن معظم ملوك الكوميديا المصرية من الرجال الذين يفتقدون للوسامة : « نجيب الريحاني » و « إسماعيل ياسين » و « عادل إمام » و « أمين الهنيدي » و « فؤاد المهندس » بينما معظم بطلاتها نماذج جنسية نسبياً : **شويكار وميمي شكيب ونيللي وبوسي وصفاء أبو السعود وهالة فاخر** . هذا التلازم خلقته التجربة العملية التي أكدت أن الثنائي بهذا الشكل يرضي شيئاً ما لدى المتفرج ، فالمرأة الجميلة الغندورة الثرية ، تقع في حب هذا الرجل القرد

وتشتهيه ، وتفصله عن غيره من أبناء طبقتها المفتقدين للذكورة ، ذوي الملامح الأنثوية غالباً ، فالفقير المسحوق رغم فقره الناتج عن سوء الحظ ـ وليس عن الإنتهاب الطبقي ـ يملك جاذبية جنسية خاصة لنساء الطبقات العليا .

وفي البلاد المستعمرة تنصرف التناقضات الطبقية ـ عند نقص الوعي وإفتقاد وسائل وأساليب النضال ـ الى دروب فرعية وقد رصد « فرانز فانون » ـ عند تحليله لأحلام شعوب المستعمرات ـ أن رجال هذه الشعوب يحلون تناقضهم مع المستعمرين من خلال أحلام جنسية يضاجعون خلالها نساء من يقهرونهم ، لدرجة يتكون معها مزاجهم الجنسي مرتبطاً بالأشكال المميزة لنساء هؤلاء المستعمرين ، وبهذا الحل المزيف يوازن ساكن المستعمرة المسحوق والمستغل والمتهب نفسه سيكولوجياً ، وهذه بضاعة يمكن أن يصدرها إليه من يمارسون القهر الطبقي ـ من الخارج أو الداخل ـ بذكاء شديد ، لذلك نجحت سينما البرجوازية المصرية في ترويج هذه الفكرة، فالبروليتاري أو الفلاح دائماً ذو فتوة جنسية ، بينما الرأسمالي عنين بشكل دائم ، وبينما يُغرق العامل في أحلام مزيفة بالحلول محل الرأسمالي في فراشه فإن الرأسمالي ينتهز هذا الغياب عن الوعي لينهب عرقه .

ببساطة ودون مجهود يذكر ، وتَعَلُّماً من التجربة ، نقل المسرح التجاري المصري تلك « التيمه » لتكون قاسماً مشتركاً أعظم لكل مسرحياته ، موازناً بها تناقضات الطبقة الجديدة مع الرأسمالية التقليدية من ناحية ، وتناقضات هذه الطبقة مع الجماهير الشعبية من الناحية الأخرى .

كانت الطبقة الجديدة ـ التي إنحدرت في الغالب من أصول برجوازية صغيرة في الريف والمدينة ـ قد جاءت بتناقض تسبي مع الرأسمالية المصرية التقليدية ذات الأصول التركية والجركسية ، لذلك وضعت محل التطبيق العملي أحلامها القديمة بوراثة نساء تلك الطبقات وأغرقت نفسها في طوفان من الممارسات الجنسية المبتذلة الفاقدة لأي حس إنساني حقيقي ، وفي الجانب الآخر كانت الطبقة الجديدة تقوم ـ بشكل خاص ـ بدور الطبقات الرأسمالية ـ التقليدية في الإستيلاء على فائض قيمة العمل ، وهو ما جعلها تدرك أن تصدير هذه

الفكـرة إلى الطبقـات الشعبية المستغلة والمنتهية يفيد في تسـطيـح وعيهـا الـطبقي ويساهم بفاعلية في عملية غسيل المخ الطبقي .

وربما لنفس السبب ناصب المسـرح التجاري الثقـافة العـداء معبراً بـذلك عن رفضه للتمييز الطبقي وللوعي الطبقي ، ففي معظم مسرحياتـه ، شخص ما مثقف يلقى بكلمـات لا معنى لهـا ، غـير مفهـومـة في الغـالـب ، عن الإنغـلاق الإستيطاني في الهيولي الشائع الـلامنضبط مع الـواقع ، وكـأن هذا النمـوذج يعبر عن أحقاد متعددة لدى شرائح الطبقة الجديدة تجاه الوعي الطبقي .

وكان هناك التكنوقراطيين الذي غـرقوا في تخصيصـاتهم برعب حقيقي من أي وعي قد يدفعهم لإتخاذ موقف ، لـذلك كـرهوا أي إهتمـام خارج نـطاق ما تخصصوا فيه .

وكان هناك العسكر ضيقي الأفق والجهلة أصلاً ، والذين يرضي غرورهم ويخفف من عقد النقص لديهم أن يصبح المثقف موضـع سخريتهم بكلمـاته التي لا معنى لها ، وعزلته عن الحياة .

وجـاء هذا النمـوذج ليلعب نفس الدور المزدوج : فهـو يعبـر عن أحقـاد الطبقة الجديدة تجـاه الثقافـة والمثقفين . . . وهـو أيضاً يقـدم للجماهـير الشعبية الثقافة والوعي بإعتبارهما أوبئة ينبغي تحصين النفس منها .

ولأن المصر كان عصر معابثة الغرائز الدنيا واللعب على التناقضات ، فقد حلت المبـاهاة القـومية محـل كـل شيء ، وأصبحت الصحف مصـدراً لأكـاذيب تحـاول تصوير مصر كـما لو كـانت تحرك سيـاسة العـالم ، وهنـا تـطوع المسـرح التجاري ليقدم المصري بهذه الصورة الغربية ، المصري كقومية ـ في منظوره ـ هو فارس العالم الجنسي فحيث تقوده أقدامه تفتح له فحولته الجنسية الطريق ، يهزم بهـا العالم ويسـوده ، ومن خـلال الإنصيـاع لهـذا الحلم الكـذوب حـل المسـرح التجاري كل التناقضات ، مغـرقاً الجمـاهير في أفـظع أشكال التسـطيح والجهـل نافياً عن وعيها جرائيم الطبقية بمختلف أشكالها ، أن أوروبا المتقدمـة تكنولـوجياً وحضارياً ـ برغم رأسماليتها ـ تخسر في صراع التنافس الجنسي مع مصر المتخلفة

وشبه الإقطاعية . . تماماً كما يفوز البروليتاري على الرأسمالي في صراع أحداث التشنجات المهبلية .

في تلك السنوات كانت كرة القدم تلعب نفس الدور ، تحولت من لعبة رياضية إلى مؤسسات ثابتة وبالغة التأثير وخاصة بالنسبة لسكان المدن ، خلقت لنفسها أبطالها ونجومها وصحافتها وأعلامها ، ووصلت إلى درجة الإندماج مع السلطة السياسية العليا ، لاعبة نفس الدور المزدوج : إرضائهم وتسطيحنا[1] .

تلك كلها بعض مظاهر اللعبة التقليدية ، لعبة الحكم بالكاهن والجلاد ، « محمد حسنين هيكل » و « فؤاد المهندس » من جانب و « شعراوي جمعة » و « المباحث العامة » من الجانب الآخر . وما يتغير هو الوجوه فقط لذلك يجيء علي أمين وفايز حلاوة ، ويجيء معهما خلفاء البرجوازي التعس الحظ شعراوي جمعة !

ومن البداية أضاف « فايز حلاوة » شيئاً جديداً إلى مسرحه ، هو النقد السياسي . وبالتجربة والخطأ ، أدرك أن هذا النقد ـ بنوعية خاصة ـ مطلوب ومرغوب ، ثم هو مُرْبح أساساً .

كان إفتقاد الطبقات المصرية ـ وخاصة الشعبية ـ المستمر لنظماتها الطبقية الديمقراطية ـ سياسية وإقتصادية ـ قد جعل المشكلة اللاديمقراطية مرضاً مستوطناً كالبلهارسيا والإنكلستوما ، لذلك سارع الكهنة يضيفون توابلاً جديدةً لقاموس الكهانة ينفسون من خلالها عن البخار المحبوس ، فبدأوا لعبة تطريز المسرحيات بفكاهات تنتقد بعض الظواهر الجزئية والهامشية التي لا تتعرض لأسس النظام ولا تخل بديمومته ، مقدمة تلك الظواهر كأعراض جانبية فلا بأس من السخرية من طوابير الجمعية التعاونية ، حيث تقف جماهير الشعب الكادح بالساعات في الشمس للحصول على إحتياجاتها من السلع الغذائية ، ولا مانع من التفكه على

(١) كتب الناقد الرياضي عبد الرحمن فهمي كتاباً صغيراً عنوانه « الكورة والسياسة » [دار الشعب ـ القاهرة ١٩٧٧] يتضمن أقاصيصاً منحلة حول الإهتمام الهستيري بكرة القدم على صعيد القيادات السياسية والعسكرية العليا للبلاد حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

سرعة تغيير القوانين أو التنديد بالإنتهازيين ، كأن هؤلاء شيء آخر غير الظاهرة بمجملها ، ليس أساس بنيانها ، ملايين من التفاصيل الصغيرة تقدم معزولة عن ظروفها وأوضاعها فتبدو المشكلة الإجتماعية في مصر كأنها مشكلة أخلاقيات لا مشكلة بنيان إجتماعي متكامل يقوم على الإستغلال ويعمل على تكريسه .

كل ذلك في نفس الجو والإطار والأقاليم التي تعودها المسرح التجاري ، ودون إبتعاد عنها .

إن « يحيا الوفد » ليست صيحة جديدة ، ولن تكون الأخيرة ، ومن الخطأ أن يتصور أحد أنها مسرحية تهاجم السوفييت أو يسرع بالهجوم عليها لهذا السبب ذلك أنها أخطر من ذلك بكثير وأهم من ذلك بكثير[1] .

إن كثيرين من الذين تعودوا أن ينظروا إلى الفن بمقياس الجمال سيحتقرون بلا شك إبتذال هذه المسرحية وتفاهتها ومللها وإنحطاط حوارها أخلاقياً .

وإن كثيرين ممن تعودوا أن ينظروا إليه بمقاييس السياسة ، سيسدون أنفسهم تقززاً من رائحة مضمونها الكريه ، لكن الذين يجهدون للنظر في ظواهر الواقع المصري في المرحلة الراهنة ، المهمومون ببرجوازية مصر الغربية الشأن والمتبت والأصل والمستقبل ، هؤلاء ينظرون إلى « يحيا الوفد » باعتبارها وثيقة بالغة الأهمية . ليس المهم عندهم أنها مسرحية لأنها ليست كذلك ، ولكن المهم أنها مانيفستو السماسرة والكومبرادور ملوك العصر الجديد .

من هم الفاسكوتيين ؟

مع إفتتاح الستار تغني الجوقة لمواكب القادمين لمصر حاملين الرخاء والرفاهية ، معلنة أن مصر تفتح ذراعيها لهم ، لأنهم يأتون لها بالخير العميم ،

---

(١) تعرضت « يحيا الوفد » إلى هجوم يساري كاسح شنته الأقلام الناصرية والماركسية في بعض المنابر التي كان لهم بها بعض نفوذ حتى ذلك الحين ، ومنها مجلات « روز اليوسف » و « الطليعة » وقد تركز النقد اليساري للمسرحية على الدفاع عن الصداقة المصرية السوفيتية ، وإستعراض معونات السوفييت لمصر . راجع مقال خيري عزيز - الطليعة القاهرية - ١٩٧٥ .

ثم يتقدم « أبو القاسم » أمين الإتحاد الإشتراكي بقرية « كفر السلام » ليقدم لنا نفسه ، فنتعلم منه أن وفداً أجنبياً من بلد صديق أت لزيارة كفر السلام ، ولسنا في حاجة إلى مجهود لنعرف أن هذا الوفد وفد سوفيتي ، فمذيعة التليفزيون التي تساعد « أبو القاسم» في التعريف بالوفد تتحدث عن جمهورية « فاسكونيا » الديمقراطية التي جاء منها الوفد ، فتقدم لنا ملعومات عن الإتحاد السوفيتي ، من حيث عدد السكان والتضاريس والمناخ ، واللافتة التي تعلقها القرية بعد ذلك ترحيباً بالوفد كتبت بحروف روسية .

على لسان « أبو القاسم » نعلم أن دولة « فاسكونيا » دولة صديقة تساند مصر في الأمم المتحدة وتستخدم الفيتو لصالحها في مجلس الأمن ، وعندما يقدم الوفد بعد ذلك ، نعرف كل من أفراده ، بلقب « الرشيق » ، وهو تحريف غير ذكي للقب « الرفيق » ، ثم أننا نكتشف أن الماكيير قد لعب في وجوه الممثلين الذين اختيروا أصلاً بحيث يعطون - بمكياج قليل - تأكيداً بأنهم سوفيت ، بملامح وجوههم وأجسادهم المميزة .

وإذن فإن المسرحية تختار هذا التفاعل بين الشعبين « المصري » و « السوفيتي » لكي تبدي فيه رأياً ، وعلينا أن نفهمها لا بإعتبارها عملاً فنياً - لأنها ليست كذلك أصلاً - ولكن باعتبارها إتجاه سياسي ، بصرف النظر عن تقييمنا لأصحاب الرأي أنفسهم ، ودون إعتداد بتاريخهم - الذي قد لا يرضينا - ودون أن يحول بيننا وبين ذلك علمنا بأنهم ليسوا من أهل ذلك كما يقول أساتذة الفقه ، فكل تلك التحفظات لا تنفي أن هذه المسرحية ترضي جهات رسمية - أو شبه رسمية - ، وتعبر عن رؤاها ورؤى الشرائح الإجتماعية التي تنتمي إليها وتمثلها[1] .

---

(1) كان متواتراً آنذاك ، أن « فايز حلاوة » من الحلقة الضيقة التي تشارك السادات جلساته الخاصة ، ومنها إستوحى مسرحيته ، بل قيل أن كثير من النكات التي تتضمنها المسرحية تعبير عن آراء هذه الحلقة الضيقة في الإتحاد السوفيتي . وكان السادات كما قال الذين يعرفونه ، يتأثر إلى حد كبير بآراء المقاول الكبير عثمان أحمد عثمان ، الذي كان قد أصبح حما ابنه . ويلاحظ أن تجيا الوقد ، انتجت وعرضت بعد حرب أكتوبر ، وعودة العلاقات المصرية الأمريكية ، وإنتعاشة الطبقات القديمة .

ولا ينبغي أن نكون ضَيِّقي الأفق ، فلا نرى من المسرحية إلا أنها هجوم على شعب صديق وعلى نظام إجتماعي يجوز إحترام خصومه ـ ألد خصومه ـ ويخيفهم منه ويرعبهم بما حقق وأنجز . إن ذلك واردٌ بالقطع ، ولكن « يحيا الوفد » باعتبارها مانيفستو سياسي لطبقة اجتماعية ، لا تقصر جهدها على تلويث هذا الشعب الصديق ، ولا مجرد هجائه بطريقة فجة ومبتذلة ، ولكنها تبدي رأياً في حاضر مصر ـ والمنطقة العربية ـ وفي مستقبلها . وينبغي إذا أردنا أن نشخص الإتجاهات السياسية للشرائح الإجتماعية التي تمثل المسرحية رؤاها وإتجاهاتها أن تفهم هذا الرأي بشكل كامل وصحيح .

إن الذين تصدوا للمسرحية بإعتبارها نصاً يهاجم السوفييت كانوا محقين لا ريب ، لكن إقتصارهم على هذا الجانب من المسرحية لم يقنع كثيرين من الذين تقصر عواطفهم عن هذا الود الشديد تجاه الشعوب الصديقة لأمتنا العربية ، فتظل عواطفه محدودة أو يلحقهابعض العقم هؤلاء الذين يزعمون بأنهم يحبون أوطانهم فقط ، وبرغم أنه لا تناقض هناك في الرؤية الصحيحة بين حب الوطن ، وحب أصدقائه ، وبرغم أن من يحبون السوفييت لا يحبونهم إلا لأنهم يساندون ويدعمون قضايا الشعوب العربية ، برغم ذلك كله فإن إقناع المواطن العادي والوطني التقليدي ـ غير الإشتراكي ـ بأن المسرحية تقدم رؤية معادية للوطنية المصرية وللقومية العربية ، وتدعو إلى مستقبل تُلحق خلاله أقطار عالمنا العربي بالفُلْك الأمريكي ، ما زال هو الإطار الصحيح للتصدي لمانيفستو السماسرة والكومبرادور . لقد استثمرت إدارة المسرح موقف الذين هاجموا هذه المسرحية لأنها هاجمت السوفييت فسارعت تعلق على واجهتها لافتة مبتذلة تقول فيها « مسرحية مصرية ١٠٠٪ لا شرقية ولا غربية » متهمة من نقدوها بأنهم ليسوا وطنيين . . . وهكذا رمونا بدائهم وانسلوا .

نحن إذن في قرية « كفر السلام » ، إنها تبدو « مصر » ، فاختيار الإسم نفسه له دلالته ، والقرية كما نفهم من « أبو القاسم » مشغولة بالإستعداد لإستقبال « الوفد الفاسكوني » القادم من دولة فاسكونيا الديمقراطية الصديقة ، ومذيعة التليفزيون قد انتهت من تقديم معلوماتها عن الدولة الصديقة ، والسيد

أبو القاسم - أمين الإتحاد العربي بالقرية - قد أعد كل شيء ، إنه يبدو آلة صماء لا تفهم ولا تنفذ إلّا ما لُقِّن لها من نصوص وتعليمات .

من القاهرة أُرسِلت له الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي كافة التعليمات : الخطبة التي يلقيها ترحيباً بالوفد ، ونص الشعارات التي يكتبها على لافتات باللغة العربية ، واللغة الفاسكونية ، والتعليمات تتضمن كل شيء ، حتى نوع الوجبة التي سيأكلها الوفد الصديق .

ويدخل مأمور الشرطة لكي يطمئن على تنفيذ التعليمات ، وعلى الفور يؤكد له « أبو القاسم » أن كل شيء على ما يرام ، وأن اللافتات أُعدَّت ، ونعرف أنها أعدت بالإكراه ، إذ كان خطاط القرية محبوساً في مركز الشرطة بتهمة التعدي على أحد المواطنين ، ونتيجة لتدخل أبو القاسم ، تغير وضع المواطن المظلوم ، فأصبح بقدرة قادر ظالماً ، وأصبح الخطاط هو المُعتدى عليه ، فاعتذر له المواطن وتنازل عن شكواه ، ومقابل ذلك كتب الخطاط اللافتات « بطيب خاطر وبالتراضي » كما ذكر أبو القاسم .

وإذ تحل تلك المشكلة تبرز مشكلة أخرى ، إذ يتبين من التعليمات الواردة أن الوفد الزائر ، يضم إمرأة وأن على « كفر السلام » أن تتيح لها لقاء مع التنظيم النسائي بها ، ولما لم يكن هناك تنظيم من هذا النوع في القرية ، فإن أبو القاسم يتطوع لحل المشكلة بأسهل الطرق ، فيرسل في إستدعاء « رئيفة » زوجة « عبد الودود » ، ويقترح أن تجلس في ركن من أركان المكان حاملة لافتة كُتب عليها : « التنظيم النسائي » ، وأن تنضم إليها مذيعة التليفزيون ، وبذلك تحل المشكلة ويخلق التنظيم النسائي من العدم .

وتدخل « رئيفة » - تحية كاريوكا - إلى المسرح ، مقدمة لنا نفسها باعتبارها ضحية المعسكر الإشتراكي بكل دوله وأحزابه ، فمنذ اللحظة الأولى لدخولها تعلن ريبتها من الدعوة ، فعند زيارة الوفد البلغاري للقرية - في زمن سابق - إقتنص أبو القاسم منها ديكاً رومياً كانت تملكه فأطعمه للوفد ، وعند زيارة الوفد الروماني وقعت على رأسها مصيبة أخرى ، ويوم زار السيرك الروسي القرية أجبرت على دفع جنيه كامل - وهي الفقيرة - لكي تشاهد « شوية حيوانات

روس » ! .

وبعد مجهود تقتنع رئيفة وتجلس حاملة اللافتة معلنة أنها لن تدفع فلساً واحداً ولن تضحي إلا بحمل اللافتة .

ويقبل الوفد على غير موعد - دون مترجم - ويرتبك الجميع ، ويقف شاب نعرف أن اسمه « شِحْتَة » . يحمل في عنقه لافتة بعنوان « التقدميون المصريون يرحبون بالوفد الفاسكوني » ولكن أهل القرية يطردونه فيفر هارباً ، وتبرز مشكلة : كيف يتفاهم الوفد مع فلاحي كفر السلام ، وقد تأخر المترجم ، وأفراده لا يتكلمون سوى الفاسكونية - وأهل القرية لا يعرفون سوى العامية المصرية ، وهكذا يسارع الأهالي بإلقاء أغاني هزلية من تلك التي تتردد في ملاهي شارع الهرم مثل « السح الدح » و « المفة النقة » . ولأن الفاسكونيين قوم بلهاء ، فهم يتصورون أن الأصدقاء المصريين ينشدون نشيد مصر الوطني ، فيقومون بإلقاء نشيد بالغ الحرارة ، ومن الصدف الغريبة أن النشيد سوفييتي .

ومنذ اللحظة الأولى - نكتشف أن الوفد - الذي يتكون من أربعة رجال وامرأة - يضم رجالاً زريبي الهيئة ، وجوهم سمينة متكورة كالدببة ، ورابعهم طويل وأعرج ، والمرأة تبدو بلهاء ، وهم جميعاً ذوي كروش ضخمة ، خاملين ويفتقدون للنشاط ، لا يعرفون كيف يضحكون ، كلامهم زعيق ، وظلهم ثقيل .

وتتعقد مشكلة الإتصال بين الوفدين بسبب حاجز اللغة ، وتعلق « رئيفة » على ذلك مُترحِّمة على أيام الإحتلال الإنجليزي لمصر ، لقد عاش الإنجليز سبعين عاماً في مصر ، وتعلم جنودهم العامية المصرية بسرعة ، وتعلم المصريون الإنجليزية في غمضة عين ، بينما هؤلاء الفاسكونيين لم يعلموا أحداً ولم يتعلموا من أحد ، وتدليلاً على ذلك لم يتذكر أحد الواقفين أن هناك شاباً من أبناء « كفر السلام » حصل على الدكتوراه من « فاسكونيا » ، وإذ يحضر نكتشف على الفور أنه جاهل لم يتعلم كلمة واحدة من الفاسكونية خلال ثلاث سنوات أقضاها هناك ، وبرغم ذلك حصل على الدكتوراه في الأقنعة المسرحية . وتصل في هذه اللحظة برقية من مترجم الوفد تعلم منها أنه تأخر

لعذر قاهر ، ولكن البرقية تكشف عن مدى علمه بالعربية فهي ركيكة تكشف عن . . أنه جاهل ككل أهالي قاسكونيا وككل من تعلموا فيها .

ويصبح لا مفر هناك من إبتكار برنامج لتسلية الوفد ، بدلاً من الصمت وإنتظاراً لحضور المترجم ، وتقترح « رئيفة » استدعاء زوجها « عبد الودود » ومعه « مسْعَد » للترفيه عن الضيوف ، ولمجرد ذكر اسم « مسْعد » أمام أهل القرية يبدو الخجل على الوجود ثم نفهم السبب حين نعلم أن « مسعد » هذا هو « تيس » ـ ذكر ماعز ـ وأن رئيفة و« عبد الودود » يتعيشان من تأجيره لمن يريد من أهالي القرية لكي يمارس الجنس مع ما يملكون من إناث الماعز ، إستجلاباً للنسل ، وتنفجر على خشبة المسرح ألفاظ من تلك التي تخجل المحترفات من النساء من قولها ، تتضمن ثوريات وتشبيهات جنسية مبتذلة .

ويدخل عبد الودود ـ قايز حلاوة ـ ومعه « مسعد » ليحولا المشهد إلى فاصل من جلسات الحشاشين ، « فعبد الودود » فخور جداً بالفتوة الجنسية التي يحوزها ذكر الماعز الذي يملكه ، والذي يرضي كل إناث الماعز في القرية ، مقابل خمسين قرشاً للقفزة الواحدة، والذي يرى عبد الودود أنه قادر على إرضاء إناث الإنسان أيضاً ، فهو ـ في منظوره ـ لا تهتمن إلا بهذا وحده .

وتتعقد المسألة عندما يكتشف « أبو القاسم » أمين الإتحاد الإشتراكي ، أن هناك تعليمات جديدة وصلت من الأمانة العامة بالقاهرة ، تنص على ضرورة تناول الضيوف الغذاء على أن تكون المائدة مكونة من « جدْي » ـ أو ذكر ماعز ـ ، وبالرغم أن هناك أكثر من جدي في القرية ، أحدها لدى أبو القاسم نفسه ، والآخر يملكه مأمور المركز ، فضلاً عن ثالث يملكه أحد أهالي القرية ، وأخيراً الجدي « مسعد » ، الذي يملكه عبد الودود وزوجته رئيفة ويتعيشان منه ، على الرغم من ذلك كله فإن « أبو القاسم » يجري القرعة لاختيار الضحية التي سيلتهمها الوفد القاسكوني بطريقة عمدية ومغرضة ، إذ كتب اسم الجدي « مسعد » في كل أوراق القرعة ، وإذ يحتج « عبد الودود » و« رئيفة » على ذلك، يتدفع أبو القاسم معلناً أن هذه التضحية في سبيل الأصدقاء الذي يقفون بجانبنا في مجلس الأمن ويساندوننا ويستخدمون الفيتو لصالحنا . . والذين يقفون

مع القضية ومع البلد في محنتها ، إذ ذاك تهتف رئيفة :

ـ إذا كان عشان البلد يبقى بالسم الهاري يا أولاد الكلب ! .

ويأكل « أولاد الكلب السوفييت » الجدْى ، يحتلون بيت « رئيفة » و « عبد الوقود » ، ويخرجون بعد المأدبة يمسحون على كروشهم الضخمة ويعبرون عن سعادة بالغة بالطعام ، ويبدون أمامنا كائنات جائعة لا تأكل في بلادها ، وكأنها أتت خصيصاً لكي تأكل ! .

وبعد الغذاء ، وعلى إثر وصول المترجم ، تبدأ حفلة التعارف بين أهالي القرية والوفد الصديق ، وساعتها نكتشف شخصية المترجم الفاسكوني ، من خلال صورة كاريكاتورية لرجل جاهل يتفاصح وهو لا يعرف كلمة وحيدة صحيحة من اللغة العربية ، فهو يقول « أيها السيدون » بدلاً من أيها السادة ، ويقول « هذا الحَيّوَن » بدلاً من « هذا الحيوان » .

إنه باختصار نموذج للجاهل المتعالم . أحد الوجوه المتعددة لعالم الأصدقاء الأغبياء !

وجه آخر لهذا العالم نراه عندما تبدأ حفلة التعارف ـ كما تنص التعليمات الرسمية التي جاءت من القاهرة ـ فالمترجم يقدم أعضاء الوفد الفاسكوني بشكل يضحكنا منهم ، أن أسماءهم تبدو طويلة ومركبة وتتضمن مقاطع يسهل عزلها وحدها لإعطاء دلالات يظن مؤلف المسرحية أنها مضحكة ، بعضها أسماء للفضلات البشرية ، أو ألفاظ جنسية أو ما يشبه ذلك ، وهم ـ كما يقدم المترجم ـ يحملون صفاً طويلاً من المؤهلات العلمية التي تبدو في نظر الفلاحين المصريين لا معنى لها ، إنها تبعث على الضحك عندما يترجمها المترجم الجاهل المتفاصح ، إن الكانديدات والدرجات العلمية في علوم الطبيعة والكيمياء والذرة والفضاء والإقتصاد التي يقدم بها المترجم أعضاء الوفد تبدو لجمهور الصالة تافهة : نوع من السخافة ، قوم مضحكون يضيعون أعمارهم فيما لا يفيد ، ولا يدل مظهرهم على أنهم يحصلون كل تلك الشهادات وحتى لو كانوا يحملونها فهي في نظر المؤلف تؤكد أنهم ثقيلوا الظل ، ويفتقدون لخفة الدم ، ولا يتقنون

اللعب بالورقات الثلاث ، أو الكسب من المتاجرة بالفتوة الجنسية .

ويرفض « عبد الودود » أن يستمر المترجم في تقديم أعضاء الوفد الفاسكوني بالتتابع ويصر على أن يتم التعريف بالتبادل : واحد من أهالي القرية وواحد من الوفد . هنا تبلغ المهزلة قمتها : لا قيمة لشيء عند السماسرة ، ولا قيمة لشيء عند الكومبرادور ، فأهل كفر السلام أو المصريين - يبدون على لسان « عبد الودود » مليئين بالفضائل العظيمة ، فهذا يحمل درجة الدكتوراه من أكاديمية المعلم زلطة في النصب والفهلوة ، وهذا خبير في التسول من جامعة « أبو طشت » ، وهذا يحمل درجة الـB.S.C في العباطة والهيافة والتفاهة والخيبة ، إنهم باختصار قوم بلا فضائل إلاّ البلاهة ، بالغوا الغباء ، ميزتهم الوحيدة أنهم فرسان العالم في الفحولة الجنسية ، في الذكاء الرخيص ، إنّهم يستطيعون أن يعبوا الهواء و« أن يطلونه دوكو » كما تقول أغنية مبتذلة ، رفعت من شأن الإيديولوجيست« أحمد عدوية » مغني السماسرة في ملاهي شارع الهرم .

ولأن السماسرة يستطيعون أن يبيعوا المطر والهوا والشمس ، ويملكون القدرة على طلاء الهواء بالدوكو ، فإن « الإستشهاد » في رأيهم سخافة وبلاهة سواء كان الشهيد سوفييتياً أو فلسطينياً أو مصرياً : أن يموت الإنسان في سبيل قيمة فوق ذاته شيء لا يصدر في منظور السماسرة إلاّ عن مجانين ، وهكذا يتقدم المترجم « الفاسكوني » ليعرف أهالي « كفر السلام » بالمرأة الوحيدة في الوفد الفاسكوني فيذكر أنها أم لسبعة من الشهداء سقطوا في سلسلة من الحروب يذكرها المترجم ، بدءاً من حرب التحرير الوطنية ، وإنتهاء بحرب مقاومة النازية . وبعد ذكر إسم كل واحدٍ من أبنائها تقاطع أم الشهداء المترجم باكية بدموع غزيرة تأثراً بذكرى الإبن الذي إستشهد . لكن « عبد الودود » - الذي كان جالساً في مواجهتها منذ بداية دخولها يبادلها وتبادله نظرات جنسية بالغة الوقاحة والدلالة - يخاطب جمهور الصالة مؤكداً أنه وحده الذي يعرف ماذا تريد تلك المرأة ، وفي وهج نظراته يتحرك بكاء المرأة الى فحيح من ذلك النوع الذي تدعو به الأنثى ذكرها إلى المضاجعة ، وبصوت عال يترحّم عبد الودود على مسعد - ذكر الماعز الذي استشهد وأكله الوفد الفاسكوني - إذ لو كان حياً لأرضى شبق أم الشهداء :

ودخولاً في المنافسة مع الوفد الضيف ، يُعَرِّف « عبد الودود » المرأة الوحيدة في الوفد المصري ممثلة التنظيم النسائي الوهمي وشريكته في الإرتزاق من فحولة المرحوم « مِسْعد » : زوجته رئيفة ، إنها الأخرى أم لسبع شهداء ، لكنهم جميعاً توفوا في معارك وهمية : معركة « الجِدْي الكبرى » ومعركة « أبي قير الجوية » ، معارك لم تحدث أبداً ولم يسمع عنها أحد في التاريخ القديم أو الحديث ، وتبلغ المهزلة ذروتها - مرة أخرى - إذ يتحدث « عبد الودود » عن وفاة أحد الأبناء في معركة ذات اسم هزلي ويردف « استشهد بعد أن حطم للعدو مجنزرتان وسبع آليات » مستخدماً في ذلك مصطلحات ونصوص البلاغات العسكرية للمقاومة الفلسطينية ، تلك التي يعرفها الشعب المصري لأنها متميزة عن نظيرتها المصرية .

بعد فترة من الوقت تصبح « كفر السلام » قرية عظلمة مقهورة . ففي بداية الفصل الثاني نرى قوانين العصر الجديد في القرية المصرية ، عصر الإحتلال الفاسكوني « والقوانين لافتات معلقة على جدران المنازل وهي تمنع كل شيء : الكلام ممنوع ، والصمت ممنوع ، والجلوس ممنوع ، كذلك الوقوف ، كل شيء يبدأ بكلمة : لا . لا تضحك . لا تبكي . لا تكلني ! .

لقد أصبحت « كفر السلام » سجناً كبيراً توأد فيه الحرية ، ولا أحد يدري لماذا جاء الوفد ؟

وبينما يقول « أبو القاسم » أن الفاسكونيين جاءوا لإقامة مشاريع فإن القرية لا ترى شيئاً لأن كل المشروعات تحت الدراسة ، والقرية تحلم بالخير فلا تجد خيراً ، وتغرق في معادلة إقتصادية صعبة يقوم ممثل الإتحاد الإشتراكي بشرحها : فدولة فاسكونيا عن - طريق وفدها - تستورد منا القطن وتصدر إلينا الماكينات . التي تعمل في المصانع ليُصدِّر إنتاج المصانع إلى « فاسكونيا » فترسل إلينا قمحاً .

ويسأل الفلاح :

- هل يزرعون القمح في فاسكونيا .

فيجيب أبو القاسم :

ـ لا إنهم يستوردونه من أمريكا ويصدرونه إلينا .

ويرد الفلاح :

ـ ولماذا هذا كله . . لماذا لا تستورد القمح من أمريكا مباشرة ؟ !! .

في مواجهة هذه المشاكل تفكر « رئيفة » و « عبد الودود » ـ بعد أن فقدا مصدر رزقهما ـ الجدي مسعد ـ في الهجرة إلى الخارج وتتذكر «رئيفة» أن لها ابن أخ اسمه « فرج » كان قد هاجر إلى أمريكا قبل عشرين عاماً وفي جيبه خمسة وعشرين قرشاً فقط ، واختفت أخباره ، وتلح في أن يرسل إليه « عبد الودود » برقية علهم يرحلون إليه ، ويعلق « شحته » على هذا الحلم بأنه يعكس رغبة في الارتماء في أحضان الإمبريالية ، فيطرده الفلاحون ويشيعونه بالسباب خارج خشبة المسرح .

و « شحته » ذلك الذي يعلق لافتة « التقدميون المصريون » هو اليساري المصري ـ كما يراه الفيلسوف الكبير فايز حلاوة ـ وهو يقذف به في وجوهنا كل عشر دقائق ليقول كلاماً غير مفهوم ، يردد كالببغاء ألفاظ « البرجوازية » و « الإمبريالية » و « التقدمية » و « الرجعية » ، ويصوغ منها جُملاً يفتح لها الفلاحون أفواههم عجباً ودهشة وغباء ، فهم لا يفهمونه ، وهو يهاجمهم ، إنه يبدو وحيداً لا أحد معه ، وهو دودة كُتب ، ثقيل الظل إلى درجة مقززة .

ومع تعقد الموقف وتأزمه يأتي الحل من حيث لا يحتسب أحد، فجأة تأتي برقية من واشنطن تعلن أن «فروج» سيصل منها إلى القرية لزيارة عمته، ونفهم أنه « فرج » ـ ابن شقيق رئيفة ـ ذلك الذي هاجر إلى أمريكا قبل عشرين عاماً وفي جيبه قروش قليلة ، ولأن البرقية وصلت من أمريكا في يومين ، ومن الإسكندرية إلى « كفر السلام » في أسبوعين ، فإن « فروج » ـ أو فرج ـ يصل القرية في نفس اليوم .

ومنذ اللحظة الأولى نكتشف إلى أي مدى هو رائع وجميل وظريف هذا الوافد الأمريكي ، إنه رشيق وليس أكرشاً كالفاسكونيين ، وهو ذكي وليس

بليـداً ، وهـو مـلىء بـالحيـوية وأنيق ووسيم ، ومعـه زوجـة جميلة تـرتـدي الميكـروجيب ، وهو « جنتلمـان » بكل معنى الكلمـة ، فهو لم يـأت ليـأكـل زاد القرية ، ولكنه أتى لكي يوزع عليها الهدايا : لكل فلاح تفاحة أمريكيـة ملفوفـة بـالسيلوفـان وسيجـارة « كِنْت » يشعلهـا لهم بنفسـه بينـما نكتشف أن زوجتـه الأمـريكية ـ كـأقربـائها الإنجليـز ـ ذكية وسـريعة الإلتقـاط تعلمت منه العـاميـة المصرية ، وتتكلم بها بكل فصاحة .

وفي الضـوء الأمريكي الـوافد تكتشف القـرية إلى أي مـدى هي تعيسة ، وسرعان ما تفقد صبـرها وتهم بـالهجوم عـلى الفاسكـانيين الـدخلاء وإخـراجهم بالقوة ، بعد أن فقد « عبـد الودود » و « رئيفـة » مصدر رزقهـما ودارهما ، وحط الفقـر والقهر بكلكله عـلى كـل النـاس ، إذ ذاك يكشف الضيـوف عن وجههم الحقيقي فإذا هم ليسوا أصدقاء ولا محبين لكنهم محتلون ومستعمرون ، يملكـون سلاحاً حقيقياً يخرجون به ويشهرونه في وجـه الفلاحـين المساكـين ، ويهم « عبد الودود » بقيادة الفلاحين في هجوم ضد الدخلاء يسانده في ذلك « فرج » ، بينـما يقف « شِحْتة » ـ ممثل التقدميين ـ في صف المعتدين على إستقلال بلاده من الوفد الفاسكوني ، ولكن مأمور الشرطة يتدخل ويفك الإشتباك بين الفريقين ! .

وإذ يتـدهور المـوقف إلى تلك الدرجـة ، فإن « فـرج » يعرض عـلى عمته « رئيفة » وزوجها « عبد الودود » أن يصحباه الى أمريكا ، ونحن نراهما في بداية المشهد الأخير من المسرحية وقد تغير كل شيء في حياتهما ، لقد عادا من أمريكـا إلى القرية ، وقد إنقلبت حالهما رأساً على عقب : أصبحا فاحشا الثراء ، بنيا بيتاً جميـلاً مؤثثاً بـالريـاش الفاخـر ، بـه من كـل شيء نسختـين ، وارتـدى « عبـد الودود » ملابس رعاة البقر . وأصبح هو ورئيفة يتقنان الحديث بالإنجليزية .

ويثير ذلك « حسد » القرية ، ذلك الإحساس المتدني الـذي يملكه الفقـراء ضـد الأغنياء ، والـذي يدفـع « عبد الـودود » إلى التفلسـف متهـماً كـل الفقـراء بالحقد على الأغنياء طالباً منهم أن يسعوا إلى ثراء مماثل ، بدلاً من الحقد والغل .

وإلى جانب الحسد ، فإن ثراء « عبد الودود » و « رئيفـة » يثير أيضـاً رغبة أهـل القريـة في التزلف إليهـما والتقـرب منهـما ونفاقهما ، بمـا في ذلـك مـذيعـة

التليفزيون التي تعمل مرشدة سياحية ومترجمة وتتقن عدة لغات ، ومع ذلك فإن كل هذا الجهد لا يكفل لها إلا مرتباً شهرياً لا يسمح لها أن تعيش كما يعيش الزوجان العائدان من أمريكا ، بل أن هذا الحسد يتحول لدى مأمور الشرطة إلى رغبة في الكسب فينافق الزوجين أملاً في مشاركتهما في مشاريع إستثمارية ، ولا يعترض عليهما سوى « أبو القاسم » - أمين الإتحاد الإشتراكي - الذي يتهمهما بالرجعية والرأسمالية ، ولكن « عبد الودود » يذكره بأنه قبل أن يدخل الإتحاد كان فقيراً ومفلساً فأصبح من أصحاب الأطيان ! ويضيع إعتراض « شحتة » في كلماته غير المفهومة أصلاً عن العملاء والرجعيين ، وما يشبه ذلك من مصطلحات لا يفهمها الفلاحون . وإذ يتحدث الزوجان عن مصدر ثرائهما فسوف ندهش للطريقة السهلة التي كونا بها تلك الألوف المؤلفة من الجنيهات ففي إنجلترا كسبا جائزة « سباق الدربي » الشهير ، وفي فرنسا انطلق « عبد الودود » يمارس الحب ممارسة القادم من عالم لا هم له إلا الجنس ، وكما ذكرت « رئيفة » فإنه فاق في ذلك المرحوم « مسعد » - ذكر الماعز الشهيد - وتفوق عليه ، ثم إنهما لعبا قماراً فكسبا مئات الألوف من الدولارات والفرنكات والإسترليني ! .

تلك إذن مصادر ثروة « رئيفة » و « عبد الودود » ، ولعلها أيضاً مصادر ثروة « فرج » ابن أخيها الذي غادر قرية كفر السلام قبل عشرين عاماً وفي جيبه عشرة قروش فعاد مليونيراً ، مصادر الثروة كما يراها السمساران هي : كسب أوراق اليانصيب والمتاجرة بالفحولة الجنسية ، وبالطبع فإن المسرحية لا تقول لنا كيف تتحول إمرأة إلى مليونيرة . فإذا كان الرجل قد أصبح مليونيراً بفحولته الجنسية ، فالمرأة تستطيع أن تصبح كذلك بفحولتها الجنسية أيضاً ، وهذا هو مفهوم التنمية الإقتصادية لدى آل كاريوكا .

وبينما المفاوضات تدور بين « فرج » وأهالي القرية محاولاً خلالها أن يعلمهم أن طريق الثروة مفتوح أمام الجميع ، وأنه بدلاً من الحسد والحقد ، عليهم أن يعملوا ويجدوا كما عمل هو وجدَّ واجتهد ، عارضاً عليهم مشاريع تؤدي للربح ، في تلك اللحظة كان الفاسكونيون مختفين في مكان ما من القرية ،

ولكن منفوبهم « شحته » - ممثل اليساريين المصريين - يظهر ليلقى بشتائمه ، ويثير تعقيدات بيروقراطية هو و « أبو القاسم » .

وينكشف « شحته » في أول فرصة ينفرد فيها بزوجة « فرج » الأمريكية ، فيهجم عليها ويحاول إغتصابها ، وهكذا تدرك متأخراً سر شحته المطوي ، إنه ليس أكثر من شاب يعاني من عطش جنسي ضار ، جائع للمرأة لأنه يغرق نفسه في قراءة لا معنى لها ، ويلاقي « شحته » جزاءه ، فينقله مأمور الشرطة إلى السجن ، ويحاول أحد الواقفين أن يتشفع فيه ، ذاكراً أنه شاب صغير السن ، قليل التجربة مطالباً بالتسامح معه .

وهنا يندفع « عبد الودود » و « وثيقة » يعترضان على هذا المنهاج مطالبان باتخاذ أقسى الإجراءات ضد هذا الولد ، ذلك أن التساهل معه ومع أمثاله لم يؤد إلاّ إلى مزيد من المصائب للقرية ، ويطرز عبد الودود كلامه ، بحديث عن الديمقراطية مؤكداً أن « شحته » غير ديمقراطي وأنه يقول عن كل من يختلف معه في الرأي أنه « رجعي » و « إمبريالي » ، وينهي عبد الودود نظرية السماسرة في الديمقراطية مطالباً مأمور الشرطة بأن يعيد تربية « شحته » بطريقته المعروفة في السجن .

وتطبيقاً لمفهوم « آل كاريوكا » للحياة والسياسة ، فإن الوفد القاسكوني عندما يعلم بالقبض على شحته يسارع على الفور للإحتجاج ، لكن مأمور الشرطة يرفض الإحتجاج بصرامة ، وينتهي الأمر فينكشف الوفد القاسكوني فإذا جميع أعضائه يعرفون العامية المصرية ، وإذ هم مجموعة أشبه بالجواسيس جاءوا يتجسسون على البلد ، وهكذا تطردهم القرية ، ويبدأ عصر الثراء والإزدهار الذي يخطط له « فرج » بعد أن تخلصت القرية من كل أعدائها : « القاسكونيين » و « أبو القاسم » و « شحته » ! .

وتنطلق الجوقة تغني للإستقلال ، لمصر التي هي لا شرقية ولا غربية ، لا يمين ولا يسار ولكنها مصر فقط ! .

القاسكونيين إذن ليسوا السوفييت فقط .

ولكنهم كل ما هو وطني ومعادي للإمبريالية الأمريكية .

- إنهم « شحته » ذلك الذي لا تفهم بالتحديد ماذا يرمزون بشخصيته .. ولأنهم جهلة تماماً بالتنويعات المختلفة للشخصية المعارضة ، لذلك رسموا شخصية تصلح رمزاً للشيوعي والناصري ، والبعثي والقومي العربي . إنهم يتصورون أن الإمبريالية والرجعية والبرجوازية والتقدمية كلمات لا توجد إلا في القاموس الشيوعي .

- وهم « أبو القاسم » ممثل الإتحاد الإشتراكي من النمط الناصري ، ذلك الذي يحذر من الوفد الأمريكي ، فلا يجدون مفراً من الهجوم عليه وتذكيره بأنه أستفاد وربح من إنتمائه إلى الطبقة الجديدة وأنه نزح عرق العمال .

- وهم المقاومة الفلسطينية التي يسخرون من بياناتها العسكرية .

- وهم حركة التحرر الوطني العالمية والمعسكر الإشتراكي كله . بما فيه الصين .

عودة المانيفستو :

ولأن « بحيا الوفد » ليست مسرحية ، ولكنها مانيفستو شوائح قوية ومؤثرة فقد تحزب لها على الفور الذين رأوا فيها تعبيراً عن مصالحهم ورؤاهم ، ودعاة لها كل الذين يهمهم تروج أفكارها وتنتشر .

وهي في مرحلة الإعداد ، كتبت عنها « أخبار اليوم » تحقيقاً ينبه إلى أهميتها ، وبعد عرضها خصص لها « علي أمين » يوما في كلمته الصباحية « فكرة » دعا فيها المصريين إلى مشاهدتها باعتبارها نصاً يدافع عن الوطنية المصرية وإستقلال مصر ضد الغزاة ، وعندما حاول عدد من النقاد الوطنيين والتقدميين أن ينبهوا إلى خطورة ما تبشر به المسرحية من أفكار ، وأن يردوا عليها ويفندوها منعوا من ذلك .

كتب عنها « رجاء النقاش » مقالاً للمصور - المجلة التي يعمل بها ، حاول - كما قال لي - أن يجعله هادئاً بقدر ما يستطيع ، وأن ينبه فيه إلى أن المسرحية

تسيء للشعب المصري نفسه قبل أن تسيء إلى أحد آخر ، ولكن المقال منع ، منعه « صالح بك جودت » نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير وقتها ـ ذلك الذي كتب قبل عام يقول أن إستقبال الشعب المصري لنيكسون هو إستفتاء على النظام الذي يرتضيه المصريون والدولة التي يريدون أن يصادقوها .

وعندما كتب أحمد عبد الحميد عنها « للجمهورية » ينقد رؤاها ، شطبوا نصف المقال وتركوا له النصف الذي يستعرض فيه المسرحية بحيث بدا كما لو كان المقال دعاية لها لا إعتراض عليها ! .

ومنذ أول لحظة كانت المسرحية محل حماية ورعاية قوى لا قبل لأحد بها ، فهي قد مرت من الرقابة على المصنفات الفنية ، التي تعلن أنها لا تسمح بالمسرحيات التي تُعَرِّض بعلاقات مصر الدولية أو تسيء إليها ، وخاصة علاقاتها بالدولتين الأعظم ، وتطبيقاً لهذا فإن الرقابة على المصنفات الفنية تشطب أي هجوم على أمريكا من كل المسرحيات ، وبرغم هذه المساواة الجائرة بين من ضربوا قرى مصر بطائراتهم ومن حموها بصواريخهم ، مرت « يحيا الوفد » وهي تحمل كل هذه الشتائم الرذيلة في الشعب السوفيتي ، وأجيز نصها الذي يحمل كلمات لا يجيزُ عرف سليم أن تقال عن أعداء أو أصدقاء مثل « أولاد الكلب » و « الحيوانات » . . . الخ ، ما سمحت به آداب وأخلاق السيد فايز حلاوة ! .

وكان مرورها من الرقابة والدعاية لها على صفحات الصحف ، التي يسيطر عليها جميعاً أقرباء وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية ، مقدمة لما حدث بالفعل ، إذ رآها السوفييت ، وقيل ـ والعهدة على القائلين ـ أن الرفيق « جروميكو » ـ وزير الخارجية السوفيتي ـ عندما إستقبل السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري في موسكو في أبريل ـ نيسان ـ ١٩٧٥ قد أستفز عندما أخذ « إسماعيل فهمي » يتحدث عن الصداقة التي تكنها مصر للشعب السوفيتي ، فأمر بمن أحضر له شريط تسجيل عليه نص « يحيا الوفد » وأداره وأسمع « إسماعيل فهمي » رده على ما يقال من صداقة بين مصر والإتحاد السوفييتي ! .

ووصل الخبر إلى « أخبار اليوم » طبعاً ، وكتب « إبراهيم سعده » يروي

الواقعة مجهلة ، ولكن بطريقة تجعلها مفهومة للجميع ، ثم قدم السفير السوفييتي في القاهرة إحتجاجاً على ذلك ، وصدر قرار من الرقابة بسحب ترخيص المسرحية !.

إلى هنا بلغت المهزلة ذروة جديدة ! .

إن ما تفعله الرقابة في مصر يظل غالباً سراً ، فما أكثر الأفلام والمسرحيات التي شطبت منها فصول وفقرات ، وما أكثر الكتب التي يكتب الرقيب على صفحاتها الأولى يطبع بعد الشطب في صفحات كذا وكذا ، لكن هذا كله لا ينشر ، ولا ينشر بالتحديد في صحف القاهرة ولا تبرر الرقابة علناً ما شطبته ، لكن « يحيا الوفد » وحدها ، هذا المانيفستو القوي المدعوم ، وجد صحف القاهرة الصباحية كلها في صفه ، ومجلات القاهرة الإسبوعية في حزبه .

في ٣ مايو (آيار) ١٩٧٥ ـ كتبت الصحف كلها خبراً عنوانه [بعد إحتجاج دولة كبرى : وقف مسرحية « يحيا الوفد »] وقالت إن الدولة الكبرى قالت في إحتجاجها أن في المسرحية مساساً بها ، وكتبت « إعتدال ممتاز » مديرة الرقابة إلى فايز حلاوة تقول : « حفاظاً على مصالح الدولة العليا وأستناداً إلى حقي المخول لي فإنني أمنع عرض المسرحية إبتداء من الأربعاء ٣٠ إبريل (نيسان) ١٩٧٥ » .

كان تسريب الخبر والسماح بنشره عملية مقصودة ، وعلى الفور تحرك أصدقاء الولايات المتحدة ، لبسوا الثوب الديمقراطي ، وكتب « إبراهيم سعده » في أخبار اليوم يقول : « ليس من حق أي إنسان ـ مهما كان ـ أن يفرض رأيه على غيره أو يمنعه من التعبير عن وجهة نظره ، وليس من حق أي دولة ـ مهما كانت ـ أن تتدخل لخنق حرية الرأي والتعبير في الدول الأخرى !! [أخبار اليوم ١٠/٥/٧٥] .

وهكذا أضيء النور الأخضر ليندفعوا في حملة همجية جديدة ـ يبررون بها مكارثيتهم ـ تزعم بأن السوفييت هم أعداء الحرية والديمقراطية ، واليسار هو عدو الحريات [هذا اليسار المسكين المصادر والمكمم والذي كان العديدون من

مفرداته أيامها في السجون] . « لكن أحداً لم يقل هل طالب السوفييت بمنع المسرحية حقاً » أم أنهم احتجوا عليها لأن بها مساساً بهم وبشعب مفروض أنه كان بينه وبين مصر أيامها معاهدة صداقة ! .

نسي الجميع أو تناسوا أن السوفييت إحتجوا فقط ولكن الرقابة التي سمحت هي التي منعت !

وهكذا أكملت الحملة الصحفية وإجراء المنع المقصود ما جاءت المسرحية أصلاً لتقوله ، وملك فرسان اليمين الوقاحة - التي لا تنقصهم - لكي يقولوا أنه ليس بالمنع تكون الديمقراطية وأن على من يريد أن ينقد المسرحية ، ويعريها أن يفعل فهذه هي الحرية [أخبار اليوم - ١٩٧٥/٥/١٠] لكن ما نسوه كان : أين يستطيع الإنسان أن يقول هذا الرأي وكل الصحف يرأس تحريرها « فايز حلاوة » ! .

وكان طبيعياً أن يحكم القضاء باستمرار عرض المسرحية ، وإستند الحكم على أساس شكلي هو أنه ليس من حق الرقابة أن تسحب الترخيص بعد أن منحته ، ثم أن وزارة الثقافة بعد أن أصدرت قرار المنع سمحت بعرض المسرحية في المحلة الكبرى لمدة يومين على أساس أن هذا تعاقد سابق على قرار المنع .

ودشنت الصحف القرار بالإفراج فنشرته في صفحاتها الأولى ، وقالت « أخبار اليوم » :

إنتهى عصر الرأي الواحد وإنتهت معه التبعية لأي معسكر » .

وكتب « أنيس منصور » في نفس عدد الأخبار (١٩٧٥/٥/٢٤) يقول عن المسرحية « إن الناس رأوا فيها ما يحبون أن يروا وسمعوا ما يعجزون عن التعبير عنه في صورة تهزهم بالضحك أو بالبكاء » ! .

وعادت يحيا الوفد وكان ينبغي أن تعود ، إنها ليست مسرحية ، وليست حملة ضد السوفييت ، إنها مانيفستو السماسرة والكومبرادور ، لذلك عادت ! .

هكذا يتكلم السماسرة :

يحيا الوفد تقدم المانيفستو السياسي والإجتماعي لأكثر شرائح البرجوازية المصرية تأثيراً وفاعلية وثقلاً هذه الأيام ، إنها مقدمة فحسب سوف تستكمل كما بَشَّرت الصحف بمسرحية أخرى إنتهى « فايز حلاوة » بالفعل من تأليفها وإختار لها عنواناً « إلى اليسار در » .

وواضح من العنوان أن شخصية « شِحْته » في « يحيا الوفد » سوف تكون محور المسرحية الجديدة ، وأن مُنَظِّر « الكمبرادور » سوف يبدي رأيه في اليسار المحلي بمختلف فصائله في المسرحية الجديدة .

ولسنا في حاجة كما أظن إلى إنتظار المسرحية الجديدة لنستكنه رؤى وتصورات البرجوازية « الكمبرادورية » ، فالخطوط العامة واضحة على كل حال في « يحيا الوفد » نفسها :

إنها تريد أن تربح بأسرع ما يمكن ، ووسيلتها لذلك ليست المشاركة في عمل إنتاجي ، ولكن السمسرة والوساطة ، إنها ترفض شخصية العصامي تلك التي طرحت نفسها في الأدب البرجوازي كنموذج يحتذى ، يوم كانت البرجوازية تصعد ضد أفكار الإقطاع وتصوراته محطمة المجتمع ذي الطبقات المقفولة القائم على هرم طبقي ، بين طبقاته أسوار حديدية ، رافضة فكرة الأرومة المتوارثة ، كان العصامي أيامها هو « نبي » العصر الجديد ، لكنه رغم أصله الطبقي المتدني كان يصعد بجهده وعرقه وإبتكاره ومواهبه .

في «يحيا الوفد» فإن الكومبرادوريين يبشرون بالصعود من خلال كسب أوراق اليانصيب والمتاجرة في الفحولة الجنسية ـ وهي الميزة الوحيدة التي يرونها في الشعب المصري .

إن « عبد الودود » و « رئيفة » في بداية المسرحية يكسبان من مهنة تنتمي إلى « نقابة القوادين » فكل مواهبهما هي « مسعد » ذلك الجدي الذي يملك

فحولة جنسية تمكنه من تلقيح إناث الماعز مقابل خمسين قرشاً « للوثبة » الواحدة ، لكنها ، وبعد أن يخلصها الفاسكونيون من تلك المهنة الشائنة يصران عليها ، ويقرران أن يمارسا الدعارة على مستوى عالمي ، ويحل « عبد الودود » محل « مسعد » ، ويكسب من المتاجرة بفحولته وإرواء غليل أوروبا وأمريكا العطشانة جنسياً .

ولأن الكومبرادوريين المصريين هم تطور لبرجوازية متخلفة مثقلة بالفكر الزراعي والقبلي ، فإن ما تفرزه أمعاؤهم الغليظة من أفكار قد تبدو مضحكة لنا ، ولكنهم في الحقيقة يريدون أن يقلبوا الآية ، إنهم يصورون الموضوع للشعب المصري والعربي ، على نحو معكوس ، فنحن الذين سنغزو أوروبا وأمريكا وليست هي التي سوف تغزونا ، نحن الذين سنقتحمهم جنسياً وليسوا هم الذين سيحولون بيوتنا إلى مواخير .

ولأن مجتمعاً يسوده الكمبرادوريون ، لا بد وأن ينتهي بإحتراف أبناء وبنات الطبقات الفقيرة والمتوسطة الصغيرة للدعارة وتجارة المخدرات وتكوين العصابات ، فإن تغطية ذلك نفسياً مطلوبة بمعابثة الغرائز الدنيا والمتخلفة لدى تلك الشرائح وتحويل شعورها بالقهر الطبقي وإغتصاب فائض قوة عملها ، إلى شعور بالمباهاة الجنسية ، وهذا ما تروج له يحيا الوفد .

وديمقراطيتها المدعاة هي تكريز بالفاشية اليمينية وتمهيد لها ، ودفاع عنها ، ففي نهاية المسرحية تطالب « رئيفة » و « عبد الودود » بتأديب « شحْته » وعدم التسامح معه ، وهم لا يريانه صاحب موقف أو عقيدة سياسية من حقه أن يبشر بها ، ولكنه عندهما عميل وجاسوس للسوفييت ، وهو غير وطني أصلاً ، بدليل أنه يعترض على الخبر العميم الذي جاء به الأمريكي الطريف الدكتور « فروج » أو « فرج » أو « كيسنجر » ، ولا تعامل مع هذا النمط من المصريين في رأي الكومبرادور إلا بالسجون والمعتقلات والتأديب ، إن الديمقراطية في رأيهم هي الموافقة على ما يفعلون ، وهي التصفيق للدكتور فرج ، ذلك الساحر العظيم الذي أحال الفقر إلى غنى فاحش والعوز إلى ثراء لا ينتهي ! .

الكمبرادور ليسوا ليبراليين كما يدعون ، إنهم دعاة إنفتاح في الإقتصاد -

ينقل السوق إلى تبعية ـ وإنغلاق في السياسة يضع كل المعارضين في سجون البيك المأمور ! .

وهم أعداء للثقافة والوعي ، مبشرون بمجتمع إستهلاكي لا ينتج فالذين يقرأون الكتب أو يثقفون أنفسهم ، أو يرفعون درجة وعيهم بما يجري في عالمهم ، هم مجموعة من المعقدين نفسياً ، والمحرومين جنسياً ، وحقدهم على أمريكا ليس رفضاً لحضارتها المتوحشة وقهرها للشعوب ، ولكنه حقد على جمال نسائها والحرمان من خيراتها ورغبة دفينة في التمتع بهذا وذاك ! .

الحياة الحقيقية في منظور السادة الكمبرادوريين هي أن تملك من السلع الإستهلاكية بقدر ما تطيق ، من كل سلعة نسختان ، أن تلبس وتشرب وتستحم وتتمتع ولا تهتم ألا بنفسك .

وهم يسقطون كل عاهاتهم النفسية على أعدائهم الطبقيين على المستوى العالمي والمحلي :

فالسوفييت في رأيهم ـ وكل دول أوروبا الشرقية ـ قوم جائعون شبقون للطعام بلداء الحس ، أكلوا الجدى بكل وقاحة وخرجوا يتغزلون شعراً في محاسنه ومفاتنه .

واليسار المحلي شبق للجنس وغير ديمقراطي .

والشعب حقود متدني الأخلاق لأنه يتساءل عن مصدر التفرقة بين البشر في الشراء وفي الإشباع المشروع والطبيعي من إحتياجاته ، ولأنه يطالب بحقه المشروع في أن يعيش في مجتمع بلا طبقات ! .

لقد كان « انجلز » على حق عندما سخر من تشهير القساوسة القديم بالمادية ـ كتيار فلسفي ـ عندما صوروها على أنها شراهة وسكراً وملذات حسية وشهية وبخل وطمع وجري وراء المادة . ذلك التشهير الذي وصفه « انجلز » متفكهاً فقال « لقد ألصقوا بها باختصار كل الرذائل الدنيئة التي ينغمسون هم أنفسهم فيها سراً » .

ذلك ما يفعله البرجوازيون عموماً والكمبرادوريون منهم على وجه

الخصوص ، إنهم يتناسون أن المجتمع البرجوازي هو مجتمع المنافسة والتقاتل على الربح ، مجتمع سرقة عرق الآخرين ، المجتمع الذي ينتشر فيه الفقر فتبيع النساء لحومهن ، ويبيع الرجال رجولتهم ، إنه مجتمع الشراهة والحقد والأمراض النفسية والإنهيارات العصبية ، مجتمع الزُّهري والسيلان والبلاجرا والقراع ، والرجل الذي يقتل أخاه في سبيل الميراث ، أو من أجل حفنة دولارات لأن قانونه الأساسي هو قانون أقصى الربح ، قانون الصراع حتى الموت من أجل الربح .

تلك الرذائل التي يرتكبونها سراً يلصقونها بالسوفييت وبالشعب وباليسار وبالوطنيين . . . بكل ما ليس أمريكياً .

إن الوطنية في منظورهم سخف ، ومع ذلك ـ فبعد أن حكم القضاء بإعادة عرض المسرحية علقوا على باب مسرحهم لافتة تقول « صيحة حق مصرية ١٠٠٪ لا شرقية ولا غربية » ـ لكن هذه الصيحة المصرية ١٠٠٪ تنظر إلى الإستشهاد باعتباره سخفاً وتفاهة ، بدأً من أغنية أم البطل التي غنتها شريفة فاضل أيام حرب أكتوبر ـ تشرين الأول ـ ١٩٧٣ ، عندما استشهد ابنها الطيار في الحرب ، والتي يعلق « عبد الودود » عليها بأن الإبن استشهد في شارع الهرم ، سخرية من الأم التي تغني في ملاهي ذلك الشارع السياحي العظيم ، وإرضاء لأحقاد أو منافسات يكنونها لها لا تهمنا في شيء ، لكن السخرية من الإستشهاد لا تستثني حتى حرب أكتوبر ، وهي سخرية تطول المقاومة الفلسطينية وحروب التحرير في شرق أوروبا .

وهذه الصيحة المصرية ١٠٠٪ تنتهي بتخلص مصر من « المستعمرين السوفييت » « والمستعمرين اليساريين والوطنيين » الدخلاء وبقاء الأمريكيين ومن قبلوا مشاركتهم في مشاريعهم الإستثمارية .

ومع ذلك يصرون على أنها كلمة حق مصرية ١٠٠٪ إنها بالقطع ليست شرقية ولا مصرية ولا وطنية ، ولكنها أمريكية ١٠٠٪ !

ولأنهم ميكافيليون بطريقة مقززة ، فلا ضرورة على الإطلاق لأن تناقشهم

بالمنطق ، إنهم يكذبون وهم يعلمون ذلك ويصرون عليه ، ما الفائدة في تذكيرهم بأن السوفييت لم يجوعوا مصر ، بل إن العكس هو الذي كاد يحدث ، وأن الشعوب السوفيتية تعاني من بعض أزمات في إحتياجاتها لكي تساعد حركة التحرر الوطني ، ما الفائدة في أن تقول لهم أن الأمريكان لم يجيئوا برجاء وان مصر تعاني - بإعترافات رسمية - من مشاكل إقتصادية .

ما الفائدة أن تسألهم :

● أين هذه المساعدات الأمريكية ؟ وأين هذا الرخاء الذي تدفق بعد قدوم الدكتور فروج ؟

● ما الفائدة في مطالبتهم بأن يقدموا لك دليلاً على أن السوفييت رفعوا السلاح في وجه المصريين عندما طالب هؤلاء بخروج خبرائهم من مصر ؟ .

هؤلاء قوم فاجرين يبلغ فجرهم درجة لا يصدقها عقل ، لذلك فإن « رئيفة » تطلب من المترجم أن يذكر الوفد القاسكوفي بحادثة « بحر البقر » وهكذا يصورون السوفييت بإعتبارهم مسؤولين عن بحر البقر ، ومفهوم بالطبع أن مسؤوليتهم تنجم من أنهم لم يتصدوا للقتلة الحقيقيين ، الذين لم يذكرهم أحد بسوء على الإطلاق فلا أحد يذكر « الفانتوم » ولا « السكاي هوك » ، ولا أطنان المساعدات التي قدمها ويقدمها الدكتور فروج إلى أسرائيل ، تماماً كما نسوا الميج والسوخوي والسام ٣ والسام ٦ ، كل شيء ! .

إن كل شيء مغلوب ومعكوس في منطقهم :

● السوفييت هم الأعداء ، لم لا ؟ . أليسوا هم مُصَدِّري الفانتوم لإسرائيل عدونا ، أليسوا هم الذين ساندوها في كل مجال ؟ .

● الأمريكان هم الأصدقاء ، لم لا ؟ أليسوا هم الذين أمدونا بالسام ٦ ووقفوا بجانبنا في حرب أكتوبر وصنعوا لنا ولسوريا جسراً جوياً ؟ .

..... ولكن ما لم ننساه ولن ننساه أننا أمتين ، وأن أصدقائهم ليسوا أصدقائنا ، وأعداؤهم ' سوا أعدائنا ! .

١٣ الديمقراطية .. وايديولوجية الكل في واحد

« . . . فالبرجوازية التي فركت كفيها سروراً قبل عشرين عاماً لأن المؤسسات الليبرالية قد سقطت فخلصتها من أعادئها الطبقيين دون أن تمس حريتها في الإستثمار تفرك اليوم كفيها حبوراً مطالبة بعودة حرية الإستثمار دون عودة هذه المؤسسات » .

بعض الذي يجري على جبهة الفكر ـ وربما كله ـ يدعو للدهشة !

فوسط الحاج ديمقراطي شديد يتغنى بالحرية ويشبب بالديمقراطية (*) ، ويحلم بعالم وردي لا قهر فيه ولا كبت ، تتكرر نغمة واحدة : فالذين يلحون اليوم بالحرية ، يزعمون بأنهم كانوا كذلك طول عمرهم ، أصحاب رأي ظلموا وكُبتوا ومنعوا من تنوير شعب مصر بآرائهم الناضجة التي هي وحدها ـ دون كل الآراء ـ الكفيلة بتحقيق مصالح هذا الشعب . . أمّا أصحاب الآراء المخالفة فهم فاشيون ولا ديمقراطيون ينبغي صيانة الحرية منهم ، بمنعهم من الإدلاء بالرأي أو الكلام في شؤون الوطن ! .

(*) كتب هذا المقال في فبراير ١٩٧٤ ، وكان مقرراً أن ينشر ، في مجلة « الكاتب » القاهرية في مارس ١٩٧٤ ، ولكن الرقابة على الصحف ، وكانت ما تزال مفروضة آنذاك ، إعترضت على نشره ، فظل دون نشر ، حتى رفعت هذه الرقابة ، فنشرته الكاتب في عددها الذي صدر في يوليو ١٩٧٤ . وكان هذا المقال ، أحد البدايات المبكرة لأزمة « الكاتب » ، التي تفجرت بعد ذلك وفي شهر سبتمبر من العام ذاته ، إذ كانت الإستشهادات الواردة به ، تتضمن نقداً لرؤى رسمية كانت شائعة آنذاك ، وتتكرر بإلحاح على أقلام الحلقة الثقافية الضيقة التي كانت تحيط بالأستاذ يوسف السباعي ، وزير الثقافة ، والرئيس الأعلى للهيئة العامة للكتاب ، التي كانت تصدر عنها « مجلة الكاتب » ، وهو ما جعل مفردات من هذه الحلقة تطالب بفرض الرقابة على « الكاتب » .

وأهل اليمين في بلادنا قوم أمرهم عجيب ، فهم ينكرون هويتهم ويثورون إذا ما قلت عن أحدهم أنه « يميني » أو « رجعي » أو « محافظ » ويعتبرون ذلك لا أخلاقية ويرفعون شعاراً نصه : لا تُصَنِّفوا الناس فكلنا مصريون . وبهذا يكشفون عن إحساسهم الداخلي بأن اليمينية عاهة ينبغي التبرؤ منها ، كما يكشفون عن مدى إخلاصهم الحقيقي لقضية الديمقراطية ، ذلك أن القول بأننا كلنا مصريون يعني أن نكون كلنا رأي واحد وإتجاه واحد ـ هو رأيهم وإتجاههم بالطبع ـ وبذلك لا نكون ديمقراطيين هي دار المصريين جميعاً ، بمختلف آرائهم وإجتهاداتهم ، ومواقعهم الفكرية والطبقية ، تتيح لهم جميعاً أن يعبروا عما يعتقدون ويدعون الآخرين إلى أفكارهم ، ويدافعون عن مصالحهم الطبقية في مؤسسات ديمقراطية حرة ، لا يحدها قيد سوى الإخلاص لقضية الديمقراطية نفسها . . فالذين يدعون لآرائهم بالمسدسات والقنابل والمؤامرات والإنقلابات العسكرية يعرضون البناء الديمقراطي للخلل ويستخدمون أساليب فاشية ، والذين يستعدون السلطة على من يختلفون معهم في الرأي ، لا يختلفون عمن يفتقدون لأبسط تقاليد الحوار العلمي ويندفعون إلى مباذل التشهير الشخصي ، وكل هؤلاء ليسوا مخلصين لقضية الديمقراطية مهما قالوا أو فعلوا .

ومصر حيث هي دار المصريين جميعاً ـ هي في المنظور الديمقراطي ـ قطر من أقطار وطن عربي ، ترتبط معه بالوجدان والمصلحة ، ومع الإطار القطري الذي يضم ـ كل أهلها ـ والقومي الذي يضمها مع عالمها العربي ـ فإن مظاهر التنوع والإختلاف داخل هذا الإطار موجودة بكثرة ، إن المصريين يتمايزون طبقياً : فهناك البرجوازيون بمختلف شرائحهم : هؤلاء الذين يشترون قوة العمل ، وهناك العمال بمختلف شرائحهم : الذين يبيعون قوة عملهم . وعلى جبهة الفكر هناك الذين يؤمنون بفكر البرجوازية ورؤاها : حرية التملك وحرية الإستثمار وحرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال . وهناك الذين يؤمنون بفكر العمال والفلاحين ويرون الملكية شراً لأنها تتضمن إستغلالاً هو جوهرها ويطالبون ويجهدون لإلغائها . وبين هؤلاء وأولئك هناك الراديكاليون الذين يجنحون إلى يسار الليبرالية أو إلى إشتراكية البرجوازية الصغيرة ، فيطالبون بالتدخل للحد من شرور الملكية دون إلغائها ، ويعتبرون أن لها وظيفة إجتماعية

يمكن أن تؤديها ويفرقون بين ما يسمونه ملكية مستغلة وأخرى غير مستغلة .
والذين يرفعون شعار : لا تصنفوا الناس . كلنا مصريون ، يريدون للمصريين أن يتساووا في المصرية ويرفضون بشراسة أن يتساووا في نصيب عادل من ثروات بلادهم . وعندما نقول أنه لا يمين هناك ولا يسار فمعنى هذا أننا كلنا أغنياء أو كلنا فقراء ، وهو ما لا يستطيعون الزعم بأنه حقيقي .

وما يطلق اليوم على جبهة الفكر من طلقات تظن أنها تستهدف الظروف اللاديمقراطية ، لا تصيب في الواقع إلا صميم الديمقراطية ، ذلك أنها طلقات معسكر واحد من معسكرات الفكر ، لا يهدف بها أتاحة الفرصة لأن يتكلم الكل - تيارات وطبقات - ولكن أن يتكلم هو وحده بزعم أن الآخرين لم يكونوا مخلصين مثله لقضية الديمقراطية !

البرجوازية . . ورايات الديمقراطية :

وخلال الأسابيع التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كثر الحديث عن قضايا الديمقراطية في مصر ، وبشكل لم يسبق له مثيل ربما في خلال العشرين عاماً الماضية ، وهذا طبيعي ومنطقي ، إذ الذي لا شك فيه أن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى في مجتمعنا ، كانت - وما زالت - تجتهد منذ وقت طويل لتعدل الأبنية الفوقية بما يتلاءم مع مصالحها المتنامية ، ومع ما حققته من تراكم رأسمالي إختزنته في ظروف خوف من أن تتعرض لما تعرضت له زميلات لها بقرارات يوليو ١٩٦١ ، لكن هذا التراكم يدعوها الآن للإستثمار وهذا الإستثمار يجعلها تلح في المطالبة بحمايتها فيشتط بعض منظريها في القول فيتهمون كل ما جرى في العشرين عاماً الماضية بأنه كان ظلماً وظلاماً ، وهي التي إستفادت منه أكثر مما إستفادت أي طبقات أخرى في المجتمع ، ورضيت به رضى لا يجاوزه حد .
وربما فُجِعَ كثيرون بهذا التنظير الرديء للرغبة في حماية الإستثمار ، لكن تلك أخلاق البرجوازية المصرية على أي حال . . وتلك قدرتها على التفكير .

ولأن هذا الإلحاح الديمقراطي لا يهم فحسب البرجوازية المصرية الراغبة في الربح ، ولكنه يهم أيضاً مختلف الطبقات الإجتماعية فإن من المفيد دائماً أن

نحاورها - كجزء من عملية الجدل الإجتماعي - فيما تدعو إليه من شكل للديمقراطية ، لكي نُوَصِّف ونفسر جوهر دعوتها ونحدد بالتالي موقع جماهير الشعب - العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة - على خريطة الإنفراج الديمقراطي الذي تدعو إليه البرجوازية اليوم وتلح عليه .

ذلك يتحقق إذا ما أستعرضنا التجربة الديمقراطية في مصر عبر السنوات التي صاغت فيها ثورة يوليو ١٩٥٢ ملامح الحلقة الراهنة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر ، بمنهج ولصالح الطبقة الوسطى ، وبقيادة طليعة عسكرية لها كانت - بالقطع - أكثر إدراكاً ووعياً بمصالح الطبقة على المستوى التاريخي أكثر من وعي شرائح هذه الطبقة نفسها ، وهو ما قاد بالتالي إلى صدامات متتالية بين الطليعة والطبقة ، كانت ذروته ذلك الصدام الحاد الذي حدث في يوليو ١٩٦١ والذي لم يقطع الصلات تماماً بينهما ، لكنه حفر أخدوداً من عدم الثقة والخوف يبدو أنه الآن في طريقه للإلتئام .

ومن الملاحظ أن السنوات التي تلت ثورة يوليو ١٩٥٢ مباشرة قد شهدت ضيقاً شديداً بالمؤسسات الليبرالية التقليدية ، أو بذلك الجانب السياسي من الأبنية الفوقية للنظام البرجوازي ، كان من نتيجته إلغاء دستور ١٩٢٣ ، فإلغاء الأحزاب والجمعيات السياسية ، ثم القضاء على كل السمات الإستقلالية لبعض المؤسسات الليبرالية كالجامعة ، ومجلس الدولة ، والإلتفاف على بعض السلطات - دون العصف بها - كالقضاء الذي جوبه بمحاكم ذات سلطات خاصة كمحاكم الثورة والشعب والمحاكم العسكرية ، ثم كان الصدام مع الصحف الذي بلغ ذروته في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وإنتهى بإلغاء وتصفية كل الصحف ذات الخط السياسي الواضح وبقت في الميدان الصحف المحايدة .

وإنتهى هذا كله بتصفية هذه الأشكال الديمقراطية والعصف بها دون أي إعتراض من البرجوازية المصرية التي كانت تطمح إليه ، بعد أن ضاقت بالمؤسسات الليبرالية وعبرت تقارير « إتحاد الصناعات » عن هذا الضيق في الأعوام السابقة على الثورة ساخطة على عدم إستقرار الحكم السياسي ، وعلى سيطرة الرؤى الزراعية عليه ، ناقدة الأفق المحدود لهذه الرؤى التي تحبس

أموالها في شراء الأراضي بالإفقار المتزايد للعمال الزراعيين ، من إنكماش سوق المستهلكين ، وتثير قلقاً أجتماعياً يستفز دعوات « الهدم » ويجمل مصر أرضاً ممهدة لما تسميه البرجوازية عادة بالأفكار المستوردة .

ومما زاد من ضيق البرجوازية المصرية بالليبرالية ذلك المدّ الديمقراطي الجارف الذي أطلقت عقاله حكومة الوفد في العامين السابقين على الثورة مباشرة ، والذي دفع إلى الصدارة أفكاراً إجتماعية تخشاها البرجوازية وتخافها ، فقد تزايد الهجوم على توزيع الملكية وإنتشرت الأفكار الداعية إلى إعادة توزيعها وتكاثرت إضرابات العمال وهبات الفلاحين ، وكشفت مأساة حريق القاهرة ـ برغم إحتمالات التآمر فيها ـ عن فقر إجتماعي وصل إلى حد الشراسة الفائقة ، لا يعيبه سوى عفويته ولا وعيه ، وهي عيوب كانت البرجوازية تعي أن إستمرار أي مناخ ديمقراطي كفيل بتلافيها . وأمام هذه الحقائق كلها تنكرت البرجوازية لليبرالية تنكراً سريعاً ، وشيعتها دون أن تذرف دمعة واحدة .

ومنذ بداية حلقاتها الأولى تميزت الثورة البرجوازية في مصر بطابع خاص ، إذ كانت دائماً قصيرة النفس في عدائها للإستعمار ، وفي حدّتها للمطالبة بالسوق ، وهو الأمر الذي إختزل الطابع الحاد لحركة الجماهير الشعبية في النضال الوطني ، بل أن الرغبة في إختزال هذا الطابع العنيف ، كانت سبباً ثانياً لقصر نفس البرجوازية التي كانت تسارع دائماً لحل تناقضها مع الإستعمار ، حرصاً على مكاسبها ، ورغبة في طرد الجماهير الشعبية من الحلبة ، خوفاً من أسد ينطلق من قمقمه ولا يعود إليه ، إذا ظل طويلاً مطلق السراح . والنتيجة الطبيعية لهذا الموقف المعقد أن الطبقات الشعبية قد قدمت نفسها وقوداً للثورة البرجوازية ، وخرجت من المعركة بأدنى المكاسب . وبينما شهدت ثورات أوروبا البرجوازية مداً ديمقراطياً جارفاً ، على عهد صعود البرجوازية للسلطة مكن الطبقات الشعبية من الحصول على حقوق ديمقراطية ، أهمها حق التنظيم المستقل إقتصادياً وسياسياً ، ثمناً متواضعاً ـ ولكنه هام ـ لدمائها التي كانت وقود الثورة ، ولتضحياتها التي كانت السلم الذي صعدت فوقه البرجوازية الى السلطة ، بينما حدث هذا في أوروبا ، فإن ما حدث في مصر كان شيئاً مختلفاً ،

إذ لم تحصل الطبقات الشعبية على ثمن يتناسب مع تضحياتها ، فظل حق التنظيم النقابي غير معترف به ألى عام ١٩٤٣ ، ورفض حق التنظيم السياسي بشراسة فائقة عند صياغة دستور ١٩٢٣ بالإضافات الغربية التي ألحقت بحَجْز مواد حرية الصحافة والإجتماع والتي تصادر هذا الحق حرصاً على ما سمي بـ « وقاية النظام الإجتماعي » !! .

وإذن فإن اخلاص البرجوازية المصرية لقضية الديمقراطية ـ في مفهومها المثالي الذي تصوغه الفرضيات الليبرالية ـ مشكوك فيه منذ ميلادها وليس بعد نموها ، ذلك أن الثورات البرجوازية التقليدية ـ أوروبا ـ لم تصل إلى التنكر لليبرالية ، إلّا في مراحل تالية لصعودها وتمكنها ونموها ، وبرغم أن الواقع الإجتماعي والسياسي في مصر ، قد فرض شيئاً مختلفاً نتيجة للتآمر الإستعماري الرجعي الذي حاول باستمرار إقصاء الشرائح الأكثر وطنية وليبرالية ـ والتي تمثلت سياسياً في حزب « الوفد » ـ عن السلطة ، الأمر الذي أتاح للجماهير الشعبية حرية أكثر للحركة في ظل التحالف مع هذه الشرائح ، إلا أن هذا التحالف ظل ذيلية مستمرة نتيجة لأن الطبقات الشعبية لم تنفصل بكيانات سياسية مستقلة .

ولأن ما يهم البرجوازية أصلاً من الحريات الليبرالية هو حرية التملك والإستثمار ، فإن سقوط كل الأبنية الديمقراطية التقليدية في مصر عام ١٩٥٤ لم يزعجها ، بل ارتاحت له كل الإرتياح ، فهو لم يهدد علاقات الإنتاج الرأسمالية ، بل كان حافزاً لنموها بالهجوم على عدوين شرسين لها أقواهما بقايا العلاقات الإقطاعية التي كانت تحول دون إنسياب رأس المال في الإستغلال الصناعي ، وأخطرهما تمردات الطبقات الشعبية التي كانت تحاول انتزاع حقوقها الديمقراطية . وتواكب مع هذه التصفية للديمقراطية السياسية ، خطوة على طريق تصفية وتحطيم علاقات الإنتاج الإقطاعية بقانون الإصلاح الزراعي الأول الذي لم يتح فحسب للشرائح الصناعية من البرجوازية أن تجر الفائض من الريع الزراعي إلى الإستثمار في الصناعة ـ وهو ما كان إتحاد الصناعات يلح عليه إلحاحاً شديداً في الأعوام السابقة على الثورة ـ ولكنه أتاح أيضاً التوسع في قاعدة

مستهلكي الإنتاج الرأسمالي ويشر بتوسع وإزدهار وأبعد شبح الفقر وما يستتبعه من دعوات « للهدم » .

وعلى عكس تساهلها وارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية في السياسة ، فإن البرجوازية كانت شديدة التنمر والحساسية تجاه أي محاولة للتدخل في حرية الإستثمار حتى ولو كان ذلك لصالحها ، ففي عام ١٩٥٤ صدر الكتاب السنوي لإتحاد الصناعات معبراً عن رؤى مثل هذه ، فقد طالب بزيادة الرسوم على الواردات وتخفيض الضرائب على الإنتاج الصناعي ، وشكا من نقص القوة الشرائية ، وطالب بإعادة النظر في التشريعات القائمة لتهيئة الجو الصالح للإستثمار الفردي وتخفيض أسعار الخامات ، وشكا من « التفاوت العريض بين نمو الإستثمار وزيادة السكان » ورحب بإتجاه الحكومة لرصد ٣٥ مليوناً من الجنيهات للقيام ببعض المشروعات الإستثمارية الجديدة ، ونصح بالعمل على ترغيب الأفراد ، وهم في رأيه الذين يملكون مفتاح الموقف في إقتفاء أثرها . وبرغم أن هذه الطلبات كلها كانت محاولة لجر الدولة لدعم الإستغلال الرأسمالي ، فإن « نشرة البنك الأهلي » عبرت عن قلق شديد من دعوة الحكومة للتدخل في الحرية الإقتصادية ، وعلقت على ذلك قائلة « هذا أمر يدعو للرثاء حقاً ، فلو كان رجال الصناعة يفضلون العيش في جو من الرعاية الحكومية المستمرة - كما تعيش النباتات غير الإقليمية في بيوت من الزجاج - فإن من الصعب أن يتكهن المرء متى سيتاح للصناعة أن تواجه الظروف التي تعيش فيها الصناعة الفردية الحرة » (المجلد ٧ - العدد الأول - ١٩٥٤ - ص ٣ ، ٤) .

فيما تلا ذلك من سنوات ، وخاصة في أعقاب حرب السويس ، كانت الحريات الديمقراطية على الأسس الليبرالية تتعرض لتعديل يتناق مع هذه الأسس ، فقد إنتهت فترة الإنتقال بصيغة سياسية لا تنتمي في شيء إلى الليبرالية ، ومع ذلك فإن البرجوازية لم تعترض ولم تضق ، كان كل همها هو الحصول على ثمار الحرب لحسابها فعندما مصرت البنوك الأجنبية والإستثمارات الإنجليزية والفرنسية وأنشئت المؤسسة الإقتصادية ألحت البرجوازية في المطالبة بنقل ملكية الأجانب إليها بدلاً من نقلها إلى ملكية الدولة ممثلة في هذه

المؤسسة ، وهو ما دفع المشرفين عليها إلى التصريح بأن المؤسسة لا تنوي أن تستمر ولكنها تدير مشروعات إقتصادية إدارة رشيدة وبشكل مؤقت وسجلت نشرة بنك مصر بارتياح أن « المؤسسة لن تحتفظ بأسهم الشركات التي تؤسسها بل بمجرد تيسير سبل النجاح لها تطرح أسهمها للبيع في السوق » (السنة الثانية - العدد ١ - مارس ١٩٥٧ - ص ٨) .

كانت البرجوازية تنمو بلا ليبرالية سياسية ، دون أن تضيق أو تشكو مما تصفه اليوم بأنه كان مرحلة ظلم وإظلام ، وبسبب ظروف نشأتها المُحَاصَرة لجأت إلى أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان ، وبرغم ذلك إزداد نصيب الرأسمالية الكبيرة من الفائض الإقتصادي ، فارتفع نصيبها من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة من ٥٧٪ عام ١٩٥٢ إلى ٦٣٪ عام ١٩٥٦ إلى ٦٧٪ عام ١٩٥٩ وبلغت الأرباح التي حققتها الشركات المساهمة سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ما قيمته ٤٤,٢ مليون جنيه بمعدل ٣٥٪ من رأس المال .

ويبدو أنه كان ضرورياً في تلك الفترة من نمو البرجوازية أن تنمو بلا هذه الليبرالية ، وعلى العكس مما يروجونه بإلحاح مرضى هذه الأيام فإن منظري البرجوازية هم الذين صاغوا الأسس العامة لنظرية الحريات كما هي فاعلة إلى لحظتنا الراهنة وقدموها لبقية الطبقات موشاة بمنطق محكم ولكنه مزيف ، فإذا كان ما مضى ظلماً وظلاماً فإن الضحية بالقطع لم تكن البرجوازية ، كما أن الجاني بالتأكيد لم يكن جماهير الشعب ! .

إيديولوجية الكل في واحد :

.وجوهر نظرية الحريات الديمقراطية كما صاغتها البرجوازية المصرية في حلقتها التي ما زالت ممتدة ، هو نفي قوانين التناقض الإجتماعي والسعي إلى عالم من الوحدة لا يختلف في بنائه عن عالم الوحدة اللاهوتي ، ولا جدال في أن هذه النظرية كانت الوحيدة التي تحقق للبرجوازية المصرية في الخمسينيات والستينيات مصالحها ، فقد كان على الشرائح الصناعية من هذه البرجوازية - وهي قلب الطبقة المحرك - أن تشق الطريق للطبقة ككل وسط نوعين من

الأشواك : تلك التي يلقيها أعداؤها من الإمبرياليين في سبيلها بجهدهم المستمر للعودة بالسوق المصرية إلى أسار التبعية ، وتلك التي تنبتها الإشتراكية العالمية في قلوب أعدائها الطبقيين .

في هذا المناخ القاسي شقت البرجوازية المصرية طريقها بسلاحها الجديد والجيّد حقاً ، وبإقتدار يدعو للعجب والإعجاب عملت بدأب على ألغاء فاعلية الصراع الطبقي ، وذلك بأغراق الشرائح الإجتماعية التي يهمها هذا القانون في طوفان يفقدها الوعي به . ولأنّ هذا القانون ليس قانوناً طبيعياً فإن الوعي به هو العامل الحاسم في تحقيق فاعليته ، وإغراق أصحاب المصلحة في تحقيقه تحت ركام من الإجتهاد العقلي الشبيه بعمليات غسل المخ ، كفيل بتعطيل فاعليته !(1) .

وكمجرد أمثلة يمكننا أن نرصد مجموعة من الأفكار وأشكال التنظيم

---

(1) في الفترة بين إعتراض الرقابة على هذا المقال ونشره في الكاتب ، نشر في جريدة « بيروت » البيروتية ، على سبعة مقالات ، بدأت في ١٩ مايو ١٩٧٤ ، وكان النص المنشور في « بيروت » أحد موضوعات التحقيق معي ، ضمن أول وجبة من الصحفيين المقيمين في الداخل ، تقدم للتحقيق أمام المدعي الإشتراكي وقد سألني المحقق ـ وهو الأستاذ محمد توفيق الحداد ـ حول هذه الفقرة ، قائلاً :

ـ هل تعتقد أن إزكاء الوعي بقانون الصراع الطبقي بين طبقات المجتمع المصري ضروري لتحقيق الإشتراكية ؟ .

وقد أجبته : الدستور القائم والقانون ، يحددان حقوقاً وواجبات للمواطن المصري ، والدفاع عن المصالح الطبقية حق من حقوق هذا المواطن بموجب الدستور ، ومعترف بها قانونياً ، والقول بالوعي يعني حرية التعبير الديمقراطي السلمي عن مصالح كل الأفراد ، وكل الطبقات .

وعاد المحقق ليسألني : هل تحقيق الإشتراكية الوارد الإشارة إليها في مقالك يستتبع قيام صراع طبقي وجدل إجتماعي ؟ .

وقد أجبته : الخط العام للمقال ، لا يتحدث في الواقع عن تحقيق الإشتراكية ، ولكن عن الديمقراطية ، ويعتبرها شرطاً أساسياً لأي تقدم في مصر » .

وكنت قد إعترضت في بداية التحقيق ، على ما يسمى ببدعة التحقيق السياسي ، التي كانت أساس تحويلنا إلى المدعي الإشتراكي . وأعلنت أن أي تحقيق ـ هو أستجواب ، والإستجواب هو إتهام ، وعلى ذلك فلن أجيب إلا على الوقائع التي تستخدم للتدليل على أن هناك تهمة ما ، وقد أربك هذا المحقق ، الذي كان قد أعد أسئلته ، بحيث تتضمن إستفهاماً حول عقيدتي الفكرية ، وآرائي السياسية . ودارت بيننا محاورة مجهدة، ظللت مصراً خلالها على موقفي ، وهو ألا أجيب على أي سؤل بشأن آرائي ومعتقداتي ، لأن ذلك يعني قبولي لمبدأ أرفضه ، وإهدار لحق دستوري أتمسك به ، هو حقي في أن أعتقد ما أشاء وأتبنى ما يعن لي من آراء وكان المحقق متعاطفاً مع وجهة نظري ، ولكنه كان مقيداً بالتوجيهات العامة التي حددها جهاز

والممارسات التي حققت بها البرجوازية هذا الهدف فيما يلي :

● فهناك من الأفكار ذلك الحرص على معاينة الغرائز الفطرية للطبقات المستغلة - بفتح الغين - وأضفاء هالات القداسة على هذه الغرائز . أن الوطن مثلاً يتحول إلى مفهوم مجرد تماماً ، فالمصرية أو العروبة ، وثن يستلب من الإنسان أي قدرة على مناقشة أوضاعه - إن عليه بحسب المفهوم البرجوازي الذي يُقَدَّم له - أن يغترب في هذا الوطن ، ومن هنا أصبحت المطالبات الطبقية من المحرمات على المستغَلين بينما كان الذين يستغلونهم لا يلتزمون بهذا القيد . وإنسحبت هذه القداسة على حائزي الأدوار السياسية ، فعلى الرغم من أن قليلاً منهم من يجيء بإختيار شعبي ، فإن معاونيهم يزعمون لأنفسهم تمثيل الثقة الجماهيرية ، ومنظريهم يزعمون أنهم يعبرون عن رأي الشعب ، ويفترض هؤلاء وأولئك بأن من لا يرضى عنهم أو ينقدهم هو خائن للوطن .

● والبناء العام للمجتمع يقوم على إفتراض وحدة متعسفة تمثل إنتكاسة للأفكار الليبرالية ولا تنتقل بالقطع إلى الأوضاع التي تهيئها الأفكار المناقضة لليبرالية أو التي تتجاوزها من أمامها ، فالسلطات الثلاث التي يقول بها الفكر الليبرالي - التنفيذية والتشريعية والقضائية - تندمج في مقولة لويس السادس عشر

= المدعي العام الإشتراكي للتحقيق معنا ، وكنا سبعة صحفيين وكتاب هم (محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد حمروش وصلاح عيسى وأحمد فؤاد نجم وفريدة النقاش وحسين فهمي) ، وقد إضطر المحقق لتأجيل التحقيق معي إلى اليوم التالي (١٩٧٨/٦/٢٧) ، حيث حاول ، أن يستخدم فقرات من المقالات التي قدمتها أجهزة الأمن كأدلة إتهام ، لكي يقودني إلى إجابة على أسئلته عن معتقداتي وآرائي . وقد وجدت أنني قلت في محضر التحقيق معي إستطراداً في الإجابة التي ذكرتها آنفاً ، ما يلي بالنص « وأنا ملتزم بعدم الإجابة في أي إستجواب على أية أسئلة تتعلق برأيي السياسي أو عقيدتي . . وإنما أرد على وقائع معينة » . وأذكر أن المحقق حاول أن يستفزني فذكر لي أن كل الذين مثلوا للتحقيق معه ، قد أجابوا على الأسئلة ، ولم يقدموا إعتراضاً كالذي قدمته ، وأنهم كانوا شجعاناً في الدفاع عن آرائهم ، وقد أجبته بإقتضاب : كل شيخ وله طريقة . وحين قال لي على سبيل المناوشة : ألا تدعو أحداً لآرائك ؟ . هل ترفض أن تقنعني بصوابها وأن تناقشني فيها . قلت له : لو أغلقت محضرك الرسمي . . وقبلت دعوتي إلى فنجان قهوة على المقهى المواجه لمكتبك ، فإن باستطاعتي أن أناقشك في كل شيء . ولكن المشكلة أنك تستجوبني أي تتهمني ، وأنا لا أقبل أن تكون آرائي أو معتقداتي موضوع اتهام ، لأنني أتمسك بالنص الدستوري ، الذي يصون حرية الرأي والعقيدة ويكفلها لكل المصريين .

« أنا الدولة » . وكل الطبقات تصبح طبقة واحدة ، وكل الأفكار تصبح فكرة واحدة . وكل المنظمات الجماهيرية تصبح منظمة واحدة . وهذا العالم المتوحد ، لا يتوحد على أساس برنامج متفق عليه ، أو حد أدنى مشترك للعمل، ولكنه يلتحم إعتسافاً على قاعدة نفي الطبقات الأخرى لتصبح البرجوازية هي التي فوضت للتعبير عن الكل ، ويصبح فكرها التلفيقي هو إيديولوجية الجميع . ويحقق شديد رُسمت الخطط ليتحول التحالف بين الطبقات حول هدف العداء للإستعمار وإستقلال السوق عن أي تبعية ، إلى ذيلية مستمرة تتجاوز اللقاء حول هدف واحد ومؤقت إلى تبعية دائمة وحول كل الأهداف من منظور أهداف البرجوازية ، لذلك تزايد الإلحاح ليفقد كل إنسان هويته الذاتية والطبقية ، ويقترب إلى أفكار كلية كالقومية العربية أو الوطن . وتحددت المواقف من تيارات الفكر حسب مصالح البرجوازية ، في أواخر الخمسينيات إنطلق منظورها ـ الديمقراطيون بشدة هذه الأيام !! ـ يهجمون على اليسار وهم فخورون بيمينيتهم ، يزدرون اليسارية كل الإزدراء ويفترون عليها بجهلهم وجاهليتهم ، وفي أواسط الستينيات خلعوا ببساطة أرديتهم اليمينية وداروا أصولهم مؤكدين أنهم يساريون من نسل يساريين وأن جدهم الأعلى كان ماركس . وتحدث مفكرو اليسار ـ بسطحية نادرة ـ عن تأميم الصراع الطبقي ، وعن تحقيق الإشتراكية لا بفعل قوانين الجدل الإجتماعي ولكن عن طريق الإلهام التي يهبط على القمة فيحل كل شيء ، وتبادلوا القبلات مع جلاديهم ، وكرز الإثنان عالم غياب الحدود بين الأشياء . عالم الكل في واحد . الواحد هنا هو البرجوازية ! .

● بمقتضى قوانين هذا العالم فإن المنظمات السياسية لم تعد منابر لتجميع طبقي أو فكري ، ولكن مباني فخمة فقط ، لا ينضم إليها الراغبون في العمل العام ، ولكن الموظفين الذين يخشون من تأخير علاواتهم ، ويفخر محافظ سابق لإحدى محافظات وسط الدلتا أنه ضم إلى تنظيم ما ، أكبر عدد ممن إنضموا إليه في محافظات القطر الأخرى[1] إنها منظمات لإلغاء الهوية ، فعلى كل من له

---

(1) هو « إسماعيل فريد» محافظ الدقهلية في فترة تأسيس الإتحاد الإشتراكي العربي ١٩٦٣، وقد ضم إليه أكبر =

« ذات » سياسية أن يسلم بطاقته للبواب ثم ينصرف إلى منزله ، وكل المنظمات الجماهيرية تابعة لمنظمة أم بناؤها يقوم نظرياً على التحالف بين طبقات ، لكن ليس من حق أي فئة أو كيان إجتماعي متميز أن يناقش حلفاءه فيما يتخذونه ضده من إجراءات تضر مصالحه ، إذ المفروض ألا تكون له مصالح أبداً . فالتفكير في المصالح هو قصر نظر وتدنٍّ خلقي من الشعب وإنهيار في الوعي وعدم تقرير لمصالح الوطن العليا التي لا تتضرر أبداً بتخمة الطبقات المرفهة وسفهها وتبذيرها . ويُهدم التنظيم السياسي ويبنى عدة مرات وفي كل مرة يقال أنه حدث خطأ في التطبيق ، ولا يتنبه أحد إلى المفارقة في هذا التبرير المتكرر ، ولا إلى أن الصيغة النظرية قصد بها أن تستلب الوعي بفاعلية قانون الجدل الإجتماعي ، وأنه لم يكن في النية تطبيقها بأي حال من الأحوال .

● في الأساليب السياسية إعتمد أسلوب إغراق العناصر المتمسكة بذاتيتها في طوفان من الكثرة الصامتة ، ودفع الصامتين إلى مركز الصدارة في المواكب أو التظاهرات الشرعية أو الإستفتاءات العامة ، وفي حين يبدو هذا أعلى أشكال الديمقراطية فإن نتيجته العملية هي الموافقة على أشياء متناقضة ، وليس من المتوقع في ظروف تجهيل متعمد وعمليات غسل مخ كلية أن تقول الكثرة الصامتة كلمة صائبة أو أن تعبر فعلاً عن آرائها ومصالحها في قضايا لا تحيط بها تماماً ووسط طوفان من المعلومات الخاطئة أو الناقصة ، أو في مسائل متفرعة قد تقبل بجزء منها وترفض آخر ولكنها مطالبة بأن تأخذ الكل أو ترفض الكل .

تلك بعض الملامح العامة لإيديولوجية الكل في واحد التي حققت للبرجوازية المصرية طموحها في تطوير أدوات الإنتاج طوال عشرين عاماً الماضية ، فقد كفلت لها جهاز دولة قوياً ، بعيداً عن مشاغبات أعدائها الطبقيين ، ومكنتها من إتباع سياسة داخلية وخارجية طورت هذه الأدوات وبنت

= عدد من الأعضاء في بقية محافظات الجمهورية. إذ كان يُحَصِّل إشتراكات الإتحاد، من الفلاحين نظير إنهاء معاملاتهم مع الجمعيات التعاونية الزراعية . كما كلف وعاظ المساجد التابعين لمديريات الأوقاف ، بتحصيل الإشتراكات ممن يتلقون هذا الوعظ ، من الفلاحين والفلاحات ، الذين كانوا يدفعون إشتراكات الإتحاد الإشتراكي ويبصمون على إستمارة العضوية ، ظناً منهم ، أن الواعظ يجمع تبرعات لبناء مساجد وزوايا وتقديم مساعدات للفقراء ! .

قلباً صناعياً لا شك في أنه كان أهم المكاسب التي تحققت للوطن ـ بكل طبقاته ـ ومن الظلم البالغ لهذه المرحلة أن يتم التركيز على إيجابيتها بإعتبارها هي السلبيات ، بينما يزداد الإلحاح لإبقاء السلبيات ، كما أنه من الظلم البالغ لجماهير الشعب أن يظل بعض أبنائه المخلصين من المثقفين أسرى التجربة بكل إيجابياتها وسلبياتها ، وأن يدفعهم الهجوم اليميني عليها إلى التمسك بها بكل حذافيرها . وهي محاولة فاشلة بالقطع لأنها تتجاوز الواقع المتحرك والمتغير وتحاول تثبيت التطور . والواقع أن هؤلاء بما يفعلون يتركون مفكري اليمين ينسفون إيجابيات التجربة ويركزون سلبياتها وينفخون الروح في إيديولوجية الكل في واحد التي ما زالت فاعلة إلى الآن .

والواضح على الجبهة الفكرية اليوم أن محاولة تقديم مفهوم جديد للديمقراطية ، ليست إلا تزييناً لنفس الواجهة ، وإستمراراً لنفس الخط الذي كانت تدور فيه طوال هذه الحلقة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ولخدمة نفس المصالح ، وذلك أن البرجوازية المصرية التي إستفادات من تطوير قوى الإنتاج بإيديولوجية الكل في واحد تعود اليوم لتطالب بالإنفتاح في الإقتصاد والإنغلاق عليها في السياسة ، والواقع أن مرحلة الصدام بين الطليعة والطبقة التي بلغت ذروتها في سنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ لم تستطع أن تفك الإرتباط بينهما تماماً ، صحيح أنها كانت فترة المد الإستقلالي للسلطة السياسية وتحررها من أسار ضيق الأفق ومحدودية الرؤية التي يفرضها التعبير السياسي المباشر عن شريحة أو أكثر من الطبقة ، [وهو ما مكن الطليعة من خدمة المصالح الإستراتيجية للطبقة ككل وللتسوية بين كل شرائحها بما يضمن لها معدلا وسطياً من الربح ، يمثل أقصى ما يمكن أن تحصل عليه في ظروف تنمية في مجتمع متخلف] ، لكن ما كان طبيعياً هو أن تعود الوشائج والصلات بينهما بعد ذلك تدريجياً .

وخلال السنوات العشر التالية حققت الرأسمالية المحلية توسعاً لا شك فيه ، ففي السنوات الأربع بين ٦٣/١٩٦٤ و ٦٦/١٩٦٧ إرتفع إنتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢,٤٪ بينما لم يرتفع معدل إنتاج القطاع العام عن ١٢١,١٪، وفي

السنوات الثلاث التي تلت النكسة إرتفعت نسبة الزيادة في القيمة المضافة في القطاع الخاص إلى ٣١٠٪ بينما لم تزد القيمة المضافة للقطاع العام عن ١١٨٪ . وجزء من هذا كله يرتبط بعملية نزح القطاع الخاص للقطاع العام ، وهو ما سجلته لجان تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب للتحقيق في أسباب خسارة بعض الشركات الصناعية في القطاع العام .

والواقع أن البرجوازية كانت تمارس عمليات إستلاب إقتصادية وسياسية لعرق الطبقات الشعبية ولحريتها السياسية ، وهذا الإستلاب الآن يسعى لتقنين نفسه بالطرق على أبواب حرية الإستثمار بقوة ، ولكنه فيما يبدو يصر على عدم التخلي عن عملية الإستلاب السياسي ، والنغمة السائدة على ألسنة وأقلام مفكري اليمين اليوم هي محاولة تصوير البرجوازية كما لو كانت ضحية لتعسف العمال والفلاحين ، وتصوير الإنتماء الطبقي للسلطة خلال العشرين عاماً الماضية كما لو كان إنتماء لهؤلاء ، وصحيح أن هذه الأعوام العشرين قد قدمت مكاسب متعددة للطبقات الشعبية ، وأنها شهدت ضربات موجهة أحياناً لبعض الشرائح المستثمرة ، لكن هذه المكاسب قد تولدت أساساً من استقلالية الطليعة النسبية عن الطبقة وظلت دائماً هي والضربات في إطار المصالح الإستراتيجية للطبقة ، وقد كان من بينها التقدم الكلي الذي حققته البرجوازية للوطن بكل فئاته ، لكن عملية الإستلاب السياسي كانت دائماً حلقة جوهرية في الموقف لأنها هددت دائماً هذه المكاسب بالنسف .

وينبغي أن نضع في الإعتبار أيضاً أن مفكري اليمين لا يعبرون بالضبط عن مصالح الطبقة ، ولكن عن درجة وعيهم بهذه المصالح ، ذلك أن فترة الإستلاب قد خلقت تدنياً شديداً في الوعي العام ، وربما مما يزيد من لهجة هؤلاء الآن ما تعرضوا له عندما إضطروا إلى التَقِيَّة وإرتداء ثياب اليسارية متصورين أنهم بهذا يحمون أنفسهم ويكسبون من الذيلية التي يتنكرون لها اليوم ويلصقونها بغيرهم . ويضاف إلى هذا كله الإختلاط الشديد بين مصالح شرائح البرجوازية المختلفة، فهناك لا شك عناصر طفيلية من البرجوازية تفكر في أن تجعل مصر طبعة من هونج كونج ، وهناك شرائح أخرى تهدف إلى حرية أوفر

من الإستثمار مع حماية السوق ككل . . على أن المشترك في مصالح كل الشرائح هو ذلك الإلحاح على إقتصاد حر بلا جدل إجتماعي . . إقتصاد حر بلا حرية سياسية ! .

والإلحاح المستمر على تصوير البرجوازية كما لو كانت ضحية لتعسف العمال والفلاحين ، وتصوير اليمين الفكري كما لو كان ضحية لليسار لا يخدم إلا هذا الهدف ، فنحن نقرأ عن ضحايا الحراسات وعن المعتقلات والسجون والتعذيب ومحاكمات الدجوى ، دون أن يتفضل أحد المتباكين على أولاد الناس الذين فرضت عليهم الحراسة فاضطروا إلى ركوب التاكسيات وإلى التداوي في المستشفيات العامة (اقرأ الأخبار في ١٠/ ٣/ ١٩٧٤) بتذكر أو بالتذكير بالذين ماتوا ويموتون كل يوم ـ طوال العشرين عاماً الماضية ـ في هذه المستشفيات والذين يطردون منها بلا علاج . ودون أن يذكر أحد أن الشيوعيين حوكموا أمام « الدجوى » وحكم عليهم بعشرات السنوات فاستحق لذلك أيلمها تحية مفكري اليمين المتباكين اليوم على الديمقراطية ، ودون أن يذكر أحد أن هناك من كتاب اليسار من طردوا من أعمالهم وفصلوا منها ، والغريب أن المعتقلات قد ضمت في فترة الأخوان المسلمين والشيوعيين وعملاء الإستعمار وجواسيسه والإرهابيين وعملاء للمخابرات الإسرائيلية والمتحالفين معها ، كما ضمت أيضاً عدداً من أعضاء التنظيم الطليعي ونصف أعضاء اللجنة المركزية الأولى لمنظمة الشباب وأكثر من ١٥٠ من أعضائها وموجهيها ، بينما كان كل هؤلاء الباكين على الديمقراطية أحراراً يأكلون ويشربون ويكسبون ويؤيدون هذا في الصحف .

ويبدو التناقض الواضح على الجبهة الفكرية عندما نقرأ لكاتب يقول أنه « يتخيل العالم بدون طعام وشراب ولا يتخيله بدون حرية الفكر وحرية العقيدة وحرية الضمير » (التحرير ـ الملحق الأسبوعي لمجلة الثقافة الشهرية ـ ٢٢/ ٢/ ٧٤) وبعد أقل من أسبوعين يسارع نفس الكاتب ليقول عن مجلة تختلف معه في الرأي أنها « تمارس دوراً بغيضاً في إفساد حياتنا الفكرية والأدبية وتتصرف كمؤسسة سياسية مستقلة تصدر البيانات وتدين الناس ، وتستخدم الفلول الباقية لمراكز القوى الغاربة التي لا تزال تتلكأ في ساحاتنا الأدبية والفكرية

(التحرير - ٨ مارس ١٩٧٤)[1] إن حرية الفكر والضمير والعقيدة هي حرية الكاتب وحده ، أما من يمارس حرية رأيه غيره - بما يختلف معه في الرأي - فلا بد من إبلاغ أجهزة الأمن أنه من عملاء مراكز القوى ، وعلى صفحات الصحف . (راجع أمثلة لهذا أيضاً في التحرير ٧/ ١٢/ ١٩٧٣ وفي الجمهورية ٧/ ٣/ ١٩٧٤) ويتزايد الإلحاح الآن في بعض المنابر لتطهير الصحافة وطرد عدد من الكتاب منها بزعم أنهم « أيديولوجيون » وأنهم لا يعبرون عن رأي الشعب (لم هذا التيار لفترة في صحيفة « الجمهورية » وفي « المصور ») ، وهي دعوة تكشف عن مدى إخلاص أصحابها لقضية الديمقراطية ، فضلاً عن السخرية الباطنية التي تشعها الكلمات فلا يوجد كاتب من هؤلاء ولا من غيرهم قد إنتخبه الشعب ، حتى يزعم لنفسه أنه يعبر عن رأيه .

وحتى حرب أكتوبر تجري المحاولات لكي تقع ثمارها كلها في يد البرجوازية ، فبينما يقول الرئيس السادات أن شعب مصر يعيش بالبطاقات ويقف في الطوابير ليحقق جلاء المعتدي عن أراضيه ، يصور البعض روح أكتوبر كما لو كانت بيع القطاع العام - وهي القضية التي حسمها الرئيس بخطابه في مؤتمر الطلاب - ومن البديهي أن أحداً من السادة البرجوازيين لا يقف في الطوابير ولا يأكل بالبطاقات وأن نصيبه من روح أكتوبر لا يسمح له بإلغاء أنصبة الكل لذلك تعود للظهور مرة أخرى نغمة الإستشهاد في سبيل المجردات ، وليس في سبيل

---

(١) كاتب هذين المقالين هو عبد العزيز دسوقي، الذي كان أشبه بأركان حرب للأستاذ يوسف السباعي ، وزير الثقافة آنذاك ، فقد رأس في عهده تحرير المجلة الثقافية الوحيدة التي كانت تصدرها الدولة وهي مجلة « الثقافة » . وكانت « التحرير » التي نشرت هذا الكلام ، هي النشاط الوحيد الذي أسفر عنه المؤتمر الذي عقده المثقفون المصريون ، أثناء حرب أكتوبر ، (راجع الفصل المعنون : صنع في حزيران - من هذا الكتاب) . وكانت الإشارة إلى المجلة التي تمارس دوراً بغيضاً في أفساد الحياة الثقافية ، إشارة إلى مجلة الكاتب ذاتها ، التي كانت - كالثقافة والتحرير - تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وهي من الإشارات المبكرة ، التي أكدت بعد ذلك ضيق السباعي بوجود منبر يساري يصدر عن دار النشر المملوكة للدولة ، وقد تفجرت الأزمة في العام نفسه ، وبعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، تم إجلاء اليسار عن الصحافة المصرية بشكل كامل ، فغيرت قيادة روز اليوسف (عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ) وأغلقت « الطليعة » .

الآمال . فالذين يقفون في الطوابير ويأكلون بالبطاقات ومات ويموت أبناؤهم في جبهات القتال ، فعلوا ذلك من أجل كل ما هو سريالي وميتافيزيقي في العالم ، لقد ماتوا في سبيل مصر والتراب والأرض والكرامة ، وهذا صحيح تماماً ولكن من منظور مختلف فالكرامة تعني بين ما تعني عدم الوقوف في الطوابير وعدم العصف بالمكاسب ، والأرض عزيزة حيث تضمن للإنسان نصيباً من ثروة وطنه تعادل جهده في تحقيقه ، فالذين ماتوا لم يستشهدوا في سبيل مفاهيم مجردة ، ولكن من أجل آمال محددة ، إن منظري البرجوازية يصدرون للشعب وطناً مجرداً وسيرياليا[1] ويطالبون لأنفسهم بالوطن الحسي . فعلى الشعب أن يعيش بالبطاقات ومن حقهم أن يطالبوا بالقطاع العام .

وحتى العدل يكال له بكيلين . فـ « الإشتراكية أعظم وأرقى من أن يكون سلب المال أسلوباً من أساليب تطبيقها » (الأهرام ٢٧ / ٢ / ١٩٧٤) ، ولكن أحداً لا يقول أن الرأسمالية أرقى من أن يكون سلب العرق وحقوق العمال أسلوباً من أساليب تطبيقها ، لذلك يسود الإلحاح للمطالبة بإعادة الأرض التي كانت تحت الحراسة ، ومع التسليم بأن فرض الحراسات كان أسلوباً خاطئاً ولا علاقة له بالإشتراكية على الإطلاق ، فإن المدهش أن أحداً لا يجتهد للمواءمة بين مطلب رفع الحراسات وبين حماية الفلاحين الذين مُلِّكت لهم الأرض أو الزرّاع التي يستأجرونها .

إن الإخلاص لقضية الديمقراطية لا يكون بالحرص على إيديولوجية الكل في واحد . وبصرف النظر عن لا أخلاقية البرجوازية ، التي كسبت من هذه الإيديولوجية وابتدعتها لتحقيق مكاسبها في مرحلة من المراحل ثم تنكرت لها اليوم محاولة إلقاء خطيئتها على عاتق الطبقات الأخرى ، وهو ما يفعله اليمين الفكري الذي كسب من ذيليته للظروف اللاديمقراطية ثم سارع للتنصل من مسؤوليته وإلقائها على عاتق اليسار ، والبرجوازية ـ بمختلف شرائحها ومع وجود تناقض بين هذه الشرائح ـ تحاول اليوم بهذا التنكر أن تكسب في مرحلة جديدة وصل فيها تطور قوى الإنتاج إلى المستوى الذي يفرض تغيير الهياكل السياسية للحكم بالشكل الذي يتيح لها أن تنطلق .

بصرف النظر عن هـذا كله فإن مـا يصدره منـظروها اليـوم من أفكار هـو محاولة لتدعيم نفس الإيديولوجية . إنها تريـد سوقهـا دون وصايـة طليعتها ودون حق غيرها من الطبقات فيها يمكن أن تحقق من مكاسب ، ومع مصادرة حق هذه الطبقات في إبداء رأيها في شؤون الوطن ومشكلاتـه ، أو في الدفاع عن مصـالحها الطبقية الخاصة . لذلك فنحن نلاحظ أن الهياكل الرئيسيـة ـ سياسيـة وفكريـة ـ التي سادت طوال الأعـوام العشرين المـاضية لا تتعـرض لأي نقد حقيقي إلا في جانب واحد هو الرغبة في الإستثمار ، ولا ينبغي أن نأخذ الكلام الكثير عن نقد الظروف اللاديمقراطية مأخذ الجد لأنه في جوهره تكريس لهذه الظروف .

إن الليلة أشبـه بالبـارحة ، فـالبرجـوازية التي فـركت يدهـا سروراً قبـل عشرين عاماً لأن المؤسسات الليبرالية قد سقطت فخلصتها من أعدائها الطبقيين دون أن تمس حقها في الإستثمار ، تفـرك اليوم كفيهـا حبوراً مـطالبة بعـودة حق الإستثمار دون عودة هذه المؤسسات ، وذلك هو مدى إخلاصهـا لقضية الحـرية وتلك حدود ديمقراطيتها .

فما هو المدى الذي يمكن أن تنسجم فيه هذه المـطالبة الملحـة مع مصلحـة الوطن العليا ؟ ! . بمعنى آخر : أين تلتقي هذه الرغبة مع الهدف المشتـرك لكل الطبقات ، هدف الإستغلال الوطني ؟ ! .

الإستقلال ليس إسترداداً للأرض فقط :

إن قضية الإستقلال هي مسألة السوق بالدرجة الأولى ، لكن هذه القضية البديهية لا تبدو واضحة بجـلاء أمام منـظري البرجـوازية ، وهـو ما يكشف عن تدني وعيهم العام بمصالح الطبقة التي ندبوا أنفسهم للدفاع عنها ، كما أنه أيضـاً يكشف عن الخلط بـين أفكار شـرائح البـرجـوازيـة المختلفـة وعـدم تحـديدهـا ، والأرجح أن عناصر الرأسمالية الطفيلية تفرز فكراً يجعـل هذه البـديهية تغيب في ركام من الأفكار غير المؤصلة فهي وحدها دون كل شـرائح البـرجوازيـة التي لا تهتم إلا بأن يصبح السوق طبعة أخرى من هونج كونج .

والمعنى البسيط والمبـاشر لهـذه البديهيـة هو أنـه بقدر حـرصنا عـلى السوق

الوطنية من الوقوع في أسر التبعية بقدر ما يتحقق الإستقلال لإرادتنا السياسية . والعكس - بالطبع - صحيح . وفي التفاصيل فإن الموقف من قضية السوق هو المقياس الذي يحدد كل شيء ، بدءاً من السياسة الداخلية وإنتهاء بالعلاقات الدولية . إنه هو الذي يحدد الأصدقاء والأعداء في الداخل وفي الخارج وهو المحك الذي نستطيع أن نقيس به أي الممارسات السياسية صحيح وأيها خطأ . .

وإستقلال السوق الوطنية بالحرص عليها من الوقوع في أسر التبعية التي تسعى إليها الإحتكارات الدولية يعني - وبالدرجة الأولى - تنمية الإقتصاد الوطني وبناء هياكله الرئيسية - وهي الصناعة الثقيلة - وكفالة تجدد ووفرة الإستثمارات فيه بتكوين تراكم رأسمالي مستمر يؤدي إلى تجديد الإقتصاد الوطني ونموه .

من هنا كانت مسألة السوق هي المسألة المحورية في قضيتنا الوطنية منذ بدايات الحركة الوطنية وما زالت كذلك إلى الآن . فمنذ بدأ تحول الرأسماليات الأوروبية إلى إحتكارات تتلمظ وتسعى لإلتهام الأسواق لتصدر إليها الفائض من رأسمالها ، بدأت الشرائح الرأسمالية الوليدة في بلادنا تسعى للإحتفاظ بسوقها القومية ، وبدأت الحركة الوطنية تتصاعد في حلقات متتابعة مع نمو كل شريحة جديدة من شرائح هذه الرأسمالية ، وتبعاً لدرجات النمو كان الصراع مع الإستعمار يزداد ويتعقد في حركة لولبية ومتصاعدة وخاصة مع ميلاد ونمو الشرائح الصناعية التي تزداد رغبتها في سوقها القومية وبالتالي تزداد حدتها في المطالبة بها .

ومن المؤكد أن ثورة ٢٣ يوليو كانت في هذا الإطار أكثر حلقات ثورتنا الوطنية فاعلية ، وأنها قد أنجزت في هذا الإطار ما عجزت عنه معظم الحلقات السابقة بحكم أنها كانت تعبر عن شرائح أكثر تطوراً وبالتالي أكثر رغبة في السوق وأكثر حدة في المطالبة به ، في إطار التاريخ العام والتكوين الخاص للشرائح البرجوازية التي جاءت تعبيراً عنها . وفي مرحلة ما من نضال ثورة ٢٣ يوليو من أجل الحفاظ على السوق القومية إزدادت الحاجة إلى إستخدام التراكم الرأسمالي لتنمية الإقتصاد الوطني للوقوف أمام مؤامرات الإحتكارات الدولية

لإعادة السوق إلى أسر التبعية فكانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ التي كفلت سيطرة الدولة على منابع التراكم الرأسمالي لتضمن تمويل الإقتصاد الوطني وبناء أسسه الراسخة ، تلك الأسس التي عرفت الرأسمالية عنها وخافتها . فإذا نحينا جانباً من الأخطاء التي نتجت من تطبيق هذا الأسلوب ـ وهي عديدة ـ فسوف نلاحظ أن إغلاق السوق المصرية ومحاولة تنميتها وما نتج عن ذلك من إستقلال الإرادة السياسية كان ضربة قوية لقوى الإستعمار في المنطقة كلها ، وكان عدوان ١٩٦٧ محاولة للرد على هذه الضربة القوية للإستعمار خاصة مع الشعب المستمر الذي مارسته قيادة ثورة يوليو مع القوى الإستعمارية في كل أنحاء المنطقة ، تماماً كما إنتهت محاولة «محمد علي الكبير» لإغلاق السوق المصرية أمام الإحتكارات الأوروبية إلى النتيجة نفسها .

وإذن فنحن لا نستطيع أن نفصل القضايا الراهنة لإستقلالنا الوطني عن قضية الحفاظ على سوقنا القومية ، بمعنى تنميتها وتطويرها ، فالإستقلال ليس إسترداداً للأرض فقط ولكنه أيضاً ـ وأصلاً ـ الحصول على السوق والحرص عليها من الوقوع في أسر التبعية . وقد كان على رأس همومنا قبل ١٩٦٧ ذلك الإنفجار المريع للشرائح الطفيلية في إقتصادنا الوطني ، تلك الشرائح التي لا تنتج ولكنها تربح ، والتي لا تنتهي أنشطتها بإحداث تراكم رأسمالي يعود إلى دورة الإنتاج من جديد على شكل إستثمارات جديدة ، ولكنها تنتهي بأرباح طفيلية تبدد على النهم الإستهلاكي . وقد شاركت هذه الفئات من الرأسمالية الطفيلية في نزح فائض الإنتاج وخاصة في قطاع الدولة وأزعجت كل الحريصين على الإستقلال ـ بمفهومه كتنمية للسوق ـ ومنهم شرائح من الرأسمالية المنتجة التي كانت ترى فيها يحدث تخريباً يضر بمصالحها من ناحية فضلاً عن خطره المريع على الإستقلال الوطني ، وحتى الآن فإن الخطر ما زال قائماً ـ بل وتزايد ـ لكنه لا يعني أبداً أن قطاع الدولة عاجز عن أحداث تنمية في الإقتصاد إذا كفلنا له رقابة شعبية ديمقراطية إفتقدها دائماً وكان ذلك خطأه الجوهري ، ولكن من الخطر المحيق على الإستقلال أن تظل الأمور على ما هي عليه .

ولا شك أن برامج التنمية المحدودة التي إتبعناها فيما عرف بالخطة الأولى (١٩٥٩ / ١٩٦٤) كانت مثقلة بالعيوب ، ولكن لجوءنا بعد نهاية هذه الخطة

إلى الانكماش في برامج التنمية كان خطأ بالغاً ،ففي ١٩٦٥ جعلنا الخطة سبعية وعلى مرحلتين ثم تواضعت لتصبح مجرد ميزانيات سنوية ، وهو ما أوقعنا في خطأ أكثر فداحة عندما توقفت برامج التنمية بعد عدوان ١٩٦٧ ، وفي ظروفه المعقدة ، فقد غامت علينا من تلك اللحظة الرؤية الصحيحة لمسألة الإستقلال الوطني واهتممنا بالأرض الضائعة - وهو إهتمام ضروري وحق - ولكن ليس أقل أهمية ألا تضيع السوق، ووسط الإرتباك الذي نتج عن توقف التنمية بزيادة التضخم وببروز الأزمات المتعددة في السلع والخدمات برزت الدعوة الخطيرة إلى تلبية إحتياجات السوق من الإستثمارات من الخارج دون استيعاب للتجربة التاريخية التي تثبت أن ما تسعى إليه الإحتكارات الأمريكية والأوروبية الغربية كان وما يزال ، أن تفتح سوقنا لإستهلاك سلعها المصنعة ولتصدير رأسمالها المالي ، وهو ما يتنافى مع أي محاولة قد نحاولها لتنمية صناعاتنا ولحمايتها جمركياً ، ولذلك فليس غريباً أن تتواضع عروض هذه الإحتكارات في إنشاء بعض المشروعات غير المنتجة كالإسكان ووسائل الترفيه وبعض مشروعات الخدمات وبرؤوس أموال تكفي - لو أرادت - لتمويل صناعات كبرى .

ومن البديهي أن عناصر الرأسمالية الطفيلية تنسجم مع هذه الرؤية ، وصحيح أن فئات منها قد إنتقلت إلى الإستثمار الخاص بما نزحت وسلبت من فائض قطاع الدولة ، لكن ما بقي منها يسعى إلى تحويل سوقنا الوطني إلى هونج كونج أخرى منتهزاً فرصة الجوع لدى الفئات المرفهة للإستهلاك ومن معطف هذه البقايا تخرج كل الدعوات التي تهدد كل ما بنيناه .

على الجبهة الفكرية فإن الدعوة المُلِحَّة التي تصور الديمقراطية كما لو كانت حق تيار واحد من تيارات الفكر في التعبير عن نفسه ، هي خليط من أفكار شريحتين من شرائح البرجوازية ، الأولى تسعى لإطلاق حرية الاستثمار في حدود حماية السوق من منافسة الإحتكارات الدولية ، والثانية تقود بطفيليتها الوطن إلى مآزق وأخطار . ولا جدال في أن هذا التيار فكرياً يشكل نفس الخطر الذي تشكله تلك العناصر الطفيلية .

إن الديمقراطية هي في الأساس جدل إجتماعي وجدل بين تيارات

الفكر ، لكن هذا الجدل ينبغي أن يقوم على قاعدة وطنية معادية للإستعمار ، وهو ما يعني أن تطلق الحريات الديمقراطية وبلا حدود لكل الطبقات والفئات والتيارات التي تنسجم مصلحتها ورؤاها مع المصالح الوطنية للشعب المصري بمجمل فئاته ، وهو ما يتطلب تحديداً دقيقاً لهذه المصالح ، التي لا خلاف في أنها تشمل بين ما تشمل حماية السوق القومية وتنميتها والعداء للإستعمار والتبعية السياسية والإقتصادية له ، والحفاظ على مجموع المكاسب التي تحققت لجماهير الشعب خلال العشرين عاماً الماضية ، من حيث الأجور وساعات العمل ونشر مظلة التأمينات الإجتماعية والإستمرار في برامج التنمية وتطويرها لتصبح خططاً في طريق الشمول تدريجياً .

تلك ملامح أساسية في أي أرضية مشتركة يمكن أن تضم المصريين - بمختلف شرائحهم وطبقاتهم وتياراتهم - عند الحد الأدنى من اللقاء . لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون منظور جديد للديمقراطية يتجاوز أيديولوجية الكل في واحد . . ليعترف بأن تنوع المصريين لا ينفي وحدتهم ، وأن هذا التنوع يفترض التعامل معه سياسياً وتنظيمياً وإيديولوجياً من أرضية الإعتراف بالطبقات الإجتماعية ككيانات منفصلة ، ومتصلة ، لكل منها مصالحه ومطامحه الخاصة التي ينبغي أن نكفل لها في كل الأحوال حق التعبير المستقل عن نفسها ، كما أن بينها ما هو مشترك ، ينبغي أن تتحاور لإكتشافه فتحدد بشكل دقيق ما تتفق فيه وما تختلف عليه ليكون لقاؤها بعد ذلك لقاء لذوات سياسية وليس لأفراد عديمي الهوية . . فلنبدأ بالتنوع لنصل إلى الوحدة وليس العكس . . فإذا كانت الوحدة ضرورية فإن التنوع أساس ، ونفي التنوع هو إلغاء للوحدة .

ذلك وحده الذي يحدد مدى إخلاصنا للقضية الديمقراطية ، وهو أيضاً المحك الذي نستطيع أن نقيس به إتجاه الطلقات العديدة التي تطلق اليوم على جبهة الفكر . . هل تستهدف أعداء الديمقراطية أم تستهدف الديمقراطية نفسها .

١٤
مستقبل الديمقراطية في مصر

وقد كان هناك دائماً .. ذلك الحرص على التأكيد بأن كل التنظيمات بلا هوية طبقية .

كانت الديمقراطية ـ وما زالت ـ الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، انها لا تشكل فحسب ـ وعلى عكس ما يظن البعض ـ حجر الزاوية في قضية تحرير الأرض المحتلة ، لكنها أيضاً الوسيلة الوحيدة لذلك ، والنجاح في صياغة هياكل ديمقراطية حقيقية لا يكفل فقط حماية السوق الوطنية من العودة الى حالة التبعية للسوق الامبريالية ـ وهو ما تلح وتدفع إليه شرائح اجتماعية مؤثرة في مصر الآن ـ بل أن هذه الهياكل الديمقراطية هي الضمان الذي لا بديل له لحماية المكتسبات الاجتماعية المحدودة التي تحققت لجماهير الشعب ، ولتحقيق المزيد منها ، وهي الضمان لانطلاق الحركة الشعبية في إطارها الصحيح فتعود الفاعلية لقانون الجدل الإجتماعي ، إذ تعيه وتمارسه ـ من خلال منظماتها السياسية والنقابية المستقلة ـ جماهير العمال والفلاحين ، فتتحقق الحتمية التاريخية ـ التي يتوهم كثيرون تحقيقها ـ وتتحول مصر الى مجتمع اشتراكي (١) .

والمحك الفعلي لإخلاص كل الذين يجتهدون الان في المسألة الديمقراطية ، هو وعيهم بمصالح الوطن ، ومصالح الطبقات الوطنية ونجاحهم في استخلاص صيغة ديمقراطية يستطيعون بعد نضالهم من أجل تطبيقها أن

(٢) نشر هذا المقال في عدد سبتمبر ١٩٧٤ من مجلة « الكاتب » المصرية وكان نشره . هو الذي صعّد الأزمة إلى ذروتها .. على النحو الذي تشير إليه الفصول التالية .

يحيلوا مصر إلى بلد ديمقراطي بالفعل لا بالكلام ، بالممارسة لا بالمؤسسات الفارغة من أي محتوى ، وبين هؤلاء يتميز دور الذين ينتدبون أنفسهم للتعبير عن مصالح العمال والفلاحين ، إذ لو افتقد هؤلاء الوعي بما هو صحيح في هذه المرحلة ، لو تشوشوا بين أفكارهم التلفيقية ومفاهيمهم المغلوطة التي ظلوا يروجون لها سنوات ، منذ فقدوا استقلالهم الايدلوجي في أواسط الستينات ، لو نزعوا للدفاع عن الخطأ بمزيد من الخطأ ، فإن خيوطا كثيرة سوف تفلت ، ومصالح كثيرة وعزيزة سوف تضيع . . ولو إلى حين.

والقول بأن الديمقراطية كانت وما زالت الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، قول جديد قديم . . اكتشفه البعض مبكرا منذ بدأت ملامح هذه الحلقة الراهنة من ثورتنا الوطنية ذات الأفق البرجوازي تتضح[1]، وتأخر اكتشاف الآخرين له حتى وقعت نكسة ١٩٦٧ عندما بدأ واضحا للجميع أن الظروف اللاديمقراطية كانت سببا مباشرا للهزيمة العسكرية التي حلت بنا ، والتي الزمت المد التحرري العربي والمصري بالذات موقف الدفاع ثم البدء بالتراجع البطيء الخطى. على أثر ذلك تزايد الإلحاح الشعبي على ضرورة تعديل هيكل النظام السياسي في مصر، بحيث يسمح بمشاركة كل القوى الوطنية والديمقراطية في اتخاذ القرار السياسي، ويتيح لها أن تكون قطبا فاعلاً في الحركة السياسية، كتعبير عن مشاركة كل الطبقات الوطنية التي تتفق في الأهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة ـ في سلطة الحكم . وقد عبر هذا الإلحاح عن نفسه في انتفاضات شعبية

---

(١) يفيد من يرغب في فهم وجهة النظر التي نطرحها في هذا المقال أن يرجع إلى بعض إجتهاداتنا المبكرة حول نفس الفكرة ، ومنها: الثورة بين المسير والمصير (مجلة الحرية البيروتية ـ سبتمبر ١٩٦٦) ـ لماذا سقط الفكر الليبرالي في مصر : (جريدة المساء القاهرية ـ يوليو ١٩٦٥) ، وهناك بعض الإجتهادات الحديثة منها : المنطق الثوري والخائفون من الديمقراطية (الجمهورية القاهرية ـ يونيو ١٩٧١) ـ المنظور الديمقراطي لقضية الوحدة الوطنية في مصر (دراسات عربية البيروتية ـ فبراير ١٩٧٣) ـ طلقات لا تطيش على جبهة الفكر ـ إيديولوجية الكل في واحد (الكاتب ديسمبر ١٩٧٢ ويوليو ١٩٧٤) ـ خريطة فكرية للمستقبل العربي (قضايا عربية البيروتية ـ مايو ١٩٧٤) ثم ثلاث دراسات نشرت في جريدة الثقافة البغدادية بعد حرب أكتوبر هي : المثقف الحزيراني في ضوء شعاع يتيم من تشرين (فبراير ١٩٧٤) ، والمعجزات لا تتكرر (إبريل ١٩٧٤) ، معركة الناصرية والحوار في الدروب المسدودة (يوليو ١٩٧٤) . و« حرية الصحافة وقضية الديمقراطية في مصر » (إبريل ١٩٧٤) .

كانت رموزها تتمثل في الحركة الطلابية في أدوارها المتعاقبة التي بدأت في مارس ١٩٦٨، وتحركات العمال والصحفيين والمثقفين ، وقد انفجرت كلها في مناخ بالغ التعقيد . إذ تناقضت واختلفت الرؤى حول أهمية ذلك بين هذه القوى من جانب ، وبين من كانوا يمارسون ضغطا لكي يبقى النظام السياسي المصري كما هو . كما أن هذه الانتفاضات قد تحركت من مناخ بعدت الشقة بينه وبين تراث النضال الديمقراطي المصري الطويل، فتشوشت اجتهاداتها ذات الأفق البرجوازي الصغير ، وارتبكت بعض خطواتها ، وعجزت عن صياغة منطلقات سليمة وموحدة لنضالها .

وقد ساهم في تعقيد الموقف أن كان هناك وما زال بعض الذين يرون أن مسألة الديمقراطية ليست هي الحلقة الرئيسية في كل ما يواجه بلادنا من مهام ، ويطرحون اجتهادهم في تصور يرى أن بعضا من أرضنا المصرية والعربية ما يزال يرزح تحت عبء الاحتلال، ينبغي أن نعطي له الأولوية ، فاذا ما فتحنا باب الديمقراطية تعددت الآراء واختلفت ، وتصارعت القوى وتناحرت ، وتفتتت الوحدة الوطنية وتناثرت ، واذا أردنا أن ننسب هذا الرأي لأصحابه فانه يصدر في الغالب عن رؤى رسمية ـ أو يحلو لها أن تدعي ذلك ـ ولعله بعض خبرة هذه الحلقة من حلقات ثورتنا الوطنية التي تعودت السلطة فيها أن تحكم بلا رقيب أو مشارك . لكن آخرين ينتمون للفكر الناصري ـ في بعض إجتهاداته التي تياسر ما تطيق فتظل أسيرة الرؤى البرجوازية رغم ذلك ـ وحلفاء لهم من الماركسيين الذين فقدوا استقلالهم الأيديولوجي في أواسط الستينات فتصوروا ما يطيقون ، يقبلون بهذه الفكرة ويروجون لها ، وينظرون إلى الديمقراطية كشر مستطير على تحرير الأرض، ويربطون ـ وهذا هو الأهم ـ بينها وبين ما يسمونه الخطر على الاشتراكية في مصر ، ولأن هؤلاء البرجوازيين المتياسرين يظنون أن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية قد أنجزت ، وأن مصر عبرت مرحلة الانتقال الى الإشتراكية ـ أو تمر بها ـ فهم يعتبرون المطالبة بالديمقراطية مطلبا لا يصدر إلاّ عن البرجوازية الساعية الى تصفية «الإشتراكية » .

ولا أحد ينكر أن التناقض الرئيسي كان ـ ولا يزال ـ بين القوى الوطنية في

مجموعها ، وبين الامبريالية العالمية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكة كقطب رئيسي ، واسرائيل كشريك وقاعدة لها في المنطقة ، وبرغم ثانوية التناقض مع القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع ، فإن التجربة التاريخية تثبت أن العجز عن ربط التناقض الرئيسي بالثانوي قد أفدح خطر هدد قضية التحرر الوطني ، ومنذ ثورة عرابي - والى الآن - تؤكد هذه التجربة أن سيادة الظروف اللاديمقراطية تؤدي غالباً الى التصرف في القضية الوطنية بشكل يهدد استقلال الوطن. ومن البديهي أن النظر الى القضية الوطنية يختلف بين طبقة وأخرى وتتنوع فيه الإجتهادات ، وأسلوب الحل الذي قد يحقق مصلحة طبقة ما ، قد يحقق الحد الأدنى من مصالح طبقة أخرى ، وربما يضر بمصالحها ومحك صحة اجتهاد هذه الطبقة وتلك في حل القضية الوطنية هو مدى انسجامه مع مصالح بقية الطبقات الوطنية ، وفي المنظور التاريخي فإن جماهير الشعب الكادح هي أكثر الطبقات وطنية وأكثرها حرصا على استقلال الوطن وتحرر أراضيه .

ومنذ عدوان ١٩٦٧ والرؤى تتنوع تجاه حل قضية الاحتلال الاسرائيلي ، إلى أن استقطبت في تيارين رئيسيين.

● اعتمد أولهما أسلوب حل القضية في اطار الجبهة الامبريالية وبمساعدتها ، حتى أدى هذا الى بعض التنازلات التي يقول بأنها غير جوهرية أو مبدئية. وكان هذا يعني لديه تفصيلياً : استغلال التناقضات الثانوية في الجبهة الامبريالية ، والضغط على هذه الجبهة ككل بالجبهة المعادية لها في الصراع العالمي . وحل ما كان يعتبره «مشاجرات» في المنطقة العربية. وقد اعتمدت وجهة النظر تلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كاستراتيجية لها ، وفي العمل العسكري اعتمدت أسلوب الحرب القاجئة والمحدودة يقوم بها الجيش النظامي وحده . وحققت اجتهادها ذلك بانتصار أكتوبر ١٩٧٣[1].

---

(١) كانت هذه الفقرة ، هي أول نقد علني في مصر ، لما عرف فيما بعد بالإدراة السياسية لحرب أكتوبر ، وقد إستثمرها بذكاء ، وزير الثقافة - آنذاك - يوسف السباعي ، ليصعد المواجهة مع أسرة تحرير مجلة « الكاتب» التي نشرت المقال ، وقد أشار فيما بعد ، وعندما تفجرت الأزمة ، بمقال نشره كامل زهيري في الجمهورية (١٨ سبتمبر ١٩٧٤) بعنوان عصا الوزير ، إلى هذا الفقرة ، فاستشهد بها ، وعلق عليها قائلاً بالنص =

● على الطرف المناقض رأى آخرون أن القضية هي جزء من النضال العالمي المعادي للامبريالية ، ولذلك ألحوا دائماً على ضرورة توثيق العلاقات بهذه الجبهة عربياً ودولياً ، بما يتطلبه ذلك من اعتماد أسلوب الحرب الشعبية الطويلة ضد العدو ، واعادة تنظيم الجبهة الداخلية لهذا الغرض .

وحتى هذه اللحظة فإن هذين الإجتهادين لا يزالان مطروحين في الساحة المصرية والعربية . يعبر كل واحد منها عن رؤى شرائح اجتماعية محددة . وقد أخذ أولهما ـ الذي اعتمد رسمياً منذ ١٠ يونيو ١٩٦٧ ـ الفرصة لتجريب نفسه ، بينما ما زال الاتجاه الآخر يصر على سلامة منهجه وأسلوبه وان كان بعيداً عن ساحة التأثير الفعلي . وفي حين بدا للبعض وهما أن الذين اعتمدوا رسمياً الأسلوب الأول يمارسونه كتكتيك مرحلي ، ودللوا على ذلك بالوقت الذي طرحت فيه اجتهادات مثل «المقاومة الشعبية» و« لجان المواطنين من أجل المعركة » و« الجيش الشعبي » وكثر الحديث حولها ، لكن وهم هؤلاء قد تبدد إذ ظلت هذه المنظمات مجرد مبان ورقية ، وتأكد أن ما كان معتمداً رسميا منذ لحظة الهزيمة كان الإجتهاد الأول ، وأن البرجوازية المصرية ألمت مخلصة لتراثها التاريخي منذ أول حلقاتها ، وهو أن تحل القضية الوطنية في اطار الجبهة

= « وأنا أرى وأحتكم في هذا إلى الشعب المصري ، إن هذه محاولة لتدمير كل ما بذله الشعب المصري والجيش المصري من أجل تحقيق إنتصار إستعدنا به كرامتنا .وأكدنا به قدرتنا . وعبرنا به اليأس . وأن الإنتصار لم يكن أبداً تحقيقاً لحل إمبريالي، وإنما هو تحقيق لاصالة شعب وقدرة جيش وشجاعة قائد ، وأن عبور أكتوبر الذي ضحينا فيه بدماء شهدائنا الأبرار ، ورفعنا رأسنا به أمام العالم كله .. أيمكن أن يحاول أحد إعتباره تحقيقا لحل إمبريالي .. إن محاولة تشويه إنتصار ٦ أكتوبر هو تشويه لوجه مصر ولوجه العرب ، وإنكار لكل ما قام به أبناؤنا الأمجاد ، ونتيجة لإيمانهم بربهم وبقيمهم الخالدة . وأنا لا أعتبر الخلاف بيني وبين صاحب المقال ورئيس التحرير خلافا شخصيا . ولكنه خلاف وطني ، لأن إنتصار ٦ أكتوبر الذي غير الموازين في المنطقة بل وفي العالم لا يحتمل أن يسوق عنه مصري ولا عربي أنه جاء تحقيقاً للأسلوب الإمبريالي . وإذا كنت كمواطن إعتبر هذا الإتجاه إنحرافا عن الخط الوطني ، فإني اعتبر كوزير تصدر المجلة عن وزارته مسؤولاً عن نشر هذا الإنحراف. وإن من حقي أن أضع الضمانات لعدم تكراره ، وأن رئيس التحرير بنشره هذا الإنحراف لا يشكل ضماناً لعدم تكراره ، وأن من حقي أن أضع أي عنصر يمكن أن ينبه إلى الإنحراف قبل وقوعه حتى يمكن مناقشة صاحبه فيه (الحقيقة في موضوع مجلة الكاتب بقلم يوسف السباعي ـ الجمهورية القاهرية في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٤) . وقد رددت على الوزير في ٢٤ سبتمبر بمقال عنوانه « دع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتك أشواكها » .

الامبريالية [١].

وإذن فإن الذين يتصورون أن الديمقراطية خطر على الإستقلال لا يفعلون أكثر من أن يدعموا هذا الإجتهاد الذي قد تكون لهم عليه تحفظات ، يجتهدون للتعبير عنها فتعجزهم وسائل التعبير في مجتمع يفتقد للديمقراطية الحقيقية ، ويظلون معدودين كأفراد ، لأنهم يفتقدون لمنظماتهم الديمقراطية المستقلة ، فيحرم اجتهادهم بذلك من أن يطرح نفسه على الساحة السياسية ، برغم أنه قد يكون الأسلم أو الأصح أو المقبول شعبياً .

والقول بأن الديمقراطية تفتح الباب للصراع والشقاق ، وتلهي الوطن عن مهام التحرير ، قول يتجاهل واقع بلادنا منذ الهزيمة ، ذلك أن أشكال الصراع المتدنية لم تتوقف ، وبينها يكون الصراع الديمقراطي السياسي شكلا راقيا ، فان ظروف غياب الديمقراطية قد طرحت العديد من الصراعات المدمرة ، وولد الكبت السياسي والاجتماعي أشكالاً من الشقاق الهابط،أبرز أمثلته ، وأقربها الفتنة الطائفية التي شهدتها بلادنا في صيف ١٩٧٢ .

ولا يبقى من الهجوم «المتياسر» على الديمقراطية سوى القول بأنها تقضي على إشتراكية تحققت، وتتيح للبرجوازية التي «سقطت» أن تعود لتحتل فيالساحة السياسية ، وهو قول لا يصدر إلا عن قوم إما أنهم لا يقرأون الاحصاءات الرسمية التي توصف البنيان الطبقي في بلادنا[٢]، أو أنهم ـ وهو الأرجح ـ يتحدثون عن اشتراكية أخرى غير تلك التي يتحدث عنها الاشتراكيون العلميون ، فيعتمدون الاصلاح الاجتماعي ورأسمالية الدولية كمرادفين للإشتراكية . واذا كان من حق أي انسان أن يقبل من الأفكار ما يشاء، فان من واجبه أن يعي في أي مكان يقف، وبعض فضل الديمقراطية أنها تنقذنا من ذلك التداخل بين الأيديولوجيات ، وتعيد لكل منها نقاءها ، فما أكثر الناصريين

---

(١) راجع دراستنا « البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة » (دراسات عربية ـ يوليو ١٩٧٢) ـ صدرت هذه الدراسة فيما بعد في كتاب بذات العنوان .

(٢) أشرنا إحصائياً إلى بعض هذه الظواهر في مقالنا إيديولوجية الكل في واحد . وهنا دراسة لنا في طريقها للنشر تغطي هذه النقطة بعنوان : البرجوازية الكبيرة وثورة ٢٣ يوليو .

الذين يظنون أنفسهم ـ أو يظنهم الناس ـ ماركسيين ، وما أكثر الماركسيين الذين يغفلون عن أنهم قد أصبحوا ميثاقيين منذ قبلوا مقولة المجموعة الاشتراكية في القمة ، وقبلوا بالتنازل عن استقلالهم جريا وراء السراب الذي أسموه وحده القوى الاشتراكية ، فلا هم احتفظوا بالاستقلال ولا هم وصلوا الى الوحدة . وما أكثر اليمينيين الذين يعلنون أنهم اشتراكيين ويتحفظون بأن اشتراكيتهم تنبع من ظروفنا ، يسمونها أحياناً اشتراكية عربية، ومرة اسلامية ، ونحت لها زعيم من بلاد الرافدين يوما مصطلح «الإشتراكية الرشيدة» وهؤلاء الاشتراكيون لا همّ لهم إلا الهجوم على الاشتراكيات المستوردة ،تلك التي تعادي الاسلام وتنشر الإلحاد ، وتتنافى مع الطابع القومي لحضارتنا ، فاذا سألت هؤلاء الإشتراكيين ـ الذين لا يستوردون شيئاً ـ عن موقفهم من الملكية الفردية ، أهم معها أم ضدها، تبينت موقفهم الحقيقي ، فهم لا يغضبون للدين ، ولا للطابع القومي ،لكنهم يخافون على حق التملك ويدافعون عن قانون الربح ، ولاختلال منطقهم فانهم يعجزون حتى عن اكتشاف أن الحماس لحق التملك هو الآخر مبادىء مستوردة ، ومن ذات الغرب الأوروبي[1]!

ولقد أدى هذا التشوش البالغ الى تداخل المسائل، إذ فقدت كل الأيديولوجيات استقلالها ، وتقنعت كلها بالاجتهادات الرسمية يحاولون أن يأولوا الميثاق فيجدونه مطواعا بين أيديهم ، فهو حمال أوجه ، يرضى به أقصى اليمين ويقبله أقصى اليسار ، والكل شراح ومفسرون لا أصحاب رأي أو موقف، والذين أصدروه يطبقونه كما قصدوا له أن يطبق، فإذا خذل التطبيق اليسار أو أغضب اليمين اعتذروا لهم بأن هذا خطأ المطبقين. ومن هنا كان طبيعياً أن يظن البعض أن التحول الاشتراكي قد انجز ، فيعمون حتى عن اكتشاف التناقض الصارخ بين الأبنية الفوقية للمجتمع ، وأبنيته التحتية[2]، والتناقض الصارخ

(١) من الظواهر الفكرية البارزة الآن أن معظم الذين يدعون للأخذ بالشريعة الإسلامية والعودة إليها يركزون بشكل واضح على أن الإسلام ضد التأميم والإستيلاء على الأموال بالقوة ومع حرية الإستثمار ـ راجع على سبيل المثال أعداد مجلة الإعتصام التي تصدرها الجمعية الشرعية ومعظم الدوريات الدينية التي تصدر في مصر .

(٢) من أمثلته طوال العشرين عاماً الماضية أن المؤسسات « السياسية الإشتراكية » كانت تضم أعتى أعداء =

داخـل كل بنـاء من هذين عـلى حدة . وبيتـها ترحف أفكـار الأقطاع كـالوبـاء، وتتراجع العلمانية والزمنية ، وتسود الدعوى الى الثيوقراطية فتفـرض نفسـها عـلى بعض مواثيقنا الهامة ، فتصبح الليبرالية حلما شديد التقدم ، يصـر البعض على أن الإنتقال الى الإشتراكية قد تم .

ذلك تشوش لن يقف إلاّ بأن تتحاور الأيديولوجيات من الأرضية الطبقيـة الـواضحة، تستقـل كل واحـدة منها بمنـابرهـا التنظيميـة والفكريـة والـدعـائيـة والجماهيرية ، ثم تتحاور ليكتشف كل نفسه بالحوار، وتعرف جماهـير الكادحـين الفرق بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، فتعي قضيتها وتحقق هي ذلك الإنتقال الذي يتوهم البعض أنه حدث!

واذن فان الديمقـراطية كـانت وما زالت هي الحلقة الأولى في كل مـا يواجه بلادنا من مهام ، فلن تتحرر الأرض الضـائعة دونها ، ولن تحمي السـوق الوطنية من الوقوع في أسر السوق الامبريالية بغيرها ، ولن تتحول مصـر من بلد رأسمالي ـ كما هو الآن ـ الى بلد اشتراكي إلاّ بالديمقراطية . .

ولأننا عشنا طويلاً نفصل تعسفاً بين الأهداف والوسـائل . . . فـان السؤال الأكثر الحاحا الآن هو : أي ديمقراطية ؟!

اجتهاد يوليو الديمقراطي :

جاء اجتهاد ثـورة ٢٣ يوليـو الديمقـراطي مختلفا عن اجتهـاد الحلقات التي سبقتهـا من الثورة الـوطنية الـديمقراطيـة ذات الأفق البرجـوازي . ويمكن القول بشكل عام أن هذه الحلقات قد اعتمدت بوسائل متنامية الأصول العـامة للفكـر الليبرالي ، تبشر به وتصوغ على أساسه النظام السياسي في خطوات تـواكبت مع التدرج في نمو وتبلور البرجوازية نفسها، واذا كانت الليبرالية هي فلسفة الشرائح الإجتماعية التي تنظر للعالم من خلال وجهة نـظر المستثمر الـذي يسعى للربح ، ويحطم كل الحـواجز التي تحـول بينه وبـين الفاعلية في العالم ، فـانها في البـلاد

= الإشتراكية الذين أسفروا عن وجههم أخيراً بينما كـان الإشتراكيـون في السجن أو في الشارع ، وبقـاء جهاز الدولة والتشريع ـ وخاصة المدني ـ في حماية الملكية الفردية .

المتخلفة والمستعمرات تتطبع بطابع قومي ، وربما تفرض نفسها بشكل شديد البطء ، بل هي تختلط بأفكار من رواسب الاقطاع ، ولأن نمو البرجوازية الصناعية - قلب الطبقة المحرك - كان بطيئاً ، فقد طاشت بعض تطبيقات الليبرالية في مصر . بل وتأخرت . على أنه منذ أواخر عهد اسماعيل ظهرت فكرة تعدد السلطات وانفصالها ، ثم صدرت الدساتير ، وتكونت الأحزاب أو الجمعيات بشكل جنيني الى أن أعلنت بشكل فعلي في أوائل القرن .

وبين ثورتي ١٩١٩ - ١٩٥٢ بدأ واضحاً أن البرجوازية المصرية قد بنت نظامها السياسي على الأسس الليبرالية ، يقوم على تعدد الأحزاب والفصل بين السلطات ، والاقرار بالحريات العامة : حرية الاجتماع والتظاهر والاضراب وتكوين الجمعيات وحريات الرأي والعقيدة وإصدار الصحف والمطبوعات . وصحيح أن بعض أجنحة هذه البرجوازية كانت كثيرة الإنقلاب على هذا الإطار ، كما أن البرجوازية في مجموعها - وككل برجوازية في التاريخ - قد قولبت هذه الليبرالية في حدود مصالحها فحدت منها بعض الشيء ، إلاّ أن اسسها العامة ظلت قائمة ومعترفا بها نظريا ومطبقة علميا ببعض الصعوبات ، لكن هذه الصعوبات لم تلحق بحق التملك ولم تصبه بالطبع بأي ضرر ولو يسير .

لكنه منذ الثلاثينات بدأ اجتهاد جديد يظهر في أفق المسألة الديمقراطية ، اجتهاد تبنته ودافعت عنه شرائح من البرجوازية المصرية الصغيرة التي أنشط شرائح البرجوازية في العمل الثوري على عهد ثورة عرابي وفي مرحلة ما بين الثورتين (١٨٨٢ - ١٩١٩) ، ثم بدأت منذ الثلاثينات رحلة خروجها الطويلة من تحت وصاية الشرائح المتوسطة التي مثلها حزب الوفد، لتستقل أيديولوجيا فتطرح رؤاها في حركتي الإخوان المسلمين ومصر الفتاة . تناقضت الحركتان في المنطلق ، جاءت الأولى بجذورها من الدين الإسلامي ، وجاءت الثانية بأصولها من الفراعنة ، لكنهما اتفقتا في شيء واحد : بالمعاول الشديدة في جذور الليبرالية . كانت الإخوان المسلمون إنتقاضا على الأسس العلمانية لليبرالية المصرية ، دعوة ساعرة إلى دولة يحوز المسلمون من أبنائها حق المواطنة ويصبح الآخرون أهل ذمة أو مستأمنين ، وتلغى فيها الأسس الزمنية للتشريع ، فلا

يشرع أهل كل زمان بما يوافق المصلحة ، بل يطبق التشريع الخالد الذي جاء من السماء ليصلح لكل زمان ومكان ، وتندمج السلطات الثلاث التي فصلها مونتسكيو في سلطة الخليفة كحاكم ديني وسلطان دنيوي، ولا تعود الأمة مصدر السلطات لأن الخليفة هو ظل الله على الأرض يطبق شريعته ويسأل أمامه أو أمام أئمة الاسلام ، لا أمام ممثلي الشعب المنتخبين . واتفق الاخوان مع مصر الفتاة في ذلك الهجوم الضاري على النظام الحزبي ، يشهران بفساده ، ويدعوان الى الغائه .

في ذلك الوقت صدرت « عودة الروح » لتوفيق الحكيم ، لتكون مانيفستو المرحلة ، ها نحن أمام دعوة تكتشف مميزات مصر فترى وحدة بين الفلاح وبهائمه ، وبين الاقطاعي وخدمه ، وتنتظر عصرا سيأتي بالمخلص ذلك الذي سيصبح الكل فيه واحدا . وفي هذا المناخ تربى الضباط الأحرار، قرأوا عن أتاتورك الذي بنى تركيا المستقلة بالغاء « التهريج» الديمقراطي الليبرالي وتعليق كل المعارضين في المشانق[1] وتربوا في منظمات تكره الأحزاب والحزبية وتعارضها ، وقرأوا عودة الروح فتشبعوا بفكرة الواحد الذي يندمج فيه الكل . وعندما وقع الوفد ـ حزب البرجوازية الليبرالية الكبير ـ معاهدة ١٩٣٦ . معلنا بذلك أن هذه كل طاقاته . أخذت البرجوازية الصغيرة الفرصة للترويج لايديولوجية الكل في واحد ، وظلت تنتظر المستبد العادل . وفي الجيش حيث تربى الضباط الأحرار وتكونوا كانت الفكرة تتأكد بطبيعة النظام العسكري نفسه ، نظام السمع والطاعة . حيث القائد لا يناقش ولا يرد له أمر ، وحيث تفرض الضرورة تطويع كل مدني قادم من الخارج وكسر كل قدرة لديه على مناقشة الأوامر .

(١) في زاوية عنوانها « ضيف التحرير » ، كانت تنشرها مجلة « التحرير » أولى المجلات التي أصدرتها ثورة ٢٣ يوليو ، سأل قارىء أنور السادات عن الكتاب الذي أثر في حياته ، فقال : كتاب الذئب الأغبر مصطفى كمال أتاتورك ، الذي ألفه أرمسترونج ، فمنذ قرأته تغير مسار حياتي (التحرير ١٩٥٣) . ويلاحظ أن أنور السادات وشقيقه عصمت يحملان أسماء لزعماء حركة الإتحاد والترقي التركية . وكانت السنوات التي ولد فيها معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هي سنوات المد التي شهدت بناء تركيا الحديثة ، على يد الجنرال مصطفى كمال أتاتورك .

فيما بعد قال جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة أن الجيش كان وحده المؤهل للقيام بالثورة ، ومن مبرراته لذلك قوله «كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب مابين أفرادها اطار واحد ، يبعد عنهم الى حد ما صراع الأفراد والطبقات »، وفي بعض ما نشره أنور السادات من ذكرياته عن فترة تكون الضباط الأحرار ذكر أن عبد الناصر كان يحرص على أن يقوم التنظيم على علاقات الصداقة، وأنه كان يرفض أن يكون تجمعا للتنافر الحزبي والسياسي. لذلك لم يكن غريبا أن كل الذين احتفظوا باجتهاداتهم السياسية الخاصة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، قد تركوا أماكنهم - غير مأسوف عليهم - بعد نجاح الثورة .

لكن هذا الحرص على الوحدة قد غفل - أو تغافل - عن شيء واحد ، هو أن الصراع لا يلغي الوحدة ، إلا عند الذين يعتمدون المنهج الصوري . في ساحة النضال ضد النظام الملكي كانت هناك أحزاب وتجمعات نشطة وفعالة . كانت هناك قواعد حزب الوفد العريضة، والجناح الراديكالي منه ، ذلك الذي تسمى بالطليعة الوفدية ، وكان هناك أيضاً حزب مصر الاشتراكي : الطبعة المتطورة والنقية من حركة مصر الفتاة بعد أن تخلصت من علاقتها بالسراي ومن التشوش الذهني ، وكان الإخوان المسلمون في الساحة : بعضهم كان يقبل التحالف على أساس النضال الديمقراطي ضد الاستعمار والاقطاع في دولة علمانية . وكان هناك الشيوعيون المصريون بتنظيماتهم المتعددة ، فضلا عن منظمات نقابية وسياسية نشطة وفعالة، وحركات طلابية وشبابية مستقلة . . كل هؤلاء كانوا هم الذين حطموا بالفعل أسس النظام القديم ، ولولا نضالهم وتضحياتهم - خاصة بعد سنوات الحرب الثانية - ما تمكن تسعون ضابطا من اسقاطه ، وكانوا جميعا دعاة جبهة وطنية معادية للملكية والاقطاع والاستعمار - هادفة لتحرير السوق المصرية من التبعية ، يقبلون هذه الشعارات كحد أدنى لأي عمل مشترك لكن حركة الضباط الأحرار رفضت أن تكون جزءاً - أو حتى قيادة - لجبهة وطنية من هؤلاء ، لأنها منذ البداية كانت ترفض الوحدة عن طريق التنوع ، وكان شرطها الأساسي - وخاصة بعد أن استولت على الحكم - أن يتنازل الكل عن اجتهاداتهم الخاصة بالكامل ، حتى لو وافقوا على برنامج

مشترك يتضمن الحد الأدنى الذي يوافق عليه الجميع . ولقد قيل تبريراً لعدم قبول حركة الضباط الأحرار أن تدخل في علاقة تحالف بأية حركة سياسية جماهيرية أن الجيش مؤسسة خطيرة لا ينبغي أن تدخل حلبة الصراع السياسي، وتغافل القائلون بذلك أن وجود حركة سياسية معادية للاقطاع والاستعمار في الجيش كحركة الضباط الأحرار نفسها كان دخولا في هذه الحلبة على أي الأحوال ، اذ كان بداخله أيضا المعادون لها والمحايدون تجاهها .

واذن فقد اعتمد الضباط الأحرار فكر البرجوازية الصغيرة ذلك الذي تكون في الثلاثينات باحثا عن المستبد العادل، حالما بدولة قوية ترفرف عليها أحلام الرخاء، متنكراً لأي رؤية طبقية ، عاجزا عن تحديد ملامحه ، فأمريكا دولة رخاء والاتحاد السوفيتي دولة رخاء والمانيا الهتلرية دولة رخاء، وهو يريد دولة رخاء فيتساوى لديه - وهما - كل هؤلاء. يختلط تراثه بتجربة اتاتورك ومحمد علي وموسوليني وهتلر، يرفض الليبرالية لكنه لا يرفض الرأسمالية . وقد أفلتت الفرصة من يد الضباط الأحرار لكي يحققوا ما كانوا يطمحون اليه بأفضل الأساليب مرتين ، الأولى وهم يعدون للانقلاب، والثانية في أزمة مارس ١٩٥٤، فقد كان ممكنا أيامها ان يكونوا جبهة وطنية ديمقراطية من قواعد حزب الوفد، والجناح المتقدم من الاخوان المسلمين وحزب مصر الاشتراكي والشيوعيين ، بقيادتهم كحزب قال عن نفسه يوما أنه اشتراكي جمهوري .

في ساحة المجتمع كانت شرائح من البرجوازية المصرية الكبيرة التي نمت خلال الحرب العالمية الثانية تنتظر ايديولوجية مثل هذه: وحدة بلا تنوع . تجمع في مستبد عادل. كان الضباط الأحرار في مجملهم من أبناء الشرائح الصغرى أو الوسطى من البرجوازية يحلمون ، لكن الواقع الاقتصادي هو الذي حدد من الذي فاز بالثورة على الأقل في سنواتها التسع الأولى. وهكذا لم تستول البرجوازية الصغيرة على السلطة - كما يقول بعض اخواننا الماركسيين في مصر والعالم العربي - فالبرجوازية الصغيرة أصلاً ليست طبقة وليست لها مواقع انتاجية تدفع بها الى السلطة، وربما كان التعبير الدقيق أن نقول أن البرجوازية الصغيرة كانت في «الحكومة» بينما كانت البرجوازية الكبيرة في «السلطة».

والاجتهاد الذي طرحته ثورة ٢٣ يوليو للمسألة الديمقراطية لم يتبلور مرة واحدة، لكنه خضع في كل الأحوال ـ وربما لهذه اللحظة لقاعدة واحدة، هي اعتماد حرية التملك باعتبارها الحرية الوحيدة من الفكر الليبرالي والدفاع عنها بنظم وهياكل ديمقراطية مستعارة من الأنظمة الشمولية، في أول أيام الحركة أكد الجيش أنه سيحمي دستور ١٩٢٣ وألصق بذلك ملصقات في الشوارع، ثم ألغى هذا الدستور نهائيا وشيعه بألف لعنة ، وأكد أن كل ما يطلبه من الأحزاب هو تطهير نفسها ، ثم حلها وشيعها بحملة دعائية ضارية ما زالت تلاحقها الى الآن[1]. وأعلن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لوضع دستور جديد ، وعين جمعية تأسيسية لوضع ذلك الدستور . فاختارت أن تكون مصر جمهورية برلمانية متعددة الأحزاب وقبلت بما كان قد أنجز حتى ذلك الحين من اصلاحات اجتماعية لكنه استبدل مشروعها بمشروع من عنده هو دستور ١٩٥٦ ليعلن مصر جمهورية رئاسية بلا أحزاب ، بل بما عرف بعد ذلك بالاتحاد القومي .

لقد أخذ دستور ١٩٥٦ بنفس المبادىء التي تأخذ بها كل الدساتير البرجوازية من حيث حماية الملكية والدفاع عنها ، إذ أقر حرية النشاط الإقتصادي الخاص، وأكد أن الملكية الخاصة مصونة وأن القانون ينظم أداء وظيفتها الاجتماعية ، وحرم نزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، وأكد أن المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلّا بحكم قضائي (المواد من ١٨ ـ ١١ ومادة ٥٧ من دستور ١٩٥٦).

وهذا الإهتمام البالغ بالتأكيد على حرية التملك والتشدد في صيانتها لم يقابله اقرار بحرية الذين لا يملكون حق التعبير عن مصالحهم ، إذ نابت الدولة عنهم في ذلك ، فتعهدت بأن تيسر لهم مستوى لائقاً من المعيشة وتعهدت بدعم

---

(١) يختلف الدارسون لتاريخ مصر مع كثير من الإجتهادات الرسمية التي قيمت النشاط الحزبي في مصر قبل الثورة هذا التقييم غير المنصف ، ومعظم وثائقنا الرسمية ومنها ورقة أغسطس تعتمد تقييماً يدعو للإختلاف من وجهة نظر المؤرخين المحايدين .

الأسرة وحماية الأمومة والتوفيق بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية وحماية النشيء والمعونات الإجتماعية (المواد ١٧ ـ ٢٥). وفي حين أُقر نظريا في الدستور حق تكوين النقابات والجمعيات وحرية الاجتماع ، وأقرت حرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية الرأي والبحث العلمي وحق التعبير ، إلاَّ أن هذا الإقرار قد افتقد وسائله ، لأن حق تكوين الأحزاب قد صودر ، بنص الدستور على أن « يكون المواطنون اتحادا قومياً لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والإقتصادية ، ويتولى الإتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وتبين طريقة تكوين هذا الإتحاد بقرار من رئيس الجمهورية ».

والاتحاد القومي صيغة تنتمي الى الحكم السالازاري في البرتغال ، وهكذا استوردت صيغة شمولية لتحمي حقا ليبراليا واحدا هو حق التملك وبمقتضى هذه الصيغة الشمولية بدأت عملية الدمج بين السلطات ، من الناحية النظرية المحضة بدت الصيغة شديدة الديمقراطية ، بل قيل أنها أعلى أشكال الديمقراطية ، فالاتحاد القومي هو الذي يرشح لعضوية مجلس الأمة ، ومجلس الأمة هو الذي يرشح رئيس الجمهورية ويطرح اسمه للاستفتاء الشعبي العام ، ومعنى هذا أن الإتحاد القومي ـ الذي افترض انه تجمع شعبي على أسس ديمقراطية ـ يعين السلطتين التشريعية والتنفيذية . لكنه في التطبيق العملي سمح دستور ١٩٥٦ بانتخاب رئيس الجمهورية قبل إنتخاب مجلس الأمة ، وأصبح هو نفسه رئيس الاتحاد القومي ، وأصبح الوزراء هم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لهذا الاتحاد القومي ، وتولت هذه اللجنة تصفية المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وهكذا تبين عمليا أن السلطة التنفيذية هي السلطة الوحيدة في مصر وهي التي تختار المشرعين والعاملين بالسياسة . . أي أنها تختار من يوافقونها على رأيها .

ولقد كان هناك دائماً ذلك الحرص النظري على التأكيد بأن كل التنظيمات بلا هوية طبقية ، أنها امة بأكملها تجتمع على الحب والوحدة بلا صراع ، فهيئة التحرير تنظيم «لمختلف طبقات الأمة ، هدفه اقامة وحدة وطنية داخل اطار من المحبة والتعاون لتحقيق الأهداف الوطنية »، والاتحاد القومي «لم يكن يمثل حزبا

ولا يمثل احتكارا لفئة من الناس ولكنه كان يمثل أبناء الأمة كلهم بجميع طبقاتهم داخل اطار من المحبة والوحدة الوطنية لحل المتناقضات بوسائل سلمية » . وفي وقت متأخر جداً ـ وعندما أصبح ضرورياً تبرير كوارث عديدة وقعت ـ اضطر الذين روجوا هذه الاجتهادات الى سحبها ، وأكدوا أن الإتحاد القومي كان منظمة طبقية يسيطر عليه ويوجهه الذين يملكون ويستثمرون ، فعندما وقع الصدام بين الطليعة السياسية وطبقتها بقرارات يوليو ١٩٦١ ، قيل أن « هناك عناصر رجعية واستغلالية استطاعت التسلل الى هذا الاتحاد ، وأخذت تهاجم القرارات والقوانين «الاشتراكية» وتشكك في جديتها وتذيع الاشاعات والأراجيف عنها ، بل بدأت هذه العناصر تعيد تنظيم صفوفها لمحاولة الانقضاض على مكاسب قوى الشعب العاملة » . في هذا الوقت نفسه اكتشف الذين قالوا ذلك أن الاتحاد القومي لم يكن محبة ولا وحدة ، ولم يذوب تناقضا بشكل سلمي أو غير سلمي وانما كان ـ كما اكتشفوا فجأة ـ « تجمعا شعبيا يغلب عليه الطابع الفردي ، وكان اقترابا غير منظم تجاه مجموعة من الأماني العامة ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة »[1] . وبذلك أكدوا أنه كان منظمة شكلية هدفها تمييع عملية الجدل الاجتماعي وكبت حركة الذين لا يملكون .

وعندما طرحت المسألة الديمقراطية نفسها على الإهتمام العام عقب انفصال سوريا عام ١٩٦١ ، ومن خلال تشهير شديد قام به الإنفصاليون بحكم الأجهزة البوليسية الذي كان يسود اقليمي الجمهورية تكشفت الآثار السلبية لمرحلة الجزر الديمقراطي الشديد ، لا على الجماهير فحسب ، ولكن على سلطة الحكم أيضاً ، كما أن العديد من الأحلام التي علقها البعض على قرارات يوليو قد أجهضت بسبب الاصرار على الإبقاء على نفس الهياكل التي كانت الديمقراطية تمارس من خلالها ، أو بمعنى أدق ، التي لم تكن تمارس من خلالها . فاللجنة التحضيرية التي دعيت لتكلف بالدعوة الى مؤتمر وطني للقوى الشعبية ، جاءت لجنة معينة من السلطة التنفيذية ، وجرت مناقشاتها في ظروف

(١) هذه التقييمات كلها واردة في الكتاب السنوي الأول للإتحاد الإشتراكي ١٩٦٤ ـ مطابع الشعب .

جزر ديمقراطي حاد ، اذ كانت المعتقلات فاغرة الأفواه ومليئة بكل الذين اجتهدوا للعمل العام قبل الثورة وأثنائها . والأحكام العرفية معلنة والصحف مراقبة وملك ـ اسيا ـ للإتحاد القومي الذي اجتمعت اللجنة للأعداد لبديل له بسبب رجعيته . وجرت انتخابات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في نفس المناخ ، وطرح الميثاق للنقاش ، فانعزلت عن مناقشته القوى التي تستطيع أن تفجر منه شيئاً يدفع الحركة الى الأمام ديمقراطياً ، وجاءت قوى الوسط الحريص على الملكية ، الشرس في الدفاع عنها ، لتكون مركز الثقل في أعمال المؤتمر ، ولتصدر تقريرها الشهير الذي فسر أهم نقاط الميثاق، فالإشتراكية العلمية تعني في رأيه الاستفادة من العلوم في تطبيق الإشتراكية ، وقيل ـ رسمياً ـ في تفسير ذلك أن كرة القدم لها قواعد علمية وكذلك الاشتراكية ، ومساواة المرأة بالرجل في حدود الشريعة ، ونسبة الـ ٥٠٪ مخصصة لفلاحين يملكون ٢٥ فداناً فأقل ، ولعمال يعملون بعقود عمل فردية ويتوقفون قبل درجة المدير العام[1] .

وجاءت نسبة الـ ٥٠٪، مثالاً وتأكيداً على سيادة منهج طرد القوى الشعبية طرداً فعلياً من حلبة العمل السياسي ، فهي البديل الذي اختير بذكاء ليحل محل حق هذه الطبقات في التعبير السياسي عن نفسها، وكشف تطبيقه عمليا لمدة عشر سنوات عن هدفه الحقيقي ونفس الأمر بالنسبة لممثلي العمال في مجالس ادارات المؤسسات الذي لم يمنع انتهاب الطبقة الجديدة لهذه المؤسسات بل نقل معظم ممثلي العمال في هذه المجالس الى صف التحالف مع البرجوازية البيروقراطية .

في كل ذلك اعتمد أسلوب التنظيم الهرمي ، في هيئة التحرير وفي الاتحاد القومي وفي الاتحاد الاشتراكي بكل مراحل هدمه واعادة بنائه، حيث تضيق تدريجيا دائرة الذين يتخذون القرار وتتسلل السلطة بالتفويض لتتجمع على القمة فاذا اللجنة التنفيذية العليا ـ اذا شكلت ـ هي نفسها الحكومة . ويعكس المتبع في أي منظمة ديمقراطية حيث تصعد القرارات من أسفل لتصدرها القمة ، او تنزل من اعلى لتقرها القاعدة ، فان منظماتنا السياسية كانت تتلقى من السلطة

(١) تشكل محاضر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ١٩٦٢ ـ وثيقة هامة على تدني الوعي السياسي لدى أعضائه .

التنفيذية القرارات ـ لتشرحها وتتحمس لها ، فاذا جاءت قرارات مناقضة شرحتها أيضاً وتحمست لها .

وانتهى الأمر ان اندمجت كل السلطات في السلطة التنفيذية ، ثم في أوليجاركية محدودة داخل هذه السلطة، وبينما كانت الأحاديث تعود للالتئام بين الطليعة وطبقتها ـ بدءاً بعام ١٩٦٥ ـ فتعود حرية التملك مطلقة العقال ، كانت السلطة تتركز وتزداد تركزا ، وكان ذلك يحدث في مظلة القاعدة العامة التي حكمت المرحلة كلها التي اعتمدت من الحريات الليبرالية حرية واحدة، هي حرية التملك والاستثمار ، واستعارت من الأنظمة الشمولية بناءها السياسي، وفي مرحلة ما بعد الميثاق لم يعد ضرورياً الاستعادة من سالازار أو البرتغال ، ولكن أصبح ملائماً أن يستعار من الفكر الماركسي[1] .

في مباحثات الوحدة الثلاثية تناول جمال عبد الناصر نظرية فصل السلطات بالنقد من منظور ماركسي، «أنا ضد مبدأ فصل السلطات أصلاً ، وباعتبار أن عملية فصل السلطات ذي خدعة كبرى، ليه ؟. لأن الحقيقة مافيش حاجة اسمها فصل السلطات ، لأن اللي عنده الأغلبية في البرلمان هو اللي بياخد السلطة التنفيذية والتشريعية . اذن القيادة السياسية اللي عندها الأغلبية بتبقى في ايدها حاجتين : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعة ، وبالتالي السلطة القضائية ، لأن السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية مهما قالوا عنها انها مستقلة . وان الكلام ده اللي طلع في فرنسا أيام متنسكيو على فصل السلطات كلام نظري ولكنه واقعا لم ينفذ»[2] هذا السعي لدمج السلطات بنقدها نقداً

---

(١) مما يلفت النظر في هذه المرحلة أن عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ قد شهد بداية التراجع المنظم عن الصدام بين الطليعة وبين العناصر المستثمرة ، ورغم ذلك فإن السيد علي صبري ـ وكان أميناً عاماً للإتحاد الإشتراكي أيامها ـ كان ينشر في جريدة الجمهورية أفكاراً شديدة اليسارية ، أهمها تعريفه الشهير للرأسمالية الوطنية بأنها البرجوازية الصغيرة ، هذا في الوقت الذي كان قد صفى فيه كل العناصر اليسارية التي كانت في منظمة الشباب والمعهد الإشتراكي وبعض العناصر من خارج الإتحاد الإشتراكي في حملة إعتقالات أكتوبر ١٩٦٦ الشهيرة . وكان الرئيس الراحل عبد الناصر قد أدلى بحديث يتضمن أيضاً اجتهاداً مثل هذا . وهو مثال على تناقضات كثيرة بين الأقوال والأفعال ظلت سمة رئيسية من سمات العمل السياسي في بلادنا خلال الأعوام العشرين الماضية .

(٢) مباحثات الوحدة الثلاثية ـ طبعة الدار القومية ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧ .

ماركسياً تواكب مع استعارة صيغة اخرى من التجربة السوفيتية هي صيغة السوفيتات ، قال عبد الناصر «في روسيا لم يعتمدوا على الحزب بس . . الحزب سنة ١٧ كان عشرة آلاف . . ولكن اعتمدوا على مجالس السوفيتات اللي هي تألف العمال والفلاحين . . لو كان لينين اعتمد على الحزب بس ما كانش مشى ، لازم قوى الشعب العاملة تيجي . والحزب لن يكون إلا القائد وإلا الطليعة ، الحزب بس حيبعد بقية الناس. ازاي تلم الدنيا كلها وتخليها تمشي معاك : المجالس الشعبية . ازاي بتتكون المجالس الشعبية ؟ . من قوى الشعب العاملة في البرنامج الأول لينين قال: كل السلطة لمجالس السوفيتات ، الخمس سنين الأول كله مبني على هذا . ما قالش كل السلطة للحزب . وما قالش ديكتاتورية الحزب[1] .

لكن هذه الاستعارة الماركسية ترفض الأساس الطبقي للماركسية ، انها استعارة تغطي وتحمي طبقات اخرى ، من هنا كان منطقيا أنه عند مناقشة ميثاق الوحدة الثلاثية تجيء فقرة في احدى المواد تحدد من هو اعداء الشعب فتضيع بينهم «كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة الواحدة على المجتمع »، فإذا ما اعترض عضو غير مصري طالبا أن يكون النص « كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة المستغلة أو الطبقات المستغلة على المجتمع »، قيل له « . . ده ممكن الشيوعية كمان تكون موجودة ، وهم مبدأهم سيطرة البروليتاريا على المجتمع . . دكتاتورية البروليتاريا يعني . بيتهيأ لي ان النص ده تعمل أساسا عشان دول »[2] .

وترتبك المسائل أكثر عندما يتكون التنظيم الطليعي بشكل سري، تكونه سلطة حاكمة باجهزة أمنها القوية ، ولا شك في أن كثيرين ممن انضموا اليه كانوا

---

(١) المصدر نفسه ص ٥٦٩ .

(٢) راجع المناقشة حول هذه النقطة في المصدر نفسه ص ٣٦٩/٣٧٠ وقد صدر هذا الإعتراض عن السيد كمال الدين حسين ، وعارضه السيد طالب شبيب ، وكان الرئيس الراحل عبد الناصر مع رأي شبيب ولكن الميثاق أعلن وفيه رأي كمال الدين حسين . ويلاحظ أن المجالس الشعبية لم تنفذ نهائياً وقد عين بعضها في الفترة الأخيرة وأثار خلافاً بحكم عدم إتفاق ذلك مع الدستور .

مخلصين لـوطنهم وراغبين في خدمته ، لكنه من المؤكد أيضـا أنهم قد تعـرضوا لمحنة التواجـد في منظمـة غير محـددة الأيديـولوجيـة ، تتناقض الأقـوال فيها مـع الأفعال لا ترتبط بشيء إلّا بسلطة الحكم ، تعمـل في ظلها ، لا تصـدر قرارات وانما تتلقى تعليمات . تبـرر تناقض هـذه القرارات بـدرجة ملحـوظة من ذلاقـة اللسان ، وتدريجياً تدخل في لعبة الصراع على السلطة التي كانت سمة الجـالسين على القمـة ، وتعيش محنـة الإنعـزال عن الجمـاهـير التي زعمت بـانها تتحـدث باسمها ، فتتطبع بـطابع فـاشي واضح ، تكره الخـلاف في الرأي ولا تـرى غير نفسها في السـاحة ، وترفض الأنداد السياسيـين وحتى الشخصيين ، ثم تتـوارى عندهم الأهداف تدريجياً لتبرز وتتأكد الرغبة في حماية المكاسب الشخصية .

كثيرون يحاولون أن يحملوا فرداً واحداً مسؤولية هذا كله . وهذا نوع من الصغار الفكري ، إذ الحقيقة أن الظاهرة نفسها قد تكونت بهذا الشكل ، بحكم ضرورة تاريخية فرضت نفسها ، ولو كـانت الحركـة الثوريـة المعاديـة للإستعمـار ـ على مشارف الثورة ـ أكثر تبلورا وتنظيما، لـو لم تخطيء في تقـدير مـدى قوتها ومدى ضعف وتدهور النظام القـديم ، اذن لاستطاعت أن تفرض الصيغة التي كـانت أكثر مـلاءمة لتـطور مصر الـديمقراطي : صيغـة الجبهة الـوطنية المعـادية للامبريالية، لكنها عجزت ـ لظروف تاريخية ـ عن ذلك . وكـان طبيعياً أن تـطرح البرجوازيـة المصريـة الصيغة الـديموقـراطية التي طبقتهـا طوال الأعـوام العشرين المـاضية ، فتستعـير اشكالا شمـولية لمجتمـع يحمي بالنـاب حريـة الاستثمـار ، وتمارس أوسع عمليات التضليل الأيديولوجي وأكثرها أحكاما وبراعـة فتنظر ـ أو تفلسف ـ للبنية الرأسمالية بأفكار لها صفة اليسارية ، هـذا كله طبيعي ففي زمن ينتصر فيه النـظام الاشتـراكي عـلى المستـوى العـالمي يصبـح من الصعب عـلى البـرجوازيـة ألا تتقنـع ، فحتى في أمـريكـا نفسهـا يتحـدثـون عن الـرأسمـاليـة الشعبية !!

ذلك كله عن الماضي . . . فماذا عن المستقبل؟

مستقبل الديمقراطية ومستقبل الوطن:

يستقيم الـطريق الى المستقبل بقـدر ما نستـطيع أن نحـل ذلـك التـناقض

الواضح بين طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع وبين الصيغة الديمقراطية التي لا تعترف حتى الآن بانقسام هذا المجتمع الى طبقات . لقد هدم الاتحاد الاشتراكي وأعيد بناؤه خمس مرات ـ كانت آخرها بعد حركة ١٥ مايو ـ وفي كل مرة كنا نقول أن الصيغة سليمة ولكن التطبيق هو الخاطيء . . وبعد كل تطبيق كنا نكتشف أنه ليس هو التطبيق السليم ، وعندما يتم تنظيم ما ويهدم خمس مرات في أقل من عشر سنوات فمعنى هذا أن الصيغة خطأ منذ البداية ، وأنها تتناقض تناقضا جذريا مع مصالح الناس، ففي مجتمع ينقسم الى طبقات . . لا بد أن ينقسم الى أحزاب.

ومجموعة التحفظات الموضوعة على النظام الحزبي تتبلور في شيء واحد ، هو القول بأنه يفتت الوحدة الوطنية ، ويفتح الباب للصراع الدموي ، ذلك الذي تتلافاه صيغة الاتحاد الاشتراكي أو القومي التي تكفل تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات . ومنذ أكثر من عشرين عاما ونحن نعيش بلا نظام حزبي فهل توقفت الصراعات حقا ؟ . ما حدث هو ان الصراعات السياسية الراقية قد اختفت وحلت محلها الصراعات الأقل رقيا . اختفت الأحزاب السياسية وتكونت الشلل والتجمعات الشخصية . وبدلا من الولاء الموضوعي للأهداف ـ سمة النظام الحزبي برغم كل عيوبه ـ انتقل الولاء الى الأشخاص، ليطرح ما سمي رسميا بـ « مراكز القوى ». وشهدت السلطة مجموعة من الإنشقاقات والخلافات التي لم تقم دائماً على أساس موضوعي . ثم أن الصراع الطبقي الدموي يجد فرصته الأكبر عندما تسود عمليات الكبت الإجتماعي وعندما تفقد طبقة من طبقات المجتمع فرصتها للنضال الديمقراطي والسلمي عن مصالحها ، وهو لا ينتج أبداً بمبادرة من الطبقات المطحونة والخاضعة للإستغلال، ولكنه يتولد من رفض المستثمرين والمستغلين الخضوع لمنطق العدل في توزيع عائد العمل . يضاف الى هذا ان القول بأن الاتحاد الاشتراكي نجح في تذويب الفوارق بين الطبقات ، قول لا توافق عليه الإحصاءات الرسمية التي تؤكد العكس[1] .

(١) اتبع السادات في بداية حكمه أسلوب ، إصدار المانيفستو السياسي الذي يحدد هويّة الحكم ، وكان أول =

وإذا كانت ورقة اكتوبر قد جاءت لتؤكد تثبيت اوضاع الملكية كما هي عليه الآن ، ولتسد الباب امام مزيد من التأميمات ، ولتسمح بحرية اوفر لرأس المال الخاص للاستثمار ، فمعنى هذا اننا نتقدم في طريق يقوم على حرية الاستثمار ، وإحتمالات تذويب الفوارق بين الطبقات تنعدم في هذه الحالة . والموقع ان تزيد هذه الفوارق وتتسع .

والواقع أن الحرص على الوحدة الوطنية يتنافى مثلاً مع زيادة وارتفاع نغمة الدعوات الثيوقراطية في المجتمع ، ومع وجود ممثلين لهذا التيار في مؤسسات سياسية عديدة ، وبالذات في مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي وخطورة هذا التيار تتركز في أنه ينسف تماما الطابع القومي والعلماني للدولة المصرية ويتنافى مع الأسس الديمقراطية ، ويفتح الباب للفتن والتمزقات القومية والطائفية . وقد تولد في الواقع من محاولة كبت تياره وعدم الدخول في صراع ديمقراطي وعلني معه . وهذه ظاهرة أخرى من ظواهر المرحلة الماضية . ان البعض يدهش مثلا لأن الإتجاهات الرجعية والمتخلفة والإقطاعية ما زالت ـ رغم كل هذه السنوات ـ تملك هذا الصوت الجهوري الذي ظهر فجأة في السنوات القليلة الماضية ، وحقيقة الأمر أن العداء لهذه الأفكار لم يكن جادا ، اذ لو كان كذلك لدخل الاتحاد الاشتراكي أو القومي معركة ايديولوجية ضدها . لقد عومل الاخوان المسلمون مثلا كعصابة لا كتيار سياسي وفكري ، وحوربوا بنفس ايديولوجيتهم ، وعلى شراسة المعارك التي شنت ضدهم ، فان أحدا ـ على

= بياناته المشتعلة ، بيان وبرنامج ١٠ يونيو ١٩٧١ الذي أصدره عقب انتصاره على مجموعة علي صبري ، وفيه ثبت الإتجاه الراديكالي الذي الطابع العام لفكر الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦٢ ، مع تأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية ، وفي نهاية العام ذاته ، صدر برنامج العمل الوطني ، وهو برنامج إصلاحي تفصيلي يتعلق بمجالات النشاط والخدمات ، أشبه ببرامج الحكومات ، وفي عام ١٩٧٤ ، صدرت ورقة أكتوبر ، التي طرحت فكرتين محوريتين ، الاولى هي تثبيت أوضاع الملكية الخاصة وطمأنة الفئات الوسطى في المجتمع على أنها لن تتعرض إلى مزيد من التأميمات ، والثانية ، هي القبول بتعدد الاراء في داخل الإتحاد الإشتراكي ، وهي التي تطورت فيما بعد إلى المنابر ثم التنظيمات ثم التعددية الحزبية . ومع أن كل هذه البيانات قد طرحت للإستفتاء العام ، إلا أن السادات ، آثر فيما بعد ، أن يتخلص من قيودها ، وخاصة أن الجديد منها لم يكن ينسخ القديم ، فأعلن أنه لا ميثاق ، ولا ورقة أكتوبر ، وأن الإطار العام الذي ينظم المجتمع هو الدستور .

الصعيدين الرسمي والشعبي ـ لم يحاور أفكارهم ، ولم يعلن رفض تيارهم الثيوقراطي ، بل العكس شنت المعركة ضدهم دعائياً وفكريا على أساس أن الاتحاد الاشتراكي أكثر ثيوقراطية منهم (١) وأكثر من مرة منع الكتاب اليساريون والليبراليون من فضح الخطأ الرئيسي في ايديولوجية الاخوان ، وهي أنها صيغة غير ديمقراطية أصلاً . وهنا مكمن الخطر الذي تولدت منه كل الأخطاء. وفي الثلاثينات والأربعينات دخل الوفد المعركة ضد الاخوان من المنظور الديمقراطي وأعلن أنه حزب قومي علماني ، واضطر حسن البنا في بعض ما كتب لأن يعلن أن جمعيته تسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل الديمقراطية ، وأنها تقبل الطابع العلماني للدولة المصرية .

وهناك تحفظ آخر على عودة الأحزاب يقول بأنها غير موجودة الآن في الساحة ، ولو كانت موجودة لأمكن البحث في اطار واقع متحقق . وحقيقة الأمر أن العمل الحزبي المنظم لم يتوقف في بلادنا طوال العشرين عاما الماضية ، برغم أن ذلك كان ضد قوانين الدولة ولم يزل ، وسجلات القضاء حافلة بأسماء عشرات قدموا الى المحاكمة بتهمة تكوين منظمات سياسية من مختلف الاتجاهات ، بعضها ذو طابع عربي ، والآخر اشتراكي ديمقراطي وبعضها يعتمد الاتجاهات الدينية فضلا عن عديد من المنظمات الماركسية انشئت بعد أن حل الشيوعيون منظماتهم في عام ١٩٦٥ . وللرئيس الراحل عبد الناصر تصريح قاله لمجلس اتحاد طلاب الجامعات عام ١٩٦٨ ـ بعد حركة الطلاب في مارس من ذلك العام ـ ذكر فيه أنه يعلم أن في الجامعة ١٣ تنظيما سياسياً .

لقد أخذت ورقة أكتوبر ثم ورقة أغسطس بهذه التحفظات ، لتعتمد

(١) برغم كل هذا الهجوم على الأخوان المسلمين ودخول معارك تصفية جسدية ضدهم بالسجن والإعتقال وإعدام أكثر من عشرة من قادتهم ، فإن أفكارهم ما زالت تملأ الساحة الفكرية ، والدعوة إلى الخلافة علنية في منابر متعددة ، وتصدر أحياناً من جهات رسمية ـ راجع مثلاً كتاب الإتجاهات الوطنية للأدب الحديث للدكتور محمد حسين ـ جزءان ـ مطبعة المعارف ١٩٦١ ، وهو كتاب كان مقرراً للتدريس بكلية الآداب بالإسكندرية وهو يعتبر دعاة القومية المصرية والعربية من عرابي إلى سعد زغلول إلى عزيز المصري عملاء للإستعمار الغربي المسيحي . وقد طبع ونشر ودرس في حياة الزعيم الراحل عبد الناصر الذي كان ـ كما هو معروف ـ من دعاة القومية العربية . وهذا دليل على خطأ الهجوم البوليسي على التيارات الفكرية وإفلاسه .

بديلاً لها فكرة التحالف كما وردت في الميثاق الوطني ، وقدمت تطويرات جديدة عليها ـ خاصة في ورقة اغسطس[1] أهمها الإقرار بأن صيغة التحالف هي الأساس، ولكن شكله قابل للإجتهاد . لكن ورقة أغسطس عندما جاءت لتجتهد في الشكل كررت نفس الشكل القديم : البناء التنظيمي القائم على التسلسل الهرمي . . وبهذا وضعت أمام اجتهادها صعوبات عديدة ، أنها تطرح فكرة عضوية التنظيم السياسي المفتوحة لمن يقبل وثائق الثورة الرئيسية كبرنامج مرحلي ، وترفض اعتبار اليمينية واليسارية تهمة ، وتقر وجودهما كاجتهاد سياسي فتعترف بذلك ـ لأول مرة ـ بأن في مصر يميناً ويساراً وتتعامل معهما من أرضية الاعتراف بوجودهما ، وتقر تعدد المنابر، وحرية كل الطبقات في التعبير عن نفسها داخل منظمات التحالف. . .

لكن ذلك كله ـ مع أنه تطوير هام وحقيقي ـ يواجه بنوعين من الصعوبات :

● الأول صعوبات تنتج من تعذر تطبيق ذلك كله دون تناقض يذهب بجوهره . فتعدد المنابر مثلاً يتناقض مع البناء التنظيمي الهرمي ، ويتناقض مع الزام الأقلية بالقبول برأي الأغلبية ـ وهو الزام لا يكون الا في التنظيمات الحزبية التي أنكرت الورقة ذاتها أن الاتحاد الاشتراكي منها ـ ويتناقض مع ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف ، وعدم السماح باصدار صحف خارج اطاره ، فالصحف الحالية لا تشكل كل منها منبرا لتيار متميز ، بل يعمل فيها صحفيون من مختلف التيارات الفكرية ، يتحكم في نشر آرائهم رؤساء تحرر ليسوا بالضرورة محايدين ويملكون بذلك حق مصادرة رأي أي تيار يختلف معهم (أبرز مثال لذلك ما

---

(١) كانت فكرة فك الإتحاد الإشتراكي إلى أحزاب ، تتغذى طوال السنوات الأولى من حكم السادات ، بضغط الشرائح الإستمارية ، التي كانت تخشى من إستمرار الطابع الشمولي للسلطة ، وحين تولى سيد مرعي منصب الأمين الأول للجنة المركزية للإتحاد ، طرح للحوار فكرة تعدد الإتجاهات داخل الإتحاد الإشتراكي . وقد شاركت أيامها ـ وكنت أعمل في قسم الأبحاث في جريدة الجمهورية ـ في طرح الفكرة للحوار العام ، حيث بدا أن هناك تيار غالب يميل للتعددية في الآراء . وبعد جلسات للحوار والمناقشة ، صدرت ورقة تطوير الإتحاد الإشتراكي في أغسطس ١٩٧٤ ، التي كانت أساساً فيا بعد ، لفكرة المعارضة المتحركة داخل الإتحاد الإشتراكي ثم المنابر فالأحزاب !.

يعانيه الصحفيون الناصريون والماركسيون في مؤسستي أخبار اليوم ودار الهلال التي تقودهما عناصر معادية لهذين التيارين بشكل علني) وهو أمر يفرض اعادة «تسكين» الصحفيين حسب تياراتهم ليستقل كل تيار بصحيفة .

ويضاف الى هذا أن الورقة تقبل التعبير عن الرأي داخل منظمات الاتحاد، وتلزم الأقلية برأي الأغلبية ، وتصادر حق ابداء الرأي في الخارج ، ومعنى هذا أنها تحيل الاتحاد الإشتراكي الى حزب بالفعل ، وتحرم المعارضة من الدعوة الى رأيها جماهيرياً ، وتجبرها على ما يسمى في التنظيمات الحزبية بالصراع الدخلي في بناء واسع وعريض ويفتقد لأسس الإلتزام الحزبي .

● المجموعة الثانية من الصعوبات تتعلق بالآثار التي ما زالت تسود مناخنا السياسي من المرحلة الماضية ، ورغم أن حركة التصحيح قد أعقبتها مطالبات جماهيرية عالية باطلاق الحريات العامة ، والغاء كل القوانين المقيدة للحرية ، إلا أن تعقد الظروف قد حال دون تحقيق تلك المطالبات على الوجه الصحيح ، لقد كان هناك وما زال رغبة في الغاء أي قانون أو نصوص قانونية تحول دون الدعوة الديمقراطية للأفكار المختلفة ، لكن هذه الرغبة لم تتحقق بل أدت بعض الظروف الى اتخاذ اجراءات على عكسها ، والى استصدار تشريعات تنتمي للمناخ السابق، أو التفكير في استصدارها ، مثل مشروع قانون المدعي العام الإشتراكي وقانون محاكم الحراسات (وهو قانون يطلق يد السلطة التنفيذية في اعتقال المواطنين كما تشاء) . ثم أن تشريعاتنا ما زالت تحجر على حرية الرأي ، فقانون العقوبات الذي صدر في بداية ١٩٧٠ يتضمن نفس النصوص التي أدخلها صدقي باشا فيه ليكافح بها الأفكار التي تدعو الى سيطرة طبقة على بقية الطبقات ، والتي تعاقب من «يروّج» أو «يحبذ» الماركسية بالأشغال الشاقة لمدة تصل الى خمس سنوات : فكيف ينسجم بقاء مثل هذه التشريعات مع اطلاق حرية الرأي لكل الاتجاهات والتيارات داخل الاتحاد الاشتراكي ، وماذا لو أبدى ماركسي رأيا داخل الاتحاد فذهب الى السجن بتهمة التحبيذ الشهيرة ؟[1] .

---

(١) تعتبر القوانين المصرية أكثر القوانين تخلفاً فيما يتعلق بالعقوبات الواردة فيها على حرية الرأي وعلى تأثيم العمل السياسي ، والجريمة السياسية في القانون المصري أخطر الجرائم ، وينبغي إذا كنا نريد مناخاً =

يضاف الى هذا أن بنيان السلطات ما زال يعطي السلطة التنفيذية مكان الصدارة بل الإنفراد على حساب كل السلطات. فرئيس الجمهورية هو رئيس الاتحاد الاشتراكي ، ومجلس الشعب هو الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ، والمدعي الاشتراكي هو وزير العدل - مع أن منصبه الأصلي هو منصب قضائي - ونحن نأخذ بنظام يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني - كما قيل مرة - وفي حين تطلق سلطات رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي على أساس ان هناك نظاما حزبيا قويا.ودرجة من الاستقلال للسلطة التشريعية - كما هو الحال في الولايات المتحدة - فان سلطات رئيس الجمهورية - كما جاء بها دستور ١٩٧١ - تتسع بشكل واضح [١] مع افتقاد السلطة التشريعية لهذا الاستقلال والمسألة كما أكد الرئيس السادات أكثر من مرة ليست مسألة أشخاص ولا ينبغي ان نعتمد دائما على ان هذا الشخص وذاك سيحسن استخدام سلطاته ، إذ ينبغي أن تكفل لمؤسساتنا صفة الدوام ، وان نخطط للمستقبل لا لليوم . وهذا يعني أننا في حاجة الى أن يصبح نظامنا جمهورية برلمانية متعددة الأحزاب .

هذه هي الصعوبات التي تجعل الاجتهاد الذي جاءت به ورقة أغسطس عرضة للخطر، ومن هنا فإن احتمالات اعادة هدم الاتحاد الاشتراكي للمرة السادسة تصبح واردة . اذ سيظل هناك دائما الحاح على ضرورة وجود صيغة تنظيمية تنسجم مع الاقرار بضرورة وأهمية تعدد المنابر وتعبير كل الطبقات عن نفسها ، والصيغة المطروحة لا تحقق هذا تنظيميا وان أقرته - وبشجاعة -

---

= ديمقراطياً حقيقياً أن نغير فلسفة التشريع للجريمة السياسية ، فالفلسفة الراهنة قائمة على أساس أن الكل على رأي واحد وإذن فالمخالف لا بد أن يبتر . ولا بد أن يسبق ذاك الإفراج عن كل المسجونين السياسيين حتى تاريخ إعادة بناء الإتحاد الإشتراكي وحفظ القضايا السياسية - غير المقترنة بالعنف - التي لم تقدم للقضاء .

(١) أحصيت في ذلك الوقت المواد التي تعطي رئيس الجمهورية سلطات في دستور ١٩٧١ ، فوجدتها ٥٥ مادة تشكل حوالى ثلث الدستور ، ولا توجد مادة واحدة تعطي أية مؤسسة الحق في مساءلته ، وقد أذعتُ هذه الحقيقة في إحدى محاضراتي التي كنت ألقيها في الجامعة ، بدعوة من إتحاد طلابها في العام ١٩٧١ و١٩٧٢ ، وأعتقد أن إذاعة هذه الحقيقة ، كانت سبباً رئيسياً في فصلي من عملي الصحفي عام ١٩٧٣ ضمن قوائم لجنة النظام (اقرأ الفصل المعنون : صنع في حزيران في هذا الكتاب) .

كضرورة مبدئية.

ولا خلاف مع الورقة ولا مع الميثاق في أن هناك ضرورة للتحالف. فالقضية المطروحة الآن ومنذ يوليو ١٩٥٢ كانت وما زالت هي استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. ومنذ أول لحظة كان واضحا أن انجاز مهام هذه الثورة في ظروف مجتمعنا وعصرنا لا تستطيع أن تتفرد به طبقة وحدها. فالبرجوازية غير مؤهلة لهذا بحكم ضعفها وترددها، والطبقات الشعبية غير مؤهلة له بحكم ضعف بنيانها التنظيمي والأيديولوجي. واذن فالتحالف ضرورة. لكن البرجوازية اختارت ان تحيل هذا التحالف الى ذيلية اجبرت عليها الطبقات الشعبية، فافقدتها استقلالها الأيديولوجي والتنظيمي مقابل مجموعة من المكاسب لها أهميتها، لكنها لا توازي فقدان الاستقلال. وصحيح أن الطبقات الشعبية ملكت بعض الفرص للضغط، لكنه كان ضعيفا في كل الأحوال.

وما تطرحه ورقة أغسطس من اجتهاد حول البرنامج الذي يمكن أن يجتمع عليه التحالف، لا خلاف عليه، فوثائق ثورة يوليو - من ناحية الأهداف وليس التنظيمات - ما زالت مليئة بأهداف لم تتحقق، تشكل حدا أدنى يمكن أن تلتقي حوله كل الطبقات الوطنية المعادية للاستعمار، لكن المفهوم أن هذه الوثائق لا تشكل ايديولوجية لكل الطبقات الداخلة في التحالف ولكن هذه الطبقات تقبل هذه الوثائق كبرنامج عمل مشترك لمرحلة محددة. خاصة أن الورقة تقر بأن الحوار حول هذه الأهداف بين قوى التحالف يمكن أن تطرح برامج أكثر تقدما. لكن الصيغة نفسها هي التي تدعو للخلاف.

والصيغة الوحيدة الصالحة الآن. هي الصيغة التي رفضتها حركة الضباط الأحرار منذ نشأتها لخطأ استراتيجي في اجتهادها، وهي صيغة الجبهة الوطنية التي تضم احزابا متعددة، تقبل بوثائق الثورة كبرنامج مرحلي وحد أدنى مشترك لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق استقلال السوق المصري وتنميتها، وهذا يعني اطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا حدود. ثم الحوار بينها للدخول في الجبهة الوطنية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أي أحزاب.. والاجابة: كل الأحزاب!

- إن كثيرين يتحفظون ويطالبون مثلاً بقصر تكوين الأحزاب على عدد معين، ولو دخلنا في دائرة الاستثناء فمعنى هذا أننا نصادر على الديمقراطية منذ البداية. ومنطق هؤلاء يذهب الى القول بأن هناك مكاسب تحققت وأن هناك طبقات رجعية سقطت، وتيارات سياسية لم يعد لها وجود. هل نسمح مثلاً بتكوين حزب ملكي أو رجعي أو اقطاعي؟ والاجابة: نعم. فالجبهة الوطنية تتكون فقط من الأحزاب التي تقبل برامج الثورة كبرنامج جبهوي، أما الآخرين فليظلوا بعيداً عن الجبهة، فإذا كان لهم رصيد شعبي بعد ذلك فمعنى هذا أننا مارسنا الصراع ضد الأفكار الملكية والرجعية والاقطاعية بشكل خطأ وعلى الجبهة أن تمارسه من جديد كتطبيق لبرنامجها.

والبعض يطرح سؤالاً آخر: وماذا عن الأحزاب الدينية؟ والإجابة على هذا السؤال تحددها برامج هذه الأحزاب، فهل تقر هذه البرامج مبدأ علمانية الدولة وديمقراطية الحكم في مصر، أم تأخذ بفكره الدولة الدينية؟ اذا كانت الأولى فان هذه الأحزاب مطالبة بقبول برامج الجبهة التي لا يمكن أن تقوم دون أساس علماني - اذا أرادت أن تدخل فيها ومعنى هذا أن تنفي طابعها وتتنازل عن أيديولوجيتها غير الديمقراطية. واذا كانت الثانية فلتبقى خارج الجبهة كقوى معارضة ينطبق عليها ما ينطبق على كل الأحزاب والتجمعات التي تمارس الجبهة ضدها صراعا ديمقراطيا سلميا.

ويبقى بعد هذا في الساحة الناصريون والوطنيون الديمقراطيون والشيوعيون.. وهؤلاء يقبلون بوثائق الثورة على اختلاف في الإجتهاد بينهم.. ومنهم يمكن أن تتكون جبهة وطنية، تقوم على أحزاب مستقلة استقلالاً تاماً، ايديولوجياً وتنظيمياً وجماهيرياً ودعائياً.

والمشاكل العملية لتكوين الجبهة أكثر من أن تحصى، وربما تحتاج الى

درامية مستقلة قد نعود اليها في مقال قادم .

ان مستقبل الثورة في مصر رهين بالتوصل الى صيغة ديمقراطية صحيحة . . ومعنى هذا أن مستقبل الديمقراطية يحدد كل شيء. ومستقبل الديمقراطية هو الجبهة الوطنية !. وسوف نجرب ونجرب . . ثم نعود إلى نقطة كانت واردة منذ البداية ، فضللنا الطريق اليها عشرين عاماً أو يزيد ، أما تكفي كل هذه الأعوام ؟. أظنها تكفي ! .

١٥ دع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتك أشواكها

في كلمات محمومة راح وزير الثقافة يستعدي على كل السلطات في الدولة : قوات الجيش والأمن والشعب المصري والشعوب العربية ، لكنه نسي - أكرمه الله - أن يطالب بشنقي !

وأظن أن هذه أول مرة في التاريخ يجسر فيها وزير مسئول على أن يتهم كاتباً بالخيانة الوطنية بهذا الإستسهال والتبسط دون أن يراجع قلمه أو يحرص على مسئولية منصب يتولاه ، ينبغي أن يكون مصاناً فوق نزعات الدفاع عن النفس باتهام الآخرين .

ولأن أحداً لم يعين السيد الوزير مسئولاً عن اصدار براءات الوطنية ، فقد كان ممكناً أن أتجاهل كل هذا ، وكان ممكناً أن أكتفي بما سأفعله فعلاً بان يقف السيد الوزير أمام القضاء ليبرهن له على خيانتي ، ليفصل بيننا القضاء ، وليعلم سيادته أن منصب الوزارة لا يعطيه حصانة ولا يرخص له أن يوزع تهم الخيانة على خصومة في الرأي ، وشرف الوطنية على أصدقائه !

ولكن القضية ستظل أبعد مدى من هذا ، انها في الحقيقة قضية الديمقراطية في هذا البلد ، قضية النوازع الفاشستية التي تملأ قلوب وعقول

(*) نشر هذا المقال في الجمهورية في ١٩٧٤/٩/٢٤ ، رداً على بيان الوزير (راجع مستقبل الديمقراطية في مصر - هامش رقم ٣) .

كثيرين . وتدفعهم دفعاً الى الضيق بالنقـد، قضية ممـارسة السلطة بشكـل يتنافى مع قواعد القانون والدستور ، والتعسف في إستخدامها ثم الدفاع عن النفس بل عنق الحقـائق ، وبقسر الكلمـات ـ قسراً عـلى أن تقول مـا ليس فيها ، وتبـريـر الخطأ بمزيد من الخطأ، وإتهام الضحايا بالخيانة ، ووقوف الجاني موقف القاضي!

ببساطة تجاهل الوزير كل الحقائق ، نسى أنه يشن حرباً على مجلة الكاتب منذ شهور سابقة على نشر مقالي المتهم بالخيانة والعيـاذ بالله[1] تجاهل أنـه ضاق

(١) قال د . محمد أنيس الذي رأس تحرير العددين الأخيرين من « الكاتب » في مقال آخر نشرته « الجمهورية » في اليوم نفسه رداً على بيان الوزير ، أن هناك حملة داخل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ضـد « الكاتب » يقودها منذ إبريل ١٩٧٤ ، الكاتب صالح جودت . رداً على مقال لـلأستاذ عبـاس صالـح كان قد قال فيه : « أن تدهوراً ثقافياً حقيقياً يزحف على عقل هذه الأمة » . وأنه منـذ نشر تلك الجملة رفعت هيئة الكتاب إسمها من غلاف المجلة بصفتها الهيئة التي تصدرها . وأضاف أنه رغم قرار رئيس الجمهوريـة برفع الرقابة على الصحف،ظلت الكاتب الوحيدة من منابر الفكر التي فرضت عليها الرقابة،حتى أمنع إقناع الأستاذ طلعت خالد وكيل وزارة الأعلام،بمساواتنا ببقية المجلات والصحف ليتاح لنا أن نكتب رداً على الذين دأبوا على المطالبة بتصفية عبد الناصر والناصرية وكان ذلك في أواخر يونيو ١٩٧٤. وأضاف: أن الوزير أمر مـطابع الهيئة بعدم جمع أي مقال للكـاتب الا بإذن منـه شخصيا ، دون أن يناقش هذا الأمر مـع رئيس التحـرير . وقـد روى صالـح جودت مـا حدث في مجلس ادارة هيئة الكتاب وكـان عضـوا بـه ، في مقـال نشره المصور ، قال فيه انه طالب بمراجعة حساب المجلات التي تصـدرها الهيئـة حرصـاً على أمـوال الدولـة وقـال ـ على سبيـل المثال ـ انـه اذا كانت مجلة مثـل الكاتب تؤدي رسـالـة قـوميـة ، مصـريـة أو عـربيـة ، فلتتحمل الهيئة خسائرها في سبيل هذه الرسالة اما اذا كانت تـدعو الى المـاركسية ـ فما الداعي الى احتمـال الخسائر في سبيل نشر الدعوة الماركسية ـ؟ . وقـال رئيس الهيئة (د. محمـود الشنيطي) أن المجلة لا تخسـر ولا تكسب ولكنهـا تغطي نفقـاتها . فقـال صالـح جودت : أفهم أن يستمـر اصدارهـا لو أنها كـانت تحقق ربحاً للهيئة ، أما أنها لا تحقق ربحاً ، فأي خير لنا في اصدار مجلة لا تـربح ، ولا تؤدي رسـالة قـومية . . بل انها على العكس من ذلك تؤدي رسالة خارجة عن خطنـا القومي . وقـال ان هناك لجنـة ثلاثيـة شكلت من اعضاء المجلس ، هم د. محمود عساف الأستاذ بكلية التجارة ، بـوصفه ملما بـالتكاليف والمستشار على لبيب بـوصفه رجـل قانـون وفضيلة الدكتـور عبد الـرحمن بيصار بـوصفـه من شيـوخ الـدين ، وأضـاف : « وكانت مهمتهم مراجعة الأعداد العشرة الأخيرة من مجلة الكـاتب وتقديم تقـرير عن اتجاهاتهـا في ابريـل ١٩٧٤ . وأن المجلس لم يجتمع بعد ذلك . ويلاحظ بروز المصطلحات التي ستسـود بعد ذلك في أدبيات ثقافة كامب ديفيد ، المكارثية: الخروج على الخط القومي ، والرسالة القومية . وكان صالح جودت قد أكد في مقاله على فكرتين ، الأولى « أن صاحب القرار ـ اشارة الى قرار حرب اكتوبر . . وكان اللقب يطلق آنذاك على السادات بوفره ـ من حقه علينا أن يكون صاحب الكلمة الأولى في ارساء القواعد الأساسية التي تقوم عليها حياتنا السياسية ، وقد قال أكثر من مرة ، أننا لسنا ماركسيين ، وأن دولتنا تقوم على أساس العلم والايمان » . والفكرة الثانية : ان من يكون ماركسياً لا يمكن أن يكون مصرياً . . لأن الماركسي مجبول على الالحاد بينما المصري مجبول على الايمان » .

بأي نقد لسياسة وزارته على صفحات المجلة وأصر على أن يشرف على القسم الأدبي منها كتاب يظن أنهم أكثر إخلاصاً لشخصه ، وأكثر رضى مما يرضي عنه من أعمال أدبية ، بعضهم من المرؤ وسين له في وزارة الثقافة أو في منظمة التضامن الأسيوي الأفريقي. نسي الوزير عداءه للفكر اليساري ، وتجاهل أنه رئيس تحرير لمجلة أخرى هي «الثقافة» تناصب «الكاتب» وكتابها ومحرريها عداء لايلين وتشن على كل اليسار المصري حرباً صليبية تتهمهم بأنهم قرامطة وباطنيون جدد، وتهددهم بالويل والثبور وعظائم الأمور .

لو تذكر الوزير هذا لعلم أن اصراره على أنه مسؤول عما ينشر في مجلات وزارة الثقافة - فضلاً عن مسؤوليته المباشرة كرئيس تحرير للمجلة - تعني أنه خصم لليسار بكل فصائله في السياسة وفي الثقافة ، وأنه لا يمارس سلطاته بشكل محايد بين تيارات الفكر والأدب والفن، ولكنه يحاول على عكس ما استشهد به من وثائق ثورة يوليو أن يصفي خصومه في الماضي والحاضر والمستقبل !

وزير الثقافة يتجاهل تصريحاته المتكررة بأن اليسار أفسد الثقافة في مصر طوال عشرين عاما ، يتجاهل أنه يصر على أن يدير الثقافة في مصر بشكل منحاز ، وتتحكم النوازع الشخصية فيما يتخذه من قرارات وفيما يختار من معاونين .

مشكلة الوزير مع مجلة الكاتب بدأت قبل المقال المتهم بالخيانة ، فليبحث لنفسه عن حجة أخرى يبرر بها تصرفاته التعسفية ضد مجلة الكاتب ، ليقل للرأي العام أنه ضحى بحفنة من كتاب مصر اللامعين من أجل صديق له هو الأستاذ « عبد العزيز صادق» ، وهو ضابط فنان ، وصديق قديم للوزير كان يخرج له رواياته قبل الثورة ، وارتبط به في كل عمل تولاه بعدها ، عمل معه سكرتيراً ثم مديراً لتحرير مجلة « الرسالة الجديدة » ، ثم رئيساً لتحرير مجلة « التحرير » ، وأغلقت المجلتان ، فانتقل الأستاذ صادق للعمل معه في واحد أو

أكثر من مناصبه المتعددة ، الى أن استقر نائباً له في بعضها ، وقد اعترضت اسرة «الكاتب» على تعيين الأستاذ «عبد العزيز صادق» لأسباب قامت لديها لا تسمه في شيء ، وقبلت أن تضم لمجلس تحريرها ثلاثة من الأدباء الموظفين يعملون مع وزير الثقافة هم « سعد الدين وهبة » و « صلاح عبد الصبور » و « ادوار الخراط» تقديرا منها لقيمتهم الفكرية والثقافية ، رغم أن مبدأ وجود موظفين في وزارة الثقافة ضمن مجلس تحريرها ـ مع اختلاف المجلة مع الوزارة في سياستها العامة ـ يشكل قيدا على حركتها . وقد ينتهي بها الى أن تصبح منبراً مخصصا للدعاية لسياسات الوزير ولأعماله الأدبية على النحو الواضح الذي تتبعه مجلات «الجديد» و « الثقافة » و « الثقافة الأسبوعية » و« المسرح والسينما » . ورغم قبول كل شروط الوزير ـ ومنها اخراجي من المجلة[1] ـ فقد أصر على أن يعين صديقه الأستاذ عبد العزيز صادق مديرا للتحرير ، باختصاصات توازي اختصاصات رئيس التحرير الأمر الذي يتنافى مع ما زعمه مسؤولون في وزارة الثقافة ، من أن المجلة تخسر ، لذلك فكروا في غلقها ، إذ لا مبرر لتعيين مدير تحرير بمرتب كبير لمجلة تشكو الوزارة من أنها لا تربح !!

لقد اكتشف الوزير فجأة بعد شهور من اضطهاد «الكاتب» والهجوم عليها ونية غلقها ، سبباً سياسياً ظن أنه يصلح لافتعال صدام وهمي مع القيادة السياسية ومع الجيش والشعب ، وهو أسلوب يتبعه كثيرون هذه الأيام بمقالات ومنشورات ومؤامرات ولو راجع الوزير ما قدمه اليه مستشاريه من تفسيرات

---

(1) في مرحلة ما من مراحل المعركة بين اسرة تحرير الكاتب ، بدا وكأنني العقبة الوحيدة التي لو خرجت من مجلس تحريرها ، لحلت كل المشاكل . وقد قال السباعي هذا بصراحة تامة ، في المفاوضات التي اجراها مع آخرين من مجلس تحريرها ، وفي الوثائق الملحقة بالمقال ، بعض ما يكشف هذا الموقف . وأعتقد ان المقالات التي نشرتها بها منذ بداية ١٩٧٤ ، حول ما يجري على ساحة الفكر ، وساحة السياسة ، في اعقاب حرب اكتوبر ، ومنها : طلقات لا تطيش على جبهة الفكر . . والديمقراطية وايديولوجية الكل في واحد ، والتنبيه المبكر للمكارثية المتواطئة مع الغرب الاستعماري ، كانت وراء هذا الموقف المتشدد من الوزير ، الذي أدلى بـ١٣ حديثاً صحفياً لصحف بيروت ضدي . .

لعلم أن الذين اقتنصوا العبارة التي إستخدمها في مقاله لم يسبق لهم أن تعاملوا مع مصطلحات الفكر السياسي أو مارسوها . اذ لو كانوا كذلك لما فسروها هذا التفسير الغريب بل المضحك ، بل لما نقلوها للوزير مشوهة عن عمد ولأسباب مبيتة . وما قلته أن هناك اجتهادين لحل القضية الوطنية يعملان في الساحة المصرية والعربية منذ حرب ١٩٦٧ والى الآن ، اجتهاد يحاول أن يحل هذه القضية في اطار الجبهة الامبريالية وبمساعدتها من خلال استغلال التناقضات داخل هذه الجبهة والضغط عليها بالجبهة المناقضة لها ، وحل الخلافات والمشاجرات في المنطقة العربية ثم شن حرب مفاجئة محدودة بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبقدرة قادر نقل مستشار الوزير عبارة «الحل في اطار الجبهة الامبريالية» ليجعلوه «الحل الامبريالي». فاندفع الوزير يتهمني باهانة الشهداء والتشكيك في الحرب ويؤكد انه غضب ـ لا لنقد وزارة الثقافة ـ ولكن لاهانة الوطن ، ولا أدري كيف ينسجم تفسير الوزير هذا مع قولي أن ما حدث في أكتوبر كان «انتصاراً» ولا من توصيفي للاستراتيجية السياسية التي على أساسها اتخذ قرار العبور .

لو قرأ مستشارو الوزير خطب الرئيس السادات وتصريحاته لما فهموا ما فهموه من العبارة بكل هذا الإلتواء المتعمد والتشويه المبيت ، ففي كل ما يقوله الرئيس تأكيد بان حرب أكتوبر قد رسمت لها استراتيجية محددة هدفها الضغط على الجبهة الأمريكية والتأثير في الموقف الأمريكي بكل السبل بهدف إجبار أمريكا على تغيير موقفها المنحاز لاسرائيل ، فاذا ما تغير الموقف الأمريكي بمختلف أساليب الضغط ومنها الحرب، أصبح ممكنا أن تساعد أمريكا على اجبار اسرائيل على الانسحاب وتطبيق قرار مجلس الأمن!

والخلاف في الفهم بيني وبين الوزير يؤكد فيا يبدو أن سيادته يظن أن الجبهة الامبريالية شيء . . وأمريكا شيء آخر، فهل يعتبر سيادته أن ما أقوله يختلف مع ما يقوله كل من كتبوا عن الحرب واستراتيجيتها السياسية ؟ . . هل يريد أن يقنعني بأن الضغط على أمريكا ليس ضغطاً على الجبهة الامبريالية ؟

هل عبارة الحل « في اطار الجبهة الامبريالية »هي نفسها عبارة « الحل

الامبريالي». وهل يمكن أن أصف حرب أكتوبر بانه «انتصار» ويكون رأيي أنه حل امبريالي!!

لقد كان كل كلامي في مجال توصيف الاجتهادات للسياسة الموجودة في الساحة المصرية والعربية ، في مجال التنبيه الى أن لا تناقض هناك في المطالبة بأوسع الحريات الديمقراطية ، وبين قضية تحرير الوطن. والاجتهاد الآخر الذي أشرت اليه هو أن حل القضية الوطنية يكون بحرب تحرير شعبية طويلة ، وقلت ان الاجتهاد الأول أخذ الفرص لتجريب نفسه، لكن الإتجاه الثاني كاحتمال ما زال مطروحا . وقد كان رأيي وما يزال أن محاولات الضغط على الجبهة الامبريالية لن تحقق لنا كل أهدافنا ، وذاك احتمال لا تنفيه تصريحات الرئيس السادات ، إحتمال الحرب قائم وينبغي أن يكون قائما في كل الأوقات ، والاستراتيجية السياسية شيء وتضحيات الرجال شيء آخر ، فلا تستخدم دماء الشهداء يا سيادة الوزير لتبرر بها اجراءاتك ، أن تضحيات الجيش والشعب كانت من أجل مزيد من الحرية للوطن والديمقراطية لأبنائه . . فهل تصبح «قميص عثمان» لتبرر به كل الأخطاء وكل نوازع النفس حتى لو أمرت بالسوء؟!

لو كان الوزير موضوعياً فيما يقول لوجد في عدد الكاتب وأعداد أخرى سابقة مقالات عديدة ـ بقلمي وقلم غيري ـ تمجد حرب أكتوبر وتدعو للصمود والقتال ، لو صدقه مستشاروه[1] النصيحة له أن زمن الإرهاب السياسي قد مضى، وأن التخويف بالسلطة لا يخيف إلا الخائفين أو الذين يستغلون سلطتهم ويسيئون استخدامها.

لو كان الوزير ديمقراطياً حقاً لأبلغ النيابة ضد ما اعتبره بكل تبسط خيانة

---

(١) استخدمت هذا التعبير للايحاء إلى الكاتب القصصي اليساري ادوارد الخراط ، الذي اتهمته رواية تواترات في الوسط الثقافي آنذاك بانه هو الذي استخرج فقرة الحل الامبريالي للوزير ، ونبهه لدلالتها . . وكان للسباعي بطانة يسارية معروفة ، تربطها به صداقة شخصية ، خلال عمله الطويل في منظمة التضامن الأفرو ـ آسيوي . وقد دخلت روز اليوسف ـ وكانت تحت قيادة عبد الرحمن الشرقاوي ـ الحملة في صف الوزيرَ وضدنا ، وهو مادفعني فيما بعد ، لكتابة تعليق ، خاص بموقف السباعي من اليسار ، تنبيها لقوى يسارية داخل مصر وفي الوطن العربي ، كانت تعتبر ما فعلناه ، طفولة يسارية .

وطنية ، أما وهو لم يفعل وآثر أن يتهم بلا سنـد ، وأذن فلنحتكم الى القانـون ، ولنقف معا أمام القضاء ليقول سيادته ما قاله في مقالة المنشور . . وليسمـع حكم القضاء على من يتهم الناس في وطنيتهم محتميا بمنصبه مبررا أخطاءه[1] .

ليس مثلي من يبين دمـاء الشهداء أو تضحيـات الرجـال ، وكل مـا أكتب عن الذين ماتوا في ثرى هذه الأرض ودافعوا عن الاستقلال والديمقراطية وصدوا عن هذا الوطن العظيم الطغاة والغزاة .

أما وسوف نقف أمام القضاء ليعـرف الشعب والجيش وكل شـرفاء العـالم من فينا المتجني ، فلا أقل لك قبل أن أمضي كلمة واحدة : دع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتـك أشـواكهـا . . ذلـك أبقى من كـل منصب مهـما غـلا وأخلد من أي صديق مهما غلا . . صدقني .

وثائق من ملف الكاتب

[١] رسالة الى التقدميين العرب[2] .

نحن من الـذين يقولـون بأن بغـداد والقاهـرة عـاصمتـان في عـالم عـربي واحـد . .

وفي سبيل وحدة هذا العالم وتقدمه واستنارته عملت «الكاتب» على إمتداد أربعة عشر عـاما كـاملة . . بدأب واصـرار . . كانت تصـدر في القاهـرة وقلبها ونبضها مع دمشق وطرابلس وبغداد والجـزائر وبيـروت والربـاط والريـاض وكل عـواصم ذلك العـالم العربي الـرحيب . . تتحسس نبض قوى الثـورة فيه ـ عـلى اختلاف فصائلها ـ وتثق أن الوقت ليس بعيـداً لكي تنتصـر هذه القـوى فتزيـح أسوار التخلف والتجزئة وتنشر ألوية العدل الاجتماعي ، وتدك قواعـد العمالـة

(١) لم يقدم الوزير بلاغاً للنيابة ، ولكني قدمت بـلاغاً اتهمه بالقـذف في حقي واتهامي بـالانحراف عن الخط الوطني ، ولم يستمع أحد لأقوالي فيه ، الا بعد الأفراج عني في ابريل ١٩٧٥ ، ولكن النيابة لم تحرك القضية ، وتعللت بأن قانون محاكمة الوزراء لم يصدر .

(٢) كتبتُ هذه الرسالة كمقدمة لمجموعة نصـوص حول أزمـة « الكاتب » ، نشـرتها مجلة الثقـافة البغـدادية في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ .

والتبعية . . وتتصدى للصهيونية وللامبريالية الأمريكية ، وتلتحم مع قوى الثورة العالمية وحركات التحرر الوطني وقوى السلام والتقدم على امتداد المعمورة كلها ! .

وكانت «الكاتب» داعية لثقافة وطنية وقومية مستنيرة ومتقدمة : وفي مرحلة مبكرة من عمرها تصدت للثقافة الاستعمارية في مصر والعالم العربي، عرتها وفضحتها ، وكشفت الدور المخرب الذي تلعبه تهدف تحويل أقطارنا العربية الى دول تدور في فلك التبعية للإستعمار ، وتدمير الوجدان القومي لشعوبنا .

ومعركة « الكاتب» مع وزارة الثقافة المصرية ، ليست شغبا كما تحاول وزارة الثقافة تصويره للسلطات الرسمية في الدولة ، وليست طفولة يسارية كما تحاول الوزارة ان تصورها في أحاديثها مع اليساريين العرب ، انها باختصار قضية ديمقراطية واضحة المعالم والبنيان، قضية حرية الفكر والتعبير والرأي التي تصر وزارة الثقافة المصرية على أدها، قضية عداء الأستاذ يوسف السباعي لكل فكر يساري، واصراره على أن تكون منابر الثقافة وسائل للدعاية لسياساته ، وهو عن اجراءاته ، يسيطر عليها أصدقاؤه ، وأتباعه من الأدباء والكتاب ، وهو ما رفضناه بحسم مصرين على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها لنا الدستور والقانون في مصر ، وانسحبنا مسجلين على الوزارة اهدارها لكل القيم الثقافية ومعاداتها لليسار بكل فصائله !!

والمعركة التي دخلتها أسرة تحرير الكاتب ضد الوزارة هي تصد واع للنزاعات «المكارثية» التي ينشرها اليمين المصري، داعيا باسم وطنيته المزيفة وقوميته المدعاة ومتمسحا بالأديان ، إلى تصفية كل فكر مستنير ، مبشراً بالإرهاب وملحاً في ضرورة القضاء على كل اليساريين ، لابساً أثواب الديمقراطية ، فاتحاً أذرعته للولايات المتحدة الامريكية !

واستمرار صدور مجلة الكاتب عن وزارة الثقافة بعد ذلك كله ليس دليلاً على اليسارية لأن المجلة بثوبها الحالي «مجلة أميرية»، تعبر عن المطلب الملح لليمين المصري، والذي يلح على أن يكون اليسار أميريا يتحرك في إطار اليمين . . وربما لهذا السبب قاطع اليساريون المصريون - بكل فصائلهم - مجلة

الكاتب الأميرية[1] وهذا هو الإنتصار العظيم الذي حققته اسرة الكاتب في معركتها الضارية . . إذ كان هدفنا من هذه المعركة أن نؤكد حق التيارات التقدمية واليسارية في الوجود المستقل وفي اصدار منابر تعبر عنها بعيداً عن سيطرة بيروقراطية . وكان كثيرون يظنون أن هناك من اليساريين المصريين من سيقبلون العمل بعدنا على جثة هذا الشعار ، ولكن كل فصائل اليسار وعت بأن قضية الذيلية قد حسمت منذ زمن ، ووعت أيضاً بأن المجلة اليسارية التي تكتفي بنشر دراسات نظرية أو جمالية أو أعمال فنية متقدمة تفتقد لعمودها الفكري والحقيقي وهو حريتها في الجدل مع اليمين المسيطر، وحقها في التعبير عن موقفها من قضايا وطنها . . وهذا هو ما يرفضه اليمين !

إن يوسف السباعي وزير الثقافة المصري في كل ما يكتبه أو يقوله يفخر بأن السوفييت راضون عنه ، بل أن مجلته اليمينية «الثقافة» نشرت في عددها الأخير مقالاً لكاتب سوفيتي عن احدى رواياته ، وقالت أن هذا دليل على غباء النقاد اليساريين في مصر الذين يقولون أن الرجل يميني بينما يؤكد النقاد السوفييت أنه ليس كذلك ! .

وبينما هم يقولون ذلك، فإن أتباع الأستاذ السباعي لا هم لهم إلا الهجوم

---

(١) بعد أن استقال مجلس تحرير الكاتب استقالة جماعية ، أصبحت مشكلة السباعي ان يحصل على وجه يساري يقبل رئاسة تحرير المجلة ، حتى لا تتأكد صحة الاتهام الذي وجهه اليه المجلس المستقيل ، من أن هدفه هو نفي اليسارية عن الكاتب كصفة ملعومة ، فعرض الأمر على د. عز الدين فودة ود . عبد العزيز الأهواني والأستاذ احمد الرفاعي ، لكنهم رفضوا جميعاً ، لأن قبولهم للمنصب يعني ادانة لمواقف اسرة التحرير المستقيلة ، ولأنهم كانوا يعون أن السباعي يريد قنطرة يسارية مؤقتة تساعده على التصدي لعاصفة الغضب التي أعقبت استقالة أسرة التحرير ، إلى أن تسلم المجلة الى اليمين كما هو مخطط ، منذ لجأ الى تصعيد الموقف ، بحيث ينتهي : إما الى إجبار اسرة التحرير المستقيلة على أن تصبح يمينية برضاها، أو اجبارها على الانسحاب . .

ومن هذا الاجماع كله شذ الشاعر عبد الصبور الذي كان يعمل آنذاك وكيلاً لوزارة الثقافة ، اذ قبل رئاسة التحرير . وقد استخدمت مصطلح « مجلة الكاتب الأميرية » في وصف مرحلة عبد الصبور في حياة الكاتب ، على صفحات محدودة ، كانت مجلة الطليعة ، قد سمحت لأسرة الكاتب المستقيلة بتحريرها ، كنوع من التضامن معها ، وقد حدث ما توقعناه ، فرأس عبد الصبور المجلة شهورا ، تركها بعدها ، لمدير تحريرها عبد العزيز صادق ، ليسافر الى الهند ملحقا ثقافيا ، وظلت الكاتب الأميرية ، التي كانت قد أصبحت مجلة بلا طعم ولا لون ، تصدر شهوراً إلى أن توقفت ! .

على كل فصائل اليسار وإتهام الناصريين والقوميين والمتدينين المستنيرين بـأنهم ماركسيون ، وإتهام اليساريين جملة بأنهم «غرباء» وخـونة وغيرها من التفاهات التقليدية .

انه لشيء مضحك بالفعل أن يتصور الأستاذ السباعي وبطانته أن رضاء السوفيات عنه يمكن أن يكون مدخلاً لرضاء اليسار المصري بكـل فصائله . وفي حوار مع بعض أفراد هذه البطانة قلنـا لهم : إذا كنا نـرفض السباعي مـع رضاء السوفيات عنه، فهل يكفي هذا دليلاً عـلى غثاثة وتفاهـة وانحطاط اتهامكم لنا بالعمالة للسوفييت؟ . فقالوا بكل وقاحة : اذن أنتم عملاء للصين !!

إن اليمين المصري لا يهمه في شيء أن يكون الإتحاد السوفيتي يسـارياً ، ولا أن تكون المجموعة الإشتراكية ، إشتراكية ، لكن الذي يهمه ألا تكون مصر يسارية ، أو اشتراكية . . فلا مانع لديه من الكتابة النظرية . . ولا مانع عنده من ترجمة أعمال أدبية اشتراكية ، ولا مانع لديه من أن يلقى خطبا في مؤتمرات التضامن الأسيوي مليئة بالعبارات التقدمية بل الماركسية ، لكنه يتصدى بشراسة لكل عمل يقوم به اليسار المصري للتعبير عن رأيه ، ويجتهد في مصادرة حقه في التعبير المستقل عن نفســه ، رغم أن هـذا الحق يمـارس في حـدود القـانـون والدستور .

هذه نقطة هـامة أردنـا أن نلفت نظر كثيرين من اليساريين والتقدميين العرب، أخطأوا فهم مـوقفنا ، وجـرهم هذا الخطأ الى تقييم المسألـة تقييما غـير صحيح . .

ما نريده من التقدميين ـ العرب هو أن يحكموا على يسارية أي انسان لا من حيث مـوقفه من اليسـار على المستـوى العالمي فحسب، ولكن من مـوقفه أيضـاً وأساساً من الحقوق الديمقراطية لليسار داخل بلده، فقـد عشنا سنـوات طويلة ، نهلل لأوضاع ولأشخاص يمدحون الإتحاد السوفيتي والمجمـوعة الإشتـراكية علنـا ويشنقون اليساريين والتقدميين ويعتقلونهم ويهاجمون ويصفون أي فكـر إشتراكي أو تقدمي في بلادهم .

تلك هي حدود معركة الكاتب وأبعادها . . وهي معركة مستمرة . . فنحن نصدر بشكل رمزي على صفحات «الطليعة» القاهرية ، وصفحات الثقافة « البغدادية » ، ونحن نقبل أي دعوة من أي منبر تقدمي في عالمنا العربي الواسع لكي نصدر على صفحاته ، لكننا في نفس الوقت نستعد لإصدار منبرنا الخاص « الكاتب العربي»[1] سنصدره في القاهرة ، نخاطب به عالماً عربياً كنا ـ وما زلنا ـ نسعى لكي تستقيم خطوات قواه الثورية في جبهات وطنية تحقق له سياسة وطنية معادية للإمبريالية قومية ساعية للوحدة ، إشتراكية ترفع ألوية العدل الإجتماعي .

٢ ـ رسالة الى الوزير : جوهر الخلاف

السيد الأستاذ يوسف السباعي وزير الثقافة

تحية طيبة وبعد

اجتمع مجلس تحرير مجلة «الكاتب» للتدارس في نتيجة المقابلة التي تمت بين سيادتكم وبين السادة . . كمال رفعت ود . محمد أنيس وأحمد عباس صالح من أسرة تحرير المجلة ، وبعد أن استعرض المجتمعون مقترحات سيادتكم ، اتفقوا على مخاطبة سيادتكم بما يلي :

أولاً : أن الخلاف في الرأي بين المجلس وبين سيادتكم حول سياسة المجلة يتبلور في نقطة أساسية هي أنكم تصرون على ضرورة موافقتكم على كل ما ينشر في المجلة قبل النشر ، والمجلس يرى أن كل ما ينشر في المجلة لا يتعارض في أي شيء مع الحقوق الديمقراطية التي كفلها الدستور والقانون للصحافة في مصر ، ودليله على ذلك أن السلطات المختصة بالرقابة لم توجه للمجلة أية ملاحظة بشأن ما ينشر فيها ، كما أن ما ينشر في الكاتب ، ينشر نظيره في مجلات وصحف أخرى تتفق معها أو تختلف في الإتجاه ، بل أن المجلة

---

(١) كانت قد تأسست جمعية باسم جمعية الكاتب العربي ، وإعادة اصدار الكاتب بأسرة تحريرها المستقلة ، أحد أشكال التحدي التي قررناها في ذروة المعركة ، وقد أسست الجمعية بالفعل ، وتم شهرها في وزارة الشؤون الاجتماعية ، ولكن ضعف مشروعات العمل الجمعي بين المثقفين المصريين ، جعل الفكرة تذوى .

التي تـرأسون تحـريرهـا وهي «الثقافـة» قد تعـرضت بالهجـوم لكثير ممـا ينشر في الكاتب دون أن ترد عليه أو تعتبر أن هذا هو الـرأي الرسمي لـوزارة الثقافة بل أن المجلس يعتبر أن بعض ما نشر في مجلة الثقافة يمثل اتجاها لا يتفق مع سياسـة الدولة والمجلس يرى أن سياسة الدولـة الرسميـة هي اعتبار رئيس التحـرير هـو المسؤول السياسي للمجلة . وطالما أن سيادتكم توافقون عـلى أن يكون الأستـاذ أحمد عباس صـالح هـو رئيس تحرير المجلة فمعنى هذا انـه مسـؤول أمـام كـل السلطات عن كـل ما ينشـر في المجلة ومن هنا فـالمجلس يـرى أن يتـاح لـرئيس التحرير أن يمارس مسؤوليته كاملة عن كل ما ينشر .

ثانياً : رغبة من المجلس في ابداء حسن النية والتعاون مع الوزارة فهو قبل ضم الأساتذة الـذين اقترحتم ضمهم وهم الأسـاتذة سعـد وهبة ، صـلاح عبد الصبور ، ادوارد الخراط الى أربعة من أعضائه الحاليـين هم السادة كمـال رفعت ولطفي واحد ود . محمد أنيس ورجاء النقاش ود . يوسف أدريس الذي اقترحه المجلس ووافقتم عـلى ضمه . وقـد تنحى الأستـاذ صـلاح عيسى عن عضـويـة المجلس بناء على طلبكم وعلى أن تبقى سكرتارية التحـرير عـلى حالهـا . وبما أن رئيس التحرير هو المسؤول عن المجلة فان المجلس لا يرى ضرورة لوجود مـدير للتحرير .

ثـالثا : أن المجلس قـد أبدى رغبـة في التعاون إلى أقصى الحـدود ، لكنه يعتبر أن رفضه ما يعرض في هذا هو رفض للتعاون مع هيئة التحرير الحالية .

وتفضلوا وافر الاحترام !!!

١٩٧٤/٩/١١ عن مجلس تحرير الكاتب

كمال رفعت، د . محمد أنيس، أحمد عباس صالح

٣ ـ استقالة أسرة تحرير الكاتب :

الأستاذ يوسف السباعي

يؤسفنا أن ننهي اليكم أن هناك عـدة مظاهـر تؤكد قبلكم لتصفيـة الفكر الإشتراكي التقدمي والوطني من مجال الثقافة منذ توليكم مسؤولية هذه الوزارة .

واسمحوا لنا أن نشير إلى بعض هذه المظاهر والتي إنتهت إلى إرغامنا على الإنسحاب من مجلة الكاتب بعد أن بذلتم جهوداً عديدة لشل حركتنا واضطهادنا وارغامنا على قبول تحكمكم المنحاز في اتجاه المجلة بحجة أنكم مسؤولون عنها كوزير للثقافة .

وقد بدا موقفكم من المجلة ومن رئيس تحريرها مبكراً جداً وقبل توليكم الوزارة إذ احتججتم بطريقة غير ودية على عبارة صغيرة وردت في مقال للأستاذ نعمان عاشور وهو يحاول تقديم انطباعات عن الحركة الأدبية في مصر . وعند احتجاجكم أعلن لكم رئيس التحرير ترحيبه الكامل بنشر أي رد ترسلونه للمجلة على هذه العبارة ، على الرغم من أنكم هددتم رئيس التحرير بالحبس والإعتقال نتيجة «لجريمته» بنشر رأي لأحد الكتاب المعروفين في المجلة وعلى كل حال لم ترسلوا أي رد .

وعند توليكم الوزارة كان من أول تصرفاتكم اعادة تشكيل اللجان المتعاونة مع مؤسسة المسرح واستبعدتم كل العناصر اليسارية منها دون مبرر وبدون غاية واضحة إلا الميل لجعل العمل الثقافي محصورا في اتجاه بعينه ، وكان رئيس تحرير مجلة «الكاتب» واحداً ممن استبعدوا من هذه اللجان .

ومنذ هذه اللحظة بدأت متاعب مجلة «الكاتب» فقد أكتشف رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب مثلاً أن نسخ مجلة الكاتب تخرج من المطبعة الى المخازن دون أن تتسلمها شركات التوزيع حتى يمنع تداولها ، واضطر رئيس الهيئة الى التحقيق مع المسؤولين عن هذا العمل المشين الذي لا يقيم وزنا للجهد البشري ولا للمال في سبيل منع المجلة من التداول وبطريقة سرية !

كما أن الكاتب كانت المجلة الوحيدة من بين مجلات الوزارة التي منعت عنها جميع التسهيلات فقد خفض عدد صفحاتها وأهملت في التوزيع والإعلان عنها وبذل من أجل قهرنا وحجبها وتشويهها كل ما يمكن بذله من وسائل غريبة تثير الدهشة والعجب .

كل ذلك والمجلة خاضعة لرقابة الدولة . ولكن ما أن رفعت الرقابة حتى

بدأت المتاعب الأكثر حدة بالنسبة للمجلة . ولم يكد يصدر العدد الأول بعد الغاء الرقابة حتى ظهرت مقالات في الصحف تهاجم رئيس تحريرها ويفهم منها أنها لا توافق على رفع الرقابة عن مثل مجلة الكاتب وفي الوقت نفسه ظهرت سلسلة من المقالات في مجلة «الثقافة» التي ترأسون تحريرها تهاجم رئيس تحرير مجلة الكاتب شخصياً ، وأسرة تحريرها وكل الكتاب التقدميين بالفاظ تعرض كاتب هذه المقالات للمسؤولية وتعرضكم باعتباركم مسؤولين عن التحرير للمساءلة القضائية فضلاً عن منافاتها لأي تقاليد الخلاف في الرأي، ووضح أن المجلة التي ترأسون تحريرها وأنتم.وزيراً للثقافة تتخذ خطاً عدائياً للفكر الإشتراكي ولطائفة كبيرة من المفكرين المصريين بشكل سافر وكان آخرها ما يشير إلى ذلك ما جاء في العدد الصادر في ١٠ سبتمبر من مجلة الثقافة من تهديد للمسؤولين عن مجلة الكاتب «بالمصير المحتوم» الذي ينتظرهم الأمر الذي لا يتفق مع المفهوم من رسالة الوزير في اطار تحالف قوى الشعب العامل ، وفي اطار الوحدة الوطنية وتضامن كل القوى.

وخلافاً لأمر السيد رئيس الجمهورية أرغمت «الكاتب» على أن ترسل للرقابة والا تطبع أصوله الا بعد اجازتها من الرقابة .

على أن «الكاتب» رفضت هذا الموقف المخالف للسياسة العامة التي أعلنها الرئيس السادات والتي طبقها في اعادة تنظيمه للصحف ، والتي وضح منها حرصه على تعدد المنابر، والتي شرحها للصحفيين والكتاب السيد الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الأعلام في وضوح يقطع كل التباس، غير أن أسرة الكاتب فوجئت منذ عدة أيام بأوامر من رئيس مجلس الادارة العامة للكتاب الى رئيس مطبعة الهيئة بعدم جمع أي مقال للكاتب دون أن يكون موقعا عليه من رئيس هيئة الكتاب ومعنى هذا في الواقع الغاء سلطات رئيس تحرير المجلة وفرض رقابة عليها خلافا لقرار السيد رئيس الجمهورية .

وكان واضحاً لأسرة مجلة «الكاتب» أن حصاراً متعمداً يلاحق المجلة حتى أبلغنا السيد الدكتور محمود الشنيطي انذاركم لنا بأن آخر عدد ستطبعه وزارة الثقافة من المجلة هو عدد أول أكتوبر القادم ، واضطر رئيس التحرير لمقابلتكم

للتأكد من صحة الإنذار فأوضحتم له أنكم وراء هذا الإنذار فعلاً .

وعندما أثيرت أزمة «الكاتب» في الصحف بدأتم تعدلون خطتكم في قهر المجلة وفكرها ، وهي أن ترفضوا عليها اتجاهاً غير اتجاهها وأن تعيدوا تشكيل مجلس تحريرها بما يحقق هذه الغاية وهو نفس الأمر الذي اتبعتموه في لجان المسرح، وفي لجان المجلس الأعلى للفنون والآداب ، حيث استبعدتم كل الذين أعتقدتم أنهم لا يوافقون على آرائكم .

وعلى الرغم من الجدل الطويل الذي ثار بينكم وبين ممثلين للمجلة ، ورغبتنا في التعاون والتفاهم إلاّ أنكم صممتم على موقفكم وأردتم أن تفرضوا أشخاصاً بعينهم على المجلة ، وأن تمنحوهم سلطات أكثر من سلطات رئيس التحرير في محاولة للإحتفاظ بالشكل الظاهري ، مع السيطرة على مضمون ما تنشره المجلة والذي لا يمكن أن يعبر عن فكر المجلة وخطتها التي دأبت عليها منذ أحد عشر عاماً .

أن أسرة المجلة ترفض هذه السلسلة من المواقف ، وتتمسك بالمواثيق التي أعلنها الرئيس أنور السادات ، وهي لم تفقد بغيتها يوماً بأنها تخدم الخط الوطني العام الذي رسمته القيادة السياسية العليا . . والذي يؤكد أن الدولة لم تتخذ منها أي موقف اللهم إلاّ المساندة الفكرية البالغة الوضوح والتي تظهر في خطب الرئيس السادات وفي المواثيق المعلنة .

ولأسرة المجلة الحق كل الحق في أن ترفض موقفكم منها جملة وتفصيلاً وأن ترفض أساساً الموقف الفكري الواحد الذي يظهر واضحاً في المجلة التي ترأسون تحريرها وفي المؤسسات الثقافية الأخرى التي تتبع الوزارة أنه حصار مضروب على الفكر الإشتراكي والقومي . وهو موقف شخصي لا ينفع مع السياسة العامة للدولة يهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية ويزكي روح العداء والخصومة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الوحدة والتضامن .

واسرة الكاتب تعلن لكم رفضها التام للتشكيل الجديد لمجلس التحرير ولكل الخطوات التي اتخذت ضد المجلة وتنحيها عن العمل بهذه الشروط، الأمر

الذي يوافقها فيه جميع كتاب المجلة ومحرروها ، وتحميلكم مسؤولية تصفية منبر هام حافظت عليه القيادة الوطنية الثورية منذ انشاء المجلة .

وتقبلوا تحياتنا !!!

أحمد عباس صالح - لطفي واحد - د. محمد أنيس - رجاء النقاش - صلاح عيسى - أحمد القصير - حسنين كروم -

١٦ موسم الهجرة إلى منافي الصمت

« شرفت يا نيكسون بابا . . يا بتاع الووترجيت »

(أ) نبوءة صيف :

أنبأنا صيف العام الراحل(١) أن الشتاء القادم عرير ، لكن أحداً لم يعن بسماع النذير .

زمهريراً كان الشتاء الذي سبقه لكنه كلغز عَصَيٍّ على الفهم . في الصيف إشتد الصراع . تفجرت نيرانٌ سكتت في ميدان آخر دون أن يفهم أحد السبب على وجه اليقين . في دَوّامة الصراع والإتهامات ضاع صوت النذير . صيف العام الراحل قال :

ـ موسم الهجرة إلى منافي الصمت قادم . أعدوا حقائبكم . ودعوا مكتباتكم . تزودوا من الشوارع والأزقة والأحباب بنظرة . الشتاء القادم يعدكم بالوحدة الطويلة في برد الزنازين . ضعوا الأقلام فالكفُّ للقيد . شتاؤكم القادم ميستبدل الكتب بالسجانة ، وحيوية الحياة ورحابتها بملل السجن وتكراره ورتابته . من كابدوا ذلك آلاف الليالي لم يسمعوا النذير . كذلك فعل من لم

---

(١) كتب هذا المقال في ابريل ١٩٧٥ ، ونشر في مجلة الثقافة البغدادية التي كنت أعمل مراسلاً لها في القاهرة ، في نوفمبر (ت ٢) من العام نفسه ، وهو يرصد اشكال الصراع على الجبهة الثقافية بين الانتجنسيا المصرية ونظام السادات في العام ١٩٧٤ الذي تلى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وهو العام الذي انتهى بحملة بوليسية تأديبية شنها النظام على رموز من المثقفين المصريين في ٣ يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، حيث تم اعتقالهم في قضية وهمية ، وكان الكاتب بين من قبض عليهم أثناءها .

يكابدونه .

بداية ١٩٧٤ عشية كانت . مانشتات الصحف هي وثيقتنا الدالة :

ـ بطولات أولاد الفلاحين في حرب تشرين ١٩٧٣ . اتفاقية الفصل الأول بين القوات . جسر جوي سوفيتي ينقل الأسلحة إلى أرض المعركة مباشرة . يتوقف القتال فيطير كيسنجر الى أسوان مباشرة ! عبد العاطي الفلاح أكل الدبابات. عودة بطل الحريات الديمقراطية مصطفى بك أمين . جندي يفجر نفسه بالألغام في دبابة اسرائيلية . ما جرى في الدفرسوار وسرابيوم ومنطقة الثغرة . «يوسف السباعي» وزيرا للثقافة . «وعبد القادر حاتم» نائباً أول لرئيس الوزراء.

ـ الرئيس السادات في خطاب له : الشعب المصري يأكل بالبطاقات ويقف في الطوابير ويعاني الجوع من أجل الحرب. الرشوة والسمسرة والعمولات والتخريب . أحاديث كقصائد الغزل يرويها الجنود العائدون من الحرب عن الصاروخ فهد آكل الطيارات .

ـ «أنيس منصور» في مقال بالأخبار : الروس كلاب هزمونا في ١٩٦٧ وأذلونا بعدها واحتلوا بلادنا .

ـ «صالح جودت» في مقال بالمصور : استقبال الشعب المصري للرئيس الأمريكي نيكسون[1] حفاوة بالنظام الذي يمثله واستفتاء على المعسكر الذي يرغب المصريون في صداقته.

ـ مسؤول باحدى الصحف لمحرر يساري: لا أوافق على أن تنشر اليوم أشياء عن ذكرى حادث دنشواي . كيف تستقبل «نيكسون» يوم وصوله بمقال

(١) زار الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون» القاهرة في يونيو ١٩٧٤ ، وبعد شهور قليلة من حرب اكتوبر ، ورتب له الرئيس «السادات» استقبالاً شعبياً ضخماً ، تواكبت معه حملة دعائية ضخمة بأن نيكسون قادم والرخاء في ركابه ، وكانت ترتيبات الزيارة ـ بعد مفاوضات فك الاشتباك الأول ـ مؤشراً واضحاً على دخول مصر في الفلك الأمريكي . وقد استقال الرئيس نيكسون عقب عودته من الزيارة بسبب فضيحة ووترجيت الشهيرة .

يُذَكِّر الشعب المصري بأن الإنجليز قتلوا فلاحين مصريين أبرياء في مثل هذا اليوم من عام ١٩٠٦ لا داعي للإحراج .

المحرر: ولكنهم انجليز وليسوا أمريكان .

المسؤول: أنهم أولاد عم فلا داعي لاحراجي !

كل الصحف تقول ـ في الصفحة الأولى : العودة الى الله هي التي نصرتنا ، طرد الملحدين أتى بالنصر . طهروا مصر من الملاحدة فيأتي الرخاء كما جاء النصر .

كل الصحف تقول ـ في الصفحة الداخلية ـ : ضبط شبكات دعارة بالعشرات .

محرر طويل اللسان كتب مقالاً لم يقدمه للنشر قال فيه أن الأحزاب الوحيدة المسموح بها في مصر هي : شبكات الدعارة وشبكات التجسس وشبكات كرة القدم .

كل الصحف في الصفحة الأخيرة تقول : شجعوا السياحة . . ابنوا الفنادق . لا تضايقوا السياح .

المثقف المصري الذي عاش سنوات النكسة ممزقاً ومهدماً من الداخل ، وجد في الحرب مَطْهَره . كاد القلب يكف عن الخفقان حين صمتت النيران . عاد يجتر أحزاناً قديمة ، صنع أولاد الفلاحين النصر بلحومهم . لكن أبناء الباشوات هم الذين يتحدثون . بالتركي يتكلمون : فلاح خرسيس أدبسيس . يهجمون على الإستنارة والعلم والتقدم . يكرزون بالفاشية من يومها بدأ التمهيد لموسم الهجرة الى المنافي.

زمن الطلاق لزيجة الزناة :

في سنوات ما بين هزيمتهم ونصرنا ، صدمت الخديعة كثيرين فكتبوا ندباً ولوماً للذات . متأخراً جداً كتب « أحمد عبد المعطي حجازي » أجمل بكائيات المثقف المصري من غمطه ، كان يبحث عن نبي يسقط عليه أشواقه العليا ،

ونشواته الراقية . تَكَشَّف العمر عن خدعة متقنة ، لم يكن نَبِيًّا لكنه متنبي . بالحزن والندب خاطب « حجازي » النبي المزيف . (شخص هو أم نظام إجتماعي متكامل ؟). هزموا وانتصرنا لكنهم في الحالين يتكلمون أما نحن فنجتر مرثية العمر الجميل . تساءل حجازي :

- من ترى يحمل الآن عبء الهزيمة فينا ؟
المغني الذي طاف يبحث للحلم عن جسد يرتديه ؟
أم هو الملك المدعي أن حلم المغني تجسد فيه ؟
هل حلمت بملكك حتى حسبتك صاحبي المنتظر؟
أم خدعت بأغنيتي ؟
وانتظرت الذي وعدتك به ثم لم تنتصر .
أم خدعنا معا بسراب الزمان القديم؟

ربما كان «حجازي» هو النمط الشائع ، لكنه ليس كل الجيل . كثيرون أدركوا منذ البداية أن نَبِيَّه كاذب ومدعي . أصروا على المبايعة بشروطهم . أدب الستينات : حزن كظيم ولظى متقد تحت الرماد . شعر « عبد الرحمن الأبنودي» المعفر بفقر الصعيد وجدبه ، واختناق المدينة وكذبها ، من بين سطوره تسيل دموع البكاء على الرفاق المنفين هناك في الصحراء .

علّمني الليل ما أرميش الطير في السجن :
ده الطير أحباب وأصحاب وأخوات وأبّات وأمّات[1] .

ويا ويل من سجن الطير في السجن ومات .
تلعن فيه الأصوات .

الأكذوبة تمتد وتسود . النبي كافر وملحد ، لذلك لم يصدق جيلنا ما صدقه حجازي . أعلن الأبنودي ذلك :

---

(١) فرضت الضرورة الاستدلال بشعر العامية ، الذي كان كثير الحساسية لقضايا الستينات والسبعينيات.. وهو ما يفرض توضيحات لمعاني الكلمات العامية ، غير المطروقة للأذن العربية ، والمقصود هنا : آباء وأمهات ، وهي تنطق بفتح أولها وتشديد الثاني بالفتح في الكلمتين .

أيه لما أتعلم على أيديك الحديث؟
في بلدنا جامع شيخه بيقول الكلام كذب وخبيث .
وبيفتي ويكفر على المنبر
وأهلي بصمصموا[1]
عايز اتنفض وأصرخ .
ألاقي الكلمتين في جنب زوري بعصعصوا[2]
صدري قفص ما فيهش طير .
لو قلت أنا .. لو هوه قال .
لو كنا الإثنين كذابين ..
حيصمصموا » .

بالخديعة تساوى القاتل والمقتول ، الجلاد والمجلود . كلام الزناة وصلاة المتبتلين . فقد الناس عقولهم ولم يعودوا قادرين على فهم شيء مما يجري . يعظ الشيخ الخبيث .. ويعظ المخلص النبيل ...

تنويع آخر على نفس اللحن نجده في شعر صلاح عبد الصبور، قالت له العينان :

يا عاهري المتوج الفودين بالحديد والحصى
يا ملكي الغريب الاسم المزيف السمات .
أحببت فيك رؤية رأيتها منذ الصغر
وكان يشبهك . وليس أنت.
كان فتى حلمي جميلًا لا مزوقا .
مثقفاً لا ذرب اللسان .
محتشماً نبالة في الطبع لا خوفا.
وعاطفًا لا عاطفياً .

زمن المتنبي كزمن المسيخ الدجال ، منه يتولد القهر والخديعة ، حذر

(١) صوت يخرج من الشفتين مع هزة الرأس بما يعني الموافقة والانبهار بما يقال .
(٢) أي تحتبس الكلمات في حنجرتي .

الأبنودي الجيل من الحب الحرام :

«ما تجيليش يا أرضهم بحبنا .
وما تجيليش يا أرضنا بحبهم .
طول عمرها الناس دي ما تعرف حبنا .
ولا عمرنا حتميل قلوبنا سِنّة [1] واحدة لحبهم .

فيما بعد ـ ولكن متأخراً جداً ـ اكتشف (الفريد فرج) أن الزواج بيننا وبينهم كان زواجا على ورقة طلاق. كتب عن ذلك مسرحية بنفس الإسم[2] لكن الزمن كان زمن مشروع الزواج بين البرجوازية والبروليتاريا زواجا عرفيا سريا يخفى كالخطيئة ويدارى كالفضيحة .

ولأنهم كانوا في المنفى[3] وكنا نحن في الخارج ، فقد أسقطنا عليهم كل أحلامنا بالخلاص. خلق الجيل نبيا غائبا . عشنا ننتظر «المهدي المنتظر»، ذلك الذي سيأتي فيملأ الأرض عدلاً بعد ما ملئت جوراً وظلما . على لسانها ـ مصر المريضة العليلة الصامتة ـ صرخ «عبد الرحمن الأبنودي» :

ما تكسروش الجسر قدامي .
ما تغرقوش الدرب في غيابهم .
بكره يعودوا حبايبي . . خُدّامي .
ويدقوا فوق صدري على بابهم . .
ويفتح في قلبي ميت شباك . .
بميت عروسة وشهم قمري

دون أن نفوضه كتب الأبنودي اليهم هناك رسالة :

---

(١) أي ذرة واحدة .

(٢) هي مسرحية «جواز على ورق طلاق» ، وهي آخر ما كتبه الفريد فرج قبل هجرته من مصر في العام الذي عرضت فيه (١٩٧٤) وقد قام ببطولتها كرم مطاوع مع سهير المرشدي ، وأخرجها عبد الرحيم الزرقاني .

(٣) الاشارة هنا للشيوعيين المصريين الذي اعتقلوا ابان الخلاف مع عبد الناصر ، بين عامي ١٩٥٩و١٩٦٤ .

«وأنا بعيد .
حنِّيت لك قدميا المتشقق فيها المَنْفى .
هناك الرمل
هنا الاسفلت » .

فيها بعد تـأسى الجيل وبكى انتـظاره الطويـل . عـاد الفـارس من المنفى مسخا .

اكتشف الجيـل أن النبي غير الـرسمي قد أصبـح متنبيا هـو الآخر . عـاد الـرفاق حقـا ولكن لم يعودوا . مـاذا حدث في سنوات القحط والصمت والمنفى البعيد ؟ . مات بعضهم ودفنوا في الرمـل ربما بـلا أكفان . خـرج الباقـون أحياء ولكن بالأكفان . لطم جيلنا الخدود وشق الجيوب . بكى :

« كان فيهم من لا يحلم غير بعبير الرمل .

« وهناك في الرمل ما يحلم غير بالدواعين وقزازة الريحة والبتارين[1] .

جلسنـا عـلى الأرصفـة نسمـع أخبـار العـائـدين . نبينـا الـذي سيجيء بالمعجزة . مُخَلِّصنا الذي انتظرناه فعاد وما عاد .

« وتفوت الناس واحنا ع التلتوار[2] .
وتجيب أخبار عن ناس لا يتولدوا الا في النار
وملايكة تاجروا مع العمدة في عرق الأنفار . .
والسقا اللي ما عدش لما بيخش الدار .
بيقول يا ستار .
والكلمة الطاهرة اللي بتجيب العار .
واللي سلى العسكر .
علشان ما يكسـرش الأحجار .
وتفوت الناس واحنا ع التلتوار

(١) الفتارين أو واجهات الدكاكين .
(٢) الرصيف .

وتجيب أخبار
عن ناس اتقتلوا ودفنوهم رفقاهم .
في الأشعار ».

من منتصف الستينات سيتم الزواج على ورقة الطلاق . أخذ البرجوازيون تفويضا للحديث باللغة البروليتارية . ربما هي سنوات النفي التي جعلت أشرف مثقفي مصر يعودون وقد تعلموا لغة جديدة . من بقي من الجيل خارج أسوار المنافي ، شاهد ـ بعين باكية ـ مواكبهم العائدة المنكسرة . واحد من خارج اللعبة تماما هو « علي سالم » كتب يوم مسرحية عن «عفاريت مصر الجديدة »، حيث يختفي الناس ذات ليلة، يغيبون شهوراً ثم يعودون شيئاً آخر : الأستاذ الجامعي الذي يعلم طلبته القانون . يعود وقد قرر أن يفتح مدرسة للرقص . الصحفي يغيب في «المُخْتَفى» ويعود لكي يفتح مكتباً للدجل بالتنويم المغناطيسي ، كلهم يعودون وقد تفلطحت أقدامهم . الواحد منهم قبل المختفى كان حذاءه مقاس ٤١ فأصبح ٤٤ . ماذا يجري هناك في «المُخْتَفى»؟ . أين ذلك المكان الذي يتغير فيه الانسان : يصبح جسده ليس جسده، تصبح روحه ليست روحه ، ماذا يرجي في مصر «الجديدة » ـ الوطن لا الضاحية ـ.

قبل أن يرثى حجازي عمره الجميل كان الأبنودي قد فسر المأساة :
« لَحس الأسفلت الخلق»[1] .

فيما بعد أعلن «حجازي» الانفصال . صرخ مكرراً بالفراق. جاء أوان الطلاق لزيجة الزناة :

«هذه آخر الأرض لم يبق إلاَّ الفراق . .
زمن الغزوات مضى ، والرفاق ذهبوا
ورجعنا يتامى
هل سوى زهرتين أضمهما فوق قبرك
ثم أمزق عن قدمي الوثاق

(١) الاشارة الى الأسفلت هنا ، ايماء الى أرضيات الزنازين في السجون .

أنني قد تبعتك من أول الحلم ، من اول اليأس
حتى نهايته ، ووفيت الذماما . . .

وإذ يقدم حيثيات الحب ، يقدم أيضاً حيثيات الكراهية . في الأولى :

«ولقيتك . .
أنت الذي قلت لي : عد لغربتك
وادع أهل الجزيرة أن يتبعوني
واحي العقيدة !
في الثانية :
« لم تأت : بل جاء جيش الفرنجة
فاحتملونا إلى البحر نبكي على الملك
«حجازي» مفسرا :
«لا لست أبكي على الملك
لكن على عمر ضائع لم يكن غير وهم جميل
فوداعا ها هنا يا أميري . . .

جوهر المأساة ، هو ما تبع ذلك ، انهمك المثقف المصري يمضغ نفسه . يأكل لحم أخيه مَيْتاً . أصبح من تقاليد شعر العامية المصرية - مثلاً - أن يهجو كل شاعر جديد من سبقوه على الدرب ، وأن يتهمهم بخيانة القضية . أصبح الإتهام «تيمة» ثابتة في كل دواوين العامية تقريبا . في ديوان الأرض والعيال للأبنودي ، قصيدة بعنوان « شِبْر طين » ، عن الشعراء تتحدث وعلى « صلاح جاهين » بالذات تهجم . كان صلاح هو الذي اكتشف الأبنودي وقدمه . لكن الطريق تفرع بالمتصاحبين . أيامها كان «جاهين» لسان حال الإشتراكية على حبال صوت «عبد الحليم حافظ». أبنه الأبنودي في قصيدته :

« وأما بأشوف شاعر يموت .
أو شعرا عرفوا الراحة والنوم والبيوت
أو شعرا عرفوا وأنكروا

أو شعرا فاتوا لكين راخيين اللجام (١) .
يانسى وياركب في الأسى حصان الكلام .
الدنيا ليل في مصر الصامتة المقهورة الباكية :
« تبكي ومانيش عارف بتبكي مين ومين؟
قلبي ولا الشعرا اللي غرقوا في شبر طين ؟

الشيء نفسه فعله « سيد حجاب » في قصيدته « أربع بلالات ومئذنة » وجاء اليوم لترد اليهم بضاعتهم . أنهال عليهم الجيل الجديد من شعراء العامية بالفؤوس . وكتب « أحمد فؤاد نجم » أقسى قصائده ، وأكثرها تجريحا يهاجم بها الأبنودي ، وصلاح جاهين . وكتب زكي عمر :

«وأنا شفت الشاعر أياه .
شفتوه ؟ شفناه
بيبيع حدوته أهله بنص فرنك
أنا شفته بينهش لحم كتاف أصحابه .
وبيصلب أخوه في غيابه
وبيشرب دم أبوه كونياك
حمل « ابراهيم رضوان» المعول نفسه :
صاحبك فنان .
م الشعر بني ألف دور
صاحبك فلان يملك قصور
صاحبك فلان
باع ألف ألف قصيدة
للمطرب فلان
ولبس هدوم مستوردة » .

في حمى عملية التجريح نسي الجيل أصل المأساة . غلبته نزعاته الفاشية الكامنة كالوباء . أصبحت الثورة هي شعراء العامية ، أو الفصحى : خيانة

(١) ارخاء اللجام دلالة على الانسحاب بالحصان من السباق أو من القتال .

الـواحد ـ بفـرض أنها حـدثت ـ كـارثـة تقضي عـلى المستقبـل . في كـل ديـوان مانيفستو يهجم به الشاعر على السلف الذي أصبح طالحا ، مقـدما نفسـه مخلصا بديلا عن نبي خائن تدور الدائرة ويأتي شاعر جديد بمانيفستو جديـد. واحد من أسباب هذه الرغبة في التجريح يعود الى طموح الساعين إلى الصعـود فوق جثث الآخـرين . بدت «الثـورية» قمـة لا تحتمـل إلّا واحـدا أو اثـنين . ربمـا ـ عنـد البعض ـ كأن الأمر منافسات مهنية ، مشروعة أو غير مشـروعة ، لكن الـظاهرة في كل الأحوال كانت أكثر عمومية من هذا وأبلغ دلالة.

لم يـدرك كثيرون أن مـا حدث للمهـدي المنتظر سببـه ما صنعـه المتنبي . طاشت سهام الجيـل فتوجهت الى صـدره هو نفسـه . كانت نـوعا من الأسلحـة الفاسدة . حيث فوهة البندقية في مؤخرتها . وهكـذا إنهمك الجيـل يأكـل نفسه بضراوة ، انتشرت اعلانات الإدانة كالنار في الهشيم . بدت مصـر كما لـو كانت أرض المثقف الخائن الذي بلا ضمير . ومنها انتشرت الاشاعة إلى أقـطار عربيـة أخرى.

ما زلت أذكر ليلة كئيبة قضيتها في بغداد صيف ١٩٧٤ ـ الذي كـان يحمل نذر الرحيل ـ أستمع الى شـاعر سـوري يقيم ويعمل في بغـداد، وهو ينهش لحم المثقفين المصريين نهشا شرساً : يغنم أنفسكم بالرخيص في الماضي وتبيعونها الآن بنفس الرخص.

أتقحم الكلام الآذان كالجيفة ـ إبتز الشـاعر السـوري ما ألـزمت به نفسي ـ وأنا الضيف ـ الاّ أفقد دماثة خلقي أو أن أسيء إلى مضيفي ، خضعت للحظة أبت عليّ أن أكون موضع الدفاع ، انتهز هو ذلك كله ، أندفع في سادية متقطعة النـظير يلوث الكل . فـلان خائن فـلان عميل . الشـاعر فـلان : باع نفسـه . القـاص فـلان : اشتـروه بكـذا من الـدينـارات أو الـدولارات أو الجنيهـات أو الليرات .

تحـول صمتي دوامـة تقلب أمعـائي . لم يكن كـل الكـلام كـذبـا . لكن معظمه ما كان صدقا.

لم يتنبه أحد لأن حيوية المثقفين المصريين لم تنفد أبدا. استعرضت شريطا طويلا من التضحيات التي قدمها المثقف العربي في مصر ومن مصر.

الـذين ساروا يشقـون الـطريق وسط أشـواك وظلمـات قـرون التخلف، يصنعون الاستنارة والتقـدم: « رفاعـة الطهـطاوي » و « علي مبـارك » و « لطفي السيـد » و « مصطفى كـامل ». « سـلامة موسى» و « العقاد » و «طـه حسين » و « مندور » و «الزيات » وعشرات غيرهم . اكتشفت بأسى أنه حتى جيلنا ذلك الصغير في العمر ـ وربما الضحل في الموهبة ـ أعطى غير باخل ـ وأننا عرفنا الجيل القديم من مثقفي مصر الثوريين في السجـون . ولا زلت أذكر مشهـداً ذات يوم بـارد من فبرايـر ـ شباط ـ ١٩٧٥ ، عنـدما التقيت أمـام مكتب المحقق بـزميلين جـاءا من سجن آخر مكبلين بقيـد واحد يجمـع كف أحدهمـا الأيمن وكف الآخر الأيسر : أحدهما هو « شحاته هارون » ستون عاما وعدد من سنوات السجن لا يذكرها والثاني « عبد القادر شهيب » لم يتجاوز العشرين ، آخر طبعة من المثقف المصري. قلت : هذه هي مصر ، لو كانت هناك صحافة تريد صورة غلاف لها معنى.

لم تخـل المعتقلات المصـرية يـوما من المثقفـين المصريـين الثوريـين ، تعب العقل من عد القوائم وتاهت الأسماء من الذاكرة .

في صيف ١٩٦٥ استضاف سجن طره : كمال عبد الحليم (شاعر) أحمد عز العرب (ناقد)..

في خـريف ١٩٦٦ استضـاف نفس السجن فـوزي جـرجس: (كـاتب ومؤرخ) سيـد حجاب (شـاعر عـامية) ... عبـد الـرحمن الأبنـودي (شـاعر عـاميـة) ... رؤوف نـظمي (كـاتب وشـاعـر) سيـد خميس: (سينـاريست وناقد)... صلاح عيسى : (كاتب) حشمت عبد الظاهر (صحفي وكاتب).. أحمد العوني (صحفي وكاتب) لطفي الخـولي (كاتب وصحفي).. د . ابـراهيم سعد الدين : (استاذ جامعي وكاتب)... غالب هَلْسا (قصاص وناقد) صبري حافظ (ناقد) محمود عزمي (كاتب ومحلل عسكري).

في ١٩٦٨ استضـافت السجون : سمـير عبـد البـاقي (شـاعـر) صـلاح

عيسى، احمد الخميسي: (قصاص).

في ١٩٦٩: أحمد فؤاد نجم . الشيخ أمام عيسى . د. عمر مكاوي (كاتب ومترجم) .

في ١٩٧٠ أضيف اليهم لطفي الخولي.

ربما أكون قد نسيت آخرين . . لكن الظاهرة هي الأهم: لم يسكت المثقف المصري على ما كان يجري ودفع الثمن من حريته . الفاشست فقط هم الذين يتصورون أن الثورة هي هذا الشخص أو ذاك ، فيضيعون عمرهم في ادانته بالحق أو الباطل.

خارج المنافي كان الفن في مصر يقاوم بضراوة، في الستينات عرفت مصر شعر «الأبنودي» و «سيد حجاب» و «فؤاد قاعود» و «صلاح عبد الصبور» ، وعرفت روايات «نجيب محفوظ» ، وشعر «أمل دنقل» وقصص «يحيى الطاهر عبد الله» و «سليمان فياض» فضلاً عن مسرحيات «محمود دياب» و «عبد الرحمن الشرقاوي» و «ميخائيل رومان» ودراسات ومقالات وأبحاث جادة لشبان عديدين . كان هذا كله يشق لنفسه طريقاً وسط صخور عنيدة ؛ «كمال الدين حسين» يسيطر على التعليم «وعبد القادر حاتم» يسيطر على الثقافة والإعلام والرقابة على الصحف تضع استخدام مصطلح «طبقة» ومع د ث قاوم المثقفون بضراوة سياسية الكم والكيف التي كانت تستهدف تستطيح العقل المصري وتجهيله واغراقه في الظلام !.

ملك المثقف المصري في تلك السنوات شجاعة أجبار نفسه على الصمت . عندما جاءت النكسة فجأة ، صمت جيل الخمسينات وكف عن العطاء . لم يجد الجيل لديه ما يقوله وأمامه كثير مما قال كان وهماً . رثى الجيل عمره الجميل بالصمت . رثاه آخرون بالوقوع أسرى الانهيارات العصبية . لست من الذين يوزعون تهم الخيانة كما يوزعون اللفائف . أعطوا أمتهم العربية الكثير: فنا جميلا . . وصمودا عظيما . ربما يكونون قد أخطأوا لكن ذلك يحتاج فهما عميقا لكي لا نلوث كل شيء.

بالتحديد لا نريد عقلية الفاشست ، تلك التي لا تتقن سوى توزيع

الادانات ، تبرر بها عجزها عن الفعل ، فلنكتفي بتسجيل ظاهرة الانهيارات العصبية : ترك «صلاح جاهين» لعبة العزف على أوتار حنجرة « عبد الحليم حافظ» تشبيبا بالثورة . آخر تشبيباته كانت أغنيته أو قصيدته التي كتبها بعد ١٥ مايو ١٩٦٧ . انهيت مهمة قوات الطوارىء الدولية . وتحرك الجيش المصري الى المواقع المتقدمة في سيناء على حدود اسرائيل . ذروة صلاح جاهين ، آخر أغنياته للنبي المزيف كانت : .

« راجعين بقوة السلاح
راجعين نحرر الحمى
راجعين كما رجع الصباح
من بعد ليلة مظلمة » .

أُلِّفت في ساعات ، ولُحِّنت في ساعات . مليئة بالحلم والأمل وشغافة الكلمات . غنتها « أم كلثوم » في حفل من حفلات تلك الأيام وما أكثرها . أدركت الهزيمة الأغنية ، أمتدت بها الليلة المظلمة فأصبحت أكثر ظلاماً ، لم يعودوا كالصباح أو بالصباح لكنهم عادوا بمزيد من حلكة الليل .

سقط « صلاح جاهين » بعدها بشهور منهارا عصبيا وسافر للعلاج .

نفس الأمر حدث ليوسف ادريس ، ونجيب سرور الذي كانت مأساته أرهب من أن يحتملها أنسان فرد، كتب شعراً بذيئاً يسب فيه كل شيء، كانت الكلمة المرفهة المصقولة المنتقاة ترفا في ذلك الجو ، ماذا كان علينا أن نفعل إلّا أن نقذفهم بحجارة الكلمات ، حتى لو قذفنا أنفسنا .

دخلت أبشع الكلمات قاموس الشعر : لا تستنكف شيئاً . أشبع الإنسان المصري العادي نفسه تقريعا ولوما وتجريحا للذات .

أيامها انتشر الشعر السري كالأوبئة ، تماما كالنكت التي عبر بها الشعب المصري عن احساسه بتلك التراجيكوميديا التي كانت تمثل على مسرح حياته السياسية .

على مستوى الإنسان المصري عموماً ، انتشرت حالة من البلادة نادرة .

بعد النكسة بشهرين وأثناء استعداد اجهزة الاعلام الرسمية للإحتفال بشهر رمضان، صدر توجيه من الرئيس الراحل عبد الناصر بأن تحاول اجهزة الاعلام الترفيه عن الشعب الذي كان يمر بحالة من الإكتئاب النفسي.

وجاء الشهر الفضيل ليحمل أغرب أنواع الترفيه التي أصبحت رائدة لمدرسة الفن السوقي، حتى اليوم : الضحك من خلال نكات جلفة ، وحركات عصبية فجة ، تمثيليات من نوع « شنبو في المصيدة » و« العتبة جزاز ». أصبح الناس يضحكون بحس ميت .

بعدها بسنوات رصد البعض عدداً من الظواهر النفسية الغريبة لحقت بالإنسان المصري، لاحظوا مثلاً أن الإنضمام إلى الطرق الصوفية (1) قد تزايد بصورة ملفتة ، وخاصة في أوساط الشباب كما أصبح الحزن - وهو أسلوب مصري تقليدي لمواجهة الأزمات - أكثر عمقا ، ورصدوا أن الإكتئاب قد أصبح أكثر وبصفة عامة فإن لمسة البهجة ، الداخلية والمرح التلقائي الذي كان الناس يتصفون به قد اكتست بلون باهت . وفيما عدا السخرية الهجومية لا تجد أن روح المرح تصل في أعماق الناس ، وكأنما احتل الحزن أعماق طبقات النفس، وقد ظهر هذا في السخرية العدوانية أو الإكتئاب واللامبالاة .

وتعددت الظواهر التي تؤكد قلق الإنسان المصري، ففي سنة ١٩٧٠ أشار مؤتمر الدواء إلى ظاهرة خطيرة ، لقد ارتفع معدل استهلاك المهدئات والمنبهات إلى أن أصبح يمثل ٣ بالمائة من جملة الاستهلاك الدوائي - وزاد هذا المعدل حتى في أدنى صور المهدئات والمسكنات وهي « الاسبرين » و« النوفالجين » ففي عام ١٩٦٩ استهلكت مصانع الأدوية ٥٠٠ طن من المادة الخام التي يصنع منها الاسبرين ، معنى هذا أن المصريين قد استهلكوا ٢٤٠ مليون قرص في السنة ، أي أن كل مواطن يستهلك قرصا واحدا من الاسبرين في اليوم . وفي سنة ١٩٦٩ ازداد استهلاك المنبهات زيادة مرعبة ، ففي ذلك

---

(1) راجع صلاح عيسى : هوامش سيكلوجية على ما جرى في ٥ يونيو - الجمهورية القاهرة - ٥ حزيران ١٩٧٢ . والأجزاء الواردة هنا تكمل ذلك المقال ، اذ كانت جزءا منه ، لكن الرقيب حذفها آنذاك مع أجزاء اخرى .

العام باعت الصيدليات ٧٥ ألف علبة من المنبهات ، أي أن الإستهلاك قد زاد عن عام ١٩٦٨ بنسبة ١٥٠ بالمائة . وفي دواء واحد هو « الريتالين » زاد المباع من ٩ آلاف علبة الى ١٨ ألف علبة ، وتقدر نسبة استهلاك عام ١٩٦٩ عند مقارنتها بعام ١٩٦٧ بنسبة ٢٣٢ بالمائة . وزاد استهلاك المنشطات الجنسية ـ سواء المحضرة كيماوياً أو يدويا ـ زيادة مطردة ، مؤكداً انتشار ظاهرة الهروب في الجنس والأغراق فيه . . بمحاولة تحقيق الذات وحفظها عن طريقه . .

ما جرى للإنسان المصري بسبب نكسة حزيران أكثر من أن يحصى : ارتفع عدد المرضى بامراض عقلية ونفسية وعصبية من ٥٠ ألفا عام ١٩٦٦ الى ٦٦ ألف سنة ١٩٦٧ إلى ٧٩ ألف سنة ١٩٦٨ إلى ٩٤. ألف سنة ١٩٦٩ إلى ١٤٠ ألف في عام ١٩٧٠ .

ورصد مدير الأمن العام المصري في تقرير له أن التوتر النفسي الذي عانت منه ملايين الناس ـ عقب نكسة ١٩٦٧ ـ قد أثر في سلوكهم فجنح البعض للعدوان على النفس، وجنح آخرون الى العدوان على المال ، وهكذا زادت نسبة الجريمة بعد النكسة .

والنتيجة التي وصل اليها مدير الأمن العام المصري في مقدمة تقريره عن الأمن العام لسنة ١٩٧٠ ، سهل إكتشافها عند مراجعة احصائيات الجريمة في عام ١٩٦٨ ومقارنتها باحصائيات ١٩٦٦ ـ العام السابق مباشرة على النكسة ـ لقد زادت الجنايات فجأة بنسبة كلية تصل الى ٨ بالمائة بينما كانت هذه الزيادة لا تتجاوز ٢ بالمائة السنوات السابقة ، بل وكان هناك اتجاه ملحوظ للنقص في أعداد الجرائم . ومما يلفت النظر أن بعض الجنايات التي تتضمن سلوكا عدوانيا واضحاً تجاه السلطة أو تجاه الآخرين أو ضد الذات قد زادت بنسب مرتفعة جداً في العام التالي على النكسة مباشرة، ففي ذاك العام ـ ١٩٦٨ ـ ارتفعت جنايات تعطيل المواصلات ووسائل النقل العام بنسبة ٣٠٠ بالمائة تقريبا ، وزادت السرقات زيادة تصل الى ٩٩ بالمائة وتضاعفت جرائم الخطف ـ ١٠٢ بالمائة ـ أما جنايات القتل فقد زادت بنسبة ٣٣ بالمائة وزادت جرائم الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٣٢ بالمائة وفي جنايات هتك العرض والإغتصاب فإن النسبة قد زا دت ٢٩ بالمائة وتضاعفت جنايات إتلاف المزروعات .

وتقول التقارير الرسمية للأعوام التالية أن النسبة العمومية للجنايات قد عادت للإنخفاض ، ورغم هذا فإن بعض الجرائم ذات الطابع العدواني الواضح قد زادت . ففي عام ١٩٦٩ زادت جرائم هتك العرض والإغتصاب بنسبة ٧,١ بالمائة وزادت جنايات الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٤,٤ بالمائة. أما السرقات فقد ارتفعت بنسبة ١٨,٣ بالمائة كما زادت جرائم مقاومة السلطات والتجمهر زيادة مرتفعة جدا تصل الى ٤٠,٩ بالمائة. ويلاحظ أنه برغم النقص في الجريمة فإن أرقامها لم تعد الى ماكانت عليه في عام ١٩٦٦ كما أن الاتجاه الى النقص قد توقف.

كان الإنسان المصري قد تحول الى كائن مركب بالفعل : مكتئب وعدواني ، محبط وسليط اللسان ، وبرغم أنه أخطأ ـ أحيانا ـ الهدف الذي يصب عليه عدوانيته وسلاطة لسانه ، فانه لم يفعل ذلك دائما .

واكتشف جيلنا ـ مذهولا ـ الجيل الشاب ، بهر أعيننا التي غشى بصرها ظلام الزنازين : كان الجيل الجديد قد ولد أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات ، وحمته سنه الصغيرة من التعرض لعمليات التعقيم والاخصاء التي حاولوها معنا ، فالتقى بوعيه بين انقاض الهزيمة التي هزته بطريقة مختلفة تماما ، كان جيلنا قد شهد عقدا ـ أو أقل ـ من القرن قبل قيام الثورة في يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وبدرجة ما فان هيبة الحكم كانت قد ترسبت في أعماق أكثرنا شجاعة ، لدرجة أننا اقتنعنا بأنه قوى بشكل مطلق . كان خيالنا متخما باحلام عن الثورة والعدل والجماهير تختلط بأساطير ، كنا نسمعها ـ ونعاينها أحيانا ـ عن أجهزة الأمن التي تسلخ الناس وتعلقهم من أقدامهم وتجلدهم بالسياط ، وأدرك بعضنا ـ مع بعض التشوش ـ أن هذه الهيبة هي التي منعتنا من أن نتحرك لفرض شروطنا عليه ، لكن الجيل الأكثر يفاعة والذي لم يعاين سطوة الدولة البوليسية في ذروة قوتها ، لم يضع ذلك في اعتباره ، وكنا نحن نحتقر سطحيته وجهله ، ونراه قد تربى على أجهزة اعلام يرعاها «حاتم» ويوجهها ، ويتلقى شيء يسمونه الاشتراكية ، في معاهد ضمت كثيرين من الملقنين المخدوعين ، يقولون بأن الاستغلال ليس هو الاستيلاء على فائض القيمة ولكن الاستغلال هو ما تحدد

القيادة السياسية أنه كـذلك . كـان الجيل ابن النظام المدلل يعده ليكـون درعه الحامية . لكن مـا أخطأنـا فهمه حقيقـة أن هؤلاء الشباب كـانوا ينتمـون طبقياً للفلاحين والعمـال وصغار المـوظفين ، وبحكم العمـر كانت حـاستهم النقـدية قوية ، لقد صدقوا اللعبة فأنغمسوا فيهـا ، لكنهم وهم يعاينـونها من الداخـل ، اكتشفوا التناقض بين القول والفعـل ، وبين الشعـار والواقـع . وعندمـا حاولـوا المطابقـة بـين هـذا وذاك ، عـاين جـزء منهم ـ عـلى مشـارف النكسـة ـ الحكم البوليسي . حين شنت أجهزته حملة اعتقالات في خريف ١٩٦٦ ضمت أكثر من ٢٠٠ من جيل الآباء، وجيل الوسط، والجيل الجديد.

وانهالت العصى والسياط على الجيل الجديد (١).

فيما بعد ـ وفي شبـاط ١٩٦٨ ـ تحرك الجيـل في أول الحركـات الجماهيـرية التي شهدها النظام منذ ١٩٥٤ . وبـرغم محدودية الحركـة انزعـج النظام منهـا انزعاجا بالغاً . كان قـد عاش سنوات طويلة يبني «هيبتـه» ويرفض أن يتحـدى أحد هذه الهيبة . وكانت ثقته بنفسه وإيمانه بانصياع الشعب له، ثقة لا حدَّ لها . ولذلك كـان يرفض المطالبات أيـا كانت ، فهـو يفضل دائمـا أن تكـون له اليـد العليا : يمنح وعلى الكل أن يشكروا له ما منح .

---

(١) وجهت ضـربة اكتوبر ١٩٦٦ أسـاسـاً الى الاتجـاهـات اليسـارية التي أفرخت داخـل منـظمـة الشبـاب الاشتـراكي ، الجناح الشبـابي للاتحـاد الاشتراكي العـربي آنذاك ، وداخـل المعاهـد الاشتراكية التي كـانت بمثابة مـدارس الكادر لتخـريج قـادة الاتحاد ، وقيادة طليعة الاشتـراكيين ، الـذي عرف اعـلامياً فيـما بعد بالجهاز السياسي للاتحاد أو التنظيم الســري له . وقـد شملت الضربـة عددا كبيـرا من اساتـذة المعهد كـان من بينهم عميده د. ابراهيم سعد الدين والأسـاتذة أمين عز الـدين ولطفي الخـولي ، فضلاً عن عـدد كبير من اعضـاء وموجهي وأعضـاء اللجنة المركزية لمنظمـة الشباب . وكـان الاتهـام الأسـاسي ، وهـو الميـول الماركسية والقومية يستند الى اتفاق وقـع بين محسن ابـراهيم احد مسؤولي حـركة القـوميين العـرب آنذاك ، وبين النظام عـلى حل فـرعهم القطري في مصـر ، ودمجه في منـظمة الشبـاب الاشتـراكي ، لكن الأجهزة زعمت ان اعضـاء قيادة الفـرع ـ الذين اصبحـوا اعضاء في اللجنـة المركـزيـة المنـظمـة ـ قـد شكلوا تكتـلا داخل اللجنة ، لتسيـيد افكار حـركة القـوميين العـرب ، وقد شملت الحملة مؤلف هـذا الكتاب ، الـذي كان يعمل آنذاك ، كمراسل لمجلة « الحرية » ـ لسان حال حركة القوميـين العرب ـ في القـاهرة ، رغم انـه لم تكن له علاقة تنظيمية أو ايديولوجية بحركة القوميـين العرب . راجـع الفصل المعنـون «الثورة بـين المسير والمصير» من هذا الكتاب .

في عام ١٩٦٢ ـ وأثناء انعقاد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ـ وقف « أنور سلامة » ليتحدث باسم الاتحاد العام نقابات العمال مقدما بعض المطالب ، فثار « عبد الناصر » مؤكداً أن أحداً لم يجبره على تقديم ما قدمه للطبقة العاملة ، وأنه لا يقبل المطالبات! وحين ثار الطلاب رفض « عبد الناصر » الاعتراف بأن الحركة تعبر عن الطلاب ـ وهم أبناء النظام وأعلن انها تعبر عن عناصر مندسة من اليمين الرجعي واليسار المغامر . وحين تكررت الظاهرة في نفس العام ـ وبعد ستة شهور فقط ـ واجهها بشراسة وقتل « شعراوي جمعة » ١٥ من المصريين وأيامها قال « عبد الناصر » كلمته الشهيرة .

ـ اذا لم نستطيع أن نقود فسوف نحكم » .

ربما كانت الشهور الأولى من عام ١٩٦٨ هي، التاريخ الرسمي لميلاد الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر فمنذ ذلك لتاريخ تصاعدت نضالات الشعب المصري لتأكيد استقلاليته عن النظام البطريركي الذي فرضت البرجوازية بمقتضاه وصايتها على كل القوى السياسية ، منتزعة بالعنف حق التكلم نيابة عنها ،بلغتها هي : لغة البرجوازية .

وعبر السنوات التي تلت ذلك تصاعدت اسهامات المثقفين المصريين ، بعضها جزئي والآخر أكثر شمولا . بعضها يبدو حرفيا محضا لا يرتبط الا بالأدب والفن كموضوع ولكنه في جوهره يعبر عن ذلك النزوع للإنفصال والتعبير المستقل عن الذات . وهكذا صدرت مجلة « جاليري ٦٨» لتكون منبراً لأدباء يريدون كما قالوا : « تجديد الكتابة واستطلاع وجه الأدب الطليعي الشاب . . فما ينشر فيها لا يعبر بالضرورة على رأي هيئة تحريرها ، فهي لا تصدر عن جماعة مغلقة على ذاتها وهي لا تقتصر على كتاب بعينهم ، بل تفتح صدرها في ترحيب كامل وحقيقي بكل تجربة طليعية أو جديدة ، بكل انتاج للكتاب الجدد الذين يرتادون طرقا وعرة صعبة الارتياد، لا تشترط في ذلك كله وجهة نظر ما، أو موقفا بالذات ، أو مدرسة فنية أو فكرية محددة ، ما دامت فيه أصالة وتعبير عن مناخ الكتابة الجديدة في وطننا ما دام ملتصقا بنبض الفكر والحس عند مثقفي وكتاب بلدنا ، وما دام منبثقا عن نبع الابداع الذي نؤمن

أنه يفيض أبدا في هذا الوطن ».

وصدرت « المنصورة ٦٩» لتعبر عن حيوية ونشاط مجموعة من أدباء الريف. وعقد مؤتمر الأدباء الشبان بالزقازيق عام ١٩٦٩. وبرغم محاولات تطويع المثقفين المصريين ـ التي نجح فيها النظام جزئياً ـ فإن المقاومة لم تتوقف . والسجون لم تكف عن استقبالهم طوال ما بقي من الستينات .

ذلك أيضاً حدث في السبعينات .

مع غياب شمس أول أعوامها غاب كثيرون وراء القضبان : شعراء وقصاصين وفنانين . في العام التالي غاب آخرون وغاب معهم ـ في شباط ١٩٧٣ أكثر من مائة صحفي وكاتب أصدرت لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي قرارا بفصلهم ومنعوا من الكتابة وأيضا من السفر.

أصبح موسم الهجرة الى المنافي موعدا ثابتا في شتاء كل عام . وجاء صيف ١٩٧٤ يحمل النبوءة ، لكن أحداً ما سمع النذير . . .

إدانة الأسطى ياسين :

في الصيف غاب « أحمد فؤاد نجم ». قدر أن يبدأ الغياب بشاعر الصعاليك المصريين . لسان حالهم المتقوع في قسوة الحياة . من يقول أنه شاعر البروليتاريا مخطيء . هو بالتحديد شاعر للبروليتاريا الرثة : مساحي الأحذية وبائعي أعواد الثقاب ، وبائعات البخور في حي الحسين ، هذا النوع الغريب من الناس : الجائع جداً إلى درجة لا تصدق، الذكي ، الذي يستطيع أن يمتهن كل المهن : أنه سمسار عقارات يبحث لك عن شقة خالية ، ويستطيع أن يأتيك بكل الممنوعات . خلف طلاء المجاملة الذي يتعامل به معك يخفي احتقاره . يعلم أنك مزيف ، وأن ملابسك الأنيقة ونقودك الجديدة تؤكد أنك لص.

على لسان هؤلاء كتب « أحمد فؤاد نجم » أغنية لحنها وغناها الشيخ امام ، وكانت عن نيكسون :

شرّفت يا نيكسون بابا يابتاع الووتر جيت

عملولك قيمة وسينا   سلاطين الفول والزيت [١]
فرشولك أوسع سكة   من رأس التين [٢] على عكة
وهناك تنفذ على عكة   ويقولوا عليك حجيت
ما هو مولد[٣] ساير داير   شي الله[٤] يا صحاب البيت

صرخة احتجاج دام كانت الأغنية . في الأرض أَنَّتْ عظام شهداء التل الكبير وسيناء وأطفال بحر البقر. يوما في شباط ١٩٧٠ كتب صلاح جاهين قصيدة قال فيها :

واحنا العمال اللي اتقتلوا .
قدام المصنع في أبو زعبل
بنغني للدنيا وتتلوا
عناوين
جرانين المستقبل:
ادانة المستر نيكسون ، بقتل الأسطى ياسين .

في ضجيج الاحتفال بزيارة نيكسون قرئت القصيدة خطأ: ادانة الأسطى ياسين بقتل المستر نيكسون . . .

في أغنية (نجم / وامام) تفسير لذلك. الصعلوكان القاهريان خاطبا نيكسون بلا القاب تشريف. قالا :

جواسيسك [٥] يوم تشريفك   على كيفك نصبوا الزار [٦]

---

(١) سلاطين الفول والزيت ، اشارة الى آنية فخارية يباع فيها الفول المدمس الطعام الشعبي المصري ، وهي مستخدمة هنا أيضاً بمعناها الفصيح ، كجمع لكلمة سلطان .

(٢) هو القصر الذي نزل فيه نيكسون في الاسكندرية ابان زيارته لمصر في صيف ١٩٧٤ .

(٣) اشارة الى الاحتفالات الصاخبة التي أقيمت للزائر ، وهي مستمدة من الاحتفالات بموالد أولياء الله التي تعتبر واقعياً نموذجاً للفوضى واختلاف الحابل ، بالنابل .

(٤) عبارة شعبية مصرية بمعنى شيء لله يا أصحاب البيت ، وهي مستخدمة في القصيدة بهدف السخرية من تأليف الاعلام الرسمي للزائر .

(٥) اشارة الى من يعتبرهم الشاعر من الجواسيس الأمريكيين ممن بالغوا في الترحيب بزيارة نيكسون للقاهرة .

(٦) الزار حفلة شعبية معروفة بمصر ، تقام عادة لاسترضاء العفاريت الذين يسكنون جسد البشر ، =

تتقصع [١] فيه الموس والقارح والمندار [٢]
والشيخ شمهورش راكب ع الكوديا [٣] وهات يا مواكب
وبواقي الزفة عناكب ساحبين على حسب الصيت
ما هو مولد ساير داير شي الله يا صحاب البيت

جهة ما قررت ابدال بيت صلاح جاهين ليصبح : « ادانة (نجم/ وامام) باهانة المستر نيكسون».

في القانون المصري تهمة نصها : اهانة رئيس دولة أجنبية.

في السجن غاب امام نجم .

تأمل القاضي وجوه المتهمين. تحصن المحامي بفرصة سنحت:

ـ ان السيد نيكسون لم يعد رئيساً للولايات المتحدة ، إذ إستقال .

كان الكونجرس قد أهان نيكسون . على المقهى قُلت .

ـ ماذا لو أدان القضاء المصري نجم وأمام بتهمة إهانة نيكسون . الا يعني هذا أنه يدين أعضاء الكونجرس الأمريكي ، الذين هاجموا نيكسون أيضاً ؟

في المحكمة قال القاضي:

ـ يفرج عن المتهمين أحمد فؤاد نجم والشيخ أمام عيسى، إذا دفع كلاً منهما خمسين جنيها ضماناً مالياً !

ضحكنا : دفع أمام ونجم ـ الجائعان ـ مائة جنيه ، وحتى الآن لم تأت المعونة الأمريكية التي وعدنا بها نيكسون الصديق.

كانت السنوات السابقة قد شهدت اختفاء كثيرين من الكتاب والمثقفين. ضبطهم القانون يستوردون الأفكار دون إذن استيراد يحدد لهم الجهة التي

= ويسيبون بعض الأمراض العصبية .

(١) تتلوى بميوعة .

(٢) المندار : تعبير شعبي مصري ، يوحى بالمصابين بالشذوذ الجنسي .

(٣) اشارة الى زوجة قائد الزار ، وقد جرى التحقيق مع احمد فؤاد نجم حول هذه الكلمة يظن انه يقصد منها السيدة جيهان زوجة رئيس الجمهورية آنذاك أنور السادات .

يتعاملون معها .

في ربيـع ١٩٧٣ اختفى الكـاتبـان « أحمـد نبيـل الهـلالي » و « أديب ديمتري »، عضوا مجلس تحرير مجلة الكـاتب ـ التي لم تكن أميريـة أيامهـا ـ اختفيا بمقتضى نص طريف ، في قانون أشد طرافة ، اسمه « قانون الحراسـات » ينظم اجـراءات فرض الحـراسة عـلى العناصر التي تستخدم ملكيتهـا للإضـرار بـأمن الدولة . لم يكونا يملكان شيئاً . لم يكسبـا من الإستيراد سـوى أفكار ذهبت بهـما إلى السجن سنـوات طـويلة قبـل ذلـك ، لأنهما قـاومـا الإستعمـار والإقـطاع والطغيان . وظلا يفعلان ذلك .

عندما يبدأ موسم الهجرة الى منافي الصمت ، الذي أصبح دوريا ، تختفي كل القضايا ـ غير السياسية ـ من مكتب نبيل الهلالي ـ فهـو محام مشهـور ولامع ـ لتبـدأ رحلته في قـاعات محـاكم أمن الدولـة . يدافـع عن عشـرات من العمـال والصحفيين والمثقفين والديمقراطيين : معظمهم لا يملكون ما يمكنهم من دفـع أي مقـابل لـه . تتعطل أعمـال مكتبه ، العـادية ، فـالجوانب الأخـرى من نشـاط المحاماة في المكتب معطلة ، فهو يرفض بمقتضاهـا قضايـا المخدرات والـدعارة أو أي قضـايا ضـد الطبقـة العاملة . ويـرفض بـالـطبـع الـدفـاع عن المتهمـين في وطنيتهم .

وربما لهذا السبب حط عليه الموسم في بداية ١٩٧٣ ، مع من قبض عليهم في حملة ذلـك العام ـ ومـا كاد المـوسم ينتهي حتى جـددوه لـه ، ولـزميله أديب ديمتري ، وعناصر أخرى ، بقانون الحراسات . وهـو قانـون تبيح مـادته الثـامنة للجهة الادارية أن تعتقل من يوضع تحت الحراسة لمدة عام كامل قابـل للتمديـد لخمسة أعوام . وهكذا تقرر أن يوضع نبيل الهلالي وأديب ديمتري تحت الحراسة ضحكا . قالا : نحن لا نملك شيئاً يمكن أن يعتبر ملكية . تحذلق القانون فقـال القـاضي : كل حيـازة ملكية حتى ولـو كانت سـريـرا للنـوم . . صـدق « نجيب سرور » القائل : عدل لابس طرابيش ! .

فيـما بعد ـ قبـل أن يغيب ـ سجل « أحمد فؤاد نجم » تفسيره لمـا جـرى . . . قال :

أحنا قلنا م البداية   وانتوا شايفين الختام
حيث وان الصالة بوظة [1]   والحضور نيام نيام
والمجال فيه ألف قاضي   كل قاضي وله مرام
والشهود نسيوا الشهادة   والقضية والنظام
والقفص مليان ضحايا   والهلالي لما قام
قلعوه روب المحامي   لبسوه توب الاتهام
والنيابة ع الغلابة   طبقت بند اللجام

في صيف ١٩٧٣ أيضاً اختفى الناقدان « ابراهيم فتحي » رئيس جمعية كتاب الغد و « خليل كلفت »، عضو مجلس ادارتها ، مع عدد آخر من كتاب الاسكندرية وعمالها ، والتهمة : منظمة تتبنى الأفكار المستوردة . شوارع القاهرة مليئة بالملابس المستوردة لكن القانون لا يعاقب الا على استيراد الأفكار . مضت شهور الربيع والصيف وأكثر من مائة صحفي يجلسون في حديقة نقابة الصحفيين يثرثرون . أحيلوا الى المعاش وهم في شرخ الصبا . وتدرك حرب تشرين الجميع وهم ما زالوا يضمدون الجراح : هذه هي الحرب التي نادينا بها في عمق الظلام واليأس. مات أبناء الفلاحين والعمال ليأخذ شعراء الملوك وحدهم حق الكتابة فيطالب أحدهم ـ صالح بك جودت ـ برفع سعر الرغيف لا سعر الويسكي ويمتلىء القلب حسرة .

مشكلة الصيف البنوءة ـ ١٩٧٤ ـ كانت مشكلة الحريات الديمقراطية . على جبهات متعددة كان النقاش يدور. على جبهة السياسة كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي تجتذب الاهتمام. طرحت فكرة تعدد الأحزاب نفسها بالحاح من قوى متعددة . تصور اليمين انه قوي وأن الجماهير في صفه، فساند الفكرة بضراوة . كان غائبا عن الوعي فيما يبدو . لم يدرك طبيعة التغير الذي أحدثه النظام الناصري ـ بكل عيوبه ـ في البنية الاجتماعية المصرية . أخطأت فصائل من اليسار فهمها لمدى قوتها فتشككت في جدوى فكرة الأحزاب ، بل

(١) اشارة الى التعفن والفساد الزاعق الرائحة . والبوظة في العامية المصرية ، غيرها في العامية اللبنانية . في مصر يطلق الأسم على مشروب مسكر يتكون من تخمير الخبز .

ورفضتها . كثيرون طالبوا بالافراج عن المسجونين السياسيين والغاء القوانين المقيدة للحريات ، واستقلال النقابات وكافة المنظمات الجماهيرية عن أي وصاية . .

وكما حدث في السياسة حدث في جبهة الثقافة والفكر.

بمجرد أن شعر اليمين أن الكتل العريضة من اليسار تريد حقها الديمقراطي في الاستقلال حتى كشف عن فاشيته وبدأ يتحدث عن اعطاء الحريات لمن يؤمنون بمصر وحدها لا من يستوردون الأفكار.

وبدأت الحرب على جبهة الثقافة التي كانت بطبيعتها أكثر حساسية لأشكال الصراع الطبقي في مصر. واندفعت جحافل من اليمين المجهول الشرس طول الصيف تمهد لموسم الهجرة الى منافي الصمت !!

الوسط المرفوض على صعيد الصحافة :

بدأ الضيق واضحا لدى فرسان اليمين بأي صوت غير صوتهم . كانت القيادات الصحفية قد تغيرت مع التغيير الوزاري الذي ذهب بالدكتور عبد القادر حاتم وأتى بالدكتور عبد العزيز حجازي نائبا أول لرئيس الوزراء. وكان التغيير تعبير عن رغبة في احداث توازن يعطي الوسط بعض الفرص للتأثير ، ويركز وجود التيار الأمريكي في مؤسسة صحفية واحدة بحيث لا تختل التوازنات بين القوى السياسية في مصر بافتراض ان اليسار ـ الماركسي بالذات ـ تيار مرفوض.

وتطبيقاً لذلك جمع الأخوين «علي» و« مصطفى أمين» في مكان واحد ، وتقلص نصيب أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية فأصبح منبراً واحداً بدلاً من منبرين ، إذ كان « مصطفى أمين » مشرفا عاما على تحرير صحف أخبار اليوم «وعلي أمين» رئيساً لتحرير الأهرام ، وهو ما كان محل اعتراض شديد لأنه يعطي اليمين حق السيطرة على ثلثي الصحف المصرية . وجاء اختيار « أحمد بهاء الدين » لرئاسة تحرير الأهرام ، وابقاء « مصطفى بهجت بدوي» في منصبه كرئيس لمجلس ادارة الجمهورية تدعيماً لتيار الوسط «والوطنيين

الراديكاليين » الذي يمكن أن يكون وجها مقبولاً من كل القوى . وقد شملت هذه التغييرات أيضا البدء بتصفية جهاز « د. محمد عبد القادر حاتم » في الصحافة وفي أجهزة الأعلام المصرية ، بعد أن فقد « حاتم » - آنذاك - منصبه كوزير الأعلام - أحب مناصبه اليه - وفشلت محاولته لابقاء أصدقائه في مناصب قيادية في الصحافة المصرية إذ شملت التغييرات الصحفية - وقد جرت في ربيع ١٩٧٤ - طرد اثنين من أقرب اتباعه اليه ، هما « ممدوح رضا » - وكان رئيس تحرير تنفيذي لجريدة الجمهورية ، و« ابراهيم الورداني » - وكان عضوا بمجلس ادارتها - عن منصبيهما . كما فشلت محاولة د. حاتم لطرد «مصطفى بهجت بدوي» من رئاسة تحرير ورئاسة مجلس ادارة « الجمهورية » .

برغم ذلك ، وبرغم أن اليمين كان يملك منابر قوية في «دار الهلال » و « دار أخبار اليوم » فان ايديولوجية الرأسمالية الطفيلية في مصر ، التي كانت تتجه نحو أحداث زواج كاثوليكي بين مصر والغرب - الأمريكي بالذات - قد رفضت هذه التغييرات ، وبدأت تقاتل بضراوة من أجل طرد « أحمد بهاء الدين » و « مصطفى بهجت بدوي » ، وركزت هجومها عليهما باعتبارهما شيوعيين . وهو ما كانت تعلم أنه كاذب تماما ، فتهمتها عندها أنهما لا يضطهدن الشيوعيين في الصحافة ، كما أنهما كانا متحفظين لدرجة ما فيما يتعلق بالهجوم على « عبد الناصر » - حيث يمثل ذلك إنتمائهما الفكري الحقيقي - هذا فضلا عن انهما لا يغرقان في التشبيب بالولايات المتحدة ، وكان الهجوم الشرس عليهما دليلاً على أن كل من لا يعلن أمريكيته وكل من لا يضطهد الشيوعيين أو الناصريين هو في مفهوم هؤلاء السادة : شيوعياً .

وكما يحدث في القصص[1] الخرافية تماما ، فان مجموعة من محرري جريدة الجمهورية شكلوا تجمعا سريا سموه «الصحفيون الوطنيون بدار التحرير»

---

(١) هناك تنويعات اخرى على قصة الصراع حول قيادة جريدة « الجمهورية » في كتابي مصطفى بهجت بدوي « وجاء العيد بعد العاشر من رمضان » - دار الجمهورية ١٩٧٤ و « مذكرات رئيس تحرير » - دار الشعب ١٩٧٦ . كما تناولت جوانباً منها في مقدمة كتابي « حكايات من مصر - المجموعة الثانية - هوامش المقريزي » - دار القاهرة ١٩٨٤ .

وبدأ هذا التجمع يصدر سلسلة من المنشورات السرية ركزت الهجوم على « مصطفى بهجت بدوي » باعتباره كما قالت هذه المنشورات زعيما خطيرا لتنظيم شيوعي يعمل في جريدة « الجمهورية » القاهرية ويتقاضى مرتبات ثابتة من السفارات الشيوعية وتضمنت المنشورات هجوماً على عدد من كتاب « الجمهورية » ـ من مختلف فصائل اليسار ـ هم محمد عودة ـ كامل زهيري ـ حسين عبد الرازق ـ عبد العزيز عبد الله ـ فتحي عبد الفتاح ـ مصطفى كمال ـ عبد الحميد عبد النبي ـ عبد العال الباقوري ـ محمد أبو الحديد ـ صلاح عيسى.

كان واضحاً أن المنشورات تطبع في حماية جهة ما تستطيع أن تمنح حمايتها لمن يمارسون عملا يعاقب عليه القانون المصري بقسوة بالغة ، خاصة أن هذه المنشورات بدأت تتجه الى عمال الطباعة بدار التحرير للطبع والنشر ـ التي تصدر عنها جريدة الجمهورية ـ زاعمة أنهم لا يتقاضون حقوقهم الاقتصادية ـ ومنها بدل طبيعة العمل ـ لأن ميزانية الدار منتهية في شكل مرتبات مرتفعة ، تمنح للكتاب الشيوعيين ، الذين أدوا الى تدهور توزيع الجمهورية ، وتكبيد الدار خسائر فادحة ، لأنهم ليسوا صحفيين ولا يعرفون كيف يجذبون القاريء!! ومع أن المنشورات كانت بهذا المنحى تتجه لتحريض مباشر على التمرد، فإن الصحفيين اليمينيين الذين كانوا يصدرونها ويوزعونها ، وهم يفتقدون لأية شجاعة حقيقية لتحدي السلطات ، استمروا يفعلون ذلك ، الأمر الذي أكد أن وراءهم جهات رسمية تمدهم بالامكانيات وتكفل لهم الحماية.

وبدأ بعض ما تتضمنه هذه المنشورات يظهر في مقالات مكثفة في صحف «دار الهلال» ودار « اخبار اليوم » وحتى في صحيفة « الجمهورية » نفسها ـ وكان اليمين يمارس فيها ابتزازا واضحا في حماية بعض الأجنحة في الحكم ـ تتحدث عن سيطرة الماركسيين على دور الصحف في مصر لأنهم يقودون ثلاثة دور صحفية هي « الاهرام » « أحمد بهاء الدين »، و « الجمهورية »: مصطفى بهجت بدوي و « روز اليوسف »: عبد الرحمن الشرقاوي ، وبرغم أن هذه كانت أكذوبة واضحة الافتراء إلّا أنها أكدت شيئاً واحدا ، هو أن الوسط أيضاً أصبح غير مقبول ، وأن اليمين المصري لا يرضى إلّا بديمقراطية ديكتاتورية تتيح

أن يتكلم وحده بعد أن يصمت الجميع . وأنه مُفْلس فكرياً بدرجة ينزعج فيها من أي تصدٍ له ، ويخشى أن تؤدي أية مواجهة إلى تعريته أمام الجماهير بما يعزله تماماً عن التأثير.

ووصلت الحملة الى درجة من الإبتذال أصبحت فيها المنشورات تستعدي السلطة علنا ، مطالبة بشنق الصحفيين والمثقفين اليساريين . ووصل الابتزاز بأحد هذه المنشورات الى القول بأن باب « **هوامش** » الذي كانت تنشره « **الجمهورية** » ـ وكنت أكتبه يومياً بتوقيع مستعار هو المقريزي ـ يهاجم السيدة **جيهان السادات** لأنه قد تحدث في ذكرى « **مصطفى النحاس** » ـ الزعيم المصري المعروف ـ عن تأثير زوجته السيدة « **زينب الوكيل** » على مسار الحكم ، وقد استورد الجناح الذي كان يحرك الحملة في السلطة المصرية وقتها الصحفي المصري المهاجر « **محمد جلال كشك** » ليسندة فكتب في « الصياد» اللبنانية يقول :

ـ ان كاتب جريدة الجمهورية بدأ يكتب عن **زينب الوكيل** وهي حرم **مصطفى النحاس** رئيس حزب الوفد، سمعتها مقترنة في السياسة المصرية بفكرة سيطرة الزوجة على الزعيم الأمر الذي أدى إلى إنحرافه وتراخيه في مقاومة الاستعمار والسراي، وبالطبع يستغرب الإنسان أن يعتنق كاتب ماركسي هذه الفكرة ، هو الذي يرفض كل تفسيرإلاّ التفسير المادي حتى للأديان » . وبرغم أن الحملة كانت جاهلة وجهولة لم تفهم ما نشرته الجمهورية ولم تدرك أنه لم يكن هجوما على زينب الوكيل، بل كان رفضا للنظرية الساذجة التي تتصور أن فردا يمكن أن يغير التاريخ، وتأكيد بأن فساد الوفد لم يكن راجعا اليها ولكن الى ظروف موضوعية في البنية الطبقية والأيديولوجية للبرجوازية المصرية، برغم ذلك فقد استمرت ، ومضت بقوة .

في مواجهة هذه الحرب الشرسة وغير الأخلاقية تحرك الكتاب اليساريون في «**دار التحرير**» في محاولة لتحديد المسؤولية عن هذه الحملة . وفي لقاءين متتاليين جرى أولهما مع د. **أحمد كمال أبو المجد** (وزير الأعلام) ـ و**ممدوح سالم** ـ وكان وقتها وزيرا للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء ـ تساءل كتاب اليسار في الجمهورية .

ـ ماذا يجري بالضبط؟ هل هناك جهات رسمية تضيق إلى هذا الحد بصحفيين وكتاب يساريين محدودي العدد يخضع كل ما يكتبونه لمراجعة وحذف وتعديل لدرجة أنهم لا يكتبون إلاّ نادراً ؟

وبدا « كمال أبو المجد » رجلاً طيباً ومتفهماً . قال أنه حقق الأوضاع المالية لجريدة الجمهورية ، وتأكد من كذب زعمهم بأن « مصطفى بهجت بدوي » يغدق العلاوات على كتاب اليسار إذ أثبتت قوائم المرتبات أن العكس هو ما يحدث ، وأن اليمين في الجمهورية « يقبض النقود » بينما اليسار يقوم بكل العمل .

وبرغم ذلك فقد أثبتت تطورات الأحداث بعد ذلك أن د . كمال أبو المجد رجل طيب الأخلاق، نبيل حقاً ، لكنه يعيش في زمن لا يقدر هذه الصفات الطيبة حق قدرها .

ومن وجهة نظر السيد «ممدوح سالم» ، بدت المشكلة ، مشكلة أمن ونظام وضبط وربط، كان كل ما اهتم له أن هناك شغبا في «الجمهورية» وأن هذا الشغب يدور بين عشرين من محرريها نصفهم من أهل اليمين والباقي من أهل اليسار. وهو ما يجب أن يتوقف لأن هناك ٢٠٠ محرراً آخرين يؤثر الطبع عليهم وهم ليسوا طرفا فيه ، في زحام المناقشة معه ضاعت فكرة بأن العدل يفترض تحديد المسؤول عن الشغب ، وأن المحايدون حقا هم من يفرقون بين المعتدي والمعتدى عليه . بدا وزير الداخلية ضيق الصدر، ولم يعلق عندما اتهمت جبهة في الحكم بانها تحرك هذا ، وحددت أسمائهم : « عبد القادر حاتم » و« يوسف السباعي » و « مصطفى أمين » و« علي أمين » و«موسى صبري» و « محمود أبو وافية » . ولكنه أكد بثقة أن أجهزة الأمن بوزارة الداخلية ستصل الى من يصدرون هذه المنشورات أيا كانوا ، وأن سيادة القانون سوف تطبق عليهم بشكل حاسم .

كانت أزمة ـ الجمهورية ـ تتفاقم وتتصاعد ، وكانت شهور الصيف حبلى بموسم الهجرة الى المنافي!! [1].

(١) حسمت أزمة الجمهورية في مارس ١٩٧٥ ، وابان وجودي في السجن ، فأخذ السادات بمقترحات =

على جبهة الثقافة كانت المعركة أكثر شراسة ، إذ تفجرت أزمة مجلة « الكاتب » التي سرعان ما تحولت الى معركة أصبحت معروفة التفاصيل إلى درجة الأملال ، لكنه كانت وجهاً آخر لذلك الذي يجري على صعيد الصحافة ، ولذلك الذي يجري على صعيد السياسة والإقتصاد .

وفي حين بدا « يوسف السباعي » وزير الثقافة ضيق الصدر سريع الإستثارة ، فقد أثبت أنه مناور ذكي يعرف كيف تتواصل خيوطه دون أن تتعقد . لقد بدأ لكثرة ما أدلى به من أحاديث حول أزمة « الكاتب » ثرثاراً كثير الكلام ، وعصبياً مهتاج الأعصاب ، لكنه لم يفقد رؤية هدفه بوضوح ، وفيما بعد تأكد لنا أن ما كان يفعله « يوسف السباعي » لم يكن منبت الصلة بما كان ضرورياً أن يجري في مقتبل الشتاء . كان « السباعي » يعبر عن ضيق عارم بكل ما هو يساري ينتشر في الأبنية الفوقية المصرية كالوباء ، وكان واضحا أن حكاية الديمقراطية هذه لا تجد من يتبناها على صعيد تلك الأبنية ، وأنها لقيط أو بالونة اختبار أطلقت للزينة ، أو لتضييع الوقت الى أن يعيد الرئيس « فورد» دراسة الموقف في الشرق الأوسط .

ولا شك أن « السباعي » مناور ذكي يدعو الإعجاب من تفتنهم مثل هذه الصفة ، إذ كان هدفه منذ اللحظة الأولى أن يبعد اليسارية عن الكاتب كصفة مذمومة لا يرضى عنها ويثق أنه أضعف الساخطين عليها ، وأنه ليس وحيداً في حلبة الصراع ضدها . من هنا ركز الهجوم بوضوح مطلقا مقولات ديمقراطية بالغة الفكاهة ، تلك هي أن الكاتب مجلة تنقد نظام الحكم ، كأن الديمقراطية هي مدح الحكم والتشبيب به والنفاق لرجاله ، وانطلاقا من هذا شن علينا

= قلدها الجناح اليميني في الصحافة المصرية ، الذي كان مسيطراً آنذاك ، وترك مصطفى بهجت بدوي منصبه ليتولاه الثلاثي : عبد المنعم الصاوي رئيساً لمجلس الادارة ومحسن محمد رئيسا للتحرير وابراهيم الورداني مديراً للتحرير ، ونقل عدد من كتابها ، الى دور اخرى باعتبارهم ممثلين للفتنة ، هم : محمد عودة (روز اليوسف) ، حسين عبد الرزاق وفريدة النقاش (الأخبار) ، ثم ما لبث الخلاف أن دب بين الترويكا اليمينية وحسم لصالح محسن محمد الذي تولى رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الادارة ، حوالى تسع سنوات ، الى أن اقتصر دوره (١٩٨٤ على رئاسة مجلس الادارة وترك رئاسة التحرير لمحفوظ الأنصاري) .

الحملة بشراسة . كانت حملة مضحكة ولكنها ذات دلالة . من أبرز دلائل
ناقدا محترما وذو تاريخ هو « مصطفى عبد اللطيف السحرتي » قال في مقال له نشرته « الثقافة الأسبوعية » - وهي احدى مجلات يوسف السباعي - أن أحد المقالات التي نشرتها مجلة « الكاتب » - وهي مقالتي مستقبل الديمقراطية في مصر - تتضمن أفكارا ضد الحكومة وأن كاتبها يهاجم فيها « الرأسمالية » وختم مقاله بقوله انه مع « الحرية » ولكن « الحرية المقيدة ». وهي عبارة تدعو للضحك كالبكاء. أنها تساوي تماما « الاشتراكية الرأسمالية » و« الأبيض الأسود » و« الديمقراطية الديكتاتورية ».

واشتبكت خيوط معركة « الكاتب » مع خيوط معركة الجمهورية . وصدر أحد منشورات « الصحفيين الوطنيين بدار التحرير» ليتحدث عن التنسيق بين « الجمهورية » و« الكاتب » ورغم أن « يوسف السباعي » هو الذي بدأ الهجوم على اسرة « الكاتب » بمقال في « الجمهورية » (٢٢ - ٩ - ١٩٧٤) متخم بالمعلومات الخاطئة وبسب علني يعاقب عليه القانون ، فقد أزعجه أن «مصطفى بهجت بدوي» سمح للدكتور « محمد أنيس» ولصاحب هذه السطور بالرد على الوزير . وبدا واضحاً أن ديمقراطيته تعني أن يتكلم هو وأن نسكت نحن . حتى لو اتهمنا بالخيانة .

لكن أبعاداً أخرى للحركة كانت تنفجر بشدة ، فالوضع الثقافي العام في مصر كان يثير ضيق كل المثقفين المصريين الجادين من مختلف الاتجاهات ، وكان الرواد قد صمتوا لدرجة أن كاتبا كبيرا كتوفيق الحكيم مثلا ، انغمس فجأة في معركته حول «عودة الوعي»، ونسي أن يبدي رأيا فيما يجري على ساحة الثقافة ، وقال بعض الذين يجالسونه في مجالسه الخاصة أن الرجل ساخط ولكن لا يريد أن يتكلم .

وصمت « نجيب محفوظ» عن ابداء الرأي وبرغم أنه - فيما روى عنه - قد تحدث مع « السباعي » بحدة معارضا موقفه من الكاتب ، وأدلى برأيه في صف أسرة تحريرها - في الملف الذي أعده « إبراهيم منصور » ونشرته الأداب - إلاّ أن « دروس أكتوبر » التي كان يكتبها قد توقفت فجأة دون درس يبدي فيه الروائي الكبير

رأيه في ثقافة ما بعد اكتوبرة .

وكان طبيعياً أن تظل المشاكل والصراعات . . وأصبح كل تصرف من الوزير محل نقد، وأصبح الرد التقليدي للوزير أن كل من ينقده هو شيوعي وعميل لمراكز القوى - حتى هؤلاء الذين وضعتهم مراكز القوى السجون واجاعتهم وقت كان هو يعمل معها ويعاونها .

في بداية الصيف تفجرت مشكلة قاعة اخناتون ، وهي قاعة كانت سيدة أرمنية قد أهدتها لوزارة الثقافة المصرية لتخصصها لمعارض الفنانين التشكيليين المصريين ، ولأن القاعة ملحقة بمبنى احدى الدور السينمائية التي كانت ملكا للقطاع العام والتي سلمت لأصحابها الأصليين ، فقد طالب هؤلاء بالقاعة لكي يحولونها الى ملهى ليلي. وتحرك الفنانون التشكيليون يحتجون ويكتبون العرائض والبرقيات ويمارسون ما يمارسه أي انسان في أي بلد «ديمقراطي» تعبيرا عن رأيه في قرار أصدرته سلطة ما يرى أنه خطأ وضار. ولم يكن لدى وزارة الثقافة رد إلّا أن هؤلاء الفنانين شيوعيون وملاحدة وبتوع مراكز القوى! .

وفي نفس الفترة تفجرت مشكلة أخرى خاصة بالفنانين التشكيليين أيضاً ، إذ تسرب اليهم نبأ بان هناك تفكير في تحويل قصر المسافر خانه الى مطعم ونادي سياحي و- المسافر خانة - قصر أثري بني في أواخر العصر التركي المملوكي ليكون قصراً للضيافة ، وظل مهملاً ومهجوراً الى أن تبنته مصلحة الآثار ورممته وخصصته وزارة الثقافة ليكون قصراً لمجموعة من الفنانين التشكيليين ، منحت كلًا منهم مرسما فيه لكن واحداً من أصحاب المطاعم السياحية اندفع في حمى الإنفتاح يفاوض وزارة الثقافة لتأجير القصر بهدف تحويله الى مطعم وملهى سياحي . وتزايد الإحساس بأن هرم خوفو يمكن أن يتحول الى كباريه . ومرة أخرى ثار الفنانون التشكيليون ، وبدأوا يحتجون ويكتبون ويطالبون بوقف مثل هذه التصرفات . . وكالعادة قيل أنهم شيوعيين وملاحدة وأتباع لمراكز القوى!!

على صعيد السينما كانت المشاكل أكثر طرافة ، فبعد أن أعيدت دور العرض السينمائي التي أممت إلى أصحابها ، تحول القطاع العام السينمائي من الإنتاج ، الىّ ضامن يضمن رأسمالي السينما فيما يقترضونه من بنوك القطاع العام

لتمويل أفلامهم . وهكذا أتاح الفرصة لعناصر طفيلية بأن تربح دون أي مجهود ، فهي لا تملك مالاً ، وانما تقترض من القطاع العام المصرفي بضمانة مؤسسة السينما، وتنتج ، ثم تعرض ما تنتجه وتسدد قروضها من عائد الانتاج ، ولحماية هذا الانتاج الهابط والرديء كان لا بد من إيقاف أية منافسة له ، بإجبار المتفرج المصري على رؤيته وعلى دفع نقوده مقابل عروضه الرديئة . وهكذا أصدرت وزارة الثقافة قرارا يقضي باستيلاء الفيلم المصري على « جميع » دور السينما بالقاهرة ، حتى تلك التي تتبع بعض الشركات السينمائية العالمية مثل داري عرض ـ مترو ـ وهي تابعة لشركة مترو جولدين ماير ـ وكايرو بالاس ـ تابعة لشركة فوكس ـ وبهذا القرار مكنت الوزارة المتجين الطفيليين من تحقيق أرباح طائلة من أفلام لو تعرضت لأبسط منافسة لأفلست . وخضع المواطن المصري لعملية غسل مخ نادرة المثال من خلال أفلام تتعرض لبطولة الراقصات والغوازي وبنات الليل مثل « بنت بديعة » و« بمبة كشر » و« خللي بالك من زوزو » . . الخ . وعندما تحرك السينمائيون الشبان للتصدي لهذا فوجئوا بنفس الشعار ! . .

وكما يحدث في أي كوميديا سوداء ، فإن جوائز السينما عندما أعلنت في نهاية العام جاءت مفاجأة للسينمائيين التقليديين . إذ وضعت الممثلة « نجلاء فتحي » في المرتبة الأولى ووضعت « سعاد حسني » في المرتبة الثانية ، ووضع المخرج « حسن الإمام » في مرتبة أقل مما يتصورها لنفسه ولاحظ كثيرون أن معظم الجوائز قد منحت لأفلام ينتجها المنتج « رمسيس نجيب » وأن أعضاء اللجنة التي منحت الجوائز معظمهم من غير المتخصصين تخصيصاً عالياً في الثقافة السينمائية وأن كانوا أصدقاء لوزارة الثقافة ـ منهم « ابراهيم الورداني » و« فوميل لبيب » و« كمال الملاخ » ، وتحدث بعض السينمائيين التقليديين عن الأفلام التي أنتجها « رمسيس نجيب » عن قصص للأستاذ « السباعي » وثاروا ورفضت « سعاد حسني » « وحسن الامام » الجائزة وأرسلوا احتجاجاً الى المسؤولين في الدولة . وضحكنا حتى الإغماء عندما كتبوا في صحفهم يؤكدون أن سعاد حسني وحسن الامام شيوعيان !! . وأن موقفهما مؤامرة تحركها أسرة تحرير الكاتب .

على صعيد المجلات الثقافية كانت المعركة حادة، فبعد أن استقالت اسرة تحرير الكاتب انسحبت «روز اليوسف» من المعركة مع وزارة الثقافة ـ بنفس الطريقة التي انسحب بها جيش «الملك عبد الله» من اللد والرملة ـ بحكم صداقة وثيقة بين «عبد الرحمن الشرقاوي» و«يوسف السباعي» [1] وقاتلت «الطليعة» بما تستطيعه من قوة . لكنها استثنت معركة الكاتب ـ بعد مساندة رمزية وجسورة ـ من قتالها لأسباب غير معروفة [2] وخلا الجو بذلك لفرسان اليمين الذين منحوا عشرة منابر ثقافية، كل شهر، عدد من مجلة الثقافة الشهرية، وأربعة أعداد من مجلة الثقافة الأسبوعية (ويرأس تحريرهما عبد العزيز دسوقي) وعددان من الجديد (ويرأس تحريرهما د . رشاد رشدي) فضلاً عن مطبوعات الجديد وكتاب الجديد (وكان يرأس تحريرهما أيضا) ومجلة السينما والمسرح (وكان يرأس تحريرها تلميذه سمير سرحان) [3].

وطبقت قاعدة ذهب المعز وسيفه فكوفىء «الحساني حسن عبد الله» على الحملة التي شنها في «الثقافة» ضد كل ما هو يساري ـ والتي اختار «أحمد عباس صالح» و«رجاء النقاش» ضحيتين رمزيتين لها ـ بمنحه جائزة الدولة التشجيعية في الشعر .

---

(١) ضمن لعبة «الدكاكين» الموروثة من عهد عبد الناصر، والتي تقضى بمنح منبر صحفي لفريق سياسي أو ايديولوجي، بحيث يعبر عن نفسه تعبيرا منضبطا ـ وليس حراً ـ في ظل السلطة، فقد تحولت روز اليوسف في خلال أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى منبر يساري، لكن حريتها في الحركة ظلت محكومة بمجمل توجيهات النظام ومشروطة بأن يؤيده اليسار ـ الذي يصدرها، وقد انتهت هذه الفترة في أعقاب مظاهرات الطعام في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، حيث ضاق السادات بكل ما هو يساري، فاستقال الشرقاوي، وسلمت روز اليوسف لليمين .

(٢) أغلقت الطليعة عقب أحداث ١٨ و١٩ يناير، عندما كتب رئيس تحريرها لطفي الخولي افتتاحية شهيرة يحلل بها الأحداث، وكانت قد صدرت في يناير ١٩٦٥ ضمن المصالحة بين عبد الناصر والماركسيين، لتكون مجلة فكرية للتنظيم الطليعي . وقد اعاد لطفي الخولي اصدارها في عام ١٩٨٤ باسم محررها .

(٣) اغلقت هذه المجلات جميعها بسبب الخسائر المالية الفادحة التي سببتها لهيئة الكتاب التي كانت تصدرها، بعد انسحاب نفوذ يوسف السباعي وفريقه عن الحياة الثقافية المصرية، وخاصة بعد رحيل السادات، وقد صدر بديلاً عنها مجلات فصول وابداع والقاهرة .

وأصبح معهد الفنون المسرحية ـ وكان عميده في ذلك الوقت د. رشاد رشدي جنة لكل من يراد شراؤه أو تجنيده أو تحييده في المعركة، فيعين مدرساً فيه بصرف النظر عما إذا كان يحمل مؤهلات تجعله صالحاً للتدريس في معهد عال أم لا !!.

وكان المسرح هو الآخر قد تدهور ، واختفى من على خشبته كل الكتاب الموهوبين أو حتى الواعدين ، وأصبح كل ما هو جاد شيوعياً فلحقت التهمة « بسعد الدين وهبة» و « محمود دياب » و « علي سالم » واختفت الأسماء التي صنعت نهضة المسرح المصري الحديث: « نعمان عاشور » و « الفريد فرج » و « محمود دياب » و « سعد وهبة » و « علي سالم » واختفى نقاد الستينات والخمسينات : د . لويس عوض ومحمود العالم و« علي الراعي ».

وحده كان الصيف النبوءة يقول كل شيء . برغم هذا فان مثقفي اليسار في مصر كانوا مشغولين بدرجة لم تمكنهم من سماع النذير . كان الحديث يدور علنا علنا في الصحف عن الديمقراطية وتعدد المنابر وسيادة القانون بينما تغلق المنابر واحدا بعد الآخر.

وكان الحديث عن الإستعداد لزيارة « بريجينيف» يبرز في الصحف مع نهايات العام ، لكن الحديث عن زيارة «كيسنجر » لم يكن بارزا بنفس الدرجة . كانت الديمقراطية هي قضية مصر الأولى وما زالت ، لكن الطير الذي طار في صيف هذا العام كان قد خرج من نفس المعطف البرجوازي : مقصوص الجناح . وفي كل يوم كانت ذكرى ميلاد « ماك آرثي » تقترب . . لكن ما لفت نظر جيلنا بحق ـ ووعيناه فيما بعد ـ هو حيوية المثقف المصري في التصدي لكل هذا ، تلك الحيوية التي لم تنفد أبداً بل أن مناخ القهر ، الذي أحاط بجيلنا الذي حاول تعقيمه قد تهتك تماما في الوهج المنبعث من جيل الشباب برغم كل عيوبه ، بل ربما بسبب هذه العيوب ، لم تكن المشكلة هي انتصار ، ولكن المقاومة والرفض . . وكان ذلك ما يزعجهم حقاً . . .

كان واضحاً أن « موسم الهجرة الى منافي الصمت» قادم . ذلك أن

المثقفين المصريين كانوا قد رفضوا أن يلزموا أنفسهم الصمت باختيارهم ، مواصلين بهذا دوراً مجيداً قاموا به ربما منذ نفي رفاعة الطهطاوي - قبل أكثر من مائة عام - الى السودان في عهد عباس الأول .

كانت ليلة باردة من يناير كانون الثاني - ١٩٧٥ ، عندما أخرجوني من زنزانتي ، قادوني الى غرفة واسعة لمحت فيها وجوها أعرفها وأخرى لا أعرفها كتاب وشعراء وقصاصين ومفكرين ومناضلين قدماء ، بالأحضان رحبوا بي . . . سألت الصعلوك القاهري « أحمد فؤاد نجم » :

- ماذا حدث؟!

لم يرد علي . انحنى على مكتب كان يجلس فوق مسطحه . أخذ ينقر على الخشب ضابطا الايقاع . غنى ، ارتفعت أصواتنا جميعا معه :

شرفت يا نيكسون بابا   يابتاع الووترجيت
عملولك قيمة وسيما   سلاطين الفول والزيت

قطعنا الغناء وانفجرنا جميعا نضحك . . وحراسنا ينظرون الينا بذهول[1] .

---

(١) شملت حملة يناير ١٩٧٥ ، عدداً كبيراً من الكتاب والصحفيين ، والشعراء ، فضلاً عن قادة عماليين ، وقادة الحركة الطلابية ، التي كانت نشطة آنذاك ، وقد أعقبت تمرداً عمالياً ، قام به عمال منطقة حلوان الصناعية ، اثر بعض القرارات التي مست أجورهم ، ومع أن الذين قبض عليهم ، لم يكن لمعظمهم دخل بانتفاضة العمال ، الا انهم كانوا يمارسون نشاطاً سياسياً متعدد الملامح ، على الجبهة السياسية والثقافية وقد اعترف مدير مباحث امن الدولة آنذاك - اللواء سيد فهمي - في حديث شهير نشرته أخبار اليوم عقب الحملة ، بأن الهدف منها وقائي ، وأن اليسار قد ضرب حتى لا يستثمر الأحداث التي بدأها العمال ، لكن عمال المحلة الكبرى قاموا بانتفاضة أخرى في ابريل ١٩٧٥ ، وقبل ان تتم تصفية آثار حملة يناير من العام ذاته . وكان من بين الموضوعات الغريبة التي حقق تناولتها التحقيقات مع الكتاب والأدباء الذين شملتهم الحملة ، أنهم يدعون إلى تشكيل اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، وأنهم يناهضون وزارة الثقافة ، وقد أفرج القضاء خلال الشهور الأربعة التالية تدريجياً عن المقبوض عليهم ، وكان من بينهم الشعراء احمد فؤاد نجم وزين العابدين فؤاد ومحمد صالح وصابر زرد ونجيب شهاب الدين وعبد الصبور منير والكتاب والنقاد : ابراهيم منصور ومحمد كامل القليوبي وعبد الرحمن أبو عوف وعز الدين نجيب ومحمد صادق رويش وصلاح عيسى .

١٧ السلاح اليميني الفاجر والأسلحة اليسارية الفاسدة

مفتتح : في الطريق الى حقل الغام :

انتهت الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتاب المصريين(*) وآن الأوان لمرحلة دراسة متأنية وصبورة ، تستهدف المستقبل فلا تقف عند ما مضى إلاَّ بمقدار الحرص على ما سيأتي ، تعقل العواطف الجامحة .. وتلجم الحزن الطارىء . . . وتملك شجاعة مواجهة اليأس والعدمية !

وربما لم أكن خاليا تماما من العوامل التي تحُول بيني وبين الغرض، وتجعلني أجتنب الانحياز ، فلست مراقبا يكتب من الخارج بعقل بارد ، ولست من الذين يرون فيما حدث خيرا قد يسلي البعض، أو يدفع الملل عن الآخرين ، لكنني شاهد كان في قلب المعركة بكل فصولها . بيد أنني ـ رغم هذا كله ـ لست يائساً من قدرتي على مقاومة العوامل التي تجعلني صاحب غرض، وهي مقاومة أبذلها بقدر ما يطيق البشر. ولعلي بهذا الإعتراف أثبت حسن نيتي واحترامي لعقل من يتفضل فيقرأ هذا الحديث، ولقد يفيد في هذا المفتتح أن أقول أنه يعبر عن وجهة نظر أقسام أعرض من شخص، وأضيق من اتجاه ، أنها ليست شهادة فرد، ولكنها أيضاً ليست رؤ ية حزب !

(*) كتبت هذا المقال في مارس ١٩٧٦ ، وفي أعقاب انتهاء معركة الانتخابات الأولى لمجلس ادارة اتحاد الكتاب المصريين ، لكنه لم ينشر الا في عدد يوليو ١٩٧٧ ، من مجلة الثقافة البغدادية ، ولأنه كتب في أعقاب المعركة مباشرة ، فقد نجح في الاحتفاظ بعدد من التفاصيل الهامة ، لتجربة العمل الجمعي والصراع داخل جماعة المثقفين المصريين .

وغاية ما أتمناه أن يدفع هذا الحديث كـل الأطراف الى ممارسة مسؤ وليتها تجاه الحقيقة ، والبرهنة على إخلاصها للأمة وللوطن وللثقافة ، ممن يعنيهم هذا الحديث وامتداداته في السياسة أو في غيرها ، وإذا جاز لي أن أشترط أو أشير ، فإن مطلبين هامين يحققان ذلك الذي تمنيته :

● ● الأول: انني أنتزع لنفسي حق الحديث باسم هذه المجلة ـ بحكم انتمائي الى أسرة تحريرها ـ فأقول انها على استعداد لنشر أية وجهة نظر أخرى حول الموضوع الذي تثيره هذه الشهادة ممن كانوا على مسرح الحوادث، أو ممن يرغبون في ابداء الرأي فيما جرى ويسعون الى تحديد خطى المستقبل لما يمكن أن يجري، يستوي في هذا الذين يختلفون معنا في الرأي ، أو الذين يتفقون معنا فيه ، ولسوف يسعدني أن أتلقى هذه الشهادات كما انني أثق أن تحرير « الثقافة » يقبل الوعد بنشرها كاملة [1].

● ● الثاني: أن المسؤ ولية تجاه الحقيقة تفترض من المسؤ ولين عن الثقافة والأعلام في مصر، وقد كانوا طرفا مصارعا ومناقضا لنا في هذه المعركة ، ألا يحولوا بيننا وبين تبيان وجهة نظرنا بأساليب يملكونها ولا نملكها ، أنهم يحوزون كل صحف مصر وكل مجلاتها ، ويسيطرون على كل منابر الرأي والنشر والأعلام ، ولقد كان بودي أن أسوق هذا الحديث في صحف القاهرة ، لولا أن تعليمات من الرقابة على النشر أُبلغت لكل الصحف والمجلات المصرية تنص على منع أمثالنا من الكتابة عن كل ما يتعلق بشؤون وزارتي الثقافة والاعلام وبشكل أخص ما يتعلق بمعركة اتحاد الكتاب ، أما وقد لاحظت أن أعداد مجلة « الثقافة » البغدادية الأخيرة ، أصبحت تُصادر في القاهرة ـ وخاصة تلك الأعداد التي أكتب فيها ـ فهلا يقبل المسؤولون في وزارة الأعلام والثقافة المصرية ، مشورتي بأن يستثنوا هذا العدد من المصادرة اذا كانوا حقا واثقين من سلامة موقفهم وصحة منطقهم ، ليتيحوا للمثقفين والأدباء والمتأدبين فرصة قراءة

(١) لم تتلق اسرة تحرير الثقافة ، في حدود ما أعلم ، أية تعقيبات على ما رويته في هذه الشهادة . ولكن الأستاذ الدكتور عبد المنعم تليمه ، الذي ورد ذكره كثيراً في هذه الشهادة ، قدم ـ بعد نشرها بشهور ـ شهادته عن الوقائع ، ولا يمكن اعتبار ما كتبه ردا مباشراً عليها .

وجه من الحقيقة غاب عنهم ، خاصة وقد وعدنا بأن نفسح للجميع صفحاتنا ليردوا ويتحاوروا ، وأمامهم - اذا عزفوا عنا - صفحات تلك المجلات القاهرية الكثيرة التي يملكونها ويسيطرون عليها .

وتبقى بعد ذلك ملحوظة هامة لا مفر منها في هذا المفتتح ، ذلك أن ما سوف أسوقه من حديث، سيتعرض بحكم الضرورة لأصدقاء كثيرين وأعزاء تربطني بهم - وتربطهم بالآخرين - وشائج محبة ، وعلاقات صداقة ، ورفقة قتال على جبهات متعددة، تعلمت الكثير من بعضهم ، وزاملت آخرين في الكثير ، ولسوف يغضبهم بعض هذا الحديث، بحكم أنه يحلل ويعترض على مواقف عملية وفكرية لهم ، لكني لا أملك حياله إلاّ أن أغضبهم ، معتذراً سلفاً عن ذلك بحجتي الوحيدة : ليست المسألة قضية أشخاص - مهما بلغ اعزازنا لهم - لكنها مستقبل العمل الجمعي للمثقفين المصريين . واضافة إلى هذا فانني أنبههم إلى أنهم لم يلتزموا بما يريدون الزامنا به ، وهو أن يكون خلافنا داخلياً وخاصاً ، وليس علنيا وعاماً ، حرصا على وحدتنا ، فهم قد لجأوا الى صحف القاهرة ، وهاجموا شعراً ونثراً ، مع علمهم بأننا لا نملك نفس فرصهم ، ثم أنهم لم يحافظوا على هذه الوحدة ولم ينشدونها ، نحن اذن ابرياء من دمهم عندما نسيله بالحقيقة الباردة ، وليس بالتآمر بليل . ومع ذلك فقد حاولت قدر الطاقة أن أعقل غضبي وهو كثير ، وأسوس سخطي المتفجر على ما أعتبره - ويعتبره كثيرون - أخطاء جسيمة ارتكبوها ، حرصا على الحب لهم وعلى العمل مستقبلاً معهم . ولهم بعد هذا أن يعترضوا على ما كتبت أو يختلفوا معي فيما عرضت، حقهم في ذلك مكفول بحكم أدبيات الحوار وتقاليد الديمقراطية .

فاذا كان لي أن الخص طبيعة الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتاب المصريين ، لقلت : كانت صراعا بين سلاح يميني فاجر .. وأسلحة يسارية فاسدة .

ولسوف يقول من يقرأ هذا المفتتح : أنت تقودنا الى حقل الغام . وذلك شيء لا أنكره !

الثعالب تحرس حقول الكروم :

ليس جديداً أن نقول أن المشكلة الديمقراطية في مصر هي أقدم أمراضها المتوطنة ، ولعل علماء « الجيوبولتيكا » وحدهم هم الذين يفسرون كلا الأمرين بنفس السبب: النهر . ففيه تعيش قواقع البلهارسيا والأنكلستوما ، ومنه - وبسببه - نمى الحكم المركزي الذي يلازم وديان الأنهار ، وأصبحت قنوات الرَّي وشبكته - التي تتطلب دائماً حكومة مركزية قوية - هي الأخطبوط الذي يلتف حول الأعناق ويمتص الدماء، ويخنق المبادرة ، ويطفىء القدرة على التفكير أو المغامرة بالمعارضة .

وهكذا انتهى الأمر بأن افتقدت الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية الى كل أشكال التنظيم : الاقتصادي والسياسي والفكري ، وعرفت مصر - كما عرفت بلاد نمط الانتاج الأسيوي - برجوازية قادرة وفاجرة ، وزاد من فُجرها أن القوى البروليتارية - أو المنتمية اليها بالفكر - عجزت ، أو انشغلت ، عن مهمتها العاجلة أن تقود هذه البرجوازية الى معامل البحث والتشريح والتحليل ، تستخبرها سرها المطوي ، وتنتزع منها كل سماتها لتحدد بالتالي كيف تواجهها أو على الأقل - كيف تلزمها موقف الدفاع !

على جبهة المثقفين البرجوازيين يبدو الأمر أكثر تعقيداً ، اذ المفروض نظريا أنك تتعامل مع شرائح تعي دورها ، خرجت من قوقعة الذات الى آفاق الإهتمام العام بمشاكل القطر والأمة والكون كله : تضنيها الطبيعة ويقلقها ربما ما وراء الطبيعة . ويزيد من تعقيد الأمر أن يكون المثقف من « العالم الثالث » ذلك النمط الانساني الذي لاحظ « فرانز فانون » - بمزيد من الدهشة - انه يعيش في وهم بأنه يؤدي دوراً في تطوير الحياة وتطوير المجتمع لمجرد أنه يلقى للجماهير ، بين الحين والآخر ، بقصيدة أو مقال أو رواية !

فإذا كان هذا المثقف من مصر - أو الأقطار العربية الأخرى التي تتشابه معها في الظروف - فعليك أن تلبس قناعا واقياً لعقلك عند التعامل معه ، حرصا على هذا العقل من التبخر ، وإلاّ فماذا تفعل أمام حزمة من النرجسية

والتعصب واختلال المنطق، انك تتعامل مع حالة نفسية ، ومن المؤسف أنك لست طبيباً نفسياً كفرانز فانون فذلك قد يسهل العديد من الأمور. وكثيرون يتمنون لو كان الفقر رجلاً ، إذن لقتله سيدنا « علي » كرم الله وجهه وأراحنا منه ، لكن أكثر منهم يتمنون لو كانت البرجوازية مرضاً عضوياً - وليست نوعاً من أمراض الحساسية - اذن لأحتشدوا له بمكتشفات الطب، ذلك أن البرجوازية - في نمطها المصري والعربي - تبدو كما لو كانت حالة سيكوسوماتية ، وينبغي عند التشخيص ألا نغفل ما يقوله العارفون في دنيا الجيوبولوتيكا ، فضلاً عن الهوستاريانيين ومن لفَّ لفهم :

الداء البرجوازي اذن هو جوهر المأساة !

اذ ماذا تتوقع من مثقف في بلد متخلف ، يعانق الأمية والهاً ، تَشرَّب - المثقف - حتى النخاع قيم الحياة البرجوازية لتصبح عفونتها عطره الداخلي ، ونمى تحت ناقوس زجاجي ، محصن ضد الشمس والهواء النقي وكل معطيات الطبيعة والواقع . هو دودة ورق لا أكثر : لا يعرف الشارع ، يجهل الناس والحياة ، لم يعاين الذين يموتون جوعا وقهراً وفقراً . وحتى هؤلاء المثقفين الذين لا تحلوا لهم النقنقة إلَّا بلفظة البروليتاريا ، يتعاملون معها كمصطلح ورقي غالبا .

ملحوظة : ليس هذا حكماً أصدره على الناس ، وآية ذلك أنني لا أستثني من هذا التشريح أحداً حتى أنا نفسي . واذا غضب الأصدقاء من هذا التوصيف فانني أقبل القول بأنني أشرح نفسي ، مكتفياً بفضيلة مواجهة الذات بحقيقتها .

كسبب لذلك ، ونتيجة له في نفس الوقت ، أفتقد المثقفون المصريون ، لأبسط أشكال العمل الجمعي المنظم، ذلك الذي كان وما زال الهم المقيم لكثيرين : كيف تلتقي هذه الجزر الشظايا التائهة في الخلجان والمحيطات . ثمة يقين ثابت لدى كثيرين أن توحدها - على أسس مبدأية - يمكن أن يفعل الكثير.

شاقني كثيراً - ولفترة طويلة - أن المكتبة العربية زاخرة بكتب عن مجالس الأدباء والشعراء ، بدءاً من القرون الوسطى الى العصر الحديث، قرأت ما وقع

بين يدي منها ، ضربت كفي دهشاً ، كلها نكت وفكاهات ومقالب وتشنيعات وأشياء من هذا القبيل . أهذه هي تجمعات المثقفين ؟. تلك الجزر المعزولة عن الدنيا في بلاد محتلة ومستذلة ومستَنْزَفة ، لكن الأمر لم يكن سيئاً تماما ، عرفت مصر - بدءاً من الثورة العرابية - التجمعات الثقافية في شكل جمعيات ومنظمات . فاذا قبلت حكما عاماً - على هذه البداية التي انتهت بشكل ما في تموز ١٩٥٢ [دون أن تطالبني بالبرهنة على صحته لكيلا يتشتت بنا الحديث]، فسوف أقول أنها في معظمها تتميز بانعزال عما هو آني ولحظي ويومي وحياتي ، الفرق بينها وبين مجالس المقالب والفكاهات انها قامت بدور حضاري : ترجمت وناقشت وفكرت ونشرت ، لكن السياسة بكل سخونتها خرجت من مجال اهتماماتها تماما !

وتأتي مرحلة العسكريتاريا البرجوازية - لعنها الله في الماضي والحاضر والمستقبل - فيها تَعَسْكَرت الثقافة كما حدث لكل شيء . وفي مصر، التي رزح العَسْكَر على قلبها ربع قرن - وهي كارثة لم تحدث لأي قطر عربي آخر - سارت الثقافة بنفس منهج الانضباط العسكري . بشعار: الأمر والطاعة . نفذ الأوامر ثم تظلم . اكتب لتنافق . ارتد قناع الرتبة الأعلى . ما في داخلك ليس مهما. يعرف صاحب الرتبة الأعلى أنك تغلي من الداخل وتحتقره ، وربما تشتمه سرا . لكن ما يهمه فعلا هو أن يجبرك على أن تنفذ له ما يريد . انه بالقطع مريض نفسيا ، يتلذذ بتحطيم انسانيتك ، في علم النفس يسمون ذلك سادية ، عندما يكون القائد يمينياً فعلى اليساريين أن يستميتوا في الدفاع عن اليمينية ، وإلاّ فليس لهم عندنا سوى منفى الواحات ومعسكر أبو زعبل ، والضرب حتى الموت لشهدي عطية ، والإذابة في المحاليل لفرج الله الحلو ، فاذا انقلب القائد فأصبح يسارياً فعلى اليمينيين المساكين أن يشتروا أردية اشتراكية من أقرب محل ، وأن يسارعوا باستيراد كل شعر الهجاء ليسبوا اليمينية ويزدرونها وإلاّ طُردوا وشُرِّدوا !

سأبدو مثالياً - بالمصطلح الفلسفي - إذا ما قلت أن روح الأمة كادت تختنق ، ولكن تلك هي الحقيقة بكل علقمها . لم يكن هناك من حل سوى العمل الجمعي المنظم والمستقل لكافة القوى والشرائح الاجتماعية وعلى مختلف

الأصعدة : منظمات اقتصادية وسياسية وثقافية تتصدى لتلك المحاولة الشريرة لتطويع الجدل الاجتماعي والصراع الطبقي لرؤى البرجوازية، وعن طريق أشرس عناصرها : العسكريتاريا، لكن ربع قرن من الافتقاد لذلك ليس وهما ولكنه واقع. نحن نبدأ حقا من الصفر، ولنحمد الله لأننا لا نبدأ من السالب، فالصفر أرحم من ناقص واحد، أو ناقص عشرة.

وبالمنهج الجدلي ليس غريباً أن تنبت شجرة وسط حطام منزل أنهار على سكانه، وردم جثثهم، لذلك جاءت هزيمة حزيران لتختل معها نسبياً قبضة العسكريتاريا، بعد أن انفضحت وتعرت، وفي وسط هذا الحطام ـ وربما برد فعل لآلام النكسة نفسها ـ بدأ المثقفون المصريون الحركة، كما بدأتها شرائح اجتماعية اخرى.

وكمجرد اختيار لنقطة مناسبة نبدأ منها الحديث، كان مؤتمر الزقازيق للأدباء الشبان في عام ١٩٦٩، نبتت فكرة المؤتمر داخل أروقة «منظمة الشباب الإشتراكي»، والتقطها السيد «شعراوي جمعة» ـ وكان أيامها وزير للداخلية وأميناً لطليعة الاشتراكيين ـ وليس مهما هذا التناقض المضحك أن يرعى المؤتمر «شعراوي جمعة» الذي كان يرعى في الوقت نفسه ـ كوزير للداخلية ـ أجهزة الأمن الضارية في وزارة الداخلية وعلى رأسها «المباحث العامة» التي كانت تضمن مكاتب لمكافحة كل شيء : الشيوعية والصحافة والثيوقراطية والتقدمية والرجعية والفلسطينية والعروبية والامبريالية !

وعلى عكس ما توقع من صمموا المؤتمر تفجرت المعارضة بين صفوفه، معلنة بذلك جوهر الحركة الكامنة للمثقفين المصريين : المطالبة بديمقراطية حقيقية، ورفض المحاولة المستميتة للبرجوازية العسكرية لَقَوْلَبة تفكيرهم وحركتهم، وأحيانا ابداعاتهم الفكرية والسياسية في اطارها، وتعبيرا عن هذا الجوهر احتج المؤتمر على اعتقال بعض الكتاب، وطالب بحماية حريات التعبير والنشر، وفي أروقته صيغ المطلب، الذي ظلَّ على امتداد خمس سنوات ـ منذ ذلك التاريخ ـ أهم شعارات الحركة الثقافية المصرية : «اتحاد الكتاب».

وجرياً على سنن العسكريتاريا المصرية الحاكمة ، كان لا بد من إغتيال المؤتمر ، كانوا قد أقاموه وفي ظنهم أن يحتوونه فيؤيدهم ، أما وقد نزع إلى المعارضة وتجرأ بالمطالبة ، فلا مفر من تشييع جنازته ، وتجميد مقرراته ، وأن تكون دورة إنعقاده الأولى هي بيضة الديك لا تتكرر أبداً وحتى هذه اللحظة ! .

لكن ذلك لم يمنع شعار المطالبة بإتحاد للكتاب من أن يصبح حلماً من أحلام المثقفين المصريين ، ولا أحد يدري كيف فرض هذا الشعار نفسه على برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في نهاية ١٩٧١ ، فجاء البرنامج ليقول بالنص : « ولعله يكون من المناسب أن يتبنى الإتحاد الإشتراكي فكرة إنشاء إتحاد عام يضم الأدباء وكتاب السياسة والقانون وإتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة » . وجرياً على السنن التاريخية للعسكريتاريا ، فإن إقرار المطلب في برنامج العمل الوطني وإحالته على « الإتحاد الإشتراكي » ليتبناه لم يكن يعني سوى أن يصبح « إتحاد الكتاب » تنويعه على نفس لحن المنظمات الجماهيرية الخاضعة للوصاية والفاقدة لأي نوع من الإستقلال .

وكان الإتحاد الإشتراكي منظمة وهمية تعلق لافتة التنظيم السياسي ، وهي ليست أكثر من إدارة بيروقراطية تابعة للسلطة التنفيذية ، تقوم بدور المحلل لإجراءاتها، فإذا أرادت أن تمتلك الصحف نقلت ملكيتها إلى هذا الإتحاد ، وإذا أرادت أن تسيطر على أي منظمات جماهيرية ، إستصدرت قانوناً بضرورة أن يكون أي مرشح لكل منصب قيادي في تلك المنظمات ، عضواً عاملاً في الإتحاد الإشتراكي ، له حق الإعتراض على ترشيحه ، ويفقد مقعده ـ بعد إنتخابه ـ إذا فصله الإتحاد الإشتراكي من عضويته .

كانت رعاية « الإتحاد الإشتراكي » لإتحاد الكتاب . . كرعاية « شعراوي جمعة » للمؤتمر ، كحراسة الثعالب لحقول الكروم . . وكتولي القطط لشؤون الفئران . . وليس من السخف دائماً استخدام الحكم المبتذلة لذلك قال المثقفون : ما أشبه الليلة بالبارحة . وإنطلقوا يدافعون عن الحلم ، فصاغوا لأول مرة شعار : « نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين» ! . وكان معنى الشعار ببساطة رفض لوصاية الثعالب على حقول الكروم ! .

ولأنه ليس من شأن الحكم في مصر ـ منذ ابتلاها الله بـالعسكريتـاريا ـ أن يهتم بما يريـده الناس ، فقـد إنهمكت وزارة الثقافـة المصريـة في إعداد مشـروع قانون بإنشاء إتحاد للكتاب ، فَعَلَتْ ذلـك في مكاتبهـا وبموظفيهـا ، ودون عناية بالأدباء أو بالكتاب ، وضربت حلقات من السِّرية حوله ، في مناخ ، ربما لم يكن هو الظرف الأكثر ديمقراطية ، بعد أن تولى أمرها الأميرلاي ـ العميـد ـ « يوسف السباعي » : الحقيقة العسكرية الثابتة في الحياة الثقافية المصرية منذ عـام ١٩٥٢ وحتى الآن . وكان قد جاء وزيراً على انقاض الديمقراطية ليكون المبرر الرسمي للحملة اليمينية الشرسة والمنحطة ، ضد الكتاب والصحفيين المصريين ، خاصة بعد أن دفع بشجاعة ـ ستذكر له في تاريخه ـ عن إجراءات « لجنة النظام بـالإتحاد الإشتراكي العربي » بفصـل أكثر من مـائـة كـاتب وأديب في فبـرايـر ـ شبـاط ـ ١٩٧٣ ، وخلال ذلك العام ، أعدت « وزارة الثقافة » مشروعاً للقـانون قـدمته لمجلس الشعب وتأخر هناك حتى أدركه قـانون آخـر صدر في عـام ١٩٧٤ يلغي عضوية « الإتحاد الإشتراكي » كشرط للترشيح لعضوية مجالس إدارات النقـابات المهنيـة والعماليـة وكافـة المنـظمـات الجمـاهيـريـة ، وبـرفـع وصـايتـه عن تلك المنـظمـات ، وبهـذا سحب مشـروع القـانــون من مجلس الشعب ، وأخـذ المطرزون ، في أروقة « وزارة الثقافة » ، يعيـدون زخرفتـه ليتناسب مـع الظرف الجديد .

وخلال ذلك كـان الصراع عـلى الجبهة الثقـافية محتـمداً ، إذ كان طبيعيـاً ـ وضروريـاً ـ أن تتصدى جماهير المثقفين المصريين لذلك التخـريب الذي تمـارسه الأجهـزة الثقافيـة الرسمية ضد العقـل والوجـدان المصري ، من هنـا تفجـرت مجمـوعة من الأزمـات الضاريـة سبق لنا إستعـراضها في مقـال سابق (راجـع : موسم الهجرة إلى منافي الصمت ـ الثقافة ـ ك ٢ ـ ١٩٧٦) . لكن ما أحال ذلك كلّه إلى ضحك كالبكاء كانت حملة يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، التي إستضافت خلالها السجون المصرية حوالى خمسمائة من اليساريين المصريين كان من بينهم عدد وافر من الكتـاب والمثقفين ، وكـان أظرف مـا حدث في هـذه الحملة المضحكـة أننـا فوجئنا يوماً بإستدعاء إثنين من زملائنا المحبوسين معنا في ليمان طره ، هما الناقد السينمـائي « محمـد كـامـل القليـوبي » والقصـاص « محمـد صـادق رومیش »

لإستكمال التحقيق معهما ، وفوجىء الإثنان عند وصولهما إلى دار النيابة العامة ، بأنهما متهمان بالدعوة إلى إنشاء إتحاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، وأنهما متهمان بمناهضة « وزارة الثقافة » ، وكان التقرير الذي أعدته أجهزة الأمن - بناء على بلاغ من « وزارة الثقافة » - مضحكاً للغاية ، وقد رد الزميلان على وكيل النائب العام الذي وجه إليهما التهمة وهو خجل مما تدهور إليه حال الدنيا ، وأصبح الإتهام مثار سخرية مركزة منا ، خاصة أننا لم نفهم وجه الإثم في الدعوة إلى إنشاء إتحاد ديمقراطي وطني مستقل ، أهي وطنيته أم ديمقراطيته أم إستقلاله ؟ .

وتكسرت نصال الحملة الضارية على اليسار المصري ، وفي مايو (أيار) ١٩٧٥ كان آخر الذين اعتقلوا في حملة مُفْتَتح العام قد غادروا السجون ، وإستمر المهتمون منهم بشؤون الجبهة الثقافية يطالبون باتحاد وطني وديمقراطي ومستقل ، وإستمرت الجمعية الماسونية التي تدير أمور الثقافة في مصر تعد لإعلان قانون الإتحاد في مكاتب كبار الموظفين دون إهتمام بالكتاب أو الأدباء ! .

وفي صمت تام وافق « مجلس الشعب » - في جلسة ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٧٥ - على القانون ، وصدق عليه رئيس الجمهورية ، لكن أحداً لم يعلم شيئاً عن ذلك كله من جماهير المثقفين ، حتى فوجىء الجميع بإعلان تنشره الصحف بفتح باب القيد في جداول الإنتخاب . وبدأ الخوض في حقول الألغام ! .

الوزارة الماسونية للثقافة المصرية :

كان طبيعياً أن يأتي القانون مليئاً بالثغرات ، وأن يعبر عن ديمقراطية اليمين المصري المزيفة ، وأن يفشل حتى في تزيين وجهه الفاشستي القبيح . . ورصد الناقدون للقانون من أول قراءة هذه العيوب ، وتعددت نقداتهم ، ويكاد بيان جمعية « كُتّاب الغد » يمثل الحد الأقصى في التفتيش عن عيوب القانون ، والتوصل إلى ثغراته ، كما أنه في تحديده العملي للموقف من الإتحاد ، يمثل

أقصى المواقف اليسارية تطرفاً ، وهو الدعوة للمقاطعة الكاملة للإتحاد ، وعدم الإعتراف بوجوده ، مع السعي في نفس الوقت لإنشاء إتحاد « ديمقراطي » و « مستقل » ، و « موازٍ » للإتحاد الحكومي . .

ولا يمكن فهم موقف « كُتّاب الغد » من الإتحاد ، دون فهم طبيعتها ، وظروف إنشائها . . ففي بداية السبعينات ، برزت الجمعية كصوت متميز في الحياة الثقافية المصرية ، إذ كانت منبر الأدباء الرافضين ، وكما وصفت نفسها فإنها نشأت لتضم « تحالفاً إجتماعياً وثقافياً عريضاً من القوى الصاعدة التي تعمل على تقويض العالم القديم : عالم النهب الإستعماري والتوسع الصهيوني ، والإستغلال الرأسمالي » وهذا التجمع يضم كتاباً وأدباء « أتوا جميعاً من مدارس وإتجاهات أدبية مختلفة : الواقعية الإشتراكية والواقعية النقدية والرومانسية الثورية والإتجاهات التجريبية الجديدة ، التي تبحث عن وسائل جديدة للتعبير عن العلاقات والأشياء الجديدة . . تجمع بينهم أرضية مشتركة وموقفاً واحداً هو الإلتزام بالقضية الوطنية الديمقراطية والدور الذي ينبغي على الكاتب والفنان أن يقوم به ، بإسهامه في تشكيل العلاقات الإجتماعية ، ومعايشة فاعلية الإنسان في كفاحه لتقويض سيطرة العلاقات الخانقة للإنسان في كل نواحي حياته » .

وقد دعته « كُتّاب الغد » هذا التحالف لكي يأخذ موقفاً متميزاً في الحياة الثقافية المصرية ، بأن يقاتل ضد كل الأشكال والإتجاهات القديمة التي تعيد نغمات القرون الوسطى في أزياء عصرية ، والتي لا تمل الحديث عن سقوط الإنسان ، والتي تُغْرق في أبراجها الوهمية مقدمة أدب العجز واللامبالاة ، وأن كانت ـ أي تلك الأشكال والاتجاهات القديمة ـ لا تمانع ـ حسب الظروف ـ في أن تضع على شفتيها إبتسامة تفاؤل ساذجة ، لا بإمكانياتها في تغيير الواقع وإعادة صياغته وتشكيل علاقته الإجتماعية في إتجاهها الصحيح ، ولكن لسيادة المناخ الذي يحاول ـ دون جدوى ـ أن يهيء الظروف من أجل إستمرارها ، بإحياء الأصنام والمعبودات القديمة ووضعها في ثياب عصرية ، ولكن عبثاً تحاول أن تخفي عوراتها أو تصمد تحت معاول الإتجاهات الجديدة الملتزمة بالتعبير عن الواقع الإجتماعي والعمل على صياغته من جديد ، رغم الحرب الشرسة التي

تشنها القوى القديمة والإتجاهات البالية ضـد كل الإتجاهات الجـديدة مستخـدمة كافة الأسلحة والوسائل المتاحة لها والتي تبرز بشكـل أساسي في إستيـلاءها عـلى أجهزة النشر ومحاولاتها المستميتة لقفل الباب أمام الإتجاهات الجديدة » .

وقد نشأت « كُتّاب الغد » كتطور هام لمجموعة المثقفين التي كانت تصـدر مجلة « جاليري ٦٨ » والتي طرحت رؤاها في أعقاب نكسة حزيران ، وأصـدرت سبعـة أعداد من مجلتهـا ، وبرغم تميز المجلة في ذلك الـوقت من حيث نزوعهـا للتجديد في أشكال كتابة مختلف الأنواع الأدبية ، إلا أن المجموعة التي تصدرهـا سرعان ما إكتشفت التناقض الذي يعتري صفوفها ، من خـلال تنبهها لخطرين رئيسيين :

. . **الأول** : خـطر بقاءهـا كمجموعـة لا يضمها كيـان منظم ، وتحـولهـا بـذلك إلى تجمـع « شِلَلِي » يقوم عـلى العلاقـات الشخصية ، لا كتـنـظيم تجمعـه علاقات موضوعية .

. . **الثاني** : خطر إقتصار ثورتها على أشكال الكتابة الأدبية ، دون السعي لأداء دور مميز في الحياة الثقافية والفكرية ، الأمر الذي جعلهـا تضم عناصـر من الأدباء والكتاب الفوضويين والساخطين ، وتحتضن أشكالاً أدبيـة تسعى لكل مـا هو غريب ومثير وغير مفهوم ، ولا تقول شيئاً في النهاية ، وتنعزل بـذلك إنعـزالاً كاملاً عن المعركة الإجتماعية في بلادها .

وبتنبههـا لـذلـك تحولت مجمـوعة « جـاليري ٦٨ » إلى جمعيـة أدبيـة بـاسم « جمعيـة كتـاب الغـد » قـاد الـدعـوة إلى تـأسيسهـا الكـاتـب والنـاقـد إبـراهيم فتحي » . .

وتم شهر الجمعية طبقاً للقانون خلال عام ١٩٧٢ ، بعد عـراقيل شـديدة وضعتها أجهزة الأمن السياسي أمامها ، لأن معظم من تقـدموا بـطلب تأسيسهـا كـانوا من المسجلين في قـوائم تلك الأجهزة بـإعتبارهم من المعـارضين ، كما أن رئيس الجمعية الناقد « إبراهيم فتحي » من العناصر الشيوعية المعروفة ، إذ سبق الحكم عليـه في عام ١٩٥٩ بـالسجن لمدة عشـر سنوات ، ثم أفـرج عنـه بعفـو

صحي ليعاد إعتقاله أكثر من مرة . . فقد إعتقل لمدة عامين بدءاً بصيف ١٩٦٥ ، وطاردته الشرطة في شتاء ١٩٧٣ بتهمة الإرتباط بالحركة الطلابية ، ثم قبضت عليه في صيف نفس العام ، حيث قدم للمحاكمة هو و ١٦ آخرين بتهمة إنشاء تنظيم شيوعي عرف فيما بعد باسم « حزب العمال الشيوعي المصري » ، وقد ظل سجين رهن المحاكمة لمدة تصل إلى عامين ، قبل أن يبرىء القضاء كل المتهمين في القضية . .

وقد مثّلت « كُتّاب الغد » جانباً هاماً من حيوية المثقفين المصريين ، رغم الصعوبات الشديدة التي إكتنفت نشاطها ، فإمكانياتها المالية كانت ضئيلة جداً ، كما أنها لاقت عنتاً شديداً في الحصول على مقر تواصل منها نشاطها ، كما أن أجهزة الثقافة الرسمية كانت ترفضها ، ولم تقدم لها بالطبع أية تسهيلات .

على أن الصعوبة الحقيقية التي واجهت « كُتّاب الغد » قد نشأت من ذلك التناقض الداخلي الحاد بين أهدافها وممارستها وعدم وضوح الإثنين ، والخلط بين الممارسة على صعيد السياسة والممارسة على صعيد الفكر والثقافة والأدب . .

لقد بدأت « كُتّاب الغد » في طليعة الدعاة إلى « إقامة حوار حقيقي بين جميع الإتجاهات الديمقراطية في الحياة الثقافية » إذ عن طريق الحوار « ستتأكد كافة الملامح الحقيقية لحركة الأدب الجديد في مصر ، الذي تبدأ إرهاصاته وملامحه في التشكل ، لتعطي التعبير الحقيقي عن الإلتزام بالموقف الديمقراطي تجاه الصراعات القائمة في الواقع المصري » . وأكد « كُتّاب الغد » ، أن هدفهم من أقامة هذا الحوار هو السعي « إلى قيام جبهة ثقافية عريضة من القوى الصاعدة » وهي جبهة مفتوحة لـ « كافة الأصوات التي تشق طرقاً أدبية غير مطروقة ، ولا تسبح مع التيار ، بل ضده ، مُعارضةً بذلك العادات الفنية العتيقة والأفكار المتحجرة في الفن والأدب » ، فهذه الأصوات « مدعوة للمشاركة في نشاط الجمعية كمنبر مستقل ، يقوم فيه الحوار في مناخ ديمقراطي يبرز ملامح الأدب والفن الجديدين ، دفاعاً عن حرية التعبير ، كخطوة جادة نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

ومع أن هذا التصور قد بدأ وقتها غامضاً بدرجة ما ، ألا أن تفسير غموضه على أي وجه من وجوه التفسير ، لم يكن ليجعله متوائماً مع الممارسات العملية « لكُتّاب الغد » ، فعلى عكس ما ورد بمانيفستو الجمعية ، فإنها لم تكن يوماً بؤرة للحوار ، أو خطوة في الطريق إلى جبهة بين المثقفين المصريين ، بل كانت دائماً مفجراً للصراع ، وعاملاً للشقاق والتشرذم . صارعت حلفائها بأكثر مما ناجزت أعداءها ، في ظل الدعوة لإجتثاث ما كان يسمى آنذاك بالإنتهازية .

كان خطأ « كُتّاب الغد » القاتل والمميت ، أنها خلطت بين مهام الجمعية الأدبية ومهمات المنظمة الحزبية ، وخلطت بين ظروف النشاط السري للمنظمة الحزبية ، وشروط النشاط العلني ، فتصرفت منذ اللحظة الأولى لولادتها بشكل حزبي صريح ، حتى صنفتها أجهزة الأمن بإعتبارها منظمة واجهة لحزب العمال الشيوعي المصري . .

وبسبب خلطها بين مهامها كجمعية أدبية ، وبين دور المنظمة الحزبية فقد برز الدور السياسي « لكُتّاب الغد » قبل أن تقوم بأي نشاط يذكر على صعيد مهمتها الأساسية كمنظمة ثقافية ، فمنح مؤسسوها عضويتها لنفر من قيادات الحركة الطلابية في الجامعات ، ولبعض المشتغلين بالسياسة ، دون أن يكون لهؤلاء أو لأولئك أي إهتمام بالأدب والثقافة ، أو حتى إلمام بشؤونها أو مشاكلها ، بهدف الحصول على أصوات إنتخابية تؤكد سيطرة هؤلاء المؤسسين على الجمعية .

وكانت الأرضية السياسية التي وقف عليها مؤسسو « كُتّاب الغد » تقول بأن البرجوازية المصرية ، قد أفلست ، وآن أوان تشييع جنازتها ، وأن الظروف الموضوعية للثورة البروليتارية متوفرة بالكامل في البناء الطبقي للمجتمع المصري ، وبسبب عدم نضج الظروف الذاتية ، فإن على الحزب الثوري ، أن يمارس دوراً تحريضياً وإثارياً مستمراً وهو ما ينتهي بالتحام الظرف الموضوعي بالظرف الذاتي ، ونجاح الثورة .

وفي تطبيق هذا التحليل على واقع المثقفين المصريين ، ذهبت « كُتّاب الغد » إلى القول بأن مثقفي البرجوازية ، قد خانوا ، كما خانت طبقتهم ،

فأصبحوا بذلك خارج الجبهة التي تدعو إليها الجمعية ، وطُردوا من صفوف القوى المدعوة للحوار معها ، بل ونظرت إليهم الجمعية بإعتبارهم أعداء ، إذ أصبحوا في نظرها كتاب الأمس ، لا كتاب الغد !

ومن الناحية السيكوجيه المحضة ، فإن « كُتّاب الغد » بدت عصاباً أصاب الحياة الثقافية المصرية ، فقد اعتلت منصة إصدار الأحكام ، لترفض عضوية معظم المبدعين الحقيقيين ، من أجيال مختلفة ، في حين إتسعت لعناصر من الذين يجهلون أسلوب العمل السياسي الصحيح ، بنفس درجة جهلهم بشؤون الأدب والفن .

وقد رفعت « كُتّاب الغد » ثمن جمعها بين القول بعدم نضج الظروف الذاتية للثورة ، وإنتهاج ما كان يسمى بخط التحريض على الثورة ، إذ فرضت على نفسها أن تدخل معارك فوق طاقتها ، كانت تعلم قبل خوضها أنها عمليات إنتحارية ، ومع ذلك دخلتها ، لتتلقى ضربات باطشة من أجهزة الأمن ، بددتها وفرقتها وقضت عليها قبل أن تمد لنفسها جذراً في التربة الثقافية المصرية ، ومع أننا قد نعجب كثيراً ببسالة دون كيشوت ، فإن ما يبقى عادة من هذا الإعجاب هو ضحكاتنا الساخرة من حماقته .

وبعض ملامح هذه الحماقة ، أن « كُتّاب الغد » التي إنغمست في ممارسة السياسة في جانبها الإثاري ، لم تُضف كثيراً إلى هذا الجانب التي كانت المنظمات الطلابية تقوم به بإقتدار ، بينما عجزت الجمعية عن آداء مهمتها الرئيسية ، وهي تنظيم العمل الجَمْعي للمثقفين المصريين ، والعمل الدؤوب بين صفوفهم ، والبدء من حيث هم وصولاً إلى مشاركتهم الفعالة في شؤون أمتهم . .

ودفعت « كُتّاب الغد » ثمن فهمها الميكانيكي للواقع ، هذا الفهم الذي بدا في إعتمادها مقوله، أن مثقفي البرجوازية قد خانوا ، لأن طبقتهم قد خانت ، وهي مقولة تكشف الجهل بالدور المتميز الذي يلعبه المثقفون في مجتمع كالمجتمع المصري والإمكانيات الواسعة لتغير موقف كثيرين من مثقفي البرجوازية ، خاصة أولئك الذين لا تربطهم بها سوى الوشائج الوطنية

والقـومية ، وأحـلام التقـدم والـديمقـراطيـة والـرخـاء ، وهي روابط فصمتهـا البرجوازية من جانبها ، فمهدت بذلك ، لإنتقـال أكثر مفكـريها إستـثـارة ووعياً إلى صفوف الجماهير الشعبية ، إذا ما أحسن مثقفي اليسار آداء دورهم ، وقيـادة الآخرين في نضالات جزئية متنامية ، تحقق التدرج في ترقية الوعي . .

وقـد إعتبر « كتـاب الغد » أنفسهم أصحـاب الخط الصحيح الـوحيـد في العمل الجمعي بين المثقفين ، وعمدوا ذواتهم قادة لهذا الخط الصحيح الوحيد ، وهكذا! وجدوا أنفسهم وحدهم على قمة الهرم الـوهمي التي اعتلوها ، واكتشفـوا ـ متأخراً ـ أن مزاعمهم النرجسية تلك ، يكذبها الواقـع الذي يقـول بإنفضـاض المثقفين عنهم ، وتقلص دور جمعيتهم ، وتحولها إلى حلقة محدودة العدد .

وبرغم كل تلك العيوب القاتلة ، فإن كتاب الغـد ، ظلت قادرة عـلى أن تعكس جـو الإحتجاج داخـل صفوف المثقفيـن ، صحيح أنها كـانت أقـرب إلى الفـوضويـة في ممارسـاتها ، لكن ذلـك كان طبيعياً ، في مواجهـة « الفـوضـويـة اليمينية » التي سيطرت على أجهزة الثقافة في مصر آنذاك .

وقد إنتهى وجود « كُتّاب الغد » الفعـلي في ينايـر (كانـون الثاني) ١٩٧٥ حين إعتقلت أجهزة الأمن معظم مؤسسيها ، ولكن التيار الذي كانت قد حفرته في الحياة الثقافية المصرية كان ما زال مؤثراً ، حين صدر قـانون إتحـاد الكتاب ، فلاحقته ببيـان عنوان « نقـابة تسمى إتحـاد الكتاب ؟ . . . أم إدارة بيـروقراطيـة تابعة لوزارة الثقافة ؟ » يقول نصه الكامل :

« صـدر أخيراً عن الجهـات المسؤولة قـانون بـإنشـاء نقـابـة تسمى إتحاد الكتاب ، وهو القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ ، الذي تم تمـريره من خلف ظهـر الكتـاب المصريـين وفي غيبة أي تمثيـل حقيقي لهم ، ليخـرج من دهـاليـز وزارة الثقافة على يد حفنة من مديريها الـذين يتحكمون في كـافـة المـواقع المهيمنـة على حياتنا الثقافية .

« ولسنـا هنا بصـدد مناقشـة مفصلة لهذا القـانون ، فـالصيغة التي صـدر بمقتضاها والتي توصي « بإنشاء نقابة تسمى إتحاد الكتاب » كما تنص المادة الأولى

من مـواده ، لا علاقـة لها بـاتحاد للكتـاب أو حتى نقابـة مهنية تسمى إتحـاداً كما يقولون ، وإنمـا هي تكليف بإقـامة إدارة بيـروقراطيـة تابعـة لوزارة الثقـافة، لها صـلاحيات القمـع الكامـل لحريـات الكُتّاب المصـريين ، وإجهـاض كفاحـاتهم المستمرة من أجل إتحادهم المستقل .

« ولم يكن لأحد منا ـ نحن الكتاب الديمقراطيون ـ أن يفـاجأ بـظهور مثـل هذا المسخ الذي يدعونه إتحاداً بصورته التي قدم بها ، فما الذي يمكن أن تخرجـه لنـا وزارة الثقافـة أو أي جهة أخـرى بمعزل عن وجـود الكتاب وبغـير أي تمثيـل حقيقي لهم .

« فمن المؤكد أن الكتاب لن يفاجئوا ذات صباح جميل بتـتويج كفـاحاتهم عن طريق فرمان يلقى عليهم لتنفيذه ، وإنما ستقع عليهم ، وعليهم وحـدهم ، مهمـة إنشـاء هـذا الإتحـاد ، وإيجـاد الصيغـة الصحيحـة التي تكفـل لهم كـافـة الضمـانات الخـاصة بحـرياتهم في التعبيـر والممارسـة الـديمقـراطيـة ، ملتـزمـين بمسؤولياتهم تجاه تغيير الأوضاع المتخلفة والعلاقـات القائمـة على الإستغـلال ـ بالتعبير عن أماني الشعب في الحرية والتقدم .

« إن الصورة التي صدر بها قانون الإتحاد هذه المرة ، لا تخلو من الـدلالة التي تـوضح إلى أي درك إنـزلق واضعو القـانون ، مـع واحدٍ من أكـثر مطالب الحركة الثقافية في بـلادنا أهميـة والحـاحاً ، كما لـو كانت حـرباً مسعـورة موجهـة تجاههم ، متصورين أنهم قد أستفادوا من تجارب هزائمهم السـابقة ، فـالمشروع قد تم وضعه في سرية كاملة ، ولم تتسرب حتى مجرد معلومات عنه كما حـدث في مرات سابقة أدت إلى أن يموت قبل أن يولـد ، وكما هـو الحال في معـركة حـربية تسلح مصدرو القانون بالسـرية والكتمـان الكاملين حتى إعتمـاده ، مباغتـين به أعداءهم من الكتاب والمثقفين . وهذا مـا يعكس الموقف تمـاماً ، فليس « إتحاد الكتـاب » في نظر هـذه الحفنة البيـروقـراطيـة سـوى أداة لتكميم أفـواه الكتـاب المصريين ، وسلب حقوقهم ، ومحاولة منهم في الوقت نفسـه لتقديم تمثيـل زائف للمثقفـين المصريـين في الخارج ، بعـد أن فُضحت الصورة القـائمـة لـلأوضـاع الثقافية في بلادنا أمام العالم كله ، ومحـاولة لـترميم مهزلـة أمانـة « إتحاد الكتـاب

العرب » التي يحتكرها السيد « يوسف السباعي » وزير الثقافة الحالي ، والأمين العام لإتحاد الكتاب العرب ، كممثل دائم ووحيد لبلد منع كتابه من إقامة إتحادهم ، وتم تغييبهم عن الساحة تماماً عندما شرعوا في إقامته .

« إن ما نحن إزاءه اليوم كما أسلفنا هو قانون صادر بإنشاء إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ، نود أن نوضح أننا لسنا أمام إختيار بالإنضمام إليها أو عدم الإنضمام . فلا خيار لنا في ذلك لأن ما يُعرض علينا لا يشتمل على أية حدود دنيا لأية مقومات من أي نوع لإتحاد للكتاب المصريين .

« فالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ ، الخاص بإنشاء هذه الإدارة التي يدعونها إتحاد الكتاب يتكون من أربع وسبعين مادة موزعة كما يلي : ١٥ مادة عن شروط العضوية (المواد من ١٤ إلى ١٧) ـ ٢٥ مادة عن كيفية إدارته (المواد ١٨ إلى ٤٢) ـ ١١ مادة عن كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية إستثمارها (المواد من ٤٣ إلى ٥٣) ـ ١٣ مادة خاصة بتأديب أعضائه (المواد من ٥٥ إلى ٦٧) ـ ٣ ـ مواد خاصة بحل الإتحاد (المواد من ٦٨ إلى ٧٠) ـ مادة واحدة عن أهدافه (المادة ٣) ـ ٦ مواد أحكام خاصة بتطبيق القانون .

« مع ملاحظة عدم وجود مادة واحدة خاصة بأي حق من حقوق أعضائه ومن المؤكد أن نظرة واحدة لتقسيم مواد القانون ستضعنا للوهلة الأولى في مواجهة دلالة هامة لا يمكن تجاهلها تحدد الهدف الحقيقي له ، فهذا الدور الخاص للمواد التأديبية التي تشكل حوالي عشرين بالمائة من عدد مواده بالإضافة إلى النصوص المجحفة المتعلقة ببقية المواد ـ والتي سنناقشها في حينها ـ لا يقابلها ولو مادة واحدة خاصة بأي حق من حقوق أعضائه باستثناء النص في الفقرة (ز) من المادة (٣) ، على « رعاية حقوق أعضاء الإتحاد والعمل على ترقية شؤونهم الأدبية والعادية ، وضمان حرية التعبير الملتزم بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الدينية والإنسانية » .

« حيث يبدو الحرص الشديد من جانب واضعي القانون على وضع هذه الصيغة المائعة كضمان للعصف حتى بهذا الحق الوحيد الذي يرد بشكل هامشي

تماماً كفقرة متأخرة في المادة الوحيدة الخاصة بأهداف الاتحاد ، بحيث يمكن إستخدام هذه الصيغة في إطارها المجرد - في وقت تتصاعد فيه موجة المد الرجعي في بلادنا - ضد كافة القوى التقدمية والديمقراطية ، فليس هناك ما يسمى بهذا الشكل المجرد بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الإنسانية وإنما هناك تلك المبادىء التي ترتبط بنضال الشعب المصري والشعوب العربية في إرتباطه بنضال شعوب العالم جميعاً من أجل تحررها من علاقات الإستغلال والقهر والتخلف ، تلك المبادىء التي تحدد الأساس الوطني الديمقراطي لنضالها ، وعلى الرغم من هذه الصيغة المائعة ، التي تجيد القوى المعادية للتقدم تفسيرها لتتسق مع مصالحها في أي طور من أطوار صعودها وإضمحلالها على حد سواء ، يأبى القانون إلا أن يصنع المزيد من الأحكام ، حول هذه الفقرة فمن يدري بما ستأتي به الأيام ؟ ! ولذلك تتدارك المادة (٥٥) من القانون هذا الحق الهزيل لتحدد بأنه « لا يجوز للعضو المجادلة في الأمور السياسية والدينية بما يتعارض مع النظام العام والآداب ، كما لا يجوز له تناول المشروبات الروحية أو مزاولة القمار بمقر الإتحاد أو فروعه » . ولعل هذه المادة الفريدة تفضح تماماً الوجه اللاديمقراطي والمعادي لأبسط حقوق الكتاب والمثقفين في بلادنا . وتطيح بأحد الأدوار الرئيسية التي ينبغي لإتحاد الكتاب أن يقوم بها . حيث يوضع الكتاب دائماً في وضع ما يسمى بعدم التعارض مع النظام العام سياسياً بشكل مستمر ، بما يمثل إعتداء سافراً على كافة الحقوق السياسية للكتاب ، وهكذا يسعى القانون إلى تأبيد تبعية الكتاب للنظام القائم (أي نظام مهما كان نوعه) متعارضاً بذلك مع أبسط حقوق الإنسان في حرية الفكر والرأي والعقيدة .

« وفيما عدا هذا » الحق الوحيد للكتاب !! « المشار إليه في فقرة واحدة من المادة التي تحدد أهداف الإتحاد تحديداً عموماً ، تنصب بقية الأهداف في صياغات عامة وأهداف مائعة يمكن لأي دار نشر في قطاع الأفراد أن تدعيها لنفسها ، مثل نشر الجيد من التراث العربي (الفقرة هـ - مادة ٣٥) ، وترجمة الجيد من الإنتاج الفكري العربي إلى اللغات الأجنبية ، ونقل روائع الإنتاج العالمي إلى اللغة العربية (فقرة و - مادة ٣٥) ، وتشجيع الكتاب الشبان ومساعدتهم على نشر إنتاجهم وترويجه (فقرة ط - مادة ٣٥) . . الخ .

« ثم يأتي عدد آخر من الأهداف متداخلاً مع أهداف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مثل إثراء الحضارة الإسلامية (فقرة أ - مادة ٣٥) ، وإيضاح دور الرواد العرب في بناء الحضارة الإسلامية (فقرة هـ - ٣) مع ملاحظة أن ذلك الإبتسار المتعمد يحدد دائماً الأساس الذي تتناوله هذه الفقرات في تأكيد الأفكار السلفية ، والتعامل مع التراث العربي بتحديده بهذه الشروط التي تغفل الجوانب الحية والمتقدمة فيه ، في وقت يستخدم الكتبة الرسميون في مجلة « الثقافة الأميرية » التي تم إحلالها محل كافة المجلات السابقة بعد الإجهاز عليها - كلمة « القرامطة » للهجوم على الكتاب التقدميين ، بينما يكتب رئيس تحريرها واصفاً « ابن رشد » بأنه ليس كاتباً إسلامياً أصيلاً ، وإنما أتى ببضاعته من الغرب ثم ارتدت إلى الغرب مرة أخرى ، وهكذا فإن السادة حملة ألوية التجهيل في ثقافتنا كما تقدمها المنابر الرسمية والذين تبدو بصماتهم الواضحة على القانون المقدم يحاولون طمس كافة الجوانب الحية في التراث الحضاري العربي .

« وهكذا تتحول الأهداف المعلنة لهذا الإتحاد المزعوم إلى خليط مشوش من أهداف دور النشر التجارية إلى تأكيد الفهم السلفي والرجعي للتراث . مع الإغفال المتعمد والكامل لأية أهداف تتعلق بحماية الكتاب وضمان حرياتهم في التعبير والخلق بعيداً عن كافة التدخلات والوصايات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم ، بالإضافة إلى إغفال أية حقوق نقابية على المستويين الأدبي والمادي تكفل للكتاب ظروف مناسبة لحياتهم وانتاجهم الأدبي .

« لكن هذه الأهداف التي حددها القانون في مادة واحدة من مواده الأربعة والسبعين ، ليست إلاّ محاولة لإحتواء الحركة الثقافية في مصر وتشويهها ، ليست إلا محاولة لإجهاض قيام إتحاد ديمقراطي مستقل بالصورة التي تشكلت حولها مجمل كفاحاتهم الطويلة .

« وتنص مواد القانون الإدارية والتأديبية على تقنين التدخل السافر والمزري من قبل الأجهزة والسلطات الرسمية لشل أية فاعلية من أي نوع لإتحاد الكتاب فلا بد أن « تخطر وزارة الثقافة قبل موعد إنعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل بمحضر إجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة منه خلال خمسة عشر

يوماً من تـاريخ الإجتمـاع (مادة ٢٩) و « لـوزير الثقـافـة أن يـطعن في إنتخاب رئيس الإتحاد وأعضاء مجلس الإتحاد وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الـدولة خـلال خمسـة عشـر يـومـاً من تـاريـخ إبـلاغـه بنتيجـة الإنتخـاب وتفصل محكمـة القضاء الإداري في الـطعن على وجـه الإستعجـال في جلسة غير علنية » (مادة ٢٩) .

« وهكذا فإن وزير الثقافة لا يغتصب لنفسه بمقتضى هذا القانون الحق في الطعن في إنتخاب رئيس مجلس الإتحاد وأعضائـه فحسب ، وإنما يغتصب أيضـاً حق عـدم علنية الجلسـات القضائيـة دون حاجـة هذه المرة إلى إنتحال الأعـذار المعتادة لعلنية الجلسات بأنها تمس أسرار الدولة وتضر بأمنها إلى آخـر الحجج التي كثيراً ما تساق للإطاحة بحقوق المواطنين في علنية الجلسـات القضائيـة مما يتيـح الفـرصـة الكـاملة وبمعـزل عن الكتـاب والـرأي العـام في مصر لفـرض كـافـة السياسات اللاديمقراطية وفرض إتجاهات بعينهـا ترى الـسلطة منـاسبتهـا للهيمنـة على شؤون الإتحاد .

« كذلك لا يجـوز للإتحـاد أن يرسـل أية أمـوال إلى أشخـاص أو منـظمات بالخارج إلا بإذن من وزير الثقـافـة (المـادة ٤٤) مما يتيـح إخضـاع أيـة مواقف في علاقات إتحاد الكتاب بأي من المنظمـات الثقافيـة أو الفكريـة بالخـارج للسيطرة الكاملة لوزير الثقافة وتحكمه في تحديد نـوعية هـذه الصلات ومـداها وحـدودها حتى ولو بالتعارض الكامل مع موقف الكتاب والمثقفين المصريين .

« وتأتي المواد السابقة لتصفية ثانية لأية تسربات تحـدث من التصفية الأولى رغم إحكامها الشديد ، فوزير الثقـافة هـو الذي يشكـل بدايـةً لجنة القيـد التي تختص بقبول العضوية ، والتي تعلق أحكامها على قبول أعضاء الإتحاد على شرط غريب وهو (أن يكون له إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب) (الفقرة هـ ـ المـادة ٦) وتأتي ملاحظة لجنة القيـد المشكلة بقرار من وزيـر الثقافـة في وقت تُسدُّ فيـه كافة المنـافذ أمـام الكتاب الـذين يحملون فهماً متقـدماً لـلأدب والفن ، وفي فترة تهيمن أكـثر القوى الـرجعية شـراسة عـلى المنابـر الـرسميـة المتخلفـة في المجـال الثقافي ، ويتخذ الكتاب الشرفاء موقف المقاطعة من هذه المنابـر في مواجهـة حملة

تجهيل مسعورة تشن ضدهم، وحصار ضاري تفرضه أجهزة مختلفة خارج الحياة الثقافية على تجمعاتهم وجمعياتهم ، بينما تتصدى الرقابة بالمنع والحذف لمحاولات خلق منابرهم المستقلة .

« في هذه الفترة المظلمة من حياتنا الثقافية ، هل لنا أن نتساءل (ملحوظة لمن ؟ !!) وبأية مقاييس ؟ في مناخ تصادر فيه كافة الإتجاهات المتقدمة في المجال الثقافي ، وتحاصر كافة المنابر الجادة . ستخضع اللجان البيروقراطية المعينة مقاييسها مع الغياب الكامل لمناخ ديمقراطي حقيقي يسمح بحرية التعبير والخلق والإبداع .

ولكن الحرص على إحكام حلقات الحصار والتصفية المستمرة ، لا يقف عن حد إذ أن لجنة التظلم من رفض القيد تتشكل من رئيس الإتحاد ووكيل وزارة الثقافة وعضو المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية من المعينين بأسمائهم ومستشار من مجلس الدولة وممثل واحد لإتحاد الكتاب يختاره مجلس الإتحاد (المادة ١١) أي أن التظلم من رفض القيد لن يبت فيه مجلس الإتحاد حتى بالشكل اللاديمقراطي الذي تشكل به ، في أطار كافة التصفيات السابقة ، وسيمثل الإتحاد بواحد فقط من أعضائه في مواجهة أربعة آخرين معينين من خارجه .

« وتؤكد المواد السابقة وغيرها من مواد هذا القانون تبعية إتحاد الكُتّاب لوزارة الثقافة ، إلى الدرجة التي يتم إختزاله فيها ، إلى مجرد إدارة بيروقراطية خاملة من إداراتها المتعددة ، وتمثل هذه المواد إنتهاكاً صارخاً لحقوق الكتاب بإستقلال إتحادهم ، ليتمكن من القيام بدوره الحقيقي في تقديم الضمانات الكافية لخلق مناخ ديمقراطي خارج كافة التدخلات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم ، بما في ذلك كافة الوصايات التي تفرضها وزارة الثقافة على الكتاب بغية التحكم في مسار وطبيعة الدور الذي ينبغي لهم أن يقوموا به ، وذلك في الوقت الذي أبرزت فيه كافة الأحداث الأخيرة في الحياة الثقافية التعارض الكامل بين الأجهزة الرسمية في مجال الثقافة وبين المثقفين والكتاب الديمقراطيين المصريين ، وأن علاقة إتحاد حقيقي للكتاب في مصر بوزارة الثقافة

ليس مجرد علاقة تجاور ولكنها تحوي داخلها إسترداد كثير من الحقوق التي وضعت تحت هيمنة ووصاية عديد من إدارات الوزارة في غيبة أي تمثيل حقيقي (ديمقراطي) للمثقفين والكتاب المصريين ، من ذلك ما يخص المجلات الثقافية والنشر والتفرغ إلى آخر كافة الحقوق النقابية والمهنية التي تسيطر عليها العناصر البيروقراطية المتخلفة .

• ورغم الصياغات المحكمة التي تضع السلطة في يد وزير الثقافة كشق أول من أهداف واضعي هذا القانون فإن الشق الثاني الذي تسوقه المواد التأديبية والمكونة من ثلاث عشرة مادة تطلق يد عديد من الجهات والأجهزة للتنكيل بالكُتّاب المصريين والعسف بهم تحت اليد الطولى لوزارة الثقافة ، فحسب المادة ٦١ يقوم بالتحقيق مع العضو لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الإتحاد وعضوية المستشار القانوني لوزارة الثقافة وسكرتير عام الإتحاد ، ويحال العضو إلى هيئة التأديب بقرار من مجلس الإتحاد . . كما يجوز لكل من النيابة العامة أو وزير الثقافة أن يطلب من مجلس الإتحاد إحالة العضو إلى هيئة تأديبية إبتدائية برئاسة مجلس الإتحاد وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وعضوين يختارهما مجلس الإتحاد من بين أعضائه . ويتم تشكيل الهيئة التأديبية الإستئنافية (المادة ٦٣) برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره وزير الثقافة وعضوية إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإتحاد من غير أعضائه المشتركين في هيئة التأديب الإبتدائية .

• وهكذا تأتي هذه المواد التأديبية والتي تشكل حوالي ٢٠٪ من مواد القانون لتطيح بالبقية من حقوق الكتاب ولتسفر عن وجهها اللاديمقراطي تماماً . والمعادي لأبسط حقوق الكتاب .

فأية نقابة هذه التي تهدف أول ما تهدف إلى إخضاع الكتاب وإلحاقهم كذيل هزيل لوزارة الثقافة ، فارضة عليهم القبول بكل الإجراءات التي إتخذت ضدهم في الماضي ، فارضة على القيود القائمة بالفعل قيوداً جديدة ، وواضعة مزيداً من الحصار حول الحركة الثقافية في مصر ؟ .

« بقيت كلمة نتوجه بها إلى الكتاب الزملاء الذين تقدموا بطلبات عضـوية إلى لجنة القيد ـ التي تم تشكيلها بقرار من وزير الثقافة ـ للإنضام إلى « النقابـة » وسط حملة من الترويج بين الكتاب والمثقفين المصريين بأن مـا يطرح أمـامنا ليس سوى نقابة وأنهم يعلمون جيداً بأن الأمر لا يتجاوز هذه الحدود وأنـه تقع عـلى الكتاب المصريين كافـة مهام النضـال النقابي كـما هو الحـال في سائـر النقابـات، ولذلك فإننا نود أن نضع أمام زملائنا الكتاب بعض الملاحظات آملين أن يكـون تقدمهم بطلبات العضوية قد سبقته دراسة متأنية لنصوص هذا القـانون ـ الـذي نظن أن كثيرين لم يدرسوه أو لم يقرأوه إطلاقـاً كما صَـرح بعضهم بذلـك ـ آملين أن يسـاعد نقـاشنا لـه وملاحـظاتنـا حـولـه إلى إتخـاذهم الـموقف الصحيـح إزاء المحـاولات المستمرة لإحكـام الحصار حـول كافـة الكتاب والمثقفـين الشرفـاء في بلادنا ، واثقون من تصديهم لكافة المحاولات التي تسعى إلى خلق بذور الشقاق داخـل صفـوفهم ، والـذي لن يؤدي إلا إلى إنهاك كـافـة الكتـاب الـوطنيـين الديمقراطيين وإستدارتهم عن أهدافهم الحقيقية وإستغراقهم في صراعات هامشية تبعدهم عن مواجهة الإجراءات والممارسات اللاديمقراطية التي تسعى إلى سلب حقوقهم وتقليص فاعليتهم ، ذلك الموقف الذي سنعمل من جـانبنا عـلى تفاديـه تماماً وعدم الإنسياق له ، مؤكدون التفافنا حول أهدافنا الرئيسيـة في إقامـة إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين وكفالة كافة الضمانـات المتعلقة بحـرياتهم في التعبير وحقوقهم النقابية والمهنية .

« والرأي الذي يطرح دعوى الجـانب النقابي ، في القـانون ٦٥ لسنـة ٧٥ يتذرع بحجة أخرى ، وهي أنه بمقـارنة قـوانين النقـابات في مصـر بهذا القـانون نجدهم على نفس الدرجة من التساوي من ناحية القيود التي تحيط بكل النقابات المهنية في بلادنا ، وهنا تبدأ مغالطة يجب مواجهتهـا فوراً ، فعـلاوة على التعسف الواضح الذي يحيط بهذا القانون بالذات من الناحية النقـابية ، فـإن هناك فـارقاً أسـاسياً في خصـوصية وضـع إتحاد للكتّـاب أو حتى نقابة لهم وبـين أي نقـابـة أخـرى ، فالكتـابة من جـانبها المهني البحت تتعلق أسـاسـاً بضمـانـات حـريـة التعبير ، تلك الحرية التي يهدرها هذا القانون تمـاماً بـدعوى التسـاوي مع سـائر النقابات في مختلف القيود المفروضة عليها أو بأي دعاوي أخرى .

« وعلاوة على ذلك فإن التسليم بهذه القيود (حتى بدعوى تغييرها فيما بعد يجعلنا ننساق إلى موقف غير سليم على الإطلاق في أي من جـوانبه بـالتعامـل مع الإتحاد (- ى كنقابة في طور الإنشاء) كتكرار لأي من النقابات الحالية ، فهنـاك فارق كبير بين نقابات قد تم إنشاؤها بـالفعل منـذ أمد طـويل وصـدرت قوانـين إنشاء معظمها تحت السيـطرة الإقطاعية والإستعمارية حيث يضع سائر النقابيين الـديمقراطيـين نصب أعينهم - الآن ودائمـاً - تغيـير قوانينهـا المجحفة بـالحريـات والمعادية لحقوقهم النقابية ، وبين قـانون يصـدر حديثـاً ملتزمـاً بنفس القيود التي ينبغي علينا جميعاً أن نأخذ موقفاً حاسماً لتغييرها في إتجاه أكثر ديمقـراطية بـدلاً من أن يسلم بعض الزملاء بوجودها كقدر لا مفر منه .

« إننا هناك ننطلق في رفضنا للقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٥ من موقف مثـالي كما يدعي البعض ، ولكننا ننطلق أساساً من رفض أي إجهاض لقيـام إتحاد حقيقي للكتاب المصريين (هو أيضاً نقابـة حقيقية لهم) ، ونـرفض على نفس المستـوى كل محاولات الترويج وسط الكتاب المصريين للإنضمام إلى الإدارة التابعة لوزارة الثقـافة بـدعوى تمثيلهـا النقابي للكتـاب ، وبحجة إمكـانية إنتـزاع مكاسب من داخلها ، والتسليم الكامل الذي يتضمنـه هذا التـرويج بـالقيود المفـروضة عـلى سائر النقابات المهنية كأمر مسلم به وكقدر لا مفر منه .

« وبعد فهل كان لنا أن ننتظر من أجهزة الثقـافة غـير هذه الإدارة المسمـاة نـقـابـة إتحـاد كـتـاب ، في إطـار المحـاولات المسـتـمـرة للتغييب الكامل للكتـاب والمثقفين المصـريين عن السـاحة الثقـافية . . إن هـذه الإدارة لن تكون إتحاداً للكتاب وإنما هي رداء رث على مقاس صانعيه ، فلنـدعه كذلك ولنقف جميعاً حول الإتحاد الذي ناضلنا من أجله طويلاً : إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

« جمعية كتاب الغد »

وقد لاحظ كثيرون ، ممن لا تربطهم بجمعية « كتّاب الغد » صلة ما ، أن بيانها أغفل بعض العيـوب في القانـون ، كما أنـه بالـغ في تصويـر عيوب أخـرى فيه ، كما أن الموقف العملي الذي يصوغه موقف خاطىء وضار .

فمن العيوب التي أغفلها البيان ، الأساس الذي يقوم عليه الإتحاد ، فقد كان هناك وما يزال رأي مطروح يستند على الواقع الخاص للصراع على الجبهة الثقافية في مصر ، وقد سبق لنا أن بلورنا هذا الرأي ونشرناه ، في حوار سابق مع جمعية كتاب الغد نفسها ، وكان ـ وما زال ـ رأينا أن « طرح شعار إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ينبغي أن يرتبط بطرح شعار : تنظيم مستقل للكتاب المصريين ، بحيث يكون لكل جيل وتيار ومدرسة أدبية وفنية حق إنشاء جمعيته المستقلة التي تعبر عنه ، بعد إلغاء كافة النصوص غير الديمقراطية والأوضاع الإستثنائية من القانون المنظم للجمعيات الثقافية . وأهم المطالب الديمقراطية الجوهرية الآن بالنسبة للمثقفين المصريين ، هو المطالبة بأن ترفع الدولة يدها عن النشاط الثقافي وأن تكتفي في مجالات النشر والمسرح والسينما والموسيقى بتقديم الأعمال الكلاسيكية والرائدة ، وأن تتيح الفرصة للمسرحين الجدد والسينمائيين الجدد والكتاب بأن يشكلوا جمعياتهم تاركين لها كل أوجه النشاط فتصدر عنها المجلات الأدبية وسلاسل الكتب وتنتج أفلاماً ومسرحيات ، إن رفع يد الدولة عن النشاط الثقافي في مصر سيكشف عن الحجم الحقيقي للتيارات السلفية والمتخلفة في النشر والسينما والمسرح وستتأكد حينئذ مدى جماهيريتها التي تتوهم أنها كاسحة .

إن تنظيماً مثل هذا يطلق حرية الصراع بين المدارس والإتجاهات الأدبية والفنية في مصر ، ويجتث بطرق صحيحة وسليمة الأفكار العفنة والرديئة وغير الأصيلة هو الوحيد الذي يتيح الفرصة لإنتصار التقدم بالعمل الديمقراطي الصبور والطويل . لا بإجراءات إدارية أو علوية ، نتيجتها الحقيقية أن يتقنع اليمينيون والسلفيون ويلبسوا أقنعة يسارية إلى أن تحين فرصة ظهورهم لتخريب كل شيء .

من ممثلي هذه التجمعات الثقافية الديمقراطية المستقلة يمكن أن يتشكل إتحاد الكتاب المصريين الديمقراطي والمستقل . فالإتحاد ليس منظمة يختار الأديب أو الكاتب الإنضمام إليها ، ولكنه « منظمة المنظمات » ، يقوم عندما تتفق مجموعة من الجمعيات الثقافية على إنشاء منظمة للتنسيق بينها ، ولا ينبغي أن

يتصور أحد أن الإتحاد بهذه الصفة يمكن أن يحل محل هذه الجمعيات ، أنه فحسب ينسق عملها المشترك ويصوغ برنامجاً للقائها ، ويظل بعد هذا لكل جمعية حقها في أن تعبر عن تيارها والمدرسة التي تنتمي إليها ، بما يزيد عن هذا البرنامج المشترك أو يضيف إليه ، إن الطريق إلى إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، لا بد أن يبدأ بالدعوة إلى حرية تكوين الجمعيات الثقافية وحق كل تيار ومدرسة أدبية في التواجد المستقل (راجع : في الطريق إلى إتحاد كتاب ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ـ ندوة الثقافة . تقديم وتعليق : صلاح عيسى ـ مجلة الثقافة البغدادية ـ مارس (آذار) ١٩٧٥ ص ٦٠ ـ ٩٥) .

ولقد كان هذا التصور ـ من وجهة نظرنا ـ صحيحاً ، وما زال كذلك ، إنطلاقاً من الإدراك بالظروف المصرية في طابعها النوعي ، ففي بلد إفتقد طويلاً لكافة أشكال العمل الديمقراطي المستقل لا تصبح البداية الصحيحة إتحاداً للكتاب ، ولكن تميزهم أولاً ، ليكون هذا التميز المستقل ـ الذي يتم وفق منطلقات ديمقراطية ـ هو المدخل الصحيح لأي إتحاد .

لكن « كُتّاب الغد » التي أغفلت المنهج الصحيح لرؤية المسألة حاولت أن تلوي عنق بعض المواد لتحيلها إلى عيوب ، فبدت محاولات ساذجة ولا معنى لها ، فليس ضرورياً أن يكون القانون مليئاً بكل هذه العيوب ليكون لا ديمقراطياً ، لكن الهدف العملي من البحث عن ثغرات وتوسيعها فيه كان هدف « المقاطعة » ودعوة الكتاب المصريين إلى الكف عن النضال الديمقراطي بزعم إستمرار النضال من أجل إتحاد الكتاب الديمقراطي المستقل ! .

والغريب أن بيان الجمعية قد خلا من تحديد وسائل هذا النضال ، بل والمضحك ، أن الجمعية نفسها لا تناضل بأي شكل من أشكال النضال ، وذلك لسبب بسيط ، هو عدم وجود أعضاء بها على الإطلاق ، اللهم ألا خمسة هم مجلس إدارتها ، الذي يصر على بقائها في إستماتة عاجزاً عن أن يكون مقبولاً لدى أي كاتب في مصر أو أديب ، لقد إنتهت مجموعة الممارسات الخاطئة لكتاب الغد ، بأن أصبحت مجرد رمز على التمرد الرومانتيكي ذو الطابع البرجوازي الصغير ، وأنفض من حول الجمعية كل الذين كانوا فيها ، وماتت كل الآمال

التي عقدت عليها ، ومع ذلك فقد ظلت منذ البداية إلى النهاية وفية لرؤيتها الخاطئة لأسلوب العمل على الجبهة الثقافية في مصر .

وبرغم إقرار من بقي في الجمعية من أعضاء بخطأ هذه الممارسات في مناقشات طويلة (دار بعضها في ليمان طره الذي ضم عدداً من أعضاء الجمعية وآخرين من الأدباء إبان الحملة ضد اليسار في مفتتح عام ١٩٧٥) فإن النقد الذاتي كفضيلة ثورية ليست من فضائل « كُتّاب الغد » ، من هنا تدهورت أحوالها وإنفض من حولها الجميع وإن بقت قادرة على أصدار البيانات وإتخاذ المواقف .

ولكُتّاب الغد أسلوب تقليدي في التعامل مع من تختلف معه في الرأي ، يعطيها دائماً حجماً أكبر من حجمها الفعلي ، فهي تنتصر عادة في معاركها لا بجماهيريتها ، ولكن بحملات التشهير والتلويث ، وهو نوع من السلوك ما يزال يحدث أثره وصداه لدى المثقفين المصريين الذين إفتقدوا طويلاً للعمل الجمعي والمنظم ، وظلت علاقاتهم تقوم على أسس شخصية ، تتأثر سيكولوجياً وإجتماعياً ، خوفاً ونفوراً وتعالياً ، من هذه الحملات .

تحدث الأدباء والكتاب في هذا كله ، وإتفقوا فيه أو في معظمه ، لكن السؤال الذي أطل برأسه كان نصه :

● المهم هو الموقف العملي . . كيف نصوغه ؟ .

عند الإجابة على علامة الإستفهام إنقسم المثقفون المصريون عامة إلى أربع فرق :

● فرقة رأت في القانون غاية المراد من ربِّ العباد ، وهي في الأغلب الأعم من مثقفي اليمين ، وخاصة شرائحه المستفيدة من الأوضاع الرسمية الحالية على صعيد الثقافة ، وهؤلا نظروا ألى الإتحاد نظرتهم إلى تلك المؤسسات العديدة التي ينتفعون من ورائها ، والتي يرتفع بواسطتها الأراذل ويعلو بسببها الأسافل ، وهي كلها تسير بأسلوب الرشوة المستترة أو العلنية . وهؤلاء كانوا يشكلون شلة كانت على علم بكل خطوة تتخذ ، وكل قرار يصدر ، ينسقون

عملهم مع وزارة الثقافة ، ويرتبـون أمورهم منـذ اليوم الأول . ولم يكن يعنيهم في شيء أن يكون القانون ديمقراطيـاً أو غير ديمقـراطي . فهم في صف القواعـد التي تتيح لهم التمكن ، والسيطرة .

● وفـرقة رأت في القـانون أسـاساً لا يمكن قبـوله ، وإعتبـرته قـواعـد لا تنشيء إتحاداً ولكن مجرد إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة . وقد طالبت هذه الفـرقة علنـاً بمقاطعـة الإتحاد ، وعـدم الإنضمام إليـه ، ورأت أن المشـاركـة في نشاطه تضفي عليه شرعية تمثيل الأدباء والكتاب ، بينما المقاطعة خطوة لإستمرار النضال من أجل إنشاء إتحاد ديمقـراطي مستقل للكتـاب المصريـين (وقد نشـرنا نص رأيها كاملاً) .

● فرقة رأت الأمـر مشتبهاً ، والخـلاف شديـداً ، ولما كـانت بطبيعتهـا لا تريد الإسهام في العمل العام في ظروف تتميز بالحدة ، فقد آثرت أن تبتعد تمـاماً عن الصراع في هذه الجبهة .

● وفي مواجهة هذه الفرق كلها إستطاع فـريق رابع أن يحـدد موقفـاً أكثر إنسجـاماً ، يـرى أن القانـون مليء بـالعيوب والثغـرات ، ولكن مـواجهـة هـذه العيوب لا تكون بالإنعزال ، ولكن بالنضال ، ولأن القانون المصري يحرم إنشاء نقـابتين لنفس المهنـة ، فإن إنشـاء إتحـاد مـواز لـلإتحـاد غـير ممكن من النـاحيـة العملية ، ومن هنا فإن مقاطعة الإتحاد ـ وهـو منظمـة جماهيـرية ـ يعـطي اليمين فرصة عمره للسيطرة عليه وتوجيهه إلى حيث يريد ، والحصول عـلى شرعيـة من ورائه ، ومع إقرار هذا الفريق بأن المؤسسـات الثقافيـة الرسميـة في مصر تفتقر تماماً لأي نوازع ديمقراطيـة ، فإنـه قد رأى أن البـرهنـة عـلى ذلك لا تكـون فقط بالإستنتاجات النظرية ، ولكن بالممارسات العملية ، وذلك سعياً وراء إقناع من لم يقتنع بعد من جماهير الكُتّاب والمثقفين بذلك . ورأى هؤلاء أن دخـول الإتحاد والنضال من أجل مزيد من المقرطة لقانونه ولأوضاعـه ، لا تنفي إمكانيـة العمل المستقل خارجه من أجل هذا الهدف .

ولأن الفرق الثلاث الأخيـرة تنتمي إلى اليسار بشكـل أو بآخـر ، وبحكم التفتت الشديد الذي يسود أوساط الحركة الثقافية المصرية ـ وخاصة اليسار ـ فقد

كان لا بد أن يمر وقت قبل أن تتكون بؤر صغيرة هنا أو هناك ، تسعى لصياغة موقف محدد من الإتحاد ، وبشكل تلقائي وببعض الجهد الذي قام به أفراد قليلون تجمعت تلك البؤر وصاغت موقفها الذي كانت تستهدف منه ـ كحد أدنى ـ الحيلولة دون أن يصبح الإتحاد جثة ، وإشاعة نوع من الحيوية الديمقراطية بين صفوفه ، ولأن دعوة المقاطعة لم تكن قد برزت حتى تلك اللحظة بشكل كاف ، فقد بدأت ـ بمجرد نشر الإعلان بفتح باب القيد لعضوية الإتحاد ـ ، حركة تستهدف تنشيط العضوية وإخراج المثقفين المصريين من حالة الملل والإشمئزاز التي تسودهم مما يجري على جبهة الثقافة ، لكي تتحول إلى فعل ـ مهما تضاءل ـ فهو خطوة قد تفيد في تجميع وتوحيد المثقفين اليساريين لكي يكون وجودهم فاعلاً ومؤثراً .

وفي إجتماع موسع ، حضره عدد من الكتاب والمثقفين ، إختار هؤلاء لجنة لتنشيط الدعوة للإنضمام إلى الإتحاد ، وحل بعض المشاكل التي تحول دون بعض الكتاب والتقدم إلى عضويته إذا كانت لا تنبع من موقف بالمقاطعة ، وعلى رأسها مشكلة رسم القيد ، الذي كان على ضآلته ـ خمسة جنيهات مصرية ـ يشكل عقبة أمام البعض ، يمكن إجتيازها ببعض الوسائل العملية ، ووقع إختيار المجتمعين على أربعة تتكون منهم هذه اللجنة هم « عز الدين نجيب » و« صلاح عيسى » و « أمينة النقاش » و « عبده جبير » . وبرغم أن الثلاثة الأول من هؤلاء لم يكونوا قد حضروا الإجتماع الذي تم فيه هذا التكليف ، فإنهم وافقوا عليه عندما أبلغوا به ، لكنهم وقبل أن يبدأوا خطوة واحدة في نشاطهم ذاك ، هوجموا بضراوة من بعض دعاة المقاطعة الذين سارعوا يعلنون أن هذه لجنة تعمل لحساب الأميرلاي « يوسف السباعي » وزير الثقافة ، وأنها قد تقاضت نقوداً ووعوداً منه مقابل إستدراج الكتاب للإنضمام إلى إتحاده ! .

وبرغم أن ذلك مرض قديم وجديد ولا بُرْءِ منه إلا إذا برئت مصر من العسكريتاريا ومن الظروف غير الديمقراطية ، آنذاك يمكن أن يبرأ المثقف المصري من بارانويا الإضطهاد ، ومن الرغبة في تلويث الآخرين ، إلا أن أعضاء اللجنة الرباعية ـ على وجه الإجمال لم يحسنوا التصرف ، وأخطأوا خطأً

فاحشاً عندما خضعوا لرد الفعل العصبي ، وغضبوا لكرامتهم ، وإستدرجوا للدفاع عن النفس ، وقد إضطررت إلى إستدعاء من نسبت إليهم هذه الفرية الدنيئة وواجهتهم بها فأنكروها بالطبع ، ولكن بعد أن قامت بدورها ، فقد أصررنا على الإنسحاب من العمل في اللجنة ، ولما كان أربعتنا من أكثر العناصر حركية فقد ماتت الفكرة .

وفي لقاءات فردية مع بعض دعاة المقاطعة طرح الموضوع على النحو التالي :

● إن تصوير المسألة على أنها صراع بين الذين يقرون بديمقراطية القانون ومن ينكرون عليه ذلك تصوير خاطىء ، فدعاة المقاطعة ودعاة الإنضمام متفقون على عيوب القانون وثغراته ، وفي وسعنا أن نتقدم بطلبات إنضمام إلى الإتحاد ونحن متفقون على برنامج حد أدنى ، على رأسه الدعوة داخل الجمعية العمومية للمطالبة بتغيير القانون ، وبحيث إذا إتخذت لجنة القيد المؤقتة قرارات برفض عدد كبير منا ـ وهو ما كان يتوقعه الجميع ـ إنسحبنا جملة من الإتحاد ، وهو موقف له تأثيره الفعلي على شرعية الإتحاد ويكفل فضحاً حقيقياً للنزعات اللاديمقراطية لدى الأجهزة الثقافية الرسمية لا تحققه المقاطعة .

● إن دخول الإتحاد لا يعني إلا قرار بشرعية السيطرة اليمينية على أجهزة الثقافة ، ولا التحالف معها ، فالإتحاد ليس حزباً سياسياً، ولكنه منظمة جماهيرية ، بحكم كونه نقابة ، وكما لا يجوز مقاطعة إتحادات الطلاب أو نقابات العمال لا يجوز كذلك مقاطعة إتحاد الكتاب ، وأن في وسع أي تيار فكري أن يختبر عملياً مدى ثقله ومدى قدرته على إجتذاب الآخرين ممن لا ينتمون إليه ، من خلال معارك ديمقراطية كهذه المعركة .

● إن أحداً لا يصادر على إختلافات شرائح اليسار المختلفة ، فهذا طبيعي وضروري بحكم ظروف تاريخية ضاغطة لا نستطيع التخلص من أسرها بسرعة ، ولكن المهم الآن أن نعطي فرصة لمختلف الإجتهادات للتعبير عن نفسها ، والذين يرون أن هناك فائدة من الإنضمام إلى الإتحاد ، يعتمدون في تحقيق هذه الفائدة على أن تضم الجمعية العمومية للإتحاد عدداً معقولاً من الكتاب الوطنيين والديمقراطيين واليساريين ، يمكن أن يمارسوا نشاطاً مؤثراً .

وهو ما تهدده الدعوة إلى المقاطعة ، فإذا اتفقنا على أن يكون الانضمام إلى الاتحاد مشروطاً بالاتفاق على برنامج محدد ، وإذن فليكن زعماءالدعوة الى المقاطعة أحراراً في بقائهم خارج الاتحاد ، كرمز على هذه الدعوة ، لكن ممارستها عملياً الآن ودعوة الآخرين الى المقاطعة تهدد اجتهاد الداعين الى الانضمام وتمنعه من تحقيق نفسه .

ووافق بعض دعاة المقاطعة على ذلك وإعترض غيرهم ، وتسمم الجو بالإشاعات والأقاويل ، وبدأت بعض عناصر المقاطعة تسعى إلى أدباء الأقاليم ، وتشرح لهم الموضوع من وجهة نظر دعاة المقاطعة وحدهم ، وتستفز فيهم نزعات بدائية ، مشهِّرة بكل من يقبل الإنضمام إلى الإتحاد ، من هنا آثر كثيرون أن يتبعوا الطريق الأسلم فلم يحددوا موقفاً ، فلا هم ظاهروا دعوى المقاطعة علناً ، ولا هم إنضموا إلى الإتحاد ، منتظرين أن ترجح كفة أحد الطرفين .

كان سلاحنا اليساري الفاسد قد بدا عده التنازلي لينفجر في وجوهنا نحن لا في وجوه الأعداء ، سلاح الوعي الضئيل والخبرة المنعدمة ، والنزعات النرجسية والإستعراضية ، ووصلت الأمية إلى درجة شبهوا فيها الداعين إلى القبول بدخول إتحاد الكتاب بمن قبلوا دخول « الإتحاد الإشتراكي » و « التنظيم الطليعي » ، وكان القياس هنا دليلاً على مدى ما وصلت إليه بعض الأسلحة اليسارية من فساد ، وفشلنا في أن نقنعهم بالبديهية التي تفرق بين منظمة سياسية ومنظمة نقابية ! .

وفي الوقت نفسه كان السلاح اليميني الفاجر قد بدأ يعمل ، فقد أصدر وزير الثقافة قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للقيد برئاسة الدكتور « مهدي علام » بإعتباره عضواً متفرغاً للمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وعضوية « سعد الدين وهبة » ممثلاً لوزارة الثقافة ، وأحد مستشاري مجلس الدولة ، وأربعة يمثلون الكتاب هم د . « عبد العزيز دسوقي » و « ثروت أباظة » و « عبد الرحمن الشرقاوي » و د . « يوسف إدريس » وكان واضحاً أن إختيار ممثلي الكتاب قد تم على أساس سياسي ، ومن وجهة نظر الوزارة ، التي إختارت د . دسوقي وثروت أباظة كممثلين لجبهة اليمين والشرقاوي وإدريس كممثلين لجبهة اليسار . لكن ذلك لم يجعل اللجنة متوازنة لوجود ثلاثة آخرين (د . « مهدي

علام » والمستشار القانوني و «سعد وهبه ») يملكون فرصة ترجيح رأي على رأي . وزاد الأمر سوءاً أن الظروف الصحية التي تعرض لها « يوسف إدريس » قد أضطرته إلى السفر إلى أمريكا لإجراء عملية جراحية في القلب ، فإنقطع عن حضور إجتماعات اللجنة بعد فترة قصيرة جداً ، دون أن يصدر قراراً بتعيين أحد محله ، وبالإضافة إلى ذلك دخل « عبد الرحمن الشرقاوي » في صراع ضار مع « د . رفعت المحجوب » الأمين الأول للإتحاد الإشتراكي لأمور تتعلق بمؤسسة « روز اليوسف » ، إضطر بسببها إلى الإنقطاع في عدد من الإجتماعات الهامة لتوافق موعد هذه الإجتماعات مع مواعيد إجتماع المجلس الأعلى للصحافة التي كان مضطراً لحضورها بحكم عضويته له ليصد عن المؤسسة التي يرأسها الهجوم الضاري للدكتور المحجوب .

وبسبب هذا إختلت الأغلبية في لجنة القيد التي تُركت بشكل عملي لكل من الفارسين المغوارين ثروت أباظه وعبد العزيز الدسوقي ! والواقع أن تمثيل الإتجاهات في اللجنة كان متعسفاً ، أو بتعبير أدق لعبة مقصودة ، وكان كثيرون يرون ضرورة تشكيل اللجنة من كتاب في مقام الريادة كتوفيق الحكيم و « يحيى حقي » و « نجيب محفوظ » و « حسين فوزي » واضرابهم .

وفي أول إجتماعاتها بدأت اللجنة تتغلب على عقبة رئيسية جاءت من نقص في القانون ، ذلك أن المادة السادسة التي تحدد شروط العضوية في الإتحاد ، تنص على أن يكون لطالب الإنضمام « إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية » ، ولأن نفس القانون يجعل إصدار اللائحة الداخلية من مهمة الجمعية العمومية للإتحاد - التي لم تكن قد تشكلت بعد - فقد أخذت لجنة القيد المؤقتة لنفسها حق تفسير هذا النص ، وأصدرت في أول إجتماعاتها قراراً يفسر عبارة الإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب ، بأن يكون لطالب القيد إنتاج قصصي أو شعري أو دراسات أدبية ونقدية ، نشرت في كتاب على الأقل ، أو أن يكون قد نشر إنتاجه ذلك بشكل مستمر خلال السنوات الخمس السابقة على ذلك التاريخ .

وكان معنى هذا التفسير ، أن يُستَبعد من عضوية الإتحاد كل الكتاب

الذين ينحصر نشاطهم في الكتابة السياسية أو الفكرية أو التاريخية ، وأن تقصر العضوية على الأدباء وحدهم بأضيق المفاهيم للمصطلح . ولأن لجنة القيد المؤقتة كانت تعمل منذ البداية بأسلوب الجمعية الماسونية فقد ضربت ستاراً من السرية على قرارها ذاك ـ الذي لم يعرف إلا بعد أن أنهت أعمالها ـ ولم تعن بنشر إعلان آخر في الصحف به ، بحيث تجنب من لا تنطبق عليهم شروطه حرج التقدم ثم الرفض .

ولأن دعوة المقاطعة قد تحولت إلى نشاط عملي فإن الذين تقدموا بطلب عضوية الإتحاد لم يزيدوا عن ٣٨٩ فقط ، بينما لم يتقدم عشرات من الكتاب لطلب العضوية كان منهم : « نعمان عاشور » و « لطفي الخولي » و « عبد الفتاح الجمل » و « سامي خشبة » و « جلال السيد » و « صلاح حافظ » و « حسن فؤاد » و « هاشم الشريف » و « مصطفى الحسيني » و « أحمد فؤاد نجم » و « رفعت السعيد » و « خيري عزيز » و « فاروق عبد القادر » و « أحمد بهاء الدين » و « مصطفى بهجت بدوي » و « فتحي خليل » و « أحمد عنتر مصطفى » و « شمس الدين موسى » ، فضلاً عن عشرات الكتاب المصريين الذين يعملون خارج مصر (« محمود العالم » و « أحمد عبد المعطي حجازي » و « أحمد عباس صالح » و « صافيناز كاظم » و « أمير اسكندر » و « نبيل زكي » و « سعد التائه » و « سعد زغلول فؤاد » و « طاهر عبد الحكيم » و « ميشيل كامل ») . وانهمكت اللجنة في نظر طلبات الذين تقدموا للعضوية ، فاختل التوزان فيها إلى درجة وقف اعضاؤها أمام أسماء معروفة فرفضوها باستهتار بالغ يدل على شعورهم بالسيطرة والتمكن والإنفراد .

وفيما تلا ذلك من أيام تكشفت العديد من الوقائع التي أكدت أن هذا الوهم قد دفع اللجنة ـ ومن كانت تعمل برضاهم من المسيطرين على وزارة الثقافة ـ إلى إزدراء يكاد يكون تاماً لكل نصوص القانون وللعرف والعقل ، بل والذوق السليم . . وقد كشفت الدراسة المتأنية لإجراءات اللجنة في القبول عما يلي :

● إن اللجنة قبلت ٣١٠ طلباً من مجموع المتقدمين ورفضت ٧٩ طلباً ، بنسبة تصل إلى حوالي ٢٠٪ .

● إن المقاييس التي وضعتها اللجنة للقبول والرفض ، قد طبقت بدرجة من الغرض والإلتواء الصريح . فقد رفضت كتاباً ينطلق عليهم الشرط الذي وضعته بنفسها ـ بصرف النظر عن مدى قانونية أو منطقية الشرط نفسه ـ وهو أن يكون للمتقدم كتاباً واحداً مطبوعاً على الأقل في القصة أو الشعر أو الدراسة الأدبية ، وممن رفضوا رغم إنطباق هذه الشروط عليهم ، « زين العابدين فؤاد » صاحب ديوان « وش مصر » ـ ۱۹۷۲ ـ و « سيد ياسين » صاحب « التفسير الإجتماعي للأدب » والروائي « يونس الخضراوي » ـ صدرت له روايتان وحصل على منحة تفرغ من وزارة الثقافة ـ والكاتبة المسرحية « نادية عبد المجيد » صدرت لها مسرحية ـ انتظر أنا قادمة ـ وحصلت على عدة جوائز .

وممن رفضوا برغم إنطباق شرط مواصلة النشر لمدة خمس سنوات في مجالات الآداب بتفسير اللجنة ، القصاصين : « جميل عطية إبراهيم » و « عبده جبير » و « صلاح عيسى » و « فكري النقاش » ، والشعراء : « أحمد الحوتي » ، والكتاب والنقاد : « محمد عودة » و « أمينة النقاش » .

● برغم أن اللجنة إعتبرت خطأ أن الكتابة في مجالات الفكر والسياسة والتراجم والصور والخواطر والتاريخ ليست من الآداب ، فقد قبلت عضوية الأستاذين « محمد صبيح » و « عبد العزيز صادق » ، ورفضت عضوية كل من « محمد عودة » و « كمال رفعت » و « لطفي واكد » و « حسين عبد الرازق » و « صلاح عيسى » ، بدعوى أن إنتاجهم يخرج عن مجالات الأدب ، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضاً على الأستاذين صبيح وصادق لولا أنهما من حزب وزارة الثقافة ، وممن يحوزون رضا الأميرلاي « يوسف السباعي » ، فمعظم إنتاج الأستاذ صبيح في التراجم ، إذ ترجم لمعظم شخصيات العربية والدولية والمصرية ، إبتداء من الملك « فيصل الثاني » إلى الملك « فؤاد الأول » ، ومن « شانج كاي شيك » إلى « روزفلت » ، تراجم كان فيها معجباً ومشيباً بكل ملوك الدنيا القديمة والجديدة ، ولم يعرف عنه أنه كتب يوماً قصيدة أو ما يشابهها مما تعتبره اللجنة شرطاً للعضوية ، والأستاذ صادق عرف كسكرتير لتحرير مجلة « الرسالة الجديدة » ورئيس تحرير مجلة « التحرير » ولم يضبط ذات يوم متلبساً

بالكتابة الأدبية ، والكتاب الوحيد الذي أصدره كان بعنوان « نافذة على أفريقيا » . وبالطبع فإن كل من « محمد عودة » و « كمال رفعت » و « لطفي واكد » و « صلاح عيسى » و « حسين عبد الرازق » لا يملكون موهبة الغزل في الملوك التي ملكها الأستاذ صبيح ، لكن أولهما كتب عشرات المقالات والدراسات في شؤون مختلفة كان منها التراجم والسياسة والنقد الأدبي والفني ومسائل الفكر والثقافة ، وكان الثاني ـ فضلاً عن كتاباته الفكرية والسياسية ـ رئيساً لمجلس إدارة عدة مؤسسات صحفية ومجلات ثقافية كان على رأسها مجلة « الكاتب » ـ قبل أزمة ١٩٧٤ ـ وكان الثالث فضلاً عن كتاباته رئيساً لتحرير جريدة « الشعب » ، وهلم جراً بالنسبة للآخرين ! .

●إفتقدت اللجنة إلى الحس الديمقراطي في أبسط صوره ، فبمجرد فتح باب الترشيح تقدم أربعة من أعضائها ـ أي أغلبيتها المطلقة ـ يرشحون أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة ، هم رئيسها « د . مهدي علام » و « د . عبد العزيز دسوقي » و « ثروت أباظة » و « سعد الدين وهبة » ، وكان واجباً أن تستشعر اللجنة الحرج ، إذ كانت في مكانة تتيح لها التحكم في تركيب الجمعية العمومية ، فلا يرشح أحد من أعضائها نفسه لكيلا يظن أنها في قبولها لمن قبلت من الأعضاء أو رفضها للآخرين كانت متأثرة بعوامل إنتخابية . لكن هذا الإستشعار بالحرج يمكن أن يخامر قوماً يهمهم ألا تطوف الظنون بعد التهم أو حيدتهم أو إحترامهم للقانون وللعدل ، ويبدو أن أعضاء اللجنة ليسوا من هؤلاء القوم .

تصرفت اللجنة كما لو كانت لجنة ربانية لا معقب على قراراتها ولا ميزان لهذه القرارات ، فعلى الرغم من أن قانون الإتحاد ينص على أن تستمر في أعمالها لمدة ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من تاريخ أول إجتماع لها ، وهو ما يعني ضرورة إستمرار أعمالها حتى اليوم الأخير من عام ١٩٧٥ ، فإنها أنهت أعمالها في ١٢ ديسمبر كانون الأول ـ ١٩٧٥ ، وبدأت في توجيه الدعوات لحضور الجمعية العمومية في ١٩٧٥/١٢/٢٨ ، وإعتمدت في ذلك على فتوى مضحكة أصدرها لها عضوها القانوني ، وهو أحد المستشارين المساعدين بمجلس الدولة ، ولكنه

يعمـل منذ وقت طـويل في المجلس الأعـلى لـرعـايـة الآداب والفنـون ، مجـاوراً للأميرلاي « يوسف السباعي » ولأن من جاور الحداد كوته ناره ، فقد أفتى السيد المستشـار بأن النص الـوارد في القانـون بضرورة إنقضـاء ثلاثـة أشهـر بـين أول إجتماع للجنة القيد المؤقتة ، وبين دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد غير ملزم ، ويجوز للجنة إنقاص المدة ! .

ولأن الغرض مرض ، فإن المسؤولين بـ «وزارة الثقافة الماسونيـة في مصر » ، كانوا قد قرروا أن يجيء مجلس إدارة إتحاد الكتاب منهم ، وأن ينفي من ملكوتهم كـل من يختلف معهم في الـرأي ، ولهـذا وضعت لجنة القيـد المؤقتـة تنـظيـماً لإجـراءات إجتماع الجمعيـة العموميـة ينص على جـواز أن ينيب عضو الجمعية عضواً آخر عنه في حضورهـا ، ويدلي بصـوته نـيابة عنـه . وكانت الفكـرة وراء ذلـك بسيطة ، فهنـاك عديـدون من جبهـة اليمـين لا يهمهم الصـراع نفسـه في شيء ، ولا يـريدون إتحـاداً ، ولا يجسرون عـلى أية مـواجهة جماهيـريـة ، ولا يملكون وقتاً لحضور الإجتماعـات أو المناقشـة في أمور تتجـاوز مصالحهم الـذاتية المباشرة ، وأدركت العناصر النشطة في اليمين أن مـوقف هؤلاء السلبي يمكن أن يهزمها في المعركة ، وكان الحل الموفق السعيد الذي وصلت إليه هو الحصول على تـوكيلات من هؤلاء لآخـرين من العناصـر النشطة ، يحضـرون بها نـيـابـة عنهم ويحسمون بها المعركة لصالحهم ! .

وصدر القرار عن لجنة القيد المؤقتة بشكل تـآمري وظـل سراً ، فـالدعـوة الرسمية التي وجهت للأعضاء لحضـور إجتماع الجمعيـة العموميـة قد خلت من أي إشارة لموضوع التوكيـلات هذا ، خشيـة أن يتسرب ذلـك إلى الجبهة المناوئة فتستغله هي الأخرى لصالحها .

وفيما بعد كشفت الحوادث عن واقعة مذهلة ، أكدت أن لجنة القيد كانت نائمة في العسل وأن مستشارها القانوني جهول بالقانون ، ومتواطىء كـأعضائهـا تماماً ، ذلك أن مشروع القانون الذي أعدته الحكومـة كان يتضمن نصـاً صريحـاً يجيز حضور الجمعية العمومية بالتوكيل ، لكنه عند مناقشته إعترضت لجنة الثقافة والإعـلام بمجلس الشعب على هـذا النص لعدم ديمقـراطيته ولأن كـل النقابـات

المهنية الأخرى لا تأخذ بشبيه له ، فألغته ، وهو ما كان يعلمه بالقطع ممثلو وزارة الثقافة في لجنة القيد المؤقتة .

● واستمر الأسلوب الماسوني في العمل يفرض نفسه على كل إجراءات اللجنة ، ففجأة وصلت إلى الأعضاء الذين حصلوا على العضوية ، دعوات لحضور إجتماع الجمعية العمومية الذي حدد له يوم ١٢ يناير ـ ك ٢ ـ ١٩٧٦ ، وصلت الدعوة قبل الموعد المحدد بأسبوع فقط ، وتحدد يوم واحد لفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، يفتح في صباحه ويغلق في مسائه ، ويسبق الموعد المحدد لإجراء الإنتخابات بثمان وأربعين ساعة ، وأكدت هذه السرعة المذهلة والتي لا يوجد لها مبرر حقيقي ، ان هناك قوى رتبت نفسها لأن لديها كل الحقائق والوثائق والمعلومات وأنها تسعى إلى حجب ما لديها عن الآخرين وتريد أن تربكهم وأن تمنعهم من ترتيب صفوفهم أو تنسيق جهودهم ، أو الدعاية لمرشحيهم ، أسبوع واحد بين توجيه الدعوة وعقد الجمعية العمومية ، يوم واحد للتقدم للترشيح ، ويوم واحد للدعاية الإنتخابية ! .

● وربما لم يحدث في تاريخ الديمقراطية أو حتى الفاشية ، ذلك الذي جرى في إجراءات المعركة الإنتخابية من إبتكارات تضيف اسم الأميرلاي « يوسف السباعي » كواحد من المجددين العظام في التاريخ الديمقراطي لكوكبنا ، ذلك أن الخطة التي رسمها لم تكن لتتم فصولاً إلا بحجب أسماء الأعضاء المقبولين عن جماهير الكتاب ، فإعلان الأسماء يعني معرفة المرفوضين ، ويتيح فرصة للجبهة المختلفة معه للقيام بإتصالاتها وتنسيق صفوفها ، ومن هنا لم يكتف الأميرلاي بتلك المواعيد المتعسفة والسريعة ، بل وصدرت التعليمات بعدم إعلان أسماء المقبولين لا في مقر الإتحاد ، ولا في أي مكان آخر ، وكان على العضو الذي لم تصله الدعوة لحضور الجمعية العمومية أن يتوجه إلى مقر الإتحاد ويقدم بطاقته الشخصية للموظف قبل أن يجيبه على سؤاله ، وبرغم أن القانون ينص صراحة على ضرورة إعلان أسماء الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية وجدول أعمالها في مقر الإتحاد قبل إنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل ، فإن هذه الأسماء لم تعلن إلا قبل أربعة أيام فقط ، وبعد أن تسرب إلى وزارة الثقافة

الماسونية في مصر ، خبر بأن الجبهة المناوئة تنوي إبلاغ قسم الشرطة بهذه المخالفة للقانون .

ذلك كله كانت تفعله قوى اليمين .. لكنهم لم يكونوا وحدهم على المسرح ! .

القتال على كل الجبهات :

على الرغم من أننا كنا ندرك ضراوة المعركة ، وعدم التكافؤ بين أطرافها فقد قررنا أن نخوضها ، وكان كثيرون قد مالوا إلى شعار مقاطعة الإنتخابات في ضوء تقدير للموقف قام على ما يلي :

● إن دراسة أسماء أعضاء الجمعية العمومية ـ التي لم نحصل على صورة رسمية منها إلا يوم الجمعة ٩ يناير ـ ك ٢ ـ ١٩٧٦ (أي قبل فتح باب الترشيح بيوم وقبل إجراء الإنتخابات فعلاً بثلاثة أيام) أكدت أن تركيب الجمعية العمومية يعطي أغلبية واضحة وصريحة لليمين المتخلف ، وكان تقدير يوسف السباعي ـ على حد ما صرح به لبعض المقربين منه ـ أنه يثق أن هناك ٣٦ صوتاً فقط ليست مع قائمته وأن بقية أعضاء الإتحاد ـ ٣١٠ ـ معه ! . وبرغم أن هذا التقدير كان مبالغة من الوزير في قوة جبهته فإننا كنا نقدر أن الأغلبية معه نتيجة للأسلوب الرديء وغير العادل الذي أتبعته لجنة القيد ولتقاعس عناصر عديدة من اليسار عن التقدم لعضوية الإتحاد أصلاً .

● إن دخولنا الإتحاد مع إدراكنا بأن الوضع العام يعطي لجبهة اليمين أغلبية لن تكون نتيجته سوى أضفاء شرعية مزيفة ، ويتيح لهم الزعم بأنهم حصلوا على ثقة الكتاب المصريين ، وفازوا في معركة ديمقراطية صريحة .

● إن اليمين موحد ومتجمع ، وصحيح أنه يتحد على أسس أنتهازية ومصلحية لكن هذا لا ينفي أنه قادر على إتخاذ موقف موحد ، بينما يحول دون توحد اليسار خلافات في تقييم الماضي والحاضر ، ومع رقي هذه الإختلافات ، إلا أنها ـ من الناحية العلمية المحضة ـ تضع مصاعب أمام توحده ضد

خصومه ، الأمر الذي يؤشر بإحتمال هزيمته في المعركة الإنتخابية ، ويجعل من خوض هذ المعركة قبول للهزيمة مقدماً ، وتطوع بإضفاء الشرعية على اليمين .

لكن الحوار حول هذه التحفظات أدى إلى القبول بمغامرة دخول المعركة الإنتخابية ، وذلك في ضوء حقائق مضادة صيغت على النحو التالي :

● إنه من الصعب الحكم على طبيعة تركيب الجمعية العمومية ومدى إنتمائها الفعلي ، والشيء المؤكد أن هناك حوالي سبعين عضواً يمكن إعتبارهم كتلة اليمين الضاربة والمسيطرة ، وأن هناك ٥٠ و ٦٠ آخرين يمكن إعتبارهم مؤيدين لقوى اليسار ، وأن هناك فرصة للمناورة بالنسبة لبقية الأعضاء ، يمكن - بتخطيط ذكي للمعركة - كسب العديدين منهم ، بما يكفل فوزاً نسبياً لقوى اليسار ، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن المطلوب إنتخابهم هم ٣٠ عضواً ، وأن المنتظر تقدمهم للترشيح كثيرون الأمر الذي يطرح إحتمالات بتشتت الأصوات ويجعل فرصة الفوز واردة بالنسبة لعدد من اليساريين .

● إن مقاطعة الإنتخابات ، التي سوف تؤدي طبعاً إلى إنتصار اليمين ، لن تجعله يكف عن الزعم بأنه فاز في معركة ديمقراطية تضفي على وجوده شرعية جماهيرية ، إذ سوف يفسر تلقائياً هذه المقاطعة بأنها جبن من اليسار عن مواجهته . وحتى مع التسليم بأن اليمين سوف ينجح في المعركة الإنتخابية فعلينا أن نكبده ثمناً باهظاً لهذا النجاح ، ذلك أن اليمين قد استسهل الإنتصار عن طريق القرارات العلوية والبيروقراطية والإختيار الرسمي ، فقد آن الأوان لكي يعلم هذا اليمين أنه برغم كل ما يملك عليه أن يبذل مجهوداً مضنياً لكي يكسب وينتصر جماهيرياً ، وسوف نلقنه درساً ، إن الإتحاد ليس مجلة يملك الكولونيل وزير الثقافة أن يعزل رئيس تحريرها ويعين أحد سكرتيريه مكانه ، ولكنه منظمة جماهيرية تحتاج إلى مجهود عسير منه لكي ينتصر في معركتها . وقد لخصت في المناقشة رأيي في هذه النقطة مستشهداً بمثل شعبي ،سرعان ما تواتر بعد ذلك ، فكان مما قلت « عليهم أن يدركوا أن لحمنا شديد المرارة » ! .

● إن توحد اليسار ليس قضية نظرية فقط ، ولكنه نضال عملي ، ولو انتظرنا مليون سنة نتناقش خلالها في مسألة الوحدة ، مشاكلها وأسسها

وأبعادها ، فلن نتوحد ، خاصة أننـا ننطلق من مـرحلة تشرذم طـويلة ومريـرة ، وإذن فعلينـا أن نصوغ الخـطوط العامـة لتوحـدنا ، وأن نخـوض معارك جـزئية لإختبارها وتحقيقها وإكتشاف الخطأ والصواب في ممارستنا العمليـة ، وهذا هـو الأسلوب الصحيح للتوصل إلى صيغة للوحدة .

وكان القبول بدخول المعركة ، قبولاً بالقتـال على كـل الجبهات ، وهـو ما يعني الحاجة إلى مجهود ضخم وعنيف ومكثف ، وعمل جمـاعي كان ضـرورياً أن يقـع في البدايـة على عـاتق عدد محـدود . وبشكل تلقـائي ، ودون إتفاق تـطوع البعض ليكونوا قلب الصراع وناره المتوقدة ، وأتاح ذلك إستمرار القتال على كل الجبهات :

● كـانت أولى الخـطوات مبـادرة بحجر اللجنـة المؤقتـة للقيـد إلى القضـاء المستعجل لمساءلتها أمامه عما جنته من آثـام في قبـول الأعضاء ورفضهم ، فبعـد مرور حوالى أسبوع على إعـلان أسماء المقبـولين ، بـدأت أسماء بعض المـرفوضـين تتسـرب ، وكان صعبـاً تحديـد موقف دقيق من هـذا الـرفض ، ذلـك أن حجم المرفوضين لم يكن معروفاً تمامـاً ، وكان هنـاك إتفاق ضمني بـأن التعنت في قبول الأعضاء ، ورفضهم بالجملة يمكن أن يكون مبرراً لإنسحاب المقبولين من الإتحاد ببيان مسبب ، ولما كـان الأسماء التي عـرف أنها رفضت قليلة فقد صعب تحـديد موقف على ضـوء هذه المعلومـات الناقصـة ، وفي مناقشـة بين القصـاص « جميل عطية » وصديق له من المشتغلين بالقانـون ، أفتى الأخير بـأن ما جـرى يمكن أن يكون مبرراً لمقاضاة اللجنة أمام القضـاء ودرست الفكرة بعنـاية ، وحملهـا بعض الذين رفضوا بالفعل الى « أحمـد نبيل الهـلالي » ـ أبرز الـوجوه الـديمقراطيـة بين المحـامين المصـريين ـ فـإنكب عليها يـدرسها في ضـوء القانـون ، ليصـل إلى أن اللجنة المؤقتة قد إرتكبت بالفعل مخالفة صريحة للقانون ، وذلك على النحو التالي :

ـ إن اللجنة المؤقتة للقيد محكومة في آداء دورها بالمادة السادسة من القانون التي تحدد شروط العضوية ، فهي لا تقبل الأعضاء أو ترفضهم خضوعاً لمزاجهـا الشخصي ، ولكنها تطبق القانون .

ـ إن الفقرة هـ من المادة السادسة تنص على أن من شروط القيد أن يكون

للعضو إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية، ولأن اللائحة الداخلية لم تصدر بعد ، إذ تحيل نصوص القانون مسؤولية إعدادها على الجمعية العمومية التي لم تكن قد تشكلت بعد ، فإن مسؤولية وضع القواعد المؤقتة للقبول هي مسؤولية وزير الثقافة نفسه، بمقتضى النص الوارد في الأحكام الوقتية من القانون ، إذ تنص المادة ٧٣ من القانون على أن «يصدر وزير الثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون» . ولكن وزير الثقافة لم يصدر سوى قرار واحد بتشكيل لجنة القيد دون أن يحدد إختصاصاتها ، أو يضع تعريفاً بالمقصود « بالإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب » واغتصبت اللجنة لنفسها حق وضع التعريف .

ـ أنه مع التسليم بحق اللجنة في وضع التعريف فإنها لم تطبقه بشكل صحيح ، ورفضت أعضاء ينطبق عليهم تعريفها القاصر .

ـ إن الإحتجاج بنص المادة ٧٢ من القانون التي تقول « وعلى مجلس الإتحاد المنتخب لأول مرة يعيد النظر من تلقاء نفسه في طلبات القيد التي رفضتها اللجنة المؤقتة ، ويخطر أصحاب الطلبات بنتيجة إعادة النظر في طلباتهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » ، كدليل على أن الرفض لا يترتب عليه إساءة للمتقدم ولا يعصف نهائياً بحقه في القبول ، احتجاج ضعيف ، ذلك أن عدم قبول العضو يحرمه من فرصة حضور الجمعية العمومية الأولى ، ويحرمه من ترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة ، كما يحرم المرشحين الآخرين فرصة الحصول على صوته .

وفي ضوء هذه الدراسة طرحت عدة بدائل قانونية ، رأينا أن الممكن والفعال منها هو رفع دعوى أمام القضاء المستعجل ، بطلب وقف إجراء الإنتخابات وتشكيل لجنة محايدة من كل من « نجيب محفوظ » و « حسين فوزي » « زكي نجيب محمود » و « يحيى حقي » و « لويس عوض » تتولى فحص إنتاج المرفوضين لتحديد مدى إنتمائه للأدب . ولإدراك « نبيل الهلالي » لأهمية القضية ، تفرغ لها وسارع بإعداد عريضة الدعوى وتحددت بها بالفعل جلسة بتاريخ ١١ يناير (ك ٢) ١٩٧٦ .

وقد رفعت القضية بأسماء عدد من المرفوضين هم : **أحمد الحوتي (شاعر) جميل عطية إبراهيم (قصاص) عبده جبير (قصاص) فكري النقاش (قصاص) زين العابدين فؤاد (شاعر) كمال رفعت (كاتب) أمينة النقاش (كاتبة) لطفي واكد (كاتب) يونس الخضراوي (قصاص) نادية عبد المجيد (كاتبة مسرحية) رشدي أبو الحسن (كاتب) محمد عودة (كاتب) حسين عبد الرزاق (كاتب) عبد القادر شهيب (كاتب) وصلاح عيسى** . وتضامن من معهم عدد من الأعضاء الذين قبلوا فعلاً وبعضهم من الذين رشحوا أنفسهم لمجلس الإدارة ، كان منهم : **جلال الغزالي وفتحية العسال.وعبد الله الطوخي وعلي سالم ومحمد مستجاب ومحمود دياب ومصطفى درويش وفريدة النقاش وسليمان فياض وسمير عبد الباقي** وآخرين .

وفي الجلسة كشف الطرف الآخر عن طبيعته عندما لقن محاميه أحمد مختار قطب نفس العبارات التي تعوَّد اليمين المصري أن يستخدمها لكسب معاركه ، وهكذا وقف المحامي ليحاول إضفاء طابع سياسي على القضية ، مستثمراً جو العداء الهستيري للشيوعية ، للتأثير على القضاء وإرهابه ، فذكر أن المرفوضين ينتمون إلى تيار سياسي كان له من يمثله في لجنة القيد المؤقتة ، التي ضمت ممثلين لليسار دافعوا عن قبول من قُبل منهم ، وأنهمْ رُفضوا لعدم إنطباق شروط القانون عليهم . واحتج « **أحمد نبيل الهلالي** » و « **عبد الله الزغبي** » محاميا المرفوضين على كلام « **مختار قطب** » ذاكرين أنها محاولة لإرهاب القضاء وتخويفه .

وبرغم أن القاضي قد علق بأن القضاء لا يُرهب ، فإن الحجر الذي ألقاه « **مختار قطب** » قد أحدث تأثيره ، إذ شعر القاضي أن المسألة معقدة ، فأصدر حكمه بعدم الإختصاص ، وهو حكم محايد لا ينتصر لأحد طرفي الخصومة ، ولكنه نوع من الهروب من إصدار حكم في الموضوع . وقد بررت حيثيات الحكم سبب إصداره ، فذكرت أن القضاء المستعجل مختص فقط بالنظر في المنازعات التي يكون هناك خوف من ضياع أصل الحق ، وأن هذه الحالة غير متوفرة لأن المرفوضين لهم حق الطعن في قرارات لجنة القيد المؤقتة أمام مجلس

إدارة الإتحاد عند إنتخابه . وتناسى الحكم أن أصل الحق المهدد بالضياع هو أن قرار لجنة القيد بالرفض ، يحول بين المرفوضين وبين ممارسة حقهم في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة . وهو الأساس الذي قررنا أن نستأنف الحكم إستناداً إليه .

● على أن الفترة بين الأعداد لرفع الدعوى وبين صدور الحكم الإبتدائي فيها ، قد كشفت عن رد الفعل المباشر لها في صفوف جبهة اليمين ، فعندما قدم طلب الدعوى إلى الشاعر « نجيب سرور » ، وقع متحمساً ، وبلغ من فرط حماسه أن أصر على أن يحصل على توقيع الشاعر « صلاح عبد الصبور » - رئيس تحرير مجلة الكاتب الأميرية[٢] - عليه ، وكانت خيبة أمل « نجيب سرور » بالغة عندما فشل في الحصول على هذا التوقيع ، لكن « عبد العزيز صادق » - مدير تحرير الكاتب - رفض أن يوقع وإكتفى بنقل صورة الدعوى ، فوصلت إلى الجبهة الأخرى ، وأحدثت ذعراً بالغاً ، ففي مساء اليوم التالي فوجئت برسالة شفهية حملها إلى صديق مشترك من الأستاذ « سعد الدين وهبه » وكيل وزارة الثقافة ، وكان نص الرسالة أن « سعد وهبه » مفوض بإنهاء الأزمة التي ترتبت على عدم قبول بعض الأعضاء . ولظنه أنني الذي أتزعم دفع غير المقبولين إلى مقاضاة الإتحاد ، فهو بيدي « إستعدادهم » لقبولي الآن وفوراً ، مقابل التنازل عن القضية .

وبذلت مجهوداً عنيفاً للسيطرة على إنفعالاتي ، متسائلاً عن الوسيلة التي سأقبل بها الآن وفوراً - وقد أنهت لجنة القيد المؤقتة أعمالها وأصدرت قراراً برفضي ، وكان الرد أنذلك ممكن بالعديد من الوسائل ، وعلمت أن الوعد مبذول لي وحدي ، وأن على أن أستخدم « نفوذي » لدى الآخرين ، لكي يتنازلوا هم أيضاً عن القضية على وعد بأن يقبلوا فيما بعد .

---

(٢) أطلق هذا الإسم على مجلة « الكاتب » ، بعد الإستقالة الجماعية التي قدمها مجلس تحريرها ، وعلى رأسه « أحمد عباس صالح » ، بسبب أصرار وزير الثقافة « يوسف السباعي » على التدخل في تحريرها ، وقد تقرر على إثر ذلك تحويل المجلة إلى مجلة أدبية ، وقبل الشاعر « صلاح عبد الصبور » أن يتولى رئاسة تحريرها ! .

أدركت أنني أمام عرض صريح بالرشوة سوف ينفذ بالتزوير ، وفي سرعة أعلنت قبولي للعرض ، وإستعدادي للإنسحاب من القضية مقابل « الرشوة » التي وعدوني بها ، وقبلت الإجتماع بالأستاذ « سعد الدين وهبه » في الصباح للحديث في التفاصيل .

كنت قد وصلت إلى واقعة يمكن أن تُثبت للقضاء مدى القدرة على التزوير الصريح والقبيح ووسائل الرشوة والإفساد التي يعملون بها : أن أسايرهم أن يتورطوا في تزوير محاضر لجنة القيد ثم أقودهم ببرهان صريح إلى القضاء . وفي يدهم أسلحتهم الفاجرة واللاأخلاقية .

لكن « سعد الدين وهبه » الذي لا يخلو من ذكاء مقتدر ، والذي تكونت لديه صورة لي من تعامل سابق لنا معه أثناء أزمة « الكاتب » ، شك في قبولي السريع هذا ، ووجده على الأرجح متناقضاً مع الفكرة التي تكونت لديه عني ، فاستنتج أن وراء هذا القبول السريع مناورة خشي آثارها .

وعندما قابلته في الصباح عرض عرضاً آخر تماماً ، يتناول المشكلة من جذورها ، كما قال . وإستند العرض الجديد على إتفاق لتوزيع مقاعد مجلس إدارة الإتحاد بين اليمين واليسار ، على أساس أن تخصص عشرة مقاعد لليسار ، وعشرة مقابلهم لليمين ، بحيث تخصص المقاعد العشرة الأخيرة لعناصر من الرواد أو من المقبولين من الطرفين ، لإكمال المجلس إلى ثلاثين عضواً كما ينص القانون . . واستكمل بحث هذا العرض في نفس اليوم في إجتماع حضره من جانبنا كل من « د . لطيفة الزيات » و « فريدة النقاش » و « مصطفى درويش » و « سمير عبد الباقي » و « صلاح عيسى » ، وحضره « وسيطاً » عن الطرف الآخر ، « سعد الدين وهبه » ، ويبدو أن إتفاق مسبق بيننا أن نرنا المناقشة معه بحيث نحصل على العرض متكاملاً ، ومن خلال المناقشة إستطعنا أن ندفع « الوسيط » خطوات إلى الخلف فتبلور العرض فيما يلي :

ـ عشرة مقاعد لنا ، رفضنا أن تتدخل الجبهة الأخرى في إختياراتنا بشأنها ، وكان « سعد وهبه » قد إقترح أن تتضمن مقاعدنا أسماء «عبد الرحمن الشرقاوي » و « ادوار الخراط » ومع تقديرنا لهما ، فإن الحوار كله كان يدور

حول إستقلالية الإتحاد عن أجهزة وزارة الثقافة ، ولما كانت علاقات الصداقة والعمل بين الشرقاوي والخراط وبين وزير الثقافة تجعلها يقفان موقفاً محايداً في الصراع بين المثقفين وبين الوزارة بشأن هذه النقطة فقد رفضنا تضمينهم قائمتنا ، وأن أسعدنا أن يعتبرا من العناصر المقبولة من الطرفين .

ـ عشرة مقاعد للجبهة الأخرى تختارها بملء حريتها .

ـ عشرة مقاعد لعناصر مقبولة من الطرفين إتفق على أن تخصص لكل من : توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وزكي نجيب محمود وفؤاد زكريا وعبد الرحمن الشرقاوي ويحي حقي وإدوار الخراط .

وثار النقاش بعد ذلك حول توزيع مناصب هيئة المكتب ، ولما كان هناك شبه إتفاق على أن يكون « توفيق الحكيم » هو رئيس الإتحاد ، فقد دار الخلاف حول توزيع منصبي نائب رئيس الإتحاد ، والسكرتير العام ، وأعلن « سعد وهبه » أن « يوسف السباعي » سوف يرشح نفسه نائباً لرئيس الاتحاد ، وقد اعترضنا على ذلك في البداية ، وأكدنا انه كان ينبغي على الوزير أن يستشعر الحرج فلا يرشح نفسه أصلاً ، خاصة وأن القانون يعطيه حق الإعتراض على نتائج الإنتخابات ، ويمنحه سلطات واسعة على أعماله ،وهي سلطات ينبغي أن تحول بينه وبين ترشيح نفسه لكيلا يكون في موضع الخصم والحكم في آن واحد .

وإذ كان هناك إصرار من الوزير على ترشيح نفسه ، فقد إنتقلنا إلى الإصرار على أن يكون السكرتير العام من إختيارنا ، لنوازن السلطات التي ستحرك الإتحاد ، كما أصررنا على أن تكون لجنة القيد الدائمة من عناصر محايدة ، ورشحنا لها أعضاء من الرواد . وأخذ النقاش حول إسم السكرتير العام وقتاً طويلاً ، إلى أن تنبهنا إلى أن « سعد وهبه » يريد المنصب لنفسه ، وقد عبرنا له عن تقديرنا ، وإن كنا قد إعتذرنا عن قبول ترشيحه لهذا المنصب ، بحكم عمله كوكيل لوزارة الثقافة ، إذ أن ذلك يفقد الإتحاد إستقلاليته ، خاصة وأن الوزير يصر على أن يكون نائباً للرئيس . وهي نقطة ظلت غير محسومة في أثناء النقاش .

وكان كل ما طلبته الجبهة الأخرى هو التنازل عن القضية التي رفعها

المرفوضـون على أسـاس أنهم سيقبلون في أول جلسة من جلسـات مجلس الإدارة الجديد ، وأنْ تشكيل المجلس بمقتضى هذا الإتفاق سيكون متـوازناً ممـا يمنع أيـة محاولة للتعنت في حالة إختلال التوازن .

وعند مناقشة ضمانات هذا الإتفاق ، رؤي أن تتقدم كـل جبهة بكـل من تريد ترشيحه على أن يتعهد مسؤولـون فيه بـالحصول عـلى تنازلات من الأعـداد الزائدة من مرشّحيها بعد إغلاق باب الترشيح .

ونوقش العرض في جلسة عقدت في مسـاء نفس اليوم بمنـزل « الدكتـورة نوال السعداوي » وحضرها عدد كبيرمن المهتمين بشؤون الإتحـاد ، من المقبولـين والراغبين في ترشيح أنفسهم ، ومن المرفوضـين ، وأوضح الـذين حملوا العرض أنهم في مناقشتهم مع « سعد وهبه » لم يقبلوا شيئاً ، ولكنهم تناقشـوا معه بهـدف الحصول على أقصى تنازلات ممكنة ، لمعرفة قوة الطرف الآخـر ، ومدى تمـاسكه وأهدافه من هذا العرض الغريب . وأنهم أوضحوا له بجلاء أنهم غـير مفوضـين في قبـول شيء أو حتى في التفاوض معـه ، وأنهم مستمعـون ، ومستفسـرون لا أكثر ولا أقل . وعند المناقشة في الأمر ، أثيـرت مجموعـة من الحقائق عـلى النحو التالي :

● إن العـرض جاء إنـطلاقاً من ذعـر الجبهة الأخـرى برد الفعـل العنيف الذي تمثل في ميلاد الإتحاد وسط عواصف من القضايا والمشاكـل . ومع إدراكنـا أن ذلك يعكس ضعف هذه الجبهة ، فـإن علينا ألا نبالـغ في قوة الســلاح الذي تمتشقـه ، فالصـراع القانـوني ، صراع طـويل ومـزعج ويمكن ـ بسبب الـظروف الخاصة في مصر ـ أن يكون قليل الجدوى .

● إن العرض ينبغي أن يوزن في ضوء الحقائق الموضوعية ، وعلينا أن نقر منذ البداية أن التحكم في تركيب الجمعية العمومية وخطة المقـاطعة قـد أدتا إلى ضعف كتلتنـا الإنتخابيـة في الجمعية العمـومية ، وهـذا كله يعني أن علينا نقـدر موقفنا على ضوء أن مـا هو معـروض علينا الآن ، هـو أفضل بكثير مما يمكن أن نحصـل عليه لـو خضنا المعـركة بـالفعل . وأنـه إتفاق لتقسيم المقـاعد في ضـوء

حساب إفتراضي لقوة كل تيار ، وليس تحالفاً سياسياً ، ولا جبهة ، ولا إتفاق على أي برنامج مشترك بيننا وبين الجبهة الأخرى .

● ومن ناحية أخرى فإن إمكانيات تنفيذ العرض ـ لو وافقنا عليه ـ صعبة بل ومستحيلة ، فمع أن هناك تكتلاً رئيسياً نمثله إلا أنه من الصعب أن نزعم أننا قادرون على التحكم في الجميع ، أو منع من يريد من ترشيح نفسه ، فمع أن هناك أعداداً تتقارب فكرياً بحيث يمكن أن تصنف كلها في تكتل اليسار ، إلا أن هذا التكتل لا يمثل حزباً ولا جمعية ثقافية تستطيع أن تلزم أعضاءها بقبول قرارها .

● إن قبول العرض ـ مع كل المحاذير التي سنضعها عليه ـ سيعطي أيحاء بأننا نتفق مع وزارة الثقافة ، وسيخلق مجموعة من ردود الأفعال الضارة في الوسط الثقافي ، وخاصة لدى العناصر التي لم تتقدم لعضوية الإتحاد لسبب أو لآخر .

وقد طالت المناقشة في الأمر ، وكنت مع الذين مالوا لقبول العرض ، منبهاً أن هذه ليست آخر معارك الإتحاد ، وأن قضيتنا الآن هي الوصول إلى مجلس إدارة متوازن ، يمكن أن يتيح دخول أكبر عدد من الأعضاء ويتيح لنا في المستقبل أن نصارع ومعنا قواتنا الحقيقية ، إلا أن الحجج التي طرحها الزملاء أثناء النقاش أقنعتني .

● وبرفض العرض بدأ الإعداد للمعركة الإنتخابية وكان ذلك ليلة فتح باب الترشيح ، فاتفق على عدد من الأسماء تقدم بها من كتلتنا ، وعدد آخر قررنا أن نساندهم إنتخابياً من عناصر اليمين المستنير . . وهكذا ضمت قائمتنا كل من :

توفيق الحيكم ـ حسين فوزي ـ عبد القادر القط ـ سعد الدين وهبه ـ رجاء النقاش ـ فريدة النقاش ـ عبد المنعم تليمه ـ فؤاد حجازي ـ محمد يوسف ـ زكي عمر ـ فتحي العشري ـ علي سالم ـ فاروق خورشيد ـ فتحية العسال ـ عبد الله الطوخي ـ د . لطيفة الزيات ـ جلال العشري ـ إبراهيم أصلان ـ توفيق حنا ـ د . نوال السعداوي ـ محمود دياب ـ سليمان فياض ـ أحمد الشيخ ـ صنع الله إبراهيم ـ بهاء طاهر .

وهكـذا بات واضحاً للكل أننـا نسعى لأن يكون الإتحـاد تمثيـلاً حقيقياً وجـاداً لكل المثقفين المصريـين ، وفيها بعـد علمنـا أن أحـد كبـار رجـال الأمن المكلفين بتتبع المعركة الإنتخابية قد أبدى دهشته عند قـراءة القائمـة ، وإعتبرهـا منـاورة بارعـة من قوى اليسـار . وإستطعنـا أن نرتب مجمـوعـة من الإجـراءات رأيناها ضرورية لكي تأخذ المعركة الإنتخابية طابعاً ديمقراطياً حقيقياً ، فقررنا أن تشكل لجنة للدعاية وأن تستخدم الملصقات ، وأن نخوض المعركة تحت مجموعـة شعـارات ديمقراطيـة سياسيـة ومهنية تنصب كلهـا في مقولة « نحـو إتحـاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

لم يكن قبولنا لدخول الإتحاد أصلاً ، ولا دخولنا المعركة الإنتخابية ، قبولاً للقانون ، أو موافقة على ما يجري في السـاحة الثقافيـة ، ولا كفاً عن النضـال من أجل هدفنا ، ولكنه كان معركة حقيقية ، رأيناها أفضل من الجلوس على المقاهي للثرثرة ، وأصدرنا ـ فيها بعد ـ بيـاناً إنتخـابياً لايقـل في إدانته لكـل ما يجـري في السـاحة الثقافية عما أصدره غيرنا . كنا قد شرعنا أسلحتنـا الحقيقية : وحـدت . عملنا الجمعي ، برنامجنا العملي ، كنا ندرك منذ البداية أن المعركة طويلة وشاقـة وعسيـرة ومريـرة ، جزء من معـركة وطن وشعـب ، وليست عمليـة تَطَهُّـر نفسي بالثرثرة ، وأصدار بيانات الإدانة .

حتى تلك اللحظة كان اليمين مصراً على إستخدام سلاحه الفاجر ، وكنـا نملك سلاحنا القادر ! .

يوم التوكيلات :

وجاء اليوم المجدد لإجراء الإنتخابات . . كانوا قد حشدوا كـل ما لـديهم من سلاح فاجـر وقادر . عـلى البـاب الـرئيسي للمجلس الأعلى لـرعايـة الآداب والفنـون ـ حيث تقرر أن تجتمـع الجمعية العمـومية التـأسيسية ـ وضعـوا موظفـاً ومنضدة ، وإتبعوا أسلوبـاً يمنـع أي من غـير الأعضـاء من الـدخـول ، وخـاصـة المرفوضـين ، ومـع ذلـك أمكن لبعضهم أن يتسلل ، وفي فنـاء المجلس بـدأت المداولات السريعـة حول المـوقف ، ولأن الجبهة الأخـرى لم تكن مُحْكَمة تمـاماً ،

فقد تسرب من بين صفوفها نبأ يقول بأن هناك سبعون من أنصارها يحملون توكيلات عن سبعين آخرين للإدلاء بأصواتهم نيابة عنهم ، كان معنى هذا أن هناك ١٤٠ صوتاً من الحاضرين ـ ولم يكن عددهم يصل إلى المائتين ـ مضمونةً لإحدى الجبهات ، وتقرر أن يثار الموضوع في بداية إجتماع الجمعية العمومية ، وتوقعنا أن يحال بيننا وبين إثارة هذه المسألة بزعم الإلتزام بجدول الأعمال ـ فاتفقنا على أن يثير الكاتب المسرحي « محمود دياب » المسألة طالباً « نقطة نظام » . وأثبتت تجربة الجلسة أن الطرف الآخر يمكن أن يكشف ويدان حتى بنصوص قانونه المزيف الذي وضعه ، فقد أمكن لنا أن نكشف ثم نشير في الجلسة نفسها المخالفات التالية :

● وقع الشاعر « كمال إسماعيل » في كشف الحضور باسم الكاتب « أحمد بهجت » ، واكتشف الواقعة القصاص والروائي فؤاد حجازي من أدباء المنصورة ، فأخطر « سعد الدين وهبه » وكيل وزارة الثقافة وعضو لجنة القيد الذي تأكد من صحة الواقعة بنفسه .

● عند دخول القصاص « الداخلي طه » إلى مكان الإجتماع تقدم منه أحد منظمي الحملة الإنتخابية للجبهة الأخرى ، وقدم له توكيلاً مكتوباً من أحد الأعضاء ، وموقع منه من « الداخلي طه » بقبول التوكيل ، وأرفق بالتوكيل قائمة إنتخابية طلب منه إعطاء صوته لها . وقد أثار الداخلي هذه الواقعة عند إنعقاد الجمعية فأحدثت صدى واسعاً .

● ثبت أن معظم التوكيلات غير معتمدة ، وأنها موجهة من أشخاص بعضهم في حالة صحية لا تمكنهم من الكتابة أصلاً ، وخاصة من كانوا يعالجون خارج البلاد ، مثل الشاعر « صالح جودت » والروائي « محمد جلال » ، كما لوحظ أن الجبهة الأخرى قد حصلت على حق صرف توكيلات لنفسها عن كل عضو يعمل خارج البلاد . وفضلاً عن هذا فإن معظم كبار الكتاب اليمينيين لم يحضروا إكتفاء بإرسال توكيلات ، فقد تغيب عن الإجتماع الأساتذة « إحسان عبد القدوس » و « أحمد بهجت » و « موسى صبري » و « أنيس منصور »

و « صلاح عبد الصبور » و « يوسف السباعي » ، و « د . رشاد رشدي » إكتفاء بإرسال توكيلات عن أنفسهم .

● وقد ثبت للجميع عندما أثار « محمود دياب » قضية التوكيلات ، مدى الحساسية التي ينظر بها اليمين إلى الموضوع من رد الفعل العصبي والمتوتر الـذي تصـرف به بمجـرد طرحـه للنقاش ، إذ أصـر « ثروت أبـاظـة » ، و « د . عبـد العزيز الدسوقي » ـ وكانا جالسين على المنصة بحكم عضـويتها في لجنـة القيد ـ على قانونية التوكيلات ، وفسر « د . الدسوقي » إثـارة الموضوع بأنه شغب ، من مجموعة معروفة تنتمي لتيار معروف وقال بالنص « لقـد لجأوا للقضـاء فخذلهم ـ مشيراً بذلك إلى الحكم الإبتدائي في القضية الذي كان قد صـدر قبل الإجتمـاع بيوم واحد ـ ولا مانع من أن يلجأوا للقضاء مـرة أخرى . . ولكنـنـا قادرون عـلى أن نقمع ، وسنقمع بشدة أي محاولة . . . » .

وأكد « الدسوقي » أن قوانين كافة النقابـات المهنية تبيـح حضور الجمعيـة العمومية بالتوكيلات ، فطلب العديد من الأعضـاء ـ وخاصـة الصحفيين منهم ـ الإستمـاع إلى شهـادة « عبـد المنعم الصـاوي » نقيب الصحفيـين ـ الـذي كـان حـاضراً الإجتمـاع بصفته عضـواً بالإتحـاد ـ وتطلب الأمـر مجهوداً حتى تمكن من الإدلاء بشهادته ، فأكد بها أن النقابات لا تعرف التوكيلات في إنتخـاباتهـا ، بل إن قانون نقابة الصحفيين ينص على معاقبة العضو الذي يتخلف عن حضور الجمعية العمـومية دون عـذر مقبول . وعنـد ذاك قال « الـدسوقي » : ولكن هـذا اتحـاد وليس نقـابـة . وأستفـز هـذا التقلب في آراء الـدسـوقي ، « عبـد الـرحمن الشرقاوي » ـ الذي كان يجلس على المنصة بصفته عضواً هو الآخر بلجنة القيد ـ فراجع نص القـانون وقـرأ المادة الأولى منـه التي تقول « تنشـأ في جمهوريـة مصر العربية نقابة تسمى إتحاد الكتاب» . وتقدم « أحمد حروش» من المنصة ليسأل سؤالاً واضحاً وصريحاً عن عدد التوكيلات . لكن أحداً من الجالسين على المنصة لم يرد على سؤاله ، فكرره أكثر من مـرة، إلى أن أعلن « ثروت أبـاظة » وهـو مكره أن عـدد الحاضـرين ٢٤٦ ومنهم ٤٦ يحملون توكيـلات (الـرقم الصحيـح هـو ٧٠ توكيلاً) .

عنـد ذلك كان معظم الجالسين في القاعة قد شمـوا رائحة غير طيبة في موضوع التوكيلات ، قـال حروش « ٤٦ . . كنت أظن أن عـدد التـوكيلات ثلاثـة . . أربعـة . . ولكن ٤٦ . . صـدقـوني . . بغض النظر عن صلاحية التوكيلات من عدمه . . أقول لكم . . هذا الرقم يبعث في نفسي الريبة . . » .

كانت جبهة (الدسوقي / أباظة) قد بذلت كـل جهدهـا لتمريـر موضـوع التوكيلات : هددت بالقمع ، وأثارت الشغب ، ورفعت الأصوات . لكن ذلك كله ووجه بتصرفات جيدة من معظم زملائنا ، فخلف المنصة كـان يقف الكاتب المسرحي « إسماعيل العادلي » والقصاص الفنان « عز الدين نجيب » يراقبان مـا يجري ، وفي القاعة كان الشاعر « سمير عبد الباقي » والناقـد « فتحي العشري » والقصاص « فؤاد حجازي » يتصدون لأية محـاولة يبـذلها الـطرف الآخر لتمرير الموضوع بالصوت العالي ، أو بسوء الأدب أو بـالتطاول ، فبـرهنوا لهم عـلى أننا نملك في الوقت المناسب إستخدام هذه الأدوات نفسها .

وكشف اليمين عن لا أخلاقيته وتعصبه عنـدما تقـرر أن تؤخذ الأصـوات بالنداء بالإسم على أقرار مبدأ التوكيلات أم لا ، وكان الدكتور « نعيم عطية » - وهو مستشار في مجلس الدولة - قد لفت النظر إلى نقطة هامـة ، هي أن القانـون ينص على أن تنهي لجنة القيد أعمالها بعد إنقضاء ثلاثـة شهور عـلى أول إجتماع لها ، وذكر الدكتور نعيم أن اللجنـة - كما ذكـر رئيسها في ٣٠ سبتمبـر (أيلول) وآخرها في ١٢ ديسمبـر (ك ١) (١٩٧٥) وهو مـا يعني أنها خالفت القـانون ، وطلب رأي المستشار عضو اللجنة في هذه المخالفة القانونية ، ولكن أحداً لم يعن بالرد على هذه النقطة .

وعندما بدأ التصويت على موضوع التوكيـلات ، ونودي عـلى إسم « يحيى حقي » ، وقف في مكانه ، وطلب كلمـة قبل الإدلاء بـرأيه ، وإعتـرض البعض على أساس أن باب المناقشة قد أغلق ، ولكن آخرين صفقوا مبدين إستعدادهم لسمـاع يحيى حقي - لمكانتـه الأدبية وريـادته وأبـوته لأجيـال من الأدباء ، وقـال رئيس الجلسة ورئيس لجنة القيد المؤقتة ، د . مهدي علام :

- إن لكل قاعدة استثناء ، ويحيى حقي هو الإستثناء من كل قاعدة .

وتقدم الرجل العجوز ـ الذي جاوز السبعين والذي تجشم مشقة الحضور في حين لم يحضر عشرات ممن هم أحدث سناً وأوفر صحة ، ـ نحو المنصة ليتكلم ، ولكن اليمين الذي كانت نتيجة التصويت على موضوع التوكيلات قد أصبحت ضده ، كان قد فقد كل قدرته على ضبط نفسه ، فظن بعض الأغبياء من صفوفه ، أن الرجل سيتقدم ليثير إشكالاً ، خاصة أنه ذكر قبل التقدم للمنصة أنه يود أن يسأل سؤالاً يتعلق بما أثاره الدكتور « نعيم عطية » ، الأمر الذي ازداد معه توتر اليمين ، فهجم « د . حسين فوزي النجار » على « يحيى حقي » يخطف الميكرفون من يده ، ودفعه « عبد العزيز الدسوقي » بعيداً ، وكاد الرجل العجوز يقع على الأرض ، وأثار هذا عطف كثيرين من قوى اليسار ، فسارعوا ملهوفين إلى المنصة يحمون إستاذاً جليلاً له تاريخه وله مكانته . وإندفع « رجاء النقاش » من الصفوف الأولى حيث كان يجلس فأحاط « الدسوقي » بذراعيه مانعاً إياه من مواصلة تهجمه على « يحيى حقي » ، وإندفع « أحمد حروش » من آخر القاعة ليعنف « حسين فوزي النجار » بشدة معترضاً على موقفه ، صارخاً فيه أن من كان مثله لا ينبغي أن يتطاول على من كان في مكانة « يحيى حقي » ، وحسم هذه الضجة إرتفاع صوت « إسماعيل العادلي » منبهاً إلى إختفاء الورقة التي كانت الأصوات حول موضوع التوكيلات تدون فيها ، وهو ما أعاد الهدوء إلى القاعة ، إلى أن اكتشف الجالسون أن المستشار عضو اللجنة المؤقتة ، قد فر بالورقة حرصاً عليها من التمزيق ، ثم تبعه أعضاء اللجنة حيث عقدوا إجتماعاً مطولاً ، لبحث الموقف في ضوء ما كشفت عنه نتيجة التصويت من أغلبية واضحة وقفت ضد مبدأ التوكيلات وعادت لجنة القيد بعد أكثر من ساعة ، لتعلن أنها قررت بالأغلبية ونتيجة لرفض الجمعية العمومية لمبدأ التوكيلات تأجيل إجراء الإنتخابات أسبوعين ، حتى تتاح الفرصة لمن أعطوا غيرهم توكيلات ـ وهم لا يعلمون بعدم قانونيتها ـ للحضور بأشخاصهم .

وفيما بعد عرفنا أن « عبد الرحمن الشرقاوي » قد إعترض على تأجيل الإنتخابات ، وأنه أدرك أنها مناورة ، وقد روى بعض المتصلين به ، أنه سمع « سعد الدين وهبه » يتصل بيوسف السباعي ويعلن له أن « الشرقاوي » قد

خانتنا وانضم إلى اليسار ، وأن هناك كارثة حدثت ، وأن الوزير هو الذي أشار بتأجيل الإنتخابات ، بعد محاولة فاشلة لإستحضار عدد من قوات وزارة الثقافة التي كانت قد بقت في منازلها ، وأعطت توكيلات للصبيان من أتباعها وذيولها ، فجاء « صلاح عبد الصبور » ، وبدأ التفكير في تدبير سيارات لإستحضار الباقين، لكنه كان واضحاً أن الوقت لن يسعفهم من هنا فضلوا تأجيل الإنتخابات .

وكان خطؤنا الكبير أننا لم نعترض على قرار اللجنة بتأجيل الإنتخابات ، الذي كان مناورة إنتخابية ، إذ رأى اليمين أنه وقد هزم في معركة التوكيلات ، فسوف يخسر المعركة الإنتخابية بالقطع إذا أجريت الإنتخابات في اليوم نفسه ، ذلك أن هناك حوالي سبعين صوتاً مضمونة له سوف تلغى ، كما أن الوسط كان قد أصبح ضده نتيجة لسلوكه المزري . وكان مفروضاً أن نتصدى لقرار اللجنة ونرفضه ، ولكن مجموع الحاضرين كان قد أُجْهِد تماماً بعد سبع ساعات متصلة ، منها ثلاث في مناقشات عنيفة، وكانت الساعة قد وصلت إلى الرابعة . وبرغم أننا كنا نتصرف بشكل جماعي ، إلا أن ذلك كان بصورة تلقائية ، ورد فعل مشترك للموقف ، إذ لم نكن قد إتفقنا على قيادة نعطيها سلطة التصرف في المواقف الطارئة .

برغم كل شيء كنا قد إنتصرنا بالفعل عليهم ، فبرغم قلة عددنا ، إستطعنا أن نضعهم في موقف الدفاع ، وقد شعروا بعدها بهزيمة منكرة ملأت حلوقهم شجى ، كنا قد سجلنا عليهم أنهم مزورون يسعون لإنتصار رخيص ، وعن طرق غير ديمقراطية ، وفي حين أرادوا أن يصوروا أنفسهم بصورة المتصدي للشغب ، بدوا هم المشاغبين والمتطاولين .

كان يوم رائعاً بالنسبة لنا ، أكدت وقائعه أن السلاح اليميني الفاجر يمكن أن يهزم بالإخلاص والصدق ، وأن الذين يعيشون بالرشوة والإفساد ، وتجنيد الجائعين للشهرة أو للنشر أو للمال أو للمكانة ، لا يستطيعوا أن يستمروا طويلاً إلا باستثمار أخطائنا وتفتتنا ، وعدم قدرتنا على تحديد مكمن الضربة الحقيقية ! .

خطوتان للأمام : بيان وبرنامج :

خلال الأسبوعين اللذين فصلا بين يوم التوكيلات وبين إجراء الإنتخابات بالفعل ، كنا قد رتبنا أمورنا بحيث يستمر نشاطنا لـلإعداد للمعـركة ، عـلى أن نستفيد من دروس المرحلة الأولى منها . وعند تقييم مـا جرى ، كـان هناك رأي بأنه أيجابي بشكل عـام ، وأن الذين قـاموا بـالأدوار التنفيذيـة لما خـططناه ، قـد تصرفوا بشكـل سليم ، ومارسـوا مسؤولياتهم بإيجابية ، وخاصـة هؤلاء الذين كلفوا بالتصدي لشغب الطرف ، الآخر ومواجهة إرهابه ، في حين رأى آخرون أن ما جرى قد تضمن بعض التجاوزات .

عـلى أن النقطة التي أثـارت النقاش ، كـانت رأياً طـرحه النـاقد « رجـاء النقاش » بأن ما جرى ، يتطلب منا أن نندفع إلى موقف محدد وصريح نبلور فيه موقفاً حاسماً مما يجري في الحياة الثقـافية في بـلادنا ، من تـدهور النشـر والمسرح والسينما وإنحطاط الثقافة بشكل عام ، ورداً على ما قاله « رجاء » نبه آخرون أن إنتصارنا في معركة جزئية لا ينبغي أن يدفعنا إلى المبالغة في تقدير قـوانا ، كـما أن هزيمتنا في هذه المعركة لا يجب أن يفت في عضدنـا ، وأمكن في النهايـة التوصـل إلى بعض القرارات الهامة :

● فقـد قررنـا أن ندخـل تعديـلات على قـائمتنا الأولى ، فنستبعـد منهـا العناصر التي أثبتت معركة التوكيلات أنها عـاجزة عن الـوقوف مـوقفاً ديمقـراطياً بسيطاً في قضية لا إشتباه فيها مثل مسألة التوكيـلات ، وعند تـطبيق هذا القـرار إستبعـدنا من القـائمة كـل من « سعد الـدين وهبـه » و « د . حسـين فـوزي » (صاحب سندباد مصري) إذ أدليا بصوتيهـما في صف إقرار مبـدأ التوكيـلات . وكان الأول قد ضُمَّ إلى قائمتنا ، عـلى أساس أننـا لسنا ضـد أن يكون من بـين أعضاء مجلس الإدارة أحد موظفي وزارة الثقافة الكبار ، وأن « سعد وهبه » يعد أفضلهم من وجهة نظرنا . وضـم الثاني إلى القـائمة لقيمتـه الثقافيـة والفكريـة ، ولكن مـوقفهما المسـاند للتـوكيـلات جعلنـا نغـير رأينـا فيهـما . وكـان عـدد من الحاضرين قد إعترض على هذا الشطب على أسـاس أن هذين قـد ضُمَّا للقـائمة كحلفاء ، وباعتبـارهم أفضل من غيـرهم ، وليس باعتبـارهما من اليسـار ، وأن

وضعيها هذا لا يغيره موقفها من موضوع التوكيلات ، إذ أنه ليس من المفترض أن ننتظر من الحليف أن يتطابق في وجهات نظره معنا ، خاصة وأن « سعد الدين وهبه » لم يكن ليستطيع أن يصوت علناً ضد التوكيلات ، وهو وكيل وزارة الثقافة ، لأن التصويت أصلاً كان طرحاً للثقة بالوزير . وإستبعدنا أيضاً من القائمة « فاروق خورشيد » لأننا إكتشفنا أنه كان ضمن قائمة الوزير . وبإستبعاد هؤلاء أضفنا إلى القائمة كل من : د . سهير القلماوي وملك عبد العزيز وسعد مكاوي .

● وكنا في الأعداد لمعركة ١٢ يناير (ك ٢) قد رأينا أن لا نتقدم ببرنامج مطبوع إكتفاء بأن تصمم إعلانات المعركة الإنتخابية كلها تحت شعار ثابت هو « نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ثم اسم أحد مرشحي قائمتنا ، يتلوه واحد من الشعارات السياسية والمهنية التي كنا قد إتفقنا عليها ، يتغير مع تغير إسم المرشح ، ويتكرر أحياناً . وكنا قد توصلنا إلى هذا الرأي على أساس إتاحة الفرصة لعدد من العناصر التي تستطيع ـ لمكانتها أو لعلاقاتها التاريخية أن تحصل على أصوات من غير جبهتنا ، ولكيلا تتكتل العناصر اليمينية لإسقاط قائمتنا ككل .

ومع إتباع تكتيك الهجوم قررنا أن نصوغ بياناً ثقافياً ، وأن نطرح برنامجاً إنتخابياً . هذا هو نصها الكامل :

من أجل إتحاد كتاب
وطني ديمقراطي مستقل

« بعد أيام يولد أول إتحاد للكتاب في مصر . ويتحقق بذلك حلم ناضل من أجله الرواد والأدباء الشبان وأدباء الأقاليم ، الذين أدركوا مبكراً حتمية وجود إتحاد للكتاب في مصر ، يوفر لهم إطاراً صحيحاً للقاء والحوار والجدل ، وينشىء سلطة ديمقراطية تنطق باسم الكتاب في قضايا الوطن والمجتمع . ويحقق لهم الحماية المادية والمعنوية .

والإحتفاء الحقيقي بميلاد الإتحاد ، يفرض على كل كتاب مصر تحمل

مسؤولياتهم الجديدة ، التي يلقيها عليهم قيام أول تنظيم نقابي لهم . وفي مقدمتها إدراك الظروف التي صاحبت ميلاد الإتحاد .

لقد وضع قانون الإتحاد في غيبة أصحابه الشرعيين (الكُتّاب) وبعيداً عن أعين وسمع المثقفين . أعِدَّ مشروعه في أروقة وزارة الثقافة ، وصدر دون أي مشاركة من الكتاب بمدارسهم وإتجاهاتهم المختلفة . وكان حتماً أن يأتي في جوهره تكريساً لسيطرة الوزارة على إتحاد الكتاب ، بعيداً كل البعد عن تصورات وآمال الكتاب المصريين .

وولد الإتحاد في مرحلة تشهد فيها حياتنا الثقافية ، تدهوراً يتزايد مع الوقت ، ويدفع بزهرة مفكرينا وكتابنا ومثقفينا للهجرة للخارج، بأنفسهم أو بإنتاجهم ويحمل إلى بلادنا عادم الثقافة الإستهلاكية التي تقوم على إحتقار الطموحات الوطنية والإجتماعية وتروج للإبتذال ، وتعمل على تسطيح العقل وتخريب روح الإنسان وضميره ، وتحطيم معنوياته ، وتعطيل مقاومته .

ولأن بعض المسؤولين عن أجهزة الثقافة معادون للديمقراطية ، يرفضون بالضرورة أي سيادة للعقل، وأي حوار حر خلاق بين كافة الإتجاهات والأفكار والمدارس ، على مستوى الفكر والإبداع . إن هذه الأجهزة ترفض الحوار الفكري فهي ليست أهلاً له ، وتنصب نفسها بواسطة ما تسيطر عليه من وسائل وإمكانيات لا تجد حَكَماً وقيادة ، فتشوه وجه مصر الثقافي والحضاري ، وتُقَلِّص دورها التاريخي . ولا يقف دورها عند حدود المثقفين والقارئين ، ولكنها تحمل بضاعتها الكريهة إلى الملايين الأمية ، عن طريق أجهزة الإتصال الجماهيري التي سيطرت عليها وحاصرتها . لتكتسب بذلك ظاهرة التدهور الثقافي العام صفة الشمول .

وتعقدت ظروف ميلاد إتحاد الكتاب ، بالدور الذي قامت به لجنة القيد المؤقتة ، التي ضمت بين أعضائها السبعة ٤ من موظفي وزارتي الثقافة والإعلام . فاللجنة لم تتورع في سعيها لفرض سيطرة الأجهزة الرسمية على مجالس إدارة الإتحاد عن إرتكاب مخالفات صريحة للقانون الذي أعدته وزارة الثقافة نفسها ، ووصلت في محاولتها إلى حد رفض طلبات قيد ٧٠ من الكتاب

بلا سند من منطق أو قانون وبعضهم من الأعلام الذين أثروا الثقافة العربية بكتاباتهم في المجلات المختلفة .

« إن هذه الظروف الصعبة التي أحاطت بمولد إتحاد الكتاب ، لا تدفعنا للإنفضاض من حوله . بل على العكس تجعلنا أكثر إصراراً على النضال من أجل تحويله إلى إتحاد ديمقراطي حقيقي ، يلعب دوره في إبراز الوجه الحضاري والثقافي لمصر .

« لقد قام الكتاب المصريون منذ فجر النهضة الحديثة وحتى اليوم - ورغم العراقيل وصنوف الإضطهاد - بدور عظيم الأثر في حياة الشعب المصري والأمة العربية . وكان طبيعياً أن يستجيب إنتاجهم لإحتياجات الشعب وطموحه للتحرر والتقدم ، وشهدت مصر الحديثة إتجاهات فكرية غالبة ومفكرين وكتاباً كباراً شاركوا في رسم الخطوط العامة للتقدم . وكثيرون لهم إنتاجهم وممارساتهم العملية في نضال الشعب ضد مستعمريه ومستغليه . كما ولدت مدارس وتيارات لإحياء التراث العربي والإسلامي وتجديده . يحدوها الإعلاء من شأن العقل وحرية البحث والتفكير والتعبير والممارسة . وارتفعت من الجامعة الأزهرية رايات الثورة ضد الإحتلال والجمود . وعرفت قرى مصر « عبد الله النديم » مبشراً وثائراً وفناناً . ومن أعماقه أيضاً خرج « طه حسين » ، ليطلق من الجامعة المصرية صيحات التغيير والتحضر . وصاغ « بيرم التونسي » أهداف ومطامح الشعب . وربت الأجيال أجيالاً . وتعايشت المدارس والأفكار وتحاورت ، وتعرضت للإرهاب وقامت من جديد ، لتضرب بجذورها في أعماق الوطن . تبث أفكارها وأمانيها وتستلهم القوى الروحية والأخلاقية العظيمة لشعب يعاني ويصارع .

واليوم وشعبنا يتعرض لأعتى صور العدوان الإستعماري الصهيوني ويكافح لتصفية التخلف . ويعمل على تعديل الهياكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية بحيث تخدم الثروة في بلادنا ثورة شعبنا ، وتحقق أهدافه في الإستقلال والتقدم . .

يدرك الكتاب المصريون مسؤولياتهم ، وأهمية معركة الديمقراطية بإعتبارها المدخل الصحيح لكافة قضايانا الوطنية والإجتماعية .

ويخوضون معركة بناء « إتحاد الكتاب » برؤية واضحة لكل هذه الظروف وتحت شعار واضح ، وهو « إتحاد كتاب وطني ديمقراطي مستقل » .

ويدعون كل الكتاب الشرفاء داخل الإتحاد وخارجه للإلتفاف حول برنامج يتصدى لتحقيق هذا الهدف ، ولتغيير الواقع الثقافي وإعادة وجه مصر الحضاري المتقدم . برنامج يتضمن :

● تعديل قانون الإتحاد طبقاً لرؤية الكتاب أنفسهم ، وبحيث يحقق إستقلاله (كنقابة) عن الأجهزة التنفيذية والإدارية . ويتم الفصل بين المناصب القيادية في وزارتي الثقافة والإعلام . والمناصب القيادية في الإتحاد . [رئيس الإتحاد ، نائب الرئيس ، السكرتير ، أمين الصندوق ، لجنة القيد] . طبقاً لما هو متبع في كافة النقابات المهنية والعمالية .

● إشتراك الإتحاد في رسم الخطة الثقافية للدولة وفي إدارتها . بهدف تيسير الثقافة الرفيعة حقاً لكل مصري ، وليتسع المجال الثقافي لكل اجتهاد وإبداع . ولكافة المدارس والإتجاهات الفكرية والعلمية والفنية وتتحقق هذه المشاركة بعديد من الوسائل مثل :

ـ العمل على تحرير أجهزة الثقافة من الطابع التجاري الإستهلاكي وتوسيع المجال أمام الثقافة الجادة والإنتاج الجديد .

ـ المشاركة في إعداد خطة دور النشر والمجلات الثقافية وفي إدارتها الديمقراطية ، بما يضمن إرتفاع مستواها ، وتمثيل كافة المدارس والإتجاهات ، وإدارة حوار صحي بينها .

ـ مساندة حق الكتاب في إنشاء مجلات مستقلة .

ـ مسؤولية الترشيح لتمثيل مصر في المؤتمرات الخارجية .

● توفير مناخ ثقافي يقوم على الحرية والديمقراطية بالوقوف ضد كافة

أشكال القهر المادي والمعنوي التي يتعرض لها الكاتب ، والعمل على تحرير الكلمة من طغيان الرقابة . وإلغاء القوائم السرية بمنع الكتاب من التعامل مع مؤسسات الثقافة والإعلام ، والدفاع عن حق الكاتب في الإنتماء للإتجاهات الفكرية المختلفة دون ملاحقة أو إضطهاد ، وتقرير مبدأ عدم جواز التحقيق مع أعضاء إتحاد الكتاب فيما يتصل بعملهم أمام النيابة العامة إلا بحضور ممثلين عن مجلس الإتحاد .

● مسؤولية الإتحاد عن رفع مستوى مهنة الكتابة ، وتيسير سبل الثقافة المختلفة ، وتنمية الروابط بين الكتاب ، وتأصيل أدبيات راقية للحوار بينهم على إختلاف مدارسهم وإتجاهاتهم ، وتنشيط النقد الأدبي والفني ، وتعديل قانون الجمعيات الأدبية لرفع وصاية أجهزة الأمن والإدارة .

● مسؤولية الإتحاد عن تهيئة ظروف كريمة للكتاب عن طريق :

- ضمان حقوق الكتاب لدى الناشرين .

- تقرير حق الأداء العلني للكاتب .

- إعفاء الكتاب من الضرائب على الإنتاج الفكري .

- إلزام الناشرين بدفع نسبة من « ثمن الغلاف » للكتب المختلفة لصندوق الإتحاد .

● قيام الإتحاد بعقد الصلات المتينة مع إتحادات الكتاب في الوطن العربي تدعيماً لروابط النضال المشترك ، وتوكيداً لوحدة الثقافة العربية . وقبول الكتاب العرب أعضاء في إتحاد الكتاب .

● قيام الإتحاد بعقد الصلات بإتحادات الكتاب في العالم تدعيماً للخبرات المشتركة ، وتوكيداً للسعي نحو ثقافة إنسانية متقدمة وراقية » .

. . . .

. . . .

كنا قد بلورنا موقفاً جماعياً له قيمته ، إستطاع أن يكشف إلى أي حد هو

مضحك ذلك اليمين المصري وجهول بما يجري حوله ، فقد تضمنت البرامج الإنتخابية للجبهة الأخرى شعارات تصلح للإلقاء في المسرحيات الهزلية التي يقدمونها على مسارحهم ، ولا ترتفع في قيمتها عن أفلامهم السخيفة ومجلاتهم المتدهورة ، وثقافتهم التفاية .

على سبيل التفكهه فقط ، ننشر نص منشور إنتخابي شعري يقول :

« إن كنت تبغي إنتخابي قلها لكل الصحاب
حكم ضميرك واختر من شئت دون ارتياب
حرية الفكر كنز والفكر غير السراب
بالحب نحيا كراما والحب غاية ما بي
إنا اتحدنا لنبني أمجادنا بالشباب
بشرى لنا باتحاد يعلو لهام السحاب !

وليس لك أن تتوقع شيئاً من قوم تصل ضحالتهم إلى صياغة شعر ركيك مثل هذا ، إلا أن يقولوا أن برنامجهم هو « أن يكون إتحاد الكتاب المصريين رمزاً للخير والعدل والحب والأمان والسلام » أو أن يتضمن « إقامة دار ضخمة في أحسن مكان بالقاهرة تليق بكتاب مصر ، مزودة بدور عرض للأفلام السينمائية » و « تهيئة الجو المناسب للكاتب لكي يبدع وذلك باستضافته طوال مدة التأليف بأحد القصور المعروفة » أو أن تعرف واحدة منهم نفسها بأنها « رائدة شعر الرحلات وصاحبة مدرسة الشعر السياحي » وانها « نادت من خلال المجال السياحي برعاية الشيخوخة ولها قصيدتها المدعمة لذلك » .

ولأنهم تجمع لا يربطه سوى كراهيتهم لليسار ، ورغبتهم العنيفة في أن يكونوا ذيولاً وأتباعاً ، لتسري ريح الخير في أشرعتهم الممزقة والمنهكة ، فإنهم لم يصوغوا بياناً جماعياً ، وإنما أصدروا - كرد فعل لما فعلناه في يوم التوكيلات - تلك المنشورات الهزيلة والتافهة ، كاشفين بذلك عن مغزى ومفهوم الديمقراطية لديهم ، فليست عندهم برامج لتُحقَّق ، أو آراء لتقال ، ولكن ما يعنيهم هو أن يحافظوا على أرزاقهم ليصبح الجهلة والمتعصبون ومن باعوا أنفسهم لكل نظام

رؤساء تحرير لمجلات ثقافية ومحررين وشعراء ومتحدثين كل يوم في الإذاعة والتليفزيون ! .

وعلى العكس من ذلك بَدَوْنا ببرنامجنا وبياننا أبناء شرعيين للحرية والديمقراطية والتقدم ، كنا بها قد خطونا خطوتين كبيرتين إلى الأمام ، وكان كل شيء يبدو داعياً للراحة ، ذلك أن أهم ما كنا قد حققناه حتى تلك اللحظة كان تمكننا من التوصل لصيغة عمل مشتركة ، وخلال اجتماعاتنا التي كانت تستمر لساعات طويلة من الليل فضلاً عن مجهود مضن شمل ما يقرب من شهرين كاملين ، كان كل منا يكتشف الآخر وكان هناك كثيرون يلتقون لأول مرة ، ويعملون معاً لأول مرة ويقاتلون ما في أنفسهم من أفكار قديمة ومُسْبَقة عن الآخرين ، ويسعون لمزيد من الفهم لهم ، وكان هناك من التقوا قبل ذلك في ظروف بعضها سهل والآخر عسير ، ثم فرقت بينهم الأيام ، وشغلهم ما شغل مصر كلها من هموم ، وإستطاعت المعركة أن تستثير ذكريات أيام الكفاح القديمة ، وقلنا : سواء هزمنا في المعركة الإنتخابية أو إنتصرنا ، فالمهم أننا التقينا في معركة ، وأن أمامنا عمل طويل مشترك بعد ذلك . وإن وحدتنا وعملنا الجمعي والمشترك سيكون مستهدفاً ، وعلينا أن نقاوم أية محاولة لتفتيته أو تحطيمه .

الأسلحة اليسارية الفاسدة :

لم يكن قد بقي على المعركة الإنتخابية سوى ٤٨ ساعة فقط عندما انفجرت بعض أسلحتنا في وجوهنا ! .

فطوال الأسبوعين اللذين مضيا بين جلستي الجمعية العمومية الأولى والثانية ، كانت الجبهة الأخرى تعمل بأساليبها ، كثيرون من أنصارهم الذين صوتوا ضد مبدأ التوكيلات إستدعوهم وهددوهم ، حاولوا إختراق صفوفنا فعسر ذلك عليهم . كان رد الفعل ليوم التوكيلات عنيفاً ، واجتمعت لجنة القيد المؤقتة لبحث الموقف أكثر من مرة ، وذكر بعض المقربين من وزير الثقافة أنه عنف أنصاره على فشلهم ، وكتب « إبراهيم الورداني » ـ مدير تحرير الجمهورية

وأحد أركان حرب الثقافة والصحافة في مصر ـ مقالاً على صفحة كاملة ، سب فيه الجميع وروى ما جرى في يوم التوكيلات على غير حقيقته ، فصوره على أنه شغب قام به الخونة من الماركسيين الذين قال عنهم « ومهمتهم هي بدء المرحلة الأولى من اللينينية .. محليتهم ملغاة .. والدولية لهم مطلوبة في أي موقع يتقرر العمل فيه وأحسن أن ينشأوا طبعاً في عقر دار بلادهم .. متكاتفون ومتآزرون .. يشمون رائحة بعضهم البعض .. ومثلاً مثلاً .. فالماركسي المصري يكرهني جداً ، ويبغضني إلى درجة القتل أو السحل ـ في الوقت الذي يعانق فيه حبيبه الماركسي الإسرائيلي ويتمنى له إخلاء شقتي في الدقي ليسكنها مثلاً .. مثلاً .. حتى ولو قذف بأولادي من الدور الرابع[1] . طالب الورداني بالبحث عن وسيلة لمنع هؤلاء الماركسيين من اهدار ما سماه رأي الأغلبية ، كاشفاً بذلك عن ديمقراطيته الحقيقية التي تمثلت في رفض « محسن محمد » رئيس تحرير جريدة الجمهورية نشر رد لنا على ما كتبه الورداني ، متسائلا عما يستدعي الرد فيما كتب ، وقد أشرت له على فقرة اليساري الإسرائيلي ، قائلاً :

ـ إن « إبراهيم الورداني » هو آخر من يحق له كتابة هذا الكلام وأنت آخر من يحق له الدفاع عنه ، فأنتما تطالبان علناً بالصلح مع أسرائيل ، وأنتما المدافعان عن حقها في إستئجار شقق في القاهرة ، وأنتما دعاة بيع مصر كلها مفروشة للأمريكان والإنجليز والإسرائيليين ! .

كان ما كتبه « الورداني » يعكس مدى توتر اليمين الفاشي في مصر ، الذي كتب يوماً يفخر بأنه لا يقرأ ، والذي إعترض على ترجمة الأدب اليوناني لأنه أدب عفاريت مما جعل « طه حسين » يصفه بأنه رجل رضي بجهله ورضي عنه جهله ، بلغت سذاجته حداً ، أنه في مناقشة مع أحد الكتاب الشبان قال له متعالماً : أنت لا بد تروتسكاوي ولأن الشاب كان يعلم أن « الورداني » سمع

---

(١) كتب « الورداني » هذا الكلام ، قبل عامين فقط ، من زيارة السادات للقدس المحتلة، التي أيدها بحماس ، واستقبل الإسرائيليين حين بدأوا يظهرون في شوارع القاهرة ، بعد توقيع « الصلح » ، بترحاب بالغ ، وكان ما يزال يشتم اليسار ، لكنه كف عن إتهامه بالعمالة للصهيونية ، التي لم تعد سبباً يليق إستخدامه !! .

هذه الكلمة ولا يعرف شيئاً على الإطلاق عن التروتسكية أو غيرها ، قال له : لا أنا ماركسي سمبثاوي .

فصدق « الورداني » أن هناك تياراً ماركسياً اسمه السمبثاوية ومضى يناقش الشاب في الأمر ! .

برغم كل هذه السذاجة ، إستطاع اليمين المجهول أن يشطر صفوفنا . فقبل ٧٢ ساعة فقط من موعد الإنتخابات ، كنا في منزل الناقد « رجاء النقاش » ، وكان المفروض ـ بناء على إتفاق سابق ـ أن تخصص الجلسة لمراجعة الترتيبات النهائية للمعركة الإنتخابية ، ولكن ذلك لم يتم ، لأن عرضاً جديداً جاءنا من وزير الثقافة « يوسف السباعي » . . وحمل العرض الشاعر « محمود توفيق » .

و « محمود توفيق » شاعر قديم من جيل « عبد الرحمن الشرقاوي » ، وهو أحد مناضلي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حديتو) إحدى فصائل الحركة الشيوعية المصرية التي حلت نفسها عام ١٩٦٥ ، وقد سبق أن سجن أو اعتقل مدداً تزيد على عشرة أعوام ، وهو متزوج من ابنة المرحوم « يوسف منصور صديق » ـ أحد الأعضاء الماركسيين في مجلس قيادة الثورة المصري ـ وكانت آخر مرة إعتقل فيها « محمود توفيق » ضمن حملة يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، إذ اتهم بأنه أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري (الجديد) ، وأفرج عنه على ذمة التحقيق بعد حوالي ستة أشهر .

ولم يكن « محمود توفيق » قد شارك مجموعتنا في شيء خلال الفترة التي سبقت يوم التوكيلات فلم يحضر أي إجتماع لنا ، ولم يشارك في تنسيق المعركة ، وعندما طرح إسمه ليضم إلى قائمتنا إعترض عليه بعضنا على أساس أنه ذو وجه سياسي واضح ، قد يستفز وجوده في القائمة قوى الوسط التي نراهن عليها ، وإعترض آخرون بأنه برغم دوره السياسي الذي نحترم حقه في أدائه فإنه بعيد عن الإدراك العميق لمشاكل الحياة الثقافية في مصر ومتطلبات مواجهتها بحكم عزلته عنها ، ومالت الأغلبية لهذه الآراء لسبب رئيسي هو أنها تجهل تماماً شخصية « محمود توفيق » ولكنني وبعض الأصدقاء وجدنا أنفسنا ندافع عن حق

الرجل في البقاء في قائمتنـا طالما أصر عـلى ترشيـح نفسه ، ونبهنـا إلى أن وجهه السياسي الإستفزازي ينبغي أن يكون مبرراً لبقائه لا إستبعاده ، كرمز لعـدم خشيتنا أو خوفنا من أي إرهاب ، وكتأكيد رمزي على أن مـا يتهم به ليس تهمـة في منظورنا ، ورددنا على المتحججين بأنه يجهل الطابع النـوعي للحركـة الثقافيـة بأنه فرد بين كثيرين ، وأن الوعي بهذه المشاكل يحتاج إلى وقت قليل .

وقد ساهم « محمود توفيق » بعد يوم التوكيلات في إجتماعاتنـا ، وأحللناه مكاناً مرموقاً في صفوفنا ، لأنه أكبرنا سنـاً ، وتقديراً منا لكفاحه الطويل .

وفيـما بعد علمنـا أن « محمود تـوفيق » بحكم صداقتـه الـطويلة والعميقـة للأستاذ « عبد الرحمن الشرقاوي » قد دعي لمقابلة الأستـاذ « يوسف السباعي » وزير الثقافة ظهر يوم الجمعة ٢٣ يناير (ك ٢) ١٩٧٦ . وكـان الوزيـر قد عبـر عن قلقـه للشرقـاوي ، وقال أنـه لا يستطيـع أن يتفاهم مـع اليساريـين لأنـه لا يعرف لهم قيادة لها نفوذ عليهم ، وأكد له الشرقاوي أنـه يستطيـع أن يعرفـه بمن يتفاوض معه ويكون لما يصل إليه معه من نقاط صفة الإلزام للآخرين . .

وعرض « محمود توفيق » في إجتماعنـا الذي عقـد مساء نفس اليـوم بمنزل الناقد « رجاء النقاش » تفاصيل ما توصـل إليه مـع الوزيـر ، من خلال مقـدمة طويلة ركزت على أنه من الواضح أن السلطة في مصر ليست مستريحة تماماً لكثرة البؤر المتفجـرة في المجتمع وهـو ما يتمثـل في العـديـد من إضـرابـات الـطوائف المختلفة ، وخاصة من شرائح الانتلجنسيا كالقضاء والمحامين والصحفيين ، وأن « يوسف السباعي » يبدو متفهماً وحريصاً عـلى الوحـدة ، وقد نُقـل عن الوزيـر قوله ، أنه لن يكون سعيداً لو أسفرت الإنتخابات عن أغلبية مطلقة لأي تيـار ، وأنه يريد أن يكون المجلس متوازناً ، ولذلك فهو يعرض عـلى اليساريـين ثمانيـة مقـاعد ، عـلى أن يكون هنـاك ثمانيـة مقاعـد أخرى لعنـاصـر متفق عليهـا من الطرفين ، وأن يكون للمينيين ١٤ مقعداً .

وأثار العرض مناقشة بـين الحاضـرين ، وكانـوا يتجاوزون الثـلاثين ، يمكن بلورتها فيما يلي :

● دافع المؤيدون للعرض عن وجهة نظرهم ، بأنه دعوة للوحدة الوطنية لا يجوز لنا أن نرفضها ، وأننا دعاة وحدة ، ولا ينبغي أن نترك لأية جهة - غير مخلصة في الجوهر لشعار الوحدة الوطنية - فرصة المزايدة على حسابنا ، أو أن نرفض ما تعلنه إذا كان تبنياً لشعاراتنا حتى لو كان مناورة أو محاولة إحراجنا ، فإذا لم تكن نواياهم صادقة فعلينا أن نرد لهم الكرة التي ألقفونا إياها .

● وركز « محمود توفيق » - بالذات - دفاعه عن العرض الذي حمله ، على ما سماه طبيعة الظروف الحرجة التي تسود الوطن ، وأن على اليسار أن يضع هذه الظروف في إعتباره ، وقال أن معركة الإتحاد هي معركة جزئية ضمن المعركة على جبهة الثقافة ، التي هي بكل قضها وقضيضها معركة جزئية ضمن المعركة الوطنية ككل . ونبه في مبالغة كانت مثار الدهشة ، إلى حساسية الموضوع بصورة جعلت بعض المعارضين لرأيه يتصور أن الأستاذ الشرقاوي قد نقل إليه معلومات تجعله يقيم الموقف هذا التقييم المتشائم ، وكأن عدم قبولنا لعرض الوزير سيجعل السلطة تنصب لنا المشانق وتعلق أجسادنا في الميادين العامة .

● وبنى المعارضون وجهة نظرهم إستناداً إلى عيب شكلي في العرض ، يتمثل في عدم إمكانية تنفيذه - بفرض موافقتنا عليه - لقلة الوقت المتاح لذلك ، إذا لم يكن باقياً على المعركة الإنتخابية سوى ٧٢ ساعة فقط ، بالإضافة إلى أننا - برغم أننا كتلة متفقة - إلا أننا لا نملك حق إجبار المرشحين الآخرين على التنازل ، كما أن دخول المعركة الإنتخابية دون قائمة تفوز بالتزكية لا يجعل للعرض أي معنى على الإطلاق . وكان « د . عبد المنعم تليمه » - أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة - قد أعلن موافقته على العرض ، مقترحاً أن ندخل بثمانية منا ضمن قائمة الوزير ، على أساس برنامج مشترك ، على أن لا يخل ذلك بحقنا في تأييد قائمتنا ، ولا يخل بحق الجبهة الأخرى في تأييد قائمتها . وقد بدأ إقتراحه ذلك غريباً ، لأنه لا يضمن لنا حتى المقاعد الثمانية التي وعد بها الوزير ، إذ الطبيعي أن نتعصب لقائمتنا ويتعصب الآخرون لقائمتهم ، وتصبح القائمة المشتركة إعلان منا بقبول التحالف مع عناصر مثل « إبراهيم

الورداني » و « ثروت أباظه » و « عبد العزيز دسوقي » . دون أن نستفيد منها إلا إصدار بيان براءة للطرف الآخر .

● ومن الناحية الموضوعية فإن فكرة الوحدة الوطنية أو الجبهة العريضة متحققة بالفعل في قائمتنا التي تضم عناصر غير يسارية ، مثل سهير القلماوي وسعد مكاوي وتوفيق الحكيم وتوفيق حنا ، كما تضم ماركسيين وبعثيين وناصريين ، وعناصر شريفة أخرى من غير اليسار . ولكن جوهر العرض هو دعوة لتحالف ذيلي مع أجهزة وزارة الثقافة ، وتحالف مع عناصر اليمين الفاشستي ، والتي تشوب المواقف الوطنية لبعضها الريب والشكوك . وقال هؤلاء أن الوحدة ليست مرفوضة ولكنها تخضع للسؤال المبدئي الذي يقول : وحدة مع من ؟ وضد من ؟ ومن أجل ماذا ؟ وان جوهر المعركة هو تأكيد مبدأ إستقلالية الإتحاد ، واننا نتفق مع كل قوى تؤكد هذا المبدأ ، ولكن « **الكولونيل السباعي** » ومجموعته يعملون ضد هذا الهدف ، والدخول معهم في قائمة وبرنامج لا يعني سوى التنازل عن هدفنا الإستراتيجي ويجعل المعركة بلا أي هدف تستحق عناء دخولها .

وطال الحوار ولم يخل من حدة ، لكنه إنتهى بأخذ الأصوات فوقفت أغلبية ضد المشروع ولم يؤيده سوى ستة فقط هم : « **محمود توفيق** » و « **أحمد حمروش** » و «**عبد المنعم تليمة** » و « **مصطفى درويش** » و « **فريدة النقاش** » و « **حسين عبد الرازق** » .

وإنطلاقاً من القاعدة الثابتة التي كنا نعمل على أساسها : خضوع الأقلية لرأي الأغلبية ، فقد إنتقلنا إلى النقطة التالية في جدول الأعمال ، دون أن يبدو على بعض من قبلوا العرض وتحمسوا له ، ما يمكن أن ينبيء بما جرى منهم في الصباح . على العكس من ذلك ، شاركوا في الترتيبات الأخيرة ليوم الإنتخابات ، التي أعِدّت في ضوء الإستفادة من تجربة يوم التوكيلات ، وتضمنت إختيار قيادة تتولى تصريف المسائل العاجلة وغير المتوقعة أو المفاجئة ، ولعلها الصدفة المحضة التي جعلتنا نختار من بين صفوف هذه القيادة كل من « **محمود توفيق** » ، ود . « **عبد المنعم تليمه** » ، مع عدد آخر من الزملاء .

في مساء اليوم التالي بدأ كأن كل شيء قد إنهار ! .

فمنذ الصباح الباكر وحتى المساء بدأ الأستاذ « محمود توفيق » إتصالات مكثفة بهدف إحداث إنشقاق ، يخرج بمقتضاه ثمانية من قائمتنا يدخلون في قائمة الوزير ، وبدأ الإتصال بمن أبدوا رأيه بقبول العرض ، وهكذا إستطاع أن يقنع « أحمد حمروش » ود . « نوال السعداوي » و « مصطفى درويش » و د . «عبد المنعم تليمه » بأن موقف الرافضين للعرض موقف يساري طفولي ومغامر ، ويتضمن جهلاً فاحشاً بالظروف وأميه سياسية ضارية : وأنه لا بد من « التميز السياسي » عن هذه العناصر ، والتي وصفها بأنها مخربة ، وضرب مثلاً على ذلك بالبيان ، الذي كان مشروعه قد أعد بناء على نقاط نوقشت وشارك فيها الجميع بما فيهم هو نفسه ، ولكن الصياغة عندما عرضت عليه رفضها ، وكان ـ بحكم صداقته لعبد الرحمن الشرقاوي ـ قد حصل على موافقة منه لطبع كل هذه الوثائق على مطابع « روز اليوسف » ، إذ رفضت المطابع أن تطبع لنا شيئاً ، فسحب وساطته ورفض « الشرقاوي » طبع البيان والبرنامج والقائمة ، ورفض « محمود توفيق » أية محاولة لتعديل موقفه ، فقد عرضنا عليه أن يُدخل في البيان ما يراه من تعديلات ، بل وأبدينا إستعدادنا لعدم طبعه أو توزيعه أصلاً إكتفاء بالبرنامج، لكنه أصر على موقفه وطلب سحب إسمه من القائمة الإنتخابية لنا ، وطلب ذلك أيضاً باسم كل من : أحمد حمروش ومصطفى درويش ونوال السعداوي وتوفيق حنا وسعد مكاوي ، وقال أنه مفوض من د . عبد المنعم تليمه بطلب سحب اسمه من التوقيع على البيان ، مع بقائه في القائمة ، ثم عاد فأعلن أن د . تليمه ينسحب أيضاً من القائمة . وثبت أنه بذل محاولات مضنية مع الناقدة « فريدة النقاش » للإنسحاب من القائمة ومن البيان ، لكنها رفضت ذلك بشدة .

كان ما حدث إنهيار كامل لكل ما بنيناه . وقد حاولنا طوال الأحد أن نسد هذه الثغرة التي حدثت في صفوفنا ، وبذلنا في ذلك مجهودات مضنية ، بذلها جلال الغزالي وفتحية العسال وحسين عبد الرزاق وفريدة النقاش وصلاح عيسى ، وأمضينا اليوم السابق مباشرة على إجراء الإنتخابات في محاولات لإقناع

الزملاء الخمسة بالبقاء في قائمتنا ، حفاظاً على وحدتنا ولإدراكنا أن هذا الإنشقاق سيكون له أثر حاسم في نتيجة الإنتخابات .

وفي مساء الأحد عقدنا إجتماعنا محدوداً حضره من « المنشقين » الدكتور عبد المنعم تليمه ، الذي إحتج بشدة على طبع قائمتنا خالية من اسمه برغم أنه لم ينسحب إلا من التوقيع على البيان ، وأنه أبلغ ذلك لمحمود توفيق ، وكان الرد بسيطاً ، إذ أن د . تليمه إرتضى أن يفوض محمود توفيق للحديث باسمه ، وأنه لم يعن أية عناية بأن يحافظ على وحدة صفوفنا ، مع علمه بأن هناك غرفة عمليات تتابع المعركة الإنتخابية ، في منزل الزميل حسين عبد الرزاق ، كان يستطيع أن ينبهها إلى وجود إنقسام ينبغي التحرك لمواجهته بصرف النظر عمن هو المخطىء .

وكانت حجة التميز السياسي حجة بالغة السخف ، ولم يستطع من طرحوها أن يبرروا موقفهم . وقد أبدينا دهشتنا لهذا السعي « للتميز » وسألناهم : تميز أمام من ؟ . ولماذا ؟ . إن معنى موقفكم أنكم ترفضون رأي الأغلبية ، وتصرون على الموافقة على التحالف مع الوزير ، وهذا هو هدف « التميز » الذي تسعون لإعلانه ! . وقد أدهشنا أن هذا الإنقسام قد رتب صفوفه عندما أخرج د . تليمه منشوراً انتخابياً ثبت أنه طبع في مطابع روز اليوسف، هذا هو نصه الكامل :

« من أجل جبهة ثقافية موحدة تضم الشرفاء من كل الإتجاهات على أساس وطني وديمقراطي ومن أجل تنمية العمل الثقافي وتحقيق الدور القيادي للكتاب في المجتمع ومن أجل إتحاد كتاب حقيقي ومستقل يحقق مصالح الكتاب ويحمي حريتهم في التعبير : أحمد حمروش . توفيق حنا . د . عبد المنعم تليمه . مصطفى درويش . ملك عبد العزيز . د . نوال السعداوي . محمود توفيق .

وذكر «د. تليمه» في المناقشة أن أحد أصدقائه من أساتذة الجامعة الذين لهم علاقة بالجبهة الأخرى قد إتصل به وفاتحه في أن السبعة المنضمين لهذه

القـائمة يمكن أن ينضمـوا لقائمـة الوزيـر ـ فهذا هـو العدد الـذي يـطلبـه ممثـلاً لليسار ـ وذكر أنه رفض هذا العرض .

وقد نبهتني هذه النقطة إلى أن هذا الجهد المكثف والزائـد عن الحد الـذي يبذله « محمود توفيق » لإحـداث الإنقسام لا بـد وأن وراءه تنسيق سياسي مـا . وذكرت للدكتور تليمه أنني أؤكد له أنه سيفاجأ في الصباح بالأسماء السبعة واردة في قائمة الوزير فنفى هذا بشدة . ولكنه لم ينفذ إقتراحاً عرضته عليه بأن يتصـل بمحمود توفيق ويطلب منه عدم الزج باسمه في هذا الموضوع .

وكـانت آخر مفـاجـآت تلك الليلة عنـدمـا اتصـل « محمـود تـوفيق » بنـا تليفـونياً ، طـالبـاً وحـدة الصفوف معلنـاً إستعداده وإستعـداد كتلته للعـودة إلى قائمتنا ، وكان معظم المنشقـين قد عـادوا فعلاً ، وخـلال الحوار ، أعلنت « د . نـوال السعداوي » أنها خُـدعت وأن « محمود تـوفيق » قد أبلغهـا معلومات غـير دقيقـة ، ووافق كل من « أحمـد حمروش » و « ملك عبـد العزيـز » عـلى العـودة لقائمتنا ، كذلك أعلن «د. عبد المنعم تليمه » أن « محمود توفيق » كذب عندما تحدث باسمه طالباً الإنسحاب من القائمة ، فلم يبق سوى « مصطفى درويش » و « محمود توفيق » اللذين أصرا على موقفهما . و « توفيق حنا » الذي كان ضمن القـائمة كمـرشح نؤيـده وليس من بين قـوانا الأسـاسيـة . وقـد رفضنـا عـرض « محمود توفيق » للعودة ، إحساسـاً من الجميع بـأنه منـاورة ، بالإضـافة إلى أن خطأه قد تـرك رواسب عميقـة في نفوس الكثيـرين ، لقيادتـه لإنقسام تخـريبي ، ولأنـه سبب لنا ربكـة شـديـدة في الساعـات الحـاسمـة السـابقـة عـلى المعـركـة الإنتخابية .

وفي صبـاح يوم الإنتخـابات تحقق مـا توقعنـاه ، إذ وزعت جبهة الـوزيـر نسخاً قليلة من قائمة مطبـوعة طبعـاً أنيقاً ، تتضمن ثـلاثين إسـماً كان من بينهـا المنشقـون السبعة وزيـادة في التمويـه أضافـوا اسم « د . لطيفـة الزيـات » دون إستـئذانها ، ودون علمها وقـد أزعجها هـذا جداً ، كـما أثـار إشمئـزازهـا لهـذه التصرفات غير الأخلاقية ، وأعلنت الدكتورة « لطيفة » عدم موافقتها التواجد في هذه القائمة . وتأكد لنا أن القـائمة قـد تمت بإتفـاق سياسي ، عنـدما تصـدرتها

الشعارات الثلاثة التي كان المنشقون السبعة قد صَدَّروا بها منشورهم الإنتخابي في اليوم السابق . ثم تكشف الأمر كله عندما علمنا أن إجتماعاً تم ليلة الإنتخابات حضره « محمود توفيق » و « عبد الرحمن الشرقاوي » و « يوسف السباعي » و « سعد وهبه » ، تم الإتفاق بمقتضاه على القائمة الموحدة ، وكان « محمود توفيق » قد إقترح على الوزير أن يصدر قائمة بـ ٢٣ إسماً ، على أن تلحق بها قائمة السبعة المنشقين كقائمة تكميلية ، ولكن « سعد الدين وهبه » إعترض على هذه المناورة ، طالباً أن يكون التحالف علنياً ، فاضطر محمود توفيق إلى قبول وضع إسمه في قائمة الوزير ! .

ولأن الوزير لم يكن يهدف إلى وِحْدَة ، بل كان يريد شق صفوفنا ، فإن قائمة التحالف لم يوزع منها سوى نسخ محدودة ، وسرعان ما ظهرت قائمة الوزير الأصلية والتي تتضمن عناصره ، اليمينية وحدها ! . وتأكد للمنشقين ما قلناه قبل ذلك من أن تلك مناورة ، وأن تجاربنا مع السباعي تؤكد أنه آخر من يحرص على الوحدة وآخر من يمكن أن يقبل يسارياً أو يتعامل مع يساري به نسبة نصف في المائة من الحفاظ على يساريته ! .

كانت جبهة الوزير قد لعبت لعبتها بإقتدار وذكاء ، فلو كانت راغبة حقاً في التحالف لعملت ـ بأغلبيتها في الإنتخابات ـ على إنجاح حلفائها ، ولكن أحداً منهم لم يحصل على صوت واحد من أصوات جبهة اليمين ، في حين أعطوهم أصواتهم لبعض عناصر من هذه الجبهة ـ الأمر الذي أدى إلى حصول « يوسف السباعي » على أعلى الأصوات .

وعندما ظهرت نتيجة الإنتخابات وحصلت جبهة الوزير على كافة مقاعد مجلس الإدارة تقريباً ـ فيما عدا « د. لطيفة الزيات » و « بهاء طاهر » اللذين نجحا من قائمتنا ـ لم يخجل المنشقون ، ولم يفسروا عدم نجاحهم بتخلي حلفائهم عنهم ، ولكنهم فسروه بتخلينا نحن عنهم ! .

ونشرت الصحف نتيجة الإنتخابات بمانشيتات تقول « سقط الشيوعيون في انتخابات كتاب مصر ، يوسف السباعي يفوز بأعلى الأصوات » وحرصت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية والتابعة لوزارة الإعلام ، على نشر الخبر

ذاكرة أسماء اليساريين الذين سقطوا متجاهلة بالطبع أسماء ستين مرشحاً آخرين من غير اليسار فشلوا في الحصول على الأصوات الكفيلة بأن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإتحاد !.

وبدلاً من أن ترد روز اليوسف ـ التي يقال أنها منبر اليسار في مصر ـ على هذا الغثاء ، نشرت أنباء لا تقل في مستواها عن ذلك الذي نشرته الجمهورية ، فقد أكدت أن اليساريين قد سقطوا لأن فريقاً منهم أسقط الفريق الآخر ، ونشرت مقالاً لمصطفى درويش تحدث فيه عن اليساريين الحقيقيين الذين قبلوا التحالف مع السيد الوزير . . واليساريين المزيفين الذين رفضوا ذلك ويتمشدقون بألفاظ يسارية ! . وفي نفس العدد نشر « محمود توفيق » قصيدة هجانا فيها.واتهمنا بأننا المسؤولون عن ذبول شجرة آماله ! .

قرأت مقال « مصطفى درويش » ، في روز اليوسف ثم قرأت فقرات مما كان يكتبه في جريدة « السفير» البيروتية ، قبل شهرين فقط ، مهاجماً « يوسف السباعي » وثقافته ومنهجه . وكل شيء يبدو غير مفهوم لي . وراجعت قصيدة « محمود توفيق » ـ ومواقفه كلها ـ وأنا متأكد من براءته التامة من تلك التهمة التي أسندت إليه بعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ذلك أن السكرتارية المركزية لهذا الحزب أصدرت قبل ستة أشهر فقط تقريراً سياسياً ، كان مما تضمنه ادانة كاملة للسياسة الرسمية التي تدار بها الثقافة والإعلام في مصر (راجع السفير البيروتية في ١٩٧٥/٨/٤) .

وكان مضحكاً أن يقول لنا دعاة المقاطعة بعد المعركة : ألم نقل لكم ؟ ولم يكن لدينا رد سوى أن أبرزنا لهم نتيجة الإنتخابات ، وقد أكدت أن خمسة على الأقل من مرشحينا كانوا في حاجة إلى عدد من الأصوات يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ليكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإتحاد .

وكنا نحن الذين قلنا لهم : أنتم تقاطعون ولا تفعلون شيئاً وكانوا هم الذين سألونا : وماذا نفعل ؟ ما العمل ؟ .

بدا مضحكاً أنهم لا يعرفون ما العمل ، هم الواعون الناصحون المقاطعون .

لكن المعارك لا تقف طويلاً لتنتظر العتاب الشخصي ، طرحنا أمامهم معركة أخرى قلنا : تعالوا نبني جمعية أدبية كبيرة ، تضم كل أدباء مصر ، على أساس برنامج عملي ، يتيح الفرصة لكل من يقبل برنامجاً وطنياً ديمقراطياً علمانياً عقلانياً أن يناضل على الجبهة الثقافية ، جمعية تكون نبض أدباء مصر الحقيقيين ، تصوغ مواقفهم وتتقدم باسمهم إلى العالم العربي والخارجي . . لقد قلنا لكم من البداية ، الإتحاد مجرد معركة ، وما زلنا نقاتل فيها ، لكنها ليست آخر معاركنا . . المهم أن نتعارك معهم، لا أن نجلس على المقاهي لنسبهم ! .

كان اليمين قد إنتصر بسلاحه الفاجر : التآمر وإحداث الإنقسام . وكان اليسار قد هزمه سلاحه الفاسد : التفتت وعدم النضوج وتثبيت الخبرات السياسية القديمة . لكن منطق الأشياء يقول : إن الحياة لا تتقدم إلا بمزيد من العناء .

١٨ عروبة مصر على شفا جرف من نار

« . . ليت الفقر كان رجلاً . . إذن
لقتله الخليفة عليّ كرّم الله وجهه . .
وأراحنا منه . . » .

هذا حديث أود لو يقرأه العرب المصريون فينسونه ، أود لو يقرأه العرب غير المصريين فيذكرونه بل يتذاكرونه ، وأحب أن يفهمه أولئك وهؤلاء كما أريد لهم أن يفهمونه . . فإذا ما أغضبهم جميعاً ، فلتفرش نيتي الطيبة ، طريقي إلى جهنم ذاك الغضب . . وعذري أنني تكبدت في التفكير في هذا الحديث ـ وكتابته ـ ألماً يفوق غضب الغاضبين في حِدّته ، وانني ترددت في إذاعته عشرات المرات وحين لجّت بي الحيرة ، آثرت أن أسعى به إلى رحمي وذوي قرباي ، لعلي واجد عندهم ما ينزع أشواكاً سرت عليها إذ أناقش موضوعه معبعضهم، وما يداوي آلام البحث عن كلمات تحمل إليهم معانيه ، دون أن تفقدني مَوَدّاتٍ أحرص على ألا أحرم دفئها ، فإن أخطأني القصد ، فلست بالباخع نفسه على هذا الحديث أسفاً ، ولا المُطالِب بأحد أجرين يستحقه المجتهد وإن أخطأ . . وليكن عزاء العناء أن الحق لم يبق للخليفة « عمر » صديقاً فكيف أتطاول إلى ما عزّ على الخليفة الزاهد المتجرد ! .

(*) نشر هذا المقال في مجلة « آفاق عربية » البغدادية في أكتوبر (ت ١) ١٩٧٧ ، وفي الشهر التالي مباشرة ، زار « السادات » القدس المحتلة فأعادت جريدة «السفير» البيروتية ، نشر المقال بعنوان : أيها العرب . . هذه الأسباب سافر السادات إلى القدس . . وفيما بعد كان المقال أحد التهم التي حقق فيها المدعي العام الإشتراكي في ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٧٨ .

وحين يتعلق الأمر بقضايا الشعوب ومصائرها ـ تلك التي ينبغي أن تصان فوق كل شيء وبالرغم من أي إعتبار ـ فليس يجوز أن تصدنا عن إذاعة الحقيقة أشواك من حرج ، أو يحول دون تقبلها نزوع للدفاع عن الذات بتبرير الخطأ ، فلئن نتكلم فنخطىء خير من أن نغلق على جراح فتندمل على عفونة .

أمَّا وقد تحفظتُ فأطلتُ ، فلست ـ فيما أظن ـ بباغ ولا متجن حين أقول أن عروبة مصر على شفا جرف من نار . . ولست بذائع سرًّا حين أقول أن بعضاً من ذوي رحمنا العرب يزكون تلك النار ويؤجِّجون أوارها ، وأن أولئك جميعاً يدفعوننا نحن العرب المصريين من شفا الجرف إلى عمقه ، حيث تكتوي جلودنا بالقطرية ، وتشتعل نفوسنا بالإنعزالية ، فنعوذ من جهنمهم إلى فردوس الفرعونية الجهنمي ! .

وليس يعنيني هنا أن أتكلم في السياسة وشؤونها . . كما أنه يعنيني أن أتكلم هنا في السياسة وشؤونها .

فأما الأولى فلأني أُضِنُّ بنفس أن أكون واعظاً خائباً . . فأكرر ما قاله عشرات ومئات من الكرام الكاتبين ـ على إمتداد السنوات العشر الماضية ـ وقرأه عشرات الآلاف من الكرام القارئين على إمتداد أمتنا العربية ، عن ذاك الذي جرى منذ نجحت الجبهة الإمبريالية العالمية ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إلزام حركة التحرر الوطني العربية موقف الدفاع ، ثم التراجع ، فالانكماش ، فتبادل القبلات وقصائد الغزل على القمة ، وتأكد ما قاله القائلون من أن العدوان الصهيوني ، حين نجح في إلحاق الهزيمة بثلاث من أقطار أمتنا ، كان قد نجح فحسب في توقيع شهادة وفاة الشرائح الإجتماعية التي قادت حركة التحرر الوطني العربية منذ الحرب العالمية الثانية ، وهكذا ماتت برجوازيتنا العربية ـ رحمها الله وأسكنها حيث شاءت قدرته ـ لا بالهزيمة العسكرية فقط ، ولكن بطريقتها في إستيعاب تلك الهزيمة . ولأن الله لا يكلف طبقة إلا وسعها ، فليس من طبيعة الأمور أن تتجاوز الطبقات إطار مصالحها ، والمُغَفَّلون والمُسْتَغْفَلون ـ بفتح الفاء ـ هم من يظنون غير ذلك . . والغالب أن باذنهم صمم حال بينها وبين أن تسمع « سيرانادا » الغزل في الليالي القمرية . . حيث يعبر

العشاق فوق سطح الممرات المائية الدولية ، يتوسلون نظرة من حبيب هاجر متدلل(١)

ومع أن الوفاة قد حدثت قبل عشر سنوات فإن الدفن لم يتم . . ربما لأن بآذانهم بعض صمم . . أو بإرادتهم بعض وهن ، وأياً كـان السبب فليس من طبيعة الأمـور ، أن يستعصى الموتى طـويـلاً عـلى الـدفن ، ولا أن تقـود الجيف الشعوب ! .

والسياسيون والأيديولوجست ، ومن لف لفهم ، على حق عنـدما يقـولون بـأن إرتفاع رنـين الأصوات الـداعية إلى قُطْرية مصـر ، والساعيـة إلى قيـادتهـا لـلإنعـزال عن الأقسـام المعـاديـة لـلإمبـريـاليـة من أمتهـا ، هي بعض عـرض « التخشب الرمي » الذي قضى على كل أمل في أن تصنع البرجوازية شيئاً بعـد أن ماتت في حزيران . . وعندهم أنـه ليس من المنطقي أن يُعَكِّـر الإنسان هنـاءه بالحفاظ على مودات مع المشاغبـين والرافضين والمخالفـين للقانـون ، ولو كـانوا بعض رَحِمه ، وله رَحِمٌ مع آخرين ، ينشـدون مثله في الليالي القمـرية سيرانادا العشق على سطح الممـرات المائيـة الدوليـة ، تحت نوافـذ حبيب صلد التدلـل ، قاسي الجفو ، بيد أن نار صَدِّه ، أرحم من تشاؤم من لا يذكرون شيئاً ، سوى نهر الدماء الذي خَضَّب يوماً سطح المياه ! .

وحين نعود نحن البروليتاريين العرب ـ في كـل أقطار أمتنـا ـ إلى بعض ما قاله وأذاعه كلاب برجوازيتنا النابحة ، خلال السنوات العشر الراحلة ، فلسوف نكتشف أن برجوازيتنا قد إنهالت عـلى وجداننـا القومي تمـزيقاً لتفلت من مشنقـة لُفَّت على عنقها ، فأرادت أن تعلق فيها أعنـاقنا ، عنـدما صـاح صُيَّاحهـا ـ غير

---

(١) تشير هذه العبارات ، لواقعة كانت قيد الذاكرة حين نشر المقال ، فرغم فشل محادثات الفصل الثاني بين القوات ، إثر جولة كيسنجر المكوكية في مارس ١٩٧٥ وما قبله ، أصر السادات على فتح قناة السويس للملاحة البحرية ، وإختار يوم ٥ يونيو ١٩٧٥ ، لينفذ القرار ، ليقلب في ظنه يوم ٥ يونيو من ذكرى للهزيمة إلى عيد للنصر . ويقول محمد حسنين هيكل (خريف الغضب ص ١٩٦) : إنه بذل جهوداً عنيفاً لكي يجعله يعدل عن فكرة عبور القناة في اليخت المحروسة ، التي إرتبط إسمها بترحيل الخديو إسماعيل والملك فاروق بعد عزلها ، لكنه أصر على موكب ملوكي ، وفيما بعد كان السادات يحتفل بعيد القناة كل علم بإلقاء أحاديث تتضمن مدحاً وتشبيباً بالأمريكيين . والإشارة هنا إلى هذا المدح .

المصريين ـ عقب الهزيمة يهينون الشعب المصري ، ويحملونه مسؤولية ضياع أرض العرب ، لأنه شعب جبان رعديد لا يعرف الحرب . ورد صُيَّاح البرجوازية المصرية يمُنُون على الشعب العربي بما أدته مصر لأمتها ، وبما خسرته في سبيلها من مال ودماء . . وهكذا الحق الأذى بالمَنّ ، وأصابت العكارة كل مياه الأنهار العربية . . ذلك حديث لا أود أن أفيض فيه ، لكيلا أعذب الكرام القارئين بسرد الذكريات ، لكنني أقول وعلى الله القصد : ذلك خطؤنا نحن البروليتاريين العرب ، سلمناهم مقودنا ، فتاجروا بلحومنا ، وحين فشلوا في تحقيق ما حققته كل برجوازيات الدنيا : الوحدة القومية والتحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية ـ أرادوا بهذا الصياح المُحمَّل بالبخر ، أن يشرذمونا وأن يفتتوا وحدتنا القومية التي أصبحت طبقية بالضرورة ، فنتحمل مسؤولية عجزهم ، ونشتبك معاً ، حيث يفضون هم الإشتباك مع أعدائنا ، ونعمى في حمى إشتباكنا في المَنّ والأذى ، ونتبادل بخر أفكارهم ، عن رؤية نشوتهم ؛ بهم ينشدون سيرانادا العشق على سطح الممرات الدولية !!

ذلك حديث في السياسة لا أحب أن أتطرق إليه ! .

ثم إنني ـ أيضاً ـ أحب أن أتطرق إليه .

فأما الثانية فلأن بعضاً من ذاك الذي ساقه الإيديولوجيون والسياسيون ، يرتبط تمام الإرتباط ، بما طالنا نحن الكادحين العرب المصريين . فعلى مشارف حرب أكتوبر كان الإقتصاد المصري قد وصل إلى درجة الصفر ، على حد إعتراف المقامات العليا المصرية ، وفي أعقاب الإنجاز الباهر العظيم ، لجيوش الكادحين العرب ـ في مصر وسوريا والعراق والجزائر ـ إبَّان حرب تشرين ، إختار المسؤولون المصريون « الباب المفتوح » شعاراً للعلاقات الدولية الإقتصادية والسياسية . . وبتطبيقه وفد إلى مصر مئات الألوف من ذوي رحمانا العرب : سائحون وعابرون ومستثمرون ومقيمون . .

وفي حين كان كثيرون يؤملون ، أن يكون ذلك التواجد العربي في مصر فرصة تتصل فيها وشائج قربى ، حالت بينها الحدود القطرية ، ومزقتها التجزئة التي طالت ، فقد خاب أملهم ، وجاء حصاد السنوات القليلة الماضية علقماً

مراً ، إذ تركت خبرتها آثاراً سلبية على عروبة الكادحين المصريين ، ودفعت بها إلى شفا جرف من نار ، بحكم تفاعل غير صحي ، بين ذوي رحمنا القادمين من بلاد البترول - وبالذات في الأقطار الخليجية - ليسيحوا أو يشبعوا نشواتهم الدنيا . ونتيجة لهذا « التفاعل غير الصحي » أصبحت عروبة الكادحين المصريين في أدنى حالات الجزر ، وهو أمر يسعد بلا شك مطربي السيرانادا العربية على سطح الممرات المائية الدولية ، لأنه يفك كل أشكال الإرتباط . . ليعم السلام عالمنا العربي المنكوب بالرافضين والمشاغبين والمزايدين والكادحين ممن يعكرون صفو الليالي القمرية .

وحين نتأمل الأمر في شموليته ، لا بد أن نضع في الإعتبار عوامل بالغة التعقيد تحيط به ، وليس كالصراحة داء لمثل هذا الداء ، فتعالوا نعتلي منضدة التشريح ، نعاني آلام المصارحة ، وتوجعنا مواجهة النفس ، ولكننا سنتطهر بقدر ماتعاني ، وسننتصر بقدر ما يكون النقد والنقد الذاتي خبزنا اليومي ، فإذا لم تصل مباضعنا إلى أغوار الجروح التي أجبرونا على أن نندمل فوق عفونتها ، فنخرج صديدها ، فسيطول بنا إنتظار اليوم الذي سيدفنون فيه .

وحين نحصد الظاهرة في شموليتها سنجد لها وجهان : [1]

● فالعرب النفطيون ممن أتاحت لهم ظروف الإنفتاح الإقتصادي والسياحي أن يكونوا إنطباعاً عن العرب المصريين ، يصوغونه في مقولات تتلخص في أن المصريين شعب بلا أخلاق ، فهم كاذبون ومرتشون وأشعبيّون

(١) كان اختيار هذا المقال ، لإتهامي بكتابة مقالات في الخارج « تسيء لسمعة مصر وتهين شعبها » - وهي الصياغة التي قُدِّمت بسببها للمدعي العام الإشتراكي عام ١٩٧٨ - دليلاً على مدى ذكاء أجهزة الأمن ، وعلى الطريقة التي تفهم بها أو تقرأ ، وقد أبديت دهشتي في التحقيق ، لأن المقال في الواقع دفاع واضح صريح ، عن إتهام ظالم شاع بين العرب النفطيين - آنذاك - عن أخلاق الشعب المصري . وقد صورت آنذاك ، أكثر من مائتي نسخة من المقال ، وأرسلته إلى الصحف والمشتغلين بالعمل العام ورجال الدين ، لأرد على الحملة الصحفية ، التي كانت توجهها الحكومة ، وتَنْسِب إليّ - وإلى زملائي في الإتهام - تهمة إهانة مصر في الخارج . ولم يكن حق الرد مكفولاً لنا .

ومتحللون جنسياً ، لا يصدهم عن السرقة ـ الصريحة أو المقنعة ـ وازع من ضمير ، ولا يحول بينهم وبين الخَنا وازع من كرامة .

● ونتيجة لهذا التفاعل غير الصحي ، فقد أصبح الكادحون المصريون يرون في العرب النفطيين ، شعوباً بدائية التفكير ، تحركها غرائزها الدنيا ، تنظر للحياة وتُقيِّم كل شيء فيها بالدينارات أو الدولارات أو الليرات . وكل شيء في نظرها سلعة يمكن أن تشترى . . وليس الثمن مهماً . .

أما وقد عبرنا برزخ الآلام فإن وحدة الكادحين العرب ، هي ما تهمني ، ومشاعر الود التي لا مفر منها لنضال مشترك ضد الإمبريالية وضد الإنتهاب الطبقي وفي سبيل الوحدة القومية ، هي ما أحرص عليه ، ومن هذا المنطلق قد يبدو غريباً أن تترسب مثل تلك المشاعر ، فالملاحظة العابرة تؤكد أن النفطيين العرب هم شرائح محدودة في مجتمعاتهم ، فالتكلفة المرتفعة للسياحة تحتم أن تكون « طبقية » هي الأخرى ، خاصة وأن معظم أقطارنا العربية ، لم تعرف بعد تلك الخطط السياحية السائدة في العالم الإشتراكي بل الرأسمالي ، والتي توفر للكادحين ومن في حكمهم ، رحلات سياحية تزيد من خبرتهم بالعالم ، وتعمق وعيهم وثقافتهم بتفاعلهم مع غيرهم من الشعوب ، وترفه عنهم بعد هذا كله عناء العمل طوال العام .

وكما أن السائح النفطي هو ابن شريحة طبقية محددة في قطره ، فهو يتفاعل بالضرورة مع شرائح مماثلة أو قريبة له ، من شرائح المجتمع المصري ، فليست مصر كلها مكاناً يصلح لإقامة السائح ، أو يوفر له ما ينشده من ترفيه أو متعة ، ومن هنا فهو يرتبط بأحياء محددة في القاهرة أو الإسكندرية غالباً ، أصبح لها مع الزمن طابعها الطبقي الخاص ، سواء في قيمها أو أخلاقها أو طريقة تناولها للحياة . . أو طبيعة نشاطها الإقتصادي ، وحين يكون الأمر كذلك ، فهو لا يهمني ، فلتتفاعل تلك الشرائح من البرجوازية العربية ـ مصرية وغير مصرية ـ ما شاء لها مزاجها ، وما بقي من أعمارها ، فمهما إختلفوا فإن سيرانادا العشق من طرف واحد ستقودهم للتوحد ، لكن المشكلة نجمت من أن النفطيين العرب ، تجاوزوا حدود الطبقة التي يتفاعلون معها ، ليتفاعلوا تفاعلاً غير

صحي مع بقية الطبقات المصرية ، وخاصة الكادحة منها ، ثم أنهم عادوا إلى بلادهم برؤى غير صحيحة أو دقيقة كونوها عن المصريين ، ثم أن عدداً يصل إلى أكثر من مليون مصري ، يعمل في تلك البلاد الآن ، وقد إنتقلت المعتقدات النفطية السياحية حول المصريين في بلادهم لتطول هؤلاء الكادحين الذين يُعَمِّرون ويشيدون ويبنون ، فعاد بعضهم إلى قطره المصري ، ممتلئاً بمرارة كالعلقم ، وبمشاعر قطرية كريهة ، نتيجة لما تعرض له من سوء ظن وسوء معاملة . فنحن نُوَصِّف واقعاً فيَ هذا الحديث ، وليس التيار الذي ننتمي إليه صاحب سلطة إصدار قرار ، بل إنه عاجز عن مجرد إبداء الرأي في الأمر كله[1] وليس هناك من ينكر أن الأزمة الإقتصادية المصرية واقع حقيقي وقاس ، ومع أننا ممن يرون أن علاج تلك الأزمة علاجاً حقيقياً ولمصلحة جماهير الشعب المصري ، لن يتم إلا بتخطيط مركزي شامل وفي إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وسلطة الجماهير الشعبية ، فلا حيلة لنا ، وقد رأى الآخرون غير ما يرى التيار الذي ننتمي إليه ولم يتركوا له حتى حق إبداء الرأي ، لكننا في معرض التوصيف لا غير ، لا نعتمد رأينا ، الذي قد يُجَرِّحه البعض بعدم الحياد ، بل نعتمد رأي منظر برجوازي مصري ، ذهب الى القول بأن أغلبية الشعب المصري محرومة من بديهيات الحياة (د . لطفي عبد العظيم - حتى لا

(١) إستخدم المحقق هذه الفقرة من المقال ، ليتغلب على رفضي الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بمعتقداتي وآرائي السياسية ، فسألني بعد أن تلاها عليّ : ما هو التيار الذي تنتمي إليه ؟ . وإستمراراً على منهجي في الإجابة . قلت : بصرف النظر عن منطوق السؤال الذي يستجوبني عن معتقداتي ، فإن الفقرة المشار إليها ، هي مجرد صياغة للمواد ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ من الدستور المصري القائم ، وهي تنص على سيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج ، وتوجيه فائضها للتنمية ، وخضوع الملكية لرقابة الشعب ، وقيادة القطاع العام للإنتاج فضلاً عن المادة ٢٣ التي تنص على التخطيط الشامل للإقتصاد القومي .

وعاد المحقق يسألني : هل يعني هذا في إعتقادك ، أن الآخرين لا يطبقون هذه المواد في الدستور ؟ .
فأجبته : إن كفالة الحق في الطعن على دستورية بعض القوانين ، معناها أن الدولة قد تخطيء في تطبيق الدستور ، وهكذا فالدستور نفسه ، لا يستبعد أن تخرج الدولة عليه ، وليست مهمتي إثبات هذه التهمة على الدولة ، ولكنها مهمة سلطة الإتهام . وأنا أعتقد أن من واجباتي كمواطن ، أن أنبه الدولة حين تخرق الدستور .

تعود هذه المأساة ـ مجلة الأهرام الإقتصادي المصرية ـ العدد ٥١٥ في أول فبراير ـ سباط ـ ١٩٧٧ ص ٥) . والمشكلة أن النفطيين العرب، يتحدثون عن الغرائز الدنيا للكادحين المصريين ، غافلين أو متغافلين ، إنهم حينما ينزلون أهلاً ويحلون سهلاً بنقدهم الصعب ذي القيمة المرتفعة ، على بلد يعاني من أزمات في التموين وفي الكساء وفي المواصلات وفي المساكن وفي المرور وفي الهدوء ، بحيث أصبح إستمرار المواطن الكادح من أبنائه حياً بطولة أسطورية[1] وبطبيعة الأمور ، فإن نقدهم الصعب يسهل لهم كل شيء ، فهم يستطيعون السكنى حيث شاؤا بينما يعيش بعض المصريين الأحياء في أفنية القبر ، يمارسون حياتهم العادية في دولة الموتى[2] وكلما سهل نقدهم الصعب أموراً، صعبت تلك الأمور على نقد المصريين الذي ليس سهلاً فحسب ، ولكنه أيضاً أقل من القليل ! .

شاهدنا البرجوازي الدكتور « لطفي عبد العظيم » يقول « إن السياحة عن طريق الشقق المفروشة في مصر أحد عوامل التخريب الإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في مصر ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هذه السياحة هي المغزى الأول لقتل شعور الإنتماء لدى الشعب المصري » (المصدر نفسه ص ٦) .

ولست ممن يفهمون في شؤون الإقتصاد فيحسنون الفهم ، لكني في حدود القليل مما فهمته ممن يحسنون فهم مسائله ، أرى أن السياحة العربية النفطية في مصر ، تعطي ثمارها لشرائح محددة ممن يعملون في مجالات الترفيه ذي الطابع الخاص ، فهي بهذا المعنى لا تضيف تطويراً إيجابياً للإقتصاد المصري ، بل هي تزيد من دعم الشرائح الكمبرادورية من البرجوازية المصرية وتدعم نفوذها الإجتماعي والسياسي ، وعند الدكتور « لطفي عبد العظيم » أن مصر تعيش في ظل نظام أبارتهيد إقتصادي ، ـ أي تفرقة إقتصادية عنصرية ـ تحرم الأغلبية من بديهيات الحياة ، وتعطي المكاسب الخرافية والإمتيازات الخرافية ، لفئة دخيلة

---

(١) سألني المحقق : ألا تعتبر أن ذكر تلك العبارة في مقال ينشر خارج الجمهورية يسيء إلى سمعة مصر ؟ . فأجبته : لا . فالمقصود ، أنه رغم وجود مصاعب جمة أمام المواطن المصري ، فإنه يتحمل ويصبر . .

(٢) سألني المحقق : هل المقصود بدولة الموتى هنا ، الدولة بمعناها الدستوري ؟ فأجبته : لا . . والعبارة مجازية ، والمقصود بدولة الموتى هي الجبانات ، حيث يضطر بعض المصريين للسكنى .

على المجتمع ، سواء كانت هذه الفئة الدخيلة هي من الطفيليين وأفراد الطبقة الجديدة في المجتمع المصري ، أو من السياح العرب الذين يحضرون إلى مصر بقدرات شرائية مهولة يدمرون بها المجتمع المصري ويقطعون أوصاله » (المصدر نفسه ص ٥) .

أما وتلك هي الحقيقة المُرّة ، فليس من الطبيعي حين يجوع الناس أن تُصان الأخلاق أو القيم ، أو أن يسود السلوك الإنساني السَّوي ، وليت الفقر كان رجلاً ، إذن لقتله الخليفة « علي بن أبي طالب » ـ كرم الله وجهه ـ فأراحنا منه ، وإذا كان الصحابي الجليل « أبا ذر الغفاري » قد عجب لمن يبيت على الطوى فلا يخرج على الناس شاهراً سيفه ، فليس لأحد من النفطيين العرب ممن يملكون ما لا يطيقون ، أن يأخذ على من لا يملكون ما يسد رمقهم ، إنهم استبدلوا سيف « أبا ذر » ببعض طمع أو أُشْعَبية أو مبالغة في تقدير ما يبذلون من جهد ، أو ما يقدمون من خدمة شريفة ، وليس ذنب الشرفاء من الناس ، أن أموال السائحين النفطيين الصعبة ، سهلة الخروج في ملاهي شارع الهرم ، وحينها لا يعتبر صاحبها أنه يدفعها لطامعٍ أو أُشْعَبية ، بينها يصبح الأمر كذلك إذا طالب عامل مصري بثمن عمل يؤديه !

لكن المأساة تكتمل فصولها عندما نعلم أن جماهير الشعب المصري ، بعيدة تمام البعد عن هذه اللعبة .. فالسائحون النفطيون ، يرتبطون بشرائح طفيلية ، عرفت إهتماماتهم الحسية ، وبرعت في إرضائها ، وليس من الطبيعي ألا تحاول إستغلال « غفلتهم » سواء بالكذب أو بالغش أو بالرشوة أو بالخِنا .. فمثل تلك الشرائح ، موجودة في كل بلاد تنظر للسياحة تلك النظرة الخاطئة التي تعالج بها في مصر . إنها شرائح « كزموبوليتانية » ، لا وطن لها ، فلا هم مصريون ، ولا هم عرب ، ولا هم بشر أصلاً . ومدينة مفتوحة كـ « هونج كونج » تعرف جميع انواع المخلوقات التي كانت بشراً ، من تجار المخدرات ، إلى المهربين ، إلى القتلة المحترفين ، إلى موردي المتع الجنسية الطبيعية منها والشاذة ـ وتعرف علب الليل وصفقات النار ، وتعرف ما لا أعرف ! .

والغريب في الأمر أن النفطيين العرب ، هم الذين خلقوا تلك الشرائح

وغـذوها وغـوها ، وهم الـذين يسعون إلى تـوسعهـا ، ويـزعجهم ألا تضم من يشتهون من مصريات ومصريين يرفضـون هذا النمط من الحيـاة ولا يقبلون أن تكـون مصر مبغى لا وطنـاً ، بل إن ذلـك يثير غضبهم ورفضهم . ويستفـزهم أبلغ الإستفزاز . .

ولنأخذ مثلاً حساساً نعم ! .

محرجاً . . نعم . .

لكن لا مفر من إخراج الصديد كله ! .

خلال الصيف الماضي ، قـامت ضجة كبرى في الصحف المصريـة ، وفي صحف بعض دول النفط الخليجيـة ، إذ عـرض هنـاك فيـلم مصـري هـو « المـذنبون » ، وعلى الرغم من أن الفيلم كـان في جوهـره فيلماً سياسيـاً يعالـج مبررات التحلل الأخلاقي لدى تلك الشرائح الطفيليـة من المجتمع المصـري ، فقـد فهمه النـاس في تلك الأقطار فهـاً خاطئـاً ، واعتبروه إعترافـاً من السينـا المصرية بالفكرة الساذجة التي كـونوهـا عن المرأة المصـرية ، من أنها إمـرأة سهلة المنال ، متحللة الأخـلاق . . لا تعـرف الحيـاء ، ولا هَمَّ لهـا إلا مضـاجعـة الـرجال ، وتعـرض المصريـون العاملون في تلك الأقـطار ، والمقيمون فيهـا مـع زوجـاتهم وبناتهم ، لكثـير مما يكـرهون ، وسمعـوا كثيراً ممـا يشمئـزون لـه . . وتعرضت زَوْجَات فُضْليات ، وأُمَّهات كريمات ـ متزوجات من مصريين أو عرب غير مصريين ـ لما لا يقبله لهن إنسان يحترم قيم الحياة العليا ، ويجل وشائج الرحم بين العرب المصريين والعرب غير المصريين .

وقبـل أقـل من عـامـين ، تعـرضت واحـدة من الكـاتبـات المصـريـات الشابات ، لموقف حرِّ في نفـس كثيـرين ممن يجلون قدرهـا ، إذ كانت عـائدة إلى منـزلها عقب الغـروب بقليل ، وبينـا تعبر شـارعاً هـادئاً إلى مسكنهـا ـ في أحـد الأحياء السياحية بالقاهرة ـ منحها أحد الشبان الخليجيين ، شرف محاصـرته دون طلب أو رغبـة أو معرفـة أو تمهيد من أي نـوع . . وحين إحتجت عـلى ذلك في غضب ، تـطور النقاش إلى معـركة تبـادل فيها الـطرفـان نعت شعبيهما بـأقـذر

النعوت . . بدأها الشاب الخليجي بأسلوب فيه جلافة ممن يملكون الدينارات ولا يملكون الوعي . .

وحين كنا في قرانا البعيدة ، مراهقين مكبوتين ، مُحْبَطين جنسياً ، كنا نسمع ممن يزورون القاهرة ، أن نساءها جميلات شبقات ، وأنهن في إنتظار فارس يروي عطشهن الجنسي ، وأنهن يشتهين أمثالنا من الريفيين ، ونزلنا المدينة ونحن نتصور أن النساء ستتصارعن على فتوتنا ، فما ألقت واحدة إلينا بالاً ، وذلك أيضاً يناوش بعضاً من الشباب المصري والعربي ، ممن يزورون أوروبا لأول مرة . . ويمضي وقت طويل قبل أن يستوعب الإنسان الحقيقة ، فيكتشف جهله وتخلفه ، ويزدري ذلك الجزء من أفكاره إذا كان حقاً إنساناً ! .

وإني لأعلم ـ كما يعلم الكثيرون ـ أن مصر سبقت كثيراً من أقطار أمتها العربية ، فيما يمكن أن نسميه « بالمودرنيزم » ، وقد لحقتها بعد ذلك أقطار أخرى ، كلبنان والعراق والشام والمغرب العربي ، وبطبيعة ذلك السبق ، فإن العلاقة بين الرجل والمرأة ، قد أخذت طابعاً أكثر تحضراً منه في أقطار عربية ظلت على حالة أقرب إلى البداوة ، وعلى الرغم من أن الأقسام الكبرى من الجماهير العربية في كل أقطار العروبة ، ما زالت تنظر نظرة متخلفة إلى تلك العلاقة ، تدور في إطار الرؤى الزراعية ، فإن التخلف درجات . وفي أدنى تلك الدرجات يقبع النفطيون العرب .

وإذا كانت معاصرتنا ـ نحن المصريين رجالاً ونساء ـ لا تفهم كما ينبغي لها أن تفهم لدى المفردات غير الواعية وغير العصرية من ذوي رَحِمنا العرب ، فلنضع الأمر في موضعه الصحيح ، ونقول أن مصر في جوهرها بلد محافظ من الناحية الأخلاقية ، وقد عشنا نحن العرب نهتف على امتداد سنوات : تسقط فرنسا الداعرة . . وحين وعينا أنفسنا ، إكتشفنا أن فرنسا ليست فقط عروض « الإستربتيز » ولا بغايا شارع « كازانونا » ، ولا « مورنمارتر » ولا أوهام ممارسة الجنس في « الشانزليه » ، ولكن فرنسا هي أساساً : « موريس توريز » و « جي بيس » و « جون لويس » و « سارتر » و « ريجي دوبريه » واللوفر و « دي جول » والمقاومة الباسلة ضد النازي . . كما هي « ميرابو » و « بارا » و « بابيف » . .

وأدركنـا متأخـرين ، أنه لا يجـوز أن نحكم على الشعـوب بغرائـزنـا المحبطة ، وبجـوعنا الجنسي ، وبـأكاذيب من يلقـوننا أن نسـاء المدينـةَ في أنتظار فـروسيتنا الجنسية ! .

وبالمثل ، فليس ذنب العربيات من بنـات مصر ، إن النفـطيين العـرب لا يأتون القاهرة إلا كالثيران الهائجة تنزُّ شبقاً ، وتتعظ بـالخيال . . فـإذا ما وجـدوا شارعاً كشـارع الهرم خلقـوه هم ، ظنوا مصـر كلها مَبْغَى ، وأذا وجـدوا ألفاً أو ألفـين من العربيـات المصريـات ، دفعهن المجتمـع المختـل طبقيـاً ، إلى طـريق يستـذللن بـه إنسـانيتهن ، وأخضعتهن الحـاجـة لشـر أنـواع العبـوديــة ، يعين عـواطفهن ، ففي مصـر غيـرهن ١٨ مليـون إمـرأة ، في الجـامعـات والمـدارس والمصانع والحقول والمستشفيات في الحواري والشوارع والصحف والإذاعة ، وفي العـالم ـ العربي وغيـر العربي ـ نسـاء مصريـات يعرفن من شؤون الثقـافة والعلم والمعرفة ، مـا لا يعرفـه الذين لا هم لهم إلا إشبـاع غرائـزهم الدنيـا : في مصر بنات تدخلن السجون لأنهن صاحبات رأي وعقيدة ، ولأنهن تدافعن عن عروبة مصر . . وعن بقائها ضمن الجبهة العربية الرافضة للهزيمة . .

والغريب أن هذا التشهير السخيف والمزري بـالمرأة المصـرية ، وبأخـلاق المصريين عموماً ، يصدر عن إخواننا العرب النفطيين ، وهم يلبسـون عمامـات التُقى ، ومَسَـابـح الإيمـان ، فحـين يُقـال أن المصـريـين يقبلون الـرِّشـوة ، أو يكذبون ، أو ينافقون ، أو أن المصريات متحـللات ، ينسى القائلون بهـذا أنهم يسجلون عـلى أنفسهم لا أخلاقيتهم ، فهم يتحـدثـون عن مثـالب خلقيـة ، لا يمكن أن تتم دون طرفين ، فلا فرق في المنـظور الأخلاقي بـين من تبيع جسـدهـا ومن يشتريه منها ، بل لعلهـا أفضل منـه ، إذ قد تكـون محتاجـة ، فبدلاً من أن يعينهـا أعان عليهـا الحـاجـة ، ولا فرق بـين الراشي والمـرتشي ، ولا بـين بـائـع المخدرات ومستهلكها . .

وحين تعمى النفطي العـربي خبرتـه المحدودة ، ضيقـة الأفق ، فيظن أن مصر هي شارع الهرم ، ويتصرف بأحلامنا الريفية المراهقـة ، ينسى أن في مصر

أربعة آلاف مدينة وقرية وفي كل مدينة عشرات بل مئات الشوارع والأزقة والحارات ، لكن ليس فيها سوى شارع هرم واحد ! .

وكما أن باريس ليست « مورنمارتر » أو « الاستربيز » . . فإن مصر لمن يريد أن يعرفها هي : الحسينية وبولاق والسيدة زينب وهي « سعد زغلول » و « عرابي » و « عبد الناصر » ، وهي أبطال أكتوبر ، وهي « عبد المنعم رياض » و « أحمد إسماعيل » . . وهي عشرات المجهولين ممن لا تعرفونهم ، يقفون في وجه الحر اللافح ويعانون البرد القارص ، من أجل قضية التحرر الوطني والإنعتاق الطبقي والوحدة القومية ! .

إنّ النمط النفطي في طبعته الخليجية ، يضع عروبة مصر على شفا جرف من نار . . وهو على أي الأحوال نمط جديد على أمتنا العربية كلها . . وإنا لنذكر أننا عرفنا من العرب في الخمسينات أنماطاً أخرى حببتنا في عروبتنا ، عرفنا العرب البعثيين والشيوعيين والإستقلاليين والدستوريين والحركيين ، من العراق وسوريا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان . . واختلفنا معهم واتفقنا معهم ، وتحاورنا معهم، لكننا رأينا جيلاً كان يحلم بأمة عربية متحررة من الحاجة والتجزئة والإستعمار . .

وحتى في زمن الكدر ذاك الذي نعيشه نحن العرب المصريين ، ما زلنا نلتقي بهذا النوع الذي يهوى النشوات العليا للحياة ، نعرف شعراء وكتاب ومهنيين ، ورجالاً يستحقون الإحترام . .

ولكن المشكلة تظل تنشد حلاً . . وإذا كان لي أن أضيء شمعة بعد هذا الظلام الذي لعنته . . فلعل ذوي رحمنا العرب ممن لا يزالون حريصين على عروبة مصر - حرصهم على عروبة أقطارهم - يواجهون هذا الفيضان النفطي ، بتخطيط سياحي تقدمي ذو طابع وحدوي ، تتبادل خلاله الأقطار العربية وفوداً سياحية ضخمة من العمال والفلاحين والمهنيين وصناع الحياة الحقيقيين ، تأتي لترفه عن نفسها ولتتفاعل تفاعلاً صحياً مع ذوي رَحِمها من الكادحين العرب المصريين . . نريد سائحين يسألون عن دور الكتب والمتاحف والآثار الفرعونية

والقبطية والإسلامية ، ويحبون النباتات والزهور ، ويسألون عن البنات ليناقشوهن لا ليضاجعوهن . . ويحكون لنا تاريخهم ونحكي لهم تاريخنا . .

. . . .

. . . .

أما وقد إنتهيت . . فإذا لم يدمر ترددي هذا الحديث فأحول بينه وبين النشر كما فعلت قبل ذلك مرات ، فإني لأرجو أن يقرأه العرب المصريون فينسونه ، وأن يقرأه العرب غير المصريين فيذكرونه . . بل يتذاكرونه .

١٩

مواكب الدموع المصرية

بين بطريركية عبد الناصر وابوية عبد الحليم حافظ

في الليلة التي مـات فيها « جمال عبـد النـاصـر » (٢٨ سبتمبـر « أيلول » ١٩٧٠) ذهل الناس في أربعة أرجاء المعمورة ، لذلك الذي صنعه العرب على امتداد الأقطار التي ترسم خريطة أمتهم : بكت الأمهات بمجـرد سماع الخبـر ، وانطلقت النساء حافيات الأقدام عاريات الرؤوس ، محلولات الشعر ، إلى حيث لا تعرفن ، وضاق الرجال بالوحدة بين جـدران البيوت مـع أحزانهم ، فخـرجوا يجهشون بالبكاء في الطرقات ، وحين حاولوا أن يـوقفوا طـوفان الـدموع تجلدا ، قادهم العجز عن ذلك الى مزيد من الدموع ، وبدا كأن خريـطة أمتنا تسبـح في بحر من الأحزان بلا قرار . .

وعاشت الأمة العربية ـ ومصر بالذات ـ ثلاثة أيـام كئيبة : الصحف مجللة بالسواد ، متخمة ببكائيات شعريـة ونثريـة ، والعاملون في الاذاعـة ـ المسموعـة والمرئية ـ يبكـون ، اذ يقرأون النبـأ الفاجـع ، وتختنق أصـواتهم فيعجـزون عن أكمـاله ، فـإذا نجحوا في كبـح الدمـوع ، عجزوا عن اخفـاء انتفاخ الجفـون ، واحمرار العيون وفي دقـائق ، كـان المزدحمـون في الشـوارع يؤلفـون جنـائـزيـة ويلحنونها لتحملها أصواتهم المخشوشنة بنفس سرعة انتشار الأحزان .

وحين أجهش الصغار بالبكاء ، كشفت دموعهم بعض غموض الموقف ، فالحزن عاطفة تتكون ـ شأنها شأن أي عاطفة ـ من مجموعة من الانفعالات المركبة

(*) نشر هذا المقال في مجلة «آفاق عربية » البغدادية ـ ١٩٧٨ .

والمعقدة ، يصعب أن يتعرض لها الطفل ، وخاصة في المراحل الباكرة من العمر ، لكن بكاءهم لم يكن مجرد عدوى وبائية انتقلت اليهم مما يحدث أمامهم والأرجح أن انهيار الكبار - مصدر الحماية والأمن للصغار - قد زعزع شعورهم بالأمن ، وأطاح بطمأنينتهم ، فجاءت تلقى بعض الضوء على ما جرى ، وإن عجزت بالطبع عن تفسير كل جوانب هذا الموقف المعقد . .

أيا ما شغلت تلك الظاهرة ، عديدين من الأجانب ، ممن شاهدوها فتأملوها ، أو كتبوا عنها ، ويبدو أن تلك الحالة من « الاكتئاب الجماعي » بدت لهم وباء انتشر خلال ساعات معدودة ، فأصاب العرب - والمصريين منهم بوجه أخص - بعدوى فقدوا معها القدرة على تمييز ما يفعلون . .

ولأن العقل الأوروبي - على وجه العموم - ابن الصناعة ، فهو أكثر ميلاً الى التفكير الهندسي ، حيث ترتبط العلة بالمعلول ، وحيث يتأطر السلوك الانساني - حتى ما كان عاطفياً منه - في إطار الحساب الهندسي ، ولأن مقولة أن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد في الاتجاه مقولة صحيحة في العلم الطبيعي ، فلا بد أن تكون كذلك في علوم الانسان مع وضع عدة محاذير عند التطبيق لا تتجاهل الفرق بين المادة والانسان عند القياس . . ولذلك ذهب علم النفس الى القول بأن مقياس النضوج الانفعالي لدى أي فرد ، هو قدرة الآخرين ممن يشتبكون معه في علاقات انسانية على التنبؤ سلفاً بردود أفعاله تجاه الوقائع المحددة .

ومن وجهة النظر الغربية ، فان ما جرى في أسبوع وفاة عبد الناصر قد بدا غير مفهوم على الاطلاق لدى العقل الأوروبي ، إذ كان صعباً على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية ، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعي التي بدت لهم كوباء انتشرت خلال ساعات معدودة ، فاستسلم الناس له ، بحيث فقدوا القدرة على تمييز ما يفعلون فغاب عقلهم الواعي ، وتركوا قيادهم لمجموعة من الانفعالات الحادة الدرجة .

ولأن صورة « عبد الناصر » في المنظور الغربي الاستعماري ، بل وفي منظور آخرين ممن يعادون هذا الغرب الاستعماري ، كانت صورة ديكتاتور

وطاغية ، يحتقر الشعب بقسميه : الواعي وغير الواعي ، المتكلم والصامت ، المتحرك والصابر ، فيعامل الأولين بالمعتقلات والسجون ووسائل القهر والتعذيب كتعبير عن ازدرائه لارادتهم ، ويخضع الآخرين لعمليات غسل مخ عنيفة ، تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم ، فقد كان طبيعياً عند تطبيق المحكات العقلانية الأوروبية ، أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذي احتقرهم وعذبهم وامتهن ارادتهم . . أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعاً للمشاعر الدينية التي تؤثم الشماتة في الموت ، فإذا حتم الأمر بعض المبالغة فليكن الدمع قليلاً . . أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من « الاكتئاب الجماعي » فان الأمر يصبح عسيراً على الفهم .

وحين طرح آخرون الافتراض الذي يذهب الى تفسير « مواكب الدموع المصرية » التي ودعت « عبد الناصر » بأنها كانت تقديراً لايجابيات الرجل ، وخصوا بالذكر منها سياسته المعادية للاستعمار ، وانجازاته الاجتماعية المتقدمة ، قيل لهم أن معظم ايجابيات « عبد الناصر » قد غربت شمسها قبل أن تأفل شمس حياته ، وأضافوا : لعل الطاعنين على « عبد الناصر » بأنه كان أعظم ديماجوجي البرجوازية العربية في كل تاريخها ، لم يجدوا دليلاً قوياً يؤيدهم ، كما وجدوه في هزيمة ١٩٦٧ التي كشفت عن أن عالم «عبد الناصر » لم يكن سوى أبنية من الورق القوي هدمت في ٦ ساعات ، وجاء السقوط سريعاً وخاطفاً ، بينها عنتريات « عبد الناصر » الكلامية لم تغادر الآذان بعد .

وقد فسرت الصحف الغربية - وخاصة الأمريكية - دهشتها للاستقبال البالغ الحرارة الذي نظمه السودانيون لعبد الناصر ، حين سافر ليشهد مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧ وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة ، فقالت أنه لأول مرة في التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذي ندر أن حظى به الغزاة المنتصرون ، ولعل شيئاً من ذلك طال من حاولوا تحليل ما فعله المصريون والعرب في يومي ٩ و١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، فقد خرج الناس يطالبون عبد الناصر بالبقاء في منصبه بعد أن أضاع خمس الأراضي المصرية ، وألحق ما بقي من الأراضي الفلسطينية في يد العرب ، بما احتل منها في عام

١٩٤٨ ، وفي لعبة ديماجوجية تافهة تسبب في قتل آلاف من المصريين والعرب في لا معركة .

وفي الشهور الأخيرة من حياته ، كان الخط البياني لايجابيات الرجل في هبوط سريع ، بل لعله بدا في أدنى درجاته عقب قبوله لمبادرة روجرز ، بدرجة خلقت نوعاً من التوتر والغضب والخوف على مستقبل الوطن ، شملت حتى أخلص الكوادر الناصرية التي عبرت عن قلقها ذاك في مجموعة الأسئلة التي وجهت اليه في آخر دورة حضرها للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي ، وهي الدورة التي أعلن في خطاب افتتاحه لها قبوله للمبادرة الأمريكية ، ولم يكن لدى أحد شكاً في أن أحداث أيلول الأردنية (١٩٧٠) كانت الحصاد المر لقبول عبد الناصر أن ينهي حرب الاستنزاف وأن يأمل خيراً في الامبريالية الأمريكية .

كان هذا الخط البياني الهابط في ايجابيات الرجل ، هو السبب في أن كثيرين لم يقتنعوا بالافتراض الذي يذهب الى أن الاكتئاب الجماعي المصري عند وفاة « عبد الناصر » ، كان تقديراً لايجابياته . وبانهيار الإحتمال المنطقي الوحيد لتفسير ظاهرة « الاكتئاب الجماعي » على « عبد الناصر » ، أصبح البحث التاريخي مطروحاً . وهنا برزت واحدة من أشهر المقولات عن الشخصية المصرية ، تلك التي تذهب الى القول بأن المصريين يعشقون الطغيان ، وأنهم شعب مستذل ، وما أكثر الاستشهادات على ذلك في كتب التاريخ القديم والحديث ، ولعل تحليلاً مثل هذا أقدم بكثير مما نقله « المقريزي » عن « كعب الأحبار » الذي قال للخليفة « عمر بن الخطاب »

ـ ان الله عندما خلق الدنيا ، جعل لكل شيء شيئاً . فقال الشقاء أنا لاحق بالبادية وقالت الصحة وأنا معك . . وقالت الشجاعة أنا لاحقة بالشام فقالت الفتنة وأنا معك . . وقال الخصب أنا لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا معك !

وفي منظور تلك المدرسة ، فإن مصر ـ كدولة نهرية ـ بدأت بعبادة « النيل » وهو أعتى الطغاة حيث سيطرت « روح العبد » على شخصيتها القومية ،

فانتقلت من عبادة النهر ، إلى تأليه الفراعين ، ثم استنامت بعد ذلك دون مقاومة ـ لكل من تعاقب على تاريخها من الغزاة والطغاة وما أكثرهم .

« ونفسية العبيد » تلك ، هي التي جعلت المصريين يودعون جلادهم « عبد الناصر » بكل ذلك الحزن الجماعي العنيف ، كأنهم لا يستطيعون أن يعيشوا دون أن يجلدوا أن يعذبوا ، فهم قوم « مازوكيون » يتلذذون بالطغيان ويستمتعون بالقسوة ، ويصنعون الطاغية اذ عز وجوده .

* * *

وآخر مشاهد الحزن الجماعي المصري ، كانت جنازة المطرب « عبد الحليم حافظ » الذي مات بلندن في ساعة متأخرة من ليلة ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧٧ . . فما كاد النبأ يذاع ، حتى شغلت الصحف المصرية نفسها به ، وشغلت به الناس ، فعاش معظم المصريين ـ وخاصة الأجيال الشابة من سكان المدن الكبرى ـ حالة من الحزن الشديد . ووفقاً لما ذكرته الصحف المصرية ، فقد ودعه أكثر من نصف مليون شاب وفتاة ورجل وامرأة ، شوهد كثيرون منهم وهم يبكون بحرقة ويصرخون بعصبية ، وتوقعت أجهزة الأمن المصرية ـ وفقاً لخبرتها ـ أن تواجه بزحام يصعب التحكم فيه ، لا من حيث الحجم فحسب ، ولكن من حيث طابع السلوك الجمعي نفسه ، وصح ما توقعته إذ أدى سلوك بعض المشيعين المتطرف في عصبيته ، إلى اصابة بعضاً منهم بالاغماء والتشنج العصبي ، فضلاً عن إصابات تولدت من الزحام العنيف .

ومع أن أجهزة الأمن المصرية كانت حريصة تماماً على الا تتيح لأحد أن يستغل الزحام استغلالاً سياسياً ، فقد كانت حريصة أيضاً على ألا يتصرف العصابيون من المعجبين بعبد الحليم حافظ تصرفات شاذة ، من هنا نصحت بدفن الجثة في ليلة الجنازة ، خشية أن يخطفها المشيعون الذين ساروا يبكون وراء نعش خال . . ولعل هذا هو السبب الذي دفعها للاشتباك في معركة مع عدد من الشبان المراهقين الذين أصروا على حضور الدفن .

وصل التوتر العصبي الى ذروته القصوى ، عندما انتحرت خمس مراهقات ، ألقت واحدة منهن بنفسها من شرفة شقة المطرب الراحل التي تقع في الطابق التاسع .

وتكفلت أجهزة الاعلام المصرية الرسمية - وليس في مصر حتى الآن أجهزة إعلام غيرها - بنقل صورة الأحزان الشعبية الى هؤلاء الذين شغلتهم ظروفهم عن مشاهدتها أو المشاركة فيها فقد تغيرت خريطة البرامج في كل محطات الاذاعة المصرية ، وقناتي الارسال التليفزيوني ، لتخصص النسبة العظمى من البرامج لموضوعات عن عبد الحليم حافظ .

وفي البرامج الفنية ، احتشد أكبر عدد من الصحفيين المصريين الرسميين وغيرهم من الفنانين الذين صادقوا « عبد الحليم حافظ » أو عملوا معه . حيث أغرقوا الناس بأحاديث حزينة ، عن اليتيم الوحيد المعذب ، الذي مات في بلاد الغربة قبل عشرة أيام من الحفل السنوي الذي أعتاد أن يغني فيه للناس في ليلة « شم النسيم » . ومن بين أغاني « عبد الحليم حافظ » العديدة اختارت تلك البرامج أكثرها حزناً وأقربها الى وصف ظروف مرضه وموته ، وهو ما ساهم في استكمال ملامح مناخ الاكتئاب .

وبالرغم من تواكب حدث وفاة عبد الحليم حافظ مع حدث آخر بالغ الأهمية ، اذ كان الرئيس المصري في زيارة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أفردت صحف القاهرة لنبأ الوفاة أعز الأمكنة في صدر صفحاتها ، ولم تقل اهتمامها به عن الاهتمام الذي منحته لمحادثات الرئيسين السادات و« كارتر » ، وهي المباحثات التي كان مفهوماً أن نتيجتها ستحدد مستقبل التسوية السلمية وشروطها [1] .

وقد ذكر بعض من شغلوا بمتابعة الصحافة المصرية أيام وفاة عبد الحليم حافظ ، أن جريدة « الأهرام » - أكبر وأقدم الصحف القاهرية - قد نشرت

---

(1) ثبت فيما بعد ، أن فكرة مبادرة السادات بزيارة القدس نبتت خلال هذه الزيارة ، التي كانت أول لقاء بين السادات وكارتر .

الخبر ـ الذي كان قد أذيع متأخراً ـ مختصراً وغير مؤكد في طبعتها الأولى ، ومع أنها أعادت نشره موسعاً في الطبعات التالية ، واحتفلت له بمكانة بين الأخبار الهامة في صفحتها الأولى لكن المساحة التي منحتها له ، والتفصيلات التي ضمنتها الخبر ، ظلت مع ذلك أقل من تلك المساحات التي منحتها صحيفتي « الجمهورية » و « الأخبار » القاهريتين . ومما زاد الطين بلة ، أن كميات كبيرة من الطبعة الأولى « للأهرام » طرحت في أسواق القاهرة في الصباح المبكر . وحين قارن المعجبون بعبد الحليم حافظ ، الطريقة التي نشر بها الخبر في الصحف الثلاث ، غضبوا من « الأهرام » التي رأوا أنها لم تمنح معبودهم الراحل ما يستحقه من اهتمام . . وعاقبوها بمقاطعتها في الأيام التالية ، بينما شجع النجاح الذي لاقته الصحيفتان الأخريتان أقسامها الفنية على تخصيص صفحات يومية عن حياة الفقيد وأنباء ما بعد وفاته .

ووصل اهتمام المجلات الأسبوعية الى الذروة ، وحتى تلك المجلات التي يغلب عليها الطابع السياسي [روز اليوسف ـ أكتوبر ـ آخر ساعة ـ المصور] . انقلب اهتمامها الى عبد الحليم ، فمنحته بكرم زائد أغلفتها ، وأصدرت أعداداً خاصة مجللة بالسواد والأحزان عن العندليب الراحل . وليس الأمر في حاجة الى التأكيد بأن ما فعلته المجلات الفنية المتخصصة كان شيئاً غير مسبوق ! .

ولا تفسير للسرعة المذهلة التي مكنت كل الصحف والمجلات المصرية من اعداد ونشر هذا الفيض الغزير من الموضوعات عن « عبد الحليم حافظ » ، الا أن فريقاً متخصصاً ـ بين محرريها ـ في « بروباجندا الموت » كان يستعد منذ سنوات لهذا الحدث الهائل . . صحيح أن تلك الصحف تعاني من ركود في توزيعها وانصراف القراء عنها ، مما يجعل وفاة « عبد الحليم حافظ » تبدو كقشة تنقذها من الغرق، الا أن ذلك لا يبرر هذا النجاح المذهل في تغطية الحدث في وقت قصير جداً .

ففي وقت واحد بدأت ثلاث مجلات أسبوعية مصرية تنشر على حلقات ثلاث مذكرات مختلفة لعبد الحليم حافظ وفي نفس الأسبوع الذي مات فيه. وخلال الأربعين يوماً التالية كان أكثر من عشرين كاتباً قد انتهوا من طبع وتأليف

وتوزيع مؤلفاتهم الضخمة عن حياة وأغاني عبد الحليم حافظ حيث بيعت بأسعار مرتفعة نسبياً .

والظاهرة التي أثارت الدهشة ، ان كل ذلك الركام من الأعداد الخاصة للمجلات ، والكتب وعشرات البطاقات التي تحمل صور الفقيد الكبير ، قد نفد بشكل سريع وبعد ساعات من صدوره ، وبيع معظمه بأضعاف الثمن في مساء نفس يوم صدوره ، وتذكر مصادر صحفية أن توزيع مجلة « صباح الخير »قد ارتفع خمسين ألف نسخة بسبب نشرها لمذكرات عن الحياة العاطفية والجنسية للمطرب الراحل .

ولم يكن طبيعياً أن يمر هذا الاهتمام المبالغ فيه ، بما تضمنه من اكتئاب جماعي ، دون أن يثير دهشة داخل مصر وفي حدود أمتها ، وربما على مستوى العالم ـ ومبرر تلك الدهشة أن الأسابيع العشرة التي سبقت وفاة « عبد الحليم حافظ » ، قد شهدت حديثاً مفصلاً شغل الناس ـ داخل مصر وخارجها ـ يسعى الى تحليل مغزى أحداث يومي ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ ، في محاولة لاكتشاف دوافعها ونتائجها .

وبصرف النظر عن الخلاف في تفسير تلك الأحداث بين المراجع المصرية الرسمية ، التي اعتبرتها من فعل محرضين ـ هم الناصريون والشيوعيون ـ استغلوا وضعاً اقتصادياً متردياً ، وبين التفسير المضاد الذي يقدمه المتهمون باستغلال الموقف ، من انها « انتفاضة شعبية » ، فثمة اتفاق بين الجميع على أن الأحداث نفسها كانت تعكس نوعاً من التوتر الاجتماعي الشديد ، وعلى صعيد البنية الطبقية للمجتمع المصري . . وهو توتر صبت فيه أزمة اقتصادية خانقة فازداد اشتعالاً . حتى ليصبح القول بأن مصر كانت ـ وما زالت ـ على مشارف مجاعة ، قولاً لا يتضمن مبالغة كثيرة .

وبصرف النظر أيضاً عن الخلاف بين من كانوا يأملون أن تأتي مباحثات « كارتر ـ السادات » بنتيجة ، وبين من كانوا يرفضون مبدأ اللقاء بينهما أصلاً ، كجزء من رفضهم للتعامل مع أمريكا ، فثمة اتفاق بين الجميع على أن متابعة اللقاء ـ على الأقل ـ كان هو السلوك اللائق بجدية الموقف على جميع الأصعدة .

في ضوء كل تلك المعطيات ، بدا اغراق المصريين في الحزن على « عبد الحليم حافظ » أمراً يبعث على الدهشة . وإذا كان العرب غير المصريين قد شاركوا ـ بدرجات متفاوتة ـ في الحزن على عبد الناصر ، فان بعضهم قد شارك أيضاً في الحزن على عبد الحليم حافظ ، لكن كثرتهم الكبرى ، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين ـ بل وبعض المصريين ـ قد دهشوا لمواكب الدموع المصرية التي ودعت « العندليب الأسمر » . فمهما اختلف الناس حول « عبد الناصر » ، فهو في النهاية زعيم وطني من النوع النادر الذي لا يتكرر كثيراً في حياة الأمم . . سواء بعيوبه ، أو بمحاسنه ، ومن الطبيعي أن تترك وفاته المفاجئة رد فعل يصعب التحكم فيه ، لكن الأمر بالنسبة لعبد الحليم حافظ يختلف ، ذلك أنه كان مجرد مطرب ذو صوت شجي ، ولم تكن له خارج تلك الحدود أية أهمية خاصة . . فما هو بزعيم سياسي ، ولي غازياً عسكرياً ، والمتخصصون في الأصوات ، كانوا يرون مساحة صوته محدودة ، بل أنه لم يكن حتى فناناً خالقاً ، أنه صاحب موهبة طبيعية ـ يختلف فيها التقدير ـ سخرها لتكون واسطة لنقل المواهب الخلاقة التي يتمتع بها غيره من الملحنين والشعراء .

وفي السنوات الأخيرة من حياته ، كان خصومه قد استغلوا عيوبه الشخصية للتشهير به ، فنجحوا في رسم ملامح انسان أناني نرجسي ، يكره أن ينجح الآخرون ويسعى لتحطيم كل موهبة تبدأ في صعود السلم خشية أن تلحقه على القمة التي كان حريصاً على أن ينفرد بها وحده . . وكانت متواترة ومنشورة محاولاته لتعويق صعود شباب المؤدين من الرجال (هاني شاكر مثلاً) ونجوم المؤدين من النساء (وردة الجزائرية) . والطابع الكارامازوفي الذي حكم علاقته بشقيقه الأكبر المطرب اسماعيل شبانه .

وتطبيقاً لقواعد المنطق . فان أحزان المصريين على « عبد الحليم حافظ » ، لم تجد لها مبرراً كافياً عند هؤلاء . فعلى المستوى العام ، لم يكن القلب المصري خالياً من هموم الوطن الكبرى ، ولم تكن آثار التوتر الطبقي العنيف الذي تفجر في تظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة لم تحدث منذ ربع قرن قد انتهت بعد ، بل أن الأحداث ذاتها قد دفعت الحكومة المصرية إلى اجراءات وقائية

عملية وتشريعية ، خلقت بعض الضغط على الجماهير المصرية ، دون أن تبدو بارقة ايجابية تزيل أسباب الأحداث ، وهو أمر زاد من التوتر الطبقي برغم الهدوء السطحي . وكان ما يجري في واشنطن بالغ الأهمية اذ كانت سياسة التسوية السلمية تمر بمأزق حاد ، بعد أن حرقت باتفاقية سيناء الثانية امكان العدول عنها الى نقيضها . . وعلى المستوى الشخصي ، رأى كثيرون أن « عبد الحليم حافظ » لم يكن يستحق كل ذلك الحزن . . لا بما أداه ولا بما سلكه .

واحد من الأشقاء العرب غير المصريين ـ من قطر عربي تقدمي ـ بدت له الدموع المصرية التي ودعت « عبد الحليم حافظ » نموذجاً للتفاهة والسخف وبلادة الحس وانعدام الشعور بالمسؤولية . . أما وذلك ما قاله وأعلنه جهراً أمام مصريين تقدميين ، فالأرجح أن ضرورات المجاملة قد جعلته يعقل لسانه عن أن يفيض ويزيد ، ولعله قد فعل ذلك من وراء ظهورهم .

ويبدو أن المصريين كانوا مصرين ـ بسلوكهم الجماعي ـ على أن يستعصوا على الفهم أو التحليل أو كانوا ـ بسبب مازوكيتهم طبعاً ـ حريصين على أن يأتوا من التصرفات ما يحمل حتى أصدقائهم وأشقائهم على نعتهم بأقسى النعوت .

فبعد أسبوع واحد على أضخم مشاهد الوداع في التاريخ المصري الحديث ، وبعد كل الدموع التي ذرفت على « عبد الناصر » ، بدأ المصريون يضحكون لفكاهات من النوع الحريف ساهموا جميعاً ـ وبدرجات متفاوتة ـ في تأليفها وترديدها ، فكاهات شرّحت الرجل بقسوة ، ورسمت له صوراً كاريكاتورية جسمت عيوبه ، وركزت بالذات على شخصيته الطاغية المؤثرة ، بل أن المصريين ، الذين يعتقد كثيرون أنهم من أكثر شعوب الأرض تقديساً للعقائد والنصوص الدينية ، قد أذهلوا الجميع ، عندما جاءت فكاهاتهم عن « عبد الناصر » ، مزجاً بين المحرمات الثلاثة : الجنس والدين والسياسة . .

ذلك حدث أيضاً عقب المأتم المصري الجماعي على « عبد الحليم حافظ » ، فقبل أن تجف الدموع المصرية عليه ، كانت الفكاهات قد بدأت تترى ، وأخذت الصحف تنشر معلومات حول حجم ثروته ، والخلاف بين الورثة حول تقسيمها ، ثم بدأ آخرون يتحدثون وينشرون ـ على استحياء ثم

بشجاعة وسرعان ما تحولت الى وقاحة - وقائع عن بخله ، وسوء معاملته لأشقائه ، ونفسيته المعقدة ، وحياة أصحاب الملايين التي كان يعيشها ، وعلاقاته العربية التي لم تكن فوق مستوى الشبهات ، وكما نفذت الأعداد الخاصة التي أصدرتها الصحف عن حياته وأمجاده وعطائه وبره وخيره وشبابه المأسوف عليه ، فقد تابع المصريون بشغف حقيقي زحام الأخبار المضادة . . فنفذت الصحف المصرية التي نشرتها وهو ما أغراها بالمبالغة في النشر .

وكما غضب الناس من « الأهرام » لأنها لم تبك على عبد الحليم حافظ كما ينبغي فقاطعوها ، فقد غضبوا منها لأنها لم تشهر به كما ينبغي ، وقاطعوها أيضاً !!

وبالانتقال من مواكب الدموع الى مهرجانات الضحك والتهريج . . زادت عريضة الاتهام الموجهة الى الشعب المصري تهمة جديدة . . اننا لم نعد أمام شعب مُستذل ، مازوكي ، تافه ، بل وشيزوفرينك أيضاً ، فهذا الانتقال الهستيري من الحزن الفاجع ، الى الضحك الهادر ، ومن التقديس إلى التجريح ، ومن البكاء حباً الى السخرية كرهاً أو ازدراء في نفس الزمن ، من الأمور التي لا تخفى دلالتها على أحد . . وفي أهون التقديرات فان ذلك دليل على عدم النضوج الانفعالي أن لم يكن دليلاً على الفصام !

وربما كان مقبولاً - ببعض غُصة - أن يلجئنا « عبدالناصر » الى موقف دفاع نبرر به حزننا عليه وهو - فيما يرى البعض - الذي سقى المصريين الذل كؤوساً ، أما أن نستند الى الجدار بسبب « عبد الحليم حافظ » . . فان المهزلة تكون قد تمت فصولاً ! .

لكن مــا يخفف بعض العناء أن نحتشــد لفهم الظاهــرة بمنهــج العلم وأسلوبه ، وكما أن العلم يرفض اصدار الأحكام التي تتميز بالتطرف الهستيري مع أي ظاهرة أو ضدها ، فهو يرفض أيضاً تكوين انطباعات غير ناضجة ، أو التنفيس عن مشاعر النقص الحقيقية أو المتوهمة بادانة الآخرين .

ومن ينشدون الحقيقة ، هم أول من يعرفون أن الطريق اليها يبدأ بالتجرد

الكامل من كل شيء الا منهج العلم وأسلوبه . وحتى هؤلاء الذين يزعمون لأنفسهم الانتماء للشعب - بمفهومه التاريخي والآني والمستقبلي - يفيدهم دائماً أن يبدأوا البرهنة على صحة ما يسوقونه من معطيات وقد تجردوا من هذا الانتماء ، يقفون حيث يقف المحايدون ، بل الطاعنون المجرِّحون ، ليكسبوا بالمنطق ، أرض لا يكسبهم إياها اطلاق الأحكام الجاهزة ، أو الشعارات الساخنة .

ومن هنا نبدأ !

مصر الكوخ . . ومصر القصر :

.قيل يوماً أننا نحن العرب ماهرون في كتابة الانشاء ، أكثر مما نحن قادرون على صنع الأشياء ، وهذه المهارة الأدبية النادرة ، هي النتيجة الطبيعية لعقلية الحقل أو القبيلة ، وبعكس ذلك فان « عقلية المصنع » هي وحدها القادرة على طرح مفاهيم صارمة التحدد ، حيث لا مجال للتشبيهات أو الكنايات أو الزخارف اللفظية .

وتلك المهارة في كتابة الإنشاء - على حساب صنع الأشياء - هي التي جعلت لغتنا العربية أشق اللغات تعلماً لمن لم ينشأ عليها ، والأهم من ذلك أنها عودتنا أن نستخدم المصطلحات والمفاهيم بشكل يتنافى مع أبسط قواعد العلم الذي أصبح من بديهياته أن يتفق المتحاورون - قبل البدء بالحوار - على المعنى الذي يقصدونه من هذا المصطلح أو ذاك .

ومن سوء حظنا أن حركتنا القومية وفكرنا القومي ، قد تبلور في بداياته ، في مناخ سيادته البرجوازية العربية - بشرائحها المختلفة - وبطبيعتها المزدوجة التي جمعت بين الزراعة والصناعة ، وبين مصالح الشرائح الوسطى من تلك البرجوازية ويوتوبيات الشرائح الصغرى منها ، وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك أن اصطبغت المفاهيم لدينا بطابع انشائي ، فساد الغموض مصطلحات مثل « الأمة » و« الشعب » في أدبياتنا السياسية والاجتماعية ، وابتذلت مصطلحات كثيرة لكثرة ما استخدمت على غير معناها الحقيقي ، غفلة أو قصداً . .

ولا شك أن « لينين » كان على حق عندما وقف وسط لندن ، على يمينه يسكن الأغنياء : متخمون بالثراء والرفاهية . وعلى يساره حي للفقراء : جائع وعريان وجاهل ومضلل . . ثم قال كلمته الشهيرة « أمتان » موصفاً بذلك بديهية أجهد كثيرون منا أنفسهم في نفيها على العهد الذي كانوا يحاولون فيه أن يفرضوا على الواقع العربي ـ المشرذم قومياً ، والمنقسم طبقياً ـ أن يلتئم بالاكراه .

على أن تسجيل « لينين » لتلك الحقيقة ، لم يعن أن كـل الاجتهادات التي بنيت فوقها كانت صحيحة دائماً ، لذلك وضع «ستالين » النقط فوق الحروف ، ونبه القائلين بـأن هناك « لغـة طبقية » الى خـطئهم . . مؤكداً أن اللغـة ـ كأداة للاتصال وكوسيلة لنقل الثقافة الشفاهية والمكتوبة وتلقين التقاليد ـ تدخـل ضمن التكوين النفسي المشترك : انها أمتان فعلاً منفصلتـان في الكثير . ومتفقتان أيضاً في الكثير .

ولا تختلف بعض مقولات « ابن خلدون » ـ عالمنا العربي النـادر المثال في عصره ـ عن بعض ما تـوصل اليـه « لينين » و« ستـالين » ، فعنده أن السـادة يفرضون عـلى المسودين ـ أو العبيـد ـ رؤ اهم ، وأن الـذين يعيشـون في أسفـل السلم الاجتماعي يتشربون قيم وتقاليد وعادات وثقافات من يعيش في قمته . . وأيديولوجية الطبقة السائدة ، تعمل بديهياً من أجل الحفاظ على مصالحها وحماية استغلالها للطبقات الأخرى وتبرير هذا الاستغلال .

وحين تساءل الشاعر أحمد فؤاد نجم « مصر العشة . . ولا القصر ؟ » ، كان يصوغ نفس الملاحظة التي راودت « لينين » ، لكن ذلك فيما يبدو لم يشغـل أحداً ممن انهمكوا في تحليـل ظاهـرة الحزن الجمـاعي المصري عـلى النحو الـذي سـردناه . . لم يسـأل أيهم نفسـه ـ قبـل أن يفسـر ـ من الـذي حـزن ؟ . ولكنـه افترض اعتسافاً أن الشعب المصري كله قد حزن . أو هو ـ بدرجة أبعد ـ اعتبـر أن من اكتشبوا عينة ممثلة للشعب ، فالمصريـون عنده كـل لا يتجزأ ، وتصـرفات نصف مليون أو مليون مصري ، تعتبر ـ دون أي سنـد علمي ـ صالحة للتعميم [هـذا يفرض أن هؤلاء كـانوا يتصـرفون تصـرفاً واعيـاً ومعبراً حقـاً عنهم ، ولم

يكونوا ممن عناهم « ابن خلدون » في مقولاته التي نقلناها] . وما أكثر الأحكام التي تصدر تطبيقاً لمنهج مثل هذا . فتصم الشعوب بما ليس فيها .

وبسبب شيوع القياس الخاطيء ، فان القارىء العربي يبدو ملولاً دائماً من الأرقام ، والنصيحة التي ينصحك بها أي صحفي مخضرم ، ألا تكون ثقيل الظل فتملأ مقالك بالاحصاءات ، وهي دعوة صريحة لئلا تستخدم منهج العلم ، ولأن تطلق تعميمات دون أن تجهد نفسك بالبرهنة عليها ، ومن بين صور القياس الخاطيء ، التوصل الى نتائج باعتماد مصدر غير ممثل تمثيلاً كافياً لما تريد أن تستنتج منه . .

وحين يبدأ كاتب استنتاجاته بالاعتماد على الصحف ، كمصدر وحيد لتحليل ظواهر اجتماعية أو سياسية معتبراً اياها « مرآة للرأي العام » ، يكون قد بدأ بافتراض غير صحيح سيقوده بالقطع الى نتائج خاطئة ، فليست الصحف بالضرورة تعبير عن الرأي « العام » ، ولعلها في مصر بالذات ، يمكن أن تكون مرآة لأي « رأي » الا الرأي العام - باعتراف المراجع الرسمية المصرية نفسها - والبرهان على ذلك بين أيدينا ، فقد شغلت الصحف المصرية نفسها في الأسبوعين الأولين من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بحادث بدأ بالغ الأهمية من وجهة نظرها ، اذ صرحت احدى الممثلات نصف المشهورات وهي « سهير رمزي » أن النجم العالمي - المصري الأصل - « عمر الشريف » قد خطبها وسوف يتزوجها ، وأثار التصريح اهتمام الصحف ، التي علقت عليه فأفاضت ، بل أن التليفزيون المصري قد أفرد له بعض برامجه ، فأطل الصحفي المعروف « كمال الملاخ » من شاشته ليحلل الخبر ، فتحدث عن سيكلوجية الغربة ، وماء النيل الذي يجري في عروق «سهير رمزي » مخلفاً سمرة في بشرتها ، وحنين « عمر الشريف » الذي صرح لصديقه « كمال الملاخ » بأنها « ليلة وانقضت » في حين تصر « سهير رمزي » على أنها ليلة تبدأ قصة جديدة ستطول بطول العمر . . وهو حديث لم تنقطع عنه الصحف الا عندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير (ك ٢) ١٩٧٧ .

ولو طبقنا المقياس الذي طبقه من استنتجوا مما حدث في جنازة « عبد

الحليم حافظ » ما استنتجوه ، لاخطأنا الفهم ، فما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ، أكد أن ما كانت تهتم له الصحف المصرية ، لم يكن لـه علاقـة على الأطـلاق بما كان يهتم له الشعب المصري ، وبالتالي فليس اهتمامهـا المبالـغ فيه بـوفاة « عبـد الحليم حافظ » دليلاً عـلى اهتمام الشعب بتلك الـوفاة ، وليست بكـائياتهـا عليه دليـلاً على أن الشعب يبكي ، ولا لجاز لنا أن نعتبـر أن ليلة « عمر الشـريف » التي انقضت كـانت هم الشعب المصـري في مفتتـح العـام ، وهـو أمـر تكـذبـه أحـداث ١٨ و ١٩ يناير بصرف الـنظر عن كونها « انتفـاضة شعبيـة » كما يقـول الشيوعيون والناصريون ، أو « انتفاضة حرامية » كما يصر الآخرون !

وحتى لو فرضنا جدلاً أن الصحف تعبر عن الرأي العام ، وأن اهتمامـاتها هي نفسها اهتماماته ، (وتجاهلنا الدور الذي تلعبه أجهزة الاعلام في أي مجتمع طبقي ، كجـزء من بنيـة الـطبقـة المسيـطرة ، تسعى لخلق أنمـاط معينـة من الاهتمـامات وتسييـدها ، لأهـداف تخدم مصـالحهـا وتحـافظ عن طـريقهـا عـلى سيطرتها الطبقية ،وهوما سنعود اليه فيما بعد) فانتـا ـ مع كـل هذا ـ لا نستـطيع أن نقول أن الصحف تعبر عن الرأي العام ، فذلك ما تقوله الأرقام ، اذ تؤكـد النتـائج الأوليـة للتعداد العـام للسكان والاسكـان أن نسبة الأميـة في مصـر هي ٥٦,٥ ٪ ، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الشعب المصري لا علاقة له بـالثقافـة المكتوبة ، ومنها الصحف والكتب بالطبع ، بل أن هناك احصـاء ـ أقدم قليـلاً ـ يـذهب الى القول بـأن متوسط التـوزيع اليـومي للصحف والمجلات المصـرية لا يـزيد عن ٨٢٦ ألف نسخـة يومياً في وقت كان تعـداد مصر فيـه ٣١,٥ مليون نسمة واذن فان ٣ ٪ فقط من المصريين هم الذين يقرأون الصحف . فاذا كانت صفحات لطم الخدود وشق الجيوب التي سودتها تلك الصحف حزناً عـلى « عبد الحليم حافظ » تعبير عن قرائها ، فهي ـ في أكثر الأقوال مبالغة ـ تعبـير عن ٣ ٪ فقط من المصريين ، وهي نسبة ضئيلة لا تجيز لأحد يحترم عقله وعقـل الناس أن يستند اليه في اتهام الشعب المصري بما اتهم به !

وفي عـالمنا العـربي فان المـدينة مؤسسـة عاليـة الصوت ، فهي بـزحـامهـا الخانق ، وبتركز مؤسسات الحكم وتكثف أجهزة الاعلام فيها ، توحي بأنها هي

الوطن ، وأحياناً الأمة ، وغالباً ما يخدع صوتها الجهوري ذاك ، من يحكمون بظواهر الأمور . وفي مصر ، يتصور بعض الناس أن اهتمام التليفزيون بموضوع ما دليل على اهتمام الرأي العام به ، فاذا علمنا أن نسبة الأسر التي تضاء مساكنها بالكهرباء لا تزيد عن ٤٥,٧ ٪ من جملة الأسر المصرية ، وهي نسبة ترتفع الى ٧٧ ٪ في المناطق الحضرية ، وتنخفض الى ١٨,٦ ٪ في المناطق الريفية . . بل أن ١٦,٩ ٪ من مجموع الأسر التي تسكن في القاهرة ما تزال محرومة من الكهرباء ، أدركنا أن الأسر المصرية على الأقل لا تعرف شيئاً أسمه التليفزيون ، ولا تهتم بما يهتم له ، وليس لها في الأمر كله نصيب ، هذا اذا افترضنا بالطبع ، أن كل من تدخل الكهرباء بيته يملك تليفزيوناً يمكنه من ذرف الدموع مع « سمير صبري » ، على صديقه العندليب الأسمر ، أو التمتع بأسلوب « كمال الملاخ » المفتعل الرشاقة ، وهو يقول أن « عبد الحليم حافظ » اختار أن يصعد الى السماء قبل موعد حفل الربيع لكي يغني للملائكة أغنيته الجديدة « من غير ليه » !!

وحتى لو حصلنا على عينة عشوائية ممن ساروا في موكب الجنازة ، وكانوا يبكون أو يعبرون عن أحزان مبالغ فيها ، فكل ما نستطيع أن نخرج به من ذلك البحث بالعينة ، هو القول بأن سكان القاهرة بينهم نسبة معينة قد حزنت على « عبد الحليم حافظ » بشكل حاد ، والقاهرة كما الجميع ليست مصر ، واهتمامات أهلها بالضرورة اهتمامات الشعب المصري بكل طبقاته وفئاته ، والأرقام ـ التي نرفض استخدامها لثقل دمها ـ تقول أن سكان العاصمة المصرية الثابتين لا يزيدون ـ حسب احصاء ١٩٧٦ ـ عن (٥,٠٨٤,٤٦٣) نسمة ، أي أنهم في حدود ١٥ ٪ من جملة تعداد مصر (١٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٨ نسمة) . فاذا علمنا أن عدد سكان القاهرة يزيد في النهار الى حوالى ثمانية ملايين نسمة ، بحكم توافد أكثر من مليونين ونصف يومياً اليها من الاقاليم ، فان من ساروا في جنازة « عبد الحليم حافظ » لا يكونون أهل القاهرة ، فهم لا يزيدون ـ حسب تقدير الصحف المصرية ـ عن نصف مليون ـ وبصرف النظر عن مدى الدقة في هذا التقدير الجزافي ، فان اعتماده يعطينا مؤشراً رقمياً صريحاً يكذب قول الذين نهشوا لحم الشعب المصري . . فالمؤشرات الاحصائية صريحة

في أن عدد الذين شاركوا في هـذا الموكب الحزين ، لا يزيـدون عن ١,٥ ٪ من جملة المصريين ، وأقـل من ٦ ٪ من سكان مـدينـة القـاهـرة ، حيث أن الـذين صدقوا احصاء الصحف المصرية للمشيعين ، لم يسـألوا أنفسهم ولم يسـألوا تلك الصحف عن الأساس الذي قدرت فيه العدد استناداً عليه . وهو بـالقطع تقـدير جزافي قام به محرر أو محـررون فنيون في الصحف ، واعتمـدوا فيه ـ إذا افتـرضنا خلوهم من الغرض ـ على مجرد النظر ، وهو بذلك تقدير لا يمكن الاطمئنان اليه لأنه يتضمن خداعاً بصرياً ، .فرؤية عشرة آلاف مواطن في شارع عـرضه عشـرة أمتار قد تـوحي لمن يقيس بمجرد الـنظر أنهم مليونـاً ، بينما رؤيـة هؤلاء الآلاف العشرة أنفسهم في ميدان قطرة مائة متر ، قد توحى بـأنهم لا يزيـدون عن ألف أو ألفين . . والوسيلة العلمية الصحيحة تتطلب قياس متـوسط التزاحم في المـتر المربع ، ثم قياس المساحة الكلية التي شغلها الزحام ، للخروج برقم تقديري ، ربما لا يكون دقيقاً رغم تلك الضوابط التي لم يلزم نفسه بها أحد ممن قالوا ـ بكل ترخص وسهولة ـ أن الشعب المصري كله كان في وداع « عبد الحليم حافظ » .

فإذا وضعنا هذا الفرض في الاعتبـار ، فقد يفيـد أن نستشهد هنـا بواقعـة تاريخية . فإبان ثـورة ١٩١٩ ، كانت العـلاقة بـين الشعب المصري وبـين الملك « فؤاد الأول » شديدة الفتور بسبب مواقفـه من الثورة التي لم تكن مـواقف طيبة على وجه العموم . وأراد « توفيق نسيم » باشا ـ وزير الداخلية آنذاك ـ أن يحظى بمكـانة في القصـر تؤهله لأن يكون رئيسـاً للوزراء ، فحشد أعـداداً محـدودة من الأعيـان وكبار المـوظفين ، بـين أعداد من جنـود الشرطـة ممن يـرتـدون مـلابس مـدنية ، ودفعهم للتـوجه الى قصـر الملك لاعلان الـولاء والتأييـد ، واستمـرت اللعبة عدة أسابيع ، ظلت خلالها الصحف الموالية للسـراي تتحدث عن جماهير الشعب الغفيرة ، التي توجهت لتعبر عن ولائها للجالس على العـرش وتستنكر أفعال الصعاليك . وبينما كانت جماهير الشعب الغفيرة تتظاهر فعلاً ضد الجـالس عـلى العرش ، كـانت صحف السراي الملكيـة تقول أن « شـراذم » مأجـورة قد تجمعت وهتفت هتافات بذيئة !

ومثـال كالســابق ليـس نادر الحـدوث ، وهو يكشف عن أن الاعتمـاد على

تقديرات الصحف حول شكل الزحام وعدد المشاركين فيه، هو اعتماد على وقائع ليس ثمة ما يؤكدها . . أو يثبت صحتها ـ فليس لدينا أي دليل ـ لا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه ـ على أن من ودعوا عبد الحليم حافظ كانوا نصف مليون ، لا من حيث الوسائل المستخدمة في القياس العددي ، ولا من حيث الاطمئنان الى حياد الذين أجروا التقدير !

وإضافة إلى هذا كله فإن الحكم على الظاهرة بمجملها ، جاء حكماً على الشكل ، لا على المضمون ، ذلك أن أحداً ممن ترخصوا في اصدار أحكام الادانة ، لم يعن بأن يجهد نفسه في البحث وراء دوافع كل فرد ممن كانوا يودعون الميت أو يبكون عليه أو يفقدون صوابهم. فليس الزحام دائماً تعبيراً عن شيء محدد ، ففي مايو (أيار) ١٩٥١ ، تزوج « الملك فاروق » ـ اخر ملوك مصر ـ من الملكة السابقة « ناريمان » ، فامتلأت شوارع القاهرة بعشرات الألوف من المصريين ، واكتظت شرفات البيوت بالنساء والرجال والأطفال ، الذين لوحوا للموكب الملكي ، وبعد ١٤ شهراً فقط من ذلك التاريخ ، كان عشرات ومئات الألوف من المصريين يرقصون في الشوارع فرحاً بعزل الملك (٢٦ يوليو ـ تموز ـ ١٩٥٢) ، والاحتمال الأرجح ، أن الزحام الأول كان مجرد فضول عام تملك الناس ، ودفعهم للتجمع لمشاهدة أفراح الأسرة المالكة ، دون أن يكون ذلك تعبير عن تأييد سياسي أو حب شخصي أو رغبة في بقاء الملكية !

وفي كل زحام ، غالباً ما تكتشف أن نصف المشاركين فيه كانوا مارين بالصدفة عندما رأوه ، فدفعهم فضولهم لمحاولة استكشاف الأمر ، وقد يشاركون فيه خضوعاً للاستهواء ، أو قضاء على ملل ، ودون أن يعكس ذلك رغبة حقيقية في نفوسهم ، أو اهتماماً جدياً منهم بموضوع الزحام ، واذا جاز لي أن استشهد بوقائع جزئية ـ كما فعل الآخرون ـ فقد سمعت عشرة أفراد على الأقل ، كانوا يسخرون من هذا الاهتمام الاعلامي بعبد الحليم حافظ . ودفعهم هذا للاشتراك في الجنازة لمجرد « الفرجة » !

وأذكر أنني نزلت الى شوارع القاهرة ، في صباح ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وحسبت ضمن العدد الذي قدر للتظاهرات التي كانت تطالب « عبد

الناصر » بالعدول عن قراره بالتنحي ، دون أن أكون مؤيداً لهذا المطلب ، اذ كنت من المعارضين لسياساته ، وكان دافعي للخروج استكشافياً محضاً ، اذ كنت أرغب في أن أعرف المبررات التي يستند اليها المتظاهرون في مطالبتهم لعبد الناصر بالبقاء وقد هزم جيشهم وأضاع ما أضاع .. وفي جولتي انضممت الى عدة حلقات صغيرة من المتظاهرين ، وأدرت نقاشاً غير مباشر حول ما أريد ، وكان من بين ما سمعته من مبررات أن « عبد الناصر » قد أضاع البلد ، وأوقعها في كارثة ، وأن عليه أن يبقى حتى نتخلص من الكارثة التي أوقعنا فيها ثم يذهب غير مأسوف عليه .

ولست أزعم أن كل من شاركوا في تلك التظاهرات كانوا فضوليين أو مكتشفين ، أو أن رأيهم كان كذلك الرأي الذي سمعته وعرضته ، ولكن ما أود أن نصل اليه ، هو أن أحداً ممن أصدروا أحكام الادانة فأهانوا الشعب العربي في مصر وعلقوه في مشانق المازوكية والاستذلال والتفاهة واللامسؤولية ، قد حكموا على شكل لم يعنوا ـ جهلاً أو غرضاً ـ باستكشاف مضمونه ، ولكي يغطوا حكمهم غير الموضوعي ذاك ، اعتمدوا على انطباعات سطحية ، واستخدموا مصادر هم أول من يعلم عدم دقتها ، وعمموا أحكاماً من جزئيات ـ حتى لو صحت ـ لما صلحت للتعميم ، فلم يدرسوا الظاهرة في شمولها فيعتنوا بالأصيل المعبر عن مصر الشعب ، مصر الكوخ ، ويفصلوا بينه وبين الدخيل المعبر عن مصر الأخرى ، مصر القصر .

الكهنة والجلادون :

المرضى بالرومانتيكية الثورية ، هم وحدهم الذين يقدسون الشعب حيث هو فيعتبرونه كائناً طهوراً يتغزلون في أخلاقه النبيلة ، ويُشبِّهون بوجدانه النقي ، فإذا ما انتقلت بقع الزيت من ثياب العمل البروليتارية الى ملابسهم عبر زحام المواصلات العامة ، سعدوا بذلك الشرف الذي اختصتهم به الأقدار دون غيرهم !

ولأن الثورة علم ، وليست عصاباً رومانتيكياً ، ففي منظورها أن تقديس

الشعب حيث هو ، لا معنى له الا أن المستغلين أطهار وأنقياء ، والدليل المنطقي البسيط على هذا أن سياساتهم - كطبقة مسيطرة وحاكمة وموجهة وقائدة للآخرين - قد أنبتت لنا هذا الكائن النقي الطهور . . وليس يجوز لنا ، وذاك ما فعلت وما أنجزت ، أن نطالبها بالرحيل .

وليس من الطبيعي - في أي مجتمع طبقي - أن يخلو الشعب من القهر الطبقي والتضليل الفكري ، فالاستغلال هو الأب الشرعي لكل المثالب الخلقية والعاهات النفسية والتشوهات الروحية . . وقد أصبح من بديهيات الفكر الاشتراكي الآن ، القول بأن البروليتاري - في أي مجتمع طبقي - يتقاضى فحسب ، ذلك الأجر الذي يمكنه من أن يتناول حد الكفاف من الطعام ، لكي تستطيع أقدامه أن تتحمل الوقوف أمام الآلة . وهو يعيش مكدود الجسد والذهن والأعصاب ، والوقت القليل الذي يتبقى له بعد شقاء اليوم ، يتكفل به نفس هؤلاء الذين ينتهبون عرقه ، فينتهبون خلال أوقات الراحة « وعيه » ويسطحون فكره ، ويخلقون منه كائناً لا يصلح إلا لملء جيوبهم بالمال . .

وقد كان « فرانز فانون » على حق ، عندما رصد أن الاستعمار - وهو صورة من صور النهب الطبقي - هو عصاب يصيب الشخصية الانسانية ، وبالمثل ، فان العصاب البرجوازي يحط بكلكله على المستغلين - بفتح الغين - فيفرز لنا كل ما يملأ المجتمع الطبقي من قسوة وحقد وكذب واحتيال وتوحش ولصوصية ودعارة وفوضى . .

والجانب المضيء في شخصية الشعب ، هو وليد نضاله التاريخي ضد كل أشكال القهر ، فللشعوب تاريخها الطويل والممتد في الصراع ضد الطبيعة وضد الغزو وضد الطغيان ، وفي بوتقة النضال ضد هؤلاء ، تترسب قيم تحتفظ بدرجة من الثبات النسبي ، وتدخل ضمن التراث الثوري للشعوب . وتثري بكل حلقة من حلقات المواجهة المستمرة ضد الأعداء الجدد . .

وانطلاقاً من ذلك ، فإن الثورة - حيث هي علم لا عصاب رومانتيكي - تقدس الشعب حيث هو واع ومنظم . . مسيس ومتحرك . . والمشكلة الثورية في أي مجتمع طبقي - أو في مرحلة انتقال الى الحالة اللاطبقية - تكمن في تنظيم

الشعب : توعيته وحشده ، وفي الوسائل التي تزيل الصدأ البرجوازي عن تراثه الثوري ـ في الفكر والحركة والتنظيم ـ لتتعلم منه طلائعه الثورية ، وتتعلمه ، وتعي بعض وعيه ، ويعي بعض وعيها في علاقة جدلية ، تتصاعد دوماً الى أرقى أشكال الوعي وأسلم أساليب النضال .

وكما أن الوعي هو مشكلة المتمين للشعب ، فإنه مرض المستغلين للشعب . . وهو الوباء الذي يخافون من انتشاره ، فحين ينتشر تكون أكفانهم قد لحقت بهم ، لذلك لا يكفون عن مقاومة جراثيم الوعي ، وعن تعقيم كل من يصاب بميكروباته . . . وقد أدرك المدعي العام الفاشستي ذلك . فوقف أمام المحكمة يطالب بأقصى العقوبة للمفكر الماركسي الايطالي « انطونيو جرامشي » صائحاً .

« إن رأس هذا الرجل ، خطر على مستقبل ايطاليا ، ولا بد أن يكف عقله عن العمل عشرين عاماً على الأقل اذا أردتم أن يسود الاستقرار بلادنا ! » .

وقد كان « حُفْنى » ـ عامل البناء المصري الذي جاء من أقصى الصعيد ـ حسن الحظ اذ اكتشفه الشاعر « أحمد فؤاد نجم » ، فدعاه الى أن يجلس قليلاً بين دورات العمل الشاقة التي يصعد أثناءها ويهبط ، يبني العمارات ويشيد الفيلات أو يناول البناء ما يبنى به ، وحين استجاب حفنى للطلب بأن :

« يفكر شوية . . في العيشة دية . .
ايه القضية ؟! ايه العبارة ؟ »

اكتشف لعبة الانتهاب الطبقي بكل بساطة وسهولة . . استعرض حياته الشاقة الطويلة ، انه لم يعرف الطفولة ، ولم يعرف طعاماً سوى الفول المجروش مع الخضروات . ولم يكف يوماً عن السير ولا عن الصعود فوق « السقالات » . .

من صغر سني . . شقيان لكني
مالط سني . . غير البصارة

ودخلت حارة . . من جوة حارة
وف كل حارة . . عليت عمارة
وسط المعاول . . بنا ومناول
بس المقاول . . كلني بشطارة
ولا خلي صرة . . ولا لقمة حرة
والعيشة مرة . . آخر مرارة !

إن استراحة «حفني» القصيرة ، التي مكنته من اكتشاف اللعبة البرجوازية ، فرصة لا ينبغي أن تكرر كثيراً ، فخلالها اكتشف الصعيدي الجاهل المكدود. انه يدور ويدور ويدور، من حارة لشارع لميدان ويعود لحارة تقوده لحارة حتى يدوخ. صاعد وهابط وصاعد وهابط،في كل ذلك يبني ويشيّد ويعلي.عمارةبجوار عمارة، ناطحة سحاب، برج. يسكنون هم، يتمتعون، يمرحون، يرتاحون، يتعطرون، وهو في عيونهم ليس إنساناً . انه مجرد شيء. . معْوَل من المعاول التي تبني، وهو مكدود. . انه يأكل « البيصارة » ولا شيء غير البيصارة . . أما المقاول فيأكل « حفني » بشطارة يأكل عرقه ، ولحمه الحي ، ثم يتجشأ ! .

وعندما يفكر « حفني » بتلك الطريقة يتقدم المدعي العام صائحاً :

« إن رأس هذا الرجل خطر على مستقبل إيطاليا . . ولا بد أن يكف عقله عن التفكير عشرين عاماً على الأقل إذا أردتم ـ سادتي القضاة ـ أن يسود الاستقرار إيطاليا ! » .

وهكذا تدق أجرس الخطر ، وتُطلق صفارات الانذار ، وينقل حفني ـ ربما لأول مرة في حياته ـ إلى المستشفى ليتطهر من ميكروب الوعي بمصالحه . ولحظتها يصبح الوطن البرجوازي مستشفى يتعرض البروليتاريون فيه لأحط وأقسى عمليات غسل المخ .

والترسانة البرجوازية مليئة بكل الأدوات التي تقوم بهذا الدور بفاعلية. وبينما مارست البجوازيات الأوروبية ـ التي ولدت بشكل طبيعي ولم تولد سِفاحاً ومن مضاجعة غير شرعية بين الفائض الزراعي والاحتكارات الأوروبية كما

حدث في أمتنا العربية ـ هـذا الدور باقتدار ، وبأدوات متقـدمة نـوعاً مـا، فان برجوازيتنا قد مـارسته بـأحط الأشكال ، وكـان مهارتهـا الأساسيـة هي ذكاؤهـا الديماجوجي النادر المثال.

والبـرجـوازيـة لا تستـطيـع أن « تـأكـل » أمثـال « حفني » الا بـالكـاهن والجلاد . .

والجلاد هو المعتقلات والسجون والقنابل المسيلة للدموع وأقبية التعذيب ، والسيـاط ، والصـدمـات الكهـربـائيـة ، وتمـزيق الأوصـال ، واذابـة الجثث بالأحماض . والنفخ والزنازين الانفرادية حتى يتوحش الانسـان، يدير لسانـه في فمـه ليتأكـد أنه مـا زال يستطيع أن يتكلم، يحـرك اعضـاءه لكي يتـأكـد أنها لم تيبس. . يشتاق شعاع شمس . . يتوق لمشهد طائر يطير في السماء .

ولأن تجارب التاريخ قد أكـدت أن الجلادين لا يكفـون وحدهم لاستمـرار اللعبـة ، فقد تقـدم « الكهنة » ليقـوموا بـالـدور الـذي لا يستـطيـع الجـلادون منفردين القيام به . . وحق الملكين أقدس عند البرجوازيـين من العرض والـدين والوطن والكرامة والشرف ، وكل تلك « الالفاظ » التي يجعجعون بها ليل نهار ، ليعقنعـوا حفني بأن يـظل « معولاً » بـين المعاول ، يبني ويناول ويـأكـل البصـارة ويـأكلونه بشـطارة ، واذا كان هنـاك رجالاً مثـل « جرامشي » و« نجم » ، فـان هنـاك كهنة مـاهرون مـدربون قـادرون على ابقـاء حفني حيث هو . . صحيحـاً وخالياً من جراثيم الوعي . .

وحين تكون ممن يشغفـون بـالضحـك اذا مـا واجهـوا عـالمـاً من المنطق الكسيح ، فسوف يفقد الموضوع جديته ، فتضحك ونحن نقـودك الى رحلة عبر عالم الكهنة البرجوازي في طبعته العربية حيث تجد حشداً غريباً وغير متناسق من الناس والأفكار وأشكال السلوك : قضاة وقـورون جادون وراءهم لافتـة تقول : العدل أساس الملك . يطبقون قوانين تعتبر أن الفلاح الـذي يسرق ثمـرة فاكهـة واحدة لأنه كان جوعاناً مـرتكباً لجنـاية يستحق عليهـا السجن فوراً ، بينـما تنص تلك القوانين نفسهـا أن عدم حصـول العامـل على أجره قضية مـدنية ، تظل

أضابيرها تدور بين المحاكم ، الى أن ييأس ورثة العامل من متاعبها فيتناولون عنها ، أنه عدل يلبس الطرابيش - كما وصفه الشاعر « نجيب سرور » .وبرلمانات تدعي أنها تمثل الشعب وتحمي الديمقراطية ، فتصاغ قوانينا تطبقها تلك المحاكم ، تعاقب على الضحك وعلى رفض الجوع وعلى مقاومة الظلم ، ديمقراطية تلبس الطرابيش .

ومفكر كبير يكتب فيقول :

- « اننا نؤمن بحرية الرأي والعقيدة .. ومن حق كل مواطن أن يؤمن بما يشاء وأن يعتقد ما يريد ، ولكنه اذا ناقش غيره في تلك الأفكار ، أو استحسنها أمامه أو دعاه لاعتناقها فإنه يكون مرتكباً لجريمة يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة » .

والحل أمامك أن تناقش نفسك في أفكارك أمام المرآة ، أو أن تشرف السجن لكي تمارس حرية الرأي والعقيدة كما تشاء وتهوى . . .

وأغنية تنصحك وتنصح كل مصري وكل مصرية « ما تقولشي ايه ادتنا مصر . . قول ح ندي ايه لمصر ؟ » !! . . وحين تقبل النصيحة ، وتتجرد تماماً ، وتعانق هذا الوطن الرمزي فتدافع عن أرضه بالدم ، وتزرع أشلاءك الممزقة في صحرائه المحتلة ، يكتشف أبناؤك أن البرجوازيين نصحوك بما لم يفعلوا . . واذا هم يضاربون على أسعار تلك الأرض فيربحون الملايين ، ويتقدم « حفني » - باعتباره وريثاً لك - ليدخل حارة من داخل حارة ، ويعلي العمارة بجوار العمارة . . ويأكله المقاول أيضاً بشطارة ! .

وحين صدقت صديقي الناشر العربي الكبير فمنحته أفكاري عما قد يكون مناسباً نشره من كتب في تلك المرحلة من نضال أمتنا ، هز رأسه وقال أنه بدأ المشروع فعلاً فدفع بتفسير الصوفي « أبي عربي » للقرآن الكريم الى المطبعة ، وسألته عن الاسم الذي سوف يطلقه على الدار ، فقال : دار الاسلام للطبع والنشر ، وحين انفجرت ضاحكاً نظر الي دهشاً ،اذ لم يكن قد تنبه أنه وهو يذكر لي اسم الدار كان يضيف الصودا الى كأس مترع بالويسكي ، ويهزه بين كفيه مستمتعاً بملمسه البارد ، وبايقاع اصطدام الثلج بجوانبه !

وكما يصدرون لنا وطناً « رمزياً » لنموت في سبيله بينما يحتفظون لأنفسهم بالوطن « الحسي » فيأكلون خيراته ، فهم يبيعون لنا « ديناً » لا يؤمنون به ، وحين نطالبهم بحقوقنا ، يعتلون المنابر وفي أيديهم السيوف الخشبية أو الحقيقية ، لكي يصرخوا في وجوهنا :

أطيع الخليفة . . أطيع والديك
أطيع التنابلة
دا مفروض عليك
وتزرع وتبعت لحي الزمالك . .
. . . .
ما تتعبش عقلك
في شغل السياسة
وشوف أنت شغلك
بهمة وحماسة
وعود عيالك فضيلة الرضا
لان احنا طبعاً عبيد القضا !!

وبسبب الاجهاد العقلي استجاب « حفني » وأجداده ـ وأحفاده ـ للنصيحة ، حطت عليه الكهانة البرجوازية بكلكلها ، تجهله ، تستنزفه ، تستل من عقله كل خلية تفكر ، كل مس من الوعي ، أين يذهب حفني وسط هذا الحشد الهائل من المفكرين والفلاسفة والمومسات والمشايخ والقسس والمغنين والمطربين ، كيف يستنقذ رأسه المجهد من دقات دفوف الراقصات ، ودقات دفوف الزار ، ودقات دفوف مواكب الطرق الصوفية . . وكيف يهرب من زحام الممثلين والقضاة واللوطيين والقوادين والشعراء والأدباء والسحاقيات والبورنوجرافيين ، وباعة مقويات الباه ، ومواعظ أيام الأحد ، وخطب الجمعة ، انهم يفتحون عقله ، ويتبولون فيه . . وعلى دقات الدفوف ينشدون :

وعوّد عيالك فضيلة الرضا . .
لأن احنا طبعاً عبيد القضا . .

وحين يصدرون لنا نشوة ، فلتكن نشـوة هابـطة ، هدفهـا لا أن ننتشي ، ولكن أن نغيب عن « الوعي » فلكي نتعود نحن « عيـالهم » فضيلة الرضـا ، لا بد أن نستمتع بالظلم ، أن ننتشي بـالقسوة ، وأن نمـارس متعة اللذة تحت وقـع سيـاطهم ، فليس غريبـاً اذن أن تكون القيمـة الأساسيـة في الغناء البـرجـوازي « مازوكية» صريحة بلا أقنعة . وطوال نصف قرن كانت « أم كلثوم » هي « شاهد الغنـاء العربي » ، لـدرجـة اعتبـرهـا « محمـد حسنين هيكـل » ـ منـظر العصـر البرجوازي في طبعته الناصرية وأكبر كهانه ـ واحداً من مقومات القـومية العـربية (!!!) .

والعـالم الكلثومي في جـوهره عـالم مازوكي . بـدأت « أم كلثوم » حيـاتهـا الغنائية بانشاد « لي لذة في ذلتي وخضوعي » ، فكانت منبع نهر من المازوكية ظل يصب في عقل وجدان أجيال متتالية من العرب ، وعبر أصالتها الصوتيـة النادرة المثال عشنا نصف قـرن في « حلقة ذكـر » ، ننشد آهتنـا المستغلين ألا يكفوا عن ظلمنـا ، أو اضـطهـادنـا . يتملكنـا الحـنين الى سيـاطهم ، الى رؤ يتهم وهم يسكرون بكأس دموعنا ، لذلك نتمزق حين يحرموننا متعة الانحناء أمامهم .

يالليّ كان يشجيك أنيني .
كل ما أشكي لك أسايا . .
كان منايا يطول حنيني
للبكا وأنت معايا .

كابتهالات المصلين وترنيمات الـرهبان ، كمـواء قطة في ليلة ربيعيـة عشنا ننشد :

يا ظالمني . . يا هاجرني .
وقلبي من رضاك محروم .

نحن لا نستـطيع أن نعيش دون عـذاب ، أو نحب دون ألم . . أو ننتشي دون قسوة . .

علشان الشوك اللي في الورد باحب الورد .

. . . .

أنا والعذاب وهواك عايشين لبعضينا

وحتى حين نتشفى فيهم ، نتشفى لأنهم حرموا أنفسهم من مهارتنا النادرة في منحهم نشوة تعذيبنا ، اننا نحن ـ العبيد نسل العبيد والإماء أعقاب الاماء ـ وحدنا الأجدر بسياطهم ، المانحون لهم بتوجعنا جمالهم :

عزة جمالك فين
من غير ذليل يهواك
وتجيب خضوعي منين
ولوعتي في هواك

ونحن لا نملك شجاعة الغضب ولا جسارة الشكوى ، كل ما نملكه هو مجرد التوسل الذليل ، علامات الاستفهام المسحوقة :

ليه عزيز دمعي تذله كل ساعة بين ايديك ؟
بعد صبر العمر كله واشتياق روحي اليك ؟

وحين يرفضون ذلنا لا نتخلى نحن عنه ولا ننساه :

هجرتك يمكن أنسى هواك وأودع قلبك القاسي
لقيت روحي في عز جفاك . . بافكر فيك وأنا ناسي

. . . .

فاكراك ومش حانساك
مهما الزمان قساك
ولا نسيت حبي .

كثيرة هي الأمثلة ، وحلقة الذكر لم تنفض بعد ، انهم لا يكتفون بتعليمنا فضيلة الرضا ، ولكنهم يلقوننا فضيلة التلذذ بالظلم ، ذلك هو فن برجوازيتنا التي لا تستطيع أن تحكمنا دون أن تبدأ منذ الطفولة وعبر المراهقة وحتى النضج ونحن نشعر بنشوة في ذلتنا وخضوعنا . . ذلك ضروري لكيلا نغضب فتتشقق

جـدران الأرض عن جـوعي يـطلبـون القـوت ، ويهـزون الفؤوس في وجـه جـلاديهم ، ويشقون بـطوناً أتخمتْ بلحمنـا الحي ، نجلا يـانا الـنابضة .. كـما نصحنا ذات يوم « عبد الله النديم » !

والكهانة البرجوازيـة ليست ظاهـرة مستحدثـة ، ولكنها تـطوير لخبـرة كل المستغلين منـذ عرف البشـر التقسيم إلى طبقات ، وهي تستفيـد حتى من الخبرة الثورية للشعب ، وتستغل صفاته الطيبـة ، وهدفهـا الأول والأخير ، أن تحـافظ على بقاء الاستغلال والنهب الطبقيين وحين تخصص الغنـاء البرجـوازي المصري في نشـر الـوبـاء المـازوكي لكي يخلق مـرضـاً نفسيـاً يحـول بـين الشعب وبـين الانقضاض على العبودية الطبقية وافنائها ، كان يستثمر حزناً توارثه المصريـون من تاريخ القهر الاستعماري والطبقي الذي تعرضوا له ، وهو حـزن يبلغ درجة من العمق تلمحها في عيون المصريات والمصـريين الجميلة ولا يخـطئها انسـان ذو حس سليم . .

وبينـما ينجح الفن الثـوري عادة في أن يفجـر من هـذا الحـزن أحـاسيس إنسانية دافقة بالحنين للحياة العـادلة ، ويـرتفع بـالحزن الى درجـة من الحماس فالغضب فالرفض ثم التمرد والمقاومة ، بقيـة الفن البرجـوازي في اطار التـأكيد على مضمونه السلبي . ونحن نلمح هذا التناول الثـوري للحزن في العـديد من قصائد « أحمد فؤاد نجم » (جيفارا مات ـ يا فلسطينية) فضلاً عن أشعار عديدة لمحمود درويش و« عبد الرحمن الأبنودي » والآخرين .

والـطابـع الحـزين للنفس المصـريـة ، لا يحتسب كصفـة سلبيـة الا عنـد الفـاشست من المفكرين ، فـالمعنى المضيء لهـذه الـظاهـرة هـو أن المصـريـين لم يسعدوا يوماً لا بالطغيان ولا بالاستذلال ولم يتقبلوه نفسياً ، بدليـل أنه رسب في نفوسهم هذا الحزن العميق ، الذي لم يمنعهم من حب الحياة ولم يحل بينهم وبين العمل الذي يطورها الى الأفضل . .

وإذا بدا أحياناً أن هناك سمـات مازوكيـة جزئيـة لدى أقسـام من الشعب المصري ، ففضلاً عن أن تلك السـمات هي من تأثير الثقافة البرجـوازية ، فـانها لا تؤثـر غالبـاً الا لدى مفـردات تكون بحكم ظـروفها الخـاصة قـابلة للخضوع

لتلك الحالة . أو تؤثر في شرائح اجتماعية لا تتميز بالتحدد في مصالحها أو وعيها ، وتحسب عادة من بين احتياطيات الجماهير الشعبية كالبرجوازية الصغيرة .

ومشكلتنا مع من يعممون الحكم عند تحليلهم لظاهرة الاكتئاب الجماعي المصري أن أحداً منهم لم يتنبه الى التفرقة بين رد الفعل المصنوع الذي يهدف لتحقيق أهداف سياسية أو الذي تخضع فيه الجماهير لقانون الكهانة البرجوازية ، وبين رد الفعل التلقائي ، المعبر فعلاً عن روح أقسام من الشعب ، تعكس قيماً نبيلة هي بعض تراث النضال الثوري عبر العصور لتأكيد انتصار العدل والحرية .

إن مصطلحات علم النفس قد أصبحت شائعة بحيث لا يتطلب الأمر تفكيراً طويلاً ، لنقول أن أي تجمع بشري ضخم ، يتكون تلقائياً ، يصبح له عقل جمعي ، يسميه علماء النفس « عقلية القطيع » ، وما يصدر عن هذا التجمع من سلوك جمعي ، يصدر عن هذا العقل ، الذي يساوي غالباً عقل أقل مفرداته ادراكاً ووعياً ، وأدناها ذكاء . . والقطيع - كشخصية اعتبارية - أكثر قابلية للاستهواء من قابلية كل فرد من أفراده على حده ، والعقل الجمعي هو مركز هذا الاستهواء .

وطبقاً للقوانين الثابتة لعالم الكهانة البرجوازي ، فان تهيئة المناخ ضرورة لتوجيه هذا العقل الجمعي الى حيث يريد الكهنة ، والتجربة التاريخية تؤكد أنه حين يتراكم التوتر الاجتماعي يوماً بعد يوم ، فان انفجار هذا التراكم في حالة كيفية مسألة ينبغي أن تحسب بدقة ، والبرجوازيون مستعدون دائماً للتساهل في كل شيء ، الا أن تتشقق الأرض ذات صباح عن عراة وحفاة وأيدي ملوثة بالزيت وأذرع ترفع الفؤوس والمناجل والمطارق وتهتف « جعانين . . جعانين . . نكذب لو قلنا شبعانين » (١) . فمعنى هذا أن حق الملكية المقدس في خطر . .

---

(١) كان هذا الهتاف ، هو أحد هتافات مظاهرات الطعام الشهيرة في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

وتوقياً لهذا الخطر الماحق تعمل الكهانة البرجوازية بكثافة نادرة المثال لكي تشفط هذا التوتر وتمنعه من أن يعطي ثماره المتوقعة . . انها تصبح أمام حالة طارئة تتطلب كل ذكائها ، صحيح أن نشاطها الثابت مستمر في تسييد قيم الرضى بالمكتوب والمقسوم والتلذذ بالعذاب ، واغراق المستغل ـ بفتح الغين ـ بكل ما يشغله عن أن « يفكر شوية في العيشة ديه . . ايه القضية ؟ . . ايه العبارة ؟» لكن ارتفاع درجة التوتر الطبقي تتطلب جهداً اضافياً ، وابداعاً كهنوتياً خلاقاً ، فذلك التوتر هو هدف الكهنة البرجوازية الوحيد ، وعندما يلوح احتمال انفلاته عن عنكبوت الكهانة ، فلا مناص من رفع درجة الاستعداد في جيوش الكهانة لكي تواجه فيضاناً لو أفلت لقامت القيامة .

وقد رصد « فرانز فانون » بذكاء أن سكان المستعمرات ، يعيشون دائماً في حالة من التوتر الدائم ، لعجزهم عن مواجهة القهر الاستعماري برد فعل يواجهه ، وحين حلل أحلامهم ، وجدها جميعاً تعبيراً عن هذا « الفعل المحبط » ، فحين ينامون يحلمون بقفز الحواجز وتخطي الجدران وتحطيم الحوائل ، والطيران فوق الأنهار . . . وفي تحليله السيكولوجي للمنازعات القبلية في البلاد المستعمرة ـ بفتح الميم ـ ذهب الى أن ساكن المستعمرة الذي يعيش مقهوراً من مستعمره » ـ بكسر الميم ـ كابتاً احساسه بالهوان ، سرعان ما يشرع سكينه في وجه أي مواطن مقهور مثله لأي سبب تافه .

وهذا النجاح الاستعماري في تحويل التوتر الاجتماعي الى صراعات قبلية أو طائفية ، هو ما تلجأ اليه الكهانة البرجوازية عندما تشعر بارتفاع درجة التوتر الطبقي . ولكنها لا تحوله بالضرورة الى نفس الشكل الذي يوجهه اليه المستعمرون . ومن المفهوم بداهة في علم النفس ـ الفردي أو الجماعي ـ أن تحويل المشاعر النفسية بفعل عوامل خارجية أو صدفية أو مرسومة ممكن ، فحين يكون الفرد متوتراً أو في درجة عالية من القلق النفسي ، يمكن ـ وفقاً لظروف محدودة ، أو بتأثير عوامل خارجية ـ أن يعبر هذا التوتر عن نفسه بأشكال مختلفة ، فقد يتحول الى غضب جامح أو ضحك هيستيري أو بكاء حاد . . أو

يأخذ صوراً عملية كالتحطيم والتدمير ، أو سيكوسوماتية (مرضية - نفسية) كالاغماء أو التشنج العصبي .

وعلى مستوى الجماعة فان التوتر الطبقي أو السياسي (في حالة لا تجد معها الجماهير قياداتها المنتمية اليها والقادرة على قيادتها والانقياد اليها في اطار عملية واعية) يتخلق في أشكال تلقائية تخضع للعقل الجمعي من جانب ، وتتأثر بالعوامل المصنوعة من الجانب الآخر . .

وكمثال - يدخل في موضوعنا - فان الذين عاشوا اللحظات التي تلت القاء « عبد الناصر » لخطاب التنحي الشهير في غروب يوم ٩ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، لاحظوا الجو النفسي الذي أحيطت به الجماهير ، والذي تجزم أنه كان مصنوعاً ومستهدفاً لما انتهى اليه ، وذلك في ضوء المعطيات التالية :

● فخلال الأيام العشرين التي بدأت باعلان سحب قوات الطوارىء الدولية في ١٥ مايو (أيار) ١٩٦٧ ، كانت أجهزة الاعلام المصرية قد شحنت المصريين - والعرب جميعاً - بشحنة من الحماس الانفعالي العنيف ، وقدمت حقائق - ثبت أنها كلها أكاذيب بعد ذلك - عن أكبر قوة ضاربة ورادعة في الشرق الأوسط ، وتغنت بالدم والضرب والرجوع الى فلسطين « كما رجع الصباح من بعد ليلة مظلمة » وأكدت أنه اذا بدأت اسرائيل العدوان فسوف تتعرض لدمار شامل . . وحمل صوت « أحمد سعيد » [1] الجهوري - يوم ٥ يونيو - تساؤله الساخر : أين أنت يا ديان ؟! ومن هذا الحماس الفاجر ، تغيرت لهجة الاعلام المصري فجأة في ظهر يوم ٨ يونيو ، وبعد أن أصبحت الهزيمة واقعاً لم يعد من الممكن اخفائه ، لتصبح لهجة حزينة ، وهكذا أخرجت الاذاعة المصرية من أرشيفها الأغاني الوطنية الوصفية ، التي بدت كأنها رثاء للوطن وبكاء عليه . والانتقال من حالة انفعالية كالحماس الى حالة مناقضة كالحزن . . يكثف الحالة التي تم الانتقال اليها ويزيد من درجتها .

---

(١) كان أحمد سعيد مدير لإذاعة صوت العرب ، وعزل بعد عدوان ١٩٦٧ .

● وخيب خطاب التنحي أمل كثيرين، ممن كانوا يظنون أن المقاومة ما زالت مستمرة ، وكانت صحيفة الجمهورية ، قد نشرت مانشتا صباح ٩ يونيو (حزيران) يقول أن انسحاب القوات المصرية يكشف عن ملامح خطة عسكرية جديدة للمقاومة تتمثل في استدراج القوات الاسرائيلية الى صحراء سيناء وتطويقها . وحتى هؤلاء الذين كانوا قد علموا بنبأ الهزيمة وتيقنوا منه سواء من الاذاعات الأجنبية ، أو استنتاجاً من إعلان الاذاعة المصرية ذاتها في ختام برامج ٨ يونيو (حزيران) قبول مصر لقرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار ، أو من البيان العسكري الذي أذيع ظهر يوم ٩ يونيو (حزيران) معلناً انسحاب القوات المصرية الى الضفة الغربية للقناة ، حتى هؤلاء ، كانوا مع تيقنهم بالهزيمة ، يتوقعون أن يعلن « عبد الناصر » استمرار المقاومة ، وحين خاب أملهم ذلك ، تكثفت لديهم مشاعر القلق الشديد والحزن الفاجع من جانب آخر .

● ومما زاد التوتر الانفعالي أن « عبد الناصر » ـ الذي كان حزيناً جداً وهو يلقي خطابه ـ أعلن اسم خليفته « زكريا محيي الدين » ملوحاً ـ بشكل صريح ـ أنه يترك مكانه لرجل قد يقبل الغرب التعامل معه ، وفضلاً عن أن ذلك كان يعني أن رحيل « عبد الناصر » هو تسليم للغرب ـ وبالتالي لاسرائيل ـ فقد كان « زكريا محيي الدين » مكروهاً ، اذ ارتبط اسمه عند المصريين بأنه الرجل الذي ضاعف ثمن الأرز ـ وهو طعام شعبي ـ قبل الهزيمة بعام واحد . . .

وفي الحساب المنطقي البسيط كان الأمر اختياراً بين رجل يكرهه الشعب ويتوقع أن يستسلم للغرب ولاسرائيل ، وبين رجل هزمه الغرب وهناك احتمال بأن يقاوم ، وفي الحساب الانفعالي ، فإن الحزن قد أضيف اليه انفعال آخر هو « الغضب » .

● وبمجرد أن انتهى « جمال عبد الناصر » من القاء خطابه ، انطلقت المدافع المضادة للطائرات بشكل مكثف وشديد ، وعلى ارتفاع منخفض نسبياً ، مما جعل أبنية المدينة تهتز ، وحتى الآن فان مبرر اطلاق المدافع في اللحظة التي انهى فيها عبد الناصر بيانه غير معروف ، لكن المؤكد أنه لم يكن رداً على غارة اسرائيلية ، إلا أن الجماهير الشعبية المصرية لم تفهم لاطلاق المدافع سبباً ، إلا

أن الاسرائيليين يتحدون مصر ، ويتصورون أنها قد أصبحت عاجزة عن أي مقاومة ، وهو ما استفز الجماهير . . ورداً على هذا التحدي انتقل الانفعال الى درجة عالية من « التحدي المضاد » عبر عن نفسه في انتقال كل الناس الذين كانوا قد تجمعوا في المقاهي ليسمعوا ويشاهدوا عبد الناصر في تليفزيوناتها ـ من الحزن الى التعبير التلقائي عن الغضب والرفض والتحدي . . وخرجت صرختهم مباشرة وهي تهتف « ولا يهمك يا ريس » . . م الأمريكان يا ريس . . دا الصبر قاد حرايق . . جوه صدور الخلايق . . ما يصنع الحقايق . . الا عبور المحال »[1] . فعل ذلك وقاله قوم كانوا في المقاهي لأنهم لا يملكون « تليفزيونات » و« راديوهات » وهو ما يحدد من هم الذين طالبوا بالمقاومة ، ومن هم الذين لم تخفهم طلقات المدافع ، سواء كان الاسرائيليون هم الذين أطلقوها أم كانوا أصدقاء الغرب ، أو كان « عبد الناصر » نفسه هو الذي أمر بذلك لتهيئة مناخ للتحدي .

فإذا أضفنا الى كل ذلك ، أن الأقسام العريضة من الجماهير المصرية ، لم تكن قد عرفت بعد بحكم عمليات التعمية الكهنوتية التي قامت بها أجهزة الاعلام الناصرية ، شيئاً حقيقياً عن سير الحرب ، وكانت فكرتها عنها ـ حتى مساء ٩ حزيران ١٩٦٧ ـ ان الجيش المصري قد خاض معارك باسلة أمام ثلاث جيوش كبرى ـ الأمريكي والبريطاني والاسرائيلي ـ كما كانت البيانات العسكرية الرسمية قد ذكرت في اليوم السابع من حزيران ، فإنها لم تعلق مسؤولية الهزيمة في رقبة النظام الناصري ، بل اعتبرتها نتيجة طبيعية لتدخل القوى الكبرى ، وهي نتيجة رأتها لا تبرر الاستسلام ولا قبول شروط الغرب ، ولا تدعو إلا إلى مزيد من المقاومة ، وهي ما عبرت عنه بالفعل الشعارات التي أطلقتها تظاهرات

---

(١) الأغنية واحدة من سلسلة من أجمل الأغاني التي كان يؤلفها بشكل فوري ، إبان أيام القتال الشاعر عبد الرحمن الأبنودي ، لتلحن وتغني وتذاع في اليوم نفسه . وقد غنى معظمها عبد الحليم حافظ ، ومنها : إضرب . إبنك يقول لك يا! بطل . يا بركان الغضب . وهي أقصر الأغنيات المصرية عمراً ، إذ إختفت تماماً ، بعد الهزيمة .

الجماهير عقب خطاب التنحي ، دون خوف من طلقات المدافع المضادة للطائرات ، بل بينها الأظلام التام يعم المدينة .

وإذا كنا لا ننكر أن الديماجوجية البرجوازية ـ في طبعتها الناصرية ـ قد عزفت بذكاء على وتر شعبي حساس ، فاستفزت في الجماهير المصري مشاعر التحدي للقهر والرفض للاذلال ، وخلقت مناخاً نفسياً يجعل رفض استقالة « عبد الناصر » نتيجة طبيعية له ، بل وصل بها الأمر الى انها خلقت من تظاهرات اليوم التالي ١٠ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ ظاهرة مصنوعة ، اذ نزلت كوادر « التنظيم الطليعي » الى الشارع لتقود المظاهرات وتفرض شعارات تافهة ، بينما روج جهاز المخابرات العامة شائعة ، بأن هناك عدداً من الكوماندوز الاسرائيليين قد تسللوا الى المدينة في سيارات ، ووزع أرقامها في كشوف أخذت الجماهير تنسخها وتتبادل نسخها، وهو ما زاد من مشاعر التحدي وخلق جواً أفلت معه النظام الناصري مؤقتاً من مسؤولية الهزيمة .

إذا كنا لا ننكر ذلك ، فنحن ننكر بنفس القوة أن يكون خروج المصريين للمطالبة ببقائه ، عشقاً لطغيان أو حرصاً على هزيمة ، أو حباً في جلاد . .

والدليل البسيط على ذلك ، أنه حين عرفت الجماهير الشعبية الأبعاد الحقيقية للموقف عقب عودة الجنود الهاربين من جبهة القتال ، والذين تركتهم قيادتهم يواجهون الجيش الاسرائيلي بلا أي خطط ، وعقب سماعهم لما عاد به هؤلاء من حقائق ، تعرض النظام الناصري وجيشه البرجوازي لأقسى عملية نقد تعرض لها جيش مهزوم ونظام مهزوم في التاريخ . . وبأسلوبهم الخاص والمميز ، تبادل المصريون آلاف الفكاهات اللاذعة والساخرة والحادة ، والتي تكشف عن ارتفاع درجة وعيهم السياسي ، وضعت نظام عبد الناصر أمام محكمة شعبية آلمته وعجز عن مواجهتها ، واضطر عبد الناصر أخيراً أن يرجو الشعب في خطاب عام وعلني أن يخفف من هجومه .

والمصريون الذين خرجوا في ٩ و١٠ (حزيران) ١٩٦٧ يطالبون « عبد الناصر » بالبقاء في الظروف النفسية التي شرحناها ، هم أنفسهم الذين خرجوا قبل مرور أقل من سبعة شهور من ذلك وفي المظاهرات الطلابية التي جرت في

١٨ و ١٩ مـارس (آذار) ١٩٦٨ يتساءلـون « وديتوا فـين فلوسنـا . . ؟ والبهـود بتدوسنا » معبرين عن وعيهم الطبقي العالي الدرجة . . كاشفـين عن برجـوازية تنتهب العرق . . ولا تناضل ضد الاستعمار . .

لكن الكهـانـة البـرجـوازيـة المـاهـرة في « شفط التـوتـرات الـطبقيـة » سارعت عقب هذه التظاهرات ، تصدر بياناً سياسياً هو بيان ٣٠ مارس (آذار) ١٩٦٨ الذي استجاب جزئياً لبعض المطالب الجماهيرية الـديمقراطيـة ، دون أن تضعه موضع التطبيق . . وحين خدمتها الظروف ، وذكر أحد المتهوسين دينياً أنه شـاهد السيـدة العذراء فـوق قباب أحـد الكنائس بـالقاهـرة ، سـارعت تستغـل الظاهرة الجديدة لتغرق هذا المد الجماهيـري الديمقـراطي في جو من الأسـاطير ، وسـارع كهانها يقولون « ان ظهور العذراء بشير طيب وعلامة سماوية بأن الله معنا ولم يتـركنا . . نحن نسمـع منذ يـونيو المـاضي أن الله تخلى عنـا ، ولولا هـذا ما وقعت النكسة . . ولكن هذا الـظهور وقـد تم علناً لـلآلاف يعني أن الله معنا ، وأنه سيكون في نصرتنـا ، وليشعر الكل بأن هذه الأزمة طارئـة فقط وأن السماء مـا زالت في نصرتنا . . كما أن هذا الظهور قد يعني أن السيدة العذراء لا ترضى عما ارتكبه ويرتكبه اليهود في الأراضي المقدسة بمدينة القـدس . . وأن ما يقـع هناك قد أحزنها وهي حامية الأرض المقـدسة ، فجـاءت لتعلن للبشر غضبتهـا وحزنها وتدعو لتخليص القدس من مغتصبيها (الأهرام القاهرية في ٥ أيار ١٩٦٨) .

وها قد مرت عشر سنوات ، أضيء خلالها الشارع الـذي تقع فيـه كنيسة الزيتون التي قيل أن العذراء قد ظهرت عند قبتها ، فـانقطعت مـريم البتول عن الظهور ولكن بعد ان استغل الكهان البرجوازيون الموقف ، وأغرقـوا جماهـير ١٨ و١٩ مارس (آذار) ١٩٦٨ ، في حالـة من الهوس الـديني ، تحملت فيه السيـدة العذراء مسـؤولية تحرير القدس ، كأنها هي التي أضاعتها منهم . . ومن الغريب أن كهان البرجوازية قد نسوا نصيحة السيدة العـذراء ، ولم يستجيبوا حتى الآن - وبعد عشر سنوات - لدعوتها بتخليص القدس . . ناهيك عن سيناء .

وبنفس المهارة تقريباً تخلّق مناخ الحـزن الفاجـع على « عبـد الناصـر » . . فقد مات الـرجل في السـادسة والـربع مسـاء ، ومن الثامنـة تقريبـاً تحولت كـل

البرامج الاذاعية والتلفزيونية لاذاعة القرآن الكريم ، واختفت أصوات المذيعين وصورهم ، وتتالت الآيات ، دون أن يقدم أحد القارئين ، وطوال الساعات الثلاث التي تلت ذلك كان جو التوتر قد ساد وتمدد ولم يعد ثمة حديث للناس سوى التكهن عن سبب تغير الاذاعة لبرامجها ، ومع أن كثيرين كانوا قد تنبأوا بأن تلك اشارة للاعلان عن وفاة شخصية كبيرة ، لكن كل الأسماء المصرية والعربية طرحت كاحتمال فيما عدا « عبد الناصر » ذاته ، اذ كانت السلطات المصرية قد نجحت في اخفاء حقيقة مرضه ، كما أنه كان مركز اهتمام شديد خلال الأيام العشرة السابقة ، التي كانت أياماً فاجعة بالنسبة للشعب العربي كله ، اذ كان الدم الفلسطيني يسيل أنهاراً في « جرش » و« عجلون » و« عمان » ، من هنا فان احتمال وفاة « عبد الناصر » ، الذي كان يبدو في كامل صحته طوال تلك الفترة ، لم يكن مطروحاً .

وباعلان النبأ الفاجع ، تحكمت المفاجأة في الموقف ، فحتى أكثر الناس وعياً تشل المفاجأة قدرتهم على التفكير ، والحرب الخاطفة كتكتيك عسكري تنطلق من تلك البديهية ، وبالاضافة للمفاجأة ، التي بدت غادرة ومذهلة ، فقد أدرك المصريون أن وفاة « عبد الناصر » ، ليست حدثاً عادياً ، ولكنه حدث سيترك آثاراً بالغة في حياتهم وفي سياسة قطرهم المصري ، كما سيحدد مسار الحركة في أمتهم العربية ، ففي كل تلك المجالات كان « عبد الناصر » ـ كتاريخ ودور ـ مؤسسة ثابتة الأركان بالغة التأثير ، وهذا الادراك ، أضاف للمفاجأة نوعاً من أنواع التوتر الانفعالي الشديد .

وفي هذا الجو من الحيرة ، قامت أجهزة الاعلام ـ التي ارتفع اهتمام الناس بها الى الذروة بحكم رغبتهم في متابعة الموقف ـ بدور « الندابة » في مآتم القرى المصرية . . و« الندابة » « مهيِّجة » جماهيرية محترفة للدموع ، مهمتها هي « التعديد » أو ذكر مناقب الميت . وهي تحفظ أشعار رثاء كثيرة تصلح لكل المناسبات . بعضها يرثي الأب أو الأم أو الشاب أو العروس أو الطفل الصغير .

وعلى ايقاع الدفوف الحزين تلقى أشعارها في جمع من النساء جئن للعزاء ، وبين كل مقطع من « التعديد » تطلق صرخات ملتاعة تتحول الى

صرخات جماعية عندما تشاركها فيها المعزيات . ومن الطبيعي أن النساء من أهل الميت أول من تشاركتها ، لكن العقل الجمعي سرعان ما يفعل فعله ، فتشترك المعزيات جميعاً في الصراخ ليصبح نوعاً من الاكتئاب الجماعي .

وكما أن أحداً لا يسأل أي فرد في زحام عن مبررات وقوفه على وجه الدقة ، فإن أحداً لا يهتم بأن يسأل كل باك في جماعة عن مبررات بكائه ، وفي احدى قصص الدكتورة « عائشة عبد الرحمن » نقلت صورة لامرأة ثكلى فقدت أطفالها الصغار ، وعاشت عمرها حزينة عليهم ، وأصبح من تقاليدها المعروفة أنها بمجرد أن تسمع صراخاً في أحد بيوت القرية ينبيء عن موت انسان ، تتوجه على الفور متوشحة بالسواد ، وتتحلق حولها النساء ، لتكون روح البكاء ، ومفجرة الدمع ، بل أن مصيبتها التي لم تنسها نساء القرية ، والتي تخشين أن تلحقهن ، تكون في حد ذاتها سبباً لبكاء الأخريات .

ومجموع الدموع والصرخات في أي موكب جماعي للحزن ليست بالضرورة حزناً على الميت المحدد ، فقد تكون جنازة « عبد الناصر » أو عبد الحليم حافظ) مجرد مناخ ـ طبيعي أو مصطنع اذ اعتمدنا الكهانة البرجوازية كعامل مؤثر في الموقف ـ لكي يبكي الانسان تنفيساً عن حزن دفين أو ترحماً على حبيب فقده قبل سنوات ، أو لمجرد التخلص من توتر عصبي عنيف تولده مجموع الظروف النفسية العامة المحيطة بالفرد أو بالجماعة . .

والمهيجون المحترفون للدموع ـ كجزء من كهانة البرجوازية ـ لعبوا دوراً هاماً في خلق المناخ الذي يفجر دموع الناس ، فكل مذيعي ومذيعات ومتحدثي الاذاعة والتليفزيون وكتاب الصحف كانوا أيام وفاة « عبد الناصر » يتحدثون بأصوات مختنقة بالبكاء ، حتى أن كبير المذيعين أيامها ، « جلال معوض » ، قد تشنج بصوت مسموع وهو يذيع النبأ في أول نشرة للأنباء بعد اعلان الوفاة رسمياً ، فأغلق الميكروفون أكثر من مرة لثوان يعود فيها ليتمالك نفسه ، وظهرت المذيعات بعيون أذبلها البكاء ، وبدأ لكل من يسمع أو يشاهد أن كارثة كبرى قد وقعت ، وأن الذي مات ليس « عبد الناصر » الحاكم والزعيم ـ بصرف النظر عن أنه كان ديكتاتوراً أم لم يكن . ولكنه « عبد الناصر » الوطن .

وقد مات « عبد الحليم حافظ » فجأة وعلى غير توقع ـ شأنه في ذلك شأن « عبد الناصر » ـ فمع أن أنباء مرضه كانت متواترة وذائعة وموضوع حملة دعاية مكثفة كان هو الذي يغذيها ، الا أن طول عمر المرض الذي تجاوز عشرين عاماً ، والملل من كثرة النشر عنه ، كان قد خلق حالة من الاطمئنان الى أن العناية الطبية المركزة والمستمرة قادرة على انقاذ حياته ، وكانت الدعاية الصحفية المركزة حول حفل الربيع الذي كان مقرراً أن يحييه « عبد الحليم حافظ » ليلة شم النسيم وعقب عودته من رحلة العلاج ، قد خلقت ـ لدى المعجبين به والمتتبعين لأنبائه ـ حالة من الثقة بأنه سيعود . وجاءت مفاجأة موته مباغتة ، فخلقت حالة من الحيرة تفصل عادة بين حدوث أي واقعة بشكل غير متوقع ، وبين استيعابها والتنبه لها والتعامل معها كواقع .

وفي حمى الحيرة ، سارع المهيجون المحترفون للدموع يهجمون بكل كلكلهم على الناس ، فأنت أمام انسان مات أمس ، ولكنك تسمع صوته وترى صورته ضاحكاً أو باسماً أو غاضباً أو باكياً ، تراه يغني غناء حزيناً كأنه يناشدك أن تبكي عليه ، وأن ترثي عمره الذي لم يتمتع به ، وهذا التناقض بين الموت كواقع لم يستوعب بعد ، وبين الحياة كصورة غير مؤكدة ، يقودك الى أفكار ميتافيزيقية تتأمل فيها نفسك وتستبطن أحزانك الخاصة ، وتتذكر الأعزاء الذين ماتوا ، تشتاق اليهم ، أو تتوجع لفقدهم ، وربما تناوشك فكرة أنك نفسك ستموت بعد قليل !

ولأن المهيجين المحترفين للدموع ـ حتى ولو لم يدركوا هم أنفسهم ذلك ـ جزء من الكهانة البرجوازية ، فهم يسارعون بوضع الجماهير في حالة نفسية تساعد الخلايا الدمعية على التفجر ، فبعد أيام قليلة من وفاة « عبد الحليم حافظ » ، ظهر مقدم البرامج التليفزيونية ونجم السينما المصري المعروف « سمير صبري » على شاشة التليفزيون ، حيث جال بالكاميرا باكياً بين حجرات شقة المطرب الراحل ، وطوال البرنامج كان حريصاً على أن يضع المشاهد في حالة نفسية يشعر معها بالذنب ، فهو يقدم لنا طباخ عبد الحليم الذي يتحدث عن الراحل الكبير فيكشف لنا عن أنه كان محروماً من كل متع الحياة ، اذ لم يكن

ـ بسبب مرض معدته ـ قادراً على تناول أي طعام شهي ، ولم يكن قادراً على شرب مياه النيل ، وكان تعيساً لرغبته في طبق من الفول . . وفي جولتها ، عرضت كاميرا التليفزيون لصيوان أدوية عبد الحليم المزدحم بكل الأنواع ، لتعلن أنه كان يتعاطى أكثر من مائة حبة من حبوب الدواء في اليوم . . وبصوته الباكي طالب « سمير صبري » من كانوا يزعمون أن مرضه مجرد دعاية لبيع أغانيه ، ومن كانوا يحسدونه على شهرته أو ماله ، أن يأتوا ليروا بأنفسهم ، أي انسان معذب ومظلوم كان هو . . ولأن شيئاً من تلك الأفكار التي يرد عليها « سمير صبري » لا بد أنه قد ناوش معظم المتفرجين يوماً . . فان الشعور بالذنب يتولد لديهم مساهماً في خلق توتر جديد سرعان ما يزيد من بكائهم ندماً على تلك الأفكار .

وحين مات عبد الناصر ، ركّزت الصحف المصرية على المجهود الذي بذله في الأيام العشرة السابقة لوفاته ، لمحاولة ايقاف الحرب التي كانت دائرة ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن ، ونبهت الى أن الأطباء كانوا قد نصحوه بالراحة ، فذهب بالفعل ليستريح في مرسى مطروح ، ولكنه اضطر لقطع اجازته عندما بدأت المعارك ، وعاد ليغرق في اجتماعات مطولة واستشارات سياسية مكثفة ، مما جرى حين عقد مؤتمر القمة العربي لمحاولة ايقاف مذبحة أيلول ضد المقاومة الفلسطينية . . وكانت منظمات المقاومة قد اعترضت على قبول « عبد الناصر » لمبادرة روجرز ، وما لبث هذا الاعتراض أن تحول الى صدام بينهما ، انتهى بأن أغلقت السلطات الناصرية اذاعة فلسطين من القاهرة ، وحدث ما توقعه الفلسطينيون فمهدت مبادرة « روجرز » لذبحهم في أبشع مذبحة « عربية / عربية » . . وكان الرأي العام المصري يتعاطف أيامها بشدة مع المقاومة ، كما كان رافضاً لقبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية ومعارضاً لها . وعزفا على نغمة أن مجهود عبد الناصر لحماية الفلسطينيين هو الذي قتله قالت « الأهرام » أن قوات المقاومة الفلسطينية حين سمعت نبأ وفاته صرخت « نحن الذين قتلناه » ، ونقلت عن زعيم عربي قوله « كنا نعبث ونلهو ونحن مطمئنون الى أنه سيصلح الآثار التي تترتب على عبثنا ولهونا ، وهكذا

انقلبت الآية ، فلم تصبح سياسة عبد الناصر هي التي قتلت الفلسطينيين ولكن أصبحوا هم قتلته ، ولم تصبح معارضته ـ من منطلقات تقدمية بالطبع ـ تقويماً لخطأه ، لكنها أصبحت عبثاً ولهواً أدى الى موته . . وبعض تلك المعاني استلهمه الشاعر « نزار قباني » في مرثيته الأولى لعبد الناصر . . حيث انهال هجوماً على الشعب العربي « المتقلب والمتذبذب . . آكل آلهته في العشية » الذي قتل عبد الناصر . .

وهكذا اكتملت ملامح المناخ النفسي الذي يحيط بظاهرة موت « عبد الناصر » ، باضافة الاحساس بالذنب الى خلفية الصورة . . حتى شعر هؤلاء الذين عارضوا عبد الناصر ـ لأسباب متعددة ، كان آخرها قبوله لمبادرة « روجرز » ـ بالندم . . فتمنوا ـ وهم يبكون ـ لو لم يعارضوه .

وفي يوم الجنازة . . استأجر « الاتحاد الاشتراكي العربي » عدداً من « الندابات » المحترفات أطلقهن ضمن مواكب المشيعين ، بالدفوف والطارات ، يطلقن صرخاتهن الفاجعة ، وساهمن في تأكيد جو الحزن الجماعي . .

ووسط هذا الطوفان من الأحزان تخلص النظام الناصري ـ مؤقتاً ـ من مسؤليته عن قبول مبادرة روجرز ، ومسؤليته بالتالي عن الدم الفلسطيني الذي سال أنهاراً . اذ غرق كل ذلك وسط طوفان الدموع ، وعبر دقات الندابات المحترفات اللواتي استأجرهن « الاتحاد الاشتراكي » وبه شفطت مجموعة التوترات النفسية والسياسية التي كانت قد ترسبت عبر الشهور الثلاثة التي تلت وقف اطلاق النار . . وبدلاً من أن يتصاعد هذا التوتر ليصبح غضباً هادراً تحول الى مسار مختلف ونجح الكهنة في تحويله إلى حزن فاجع !

وبنفس البراعة تقريباً أدرك الكهنة المعاصرون أن التوترات الطبقية التي تفجرت في مفتتح هذا العام (١٩٧٧) مدشنة زمن الرفض الشعبي للانتهاب الطبقي أياً كانت الشعارات التي يتقنع بها ، كانت ما تزال مشتعلة تحت الرماد ، وبرغم كل ما تلا الأحداث من ردود فعل على الصعيد الرسمي ، تجاوزت ، في

منظور بعض شرائح الأبنية الفوقية للنظام ، حدودها ، وشكلت ضغطاً متصاعداً ينذر - في رأي الأذكياء من الكهنة - بتفجرات أخرى ، والذين يعرفون الشعب المصري ، يعلمون أنه كان دائماً - برغم كل الظروف - أذكى من كل ناهبي العرق ، وأذكى من كل الكهنة . .

وحين خدمتهم الظروف فمات عبد الحليم حافظ ، سارعوا يستغلون الحادث ، وحشدوا كل مهارتهم الكهنوتية لكي ينصبوا مأتماً ضخماً ، تتاح فيه لكل التوترات الطبقية المختبئة كالنار تحت الرماد أن تهدأ قليلاً ، فتنصرف الى نواح أو حزن أو بكاء . . فيتخلص الناس - مؤقتاً - من توترهم ، ويشعرون ببعض راحة نسبية ، تنشر جواً من السلام حتى يجد البرجوازيون حلاً لمأزقهم التاريخي . .

ذلك « السلام » الذي تسعى اليه البرجوازية لكي تزدرد « حقها » بكل شطارة وجسارة ودون ألم !

حين يبكي عباد العمل :

لكن ذلك كله لا يعني أن مواكب الدموع المصرية ، تنطلق كلها خضوعاً لمؤثرات خارجية ، فاعتماد الكهانة البرجوازية كعامل وحيد قد يبدو في موازين المنطق العلمي مبالغة غير مقنعة ، بل أن هذا الاعتماد يمكن أن يوحي بأن الشعب المصري يفتقد تماماً للوعي بحيث يستطيع الكهنة دائماً توجيهه حيث شاءوا ، كما أنه يعطي تلك الكهانة قوة تأثير غير محدودة ، قد تقلل من ثقة الطلائع الثورية في قدرتها على مواجهتها .

وبعض مهارة الكهان البرجوازيين ، نجاحهم في استغلال الجوانب الطيبة في النفس المصرية ، وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد ، يتمتع البعض بمهارة استغلال الصفات الطيبة في الآخرين استغلالاً غير طيب . . فقد تكون « شجاعاً » أو « شهماً » أو « حنوناً » ، لكنك في التعامل الاجتماعي تصطدم بمن

يستثمرون بذكاء شجاعتك أو شهامتك ، ومن يسعون لكي يحملونك مخلب قط لهم في قضاء مصالحهم ، ربما على حساب مصالحك ، أو يحملونك - باستغلال صفاتك الطيبة - مسؤولية سلوكهم غير الطيب . .

وحين نقول أن هناك جزءاً مصطنعاً في مواكب الدموع المصرية ، تدفع اليه الكهانة البرجوازية بهدف شفط وتهدئة التوترات الطبقية وتفجيرها في مشاعر نفسية جماعية تتجه اتجاهاً مختلفاً في اتجاهها الحقيقي ، فان ذلك يصبح قولاً ناقصاً اذا لم نضف اليه أن هناك جزءاً طبيعياً في تلك المواكب يعبر عن الجوانب الايجابية في شخصية الشعب المصري ، وصحيح أن الكهانة البرجوازية قد تستغل تلك الجوانب الطيبة ، ولكن ذلك لا ينفي قيمتها ولا يقلل من ايجابيتها .

وظاهرة الحزن الجماعي المصري في هذا الضوء ، أعمق من أن تترك للتعميمات غير العلمية ، أو للتفسير السطحي ، فالانطباع المباشر لصورة مواكب الدموع التي تُشيّع ميتاً - بصرف النظر عن شخصيته أو موقفه - يفرض محاولة بحث ذلك في ضوء موقف المصريين من قضية الحياة والموت . فإذا قلنا أن المصريين يعشقون الحياة ، ويزعجهم فقدها ، حتى ليرفضون تصور العدم ، فنحن لا نطبق بذلك أحكاماً تعميمية ، ولكننا نصوغ حقيقة برهنت عليها بحوث « المصرولوجيين » منذ أمد غير بعيد .

وعلى عكس ما يذهب اليه من يقولون بأن المصريين قد تعلموا من « النيل » أن يعبدوا الطغيان ، فان الحقائق التاريخية تقول أنهم قد تعلموا منه أن يقهروا الطغيان وأن ينتصروا على الطبيعة . وقد كان « هيرودوت » واقفاً على رأسه حين قال أن مصر هبة النيل ، وجاء « توينبي » ليوقفه على أقدامه ، فاعتبر النيل هبة مصر أو هو هبة المصريين . وقد شغفه جداً ، أن المصريين الأوائل قد انتصروا على أرضهم التي كانت مستنقعات لا تصلح للحياة فروضوا السيول المتوحشة وشقوا مجرى النيل وصنعوا على ضفافه حضارة وصفها بأنها لم تولد ولم تلد ، وبالرغم من ذلك فقد كانت دليلاً على أن المصريين قد استجابوا أصح الإستجابات لتحدي الطبيعة فطوعوها ، ولم تقض عليهم كما قضت على غيرهم من الشعوب التي

عجزت عن مواجهة تحدي الطبيعة هرت الى حيث انقرضت أو عاشت حياة بـدائية ، وهذا الانتصار العظيم على الـطبيعة ، هـو الذي جعـل المصريـين يقدسـون العمل ، بحيث أصبحوا ـ بتعبير الأستـاذ يحيي حقي ـ « طقم شغالـة » نادر المثـال ، كالنمـل في انتظامه ودأبه وكرهه للكسل . وبالعمل واجـه المصريـون كل الـظروف الضاغـطة التي أحاطت بهم ، وتميزوا دومـاً بالـذكاء الخـارق في اكتساب المهـارة والخبرة ، واستيعـاب الأنماط الجديدة من أساليب العمل .

ولأن العمل قرين « الخلق » أو هو « الخلق » ذاته ، قد أحب المصريون الحياة حباً يفوق الوصف ، فعشقـوها ورفضـوا دائماً تصـور العدم ، فمنـذ آلاف السنـين ، تغنى المصريـون بأغـان تدل عـلى شدة تعلقهم بـالحيـاة ومبـاهجهـا ، وكـانوا ـ شـأنهم في ذلك شـأن المصريـين المعاصـرين ، يحبون الـدعابـة ويتقنون صناعتها ويحبـون الغناء والـطرب ، ويقبلون على الـطعام الشهي والمتـع الجنسية والاهتمام بالمظهريـة في الملبس وفي الاحتفالات والأعيـاد ، كما يبـدو ذلك الحب للحيـاة واضحاً في نـدرة وقـائـع الانتحار المنظورة أو وقائـع الشروع في الانتحـار المنظورة التي تحـدث بينهم فخـلال خمس سنـوات (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) نجـد أن عـدد وقـائـع الانتحـار المنظورة هي عـلى التـوالي ١٢٤ و١٣٢ و١٢٣ و١٢١ و١٥٦ بينما عدد وقائع الشروع فيه هي ٥٥ و٦٣ و٥٦ و٤٤ و٦٢ واقعـة على التوالي وهي نسبة ضئيلة جداً اذ قارناها بعدد سكان مصر في تلك السنوات .

وهذا العشق للحياة ، قرينة الخلق ، هـو الذي جعـل المصريـين القدمـاء يـرفضون فكـرة العدم ، ويعتبـرون الموت مجـرد برزخ لحيـاة أخرى ، ان الحيـاة جميلة ، ولذلك فـالانسان خـالد ، انـه ينتقل فحسب من « حيـاة » الى « حياة » أخرى ، والموت مجرد عملية انتقـالية وليس عـدماً ، وبـرغم كل مـا أضفوه عـلى تلك الحيـاة الأخرى من مبـاهـج ، فقـد ظلت حيـاتهم تشغفهم . فحملوا ـ الى درجة التعصب ـ كراهية ومقتاً للموت ، وخصصوا جـزءاً غير صغـير من أموالهم لتدبير الطرق والوسائل لمغالبته والانتصار عليه ، والنقوش المنتشرة على الكثير من شواهد قبور المملكة المتوسطة ، تعكس هذا كله بوضوح .

والجنة الفرعونية ـ طبقاً للمذهب الأوزيري ـ هي معسكر عمل كبير ، ففيهـا تعمـل الأرواح وتصيـد ، وتحارب الأعـداء ، ولكـل أمـرىء حصتـه وواجباته ، فعليه أن يفلح الأرض وأن يحصد الحب الذي ينمو بوفرة فـالمحصول لا يخيب أبداً في عالم لا يعرف الأحزان ولا الأكدار . . وبرغم ذلـك فان الحنين الى الحياة الأرضية لا يفارق الأرواح في جنة « أوزير » ، وهي تستطيع أن تعود في جسم طائر أو حيوان لتتأمل تلك الحياة . .

واليقين المصري بـأن هناك حيـاة بعد المـوت ، هو الـدافع للعنـاية بجسم الميت ، والحرص على حرمته ، فـالروح وأن انفصلت عن الجسـد ، لا تستطيـع أن تعيش بدونه ، فإذا أبيد هلكت ، من هنا جاءت العناية بدفن الجثث واقامـة المقابر ، وحبس الأوقـاف لتقديم القرابين ، ومـلء المقابـر بالأثـاث والتماثيـل والطعام والشراب ، ليأكل الميت ويشرب ويرتاح .

وحين يتخيل المصـري أن أحبابـه وأعزائـه أحياء بـالروح والجسـد داخل القبر ، يمتلىء إشفاقاً عليهم وحزنـاً على مصيـرهم وحنيناً لهم ، انهم في منظوره سجناء في زنزانة مظلمة كئيبة ، يعانون الوحدة والغـربة ، ولا يجـدون من يعتني بهم أو يجيب مطالبهم ، ولأنه يحب الحياة ويعشقها ويفنى فيهـا ، فهو يحزن لأن غيره قد حرم من متعها ، لا بفقـده للحياة ، وتحـوله الى عـدم ، ولكن لفقـده للحرية ، انـه حي فعلاً في قبـره ، ولكنه « سجـين » وذلك مـا يعذب المصـري الحي ، ويدفعه للبكاء على حبيب أو صديق أو أب أو أم أو أخ يعاني الـوحدة في برد الزنازين وظلامها .

وعبر عصور طويلة أحاطت شبكة من التقاليـد والعادات وانسيـاق السلوك الاجتماعي بظاهرة الموت والموتى ، فالمشـاركة في تشييـع جنازة الميت ، والتطـوع لحمل نعشه ، وحضور العزاء ، واستضافة الغـرباء من المعزين تخفيفاً عن أهـل الميت ، ومشاركتهم في البكاء ، واجبات اجتماعية لا يستطيع المصري أن يهملها دون أن يتعرض للانتقاد الحاد . بل أن المصريين ـ كما يرصد د . سيـد عويس ـ

يتميزون بـابتكـار أشكـال خـاصـة بهم ، كـالنـدابـات ونشـر نعي الموتى في الصحف . .

والتناقض الحاد الـذي عاشـه المصريـون بين حبهم للحيـاة (قرينـة الخلق والحرية) وبين ظروف القهر الاستعماري والطبقي الطويل الذي تعرضوا له عبر القرون ، هو المسؤول عن خلق مشاعر الاكتئاب والحزن الفـاجع لـديهم ، عند توفر المناخ النفسي الذي يسمـح بتفجيرهـا ، سواء كـان هذا التفجـير طبيعياً أو مصطنعاً . فهو في الحالـة الأولى تعبير عن نفس تـرفض القهر والـطغيان وتعشق الحرية ، ولذلك ترسب الحزن في أعماقها ، وهو في الحالة الثانية استثمار شـرير تقوم به الكهانة الطبقية لحماية مصالحها .

وعنـد وضع الحـالات المعينة محـل البحث ، يصبح القـول بأن المصـريين ودعوا « جلادهم » عبد الناصر بالـدموع ، كـأنهم لا يستطيعـون العيش دون أن يذلوا أو أن يجلدوا ، مجرد سفالة فكريـة لا أكثر ولا أقـل . . فالشـواهد تكـذب بوضوح هذا الافتراء المنحط .

والتـاريخ المصـري الحديث والمعـاصر ، قـد عرف الجنـازات الكبرى التي ودعت رجـالاً لم يكن أحـدهم جـلاداً أو طـاغيـة . ودع المصـريـون « مصطفى كـامل » بمشهـد رهيب ، خفق فيه قلب مصـر ـ كما قـال قاسم أمـين ـ وسفـرت خلاله المرأة المصريـة المحجبة لأول مـرة ، وهو فيـما نعلم من التاريـخ ، لم يكن صـاحب سلطة ، ولم يجلد مصريـاً أو غير مصـري . . وودع المصريـون « سعـد زغلول » بأحزان تفوق الوصف ، وكـان شيخاً طـاعناً في السن ، لم يعـرف عنه يوماً أنـه طغى أو بغى أو اضطهـد مخالفـاً له في الـرأي ، ووصل الأمـر الى حد أضربت فيه المومسات ـ في حي البغاء الرسمي ـ عن العمل حداداً عليه . .

وحين مات « مصطفى النحاس » ـ في أغسطس (آب) ١٩٦٥ ـ كان قـد انسحب من دائرة الضوء قبـل ثلاثـة عشر عـاماً طـويلة ، تعرض خـلالها لحملة تشهير ضخمة ، لم تترك له فضيلة الا وقلبتهـا مثلبه ، أو انتصـاراً الا وصورتـه هزيمة ، واختفى اسمـه من الصحف والاذاعة حتى الكتب ، واضطهد كل من انتصر له أو دافع عنه أو مدحه . . وبرغم أن النظام الناصري الذي شن عليه

تلك الحملة كـان في ذروة قوتـه ومجده أيـامهـا ، فقـد خـرج مئـات الألـوف من المصريين يشيعون جنازة رجل ناضلوا تحت قيـادته ربـع قرن من الـزمان ، ضـد طغيان الملوك وطغيان المستعمرين ، ولم يكن « مصطفى النحـاس » ـ فيما نعـرف وفيما يقول التاريخ ـ جلاداً ، ولم يكن له يـوم مات حـولاً يرتجى أو سلطة يؤمـل من ورائها خيراً . . بل كان خصومه هم أصحاب ذلك كله .

والقول بأن « عبد الناصر » كان « جلاداً وطاغية » هو اختصار مخل لظاهرة معقـدة لا جـدال في أنها ـ في الحكم النهـائي عليهـا ـ واحـدة من أكـثر ظـواهـر التـاريخ العـربي الحديث ايجـابيـة . لكن المبـالغـة في سمـة واحـدة من سمـات الظاهرة ، تدعو للشك فيمن يسوقـون هذا التقييم ، وهم في الأغلب الأعم من خصـومه الـطبقيين والسيـاسيين ، ممن كـانوا ينقمـون عليه عـداءه للامبـريـاليـة واتجاهاته الاصلاحية .

ومع أن حكمه البوليسي كان شديد الوطأة ، فان القول بمـازوكية الـدموع المصرية عليه ، تجاهل لحقائق التاريخ الحديث والمعاصـر ، فقد مـات عديـد من الـطغاة قبله فـما بكاهم مصـري واحد ، وودعـوا في مواكب متـواضعـة . مـات « الملك فؤاد » و« محمد محمود » و« اسماعيل صـدقي » ، وكانـوا جميعاً جـلادين محترفين . فلماذا لم تدفع المازوكية المصرية أحداً لوداعهم ؟!

وحين كان « عبـد النـاصـر » مجرد أداة قمـع ، كان مكـروهـاً من الشعب المصري ، والمعاصرون للظاهرة الناصرية ـ من خصومها وأصدقائها ـ يعلمون أنه بدأ يجتذب قلوب المصريين وحبهم عندما تصدى بشجاعـة لمحاولـة اغتيالـه التي جرت في عام ١٩٥٤ ابان القائه لخطاب عام ، فبرغم ثمـاني رصاصـات أطلقت عليه ، فانه لم يفر ولم يتـرك الشرفـة التي كان يخـاطب الشعب منها ، ولم يتـوقف حتى عن الخـطابة ، بينـما حمل ميكـرفون الاذاعـة صوتـه الهادر وهـو يـطلب من الجماهير التي كانت تحشد لسماعه ، ان تظل مكانها . .

وفيما بعد ، وعبر سياسته المعادية للأمبريالية ، ترسبت في وجـدان الشعب المصري ، صورة حاكم « شجاع » و« جسور » يملك طاقة نفسية هائلة تمكنه من تحـدي الطغيـان الاستعماري ، وحـين وقف « عبد النـاصر » عـلى منبر الأزهـر

يرفض الاستسلام ويصر على المقاومة ابان عدوان ١٩٥٦ كان قد عمد زعامته التي استجابت لسمة أصيلة في النفس المصرية ، فالمصريون الذين تحدوا النهر - والبشرية في طفولتها الأولى - فطوعوه ، وقهروه ، واستجابوا لتحديه بتحد مضاد ، يمنحون حبهم وتأييدهم لكل من يفعل الشيء نفسه تجاه قوى طاغية أو ساعية للاستذلال . . ولهذا السبب اعتمدوا زعامة « عرابي » و« مصطفى كامل » و« سعد زغلول » و« مصطفى النحاس » و« جمال عبد الناصر » . .

ومع أن هؤلاء جميعاً كانوا جزءاً من الظاهرة البرجوازية المصرية ، بحيث لم يخل أحدهم من ديماجوجية تقول ما لا تفعل ، فإن الشعب قد منحهم تأييده وحبه ، وورطهم - حين نزل بثقله في مجرى الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي - بهذا التأييد والحب ، في مواقف أكثر تطرفاً من طاقتهم ومن طاقة الشرائح الاجتماعية التي كانوا يعبرون سياسياً عن مصالحها . . ولا خلاف في أن « عبد الناصر » كان أعظم زعماء البرجوازية المصرية - والعربية - في كل تاريخها الطويل . اذ كان أعظمهم عداء للاستعمار وأكثرهم استنارة ، وبرغم الشراسة التي عامل بها خصومه السياسيين - ممن كانوا أكثر استنارة منه وأكثر تقدماً - فقد كان أكثر زعماء البرجوازية المصرية خضوعاً للحب الجماهيري وتورطاً فيه .

وحين نعتمد التحليل الذي يرى أن النظام الناصري - من حيث تمثيله الطبقي - كان نظاماً بونابرتي الطابع ، فسنجد المبرر لخضوع « عبد الناصر » كزعيم ونظام لهذا الحب الجماهيري وسعيه اليه ، وتورطه فيه ، بأوفر مما تتحمل طاقة نظامه وطاقة الشرائح البرجوازية التي كان يعبر عنها ، وبأكثر مما فعل أسلافه من زعماء البرجوازية المصرية . فتبعاً للتحليل الذي ذهب اليه « كارل ماركس » - في كتابه لويس بونابرت والثامن عشر من برومير - للظاهرة البونابرتية ، نجد درجة من الانفصال بين رؤية الطلائع السياسية البرجوازية لمصالح طبقتها ، وبين رؤية الطبقة ذاتها لتلك المصالح . فبينما تتميز الطليعة بذكاء يدفعها لتنفيذ مخططات استراتيجية تخدم مصالح مجموع شرائحها في المستقبل ، فان الطبقة نفسها - أو شرائح منها - قد تفتقد لذلك الوعي حرصاً

منها على مصالح وقتية تعد في نظر طلائعها تافهة . وهذه الدرجة من الانفصال هي التي تدفع الطليعة السياسية الى صدامات - قد تكون حادة - ولكنها تظل دائماً مؤقتة - مع أقل شرائحه البرجوازية وعياً وأكثرها اصراراً على مصالحها الوقتية على حساب المصالح الاستراتيجية للطبقة ككل .

وبسبب نرجسيته وحرصه على زعامته كدافع ذاتي ، والطابع البونابرتي لنظامه كظرف موضوعي ، فان « عبد الناصر » كان أكثر طوعاً من أسلافه البرجوازيين للمطالب الجماهيرية . وبتفاعل هذين العاملين مع التأييد الكاسح الذي منحته اياه الجماهير المصرية والعربية ، أصبح حريصاً على أن يبدو «بطريركاً» للمصريين ، فهم يتوحدون فيه بكل طبقاتهم الاجتماعية واتجاهاتهم الفكرية ، ومن الناحية الظاهرية بدا عبد الناصر أب الجميع ، ويحقق مطالب الجميع . ومع أن هذا النزوع البطريركي كان سبب فهمه الخاطيء للعديد من القضايا السياسية - وبالذات قضية الوحدة العربية - فان المصريين - في غياب طليعة واعية ومقتدرة للطبقات الشعبية - قد عمدوه بطريركاً ، بالالحاح الدعائي المدعوم بانجازاته الاصلاحية .

وعقب سماعهم لنبأ وفاته صرخ المصريون « السبع مات » ، فعبروا بذلك عن عقيدتهم ببطريركية عبد الناصر . فحين يموت الأب تنطلق صرخة الأم « يا سبعي » ذلك أن الأب هو السند والدعم ، ومانح الأمان ، وموزع الحنان ، والعدل بالتساوي بين الأبناء ، ومهما كان شيخاً أو عجوزاً أو قعيداً أو به بعض خرف ، يظل وجوده دعامة لوجود الأسرة ، فهو الذي يلم شملها ويجمع أبناءها تحت ظله ، ويحافظ على وحدتها ، ويفرض على الجميع أوامره ، ويمنع طغيان القوى على الضعيف ، وهو مانح الأسرة مكانتها الاجتماعية المرتفعة ، وهو مصدر الهيبة ، ووجوده - ولو كان أنفاساً تتردد فحسب - حائل دون اهانة الآخرين لأبنائه أو استصغارهم لشأنهم أو العدوان عليهم . . وتلك جميعها صفات حقيقية لا متوهمة . . فعبر عمله الدءوب والطويل لبناء الأسرة ، وضد غوائل الزمن عنها تكتمل ملامح صورته وتكون الفجيعة فيه قاسية ، وربما لهذا السبب فان بكائيات الأب في الفولكلور المصري ، هي أعمق البكائيات حزناً . .

وحين خرج المصريون يبكون « عبد الناصر » ، كانوا يـودعون بـطريركهم الشجاع الجسور ، وسبعهم الذي تحدى الطغيان الدولي وواجه كل الذين أرادوا أن يستذلوا مصر ، والرجل الذي وحدهم فيه ، ودمجهم في كيانه .

وحين بكى المصريون « عبد الناصر » ، أثبتوا أنهم أكثر وعياً وأصالة ممن أخذوا عليهم حزنهم على قائد مهزوم ، تلك نظرة براجماتية لا تتواءم كثيراً مع النفس المصرية ، ورجل الشارع المصري الذي اصطلح على تسميته « ابن البلد » حين تدفعه الظروف لمنازلة خصم أضخم منه وأقوى يقبل على المعركة دون تردد ، ودون أن يتوقف لقياس قوته بالمقارنة لقوة خصمه ، ومع أنه قد يكون متيقناً منذ البداية انه سيهزم في المعركة ، فهو يعتبر الانسحاب عاراً ، ويفضل أن يموت وقد أصاب خصمه بجروح عن أي حل آخر . . يكفي أن يقبل الانسان التحدي وأن يرفض الاستذلال وأن يحافظ على كرامته ، ليحوز اعجاب المصريين واحترامهم وتقديرهم ، وتلك قيم ارتبطت بعبد الناصر ، لهذا بكاه الناس وودعوه كما لم يودعوا أحداً قبله . . ودعوا سبعاً شجاعاً كريماً تحدى الطغيان كما تحدى أجدادهم القدماء الطبيعة !

وهكذا بكى المصريون أفضل ما في عبد الناصر ، لم يبكوا الطاغية ، ولكنهم بكوا رجلاً تحدى الطغيان . . ولم يشيعوا جلاداً استذلهم وأفقدهم الأمان . . لكنهم بالدمع كفنوا سبعاً كان يحرس باب الدار من ذئاب سعت وتسعى لالتهام أهلها . فإذا تقدمت الكهانة لتستغل هذا التقدير لقيم ايجابية ، فتدفع - بعوامل مصطنعة - التعبير عن الحزن الى مبالغة تجعله يتنكب السبيل ، فتلك مسؤوليتها لا مسؤولية الشعب المصري .

وفي النظرة السطحية ، قد لا يرى البعض في « عبد الحليم حافظ » أكثر من مطرب محدود القيمة في مساحة صوته ، بينما قد يستخدم المتزمتون - ممن يصادرون أصلاً حق الانسان في أن يغني - في وصفه ألفاظاً جلفة . . لكننا عند النظر اليه عبر بانوراما الظاهرة الناصرية ، نستطيع أن نضعه في حجمه الحقيقي ، بعيداً عن المبالغات غير الموضوعية .

ولا خطأ في القول ، بأن عبد الحليم حافظ كان جزءاً من النسيج المتكامل

للظاهرة الناصرية ، انه لم يعبر عنها تعبيراً سياسياً مباشراً في أغنياته السياسية فحسب ، ولكنه أيضاً قد عبر عن الشكل الجديد للعلاقة بين الرجل والمرأة ، وهو شكل تخلق عبر مجموعة التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر على مشارف ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وأكدته انجازاتها العديدة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، تحطمت العديد من القيود الاجتماعية التي كانت تكبل حرية المرأة المصرية ، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الخانقة من جانب والظروف النفسية التي سيدها مناخ الحرب من جانب آخر ، والأهم من هذا كله ، أن مصر قد اضطرت مع انقطاع الواردات ـ بسبب ظروف الحرب ـ الى التوسع في إنشاء صناعات يتعلق بعضها بالمجهود الحربي ، وينتج الآخر ما يشبع الاحتياجات الاستهلاكية لأهلها وللجاليات الأجنبية وللجيوش المقيمة أو العابرة على أرضها ، وخضوعاً للضرورة ، ازداد بشكل ملموس خروج المرأة المصرية للعمل ، ومع نهاية الحرب كان ذلك قد أصبح أكثر تقبلاً مما كان الأمر عليه في الثلاثينات ، وبالتفاعل بين الرجل والمرأة عبر زمالة العمل والدراسة ، اضطرمت مصر بكل ما يضطرم به أي مجتمع يتحرر درجة أخرى من قيود النظرة الاقطاعية للعلاقة بين الرجل والمرأة ، وطرح الشكل الجديد للعلاقة بين الجنسين نفسه على الفن والأدب ، فعكس واقعه أحياناً وبشر ـ في الأغلب الأعم ـ بمستقبل للعلاقة بين الجنسين تتجاوز آلام مرحلة الانتقال . .

وربما بسبب مساحة صوته المحدودة ، أو بسبب انتمائه للجيل الذي تلقى معظم تأثيراته خلال السنوات التي تلت الحرب ، فقد نحى « عبد الحليم حافظ » الى اختيار كلمات تعبر تعبيراً مباشراً عن عاطفة الحب مبتعداً عن « التطريب » الذي كان الطابع الغالب على الأغنية المصرية قبله ، وعبر هذا البحث تفاعل مع جيل التجديد المصري الذي ارتبط بثورة يوليو (تموز) في مختلف مجالات الأدب والفن . .

وفي أعقاب ثورة مصر عام ١٩١٩ ذات الأفق البرجوازي ، وعلى مشارفها ، شهدت الأغنية المصرية بداية العصر الرومانسي الأول ، وجاءت صياغاتها مثقلة برؤى اقطاعية ، تمثلت في تناول المرأة ككائن غير محسوس ،

أقرب الى المعنى منه الى الواقع ، وبسبب نشأتها العرجاء - فان العصر الرومانسي الأول ، كما أنجبته البرجوازية المصرية ، قد طرح صورة غير صحية لعلاقة الرجل بالمرأة ، فجاءت كلمات الأغاني مثقلة بالتوسل الذليل الذي يعكس كبتاً اجتماعياً واحباطاً جنسياً ، بينما اختفت المرأة - في الظل - فلم تبد في كلمات تلك الأغاني كائناً ذا ارادة أو عواطف ، ولكنها ظلت موضوعاً مجرداً يتغنى به الرجل فحسب . واضافة الى ذلك كله ، فان « تطريب » العصر الاقطاعي ، المعبر عن ايقاعه البطيء ، كان ما زال فاعلاً .

واذا نحينا جانباً المدرسة الرحبانية ذات الأصالة المميزة ، فقد كان « عبد الحليم حافظ » لافتة قدمت الجيل الرومانسي الثاني في الأغنية المصرية والعربية ، فضلاً عن تحطيمه للتطريب ، ونقله الأغنية العربية الى ايقاع العصر الصناعي . . فان أي نظرة عابرة الى أدب أغانيه ، تكشف عن أنه قد عكس بصدق ، وبشر باخلاص بصياغة جديدة لعلاقة الرجل بالمرأة ، وعبر أغانيه انتقلت المرأة من معنى مجرد - غير مرئي وغير محسوس لسلبيته - الى وصف محدد ، يتغزل الرجل في جماله مقترباً به الى الحس بدرجة أوفر . . بل أن المرأة في أدبيات تلك الأغاني تصبح قطباً فاعلاً في تلك العلاقة ، لا مجرد موضوع جامد يشبب به الرجل . .

وعبر ربع قرن أو يزيد ارتبط « عبد الحليم حافظ » - الذي دفع نجاح أسلوب الآخرين الى تقليده مما عمده بحق كمدرسة للغناء - بمشاعر وتجارب الحب لدى جيل كامل من المصريين والعرب ، ما نجح من تلك التجارب وما فشل ، ما أدى الى سعادة طالت أو قصرت ، وما انتهى الى خيبة أمل واحباط وأصبح مجرد ذكرى مؤلمة . .

وبالاضافة الى المشاعر التى ارتبطت بصورته ، فقد قدم « عبد الحليم حافظ » مع « صلاح جاهين » و« عبد الرحمن الأبنودي » و« محمد الموجي » و« كمال الطويل » تطوراً بالغ الأهمية للأغنية السياسية أو الوطنية . ومع أن تلك الأغاني ظلت في اطار الرؤى البرجوازية للوطن وللشعب ، فقد جاءت تطويراً هاماً للأغنية العربية ، التي عجزت دائماً عن أن تحول الغزل في الوطن الى غزل

راق يتعلق بما هو محسوس ، ويرتبط بذاتية الشاعر . . فاذا لاحظنا أن تلك الأغنيات قد ارتبطت ـ في ذاكرة المستمعين ـ بالمعارك الناصرية المتفجرة بالحماس ضد الامبريالية والاستعمار والأحلاف ، وبالمد الوطني التحرري . ادركنا أن « عبد الحليم حافظ » قد ارتبط في الأغلب الأعم بمشاعر راقية على المستوى الشخصي والعام بالنسبة للجيل الناصري وللجيل الذي تفتح عبر سنوات الثورة . .

وهذا التقييم لدور « عبد الحليم حافظ » في تطوير الأغنية العربية يجعل من القول بأنه مجرد مطرب تافه الشأن تطاولاً يتجاوز الانصاف ، وهو رد فعل طبيعي للمبالغة الشديدة في الاهتمام بموته وهي مبالغة صنعتها الكهانة البرجوازية . . والغريب أن الاهتمام المبالغ فيه بوفاته قد استفز الرجعيين لأسباب مختلفة تماماً فكتب أحدهم : «من هو عبد الحليم حافظ ؟ ماذا غنى عبد الحليم حافظ . غنى « جماهير الشعب تدق الكعب .: تقول كلنا صاحيين » « وتحول عشاق حليم بحنجرة المطرب الراحل الى قطيع لا حول لها ولا قوة الا دق الكعب واعلان السمع والطاعة للطغاة .: وغنى : ونطبل لك كده هو . . ونزمر لك كده هو يا عدو الاشتراكية يا خاين المسؤولية . . وواضح أن المطرب الراحل قد أسهم الى حد كبير في نجاح الإشتراكية التقدمية الشعبية الوحدوية الديمقراطية وبذا وجه انذاره المضحك المبكي الى كل من يشذ عن الايمان بالاشتراكية فسوف يطبل له ويزمر له ، ليس ذلك فقط بل وصمة للخيانة والعداء للاشتراكية المقدسة . . وغنى حليم تفوت ع الصحراء تخضر . ، ويبدو أن سيده الراحل السابق . . الزعيم الملهم الذي أراد أن يفوت على الصحراء تركها لتخضر عند اليهود ، بدلاً من تكليف نفسه عناء ومشقة عملية الاخضرار وما يصحبها من وجع الدماغ وخلافه . . ان وسائل الاعلام المصرية لا تنسى هذه الأمجاد للراحل الأوحد» (مجلة الاعتصام القاهرية ـ عدد مايو ـ أيار ـ ١٩٧٧) .

على أن الحزن على « عبد الحليم حافظ » مجرد تقييم ايجابي لدوره في تطوير الأغنية العربية وارتباط صوته بمشاعر وعواطف المراهقين والمراهقات الذين

يتميزون غالباً بعدم النضج الانفعالي مما لا يجوز معه اعتماد سلوكهم الفج كمقياس للحكم على الشعب المصري كله ، فجانب من هذا الحزن الفاجع كان استثماراً ذكياً نجحت معه الكهانة البرجوازية في اللعب على وتر حساس في النفس المصرية ، لتحقق هدفها في تفجير التوترات الطبقية المصرية في اتجاه غير اتجاهها الحقيقي . .

ولا مبالغة في القول بأن عبد الحليم حافظ كان تنويعاً آخر على لحن الظاهرة « الأيوبية » المصرية ، ذلك أن « طقم الشغالة » ، المصري الذي انتصر على النهر ، يحتفظ بمكانة مرتفعة للصبر كقيمة ، فالصبر على مشاق العمل شرط للانتصار على الطبيعة وعلى الأعداء ، كما هو شرط لاتقان العمل .

وكثيرون يخطئون في فهم الطابع الايجابي للصبر المصري ، فيتصورونه سلبية أو استناداً لطغيان أو قبولاً بذل ، بينما هو « صمود » أمام كل الظروف مهما كانت قاسية ومهما كانت درجة شراستها ، صمود وكمون ، كصبر الجمل ، مجرد احتشاد لتجميع القوة . . وعلى حين فجأة تتشقق الأرض عن الشعب المصري ، عن « جمل » ثائر . . صار . . يهجم فجأة ، فيعقر كل من ظنوا خطأ أن صبره ضعفاً وذلاً ، لا تحملاً واحتشاداً وتجميعاً للقوة ، وانتظاراً للفرصة الملائمة . .

ولأن المصريين يعبدون العمل ، فهم يكرهون المرض لأنه يسلب الانسان قدرته على أن يعمل ويجعله عالة على الآخرين ، وتلك بالنسبة لشعب صنع نفسه بتطويع الطبيعة مهانة مرفوضة . . لكن كراهية المرض ، لا تعني الاستسلام له ، أو اليأس بسببه وقد احتفظ « أيوب المصري » بطل الملحمة الشعبية المصرية المعروفة بمكانته المرتفعة في النفس المصرية لأنه لم يهن ولم يستسلم ، بينما توج المصريون « ناعسة » ـ زوجته التي لم تتخل عنه وقد تخلت عنه وعنها الدنيا ـ على عرش القلوب ، لأنها ظلت تقاوم وتقاوم حتى انتصرت وشفي أيوب العليل !

وطوال عشرين عاماً ، كان عبد الحليم حافظ تنويعاً على اللحن الأيوبي في طبعته المصرية . . فقد أصابه المرض وهو في ريعان شبابه وفي مفتتح نجاحه ،

وبدلاً من أن يموت ، أو يكف عن العمل بسبب المرض ، ظل حتى آخر لحظة من حياته واحداً من طقم الشغالة المصري ، يعمل .. ويعمل ويقاوم الداء ببطولة مذهلة ، ويغني ويطرب الناس ويمتعهم ، وبينما يغني على المسرح ، فينتشي الناس ويسترجعون مقاطع من أغانيه ، تكون عربة مستشفى كاملة تنتظره أمام باب القاعة التي يغني على مسرحها ، بينما يختبىء عدد كبار الأطباء في الكواليس .... ينبهونه الى مواعيد الدواء الذي كان يتناوله أمام جمهوره ! .

وهذه الشجاعة الأيوبية في مقاومة المرض ، هي التي جعلت قلوب ألوف المصريين تخفق حزناً عندما أنهى أيوب العليل فجأة وعلى غير انتظار الى مصيره الذي نجح باصرار على المقاومة أن يؤخره أكثر من عشرين عاماً كاملة ..

وحين يخرج الناس في موكب دمع حزين ، يبكون رجلاً شجاعاً عبد العمل وتوجه إلاهاً لا يكونون تافهين .. أو بلداء أو منعدمي الشعور بالمسؤولية ، ولكنهم يؤكدون فحسب أنهم أحفاد هؤلاء الذين قهروا الطبيعة اذ الانسان وحش !

ولهؤلاء ولشعوب العالم .. فليتقدم الخطاة ليطلبوا المغفرة ! .

٢٠ خطاب مفتوح للنائب العام من صحفي يحضونه بحركة القاهرة

ما بين القضية رقم ١٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٥ .. والقضية رقم ١٠٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ يا قلبي لا تحزن !!

في كلا القضيتين أنا متهم !

وفي كلا المرتين جاء زوار الفجر على غير انتظار .. لكنهم في القضية الأولى وجدوني راقداً في سريري .. ففتشوا مكتبي ومكتبتي .. وأخذوا كتبي ومقالاتي ومخطوطات مؤلفاتي .. وكانوا قد فعلوا ذلك مرتين من قبل ، واحدة في عام ١٩٦٦ والأخرى في عام ١٩٦٨ ..

لكنهم في القضية ـ المثارة الآن ـ لم يجدوني ـ لأسباب خارجة عن إرادتي وإرادتهم ، فخاب فألهم في أن أقضي الشتاء في مشتى ليمان طره ، مع عشرات من الطلاب والمثقفين والعمال الذين شاء سوء حظ الديمقراطية في هذا البلد أن يقعوا في قبضة زوار الفجر !

---

(١) كتبت هذا المقال ، بعد أسبوع من مظاهرات الطعام الصاخبة ، التي شملت مصر كلها في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، في مخبأ كنت قد لجأت إليه ، بعد أن علمت أن أجهزة الأمن تجدُّ في إثري ، بتهمة أنني كنت من المحرضين على المظاهرات ، وقد أرسلته مع صديق ، تركه في مكتب إستعلامات « روز اليوسف » باسم رئيس تحريرها آنذاك ، الأستاذ « صلاح حافظ » ، وكانت روز اليوسف ، هي الصحيفة المصرية الوحيدة ، التي رفضت إتهام اليسار بأنه مدبر المظاهرات ، وهذا هو السبب في أنني آثرت أن أخاطب النائب العام ، في هذه الرسالة المفتوحة ، على صفحاتها ، وتشير الرسالة ، إلى وقائع حملة ١٩٧٥ ضد اليسار المصري ،

وليس في نيتي ـ الآن على الاقل ـ أن أقول أين أنا . . وأرجو أن يوفروا جهد تحريهم للبحث عني ، وأن يحرموهم من بدلات الانتقال الكبيرة التي يصرفونها لهم ، فسوف أسلم نفسي للنائب العام في وقت قريب . . اذا اقتنع ضميره كقاضي ، وكمواطن ـ بعد أن تتضح الحقيقة كلها ـ أن هناك أي مبرر على الاطلاق للطلب الذي تقدمت به مباحث أمن الدولة اليه في مساء يوم ١٨ يناير الحالي بالقبض علي ، والذي لا أدري إذا كان قد وافق عليه أم لم يوافق . . ولكن المؤكد أن زوار الفجر طلبوني في صباح اليوم التالي ، مع من طلبوهم من الصحفيين والكتاب والمثقفين والطلاب !

وليأذن لي النائب العام أن أخاطبه أمام الرأي العام ، بما سوف أقوله له ، عندما يسألني عن السبب الذي من أجله لم أسلم نفسي ، ولماذا أمتنع عن تنفيذ الأمر الصادر بالقبض علي ـ اذا كان هناك أمر أصلاً ـ ولماذا لا أحترم سيادة القانون !

السبب ببساطة يا سيدي ، هو أنك تصدر أوامر القبض بلا ضابط ولا رابط ، والسبب ببساطة أن أجهزة الأمن ـ وعلى رأسها مباحث أمن الدولة ـ تعودت أن تأمر النيابة فتطيع . . وتعودت أن تقدم قوائم معدة سلفاً وبلا أي أدلة ولا مستندات ولا تحريات . . وعندما يحدث انفجار كذلك الذي حدث في يناير ١٩٧٥ أو يناير ١٩٧٧ ، وتضبط أجهزة الأمن مقصرة وفي حالة تلبس ،

= وتشير إلى بعض خلفياتها ، وهو ما يستكمل جانباً من الوقائع التي رويت قصتها في الفصل المعنون « موسم الهجرة إلى مناقي الصمت » ، وكان قرار بإيقاف النشر عن قضية ١٨ و ١٩ يناير قد صدر عن النائب العام ، فأحال الأستاذ « صلاح حافظ » أصل الخطاب إليه ، بخطاب بتوقيعه مؤرخ فى ١٩٧٧/١/٣١ ، وكان المقال معد للنشر فعلاً ، لولا صدور القرار ، الذي إستهدف أصلاً منع أي محاولة للدفاع عن المتهمين في القضية ، على نحو ما فعلته « روز اليوسف » ، مما أدى إلى فقدان كل من رئيسي مجلس إدارتها « عبد الرحمن الشرقاوي » ورئيس « تحريرها صلاح حافظ » لمنصبيهما ، وفي الفترة ذاتها . عين « صلاح جلال » رئيساً لتحرير « الطليعة » بدلاً من « لطفي الخولي » . وكان السادات قد قرر أن يضع اليسار في خلفة العدو الرئيسي .

تسارع فتراجع ملفاتها القديمة وتستخرج أسماء تدفع بها اليك دفعاً ، وتستغل قلقك على ما يجري ، وتؤكد لك أن لديها مستندات ووقائع وشهادات ستقدمها فيما بعد ، فتوقع على قرارات القبض والتفتيش لننتقل من بيوتنا الى السجون فنمضي فيه شهوراً وأسابيع . . دون أن تقدم أجهزة الأمن شيئاً . . وينتهي الأمر الى القضاء . . ويقف وكلاء النائب العام المترافعون يطالبون برفض تظلماتنا من قرارات الحبس التي أصدرتها . . ويعلنون أنهم في انتظار تحريات رجال الأمن . . ويصدقهم القاضي المكدود والمرهق ، وأمامه مئات يتظلمون ، فيجدد أمر الحبس !

وأخيراً يفرج عنا بعد أن يتضح ألا قضية هناك ولا يحزنون . . ولا أدلة هناك ولا مستندات .

ولست في هذا افتري عليك يا سيدي أو أدعي ، لكنني أخشى أن يكون القانون في بلدنا قد أصبح كما حذر الفيلسوف اليوناني القدم « تراخيماس » سيفاً في يد القوى تعنو له رؤوس الضعفاء . . والا فهل تستطيع أن تفسر لي كيف يتكرر ما حدث في عام ١٩٧٥ بعده بعامين بنفس الطريقة وبنفس الأسلوب الذي حدث في عهد سلفك النائب العام السابق ؟!

ولتأذن لي يا سيدي أن أروي لك ـ على مشهد من الناس ـ ذلك الذي حدث في عام ١٩٧٥ ، وأن أقدم شهادتي عنه ، فهو أمر لا يخصني ، ولكنه يخص مستقبل الديمقراطية في هذا الوطن ، ويخص آلاف من أشرف أبنائها وأخلصهم ، ممن دفعوا العمر في سجون كل العصور . . دفاعاً عن الخبز والحرية وانتصاراً للفقراء وللمستضعفين من الرجال والنساء والولدان . . لم يلعقوا يوماً حذاء مستعمر . . ولم ينافقوا طاغية ، وأثبتوا في كل الأحداث أنهم مع عالم لا استعمار فيه ولا فقر ولا جوع . .

ففي أول يناير ١٩٧٥ تظاهر عمال حلوان لأسباب تتعلق ـ ان لم تخني الذاكرة ـ بمطالب خاصة بأجورهم ، وهتفوا بسقوط رئيس الوزراء آنذاك ـ الدكتور عبد العزيز حجازي ـ وانضمت اليهم بعض جماهير الشعب ، وتحطمت

عشرات من الواجهات الزجاجية لبعض المحلات . وفي صباح ٢ يناير من ذلك العام ، نشط « مباحث أمن الدولة » ، وجاء زوار الفجر على غير انتظار فاقتحموا بيوت مئات من الطلاب والمثقفين والعمال والصحفيين والأدباء والشعراء والكتاب وحملوهم حملاً ، الى حجز أقسام الشرطة . . ثم الى معتقل القلعة . .

وفي مساء ٢ يناير ١٩٧٥ مثلنا جميعاً أمام الأستاذ « مصطفى الطاهر » رئيس نيابة أمن الدولة العليا ، ولم يخرج الأمر بالنسبة لي عن ثلاثة أسئلة بالعدد .

قال لي : أنت متهم بالانضمام الى تنظيم شيوعي سري اسمه « اليسار الجديد » يتخذ من احدى الجمعيات الأدبية ستاراً له ، ويدعو الى قلب نظام الحكم .

فنفيت التهمة ، وسألته عن الادلة التي قدمتها « مباحث أمن الدولة » ضدي ، فقال أنها لم ترد بعد ، وأنه سيواجهني بها بعد وصولها ، وسألني عما اذا كان لدي أقوال أخرى ، فأعلنت احتجاجي على القبض علي دون مبرر أو أدلة أو قرائن ، وطالبت بالافراج الفوري عني ، لان استمرار القبض علي ـ فضلاً عن أنه مصادرة لحريتي الشخصية واعتداء عليها ـ هو عدوان على القانون في بلد يعلن ليل نهار أن العهد عهد سيادة القانون !

وبرغم هذا الكلام الواضح والصريح . . وبرغم أن رئيس النيابة لم يكن أمامه أي قرينة أو دليل ، أو حتى محضر تحريات يؤكد التهمة الوهمية التي قدمتها « مباحث أمن الدولة » ، فقد أصدر قراراً بحبسي حبساً مطلقاً على ذمة التحقيق .

ولتأذن لي يا سيدي النائب العام أن أسوق حقائق لا أشك في أنك تعلمها ، لكني أوثر أن يكون الرأي العام معنا في الصورة كلها . فالشيء الذي لا يعرفه المواطنون الذين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع القوانين التي تؤثم التفكير السياسي في بلدنا ، أننا في حالة طوارىء منذ نهاية مايو ١٩٦٧ ، عندما أعلنها

مجلس الشعب الذي كان قائماً آنذاك ، والشيء الذي لا يعرفونه أيضاً ، أن هذه الحالة غير دستورية ، اذ كان مفروضاً أن يعرض الأمر على مجلس الشعب كل ستة أشهر لتجديد اعلان حالة الطوارىء ، وهو ما لم يحدث طوال السنوات العشر السابقة .

لكن ما يهم في تلك النقطة هو أن السيد « ممدوح سالم » - رئيس الوزراء - أعلن أمام مجلس الشعب - وقبل أسابيع قليلة - أن الحكومة لم تستخدم حالة الطوارىء ضد حريات المواطنين ، وهذا ليس صحيحاً للأسف الشديد ، فليست حالة الطوارىء مجرد اعطاء السلطة التنفيذية حق الاعتقال ، ولكن قانون الطوارىء يعطي النيابة العامة سلطات استثنائية ليست لها في القانون العام . . فطبقاً للقانون العام ، لا يجوز للنيابة أن تحتجز المتهم لأكثر من أربعة أيام ، تقدمه بعدها للقضاء الذي لا يجوز له أن يجدد حبسه لأكثر من خمسة عشر يوماً ، فإذا مرت خمسة وأربعون يوماً ، ولم ينته التحقيق إلى إصدار قرار اتهام لا يجوز استمرار حبس المتهم وينبغي الافراج عنه !! . أما قانون الطوارىء فقد جاء ببدعة الحبس المطلق ، حيث يحق للنيابة أن تصدر أمراً بالحبس لمدة شهر ، يتظلم بعده المتهم أمام المحكمة ، فإذا رفضت تظلمه تجدد أمر الحبس ، فإذا لم تقدم النيابة قرار الاتهام بعد مرور ستة أشهر سقط قرار الحبس المطلق من تلقاء ذاته ! !

وفي معظم القضايا السياسية التي نظرت في السنوات الأخيرة ، استمر الحبس شهوراً ستة - وأحياناً أكثر - ثم خرج « الرهائن » دون أن يصدر أي قرار بالاتهام . . لأنه لا قضية هناك أصلاً . . ولكن المسألة اعتقال مقنع تستغل فيه أجهزة الأمن سلطاتها التاريخية على النيابة ، عندما كانا شيئاً واحداً لا فرق معه بين وكيل النيابة وضابط « المباحث العامة » . .

وأرجو ألا تغضب يا سيدي ، وألا تعتبر ما أقوله إهانة ، فانني لأُجِلّ القضاء حقاً . . جالساً وواقفاً ، وفي تاريخ هذا الوطن صفحات مشرقات لقضاة رفضوا الا أن يحترموا القانون ، والا أن يجروا أحكامه مهما كانت الظروف . . ووكلاء للنائب العام آثروا شرف مهنتهم دائماً ، فوق الأغراض السياسية ،

وفوق احقاد أجهزة الأمن وأخطائها . . واذا كان لقضائنا جالساً وواقفاً أن يفخر برجال كـ « عبد العزيز فهمي » و « عبد اللطيف محمد » ، فانه يخجل من رجال كانوا إلى عهد قريب ـ وكلاء للنائب العام ، ومع ذلك كانوا يعذبون المتهمين بأنفسهم ، ويجرون التحقيقات في حضور ضباط « المباحث العامة » ، فإذا ما « عصلج » المتهم أو رفض « الاعتراف » قبل ضميرهم القضائي أن يأمروا الضباط بأخذه « لتوضيبه » ، وهو ما حدث مئات المرات .

وقد كنا وما زلنا مع استقلال القضاء ومع رفع هيمنة رجال الأمن عليه . . ونحن نثق أنك لن تفعل كما حدث في عام ١٩٧٥ . . ولن تسمح لأحد أن يخدعك أو أن يقدم لك قوائم لتعتقلها شهوراً كرهائن ، ونثق أنك ستطلق فوراً سراح كل من لا يثبت التحقيق أنه شارك في التخريب بالتحريض أو بالفعل !

أقول ذلك يا سيدي ، لأن ما حدث في عام ١٩٧٥ كان غريباً حقاً ، فبرغم أن قرارات القبض قد صدرت أصلاً على غير أساس ، فقد استمر اعتقالنا ، وبعد خمسة وأربعين يوماً مثلنا جميعاً أمام المحكمة نتظلم من قرار الحبس الصادر ضدنا فإذا بوكيل النيابة المترافع يتلو تقارير « مباحث أمن الدولة » التي لم تخرج عن خمس سطور لنا جميعاً ، ويعارض في الافراج عنا ، مطالباً باستمرار حبسنا لأن التحقيق لم ينته بعد ، ولأن أجهزة الأمن لم تقدم بعد أدلة الاتهام ـ وثار المتهمون . أو ان شئت الدقة « الرهائن » وتساءلوا : في أي مجتمع نحن ؟ والى متى نظل شمّاعات تعلق عليها الحكومات أخطاء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . . ولماذا يتقاضى السادة الكبار جداً والصغار جداً ، ممن يعملون في أجهزة الأمن مرتباتهم وبدلاتهم اذا كانوا عاجزين عن اكتشاف أي متهم في أي قضية . . ولا يبقى أمامهم اذا ما ضبطوا متلبسين بالتقصير سوى « فبركة » أي قضية وتقديمها كبش فداء لكيلا يفصلوا من وظائفهم أو يخسروا بدلاتهم !!

وهكذا يا سيدي : ازدحمنا أمام قاضٍ مكدود بالعمل ، يستمع الى ألفاظ ضخمة وضعتها أجهزة الأمن على لسان وكيل النائب العام المترافع ، عن

علاقات بالمخابرات السوفيتية ، وبمخطط للتآمر ، وفكر جيفارى وآخر تروتسكاوي . . وعن أدلة ما زالت أجهزة الأمن تبحث عنها لكشف مخطط التآمر . . وانتهى ذلك كله بان رفض القاضي تظلماتنا ، وأصدر أوامر باستمرار حبسنا . . وعدنا الى سجن طره مع المجرمين واللصوص . محرومون من الشمس والهواء ، ومكدسون كل خمسة في زنزانة لا تتجاوز مساحتها ستة أمتار مربعة ، لا نخرج منها الا نصف ساعة في الصباح وأخرى قبل الغروب ، محرومون من الصحف ومن القراءة ومن سماع الاذاعة ، ومن لقاء أهلنا ، ومن الحركة ومن الاستحمام ، ومن غسل الوجه في انتظار أن تقدم أجهزة الأمن أي دليل باتهامنا . . بينما الصحف تتحدث ليل نهار . . عن المؤامرة الكبرى التي كنا ندبرها لحرق مصر وتدميرها !

وفيما بعد أدلى اللواء « سيد فهمي » [1] . . وكان وقتها مديراً لمباحث أمن الدولة ـ بحديث لأخبار اليوم أعلن فيه أنه لا علاقة للشيوعيين بما جرى في أول يناير ١٩٧٥ ، وأن أجهزة الأمن قبضت عليهم لكيلا يستفيدوا سياسياً مما حدث ، وأن القبض عليهم كان ضربة وقائية . . وهكذا بكل بساطة أكدت وزارة الداخلية أنها تطبق قانوناً لم يصدر في مصر بعد هو قانون المشبوهين السياسيين !

ولأن في بلادنا صحفاً تعودت ألا تكذب ، وألا تقول ألا الحق فقد خرجت بمانشتات عريضة تتحدث عن مؤامرة كبرى دبرها الشيوعيون لحرق القاهرة ولقلب نظام الحكم . . ورويت قصصاً وحواديت لا داعي لتكرارها . . لأنها تكررت بالفعل ونشرت ، ربما بالنص للمرة الثانية عقب حوادث ١٨ و١٩ يناير لهذا العام .

والغريب أن الصحف كانت تنشر ما تنشره ، على أساس أنه صادر عن النيابة العامة ، وحدث أن استدعى الصديق الشاعر « أحمد فؤاد نجم »

---

(١) كان اللواء سيد فهمي قد أصبح وزيراً للداخلية ، حين وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وقد فقد منصبه بعد الأحداث بحوالي أسبوعين ، بسبب تقصيره في مواجهتها .

لاستكمال التحقيق معه ، فقال للأستاذ « مصطفى الطاهر » رئيس نيابة أمن الدولة العليا :

كيف تسمح النيابة لنفسها أن تكذب وأن تنشر الصحف على لسانها أن المتهمين اعترفوا بالمؤامرة ، وأن مخططات أجنبية كانت تدبر من الخارج وأن هناك تمويل أجنبي .

وقال الأستاذ مصطفى الطاهر أن النيابة لم تصدر أي بيان رسمي ، وأن كل ما نشر على لسانها في الصحف مكذوب من أساسه ، وربما كان مصدره أجهزة الأمن .

وعندما طلب « نجم » من الأستاذ « مصطفى الطاهر » أن تصدر النيابة بياناً بتكذيب ما نشر على لسانها وعد وعداً لم ينفذه حتى الآن !

والغريب يا سيدي أنك في الوقت الذي كنت توقع فيه قرارات القبض بكل سهولة ، فان في مكتبك قضية رفعها أربعة ممن كانوا من بين رهائن حملة ١٩٧٥ ضد مؤسسة « أخبار اليوم » ، وضد الأساتذة « سامي جوهر » و « موسى صبري » و « مصطفى أمين » باعتبار أن ما نشرته صحف المؤسسة أيامها كان يتضمن سباً وقذفاً في حق المقبوض عليهم ، وقد اعترف الأستاذ « سامي جوهر » ـ الذي نشرت معظم الأخبار أيامها على مسؤوليته ـ بأن أنباءه في معظمها كان مصدرها أجهزة الأمن !

وعندما أدليت بأقوالي في البلاغ المقدم مني بشأن هذه القضية ، قلت أنه في كل دول العالم المتحضرة وفي كل الصحف التي تلتزم بتقاليد المهنة وآدابها وتقاليدها ، لا يجوز أن تنشر تهماً غير محددة ، ولا يجوز أن يهاجم انسان لا يملك حق الدفاع عن نفسه ، أو تفسير موقفه ، وصحف « أخبار اليوم » التي احتجت لأن الصحف الأخرى هاجمت الممثلة « ميمي شكيب » ، ونشرت الاتهامات التي وجهت اليها عندما قبض عليها في قضية الدعارة المشهورة ، وطالبت بعدم النشر ، حتى يصدر حكم القضاء ، مستندة في ذلك الى القاعدة التقليدية في القانون التي تقول أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته .. هذه

الصحف التي انتصرت لـ « ميمي شكيب » هي التي منحت نفسها حق إصدار الأحكام . . وأصرت على أن الشيوعيين كانوا وراء حوادث يناير ١٩٧٥ ، وكانوا ينوون حرق القاهرة ، لدرجة أن الأستاذ « مصطفى أمين » قد كتب يقول ، أنه علم أن ما جرى في الأول من يناير ١٩٧٥ كان مؤامرة كاملة للاطاحة بنظام الحكم وللقضاء على مكاسب الشعب ، وطالب الجماهير بالخروج الى الشارع للتصدي للشيوعيين . . وهكذا ارادتها « أخبار اليوم » حرباً أهلية بكل معنى الكلمة!

والغريب أنه بعد أن تبين لأخبار اليوم أنه لا مؤامرة هناك ولا يحزنون ، وبعد أن أفرج القضاء عن كل الذين قبض عليهم من أسرى حملة يناير ١٩٧٥ ، فان « ضميرها » الصحفي لم يسمح لها أن تنشر الحقيقة أو أن تعتذر عنها !

لكن قلمك الذي يوقع قرارات القبض أو الاعتقال ـ يا سيدي النائب العام ـ لم يتصرف حتى الآن في هذه القضية ـ التي مضى عليها عامان ـ ولم ترفع النيابة العامة دعوى القذف والسب على « أخبار اليوم » رغم أنها جريمة كاملة الأركان تتضمن قذفاً في حق عدد من الشخصيات العامة !

ولقد حمدت لك يا سيدي ، أنك في هذه المرة أمرت بوقف النشر عن قضية ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ لكيلا تتكرر مهزلة اتهام أبرياء بما لم يقترفون ، وان كان ما أدهشني أن بيانك لم يرد صراحة على ما نشر ، ولعلك لاحظت كما لاحظت أنا ، مدى الكذب الصريح والقبيح الذي تردت فيه صحفنا ، حتى « الأهرام » الوقورة ذات المائة عام خرجت على الناس بمانشتات يوم السبت ٢٢ يناير ١٩٧٧ نصها « ضبط وثائق الخطة الكاملة لحرق القاهرة مع أعضاء التنظيم الشيوعي السري » بينما نشرت في الصفحة الثامنة من العدد نفسه (عمود ٧) تصريحاً للمحامي العام يقول أنه « لم يثبت حتى الآن من التحقيقات ما يؤكد صلة هذه الأحداث باتجاهات سياسية محددة وما زالت التحقيقات مستمرة» وكنت أود قبل أن تغلق باب النشر ، أن تضع الأمور في نصابها . . فيما فهمته مما نشر في الصحف أن قضية « حزب العمال الشيوعي المصري » ، هي قضية

منفصلة عن قضايا التظاهر والتخريب ، واختيار هذا الوقت لاعتقال أعضائه والتحقيق معهم ، ليبدو أمراً غريباً ، فإذا صح أن المقبوض عليهم في تلك التهمة ، هم الذين يشكلون هذا الحزب السري ، فقد كان واجباً عليك أن تحدد بشكل قاطع : هل قضيتهم جزء من قضية التظاهر أم أنها قضية منفصلة ؟ . وكان واجباً عليك أن تصحح ما نشر في الأيام الخمسة التي سبقت ايقاف النشر .

وأني لأرجو عندما ينتهي تحقيقك أن تنشر الانتماءات السياسية لكل الذين قبض عليهم يتظاهرون أو يحتجون على قرار رفع الأسعار ، وستجد من بينهم أعضاء في حزب الوسط الحاكم نفسه . . وأعضاء في غيره من الأحزاب والتجمعات ، ومواطنين عاديين ! .

واني لأؤكد لك يا سيدي اني أجل القضاء كل الاجلال . . واعتبره حصن الدفاع عن الحريات في هذا البلد المنكوب . . لذلك آمل أن تدرس الموقف بعناية ودقة ، وأن تنشر نتيجة تحقيقك كاملة . . وأن تسأل المسؤولين عن الأمن : لماذا لم يتبعوا ما يحدث في كل الدنيا فيحيطوا السائرين في مظاهرات سلمية احتجاجاً على رفع الأسعار ، بكردون يحمي حقهم في التعبير عن أنفسهم ، ويحمي الوطن من أي تخريب . ولماذا لم توضع حراسة كافية على المنشآت الحيوية في صباح الأربعاء الذي حدث فيه التخريب الأكبر والأفدح . . وأن تسأل وزارة الداخلية عن مظاهرة ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ الطلابية التي خرجت من جامعة القاهرة الى مبنى مجلس الشعب وضمت أكثر من ألفين من الطلاب ، فما مست منشأة ، ولا ضربت مؤسسة ، ولا خربت لافتة ، وأن تسأل مجلس الشعب عن الوثيقة التي قدمتها المسيرة والتي طالبت بعدم رفع أي أسعار تمس الفئات الشعبية ! .

أخشى ما أخشاه يا سيدي النائب العام أن يكون ما حدث في ١٩ يناير هو حريق « رايخستاغ » آخر . . وأن يكون الشيوعيون هم الضحية التي تنوي الحكومة تقديمها فداء لسياستها الخاطئة . . ولتعجلها بل ولرفضها أن تسمع ما أشار به اليساريون عموماً ـ ومنهم الشيوعيون بألاّ تُحَمِّل الشعب ما لا يطيق !

ان ما نشر في خلال الأيام الأولى التي تلت الحوادث ، وما تمتلىء به بيانات الحكومة وحزبها الحاكم ، يتضمن اتهاماً لفئة من المصريين بأنها تآمرت وخططت وخربت ، وفقاً لمخطط أجنبي . . وأمامك الآن المتهمون بذلك ، وأمامك المخربون ، والناس في مصر كلها لا تقبل منك أن تميت الموضوع بالصمت اكتفاء بما وقع في يدك من رهائن ، نحن نريدك أن تنته التحقيق في أسرع وقت ، وأن تصدر قرار الاتهام ، وأن تعلنه على الرأي العام ، وأن تجيب كرجل قانون على هذه الأسئلة الصريحة :

● هل هناك مؤامرة حقاً ؟ . أم أن الأمر كله كان ضيقاً شعبياً عارماً انفجر في فوضى ضارية تعبير عن احساس الجماهير الشعبية برخص الحياة في هذا الوطن ؟

● وإذا كانت هناك مؤامرة فمن هم المتآمرون ؟ . هل هم الشيوعيون حقاً ؟ . أم آخرون ؟!

● واذا كانت هناك عناصر شيوعية قد شاركت في التظاهر . . فكم كان عددها وكم كان عدد أعضاء حزب الوسط الذين قبض عليهم بين المتظاهرين وأعضاء حزب اليمين . . والمستقلون ممن لا ينتمون لأي حزب أو تيار سياسي !

ويبقى بعد ذلك كله يا سيدي كلمة تخصني : انني لست هارباً من وجه العدالة ، ولكني سئمت قضاء الشتاء في « معتقلات » حكومتنا بلا تهمة . . سئمت أن أبقى رهينة ستة شهور كل عامين ـ أي ربع عمري كله ـ بلا تهمة جادة أو حقيقية . . انني على استعداد لأن أسلم لك نفسي وقت أتأكد أن أجهزة الأمن قدمت أي دليل أو قرينة ضدي .

فقط راجع أوراق النيابة يا سيدي : وستجد أقوالاً لي في محضر أجري معي في يناير ١٩٧٣ اتهمت فيه مباحث أمن الدولة بتعذيبي خلال عام ١٩٦٦ وبالاستيلاء على كتب ثمنها خمسمائة جنيه وهو ما يشكل جريمتي سرقة وتعذيب . . ولكن أحداً لم يحقق مع الذين اتهمتهم بتعذيبي أو سرقتي أو القذف في حقي . . .

فهل يكون القانون سيف في يد القوى تعنو له رقبة الضعيف ؟ .
سؤ ال أتمنى أن تجيبني عليه يا سيدي ؟! [١] .

(١) عرفت من الزميل « حسن الشرقاوي » ، وكان عضواً بمجلس إدارة نقابة الصحفيين ، آنـذاك ، أن النائب العام ، قد ضرب له مثلاً على سماحة صدره ، وإتساع أفقه ، بأنه قد تلقى مني خطاباً عنيفاً للغاية إتهم فيه النيابة بالتواطؤ مع أجهزة الأمن ، ومع ذلك فإنه لم يضم الخطاب إلى ملف القضية ، وكنت قد أرسلت خطاباً عنيفاً آخر للنائب العام ، حين صمتت النيابة عن التحقيق مع ضباط الأمن الذين اعتدوا عليّ بالضرب ، عند القبض عليّ ، في أكتوبر ١٩٧٧ ، وبعد حوالي تسعة أشهر قضيتها هارباً من وجه الشرطة (راجع في هذا الكتاب الفصل المعنون : ماذا حدث للكاتب ص . ع في بعد منتصف ليلة شتاء) .

٢١ الصحفيون بين صمت الرقيب وشرعية المدعي

لا شك أن الأستاذ «علي حمدي الجمال» نقيب الصحفيين المصريين الحالي سوف يدخل التاريخ من «أوسع» أبوابه ! .

والناس يدخلون التاريخ ، حين يأتون شيئاً غير عادي ، يتفردون به عن غيرهم من عباد الله . . وذلك ما فعله نقيبنا نضر الله أيامه ، وأجرى الغيث على يديه ، ولا حرمنا من دفاعه المجيد عن المهنة التي زعم يوماً أنه أعطاها حياته ، ومنحها كل ما يقدر عليه ! .

وآية التفرد التي لا آية بعدها ، أن احالة سبعة من الصحفيين المقيمين في مصر ، و٣٤ آخرين من المصريين الذي «هجروا» - بضم الهاء وتشديد الجيم - الى خارج أرض الوطن ، الى المدعى العام الاشتراكي للتحقيق معهم ، لم يحرك شعرة واحدة من رأس النقيب المشغولة بالحفاظ على منصب رئيس مجلس الإدارة ، ومسك العصا من المنتصف ، وحساب الربح والخسارة ، في معادلة البقاء في حزب مصر أو الانضمام إلى حزب السيد الرئيس! .

ودليل التفرد أن نقيب الصحفيين المصريين ، هو الوحيد من بين نقباء الصحافة في العالم أجمع - الشرقي منه والغربي - الذي صمت على ما جرى ، بينما عبر الباقون عن احتجاجهم وقلقهم ، بما في ذلك نقابة الصحفيين

(١) نشر هذا المقال في عدد «الأهالي» رقم في : / / ١٩٨ وقد صودر العدد ، لأسباب متعددة ، كان من بينها هذا المقال .

الإسرائيليين ورؤساء تحرير الصحف الصهيونية الذين قابلهم النقيب وحادثهم ، ونقلوا عنه ما قال ، وهو « شرف » لم يحظ به أي من الصحفيين المقدمين للتحقيق ، لأنهم « جميعاً » ليسوا من أهل ذلك !!

ويبدو أن النقيب - كان وما يزال - مشغولاً - هو وصحيفته - بمحاكمة منشق سوفيتي - بتهمة مساندة ضغط العناصر الصهيونية في الاتحاد السوفيتي للهجرة إلى إسرائيل - وأن هذا هو السبب في نسيانه أعضاء نقابته الذين يخضعون لعملية « فتح مخ » يبحث خلالها محقق في خلايا رؤوسهم ، بحثاً عن مؤامرة مدسوسة وراء سطر ، أو عن شتيمة شعب مصر بعبارات مثل « ان مصر أم العجائب » !

ويا ليت الرجل قد تبرع « بالصمت » ، واذن لقلنا أنه مغلوب على أمره بالمصلحة أو بالضغط ، ولكن الرجل كتب بقلمه يؤيد تشريعات تسلب من نقابته حقها في حماية أعضائها ، وتبرر إحالة الصحفيين للتحقيق بدعوى أن في ذلك حماية لسمعة مصر في الخارج !

ولسنا ندري لماذا يصر الرجل على قول نصف الحقيقة ، ولماذا لا يقول ما يعرفه وما يعرفه كل الصحفيين . . وما سمع به كل الناس ! . . لماذا لا يقول أن خمسة من الصحفيين المقيمين في الداخل والمحالون الى التحقيق ممنوعون من الكتابة في صحفهم ، وبينهم صحفيون يعملون في الجريدة التي يرأس تحريرها . . لأنهم يعارضون حكومتهم ! . . وأن هذا المنع يعود إلى سنوات مضت . . وأن بعضهم فصل من عمله الصحفي لأنه « لا يسير في الخط » !

ولماذا يتطوع الرجل بقول غير الحقيقة في جريدته فيؤكد - كتابة وشفاهة - أنه لا إجراءات سوف تتخذ ضد الذين يجري التحقيق معهم ؟! بينما الاجراءات تتخذ بالفعل . . ولديه بالطبع أنباؤها وتفصيلاتها ! .

السيد النقيب - نضر الله أيامه وأجرى الغيث على يديه - يعلم أن التحقيق مع الصحفيين المقيمين والمهجرين - يجري طبقاً للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المعروف باسم قانون الحراسات وتأمين سلامة الشعب - وليس طبقاً للقوانين التي

طرحت للاستفتاء أخيراً ، والتي لا تتضمن سوى عقوبة واحدة هي الفصـل من النقابة ، والفصل بالتالي من العمل وحصد الحصرم الذي بذره النقيب بـدفاعـه المجيد عن حرية الرأي والتفكير ! .

والقوانين الجديدة شرعت لمن يتجاسر بعد ذلـك فيعارض الحكـومة ، أمـا ضحايا حملة مايو فالتحقيق يجري معهم طبقاً لقانون الحراسات ، وهو واحـد من أعجب قوانين الـدنيا ! . فهـل تدري يـا سيدي النقيب أن هـذا القانـون شـرع أصـلاً لمن يستغلون أموالهم في تهـديد المكـاسب الإشتراكيـة أو تهديـد الوحـدة الوطنية ! .

وهل تدري أن هـذا القانـون يبيح لمحكمـة استثنائيـة حق « اعتقال » من تنطبق عليهم نصوصه لمدة سنة قابلة التجديد لخمس سنوات ! .

وهل تدري ـ نضر الله أيامك وأجرى الغيث على يديك ـ أن المحكمة التي أعطاها هذا القانون « كارت بـلانش » لكي تعتقلنا في معتقـل القلعة الـذي عاد اليه التعذيب أخيراً ، تتشكل من سبعة أعضاء منهم ثلاثة من غير القضاة ، وأنه لا استئناف لأحكامها ولا نقض ولا إبرام . .

ألا يضحكك أن أجهزة الأمن مشغولة هذه الايام بالتقصي عن ممتلكاتنا ، بينما « الكروش » المليئة بالربح الحرام تسير آمنة مطمئنة في شوارع القاهرة !

والسؤ ال الآن هو : لماذا تصمت يا سيدي النقيب ؟

لـماذا لا تستقيل إذا كنت مغلوبـاً على أمـرك ؟ أو تتكلم إذا كانت وعـودك الإنتخابية صحيحة . . وليست حصولاً على الأصوات بالغش والخديعة ؟! .

لقد أقسمت أيام الانتخابات ـ بـرأس أبيك ـ أنـه لا مساس بـالجدول . . وأن أحداً من الصحفيين لن يفصل من النقابة إلا بمحكمة تأديبية طبقـاً للقانـون الذي كان قائماً وقت انتخابك ، والذي لم تقل أبـداً أنك ستـوافق على تغييـره ، بـل ورفضت مشروع قـانون المطبوعـات ، الذي أعـده « صحفي » كبير ، هـو « عبد المنعم الصاوي » !

وأقسمت أيام الإنتخابات ـ برأس أبيك ـ أنك لست حزبياً ، وأنك استيقظت في الصباح فوجدت اسمك منشوراً في الصحف باعتبارك عضواً في حزب مصر ، شأنك في ذلك شأن كل أعضاء الحزب من الصحفيين ! . .

وبحق رأس أبيك نطالبك أن تتكلم أو أن تفعل شيئاً !

في استطاعتك أن ترفع ـ باسم النقابة « دعوى مستعجلة أمام الجهة القضائية المختصة بعدم شرعية تحويل الصحفيين الى المدعى الإشتراكي لأن القانون الذي يحقق بمقتضاه معنا لا يعطيه هذا الحق . .

وبمقدورك أن تستخدم حقك كنقيب ـ وطبقاً لقانون النقابة ـ في المطالبة بعلنية التحقيقات ، والاطلاع على المستندات المقدمة من « بوليس » الصحافة لتقدير جدية الاتهام ، ولكي يكون الرأي العام الصحفي ـ وغير الصحفي ـ على علم بالتهمة . . فلا يتهم صحفي بالإساءة لسمعة مصر لأنه قال للنفطيين العرب أن بنات مصر لسن مومسات ، بينما لا يتهم بذلك القوادون الذين يصدرون بنات مصر إلى أسواق المتعة في العالم ! .

وليس ثمة خطر على منصبك فيما نظن حين تلفت نظر الصحف القومية إلى مراعاة أخلاق الزمالة ، وميثاق الشرف الصحفي ، فتكف عن سلقنا بألسنتها الحداد ، فإذا عجزت عن ذلك فهلا رحمنا قلمك ـ وأنت نقيبنا وشيخنا ـ لتكون أسوة للآخرين ! . فالهجوم على إنسان لا يملك فرصة للدفاع عن نفسه ـ ليس من أخلاق القرية ولا هو من شيم الرجال ! .

ويبقى بعد ذلك أن أذكرك ـ يا شيخنا وامامنا ـ بما قلته لكم أمام كل الزملاء في اجتماع عام بصالة النقابة من أن اضطهاد الصحفيين من كل الإتجاهات قد أصبح سمة ثابتة طوال رُبع القرن الماضي ، وأنه مستمر ، وقد أقسمت عليك يومها ـ برأس أبيك ـ أن نتساند جميعاً كصحفيين ـ بصرف النظر عن اختلافنا في الرأي من خطنا القرب أو البعد عن السلطة ـ للدفاع عن أي صحفي يضطهد من أي اتجاه أو أي تيار سياسي ، وإذا كان لي أن أضيف شيئاً ـ بعد ما جرى وما كان ـ فإني أستعير بعض حكمة المرحوم حسن الهضيبي ـ

المرشد العام السابق للأخوان المسلمين ـ حين صدر قانون الغاء الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣ ، فاستثنى جماعته من الالغاء ، اذ قال لمن فرحوا من الأخوان بالقانون :

ـ لا تفرحوا بقانون إذا أصاب اليوم خصومكم فسوف يطولكم غداً ! .

وأنك لتعلم يا شيخنا وامامنا ، أن الزمن وغد كما هو عدو لدود للورود ، وهذه الدنيا حولك : يعلو فيها الإنسان وينخفض ، ويلامس رجال فيها الشهب ثم يلعقون التراب ، فلا تبقى إلا كلمة طيبة كثمرة طيبة !

ولأقل لك ، بكل الحب والود ومشاعر الزمالة ـ أنني أخشى أن يأتي حين من الدهر ، يقال فيه أن قطبنا وإمامنا ، قد شهد مذبحة لحرية الرأي والضمير ، وأن بعضاً من أخلص وأشرف أبناء هذه المهنة ، قد سيقوا إلى محاكم تفتيش ، وأعدت لهم المحارق بينما قطبنا في الحضرة ، صامت أو مجبر على الصمت بالمصلحة أو بالخوف أو باليأس !

فمتى تتكلم يا امام الصحفيين ؟!

تكلم . . فقد تكلم كل ما في مصر حتى الحجر ؟!

٢٢ ماذا حدث للكاتب ص.ع بعد منتصف ليلة شتاء

كنت أستطيع أن أكتب هذه « القصة » بضمير الغائب ، أو أضع لبطلها اسماً مستعاراً ، وأن أحيطها ببعض توابل التشويق والإثارة ، ولكني وجدت من ناحية أن صاحبها أذن لي باستخدام اسمه الحقيقي ، ومن ناحية أخرى رأيت أن عناصر القصة الواقعية لا تنقصها الإثارة .

وهناك اعتبارات أخرى لأن أسجل هذه القصة بحذافيرها ، أولها أن النظام في مصر يتباهى على النظام السابق بأنه حقق سيادة القانون ودولة المؤسسات وما يتفرع عنهما من « حقوق الإنسان » فضلاً عن حرية الفكر والتعبير . والقصة الواقعية التي سأحكيها بلسان بطلها ، هي « وثيقة » ضد هذه المعاني مجتمعة والمعروف أن الرئيس عبد الناصر حين علم ـ وكان في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عام ١٩٦٠ ـ بتعذيب « شهدي عطية الشافعي » في سجن أبي زعبل حتى الموت ، فقد قطع رحلته وقدم باسمه الشخصي كمواطن مصري طلباً إلى النائب العام للتحقيق ، أننا بدورنا نضع الوقائع التالية تحت بصر الرأي

(١) لم أكتب ـ على وجه الدقة ـ هذا المقال ، الذي نشر بالعنوان نفسه في مجلة « الوطن العربي » الباريسية في ٣ فبراير ١٩٧٨ ، بقلم الصديق الدكتور غالي شكري ، متضمناً نصاً لرسالة شخصية كنت قد أرسلتها إليه في البريد . وفي الرسالة وتعليقات غالي شكري صورة للعلاقة بين الدولة والمثقفين في بداية عهد « الرخاء والسلام والديمقراطية » ، وفيما عدا أسطر قليلة أخجل بها غالي شكري تواضعي ، فالمنشور هنا هو النص الكامل .

العـام وأعلى سلطة في مصـر (قامت دعـايتهـا أسـاسـاً عـلى أنها نقيض للعصـر السـابق) حتى لا يتذرع أحد في المستقبل بأنه « لم يكن يعرف » .

والاعتبار الثاني ، هـو أن القصة بكـاملها تقـدم الدليـل الدامـغ لكل من يعوزه الدليـل على أن شعب مصـر بريء من « التـأييدات غـير المشروطـة » التي ينشـرها بـاسمه البعض ، أو التي تنـظمها الأجهـزة . . فالقصـة « نمـوذج » فقط للمعارضة الحية « داخل » مصر ، لا خارجها كما يـزعم قصيرو النـظر أو عديمـو الثقة .

والاعتبـار الثالث : هـو أن التجمعات والمظاهرات والنـدوات التي تقـام بـاسم التضامن مـع الشعب العربي في مصـر ، وكذلـك القرارات والتـوصيـات والشعـارات التي تـرفعهـا بعض الجهـات للهـدف ذاتـه ، وأيضـاً الإجـراءات والتمنيات والمشروعات التي يفكر فيها البعض أو ينوي أعـدادها للفكـر والثقافة العربية . . لا زالت كلها ـ طالما بقيت بعيدة عن التحقيق ـ أبعـد ما تكـون عن دعم المقـاومة الفعليـة والنضال الـواقعي لشعب مصـر ، وأقـرب مـا تكـون إلى الإستهلاك المحلي والعربي والعالمي والدعاية الديماغوجية للأنـظمة وتبـرئة الـذمة وراحة الضمير . وأخيراً فإن الموقف « الخطابي » الزاعق ليس موقفاً سلبياً تماماً ، بل هو يسهم مباشرة وأن يكن بحسن نية ، في تحطيم الأصوات الحرة . وقد قيل أن الطريق إلى جهنم مليء بالنوايا الطيبة .

والإعتبـار الثالث هـو أن الكبار والصغـار من المثقفـين المصـريـين الـذين شاركوا في سيرك التأييد قد شـاركوا في صنـع « الجحيم » للآخـرين . . موقفهم كان « إدانة » للذين رفضوا اللعبة ، فيسروا للزبانية الفتك بزملائهم ، وعـرضوا « وحدة الثقافة الوطنية » في مصر للإهتزاز ، كما عرضوا سمعة « الثقـافة العـربية في مصر » للخطر .

بعـد ذلك أقـول أن « رسـالـة » هزتني من عمق الأعمـاق ، وصلتني هـذا الأسبوع من زميـلي الكـاتب « صـلاح عيسى » . . وهـو أحـد أبـرز المثقفـين المصريين الشباب الذين ظهروا في الحياة الفكرية والأدبية في منتصف الستينات ،

وقد وحدوا بين الفكر والممارسة ولم يتركوا قط « خط الدفاع الأول » أي القاهرة [وهو . . . .]

وسوف أنشر هنا رسالته كاملة ، مع حق التعليق ـ حين يتطلب الأمر ـ بين فقرة وأخرى ، وحذف ما يتعلق بأية أمور شخصية .

. . . والآن إلى رسالة « صلاح عيسى » ، بل الى قصة الثقافة المصرية في الداخل ، لنسمعه يقول :

(١)

« . . الآن نحن لا نقرأ . في الصباح تتحدث صفية المهندس في برنامج ربات البيوت عن الحب والسلام وتهاجم الحقد والحاقدين ، وتشتم العرب الذين خربوا بيوتنا وعنسوا بناتنا ، وعن الحريات التي تمرح في ظلها . تمثيليات التليفزيون تبشر بفجاجة بمجتمع يتبادل القبلات في الداخل وفي الخارج وسيأتي له السلام بالرخاء العاجل . في الإذاعة ابتكروا شخصية « قاسم السماوي » نقلاً عن رسام الكاريكاتير « مصطفى حسين » ليرمزوا بها إلى الشخص الذي يطنطن بكلام غير مفهوم ويوقع الأخ مع أخيه والأخت مع أخيها والأب في الأم . . علق « إبراهيم الورداني » على رفض مصر في مباحثات الإسماعيلية قبول المشروع الإسرائيلي بقوله : كم أنت طيبة القلب الى حد العبط يا بلدي [١] . شتم العرب شتيمة لم تحدث في تاريخ مصر في عز أيام الملكية وفي ذروة الفرعونية .

« يوم طردوا الجزائريين والعراقيين والسوريين واليمنيين الجنوبيين والليبيين والفلسطينيين بكيت حين رأيت أصحاب البوتيكات يعلقون الزينات ابتهاجاً

(١) كان مناحم بيجين قد قدم في أول زيارة له لمصر ، تفاوض فيها مع السادات في مدينة الإسماعيلية ، مشروعاً للسلام يتضمن الفكرة التي عرفت بعد ذلك ، بالإدارة الذاتية للسكان في الضفة الغربية لنهر الأردن ، ومع أن المباحثات قد فشلت ، لأن مشروع بيجين لم يكن يتضمن حتى إستعداد إسرائيل لإزالة مستوطنات سيناء ، إلا أن الذي أعلن للرأي العام كسبب نعش المفاوضات ، هو أنها لا تكفل حقوق شعب فلسطين . وهذا هو الذي علق عليه الورداني ، وقد برهن له السادات ـ فيما بعد ـ على أن بلده لم تعد عبيطة ، فوقع في كامب ديفيد على ما رفضه في الإسماعيلية .

بمقدم وفد أبناء العم إلى مؤتمر « ميناهاوس » . أدمى قلبي أنهم طردوا هؤلاء ليستقبلوا أولئك .

« عرضوا على صحفي صديق أن يرافق وزير الخارجية المصري إلى القدس غداً ، قال لهم : أعتذر . سألوه لماذا ؟ قال : مات ابن عمي في حرب ٧٣ ولا أملك حكمة ولا شجاعة نسيان الحزن التي ملكها من قتلوا أخاه ومع ذلك ذهب .

قدم « مرسي الشافعي » اقتراحاً لمجلس نقابة الصحفيين لفصل كل الصحفيين الذين يعملون في دول الرفض من النقابة لا من صحفهم فقط . . . » .

(٢)

« . . ليلة عيد الميلاد كنت حتى الثامنة والنصف في « التجمع الوطني » أحضر اجتماعاً للجنة اسمها لجنة الدفاع عن الحريات ، وهي لجنة ديموقراطية عامة تضم أعضاء من التجمع وشخصيات ديموقراطية من خارجه منها العبد لله . خرجت ومعي ورق اللجنة ، ثم ذهبت لأتعشى عند صديق وفي الواحدة والنصف صباحاً تقريباً نزلت وحدي . . . الدنيا كانت برد جداً ، استوقفني بعض الشبان يرتدون ملابس ملكية (أي مدنية) . قال أحدهم : بطاقتك . أخرجتها بهدوء . بطاقتي الصحفية . فقدت تعويذة الطبقة الجديدة ـ أيام زمان ـ سحرها . بعد ثوان وجدت حولي خمسة أشخاص . بعضهم يرتدي ملابس أمناء الشرطة في ثوان كان كل منهم يضع يده في جيب من جيوبي . . . وبدأ الزغد والضرب ، الدنيا ظلام وبرد ـ والمنطقة خلوية وليس فيهاصريخ ابن يومه (أي صوت طفل صغير) . قال واحد : فين الدولارات المزيفة ؟ قال الثاني : فين الحشيش ؟ قال الثالث : فين المنشورات ؟ . فهمت الفوله (أي اللعبة) بسرعة . كمين محترم لضرب العبدلله . أصبح الخمسة سبعة ثم اثني عشر . قادوني الى مكان مظلم وانهالوا ضرباً علي ، صرخت : يا بوليس يا حكومة . يا شعب ، يا عالم . كتموا فمي . قيدوني ، جروني إلى نقطة كوتسيكا ، خطفوا النظارة . دخلت إلى الضابط النوبتجي وأنا أضرَب . كنت حتى تلك اللحظة

أتصور أنهم مجرد أمناء شرطة عاديين وأنهم كعادتهم تعاطوا حبوب الهلوسة. (يرتكب أمناء الشرطة جرائم كثيرة جداً باعتراف الصحف الرسمية) . استغثت بضابط برتبة ملازم ثان كان واقفاً في انتظاري . دخلت اليه وهم يضربونني ، وضعت أمامه بطاقتي الصحفية لعله يدرك خطأ المعاملة ، ولكن عبثاً . أسندوني إلى الحائط . فرقة ضرب مدربة يتزعمها بغل سمين . . . كان الهدف بهدلتي وإهانتي وهز اعتزازي بنفسي .

« أخذ الضابط يفرز الأوراق بإهمال . قلت : وديني النيابة . قال : على أيه ؟ أنت مقبوض عليك لأنك مشبوه سي سي ومن حقي أقبض عليك وأفتشك في أي وقت ، يمكن بتوزع حاجة ضد المبادرة .

« كانت معي خطابات بإمضاء وزير الداخلية بنقل موظفين وتشريدهم بسبب لونهم السياسي . المسألة أصبحت رسمية . . . نقلني في الرابعة صباحاً على موتوسيكل (دراجة بخارية) إلى قسم قصر النيل . الدنيا برد والشوارع خالية . ماذا يجري فيك يا بلدنا ؟ في « القسم » لطعوني (تركوني) ساعتين في البلاط ، ثم أعطوني أوراقي . وانصرفت في الساعة السادسة والنصف صباحاً وأنا لا أكاد أستطيع أن أمشي . . . » .

تلك خمس ساعات من حياة كاتب مصري ليلة العام ١٩٧٨ أي بعد سبع سنوات على حكم « سيادة القانون » وقبل ٢٢ عاماً من نهاية القرن العشرين . لم يقبضوا على « صلاح عيسى » وفي جيبه قطعة حشيش (حيث فعلت الطبقة الجديدة ولا شك ليلة رأس السنة) . ولم يضربوه وهو ثمل وفي ذراعه احدى نجوم شارع الهرم (كما فعل السماسرة ليلة الميلاد الجديد) . لم يمسكوا به وهو يوزع المنشورات أو يحرض الناس على التجمهر . بل لأن في رأسه أفكاراً . هذا كل ما في الأمر ، فأين أنت يا جبرتي العصر لتسمع وتكتب . . فما جرى لصلاح عيسى في تلك الليلة من ليالي الشتاء لم يكن للمرة الأولى . انها « الحياة اليومية » في مصر الديموقراطية بعد ١٥ أيار ١٩٧١ . واسمع :

(٣)

« . . . عندما قبضوا علي - بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بسبعة أشهر - أرسلوا لي ضابطاً اسمه « محمد فتحي عمر » وأحدث بي اصابات . وحين ذهبت الى النيابة سجل المحقق « عبد المجيد محمود » ما بي من اصابات وأحالني الى الطبيب وأثبتها .. وكان عندي شهود هم ثلاثة من أصدقائي الإيطاليين من أساتذة جامعة روما وطلبت الاستماع الى شهادتهم . رفض النائب العام . قلت له أنك تشجعهم على أن يكرروا ذلك . أرسلت بلاغاً عنيف اللهجة من ليمان أبي زعبل حيث أودعوني . ولكنه لم يحقق فيه . وسافر شهودي طبعاً وحفظ البلاغ . وعندما خرجت في ١٩ / ١٠ / ١٩٧٧ (لم أمض سوى شهرين فقط وأفرج عني القضاء احتياطياً على ذمة قضية ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) لتفاهة الوقائع المنسوبة الي ، وهي أنني أذهب إلى الجامعة وأطالب بالديموقراطية) . ومنذ اليوم التالي بدأت نشاطي في لجنة الدفاع عن الحريات . نصدر نشرة اسمها « الحريات » تتقصى أخبار اهدار الحريات ، ونزور المسجونين . ونشجع أهاليهم . ونقدم لهم معونات عينية ومادية . يبدو أن هذا استفزهم . استفزهم أيضاً أنهم فصلوني ولم « أهمد » أو أهدأ (فصل صلاح عيسى من جريدة الجمهورية بحجة الغياب بدون اذن لمدة ١٥ يوماً كان خلالها ضيفاً على سجون الحكومة) .. فكان لا بد من الضرب خاصة أنه لولا حفظ بلاغي لكانت قضية مستعجلة للضباط .

« لم يعودوا يحافظون على أي شكليات . النظرية السائدة الآن : هي نظرية الأمن الوقائي . ولو تابعت تصريحات المسؤولين لقرأت فيها تهديدات لنا بأنهم لن يجعلونا نفلت من أيديهم ولن يجعلوننا نستريح . وفي كل يوم يستصدر الأمن السياسي تصريحات بتفتيش ٣٠ أو ٤٠ منزلاً . تفتيش في المراتب (الفرشة) والكراسي . مجلة أكتوبر في عدد من أعداد ديسمبر (كانون الأول) نشرت خبراً بأن قراراً صدر بنقل جميع الموظفين الذين قبض عليهم في حملة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ من أعمالهم . هكذا عيني عينك . الطلبة يضربون في الجامعات عن طريق بلطجية (قبضايات) مستأجرين بالبونيات الحديد (كفوف

حديدية) . وحتى بتوع الجماعات الإسلامية يضربون . زملاؤنا الذين قبض عليهم في حملة سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧ اضطروا لدخول ٣ اضرابات عن الطعام لكي يسمحوا لهم برؤية أهاليهم وعوملوا في السجن معاملة شرسة . عادت ريمة لعادتها القديمة (مثل شعبي واضح المغزى) فاللهم لا تكبدنا هم البكاء على « شهدي » آخر أو « اسحق » ثان ! . . . » .

هكذا يناضل شعب مصر . هكذا تناضل الثقافة العربية في مصر . فأين الضمير العربي وضمير العالم لا ليكتب ويسجل (فجبرتي العصر سيقوم بالمهمة) بل ليفعل شيئاً في زمن الصمت المخيف . افعلوا شيئاً غير القرارات والتوصيات لأن الحبر على الورق ليس كالدم على الأرض . افعلوا شيئاً للأحياء قبل الموت المجاني لأن تماثيلهم التي ستقيمونها لن تشفع لكم . وحفلات رثائكم لن تنهض ميتاً . . ولكن تكاليفها قد تفعل .

(٤)

« . . . ومع ذلك فالدنيا بخير ، ولا أحد تهتز له شعرة واحدة ، والناس تدخل وتخرج وتضرب فتضحك ، رقدت يومين لا أستطيع أن أتحرك ، وظللت حتى أمس فقط (أسبوع تقريباً) وكل خلية في جسدي تتألم . قدمت بلاغاً للنائب العام شديد اللهجة . ودخلت اجتماع مجلس نقابة الصحفيين وشكوت لهم ، ووعدوا بالاحتجاج ، قال « نبيل الهلالي » ، محامي : أسلوب أميركا اللاتينية . ذهبت لوكيل نيابة . أبلغت وأدليت بأقوالي . المؤامرة محبوكة ولا صريخ ابن يومه يشهد يا ولدي . . . وزمانهم طبعاً قطعوا المحضر . أطرف شيء أن وكيل النيابة أحالني الى الطبيب . وبعد أن خرجت وجدت أن علي أن أذهب لقسم قصر النيل لكي يحولني الى مفتش الصحة لاثبات الضرب . عمرك سمعت عن مصايب زي دي . على رأي المثل . . شر البلية ما يضحك .

« أمس ذهبت الى اجتماع لجنة الحريات ، نحن نعد الآن لأسبوع سنعقده في فبراير (شباط) باسم أسبوع الدفاع عن حريات الشعب المصري . . . نأمل أن تكون عملاً معقولاً برغم الجو الفظيع . لكننا سنقاوم . أنها بلدنا وليست

ولد أي انسان آخر ، وقد تعذبنا بهزائمها التي لم نشارك فيها ولم نطلب شيئاً حين كانوا يوزعون أسلاب الأنتصار » .

هكذا تنتهي « رسالة » صلاح عيسى .

. . . ولا تنتهي أيضاً . فالتفاؤل الذي يختتم به قصته لا علاقة له بالواقع الـذي يعيشه ، والـذي اذا لم يتغير وإذا لم نسهم جميعاً في تغييره ، فـإن صـلاح ينذرنا برمز بالغ الدلالة ، بأنه سيتصرف ويهتف « أمسيت بالله ضيفاً وضيف الله لا يضام » فهل نفهم مرة واحدة وأخيرة ؟ .

٢٣

طه حسين في عصر احمد عدوية

كصديقه القديم ـ المنفلوطي ـ اختار « طه حسين » يوم الهول يوم وداع . .

يومها ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ـ كانت العاصفة التي مرقت بين مفصل الجيشين الثاني والثالث ، قد امتدت فحطمت طريق القاهرة / السويس [١] . وفي عصف ريحها نعى الناعي « طه حسين » ، فازدادت ملوحة الدمع تركيزاً . لو كنا نعرف الغيب أيامها لقلنا :

ـ آثر الرجل العجوز أن يكون للحظة الوداع معنى . .

بعد ست سنوات من يوم رحيله ، تذكره الطبالون والزمارون ، فتعجب لحماسهم ذاك المتدفق كالسيل : سينما وتليفزيون وإذاعة وجامعة ، ومسرح وصحفجية ، فمن أين جاءوا بالحياء الذي منعهم أن يحتموا « مولد طه حسين » بعرض عسكري للعميان . . [٢] .

---

(١) إشارة إلى عملية الثغرة الشهيرة ، التي قادها الجنرال « آريل شارون » إبّان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين نجحت قواته في المروق بين مفصلي الجيشين الثاني والثالث ، والإنتقال من شرق القناة إلى غربها .

(٢) كتب هذا المقال في شتاء عام ١٩٧٩ ، ونشر في « الثقافة الوطنية » ـ يناير ١٩٨٠ ـ وهي كتاب غير دوري أصدرته مع صديقي فريد زهران ، على حسابنا الخاص ، وكان يهتم بالدرجة الأولى ، بما يسمى بالغزو الإمبريالي الصهيوني للثقافة العربية . وكانت دولة السادات ، قد تذكرت « طه حسين » فجأة في ذلك العام ، وأشرفت قرينته « جيهان السادات » ، على الإحتفال الذي إحتشدت له أعداد ضخمة من أساتذة الجامعات ، وغطته كل أجهزة الإعلام ، لأسباب يشرحها المقال .

فإذا ألحت عليك علامات الاستفهام ، فاعلم أنهم مسحوا أشرطته التليفزيونية ليسجلوا عليها شيئاً من ذلك الهراء الذي يغتصبون به سمعنا وبصرنا وأفهامنا كل رمضان ، فلا يغرنك أنهم أجهدوا أنفسهم في أمر الاحتفال بذكراه .

. . أما تراهم يحتفلون بذكرى « عبد الناصر » يوماً كل عام ، فينمقون الكلام يوم الذكرى ، ويسلقون الرجل باللفظ الحوشي والفعل السوقي فيما يسبقه وما يتلوه من أيام السنة .

(أعيذها نظرات منك صائبة أن تحسب الشحم فيمن لحمه ورم ، ان كنت تملك ثمن هذا أو ذاك) .

رحم الله المؤرخ « ابن أياس » الذي قال « ان أهل مصر لا يطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس » . واحد من أهل مصر هؤلاء قال :

ـ ولم لا ؟ . ألم يكن الرجل من دعاة «الميديترياتية» ، ألم يطلب منا نحن المصريين أن نـدير ظهورنا للعرب ، لأننا أبناء الحضارة « البحر ـ متوسطية » ترتبط وشائجنا بأوربا ، وعلينا أن نأخذها بالحسن فيها والقبيح ، أما العرب فهم التخلف والبداوة ، انه اذن رجل هذه الأيام التي يرتفع فيها صعاليك الأحياء إلى النجوم إذا شتموا العرب ، فما بالك بطه حسين وقد نظر لزمن الفراق « المصري / العربي » قبل أربعين عاماً . . وكان يظن أن مصر ـ بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ـ قد أصبحت مستقلة ، فبدأ يكتب تقريراً رسمياً عن خطة التعليم في زمن الاستقلال القادم ، فإذا بالتقرير يصبح كتابة ذاك الشهير « مستقبل الثقافة في مصر » ، وإذا ببعض الناس ـ لعلّة في قلب يعقوب ـ ينسون كل شيء قيل في هذا الكتاب ، فلا يذكروا إلا أن معنى « الميديترينيانية » هو الفراق العربي » مع أن نصف أقطار الوطن العربي ميدترينيانية . .

ذلك الواحد من أهل مصر الذين لا يطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس أضاف :

ـ أن « طه حسين » يا صديقي هو شيخ هذه الأيام بل قطبها المتجلي . .

أما تعرف أنه كان من أوائل من درسوا على أبناء العم العبرانيين ، أما سمعت عن أستاذه اليهودي « ليفي بـرول » ؟ أفاتك أنه قدم أطروحة للسوربون عن الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون ، تحت اشراف الفيلسوف اليهودي أميل دوركايم . .

ألا تذكر أن أربعة أخوة من أصحاب الملايين اليهود هم . « آل هراري » قد أنشأوا ـ في الأربعينات ـ داراً للنشر سموها « الكاتب المصري » أصدرت مجلة تحمل الاسم نفسه ، ورأس تحرير الاثنين « طه حسين » ؟! أتجهل أن تلك المجلة قد أصدرت آخر أعدادها قبل أسبوعين من دخول الجيش المصري إلى فلسطين « لطرد العصابات الصهيونية الباغية » في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، حين وضعت أموال أصحابها تحت الحراسة ؟!

تلك أفضال تذكر هذه الأيام فتشكر ، تكفيراً فيما يقال عما يسمى زمن الحقد التعيس (بحر البقر . أبو زعبل . دير ياسين) ، لذلك استحقت « ليلى مراد » و« منير مراد » و« نجوى سالم » تكريماً في عيد سابق للفن ، وقرر التليفزيون علينا في العام الماضي سيرة « داود حسني » وأفلام ابن العم العزيز « توجو مزراحي » فإذا كانوا قد كرموا أهل الهنك والرنك وأهل ذلك ، حباً وغراماً في عيون أولاد العم العبرانيين ، فلا أقل من أن يكرموا « طه حسين » ، تكريماً غليظاً ، جاء أشبه بموالد العارفين بالله ـ حيث يحدث كل شيء إلّا العرفان بالله ـ يختلط فيها الصوفيون باللصوص ، والدراويش ببائعي المنزول ، وأرواب المواكب الجامعية ببدل الرقص المخالفة لتعليمات الرقابة ، ويتحاور في صخبها « أوجست كونت » مع « محمود شكوكو » ، أما « طه حسين » فهو

(١) كان السادات ، قد نقل الأعياد القومية ، من شهر يوليو حيث تعود قائده ومعلمه جمال عبد الناصر إلى شهر أكتوبر ، حيث إستطاع أن يمحور العار الذي تركه له ، وابتكر أعياداً للفئات ، يجري الإحتفال بها خلال الأيام التالية للإحتفال بعيد ٦ أكتوبر ، كان من بينها « عيد الفن » ، وبعد توقيع إتفاقيات كامب ديفيد ، تعمد أن يمنح شهادات تقدير وجداره لعدد من الفنانين المصريين اليهود ، كان منهم : ليلى مراد ومنير مراد ونجوى سالم (وقد صعدت لتتلقى شهادتها وهي ترتدي ثوب زفاف ، إشارة إلى إنها الحرب بين العرب والإسرائيليين هو يوم زفافها) ، كما غالى التليفزيون في تقديم برامج عن الفنانين المصريين اليهود ، ويبدو ـ غالباً ـ أن هذا الإهتمام كان ثمرة طلب تقدم به مناحم بيجين .

أطرش في الزفة ، نسوه منذ مات كأن لم يكن ، ثم استدعوه فجأة ليخرجوا لسانه « البحر - متوسطي » يغيظون به العرب ، وليكرموا فوق جثته « ليفي برول » و« دور كايم » و« آل هراري » . . ويا أولاد العم العبرانيين : مدد . . مدد . .

المضحك في الأمر كله أن صديقي ذاك الشكاك يقول كلاماً ينسجم تماماً مع منطق القوم وطريقة تناولهم للأمور ، فمنطقهم المتهاوي يشحذ تأييد الصفوة حتى لو كانت العظام وهي رميم ، أما « طه حسين » فان أشرطته مسحت ، كما مسحت العلمانية والعقلانية والليبرالية وحرية البحث ، لتترك مكانها لأحمد عدوية وكتكوت الأمير وبقية فلاسفة الزمن السعيد .

أما وقد مسحوا بأفكاره قذارة ما يفعلون ، فقد عاد غريباً كما بدأ ، خانته طبقته في النهاية كما خانته في البداية . تخلت عنه حياً ، ومثلت بأفكاره ميتاً ، وذلك ما فعلته مع من سبقوه .

« طه حسين » حالة معلمية نموذجية لتشريح ذلك الكائن المتفرد المسمى بالبرجوازية المصرية ، أو على الأقل لإضاءة بعض جوانبها المعتمة ، لكنه ليس حالة وحيدة ، فإذا حللت علاقة البرجوازية المصرية بمنظريها وفلاسفتها لوجدتها علاقة نمطيّة : فليس صدفة أن « الوالي عباس » نفى « الطهطاوي » الى الخرطوم ، وأن « الخديوي اسماعيل » نقل « علي مبارك » من ديوان المعارف الى ديوان الأشغال ، وأن « اللواء » - لسان حال البرجوازيين اليعاقبة موديل أوائل القرن - كانت أعلى الأصوات هجوماً على كتاب « قاسم أمين » عن تحرير المرأة ، وتلقى « منصور فهمي » لطمة الاتهام بالتشكيك في العقائد ، ففر خائفاً مذعوراً لينفي نفسه في قريته ، ساكتاً عن الكلام المباح سنوات ، عاد بعدها ليقول ويكتب أي كلام . . ووقف « سعد زغلول » خطيباً في مظاهرات الأزهر المطالبة برأس طه حسين فقال كلمته الشهير :

- وماذا علينا أن يفهم البقر !

فتخلى بذلك عن معركة العقلانية ، كما تخلى « النحاس » عن معركة

الديموقراطية ، فترك « عباس العقاد » يخوضها وحيداً ضد وزارة « توفيق نسيم » ، وعندما لدَّ كاتب البرجوازية الجبار في الخصومة ، طرده « النحاس » من الوفد وحاربه حتى كاد يتكفف القوت . .

● لماذا عاملت البرجوازية المصرية مفكريها ومنظريها المبشرين بقدومها ، تلك المعاملة البشعة التي تجمع بين النذالة والجبن والغباء ؟

الجواب السهل على سؤال مثل هذا ، يتمثل في حكايات كثيرة ، قد يكون معظمها صحيح ، لكنها في النهاية تفصيلات . فما أسهل أن نعتمد ما ذكره « د . محمد حسين هيكل » فنرى في هجوم « مصطفى كامل » و« اللواء » على « قاسم أمين » توقياً لغضب الرأي العام المصري ، الذي كان في جملته محافظاً تجاه كل ما يتعلق بقضية المرأة ، وأمام « مصطفى كامل » قضية أهم هي « الجلاء » ، وليس من الحصافة في شيء أن يدخل معركة فرعية خاسرة كمعركة المرأة ، فلا يكسب إلا فقد الجانب الأكبر من أنصاره الذين يؤيدون معركته الرئيسية ، وربما لم يقف الأمر عند فقدهم بل تجاوزه لانتقالهم الى صفوف أعدائه ، وتلك خسارة محققة على كل الجبهات . . ذلك أيضاً يمكن أن نفسر به موقف « سعد زغلول » من « طه حسين » ففي موقف مشابه ، رفض أن يؤيد علناً الغاء الخلافة الإسلامية ، وقال زعيم « البرجوازية القومية العلمانية » للدكتور هيكل :

- هذا موضوع حساس عند العامة ، وأخشى أن يستغل خصومنا ما سأقوله ضدنا . .

تلك كلها تفاصيل قد تفسر هذه الواقعة أو تلك ، لكنها بالأساس ستضيء جثة البرجوازية المصرية على منضدة التشريح ، فإذا بالضعف صفة خلقية (بكسر الخاء) ملازمة لها ، فهي تفتقد لأية قدرات صدامية تجاه أعدائها على كل الجبهات : في الاقتصاد والسياسة والفكر ، وهي قد عجزت عن أن تنتزع سوقها القومية بالكامل من أيدي الاحتكارات الأوروبية ، كما عجزت عن الاستمرار في القتال من أجل مقرطة الحكم وعلمنة الدولة وعقلنة الفكر .

ذلك ضعف أبعد مدى ـ فيما نظن ـ من مجرد العجز المتولد عن اكراه الضرورات السياسية ، لأنه عندنا جوهر ملازم وصفة خلقية ، فذلك الفرح الوحشي الذي أحس به « مصطفى كامل » عندما حكمت المحكمة الشرعية العليا ببطلان زواج الشيخ « علي يوسف » من السيدة « صفية السادات » لا معنى له إلا أن زعيم البرجوازيين العاقبة ، كان يقف بحماس في صف الأرومة النقية ، ويقاتل من أجل الحفاظ عليها . . منكساً أعلام العصامية التي ترفرف على أول كتائب البرجوازية حين تحتشد للصدام مع القيم الاقطاعية ، كما أنه كان يقف في صف القائلين بعدم أحقية المرأة في اختيار شريك حياتها . . مضيئاً بذلك موقفه من كتاب « قاسم أمين » تحرير المرأة .

ففي واقعة زواج « الشيخ علي يوسف » ، لم يكن هناك اكراه سياسي يتطلب من مصطفى كامل ـ وهو أول زعيم مصري تلقى تربية مدنية خالصة دون أن تختلف بثقافة أزهرية ـ أن يقنع آراءه ، أو يمالىء العامة فيما يعتقدون . ثم أنه أخذ هذا الموقف وهو حر تماماً من أي ضغوط ، فهو ـ على حد ما يروي خليفته « محمد فريد » في مذكراته ـ قد عنف الخديو « عباس حلمي الثاني » ، في اجتماع (مغلق بالطبع) عقد باستانبول لأن ـ الخديو ـ كان يساند موقف الشيخ « علي يوسف » وهو قد كتب برأيه في الموضوع رسالة مغلقة لصديقته الكاتبة الفرنسية الشهيرة مدام « جولييت آدم » معلناً فرحته الطاغية لأن القضاء الشرعي قد خذل الشيخ علي يوسف ، وسجل على ابن « بلصفورة » الذي هرب من قريته ، ليصبح بجهده وذكائه ومواهبه ، صحافياً شهيراً يتردد اسمه في أنحاء المعمورة ، أو على الأقل في كل أنحاء العالم الإسلامي ، أنه ليس كفؤاً لكي يتزوج ابنة الأشراف المنسبة المحسبة التي تجري في عروقها دماء زرقاء : « صفية السادات » .

وتأمل ذلك الهزل البرجوازي الذي يتبدى في دفاع الخديو عباس حلمي الثاني ـ الدكتاتور التركي حفيد « جنة مكان »[1] محمد علي باشا أفانديم ـ عن

(١) عبارة تركية ترجمتها: ساكن الجنان .

حق الانسان في الصعود بجهده لا بأصله ، وحق المرأة في اختيار شريك حياتها ، ووقوف زعيم البرجوازية المصرية على الضفة الأخرى .

مشكلة « الطهطاوي » كمشكلة « طه حسين » كمشكلة كل منوري البرجوازية : أنهم كانوا يطيرون بأجنحة طبقة ضعيفة غير قابلة للتحليق ، تكونت نطفتها وعلقتها في رحم المجتمع المصري عبر عملية اغتصاب ونهب امبريالية ، وليس صدفة أن مصر عرفت فروعاً للبنوك الأجنبية ، بينما صناعاتها القومية ما تزال لحماً طرياً يحبو ، لم يكوّن فائضه بعد ، ولم تظهر حاجته لتسهيلات ائتمانية ، وتمد جناحها القوي على الاستثمار العقاري والزراعي المحدود . . معلنة أنها هنا ، ويظل جناحها القوي ، البرجوازية المصرية الطفلة التي ولدت عبر عمليات النهب الامبريالي . . تنطق في كل أدوار حياتها بأنها مسخ ولده الاغتصاب المتكرر : انجليز وفرنسيين وإيطاليين وألمان وروس بيض ، وخمسة عشر دولة كانت أصحاب امتيازات حتى معاهدة مونتريه ١٩٣٧ ، التي طبقت فعلاً في نهاية العام ١٩٤٩ .

وحين سافر « طه حسين » إلى أوربا ، كان الأوربيون يزحمون مصر ، وكانت الخطة الكرومية الذكية قد بدأت تؤتي أكلها ، فالنهب الامبريالي كان مخططاً ، وضع « اللورد دوفرين » - السفير الإنجليزي بالأستانة وأول مبعوث لدراسة الأوضاع المصرية بعد الاحتلال الإنجليزي - أسسه ، وجاء « كرومر » ليعمقه تعميقاً عبقرياً . . بحكم خبرته السابقة بالأوضاع المصرية ، وهو عضو في صندوق الدين (١٨٧٩ - ١٨٨١)، والأهم من هذا بحكم خبرته في العمل بالهند، درة مستعمرات التاج البريطاني ، والمدرسة التي تعلم فيها معظم المستعمرين كيف يستحقون لقبهم .

وهكذا استطاع « كرومر » أن يحلل الصراع الطبقي في مصر تحليلاً مادياً صحيحاً (دون أن يخشى من اتهامه باستيراد المادية من بلاد السوفييت التي كانت قيصرية آنذاك) وخرج من تحليله ذاك ، بأن استقرار انجلترا في مصر يتطلب تخطيطاً لبناء طبقة جديدة فيها ، فالشريحة العليا من ملاك الأرض - الذين شاركوا بخطوات في الثورة العرابية - ذات ولاء عثماني ، ثم أنها جامدة في

أسـاليب استغلالهـا ، عارضت ـ بمفـاهيم مختلفة ـ كثيـراً من خـطوات التحضـر والاعمـار التي كانت ضـرورية للنهب الاستعمـاري ، فعارضت الغـاء السخـرة والكرباج وكل مظاهر تحرير قوة العمل .

الشريحة القومية من هؤلاء الملاك كانت ذات مطامع غير خافية للمشاركة في السلطة السيـاسية ، ولم يكن « كـرومر » يثق بهـا ، ثم أن الطرفـان يستغلان فقراء الفلاحين بشكل يبدو كالقنانة ، ولكي تستقـر انجلترا في مصـر ، وتتوطـد أقدامها فيهـا فإن الضـرورة تفرض تخليق طبقـة جديـدة تعيد التـوازن للمجتمع المصري .

اختار « كراومر » ـ بعقلية الإمبريالي القـارح ـ أن ينشر حمـايته عـلى صغار ملاك الأرض ، ممن لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة ، وعبر ربـع قرن قضـاها في مصـر (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧) استطاع أن ينمـو بتلك الشريحـة ، لتكـون القـاعـدة الاستهـلاكية لما تصدره انجلتـرا من منتجات الى السـوق المصريـة ، وتلك هي الشـريحة التي ستنمـو بعد عقـدين آخرين من الـزمـان ، وتـأخـذ اسم « أعيـان الريف » لتكون في القلب ، ابان الحلقة الثـالثة من حـركة البـرجوازيـة المصرية (ثورة ١٩١٩) .

لعبة « كرومر » الامبريالية القارحة تلك ، جمعت كـل خيوط البـرجوازيـة المصرية بين أصابع الأمبريالية الانجليزية وشركائها الأوروبيين فالقطن : الزراعة الرأسمالية الرئيسية في مصر ، في قبضـة مصانـع لانكشير ومـانشستـر ، والبنـوك العقارية « الانجلو ايجيبشيان » هي التي تمول المنتجين ، والأعيان الصـاعدون في الريف ، صناعة انجليزية ، تدين بالحمايـة للورد « كرومـر » واللورد « كتشنر » أوف خرطوم .

مشكلة الامبـرياليـين القارحـين كانت ـ ومـا زالت ـ تكمن في أن أحداً لا يسير التاريخ على مزاجه ، والأعراض الجانبيـة لأي دواء وارده ، نعم أن خطتـه تلك قد أتت أكلها ، لكن حـركة الجـدل الاجتماعي في مصـر كانت تسـير وفق قوانينها الخاصة ، لا وفق قانونه . ثم أن الأزمة العـالمية كـانت قد بـدأت تأخـذ بخناق الرأسمالية العالمية .

وحين انفجرت الحرب العالمية الأولى بحثاً عن قاعدة جديدة لإعادة توزيع الأسواق، كان طه حسين (ابن فابريكة الدائرة السنية ثم قباني شركة السكر في كوم أمبو)، يستعد للرحيل الى فرنسا لينهل من علم برجوازية سنوات البكارة : فرنسا السوربون . ويواصل اكتشاف العالم الذي بهره حين سمع في الجامعة المصرية القديمة « جويدي » و« ليتمان » و« نلينو » و« سانتلانا » و« ملبوني » و« ماسينون » ، ففتحوا أمام ذكائه الفطري (الذي شحذته محاولاته المستمرة للتصدي لعجزه الخلقي) أبواباً للعلم والمعرفة ، بعد أن ضاق ذرعاً بثرثرة الأزهريين ، واهدار كتبهم للوقت والجهد في عمليات عقيمة .

لم يسمع « طه حسين » جيداً طلقات المدافع وطيران المناطيد الأوربية التي كانت تملأ سماء المعمورة ، والأساطيل التي كانت تمخر عباب البحار ، ولو قد فعل لأدرك أن نيران المدافع تحرق الصفحات التي بهرته وهو يقاد في أبهاء « مونبليه » أو « السوربون » ، ليسمع « كازانوفا » و« دوركايم » أو ليقرأ عليه « فولتير » و« ديدور » و« روسو » ونصف دستة أخرى من المنوّرين الفرنسيين .

لو قد سمع جيداً لتساءل : أين الحرية والأخاء والمساواة من تلك المجزرة البشرية التي يساق فيها ملايين البشر لينزعوا سوقاً أو يحافظوا عليه ؟. ولمصلحة من يحدث هذا ؟ .

لو قد سمع جيداً لأدرك أن السوربون ليست سوى كنيسة في حي بغاء ، وعقل في مستشفى للمجانين ، ولا علاقة لها بالامبريالية الفرنسية المستبسلة بلحم الكادحين الفرنسيين في الدفاع عن أسواقها . وليمت الشعب الفرنسي كله ، ولا نفقد نحن الامبرياليون الفرنسيون تونسنا وجزائرنا وأفريقيتنا الناطقة بالفرنسية ، وجزرنا الكاريبية . أما « فولتير » و« ديدرو » و« روسو » و« الأنسكلوبيديين » فذلك زمان مضى وانقضى ، كما أن البكارة مرحلة في حياة المرأة . . وكم ذا في القبور من موتى كان الانسان يظن أنه لن يستطيع أن يعيش دونهم ، فألف رحمة على أيام « روبسبير » و« مارا » واقتحام الباستيل وحصار قصر فرساي (سيجتمعون فيه بعد الحرب ليوزعوا الأسواق فما أشبه البداية

بالنهاية) . فإذا شكى الكادحون الفرنسيون ، أو سكان المستعمرات نقصاً في الخبز ، تكلمنا بلسان أنثى الاقطاع «ماري انطوانيت» فقلنا :

ـ فليأكلوا جاتوه !

ملخص الأمر كله جاء على لسان « الجنرال » « اللنبي » الذي دخل القدس على رأس قوات الحلفاء ـ وبمعونة من قوات الثورة العربية !! ـ ليتوجه رأساً إلى قبر « صلاح الدين الأيوبي » فيقول :

ـ ها قد عدنا يا صلاح الدين ! .

قائد القوات الامبريالية المنتصر في الحرب ، جاء مرتدياً مسوح بابا الفاتيكان « ايربان الثاني » الذي أعلن في خطبة « فليرمونت » الشهيرة بدء الحروب الصليبية ، ومنح التجار الأوروبيين راية المسيح ، ليفسحوا دم الدنيا من أجل السيطرة على طرق التجارة ، البابا « اللنبي الثاني » يعلن قوانين العصر الامبريالي ، في خطبته أمام قبر صلاح الدين : ستعود الثيوقراطية وتنتشر الخرافة ، وستداس العلمانية والعقلانية والديمقراطية والقومية ، تلك شعارات زمن البكارة ، فإذا انتظرت عقدين ، فسوف تسمع عن صفات الجنس الآري ، وستدفع البرجوازية الأوربية بمغامري حانة الجعة الى قمة السلطة ، ويا ملايين الرؤوس التي سيطاح بها في المذبحة أعذرونا : أزمة جديدة في توزيع الأسواق .

لعبة الصراع على الأسواق هذه (١٩١٤ ـ ١٩١٨) كانت قد أدخلت تطوير حاسماً على خطة الاستعماري القارح « كرومر » فقد اضطر الامبرياليون الى تحويل الجانب الأكبر من مصانعهم الى الانتاج الحربي ، وحالت الأساطيل الحربية المتقاتلة دون توزيع السلع المصنعة ، أو حتى توفير احتياجات الجيوش المتصارعة ، فتحولت مصر ـ ومستعمرات عديدة ـ الى قاعدة انتاج تمد جيوش الحلفاء المتحاربة بما عجزت مصانع بلدها عن امدادها به ، وهكذا أصبح للبرجوازية المصرية قلب صناعي مصاب بضيق في الصمامات ، أما مصدري الأقطان ومنتجيها ـ الذين ولدوا أيضاً عبر عمليات تطويع السوق المصرية لقانون المستعمرة ـ فقد أطبق أسيادهم في لانكشير ومانشستر على أنفاسهم ، فاحتكرت

انجلترا شراء القطن المصري ، بالأسعار التي تحددها ، فكان إصراراً تستحق معه « البرجوازية / الأشبين » بعض التمرد على ما تفعل . .

وحين عاد « طه حسين » من فرنسا كان التمرد قد بدأ ، شوارع مصر كانت قد تفجرت بالهتافات : الاستقلال التام أو الموت الزؤام . الأمة مصدر السلطات . عاش الهلال مع الصليب . (وطنية . ديمقراطية . علمانية) عمال السكك الحديدية وصنايعية الترسانة وفلاحو الشوبك والعزيزية . فتوات الحسينية وطولون والحارات البرانية . ومجاورو الأزهر الذين يعيشون على خبز الجراية هم وقود المعركة الحقيقي . . والهدف ـ الذي لم يكتشفه أحد آنذاك ـ هو قليل من الابتزاز تمارسه البرجوازية المريضة بضيق في صمام القلب ، ضد آبائها الروحيين .

وكما أن « طه حسين » لم يسمع جيداً الطلقات التي كانت البرجوازية الأوروبية قد أحرقت بها « روسو » و« فولتير »و« مونتسكيو » والآخرين ، فإنه ككل المصريين لم يتنبه جيداً لأن العلة التي سببت ذلك هي نفسها التي جعلت البرجوازية المصرية تتكون ذلك التكورين الخاص الذي جعلها ظلاً مشوهاً لبرجوازية كانت قد داست كل ما نادت به قبل قرن من الزمان . .

ولأنه كان بالغ الحساسية بذاته ، فقد وقع في المطب الذي توقاه بذكاء واقتدار « رفاعة الطهطاوي » ، الذي عاد من باريس ليتحدث عن الفرنسيين الذين بنوا حياة جيلة بالعقل ، فيعرض لكل أفكارهم ثم يشتمهم بعد عرضه المستفيض لكل فكره ، في سطرين أو ثلاثة . .

أما « طه حسين » فكان قد اكتسب عدوانيته من تلك الجلافة التي جعلت المجتمع لا يكف عن تذكيره بعاهته ، فشق طريقه غير مبال ، وبدلاً من أن يكتب طبعة أخرى من تلخيص الأبريز ، أطلق كل مدفعيته الثقيلة في « الشعر الجاهلية » ووصل به التحدي إلى القول في مقدمة الكتاب بأنه قد أذاعه قبل ذلك بين طلابه في الجامعة ، لكنه يطبعه لأنه يريد أن يذيعه على من هم خارج الجامعة .

وكما أن « السوربون » كانت عقلاً في مجتمع تسيطر عليه طبقة لم يعد أمامها لتحافظ على مصالحها الا أن تبحث من جديد كل ما هو لا عقلاني ولا ديمقراطي ، فقد كانت الجامعة المصرية ، « جيتو » لهؤلاء المنورين البرجوازيين الذين شاء سوء حظ البرجوازية أن يعودوا بأفكار فرنسا الثورة الفرنسية ، بدلاً من أن يحققوا هدف طبقتهم في تكوين كادر فني يشارك الاستعماريين ادارة جهاز الدولة فيصبح مختلطاً بدلاً من اقتصاره على الأوربيين .

وحين تقدم « طه حسين » محطماً أسوار « الجيتو الليبرالي » رافعاً راية العقلانية والديمقراطية وحرية البحث العلمي ، شعارات النظرة الهندسية للعالم ، ومحصلة صراع البرجوازية الأوربية الضاري ضد الاقطاع المتحالف مع الكهنوت من أجل تحرير طاقة الفرد ليستثمر ويتاجر ويربح ويصنع ، لم يسمع في حى انشغاله بطلقات مدفعه كثيراً مما له دلالة :

● لم يسمع توسلات « طلعت حرب » للمستثمرين المصريين في الزراعة وتجارة الصادرات ، لكي يمولوا مشروع انشاء بنك مصري قومي ، فسخروا من فكرته وأمامهم « الكريدي ليونيه » و« الباركليز » و« الناشونال » ، وحين زادت توسلاته منحوه ثمن الأسهم كما لو كانت صدقة .

● لم يقرأ أحد عليه، أن الاحصاءات تصرخ بأن رؤوس أموال الأجانب (سواء في مصر أو بالخارج) المستثمرة في الاقتصاد المصري ، لم تكن تقل في عام ١٩١٩ عن ١٠٢,٢٢٩٥,٠٠٠ جنيه ، تمثل ٩١٪ من رؤوس الأموال المستثمرة . .

● لم يسمع « سعد زغلول » يقول للسير « رجنالد ونجت » :

ـ متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام (!!) فاننا نعطيها ضمانة في طريقها الى الهند وهي قناة السويس .

. . ثم وهو يقول لنواب « الأمة » .

ـ ان الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة ، فهل عندكم تجريدة؟ . .

طلقات طه حسين ، كطلقة « منصور فهمي » اليتيمية التي لم تصب أحداً سواه ، كانت مدفعيته عقلانية ثقيلة ، لكن برجوازية السمسرة بين أسواق الامبريالية ، بكل شرائحها ، كانت أعجز من أن تجرد على المستعمرين حملة تنتزع بها سوقها من أيديهم ، لذلك تنصلت منه ، واتهمته بالجنون ، وجبنت عن أن تقول رأياً في مسألة الخلافة . وفيما تلا ذلك من أزمان ، سيكون زعماؤها أفجر ديماجوجيي التاريخ ، سيحملون المسابح ، ويتطوحون كالدراويش ، وليس فيهم من يخلو تاريخه المستور ـ والمسطور ـ من آفة في خلقه أو في دينه ..

وهكذا كان الفصل الأول من قصة « طه حسين » مع طبقته ، وهكذا سيكون الفصل الثاني والثالث والرابع ، يطلق مدفعيته مرة ، فيكره على أن يحارب بحصى طبقته مرات . ثم يثور عليه عقله المشتعل فيعيد اطلاق مدافعه .

تلك معركة بين آباء وأبناء ليس لنا مكان في صفوفها ، فإذا كان برجوازيو البوتيكات لم يفهموا من « طه حسين » إلا أنه لسان ميديرينياني ، فلا شيء يدهشنا من طبقة بدأت بمنظرين « كطه حسين » و« منصور فهمي » و « أحمد أمين » و« د . هيكل » و« سلامة موسى » وفنانين « كعبد الوهاب » و« أم كلثوم » و« الريحاني » و« كمال سليم » وانتهت بفايز حلاوة وأحمد عدوية . .

ويسألون : لماذا اختار الرجل يوم الهول يوم وداع؟ . فنقول ـ وعلى الله القصد ـ .

ـ آثر الرجل العجوز أن يكون ليوم الفراق معنى ! .

٢٤ الأقطاب الثلاثة

في الأسبوع نفسه (١) الذي منحت فيه جامعة « تل أبيب » درجة الدكتوراه الفخرية للسندباد المصري « د. حسين فوزي » ، تقديراً لشتائمه التي انهار بها على العرب ، ظهر « الياهو بن اليسار » السفير الاسرائيلي لدى الحكومة المصرية - في كازينو قصر النيل بالقاهرة ، وقدم بنفسه للكاتب الكبير « نجيب محفوظ » ، مجموعة من كتبه التي ترجمت الى العبرية ونشرت في اسرائيل تقديراً - فيما يبدو - لاستماتة الروائي العربي الشهير في الدفاع عن « سلام كامب ديفيد » .

وليست هذه أول - ولا آخر - الوقائع التي تثبت أن فيضاناً من الحب والغزل قد أصبح يجمع بين بعض الكتاب العرب المصريين ، وسياسيين وكتاب مؤسسات اسرائيلية ، وأن هؤلاء الكتاب قد تطرفوا في الحب ، ودخلوا معركة الدفاع عن الصهيونية ببسالة لم تعهد فيهم من قبل ، وعلى حساب كل ما هو عربي ، مهما علت - وغلت - قيمته .

وقد وصل التطرف في الحب إلى درجة أن كاتباً عجوزاً - في سن لا يطيش فيها الناس - مثل « توفيق الحكيم » أبرق للرئيس « السادات » ، يطلب منه أن يسير في طريق التعاون بين الفئتين المتحضرتين في المنطقة - مصر واسرائيل - ويلوي عنقه عن بداوة العرب وتخلفهم .

(١) نشر هذا المقال في جريدة « الخليج » - التي تصدر في الشارقة - في

وذرع السندباد « حسين فوزي » ، الأرض المحتلة ، يلقي المحاضرات ، ويدلي بالتصريحات ، يشتم العرب ، ويتحدث عن السلام والحضارة ، كأن الأرض التي يذرعها لم تسلب من أصحابها العرب ، وكأنه من شروط الحضارة أن يعيش الفلسطينيون بلا هوية . وكأن من شروط السلام أن يصبحوا لاجئين بلا وطن .

ومنذ عام أذهلني « نجيب محفوظ » حين طالبني - في مناقشة معه نشرت في حينها - أن أبرهن له أن لاسرائيل أطماعاً توسعية ، وبعد قليل من الوقت ، كان الكاتب الروائي الشهير يتحدث في السياسة كما يتحدث سائقي التاكسي وسماسرة الشقق المفروشة في قاهرة كامب ديفيد ، مؤكداً أن كل شيء على ما يرام وأن الاسرائيليين راغبون حقاً في السلام ، وفي منح الفلسطينيين حقوقهم وأنه لا يرى أي مبرر على الاطلاق لاستمرار الصراع في المنطقة .

ذلك قليل من كثير مما قاله الأقطاب الثلاثة - توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ - في مسألة الحرب والسلام ، والعرب والصهاينة ، والروس والأمريكان ، طوال السنوات الثلاث التي انقضت منذ زيارة الرئيس « السادات » للقدس ، فقد أصيب الرجال الثلاثة باسهال من الأحاديث الصحفية والمقابلات التليفزيونية ، وبرقيات الشكر وبيانات التأييد ومقالات المدح ، ومحاضرات الحضارة ، وشعارات السلام والديموقراطية والرخاء ، حتى بدا وكأن الدفاع عن « سلام كامب ديفيد » هو رسالة حياتهم وبشارة دخولهم ملكوت السماء ، مع أن الرجال الثلاثة ، عاشوا - نصف قرن أو يزيد - يكتبون وينشرون ، فما عرفنا أن واحداً منهم استمات قبل ذلك في الدفاع عن أي قضية سياسية كانت أم غير سياسية بتلك الدرجة من الحماس التي لا تتناسب مع شيخوختهم الوقورة .

ولأن القضية التي أسهب الأقطاب الثلاثة في الحديث بشأنها ، قضية محورية ، فقد كان طبيعياً أن يتعرضوا لحملة هجوم ضارية ، ردت لهم الصاع صاعين كماً وكيفاً ، ويبدو أن ذلك قد دفعهم لمزيد من التورط ، حتى وصل الهجوم عليهم في بعض الأقطار العربية الى حد تطبيق قرار المقاطعة على كتبهم

وأعمالهم الأدبية والفنية فجمعت من الأسواق والمكتبات واعتبرت من الممنوعات التي يصادرها رجال الجمارك في بعض المطارات والموانىء العربية ! .

ذلك كله ـ بالمنطق العربي ـ عادي وطبيعي ! .

وهو أيضاً يدعو لبعض التأمل !

أن يكون « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » و« وحسين فوزي » في جانب الصلح مع اسرائيل ، فهذا أمر عادي تماماً ، وبرغم تجاوزات كثيرة فيما يقولون وينشرون ، فإن ذلك الموقف هو ما ينسجم مع تاريخهم ورؤيتهم ومواقفهم طوال حياتهم .

فنحن بوضوح وبكل صراحة لم نعرف أن « توفيق الحكيم » كان يوماً من أصحاب المواقف السياسية المحددة في أي موضوع فهو رجل لكل العصور ، وهو نجم مصر الفاروقية والناصرية والساداتية لم يصطدم يوماً بسياسة أو يعارض سلطة ، ولم يتحمس لقضية حماساً يهدد أمنه ومصالحه ، على كثرة القضايا التي كانت تنشد هذا الحماس ، وكثرة الأدباء الذين عارضوا وشاغبوا ، وسجنوا ، بدءاً من « مصطفى لطفي المنفلوطي » وليس انتهاء « بمحمود أمين العالم » .

المواقف الوحيدة التي حفظها التاريخ لتوفيق الحكيم ، كلها مواقف من قضايا طريفة ، فهو عدو المرأة ، وساكن البرج العاجي ، وصديق الحمار ، وحامل العصا ، أما قضايا مثل الاستعمار والأحلاف الأجنبية والصهيونية والديمقراطية ، فهي معارك لا تليق بفيلسوف صنعت منه صحافة « أخبار اليوم » نجماً بالطريقة الأمريكية في صناعة النجوم ، فشغلت الناس بشحه وعصاه وغطاء رأسه وانشغل هو بمحاسبة الناشرين على الجنيه قبل المليم ، أما قضايا الوطن ، فلها مختصون هم أصدقاؤه الحكام ، فإذا كان لا بد من اتخاذ المواقف ففي تلامذة المدارس وشباب المحامين الكفاية .

وقد عاش « توفيق الحكيم » في مصر الملكية صامتاً ، على كثرة الفرص التي كانت تتاح له ليكتب وينشر ، وعلى توفر المناخ الذي يسمح لأكثر الناس

خوفاً أن يبدي بعض ما يـريد ، لكن « الحكيم » عـزف عن كل هـذا ، واكتفى بـالهجوم على النظام الحـزبي مبشراً بـالمستبد العـادل ، وحين قـامت ثـورة ٢٣ - يوليو ، خرج الرجل عن صمته ، ليؤكد أنه لم يكن راضيـاً عن الأحوال ، وأنـه هـاجمها بالرمـز في هـذا الكتاب أو تلك المسـرحية ، وانـدفع الـرجـل يكتب عن الثورة ، بعد أن دافع عنه « عبد الناصر » في اجتماع مجلس الوزراء ورد الهجوم الذي شنه عليه « اسماعيل القباني » وزيـر المعارف ، لتقصيـره في عمله كمديـر لدار الكتب ، مؤكداً أنه - أي عبد الناصر - قد تأثر برواية « عودة الـروح » وأن « تـوفيق الحكيم » أكـثر أهميـة وقيمـة من مجـرد مـديـر لـدار الكتب ، وفي تلك السنـوات ، أيد « تـوفيق الحكيم » الثورة بمسرحيتـه « الأيـدي النـاعمـة » التي سخرت من عجز الطبقات المرفهة القـديمة عن التـواؤم مع مجتمـع الثورة الـذي يمنح المكانة مقابل العمل .

وفي الستينيـات اتجه « تـوفيق الحكيم » لنقد الـظاهرة النـاصريـة ، فكتب « السلطان الحـائر » و« يـا طالع الشجرة » معبراً عن انـزعاجـه من التغير الاجتمـاعي والسياسي المتلاحق الذي شهدته مصر ، وداعياً الى استقرار يوقف هذا التغيير ، أو يقلل من سرعته ، وقد نشرت المسرحيتان وغيرهما في « الأهرام » صحيفة عبد الناصر - ومثلتا على مسرح الدولة وقرأهما « عبد النـاصر » - والعهـده على محمـد حسنين هيكل - ولم يعترض على النشر أو التمثيل .

وبعـد عامـين من وفاة عبـد النـاصـر ، ذهل النـاس ، حين خـرج عليهم توفيق الحكيم بكراسته « عودة الوعي » ليعلن لهم أن برنامجه السياسي قبل ثـورة يوليو كان الغاء الطرابيش والألقاب ، وأنه اندفع في تأييد الثورة لأنها حققت لـه ولجيله هذا الحلم العظيم ، ومن فرط سروره ذهل فظل غائباً عن الوعي عشرين سنة ، أسلم فيها عقله لعبد الناصر ، وأيده ، ثم اكتشف فجـأة - بعد أن مـات الرجل - أنه كان غائب الوعي مسلوب الإرادة يصفق لما لا يستحق إلا الازدراء ويمدح ما لا يستحق إلا الهجاء .

و« تـوفيق الحكيم » مفكـراً ، ينـطلق من نـظرة قـانـونيـة للعـالم تقـدس النصوص وتتعامل مع القانون كظاهرة معزولة عن واقعها الاجتماعي ، وترى في

الصراع الدولي حلبة للنقاش الهادىء المهذب الذي يجري بين دبلوماسيين من ذوي الياقات المنشاة .

وعلى كثرة الاهتمامات التي جذبت طبيب العيون وأخصائي الأحياء المائية والمؤرخ وناقد الموسيقى الدكتور « حسين فوزي » ، فان السندباد المصري الذي أخذ من كل بستان ، زهرة ، أعطى السياسة كشحة ، ولم نعرف ، قبل حماسة ذلك المتدفق كالسيل - أنه أدلى فيها بدلو ، أو قال فيها رأي ، وكتب الرجل بين أيدينا في الرحلات ، والموسيقى والتاريخ ، ومقالاته الكثيرة منذ « مجلتي » التي أصدرها « أحمد الصاوي محمد » في الثلاثينيات وحتى « سندبادياته الطيارى » التي نشرها في الأهرام شاهد محفوظ في دور الكتب على أنه ليس من ذلك الصنف المتهور من الكتاب الذي يهتم بقضايا وطنه ويشغف بهموم أمته .

والرجل بعد هذا معروف - منذ حداثته - بأنه من « الميديترينيانين » الذين يقولون بأن مصر تنتمي لحوض البحر المتوسط ، وهو ما يفرض عليها أن تولي وجهها صوب أوربا ، وتعطي العرب ظهرها ، وهو موقف جهر به - حين أصدر كتابه - « سندباد مصري » عام ١٩٥٩ في قمة المد القومي العربي لمصر الناصرية .

ومع أن عالم « نجيب محفوظ » الروائي مزدحم بالمناقشات والأنماط السياسية الا أن الرجل لم يشترك في أي معركة سياسية ، بالكتابة أو بالنشاط رغم أنه ينتمي لجيل من المصريين كان الاشتغال بالسياسة موضوع حياته الرئيسي ، أما هو فقد كان موظفاً مثالياً ، بدأ حياته الوظيفية منذ سنة ١٩٣٤ عقب تخرجه من كلية الآداب ، وأحيل إلى المعاش ليستقر في مبنى « الأهرام » وطوال تلك السنوات ، كان بيروقراطياً مثالياً ، لا يتأخر عن موعد الدوام ، ولا تخطته درجة أو تفوته علاوة .

والسياسة التي تملأ كتب « نجيب محفوظ » وتدور على ألسنة أبطاله ، تجاهلت تماماً أن للعرب قضية اسمها قضية فلسطين ، مع أن أبطال رواياته كانوا يعيشون في الأربعينات ويتناقشون حول كل قضاياها السياسية والاجتماعية ، وكان منهم وطنيون وديمقراطيون وإخوان مسلمين ، وشيوعيون ،

وعـوام ، ومـوظفـون ، وكتـاب ، ومثقفـون ، وصحفيـون ، وفيـها نعـرف ـ في الواقع ـ أن تلك القضية كانت موضوع اجتهـاد هؤلاء جميعاً ، سـواء أصابـوا أو أخطأوا .

وفضـلاً عن هذا فـإن أدب « نجيب محفوظ » ، كله ، يكشف عن رؤيـة تـرفض العنف ، ولا تـراه ـ كـما يقـول د . عبـد المحسن طـه بـدر ـ حـلاً لأي مسألة ، حتى لو كان ضرورة للدفاع عن قضية عادلة والحل الـذي يراه للمشكلة الانسانية هو التفاهم والحوار بين جماعات المثقفين .

الأقـطاب الثلاثـة اذن ، ليسـوا من أصحـاب المـواقف السيـاسيـة ، وهم يقفـون على صعيـد الفكـر في أقـرب الأمـاكن لسيـاسـة كـامب ديفيـد ولمنهجهـا وطريقها ، وهذا كله يجعل لما فعلوه منطقـه الخاص ، فمـاذا كنا ننتـظر من أدباء كبار نشأوا في وطن محتـل ومستذل فلم يحـاسبهم أحد يـوماً عـلى صمتهم المريب عن الادلاء بـرأي في قضـايـا أمتهم ؟!! ولم يـدخـل هـذا الصمت ضـمن الاعتبارات ، التي يقيم على أساسها انتهاجهم الأدبي والفني ؟ . وعاشت صحفنا تصنع منهم نجوماً ، وتحرق بـين أيديهم البخـور ، وإذا بنا نحن العـرب الذين صنعنا منهم هذا أجـلاف وبدو وإذا بهـوى الأحباب مـع أبناء العم العبـرانيين ، وإذا بـالدفـاع عن حق الفلسطينيـين في الحصول عـلى أرضهم تدمـير وتخريب ، ومنح هذه الأرض لغرباء عنها ، حضارة وتشييد .

ليس ذلك اعتذاراً عما فعله الأقطاب ، أو تبريراً لـه ، ولكنه وضـع للنقط عـلى الحروف ، وتنبيـه لخطأ جـذري في تقييم الأشخاص والأفكـار والظواهـر ، ينتشـر كالـوباء ، إذ لم يعـد لمجتمع المثقفـين العرب قـوة ضبط أو ضمير عـام ، يسقط اعتبـار كـل الـذين يبيعـون أفكـارهم ومـواقفهم في بـورصـات السلطة والسلطان . وما أكثرها في عالمنا العربي ، وتسلل الضعف والتـدهور والانهيـار ، فاختلت محكات التقييم وسهل السقوط وسهل التبجح في الدفاع عنه .

بين العشرينيات والخمسينيات كـان لمجتمع المثقفـين العرب ـ والمصـريون بالذات ـ قوة ضبطه ، وكانت له قيمـة الخلقية والسلوكيـة المحددة والـواضحة . تلك عقود الديمقراطية والعلمانية وحرية البحث ، والتعبير عن الذات القـومية ،

وذاك زمن المثقف الموقف : طه حسين والعقاد وسلامة موسى ومحمد مندور وحتى زكي عبد القادر ! .

نفس الأمر حدث ـ مع تغير طفيف ـ بين الخمسينيات والسبعينيات ، فقد سادت قيم الدفاع عن القومية والديمقراطية والعروبة .

في المرحلتين كان هناك محافظون ومتقدمون ، لكن كان هناك موقف واضح وصريح ، فالكاتب والمفكر ليس بهلواناً في سيرك ، يهجو اليوم من مدحهم ، بالأمس ، ويرى الشر فيما كان كل الخير قبل أسابيع ، ويفقد وعيه مرة كل عشرين سنة .

ومنذ مات « عبد الناصر » ، والأقطاب الثلاثة ، جزء من جوقة الهجوم على أفضل ما كان في الرجل ، وكشف هذا الموقف عن لا أخلاقيتهم ، اذ لم يتعفف واحد منهم عن قبول ما منحه عبد الناصر له من ألقاب تكريم أو جوائز تقدير أو أوسمة تشريف ، ولم يترك أيا منهم مكتبه العتيد في صحافة عبد الناصر أو مؤسساته ، احتجاجاً على ذلك الشر الذي طفح فجأة في « عودة الوعي » و« الكرنك » وعلى منصة جامعة تل أبيب ، بل إن الرجال الثلاثة قد صمتوا حتى تبين لهم اتجاه الريح الجديدة وتأكدوا من أن النور الأخضر مضاء ، فاندفعوا يتحدثون عن الحريات التي أهدرت ـ والكرامات التي أهينت وملكوا شجاعة نقد الماضي ، أما الحاضر فقد سكتوا عنه ـ أو مدحوه انتظاراً لعشرين سنة أخرى يعود اليهم الوعي بعدها يشتمون ويسبون ويجرحون !

أن الأمر لم يعد أمر خلاف في الرأي ، فأصحاب الرأي لا يختلفون مع الموتى بينما يعجزون عن مواجهة الحاضر ، وأصحاب الرأي لا يفقدون وعيهم ، لأن الوعي شرط لكي يكون للانسان رأي ، وفضلاً عن هذا كله ، فإن الانتماء للوطن ليس من بين الموضوعات التي يجوز فيها الاختلاف . .

والأقطاب الثلاثة الذين ملأوا الدنيا ثرثرة بالحديث عن السلام الذي سوف يجلب الديمقراطية والرخاء يعلمون أن السجون المصرية لم تكف طوال السنوات العشر السابقة عن استقبال الأدباء والشعراء والمثقفين المصريين ، ولكن

واحداً منهم لم يفتح فمه بكلمة احتجاج ولم يسترد وعيه ليكشف أن مصر عادت الى زمن الطرابيش والألقاب وما هو أسوأ من هذا وذاك ! .

وعندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وطرحت السلطات المصرية للاستفتاء العام قراراً بقانون عرف بالقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل نشاط ديمقراطي ابتداء من الاضراب الطلابي ، وانتهاء الى المطالب النقابية ، لم ير أحد الأقطاب الثلاثة في ذلك القانون شيء يستحق الاعتراض ، وذهبوا في زفة قادها المرحوم « يوسف السباعي » لكي يقولوا نعم في الاستفتاء لقانون لم يجسر انسان يستحق الاحترام على القول بأنه قانون ديمقراطي ، ولأن فقدان الوعي والذاكرة وعدم انسجام الأقوال والأفعال سمة من سمات الأقطاب الثلاثة فقد أنكر « نجيب محفوظ » هذه الواقعة عندما سألته عنها خلال حوار دار بيننا حول موقفه من قضية الصلح مع اسرائيل ، مستفهماً عن العلاقة بين الديمقراطية التي سيجلبها سلام كامب ديفيد ، وبين ذهابه في جوقة من كبار المنشدين تؤيد قانوناً يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على ابداء الرأي أو الدفاع عن المصلحة ، فإذا بالكاتب الكبير يتظاهر بأنه لم يسمع جيداً ما قلت ثم ينكر أن هذا حدث ، برغم أن الواقعة منشورة ومصورة ! .

ليست الديمقراطية اذن هي مبرر حماس الأقطاب الثلاثة لسلام كامب ديفيد ، لكنها شيخوخة فكر ، وشيخوخة روح ، وافلاس جيل من الكتاب ، عاش معزولاً عن قضايا وطنه وأمته ، وأخذ مكانته بسبب اختلال المعايير التي تحكم بها على الأشخاص والأشياء والظواهر والأفكار ، والذين يدهشون لما فعله الثلاثة الكبار هم موضع الدهشة الحقيقية ! والذين يشغلون أنفسهم بالرد عليهم ، أو النقاش معهم مطالبون بأن يتوجهوا إلى ما هو أهم من ذلك ، وهو تقويم الاختلال في قيمنا النقدية ، وفي محكات تقديرناللأشياء .

٢٥ بين تطبيع العلاقات وتقطيع الصلات

أكتب هذا المقال [1] قبل يوم من اجتماع وزراء الثقافة العرب بدمشق ، لدراسة موضوع تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية ، وهو اجتماع أرجو أن نأخذه بجد يفوق ما تعودنا أن نأخذ به أمثاله من المؤتمرات العربية ، سواء كانت على مستوى السفراء . . أو كانت على مستوى الرؤساء ، وأن يكون حظه من الاهتمام العربي العام - رسمياً وشعبياً - أفضل من حظ غيره من اللقاءات التي كثرت ، فرخصت فهانت على من يحضرونها ، وهانت على الناس .

وقد يرى البعض في كتابة هذا المقال قبل انعقاد المؤتمر ، ونشره بعد انفضاضه ، تجاوزاً له وتهمشياً على موضوعه . . . وإنه لكذلك . . فلا حيلة أمامي وقد قضت ظروف « التطبيع » بذلك « التقطيع » لأوصال الأمة ، حتى أصبحت لا تجد في أسواق القاهرة إلا صحفاً لاتينية أو عبرانية ، وعلى « أولاد العرب » من أمثالنا أن يعرفوا أنباء أمتهم من راديو « مونت كارلو » الذي تفضل فزودني بالخبر ، ولم يصل فضله - المشكور - إلى درجة تزويدي بالتفصيلات .

تلك ظاهرة لعلها شغلت وزراء الثقافة العرب ، ولعلهم نظروا اليها بالجد الواجب نحو خطورتها ، فالوقائع ببساطتها وعفويتها وسخونتها أيضاً ، تقول أن أسواق القاهرة تكاد تخلو من كل صحيفة عربية ، يومية أو أسبوعية أو

(١) نشر بجريدة « الخليج » - التي تصدر في الشارقة .

حتى شهرية ، وإن كتباً ودواوين ومجموعات قصص وروايات ودراسات هامة تصدر في أقطار عربية عديدة ، لا تعبر حدود مصر ، وتقول أيضاً أن التعاون المشترك بين دور النشر المصرية وبعض دور النشر العربية ، يتعرض لعراقيل رسمية عربية ، وأن قرارات مقاطعة أعمال « نجيب محفوظ » و« توفيق الحكيم » و« حسين فوزي » ، قد امتدت فشملت غيرهم حتى من معارضي كامب ديفيد ، ولم يعد خافياً أن المجلات الثقافية العربية أصبحت تفتقد لأقلام الأدباء والكتاب المصريين . وآخر الأنباء تقول أن بعض الأقطار العربية ستوقف بعثاتها التعليمية للجامعات المصرية . . والقبول بواقع مثل هذا ، وعدم الحماس لتغييره ، هو سعي لعزل مصر عن العرب ، وهو توقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بحبر سري ، فالأمر لا يحتاج إلا لعقد واحد من الزمان ، ينفرد خلاله الصهاينة والأمريكيون بالشعب المصري ، يهجمون عليه ـ وهو أعزل من أي صحيفة أو حقيقة عربية ـ بكل أدوات غسل المخ : قنوات تليفزيون ومحطات اذاعة ومقالات صحف ، وطبعاً كتب ، ومؤسسات نشر عملاقة وطبعات مترجمة من مجلاتهم ، لينتهي الأمر ـ بعد هذا العقد ـ وقد نسي المصريون أنهم عرب . .

آنذاك يشرب أقطاب كامب ديفيد نخب انتصارهم الحقيقي . .

ولست أدري من هي الجهة ـ أو الجهات ـ المسؤولة عن هذا التدهور المحيف في الأمور ، ولا أريد أن أريح نفسي بتعليق الفأس في رقبة قرارات المقاطعة ، التي لم تجد رداً على « التطبيع » سوى « التقطيع » في أوصال الأمة ، فهي ليست مسؤولة وحدها عن هذه الظاهرة الخطيرة التي حققت مخاوف المتخوفين من أن تؤدي سياسة العمل الانتقامي ضد النظام المصري الى تداخل الأمور وانعكاس الأهداف ، حتى أصبحنا كالدبة التي قتلت ـ بغباء الحب ـ صاحبها !

ما أظن ـ مثلاً ـ أن قرارات المقاطعة قد نصت على النظر لكل كاتب ومثقف مصري باعتباره من « الكامب ديفيديين » ما لم يثبت ـ هو ـ العكس ، لكني أعرف أن تفكيراً بمثل هذا الحمق يعشش في جنبات بعض المؤسسات

الثقافية الرسمية في عدد من الأقطار العربية ، وأعرف أن ناشراً مصرياً حرص على أن يزور عاصمة عربية فيلتقي بالمسؤولين في دار النشر المملوكة للدولة بها ، ويناقشهم في خطأ عدم توزيع ما ينشرون من كتب أدبية وفنية وفكرية في أسواق القاهرة ، ساعياً لكسر حاجز العزلة بين المثقفين والقراء والكتاب المصريين وبين ذوي رحماهم العرب ، لكن سعيه المحمود ذاك ، اصطدم بحاجز من الزجاج حين فوجىء بهؤلاء المسؤولين الذاهلين عن مسؤوليتهم ، يسألونه عما إذا كان قد أحضر معه من القاهرة « مستمسكات » معتمدة تثبت أنه لا يتعامل مع اسرائيل . .

ولأن شر البلية ما يضحك ، قال لهم بهدوء :

ـ من تظنون الجهة التي يمكن أن تعطيني مستمسكات مثل هذه . . وزارة الخارجية المصرية أم السفارة الاسرائيلية ؟

والغريب أنهم لم يفهموا النكتة !

تلك نظرة تبلغ من الفجاجة درجة تجعل ايرادها في أي قرار رسمي فوق المتصور ، ولكنها سلوك بيروقراطي شائع ، فالقرارات السياسية كالثورات يدبرها الدهاة وينفذها الشجعان ، ويطبقها الأغبياء أو الحمقى ، وما أكثرهم في دواوين حكوماتنا العربية ، فإذا كان القرار يفتقد للدراسة المتأنية والتأمل الصبور فتح الباب لمشاعر عفنة ، تبنى حوائط زجاجية بين أبناء الأمة الموحدة ، هذا هو على وجه التحديد ، ما يريده الذين صاغوا ووقعوا اتفاقيات كامب ديفيد .

إن روحاً مثل هذه ، تولدت مع الاندفاع العربي العام الذي شغل نفسه بالانتقام من « السادات » أكثر من التفكير في استرداد الحقوق ، فاهتم بما هو فرعي وترك ما هو رئيسي ، وسواء مثلت قرارات المقاطعة ـ بشكل عام ـ ضغطاً عربياً فعالاً على مصر ، كما يزعم المتحمسون لها ، أو كانت انسحاباً عربياً نشطاً ، كما يقول المتحفظون عليها ، فالشيء الذي نستطيع أن نجزم به أن بدعة المقاطعة الثقافية ليست أكثر من توقيع بالأصابع العشرة على اتفاقيات كامب ديفيد . .

الشيء المؤكد أن الذين أصدروا قرارات المقاطعة لم يخطر بخاطرهم أن تنفذ بهذه الطريقة أو أن تصل الى تلك النتيجة . فلا يمكن لعاقل أن يرى في خلو الأسواق المصرية من كتب تبحث في تاريخ العرب ، أو في جغرافية أقطارهم أو في مشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقاومة لسياسة كامب ديفيد ، أو أن ينظر الى ذلك كوسيلة تعيد مصر للصف العربي .

ولا يمكن لعاقل أن ينسى أنه حتى في أسوأ أيام التجزئة والتخلف والقهر الاستعماري ، كانت العلاقات الثقافية بين العرب أقوى من الحدود المصنوعة والقيود الموضوعة ، فكانوا - برغمها - يقرأون نفس الصحف ، ويعلقون على نفس الكتب ، ويحررون في نفس المجلات . . ومنذ انشاء الأزهر قبل أكثر من ألف عام ، كانت الجامعات العربية بوتقة الحوار والتفاعل بين العرب ، ومدرسة تخريج قادة الجيل القادم ، وأكثر الأماكن حساسية بالقضايا والهموم المشتركة . .

تلك حقائق يعرفها الصغير والكبير ، وهم يعرفون أيضاً أن العلاقات الثقافية لم تنقطع أيام كانت المواصلات جمالاً وحميراً وكان الأعداء استعماراً عجوزاً واهناً فحافظت على روح الوحدة في الأمة وحمت مقوماتها القومية من التخريب ، فلا يعقل - ولا يجوز - أن تنقطع علاقات جوهرية كتلك في عصر المواصلات السلكية واللاسلكية والطائرات الأسرع من الصوت ، وفي ذروة الهجمة الصهيونية الأمريكية التي لا تريد في الواقع غير ذلك الذي نفعله بحسن نية أحياناً ، وبغباء في أكثر الأحايين ! .

الغريب في الأمر كله ، أنه في الوقت الذي تستحكم فيه السدود في وجه التبادل الثقافي العربي امتلأت شوارع القاهرة مرة ثانية بالسياح العرب ، وطبقاً للاحصاءات المصرية الرسمية فان بالقاهرة الآن ١٢٠ ألف سائح عربي ، يتوقع الخبراء أن يرتفع عددهم خلال الموسم السياحي الحالي الى نصف مليون . ولا اعتراض هناك على عودة السياح العرب إلى القاهرة ، لكن عودتهم ليست أهم من عودة الكتب والمجلات ، أو تكثيف التعاون العربي المصري على صعيد الثقافة ، وهو أمر لا تلعب القنوات الرسمية دوراً رئيسياً فيه دائماً . لو كان المنطق الذي يحكم الأمور واحداً ، لكانت عودة السياح العرب ، مبرراً لعودة

الثقافة ، ولو كان هذا المنطق أكثر استقامة لقضى بأن يأخذ هدف تنشيط العلاقات الثقافية مع مصر ، اهتماماً يفوق الاهتمام بتنشيط السياحة . . فالتفاعل السياحي كان ـ وآمل ألا يظل ـ ذا أثر سلبي شديد على مشاعر المصريين العربية ، وحتى على مشاعر العرب تجاه المصريين .

ولو انصف وزراء الثقافة العرب ، في اجتماعهم ذلك الذي انقضى أو في اجتماع آخر لهم ، سيقبل حتماً ، لأعادوا دراسة موضوع تطبيع الحكومة المصرية للعلاقات الثقافية مع العدو الصهيوني ، من منهج مختلف عن ذلك الذي ساد من قبل ، وانتهى بنا الى ما نحن فيه ، نسير ووجوهنا عكس صدورنا ، ونحقق لعدونا هدفه من فرط حماسنا ضده !

فلتكن نقطة انطلاقنا البسيطة هي هدف عدونا الرئيسي ، انه يريد أن يفقدنا كعرب لا كمصريين فقط ، هويتنا القومية ، فلن يتحقق المشروع الاستعماري الصهيوني ويستقر إلا إذا أصبحنا نحن العرب غير عرب ، وإليكم العناوين : أقباط ومسلمون . شيعة وسنيون . دروز وموارنة . كاثوليك وبروتستانت . فينيقيون . وفراعنة . أشوريون وبابليون . وليس الأمر في حاجة إلى براهين ، لأن لنا عيوناً ترى ما يجري وما جرى ، ولأن المنطق في مباشرته يقول ، أن « دولة » كإسرائيل طالب اللورد بالمرستون ـ وزير الخارجية البريطانية ـ منذ عام ١٨٤٠ بانشائها لتكون مفصلاً بين المشرق والمغرب تحول دون أن يفكر العرب في ارتكاب أعمال شريرة كالتي ارتكبها « محمد علي » ، فيتوحدون ويهددون الاستقرار الأوروبي ، دولة مثل هذه لا يمكن أن تعيش مفصلاً صغيراً دون أن تتوسع وأن يتجزأ ما حولها . .

هذا كلام نعرفه جميعاً ونقوله كثيراً حتى أصبحنا نحفظه كجدول الضرب وأناشيد الصباح ، ولكننا للأسف لا نستنتج منه الاستنتاج الصحيح ، ولا نطلق منه للعمل الذي يتواءم معه .

إذا كان ذلك هو هدف العدو ، فإن هدفنا يجب أن يكون تكثيف الوجود العربي العام في كل قطر عربي ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون تواجد ثقافي عربي

مكثف ، نـواجه بـه المشاعـر القطريـة ورواسب التجـزئـة ونقص الـوعي وسـوء التصرف . .

وعندما يتعلق الأمر بقطر عربي يواجه ظروفاً صعبة كمصـر ، فهذا يفرض التـوسع في العـلاقات الثقـافيـة لا الانكمـاش فيهـا ، والسعي لتقـويتهـا وليس تقطيعها وهو يفرض أن تتـواجد الثقـافة العـربية في مصر لا أن تنسحب منها . . ذلك أنها بذور المقاومة الحقيقيـة للمخطط الاستعمـاري ، وأخشى أن أقول أنـه ليس لدينا ـ في المستقبل المنظور سواها ! .

ولنحذر جميعاً ـ على صعيد الأمـة ـ أن نسيء فهم قضايـانا أو نخـطـىء في ترتيبها ، نعم أن قضية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في كامل ترابه الوطني هي القضية المحورية لنضال أمتنا ، ولكنها كذلك بحكم أنها قضيـة عربيـة ، لا بحكم كونها قضية فلسطينية ، ولا يجـوز لنا حـين نواجـه بعض ما يتعلق بهـا أن نتناوله معزولاً عن الهدف العام لعدونا ، والهدف الرئيسي لأمتنا ، فنندفع الى ما لا نريده ، وما لا نستفيد منه !

أن التفـاصيل بعـد ذلك كثيـرة . . ولكن التوصـل لمنهج صحيـح لتنـاول المشكلة ، كفيل بأن يجد حلّاً لكل ما هو جـزئي أو فرعي .

سوف يقول البعض مثلاً :

● هل تريدنا أن نسمح بدخول كتب « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » و« حسـين فوزي » وعشـرات غيرهم ممن أيـدوا سـلام « كـامب ديفيـد » وزاروا اسرائيل ويكتبون يومياً ضد العرب ؟

وسيقول آخرون :

● هل تقبل أن يزامل طلابنا الطلاب الاسرائيليين في الجامعات المصرية ؟

● أو أن تربح من توزيع كتبنا دور نشر تتعامل مع العدو الصهيوني ؟

فأقول تلك كلها تفاصيل يمكن أن نجد لها حلّاً مناسباً إذا تـذكرنـا أن كل المصريين ليسوا « كامب ديفيديين » وإذا علونا بهدف الوجود الثقافي العربي في مصر

عن أشياء ليست في مستواه لأهميته وخطورته ولأنه خط المقاومة المنظور أمامنا وأخشى أن أقول مرة أخرى ، لأنه ليس لدينا في المستقبل المرئي بديل سواه !

وأرجو ألا أكون واهماً عندما أتخيل أن وزراء الثقافة العرب قد انطلقوا من منهج مثل هذا ـ فتناولوا الاجراءات التي يردون بها على تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومة المصرية والعدو بمنهج لا يجعل جزاء التطبيع ، تقطيع أوصال الأمة .

٢٦

الفخ الذي وقع فيه الشيخان (*) !

الـذين لهم المام ـ ولـو بسيط ـ بتاريـخ الفكر العربي الحديث منـذ بـداية النهضة الى الآن . . يلحظون أن المفكـرين العرب يـدخلون في منحنيات فكـرية شديدة التناقض، فمسيرتهم مليئة بالاقدام والتراجع . وعلى عكس مـا قد تـوحي بـه لهجتهم العنيفة في المنـاظرات الفكـرية ، فـإن الجسور بـين المحـافـظين منهم والمجددين مفتوحا ، بينما الطريق بينهما مزدوجة الاتجاه . لـذلـك لا يصاب أحـد بالدهشة لأن مفكراً قد عدل عن فكرة اقامت الدنيا وأقعـدتها ، بـل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها !! .

بعـد ثلاثين عامـاً من الضجة التي أحـدثها كتـابه الأول « من هنـا نبدأ » (١٩٥٠) اعتـرف المفكر الاسـلامي المعروف « خـالد محمـد خالـد » في كتـابـه الثامن والعشرين « الدولة في الاسـلام » (١٩٨١) بأنـه كان ـ في كتـابه الأول ـ مخطئا ومتجنيـا ومجافيـاً لكل صـواب حين ذهب الى القـول بأن الاسـلام دين لا دولة ، وأنه بلاغ لا قيادة لـذلك أصـدر كتابـه الأخير ليعلن اقتنـاعه بـأنه « دين ودولة وحق وقوة وثقافة وحضارة . . وعبادة وسياسة » . .

وبنفس الجسارة التي ساق بها « خالد محمد خالد » أفكاره القديمـة ، يقدم للحديث عن آرائه الجديدة بنقد للذات ، مطالباً الكتاب والمفكرين بأن « يعيشوا بفكر مفتوح بعيداً عن ظلام التعصب وغواشي الغناء ، آنذاك يهتدون للصـواب

(*) نشر هذا المقال في مجلة « الدوحة » القطرية في عدد يوليو (تموز) ١٩٨١ .

ويقتربون من الحقيقة وهو يلح عليهم «إن يفكروا دائماً وأن يراجعوا أفكارهم وينكروا ذواتهم ويتخلوا عن كبريائهم أمام الحقائق الوافدة» !

والهوامش التي تحيط بمتن خبر عدول «خالد محمد خالد» عن رأيه الأول لا تقل أهمية عن الواقعة ذاتها . فالرجل ظاهرة تستحق التأمل ، فهو كاتب اسلامي ، يتميز بمجموعة من الرؤى المتسقة والمتكاملة ، يصنفه بسببها معظم النقاد في خانة «المجددين» وهو صاحب مواقف وكتابات مشهودة ـ أو شاهدة ـ على اخلاصه فيما يدعو له ، وهو مفكر ذو نفوذ عند الكثرة القارئة ، اكتسبه بجدارة لاهتمامه بتناول مشكلات العصر برؤى تجديدية ، وبأسلوب لا يستعصي على فهم عامة القراء ، والرأي الذي عدل عنه ، جلب عليه متاعب وحمله أكداراً ، لكنه يقدم للقارىء اعتذاره ، ويقدم له مبررات عدوله عن رأيه !

وليس من بين هذه المبررات أن عدول الكتاب العرب عن آرائهم القديمة يكاد يكون ظاهرة من ظواهر فكرنا العربي ، وهي ظاهرة تنشد تفسيراً في ذاتها بصرف النظر عن مدى الخطأ والصواب فيما يتنقلون بينه من مدارس وأفكار واتجاهات . .

سيقول البعض أنها مظهر حيوية عقل لا يتكلس عند مواقف ولا يتشرنق في أفكار ، وهي دليل أننا تطوريون لا جامدون ، ومستقبليون لا محافظون ، ،سيعضدهم آخرون لأسباب ليست أسبابهم ـ بأن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء وهو على كل شيء قدير . .

على أن آخرين ممن لا ينكرون قول هؤلاء ولا تعضيد أولئك ، يسألون :

● ألا يدل ذلك ـ بين ما يدل ـ على أننا نحن العرب، لا نؤصل أفكارنا ، لذلك ننتقل من النقيض الى النقيض وتلك ملامح مراهقة فكرية وعنوان عدم نضج ! .

● وكيف نطمئن إلى آراء التجديديين اذا كانت تصاغ في عجلة وتلقى في استهانة ولا تصمد لطارق الزمن ؟

ما يدعو للدهشة حقاً أن أحداً لا يشغل نفسه بالسؤال عن السوابق التي أباحت لنا إصدار حكم ، بأن عدول المفكرين العرب عن آرائهم قد أصبح ظاهرة ، فكل من له المام بسيط بتاريخ الفكر العربي الحديث منذ بداية النهضة الى الآن ، يلحظ أن المفكرين العرب يدخلون ـ في العادة ـ منحنيات فكرية شديدة التناقض . . فمسيرتهم مليئة بالإقدام والتراجع ، وعلى عكس ما قد توحي به لهجتهم العنيفة في المناظرات الفكرية ، فإن الجسور بين المحافظين منهم والمجردين مفتوحة والطريق بينهما مزدوجة الاتجاه . لذلك لا يدهش أحد لأن مفكراً قد عدل عن فكرة أقامت الدنيا وأقعدتها . . بل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها ؟

سوابق من هذا النوع تجدها عند الكثيرين لم يكن أولهم « علي مبارك » ولن يكون آخرهم « خالد محمد خالد » وفي القائمة أسماء : « طه حسين » و« هيكل » و« العقاد » و« علي عبد الرازق » .

واقعة الأخير منهم تشبه أكثر من غيرها واقعة « خالد محمد خالد » : فالبطل في كل منهما رجل دين جهر برأي خالف به السائد من أفكار جيله ، وأثار ضجة وضجيجاً ، ثم عاد بعد سنوات تطول أو تقصر ليعدل عن ذلك ا ي أثار به ما أثار .

والفصل المعنون « قومية الحكم » في كتاب « خالد محمد خالد » الأول « من هنا نبدأ » يتناول العلاقة بين « الدين والدولة » وهو ما تناوله كتاب علي عبد الرازق « الإسلام وأصول الحكم » . ومع خلاف في المقدمات فان الإثنين انتهيا الى نفس النتيجة وهي أن الاسلام دين لا دولة . وبلاغ لا قيادة . أعلن الأول منهما رأيه في عام ١٩٢٥ وعدل عنه بعد ٢٢ عاماً ، حين قبل العفو الصادر بحقه وعين وزيراً للأوقاف في عام ١٩٤٧ . وبعدها بسنوات ثلاث تبنى « خالد محمد خالد » الرأي الذي عدل عنه « علي عبد الرازق » ليثير بتبنيه له ضجة وضجيجاً ثم يعود ليعدل عنه بعد ثلاثين عاماً في كتابه « الدولة في الاسلام » (١٩٨١) .

ثم أن كلا الرجلين قد حصل على درجة العالمية من الأزهر الشريف . حصل الأول عليها عام ١٩١١ وعمل بعدها قاضياً شرعياً ، وحصل عليها « خالد محمد خالد » عام ١٩٤٧ ليعمل بعدها مدرساً في نفس المعهد الذي تخرج منه .

وكان « علي عبد الرازق » سليل أسرة من أكبر أسر المنيا بصعيد مصر ، تمتلك عشرات الآلاف من الأفدنة ونفوذاً سياسياً واسعاً منذ أوائل القرن ، فهي ركن من أركان « حزب الأمة » قبل الحرب العظمى الكونية ، وبعض أعمدة « حزب الأحرار الدستوريين » بعدها ، تمول هذا الحزب كما كانت تتفضل على سلفه . والده « حسن باشا عبد الرازق » : ثاني اثنين عرضت عليهما سلطة الاحتلال الانجليزي تولي عرش مصر عقب خلع الخديو عباس حلمي الثاني عام ١٩١٤، لكن عميد آل عبد الرازق رفض أن يجلس على العرش لأن السلطة التي قدمت له العرض غير شرعية وليس من حقها أن تقدم عرضاً كهذا .

ويكاد تاريخ عائلة « خالد محمد خالد » يخلو من أية وقائع دراماتكية من هذا النوع الذي يرويه مؤرخو آل عبد الرازق . وقد ولد عام ١٩٢٠ ليكون أول من تذكره حروف المطبعة من عائلته ، وهو يعتز كثيراً بأبيه الذي كان مزارعاً في احدى قرى محافظة الشرقية . ولا بد أنه ينتمي لتلك القبائل العربية التي سكنت صحراء مصر الشرقية منذ الفتح الاسلامي ، ثم اجتذبهم الشاطىء الشرقي لدلتا النيل فأغراهم بالاستقرار .

ويدين « خالد محمد خالد » لشخصية أبيه بطاقة التحدي التي دفعته لمصادمة الكثير من الآراء المستقرة ، كما يدين له بذلك الاحترام لحرية الانسان وكرامته وحقه في التعبير عن رأيه والاجتهاد في شؤون وطنه ودينه ، ومع أن أحداً لم يعرض العرش على الرجل إلا أن هناك من الشواهد ما يدل على أنه كان سيرفضه ربما لذات المبررات . اذ كان يمارس الاحساس بكرامته بدرجة فيها كثير من الاعتزاز بالذات .

قال لي « خالد محمد خالد » :

ـ نشأت في بلاد كانت تسمى « الشفالك » أي الدوائر الزراعية الكبيرة التي يملك كل منها مالك واحد . كانت قريتنا وثلاث من القرى المحيطة بها تتبع تفتيشاً للأمير « محمد عبد الحليم » ، وكان هذا التفتيش يكاد يعبد من دون الله . وكان له رهبوت فظيع في نفوس الفلاحين وكان مفتش التفتيش يكاد يقول للناس : أعبدوني . كان الفلاح يؤجر في اليوم بخمسة قروش ، وحماره يؤجر بعشرة ، كان الحمار المصري أغلى من الإنسان المصري ، فإذا جنى الفلاح محصولاً حمله خفراء التفتيش الى مخازن التفتيش ، ويتركونك تضرب الأرض بكفيك فلا تنال شيئاً إلا إذا دفعت الإيجار . . أما أبي فقد شببت لأراه الرجل الوحيد الذي يتحدى التفتيش في شخص مفتشه ، وأنا أعتقد أنني رضعت هذه المعارضة . . انني في الواقع أقرب إلى مقولة مكسيم جوركي : « جئت العالم لأعترض » .

« وأنا طفل ـ والحديث لخالد محمد خالد ـ رأيت المحضر يدخل بيتنا أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمني أنا واخوتي من اللبن . لأننا كنا نماطل الدوائر والتفاتيش ولكن لأن أبي كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش . رأيتها تنتزع أبي في منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه اتهم بتحريض الفلاحين على اشعال النار في أقطان التفتيش . . . » .

المؤكد أن فلاح الشرقية المشاغب قد لعب دوراً هاماً في تكوين ابنه ، فهو لم يضرب أمامه فحسب أمثلة للاستقلال في الرأي وللشجاعة في ابدائه ، والصمود في مواجهة نتائجه ، ولكنه أتاح له أن يعيش قضية العدل الاجتماعي ويعانيها عن قرب ، فتميز بين المفكرين الاسلاميين بنظرته العطوف على فقراء المسلمين ، وبأنه من المبشرين باسلام العدالة الاجتماعية . .

طائر واحد يستطيع التحليق ·

ولم يكن علي عبد الرازق مهموماً بقضية العدل الاجتماعي ، فهو مفكر من ذوي الأيدي الناعمة ، وهو لم يعش على خبز الجراية كما كان يعيش طلاب

الأزهر ، بل من المرفهين من أبناء الأسر الذين حدثنا عنهم « طه حسين » في « الأيام » ، لكنه مع هذا التقى ـ في الأزهر ـ بالامام « محمد عبده » ، فتأثر بآرائه ، والأرجح أنه تناول الغذاء مرات عديدة في مطاعم « جامعة اكسفورد » حيث قضى خمس سنوات يدرس الاجتماع والتاريخ والسياسة ، قبل أن تقطع الحرب الكونية الأولى دراسته فيعود ليعمل بالقضاء الشرعي . ولولا دراسته في أكسفورد ما أتيح له أن يقرأ ما كتبه آرثر كينون وتوماس أرنولد والمفكر الهندي محمد بركات الله في الفلسفة الاسلامية وقضية الخلافة .

ولأنه مفكر من ذوي الأيدي الناعمة فقد كانت قضيته في جوهرها صراعاً مع الجالس على عرش مصر : نفس العرش الذي رفض عميد آل عبد الرازق أن يجلس عليه عام ١٩١٤ فجلس عليه السلطان « حسين كامل » ، وبعد عامين غادره الى دار البقاء ليخلفه عليه السلطان ـ الملك فيما بعد ـ أحمد فؤاد الأول . .

ولم يكن آل عبد الرازق يملكون نفوذ الجاه والمناصب والمال فحسب ، بل كانوا على صلة ود بالسلطة الفعلية في مصر آنذاك وهي دار المندوب السامي البريطاني . ولأن ظهورهم تستند الى القوة الحقيقية في السياسة المصرية فقد تعاملوا مع الملك أحمد فؤاد تعامل الأنداد . حتى أنهم رفضوا أن يبيعوه بيتهم الذي يقع خلف سراي عابدين ليوسع به اصطبلات خيوله . وكان هذا بداية احتكاك بين الأسرتين ، تصاعد حين رد عليه الملك فؤاد بتخطى رجال « آل عبد الرازق » في التعيينات للمناصب الادارية الكبرى في الدولة .

ولا أحد يدري على وجه الدقة العوامل التي دفعت « الشيخ علي عبد الرازق » قاضي محكمة المنصورة الشرعية لكي يمسك ورقة فيخط عليها السطر الأول في كتاب « الاسلام وأصول الحكم » . ومعرفة هذه العوامل ضرورية لفهم العملية العقلية والنفسية التي تتكون خلالها فكرة ستوأد بعد ٢٢ عاماً أو بعد ٣٠ عاماً . أهي منذ البداية فكرة غير مكتملة النمو ، غير ناضجة لا تستحق تسطيراً على قرطاس لولا اندفاع الشباب وفورته ؟ وحين أدركها نضج الشيخوخة بدت فجة وطائشة وطالبت بالاعتذار عنها ؟

الفخ الذي وقع فيه علي عبد الرازق وخالد محمد خالد :.

لكن « علي عبد الرازق » كان على مشارف الكهولة حين أصدر ـ عام ١٩٢٥ ـ كتابه ، اذ كان في السابعة والثلاثين ، درس في الأزهر وأكسفورد وعمل بالقضاء وليس من طبيعة الأمور أن يكون القضاة شباناً طائشين يلقون بالكلام على عواهنه . وكان « خالد محمد خالد » حين أصدر كتابه ـ ١٩٥١ ـ في الثلاثين من عمره ، وهي سن استواء ونضوج وليست عمر طيش واندفاع . .

وصحيح أن كلا الرجلين قد عدل عن رأيه القديم الى رأى جديد وهو في الستين من عمره ، الا أن نظرية شيخوخة الأفكار ليست من الطيور التي تصلح للتحليق ، فهناك مفكرون كبار وفنانون عظام وأصحاب رسالات كبرى غيرت التاريخ بدأوا اقتحام العالم وهم في الأربعين وأحياناً وهم في الستين .

الجانب الوحيد الصحيح في هذه النظرية الخاطئة هو أن المجتمعات تعيش شباباً دائماً : صرح علي عبد الرازق برأيه عام ١٩٢٥ وعدل عنه عام ١٩٤٧ ، لكن الرأي وجد شاباً آخر تقدم لتبنيه والدفاع عنه عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٨١ عدل خالد محمد خالد عن رأيه . . وربما اليوم أو غداً سيخرج شاب ثالث يواجهها معاً ، ويكرر *حماقة شبابية* ، *فالتطور هو قانون المجتمعات ، ولولا* دفع الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض والأفكار !

متصوف سني . . . وعلماني :

وإذا كان الرجلان قد اختلفا في المنشأ الاجتماعي ، فقد تعرضا لمناخ فكري متقارب . ولعل هذا ما يجمع بينهما . انهما في الحقيقة أب وابن ينتميان للحلقة التاريخية نفسها : قبل الحربين الكونيتين وبينهما . أيامها كان العرب يتمردون ويتخبطون كالطائر الدائخ بين شباك الأوروبيين وشباك العثمانيين . عنوان الطموح : الاستقلال عن هؤلاء وأولئك . والأسلوب نزوع لتأكيد الذات . لم تكن المشاعر تجاه العثمانيين ودية ، فما أكثر المظالم التي يحفل بها سجلهم القديم والجديد وحين طرحت قضية الشعوب غير التركية في الأمبراطورية العثمانية نفسها على الاتحاديين ، كشفوا عن تعصب لطورانيتهم

أكد للعرب المبشرين بأمبراطورية اسلامية متعددة القوميات ، أنه لا أمل هناك . وأن الأتراك - عثمانيون وطورانيون - يستخدمون الرابطة الدينية لإخفاء تعاليهم على الأجناس الاسلامية غير التركية وقهرهم لها . وهكذا تضاءلت الفرص أمام الجامعة العثمانية كتيار فكري . . خاصة والنموذج العثماني لا يغري بالتكرار .

تجاه الأوروبيين ، كانت المشاعر أكثر تعقيداً ، لا جدال في أن العداوة وكانت جزءاً من تلك المشاعر . لكنّ المؤكد أن العرب قد انبهروا بالأوروبيين بقدر ما غضبوا منهم ونقموا عليهم . ومن دلائل هذا الانبهار أن يعود بعض الشبان الذين تعلموا في أوروبا ليصدموا مجتمعهم فيما يعتقد أو يرى فتثور الزوابع وترعد الرعود وتقوم الدنيا وتقعد ، لكن علينا ألا ندهش إذا ما عدل هذا الشاب عن رأيه بعد سنوات اذ الواقع أننا أمام مفكر جاء ليقول لنا أنه كان في أوروبا . ولذلك فهو حر التفكير قادر على التصريح بما يرتعد الآخرون من مجرد سماعه ، ولكنه ليس واثقاً تماماً من صحة ما انتهى اليه !

وحين يتوقع الانسان أن يكون « علي عبد الرازق » و« خالد محمد خالد » في صف الخلافة ، فانه يستقرىء واقع الرجلين بشكل صحيح تماماً ، فذاك هو المعسكر الطبيعي لطلاب الأزهر ومشايخه وكل من تلقى ثقافة دينية جادة . أو هذا هو الفهم السائد للموضوع أيامها . لكن النوافذ فتحت على أوروبا فلم يعد شرطاً أن يذهب خالد محمد خالد الى أوروبا كي يتأثر بها كما كان الحال أيام علي عبد الرازق ، لم يتسكع الرجل في ابهاء أكسفورد ، ولم يقرأ أرثر كينون ، ولا توماس أرنولد بل أنه حتى لم يقرأ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلي عبد الرازق .

على أن ذلك كله لم يكن شرطاً لكي يجابه قومه برأي شبيه بما فعل علي عبد الرازق قبله بربع قرن . واقع الأمر أنه كان قد عاش ضمن الأبنية الأوروبية التي جاءت تصوغ الوطن بعد ١٩١٩ : البرلمان والانتخابات وحرية الصحافة والمواطنة والدستور . . وتعرض لنفس التأثيرات .

وهو يقول :

« غادرت قريتي الى القاهرة وكنت طالباً في المرحلة الابتدائية ، كان لـدي حنين الى السياسة ، وكان أول كتـاب غير مـدرسي اشتريتـه للتثقيف العام كـان « مذكرات لورد جراي » ـ وزير الخارجية البريطاني ابان الحرب العالمية الأولى ـ وكنت أيـامها في الـرابعة الابتـدائية ، وأني إلى الآن أعجب لمـاذا اخـتـرت هـذا الكتاب من بين ما كانت المكتبة تزدحم به » .

« ظللت مع الوفد بعواطفي ، اتتبع خطب « مصطفى النحاس » و« مكرم عبيد » وعندما انفصل « النقـراشي » و« أحمد مـاهر » عن الـوفد وقفت معهـما ، وتـركت الوفـد لأصبح من شبـاب « الهيئة السعـدية » ، وبـدأت آنذاك أمـارس الخطابة السياسية ، وكنت احتفظ بمحطة استقبال جيدة تحتفظ بالأحداث وتعمل على تحليلها والربط بينها والاستنتاج منها . كانت المرحلة مرحلة نضال ديمقـراطي مجيـد ، وكنت أشهـد « النحـاس » وهـو رئيس وزراء يتـرك المظاهـرات تهتف بسقـوطه ، والصحف تتهمـه في نزاهتـه دون أن يضار هؤلاء ، شهـدنـا حـرية الصحافة ، وحرية معارضة برلمانية » .

● . . . . ؟

ـ . . . بدأت أقرأ لويلز في معالم تـاريخ الإنسـانية . . ولبيـوري في حريـة الفكر ولول ديورانت في « قصة الحضارة » ، بدأت أقرأ كتباً كثيـرة عن التاريـخ الأوروبي فكـراً وسياسـة ، فقرأت عن بسمـارك ، وفولتير قـراءات متنـوعـة ، وكنت في هذه الأثناء أحس أن عبارة الديمقراطية تصب في ضميري . . في قلبي صباً . . إلى أن جاءت سنة ١٩٤٩ فكتبت كتاب « من هنا نبدأ » .

قبل هذا الكتاب لم يكن « خالد محمد خـالد » قـد نشر شيئـاً سوى مقـال سياسي واحد أرسله لـلأهرام ، لكنـه كان قـد شغل بـالتصوف فتـرة طويلة من حياته ، وكتب أثناءها مقالات دينية كثيرة .

كان مركز الجذب الديني لأفكاره سلفياً نقياً ، والسبب كما يذكره :

ـ انتميت في فترة مبكرة من عمري للجمعية الشـرعية ، وقـد أنشأهـا من

عهد بعيد شيخ من كبار أولياء الله وعلماء الإسلام هو الشيخ « محمود خطاب السبكي » ثم قادها بعده ابنه الشيخ أمين السبكي رحمهما الله . . وهي جمعية نشاطها ديني بحت ، وتتبع سنة الرسول وتقتدي به في كل شيء . . » .

نحن اذن أمام طبعة نادرة لمفكر ديني ، يجمع بين التصوف والسنية المتشددة وأفكار عصرية تستشهد لويلز ، وفولتير ، وأفلاطون .

كما استشهد على عبد الرازق بأقوال توماس أرنولد ، وأرثر كيثون . فإذا عرفنا أن رائد مدرسة التجديد الديني الامام « محمد عبده » بدأ حياته صوفياً ، وحين أصبح مفكراً متمرداً وسياسياً متمرداً تعلم من أمامه « الأفغاني » قوله :

ـ لا أفهم معنى قولهم ـ الصوفية ـ الفناء في الله . . انما الفناء يكون في خلق الله بتعليمهم وتثقيفهم والحدب عليهم .

ومنذ اختار الامام « محمد عبده » الفاعلية في العالم اعتزل التصوف ، وهذا هو المنطقي مع شخصية رجل يشتغل بالمسائل العامة ، معرفتنا لما سبق تؤكد لنا مدى الندرة في شخصية « خالد محمد خالد » ، فهو متصوف مشغول بالفناء في ذكر الله والتوق الى طلعة الذات الالهية . وسني مهموم بتتبع الصراط المستقيم الذي هدى الله اليه سيد المرسلين وخاتم النبيين ، وهي سنة لا تعرف بدعة ، ولا تقر بضلال . وهو مع هذا عصري علماني يكتب بكل جسارة كتابه الأول ليكون من بين دعاواه أن الإسلام دين لا دولة وبلاغ لا حكومة !.

الفخ الذي وقعنا فيه :

في تلك السنوات ، كان العقل العربي ما يزال يبحث عن اجابة لعلامة الاستفهام المطروحة منذ عهد الصحوة الحديثة ، كيف نبني نموذجنا القومي ؟ . أنعود للماضي أم نطرحه ظهراً وننهل من الرؤى الأوروبية التي تفوقت علينا وحكمتنا وأذلتنا ؟! .

وكان « علي عبد الرازق » قد تقدم عام ١٩٢٥ ليجيب على السؤال فجاءت اجابته ماكرة ، فقد صارع الماضي بالماضي ، وتحدى المتحمسين لعودة

الخلافة الاسلامية أن يأتوه بنص من القرآن أو السنة ، يدل على أن الخلافة من أصول الاعتقاد الاسلامي ، مؤكداً « أن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة ، وأنه لم يقم بتأسيس مملكة ، وما كان إلا رسولاً . وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً الى ملك « فنحن لم نسمع » أن النبي عليه الصلاة والسلام عزل والياً ، ولا عين قاضياً ، ولا نظم في الأمم عسساً ، ولا وضع قواعد لتجاراتهم أو لزراعاتهم ولا لصناعاتهم » .

خلاصة القول عند « علي عبد الرازق » أن « وظائف الحكم ومراكز الدولة ، كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا لنرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم والقواعد السياسية » .

وكان محتماً أن يقع « علي عبد الرازق » في الفخ السياسي ، لأنه - منذ البداية - تقدم كمصارع سياسي لا كمجتهد ديني ، لذلك جاءت وجهة نظره مليئة بالثغرات ، واكتشف النقاد الأقدمون والمحدثون ، أنه انطلق من فكرة يريد أن يثبتها ولو طوع النصوص أو اقتطعها أو أساء تفسيرها . كان في الواقع يقف في مكتبة اكسفورد ، يعظ أمته التي تعيش في الخيام ، فيطالبها أن تدير ظهرها للماضي لم ير فيه سوى خلافة السلطان « عبد الحميد الثاني » وتنهل من الرؤى الأوروبية . .

والفخ الذي وقع فيه ، وقعنا جميعاً فيه . فعلاقة الاسلام بأصول الحكم لم تكن الموضوع الذي شغل « علي عبد الرازق » . ولكنه طموح الملك فؤاد أن يلي الخلافة ، وأثر ذلك على النظام الدستوري البرلماني العلماني الذي كانت مصر وأقطار عربية أخرى قد بدأت تنقله من أوربا بعد الحرب الأولى .

ورد « الملك فؤاد » على مشاغبة « علي عبد الرازق » بمثلها ، فإذا بهيئة كبار العلماء تستدعيه للمحاكمة وتوجه اليه سبع تهم تدور كلها حول إنكاره أن هناك صلة بين الدين والدولة ، وبين الشريعة والسياسة ، وتنتهي بعد استعراض الأسباب الى الحكم « باخراج الشيخ « علي عبد الرازق » أحد علماء

الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء . .

ولم ينتبه أحد ممن أصدروا الحكم لأن النظام السياسي الذي يعملون في إطاره ويقبلون ضغوطاً منه لاخراج « **الشيخ علي عبد الرازق** » من زمرة العلماء ، هو نظام دنيوي محض ، ينكر أي صلة بين الدين والدولة ، وبين الشريعة والحكومة . . وأنه أقرب - من حيث الواقع - إلى آراء « **علي عبد الرازق** » منه إلى آرائهم ، وتحمل « **علي عبد الرازق** » الحكم كعقوبة سياسية لا كعقوبة نزلت بمجتهد ان أخطأ فله أجر ، وإن أصاب فأجران . ذلك أنه في الواقع لم يجتهد ولكنه شاغب سياسياً فحسب . .

وحين جاء الظرف السياسي الذي يفرض اصلاح الموقف ، تمت تسويته على أسس سياسية محضة ، فقد كان « **الأحرار الدستوريون** » عام **١٩٤٧** شركاء في حكم ائتلافي مع « **السعديين** » ، ومات الشيخ « **مصطفى عبد الرازق** » شيخ الأزهر وشقيق « **علي عبد الرازق** » وأصر « د. **محمد حسين هيكل** » رئيس حزب الأحرار على تعيين شقيقه علي وزيراً للأوقاف ، فوقف حكم « **هيئة كبار العلماء** » بطرده من زمرة العلماء دون ذلك ، وكان « **الملك فؤاد** » قد مات وخلفه ابنه « **فاروق** » ، وهكذا تغير الظرف السياسي ، وسقط مع تغيره الحكم باخراج « **علي عبد الرازق** » من زمرة العلماء ، أسقطه نفس الذين أصدروه ، وباتفاق غير مكتوب ، بنده الأول إلا يكرر علي عبد الرازق » شغبه ، وألا يظل حكم تجريده قائماً . أما القضية الأصلية فقد تاهت في الزحام . وأدت مناقشة هامة وضرورية تتعلق بهمنا الرئيسي : كيف نبني نموذجنا القومي ؟

لذلك لم يكن غريباً أن انتهت الحرب الكونية الثانية ونحن ما زلنا حيث كنا في نهاية الحرب الكونية الأولى : ضميرنا القومي حائر بين ما ورثنا ، وما تثبت وقائع العصر أنه الأقوى والأنفع . ولما كانت الخلافة العثمانية قد أصبحت أثراً تاريخياً ، فلتتقدم الصيغة الجديدة : الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية وإنشاء دولة دينية . وسرعان ما تصبح «مدرسة لها أفكار ودعاة . .

ولا بد أنك ستلاحظ أن « خالد محمد خالد » كان بعيداً عن هذه الحركة ، برغم انغماسه في الجمعية الشرعية واهتمامه بالشؤون العامة ، وتسأله كما سألته :

● ألم تكن ترى في ذلك الوقت أن هناك ضرورة لحركة اسلامية أصلاً ؟!

سيقول لك :

ـ نعم ، كنت أميل أن يظل الإسلام ديناً يتعبد الناس به ربهم ، وألا يقحم في السياسة ، وناديت بما أسميته يومئذ قومية الحكم ، وناقشت ذلك في الفصل الثالث من كتابي « من هنا نبدأ » .

في ذلك الفصل ـ بتلخيص المؤلف نفسه ـ ذهب يقرر أن الاسلام دين لا دولة ، وأنه ليس في حاجة إلى أن يكون دولة . . وأن الدين علامات تضيء لنا الطريق الى الله ، وليس قوة سياسية تتحكم في الناس وتأخذهم بالقوة الى سواء السبيل ، ما على الدين إلا البلاغ وليس من حقه أن يقود بالعصا من يريد لهم الهدى وحسن الثواب .

فالدين حين يتحول الى حكومة ـ كما قال خالد محمد خالد ـ فإن هذه الحكومة الدينية تتحول إلى عبء لا يطاق . وذهب يعدد يومئذ ما أسماه « غرائز الحكومة الدينية » ـ باعتبارها من المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور تؤديه ـ فكان من بين تلك الغرائز الغموض المطلق والغرور ووحدانية السلطة والجمود والقسوة ! .

وكان منطقياً مع الأعراف العربية المقننة ، أن يحاكم « خالد محمد خالد » على أفكار كتلك ، وصادرت النيابة الكتاب بناء على تحليل للجنة الفتوى بالأزهر ، يتحصل في أن الكتاب « يسلب الدين أخص وظائفه وهي الهيمنة على شؤون الحياة وتدبيرها واقامة أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة ، وسياستهم بكل ما فيه اصلاح حالهم في الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم في الآخرة ، تارة بالنصح والارشاد والوعظ والهداية وأخرى بالقضاء العادل والحكم الرشيد وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وسائر حقوقهم وانصاف المظلومين

والضرب على أيدي المعتدين الظالمين . وان كتاب الله وسنة نبيه كلاهما مليء بالتصريح الفقهي الواضح البين في الحكم والقضاء وما اليهما من مظاهر الهيمنة الفعلية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية مالية وجنائية فردية واجتماعية ودولية » .

وفي رأي لجنة الفتوى محاولة لاجتناب التناقض الذي وقع فيه اتهام هيئة كبار العلماء لعلي عبد الرازق . لذلك لم تجابه المؤلف صراحة بأن الاسلام دين ودولة ، وأن اقامة الإمامة جزء من الاعتقاد ، رداً على تماراته في ذلك ، اذ كانت تدرك ـ ولا جدال ـ ان حكماً كهذا بحق « خالد محمد خالد » سيبدو غير منسجم مع تتويجه باسم ملك يحكم بدستور مستلهم من أب بلجيكي . .

وهكذا ، للمرة الثانية ، وربما الثالثة أو الرابعة ، تفلت القضية من بين أيدينا ، ونحرم من فهمها على وجهها الصحيح ، لأننا لا نجتهد ، بل نصارع سياسياً ، وهذا ما يعترف به خالد محمد خالد :

ـ . . كنت أخشى على الاسلام من الحركات الاسلامية التي انتشرت في بلاده وخاصة بعد أن اتجهت أقسام منها الى الاغتيال السياسي ، وكنت أيضاً قد قرأت كثيراً عن الحكومة الدينية المسيحية ، فعكست هذا الوضع على الاسلام وتصورت أن الحكومة الدينية الإسلامية يمكن أن تقع في ذات الخطأ . من هنا كان رفضي لقيام حكومة اسلامية . .

في كلا الخطأين ـ كما يقول « خالد محمد خالد » ـ كان هناك خطأ في المنهج ذاته فقد جعلت ما تأثرت به من قراءاتي عن الحكومة الدينية في المسيحية وما تأثرت به من تحول بعض الشباب المسلم من نساك الى قتله . . جعلت هذا وذاك « مصدر » تفكيري لا « موضع » تفكيري !! . عندما يكون الشيء مصدر تفكيرك فانه يقودك في طريقه هو لا في طريق الحقيقة . أما حين يكون الشيء موضع تفكيرك فإنه يمد تفكيرك المحايد والمستقل بكل اعتبارات القضية المدروسة دون أن يلزمك بحكم مسبق ليتحرك الفكر داخل اطاره الحديدي الصارم » !

وذلك هو الفخ نفسه الذي وقع فيه علي عبد الرازق . .

الجديد الذي نسخ القديم :

حول الكتاب الجديد الذي نسخ القديم كان حوارنا ، سألته :

● **ترى هل كانت الدعوة للعودة للأصالة وراء نسخك لرأيك القديم . . وماذا ترى في حركة التجديد الاسلامي اليوم ؟**

تجاهل الشطر الأول من السؤال . . مباشرة قال :

ـ أعتقد أننا نعيش عصر بعث للاسلام كدين وكدولة ومجتمع ، أما تجديد الفكر الديني ، فتلك مسألة رهينة بظروفها ، فالتجديد بهذا المعنى يعتمد على علماء مبرزين أحراراً يستطيعون أن يتبوأوا مكانة الاجتهاد في الاسلام . . ويستطيعون بشجاعة أن يعيدوا فتح باب الاجتهاد ! .

● **قلت له : ألا ترى أننا نسير نعرج ، اذ كيف تتقدم حركة بعث الاسلام كدولة ، حركة التجديد الديني ، أليس المنطق أن تسبقها تمهد لها أو تواكبها لتشد الناس اليها بما تطرح من رؤى اسلامية لمشكلات العصر ؟!**

يقول « خالد محمد خالد » :

ـ أنا معك في هذا لأن الفكر دائماً يسبق العمل . . وهناك محاولات لتجديد الفكر الاسلامي ، ولكن هذه المحاولات ليست بالطاقة أو بالشمول الذي تسير به حركة بعث الاسلام كدين وكمجتمع .

● **البعض يقارنون بين أولى حلقات التجديد الاسلامي عند الأفغاني وآخر حلقاته في عصرنا فينزعجون ، اذ يبدو لهم اننا نتراجع عن نقطة البدء فالمجددون المعاصرون أكثر تشدداً ومحافظة مما كان عليه الأفغاني ومن تتلمذوا عليه وخلفوه ؟ فما رأيك ؟!**

ـ الواقع أن « جمال الدين الأفغاني » كان زعيماً أو ملهماً سياسياً أكثر منه مفكراً دينياً ، وهو لم يترك لنا ثروة فكرية يمكن أن نشير اليها ونقول هذا تجديد فكري الأفغاني جعل شغله الشاغل تحرير الأمم الاسلامية سياسياً وكان محرضاً على التمرد . والشيخ « محمد عبده » كان الى حد غير بعيد يحمل بذور أفكار

دينية جديدة . . لكن السياسة شغلته هو الآخر عن اتمام دوره كما ينبغي . أما « حسن البنا » فقد ركز على بعث روح اسلامي كما كان يصنع الأفغاني ، ولم يشغل نفسه بمشاكل فكرية أو فقهية في الاسلام .

●عند من من المجددين الاسلاميين تقف ؟

ـ أنا أقف عند اقبال ، ومولاي محمد علي ، وأبو الكلام أزاد ، وهم هنود هم الثلاثة ، وأنا أقف عند روح التجديد ، اذ كان ثلاثتهم مستعدين لتحمل الهتاف بآراء جديدة في تفسير بعض النصوص الاسلامية ، فالامام « عمر بن الخطاب » مثلاً ألغى حق المؤلفة قلوبهم في الزكاة ، ومع أن هذا الحق ثابت لهم بنص القرآن ، وقال أن الله قد أعز الإسلام ، فهو ليس في حاجة الى تأليف قلوب أحد . وكان يجتهد في أحكام شرعية كثيرة ، ويعطي رأياً شجاعاً يخالف النصح ، فالاسلام بطبيعته لا يتأبى ولا يرفض محاولات التجديد فيه . . نحن الآن أمام قضايا معاصرة وصغيرة ولكنها تشغل المسلم بدءاً من شهادات الاستثمار الى ودائع البنوك ، وهي قضايا لا تجد فيها رأياً شجاعاً أو اجتهاداً خلاقاً . فالبنك يعطيك ربحاً على ودائعك ولا يعود عليك بخسارة ، وهذه صورة من صور الربا ، لكن منطق البنك يؤكد أنه لا يخسر وأن أنواعه لا تخسر إلا إذا سرق صاحب البنك ودائعه ، ومنطق البنك يتطلب اجتهاداً .

بعد لحظة تأمل أضاف خالد محمد خالد :

ـ هناك قضايا معاصرة كثيرة جداً لا تزال معلقة بين الصواب والخطأ وبين الحِلِّ والحُرمة ، ولا تجد المجتهد الجسور الذي يدرس القضية دراسة وافية جداً ، ويتقدم بالرأي ولا تجد حتى مجتمعاً للبحوث الاسلامية في مستوى مسؤ ولياته يتقدم للناس برأيه وباجتهاده .

●هل كان « اقبال » في رأيك هو ذلك المجتهد الجسور ؟

ـ ان اقبال مثلاً يذهب الى أن الإسلام كان خاتم الديانات ورسوله كان خاتم المرسلين وهذا ايذان بأن « العقل قد ورث الوحي » وتولى المهمة بدلاً

منه . وهذه مقولة جريئة لأنها تحل لنا مشاكل عديدة . . المسألة تتطلب مجتهداً جسوراً . .

قلت معلقاً على شكل سؤال :

● أهي مشكلة جسارة فحسب . . أم مشكلة مناخ وظروف ؟

ـ مشكلة فقدان جسارة ونقص معرفة . لا بد أن يصل المجتهد الى مستوى رفيع من العلم والمعرفة قبل أن يكون مؤهلاً للاجتهاد . ليس العلم بالاسلام فقط بل وبالواقع المعاصر أيضاً ثم بعد هذا الوعي الذاتي ، لا بد أن يكون المجتهد جسوراً لكي يواجه الرأي العام المسلم باجتهاده . .

كان الاجتهاد قائماً يوم لم تكن في حاجة اليه ، ونحن اليوم في حاجة شديدة اليه ، ولدينا مجتمعات بحوث وروابط ومؤتمرات وعدة تشكيلات ومع ذلك فهي جميعاً عاجزة عن أن تأخذ دور المجتهد وتربط قضايانا المعاصرة بمبادىء الاسلام .

● ألا ترى أن الفعل النشط في حركة البعث الاسلامي اليوم ، مع العجز عن الاجتهاد يمكن أن يكون ذا أثر سلبي . . كثيرون يقولون بأن معظم الحركات الاسلامية ليس لديها برنامج واضح للدولة الاسلامية التي تبشر بها ؟

قال « خالد محمد خالد » :

ـ إن البعث الإسلامي في شموله ، يجذب إليه محاولات التجديد الفكري في الإسلام وهو وإن يكن يتقدم بتجديد التفكير ، فإن هذا التجديد يسير بقوة هذا البعث وبحرارته ، وإن لم يكن بالصورة المرجوة ، فلا خطورة هناك ، فإذا حقق البعث الإسلامي هدفه ، ستجد مشاكل تفرض نفسها على الدولة ، وهذه المشاكل لا تفرض نفسها علينا اليوم ، لكن الضرورة ستعلن عن نفسها في ظل الدولة الاسلامية فيفتح باب الاجتهاد ليواجه تلك المشاكل . .

بدا لي فيما بعد أن السؤال التالي قد نقل المناقشة الى محور مختلف ، قلت :

● في مؤلفاتك بشكل عام خطان واضحان تماماً ، هما اسلام الديمقراطية واسلام العدل الاجتماعي ، فإذا وقفنا عند الجانب الأول . . كيف تراه اليوم بعد أن انضممت لصفوف المطالبين بدولة اسلامية ؟.

ـ لو حكمت بشخصي دولة اسلامية فسأطبق الديمقراطية النيابية التي تقوم صورتها الآن في بريطانيا ، فالدولة الاسلامية التي أدعو اليها دولة تقوم على تعدد الاتجاهات وبالتالي تعدد الأحزاب وتقوم على معارضة لها مكانتها وحريتها ، وهذه هي الشورى كما قال بها الإسلام ، الحاكم يمثل الأمة ويوكل عنها ، ولا يجوز لحاكم أن يقول لنا أنه يحكم باسم الله ، لأنه يحكم بحكم الله ، لكنه في الوقت نفسه وكيل عن الأمة التي انتخبته واختارته ! .

● كأنك بهذا تقول أن الشورى ملزمة للحاكم المسلم ، أظن أن هناك خلافاً بين الفقهاء حول الزامها ؟!

ـ هو صحيح . ولعل الذين قالوا بعدم الزامها كانوا واقعين تحت ضغط الخوف من حكامهم . لكن الحقيقة التي أراها أن الشورى ملزمة ، اذ لو لم تكن كذلك فلا مبرر لها . وقد أمر الله رسوله « وشاورهم في الأمر » ، وصدر أمره جل جلاله للنبي بعد أن شاور الرسول صحابته في غزوة « أحد » وأخذ برأيهم فأدى ذلك لهزيمة استشهد فيها سبعون صحابياً بينهم عم الرسول حمزة ، فكأن الآية نزلت تأمر الرسول بالشورى بصرف النظر عن النتائج .

● يذهب البعض الى أن الحاكم المسلم يستشير أهل الخبرة الذين يصطلح على تسميتهم بأهل الحل والعقد ؟

ـ أهل الحل والعقد في رأيي هم النواب الذين يختارهم الشعب بمحض حريته ، وهذا أيضاً اجتهاد جديد مني ، لأن العادة مضت في الفقه الاسلامي على أن أهل الحل والعقد هم أهل الخبرة . وهؤلاء يمكن الاستعانة بهم في مجالس متخصصة تقوم على الاختيار . . أما أهل الحل والعقد الذين يفصلون في مصائر الأمة السياسية ، لا يمكن الا أن يكونوا نواب هذه الأمة التي اختارتهم بملء ارادتها دون أدنى تزييف لاقتناعها .

عن الشطر الثاني تساءلت :

● وماذا تقدم الدولة الاسلامية على صعيد العدل الاجتماعي ؟ .

يقول خالد محمد خالد :

- مررنا بتطبيق يبعث في نفوسنا كثيراً من التفاؤل بمستقبل الكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي في ظل الاسلام ، فقد استوصى الإسلام إلى أبعد الحدود بالعدالة الاجتماعية ، وإذا كان الإسلام اعتمد على الزكاة كضريبة أساسية يحقق بها العدل الاجتماعي فإنه لم يغلق الباب أمام ضرائب أخرى تصطنعها الدولة كما تشاء تغطية لمتطلبات العدل الاجتماعي ، الاسلام في مبادئه يرى أن الناس سواسية كأسنان المشط وأن حقهم جميعاً في الحياة المعيشية متكافىء ، وكان بيت مال المسلمين يرتب العطايا الشهرية أو السنوية على فقراء المسلمين بحيث يغطي حاجة كل مسلم . وكان الرسول يقول : « أن الأشعريين كانوا اذا أرملوا في غزو أو قل عندهم الطعام جمعوا ما عندهم جميعاً في ثوب واحد ثم اقتسموه بالسوية - وضع كلمة السوية بين قوسين - فهم مني وأنا منهم . لا يوجد أبداً مباركة للعدل الاجتماعي بأفضل مما فعل الرسول ، فهو يقول : « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والنار والكلأ » أي في كل ما ينتج عن استغلال هذه الأشياء الثلاثة ، فالماء يروي الزرع والنار تدير المصانع ، والناس جميعاً شركاء فيها أيضاً . .

ويصف الاسلام المؤمنين بالذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ، وأفتى علماء الإسلام بأنه إذا مات في قرية أو بلد أحد من الجوع ، فان القصاص والدية تقع على جميع أهل هذه القرية ، والرسول يخبرنا بأن من بات شبعاناً وجاره إلى جواره طاو - من الجوع - فقد خان الله ورسوله ، أي خان الإسلام .

من حيث المبدأ نجد أن الإسلام قد وضع أسس العدل الاجتماعي ، ومن حيث التطبيق فقد طبق هذا العدل الاجتماعي أيام « أبي بكر » و « عمر » و« علي » بشكل بهر الألباب ، وحدث على عهد « علي » ، ثم حدث على عهد « عمر بن عبد العزيز » ، وهو نسيج وحده في هذا المجال ، وميزته كعادل

اجتماعي ، أنه خرج من مستنقع الدولة الأموية ، ولم يكن من الرجال الذين عاشوا مع الرسول أو صاحبوه ، ومع ذلك طبق مبادىء الإسلام ، فبلغ من العدالة مبلغاً يكاد يكون منقطع النظير ، فإذا سألني سائل : أي نموذج تراه صالحاً كمثال للدولة الإسلامية ؟ قلت : دولة « عمر بن عبد العزيز » . ولذلك اخترته كنموذج لما أدعو اليه في كتاب « الدولة في الاسلام » . أن ظروف « عمر ابن‌عبد العزيز » وبيئته لم تكن توحي أبداً بأن في استطاعتها أن تخرج لنا هذا الحاكم القديس المطلق في عدله وهو نفسه يقول : والله لولا الاسلام لكنت كغيري من الناس . هو في رأيي معجزة الاسلام .

● هل أخذ هذا الجانب من التفكير الاسلامي حقه من السلف أم أنه ـ في رأيك ـ ما يزال يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد ؟

ـ كل ما يمت للفقراء كان موضع عناية الاسلام وعلمائه وحكامه في كل عصر ، رغم الترف الذي كان يميز بعض الحكومات الاسلامية . حتى في تلك الفترات كان الناس جميعاً يحسون بضرورة وحتمية وجود العدل الاجتماعي كشيء من أهم الأشياء في الإسلام .

● ألا ترى معي أن هناك صياغة معاصرة لهذه القضية تكون قريبة من مشاكل عصرنا المليء بالتيارات والأفكار وأيضاً بالفقر ؟.

ـ.. ربما .. في عهد « عمر بن عبد العزيز » كانت الدولة الإسلامية تلتزم بتوفير مسكن ودابة وخادم ومورد للمعيشة لكل مواطن ، وتتكفل بذلك للمسلمين ولغير المسلمين . وربما تطلب العصر الحديث بعض الاجتهاد في التنظيم . والاسلام لا يأبى قط أي اجراء جديد ينأى عن الظلم ، فمن حق الحاكم المسلم أن يفرض ما يشاء من الضرائب لتغطية حاجات المجتمع ، شريطة ألا يفتئت بهذه الضرائب على حقوق ثابتة فالتأميم الشامل غير اسلامي . والضرورة الاجتماعية مقدمة في اطار مراعاة قواعد العدل الاسلامي العام .

● وأين تقع الفكرة القومية من هذه المطالبة بدولة اسلامية ؟

ـ العرب لم يعرفوا إلا بالإسلام ، واللغة العربية لم يضمنها سوى القرآن ،

فإذا كان هناك عروبة ، فمن أجل أن هناك إسلاماً ، فلا يمكن أن يقع تناقض جنسي أو عنصري بين المواطنين في دولة إسلامية ، لكن احتمال هذا التناقض وارد ، إذا وضعنا في اعتبارنا أن هناك أقليات في الوطن الاسلامي ، ومشكلة الأقليات تأتي من صميم* واجبات الدولة الاسلامية ، فالاسلام لا يغفر قط أي ظلم يقع على الأقليات الاسلامية ، والرسول وضع قواعد راسخة للايصاء بأهل الذمة ، وسموا أهل الذمة بما لهم من حقوق في ذمة المجتمع المسلم والدولة المسلمة ، والرسول يقول من آذى ذمياً أو معاهداً فقد خان الله ورسوله ، وسيدنا « عمر » عندما رأى يهودياً يسأل الناس أخذ بيده وسأله عن شأنه وأخذه الى بيت المال وجعل له مرتباً وهو يقول : ما أنصفناك يا ذمي ، أخذنا منك الجزية صغيراً ، وضيعناك كبيراً ، وأرسل الى ولاته على الأقاليم ألا يظلموا ذمياً أو يكلوه الى عالته ، والجزية كالزكاة ضريبة لا وسيلة قهر أو اعنات ، بل عدل كامل .

● وكيف تنظر إلى مسألة المرأة في الدولة الإسلامية ؟

ـ أنظر اليها نظرة الفاهم لدينه ، فليس ثمة دين ولا نظام ، بما في ذلك حضارتنا الراهنة ، أحترم المرأة وكفل حقوقها كما فعل الإسلام ، فالاسلام أعطاها حقوقها كإنسان ، تعبد الله كما تشاء ، تتاجر كما تشاء ، تملك كما تشاء ، كل هذه الحقوق التي لم تعرفها أوروبا الى الأمس القريب ، وبعض دولها الى الآن لم تعترف بهذا . . وهذه الحقوق أعطاها الإسلام للمرأة كما أعطاها للرجل تماماً ، أما ما يكون موضعاً للخلاف فهو حق العمل ، وقد كفله الاسلام للمرأة في قول الله تعالى « لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » . كانت المرأة تتاجر وتمارس التجارة والفتيا ـ وهو نوع من القضاء ـ فليس هناك نص يمنع المرأة من مزاولة الأعمال اللائقة بها . والآية الكريمة ﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ لا تحرم عمل المرأة ولا تقيد ذلك بدليل أنهن كن يخرجن ، الى الجهاد وإلى الصلاة وإلى أعمالهن ، فالآية دعوة للفضيلة .

● **والحقوق السياسية للمرأة ؟**

ـ أنـا رأيي أن المرأة من حقهـا أن تَنتخِب وأن تُنتَخب وهـذا رأي فقهـاء كثيرين وعلى رأسهم الامام الأعظم أبـو حنيفة ، اذ يـرون أن للمرأة أن تكـون وكيلة في الخصـومة ، أي وكيلة نيـابة ، كـذلك من حقهـا أن تكـون قـاضيـة ، واشترط « أبو حنيفة » أن يكون قضاء المرأة في غير الحدود ، وقال أبو حماد شيخ « أبي حنيفـة » بل من حقهـا أن تكون قـاضيـة في الحـدود أيضـاً . فـإذا وصـل الإسلام بالمرأة أن تكون قـاضية فبـأي حق واستناداً لأي نص تحـرم حقها في أن تنتخب وتنتخب ، وتكون نائبة عن الأمة . . كـل ما هنـالك الا تبتـذل المرأة في زيها وفي سلوكها .

● **أين يقع رأيت الأول بأن الاسلام دين لا دولة من كتاب « الشيخ علي عبد الرزاق » « الاسلام وأصول الحكم » ؟ .**

ـ أنا لم أقرأ الكتـاب ولكني سمعت عنه . وهـذا خطأ ولا شـك ، ولكنني عندما كتبت فصـل « قوميـة الحكم » كنت بعيداً تمـاماً عن مسـألة الخـلافة ، إذ كنت أناقش قضية الحكـومة الـدينية . ولا أظن أن « الشيـخ علي عبـد الرازق » كان ضد الحكومة الدينية ، ولكنه كان يناقش في مسألة الخلافة ، من وجهة نـظر تضـع في اعتبارهـا الشخصية المـرشحـة لشغـل هـذا المنصب آنـذاك وهي الملك فؤاد .

ونحن ارتكبنا وزراً كبيراً وركبتنا المؤامرة الغربية .ولا سيما مؤامرة انجلترا ضد الخلافة الاسلامية . واستطاعوا أن يسلبونا عقولنا وأن يحرضونا عليها ، وأن تكون أحد المعاول التي هدمت بنيانها . خسارة كبرى لم نصب بمثلها . .

● **سؤال أخير . . ماذا تستطيع الدولة الاسلامية أن تقدم للمواطن المسلم وللجماعة الاسلامية وللعالم الذي نعيش فيه ؟**

قال خالد محمد خالد :

الدولة المسلمة تستطيع أن تقدم لنـا اليوم مـا قدمتـه في تاريخهـا الأول . فهي تقـدم للفرد المسلم العـون الكافي لكي يـأخذ طـريقه الى الله في ظـل القيم

الاسلامية والفضائل التي زكاها القرآن ودعا اليها وأمر بها ، وهي تضمن لهذا الفرد قدراً معيناً من الكفاية التي تمنحه معيشة رخية وسهلة ، وهي تضمن له أقرار النظم السياسية والادارية التي تحفظ له كرامته ، وتحفظ فيه انسانية الانسان وتلبي كل احتياجاته العقلية والروحية والمادية .

وما توفره للفرد كفرد سيتوفر تلقائياً للمجتمع كمجموعة أفراد ، أما ما توفره للعالم فانها ستقدم له الاسلام تقدياً يسوي الكثير من المشاكل والمظالم التي تثيرها الحضارة المعاصرة ، فعالم اليوم غابة ، يفترس القوي فيها الضعيف ، وهو عالم لا يفكر إلا تفكيراً شهوانياً أنانياً ، والمجتمعات المعاصرة تزكي جميعها الصراع على المال والنفوذ ، والحضارة الغربية القائمة الآن هي الابنة الشرعية لحضارة الاسلام ، فقد أخذت معظم عناصرها واعتمدت في نجاحها على حضارة الاسلام في الأندلس وقرطبة ودمشق . الحضارة الاسلامية كائن تاريخي لا تستطيع أن تغمض عينيك عنه ، سيقدم الاسلام للحضارة المادية حضارة الروح . مجتمع اليوم خال من كل ما هو روحاني ، وهذا احتياج انساني ، والاسلام هو الذي جمع في التجربة التاريخية بين حضارة الروح وحضارة المادة ، وهذا أمر يحتاجه عالمنا بشدة . . .

. . . .

هل انتهت الضجة التي بدأت قبل ثلاثين عاماً . . أم تجددت ؟ لا أدري !

٢٧ كل عنف وانتم بخير ... ولو ان هذا الخير مشكوك فيه!

اذا كنا نريد حقاً أن نتجاوز موقف الدفاع الذي نجد أنفسنا أسرى لـه لما فوجئنا بعمل « عنيف » ينسب لهؤلاء الموصوفين بـالغلو الديني ، فقـد آن الأوان لكي نفكر في الموضوع بشكل جديد ومختلف تماماً عما تعودنا [١] .

- أمـا الذي لا جـديد فيـه فهو هـذا الذي كتبنـاه في الشهور الأخيـرة حول الموضـوع ، لأننا قرأناه قبل ذلك ، (أو نقلناه عما كتبه غيـرنا في أعـوام : ١٩٤٨ و ١٩٥٤ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧) [٢] ربمـا بنفس الألفـاظ : نحلل الأسبـاب نشبـع الشبـاب لومـاً وتأنيبـاً وقرعـاً وتشهيـراً . نشخص أمـراض العصـر واحبـاطـات الواقع ، نتحدث عن أزمة الديمقراطية وأزمة الاسكـان وأزمة المواصلات وأزمـة الجنس ، نتهم قـوى دولية نكـرهها أو تكـرهنا ، أو عـربـاً رافضـين أو مصريـين معارضين ، أو طفيليين يدوسون أخلاقاً ويحطمون قيماً . باختصار نبحث عن كل مشاجب الزمـان والمكان لنعلق في رقبتهـا فأس « الارهـاب الأسود » حتى يـدوخ الكتاب المفكرين ، وتعوج رؤوس القراء المطالعين ، آنذاك ينتقل الموضوع برمته

---

(١) نشر هذا المقال في نشرة « التقدم » - النشرة الداخلية لحزب التجمع التقدمي الوحدوي (العدد ٨٤ - أول فبراير ١٩٨٢) - وهو أول مقال كتبته بعد الإفراج عن السياسيين ، الذين كـان السادات قد وضعهم قيد التحفظ في حملة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة ، وكانت قضية تطرف الشباب مطروحة آنـذاك على الحوار العام ، كأحد الآثار الطبيعية لحادث مقتل السادات في أكتوبر ١٩٨١ ، والهجوم المسلح الذي قـامت به الجماعات الإسلامية على محافظة أسيوط بعد ٣٤ ساعة من الإغتيال .

(٢) هذه الأعوام هي التي شهدت موجات للعنف الديني بعد الحرب العالمية الثانية .

من مانشتات الصحف الى زوايا الجريمة ، وكل « عنف » وأنتم بخير ، ولو أن هذا الخير مشكوك فيه . .

وكما يصر الكتاب والمفكرون والساسة على تكرار نفس الألفاظ ، تتمسك أجهزة الدولة بأسلوب المواجهة نفسه ، فهي لا تملك حرية أو ترف الحوار ، وهي مسؤولة عن أمن الناس ، وليس من واجبات وظيفتها ، أو في لوائح عملها ما يجبرها على الاجتهاد في المسائل الأيديولوجية ، بينما الساسة والمفكرين أكسل من أن يفعلوا ذلك ، ثم أن معلوماتها في الغالب ناقصة ، وأسهل الطرق أمامها هي أقصرها ، فالسجون لا تشكو الزحام وأن أتخمت بساكنيها ، فلتحشد اذن بمن له علاقة بالموضوع ومن ليس له علاقة به ، وبمن يحمل سلاحاً في يده أو سلاحاً في رأسه ، فالمطلوب هو « التأمين » أولاً وثانياً وعاشراً . والقاعدة التي تقول أن تبرئة ألف مجرم أفضل من ادانة بريء واحد ، تصلح المحامين والقضاة ، أما المسؤولون عن الأمن فيرون أن ادانة ألف بريء ، أفضل من ترك « ارهابي » واحد طليق ، فالهدف في النهاية ـ هو حماية الناس من ذلك « العنف » الذي يربك المجتمع والدولة بشكل يبدو مبالغاً فيه ، ربما لأننا كشعب لم نألف ذلك العنف ، وربما لأن الدولة في مصر كان لها دائماً « هيبة » راسخة يجرح خدها النسيم ويدمي بنانها لمس الحرير .

ويوم نخدع أنفسنا ، ونخدع الآخرين ، فنصدق أننا واجهنا « التطرف » وانتهينا منه ، وصفينا « الغلو » وقضينا عليه ، نعمى عما يجري وراء هذا التقييم السطحي لجهدنا الفاشل ، فالتجربة أمامنا واضحة الدلالة إذا كانت لنا عيون : ذلك أن التطرف الديني قد نمى بتناسب عكسي مع تكرار أسلوبنا الخاطىء ، في مواجهته ، وتصاعد من غلو بسيط الى غلو مركب ، وهو يوشك أن يتحول الى عقدة عصية على الفهم والعلاج ، فبعد أن كان غلواً يهاجم التغريب ويرفض الديمقراطية ويزدري العلمانية ، ويسعى بالتربية لتنشئة وبناء أجيال ترفض هذا فتغيره ديمقراطياً وسلمياً ، أصبح ـ بالتعذيب والتهريج . . غلواً ضيق الصدر وضيق الأفق .

فإذا تتبعنا منحنى التجديد الديني ، لاكتشفنا أنه منحنى هابط لا صاعد ،

ويخـطو الى الخلف ولا يتقدم الى أمـام ـ كان الأفغـاني يسعى لصياغـة حـركـة احتجاج اسلامية ، تفتح بـاب الاجتهاد الاسلامية لتسـد الفجوة التي أحـدثتها قرون التخلف الطويلة ، موائماً بين التجديد الديني والحركة الـدينية السيـاسية . وجـاء الحسنين (البنـا ـ الهضيبي) لتتقدم الحـركة ويتـوارى الاجتهـاد أو نيتـه ، فالمهمة هي « بعث » الاسلام لا « الاجتهاد » فيه . أما سيد قطب فقد جاء ينكر أن هناك ضرورة للاجتهاد فنحن جميعاً « جاهليين » لم نصبح مسلمين بعد ، وهو ليـس مكلفاً بأن يعطينا برنامجاً لتلك الدولة الاسلاميـة التي يدعـونا اليهـا قبل أن نقـر بأن الحـاكمية لله ، ومعنى هـذا الا نجتهد ، فليس من حق بشـر أن يشـرع لبشر ، ومهمتنا ـ عنـده ـ أن ننقلب على ذلـك المجتمع الجـاهلي فنحـطمه ، ثم نجلس بين أنقاضه نفكر في برنامج ، أو لا نفكر فيه ، لأن البرنـامج أصـلاً غير مطروح .

وبـرغم هذا ، فـإن سيد قـطب ، كحسن البنا وكـالهضيبي ـ كـان يسعى للتـربية ونشـر الدعـوة أولاً ، وبعدهـا يأتي الانقـلاب إلا اذا اضطر للدفـاع عن نفسـه ضد هجـوم ، وهو مـا أخذ بـه شكـوكي مصـطفى الـذي أضـاف للحكم بجاهلية المجتمع الدعوة للانسلاخ عنه ، مكوناً من أتبـاعه « جيتـو » عصى على التفاعل مع ما حوله أو فهمه أو التأثير فيه ، منتظراً يوم الانقـلاب ، أما التيـار ـ الأخير ـ الذي ينسب اليـه ما جـرى في خريف العـام الماضي ـ فهـو القـائـل بأن الاسلام انتصر بالمجاهدين لا بالفقهاء ، وبالسيوف لا بعلوم الكلام ، هنا وصلنا الى الصفر ، فقد توارى الاجتهاد الاسلامي لحساب الحركة ، وتشرنقت الحركـة من جماعة واسعـة الى حلقة محـدودة ، ومن محاورين الى مجـاهـدين ، ومن حملة مصاحف الى حملة سيوف .

أما نحن فقد ظللنا جميعاً محلك سر ، كلما عبر هذا الغلو الديني عن نفسه في عمل عنيف ، ربكنا العرب جميعاً : ساسة وشـرطيين ، حكـومة ومعـارضة ، مفكرون ومخبرون ، وزراء ثقافة ووزراء داخلية ، مشهدنا الثابت في كل حلقات العنف هـو : طابـور يجري لاهثـاً في وسط المدينـة ، يصيح واحـد في المقدمـة : حرامي . أو بعبارة أدق يقول : ارهابي ، فتردد الصيحة ، ويرددها كل مار وكـل

متفرج في نافذة . أما الموضوع ، فان أحداً لا يسأل عنه . وبسبب هذا الجهل أو التجاهل فان صورة الطابور تبدو مضحكة ، فاللاهثون وراء لص فيهم لصوص ، والصارخون ضد الارهاب ، يمرون بارهاب أو يمشي فيهم ارهاب أو يمارسون ارهاباً .

ومن الخطأ المقصود أن نتصور أن « الارهاب » هو مجرد قنبلة يلقيها شاب ملتحي أو حليق ، والصحيح أن « الارهاب » حولنا وأمامنا وتحت أقدامنا وبين صفوف طابورنا اللاهث خلف « الارهابيين » ، فبعض مواد القانون فوهات بنادق موجهة الى صدورنا ، تؤثم ضحكنا وكلامنا واجتهادنا في شئون وطننا ، وبعض أوضاع الاقتصاد سناكي مغروسة في ظهورنا تقهرنا فلا نستطيع أن نفكر وهناك سجون ومحارق ومعتقلات وشرطيون يملأون الهواء الذي نتنفسه ، وكل ذلك عنف لا تتغير طبيعته لمجرد أن له مشروعية نظرية .

فإذا كنا مخلصين حقاً في مواجهة هذا العنف ، فلننظر في طابور الصارخين لا في ظهور فرائسهم ، فنسألهم : ولماذا هذا العنف وحده تطاردونه ؟ ألم يئن الأوان لنكف جميعاً عن ذلك العنف الذي استمرأناه وشرعناه مواداً في القانون تؤثم الحركة والتفكير والاختيار ، أو تدفعها الى غير دروبها بالفقر والاحباط والجوع . لماذا لا نترك مائة زهرة تتفتح وألف مدرسة فكرية تتصارع ، لتنال من خير وطنها ما يوازي ما تبذل من جهد في صنع الخير ، ومن السلطة فيه بقدر ما تحظى من تأييد الشعب ؟

ولأننا لم نفعل هذا أبداً ، فإن هؤلاء الشبان « المتطرفين » يرون أننا نستحق ما يفعلونه فينا ، فنحن في نظرهم : ارهابيون عتاه ، ولا يفل الحديد الا الحديد . ونحن لم نتحاور معهم أبداً بل مشينا في طابور مرعوب يطاردهم . ونحن ـ بعد هذا كله ـ فريسيون ومنافقون . نحن جميعاً : العلمانيون والعروبيون والماركسيون والتقدميون والناصريون . ذلك لأننا ببساطة : نكتفي بالمطاردة لا بالبناء وبصياغة الانشاء لا صنع الأشياء .

وطوال قرن كامل والعلمانيون المصريون ـ وربما العرب ـ يقدمون الدليل على نفاقهم وفريتهم ، لأنهم لا يقرأون أفكارهم بل يقتنعون بنفس أفكار هذا

الشباب الرافض المتمرد . فكل دساتيرنا المصرية من الملكية الأولى الى الجمهورية الرابعة ، ومعظم الدساتير العربية السارية ، تقول أن الاسلام دين الدولة أو أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، وهي نصوص معناها أننا نسعى لبناء دولة دينية ، مع أننا لا نفعل ذلك في الواقع ولا نقصده فهي نصوص أملتها اعتبارات سياسية ، هدفها الكيد لفرق سياسية أو الحصول على رضاء قوى دولية ، لكن نتيجتها المؤكدة أن العلمانية المصرية عاشت طول عمرها في موقف الدفاع ، لم تستطع أن تؤكد وجودها ، أو تجتذب هؤلاء الشبان فتقنعهم بأنها تجنب الوطن مخاطر اتساع التوتر الطائفي ، وتحفظ له وحدته القومية ، وتؤكد حقوق المواطنة التي اذا طالها استثناء ـ بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة ـ فقد ذهبت جميعاً ، ولسنا مطالبين ببرهان فأثر السياط على ظهور الجميع .

لو فعلنا هذا لحظينا باحترام هؤلاء « الارهابيين » ، لأننا أصحاب وجهة نظر تستحق النقاش ونقدر عليه ، وننشره بين مؤسسات الدولة وفي أنحاء المجتمع ، لكننا لم نفعل ، بل أخذنا نتقاعس ـ حكومة ومعارضة تقدميين ومحافظين ـ في المطالبة بتطبيق الشريعة ، فلم نعد علمانيين وهذا حقنا . ولكن الذي ليس من حقنا ، أن ننكر على الآخرين المطالبة بنفس ما نطالب به ، دون أن نقول لهم مبرر هذا الأفكار أو نسعى لكي نبرز للناس لماذا نحن مختلفون معهم في فهم هذا الموضوع على وجه التحديد .

لقد تعودنا أن نقول أن هؤلاء الشبان لا يفهمون الاسلام ،لكننا لم نقل لهم أو لغيرهم كيف نفهم نحن الاسلام، أنهم غلاة متطرفون ، متعصبون ورثة متلافون الميراث الأفغاني ، أضاعوا مدرسة التجديد الاسلامي ، لكننا لا نختلف عنهم ، لأننا لم نقل لهم يوماً بصراحة أننا علمانيون ولم نقنعهم أو نقنع غيرهم بأن العلمانية أفضل للوطن وللدين . ولم نقل لهم أو لأنفسنا : ماذا نعنيه بقولنا أننا متدينون مستنيرون . أنه يعني أن نجتهد في الدين ، وأن نواصل مسيرة الأفغاني ، وأن يتحول التيار الديني المستنير من شعار الى حركة فكرية وحركة سياسية . . أن يصبح بناء لا مطاردة ، وأشياء تصنع لا انشاء تصاغ . .

أما الذي ينبغي أن نتوقف عنه فهو ذلك العنف الذي نطارد بـه العنف ، أما ذلك الذي ينبغي أن نغلقه فهو كتاب الاعتقال وكتاب القهر وكتاب النفاق . آنذاك نكون قد وعينا الدرس والا : فكل عنف وأنتم بخير . . ولو أن هذا الخير مشكوك فيه !

٢٨

حوار مع محمد حسنين هيكل (١)

زوابع التحريض على «خريف الغضب»

دهشت حين استقبلني «محمد حسنين هيكل» بابتسامة واسعة، وبدا لي الهدوء الذي يسود غرفة مكتبه متناقضاً تماماً مع زوابع التحريض على كتابه «خريف الغضب»، التي هبت من صحف الحكومة طوال ما يقرب من أسبوعين، صدرت خلالها مئات البلاغات العسكرية ضد الكاتب وكتابه، والبقية تأتي..

قال رداً على ملاحظتي:

ـ ان ما نشر من هجوم على «خريف الغضب» في مصر وحدها، يوازي

---

(١) نشر هذا الحوار في «الأهالي» ـ ٢٧ أبريل ١٩٨٣ ـ وكان فاتحة سلسلة من الحوارات أجريتها مع «محمد حسنين هيكل»، ونشرتها «الأهالي» أيضاً، وكان الأساس الذي انطلقت منه، هي الحملة الصحفية التي واجهت بها الصحف الحكومية، هيكل، بسبب البدء آنذاك، في نشر كتابه المعروف «خريف الغضب» في مجموعة من الصحف الأوروبية والعربية، كان من بينها «الأهالي» التي نشرت فصلاً يتيماً من الكتاب، عرضها لجانب كبير من الهجوم، الذي كان موجهاً أساساً الى هيكل، ثم أصبح كل من الطرفين ـ هيكل والأهالي ـ يُتهم بالآخر، وهو ما انتهى بتهديد صريح، وجهه وزير الداخلية ـ آنذاك ـ اللواء «حسن أبو باشا»، للأهالي، بأنها سوف تتعرض للمصادرة اذا واصلت النشر، وقد فضل مجلس ادارة «الأهالي»، أن يوقف النشر، على أن يفتح باب المصادرة، حتى لا يصعب سدّه بعد ذلك.

ولم يكن «هيكل» قلقاً من منع النشر، اذ كان يتوقعه، ولكنه لم يكن واثقاً أن «الأهالي» ستدافع عن حقه في ابداء رأيه، وحق كل جانب في تناول شخصية السادات وحكمه بالنقد، وقد ظل قلقا، حتى بعد أن اتصلت به، وأجريت معه أولى حلقات هذا الحوار، ومع أن الحملة كانت متشعبة، وشاركت فيها معظم الأقلام التي تكتب في الصحف الحكومية، وتناولت قضايا كثيرة، الا أن «هيكل»، كما اكتشفت =

حتى الآن ثلاثة أمثال حجمه ، وأتنبأ أن الحملة ستستمر وتتصاعد الى أن تصل الى عشرين مثل حجم الكتاب ! .

قلت : يبدو أن ابتسامتك أقوى من الزوابع ؟!

قال محمد حسنين هيكل :

ـ الواقع ألا زوابع هناك ، فهي موجودة فقط في رؤوس الغاضبين والمحرضين والصاخبين ، وأعتقد أن منظرهم غريب أمام الناس ، أننا في الحقيقة أمام مسرحية عبثية من الطراز الأول ، فأمامك قوم غاضبون متشنجون يحرضون الناس ضدي وضد الكتاب ، ويستفزونهم ، ويبتزونهم ويحرجونهم ويزورون أقوالهم ، ويسوقونهم سوقاً للهجوم على كتاب لم يقرأه كاملاً أحد من الذين يهاجمون ولا يكاد أحد من الذين يقرأون الهجوم قد اطلع على شيء منه ! .

ان الهجوم على « خريف الغضب » هو هجوم على شبح ، فالطبعات الأجنبية النسبع من الكتاب سوف تصدر في ٢٤ أبريل الحالي والطبعة العربية لن تصدر قبل منتصف مايو ، وما نشر من الكتاب في العالم العربي لم يتجاوز ـ حتى الآن ـ ربعه .

فعلى أي شيء يعلق المعلقون ؟ وأي كتاب يهاجمون ؟ . أليس هذا عبثاً ؟

هل أنا الذي خنت أمانة القلم ، أم أن الذين يطالبون بمصادرة حقي في أن أكتب ـ مصادرة تمتد من داخل الوطن الى كل حدود الدنيا ـ هم الذين يخونون تلك الأمانة ؟ .

= .فيما بعد ، كان يدرك بذكاء أن المهب الحقيقي للريح ، ليس الغضب لذكرى الموتى أو الرثاء للوفاء الضائع ، فالريح تهب بهذه القسوة ، لأن الكتاب ، كان ينقد بقسوة أيضاً ، طريقة إدارة السادات السياسية لحرب أكتوبر ، وهي المشترك الأساسي ، بين عهد السادات ، والعهد الذي خلفه .

وكنت قد أعددت هذه الحوارات للنشر في كتيب مستقل ، بعد قليل من نشرها ، لأهميتها في إضاءة بعض جوانب عهد السادات ، ولأنها تتضمن وثائق لم يسبق نشرها ، ولا يجوز أن تتوه في بطون الدوريات ، وربما تكون العقبات التي حالت دون نشر الكتيب في حينه ، صاحبة فضل في إبقاء هذه الحوارات ، حتى تدرك كتابها المناسب ، لإرتباطها بموضوعه ، ولأنها تصب في محاوره الأساسية .

هل أنا الذي خرجت عن ميثاق الشرف الصحفي ، أم أن الذين فعلوا ذلك ويفعلونه ، هم الذين يهاجون ما لم يقرأوه . ويحرضون على مصادرة الكتب والأفكار ؟

أليس هذا - مرة أخرى - عبثاً !

● ولكنك - يا أستاذ هيكل - كنت تتوقع تلك الحملة على الكتاب وقد سبق أن حدثتني عن توقعاتك قبل بدئها ، بل وحددت توقيتها ، وأشهد أن نبوءتك صدقت . . بكل تفاصيلها . .

- ذلك أيضاً تشهد به مقدمة الطبعة الدولية للكتاب ، وقد نشرتموها في الأهالي ، بأنني كنت أتوقع أن يثير الكتاب حملات من الهجوم الضاري ، وفي مقدمة الطبعة العربية إشارة متعددة ومؤكدة الى الريح القادمة ، ولم يكن الأمر في حاجة الى بعد نظر ، ولكن إلى نظر في الأمور فقط ! .

والواقع انني لم أتضايق من الحملة المركزة التي شنت ضدي ، ولكن أكثر ما ضايقني كان محاولة حسنة النية للوقوف بجانبي ، اختارت لها عنواناً « هيكل يدافع عن نفسه » ومع الأسف فان ذلك لم يحدث على النحو الذي قيل أنه حدث مع تقديري لسلامة دوافع القائلين ، فلست في حاجة للدفاع عن نفسي ، لأن موضوع القضية هو خريف الغضب ، وقد صدر الكتاب ، ولهذا فلا قضية هناك .

● الواقع أننا كنا في الأهالي نغلب جانب التفاؤل ، ونعتبر أن نشر كتابك والحوار حول ما فيه ، سيكون ذا دلالة على صحة المناخ الديمقراطي في مصر الآن ، ويبدو أننا كنا مسرفين في التفاؤل !

- انك بالطبع تعرف أنني لم أكن على علم مسبق بنية « الأهالي » محاولة نشر الكتاب ، عرفت قبلها بيومين فقط أنكم بالترتيب مع جريدة « الوطن » الكويتية سوف تحصلون على حق نشر فصول الكتاب ، ولا أخفي عليك أنني قدرت ذلك من جانبكم وشكرته في نفسي ، فأنتم بذلك تقومون بمخاطرة ، فقد كنت واثقاً أن تدخلاً سوف يحدث بشكل ما في لحظة ما ، ولم أتصور على

لاطلاق أن يكتمل نشر الكتاب . فلا أستطيع وأنا أتحدث عن حقوق الحرية ، أن أنسى أحكام الأمر الواقع ، وإلا كنت أترك نفسي للسراب ! . وقدرت وشكرت أنكم بنشركم فصول الكتاب سوف تتنازلون عن مساحات كبيرة من جريدتكم ، وهي جريدة حزبية لكاتب لا ينتمي الى الحزب ، وبالتالي فهو ليس ملتزماً بخطه العام .

● إن « الأهالي » لا ترى تناقضاً بين كونها جريدة حزبية ، وبين أن تتيح لكل أصحاب الآراء فرصة التعبير على صفحاتها ، مهما اتسعت مساحة الخلاف بيننا وبين أصحابها ، وقد سعت لنشر كتابك ، لأن من حق الناس أن يقرأوه وليس في هذا مصادرة على حقهم أو حق الأهالي في الاختلاف مع الكتاب أو مع مؤلفه . . ومن نفس المنطلق سعينا لكي نسمع ردك على الحملة . .

ـ لا بد أن أكون واضحاً معك ، فأقول أنني لا أرد على حملات ، إذا كان هناك حوار موضوعي فانني على استعداد له ، وأما حين يصبح الأمر شتائم وسباب فإن المسألة تختلف ، بعض ما كتبوه عني يشكل قذفاً صريحاً ، وقد طالبني بعض أصدقائي من المحامين أن أرفع قضية قذف ، وناقشتهم طويلا ، كان من رأيي أنني لا أستطيع أن أكون طرفاً في أي شيء ، ولا حتى في خصومة ، مع بعض الناس ، هذه ليست فقط قضية كبرياء ، ولكنها أيضاً قضية كرامة ، فأنا لا أعتبر أن ما قيل عني ـ خصوصاً من قائليه ـ يمكن أن يسبب لي ضرراً بل العكس .

● لماذا كنت تتوقع الحملة على الكتاب في مصر ؟

ـ كنت أعرف أن الحملة علي وعلى الكتاب سوف تكون بدعوى الوفاء والحرص على ذكرى ما فات بما فيه حرمة الأموات ، وهو ادعاء حق يراد به باطل ، الحقيقة أن هناك مصالح وأقدار ومقادير تريد أن تحافظ على نفسها وليس على « أنور السادات » . أمس فقط رآني مواطن مصري بسيط وأقبل علي مشجعاً يقول لي : لا تخف من أحد . الحقيقة كلها ظاهرة أمام الناس . الحقيقة في القفص . . . . . وكلنا نراها في « عصمت السادات » ، ولا نحتاج غير ذلك

إلى شيء . . إن ما قاله هذا المواطن البسيط لي ، هو الحق مقطراً وصافياً ، فحيثيات الحكم التي أصدرها قاض نزيه صنع بها تاريخاً جديداً في القضاء ، وحول قانوناً أريد به أصلاً أن يكون أداة بطش ، فجعل منه باب عدل ، أوضح وأصرح من أي شيء يمكن أن يقوله كتاب أكتبه أنا أو يكتبه غيري من الناس .

إن حيثيات الحكم حسمت في منطق عصر بأكمله ، لكن بقايا القوى والجماعات المستفيدة من ذلك العهد لا تزال تحارب معركة بقائها . وأظن أن ما قلته في « خريف الغضب » يمس كثيراً من النقط الحساسة بالنسبة لهذه القوى والجماعات ، وحين علمت بقرار مصادرة « خريف الغضب » لأسباب أمن [1] فإني كنت على استعداد لأن أفهم بل والتمس الأعذار للقرار مع أسفي له ، وأعترف لك أنني ابتسمت عندما أخبرني أحدهم بقرار المنع وهو يضيف أن هناك قصة عنوانها « الشمس لا تشرق مرة واحدة » .

هناك أيضاً الذين انتهزوا الفرصة من الكتاب المحترفين ، لتصفية ما يعتبرونه حسابات معي ، وهؤلاء يقولون انني كنت الكاتب الأوحد في عهد « عبد الناصر » وأنني غاضب لأنني فقدت هذه المكانة . . وأنا لم أكن كاتباً أوحدا ، فقد كانوا جميعاً يكتبون وينشرون .

وليس بينهم من لم أقف معه في أحلك الظروف ولم أفعل كل ما في وسعي لمساعدته ولولا أنني لا أريد أن أمن على أحد ، لذكرتهم لك واحداً واحداً وبالاسم ورويت ما قدمته لهم .

● ولكن الحملة على الكتاب تجاوزت أصحاب المصالح في مصر ، واشتركت فيها أقلام عربية ، غير مصرية ، ثم أنها أيضاً انتقلت الى الغرب ذاته ، فما هي دوافع الحملة هناك في رأيك ؟

(1) ثبت فيما بعد ، أن قرار مصادرة « خريف الغضب » لم يصدر على الإطلاق ، وكان عبد العزيز محمد المحامي ، قد طعن أمام القضاء الإداري ، على قرار مصادرة الكتاب ، وعجز محامي الحكومة عن أن يقدم أي قرار بمصادرة الكتاب ، وهكذا تم توزيعه في السوق المصرية في ربيع ١٩٨٥ . وكان القول بأن الكتاب قد صودر ، قد صدر شفاهة عن وزير الداخلية « حسن أبو باشا » ، إبان المفاوضات بين « الأهالي » والحكومة على نشره .

ـ ليس لي أن ألوم الغرب ، فهذا رجل بدا لهم صديقاً على استعداد لأن يعطيهم كل ما يطلبونه وأكثر ، في منطقة كانت بالنسبة لهم مصدر خطر وقلاقل ، وعندما سلمت مخطوطة كتاب « خريف الغضب » لمجموعة الناشرين الدوليين التي تملك حقوق نشر كتبي ، قلت لهم : ان هذا الكتاب سوف يكون صدمة للقراء في الغرب ، وأنني أتوقع أن تكون التعليقات عليه شديدة ، ونبهتهم الى أن الناشرين الأمريكيين قد يجدون صعوبة في نشره ، لأنه يحمل الولايات المتحدة الأمريكية ووسائل الاعلام فيها بالذات ، جزءاً كبيراً من الظروف التي أدت بالسادات الى النهاية المأساوية التي انتهى اليها . وقد ظللت أتابع باهتمام لم أشعر به من قبل حركة التعاقدات على هذا الكتاب الجديد في اللغات المختلفة في الغرب . وحين عرفت أن احدى كبريات دور النشر الأمريكية وهي « راندوم هاوس » قد سارعت الى الحصول على حقوق الكتاب فلقد أحسست أن الاعتبارات المهنية غلبت على الانطباعات الغريزية . .

والواقع أن هناك فارقاً بين تناول الصحف الأمريكية للكتاب ، وتناول الصحف الرسمية المصرية له . فالقارىء الأمريكي يقرأ الكتاب في الوقت الذي يقرأ النقد له . والذين نقدوا الكتاب في الصحف الأمريكية ، وافقوني على بعض ما فيه واختلفوا معي على بعضه الآخر ، ان مجلة « نيوزويك » الأمريكية مثلاً ، خصصت للكتاب كل المساحة المخصصة لباب الكتب ، وهذا دليل على تقديرها لأهميته ، وفي مناقشته قالت أنها لا تختلف معي في أن السادات كان كسولاً ، وأن حكمه كان فاسداً ، ولكنها ترى أنه رجل عظيم لأنه كان رجل سلام ! . والغريب أن الصحف المصرية التي تنقل ردود أفعال الصحف الأمريكية ، قد نقلت ما اختلفت فيه معي النيوزويك ، ولم تنقل لقرائها طبعاً ما اتفقت فيه معي من آرائي في السادات ! .

● **هل تعتقد أن الأمريكيين الذين يصفقون لأنور السادات في الغرب ، ويهاجمون الكتاب ، مخلصين حقاً لذكراه ؟ .**

ـ ان الأمريكيين لا يخدعون أنفسهم في الحقيقة ، أنهم كانوا يعرفون ماذا يريدون منه ،وقد أخذوا ما أرادوا ، أما رأيهم فيه فأمامك تعليق النيوزويك

والغريب أن بعض الذين هاجموني يزعمون انني قلت أن السادات كان بهلواناً ، لكني لست قائل هذا الوصف ، ولكنه « هنري كيسنجر » ولماذا نذهب بعيداً ، دعني أقرأ لك هذه الفقرة من مذكرات « زبجنيو برجنسكي » الذي كان مستشاراً للأمن القومي مع الرئيس السابق « جيمي كارتر » النجم الآخر في ثالوث كامب ديفيد . .

يقول برجنيسكي بالحرف في هذه الفقرة :

ـ « بين كل الساسة الأجانب الذين تعامل معهم كارتر ، فان السادات كان أقربهم اليه . كان حباً من أول لحظة بين الطرفين . وليس هناك أدنى شك في أن كارتر كان مهتماً بهذا المصري الطائش والمندفع ، الذي كان يمثل خصالاً أبعد ما تكون عن خصال كارتر الذي كان قوى السيطرة على نفسه ، وذا عقل أدق من جهاز كمبيوتر ، وكثيراً ما جلسنا معاً ، كارتر وأنا ، نضحك سوياً على التناقضات التي تكشف عدم صحة أقوال السادات ، وكذلك على تصوراته الجامحة ، ولكننا مع ذلك كنا نعجب بجرأته ورؤيته التاريخية المبالغة في تصورات العظمة . وفي لقاء بيني وبين السادات ، صفق الرئيس المصري فجاؤوه بنموذج للكرة الأرضية وضعه في وسط غرفة بيته التي كنا نجلس فيها ، وأمسك بمؤشر وراح يعطيني درساً فيما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية ، وكانت وصفاته جديرة بأن تجعل « تيودور روزفلت » ـ أشهر الرؤساء الاستعماريين ـ يبدو وكأنه حمل وديع .

هذا ما قاله « بريجنسكي » عن السادات . . وأظنه اجابة كافية على سؤالك !

● ننتقل الآن من الحملة الغربية إلى الحملة العربية . . وكانت طلقة البدء فيها البيان الذي أصدرته جريدة « الشرق الأوسط » وأعلنت به توقفها عن النشر، فما هي الحكاية بالضبط ؟

ـ أنا في الواقع لم أكن طرفاً في أي تعاقد مع جريدة « الشرق الأوسط » ولا مع أي جريدة أخرى عربية أو أجنبية ، فأنا أتعاقد مع مجموعة الناشرين

الدوليين الذين ينشرون كتبي وأعطيهم كل حقوق الطبع والنشر ، بما في ذلك النشر في الصحف والأعداد الاذاعي والتليفزيوني ، وبكل اللغات ، وأنا أفعل ذلك لأنني لا أستطيع من حيث الجهد أو الوقت أن أتابع عملية طبع ونشر وتوزيع وحسابات كتبي في بلاد بعيدة في أنحاء العالم وأنا أشترط فقط ألا تباع لي حقوق نشر في اسرائيل ، وألا تباع لي حقوق نشر في أي دولة عربية بينها وبين مصر نزاع ، وبالتالي فان العقد يمنع الناشر من أن يبيع لي حقوق نشر في ليبيا مثلاً أو غيرها ، درءاً لحساسيات أعرفها ، وأعترف أنني أشترط ذلك وأنا خجل ، وبالنسبة لخريف الغضب فإن حقوق نشر الطبعة العربية منه في كتاب وفي الصحف قد اشتراها ناشر لبناني من الناشرين الدوليين ، و« الشرق الأوسط » اشترت الحقوق منه .

وقد دهشت حين علمت من الناشر أن « الشرق الأوسط » قد طاردته لتحصل على حقوق النشر ، لأن الكتاب يضم نقداً كثيراً للسياسة السعودية ، ومع أن هناك ما اتفق معه في السياسة السعودية ، الا أن الكتاب يتعرض بالنقد لبعض هذه السياسات وأنا أعلم أن « الشرق الأوسط » صحيفة مملوكةلشخصيات سعودية رسمية . .

● **يقولون أنك لعبت معهم لعبة القط والفأر ؟!**

ـ أنا لم أناقش أحداً منهم في حديث عن « خريف الغضب » . وحين زارني أحد ناشري « الشرق الأوسط » في فبراير ١٩٨٢ بفندقي في لندن ، وطلب مني أن أكتب لهم مقالات أسبوعية ، اعتذرت وقلت له أنني ـ إذا كتبت في صحيفتهم ـ فسوف أفقد حريتي في الكتابة عن سياسات السعودية ، وكنت أعلم من السيد « كمال أدهم » نفسه ـ وهو رجل ذكي ـ أنه كان المالك الأكبر لأسهم شركة الشرق الأوسط ، قبل أن يبيع نصيبه للأمير « سلمان » ، ومع اعترافي باستنارة الأمير سلمان ، الا أن الجريدة تظل في النهاية جريدة سعودية رسمية ، وأنا لا أخدع نفسي . . وقلت له : أنا على أي حال لا أتعاقد الآن على كتابة مقالات في أي جريدة وقد توقفت عن كتابة مقالات في العالم العربي منذ يناير ١٩٨٠ واذا كتبت فسوف أكتب في « الوطن » الكويتية ، لأن الرئيس

السادات مارس ضغطاً رسمياً قوياً عليهم لكي يمنعهم من نشر كتاباتي ، ولكنهم رفضوا كل الضغوط . . وهو يجعلني أشعر بأن هناك ارتباطاً أدبياً بيني وبينهم : أي لعبة اذن لعبتها مع الشرق الأوسط ؟ لقد كنت أستطيع أن أفهم توقفهم عن النشر فهذا حقهم ، أما ما يدعو للاستغراب فهي الأسباب غير الحقيقية التي أذاعوها تبريراً للتوقف ، أنهم يقولون أنهم توقفوا عن النشر لأن في الكتاب تطاولاً على أموات وخروجاً على أخلاق ، وما أدهشني في « الشرق الأوسط » نشرت الفصول الأولى عن حياة السادات وهي التي يتهمها البعض بالتطاول على الأموات ، ثم توقفت عن النشر حين بدأت أتحدث عن دور السعودية في حياة السادات .

● ما هو بالتحديد الدور الذي لعبه السعوديون في حياة السادات على النحو الذي عرضته في « خريف الغضب » ؟

ـ الكتاب يقدم عرضاً للدور السعودي في تحويل مسار قضية الشرق الأوسط وهو دور نسج من علاقة شخصية نشأت بين الرئيس « السادات » ابان كان سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي ، وبين السيد « كمال أدهم » صهر الأمير « فيصل آل سعود » ـ الذي أصبح ملكاً فيا بعد ـ وقد التقى به « السادات » في حفل عشاء في منزل المطرب المشهور « فريد الأطرش » ، وقد أصبح « كمال أدهم » بعد ذلك صهراً للملك ومديراً للمخابرات السعودية ، وظلت علاقته بالسيد أدهم تنمو ، حتى أن جريدة « الواشنطن بوست » نشرت مقالاً في صفحتها الأولى نشر وفي حياة السادات ، بقلم مدير تحريرها الحالي « جيم هوجلاند » ، قال فيها أن « السيد كمال أدهم » كان يدفع مرتباً شهرياً للرئيس « السادات » طوال الستينيات ، وهي واقعة ، لم ينفها « السادات » في حياته ، ولم يعلق عليها ، بل استقبل كاتبها فيا بعد وأدلى له بأحاديث . . وعندما أصبح الرئيس « السادات » رئيساً للجمهورية كان « كمال أدهم » من أكثر الناس تردداً عليه ، وصلة به ، وكان يركز أمامه على مدى الجهود التي تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة الى حل قضية الشرق الأوسط ، لكنهم كانوا يصطدمون دائماً بمشكلة الوجود السوفيتي في مصر ، وقد شرح الرئيس

« السادات » لكمال أدهم اضطراره للاعتماد على الروس طالما أن الأمريكيين ماضون في تزويد اسرائيل بالسلاح ، وكاشفه الرئيس السادات بأنه مستعد لطرد السوفيت اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . .

وأذكر أن السيد « كمال أدهم » حدثني عام ١٩٧١ عن ضرورة الترتيب لتنسيق وثيق بين « الملك فيصل » و« الرئيس السادات » ، وأدهشني حين قال أن الرئيس السادات يرغب في أن يكون هناك اتصال مباشر عن طريق أجهزة خاصة توضع في بيتي وفي بيت كمال أدهم ، لنكون نحن الاثنين قناة اتصال بين الرجلين الرئيس والملك ، ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات الأمريكية وبين وكالة المخابرات السعودية ، فقد اعتذرت عن القبول ، واستنتجت فيما بعد ، أن هذا الخط قد بدأ يعمل من بيت الرئيس السادات .

وفيما بعد استطاعت السعودية ـ عبر علاقتها بالسادات ـ أن تدفعه لكثير من التصرفات التي أعتقد أن الساسة السعوديين نادمون عليها اليوم ، لقد كانوا قلقين جداً مما يسمونه الخطر الشيوعي في المنطقة ، وكانوا يريدون اخراج السوفييت ولعبوا دوراً في اخراجهم سلاحاً وخبراء وعلاقات سياسية ، وصحيح أنهم موّلوا ـ بعد ذلك ـ شراء أسلحة غربية ، ولكني ممن يعتقدون أن الأسلحة الغربية لا تستطيع أن تدافع ضد اسرائيل . انها تصلح لعمليات في الكونغو أو في الصومال أو في السودان ، أما اسرائيل فانها ستتلقى أمام كل قطعة سلاح أمريكية يحصل عليها العرب ، لا ما يوازيها فحسب بل ما يتفوق عليها ويلاشيها . .

والواقع أن السعوديين بهذا الدور الذي لعبوه أخلوا بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة وإذا كنا ـ نحن العرب ـ قد جرينا جميعاً الى البيت الأبيض ، خلال غزو لبنان نطلب منه أن يحمينا من الوحش الاسرائيلي ـ الذي ربي في البيت الأبيض ذاته ـ فهذه ثمرة السياسة التي شجعت السعودية السادات عليها ، فكان تشجيعها بعض ما دفعه الى الطريق الوعر الذي انتهى بمنصة العرض في ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

وهذا التحليل لدور السعودية في دفع السادات الى المنطقة الأمريكية ، هو الذي جعل الشرق الأوسط تتوقف عن نشر « خريف الغضب » وهذا حقها لا أنازعها فيه ولم تكن في حاجة الى تبريره بدعاوى عن الأخلاق وتقاليد النشر . ذلك أنها توقف النشر دفاعاً عن القيم التي لم أهدرها ، بل حرصاً على مصالح لا شأن لي بها .

● **تقول « الشرق الأوسط » أنها لا تريد أن تروّج لك .**

ضحك محمد حسنين هيكل وقال :

ـ مع تقديري الشديد فأنا أتصور أنني الذي استخدمت للترويج للشرق الأوسط ، حتى في منع النشر . ومقالاتي تنشر في الصنداي تايمز التي تصدر في ذات المدينة التي تصدر فيها الشرق الأوسط ، وتوزع على ٢ مليون قارىء فلست في حاجة اذن الى من يروج لي .

● **وما ردك على البيان الذي أصدره الأمير الشيخ « المبارك الصباح » ينفي فيه الواقعة التي ذكرتها في كتابك ، وقلت فيها أن « السادات » ، حين كان رئيساً لمجلس الأمة عام ١٩٦٦ ، سافر الى واشنطن وهناك التقى بالشيخ ويبدو أنه ألح له ، أن بدل السفر الرسمي الذي يتقاضاه أقل مما ينبغي ، فحرر الأمير شيكاً بمبلغ ٣٥ ألف دولار .**

ـ الحقيقة أن بيان « الشيخ مبارك » يؤكد ما ذكرته ولا ينفيه ، فقد ذكر في بيانه أنه أعطى السادات المبلغ والخلاف بين ما قلته وما قاله ، يتلخص في قوله بأن « السادات » حصل على المبلغ بعلم « عبد الناصر » وموافقته ، وهذا استشهاد بشاهد غائب وما أعلمه أن الرئيس « عبد الناصر » حين علم عن طريق الأجهزة المصرية المعنية بالموضوع سأل السادات فيه ، وطلب اليه أن يعطيه الشيك لاعادته بالطريق الرسمي ، ثم رأى أن الأفضل أن يعيده « السادات » بنفسه الى الشيخ مبارك وقد كان ما جاء ببيان الشيخ مفاجأة لي . اذ يتضح منه أن الشيك لم يرد اليه .

قلت لمحمد حسنين هيكل :

● أنا معك في أن الحملة على الكتاب في الصحف المصرية ، تبدو نوعاً من العبث الذي لا يستحق الرد ، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مواطنين من ذوي النوايا الحسنة يقرأون ويتأثرون ، ثم أن انحراف المحرضين بالموضوع لا يعني أن نتركهم يهيلون التراب على القضايا الحقيقية ولهذا ـ ففي تقديرنا ـ لا بد لك أن ترد .

ـ حسناً . . سل وسوف أجيب .

● هناك من عارضوك في تناول الظروف الشخصية لأنور السادات ، وقالوا أن القارىء العربي والمسلم ، ليس متعوداً على القراءة عن هذه الجوانب الخاصة جداً من حياة الشخصيات العامة كما هو شائع في الغرب ؟

ـ الذين يقولون ذلك ، أما أنهم لم يقرأوا كتب المؤرخين العرب والمسلمين ، وأما أنهم يحتقرون عقلية القارىء المصري ، ولو قرأوا كتب السلف الصالح من المؤرخين مثل « المقريزي » و« ابن أياس » و« ابن تغري بردى » و« السخاوي » ، لوجدوهم جميعاً يربطون ظروف نشأة الحاكم وصفاته النفسية الخاصة بطريقته في الحكم ، ولو راجعت أبواب التراجم في تلك الكتب ، لوجدت حديثاً كثيراً عن أصول السلاطين الأسرية وزوجاتهم ، وأهوائهم وكل ما له تأثير على قراراتهم ، صحيح أنني لست مؤرخاً ولا أزعم لنفسي مكانة هؤلاء المؤرخين العظماء ـ ولكني مجرد صحفي يكتب عما شاهده ويحلل ما عرفه الا أن ما يقوله هؤلاء ، ليس صحيحاً بل أن المصريين العاديين في كل العهود لم يكفوا أبداً عن الاهتمام بسلوك حكامهم الشخصي ، وهم حساسون جداً من هذه الناحية وهم أذكياء في التقاط ما هو مؤثر من الصفات الشخصية في أسلوب الحكم وفي طريقة ادارته .

فليس صحيحاً إذن أن القارىء العربي لم يتعود أن يقرأ عن حكامه بالطريقة التي كتبت بها « خريف الغضب » والذين يقولون ذلك في الواقع يقرون بتميز القارىء الأوروبي على القارىء العربي وإنه يستطيع أن يتناول حكامه بما لا يجسر عليه المصري حتى بعد أن يصبح هؤلاء الحكام تاريخاً .

● **أظن أن الذين يقولون ذلك يخلطون بين الحياة الخاصة للرجل المشتغل بالعمل العام والحياة الخاصة للمواطنين العاديين .**

ـ هذا صحيح ، هناك فارق بين الرجل العام والرجل الخاص ، فالرجل العام يتقدم ليتحدث باسم الناس ، وينوب عنهم ويتصرف في مصالحهم ويصدر قرارات تمس حياتهم اليومية ومن هنا فتصرفاته وسلوكه ومزاجه النفسي والعوامل التي أثرت في نشأته ، ينبغي أن تكون محل اهتمام الناس ومن حقهم أن يعرفوها ويفهموها ، أما الرجل الخاص الذي يقتصر أثر تصرفاته على نفسه وعلى أسرته ، فليس من حق أحد أن يهتم بما هو خاص من شئونه إلا الذين تربطهم به علاقات مباشرة ، لقد ناقش المؤرخون ، وما زالوا يناقشون ، حياة الخلفاء . فهل من المعقول أن يطالبنا أحد بألا نناقش حياة حاكم لم يكن خليفة وليس هو بنبي ؟

حين يموت مواطن عادي وقد ترك لورثته ديوناً ، يقع العبء عليهم وتخدمهم أما حين يتولى حاكم كالرئيس « السادات » حكم مصر وديونها ٣ مليارات دولار فقط ثم يرحل عن الدنيا وقد وصلت هذه الديون الى ٣٥ ملياراً خدمتها السنوية وحدها توازي ٣ مليارات دولار ، أي أصل الدين الذي بدأ به حكمه ، فهل هذا أمر خاص أم عام ؟ ومع ذلك فهناك من المصريين من يطالب بمصادرة حقنا في أن نناقشه .

• هل من المعقول أن يأتي كل حاكم ويفعل ما يشاء ثم يذهب فلا نناقشه في حياته . . ولا نناقشه بعد مماته ، أهذا معقول ؟!

● **يقول بعض الذين انتقدوا كتابك أنك تعمدت أن تحقر الفقر والفقراء ، وأنك بما رويته عن والدة السادات كنت تتعمد الازدراء به ؟!**

ـ هذا فهم مغرض لما كتبت . . ثم أن النشر في مصر قد توقف بعد هذا الفصل ، ولو أتيح للقراء قراءة نفس هذا الجزء من الكتاب لاكتشفوا أن تلك كلها أكاذيب ، فأنا لم أعير السادات بفقره ، لكنني لمته لأنه ، وهو الذي ظلم في طفولته ، قد انحاز ـ حين حكم ـ إلى الظالمين ، وأخذت عليه أنه لم يحب أمه ولم

يحترم تعاستها ، ولم يفهم تضحيتها ، وهذا عيب فيه لا فيها ، إن الفقر ليس عاراً ، هذا صحيح ،ولكني لم أكن بصدد إصدار حكم على الفقر ، ولكن بصدد تحليل تأثير ظروف طفولة قاسية على رجل حكم مصر ١١ عاماً ، وأصدر قرارات غيرت مسار سياسة المنطقة . وأنا مع الذين يقولون أن الحرمان قد يلد عبقرياً ، ولكنه أيضاً قد يلد شيئاً آخر ، والفيصل هو الطريقة التي يتفاعل بها الانسان مع ما يتعرض له من حرمان أو قهر اجتماعي .

● ما هو الخط العام لرؤيتك لأثر « السادات الطفل » في حياة السادات الرئيس » ؟

ـ هذه هي النقطة التي هربوا من مناقشتها ، وهناك اجابة عليها في الفصل الذي كان مفروضاً أن تنشروه في « الأهالي » قبل أن تهددوا ، فتوقفوا النشر ، وهو بعنوان « الهروب الى الوهم » ولو أتيح للناس أن يقرأوه لعلموا أنني لم أعير أنور السادات بفقره ، ولا بلون والدته ، ولكني فقط فسرت الطريقة التي تفاعل بها مع تلك الظروف التي لم يكن الوحيد الذي تعرض لها ، وليس بالضرورة أن يتفاعل كل الذين تعرضوا للظروف ذاتها ، معها ، بنفس التأثير . . وفي بداية هذا الفصل قلت ما يلي بالنص :

« ان أنور السادات وضع على كتاب قصة حياته الذي نشره في الغرب وفي مصر سنة ١٩٧٨ عنوان : البحث عن الذات . وسواء كان العنوان من اختياره أو من اختيار الكاتب الذي تولى صياغته أو الناشر الذي قام بطبعه فان العنوان يبدو موفقاً أكثر مما كان يمكن أن يقصده أي واحد من هؤلاء الثلاثة . . أيهم لا يهم ؟ .

ان حياته في شارع محمد بدر تركته غير قادر على الشعور بالانتماء إلى أي مكان .

« وربما كان ذلك بين الأسباب التي كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيساً للجمهورية الى الترحال المستمر . . فلم يكن يستقر في مكان ولا حتى في بيته في الجيزة مع زوجته وبين أولاده رغم كل الجو المترف والسعيد الذي حاولت زوجته جيهان فيها بعد أن توفره له فيه » .

كـان يخاف من والـده ولم يستطع أن يقنـع نفسه الى آخـر يوم بـأن يحبه ، وكان غاضباً على أمه فلم يكن في أعماقه قادراً عـلى احترام عـذاب هذه السيـدة التعيسة الحظ ، وقد زادت مقاومته ـ بدون داع حقيقي ـ للون الذي ورثه منها .

« لقد لعبت مشكلة اللون دوراً غريباً في التكوين النفسي لأنـور السـادات ولم يكن هناك ما يبرر ذلك في الواقع خصـوصاً في مصـر وفي العالم العـربي حيث اختلطت الـدماء العـربية بـالدمـاء الافريقيـة وتشابكت الأنسـاب ـ لكن « أنـور السـادات » كان في أعمـاقه شـديد الاحسـاس بهذه المشكلة ولعلهـا اختلطت في ذهنه خطأً بالعبودية ، ومع ذلك فإن العبودية نفسهـا لم تكن ذنب أصحابهـا وإنما ذنبَ آخرين فرضوها عليهم ، وفي حين استطاعت تجربة العبودية أن تلهم كاتباً عـظيماً مثـل « الكس هيلي » بـأن يكتب قصتـه الكبيـرة « جـذور » فـان « أنـور السادات » لم يجد فيها مصدراً لالهام وإنما سبباً متصلاً للهرب حتى من نفسه » .

« كان تواقاً الى عطف النـاس وإلى فهمهم ، وكان مستعـداً لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم .

« وربمـا كان في هـذه النقطة تفسـير للطريقة التي تـرك بهـا كـل من حـولـه يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون أن يحاول وقفهم عند حَد ـ بل أن ذلك زين له ألواناً من الترف كان يجب أن يرد نفسه عنها باعتباره واحـداً من قواد ثـورة لها مضمونها الاجتماعي . وفي الحقيقة فان جو السلطة العليا ابان حكمه تحـول الى شبه بلاط سلطاني » .

« وكـان شـوقـه الى عـطف النـاس والى قبـولهم ورضـاهم أكـثر جـوانب شخصيته جاذبية . لكن مجمل ذلك كله جعله في النهاية على استعداد لأن يعطي ولاءه لأي شخص أقوى منه تضعـه الظروف أمـامه . ولقـد تعلم على كـل حال كيف يتحمل صـدمات ، وأحياناً اهانات ، لا لزوم لها . ولما كـان هناك رد فعـل لكل فعل ، فقد تولد في أعماق أعمـاقه احسـاس بالحـاجة الى الانتقـام مما كـان يعانيه ، وهذا هو ما ولد لديه نـزعة العنف المكبـوت الجاهـز للانفجـار دوامـاً إذا أحس أن عواقبه مأمونة . وعلى أي حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب ، والهرب المستمر الى عوالم من صنع الأحلام والأوهام » .

هذا ما قلته في الكتاب ، فأي عبارة من ذلك يمكن اعتبارها معايرة بالفقر أو بلون الأم ، أو تحقيراً لهذا وذاك ؟ . ان نشأة السادات المتواضعة لم تكن موضع انتقادي لا صراحة ولا ضمناً ، ولا يمكن أن يكون الفقر محل انتقادي ولكني ربطت بينها وبين انتقاله حين حكم الى مصادقة « آل روكفلر » و« آل أوناسيس » و« آل بهلوى » والتأثر بأسلوب حياتهم ، وذلك أمر لا يخص السادات ولكنه يخص كل مواطن في هذه الأمة .

● ولكن هناك بعض الآراء تقول أنك قدمت مأساة مصر بالسادات من جانب شخصي محض ، وان كتابك لم يركز على نقد سياسات السادات بل على نقد شخصه . . والانطباع السائد عند الناس أن خريف الغضب كتاب عن حياة أنور السادات فهل هذا انطباع صحيح ؟!

ـ ان الكتاب ليس قصة حياة أنور السادات كشخص ، وهو لم يتعرض من حياته الا للعوامل التي جعلته يتصرف تلك التصرفات التي انتهت الى المواجهة الدموية التي حدثت في ٦ أكتوبر ١٩٨١ . موضوع « خريف الغضب » هو على وجه التحديد : ماذا حدث وأدى الى حادث المنصة ؟ . وشخصية السادات هي موضوع الجزء الأول منه ، وقد أخذت من مفاتيح شخصيته تلك التي انتهت به الى حادث المنصة ، وقدمت وقائع بنيت عليها تحليلي ، ومن حق أي انسان أن يقول لي أن تحليلي خطأ وأن يحلل هو الآخر كما يشاء وعلى الذي يقول أن وقائعي خطأ أن يقدم الصواب .

والواقع أنني لم أعتمد فيما ذكرته عن السادات ، الا على ما هو مكتوب بقلمه ، ومنشور أيضاً في الصحف ونقلته عنه بالحرف والفصل الخاص بعوالم الوهم التي هرب اليها بدءاً من هوايته للتمثيل ونشره رسالة في الصحف يرشح فيها نفسه لبطولة فيلم مع الممثلة القديمة « أمينة محمد » ، ثم اعجابه بالعسكرية الألمانية وسعيه لتقمص مظاهرها ، الى تورطه في مغامرة التجسس مع الألمان ، ثم انضمامه بعد ذلك الى الحرس الحديدي الذي كان يقوم باغتيالات لحساب الملك « فاروق » وتحويله اتجاه مجموعة « حسين توفيق » من اغتيال الجنود الانجليز الى اغتيال خصوم السراي الملكية ، ثم اشتراكه في محاولة اغتيال

« مصطفى النحاس » الأولى ، وفي اغتيال « أمين عثمان » ، وفي اغتيال النحاس الثانية ، كل هذه الوقائع لم أستند فيها إلا لكلام أنور السادات نفسه حرفياً . .

● ما هو في رأيك تأثير هروب السادات الى الوهم على سياساته ؟

ـ هذا ما يتناوله الجزء الثاني من الكتاب ، وعنوانه « النهب الثاني لمصر » على أساس أن النهب الأول حدث على عهد الخديوي اسماعيل ، لقد نقل « كارتر » عن السادات قوله له : أن البعض يتصورون أنني أحكم مصر كخليفة لعبد الناصر ، ولكنني أحكم مصر بأسلوب الفراعنة ، لأن هذا أقرب إلى نفسية الشعب المصري ، وكان « كارتر » مذهولاً من هذا الكلام . وهذه واقعة رواها لي « جوزيف كرافت » ، وهو من ألمع الصحفيين الأمريكيين ـ وقد سمعها بنفسه من «كارتر » في حضور « بريجنسكي » . . كما أشار اليها « كارتر » نفسه في مذاكراته ، حين أومأ إلى أن السادات كان يشعر في أعماقه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة .

والواقع أن « أنور السادات » كان يتخيل نفسه خليفة رمسيس الثاني ، وقد كان في رأيي أقرب إلى «الخديوي إسماعيل» ـ بغير اللمسة الحضارية لعصر اسماعيل مع الأسف ـ فعملية النهب التي حدثت لمصر في الداخل ومن المغامرين في الخارج ، أو من الشركات والبنوك ، تكاد تكون شبيهة تماماً بما حدث في عهد الخديوي اسماعيل ، وقد تتبعت عملية النهب هذه حتى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

واعتبرت أن شرعية النظام قد شرخت في ١٩٧٧، فحين يعجز نظام يملك في يده كل وسائل الدولة ، ووسائل الاعلام ، عن حفظ النظام ويلجأ الى حظر التجول وانزال الجيش في الشوارع بسبب اضطرابات تتعلق بالطعام ، وحين يعجز نظام عن اقناع الناس أو تطويعهم ، فيضطر للتلفيق فتحكم المحاكم ضده ، ويلجأ الى القوة في أقسى صورها ، فمعنى هذا أن شرعيته قد شرخت ، وحين أراد أن يعززها بمزيد من القمع ، انتقلت المقاومة من العلن الى السر ، وتحول الحوار الى قنابل وبنادق آلية ، بدلاً من الكلمات والخطب المنبرية ! .

● معنى هـذا أنك تـرى أن العنف الذي اتهم السـادات هـو أحـد ردود الفعـل على العنف الـذي مارسـه نظامـه ضـد النـاس ليفـرض عليهم شـرعيـة مشروخة ؟!

ـ الحديث عن « الأصوليين الاسلاميـين » هو مـوضوع الجزء الثالث من خريف الغضب ، فقد كانت الأصولية هي الوعـاء الوحيـد الذي لجـأ اليه طلبـاً لليقين وطلباً للشجاعة ، جماعات كبيرة جداً من شباب مصر المسلمين ، بعد أن اهتـزت رؤ يتهم لما هـو نسبي ، وما هـو واقـع ، فـأرادوا أن يلجـأوا الى اليقـين المطلق ، ويلتمسوا عنده الايمان ، والحديث عن الأصولية الاسلامية يرتبط تمـاماً بالمشكلة التي نشبت بين السادات وبين الكنيسـة القبطيـة ، وهو مـوضوع الجزء الرابع من الكتاب فقد حاول أنور السادات أن يتحالف مع الجماعات الاسلامية قبل أن تصطدم به ، ولكن محاولته لاستغلال التيـار الاسلامي أدت الى رد فعـل آخر في الكنيسة القبـطية ، شـرحت تفاصيله في خمسـة فصول وهـذه مشكلة ما زالت قـائمة ، والبـابا مـا زال معزولاً . والبلد مهـددة بمشكلة طائفيـة ، لم يكن الناس سببهَا .

وفي الجـزء الخامس من الكتـاب انتقلت الى خـريف الغضب ومـا حـدث فيه ، فرويت قصة صدام السادات مع كل القوى الفكرية والاجتماعية والوطنية والدينية ، وما جرى من تخبط انتهى بحادث الاغتيال الـذي خصصت له الجـزء السادس ، وختمت الكتاب بنظرة الى المستقبل بعنوان « الى أين من هنا » .

ألا يستحق ذلك كله أن يقرأه أحد قبل أن يعلق ويهاجم ، وينتزع سـطراً من المقدمة ليطلقه في نفير الحرب الوهمية التي تشن علي ؟

● يقول خصومـك أن الكتاب يتضمن استهـانة بحـرب أكتوبـر ، ويهون من شأن السادات فيها وأنك صورتها كما لو كانت تمثيلية من عـالم الوهم الـذي قلت أن السادات عاش هارباً اليه ؟

ـ ينبغي أولاً أن نفرق بين حـرب أكتوبـر كعمل عسكـري ، وبين الإدارة السياسية للحرب ، والاستثمار السياسي لنتائجها ، ان الحرب كعمـل عسكري

انجاز باهر بكل المقاييس ، وهي شهادة للعسكرية المصرية ، وانجاز من انجازاتها العظيمة وكل صفحة من كتابي تشيد ببطولة المواطن المصري العادي في تلك الحرب . وفي هذا الصدد أوردت لمحة من تفكير السادات نفسه عن أهداف الحرب السياسية ، لكن هذا شيء والطريقة التي استثمر بها السادات نتائج الحرب سياسياً شيء آخر ، وحول هذا الموضوع كان خلافي مع السادات ، الذي لم يكن يوماً خلافاً على ارث ، بل كان خلافاً سياسياً حول استثمار نتائج نصر أكتوبر ، فقد اختلفت معه منذ مباحثات فض الاشتباك الأول في نهاية ١٩٧٣ ، وعبرت عن موضوعات الخلاف في مقالات نشرت بالأهرام وجمعتها أخيراً في كتاب بعنوان « في مفترق الطرق » .

والواقع أن السادات لم يفهم للأسف طبيعة الصراع في الشرق الأوسط ، بل كانت رؤيته قاصرة ومشوهة ، وهناك وثيقة في الكتاب وهي بخط كاتب كبير هو « توفيق الحكيم » وهو شاهد عليها ، كما يشهد عليها أيضاً الكاتب الكبير « نجيب محفوظ » .

والحكاية انني عدت من الصين في عام ١٩٧٢ ، فوجدت ضجة في مصر بسبب بيان الأدباء الشهير الذي عرف ببيان توفيق الحكيم ، وكان الأدباء قد أصدروا البيان تضامناً مع الطلاب الذين كانوا يتظاهرون آنذاك ضيقاً باستمرار حالة اللاسلم واللا حرب ، وبعد صدور البيان استدعى د. عبد القادر حاتم وكان قائماً آنذاك بعمل رئيس الوزراء ، « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » وشخص ثالث ، فناقشهم في الموضوع بناء على أمر السادات ، وفوجىء توفيق الحكيم بحملة السادات تشتد ضده ، وأعلن أنه طالب بالاستسلام وعدم الحرب ، وحين عدت قال لي « توفيق الحكيم » يبدو أن ما نقل للرئيس من أقوالي في لقائنا مع د . حاتم لم يكن دقيقاً وكتب رسالة يوضح فيها الأمر ، نشرتها في كتابي ، وهذه هي صورتها بخط توفيق الحكيم أنشرها على الناس . .

القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٣ .

سيادة الرئيس .

واجبي يحتم علي ، ألا أكتم عنك الآن شيئاً مما حدث في مقابلة مع

الدكتور « حاتم » نقل فيها عبارة منسوبة الى أحد الكتاب الذين قابلهم ، وحقيقة الأمر ما يأتي :

١ - طلب د . حاتم مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت أباظه ، وكان هو أول المتكلمين شارحاً لنا الموقف بقوله أن أساس المحنة التي نحن فيها هو أن مصر لم تقبل الهزيمة وتسوي الأمور عقب ٥ يونية ١٩٦٧ مباشرة ، وأوصانا بأن هذا الكلام سر ، ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم ، ولولا اشارة السيد الرئيس الى الانهزاميين لما سمحنا لأنفسنا نقله الى أحد . .

٢ - قال لنا أيضاً أن الحديث عن حل سلمي اليوم هو أخطر من الحديث عن المعركة ، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصراً من جهات مختلفة تعارضه في ذلك ، وهذه الجهات هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليمين الرجعي واليسار المغامر ، ولذلك كان ردنا هو أنه لا بد لنا نحن الكتاب الوطنيين أن نساعده اذا كان ذلك في مصلحة مصر ، لأننا لا يمكن أن نتركه وحده أمام عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده ، وهذه هي المناسبة التي ذكرت فيها عبارة « نساعده على الحل الذي يراه » . .

٣ - قال لنا أيضاً عندما سئل عن طبيعة المعركة التي تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة في الحقيقة لن تكون أكثر من مجرد مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم الى خطورة الموقف المتفجر في المنطقة ، ليسرع الى منع الكارثة بتسوية مقبولة ، وقال أن التسوية التي تقبلها مصر ليس بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة ، بل يكفي الحل الجزئي في اطار الحل الشامل .

هذا ما أردت أن أوضحه ، وما ذكرني به الرفيقان في هذه المقابلة تمع الدكتور حاتم ، لأن ما نشر في الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيداً عن ملابساته الحقيقية .

واني إذ أذكر لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً في وطنيته ، التي نعرفها عنه من

قديم وحبه الدائم لمصر وكفاحه في سبيلها منذ شبابه ، أرجو أن تتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام .

« توفيق الحكيم »

وصمت محمد حسنين هيكل لحظة قبل أن يضيف :

ـ والواقع أن ما قاله حاتم لتوفيق الحكيم وزميليه ، وقع على وقوع الصاعقة ، وحين سلمت رسالة « توفيق الحكيم » الى السادات توقعت أن يكذب ما بها ، أو ينفي ما قاله حاتم أو يقول أنه لا يعبر عنه ، ولكنه لم يفعل ، ولكنه سألني عما اذا كنت قد صورتها أم لا ، وحين أصطحبت « توفيق الحكيم » ليقابله ، لم يعلق بحرف واحد على رسالته ، ولم ينف أو يستنكر كلمة مما قاله « حاتم » ، بل أخذ يعرض عليه ماكيتاً مجسماً لمشروع الأوبرا الجديدة . .

أليس في هذا الكلام الذي قيل في فبراير ١٩٧٣ ، وقبل ثمانية شهور من حرب أكتوبر ، ما يلفت النظر ؟! أليس معناه ، أنه كانت هناك في مؤسسات حكم السادات ، أو في رأسه أفكار تبدأ بأنه كان من الخطأ ألا تتفق مصر مع العدو بعد الهزيمة مباشرة ، وأن الحديث عن الحل السلمي خطر ، وأن المطلوب هو مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم ، ألا يدعو ذلك للتفكير في الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسياً . .

هل هذا كلام مرسل . . هل أروي واقعة شهودها أموات ، ان « توفيق الحكيم » ـ حي ـ أطال الله بقاءه ، فاسألوه ، واسألوا « نجيب محفوظ » !

● من الواضح أنك تعتبر أنور السادات في كتابك ممن يملكون « موهبة الرجل الثاني » أي الذين يخضعون لسيطرة من هو أقوى منهم وأن هذا لعب دوراً في تصرفاته ، هل تظن أن نصر أكتوبر هو الذي عمد بطولته ، بحيث انتقل ليمارس دور الرجل الأول ، بعد عمر كامل من ممارسة دور الرجل الثاني ؟!

ـ المشكلة في رأيي أن « السادات » لم يفهم ماذا حدث في أكتوبر ، وأنا أدعي أن هناك وثيقة هامة في الكتاب وهي صفحة كاملة من محاضر المفاوضات

السرية بين الاسرائيليين و« كيسنجر » ، وفيها يبدي « كيسنجر » عجبه لأن « أنور السادات » لم يستخدم كل الأوراق التي حصل عليها في حرب أكتوبر ، ولهذا نلاحظ أنه عاد بعد الحرب يطلب نفس ما كان يطلب قبلها ، ففي مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ ، كان «السادات» يطالب بخطوة انسحاب جزئي ، وهو ما عاد اليه بعد الحرب ، مع أن الحرب كانت قد غيرت وقتها موازين القوى ، بسبب بطولة انجازها ، واتساع الحلف القتالي العربي الذي شارك فيها . ولكن هذا التحالف جرى فكه ، وعدنا نهرول الى أمريكا نحن الذين حققنا في أكتوبر انتصاراً استراتيجياً . . وهذه واحدة من علامات التعجب التي يحاول الكتاب أن يبحث عن اجابة لها . .

وهي علامات كثيرة ، من بينها : أين وعد السادات لنا برخاء ١٩٨٠ نحن الذين كنا من طلائع الدول النامية ؟ . أين وحدتنا الوطنية . . كنا بلداً تضم أقباطاً ومسلمين خاضوا الحرب معاً في أكتوبر ، فكيف تدهورت الأحوال الى الحد الذي تعرفه وتعرفه الناس . نحن بلد لم تكن تعرف العنف ، فكيف انتهى عهد السادات بأن يكون أول فرعون يقتل بيد أحد أفراد شعبه .

تقول أن « أنور السادات » بعد أكتوبر حصل على الأمان الذي كان يفتقده ، مع الأسف الشديد لم يحدث ولست أنا الذي يقول ذلك ولكنه « كيسنجر » الذي يقول أن السادات لم يستخدم كل ما كان بيده من أوراق ضغط حصل عليها من نصر أكتوبر ، وكان في استطاعته أن يحصل بها على انسحاب اسرائيلي الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولكنه كان ـ كما يقول كيسنجر ـ نافذ الصبر عجولاً ، يريد أن يرى نفسه في موكب منتصر يدخل الاسماعيلية والسويس وبور سعيد يعامل معاملة المنتصر ، وكانت النتيجة اتفاقات فك الاشتباك الأولى والثانية .

فهل ينشر أحد من الذين يهاجمون هذه الوثيقة ثم يعلق عليها ؟ . .

إليك نص الوثيقة الذي ورد في صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات « هنري كيسنجر » مع القادة الاسرائيليين وهو يقول :

« شرح الدكتور هنري كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة في الوقت الحالي الى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلم . كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي الى نتائج مهمة أخرى من بينها رفع الحظر عن تصدير البترول ، وهذا بدوره سوف يؤدي الى انهاء عزلة اسرائيل لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة اليها من دول أوربا الغربية واليابان » .

ثم أضاف الدكتور « هنري كيسنجر » بالحرف محذراً . .

ـ أن أحداً في اسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي الى انكسار السد الذي يحمي اسرائيل من هذه الضغوط ، وفي هذه الحالة فان اسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي ، وإنما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ » .

ثم أضاف « كيسنجر » بالنص . .

ـ الحقيقة انني مندهش من سلوك السادات . لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد في مفاوضاته لفك الارتباط . ان السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه . وحتى لو تجددت المعارك فان العالم سوف يلقي اللوم كله على اسرائيل » .

ثم قال « كيسنجر » متسائلاً . .

ـ انني لا أعرف لماذا لا يحاول « السادات » استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل انسحاب اسرائيلي شامل » . .

ثم رد كيسنجر على نفسه بنفسه وقال بالحرف أيضاً . .

ـ ان السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الانساني ، انه يتصرف بسيكلوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة داخلاً في موكب منتصر إلى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يصفقون ويهللون له » .

هذا هو ما قاله « كيسنجر » ومعناه البسيط ، أن السادات قد أضاع الثمار السياسية لنصر أكتوبر ، وأن أعداء مصر ، كانوا مذهولين من طريقته في ادارة الحرب سياسياً ، وكانوا يتوقعون أن يتشدد ، ولكنه تساهل حيث لم يكن ثمة مبرر للتساهل ! . . فلماذا يصورون الموضوع على عكسه ، لماذا اتهم أنا أو غيري بأنني أهوّن من شأن نصر أكتوبر ، في حين أننا نقول أنه كان نصراً عظيماً ، نستحق ثمناً له ، غير ذلك الذي جاء به السادات ، ويستحق أوضاعاً في المنطقة غير تلك التي انتهينا اليها الآن . .

● يقول المحرضون على الكتاب أنه صدر عن حقد على السادات ؟

ـ ليست لدي أي أسباب للحقد على السادات ، فقد لعبت دوراً في تولّيه السلطة بعد وفاة « عبد الناصر » وأنا أعرف أسباب قصوره وتصورت أنه سوف يتطور ، مع المسؤولية لأن مشكلته هي عدم احساسه بالأمان الداخلي وتصورت أنه حصل عليه بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية ، وكان اختياره هو الأمر الطبيعي بعد وفاة عبد الناصر وهذا ما استقر عليه رأى كل الذين كانوا مسؤولين آنذاك وقد ظللت بجواره وساعدت في الاعداد السياسي والاعلامي لحرب أكتوبر وأنا الذي كتبت قرار الحزب وكنت موجوداً معه طوال أيام الحرب سواء في بيته أو في غرفة العمليات .

وقد اخترت أن أترك العمل معه ، وتركته واخترت موقعي وموقفي ، لأنني ببساطة لم أكن أستطيع أن أتواطأ ضد أعظم انتصار حققه الجيش المصري في عصره الحديث . . . ولكنني لم أكف عن أن أكون صحفياً حين تركت « الأهرام » وخرجت الى الدنيا الواسعة ، وكتبت للعالم كله ، وهم يعيرونني الآن بأن كتبي تعطيني ايراداً عالياً ، وأنا أقول أن الغني هو الغني عن الناس ، وقد ظللت أعيش في وطني وتمسكت بأنه لا بيت ولا عمل ولا قبر خارج مصر ، وظللت أعيش من دخل ما أكتب ، وبذلك حققت لنفسي قدراً من الاستقلال ككاتب لا أرضى أن أتنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف وبالتالي فلم تكن لي دوافع للحقد .

● يقولون أنك « حاقد » لأنك تركت منصبك في الأهرام ؟

ابتسم محمد حسنين هيكل وأضاف :

ـ أولاً هـو لم يخرجني من الأهـرام . نقلني مستشـاراً لـرئيس الجمهـوريـة واعتـذرت ، ثم عرض علي أن أكون نـائباً لـرئيس الوزراء ثم مستشـاراً للأمن القـومي واعتـذرت ، وعـرض عـلي أن أعـود إلى الصحافـة شـرط أن ألتـزم واعتذرت . وهذا كله معروف ومنشور .

دعني أقـول لك بصـراحة ـ وفي نفس الـوقت على استحيـاء ـ ان خروجي من « الأهرام » في الوقت الـذي خرجت فيـه ، كان من أحسن مـا حدث لي في حياتي . كنت قد فرغت من مهمة بناء الأهرام الحـديث وكنت قد فعلت كـل ما في وسعي للتبصـير بحقائق الصـراع في الشرق الأوسط ، وكـانت هنـاك مـرحلة غريبة علي وشك أن تبدأ ـ مرحلة استسـلام للسياسـة الأمريكيـة . دعني أذكرك أنني من أنصار سياسة واضحة ومستقيمـة ومتوازنـة مع أمـريكا ولكن مـا حدث كـان شيئاً آخـر : مرحلة الانفتـاح والفساد ثم القمـع ثم كامب ديفيـد ثم عصر الامبراطورية الاسرائيلية مع الأسف .

كيف كان في مقدوري أن أكون شاهداً على هذا كله ومدافعاً عنه ؟!

ومع ذلك ، فلقد خرجت من « الأهرام » الى العالم الواسع ، حيث أقـول رأيي بحرية للدنيا كلها !

● استـاذ هيكـل ، بمنـاسبـة الحـديث عن « الحقـد » ، أشعـر أن حملة « السادات » عليك كانت عنيفة بشكل غير مفهـوم ، فهل لديك تفسيراً لها ؟ . هـل لديـك تفسير لعبـارته الشهيـرة التي قالهـا عنـك في حملة سبتمبـر من أنـك « عشت كفاية ، » وغضبه الشديـد من علاقتـك برؤسـاء التحريـر . . وبالملوك والرؤساء ؟

ـ . . . بل ووصل به الأمر الى القـول بأنني ملحـد ، وزعم أنني أعترفت لـه بهذا وأنا أسير سجنه ، لا أملك فرصة الرد على تكفيره لي ، والواقـع ان علاقتي به كانت تختلف كثيراً عن علاقتي مع « عبد الناصر » لقد كنت طرفاً في حوار مع « عبد الناصر » ولكن « السادات » الذي بدأ مـرحباً بـالحوار ، قـد انتهى بأن لم

يعد طرفاً في حوار مع أحد : لا معي ولا مع غيري ، وربما كان يشعر بالفارق بين علاقتي به وعلاقتي بعبد الناصر وربما كان احساسه بأنني لعبت دوراً في توليه السلطة ، لم يكن يعطيه سعادة ، فالانسان عادة لا يسعد بأن يكون مديناً لأحد . والواقع أنه أخطأ فهم كثير من الأشياء .

أذكر مثلاً أنني اختلفت معه أول مرة ، حين اتصل بي - بعد توليه بقليل - ليطلب مني أن أخصص مقالي الأسبوعي بصراحة عن « جعفر نميري » . وقال لي أن النميري يقول أن « هيكل » لم يكتب عن ثورة السودان ، وأنه وعده بأن أكتب هذا الأسبوع عنها ، وقد أبديت له دهشتي ، وقلت أنه ليس في ذهني موضوع للكتابة فيه عن السودان وأضفت : أخشى أن تفهم أن « عبد الناصر » كان يحدد لي ما أكتب فيه ، وهذا غير صحيح ، وأنا أعترض على أن تحدد لي ما أكتب فيه فقال أنه أراد أن « يصلح » علاقتي بجعفر نميري ، وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، ولم أكتب مقالي في ذلك الأسبوع .

وقد تصور السادات أنه حين نقلني من « الأهرام » قد حكم علي بألا أصبح صحفياً الى الأبد ولهذا كان يغضب لأنني ما زلت صحفياً ، رغم تركي الأهرام ، وقد حدث عندما قابلت « الخميني » عام ١٩٧٩ في باريس ونشر النبأ ، أن سأل صديقاً مشتركاً:

- هو محمد قابل « الخميني » ليه ؟

وعندما قال له الصديق أن المقابلة تمت باعتباري صحفياً قال دهشاً :

- لكن أنا عزلته ؟!

ليس هذا فقط بل أن الشاه عندما وصل الى أسوان سأل « السادات » عن هذه المقابلة ، وهل لديه أنباء عن نوايا « الخميني » القادمة في ضوء مقابلتي له . . فقال « السادات » ان في مصر تقليد بأن يكتب كل صحفي يسافر الى الخارج ، تقريراً عن لقاءاته ، واتصل بي أحد كبار المسؤولين من أسوان ، وطلب مني كتابة تقرير ، ولكني رفضت ، وقلت أنني أكتب مقالات أنشرها ، ولم أكتب تقارير لأحد طوال عمري ، وان ما جرى في مقابلتي للخميني منشور .

وهذه وقائع ذات دلالة على طبيعة فهم السادات للصحفي ، كان يتصور أن الصحفي جزء من جهاز الدولة إذا أبعد انتهى ، ولعله قد تضايق بشدة لأنني خرجت من الأهرام ، ومع ذلك ظللت صحفياً بل ولم أطلب منه وظيفة ورفضت ما عرض علي من مناصب .

وسكت « هيكل » لحظة قبل أن يضيف :

ـ أنني أدعى أنني لم أقل في « خريف الغضب » شيئاً عن السادات لم أقله وأنشره وهو موجود ، ربما أكون قد توسعت فيه ، وهذا طبيعي ، لقد أدنت سياسات الانفتاح وما تقود اليه من فساد وهو حي وحتى عندما كنت في الأهرام لفت النظر الى المحاذير التي تحيط بتجارة السلاح ، وفي كتابي « الطريق الى رمضان » تكلمت عن الادارة السياسية لحرب رمضان . وهناك كتب عديدة لي جمعت فيها مقالاتي التي عبرت عن خلافي معه . منها (الحل والحرب) ، (وحديث المبادرة) ، (ورسائل الى صديق هناك) ، (ولمصر لا لعبد الناصر) ، (والديمقراطية الغائبة والسلام المستحيل) ، (وعند مفترق الطرق) فليس ما بيني وبين السادات حقداً ، ـ من ناحيتي على الأقل ـ لكنه خلاف سياسي ، وقد تعودنا أن نسمي الخلاف السياسي حقداً ، لأننا لا نقبل به ، ونهرب من النقاش حوله . . وأنا أكرر أنه ليس في « خريف الغضب » شيء لم أقله عن السادات في حياته ، نعم توسعت وهذا طبيعي ، لأن ظاهرة السادات السياسية قد اكتملت فصولها بحادث المنصة ، فكان طبيعياً أن ترد الى أصولها وأن تفسر ليفهمها الناس . .

يسألون : لماذا لم يكتب خريف الغضب والسادات حي ؟! .

والرد ببساطة : لأن خريف الغضب لم يكن قد جاء بعد !

● بمناسبة الخلاف بينكما في حياته ، ما هو تفسيرك للنغمة الذائعة التي روجها السادات بأن أي نقد لسياساته ، هو نقد لمصر وهجوم عليها ، وهي نغمة تستخدم الآن للهجوم على كتابك ؟

ـ هذا جزء من تصوراته الفرعونية ، ومن أوهام نظرية الحلول ، أي

الفرعون الذي تحل فيه روح الاله أو خليفة رمسيس ، وهي فكرة هاجمتها وهو حي ، وأعلنت رفضي لها ، والواقع أنه كان يتصرف أحياناً وكأنه الشعب والدولة والوطن والتاريخ ، ولذلك فأنا أعتقد أن أي انسان يحاول أن يمارس المسؤولية بعد السادات سيجد نفسه في مأزق. أنا أدعي أنه ليس هناك محضر مكتوب في الدولة عن أهم الاتصالات التي أجراها « أنور السادات » مع كثير من ساسة العالم ، ويقول « كيسنجر » في مذكراته ، أنه كان مندهشاً جداً لأن « أنور السادات » كان يتفاوض معه دون أن يكون هناك أحد يدون الحديث ليكون وثيقة رسمية من وثائق الدولة ، في حين أن « كيسنجر » كان قد اصطحب معه من يدون اللقاء . لو أراد الرئيس « مبارك » أن يعرف ما جرى بالضبط بين « السادات » و« كيسنجر » أو ماذا اتفق عليه « أنور السادات » مع « كيسنجر » أو مع كثيرين ممن تفاوض معهم ، فلن يجد محضراً لها في وثائق الدولة كلها ! .

● استاذ هيكل . . بمناسبة ما يقال عما يسمى بحقدك على السادات ، يقولون أنك أنكرت جميل الرجل ، الذي عاملك حين كنت مسجوناً في حملة سبتمبر الأخيرة معاملة كريمة ، فكنت في السجن تعيش وكأنك في بيتك تشرب مياه معدنية وتأكل من منزلك . . فهل حدث هذا حقاً ؟!

ـ أنت وغيرك شهود على الكيفية التي كنا نعامل بها في السجن قبل اغتيال السادات ، وأنا أتركه لك ، لقد احترمت رغبة من قال لنا أنه يريد أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ مصر ، ويتعاون مع كل القوى ولم أتحدث بكلمة واحدة ، حتى في موضوع أعتبر نفسي مسؤولاً عن الكتابة عنه ، وهو موضوع عبد العظيم أبو العطا ، ومع ذلك أنت تعرف أننا نمنا على البلاط ، وأجبرنا على أن نأكل طعام السجون الرديء . . العسل الأسود والجبنة الفاسدة ، والفول المسوس ، وحرمنا من الاتصال بأسرنا أو بالمحامين ، وظلت أبواب الزنازين مغلقة علينا طوال النهار والليل ، ولم يزرنا أحد ، أو يصلنا طعام من بيوتنا قبل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ ، وبعد وفاة السادات ، بأسبوعين ، فإذا كنا قد عوملنا معاملة قانونية ـ نحن الذين اعتقلنا بعملية غير قانونية . فقد حدث

هذا في عهد ليس هو عهد السادات ، وكنت أقول أن أمثالكم من الشباب يمكن أن يحتملوا ، وقد احتمل ذلك أيضاً شيوخ أجلاء كالمرحومين عبد العزيز الشوربجي وعبد الفتاح حسن ، واحتملها أيضاً فؤاد سراج الدين ، أما المياه المعدنية فلم تكن ترفا أمارسه ، بل كانت دواء أتعاطاه ، وقد صرفت لي بموجب روشتة طبية ، من لجنة كبيرة فحصتني ، واكتشفت أنني مريض بحصوتين واحدة في الكلى وأخرى في المرارة ، والروشتة موجودة إلى الآن في سجلات مصلحة السجون .

بالمناسبة : أنت لم تتحدث حتى الآن عن مجريات التحقيق الذي أجراه معك المدعي الاشتراكي في حملة سبتمبر . . وقد أذعت في أحد فصول كتابك « خريف الغضب » سر التسجيل الذي أجري في مكتبك هذا ، لحديث دار بينك وبين د . محمود فوزي نائب رئيس الجمهورية الأسبق حول سياسة السادات ، فيا الذي حقق فيه معك المدعي الاشتراكي ؟ . . وهل كانت هناك تسجيلات أخرى غير هذا الحديث الذي أشرت اليه ؟

ـ تحقيق المدعي الاشتراكي الثاني معي ، لم يختلف عن تحقيقه الأول ، وقد دار كله حول مقالات نشرتها وتصريحات أدليت بها ، أما التسجيلات ، فقد كان بكل مكان في هذا المنزل جهاز تسجيل ، والحديث الذي سجل للمرحوم د . فوزي ، جرى في هذه الغرفة ، وفي نفس المكان الذي تجلس فيه ، وقد أتيح لي فيما بعد أن أقرأ تفريغاً له ، ويا ليت الذين يهاجمون ينشرون نصه ، ليعلم الناس رأي د . فوزي وهو خبرة سياسية عربية ، فيما كان يجري وما كان يدور ! .

● **هل كانت تلك التسجيلات مأذون بها من النيابة ؟**

ـ لم يقدم لي أحد ما يثبت ذلك . . ولكنني لا أظن أن التسجيلات التي أجريت لي في زنزانتي كانت باذن من النيابة . . وانت تعلم أن كل ما كنا نقوله في السجن كان يسجل ، وان تقريراً يومياً عن معنوياتنا وتصرفاتنا كان يرفع الى السادات . .

● يرى البعض ، أنك في بعض الموضوعات الخاصة بالسادات قد تجاوزت في التفسير أحياناً . . فالقول بأنه كان جاسوساً ألمانياً مثلاً ، يتجاهل أن قسماً كبيراً من الحركة الوطنية المصرية في الأربعينات كان يتصور أن التحالف مع الألمان سيخرج الانجليز من مصر ؟

ـ أنا لم أقل أنه كان جاسوساً ألمانياً ، ولكنني رويت التجربة كما رواها بنفسه في طبعات مختلفة ومتناقضة من كتبه المتعددة التي ضمنها ذكرياته ، والقصة رويت في سياق شرح عالم الأوهام الذي هرب اليه الرئيس .

صحيح أنه كانت هناك حركة في الوطنية المصرية تتجه هذا الاتجاه ، وقد بدأ السادات نشاطه السياسي في تنظيم يضم عبد اللطيف البغدادي ووجيه أباظه على صلة بعزيز المصري وبالألمان ، ولكني ومن كلامه ، أثبت في الكتاب أن السادات ذهب إلى أبعد مما قصد اليه ، فان تتكلم مع الألمان في شأن قضية مصرية هذا معقول ، ولكن أن ترسل اشارات ، وتتعاون مع رجال مثل أبلر وساندي فهذا شيء آخر ، وإذا رجعت الى الفصل ستجد خطاً فاصلاً بين علاقة هؤلاء بالألمان وما انجرف إليه أنور السادات ، سواء بالاندفاع ، أو بالهرب الى الوهم !

● هناك واقعة أخرى ذكرتها في كتابك هي واقعة تهريبه من السجن في ربيع عام ١٩٤٨ ، حين كان مسجوناً على ذمة قضية اغتيال أمين عثمان ، لينفذ لحساب السراي مع آخرين ، محاولة جديدة لاغتيال « مصطفى النحاس » ، واعادته للسجن ، بعد أن فشلت المحاولة . . هل يمكن أن نطمئن الى مصادر هذه الرواية الخطيرة التي تكشف عن علاقات وثيقة للسادات بأجهزة النظام القديم . . هل هناك شاهد أو وثيقة ؟

ـ معلوماتي تقول أن هناك تحقيقاً حدث في هذا الموضوع ، والثابت أن السادات شوهد مع الذين نفذوا العملية باحدى السيارات التابعة للقصر الملكي . وقد روى « أحمد حمروش » جزءاً من الواقعة في كتابه ، ومع ذلك فهذه الواقعة وغيرها قابلة للنقاش ، فمن لديه وثيقة أو شاهد ينفي هذا فليقدمها . . !

● ربما كان الذين صاحبوه في السجن آنذاك أدرى بغيابه، وقد يفيد أن يدلوا بشهادتهم؟

ـ هذا حقهم، ولكن مناخ التحريض المحيط بالكتاب يفسد أي مناقشة في التاريخ أو في السياسة، وقد نقلت عن أحدهم وهو «محمد ابراهيم كامل» رواية تقول أن السادات كان يعلم مسبقاً بمحاولة خطف ملفات قضية اغتيال «أمين عثمان» أثناء نظرها، وأخطرهم بذلك قبل حدوثها . .

● أظن أن الذي دبر المحاولة هو «حسن عزت» ـ كما ذكر في مذكراته التي صدرت عام ١٩٥٣ بعنوان «أسرار معركة الحرية»، وكما ذكر وسيم خالد أيضاً في مذكراته؟

ـ الذي خطط لها هو القصر الملكي.

● قلت في الكتاب، أنك الذي اقترحت على السادات أن يصور للشعب المعركة مع مراكز القوى باعتبارها معركة حول الديمقراطية وليست معركة حول القبول بدور متميز لأمريكا في الصراع!

ـ لا . . . . أنا لم أقترح عليه أن يصورها هكذا، بل كان هناك في الواقع مشكلة ديمقراطية فضلاً عن مشكلة التفاوض وأنا قلت أن مشكلة الناس الحقيقية آنذاك، هي الحريات الديمقراطية، ولن تكسبهم لصفك ما لم تستجب لمطالبهم، فافتح قلبك وأبوابك وسجونك لهم، كنت في الواقع أريد أن أشجعه على أن يكون ديمقراطياً . .

● قلت في الكتاب أيضاً أنك كنت صاحب اقتراح فتح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٩٧٥ بعد فشل المرحلة الأولى من مباحثات فك الارتباط الثاني في مارس ١٩٧٥، وقبل نجاحها وتوقيع اتفاقية المعمورة في أغسطس من السنة نفسها، ألم يكن اقتراحاً مثل هذا مما يساعد سياسات السادات التي كنت تعارضها؟

ـ هذه الواقعة حدثت بعد خلافي معه وتركي الأهرام، وقد صاحبته في مباحثات أسوان، ولاحظت أنه كان متعجلاً جداً للوصول الى اتفاق، الأمر

الذي جعله مستعداً للقبـول بكثير مما اعتبره تفـريطاً في حقـوق الوطن ، وكنت أرى الامير للعجلة فسألته :

ـ أنت مستعجل ليه على الاتفاق ؟

وكان رده بالحرف الواحد :

ـ يـا محمـد أنـا عـايـز أمصمص اللحم اللي في سينـا ، لأن البـاقي كله عضم .

ولحم سينـاء الـذي يقصـده هـو دخـل قنـاة السـويس وبتـرول سينـاء ، فاقترحت عليه أن يفتح قناة السويس ، وقلت له أن هذا سيعطيه نصف الغنـائم التي يريدها من الاستعجال في الوصول الى فـك الارتباط دون أن يـوقع اتفـاقاً، خاصة أن القناة كانت قد فقدت قيمتها كورقة ضغط بعد مـرور ٨ سنوات عـلى اغلاقها وبناء الناقـلات العملاقـة ، وكان هـو متردداً وكـذلك بعض معـاونيه ، ولكنه اقتنع في النهاية . ومع أنني صاحب الاقتراح الا أنني لم اختر يـوم ٥ يونيـو لكي يكون تاريخاً لفتح القناة ، وعارضت بشدة فكرة خطرت له بـأن يدخـل في احتفالات افتتاحها على ظهر الباخرة المحروسة ، وذكرته بتاريخهـا الأسود ، فهي التي حملت الخديوي اسماعيل والملك فاروق الى المنفى بعد عزلهما عن العرش .

وفي الفتـرة بين اقتـراحي عليه وتنفيـذ الاقتراح ، كنـا قد اختلفنـا بعد أن صدر كتاب « الطريق الى رمضان » ، ولا أعلم ماذا حدث لاقتراحي بين طـرحه وتنفيـذه .

● يقـول بعض منتقديـك أنك فيـما أدليت به من أحـاديث عقب الإفراج عنـك من المعتقل كنت ودوداً نسبيـاً تجاه ذكـرى السـادات ، وقيـل أنـك زرت السيدة جيهانْ السادات معزيّـاً في وفاته ، وأنها أكدت لك أن السادات كـان في نيته الإفراج عنـكَ في ٢٥ أبريـل ، فهلْ مـا قيل صحيـح ؟ . وكيف إنتقلت من ود ما بعد الإفراج ، إلى ما يعتبرونه حدة خريف الغضب !! .

ـ انني لم أكن معتقلاً في قضية مخدرات أو بتهمة بيع فراخ فاسدة أو سـرقة حديد تسليح ، كنت مسجوناً لأنني صاحب رأي ، ولأنني عـارضت السادات ، وحين خرجت شرحت أسباب خلافي معه ، وهي كلها منشورة في حياته ، وقلت

ومـا زلت أقول أن مشكلة الـرئيس الســادات لم يفهم شيئاً من جغـرافيـة مصـر وتاريخها .

ولست أريد أن أتحدث بكلمة عن السيدة « جيهان السادات » وقد قدمت لها عزائي بالفعل ، فعلت ذلك لأنني حاولت أفصل بين ما هو انساني ، وما هـو سياسي . .

وليس سهـلاً على كـل الناس أن يفهمـوا ذلـك ، وربمـا لم تفهمـوا ـ أنتم الـذين صاحبتمـوني في السجن ـ مغزى الدموع التي ذرفتهـا على أنـور السادات ، حيث علمت بنبأ اغتياله .

كنت ولا أزال أفرق بين مـا هو انسـاني وما هـو سياسي . . وأضيف أن « خـريف الغضب » يخلو من أي مـوضـوع يخص تصـرفــات أسـرة الســادات المضيقة . . أعني زوجته وأولاده . .

● **هل تظن أن السيـدة جيهان الســادات وراء هذه الحملة الضـارية عـلى خريف الغضب ؟ . وهل لذلك دلالة سياسية معينة الآن ؟**

ـ قلت انني لن أتحدث عنها . .

● **يقال أنك اخترت توقيت النشر بحيث ينشر الكتـاب ابان الاحتفـالات بعودة سيناء؟**

ضحك « محمد حسنين هيكل » وقال :

ـ هـذا كلام لا يستحق الـرد ، وقد كـان الناشـر يريـد أن يبـدأ نشـره في أكتـوبـر ١٩٨٢ ، بمنـاسبـة مـرور عـام عـلى حـادث المنصــة ، ولكني آثـرت التأجيل ، ورأيت أن تمر الذكرى دون نشر ، وان كان « عصمت السادات » قـد تكفل باحياء المناسبة ، وكان تقديري أن ينشر الكتاب في بـداية العـام ، ولكن الذين اشتروا حقوق الترجمة اليابـانية والألمـانية طـالبوا بتـأجيل النشـر حتى تنتهي الترجمة لأنهم تسلموا النص الانجليزي متأخراً ، وهكذا بدأ النشر في ١٠ أبريـل لضرورات عملية محضة .

● ما هو المناخ الصحي لمناقشة خريف الغضب في رأيك ؟

ـ لماذا لا نأخذ بالتقليد المتحضر الذي تلجأ اليه كثير من الدول ، في موضوعات مشابهة ، لماذا لا تتشكل لجنة للحوار السياسي حول الكتاب ، حواراً هادئاً وموضوعياً ، تتقصى ما به من حقائق . . وتسألني فيها ، لماذا لا تكون هذه اللجنة علنية ، وماذا فيها لو شكلت هذه اللجنة على مستوى سياسي قومي ، فتتكون مثلاً من رؤساء الأحزاب الأربعة ، أو أمنائها العامين ، ولا مانع أن يضم اليها رئيس محكمة القيم والمدعي العام الاشتراكي ورئيس محكمة النقض ، ولو ضمت شخصية عسكرية لها وزنها ومكانتها ، وأحد المشايخ الأجلاء من رجال الدين فسوف يكون هذا مفتاحاً لمناقشة مثمرة ، ويستفيد منها الوطن !

أما أن يستمر هذا الذي يجري ، فهذا دليل على أننا نتأخر ولا نتقدم ، دليل على أن الذين يريدون لنا نحن المصريين أن نظل عبيد احسانات من يحكموننا ما زالوا أقوياء . دليل على أن حرية الرأي والمعتقد وحرية النشر والتعبير في خطر ، دليل على أن صناع القياصرة وحماة الفساد ، ما زالوا يمرحون ؟

. . . .

حين ودعني « محمد حسنين هيكل » على باب مكتبه ، كان ما يزال يحتفظ بابتسامته العريضة ، وكنت لا أزل دهشاً لأن ابتسامته أقوى من الزوابع ، وكان صوت المصري المجهول الذي قال :

ـ الحقيقة في القفص
يغطي على كل الزوابع !

٢٩

حوار مع محمد حسنين هيكل .٢.

السياسة خذلت السلاح في حرب أكتوبر

حين توقف محمد حسنين هيكل عن الكلام شملنا صمت عميق [1] !

وكانت نبرات صوته القوي الواضح قد اكتست ـ في نهاية الحديث ـ بشجن خفي حاول جهده أن يتغلب عليه . .

ولأنني لم أكن قد استوعبت تماماً خطورة ما قاله لي وما أطلعني عليه ، فقد بدا صمتي أقرب الى الذهول ، وبرد فعل لم أحسن التحكم فيه . تعلقت عيناي بما كنا نقرأه من حقائق ونصوص ، وكأني أنظر إلى الحق الذي هو شديد المرارة !

لعلي لحظتها كنت أخشى أن أعترف بأن ما ورد في تلك الوثائق هو ما حدث فعلاً . . وما قيل فعلاً !

● واذن فتلك هي الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسياً ؟!

● وذلك هو ، اذن ، ما كان يجري في دهاليز الساسة ، وفي كواليس السياسة حين كان جيل أكتوبر يتعمد بدم الاستشهاد؟!

---

(١) نشر هذا الحوار في « الأهالي » ١٨ مايو ١٩٨٣ ـ ويدور حول رأي أبداه السيد حافظ اسماعيل ـ الذي كان مستشاراً للرئيس السادات لشؤون الأمن القومي ابان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عمق خطأ رئيسياً في الحوار السابق الذي أجريته مع هيكل حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، ويمكن استخلاص جوهر رأي حافظ اسماعيل من أسئلتي لهيكل .

● اذن ، فتلك هي حقيقة ما فعله « صاحب البطولتين » : بطل الحرب ، وبطل السلام ، تتكشف عن خديعة مرة ، ككل حقيقة ينكرها أو يجهلها الناس !

لم تكن هذه أول مرة يتحدث فيها هيكل ـ أو يكتب عن الادارة السياسية لحرب أكتوبر فينتقدها ، وليس هو الوحيد ـ على امتداد الأمة وعلى مساحة السنوات التي انقضت ـ الذي فعل ويفعل ذلك . .

لكنها أول مرة تكتمل فيها القصة فصولاً ، فليس هيكل هو الذي يروي ما حدث ، أو يحكي ما دار ، لكن الذين « يعترفون » به ، هم الذين « ارتكبوها » . . وهذا هو الحق شديد المرارة . . .

. . . .

حين بدأنا الحديث لم تكن ثمة مرارة بعد ، كنت قد جئت أبحث عن الحق . . ولم أكن أعلم ـ بعد ـ كم هو مر . .

قلت له :

● أظنك قرأت المقال الذي كتبه السيد حافظ اسماعيل مستشار الأمن القومي السابق بعنوان « هل كانت حرب ١٩٧٢ حرباً ملفقة ؟ » في عدد المصور الأخير (١٣ مايو ١٩٨٣) .

قال : قرأته !

● قلت : ان المقال في تقدير « الأهالي » يحمل دعوة مخلصة لحوار موضوعي هادىء حول الطريقة التي أديرت بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ سياسياً ، وهو يعترض على المتحمسين لايقاف الحوار حول هذا الموضوع الهام . ويناشد كل من لديه حقيقة أن يذيعها ، وذلك ما فعله حافظ اسماعيل في مقاله ، الذي أزاح فيه الستار عن دور نظيره الأمريكي ـ آنذاك ـ هنري كيسنجر على مشارف حرب أكتوبر . . وخلالها ، لكنه انتهى الى رأي مختلف لما انتهيت اليه في معظم اجتهاداتك التي نشرت منذ خلافك الشهير مع الرئيس السادات حول تلك

النقطة بالذات ، ففي رأيه أن الادارة السياسية لحرب أكتوبر قد تلاعبت معها . . فما هو تعليقك . . ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ ان السيد « حافظ اسماعيل » طرح في اعتقادي قضية حيوية ، وطالب بمناقشة موضوعية وحرة لها ، وأنا أوافقه على ذلك ، بل لعلي أكثر الناس حماسة لهذا الموضوع . أرجوك ألا تنسى أن هذه كانت هي النقطة التي افترقت عندها الطرق بين الرئيس « السادات » وبيني ، هكذا خرجت من الأهرام في أول فبراير ١٩٧٤ ، وحملت معي قضيتي ولم أسكت . ولهذا فان القضية التي طرحها السيد « حافظ اسماعيل » ودعا الى مناقشة حولها ، قضية تعنيني مباشرة ، فضلاً عن أنها تعني مصر كلها بالدرجة الأولى ، وتعني الأمة العربية كلها بنفس الدرجة ،بل أنها بالنسبة لي كانت صميم عملي ومواقفي كلها في السنوات العشر الأخيرة .

إنني في كل ما كتبت من كتب ، وبالتحديد في كتاب « الطريق إلى رمضان » الذي ظهر سنة ١٩٧٥ ، ثم بعد ذلك في « خريف الغضب » الذي ظهر هذا الربيع (١٩٨٣) تعرضت لهذا الموضوع بالاقتراب المباشر مرات ، بالاقتراب غير المباشر مرات أخرى ، وألححت أحياناً ، وأشرت في أحيان أخرى ، إلى ضرورة التفرقة بين عنصرين في « حرب أكتوبر »: الأداء العسكري في الحرب وقد اعتبرته ، وأعتبره العالم كله ، معجزة بكل المقاييس . ثم الادارة السياسية للحرب ، وقد كانت لي فيها آراء ، أبديتها للرئيس السادات مباشرة ، وكانت سبب خلافنا ، ثم أبديتها بعد ذلك كتابة أثناء حياته ، وكان ملخصها ومؤداها كما قلت بالحرف الواحد ، والرئيس السادات على قمة سلطته ، أن ما حققته السياسة لم يكن على مستوى ما حققه السلاح ، ومضيت خطوات أصرح بذلك فقلت : أن السياسة خذلت السلاح ولا أقول خانته .

وفي « خريف الغضب » فإني تعرضت لهذا الموضوع بتفصيل أكثر . ولم يكن هدفي من ذلك أن أتحدث عن الماضي ، ولو أن الماضي حي في الحاضر . . والمستقبل . . ان هدفي كان بالدرجة الأولى ، أن معرفة حقيقة ما حدث وتقصي

خباياه كفيل بأن يفتح عيوننا على امكانياتنا الحقيقية : على قدراتنا السياسية والواقعية ، ليكن أن الواقع من حولنا له أحكامه ، ولكننا ونحن نتأمل أحكام الواقع من حولنا ، يجب أن نتعامل معه ، ليس بمنطق الاستسلام له كقدر مكتوب ، ولكن أيضاً بثقة بالنفس تعرف قدر ذاتها دون أن يدفعها ذلك الى ضرب رأسها في الحائط ، أسى عصبياً على ما فات وضاع ، أو مغامرات « دون كيشوتيه » تجرها الى معارك مع طواحين الهواء . .

● **ذلك هو ما جعلنا في « الأهالي » نرحب بدعوة السيد « حافظ اسماعيل » للحوار الهادىء حول الموضوع ، لتعلقه بالحاضر والمستقبل وليس بالماضي فقط ، ولهذا سعينا كي تشترك في الحوار . . والآن : ما رأيك فيما أثاره حافظ إسماعيل رداً على الذين قالوا أن حرب أكتوبر ، « حرب ملفقة » ؟ ! .**

قال محمد حسنين هيكل :

ـ انني اتفق معه وبغير تحفظ في أن أي انسان يقول ان حرب أكتوبر كانت حرباً ملفقة ، هو انسان لا يقدر للكلمة حقها ، بل أكثر من ذلك لا يقدر للدماء الزكية حرمتها ، ولا لاستشهاد الأبطال جلال الشهادة . .

لعلي أسمح لنفسي ، ولأول مرة وبدون أي ادعاء ، أن أقول انني منذ فبراير سنة ١٩٧٤ ، لم أسمح لنفسي أن التقي بالعقيد « معمر القذافي » ولا أن أضع قدمي في ليبيا ، ولا أن أقبل دعوة لزيارتها ، ولا أن أتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأحد من المسؤولين فيها لنفس هذا السبب .

في بداية الثورة الليبية سنة ١٩٦٩ ، كنت متحمساً لها وللقذافي ، وفي سنة ١٩٧١ ، كنت متحمساً لوحدة بين مصر وليبيا ، وكنت أراها حلاً قابلاً للتحقيق لصالح الشعبين ، ولصالح العمل العربي ، ولصالح المعركة ، ولم أخف شيئاً من هذا كله ، ولكي لا يساء فهم هذه الحماسة ، فانني منذ اللحظة التي تركت فيها الأهرام ، وتقطعت علاقاتي بالرئيس « السادات » تركت فيها أيضاً صداقتي للثورة الليبية وللقذافي ، لأني وأنا أعرف حساسية العلاقات بين القذافي

والسادات ، رأيت أن الأفضل والأكرم لي أن أكون بعيداً بعد كاملاً ـ لا ظل ولا شبهة فيه ـ عن العلاقات بين الاثنين .

ثم أضيف الى ذلك كله سبباً أساسياً ، هو أنني سمعت ، نقلاً عن « العقيد القذافي » ، ما يمكن أن يفهم منه معنى عدم التقدير على الأقل لحقيقة ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعثت له ، أكثر من مرة مع أصدقاء مشتركين ، من الفلسطينيين بالذات ، أقول له أنه بمثل هذا القول يظلم تضحيات أبطال ، ويظلم جهد أمة بأسرها ، ويخلط بين خلافه مع حاكم مصري وبين جهود وتضحيات الشعب المصري .

وحين سألني بعضهم : ولماذا لا تذهب اليه وتناقشه بنفسك ؟ . كان ردي : انني أعيش في مصر ولن أتركها ، وأعيش في ظل قوانينها ، ولن أقبل غيرها بما فيها قانون العيب ، ولن ارتضى إلا حماية الشعب المصري وحده ، ولهذا فإني لا أذهب ، ولا أناقش ، وعلى الكل أن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم لأن القضية أخطر من الأهواء والخصومات واختلاف الطبائع والأمزجة .

●أنت تتفق اذن مع السيد « حافظ اسماعيل » في رفضه القاطع للقول بأن حرب أكتوبر ، حرباً ملفقة ؟

ـ أتفق معه على طول الخط ، وإلى آخر المدى ، وأي قائل لهذا ، أو مثله ، أو بما هو قريب منه ، يستحق من هذه الأمة كلها ، وليس مصر وحدها ، أن تدير له ظهرها ، وأن تسقطه من أي حساب . . لكن ذلك لا يمنع شعوب الأمة العربية ، والشعب المصري أولها ، من المناقشة والحوار الحر والموضوعي ، حول ما كان وما جرى ، على أن تظل عيونها على المستقبل ولا تحبس نفسها في الماضي ، سواء بنزعات الانتقام أو بتسوية حسابات شخصية ، أو بالمناقشة سفسطة وتعاجباً وخيلاء . .

●هل تتفق معه أيضاً في تقييمه للانجاز العسكري لحرب أكتوبر ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ لا بد حين أي معالجة لحرب أكتوبر ألا نغفل عن أن لها مستويين :

« مستوى الأداء العسكري في الحرب » و« مستوى الادارة السياسية للحرب » ، وقد كان مستوى الأداء العسكري مفاجأة لكل العالم ، ولست أنا القائل بذلك ، وإنما هناك واقع ما جرى في ميدان القتال ، ابتداء من افتتاحية العبور العظيمة ، وحتى معارك الجيش الثالث المستبسلة ، في وقت ظن فيه الاسرائيليون أنهم أحكموا من حول هذا الجيش حلقات الحصار ، يكفيني أن يقرأ أحد مذكرات القادة الاسرائيليين من « جولدامائير » الى « ديان » ومذكرات الساسة الأمريكيين الذين ساندوا اسرائيل ، وأهم هذه المذكرات في رأيي هي « مذكرات كيسنجر » ، والجزء الثاني منها بالذات ، الذي صدر بعنوان « **سنوات القلاقل** » .

● **واذن فان الخلاف بين ما ذهب اليه « حافظ اسماعيل » في مقاله ، وبينك ، أصبح محصوراً فقط في تقييم مستوى الادارة السياسية لحرب أكتوبر ؟**

ـ تلك قضية أخرى غير قضية الانجاز العسكري ومستوى آخر غير مستواه وفيها ، فانني أعترف باختلافي أساساً ـ وبطريقة قاطعة ـ مع ما قاله السيد « **حافظ اسماعيل** » . واعترف لك ، انني دهشت من عبارتين قالهما السيد « **حافظ اسماعيل** » في الصفحة التاسعة من عدد « **المصور** » الأخير . وفي العمود الثالث على وجه التحديد .

العبارة الأولى يقول فيها « **حافظ اسماعيل** » بالحرف الواحد ، ما يلي :

« وبالرغم من الانجاز العسكري المصري المحقق ، فلم يكن الدكتور كيسنجر حتى ١٠ اكتوبر على استعداد لمناقشة رسالتي له ، التي تضمنت خمس نقاط في اطار مقترحاتنا لتحقيق السلام . . **أهمها** :

ـ وقف اطلاق النار وانسحاب اسرائيل الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ، خلال فترة محددة تحت اشراف الأمم المتحدة .

ـ حرية الملاحة في مضايق تيران .
ـ انهاء حالة الحرب مع اتمام الانسحاب الاسرائيلي .
ـ حق تقرير المصير لسكان قطاع غزة . .

ـ عقد مؤتمر سلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

والفقرة الثانية تجيء بعدها بعدة سطور ، وفيها يقول السيد « حافظ اسماعيل » : « وابتداء من ١٥ أكتوبر ـ ومع عدم نجاح « معركة تطوير الهجوم » وبداية الهجوم الاسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية ، والذي انتهى بعبور القوات الاسرائيلية لقناة السويس ـ توقفت المناقشة حول تسوية سياسية ، واقتصرت الجهود على تحقيق وقف اطلاق النار على الخطوط التي بلغتها القوات المصرية والاسرائيلية .

● ما الذي « أدهشك » تحديداً في هاتين العبارتين ؟!

قال محمد حسنين هيكل :

ـ ما هو مؤدى هاتين العبارتين ؟ . معناهما ببساطة سواء كان هذا ما قصده السيد حافظ اسماعيل أو لم يقصده ، أن فشل معركة « تطوير الهجوم » يوم ١٤ أكتوبر ، كان هو السبب الرئيسي الذي غير أهداف المعركة ، بدأت المعركة بطلب تسوية سلمية شاملة ، ثم انتهت الى مجرد طلب بوقف اطلاق النار . ويؤسفني أن أقول ، ومع كل احترامي وتقديري ، أن ذلك ظلم بيِّن للسلاح وللرجال وللدماء .

وفضلاً عن ذلك فان قبول ما قاله السيد « حافظ اسماعيل » يطرح تساؤلاً خطيراً لا بد له أن يجيب عليه هو بنفسه : اذا كانت النتيجة التي توقفت عندها المعارك في ٢٢ أكتوبر كانت قصارى ما يمكن تحقيقه في ميدان القتال ، فهل لي أن أسأله محدداً :

ـ وأنت مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية ، هل نصحته أو وافقت على مخاطر قتال ليست له من نتيجة الا طلب وقف اطلاق النار ؟!

قلت للأستاذ هيكل :

● هل لديك معلومات تفيد أنه لم يفعل ؟!

قال بابتسامة :

ـ أنا أوجه اليه السؤال عن طريقك ، فلا تعيده لي ، ومع ذلك فأنا أمام

رجل أقدره وأحترم تاريخه ، وأظنه يعلم أنه كان لي دور في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي للرئيس « السادات » وكنت قد لاحظت أن السيد « أشرف مروان » الذي كان يدير مكتب السادات ، قد أصبح مشغولاً بالهيئة العربية للتصنيع ولذلك اقترحت عليه أن يستعين بحافظ اسماعيل ، فهو صاحب تاريخ وخبرة كرئيس سابق لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، ورئيس سابق للمخابرات ، وسفير سابق ، وقد قبل السادات ترشيحي ، لكني لا أدري مدى علم السيد « حافظ اسماعيل » بكثير مما كان يجري ، وأذكر أنه عندما قرر « السادات » أن يقبل وقف اطلاق النار ، اعترض « حافظ اسماعيل » ، لكن الرئيس كان ثائراً بدرجة جعلته يرفض الاعتراض بعصبية .

● حسناً . . نعود الى الفقرتين اللتين أثارتا انتباهك . . لماذا ترى انهما يظلمان الرجال والسلاح ظلماً بيناً ؟!

بهدوء قال « محمد حسنين هيكل » :

ـ لكي تستبين الحقيقة ، فوق اجتهادات الرأي ، والاستنتاجات ، فلا بد أن نعيد بناء الوقائع ، لأني أخشى أن ما رواه السيد « حافظ اسماعيل » لم يكن كاملاً ، أن السيد « حافظ اسماعيل » تحدث عن رسالته الى كيسنجر ، أو لنكن صرحاء عن رسالة من الرئيس السادات الى « كيسنجر » ، عن طريق الاتصال السري الذي اتفق هو ـ « حافظ اسماعيل »مع كيسنجر ، على اقامته أثناء زيارته لواشنطن في مطلع عام ١٩٧٣ ، ومحادثاته في ذلك الوقت مع « كيسنجر » ، وهي زيارة ومحادثات يمكن أن يقال فيها الكثير ، وإن لم يكن هذا وقته الآن ، لكن السيد « حافظ اسماعيل » أورد فقرة من الرسالة ، وليس الرسالة كلها ، فقد أورد منها ، ما رآه من وجهة نظره مهماً ، ولكن الملفت للنظر ، أن كيسنجر في مذكراته أورد من هذه الرسالة ذاتها ، فقرة أخرى ، لم يشر اليها « حافظ اسماعيل » وكانت هي الفقرة « المفتاح » في الرسالة كلها ، بل لعلي أقول ، أنها كانت « الفقرة الكارثة » في الادارة السياسية للحرب » .

● من هو أولاً المسؤول عن محتوى الرسالة ؟ . . وهل كانت موجهة لكيسنجر ، أم لطرف آخر ؟!

ـ أعتقد أن « حافظ اسماعيل » يحمل نفسه أكثر مما يطيق ، حين يقول أنه هو الذي أرسلها لكيسنجر ، والأرجح أنها أمليت عليه ، وهي في الحقيقة ، رسالة من « السادات » الى « كيسنجر » وإذا كان بيننا من يتصور أن رسالة في هذا الوقت يمكن أن تذهب من مصر الى يد « كيسنجر » في واشنطن ثم لا يعرف بها الاسرائيليون فهو واهم !

●ماذا قال أنور السادات للاسرائيليين في هذه « الفقرة الكارثة » التي لم يوردها حافظ اسماعيل في مقاله ؟

قال « محمد حسنين هيكل » :

ـ قال لهم ـ وأنا أقرأ لك هذا من مذكرات كيسنجر (ص ٤٨٢ من الجزء الثاني) ـ بالحرف الواحد .

« وأننا ـ أي مصر ـ لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » .

سكت هيكل لحظة قبل أن يضيف :

ـ في كل رسالة سياسية أو حتى غير سياسية ، هناك عناصر متعددة . هناك العبارات الانشائية والأماني والمبادىء العامة ، التي يعبر بها طرف عما يريد ، وهو حر يقول ما يشاء ، ثم عبارات أخرى تسمى العبارات « العملية » أو « الاجرائية » ، التي تتضمن فعلاً أو ارتباطاً أو تعهداً أو التزاماً أو قيداً تقبله أو تتعهد به ، وهي الفقرات التي يرسم بها أحد الطرفين خط سلوكه العملي والفعلي ويقطع على نفسه تعهدات يلتزم ويتقيد بها ، والفقرة التي حرص « كيسنجر » على ذكرها ، هي الفقرة « العملية » في هذه الرسالة ، في حين اقتطف « حافظ اسماعيل » في مقاله منها أجزاء أخرى ، ليدلل بها على ما انتهى اليه ، من أن الفشل في تطوير الهجوم والهجوم الاسرائيلي المضاد (الثغرة) ، هو السبب في تقلص الأهداف السياسية لحرب أكتوبر من التوصل الى تسوية سلمية شاملة الى مجرد البحث عن وسيلة لوقف اطلاق النار ، ولكي يكون الحوار موضوعياً ، فهذا هو النص الكامل للرسالة ، تعالى نقرأها معاً ، قبل أن أعلق أو تعلق عليها . .

قال « محمد حسنين هيكل » ذلك وهو يتناول من ملف أمامه ـ صورة من الرسالة . . سألته :

● هل أستطيع أن أسألك من أين حصلت على هذه الرسالة ؟

ـ أشك كثيراً أن هذه الرسالة ، وغيرها من الرسائل ، موجودة في الملفات الرسمية للحكومة المصرية ، فالذي أعلمه أن الرئيس « السادات » ، بعد مظاهرات الطعام التي جرت في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، أحس بأن الشعب تنكر لما كان يعتبره فضلاً منه عليه ، وبدا يخط طريقاً آخر ، وهكذا بدأت مراسم « حرق الأوراق » ، فقام بحرق كثير من الوثائق الرسمية ، التي كان حريصاً على ألا تقع في المستقبل في يد « ناكري فضله » ، وهكذا أحرقت في الغالب تلك الرسالة وغيرها ، وفي الحقيقة فأنا حين أضع نفسي في مكان الرئيس « حسني مبارك » أشعر بتعاطف شديد معه ، لأن جزءاً كبيراً من الحقيقة قد أحرق » . . !

وقد حصلت عليها بفضل قانون حرية المعلومات الأمريكي ، وهو قانون يبيح لكل باحث ، لأغراض البحث العلمي ، أن يحصل على نص أي وثيقة من ملفات الجهات المعنية بواشنطن ، متى كانت لا تتعلق بوقائع حالية أو مستقبلية تؤثر على الأمن القومي الأمريكي ، وقد اضطررت للجوء الى صحفي أمريكي صديق ورجوته أن يستعمل الحق الذي يكفله له القانون ، للحصول على الرسالة بعد أن أذيعت أجزاء منها فعلاً وبهذا حصلت عليها ، وكانت قد سلمت الى « يوجين ترون » ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شعبة رعاية المصالح الأمريكية بالسفارة الأسبانية التي كانت ترعى مصالح أمريكا في مصر آنذاك . .

● . . والآن ما هو النص الكامل للرسالة ؟!

تناول « محمد حسنين هيكل » نص الرسالة من أمامه ، قال :

ـ هذا هو نصها الحرفي :

« عزيزي الدكتور هنري كيسنجر

(أ) لقد أبلغنا الدكتور الزيات (وزير الخارجية المصرية آنذاك ، وكان وقتها في واشنطن وقابل كيسنجر قبل المعارك وفور نشوب المعارك) بما تم بينكما من محادثات ومناقشات خلال الأيام القليلة الماضية .

(ب) ووفقاً لروح الصراحة التي كانت تسود اجتماعاتنا (حافظ اسماعيل هنا يشير الى لقاءاته السابقة بكيسنجر) فاني أود أن أبدي ملاحظات قلائل بصدد النقاط التي أثيرت خلال مباحثاتكم (أي مباحثات كيسنجر مع الزيات) .

١ ـ ان الاشتباكات التي تحدث حالياً في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة لدى جميع أولئك الذين تتبعوا الاستفزازات الاسرائيلية المستمرة ، ليس على الخطوط السورية أو اللبنانية فحسب ، بل أيضاً على الجبهة المصرية ، وكثيراً ما لفتنا النظر الى مثل هذه الاستفزازات التي لم تتوقف قط رغم الادانة الدولية .

٢ ـ وعلى ذلك فقد كان على مصر أن تتخذ قراراً بمواجهة أي استفزازات اسرائيلية جديدة بالحزم ، وبالتالي أن تتخذ الاحتياطات الضرورية ، لكي تواجه أي تصرف اسرائيلي من قبيل ذلك الذي جرى فوق سوريا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٣ .

٣ ـ المصادمات التي حدثت على جبهة القتال كنتيجة للاستفزازات الاسرائيلية ، كان المقصود منها من جانبنا أن نظهر لاسرائيل أنه لم يكن يساورنا الخوف ، أو أنه لا حول لنا ولا قوة (لاحظ أن هذه عبارات « أنور السادات » التي كان يكرر أن الحرب نشبت ، لكي لا يتصور الاسرائيليون اننا جثة هامدة) وأننا نرفض الاستسلام لشروط تخطيط عدواني يهدف الى احتجاز أرضنا كرهينة للمساومة .

٤ ـ وكنتيجة للإشتباكات ، فإن موقفاً جديداً قد نشأ في المنطقة ، ولقد كان طبيعياً توقع تطورات جديدة في خلال الأيام القلائل القادمة ، فاننا نود توضيح اطار موقفنا .

٥ ـ انِ هدفنا الأساسي لا يزال ـ كما كان دائماً ـ تحقيق سلام في الشرق الأوسط وليس تحقيق تسويات جزئية .

٦ ـ اننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة .

(جـ) وإذ أحسب أنكم تلقيتم من مستر « روكفلر » رد رئيسنا على رسالتكم (هذه اشارة الى اجتماع تم بين السادات وروكفلر أنا أظن أن حافظ اسماعيل لم يعلم عنه شيئاً ، وهذا يؤكد أن الرسالة أمليت على حافظ اسماعيل ، وتضمنت بعض ما لم يكن السادات قد أحاطه به) ذلك الرد الذي أعيد فيه تأكيد موقفنا ، كما توضح منذ أول اتصال بيننا ، أرجو أن تسمحوا لي أن أوضحه بجلاء مرة أخرى .

١ ـ أن على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة .

٢ ـ وعندئذ ستكون على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة ، وعلى أي شكل مقبول ، سواء كان ذلك تحت اشراف السكرتير العام ، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى مماثلة .

٣ ـ اننا نوافق على حرية الملاحة في مضايق تيران ونقبل كضمان تواجدا دولياً لفترة محدودة .

(د) وأني لاستشعر الثقة من أنكم سوف تقدرون أن هذه العودة لشرح موقفنا مبعثها رغبة حقيقية مخلصة في تحقيق السلام ، وليست منبعثة عن استعداد لبدء سلسلة من التنازلات ، والحق أننا نذكر أن المستر « روجرز » قد أضر بفرص السلام ، حين أخطأ تفسير مبادرتنا للسلام في فبراير ١٩٧١، بطريقة انحرفت بتلك المبادرة عن طريقها وهدفها الحقيقي .

وتفضلوا بقبول أطيب تحياتي .

« حافظ اسماعيل »

ناولني « محمد حسنين هيكل » الرسالة ، وبعد أن قرأتها ، قال :

ـ اذا بدأنا تحليل مضمون هذه الرسالة ، فسوف نلاحظ أن الجزء الأول

منها ، هو كما ترى سرد لمواقف قديمة ، ثم تعبير عن أماني وتصورات الحل ، ولكن الفقرة الوحيدة « العملية » فيها ، التي تتضمن في ذاتها ، قوة فعل ، والتي هي كانت بمثابة تعهد أعطى من طرف واحد ، من الفقرة ٦ من البند ب ، وهي الفقرة التي يقول فيها السادات على لسان حافظ اسماعيل اننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة . .

● هناك نقطة مهمة هنا يا أستاذ هيكل : ما هو تاريخ هذه الرسالة ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ هذه الرسالة سلمت قبل ظهر يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ أي أنه بعد مرور أقل من عشرين ساعة على بدء حرب اكتوبر ، كان السادات يرسل للاسرائيليين ، عبر الأمريكيين ليقول لهم أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة (!!) لحظتها كانت القوات المصرية قد عبرت قناة السويس بخمس فرق وكان العالم مذهولاً بما حدث ، وفي ذلك الوقت كانت الدبابات السورية تتقدم في اتجاه الجليل ، ولم تكن اسرائيل قد نجحت بعد في صد حتى الهجوم السوري ، ثم ان القيادة الاسرائيلية الجنوبية ، التي كانت مكلفة بصد أي هجوم تقوم به مصر ، كانت في حالة صدمة رهيبة ساعتها ، وذلك ما اعترف به قائدها الجنرال « جونين » أمام « لجنة اجرانات » الاسرائيلية . وكان من التعبيرات الملفتة للنظر التي قالها الجنرال « جونين » أمام اللجنة « ان المصريين ضبطونا ونحن في الحمام وبنطلوناتنا مدلاة » وبعد ساعات من هذا الوقت الذي استلم فيه « كيسنجر » رسالة من « السادات » يقول له فيها أن مصر لن تعمق مدى الإشتباكات أو توسع مدى المواجهة ، كان الجنرال « ديان » ـ وزير الدفاع ـ كما يقول « كيسنجر » ذاته في مذكراته ـ قد ذهب الى مجلس الوزراء الاسرائيلي ، ليقول أن الوضع على الجبهة المصرية سيء للغاية ، ويوصي باصدار قرار بالانسحاب الاسرائيلي الشامل من كل سيناء !

●أستاذ هيكل . . ما هو موقع الفقرة الكارثة ، من هذا المناخ الذي تذكره ، وما هو تأثيرها عليه ؟!

ـ إن من القواعد المعروفة في علوم الإستراتيجية ، أن أي عدو يهمه أن يعرف عن الطرف الذي يواجهه في الحرب أربعة أشياء أساسية : موعد الهجوم (وفي هذا الصدد حققت القوات المسلحة المصرية مفاجأة على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي) ثم حجم القوات (وكان أمام الاسرائيليين يومها خمس فرق انتقلت بمعجزة من ضفة القتال الغربية الى الضفة الأخرى بسلاحها ودباباتها ومدفعيتها) ويبقى بعد ذلك عنصران مهمان جداً من عناصر المعركة ، يجمع عليها كل أساتذة علوم الحرب في العالم من « كلاوزفيتز» الى « ليدل هارت » هما : نوايا العدو . . وأهداف الهجوم ، وهنا تأتي خطورة الفقرة الكارثة . . فكيف تجيء أنت وفي الساعات الأولى من الهجوم ، وتتبرع من تلقاء نفسك وتقول لعدوك وبكل بساطة واستسهال : أنا لن أتقدم بعد هذا . . كأنك تقول له أهدافك ، وتبلغه بنواياك وتكشف له خطتك اذن فقد أعطيت للعدو كل ما كان يلزمه ، بل وأفسدت المفاجأة التي حققتها ، وهذا سلوك لا يخالف منطق الادارة السلمية للحرب أو مبادىء السياسة فقط ، بل هو سلوك يتناقض مع المعلومات الأولية المكتوبة في كتب التدريس العادية في أي كلية لأركان الحرب .

قلت للأستاذ هيكل :

●من الناحية العملية المحضة . . كيف استفاد الأمريكيون والاسرائيليون بالتالي من ابلاغهم بهذه « الفقرة الكارثة » في ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

قال « محمد حسنين هيكل » :

ـ لقد اعتبر « كيسنجر » ـ كما قال في مذكراته ـ ان الجديد في تلك الرسالة هو تلك الفقرة المشؤومة . . فماذا رتب عليها ؟ لقد وضع كل خطته لمواجهة انتصار أكتوبر ، بعد أن عرف نوايا السادات وأهدافه ، وفي مذكرات كيسنجر (الجزء الثاني ص ٤٨٢ ـ ٥٥٠) عرض واسع ، وطبقاً لما قاله (ص٤٨٣) فانه دعا لجنة الأمن القومي الأمريكي لاجتماع عاجل ، عقد في اليوم نفسه ، وبعد ساعات من تلقيه الرسالة ، ويورد كيسنجر في مذكراته من محضر لجنة الأمن القومي ، حواراً دار فيه ما يأتي بالنص : كيسنجر (موجهاً الحديث لأعضاء

اللجنة) : كيف تستطيعون تفسير موقف العرب الآن ، كيف تفسرون زهوهم الظاهر ؟ ولماذا لا يسارعون بطلب وقف اطلاق النار (لأن كسينجر كان يتصور أن الجيش المصري سيضرب أثناء العبور ، طبقاً للمعلومات التي كانت لدى المخابرات الأمريكية آنذاك) ؟

شلزنجر (وزير الدفاع) : أخذتهم عواطفهم .

كولبي (مدير المخابرات)أن السوريين يتصورون أنهم يؤدون آداء حسناً ، وهم لا ينظرون الى المدى البعيد ، قد تكون عملية مصر هي عبور القناة . . فقط (من الواضح أن كولبي كان يعلم فحوى الرسالة) .

كيسنجر : ولكن لماذا لا يحاولون تدعيم مكاسبهم . . ان كل سفير أجنبي رأى السادات اليوم قيل له أن مصر لا تريد وقف اطلاق النار قبل أن تصل الى الحدود الاسرائيلية .

شلزنجر : هل تتصور أنت أن هذا الكلام منطقي ؟ هل تتصورون أنهم يملكون هذا المنطق الطبيعي للأمور ؟

راش (مساعد وزير خارجية كيسنجر) : أنه من الصعب علي أن أتصور أن السادات سيكتفي الآن بعبور قناة السويس ثم يقف هناك .

كيسنجر : ان رأيي أنه سوف يبقى هناك ، انني أعرف أنه لن يتقدم أكثر من ذلك » !!

ثم بدأ « كيسنجر » بطرح خطته فقال ان هدف أمريكا الأول ، هو كسب الوقت حتى تعطي لاسرائيل الفرصة لتغيير الوضع العسكري الذي فوجئت به ، وفوجيء به العالم ، ثم أن تعطى اسرائيل الفرصة بكل الوسائل لكي تركز على جبهة عربية واحدة ، وقال أن الخطة لا بد أن تتضمن العمل على إبعاد السوفييت عن المعركة ، وكذلك إبعاد السعودية والأردن عن التدخل فيها . . ثم أتخذ كيسنجر تنفيذاً لخطته قرار بارسال أسلحة لاسرائيل ، وقد بدأ ارسال هذه الأسلحة هذا قبل أن يبدأ الجسر الجوي الذي حمل الأسلحة العمل فيها بعد اذ

تم تحميل سبع طائرات اسرائيلية بالسلاح واستدعى كيسنجر السفير الاسرائيلي ليطلعه على مداولات مجلس الأمن القومي ، يلومه على الخيبة الاسرائيلية ، ثم يسأله متى يكونون مستعدين لاعادة موازين المعركة . . ثم يكتشف أن السفير الاسرائيلي ليست لديه معلومات كافية عن الوضع العسكري فيتصل باسرائيل بكل الوسائل ، ثم إذا به يذهل لأن اسرائيل فوجئت بأكثر مما كان يتصور ، ويذهل أكثر حين يعلم بحجم الخسائر الاسرائيلية ، ويقرر ألا يفشي حجم هذه الخسائر الاسرائيلية حتى لأركان البيت الأبيض ووزارة الدفاع ، لكي لا تتأثر المعنويات ثم . .

● كيف استند كيسنجر الى هذه الرسالة ، ليخطط لكسب الوقت ، حتى يمكن اسرائيل من مواجهة مصر ؟

قال « محمد حسنين هيكل » : :

ـ كان هدف « كيسنجر » كما اعترف في مذكراته : هو كسب الوقت ليمكن الاسرائيليين من هدفهم ، بعد أن تأكد أن مصر لن تطور الهجوم أو تعمق الاشتباكات ، وهكذا قرر أن يشاغل المصريين ، وأن يثير شهيتهم ليلهيهم عما كان يدبره ، وليست تلك كلماتي أو أوصافي وإنما هي ألفاظه هو بالحرف الواحد فيقول (في ص ٤٨٧ و ٤٨٨ من مذكراته) : بالنص « أردت أن استثير شهية المصريين ، وأن أسيل لعابهم في امكانية حدوث انسحاب اسرائيلي دون أن ألزم نفسي بقبول أي شيء من طلباتهم » فإذا به يبعث لحافظ اسماعيل برسالة ، أورد جزءاً منها في مذكراته . وهي رسالة تدعو أيضاً للعجب ، وهي رسالة أرسلت في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وهذا هو نصها الكامل :

« عزيزي السيد اسماعيل

« اني شاكر جداً لكونكم ، وفي وسط مشغولياتكم الكبيرة الراهنة ، ـ تجتزئون وقتاً لكي تتشاطروا معي تفكيركم فيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط ، وأنه حتى فيما قبل نشوب العمليات الحربية الحالية ، قد سبق لي أن أخطرت وزير الخارجية الزيات بأنني على استعداد لأن استطلع بصفة جدية

ومكثفة وبصفة خاصة مع مصر ، ما قد تكون الولايات المتحدة قادرة على القيام بـه ، لمساعدة الأطراف على تحقيق سلام في الشرق الأوسط ، ولا يـزال هـذا العرض قائماً .

ومن الظاهر أن مجهوداً كهذا يمكن أن يصيب النجاح على أكمـل وجه في أهدأ جو ممكن ، ولهذا السبب فان الولايات المتحـدة حاولت الـوصول الى وقف للقتال ، دون أن تتخذ في الوقت نفسه موقفاً يحتمـل أن يؤدي إلى مواجهـة مع الجانب المصري وفيما يتعلق بالنقاط المدرجة في مذكرتكم المؤرخة في ٧ أكتوبر ، هناك نقطتان :

النقـطة الأولى : انـه من الـواضـح لـدى الجـانب الأمـريكي ، مـا إذا كانت ، بوجـوب انسحاب اسـرائيلي من جميـع الأراضي المحتلة يجب تنفيذها قبل امكان عقد مؤتمر أم أن المتوقع هو الموافقة من حيث المبدأ على الشرط .

والنقطة الثانية : هي أن الجانب الأمـريكي قد تلقى الـرسالـة التاليـة من سفيره في طهران :

أن « هويدا » (رئيس الوزراء) قد استدعاني بنـاء على تعليمـات الشاه ، في الساعة ١٤،١٥ بالتوقيت المحلي لكي يتلو علي برقية من « الرئيس السادات » للشاه ، مبلغة اليـه عن طريق السفير الايراني في القـاهرة (خسـرو خسرواني) الذي قابل « السادات » في أوائل بعد ظهـر يوم ٧ أكتـوبر بـالتوقيت المصـري ، وباختصار فان البرقية تتضمن وصفاً يتسم بالتفاؤ ل للموقف العسكري المصـري على الضفة الشرقية لقناة السويس ، وللبطولة المصرية في عبـور القناة ، وانشـاء رأس جسـر هناك ، ثم تـطلب البرقيـة من الشاه ابـلاغ الرئيس نيكسـون ، بأن مصـر حتى الآن ، كانت من أجـل تفادي القتـال على استعـداد لقبـول السـلام بشروط معينة ، ومع ذلك فانها مضطرة الآن للقتال واحتمال الخسـائر ، وهي لا تـزال تريـد سـلامـاً دائمـاً في المنـطقـة ، ويـود « السـادات» أن يعـرف الـرئيس « نيكسـون » ، أنه إذا كـانت اسـرائيـل سـوف تجلو عن جميـع الأراضي ، التي احتلت منـذ ٥ يونيـو ١٩٦٧ فان مصـر سـوف تكـون عـلى استعـداد للتفـاوض

بالخلاص لوضع هـذه الأراضي تحت رقابـة الأمم المتحدة أو تحت رقـابة الـدول الأربع الكبرى أو تحت رقـابـة دوليـة أخرى يتفق عليهـا ، أما فيـما يتعلق بشرم الشيخ فان مصر على استعداد لقبول رقابة دولية لحريـة الملاحـة ، عـبر خليـج العقبة بعد الانسحـاب الاسرائيـلي ، ويود السـادات قيام الشـاه بشرح مـا سبق للرئيس نيكسون من أجل ايقاف الخسائر بأسرع ما يمكن .

وتوقف « محمد حسنين هيكل » لحظة ، ثم أكمل :

ـ وبعـد أن اقتبس « كيسنجر » هـذه الرسـالة ، وضمنهـا رسالتـه لحـافظ اسماعيل ، واصل وزير الخارجية الأمريكي الحديث قائلاً :

ـ ان الجـانب الأمريكي يكـون شاكـراً جـداً لايضـاح الموقف فيـما يتعلق بالانسحاب وللاختلافات بين مواقف الجانب المصري التي تضمنتها مـذكرتكم ، وبين ما أبلغ لسفيرنا في طهران ، وأن يوضح بصفة خاصة ما اذا كان سفيرنا في طهـران قد نقـل على وجـه الدقـة موقف الـرئيس السـادات بصـدد الجـلاء عن الأراضي ووضعهـا تحت رقابـة دولية ، وأني لأود أن أكـرر القـول أن الـولايـات المتحدة سوف تفعل كل شيء ممكن لمساعدة الأطراف المتنازعة على الـوصول الى ايقاف القتال ، كما أن الولايات المتحدة ، وأنا شخصياً ، سـوف نساهم بنشـاط في معـاونة الأطـراف الى الوصـول لحل عـادل للمشاكـل التي أحاطت بـالشـرق الأوسط على هذا المدى الطويل . .

تحياتي الشخصية الحارة

« كيسنجر »

بعـد لحظة صمت كنت خـلالها أحـاول أن أستـوعب مـا سمعت ، قلت لمحمد حسنين هيكل :

● معنى هذا أن السادات ، بما قاله لسفير ايران في مصر ، قد سحب كل النقاط المبدئية التي وردت في رسالة حافظ اسماعيل . .

ـ لس هذا فقط بل ودخلنا في متاهات ، ويقول « كيسنجر » في مذكراته ، أن رسالته كانت تتضمن طلبين وايضاحاً ، فأما الطلبان فهما متاهتان ، فكيسنجر

قاد السادات الى نقاش أشبه بالبحث عن أيهما سبق الآخر : البيضة أم الفرخة ! هل يكون الانسحاب قبل عقد المؤتمر أم أثناء انعقاده ؟ وهدفه هو كسب الوقت ليمكن اسرائيل من تغيير الموقف العسكري لصالحهاثم أدخل السادات ـ بما قاله للسفير الايراني ، حول موضوع من الذي يشرف على الأراضي التي يتم عنها الانسحاب ـ نفسه في متاهة أخرى ، وهكذا تصيده « كيسنجر » ، وجره الى مناقشات عقيمة ، ومعجزة العبور قد تمت ، والوقت الثمين يضيع : خمسة أيام كاملة كان خلالها الجيش قد عبر وانتظر .

● .... ؟

ـ أنا لا يعنيني هنا الرئيس « السادات » ، أنا أتكلم عن قضية أساسية تهم مصر ، وتهم طاقتها الحقيقية ، وقد يدهشك انني تحرجت في « خريف الغضب » فلم أذكر كل هذا ، ولم أمسه بتفاصيل ، أما وقد أثير ، فقد أصبح من حق شعب مصر أن يعرف من الذي بدد جهده الحقيقي وكيف أهدرت تضحيات أبنائه ، وفي اعتقادي أن الجهد العسكري الذي بذلناه ، كان يمكن أن يوصلنا الى ما قاله كيسنجر للاسرائيليين ، حين أبدى دهشته لأن السادات كان قادراً أن يسترد كل الأرض المصرية التي احتلت في ١٩٦٧ وهو ما نشرتموه في حديثي السابق مع « الأهالي » ، ان الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، على النحو الذي تكشفه هذه الرسائل ، قادتنا الى ما قاله حافظ اسماعيل ، بدأنا بالبحث عن تسوية سلمية شاملة عن طريق الحرب وانتهينا بمجرد البحث عن وقف لاطلاق النار ، الذي كان المقدمة لفك الارتباط الأول ثم فك الارتباط الثاني ، وفي النهاية الى كامب ديفيد !

والخلل الأول كان هنا في الادارة السياسية للحرب !

● ألم يكن هناك ممن كانوا حول السادات آنذاك ، من تنبه لهذا الوقت الثمين الذي ضاع بين عبور القنال ، وبين التفكير في تطوير الهجوم في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ في هذه النقطة أنا شاهد ، كان هناك من تنبهوا الى أن هناك وقتاً يضيع

بقسوة وفظاعة ، وكان هناك من أقلقهم ذلك من القيادة العسكرية المصرية ، وخصوصاً من الشبان ، وضباط أركان الحرب ، وأحس الرئيس « السادات » بقلقهم ، ليس هذا فقط ، بل أحس به مكتب الاتصال العسكري ، الذي كان موجوداً في قصر الطاهرة ، حيث كان يقيم السادات ، وكنت أعجب مما أراه ومما يحدث .

ولأنني رأيت ذلك ، فان الذين يسألون : لماذا امتنعت عن التعاون مع الرئيس السادات . رغم كل ما حاول استرضائي به ، بعد تركي للأهرام ، تتجاهلون أن القضية لم تكن مناصب ، لقد رأيت التواطؤ بعيني رأسي ، شهدت أثمن الأزمنة المصرية وهي تتبدد هباء في طعم ابتلعه السادات ، أو سعى لابتلاعه ، مر يوم ٦ أكتوبر بانجازه العظيم ، ثم مرت أيام ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر ، ولا شيء يحدث على جبهة القتال ، والاسرائيليون يستعدون للهجوم المضاد ويسألون لماذا رفضت أن تعاون أحسست أنني لو فعلت بعد ما رأيت فمعنى هذا أنني أحمل ضميري ما لا يرضاه .

لقد أحس الشباب الذين كانوا يعملون في مكتب الاتصال العسكري بين الرئيس السادات وبين القوات المسلحة ، بذلك القلق المتفجر في صفوف القيادة العسكرية ، وأيقظوا السادات وأبلغوه ، فلم يفعل شيئاً ، بل ان السيدة « جيهان السادات » ، شعرت بما يجري ، وكتبت ورقة للمشير أحمد اسماعيل ، تستحلفه بالله أن يولي من يصلح من رجال الجيش !

● **أظن أن الاتحاد السوفيتي أيضاً شعر بالقلق لضياع الوقت ، على النحو الذي رويته في كتابك عن « حرب رمضان » ؟!**

قال محمد حسنين هيكل وهو يتناول نسخة من كتابه « حرب رمضان » . .

ـ نعم ، وقد نشرت هذا في حياة السادات ، ولم يرد على أحد عليه أو على غيره الا بالشتائم التي تعرفها ، لأن أحداً لم يكن يعرف شيئاً أو يملك حقيقة ليواجه بها ما أقول أمام السادات فقد اتهمني بتزوير التاريخ . ولعلك تذكر الحملة التي شنها ضد كتاب « الطريق الى رمضان » وكان سببها الرئيسي ، هو

أن الكتاب ألح الى الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، بما أغضبه ، لأنه كان حقيقة ما حدث وقد حدثت الواقعة التي تشير اليها مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وكان السفير السوفيتي قد قابل الرئيس السادات يومها في قصر الطاهرة ، وعندما خرج من لديه ، انتحى بي جانباً وطلب أن يراني في الليلة نفسها ، لأن هناك ما يود أن يقوله لي ، وأضاف : ان الرئيس يبدو في حالة لا تسمح بمناقشته في بعض المسائل ، وقد أخطرت السادات باقتراح « فينوجرادوف » عقد لقاء بيننا ، واستأذنته في لقاء السفير ، وطلب مني أن أتصل به بعد انتهاء المقابلة التي تمت في العاشرة من مساء الاثنين ٨ أكتوبر ، وقال لي السفير وأنا أقرأ لك ما قلته بالنص في كتاب « الطريق الى رمضان » ، ونشر في حياة السادات ، أن « بريجنيف » والمارشال « جريتشكو » اتصلا به تليفونياً وانهما كليهما ، يعتقدان أن اسرائيل تشدد الضغط على الجبهة الشمالية وبعدها تركز كل قواتها ضد مصر ، وقال : لقد كنت طوال الوقت في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين ، وأقول لك الحق أنهم غير مرتاحين الى النحو الذي يتطور اليه الموقف ، ولست أدري السر في عدم تقدم قواتكم ، لماذا لم تدعموا مكاسبكم وتبدأوا الاندفاع الى الممرات أليس هذا الأمر المنطقي الذي يجب على جيشكم أن يفعله ، ثم قال : ان الوقت ضيق جداً أمام العرب للحصول على نتائج فالزمن المحدد للقتال محدود . وقد أخذني « فينوجرادوف » في هذا اليوم الى غرفة الخرائط بالسفارة ، وأطلعني اثنان من الخبراء العسكريين السوفييت ، على أوضاع القوات المصرية على جبهة القتال وقالوا ان وجود القوات بهذه الطريقة خطر جداً وأنه لا بد من كسر الجمود العسكري والتقدم الى المضايق ، الجيش اذا حرر المضايق ، تكون القضية قد انتهت ، وقالا : ان مصر حصلت على نصر ، ولا بد من تدعيم هذا النصر ، وقالا : ان كثافة الحشد العسكري على الضفة الشرقية مع بقاء حالة الجمود يعرضه لخطر شديد ، وأكد لي « فينوجرادوف » ان معلومات السوفييت العسكرية تؤكد أن الطريق الى الممرات خال وليس هناك عقبات .

وخرجت من بيت السفير السوفيتي وهو قريب من بيتي ، واتصلت بالرئيس « السادات » ، فعلمت أنه خرج مع ابنته الكبرى وخطيبها ، وذهبوا

الى حي الحسين لكي يتحسسوا مشاعر الناس تجاه الحرب .. وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل حين عاد الرئيس فاتصل بي تليفونياً ، ورويت له ما قاله لي فينوجرادوف فأحالني الى « المشير أحمد اسماعيل » ورويت له ما حدث ، لكن القضية كانت قضية قرار سياسي يملكه السادات وليس « أحمد اسماعيل » !

ما فات على الجميع الذين كانوا يضغطون لكسر الجمود ، أن المسألة لم تكن مسألة شلل سياسي ولكنها كانت مسألة تعهدات تتضمنها العبارة المشؤومة « أننا لا ننوي تعميق المواجهة أو توسيع مدى الاشتباكات » .

● هل كان قرار توسيع مدى الاشتباكات أو تعميق المواجهة ، من سلطة السادات ، أم من سلطة غيره ؟

ـ انني أعرف أنه كان هناك مجموعة عسكرية كلفت بمهمة متابعة المعارك واقتراح بدائل قد تغيب عن بال القيادات المنهمكة في توجيه تفاصيل المعركة ، وابتداء من مساء ٧ أكتوبر كانت هذه المجموعة العسكرية تبعث بتوصية متكررة للقائد العام مؤداها أن اللحظة قد حانت الآن لاطلاق المدرعات في اتجاه المضايق وما حولها .

لكن القرار لم يكن في يد القائد العام وانما في يد القائد الأعلى .

وعلى أي حال فهناك في هذا الصدد عدة قضايا : الممكن وغير الممكن والمستحيل .

هل كان ممكناً أن نصل الى المضايق ؟ هناك غيري أقدر على الاجابة . هل كان ذلك من غير الممكن ؟ نفس الشيء ؟

لكن المستحيل تماماً هو أن يتبرع رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ـ وقواته تخوض معارك منتصرة ورائعة ـ بأن يعطي لعدوه أهم أسرار حربه تطوعاً على هذا النحو : نواياه وهدفه ، ثم يعطيه الفرصة كاملة ليستعد وينقض ..

● .... ؟

ـ لست من هؤلاء الذين يستسهلون القاء الاتهامات جزافاً .

ولكني أؤثر هنا أن أتهم هذا التصرف على الأقل بالخطأ ، لكني وأنا أفعل ذلك استذكر كلمة « دزرائيلي » المشهورة عن سياسي بريطاني آخر في عهده . قال « دزرائيلي » : لقد وقع في خطأ ، وهذا أسوأ من الجريمة . . الجريمة على الأقل فيها عنصر الارادة ، وأما الخطأ فهو شيء ينعدم فيه عنصر الارادة !!

●قلت : كثيرون سيستغلون عبارتك هذه لهجوم عليك أن تتوقعه !

قال محمد حسنين هيكل :

ـ لماذا تخلط بين مصر الباقية والخالدة وبين سياسات أو قرارات حاكم أو رئيس يحكمها سنة أو خمسة أو عشرة ثم يتحول الى مجرد صفحة من تاريخها ، لقد جدت علينا نظرية « الحلول » هذه ، أن يحل الوطن في انسان مهما علا مقامه . تلك رواسب فرعونية لم يعد لها مكان في العصر الحديث ، أن روح الاله لا تحل في جسد أحد ، وبنفس المقدار فان مصر كلها لا يمكن أن يستوعبها شخص جالس على مقعد حكم بحيث يصح القول بأن نقد سياساته عدوان على قدس الأقداس .

ان نشر وقائع قضية « ووتر جيت » في أمريكا ، ثم خروج الرئيس « نيكسون » من البيت الأبيض لم يضعف أمريكا ولم يشوه صورتها للعالم بالعكس أضاف اليها وزاد من قيمة الديمقراطية فيها .

وكذلك نشر وثائق حرب فيتنام السرية ، ووثائق الغارات الجوية على كمبوديا .

الأمم العظيمة لا تخلط بين الرجل وسياساته وبين الأمة وأمنها ومصالحها الدائمة والمستمرة .

أكاد أقول أن اسرائيل كسبت في صورتها العالمية بسبب تحقيق لجنة كاهان بعد مذابح صبرا وشاتيلا .

بل لقد أصبح تقليداً شبه راسخ أن تجري الدول ـ بعد كل صدام مسلح بينها وبين غيرها ـ تحقيقاً فيما جرى سياسياً وعسكرياً . . كذلك فعلت اسرائيل مثلاً بلجنة اجرانات . بل كذلك فعلت « مسز تاتشر » أخيراً بلجنة فرانك في حرب الفوكلاند رغم أن الانتصار البريطاني في هذه الحرب لم يكن موضع شك .

ألا يستحق ما أقول تشكيل لجنة تحقيق ؟ أليس ذلك أفضل وأجدى للوطن من حفلات التجريح التي تقام كلما اجتهد مواطن في شؤون الوطن ؟

● لماذا فعل السادات ذلك في تقديرك ؟

ـ ان الرئيس السادات اتخذ قرار الحرب مضطراً لأنه لم يعد لديه بديل ، وقد شرحت ظروف ذلك وملابساته تفصيلاً في « خريف الغضب » بل لعلي أعترف أنني على صفحات الكتاب تعاطفت مع بعض أسبابه وأبديت فهمي لها ، لكن أما وقد جرى اتخاذ القرار فان هناك قواعد بعد اتخاذه لا بد من التزامها لأن أرواح آلاف في الميزان . . لأن مستقبل أمة في الميزان . . لأن أمن وطن في الميزان . مفهوم انسانياً أن يتردد مسؤول قبل اتخاذ القرار ، لكن إدارة الصراع بعد اتخاذ القرار لا بد أن تتم بأكبر قدر من العلم . . بأكبر قدر من الاستنارة . . بأكبر قدر من الفهم . . بأكبر قدر من الحرص والدقة والمسؤولية ولم يحدث ذلك مع الأسف ، فقد كانت ادارته السياسية كما تكشفها رسائله تنطق بالحيرة والتخبط وتعكس رجلاً تورط فيما لم يكن يريده ، وراح يبحث عن أي مخرج من ورطته ، بأي ثمن !! .

واذن فان ما استنتجه السيد حافظ اسماعيل ، من أن ثمار أكتوبر السياسية كانت « قليلة » لأن تطوير الهجوم فشل ، ليس صحيحاً ، والعكس هو الصحيح ، فالتطوير فشل ، لان الادارة السياسية للحرب ، أضاعت وقته ، وبددت فرصته !

قلت للأستاذ هيكل :

● هناك نقاط دفاع محتمل ضد وجهة نظرك ، الأولى تقول أليس هناك

احتمال بأن « الفقرة والكارثة » في الرسالة ، كانت نوعاً من أساليب التفاوض ، لجأ اليها السادات . . ان استنتاجاً مثل هذا قد ورد في مقال حافظ اسماعيل ، بشأن ما ورد في محضر لقاء كيسنجر السري بالاسرائيليين ، فقد أشار الى أن من الممكن القول ، بأن كيسنجر كان يبالغ في وصف انتصارات مصر ، لكي يضغط على الاسرائيليين فيتنازلوا فلماذا لا يكون السادات قد قصد بابلاغ الأمريكيين أنه لن يواصل الهجوم ، أن يخدعهم أو يطمئنهم أو يحيدهم ؟!

قال محمد حسنين هيكل بنفاد صبر :

ـ وهل هذا معقول ؟ أن مذكرات « كيسنجر » تنفي هذا الاحتمال تماماً ، فقد كان احساسه بحجم الانتصار العسكري المصري كبيراً جداً ، وكانت لديه معلومات دقيقة عن الوضع العسكري وعن الكارثة العسكرية التي واجهت اسرائيل ثم أن طبيعة العلاقات بين أمريكا واسرائيل ، لا تسمح لكيسنجر أن يدفعهم للتنازل ، أو يضغط عليهم . ولو أن ذلك صحيحاً لراجعه أحد المفاوضين الاسرائيليين ثم أن « ديان » كان من رأيه ، وهذا وارد في المحاضر ، أن « السادات » مستعد للقبول وأنه كان يتعجل اقامة احتفالات بالنصر ، ولذلك طلب من كيسنجر ابلاغ طلبات الاسرائيليين له . . . هذه علاقات استراتيجية دائمة تتعلق بالمصالح ، وفيها يتعلق « بالفقرة الكارثة » فلست أتصور أن النقص في الاحساس بالمسؤولية والعجز عن التعبير يمكن أن يصل الى استخدام عبارة كتلك لأهداف تفاوضية ، والأهم من هذا كله ان هذا هو ما حدث فعلاً ، فقد رفض السادات أن يطور الهجوم أو يصدر أمراً بمواصلة التقدم خمسة أيام كاملة .

● **نقطة دفاع أخرى : هل كان الوضع العسكري من يوم ٦ أكتوبر الى يوم تطوير الهجوم في ١٣ أكتوبر يسمح للجيش أن يتقدم الى الممرات لو أصدر له السادات قراراً ؟**

ـ معلومات السوفييت كانت تؤكد أن الطريق الى الممرات شبه خال وكانت اسرائيل برغم تلقيها لرسالة السادات عن طريق كيسنجر ، قد دفعت

ببعض سرايا قليلة · الدبابات حطمت جميعها ، ولكن المؤكد أنهم كانوا مرتبكين تماماً من المفاجأة

● يقول البعض أن التقدم الى الممرات كان صعباً ، لأن حماية حائط الصواريخ لم تكن تصل اليها ؟

ـ لا أريد أن أقحم نفسي فيما لا أفهم فيه ، والذي نعرفه جميعاً أن العسكريين المصريين قد استخدموا انتشار الصواريخ بشكل رائع ، وفي كل الأحوال فان الخطأ الذي أركز عليه هو أن ابلاغ العدو بنياتك وأهدافك كاملة ، وأنت في قمة انتصارك ، ليس ادارة سياسية لحرب !!

● في تقدير حافظ اسماعيل أن حرب أكتوبر أعطت ثماراً سياسية لمن شارك فيها عسكرياً من أطراف المشكلة مشاركة فعالة ، وفي رأيه أن مصر حصلت على شيء والآخرون ـ وخاصة الفلسطينيون والأردنيون ـ لم يحصلوا على شيء ، لأنهم لم يحاربوا كما حاربت مصر وان هذا هو لب المشكلة ، وليس الادارة السياسية للحرب !

ـ انني سعيد جداً بعودة سيناء لكن سيناء لم تكن مشكلة ، سيناء ليست مطلباً اسرائيلياً تاريخياً أو استراتيجياً ، بالعكس ، ما كانت تريده اسرائيل ، هو أن تفك ارتباط مصر بالوطن العربي ، فبذلك تفقد مصر قيمتها ، ان مصر تلعب دوراً أساسياً في هذه المنطقة ، فاذا فقدته ، فقدت أهم ما لديها ، انها ليست قارة كأمريكا أو كالصين أو الهند ، أنها مركز حضاري وعنصر تمدين في هذه المنطقة ، وهذا دور وليس موقعاً جغرافياً ، وهدف اسرائيل كان أن تفقد مصر دورها ، أن تعزلها عن أمتها ، وكانت إعادة سيناء بما سمي ضمانات أمن لاسرائيل ، سهلاً على اسرائيل إذا ضمنت تحقيق هذا الهدف ، وحولت مصر من دور الى مكان ، لا يفيدك بل يقيدك !

قلت للأستاذ هيكل :

● ما هي القيمة المستقبلية للحوار ، أو حتى للتحقيق في طريقة الادارة السياسية حول حرب اكتوبر في الظروف الراهنة ؟

ـ ان جانباً هاماً من دور مصر ، هو أن تكون بؤرة للحوار ، وحين تُسدُّ منافذه داخلها ، فهو يخرج منها ليعود اليها ، هكذا فعل الشيخ « محمد عبده » ، حين سدت أمامه السبل في مصر فأصدر العروة الوثقى في باريس . . واذن فلا بد أن نتكلم وأن نتحاور . .

وأنا واحدمن الذين يقولون أن السند الأساسي لشرعية النظام القائم الآن هي حرب أكتوبر ، ولكن أي جزء من حرب أكتوبر . . شرعية الأداء العسكري الرائع ، أم شرعية الادارة السياسية المتهالكة . . أنا أقول أن الشرعية الحقيقية للنظام القائم هي شرعية جيل أكتوبر المحارب . . . أنا أقول أن هذه العبارة التي وردت في رسالة السادات الى كيسنجر ، كانت خنجراً في ظهر القوات المسلحة ، يقولون : لماذا نتحرى حقيقة ما حدث في أكتوبر ، أنا أقول أن مؤدى الطريقة التي اديرت بها حرب أكتوبر سياسياً ، وما ترتب عليها هو أننا قد وصلنا الى عهد لا نستطيع أنت أو أنا أو أي انسان أن ننكر ـ بعد ما حدث في لبنان ـ أنه عصر « الهيمنة الاسرائيلية » .

ولا أريد أن يتصور أحد ، أن هذا قدر مكتوب علينا ، لا بد أن نفرق ، بين قدرتك على صنع معجزة حققتها قواتك العسكرية ، وبين عجز ألحق بك ، لغير ما دخل لك . ولأسباب لا تتعلق بقدرتك ، ان حرب ١٩٧٣ حرب دفع فيها الشعب المصري طاقات ضخمة ، وأحسن العطاء بالدم والمال ، كيف يمكن أن أحقق هذه المعجزة ، ثم أجد نفسي قبل أقل من عشر سنوات في عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟

نستطيع أن نفعل شيئاً ؟ وأقول أننا فعلنا الكثير في أكتوبر الحرب ، وليس في أكتوبر السياسة ، وأن الأمر الواقع الذي يحيط بنا الآن ، وأنا أعلم أنه صعب جداً ، لكني لا أقيسه باعتباره قدراً ليس أمامي الا أن أستسلم له ، ولكن باعتباره أمراً واقعاً ، ما زال لدي من الوسائل ما أستطيع أن أتعامل معه دون استفزاز لأحد ودون مغامرات ودون طيش ، ولكن تسمح لي أن أعيد حساباتي ، وأن أنظر الى ما حولي ، وأن أقيم نفسي حتى تقييمها . . انني لا أستطيع أن أقول لحسني مبارك : الغ معاهدة « كامب ديفيد » ، ولكني أستطيع

أن أقـول أن « كامب ديفيـد » هي محصلة الادارة السياسيـة العـاجـزة ، وليست محصلة للقدرات الحقيقية للشعب المصري التي تمثلت في الانجاز العـظيم الذي شارك فيه ، وأقول له أن الشرعية ليست في وصيـة ، ولكنها في جسـور العبور ، في الناس التي حاربت فعلاً وفي الدم الذي سال فعـلاً في العبقريـة التي وضعت خطط القتال وطورت تكنولوجيا الحرب ، في التضحيات بلا حدود والجسـارة بلا تردد . في الذين ورثوا مجد التاريخ ، وصنعوا مجد التاريخ .

وتوقف « محمد حسنـين هيكل » عن الكـلام . . شملنا صمت عميق . . وحين كنت أهبط بالمصعد حاملاً في حقيبتي الحق المر الـذي قالـه لي ، رأيت عبر زجاج المصعد ، وفي لمحة خاطفة ، جنديـين مصريـين فقيرين ، يحرسان مكتباً مغلق الأبواب ، يقع مباشرة تحت المكان الذي كنت أجلس فيه قبل لحظات مع هيكل ، يحرسان « المركز الأكاديمي الاسرائيلي » .

تـركزت مـرارة الحق في حلقي . . وفي الطريق ، كـان هنـاك زحـام من الناس الذين لم يسمع بهم أحد . . الصناع الحقيقيون لمجد أكتوبر الحرب وليس لكارثة أكتوبر السياسية التي قادتنا لعصر « الهيمنة الاسرائيلية » .

حوار مع
محمد حسنين هيكل ٣٠

٣٠

كيف بدأ عصر الهيمنة الاسرائيلية؟!

حين اتصلت تليفونياً بالأستاذ « محمد حسنين هيكل » بالاسكندرية صباح الخميس الماضي ، لم يكن قد قرأ بعد رد السيد « حافظ اسماعيل » ـ الذي نشره « المصور » صباح اليوم ذاته ـ على حديثه « للأهالي » . . (١)

ومع أنه استمهلني حتى يقرأ المقال ، قبل أن يتقيد بوعد للرد ، الا أنني تفاءلت : قال محمد حسنين هيكل :

ـ انك توافقني بالطبع أن هناك بين من يكتبون أناساً يستطيعون أن يكتبوا الى آخر الزمان دون أن يرضى كثيرون ـ أنا من بينهم ـ أن يمسكوا قلماً ، ويناقشوهم فيما يقولون ، أو يردوا عليهم ، ولكن « حافظ اسماعيل » يستحق أن نناقشه وأن نحاوره ونجادله ، صحيح أن الظروف لم تسعدني بصداقته شخصياً ، أو بمعرفته عن قرب ، لكني سمعت عن استقامته وحسن أدبه ، وهدوء أعصابه ، لذلك فأنا متفائل بوجوده في ساحة الحوار !

●. . . . . ؟

---

(١) نشر هذا الحوار في عدد « الأهالي » الذي صدر في أول يونيو ١٩٨٣ ، وكان السيد حافظ إسماعيل ، قد رد على الحوار السابق ، بمقال نشره « المصور » في ٢٧ مايو ١٩٨٣ ، إستخدم فيه ألفاظاً حادة ، في الرد على هيكل ، وفي هذا الحوار ، رد هيكل على أفكار حافظ إسماعيل المضادة ، التي واجهته بعناصرها ، ويستطيع القارىء أن يستوعبها من خلال العرض الذي قدمته لجوهرها ، وأنا أواجه بها « محمد حسنين هيكل » .

لكن الأمر لم يكن كذلك ، حين التقيت بالأستاذ « هيكل » مساء الأحد أثر عودته من الإسكندرية ، كانت عبارات « تشويه الحقائق والاستخفاف بالمعاني والافتقار الى الحرص والمسؤولية ، والعجز عن الفهم ، والمحاولة المتعمدة والشريرة لبذر بذور الشقاق بين العسكريين والسياسيين » ، التي استخدمها « حافظ اسماعيل » في الرد على حديث « هيكل » قد بددت كل تفاؤ ل ، حتى أصبح اقناعه بمواصلة الحوار ، يحتاج الى حوار مستقل !

قال « محمد حسنين هيكل » بأسف :

ـ لقد قرأت رد السيد « حافظ اسماعيل » بعد محادثتك لي ، وأعدت قراءته ، وأزعجني هذه الحدة الظاهرة في عباراته وألفاظه ، بل في مجرى كلامه كله ، وهي حدة جعلت السياق عصبياً ومنفعلاً .

● .... ؟

ـ لا يعنيني ما قد يكون مسَّني من تلك الحدة ، فقد تعودت على هذا ، لكن المؤسف أنها توشك أن تحرف الحوار عن موضوعه الأصلي ، وأنت تذكر أن السيد « حافظ اسماعيل » كان ـ في مقاله الأول للمصور ـ هو نفسه الذي دعا الى الحوار حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، وتمنى أن يكون حراً ومفتوحاً وأن يشارك فيه كل من يستطيع المشاركة ، واذن فاننا لم نتطفل على وقته ، ولم نطرق بابه لحوار معه دون دعوة منه !

● .... ؟

ـ أنا لم أدخل الى مناقشة موضوع الادارة السياسية لحرب أكتوبر بنظرة على الماضي ، وإنما بأمل في المستقبل ، وكان ذلك واضحاً في كل شيء قلته وركزت عليه ، مهم جداً في رأيي ـ ونحن نرى ما وصلنا اليه ـ أن ندرك ونعي أن ذلك ليس مستوى قدرتنا وقيمتنا وحقنا على أنفسنا ، وعلى المنطقة المحيطة بنا وعلى العصر والتاريخ وانما هو مستوى ادارتنا لصراع مقاديرنا في لحظة بذاتها ، لحظة لم يستطع بعضنا فيها أن يدرك ضخامة ما حققه الجهد الوطني وطاقاته المختزنة ، التي انطلقت يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، فأدهشت العالم وأذهلته ، واذا بيننا من

يعجز سياسياً عن استثمار معجزة السلاح ولم أكن أريد أن أحاسب الماضي ، وإنما كنت أريد التحسب للمستقبل !

ولم يكن رأيي هذا جديداً ، ولم أخفه عن أحد ، وكان السيد « حافظ اسماعيل » في موقع يسمح له بمعرفة ضيق الرئيس « السادات » بما كتبته عن الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، وهو ضيق انتهى بنا الى خلاف ، ثم الى فراق ، غداة توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى ، التي اعتبرتها ـ ولا زلت أعتبرها بداية تحجيم دور مصر في المنطقة وحصار قدرتها على الفعل والتأثير ، وبالتالي تقييد حركتها في ممارسة حقوقها الطبيعية والشرعية في صياغة مصالحها وأمنها القومي ، لقد قلت ذلك في كثير مما كتبت طوال السنوات العشر الماضية ، وسأظل أقوله ، لأن المستقبل وحده هو الذي يعنيني وليس البكاء على الأطلال !

● أليس هناك احتمال أن يكون بعض ما قلته للأهالي قد أثار أعصاب السيد حافظ اسماعيل ، مثل اشارتك الى أن لك دوراً في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي للرئيس السادات .؟ في حين أن الرئيس عبد الناصر ، قد استدعاه كما قال في ربيع ١٩٧٠ ، ليعينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ ذلك ما سمعته من بعض الأصدقاء ، والحقيقة انني أوردت تلك الاشارة لكي استبعد من حواري معه ، مظنة أي خلاف شخصي أو ذاتي يكون باقياً أو مترسباً من ظروف خلافي مع جهاز السلطة كله في نهاية ١٩٧٣ ، وعلى أي حال فأنا لم أزعم لنفسي أكثر من أنه كان لي « دور » في « الترشيح » ، وأما الفضل فقد كان لأصحابه : للرئيس السادات الذي قرر ثم للسيد حافظ اسماعيل نفسه ، الذي لم أرشحه لصداقة أو قرابة ، ولكن لأنه ـ كما قلت في حديثي معك بالحرف ـ رجل أقدره وأحترم تاريخه وخبرته . . . أما فيما يتعلق باستدعاء الرئيس عبد الناصر له ، فانني تبديداً لكثير مما ينسبه البعض لعبد الناصر ، أطلعك ـ أنت وحدك ـ على هذه الورقة ، وهي بخط السيد حافظ اسماعيل وتوقيعه ، وفي تاريخ قريب للتاريخ الذي ذكره وهي كافية لتبرهن لك ، أن ما قاله ليس دقيقاً .

● البعض يقولون أنك استخلصت من مقال « حافظ اسماعيل » الأول ، ما يمكن أن يكشف رأياً له حول الأداء العسكري للحرب ، فقد نقلت عنه قوله أن الحرب بدأت يوم ٦ أكتوبر وهدفها الوصول الى تسوية شاملة ، ولكن فشل تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر هو الذي غير هدف الحرب ، فأصبح الهدف بعد ٢٠ أكتوبر هو مجرد طلب وقف اطلاق النار ، وهو استخلاص قد يشعر معه السيد « حافظ اسماعيل » بالحرج باعتباره عسكرياً سابقاً ، وقد يكون هذا الاستخلاص المحرج ، وراء حدة السيد حافظ اسماعيل ؟

قال « محمد حسنين هيكل » :

ـ قد يكون . . ولكن : أليس ذلك هو فعلاً ما قاله ؟. هل أدعيت عليه بما لم يرد على لسانه أو على قلمه ؟ . .

قلت للأستاذ هيكل :

● ولكن حدة السيد حافظ اسماعيل في رده عليك ـ وعلينا ـ وحساسيته تجاه ما قلته ، لا تنفي ـ في رأي الأهالي ـ ضرورة استمرار الحوار حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، فمن حقك ، ومن واجبك ، أن ترد على ما أورده من نقاط ، فالموضوع لا يخصك ولا يخصه ، ولكنه يخص تاريخ الوطن ، بل ومستقبله !

ـ الواقع أنني بعد اعادة قراءة مقال « حافظ اسماعيل » ، أمام احساس غريب بالحيرة ، ما هو بالضبط الموضوع الذي نتناقش فيه ؟. لقد راودني شعور بأننا أمام محام اختلطت عليه قضايا موكليه ، وتداخلت مرافعاته في كل منها مع بعضها ، ومن هنا فان التحديد واجب لنعرف على الأقل ، أين نحن ، وفي أي موضوع نتحاور .

لقد كان موضوع الحوار ، الذي أثاره ودعا اليه « حافظ اسماعيل » ، هو حرب أكتوبر بين الادارة العسكرية والادارة السياسية » ، ونقطة البداية كانت هي أن مصر وحلفاءها قد بدأوا حرب أكتوبر بهدف الوصول الى تسوية عادلة شاملة ولكن هذه الحرب قد انتهت ـ طبقاً لأقوال السيد حافظ اسماعيل في

مقاله الأول بالمصور ـ يطلب لوقف اطلاق النار ، وليس بالتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ، لان اتفاق فك الاشتباك الأول ، وما يتصل به ، ليس تسوية عادلة ولا شاملة ، وكذلك فك الاشتباك الثاني ، وكذلك مبادرة السفر الى اسرائيل ، وكذلك كامب ديفيد كلها ليست معالم أو ملامح تسوية عادلة شاملة . . وقد أرجع السيد « حافظ اسماعيل » ـ في مقاله ـ الفارق البعيد بين المقدمة والنتيجة الى فشل محاولة تطوير الهجوم يوم ١٣ أكتوبر ، وفي هذا اختلفت معه ، وقلت في حديثي للأهالي أن المسؤولية تقع على الادارة السياسية للحرب التي عجزت عن استغلال معجزة القتال ، ودللت على ذلك بوثيقتين فيهما الكفاية على صحة ما ذهبت اليه .

● هل ترى أن رد السيد حافظ اسماعيل الأخير في مجمله خارج الموضوع ؟

ـ ان المعنى الوحيد لما قاله « حافظ اسماعيل » في مقاله الأول هو أن هناك « مسؤولية ما » تقع على « جهة ما » ، عن ذلك الفارق الهائل بين الهدف من شن حرب أكتوبر ، والنتيجة السياسية التي ترتبت عن الحرب ، وهذه المسؤولية ، أما أن تكون مسؤولية الأداء العسكري للحرب ، أو مسؤولية الادارة السياسية لها ، وكنت أتصور أن « حافظ اسماعيل » ـ وقد قيل لي أنه ضابط أركان حرب كفء ـ سوف يحدد وينظم ، لكنه انتهى بالموضوع كله ـ في مقاله الثاني ـ الى تيه ، فلا هو أكد ما ذكره في مقاله الأول ، من أن فشل عملية تطوير الهجوم هي السبب في ضآلة ثمار حرب أكتوبر سياسياً ، ولا هو وافق معي على ما حاولت اثباته بالوثائق ، من أن المسؤولية تقع على الادارة السياسية للحرب ، التي عجزت عن استثمار نتائج القتال ، لأنه نظر للموضوع نظرة مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية ، الذي يتحمل الى حد ما ، نصيباً من المسؤولية عن الادارة السياسية للحرب . .

● الواضح أن السيد « حافظ اسماعيل » ، قد آثر أن يلقي المسؤولية على الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك !

قال « محمد حسنين هيكل » بأسى :

ـ اذا كان ذلك صحيحاً ـ وهو في اعتقادي غير صحيح ـ ففيم كان العناء ؟، وفيم كانت التضحيات والدماء ؟. ولماذا ندخل حرباً في ظروف دولية غير مناسبة ؟! . وبصراحة فان حلا منفرداً بين مصر واسرائيل على شروط « كامب ديفيد » لم يكن يحتاج الى حرب . . وبصراحة ـ أيضاً ـ فان خروج مصر من العالم العربي لم يكن يحتاج الى حرب . . وبصراحة كذلك فان التحولات التي جرت في سياسات مصر الاجتماعية والاقليمية والدولية لم تكن تحتاج الى حرب . . ان التيه الذي قادنا اليه « حافظ اسماعيل » عاجز عن اجابة سؤال قاس هو : كيف ينتهي انتصارنا المجيد في أكتوبر بعصر الهيمنة الاسرائيلية . . ومن هو المسؤول عن ذلك !

قلت للأستاذ هيكل :

● **أخذ عليك السيد حافظ اسماعيل نقطتين في الشكل ، وواحدة في الموضوع ، فهو يرى ـ من حيث الشكل ـ انك ممن يدمنون التقاط الحكمة من كيسنجر دون غيره ، وانك تشرف في تصديق ما قال ، وتتبناه ، وترتب عليه نتائج ثم تصدر بشأنه أحكاماً . .**

ـ هل أنا حقاً الذي يلتقط الحكمة من كيسنجر ؟! كنت أظن أن غيري هو الذي فعل ذلك ! .

أن أول خلاف حقيقي نشأ بيني وبين الرئيس السادات ، كان بسبب هنري كيسنجر بالذات . . سوف أروي لك الوقائع معززة بالوثائق ، وتترك للناس أن يحكموا . . ففي أحد أيام شهر مايو ١٩٧١ ، اتصل بي الصديق الحميم د . زكي هاشم ، وهو واحد من أبرز المحامين الدوليين ، وكان آنذاك محامياً لشركة البيبسي كولا في مصر ، التي كان الرئيس الأمريكي ـ وقتها ـ « ريتشارد نيكسون » محامياً لها في أمريكا قبل انتخابه للرئاسة ، وقال لي « زكي هاشم » ان « رونالد كندال » رئيس مجلس ادارة البيبسي كولا في زيارة لمصر ، ولأنه صديق للرئيس نيكسون ، فقد يكون مفيداً أن ألتقي به وأتحدث معه بما

أرى ، وهو متأكد أن ما سوف أقوله سيصل الى الرئيس الأمريكي ، وقد يؤدي ذلك الى نفع . .

وقابلت المستر « رونالد كندال » وشرحت له وجهة النظر العربية كاملة في الصراع العربي الاسرائيلي .

وبعد أيام قليلة من سفره ، وفي ٨ يونيو ١٩٧١ ، كتب إلي المستر « كندال » خطاباً ، هذه صورته ، وقد أشار فيه الى مناقشتنا ، وتفضل فعبر عن اعجابه بما سماه « معرفتي الوثيقة بأزمة الشرق الأوسط ، وعرض للعوامل المختلفة في هذه الأزمة بما في ذلك الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن ، أو الذي تقوم به في سبيل حل هذه المشكلة مستقبلاً » ، وكرر اقتراحاً كان قد أشار اليه أثناء لقائنا ، بأن « أزور الولايات المتحدة لأشرح وجهة النظر العربية حول المشكلة لذوي النفوذ في واشنطن » ووجه الى دعوة خاصة لزيارة أمريكا ، ليستطيع أن يرتب لي لقاءات مع بعض الشخصيات التي لا بد لها أن تفهم وجهة النظر العربية ، مما يحقق فائدة مشتركة للعلاقات بين البلدين . . ولم ينس « كندال » أن يؤكد ، أنه نقل مناقشتنا للرئيس نيكسون ، وأنه أخطره بعزمه على دعوتي ، فعبر نيكسون عن أمله في أن أقبلها !

● **هل كنت تعرف الرئيس نيكسون من قبل ؟**

ـ نعم . . فقد كنت مضيفه المكلف بذلك من الرئيس « عبد الناصر » ، عندما زار مصر قبل انتخابه للرئاسة .

بعد عدة أسابيع ، وأثناء اشتراكي مع الرئيس « السادات » في أعداد مشروع خطابه بمناسبة احتفالات ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، قال لي الرئيس فجأة : على فكرة . . ان « هنري كيسنجر » يريد أن يجتمع بك ، وقد جاءتني رسائل ذلك ، منها رسالة من « أشرف غربال » سفيرنافي واشنطن ، وبعد أن رويت للرئيس قصتي مع « كندال » ، قلت انني متردد في قبول الدعوة ، وشرحت أسباباً طرحها جانباً بشدة ، وأصر على أن أقبل ، ووعدت أن أعيد التفكير في الأمر . . وفي أغسطس ، قال لي الرئيس « السادات » أنهم رتبوا لاجتماع بينك

وبين « كيسنجر » واختاروا عطلة نهاية الأسبوع التي تقع بين يومي ٢ و٣ أكتوبر ١٩٧١ . وأضاف : ومن رأيي أن تستعد وتذهب !

● .... ؟

ـ لا تتعجل سوف تظهر أمامك أسباب ترددي في موضعها ، وفي سياق الحديث بالوثائق . . فقد تلقيت في ١٥ سبتمبر ١٩٧١ خطاباً شخصياً من السفير « أشرف غربال » المشرف على المصالح المصرية في واشنطن ، هذه صورة منه ، وفي هذا الخطاب ، قال السفير أن « كندال » اتصل به وألح الحاحاً شديداً في حضوري ضيفاً عليه في ضيعته لكي أقابل « هنري كيسنجر » في الموعد الذي كان الرئيس السادات قد ذكره لي ، ونقل السفير عن كندال قوله « أنه يعتقد أنني « وكيسنجر » متشابهان في الروح والأسلوب ، وأننا سننسجم من أول وهلة ، وأنه ـ أي كندال ـ يرى جهوداً كاملاً في موقف اسرائيل ، وان « كيسنجر » يسمع كل يوم من الاسرائيليين وليس هناك من يحدثه بحرية ودون رسميات في الجانب العربي » . .

ومع أن السفير « غربال » ـ كما ذكر في رسالته لي ـ قد اعتذر عني لكندال بأن الظروف لا تسمح بمغادرتي القاهرة ، فقد أرسل الرسالة الي باتفاق مع كندال ، لعل الظروف تكون قد سمحت لي بإتمام اللقاء !

وقد اضطررت بعد خطاب السفير « غربال » للابراق « لكندال » مباشرة ، حيث اعتذرت له بمشاغل تحول دون مغادرتي القاهرة ، لكن الصديق العزيز د . محمود فوزي ـ وكان رئيساً للوزراء أيامها ـ دعاني يوم ٥ نوفمبر ١٩٧١ ، للقاء تم في مكتبه بوزارة الخارجية ولأول مرة في لقاء مع د . فوزي لم تكن هناك مقدمات ، فلم أكد أجلس أمامه حتى قال لي : ان الرئيس « السادات » يريد أن أتوسط بينه وبينك ـ يراك عنيداً بغير سبب في موضوع يراه هاماً بغير حدود . . وحين أبديت دهشتي استطرد د . فوزي يقول أن السيد عبد الخالق حسونه (الأمين العام للجامعة العربية وقتها) قد عاد من نيويورك في اليوم السابق ومعه رسالة من د . محمد حسن الزيات (المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة) ، طلب من حسونة أن يسلمها لرئيس الوزراء بيده . . وأضاف

د . فوزي انه قرأ الرسالة وأرسلها للرئيس السادات ، الذي طلب منه أن يحدثني بشأنها . . وناولني د . فوزي الرسالة .

وكانت الرسالة تتعلق أيضاً بالحاح كتدال على ضرورة ترتيب لقاء بيني وبين كيسنجر ، وكان كندال قد التقى بالدكتور الزيات ، وقال له : « انه يعتقد أنه لا بد من قيام اتصال بين مصر وبين البيت الأبيض غير الاتصالات الرسمية والعلنية ، وأنه لما كان المطلوب من أمريكا الآن أن تضغط على اسرائيل ، فإنه يحسن أن يكون الاتصال بكيسنجر لأنه ليهوديته ، قادر على هذا الضغط ، خبير بطرقه ، وكرر « كندال » قوله ، انه قابل في مصر رجلاً له صفات « كيسنجر » وله صلاته ، وهو « محمد حسنين هيكل » . . وكرر اقتراحه بلقاء بيننا ، حدد مكانه ، بل وتحدث عن الوسيلة المأمونة لنقلي من القاهرة الى مكان الاجتماع رأساً ، وأضاف « كندال » أنه كان في لقاء أخير مع « نيكسون » و« كيسنجر » وأن الأخير سأله عما تم في موضوع اللقاء المقترح بينه وبيني ، ورداً على سؤال من د. الزيات قال كندال : أنه يفضل أن يتم الاجتماع بين كيسنجر وبيني - وليس مع أي مسؤول مصري آخر - « لتشابه شخصيتينا ، ولأنه ليست لي صفة رسمية ، وليس علي أن أوصل حديثي عن طريق رسمي » - وهذه صورة من الرسالة .

قلت للأستاذ هيكل :

●من الواضح أن الإلحاح الأمريكي كان شديداً على ترتيب هذا اللقاء . . وان الالحاح المصري الرسمي ، كان أيضاً شديداً . . فلماذا رفضت أن تذهب ؟

- ذلك هو السؤال الذي وجهه الى د . محمود فوزي ، وقد قلت له : انني شرحت للرئيس السادات أسبابي إجمالاً ، أما أنت فسوف أشرح لك مفصلاً ، ورحت أعدد للدكتور فوزي أسبابي وهي - على النحو التالي :

أولاً ان موقفنا التفاوضي في هذه الظروف ضعيف ، فقد أعلن الرئيس السادات أن سنة ١٩٧١ سوف تكون « عام الحسم » وأنا لا أرى حولي ما يشير

الى هـذا الحسم ، وبالتـالي فإن أي طـرف نتحدث معـه الآن يعرف أننـا تكلمنا بأكثر مما فعلنا وهذا لا يعطي لحجمنا وزناً في أي مناقشات .

ثانياً : أنني لا أعرف أننا على اتصال ببقيـة الأطراف العـربية في الأزمـة ، وبـالذات السـوريين والفلسـطينيين والأردنيـين ، فإذا ذهبنـا الآن لمباحثـات مـع كيسنجر فمعنى ذلك ضمناً أننا سـوف نتحدث في حـدود حل مصـري ، وأنا لا أرى ذلك مناسباً .

انني وافقت الرئيـس السـادات على مبادرتـه في ٤ فبرايـر الماضي (١٩٧١) على انسحاب جزئي في سيناء وفتح قناة السويس لأنني اقتنعت بما قاله لي من أن ذلك يمكن أن يوفر علينا أخطر جزء من المعركة وهو عبور قناة السويس ولم تنجح هـذه المبادرة . والأفضـل الآن أن نعيد بنـاء مـوقفنـا التفـاوضي من أجـل حـل شـامل .

ثالثاً : انني لست من أنصـار فتح قنـاة اتصال ثـانية وخفيـة مع الـولايات المتحـدة . اننـا جـربنـا ذلـك في المـاضي وعـانينـا منـه ، ولا بـد أن نتعلم من التجربة . ورأيي أن تعاملنا الآن مع الولايات المتحدة يجب أن يكـون من خلال وزارة الخارجية الأمـريكية والى البيت الأبيض ، وإذا بـدا لنا أن وزارة الخـارجية الأمريكية عاجزة الآن فان هذا العجز مرده الى أننا لا نملك ما نضغط بـه عليهم بسبب ضعف موقفنا التفاوضي الراهن .

رابعاً : انني لست متحمساً لوضع قضية الشرق الأوسط بين يدي « هنري كيسنجر » . وهو متردد في الاقتراب منها ـ كما قـال ـ بسبب يهوديتـه ، وحتى إذا تغلب على تردده فيجب أن نتردد نحن لأكثر من سبب . انني معجب بذكاء « هنـري كيسنجـر » ، وعلمـه ، ولكني لا أثق فيـه خصـوصـاً في أزمـة الشـرق الأوسط بالذات .

فضـلاً عن ذلك فـاننـا اذا نقلنـا القضيـة الى يـده فـانها يمكن أن تتـوه في الصراع بينه وبين وزير الخارجية « وليليام روجرز » ، وهذا صراع لا شـأن لنا بـه وهو يوقعنا في مزالق مخيفة بين قوى ضخمة في الولايات المتحدة .

خامساً : انني لم أستطع أن أعرف من الرئيس السادات ماذا يريد تحديداً من هذه الاتصالات السرية مع كيسنجر في هذا الوقت . سألته أن يحدد لي مطالبه فرد علي بأنني أعرف كل شيء . وألححت عليه في أننا هنا أمام احتمال مناقشة دقيقة للاحتمالات ، ويجب أن أذهب - اذا ذهبت - عارفاً ما يريده بالضبط على كل الجبهات . لكني لم أحصل منه على اجابة واضحة . كل ما قاله لي في نهاية حديث طويل : « أريدك أن تستكشف نواياهم » . . وكان رأيي أنه مع رجل مثل هنري كيسنجر فاننا اذا لم نكن نعرف ما نريده ولو حتى بيننا وبين أنفسنا ، فانه هو الذي سوف يستكشف نوايانا ولن نستطيع نحن في المقابل أن نستكشف نواياه . وفي كل الأحوال ، ومع رغبتي الشديدة في أن أؤدي أي خدمة عامة تطلب مني ، ومع فضولي الشخصي للتعرف على أفكار « هنري كيسنجر » وشخصيته - فاني لا أريد أن أضع نفسي في متاهات أعرف أولها ولا أعرف آخرها .

وبعد مناقشة طويلة مع « الدكتور فوزي » قال أنه يوافق على وجهة نظري وسيخطر الرئيس بفشل مسعاه .

وكان رأي الرئيس « السادات » بعد ذلك انني عنيد ، وانني أحاول أن أفرض عليه آرائي ، وفي الحقيقة فانني لم أكن أفرض الا على نفسي . ما أرضى أو لا أرضى . وصمت « محمد حسنين هيكل » لحظة قبل أن يضيف :

- اذن أعود الى مقال السيد « حافظ اسماعيل » الأخير في « المصور » ، لست أنا - وبين يديك الوثائق بخط يد أصحابها - المبهور بهنري كيسنجر وبحكمته المتدفقة منه ، وكنت ولا أزال معجباً بذكائه وعلمه ، ولكني كنت ولا أزال أخشى على قضايانا منه ، ولا أثق اطلاقاً في تناوله لها نية أو اتجاهاً أو هدفاً !

● الذي فهمته من مقال السيد « حافظ اسماعيل » الأول بالمصور ، ومن حديثك السابق مع الأهالي ، ان اللقاء الذي دعيت اليه واعتذرت عنه ، قد تم بعد ذلك .

- نعم . . فقد ذهب السيد « حافظ اسماعيل » في فبراير ١٩٧٣ الى الموعد الذي كنت مدعواً له ، واعتذرت عنه في أكتوبر ١٩٧١ .

● قلت في حديثك السابق مع الأهالي أن هناك « كثيراً يمكن أن يقال عما جرى في ذلك اللقاء ، فهل يمكن أن نعرف « قليلاً » من هذا الكثير ؟

ـ . . لقد اعتبروا جميعاً ذلك اللقاء السري مع كيسنجر انجازاً دبلوماسياً عظيماً ، ومع الأسف ، فلقد كان رأيي فيه مختلفاً ، وقد قلته للرئيس السادات بنفسي بعد أن أطلعت على محاضر اللقاء من مصادر خارج مصر مع الأسف ، وكان تعليقي الذي قلته للرئيس السادات : أن الدكتور « هنري كيسنجر » استعاد لنفسه صفة استاذ الجامعة القديم ، وأجرى امتحاناً للوفد المصري في هذه المفاوضات بعد أن وضع أعضاءه في موقف التلاميذ أمامه ، ثم كان تقديره ـ كما هو واضح من المحاضر ـ أنه لم ينجح منهم أحداً ، والحقيقة أن هذا لم يكن ذنبهم لأن الظروف نفسها كانت ضدهم . .

وبعد لحظة أضاف « هيكل » :

ـ ان شعوراً يراودني بأن جزءاً من ملاحظتي أمام الرئيس السادات ، ربما وصل السيد حافظ اسماعيل ، وكان ذلك أيضاً بعض ما دفعني الى الاشارة لدوري في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي ، حتى أزيح تماماً أي أثر يمكن أن تكون هذه العبارة قد تركته في نفسه ، اذا كانت فعلاً قد نقلت اليه ، خاصة أن « الرئيس السادات » تضايق ضيقاً شديداً من هذه الملاحظة ، وربما اعترف الآن انها كانت قاسية بعض الشيء ، وفي كل الأحوال فلقد اعتبرت انشاء القناة السرية مع « كيسنجر » ، بداية مشاكل وتعقيدات لا أول لها ولا آخر ، وكنت أعرف أنها تعمل ، وأن هناك حركة نشيطة على خطوطها ، لكني اعتبرته موضوعاً لا شأن لي به ،وليس من حقي ولا أريد أن أعرف شيئاً مما يجري عليه ! . فلست أنا الذي التقط الحكمة من كيسنجر . . ولكنه غيري . .

●ننتقل الآن إلى النقطة الشكلية الثانية التي أخذها عليك السيد حافظ اسماعيل ، فهو يرى أنك ـ باعترافك ـ كنت أحد المشاركين في ادارة حرب اكتوبر سياسياً ، بحكم قربك من الرئيس السادات ، منذ توليه رئاسة الجمهورية حتى حرب أكتوبر ، فانت الذي كتبت التوجيه الاستراتيجي الصادر منه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الى المشير « أحمد اسماعيل علي »

بوصفه القائد العام للقوات المسلحة . . فكيف تدين الادارة السياسية للحرب الآن ، وأنت أحد الذين شاركوا في وضعها ؟!

ـ ان السيد « حافظ اسماعيل » ، لا بد أنه كان يعلم ـ وكذلك تقول الوثائق ـ ان علاقتي بالرئيس « السادات » ـ كما كانت من قبل بالرئيس « عبد الناصر » ـ كانت علاقة حوار ، لم أكن أبداً موظفاً يؤمر فيطيع ، أو يصدر اليه التوجيه فيلزمه . . وقد كان رفضي للقاء « كيسنجر » رغم الحاح الرئيس نموذجاً لهذا الحوار ، وكان هذا الرفض بداية المشاكل بيننا ، فبعده أصبحت علاقتنا أعنف من مجرد حوار ، كان هناك الكثير من الشد والجذب ، وأشهد له ـ برغم كل ما جرى بعد ذلك ـ أنه كان صبوراً معي .

● . . . . ؟

ـ لعله كان يبالغ في تقديره لما يتصوره في قدرات ذاتية أو اتصالات دولية ، لكن علاقتنا شهدت بعد ذلك كثيراً من الأزمات ، بعضها كان عنيفاً كاد يصل بنا الى القطيعة ، لكنه كان يتردد ، ومن جانبي كنت أتردد ، لأنني كنت لصيقاً بعملي في « الأهرام » ، كما أنني كنت أتمنى أن أظل في مكاني حتى يجيء يوم معركة كنت أراها ضرورية وحتمية ! . . سوف أعطيك نموذجاً آخر على حدة خلافاتنا ـ بالوثائق أيضاً . . ذات يوم في نهاية ١٩٧٢ كتب أحدهم مقالاً يهاجمني فيه . .

● . . . أذكر أنه الأستاذ موسى صبري .

ـ ارجو أن تعذرني ، فهناك أسماء يعصاني لساني اذا أردته أن يذكرها وقلمي اذا أردته أن يخطها ، ومع ذلك فسوف تجد اسمه في أحد الوثائق ، والمهم انني رددت ليس عليه ،ولكن على الذين كانوا وراءه ، وكان مقالي « كيسنجر وأنا . . مجموعة أوراق » الذي شرحت فيه أسباب رفضي للقاء كيسنجر ، ولكي تعرف مدى ما وصلت اليه الأمور ، أرجوك أن تقرأ معي هذه الوثيقة ، وهي مذكرة من ادارة « مباحث أمن الدولة » موضوعها المقال الذي يهاجمني ، والظروف المحيطة به :

« مذكرة » حول مقال السيد موسى صبري بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٧٢

« علمنا أن وكالة انباء الشرق الأوسط بناء على تعليمات من مكتب السيد الدكتور « محمد عبد القادر حاتم » قد قامت بترجمة مقالة السيد / « موسى صبري » بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ الجاري التي هاجم فيها السيد / محمد حسنين هيكل » - الى اللغة الانجليزية كما قامت الوكالة بتوزيع هذه الترجمة ضمن نشرتها .

« أثار هذا المقال اهتمامات الصحفيين الأجانب الذين أبرقوا به الى وكالاتهم وصحفهم ، ويتساءلون عن الهدف من وراء هذا المقال ، وعما اذا كان بتوجيه من القيادة السياسية ، وهل هناك اتجاه الى التخلص من السيد / محمد حسنين هيكل أو دفعه للاستقالة .

يعلق بعض الصحفيين المصريين على اذاعة المقال بالانجليزية عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط بأنه محاولة من السيد عبد القادر حاتم للرد على المقال الذي نشره مكرم محمد أحمد بالأهرام وحوى هجوماً على سيادته كذلك رداً على السيد / محمد حسنين هيكل رئيس مجلس ادارة جريدة الأهرام التي تقوم بتوجيه الأصوات المعارضة في نقابة الصحفيين .

عرض : برجاء الاحاطة . .

ثم توقيعات ، وأرجوك أن تلاحظ أن أحد الموقعين عليها هو نفسه السيد حسن أبو باشا وزير الداخلية الآن .

أفهم من هذا أن مقالك « كيسنجر وأنا . . مجموعة أوراق » كان بداية لتصعيد الأزمة ؟

- نعم . . فبعدها بأيام قليلة اتصل بي د . عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء للاعلام وقتها ، يخطرني بما معناه أنه تقرر وضع مقالاتي تحت الرقابي ، وقال لي أن كل ما يكتبه رؤساء التحرير سوف يخضع لنفس القاعدة ، وأنه بنفسه الذي سيراقب مقالاتهم ، وأن علي أن أعرض مقالي قبل موعد نشره

بثلاثة أيام ، وقد أرسلت خطاباً للدكتور حاتم ، اليك صورة منه ،وهو بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٢ ، وفيه ذكرته بأنني لم أكتب بانتظام وتحت عنوان « بصراحة » الا بناء على « اتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر ألا يخضع شيء مما أكتبه للرقابة ، وأنني كتبت في عهده أشياء كثيرة تتضمن نقداً للتنظيم السياسي وللجهاز الاداري ولمراكز القوى ، ولتدخل الأجهزة البوليسية وللاعتقالات وللفصل ، ودفاعاً عن حرية البحث والمناقشة في الجامعات وسيادة القانون وحرية القضاء ، وغير ذلك وغيره ، ومع ذلك فان الرقابة لم تتعرض لحرف مما كتبت » .

في هذا الخطاب قلت للدكتور حاتم أيضاً :- « أنني رئيس التحرير الوحيد الذي يكتب مقاله قبل نشره بثلاثة أيام ، لأن مقاله يوزع خارج مصر ، وينشر على العالم كله في اليوم نفسه ،ومعنى تحديد الأيام الثلاثة في القرار أنه قرار موجه ومخصص » وفي ختام الرسالة » قلت له « اني أمام ثلاثة احتمالات : أولها أن أترك الأهرام ، ومن سوء الحظ أن ولائي لمهنتي ودورها في الخدمة الوطنية العامة وولائي لزملاء وأصدقاء لي في الأهرام لم يصلا بي آنذاك الى قرار مثل هذا ، وثانيها أن أكتب مقالي وأترك للرقابة أن تتصرف كما تشاء ، وهو ما لا أرضاه ، والثالث أن أكتب مقالي وأنشره خارج مصر ، ولكن ذلك من شأنه أن يسبب حرجاً لا أعتقد أن الظروف تسمح به . .

وأنهيت رسالتي ، بأنني « قررت الامتناع عن الكتابة لفترة ، أترك لنفسي فيها فرصة للتفكير ، وأترك لغيري فرصة للمراجعة ، لأنني لا أستطيع أن أكتب وفي ضميري أن ورائي من سوف يجري بقلمه على ما أكتب . . لأنني لو رضيت بذلك لتخليت بعد عمر طويل وبعد تجربة ممتدة عن كثير مما أحرص عليه الى درجة التقديس » وبعدها انقطعت عن الكتابة شهراً كاملاً ، ثم سافرت الى الشرق الأقصى ، وعدت لأكتب سلسلة تحت عنوان « أحاديث في آسيا » لم أرض بعرضها على الرقابة بالطبع » ، ولم يجدوا فيها سبباً يدعوهم للالحاح ، ثم تلافينا الصدام بجهد مشترك من الناحيتين .

● **أستاذ هيكل . . ما هي مسؤوليتك تحديداً عن الادارة السياسية للحرب ؟**

- ان ما رويته لك ، كاف فيما أظن لكي يعرف السيد حافظ اسماعيل ان « علاقة الحوار » علاقة مركبة وليست علاقة طاعة ، وليست علاقة موافقة ، وعندما يقول أنني في مسار علاقة الحوار هذه شاركت في الاعداد السياسي والاعلامي لحرب أكتوبر بما في ذلك كتابة التوجيه الاستراتيجي للحرب ، فان ذلك صحيح ، لكن المشكلة أنه لم يستطع أن ينفذ الى ما تعنيه عبارة « الحوار » ، لقد قلت في مقدمة الكتاب ، انني منذ أوائل سبتمبر ١٩٧٣ وحتى بدأت المعارك واحتدمت ، وجدتني أقرب الناس اليه ، وهذا صحيح « حتى بدأت المعارك واحتدمت » ولم أقل أكثر ، والكلام واضح !

وفي حالة الارتباك التي كانت سائدة ، أقلق موضوع الاستغلال السياسي للجهد الحربي كثيرين ، قام بعضهم - وأنا بينهم - بمصارحة « الرئيس السادات » بذلك بالطريقة الرقيقة التي كانت تسمح بها الظروف وقتها . . وذهبت الى مقابلة مع « الدكتور محمود فوزي » - حضرها « المهندس سيد مرعي » - وهناك كان الرجاء إليه أن يشترك في ادارة العملية السياسية كما فعل في حرب السويس سنة ١٩٥٦ . وقال الدكتور « محمود فوزي » بما لا يقبل الشك :

- لو كنت أستطيع أن أذهب الى جبهة القتال لأعطي حياتي هناك . لذهبت على الفور دون تردد ؟ . ولكن هذا الذي تطلبه مني الآن شيء أعرف سلفاً وبالتجربة عدم جدواه » .

ثم راح الدكتور فوزي يشرح أسبابه وكان من بين ما قاله ان هناك أشياء كثيرة تجري وراء الستار لا يعلمها ، وأن مشاركته ستكون شكلية ، وأنه سيتحمل مسئوليته ، ولا يقوم بدور !

● هل حاولت أن تتدخل بشكل مباشر في الموضوع ؟

- حاولت شفاهة وكتابة وحواراً ونشراً ، وأذكر أنني التقيت بكيسنجر في القاهرة يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، ودار بيننا حوار طويل ، سجلت خلاله نقاطاً في ٦١ ورقة صغيرة ، وذهبت في اليوم التالي الى السادات ومعي ملاحظاتي ، وحذرته من كيسنجر وقلت له أن نواياه ليست خالصة ، وأنه يتآمر لافساد نصرنا العظيم ، وكنت أتحدث وأنا أسير قلقاً في غرفة نومه بقصر الطاهرة ، وقال لي :

ما تديـنهش يا محمـد ، وأحسست أنه لم يتقبـلهما أقـوله أو من قلقي الا أنـه « ديـبلـة » ، فخـرجت وكتبت في « الأهـرام » مقـالاً بعنـوان : كيسنجـر ومعنى النجـاح ، قلت فيها أن نجـاح كيسنجر يعني فشلنـا ، وتمنيت ألا ينجح ، وهي مقالة أرسل كيسنجر من بيكين التي كان يزورها ، احتجاجاً للسـادات عليها . . وقد نشرت حـواري مع كيسنجـر ، وكانت آخـر محاولـة لي هي مقال « الـظلال والبـريق » ، وهو آخـر مقال لي نشـرته في « الأهـرام » ، أبديت فيـه مخـاوفي أن تضيع قضيتنا وسط الـظلال المحيطة بنيكسـون من قضية ووتـرجيت ، أو البريق الذي يحيط بكيسنجر من هالات بريق الاعلام ، وهو المقال الذي شعر السـادات بعده أن بقائي في الأهرام مستحيل ، فنقلني الى القصر الجمهوري ، ثم عـرض علي بعد ذلك الوزارة ونيابة رئاستها واعتذرت .

● نصل الى النقطة الموضوعيـة والأخطر في رد حـافظ اسماعيـل عليك ، وهي تتعلق بالعبارة التي سميتهـا الفقرة المشؤومـة في رسالـة حافظ اسمـاعيل لكيسنجر التي أرسلت قبل ظهـور يوم ٧ أكتـوبر ١٩٧٣ ، والجيش المصـري في قمـة انتصاره ، وقـال حافظ اسمـاعيل فيهـا لكيسنجر ـ أو قـال فيها السـادات لكيسنجـر ـ أن مصـر لا تعتـزم تعميق مـدى الاشتبـاكـات أو تـوسيـع مـدى المواجهة ، فقد رفض رد حافظ اسماعيل عليـك كل مـا استنتجته من الفقـرة ، في حديثك السابق مع الأهالي ، وهو يرى أنك أعطيتها أهمية أكثر ممـا تستحق ، وتجاوزت في فهمها !

ـ لقـد قلت أن هذه العبـارة كانت المفتـاح في الرسـالـة كلهـا ، وقلت أن الفهم الأمـريكي والاسرائيـلي لها ، هـو الذي حـول هدف الحـرب من التسويـة الشاملة الى مجرد وقف اطلاق النار ، لأن الاسرائيليين عرفوا ببسـاطة وبعـد ٢٠ ساعة من الحـرب ، هدف مصـر من الحرب ، وهنـا يستحق رد السيد « حـافظ اسماعيل » حـواراً مركـزاً أبدأه بسؤال : لمـاذا أغفل هـو هذه العبـارة في مقالـه الأول للمصـور ؟؟ لمـاذا استشهـد فقط بـالعبـارات الانشـائيـة في رسـالتـه لكيسنجر ؟؟ رغم أنه واضح من كلامـه أنه قـرأ مذكـرات كيسنجر ورأى مـدى الأهميـة التي علقها عـلى هذه العبـارة ، مهملاً كـل ما عـداها من بنـود الرسـالة

كلها . ان « كيسنجر » لم يجمـع « لجنة الأمن القـومي » لتنـاقش العبـارات الانشائية في الرسالة ، ولم يبن خطته لتضييع الـوقت حتى تستعد اسـرائيل وتشن الهجوم المضاد على العبارات الانشائية ، ولكنه بناها على هـذه الفقرة بـالذات ، بناها على أساس أن مصر لن تطور الاشتباكات ولن تعمق الهجوم !

● يقول السيد حافظ اسماعيل أنه كـان يظن وهـو يكتب هذه الفقـرة أن الناس متوسطي الذكاء لن يخطئوا فهم ما يقصده منها ، وأنـه لم يتخيل أن يشتط خيـالك بعـد عشر سنـوات ، فتدعي بـأنه ـ بهـذا التعهد ـ قـد سلم لاسرائيـل المبادرة خلال أقل من ٢٤ ساعة من تحقيق المفاجـأة المذهلة التي زعـزعت توازن قادتها . .

قال هيكل بابتسامته :

ـ ولكن كيسنجر لم يفهم من العبارة ، الا ما فهمته أنا وفهمه غيري ، ولا شك أن السيد حافظ اسماعيل أدرى بذكاء كيسنجر مني ، على الأقل من خلال ما كان يدور بينهما عبر قناة الاتصال السريـة ، ثم أنه يقـول أن الرسـالة تتضمن « تعهداً » وهذا اعتراف هام ، بصرف النظر عن الخلاف بيني وبينه في مضمون هذا « التعهد » هل هو الواضح من نص ألفاظه ، أم المضمر في ضميره ،والذي أذاعه في مقاله الأخير ، والمهم هنا هو أن السيد حافظ اسمـاعيل يتجـاهل ، أن قيمة أي رسالة في ظروف حرب لا تتعلق بنوايا مرسلها ، وإنما تتعلق بـالطريقـة التي فهمها بها المرسل اليه وأياً كان ما قصـده « حافظ اسمـاعيل » من الفقـرة ، فـان « كيسنجر » فهمهـا على النحـوالذي جعله يـرتب لتحجيم نصر اكتـوبـر ، ولتقليـل ثماره السيـاسية ! . ثم أن نص العبـارة لا يمكن فهمه الا عـلى النحـو الذي فهمته رغم كل محاولات التأويل !

● الذي فهمته من مقال حافظ اسماعيل رداً عليك ، ان كيسنجر يكـذب في مـذكـراتـه ، ومعنى هـذا أنـه لم يفهم من الفقـرة المشؤومـة ، مـا ذكـره في المذكرات !

ـ لماذا نكذب « كيسنجر » في هذا الفهم بالذات ، وهو يشرح أمـامنا كـل خطته التي بناها على هذه الفقرة المشؤومة من هذه الرسالة ؟

أليس غريباً أيضاً - بالمناسبة - أن السيد حافظ اسماعيل يكـذب « كيسنجر » في قوله أثناء مفاوضاته مع القادة الاسرائيليين طبقاً لما جاء في المحاضر السرية « ان ما أنجزه السادات (يقصد الجيش المصري بالطبع) يستطيع أن يصل به الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ - ومع ذلك فان السادات لا يستثمر ما لديه من أوراق لأنه يريد أن يرى نفسه وبسرعة في موكب نصر في شوارع بور سعيد والاسماعيلية والسويس !؟

ثم : متى نصدق عدونا . . ومتى نكذبه ؟ . اذا كان ما قاله يتفق مع سياق الحوادث فهو صادق ، واذا كان ما قاله هو الذي يعكس فعلاً واقع تصرفاته وخططه وما ترتب عليها جميعاً من أعباء وتكاليف ومسؤوليات ، فلا بد لنا أن نصدقه ، وإلا كنا في الواقع نضحك على أنفسنا نحن ، فالعبارة « الكارثة » ، التي كتبها « الأذكياء » ، قد وصلت الى عقل « كيسنجر » المتوسط الذكاء ، بشكل جعله يخطط ويرتب ليسرق نصر أكتوبر العظيم ، وحين يكون سياق الحوادث التي تتالت بعد ذلك ، منطقياً ، فمعنى هذا أنه فهم من الرسالة ما قاله في مذكراته ، لأن خطته كانت منطقية مع فهمه ، وأسوأ من ذلك أن التجربة العملية أكدتها . .

● يبدو أن السيد حافظ اسماعيل ، يعلق الفأس في رقبة الظروف الدولية التي كانت سائدة في شتاء سنة ١٩٧٣ ، وفي رأيه ، أن تلك الظروف لم تكن تسمح لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة بالاستسلام لأي صورة من صور الضغط ، ولم تكن الظروف النفسية السائدة بين قادة اسرائيل في هذه الفترة تشجع أمريكا وأوروبا على ممارسة ضغط كالذي مارسه الجنرال أيزنهاور عام ١٩٥٧ وهو يدفع اسرائيل خارج سيناء . .

قال محمد حسنين هيكل :

- اذا كان ذلك رأيه . . فكيف نصح بالحرب أو وافق عليها ، أن عناصر التحالف الضاغط وراء الانتصار العسكري سنة ١٩٧٣ ، كانت أقوى مائة مرة على الأقل مما كان هناك سنة ١٩٥٦ !

كانت هناك معجزة ميدان القتال . . وكان هناك قتال على كل الجبهات العربية . . وكان سلاح البترول مشهراً وكذلك سلاح المال . . وكان الاتحاد السوفيتي موجوداً في صميم الأزمة ، والولايات المتحدة مهتمة بها الى أقصى درجة ، وبين الاثنين توتر وصل الى حد الانذار النووي . . وكان الرأي العام العالمي كله مع الطرف العربي .

ثم يقول لك كيسنجر : كان في استطاعتك أن تصل الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . . ويقول لك « ديان » انه أوصى بانسحاب شامل من سيناء . . وتقول لك كل الوثائق والمذكرات المنشورة ان اسرائيل فوجئت بحجم ما استطاعت قواتك تحقيقه . ويقال لنا الآن هؤلاء جميعاً يكذبون . . يخدعوننا ، وأقول أنا : لعلها المرة الوحيدة التي صدقوا فيها ، لا خدعوا أنفسهم ولا خدعونا .

بقيت هنا نقطة هامشية فيما قاله السيد حافظ اسماعيل : ان أيزنهاور سنة ١٩٥٧ لم يدفع اسرائيل خارج سيناء ، بل دفعها خارج سيناء توازن قوى آخر أكثر تعقيداً من مشيئة الرئيس الأمريكي ، توازن قوى في المنطقة وعلى القمة الدولية أدى دوره وراء التصميم المصري .

حتى لا نظلم أنفسنا ولا نظلم الحق والتاريخ !

● نأتي الآن ـ يا أستاذ هيكل ـ الى التفسيرات التي أوردها السيد حافظ اسماعيل بأثر رجعي للعبارة المشؤومة التي وردت في الرسالة الى كيسنجر ، فطبقاً لرده عليك ، فانه قصد من عبارة « لن نعمق الاشتباكات » ان مصر لن تبعث بقاذفاتها الثقيلة المسلحة بالصواريخ الموجهة ذات المدى ١٥٠ كيلومتراً لضرب المراكز السكانية في داخل اسرائيل . . أما عبارة « لن نوسع جبهة المواجهة » ، فالذي قصده منها : ان مصر لن تصعد الحرب بدعوة القوات السوفيتية ، أو بالتعرض للمصالح الغربية (المشروعة) في منطقة الشرق الأوسط .

ـ انني أختلف مع السيد حافظ اسماعيل في هذا التفسير ، لأن نصوص

رسالته نفسها ترد عليه ، ففي البند رقم (١) منها قال « ان الاشتباكات التي تحدث حالياً في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة » ، ومعنى هذا أنه كان يتحدث عن اشتباكات تحدث في الجبهة يومها ، وهو حين يستعمل نفس الكلمة في الفقرة المشؤومة ، فإن المعنى لا يمكن أن ينصرف الا الى نفس الشيء ، أي أن تعبير الاشتباكات التي تحدث حالياً ، يصبح موصولاً وصلاً مباشراً بالتعهد الذي قال فيه أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات ، أما ما يتعلق بتصعيد الحرب ودعوة السوفييت والتعرض للمصالح الغربية ، كتفسير لعبارة توسيع جبهة المواجهة ، فأخشى أن أقول أن مثل هذه التفسيرات المستجدة ، تنطوي على طيبة قلب - وهذا تعبير مهذب - لا تسمح بها حقائق أي صراع .

مثلاً : هل القوات السوفيتية الى هذا المدى جاهزة للتدخل عندما نطلبها ؟ تضغط على زر فإذا هي معنا في المعركة - هل مثل هذا معقول ؟ ليته كان معقولاً .

هل الاتحاد السوفيتي مستعد لمواجهة مع الولايات المتحدة قد تتطور في أي لحظة وتصبح مواجهة نووية ؟ .

ثم هل يصدقه كيسنجر لو أن هذا كان فهمه لرسالته ، أو لو أنه تصور للحظة أن ذلك ما يقصده السيد حافظ اسماعيل من عبارته ؟ ما هذا الكلام ؟

مثله أيضاً ذلك التفسير عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط مرة أخرى أسأل :

- المصالح الأمريكية والغربية مصالح بترول ، والولايات المتحدة تعرفها جيداً وتعرف كيف تحميها . ثم هل تسمح لك السعودية ودول الخليج أن تقوم أنت بتهديد المصالح البترولية ؟ . ثم ألا تتذكر أن أحد بنود رسالتك الشهيرة الى « كيسنجر » ، أو لعلها رسالة الرئيس السادات ، حوت اشارة الى اجتماع قبل الحرب بينه وبين المستر « ديفيد روكفللر » . . أظن أن السيد « حافظ اسماعيل » يعلم أن أسرة « روكفللر » من أكبر أصحاب المصالح في بترول السعودية وغيرها من دول الخليج ؟

لمن اذن نتكلم ؟ وعن ماذا ؟ وأية تفسيرات هذه ، وأي قوة اقناع فيها ؟!

●لعل السيد حافظ اسماعيل أراد بهذه الفقرة من رسالته أن يطمئن الأمريكيين أو الاسرائيليين لكي يخدرهم ويخدعهم عن أهدافه ، وهو تبرير أتبرع به له ، وان كان لم يذكره ؟

ـ ولماذا يطمئنه من جانب واحد ؟ . هل أعطاه الأمريكيون أو الاسرائيليون ما يطمئنونه به أنهم لن يضربوا المدنيين بالطائرات ؟ . لقد ضربوا وضربوا وضربوا ، فلماذا نطمئنهم ، وحتى لو لم يكن ضمن خطتنا أن نفعل ذلك ، فلماذا نريحهم ، لماذا لا ندعهم يتخيلون اننا سنفعل كل شيء وأي شيء لاسترداد حقنا . . لماذا يطمئن السيد حافظ اسماعيل أو السادات الأمريكيين اننا لن نطلب قوات سوفيتية ؟ ألكي يشجعهم هذا على الهجوم المضاد ؟ . ألكي يدفعهم للاستهانة بنا ؟ ولماذا يفعل ذلك بعد ٢٠ ساعة من الحرب ، وهم لا يعرفون شيئاً عن نوايانا ولا امكانياتنا ؟

ثم ، يبدو أن السيد « حافظ اسماعيل » حين أجهد نفسه للعثور على تفسير للفقرة المشئومة ، قد نسي رسالة أخرى كتبها هو نفسه في سلسلة الرسائل المشؤومة ، ذكر فيها صراحة وبدون أدنى لبس أن السادات الذي طرد الخبراء السوفييت سنة ١٩٧٢ ، ليس هو الذي يطلب منهم شيئاً سنة ١٩٧٣ ! . فما الذي كان يقصده برسالته تلك : هل كان التلويح بالورقة السوفيتية . . أو طمأنة الآخرين على أن الاستغناء عن السوفييت تام ونهائي ! . . أيهما كان القصد ؟ . وما فائدته في تلك الظروف ؟ في تلك الأيام والساعات ، وهم يعرفون أن كل سلاح نحارب به ـ ابتداء من أقوى طائرة الى أصغر بندقية ـ سلاح سوفيتي ؟

أي قواعد لادارة حرب هذه ، خصوصاً اذا كنت تعرف أن كل الرسائل الرمزية قابلة للحل ، وأن الآخرين ـ اسرائيليين وغير اسرائيليين ـ سوف يعرفون بعد أيام ـ إن لم يكن بعد ساعات ـ ما قلته لغيرهم ! ؟

تغيرت الدنيا بما فيها قواعد ادارة الحرب سياسياً ، وبعض الناس لا يعرفون !!

● يقول حافظ إسماعيل ، أنك حين نشرت في حديثك السابق للأهالي رسالة كيسنجر التي تساءل فيها عن صحة ما بلغهم من مصادر ايرانية حول استعداد مصر للتفاوض باخلاص لوضع الأراضي التي تنسحب منها اسرائيل تحت رقابة دولية ، قد تجاهلت رد حافظ اسماعيل عليها ، وهو رد نفى ما نقله الايرانيون ، ومعنى هذا أن القول بأن السادات عرض وضع سيناء تحت رقابة دولية بعد يوم واحد من الحرب استنتاج غير صحيح . . .

ـ انني في الواقع دهشت لما يقوله السيد « حافظ اسماعيل » ، ولذلك أسأله : هل حضر مقابلة الرئيس « السادات » لسفير ايران ، وقد تمت أيضاً بعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء الحرب ، وهي المقابلة التي طلب فيها السادات ابلاغ الأمريكيين عن طريق الشاه ، باستعداد مصر لوضع سيناء تحت رقابة دولية ؟ أم أن السادات قد قابل السفير منفرداً ؟ . وفي الواقع أن رد « حافظ اسماعيل » المضاد الذي نشر في مقاله الأخير بالمصور ، ليس نفياً للرسالة ، ولكنه أضاف اليها عبارات انشائية لا تحمل قوة فعل ، بل أمنيات .

ثم ألا يوحى تشابك قنوات الاتصال بالارتباك : الزيات في نيويورك رسمياً ـ حافظ اسماعيل هنا مع كيسنجر في قناة سرية ـ وشاه ايران مع السادات مباشرة . . خصوصاً وكل واحد من هؤلاء يتكلم لغة ويعرض مقترحات مختلفة متناقضة . . أي ارتباك في ادارة الجهد السياسي للحرب أكثر ؟

ثم ألا يعرف الخصم من ذلك أن هناك ارتباكاً أو اختلاطاً للأمور في تفكيرك ؟

● . . . . ؟

ـ ان ملامح الارتباك لا تتضح في الفقرة الكارثة وحدها ، بل في مجمل الرسالة التي أرسلت بعد ٢٠ ساعة من بدء الحرب ، ولو أعدت قراءة الرسالة ثانية ، فسوف تجد عدة ملاحظات بالغة الخطورة ، فالسادات يتكلم في الرسالة ـ وبصرف النظر عن الانشاء ـ عن مصر وحدها ، بينما هو القائد الأعلى لتحالف أكبر من مصر ويضم أطرافاً غيرها ؟

وسوف تلاحظ أن العبارات ذات « قوة الفعل » تعني شيئاً واحداً ، اذا كان السادات وهو رئيس تحالف عربي يتكلم في هذه اللحظات عن نفسه فقط ، فمعنى ذلك أنه يتجه الى حل لنفسه فقط ، أي « حل منفرد » وهذا ما فهمه « كيسنجر » وقاله صراحة ورتب عليه سياسته وخططا قام بتنفيذها فعلاً ! . .

ولو تمعنت في الفقرة الأخيرة من الرسالة التي تتحدث عنها ، لوجدتها تتبرع بقدح في وزير الخارجية الأمريكي الأسبق « وليام روجرز » استثماراً للخلاف بين « كيسنجر » وبينه . . وهذا هو « الذكاء السياسي » الذي ملكه الذين أرسلوا الرسالة لكيسنجر المتوسط الذكاء . . واهتموا به ، بدلاً من الاهتمام بأن تكون عباراتهم واضحة المعاني ، لا تترك معنى مضمر أو غير واضح تماماً . . هل كان من اللائق ، في هذا الوقت بالذات ، أن يكون لدينا طول البال لما تتصوره استثارة للغيرة والوقيعة بين « كيسنجر » وروجرز . . وهل هذا يجدي ؟ . .

دسائس حرملكات الشرق لا تصلح في ادارة صراعات حرب وقوى كبرى ، وانذارات نووية . .

● يقول السيد حافظ اسماعيل ، أن الاشتباكات لم تتوقف في أيام ٨ و٩ و١٠ أكتوبر ، وعلى هذا فان ما ذكرته من أن السادات أوقف الحرب بعد اتمام العبور التزاماً بالتعهد الذي قطعه على نفسه ليس صحيحاً .

ـ يبدو أن السيد « حافظ اسماعيل » قد نسى ، أن الادارة السياسية للحرب ، قد ابتكرت آنذاك ، تعبير « الوقفة التعبوية » ، وأعلنت ـ وهذا غريب ـ أن القوات قد أخذت هذه الوقفة بعد اتمام العبور ، والوقفة التعبوية ـ كما استنتجت بعد ذلك ـ هي اختراع قدمته الادارة السياسية ، لتبرر به أسباب عدم تقدم القوات ، أما السبب فهو في الفقرة المشؤومة !

● وهو ينقل أيضاً عن « المشير أحمد اسماعيل » على قوله له ، أنه أخطر الضباط والجنود بأن هدف الحرب هو الوصول الى الممرات ، بهدف تحميسهم فقط ، في حين أن الهدف لم يكن كذلك !

ـ لا تعليق . .

● العبارة فيما أظن تؤيد وجهة نظرك . . ويقول السيد حافظ اسماعيل أيضاً أنه رغم تعهد مصر ، بعدم « توسيع مدى المواجهة » فإن السيد « سيد مرعي » ، قد سافر في رحلة عربية لتعبئة طاقات الأمة لدعم الحرب .

ـ وددت لو أنه لم يحدثني عن المهمة التي سافر فيها « سيد مرعي » ، والتي كان موضوعها دور البترول في خدمة الأهداف السياسية للمعركة . كان أهم ما حمله « سيد مرعي » تقرير عن هذا الموضوع أعد في « الأهرام » ووضعه الدكتور « مصطفى خليل » في اطار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ، وتحدثت أنا فيه مع الرئيس « السادات » وسلمته نسخة منه ، وطلب إلي أن أعطي نسخة أخرى منه لسيد مرعي . المذهل أن دول النفط استجابت لخطه لاستعماله وسيلة من وسائل الضغط في المعركة ، لكن الرئيس « السادات » ـ تحت ضغط من « كيسنجر » مسجل في رسائل ومكتوب ـ كان هو الذي راح يلح على الذين استجابوا لمصر أن يرفعوا سلاح النفط من المعركة ولم تكن أياً من أهدافها السياسية قد تحققت بعد .

أي ادارة سياسية هذه ؟

● أستاذ هيكل . . لقد كنت قريباً من محادثات فك الاشتباك الأول ، التي لعب فيها هنري كيسنجر دور المكوك الشهير ، وأسفرت عما اعتبرته أنت أول خطوة في الطريق إلى عصر الهيمنة الإسرائيلية الذي نعيش في ظله ، فماذا جرى في تلك المحادثات ؟ ! .

ـ لماذا لا تسأل السيد « حافظ اسماعيل » ، هل حضر المحادثات التي جرت في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، وهو ـ آنذاك ـ مستشار الأمن القومي للرئيس أم لم يحضرها . ! لقد كانت هذه أخطر محادثات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث والمعاصر ، ان أعضاء الوفد المصري ، بما فيهم السيد حافظ اسماعيل ، حضروا مراسم افتتاح الجلسة الأولى بما فيها الصور ، ثم خرجوا الى حدائق قصر الطاهرة يستمتعون بأشعة الشمس ، وجلس « السادات » و« كيسنجر »

وحدهما ، ودار ما دار . . فهل يعرف السيد « حافظ اسماعيل » ما حدث ؟ هل كان يعلم بما تم الاتفاق عليه ؟ هل استشير وهو مستشار الأمن القومي عن علاقة ما جرى بذلك الأمن وإذا لم يكن يعلم فمن « ماذا » وعن « من » يدافع اليوم . .

● ما الذي تعلمه أنت يا أستاذ هيكل عما جرى ؟!

ـ قبل أن يصل هنري كيسنجر الى القاهرة في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ فان السادات ، وكنت حتى ذلك الوقت لا زال قريباً منه ، سألني عن الطريقة التي يمكن بها أن تتم المفاوضات مع كيسنجر ، وكان رأيي كما شرحته له ، أنه لا ينبغي له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلي ، وسألني الرئيس السادات مستغرباً : لماذا . . ألم يتفاوض بريجنيف وماوتسي تونج وغيرهما من القادة العالميين مع « كيسنجر » مباشرة ؟ وقلت : ان هذا صحيح ، ولكن مفاوضات « كيسنجر » مع هؤلاء جميعاً سبقها تمهيد من خبراء الجانبين ، درست خلاله ـ بل وطحنت ـ كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقياً أمام الكبار الا عملية تأكيد نهائية لما تم عليه الاتفاق وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة .

وكان اقتراحي المحدد للرئيس : انني أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات ، ولكني أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمي ، وله وحده أن يختار هذا الوفد ، موسعاً أو مضيقاً على أي نحو يراه ، ثم حددت أكثر قائلاً : تستطيع أن تشكل وفداً موسعاً يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (د . محمود فوزي) ومستشار الرئيس للأمن القومي (حافظ اسماعيل) ووزير الخارجية (اسماعيل فهمي) أو تستطيع أن تختار وفداً مضيقاً من أي واحد من هؤلاء ، وبالطبع فإنك تستطيع أن تترأس الوفد بنفسك ، وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى ، ثم تعطى بعض توجيهاتك وتغادر القاعة تاركاً عملية المفاوضات تأخذ مجراها . وأضفت حين وجدته يعترض : أن كيسنجر مفاوض ذكي ، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا ، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها في يدك ، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكي يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات ، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك في اسرائيل ، لأن رئيسة وزراء

اسرائيل « جولدا مائير » تستطيع أن تقول له عند كل مطلب أنها مضطرة للتشاور مع لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبها الحاكم ، أو مع زعامات الكتل في الكنيست . . وهذا يعطي الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بصلابة أكثر .

وعدت الح عليه ، بأن وجود مفاوض مصري غيره ، أمام كيسنجر ، يمكن هذا المفاوض على الأقل أن يقول لكيسنجر ، أمام أي مطلب أو أي ضغط غير معقول ، أنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس ، وهذا يعطينا وقتاً لحسن دراسة الموقف والتدقيق في الصيغ . . ولم يقتنع الرئيس ! وقد نشرت رأيي هذا في مقال بالأهرام وقتها بعنوان « أسلوب التفاوض الاسرائيلي » تجده في كتاب « عند مفترق الطرق » وكان يتضمن في الواقع نقداً لأسلوب التفاوض المصري .

●هل رفض السادات كل اقتراحاتك ؟

بل تصرف بعكس اقتراحي تماماً ، فلقد دعا أعضاء وفد موسع ضم وزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ومستشاره للأمن القومي ، وبعد التقاط الصور ، خرج الجميع ، وتركوا « السادات » و« كيسنجر » وحدهما تماماً وفي اليوم التالي رأيت الرئيس « السادات » عند الظهر ، وكان ممدداً على سريره في غرفة النوم الرئيسية بقصر الطاهرة ، وأعطاني فكرة عامة عما حدث في الاجتماع . .

قال لي الرئيس « السادات » : ان « كيسنجر » بدأ اللقاء بتهنئته على آداء الجيش المصري في الحرب الذي لم يكن أحد يتوقعه ، ورداً على هذا الاطراء قال له السادات : لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن تجيء الى القاهرة ، أنني كنت أريدك هنا منذ وقت طويل . . لو أنك جئت لكنا تجنبنا مشاكل كثيرة .

ويظهر أن « كيسنجر » في ذلك الوقت فتح حقيبة أوراقه ، اذ قاطعه « السادات » ـ طبقاً لروايته لي ـ قائلاً له : ما هذا الذي تفعله ؟ هل تتصور أنني سأدخل في مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف اطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر ؟ كلا يا دكتور « كيسنجر » ، أنت رجل استراتيجي ، وأنا رجل استراتيجي ، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجي !

وتوقف أنور السادات في روايته ، واستطرد بعد قليل فقال : ثم بدأت أحدث « كيسنجر » في موضوعات لم يكن يحلم أنني سوف أثيرها معه ؟ وسكت ولم يضف شيئاً ، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول في تفاصيل . .

● لكن ـ بالقطع ـ حاولت أن تعرف ؟!

ـ نعم ، وما تكشف لي فيها بعد ، ومن خلال اتصالات ومناقشات مكثفة أوضح أمامي بعض الخطوط العريضة عن حقيقة ما جرى من مناقشات في ذلك الاجتماع الخطير وفيها يبدو فان الرئيس السادات ، بدأ فقال لكيسنجر أنه ضاق ذرعاً بعلاقته مع الاتحاد السوفيتي ، وأنه أي السادات ، قرر أن ينفض يده نهائياً من أي علاقة مع الاتحاد السوفيتي ، ثم قال لكيسنجر ـ الذي استبدت به الدهشة ـ انه يعتبر أن الاتحاد السوفيتي الآن هو العدو الحقيقي ، ثم أضاف نقطة أخرى ، ذكرها لي هو نفسه في اليوم التالي : ان هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر واسرائيل . .

كان « كيسنجر » أمام نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمترتبة عليهما الأولى : ان العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفيتي وان حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب ، وقد استخلص السادات بنفسه ـ أمام كيسنجر الذي استبدت به الدهشة ـ النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين ، وهي أن جهود السلام في الشرق الأوسط لا بد أن تتولاها الآن بالتنظيم والاشراف دولة كبرى واحدة هي أمريكا ، وأضاف السادات أنه سوف يكون مستعداً في المستقبل ـ وبعد حل المشاكل العاجلة ـ لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل . ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للاعداد النفسي . ثم تحدث الرئيس السادات بعد ذلك عما سماه « فشل التجربة الاشتراكية في مصر » وأنه يريد تنمية من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة : وأنه تحدث في هذا فعلاً مع « ديفيد روكفلر » ، ولا بد أنهم سمعوا تفصيل ذلك من « روكفلر » نفسه .

وفي نهاية المقابلة سأل « السادات » « كيسنجر » عما دار بينه وبين « جولدامائير » ، التي كان « كيسنجر » قد قابلها في واشنطن ، فقدم

« كيسنجر » للسادات النقاط الست المشهورة التي قدمتها له « جولدا مائير » ، وهي التي أعلنت بعد جلسة المباحثات ، وتسببت في الانقسام الخطير في التحالف العربي والدولي الذي ساند حرب أكتوبر . وأمسك السادات بالورقة ، وألقى نظرة عليها ثم قال على الفور : حسناً ، انني أوافق ! والأكثر غرابة من ذلك أن الرئيس « السادات » قال للصحفيين في مؤتمر صحفي عقد بعد المحادثات ودون أن تطرف له عين ، انه هو الذي قدم النقاط الستة ، وسماها كالعادة « نقاطي الستة » ! وقد حرصت جولدامائير على كشف الحقيقة فحددت بوضوح في مذكراتها أنها نقاطها الستة وليست نقاط السادات .

● ان ما تذكره يفسر التصريح الذي نسبته مجلة نيوزويك الأمريكية آنذاك لكيسنجر ، فقد ذكرت أن الصحفيين سألوه بدهشة ، كيف استطاع في ثلاث ساعات فقط أن يقنع السادات بقبول نقاط جولدا مائير ، فقال : انني لم أبذل أي مجهود ، فما كدت أدخل ، حتى وجدت الرئيس السادات جالساً على حجري . .

ـ واليك شاهداً على صحة ما أقول : هو « اسحاق رابين » ، رئيس وزراء اسرائيل السابق ، الذي قال في مقابلة هامة نشرتها له صحيفة « جيروزاليم بوست » في ١٦ أبريل ١٩٨٢ ، أن هنا اتفاقاً استراتيجياً توصل اليه « السادات » مع « كيسنجر » وانضمت اليه اسرائيل ، وأنه من ثلاث نقاط هي : قيادة أمريكا لعملية السلام في المنطقة واستبعاد السوفييت والأوروبيين الغربيين ، وأن مصر واسرائيل سوف تكونان حجرا أساس تـوأمين في سياسة للمنطقة تقودها أمريكا ، وأن عملية السلام سوف تتم على مراحل .

● ما هو الدور الذي لعبه هذا « الاتفاق الاستراتيجي » بين كيسنجر والسادات ، في محادثات فك الاشتباك الأولى التي قادتنا الى عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟!

ـ ان الاتفاق الاستراتيجي الجديد ، قد ألقى بظله على بعض التصرفات التي بدت في ذلك الوقت نتيجة للتسرع والنقص في الحيطة ، وأثناء مفاوضات فك الارتباط ، كانت موافقة « السادات » على سحب القوة الرئيسية للوحدات

المدرعة في سيناء صدمة كبيرة ، وأتذكر واقعة في فندق كتراكت بأسوان ، أثناء تلك المفاوضات ، كان هناك وفد رسمي أمريكي يرأسه « كيسنجر » ، الذي كان قد بدأ دبلوماسية المكوك ، وكانت هناك جلسات بين الوفدين ، لكنها كانت بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجري ، فقد كان « كيسنجر » يعود من القدس الى استراحة « السادات » مباشرة ، وهناك يجري كلام تترتب عليه آثار ، تصل فيما بعد الى الوفود في الفندق بعد أن يكون كل شيء قد تم وانتهى ، بل وأن بعضاً مما كان يتم كان يصل للوفد المصري عن طريق « كيسنجر » . .

وفي ذلك اليوم جاء كيسنجر من استراحة السادات في أسوان ليقول للوفد المصري :

ـ أن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعاً . .

وذهل الفريق « عبد الغني الجمسي » وهو يسمع المعلومات وتمتم لنفسه .

ـ لا يعقل . . كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين .

ورد عليه « كيسنجر » قائلاً :

ـ ان الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين ، لأننا بصدد صنع سلام .

وقال الجمسي : لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذي اقتضاه عبور هذه الدبابات الى الشرق ، لأدركوا ما أحس به .

وبدا التأثر واضحاً على « الجمسي » ، الى درجة أنه اقترب من نافذة في فندق كتراكت ، تطل على النيل ، وأخرج من جيبه منديلاً ، وكان واضحاً لبقية الواقفين أن هذا الجندي المنضبط لم يتمالك دموعه ، وأحس « كيسنجر » أن الأمور ليست على ما يرام ، خصوصاً وأنه كان ما يزال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية ، وتحرك صوب « الجمسي » حتى وصل الى مكانه وسأله :

ـ ما هو الأمر يا جنرال ؟!

ورد الجمسي ، يعكس مرة أخرى ، شعور جندي منضبط ، لا يعرف خفايا ما يجري وراء ظهره حتى تلك اللحظة قائلاً :

ـ لا شيء يا سيدي الوزير ، ما دامت هذه هي الأوامر فسوف ننفذ . . بالنسبة لنا فان الأوامر ـ هي الأوامر !!

كان لا بد أن تمر فترة صمت ، استطعت بعدها أن أعود الى ما كنا نتحدث فيه . قلت :

● وافق السيد حافظ اسماعيل على ما دعوت اليه في حديثنا السابق ، من تشكيل لجنة تحقيق حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، فهل ما زال اقتراحك قائماً؟

ـ الحقيقة أنني حزين لمساجلة على هذا النحو بين السيد حافظ اسماعيل وبيني . أعترف أنني أتمثله أمامي وطنياً مصرياً وانساناً شريفاً فرضت عليه المقادير أن يتحمل أكثر مما يطيق ضميره . . وفي نفس الوقت فان تربيته العسكرية المنضبطة منعته أن يقول « لا » عندما كان يجب أن يقولها . . قاده الولاء والانضباط الى ما يراجع نفسه فيه الآن .ومع ذلك يبقى الحل الوحيد في رأيي هو أن نتكلم جميعاً بصراحة . كل واحد فينا له أخطاؤه ، وقد آن للكل أن يواجهوا تجربتهم بصراحة ليس لكي نحاسب أو نعاقب ، ولكن لكي تفهم وتعي وتدرك أجيال جديدة من شعب مصر اختلطت عليها الحقائق وبهتت كل الصور ويكاد التشوه والتشويه أن يصل الى المبادىء نفسها والأهداف .

ان حرب أكتوبر ليست ملكاً للسادات ولا لحافظ اسماعيل ولا لي ، لكنها ملك هذا الوطن بما مضى من تاريخه وبما هو قادم منه ، وأنا سعيد لأن السيد « حافظ اسماعيل » أيد اقتراحي بتشكيل لجنة تحقيق ، ولعله مما يفيد هذه اللجنة في عملها أن تنشر على الرأي العام الرسائل التي تبادلها السيد « حافظ اسماعيل » و« كيسنجر » ، عبر قناة الاتصال السرية ، وخاصة بعد نشوب

القتال ، ليتحاور حولها من يريد ، ويتمعن في نصوصها من يقدر ، هذا اذا كانت الرسائل باقية ولم تحرق وهذا ما أؤكده !

● .... ؟

ـ أنا أحصر طلبي في الرسائل التي تبدأ بالرسالة المشؤومة ، ثم ما تلاها ، ومن بينها رسالة أدعى أنه لم يحدث في تاريخ مصر أن وجه مثلها لحاكم مصري ، وهي رسالة كتبتها « جولدامائير » ـ أثناء الحرب ـ للرئيس السادات ، ووصلت اليه ، عن طريق قناة اتصال « كيسنجر / حافظ » ، وهي رسالة فظيعة . . والأفظع منها أن الرئيس السادات استجاب لها .

●........... ؟

ـ . . . لعل السيد حافظ اسماعيل ، يعثر على آخر رسالة وردت له عن طريق تلك القناة المشؤومة ، وكانت تتضمن أسماء ثلاثة خبراء أمريكيين ، طلبهم السادات ليحموه ، واحد لأمنه الشخصي في منزله ، والثاني لأمنه في المكتب ، والثالث لأمن أسلوب عمله ، وهكذا بدأت الاتصالات بالبحث عن تسوية شاملة ، وانتهت بوضع الرئيس تحت الحماية الأمريكية !

لقد كنت طوال عمري في صف المطالبين بعلاقات صحية ومتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهوجمت لذلك ، لكن ما جرى لا هو صحي . . ولا هو متوازن .

وبعد لحظة ، أضاف « محمد حسنين هيكل » :

ـ فلتنشر الرسائل . وليجر التحقيق . فلنهيء جواً مواتياً لحوار وطني واسع ليس فقط حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، ولكن لما هو أخطر وأكبر . . ولتكن تجربة مصر كلها في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات موضع حوار ، وليس موضوع حملات ، لكي تستبين الحقيقة .

ذلك شيء مهم بالنسبة للمستقبل وليس للماضي ومهم لما هو آت وليس لما فات .

على الأقل لكي نعرف أين نحن ؟ وماذا نريد ؟ . وماذا استطعنا تحقيقه وما الذي عجزنا عنه ؟ ولماذا ؟ وأين هو العيب - بصرف النظر عن المسؤولية - هل العيب فينا أم في الظروف ، أو هي طبائع الأمور ؟

اذا لم نفعل ذلك فسوف نظل في تيه لا نهاية له .

أخشى أننا اذا لم نفعل ذلك فان جزءاً كبيراً من وقتنا سوف يضيع في دور حراس القبور .

بعض الناس يطلبون أن تصبح مصر ورئيسها حراساً لضريح عبد الناصر وبعضهم الآخر يطلبون أن يصبح الاثنان حراساً لقبر السادات ، لكن عصر عبد الناصر لن يعود لأن الظروف اختلفت وسياسات السادات لن تستمر لأن ذلك مستحيل ، لذلك فسوف نخرج من الحوار بشكل أكثر استجابة للواقع العملي والطموح المشروع .

وأمام الاثنين مهمة حراسة مستقبل هذا الشعب وهذه الأمة . . لكن الأضرحة والقبور في أحوال القادة والرؤساء تبقى على أي حال أكثر من مجرد مواقد لأحياء ذهبوا الى رحاب الله . . فهم في كل الأحوال قضايا واتجاهات ومواقف وسياسات وخيارات تتصل بالمستقبل أكثر من صلتها بالماضي . . لأنها جزء من حركة التاريخ وحيويته وتياره المتدفق والغلاب ، كمياه نهر النيل التي جاءت من الأزل ، وستبقى الى الأزل !

حين غادرت محمد حسنين هيكل ، كان الظلام قد أطبق على القاهرة ، وبدا لي سطح النهر هادئاً ، أما رأسي ، فكان مزدحماً ، وحين وقفت لحظة استنشق هواء النيل على شاطىء النيل سحبتني أمواجه ، جريت في « الزمان » عشر سنوات ، وفي « المكان » مئات الكيلومترات ، وجدتني فجأة في كتراكت أسوان أمام « الجنرال الجسور الذي لم يبك من « هول » الحرب ، ولكنه بكى حين عرف ، « هول » السلام !

وبلا خجل وضعت رأسي على كتفه . . وبكيت !

٢١ هذا الحب القاسي ... الذي لا يطاق

كثيرون يحفظون مقولات « مصطفى كامل » الشهيرة ، التي يفخر فيها بمصريته ، معلناً أنه لو لم يكن مصرياً لود أن يكون كذلك ، متغنياً ببلاده ، واهباً إياها حبه وفؤاده ، حياته ووجوده ، دمه ونفسه ، عقله ولسانه ، لبه وجنانه ، في عبارات شاعرية استلهمها - بعد ثورة ١٩١٩ - الشيخ « يونس القاضي » ، فجعل منها مطلعاً لنشيد « بلادي .. بلادي » الذي منحته ألحان « سيد درويش » حق البقاء حتى اليوم .

و« مصطفى كامل » هو أشهر العشاق في تاريخ مصر الحديث ، وفيها ترك من أدبيات ، مخزون من المشاعر الرومانسية الجارفة ، منحها هذا الشاب المرهف الحس - الذي لم يحب ولم يتزوج ولم يعش الا كما تعيش الزهور - لمصر متغنياً بها ، مشبعاً بجمالها وجلالها وتاريخها ، مستنكراً أن يتهور مصري في حب مصر ، متسائلاً « هل خلق الله وطناً ، أعلى مقاماً وأسمى شأناً وأجمل طبيعة ، وأجل آثاراً ، وأغنى تربة وأصفى سماء ، وأعذب ماء ، وأرعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز ؟ .. إسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد ، ان مصر جنة الدنيا ، وأن شعباً يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب لذلك فمصر عنده جديرة بأن تحب « بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة » .

تلك أقوال حفظها الناس لـ « مصطفى كامل » ، توارثوها ورددوها وتواتروها ، لكن قليلين منهم هم الذين قرأوا لأشهر العشاق في تاريخ مصر

السياسي ، المقولات التي يندد فيها بالوطن ، ويسخر بها من الشعب ، ويضيق فيها بالأمة ، لأنه « يجاهد ضد الزمن والحوادث والناس » ، يؤلمه « ذلك الإنحطاط الأدبي الذي استولى على أولئك الذين كان يجب عليهم أن يكونوا أعظم الناس كرماً وشهامة » ، حتى ليصرخ في صديقه - فؤاد سليم الحجازي - قائلاً « دعني بالله من هذه الأمة التي ابتلاني الله بأن أكون أحد أبنائها » .

لم يحفظ الناس من آثار « مصطفى كامل » تلك الكلمات التي عبر بها عن ضيقه بالشعب ، وضجره باللاهثين والعابثين والمشغولين بأنفسهم ، كما حفظوا ملاحم العشق الطويلة التي صاغتها في الوطن ، وهذا طبيعي ، فعبارات الضيق بالوطن والشعب هي استثناء في أدبيات مصطفى كامل ، التي كان الحب للوطن موضوعها الأساسي ، ثم أن الرجل قد أذاع ملاحم عشقه في خطب ومقالات ، أما عبارات ضيقه ، فقد أسر بها الى أصدقائه الخلص : ومنهم « مدام جوليت آدم » و« فؤاد سليم الحجازي » ، في رسائل مغلقة لعله لم يكن يظن أنها ستنشر يوماً على الناس . .

ومع أن معظم الباحثين في تاريخ « مصطفى كامل » أطلعوا على تلك الرسائل ، فقد تجاهلوها جميعاً ربما لأنها صدمتهم وهم يقرأونها ، ولعلهم عدوها مواقف طارئة لا يجوز التركيز عليها ، أو اعطائها حجماً أكبر من حجمها في حياة الرجل ، ولكن الأمر يتجاوز هذا التقدير حين نلاحظ أن ما ناوش « مصطفى كامل » ، من مشاعر الضيق بالوطن والشعب ، قد طال غيره من الساسة والشعراء الذين يتغنى الناس بمأثوراتهم في حب الوطن والفخر به والدفاع عنه .

فالناس تتغنى بقصيدة « حافظ ابراهيم » المشهورة « مصر تتحدث عن نفسها » فيرون وطناً هو « تاج العلاء في مفرق الشرق ، فرائد عقده درر ، ترابه تبر ، ونهره فرات ، لو أنصف رجاله لسادوا ، ولأبدوا من الذكاء معجزات ، هو صاحب التشريع ومبدع الفلك ، ومبتكر الشعر قبل اليونان ونجد ، لو قدر الاله مماته ، ما رفع الشرق رأساً بعده ، فأي شعب أحق منه بعيش وارف الظل ، أخضر اللون رغد؟» .

لكن هذا « الوطن / الشعب » يبدو في قصيدة أخرى لشاعر النيل ذاته ، مجمعاً للسلبيات وموطناً للازدراء ، وموضوعاً للكراهية ، لا يتمتع بأي صفة تستدعي الحب ، أو تستحق الاشادة ، وفي هذه القصيدة الأخرى ، لا تتحدث مصر عن نفسها ، بل يتحدث الشاعر عنها أو اليها ، فيتوعد وطنه أن يحطم يراعه ، بعد أن عاف البيان وضاق بالشعر :

« وكم فيك يا مصر من كاتب — أقال اليراع ولم يكتب »
« فيا أنت يا مصر دار الأديب — ولا أنت بالبلد الطيب »
« فلا تعذليني لهذا السكوت — فقد ضاق بي منك ما ضاق بي »
« وكم غضب الناس من قبلنا — لسلب الحقوق ولم تغضبي »

ذاك وطن لا خير فيه ، اذ لا كرامة له ، لا فائدة في شيوخه ، ومن يأمل في شبابه واهم ، فالشباب شر من المحتل ذاته ، فراغه لهو ، ولهوه دعارة وخمر ، فكم ذا بمصر من المضحكات كما قال فيها أبو الطيب (المتنبي) . « هكذا يستوحي « شاعر النيل » هجائيات « المتنبي » الشهيرة للمصريين ، على عهد خلافه مع كافور الأخشيدي » ، أما ذلك الذي يدهشه ، فهو أن المصريين يلعبون ، فحين وقعت فرنسا وبريطانيا الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ ليقتسما النفوذ في مصر وفي تونس ، كان المصريون مشغولين ، بعضهم بنفاق الخديو « عباس حلمي الثاني » ، أمير البلاد ، بينما كان القسم الآخر يحج الى قصر السفير البريطاني « اللورد كرومر » .

« أمور تمر وعيش يُمِرُّ — ونحن من اللهو في ملعب
وشعب يفر من الصالحات — فرار السليم من الأجرب
وصحف تطن طنين الذباب — وأخرى تشن على الأقرب
وهذا يلوذ بقصر الأمير — ويدعو الى ظله الأرحب
وهذا يلوذ بقصر السفير — ويطنب في وردة الأعذب »

أما آخر هذا السب الصريح الذي يخضع لمواد القذف في قانون العقوبات فهو توصيف لنا بأننا جهلة ، تماماً كما قال أبو الطيب المتنبي « أمة ضحكت من جهلها الأمم » .

ختام المسك في بائية حافظ ابراهيم يقول :

« فيا أمة ضاق عن وصفها جنان المفوه والأخطب
تضيع الحقيقة ما بيننا ويعتلي البريء مع المذنب
ويهضم فينا الامام الحكيم ويكرم فينا الجهول الغبي »

ذلك ايقاع نجده أيضاً في شعر شوقي ، لعله الوجه الآخر لغنائياته الملحنة والمتواترة والمصنفة ضمن مأثور القول كقصائده عن النيل وأبي الهول ، وأندلسياته المليئة بالشوق للوطن والحب له . أما افتتاحية مسرحيته « مصرع كليوباترا » فهي استهلال بلا مسك ، كما كان ختام بائيه حافظ . يخاطب « ديون » زميل « حابي » معلقاً على هتافات مصرية تشيد بنصر « أكتيوما » ، فيقول :

« اسمع الشعب ديون،كيف يوحون اليه ملأ الجو هتافاً بحياة قاتليه »
« أثر البهتان فيه ، وانطلى الزور عليه يا لـه من ببغاء عقله في أذنيه »

ويكمل ديون هذه الهجائية فيرد قائلاً :

« حابي سمعت كما سمعت وهالني أن الرمية تختفي بالرامي »
« هتفوا بمن شرب الطلا في تاجهم وأحال عرشهموا فراش غرام » .

تلك نغمة تعدت بعض ما قاله « حافظ » و« شوقي » وبعض ما لم ينشر من أقوال « سعد زغلول » و« محمد فريد » لتصبح ظاهرة أدبية بعد هزيمة ١٩٦٧ المروعة ، حيث أذهلت الصدمة كثيرين ، فتحول الهجوم على الشعب ، وسادت في الأعمال الأدبية والفنية روح من الرغبة السادية في تعذيب النفس القومية وايلامها ، وتفشت مشاعر لوم الذات والهجوم عليها وتجريحها في ديوان الشعر وكتب القصص ، وعلى خشبة المسرح ، وبل وفي فكاهات الظرفاء والمتظرفين . وجاء التمزق الذي لحق بالأمة في السنوات الخمس الأخيرة ، لينشر مزاجاً من الاحباط لدى كثيرين من المبدعين ، كان رد فعله قسوة بالغة في تناول الماضي والحاضر ، وسوداوية قاتمة في النظر الى المستقبل ، بحيث بدونا ـ نحن العرب ـ

وكأننا لم نصنع شيئاً ، ولم ننجز الا الخطأ ، ولم نلد الا الخطيئة ، فتاريخنا أكذوبة ، وواقعنا مجزرة ، ومستقبلنا محاق . .

آخر صيحات هجاء النفس العربية ، صدرت قبل أسابيع عن الشاعر العربي الكبير « نزار قباني » الذي سادت أعماله ـ وخاصة فيما تلا النكسة ـ تلك المشاعر السادية المازوكية المركبة أي ذلك التوق العارم لتعذيب النفس وتعذيب الآخرين ، وتكاد قصيدته الأخيرة «بلقيس» تكون نموذجاً مصفى لهذا النمط من أدب العذاب والتعذيب ، فالشاعر يرثي زوجته « بلقيس الراوي » التي انهار عليها مبنى السفارة العراقية في بيروت ، حين اقتحمتها سيارة ملغمة بالمتفجرات ، فيضع فأس القتل في رقبة الأمة العربية ، تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً ، ويجمع بين الحزن الفاجع على موت حبيبته ، والغضب الضاري على الأمة التي قتلتها ، فيختلط دمعه ودمعنا ، بدمه ودمنا الذي أساله ، وهو يغرس خناجر كلماته في عرض الوطن وجسده ، ويثخنه بكل ما في الكون من قسوة ورغبة في الايلام .

وليس من الصعب أن نتصور ـ أو نفهم ـ الغضب الحزين ، أو الحزن الغضوب ، كمركب نفسي يجمع بين انفعالين حادين ، يساعد كل منهما في ازكاء أوار الآخر ،ومع أنهما يختلفان في النوع ، الا أن تزاملهما يتصاعد بكل منهما الى ذرى غير مسبوقة ، فالحزين الغاضب ، يخمش وجوه الآخرين بدمعه ، وتسوده رغبة عارمة في تحطيم العالم ، والغاضب الحزين تنوشه مشاعر ثأر بالغة الضراوة ، كأنه يسعى لإشعار الآخرين بصغارهم وتفاهتهم ، ويستنزف الدموع من مآقيهم ، إحساساً بالذنب وشعوراً بالعار . فإذا كان ذلك الغاضب الحزين ، شاعراً يملك موهبة وتمكن « نزار قباني » فهو يحتشد للحرب بقدرة غير مسبوقة على احداث التأثير الذي يريده ، أو الذي يشعر به .

من السطر الأول ، ينقلنا « نزار قباني » من موقع قراء الشعر الى مركز المتهمين في قضية قتل « بلقيس الراوي » ، يسخر منا فيشكونا :

« فحبيبتي قتلت . . وصار بوسعكم أن تشربوا كأساً على قبر الشهيد
وقصيدتي أغتيلت

وهل من أمة في الأرض ـ الا نحن ـ نغتال القصيد » ؟.

أما ونحن (قراء القصيدة / قتلة بلقيس / أمة العرب) متفردون ، فالشاعر يعيد النظر ، بعد هذا الحكم بتفردنا باغتيال القصائد ، في كل ما نعتبره قيمة في حياتنا ، ما مضى منها وما هو قائم ، شعرنا وأدبنا وملاحم بطولتنا ، وشعاراتنا التي نثرثر بها كالنضال والاشعاع والتقوى والعفاف ، فيرى كل ذلك كذب صريح وقبيح .

أية أمة عربية تلك التي تغتال أصوات البلابل
أين السموأل والمهلهل والغطاريف الأوائل
فقبائل أكلت قبائل
وثعالب قتلت ثعالب
قسماً بعينيك اللتين إليهما تأوي ملايين الكواكب
سأقول يا قمري عن العرب العجائب
فهذي البطولة كذبة عربية
أم مثلنا التاريخ كاذب ؟؟! »

ذلك تساؤل يتضمن جوابه ، لأنه حكم يصدره الشاعر ، فهو ليس شاهداً في قضية القتل ، ولكنه قاض حزين وغضوب ، أصدر حكم الادانة وتلك حيثياته ، لذلك لا يخاطبنا بعد مقطع الافتتاح ، لكنه يخاطب ضحيتنا بلقيس ، يقسم بها ، ـ ويقسم لها ـ أن يثأر منا ، ثأراً لم يسبق له مثيل ، لأن موضوعه ليس فرداً بذاته ، ولا قاتلاً بعينه ـ سواء كان جماعة سياسية أو سلطة حكم ـ ولكنه أمة ، بكل ما صنعت وما أنجزت ، لذلك يقول في التحقيق :

« إن اللص أصبح يرتدي ثوب المقاتل
وأقول في التحقيق أن القائد الموهوب أصبح كالمقاول
وأقول أن حكاية الاشعاع أسخف نكتة قيلت
فنحن قبيلة بين القبائل
هذا هو التاريخ يا بلقيس
كيف يفرق الانسان ما بين الحدائق والمزابل ؟ »

إلى المزابل يكنسنا نزار قباني ، حيث لا جمال ولا روعة ، ولكن بدائية جلفه تقتات بالدم ، لذلك يستحق التاريخ ألا يقرأ فـ :

« ها نحن ندخل عصرنا الحجري
نرجع كل يوم ألف عام للوراء »
وآية ذلك أن ما يحيط بنا هو الموت لا الحياة ، التدمير لا البناء
« الموت في فنجان قهوتنا
وفي مفتاح شقتنا . . وفي أزهار شرفتنا
وفي ورق الجرائد . . والحروف الأبجدية
ها نحن يا بلقيس ندخل مرة أخرى لعصر الجاهلية
ها نحن ندخل في التوحش والتخلف والبشاعة والوضاعة
ندخل مرة أخرى عصور البربرية
حيث اغتيال فراشة في حقلها
صار القضية »

ولأننا في مزابل الحاضر والتاريخ ، فنحن وحوش ، يأكل بعضنا البعض ، ويقضي قضاءنا العربي أن يغتالنا ـ نحن العرب ـ عرب مثلنا :

« ويأكل لحمنا عرب »
ويبقر بطننا عرب
فالنجر العربي ليس يقيم فرقا
بين أعناق الرجال وأعناق النساء ؟

وفي المزابل لا قيم عليا ، ولا فضائل ، ولا شجاعة ، ففروسية العرب قتل للنساء ، أي استئساد على الضعفاء ، وحين تناثر جسد بلقيس الضوئي ، تقاسم القتلة فيروز عينيها وخاتم عرسها ، وتخاطفوا الشعر الذي يجري كأنهار الذهب ، وسطوا على آيات مصحفها الشريف فأضرموا فيه اللهب ، فاستنزفوا دمها واستملكوا فمها ، فما تركوا به ورداً ولا تركوا عنب . وهذا هو الجواب عن سؤال الشاعر :

فكرت : هل قتل النساء هواية عربية
أم أننا في الأصل محترفوا جريمة ؟ ،
وهو جواب مضمونه أننا محترفو جريمة وهواه قتل نساء في الوقت نفسه ، لذلك يخجل الشاعر ، ويخجلنا من كل تاريخنا ف :

عفافنا عهر وتقوانا قذارة
وأقول أن نضالنا كذب
وأن لا فرق ما بين السياسة والدعارة
وأقول أن زماننا العربي مختص بذبح الياسمين
وبقتل كل الأنبياء وقتل كل المرسلين .
لا يقف شيء أمام شبقنا للقتل وتعطشنا للدماء :
حتى العيون الخضر يأكلها العرب
حتى الضفائر والخواتم والأساور والمرايا واللعب

لهذا يصبح الوطن مدعاة للخجل ، يخجل منه الشاعر ، ونخجل منه نحن أيضاً ، ونفر منه ، ويفر منه كل ما هو جميل ، ويقف ضده ـ أو ضدنا ـ في صف الشاعر كل ما هو حضارة أو طبيعة أو براءة. فالعصر العربي ، عصر شعوبي مجوسي جبان .

والعالم العربي مسحوق ومقموع ومقطوع اللسان
نحن الجريمة في تفوقها
فما العقد الفريد وما الأغاني ؟

لذلك تحتج النجوم والطيور والكواكب والكتب :

« حتى النجوم تخاف من وطني ولا أدري السبب
حتى الطيور تفر من وطني ولا أدري السبب
حتى الكواكب والمراكب والسحب
حتى الدفاتر والكتب
وجميع أشياء الجمال جميعها ضد العرب » !

وحين ينتهي « نزار قباني » من ثأره تكتشف انها ـ كما قال ـ ليست مرثية . « لكن على العرب السلام » ، وأن القبر الذي يطوف بـه في هذه القصيـدة ليس قبر بلقيس ولكنه « قبر العروبة » ثم نقف بدهشة ـ أمام ذلـك الاعجاب الـذي أحاط بالقصيـدة ، بعد أن نشـرتهـا مجلة « المستقبـل » البـاريسيـة . في فبـرايـر ١٩٨٢ ـ فقد تناقلتها صحف عربيـة عديـدة ، وتناولتهـا بالاعجـاب والاشادة ، أقلام مصرية وسعودية ومشرقيـة ومغربيـة ، وموطن العجب هنـا ، أننا أصبحنـا نعجب بسبنا ونسر بشتيمتنا ، ونلذ بتجريحنا ، كأننا مع « نزار قباني » في حكمـه علينا بالتوحش والوضاعة واحتراف قتل النساء ، وذبح الياسمين ، وكأننا نؤيده فيمَا ذهب إليه ، ونقبل الحكم على مقـاتلينا بـأنهم لصوص ، وعـلى قادتنـا بأنهم مقاولون ، وعلى ساستنا بأنهم داعرون ، وعلى ثقاتنا بأنهم قذرون ، وعلى تاريخنا بأنه أكذوبة لأنه مزبلة . وهذا الاعجاب ، جـزء من ظاهـرة التلذذ بسب الذات القومية وتجريحها ، أي أننا ـ بالمصـطلح النفسي ـ ساديـون ومازوكيـون في مركب واحد !

وقد أحاط هذا الاعجاب ، ويحيط ، كثير من الابداعـات التي تحت نفس المنحى ، وهو ما يجعل المسألة ظاهرة تستحق الوقوف عندهـا . وخاصـة في عالم نزار قباني ، الذي تتعدد قصائده الخارجة من المعطف نفسه ، بـل وتتشابـه تلك القصائد ـ أحياناً ـ في بنـائها أو صـورها . ففي قصيـدته الأولى في رثـاء الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، يقف المرثى في ضفة مـواجهة للضفـة التي يقف فيها الشعب . تماماً كما تقف « بلقيس » لتكون الـوجه الآخـر للأمـة العربيـة . فعبد الناصر ، هو آخر الأنبياء ، وهو الكتاب الجميل ، وهو الذي سـافر فينـا لأرض البراءة ، وهو جبـل الكبريـاء ، وآخر قنـديل زيت يضيء لنـا في ليالي الشتـاء ، نفض غبـار الدراويش عنـا ، وأعاد الينـا صبانـا ، وسافـر فينـا الى المستحيـل ، وعلمنا الزهو والعنفوان ، أما نحن ـ الأمة / الوطن ـ فقد قتلناه . و

« ليس جديد علينا
اغتيال الصحابة والأولياء
فكم من رسول قتلنا

وكم من امام
ذبحناه وهو يصلي صلاة العشاء
فتاريخنا كله محنة
وأيامنا كلها كربلاء

ولأننا لا نجيد القراءة ، فنحن لم نفهم عبد الناصر الكتاب الجميل ، ولم نقبل الرحيل معه لأرض البراعة .

« فنحن شعوب من الجاهلية
ونحن التقلب
نحن التذبذب
والباطنية
نبايع أربابنا في الصباح
ونأكلهم حين تأتي العشية » .

ومع أن الفرق يدق ـ حين النظر لهذه القصيدة ـ بين اعتبارها رثاء لعبد الناصر ، وكونها هجاء له ، إلا أنها وجدت من يعجب بها ومن يرددها ، وهو نفس الصدى الذي وجدته قصيدة ثالثة : لنزار قباني ألقاها في مهرجان أقامته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مدينة تونس ، في الاحتفال بالعيد الخامس والثلاثين لتأسيس الجامعة ، وهي قصيدة لم تبق حجراً عربياً قائماً على حجر ، بما في ذلك الجامعة ذاتها ، والمحتفلون بعيدها ، وكان التناقض بين المناسبة ومحتوى القصيدة صارخاً :

« يا تونس الخضراء كأسي علقم — أعلى الهزيمة تشرب الأنخاب
وخريطة الوطن الكبير فضيحة — فحواجز ومخافر وكلاب
والعالم العربي إما نعجة — مذبوحة أو حاكم قصاب
والعالم العربي يخزن نفطه — في خصيته ، وربك الوهاب
والناس قبل النفط أو من بعده — مستنزفون .. فسادة ودواب
ماتت خيول بني أمية كلها — خجلاً وظل الصرف والاعراب
فكأنما كتب التراث خرافة كبرى — فلا عمر ولا خطاب »

تلك ذروة من ذرى الرغبة في الايلام والتلذذ بالعذاب والتعذيب ، صاغها الشاعر ، شعراً عمودياً يلتزم قواعد « الخليل بن أحمد » ليحصب العرب بجزالتها وفخامتها ، وكأنه يسخر من تلك الجزالة ، وبها ، ممن جاءوا يحتفلون حيث لا موضوع للاحتفال ، وحيث لا مكان الا لبكاء الأطلال ، ومع أن الشاعر حصب المحتفلين في جباههم ، وجابههم ، بأنهم قصابون ونعاج ،وكلاب ، فقد صفقوا له ، واحتفلوا به ، وحين نشرت القصيدة في صحيفة عربية ذائعة ، أصابت الشتائم كل الجباه العربية ، وبلغت من لم يحضروا المهرجان ، ومن عجب أن هؤلاء أيضاً أعجبوا بها ورضوا عنها ، وصفقوا لها .

ولأن الأدب والفن مركز من مراكز الاستشعار الوثيق لوجدان الأمة ، وطالما أن ايقاعا عدمياً كهذا الذي رصدنا أمثلة له ، بات مزاجاً فنياً ، ابداعاً وتلقياً ، فلا مفر اذن من الاعتراف بأن مزاجنا العربي العام قد أصبح ينحو الى سوداوية قاتمة ، وأن مركباً نفسياً يجمع بين السادية والمازوكية ، وبين اليأس والتشاؤم يملأ النفس العربية ، وأن شعوراً سائداً بالفجيعة واللاجدوى ، وبأن الرحلة طويلة والراحلة كليلة ، والهدف سراب ! .

والمعجبون بذلك الايقاع في ابداعنا الفني ، يشقون على أنفسهم وعلى الناس ، حين يؤكدون أنه ايقاع يلخص واقعاً عربياً لا نستطيع أن ننكره الا اذا خدعنا أنفسنا ،ويرون في ذلك الايقاع صدقاً فنياً مع النفس ومع الآخرين ، فالعرب يخضعون لحكومات مركزية شديدة الوطأة عليهم ، تصادر حقهم في ابداء آرائهم ، وتفرض عليهم ما تريد لا ما يريدون ، وهم يعانون كل ألوان القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لا يفهمون كيف تجري سياستهم ،ولا لماذا تسيل دماؤهم . تتراجع - في دنياهم - الأهداف العليا ، وتتضخم المشاجرات الصغرى . يحاربون حيث يجب أن يسالموا ، ويسالمون حيث يجب أن يحاربوا ، ترزع على أنفاسهم - حيث لتخنقهن - فئات طفيلية ، تعيش على ريع النفط أو سمسرة التجارة أو المضاربة ، لا على انتاج العمل ، تدهورت في ظلها قيم ، وفسدت أخلاق وأحبطت طموحات ، وهبطت أذواق ، وانحطت فنون .

تلك صورة لا ننكرها الا بمقدار ما تنكر الوجوه الأخرى للحقيقة ، فحيث نهمل أحد وجهين للحقيقة نكون على باطل . في شعر المقاومة الفلسطينية الوجه المهمل والمنكور للحقيقة ، ففيه ينعدم الاحساس بالتضاؤل ، وتتفجر الثقة بالنفس ، وتصبح ملامح الوطن الصغيرة زهوره وجباله ، زيتونه وبياراته ، صخوره وآثاره ، موضوعاً للحرب والشوق والاعتزاز . ومع أنه عالم لا يخلو من الشجن ، فليس شجنه انهياراً وليس افتقاداً للثقة في النفس ، والشعب ـ في منظوره ـ ليس نعاجاً تساق ، أو دواب تمتطي ، لكنه « أحمد الزعتر » المحاصر ، الرهينة ، حدود النار ، الرصاص البرتقالي ، والبنفسجة الرصاصية ، بسملة الندى ، السرى مثل النار والغابات ، القائل لا ، لأن جلده عباءة كل فلاح سيأتي من حقول التبغ كي يلغى العواصم ، وجسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة والتردد والملاحم نحو اقتحام المرحلة ، ويده تحيات للصخور وقنبلة مرفوعة كالواجب اليومي ضد المرحلة ! .

ولأن ذلك وجه آخر للحقيقة ، فان قصيدة « محمود درويش » في رثاء « عبد الناصر » تكاد تكون معارضة صريحة لقصيدة « نزار قباني » الأولى في رثائه ، فهو عنده ليس آخر الأنبياء ، ونحن لسنا قتلة هذا النبي الأخير ، الجاهليون ، الباطنيون ، المتذبذبون الذين كان الرجل كثيراً عليهم ، لكننا هو ، أو هو نحن ، فهو رجل ذو ظل أخضر .

« ولست نبيا
ولكن ظلك أخضر
نعيش معك
نسير معك
نجوع معك
وحين تموت
نحاول ألا نموت معك
ففوق ضريحك ينبت قمح جديد
وينزل ماء جديد

وأنت ترانا
نسير
نسير
نسير »

وليس الوجه الآخر للحقيقة منكور الا بمقدار ما يقسى الظروف ، فالظرف هو الذي يفسر التناقض في شعر « حافظ » وشوقي وكلمات « مصطفى كامل » ، بين التشبيب بالوطن والعشق له ، والتنديد به وهجائه . فقد كتب « حافظ ابراهيم » قصيدته « مصر تتحدث عن نفسها » في عام ١٩٢١ ، خلال سنوات المد الثوري الذي أعقب ثورة ١٩١٩ ، بينما كتب هجائه لمصر في عام ١٩٠٤ ، وهي من سنوات الجزر في النضال الشعبي . والظروف الذي انتج قصيدة « نزار قباني » الأولى في رثاء عبد الناصر ، معروف ومشهور ، اذ كتبت القصيدة في أعقاب وفاة « عبد الناصر » المفاجئة ، كذروة لأحداث شهور ثلاثة قاسية ، بدأت بقبول «مبادرة روجرز » ، وانتهت بمذابح أيلول الشهير ، وحين سحب الظرف ظله المباشر عن الشاعر ، عاد لرثاء عبد الناصر بايقاع أقرب الى تناول محمود درويش له ، فنحن لم نقتله ، لأنه لم يمت أصلاً فهو :

« موجود في عرق العمال
وفي أسوان وفي سينا
مكتوب فوق بنادقنا
مكتوب فوق تحدينا »

على أن الظرف الذي يجعل مزاجنا الفني ينحو الى تلك العدمية ، والى مركب يجمع بين السادية والمازوكية ، أكثر تعقيداً من الظرف الذي نشأت عنه كل قصيدة على كل حده . واذا بدا أن هذا المزاج السوداوي قد أصبح نمطاً في شخصيات المبدعين العرب عموماً ، فهذا يعود للهزيمة التي لحقت بنا ، وأطاحت بكثير من الآمال والأحلام والطموحات التي كونها جيل المبدعين الذي ساند بحب وصبر على كثير من المكاره ، حركتنا الوطنية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانتكست في العام ١٩٦٧ . وفضلاً عن الاحباط ، فان

شعوراً مريراً بالذنب ساد المبدعين العرب ، حين اكتشفوا ـ فيما تكشف بعد الهزيمة ـ انهم ساندوا أنظمة لا تخلو من فساد كثير ، وصبروا على كثير مما كان ينبغي لهم أن يقاوموه ـ ولم يتح للنصر الذي تحقق في ١٩٧٣ أن يضمد الجرح الغائر الذي حفرته الهزيمة ، بل وأصبح هو ذاته جرحاً جديداً ، حيث اتسعت شقة الصراع العربي ، وتشرذمت الأمة ، وشغلتها الحروب الأهلية والفتن الطائفية وصراعات الحدود عن كثير مما كان يجب أن يشغلها .

وهكذا تركز الاحباط الممتزج باحساس بالذنب ، ليكون الأب الشرعي لذلك التيار الذي يعذبنا ويعذب نفسه ، بسبب الأمة وتجريح عرضها ، فنسعد لذلك ويسعد ، وليكون كذلك الأب الشرعي لظاهرة انحدار التيار الواقعي في فنوننا العربية ، وسيادة الرمزية ومغامرات التجريب الشكلية في معظم الأجناس الأدبية ، حتى شعر العامية الذي انطلق من طموح بأن يحدث الشعب بلغته ويستلهم أخيلته وصوره وحياته ، دق فهمه ، واستغلقت صوره على كثيرين . هذا طبيعي ، فجماعة المبدعين العرب ، تنغلق على ذاتها شيئاً فشيئاً ، وتتزايد عزلتها النفسية بالاحباط والاحساس بالذنب وممارسة تعذيب النفس ، فتنحو الى تضييق الشرائح التي تتكلم معها وتؤثر فيها ، خاصة بعد أن رفع الريع النفطي المستوى الاقتصادي لحياة الأدباء والمبدعين فانتقلوا الى أساليب معيشية تقل فيها فرص الاحتكاك برحابة الحياة الاجتماعية وزخمها الفوار بمشاعر أكثر صحة من تلك التي أصبحت تسود فنوننا وآدابنا .

ولا خطأ فيما ذهب اليه الأستاذ « الرافعي » ، حين رأى أن قصيدة « حافظ ابراهيم » في هجاء المصريين ، ليست الا لوناً من حثهم على النهوض ، ولو كان ذلك بتقريعهم ، على نحو ما يفعل الأب مع أبنائه ، ناعتاً اياهم بالعجز والسوء ، وأنهم غير صالحين ، بينما قلبه يفيض حناناً لهم وعطفاً عليهم ، لكن ذلك لا يفسر بدقة طبيعة الاحساس المركب الذي يدفع شعراء أو كتاب ـ لا شبهة في انتمائهم للوطن ، أو حبهم له ـ للضيق به ، وهجائه ، ويدفع غيرهم للاعجاب بهذا الضيق والتصفيق لهذا الهجاء .

فإذا اعتمدنا تلك الروح السادية المازوكية التي سادت فنوننا في أعقاب

هزيمة ١٩٦٧، موضوعاً للتفسير في جانبها الشعوري الخالص نوجدنا فيها جرى مبرراً معقولاً لشيوعها ، فالمرحلة التي انتهت بالهزيمة ، كانت مرحلة نهوض قومي ، بدت الأمة خلالها ، وكأنها تسير على طريق الانعتاق الكامل من الاستعمار والاستغلال والتخلف والتبعية ، راحلة الى الشمس التي لا تغيب ، باعثة في نفوس الشعراء والكتاب وأبناء الجيل الذي انتمى اليها وتوحد معها ، وتحمس لها ، وأغمض عيونه عن كثير مما يستحق الالتفات اليه ، أحاسيس لا حد لها بالكبرياء والثقة والأمل ، وبالالحاح وبعض القهر ، وشيء من خديعة النفس - قاد اليه العجز عن الفصل بين الحلم والواقع - أصبح الكل في واحد : الوطن ومن يحكمونه ومن يحلمون به وله . .

وجاءت الهزيمة لتطيح بهذا الواحد الذي هو كل ، وتنزل به من حالق ، وفي الرماد المتخلف عن محترق الآمال ، عجز المبدعون العرب عن التمييز بين جثث المحترقين ، فاختلطت عظام من يحكمون ، بما ظنه المبدعون عظامهم أنفسهم ، وبما ظنوه بقايا الوطن ، وبقدر ما حملتهم الأحلام الى ذرى السماء ، هبطت بهم الهزيمة الى مرارة الاحباط ، وقادتهم الى لوم الذات ، والى البكاء المر بين أطلال الحلم الذي خلقوه هم أنفسهم، وأسقطوا عليه كل أشواقهم، آنذاك تولد هذا المركب النفسي الذي يجمع بين الاحباط والاحساس بالذنب ، وانهالوا على الوطن المتوحد فيهم ، وفيمن منحوهم ثقتهم بلا تحفظات ، تجريحاً وسباً وتقريعاً ، يتلذذون بالانتقام من الجميع ، ويتلذذ الجميع بذلك الانتقام !

والغريب أن ذلك كله نوع من الحب ، لا يخلو من مرض ، لأنه يتضمن قسوة على المحبوب ، يختلط فيه طموحنا الى ما كان يجب أن يكون عليه ، بحزننا على ما انتهى اليه ، بعجزنا عن تفسيره ، وبعدم قدرتنا على انقاذه ، وكأننا ننعي على هذا المحبوب أنه نزل من ملكوت كبريائه ، ورضي لأرضه أن توطأ ، ولعلمه أن يمرغ بالتراب ، ولحاضره أن يكون مناقضاً تماماً لماضيه !

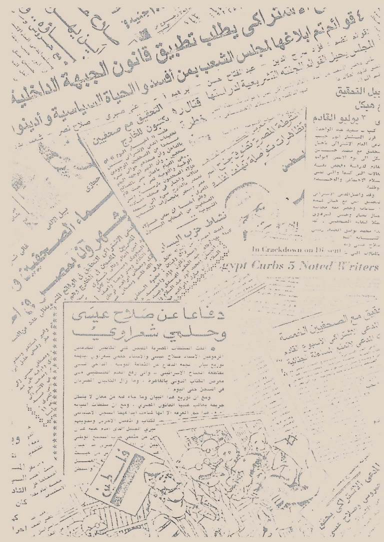
وإلى هذا المعنى ، أشار « نزار قباني » ، في ختام قصيدته الى مهرجان تونس ، فخاطب المدينة العربية العريقة باسمها أيام المجد « قرطاجة » معتذراً عن قسوته ، فهو متعب ، ودفاتره متعبة ، فـ :

ولا تعـذليني ان كشفت مـواجـعي   وجـه الحقيقـة مـا عليـه نـقـاب
ان الجنـون وراء نصف قصـائـدي   أوليس في بعض الجنـون صـواب ؟
فتحملي غضبي الجميـل .. فـربما   ثـارت عـلى أمـر السـماء هضـاب
فـاذا صرخت بـوجه من أحببتهم   فلكي يـعيش الحب والأحبـاب
وإذا قسـوت عـلى العـروبـة مـرة   فلقـد تضيق بكحلهـا الأهـداب
فلربمـا تجـد العـروبـة نفسـهـا   ويضيء في قـلب الظلام شهـاب
ولقـد تـطير من العقـال حمـامـة   ومن العبـاءة تـطلع الأعشـاب
ولا تغضبي مني اذا غلب الهـوى   ان الهـوى في طبـعـه غـلاب

.والواقع أن الوطن ظل ـ رغم كل شيء ـ حياً ، وظل أحمد الزعتر ، المعذب المحاصر ، المنسي ، الذي تقمصته البلاد ، حياً ، ومتفائلاً ، قوياً وجسوراً ، يتعذب بهذا الحب القاسي الذي لا يطاق ، أكثر مما يتعذب بالمتسلقين على جراحه كالذباب الموسمي ! . ومع ذلك يتقدم :

جلده عباءة الفلاحين القادمين من حقول التبغ ليلغوا العواصم ، وجسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة نحو اقتحام المرحلة ، أما يده فهي تحيات الصخور ، مرفوعة بالواجب اليومي ضد المرحلة !

فهرست



٤ قوائم تم ابلاغها لمجلس الشعب بمن أفسدوا الحياة السياسية وادينوا
التحقيق مع صحفيين
In Crackdown on Dissent
Egypt Curbs 5 Noted Writers
دفاعا عن صلاح عيسى وحلمي شعراوي
القت المخابرات المصرية القبض على الكاتبين التقدميين المرموقين الاستاذ صلاح عيسى والاستاذ حلمي شعراوي بتهمة توزيع بيان لجنة الدفاع عن الثقافة القومية الداعي الى مقاطعة الجناح الاسرائيلي - والى رفع العلم الفلسطيني في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة . وما زال الكاتبان المصريان في السجن حتى اليوم .
ومع ان توزيع هذا البيان وما جاء فيه من معان لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون المصري . ومع ان سلطات البلد